

Mathalia kakakakakakakakakaka kababahahakakakakakakakaka

وَهُوَ حَاشِيَةُ الطِّيْبِيِّ عَلَىٰ الكَشَّاف

للإمَامِ شَرَفِ الدِّيْنِ الحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الطِّيبِيِّ المُتَوَفِّى سَنَة ٧٤٣ ه رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ



تَفْسِيرُسُوْرَتَي الْانْعَامِ وَالْأَعْرَافِ

حَقَّقَ هَذَا الجُزْءَ الدَّكُتُوُرجَمِيْل مُحَمَّد بَنِي عَطَل اُسْتَادُالبَلاَعَةِ السَّاعِد بُكُلِّيَةِ الآدَابِ بَجَامِعَةِ الزَّرْفَاءِ بالأَدُون

المُشْرِفُ العَامُ عَلَى الْإِخْرَاجِ العِلْمِيَ لِلْكِتَابِ الدَّكُورِ مُحَمَّدُ عَبْدًا لرَّحِيْم سُلْطًان العُلَمَاء







فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ®

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٠١٠ / ٧/ ٢٠١٠)

الرقم المعياري الدولي: ١٨٠٤ ٩٧٨٩٩٥٧٢٣

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة

ص.ب: ٤٢٠٤٢ دبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ۲۲۱۰۶۲۱ ۹۷۱ + ۹۷۱ + فاکس: ۹۷۱ ۲۲۱۰۸۸ + ۹۷۱ +

الموقع على الإنترنت: www.quran.gov.ae

البريد الإلكتروني: Rs@quran.gov.ae



أَسْهَمَ فِي نَشْرِهُ ذَا الْكِتَابِ مصرف أبوظب من المسلم الإسلام من المسلم ال

سورة الأنعام مكيّة، وعن ابن عبّاس: غير ستّ آيات وهي مئةٌ وستّون آيةً وخمسُ آيات

بيني إلته التعزال حينم

[﴿ اَلْحَمَٰدُ لِلَّهِ الَّذِى خَلَقَ السَّمَاوَتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَيِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ []

قال المصنف^(۲) رحمه الله: كتبْتُ تفسير^(۳) هذه السورةِ بالطائف، عند قبرِ ابن عباسِ رضيَ الله عنهما.

⁽١) زاد في (أ) بعد البسملة: «رب يسر وتمم الخير».

⁽٢) أي: الزنخشري، وقد يتبادرُ إلى الذهن أن المراد الطيبي، وليس كذلك.

وانظر ما يُوضِّح ذلك فيها سيأتي في تفسير الآية ١٢٥ من هذه السورة.

⁽٣) قوله: «كتبت تفسير» سقط من (أ) و (ج).

«جعل» يَتَعدَّىٰ إلى مفعولٍ واحدٍ إذا كانَ بمعنى: أحدَثَ وأنشأ، كقوله: ﴿ وَجَعَلَ الْفَالَمَٰتِ وَالنَّوْرَ ﴾، وإلى مفعولَينِ إذا كانَ بمعنى: صيَّر، كقوله: ﴿ وَجَعَلُوا ٱلْمَلَتَهِ كُمَّ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَدُ ٱلرَّمْنِ إِنَكًا ﴾ [الزخرف: ١٩]. والفرقُ بينَ «الخلقِ» و«الجعل»: أنَّ «الخلق» فيه معنىٰ التقدير، وفي «الجعل» معنى التَّضمين،

قولُه: (وفي «الحجعل» معنى التَّضمين)، ولهذا لا يُتَصَوَّرُ إلا بين شيئين، ومن ثَمَّ قال: «كإنشاء شيءٍ من شيء».

الجوهري: «كلُّ شيء جعلْتَه في وعاءِ فقد ضمَّنتَه».

قال الراغب: «جَعَل: لفُظ عامٌّ في الأفعال كلّها، وهو أعمّ من «فعَل»(١)، ويتصرّفُ على خمسة أوْجُه:

أولها: يجري مجرى «صار» و «طفِق»، فلا يتعدَّى. نحو: «جعلَ زيدٌ يقولُ كذا» (٢).

وثانيها: يجري مجرى «أَوْجَد»، فيتعدَّى إلى واحد. قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَالْمَائِيهِا: يجري مجرى (أَوْجَد)، فيتعدَّى إلى واحد. قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْمَائِيهِا: ٢٨].

وثالثها: في إيجاد شيءٍ من شيء، وتكوينِه منه. قال تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزُوَجًا﴾ [النحل: ٧٧].

ورابعها: في تصيير شيءِ على حالةٍ دون حالة، نحو: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾ [البقرة: ٢٢]، وهَ جَعَلَ لَكُم مِمَّا خَلَقَ ظِلَنَالًا ﴾ [النحل: ٨١]، وقال: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا ﴾ عَرَبْيًا ﴾ [الزخرف: ٣].

وخامسها: الحكمُ بالشيءِ على الشيءِ؛ حقًّا، قال تعالى: ﴿إِنَّا رَآدُوهُ إِلَيْلَكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص: ٧]، أو باطلاً، قال تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَنَتِ ﴾ [النحل:٥٧]»^(٣).

⁽١) في (ط) اسمٌ من «فعلِ».

⁽٢) «جعل» هنا: من أفعال الشروع، فتعمل عمل «كان» وأخواتها، ويكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، يغلب أن يتجرّد من «أن» الناصبة. انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣: ١٦٠)، و«همع الهوامع» للسيوطي (٢: ١٣٢).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص١٩٦-١٩٧.

كإنشاءِ شيءٍ من شيء، أو تصييرِ شيءٍ شيئاً، أو نَقْلِهِ من مكانٍ إلى مكان، ومن ذلك: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَٰتِ وَالنُّورَ ﴾؛ لأنّ الظلماتِ من الأجرام الـمُتكاثِفة، والنُّورَ من النار، ﴿وَخَلَقْنَكُمْ أَزُورَجًا ﴾ [النبأ: ٨]، ﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِمَةَ إِلَهًا وَرَحِدًا ﴾ [ص: ٥].

قولُه: (كإنشاءِ شيءٍ من شيء، أو تصييرِ شيءٍ شيئاً، أو نَقْلِهِ من مكانٍ إلى مكان): لفّ، وما بعده: نشْر، فقوله: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١] المثالان: نشْر لقوله: «كإنشاء شيءٍ من شيء»؛ لأنّ حوّاءَ مِن ضِلَع آدم، كما أنّ الظلماتِ من تكاثفِ الأجرام.

قال الإمَّام: «إن النُّورَ والظُّلمةَ لمَّا تعاقَبا كأنَّها تولَّد أحدُهما من الآخر»(١).

وقولُه: (وجعلناكم أزواجاً ^(٢)): مثالٌ لتصييرِ شيءِ شيئاً، وذلك أن كلَّا من الزوجين يفتقر إلى الآخرِ في حال الانفراد، وبعد انضمامِ أحدِهما إلى الآخر يصيران زوجين.

وقولُه: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِمَةَ إِلَهًا وَرَحِدًا ﴾ [صّ: ٥]): مثالٌ للنقل، وذلك أنّ الكفّارَ كانوا قد حكموا بالشّرك والتعدّد، وألزمهم حكم التوحيد، كأنّه نقلَ الحكم من التعدّد إلى الوحدة.

فإنْ قلْتَ: لِمَ كرِّر المثال في القسم الأول (٣)، ولمَ يكْتفِ بقوله: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الأعراف: ١٨] كما في التَّوالي؟ قلْتُ: ليُوقِفَك على أنّ قولَه: ﴿ وَجَعَلَ الظَّلُمَتِ وَالنَّورَ ﴾ [الأنعام: ١] مِن هذا القسم، وأنه المقصودُ في الإيراد.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱۲: ۱۲۵).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي نصِّ «الكشاف» من (ط) أيضاً، وأصلح في بعض النسخ المطبوعة إلى ﴿ وَخَلَقْنَكُمُ أَزْوَجًا ﴾ [النبأ: ٨]، ولا يستقيم، فالكلام «الجعل»، لكن لا توجد آية بهذا اللفظ في كتاب الله تعالى، فلعل المقصود: ﴿ جَعَلَكُمُ أَزْوَيَجًا ﴾ [فاطر: ١١].

⁽٣) يعني «إنشاء شيء من شيء».

فإن قلت: لِـمَ أَفَرَدَ «النُّور»؟ قلت: للقَصْدِ إلى الجنس، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰ آَرُجَآيِهَا ﴾ [الحافة: ١٧]، أو لأنّ الظلماتِ كثيرة، لأنه ما مِن جنسٍ مِن أجناسِ الأجرام إلّا وله ظِلّ، وظِلَّه هو الظُّلمة، بخِلافِ النُّورِ فإنه من جنسٍ واحدٍ وهو النار.

قولُه: (للقَصْدِ إلى الجنس)، أي: إلى ما يَعرِفُ كلَّ أحدٍ أن النورَ ما هو، وهو الكيفيةُ الفائضة من نحو النيِّرَيْن (١) على الأجرامِ الكثيفةِ المُحاذية له. وهو وإنْ كان مفرداً في اللفظ، لكنه متكثرٌ بحسبِ حصوله في مَطارِحه، كالظلمات. ومن ثَمّ أفرد «الملك»، مع تعددِ المتنزّلات، في قوله: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٓ أَرْجَآبِهَا ﴾ [الحاقة: ١٧]. ونحوه قول الشاعر:

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّنِي (٢)

لم يُرِدْ لئيهاً واحداً في زمانٍ واحد، بل لئاماً لا تنحصرَ في أزمنة لا تُحصَىٰ، لأنه يصفُ نفسه بالحِلْم والأناة، وأنه دأبهُ وعادتُه.

قولُه: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآبِهَا﴾ [الحاقة: ١٧] (٣)، أي: جِنْسُ الملَك على جوانبِ أفقِ السهاء. قولُه: (أو لأنّ الظلماتِ كثيرة) إلى قوله: (بخلافِ النُّور)، يعني: جَمَع ﴿الظُّلُمَاتِ ﴾ لكثرةِ أسبابها، والأجرام الحاملةِ لها، وأفرد «النور» لإفراد سببه، وهو النار، كما قال: «فإنه من جنس واحد».

لكن أسبابَ النور أيضاً غير واحد، فإن النيِّرَيْن والكواكب، وغيرَها، أسبابٌ شتَّى.

وكذلك قال صاحب «التقريب»: «والظلمةُ أكثر، إذ لكل جِرْمٍ ظلمة، وليس لكل جِرْمٍ نُور، بل لكلِّ نتر»(٤).

وقال الإمام: «إن النورَ هاهنا عبارة عن تلك الكيفية الكاملة القوية، ثم إنها تقبلُ السوادَ^(٥) قليلاً قليلاً، وهي لها مراتبُ كثيرة؛ فلهذا عبّر عن «الظلمات» بصيغةِ الجمع».

⁽١) يعني الشمس والقمر.

⁽٢) سبق تخريجُه.

⁽٣) «الملك» يراد به الجنس.

⁽٤) «تقريب التفسير» لقطب الدين الفالي، طلعت: الورقة / ١٣٣.

⁽٥) وفي «تفسير الرازي»: «التناقص». وهو الأشبكه بالصواب.

وروَى الإمامُ عن الواحدي، عن ابنِ عباس: «الظلمات: ظلمةُ الشَّرك، والنفاق، والكفر. والنور: نور الإسلام»(١).

ونحوه عن الحسن.

وقال الإمام: «حَمْلُ اللفظ على الوجْهِ الأول أُولَى! لأن النور والظلمةَ حقيقتان في هاتين الكيفيتين المحسوستين، ولأنهما إذا قُرِنتا بذكْرِ السهاواتِ والأرض، لا يُفْهمُ منهما غيرُ ذلك "(٢).

قلت: والذي ينْصرُ مذهبَ الحَبرِ ابن عباس رضي الله عنه الاستعبالُ والنَّظم، أما الاستعبال: فإنه تعالى كلّما ذكرَ لفظَ «الظلمات» جمْعاً، و«النور» مفرداً، أراد الضلالات والهداية. فمن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿اللهُ وَلِيُّ الَّذِيبَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُ م مِّنَ ٱلظَّلُمَاتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَٱلَّذِيبَ كَفَرُواً وَلِيبَ الشَّمَةِ مِنَ النَّهُ لَكُمْتِ إِلَى ٱلنَّهُ وَلِيبَ كَفَرُواً وَاللهِ مَن النَّهُ وَلِيكَ أَلُهُ لَهُ مَن النَّهُ وَلِيكَ النَّهُ وَ إِلَى ٱلظَّلُمَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

وقولُه: ﴿ أَوَمَنَ كَانَ مَيْتَا فَأَحْيَيْنَكُ وَجَعَلْنَا لَكُ، نُورًا ﴾، إلى قوله: ﴿ كُمَنَ مَثَلُهُ فِي الظَّلُمَاتِ
لَيْسَ جِغَارِجٍ مِنْهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. وقال تعالى: ﴿ النَّرْ كِتَنَبُّ أَنزَلْنَكُ إِلَيْكَ لِلُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ
الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ [إبراهيم: ١]، إلى غيرِ ذلك.

وقال القاضي: «الهدَى واحد، والضلالُ متعدّد» (٣)، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَلْذَا صِرَاطِى مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۚ وَلَا تَنَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَلَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

الراغب: «النور: يعبَّرُ به عن العلْمِ والإيهان. والظلمة: عن ضدِّيهها. ووجْهُ ذلك أنه لما كان للإنسان بصران: الحاسّةُ التي في الرأس، والبصيرةُ [التي] في القلب، فكها أن البصر لا يستغني في إدراك ما يدركه عن ضوء، كذلك البصيرةُ لا تستغني عن نور التوفيقِ والإيهان. ويقال لفَقْدِ البصريْن: عمى، ولفقدانِ النورَيْن: ظلمة. وأعظمُهما ضرراً فقدُ البصيرة. ولهذا

⁽١) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٢٥). وانظر: «الوسيط» للواحدي (٢: ٢٥٢).

⁽٢) المصدر السابق (١٢: ١٢٥).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٩).

.....

قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ وَلَلْكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِى ٱلصَّدُورِ ﴾ [الحج: ٤٦]، فلم يعدّ فقدَ البصرِ عمى بالإضافة إلى فقدِ البصيرة. وقولُه تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ الظَّلْمَتَيْنَ »(١).

وأما المعنى والنظم: فإن لفظةُ «ثُم» الاستبعادية (٢) في قولِه: ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ تقتضي أن يكون ما قبلها مما يُوفّى فيه جميعُ ما يزيلُ الشّبهة عمّا بعدها من الكفرِ والعدولِ عن الحقّ إزالةً تامّة، بحيث لا يبقى معه لأحدٍ مُتمَسَّكُ يَتَشبَّثُ به (٣)، كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمّنَ ذُكِرً بِنَايَاتِ رَبِّهِ مُنَ أَعْرَضَ عَنْهَا ﴾ [السجدة: ٢٢]. وذلك إنها يتمّ إذا حُملَ قولُه: ﴿ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ على نصبِ الأدلّة على معرفةِ الله وتوحيدِه، وقولُه: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالْإِرْ شَادِ إلى الطريق المستقيم (٤).

ومثْله قرّر المصنفُ في قولِه تعالى: ﴿ شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لَاۤ إِلّهَ إِلّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨] حيثُ قال: «شبّهت دلالته على وحدانيته بأفعالِه الخاصة، وبها أَوْحَى من آياته الناطقةِ بالتوحيدِ بشهادة الشاهدِ في البيانِ والكشف»(٥).

وتلخيص المعنى: أنه لم يَبْقَ بعد تلك البياناتِ الشافية، والدلائلِ الواضحة، حجّةٌ وتشبّتٌ للراكب على مثن الضلال؛ فبعيدٌ من الناظر المهتدي، بعد ذلك، ألا ينخلعَ من ضلالِه وكفره، مع ذلك هؤلاء يعْدِلون به ما لا يقْدرُ على شيءٍ من ذلك.

⁽۱) «تفسير الراغب» (۱: ۵۳۳).

 ⁽٢) المرادُ بالاستبعادِ استبعادُ وقوعِ الفعلِ الذي بعد «ثمَّ»، وفي الآية: استبعاد أن يعْدِل الكافرون بالله غيره
 بعد وضوح آياتِ قدرته. انظر: «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٥١).

⁽٣) من قوله: «تقتضي أن يكون ما قبلها» إلى هنا أثبته من (ط).

⁽٤) وهذا لا ينفي إرادة المعنى الحقيقي في الآية.

⁽٥) انظر: «الكشاف» (٤: ٨٤).

فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قُولُه: ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾؟ قلتُ: إمّا علىٰ قوله: ﴿ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾، علىٰ معنى: أنّ اللهَ حقيقٌ بالحمدِ علىٰ ما خَلَق؛ لأنه ما خَلَقَه إلّا نِعمة، ثمّ الذينَ كفروا به يَعدِلُونَ فيكفرونَ نِعمَتَه، وإمّا علىٰ قوله: ﴿ خَلَقَ ٱلشَّمَوَتِ ﴾

وقال الإمام: «إنها قدّم الظلهاتِ على النور، لأن عدمَ المحْدَثاتِ متقدّمٌ على وجودها. جاء في الحديث: أن الله تعالى خَلَقَ الحَذُلْقَ في ظُلمةٍ، ثُمَّ رَشَّ عَلَيْهِم مِن نُورِه»(١).

وقلت: الحديث من رواية الإمام أحمدَ بنِ حنبل، والترمذي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ خَلَقَ الحنْقَ في ظُلمةٍ، ثم أَلقَىٰ عَلَيْهِم مِن نُورِه يومَئِذٍ، فمَن أصابَهُ مِن نورِهِ اهتَدى، ومَن أخطَأَهُ ضَلَّ "(٢). وفي رواية الترمذي: «فلذلك أقول: جَفَّ القَلَمُ بها هُو كائن "(٣).

قولُه: (وإما على قولِه: ﴿ غَلَقَ ٱلسَّمَاوَتِ ﴾). يعني أن الكفرَ يصحّ أن يُحملَ على معنى الشّركِ تارة، وعلى كُفْران النعمةِ أخرى، وبحسب هذين المعنيّن يدورُ معنى ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ وتعلُّق الباء.

فإذا جُعِل بمعنى «الكُفْران» يجبُ أن يُعطَفَ على ﴿الْحَمَدُ لِلّهِ ﴾، لأن الحمدَ بإزاء (٤) النعمة، ولا نعمة أعظمُ من إخراجِ الممكناتِ إلى الوجود. و ﴿يَعْدِلُونَ ﴾ على هذا من العدول، والباءُ صِلَة ﴿ كَفَرُوا ﴾ على حذفِ المضاف، أي: كفروا بنعمة ربِّهم، وإليه الإشارة بقولِه: ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ بِه، أي: بالله ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ عن الحقّ، فيكفرون نعمتَه.

وفي قوله: «إن اللهَ حَقِيقٌ بالحمدِ على ما خَلَق» معنى ترتُّبِ الحكْمِ على الوصف^(٥). وإنّما تركَ متعلّق ﴿يَعْدِلُونَ ﴾ على هذا ليقعَ الإنكارُ على نفْس الفعل، وحقيقة العدول.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱۲: ۱۲۵).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٦٤٤) بهذا اللفظ، والترمذي (٢٦٤٢) وحسَّنه، وصحّحه ابن حبان (٦١٧٠) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٣) الصحيح أنها روايةُ الإمام أحمد في «المسند» (٦٨٥٤)، ولفظُ الترمذي: «جَفّ القَلمُ على علْمِ الله».

⁽٤) في (ج): «بإزال».

⁽٥) أي: ترتّب استحقاق الله سبحانه الحمد لاتّصافه بالخلّق.

علىٰ معنىٰ: أنه خَلَقَ ما خَلَقَ مما لا يَقدِرُ عليه أحدٌ سِواه،

وإذا جُعِلَ بمعنى الشّرك (١)، يجبُ أن يعطفَ على ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ ﴾، لأن كفرَهم بتسويتهم الأصنامَ بخالق السموات والأرض، كقوله تعالى حكايةً عن قول الكفّارِ يوم القيامة: ﴿ تَاللّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُم مِرَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [الشعراء ٩٧-٩٩]. و﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ على هذا بمعنى: "يُسَوُّون»، ليستقيمَ معنى الشّرك، والباءُ متعلقٌ به. وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿ خَلَقَ ما خَلَقَ» إلى آخره.

وإلى الوجهين ينظرُ معنى الحديثِ الذي أورده المصنِّفُ في البقرة في قوله: ﴿ يَتَأَيُّهَا اللَّذِينَ وَالْجِنَّ اللَّذِينَ وَالْجِنَّ اللَّهِيَ عَامَنُوا صَّلُوا مِن طَيِّبَتِ مَارَزَقَنَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، عن النبي ﷺ: ﴿ إِنِّي والْجِنَّ والْجِنَّ والْإِنْسَ في نَباً عظيمٍ: أُخْلُقُ ويُعْبَدُ غَيرِي، وأَرْزُقُ ويُشْكُرُ غَيرِي ﴾ (١٧).

وعلى الوجهين قولُه: ﴿ رَبِّهِمْ ﴾ مُظهَرٌ أُقيمَ مقامَ المضمَر، للعِلِّية.

وعلى الأول معناه: التَّربية، وعلى الثاني: المالكية والقهر، و ﴿ اَلْحَـمَدُ ﴾ على الأول: محمولٌ على السّان، وعلى الثاني: الثناء على الجميل (٣).

قال صاحب «الانتصاف»: في العطفِ على قولِه: ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ ﴾ نظر؛ لأن العطف على الصّلة يوجبُ الدخولَ في حكْمِها. ولو قلت: الحمدُ لله الذي الّذين كفروا بربهم يعدلون؛ لم يستقِم (٤). ويُحتمل أن يقال: وُضعَ الظّاهرُ موضع المضْمَر تفخياً، ونظيره: ﴿ لَمَا عَاتَيْتُكُمُ مِن حِعلها موصولةً لا شرطية (٥).

يريد أن «ما» في قولِه تعالى: ﴿ لَمَا عَاتَيْتُكُم مِّن كِتَبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولُ الله

⁽١) أي: المعنى الثاني للكفر، كما ذكر.

⁽٢) الحديث أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢: ٩٣)، والبيهقي في «شُعَب الإيمان» (٦: ٣١٠) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه. انظر: «الكافي الشاف» لابن حجر العسقلاني ص١١، حديث رقم (٩٣).

⁽٣) قوله: «وعلى الأول معناه التربية» إلى هنا أثبته من (ط).

⁽٤) في «الانتصاف»: «لم يسند» بالنون، ولعلّ الصواب «يَسْتَدَّ» بالتاء، من السَّداد والاستقامة.

⁽٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٤).

ثمّ هم يَعدِلونَ به ما لا يَقدِرُ على شيءٍ منه.

فإن قلت: فما معنى ﴿ ثُمَّ ﴾؟ قلت: استبعادُ أن يَعدِلوا به بعدَ وضوحِ آياتِ قُدرتِه، وكذلك ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ تَمَتَرُونَ ﴾ [الأنعام: ٢] استبعادٌ لأنْ يَمتَروا فيه بعدَما ثبتَ أنه مُحييهم ومُعيتُهم وباعثُهم.

مُّصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمٌ ﴾ [آل عمران: ٨١] إذا جُعلت موصولةً لا بدّ مِن راجعٍ في الصلة، فينبغي أنْ يُجعلَ «ما معَكم» في موضع الضمير الراجع، أي: مصدِّقٌ له (١١).

وقلت: ليس بذلك، لأنه من بابِ عطفِ حُصولِ مضمونِ الجملتَيْن، لقوله: "إنه خلق ما خلق، ثم هم يعْدِلون به". يعني: حصلَ من الله عزَّ وجلَّ خلْقُ السهاواتِ والأرض، وجعْلُ الظلهاتِ والنورِ للمكلَّفين، ليعرفوه، ويوحِّدوه ويعبدوه، فحصلَ منهم عكسُ ذلك، حيث سَوَّوا معه غيرَه، نحوَ قولِه تعالى: ﴿ وَتَجَعْلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٢]، فموقعُه الفاء في الظاهر، فجيء بـ ﴿ ثُمَّ ﴾ للاستبعاد، ولأنه ليس من موضع وَضْع المُظهَر موضعَ الممُضمَر، لأنه ابتداءُ كلام الكفّار، على أنه لو قيل: ثم الكافرون والمشركون، كان ظاهراً أيضاً.

فإن قلت: ﴿ أَلْحَمَدُ ﴾ هو: الثناءُ على الجميل، من نعمةٍ أو غيرِها، فها معنى هذا الترتيب؟ قلت: معناه بيان فضله، وكهالِ حِلْمِه ورحمتِه، كأنه قيل: ما أَحْلَمَه! وما أرحمه! لما يَصدُرُ مِنهُ تلك الفضائلُ والإنعام، وتُقابَلُ بذلك الكفر والكفران، ولا يُصَبُّ عليهم العذابُ صبنًا! كما في قوله: ﴿ قُلۡ أَنزَلُهُ ٱلذِّي يَعۡلَمُ ٱلسِّرَ فِ ٱلسَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُ صَانَعَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الفرقان: ٦].

قولُه: (يعْدِلون به)، الأساس: «لا عِـدْلَ له: لا مِثْل له. وما يَعْدِلك عندي شيء: أي ما يُشْبهك».

قولُه: (وكذلكَ ﴿ثُمَّ أَنتُرَتَمَتَرُونَ ﴾ استبعادُ). يعْني: ذيَّلَ كلَّا من الآيتين بكلمةِ «الاستبعاد» بحسب ما تقتضيه من المعنى:

⁽١) أي: حقّ الكلام أن يقال: «مصدِّق له» بدل «لما معكم»، ولكن وُضع المظهر موضع المضمر للعلّية، كما قال.

.....

أما الآية الأولى: فلمّا تضمّنت دلائلَ الآفاقِ من الأجْرَام والأعْراض^(۱)، ذكر منها أعْظمَها جِرماً في النظر، وأشملَها تناوُلاً للأعراض، ليَدْخلَ في الأول سائرُ الأجسام، من الكبير والصغير، وفي الثاني جميع الأعراض: الظاهرة والخفية. ولهذا فسّره الزجّاج باللّيلِ والنهار^(۱)، والقاضى بالضلالِ والهداية^(۳).

والدليلُ على الاستيعاب: الجمعُ في أحد المكرَّرَيْن، والإفرادُ في الآخر، لأن في ذكْر «الأرض» و «النور» مفردَيْن، واقترانهما بالجمْعَيْن، إشعاراً بإرادةِ الجنسية في الإفراد، والاستغراق في الجمع. وفي ذكْرِ «الخلْق» و «الجعْل» إشارةً إلى استيعاب الإنشاءَين.

ثم إن الله تعالى بعدَ هذا الكلامِ الجامع، والبيانِ الكامل، نعَى على الكفارِ بقوله: ﴿ثُمَّ اللَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١] يعني: انظروا إلى هؤلاءِ الكفّار، مع ظهورِ هذه الأدلّةِ كيف يثركون عبادة خالق الأرض والسماوات، ويشتغلون بعبادةِ الحجارة والمَوَات! وإليه الإشارة بقوله: «استبعاد أنْ يعْدِلوا به بعد وضوح آيات قدْرته».

وأما الآية الثانية، فلمّا اشتملت على دلائلِ الأنفس، ذكرَ فيها المبدأ والمنتهى تصريحاً، ولوَّح إلى ما يتوسَّطهُما تلويحاً (٤): ذكرَ خلْقَهم مِن طِين، ونصّ على الأجلَيْنِ، وعبّر بـ (ثُمَّ ﴾ دلالةً على أطوارِ ما في النشء من النّطفة، والعلَقة، والمضْغةِ المخلّقةِ وغيرِ المخلقة، والنَّشء حيّاً،

⁽١) جمع عَرَض، وهو ما قام بغيره، كالبياض، والطول، والقصر، وهو ضدّ الجوهر.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢٧).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٨٩).

⁽٤) التلويح: بمعنى الإشارة. وقد عدّ السكاكي «التلويح» من أقسام الكناية، وذلك إذا كانت الكناية ذات مسافة بينها وبين المكنّى عنه متباعدة. «مفتاح العلوم» ص٩٤. والتلويح كذلك من أنواع البديع عند قدامة. انظر: «شرح الكافية البديعية» لصفى الدين الحلّى ص١٦٠.

[﴿ هُوَ الَّذِى خَلَقَكُم مِن طِينِ ثُمَّ قَضَى آجَلًا وَأَجَلُ مُسَمَّى عِندَهُ أَن ثُمَّ اَنتُمْ تَمَتُرُونَ ﴾ ٢] ﴿ ثُمَّ قَضَى ٓ أَجَلُ اللهِ تَ الْأَجَلُ اللهِ تَ الْأَجَلُ اللهِ تَ الْأَجَلُ اللهِ تَ اللهِ تَ اللهِ تَ اللهُ الل

ثُمَّ الطفولة، والشباب، والشيخوخة، إلى الموت (١). ونبّه بذكرِ الامْتراء (٢)، والعدول (٣) من الغَيبةِ في قولِه: ﴿ أَنتُمْ تَمَّتُونَ ﴾ على التنبيه عن رقْدة الغفلة والجهالة، وأَن دلائلَ الأنفس أقْربُ الدلائل وأدقّ، وهي التي يضْطرُّ معها الناظر إلى المعرفةِ التامة.

وتلخيصُ المعنى: أنَّ دلائلَ الآفاقِ مُوجبةٌ لإزالةِ الشرك وإثباتِ التوحيد، فناسَبَ أن يَستَبعِدَ منهم الشركَ مع وجودها، وأنَّ دليلَ الأنفُسِ مُقتضٍ لحصولِ الإيهان، فناسَبَ أن يَستَبعِدَ منهم الامتراء (٤).

قولُه: (وقيل: الأَجَلُ الأَوَّل: ما بين أَنْ يُخْلَق)، وعلى هذا: الأَجلُ عبارةٌ عن جميع المدّة. وعلى الأول عن آخرها. وإنّا لم يُؤْخَذ بهذه الأقوالِ لأنّه لم يرتبط قولُه تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتُرُونَ ﴾ بها قبلَه كها ينْبغى أَنْ يكون (٥).

⁽١) فيه إيهاء إلى قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِرَيْبِ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِّن ثُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةِ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةِ ثُمَّ مِن مُضْغَةِ ثُخَلَقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلِّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِيْرُ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلِ مُسَمَّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلَا ثُمَّ إِنَّبَلُغُواْ أَشُدَّكُمْ فَهِنكُمْ مَّن يُنَوَفَّ وَمِنكُم مَّن يُنَوَفَّ وَمِنكُمْ مَّن يُنَوَفِّ وَمِنكُمْ مَّن يُنَوفَّ وَمِنكُمْ مَّن يُنَوفُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ ٱلْعُمْرِ لِكَيْلاَيْعْلَمُ مِنْ بَعْدِ عِلْمِ شَيْئًا ﴾ [الحج: ٥].

⁽٢) أي: الشك.

⁽٣) هذا ما يعرف في البلاغة بأسلوب الالتفات، وهو: العدول من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخَرَ مخالف للأول لإيقاظ السامع عن الغفلة، وتنشيطه في الاستماع، واستبالته في الإصغاء، كما في هذه الآية. انظر: «الإيضاح» ص٩٥، و«الطراز» (٢: ١٣١).

⁽٤) من قوله: «وتلخيص المعني» إلى هنا أثبتُه من (ط).

⁽٥) هذه الفقرة سقطت من (ط).

فإن قلتَ: المُبتَدأُ النكرةُ إذا كانَ خَبَرُه ظَرُفًا وجَبَ تأخيرُه، فلِمَ جازَ تقديمُه في قوله: ﴿وَأَجَلُ مُسَمِّى عِندَهُ, ﴾؟ قلتُ: لأنه تَخصَّصَ بالصِّفة، فقارَبَ المعرفة، كقوله: ﴿وَلَعَبَدُ مُّؤْمِنُ خَيْرٌ مِن مُشْرِكٍ ﴾ [البقرة: ٢٢١].

فإن قلتَ: الكلامُ السائرُ أن يُقال: عندي ثوبٌ جَيِّد، ولي عبدٌ كَيِّس،

واعلمْ أن قطْب هذه السورةِ الكريمة يدورُ مع إثباتِ الصّانع، ودلائل التوحيد وما يتصلُ بها. انظُر كيف جعلَ احتجاجَ الخليل(١) على قومِه، ومآله إلى قولِه: ﴿إِنِّى بَرِيَ مُّ مِّمَا مُشْرِكُونَ * إِنِّى وَجَهَّتُ وَجَهِى لِلَّذِى فَطَر ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩]. وكيف أوْقَع أمْرَ حبيبه صلواتُ الله عليه بقولِه تعالى: ﴿فَيهُ دَنهُ مُ ٱقْتَدِهُ ﴾ [الأنعام: ٩٠] بعد ذِكْرِ مُعظم الأنبياء (٢) واسطة العقد، وجُتّة بحْرِ التّوحيد! ثُمَّ تفكّرُ في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاقِ وَنُشُكِي وَمُمَاقِ لِلّهِ رَبِّ ٱلْعَلْمِينَ * لا شَرِيكَ لَهُ وَبِلَاكَ أُمِرَتُ وَأَنا أَوَلُ ٱلسّلِمِينَ ﴾ وكلمةٍ وكلمةٍ ، أسرارٌ ينْفَدُ دُون نفادِ بيانها الأبْحُر (٣)!

قولُه: (الكلامُ السائرُ أن يقال: عندِي ثوبٌ جَيِّد). هذا السؤالُ غير واردٍ على القياسِ اللغويّ (٤)، لأنهم إنها يُوجِبون تقديمَ الظرفِ إذا لم يكن المبتدأ مخصّصاً، كها سبق في الكتاب. وعليه كلامُ صاحب «المفتاح»، حيث قال: «ولا يجب التقديمُ على المنكَّرِ إذا كان موصوفاً. قال تعالى: ﴿وَأَجَلُ مُسَمَّى عِندَهُ، ﴾ [الأنعام: ٢](٥). ولكن واردٌ على استعالِ الفصحاءِ فإنهم أوْجبوا التقديمَ ولو كان مخصّصاً»، ولهذا قال: «الكلامُ السائر».

⁽١) يعني النبي إبراهيم عليه السلام، وقصّته في الآيات (٧٤-٨٣) من سورة الأنعام.

⁽٢) راجع الآيات (٨٣-٨٦) من سورة الأنعام، حيث ذُكر فيها ثمانية عشر نبياً.

⁽٣) فيه إيهاءٌ إلى قوله تعالى: ﴿قُلُلَّوْكَانَ ٱلْبَعْرُ مِدَادًا لِكَلِمَنتِ رَقِّ لَنَفِدَٱلْبَحُرُ قَبَلَآنَ نَنَفَدَكِلَمَتُ رَبِّ ﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقوله: ﴿ وَلَوْ أَتَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةِ أَقَلَنَهُ وَٱلْبَحْرُ يَمُذُّهُ. مِنْ بَعْدِهِ، سَبْعَةُ أَبَحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَتُ ٱللَّهِ ﴾ [لفهان: ٢٧].

⁽٤) كذا في (ط)، وفي (أ) و(ب) و(ج): «النحوي».

⁽٥) «مفتاح العلوم» ص١٠٥.

وما أشبَهَ ذلك؛ فها أوجَبَ التقديم؟ قلتُ: أوجَبَه أنّ المعنىٰ: وأيُّ أَجَلٍ مُسمَّى عندَه! تعظيهاً لشأنِ الساعة، فلمّا جرى فيه هذا المعنى وجَبَ التقديم.

وقريبٌ منه عن صاحبِ «المثل السّائر»(١).

ورد في التنزيل: ﴿إِنَّ هَلَآآأَخِىلَهُ, تِسَّعُونَ نَعْجَةُ وَلِى نَعْجَةٌ وَنَحِدَةٌ ﴾ [صَ: ٢٣]. فَلَفْظة: ﴿لَيَ﴾ مقدَّمةٌ جاءت حسنة، وإذا جاءت منقطعةً لا تجِيء لائقة، كقول المتنبي:

تُمْسِي الأمانيُّ صَرْعَىٰ دُونَ مبْلَغِهِ فلا يقولُ لشيءٍ: لَيْتَ ذلك لي (٢)

وإذا خُولف الاستعمال، وأُزِيل من مقرِّه، دلّ على الاهتمام بشأنه، والاعتناء بذكْره، فيُحْملُ التنكيرُ فيه على التعريف والتعظيم. فقال: «وأيُّ أجل مسمّى عنده»، ليؤذِنَ بالفَرْق بين الأجلَين. ومِن ثَمَّ أَتَمَّ معنى التخصيص بتعظيم قولِه: ﴿عِندَهُۥ﴾ وحسُنَ كذلك أن يوقفَ على ﴿أَجَلًا﴾.

قال صاحب «المُرْشِد»: وحَسُنَ الوقفُ على قوله: ﴿أَجَلا ﴾ ليُفصلَ بينه وبين الآخر، وهو البعثُ والنشور (٣).

قولُه: (وأيُّ أَجَلِ مسمَّى عنده): بيان لمعنى التنكيرِ والتهويلِ فيه، لا أنَّ الكلامَ متضمّن لمعنى الاستفهام كما ظُنَّ. قال المصنَّفُ في قوله تعالى: ﴿ أُولَتِكَ عَلَى هُدُى مِن نَبِقِمٌ وَأُولَتِكَ هُمُ المُنفِيحُونَ ﴾ [البقرة: ٥]: «نكَّر ﴿ هُدَى ﴾ ليُفيدَ ضرْباً مُبْهَاً لا يُبْلَغُ كُنْهُه، كأنه قيل: على أيّ هدى».

فظهر من هذا الفرقُ بين قول صاحب «المفتاح»: ولا يجب التقديمُ على المنكّرِ إذا كان موصوفاً (٤)، وبين قولِ صاحبِ «الكتاب»: (أَوْجبه أنّ المعنى: وأيّ أجلِ مسمى عنده! تعظيماً)،

⁽١) انظر: «المثل السائر» (١: ١٧٧).

⁽٢) «ديوان المتنبي» ص٣٣٨.

 ⁽٣) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريا ص٣٦٣-٢٦٤ وعبارتُه ثمّة: ﴿وَأَجَلُ مُسَمِّى عِندَهُ ﴾:
 أَجَلُ ما بينَ الموتِ والبعث. انتهى.

⁽٤) «مفتاح العلوم» ص٥٠٥.

لأنه (١) نظر إلى القياس النحوي، والمصنّفُ إلى استعمالِ الفصحاء، كما بيّنًا أن المرادَ هاهنا تعظيم هذا الأجل، للفرقِ بين الأجلين، وما يكون معظّيًا مفخّيًا لا بدّ أن يكونَ مهتمًا بشأنه، والاهتمام موجبٌ للتقديم. وهو المرادُ بقولِه: «فلمّا جَرَى فيه هذا المعنى وجب التقديم».

وقال صاحب «الانتصاف»: التعظيمُ لا يوجِبُ التقديم. وقد ورد: ﴿ وَعِندَهُ، عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [الزخرف: ٨٥]. والمرادُ: تعظيمها(٢).

وقال صاحب «الإنصاف»: «ولو مثّل بقوله: ﴿وَلَدَيْنَا كِنَنْ مُ يَطِقُ بِالْحَقِّ ﴾ [المؤمنون: ٦٢] كان أحسن، لأنه نكرةٌ موصوفةٌ، و﴿عِلْمُ السّاعَةِ ﴾ معرفة»(٣).

وقلت: أمّا تنظيرُ صاحب «الانتصاف» فبعيدُ المرْمَى لفظاً ومعنيّ، أمّا اللفظُ فلِما ذكر، وأمّا المعنى فلأن ذلك المقامَ يقتضي الاختصاصَ والحصر لا التعظيم، أي: عنده علمُ الساعة لا عند غيره. ونحو قوله: ﴿ لَكُرُ دِينَكُمُ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦].

وأما التنظيرُ الآخرُ فإنه واردٌ على مقْتضى الاستعمال، ولا موجِبَ لإزالتِه عن مقرَّه، إذ موجب التقديم في تلك الآية الفرْقُ بين الأجلين، ولا يُرادُ هاهنا الفرقُ بين الكتاب وغيره، موجب التقديم في تلك الآية الفرْقُ بين الأجلين، ولا يُرادُ هاهنا الفرقُ بين الكتاب وغيره، يُعلمُ ذلك مِمّا سبقه من قولِه تعالى: ﴿وَالَذَيْنَ يُؤْتُونَ مَا ءَاتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةً أَنَهُمْ إِلَى رَبِّمْ رَجِعُونَ * يُعلمُ ذلك مِمّا سبقه من قولِه تعالى: ﴿وَالْذَيْنَ يُؤْتُونَ مَا ءَاتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةً أَنَهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَجِعُونَ * وَلا نُكَلِقُ نَقْسًا إِلّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَاكِنَابُ يَعلِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يَظْلُمُونَ ﴾ [المؤمنون: ٢٠ - ٢٢].

قال القاضي: والاستئنافُ به لتعظيمه، ولذلك نكّر، ووُصِفَ بأنه ﴿مُسَمَّى ﴾، أي: مثبَّتُ

⁽١) يعنى السكاكي صاحب «المفتاح».

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٤).

⁽٣) «الإنصاف» لعلم الدين العراقي ق/ ٩٠.

[﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَاوَتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ لَّ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ ٣]

﴿ فِي ٱلسَّمَوَتِ ﴾ مُتعلِّقٌ بمعنى اسم «الله»، كأنه قيل: وهو المعبودُ فيها، ومنه قولُه: ﴿ وَهُو ٱللَّذِى فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَكُ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَكُ ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أو وهو المعروفُ بالإلهيّةِ أو اللَّتوحِّدُ بالإلهيةِ فيها، أو هو الذي يُقالُ له: «الله» فيها، لا يُشرَكُ به في هذا الاسم، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَوَتِ ﴾ خبراً بعدَ خبر؛ على معنى: أنه الله، وأنه في السماواتِ والأرض، بمعنى أنه عالم بما فيها لا يخفى عليه منه شيء، كأنّ ذاته فيها.

معيَّن، لا يقْبلُ التغيير، وأُخْبر عنه بأنه «عند الله»، ولا مدْخلَ لغيره فيه بعلْمٍ ولا قدْرة، ولأنه المقصود ببيانه (١).

قولُه: (﴿ فِي ٱلسَّمَوَتِ ﴾ متعلِّقُ بمعنى اسم «الله»). قال الزجّاج: لو قلت: «هو زيدٌ في المدينة»، لم يجُز، إلا أن يكونَ في الكلامِ دليلٌ على أن زيداً قد يُدَبِّر أمر المدينة (٢).

ونقل أبو البقاء عن أبي عليّ (٣) أنه قال: لا يجوزُ أن يتعلّقَ باسم «الله»، لأنه صار بدخولِ الألف واللام، والتغييرِ الذي دخلَه، كالعلّم. ولهذا قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ، سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥](٤).

والمصنّف اختار مذْهب الزجّاج، وزاد عليه في الاعتبار، وأوَّلَ التركيبَ على وجوه؛ أحدها: جَعَلَ اسم «الله» مشتقّاً من «أَلَهَ يَأْلُه»: إذا عَبَد. فالإله: فِعَالٌ في معنى المفعول، أي: المأْلوه، وهو المعبود. ثم تُصُرِّف فيه، فصار «الله» كما سبق. هذا هو المراد من قوله: «وهو المعبود فيها».

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٠).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٠).

⁽٣) يعني أبا علي الفارسيَّ، سبقت ترجمته.

⁽٤) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٨٠).

.....

ثانيها: جعل معنى شهْرتِه في الإلهية عاملاً في الظرف^(١). قال: هو كها تقول: «هو حاتم في طيّع»، على تضمين معنى المجُودِ الذي اشْتُهِر به، كأنّك قلت: «هو جوادٌ في طيّع».

ومنه قول أبي النَّجْم:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي (٢)

أي: أنا ذلك المشهورُ في الفصاحة، وشِعْرِي هو المعروفُ بالبلاغة. وهو الذي عنَاه بقولِه: «وهو المعروفُ بالإلـٰهية».

وقال صاحب «الفرائد»: يمْكنُ أنْ يقال: ﴿فِي السَّمَوَتِ ﴾: حالٌ مؤكِّدة، أي: وهو الله معروفاً في السمواتِ والأرض، كقولك: «هو زيدٌ معروفاً في العالم».

وقال المالكيّ: لا تكون الحالُ المؤكَّد بها خبرَ جملة جُزْآها معرفتان جامدتان، إلا بلفظِ دالِّ على معنىً لازم، أو شبيه باللازم، في تقدّم العلْم، والعامل فيها: «أُحِقُه» أو «أعْرِفُه». وهذا أَوْلى من قول الزجّاج: العاملُ هو الخبر لتأويلِه بمسمَّى، ومن قولِ ابن خَروف (٣): «إن العامل هو المبتدأ» لتضمنِه معنى التنبيه (٤).

وثالثها: أن يكونَ ردّاً للمشركين في إثباتِ إِله غيره. قال الزجّاج: والمعْنى: هو الـمُتفَرِّدُ في التدبير في السّمٰوات والأرض^(٥)، خلافاً للقائلِ المخذول بأن المدبّرَ فيهما غيرُه. وإليه الإشارةُ بقوله: «المتوحِّد بالإلهية فيها».

⁽١) أي ﴿ فِي ٱلسَّمَاوَتِ ﴾ وعمل فيه الجرّ معنى شهرة الله في الإلهية.

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي النحوي، من كبار نحاة الأندلس وصاحب «شرح كتاب سيبويه» و «شرح الجمل للزجاجي». مات سنة ٢٠٩ أو ٦٠٠هـ. انظر: «وفيات الأعيان» (٣: ٣٣٥)، و «فوات الوفيات» للكتبي (٢: ١٦٠)، و «معجم الأدباء» (١٥: ٧٥).

⁽٤) «شرح الكافية»، للإستراباذي (١: ٢١٥)، بشيء من التصرف.

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢٨).

.....

قال ابن الحاجب: وفائدة قولك: «أنا زيد»، أو: «هو زيد» الإخبارُ عمّا كان يجوزُ أنه متعدّد، بأنه واحدٌ في الوجود. وهذا إنها يكونُ إذا كان المخاطَبُ قد عَرف مسمَّيَ يْن في ذهنه، أو أحدُهما في ذهنه، والآخر في الوجود، فيجوزُ أن يكونا متعدِّدَيْن. فإذا أُخبر المخْبِرُ بأحدِهما عن الآخر، كان فائدتُه أنهما في الوجودِ ذاتٌ واحدة (١).

ورابعها: أن يكون مأخوذاً من قولِه تعالى: ﴿ هَلْ تَعَلَمُ لَهُ مَسَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥]. وهو المرادُ من قولِه: «وهو الذي يُقال له: «الله» فيها، لا يُشْرَك به في هذا الاسم». وهو اختيارُ أبي عليّ (٢).

وخامسها: ألا يكون ﴿ فِي السَّمَوَتِ ﴾ متعلِّقاً بالاسم، وذلك بأن يكونَ خبراً بعد خبر، وهو المرادُ من قولِه: «أنه الله، وأنه في السموات». أما قولُه: «أن يكون ﴿ الله فِي السَّمَوَتِ ﴾ خبراً بعد خبر " لا كليهها.

قال صاحبُ «الفرائد»: إذا كان خبراً بعد خبر، كان معناه أنه عالم بها فيها، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمُ أَيْنَ مَا كُنُتُمٌ ﴾ [الحديد: ٤] أي: بالعلم والقدرة. فإذا جاز هذا فأيُّ ضرورةٍ في ما ذكر من التقدير البعيد؟ أي: كأنّ ذاتَه فيها.

قلت: الضرورةُ بيان فائدةِ العدول عن إثبات العلْم، إلى هذه العبارة، والإشعارُ بأنها من بابِ الكناية، وأنّ علْمَه الكاملَ شاملٌ لما ظهرَ فيها وما بطن.

ومِن ثَمّ فصَّلَ قولَه تعالى: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ بياناً موضحاً لهذه الجملة. وعلى هذا قولُه تعالى: ﴿وَهُوَمَعَكُمُ أَيْنَ مَاكُنتُمْ ﴾ الآية [الحديد: ٤].

⁽١) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» لابن الحاجب (١: ٢٠١).

⁽٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٨٠).

⁽٣) وهذا القولُ قد سبق إليه الزجاج في «معاني القرآن» (٢: ٢٢٨).

فإن قلت: كيفَ مَوقِعُ قولِه: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾؟ قلت: إن أردت المُتوحِّدَ بالإلهيةِ كانَ تقريراً له؛ لأنّ الذي استَوى في عِلمِهِ السِّرُ والعَلانيةُ هو اللهُ وحدَه، وكذلكَ إذا جَعَلتَ ﴿فِي ٱلسَّمَوَتِ ﴾ خبراً بعد خَبر، وإلّا فهو كلامٌ مُبتَدأً؛ بمعنى: هو يَعلَمُ سِرَّكُم وجَهْرَكُم، أو خَبَرٌ ثالث.

﴿ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ من الخير والشرّ، فيثيب عليه، ويعاقب.

[﴿ وَمَا تَأْنِيهِ مِ مِّنْ ءَايَةِ مِّنْ ءَايَتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ * فَقَدْكَذَّ بُواْ بِالْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمُّ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَتُواْ مَاكَانُواْ بِدِء يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ ٤ - ٥]

﴿ مِنْ ﴾ في ﴿ مِنْ ءَايَةِ ﴾ للاستِغراق، وفي ﴿ مِنْ ءَايَتِ رَبِهِمْ ﴾ للتبعيض، يعني: وما يظهرُ لهم دليلٌ قَطُّ من الأدلّةِ التي يجبُ فيها النَّظُرُ والاستِدلالُ والاعتبار،

قولُه: (وإلّا فهو كلامٌ مُبتَدأً)، أي: وإنْ لم يُرَدْ بقولِه تعالى: ﴿وَهُوَ اللّهُ فِي السَّمَوَتِ ﴾ [الأنعام: ٣] المُتوحِّد بالإِلْهية فيها، وأنه الله، ولا أنه عالمٌ بها فيها، فكان كلاماً مبتدأ مستأنفاً، لأنه على التقديرين تأكيدٌ وتقريرٌ لمعناهما، كما قرّره، بقي أنْ يُراد: هو المعبودُ فيها، أو هو المعروف، أو هو الذي يقالُ له: الله فيها. فهو (١) على هذه الوجوه استئناف.

وبيانُ السؤالِ على الأولِ أنه لمّا قيل: هو المعبودُ فيها، اتّجه لسائلِ أن يسأل: فما شأنُه مع عابده حينئذ؟ فأجيب: يعْلمُ سرّهم وجَهْرَهم، ويعْلمُ ما يكْسِبون، فيجازيهم على أعمالهم: إنْ خيراً فخير، وإنْ شرّاً فشرّ.

وعلى الثاني والثالث: السؤال: بهاذا عُرِف فيهها؟ وما وصْفُه فيهها؟ فقيل: وصْفُه فيهها بالعلْم الشاملِ الكلّيّ والجزْئيّ، كها سبق في آخرِ «المائدة»، في قولِه تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّمُ الغُيوبِ ﴾ [المائدة: ١٠٩]. قال المصنِّف: «(علاَّم الغُيوبِ) قرئ بالنصبِ على أنَّ الكلامَ قد تمّ بقوله: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ﴾، أي: إنك موْصوفٌ بأوصافِك المعروفةِ من العلم وغيره».

⁽١) أي: قوله تعالى: ﴿ يَقُلُمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾.

﴿ إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْمِضِينَ ﴾: تاركينَ للنَّظَرِ لا يَلتَـفِتُونَ إليه ولا يَرفَعونَ به رأساً، لقِلّةِ خوفِهم وتَدبُّرِهم للعواقب.

﴿ فَقَدْ كَذَّ بُوا ﴾ مردودٌ على كلام محذوف، كأنه قيل: إن كانوا مُعرِضينَ عن الآياتِ فقد كَذَّبوا بها هو أعظمُ آيةٍ وأكبَرُها، وهو الحقّ، ﴿ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ يعني: القُرآنَ الذي تُحدُّوا به على تَبالُغِهم في الفصاحةِ فعَجَزوا عنه، ﴿ فَسَوِّفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَكُوا ﴾ الشيءِ الذي حُكُوا به على تَبالُغِهم في الفصاحةِ فعَجَزوا عنه، ﴿ فَسَوِّفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَكُوا ﴾ الشيءِ الذي حُكُوا بهِ على تَبالُغِهم في الفَصاحةِ فعَجَزوا عنه، ﴿ فَسَوِّفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَكُوا ﴾ الشيءِ الذي حُكُوا بهِ على تَبالُغِهم في الفَرآن، أي: أخبارُه وأحوالُه، بمعنى: سيعلمونَ بأيِّ شيءٍ استَهزَؤوا، وسيظهرُ لهم أنه لم يكن بمَوضِعِ استِهزاء، وذلكَ عندَ إرسالِ العذابِ عليهم في الدُّنيا، أو يومَ القيامة، أو عندَ ظُهورِ الإسلام وعُلُوِّ كلمتِه.

[﴿ أَلَمْ يَرَوْا كُمْ أَهْلَكُنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنِ مَكَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَكُوْ ٱلسَّمَاةَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَارَ تَجَرِّى مِن تَعْلِيمْ فَأَهْلَكُنَّهُم بِذُنُوجِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنَاءَاخَوِينَ ﴾ ٦]

قولُه: (مرْدودٌ على كلامِ محذوف)، أي: شَرْطٍ محذوف، ونحوه قول الشاعر:

قالُوا: خُراسانُ أَقْصَىٰ ما يُرادُ بنا ثُمَّ القَّفُولُ، فقد جئنا خُراسَانا(١)

أي: إنْ صحّ ما قلْتم مِن أنّ خُراسانَ المقْصِد، فقد جئنا، وأين لنا الخلاص؟

قولُه: (أو عندَ ظُهورِ الإسلام). فإنْ قلت: اتّصالُ قولِه تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كُمْ أَهْلَكُنَا مِن قَبْلِهِم ﴾ بها قبله على أن المرادَ بالأنباء في قولِه: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَتُواْ مَاكَانُواْ بِهِدِيسَتَهْزِءُونَ ﴾ ظاهر، لمناسبةِ الاعتبار بنزولِ العذاب على الأمم السالفةِ بالتهديد والوعيد. فها وجْه اتّصاله به إذا أريد به ما قال: «عند ظهور الإسلام»؟

⁽١) سبق تخريجُه.

مَكَّنَ له في الأرض: جَعَلَ مكانًا له فيها، ونحوه: أرَّضَ له، ومنه قولُه: ﴿إِنَّامَكَّنَالَهُۥ فِي الأَرْضِ ﴾ [الكهف: ١٤]، ﴿أُولَمْ نُمَكِن لَهُمْ ﴾ [القصص: ٥٧]، وأمّا «مكَّنتُه في الأرض»: فأثبتُه فيها. ومنه قولُه: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِن مَكَنَّكُمْ فِيهِ ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، ولتقارُبِ فأثبتُهُ فيها. ومنه قولُه: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّهُمْ فِيمَا إِن مَكَنَّكُمْ فِيهِ ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، ولتقارُبِ المعنييْنِ جَمَعَ بينها في قولِه: ﴿مَكَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَالَمْ نُمكِن لَكُمْ ﴾، والمعنى: لم نُعطِ أهلَ مكّة نحو ما أعطينا عاداً وثمودَ وغيرَهم؛ من البَسْطةِ في الأجسام، والسَّعةِ في الأموال، والاستِظهارِ بأسبابِ الدُّنيا.

و﴿ السَّمَاءَ ﴾: الْمُظِلَّة؛ لأنَّ الماءَ ينزلُ منها إلىٰ السَّحاب،

قلت: معناه: فسوف يأتيهم أنباءُ القرآن، ومَن نزل عليه عندَ تباشيرِ الظَّفَر (١)، ونُصْرَةِ الله الإسلام، وقهْرِ أعداءِ الدين، وغلَبةِ أوليائه، أوَلمْ يَرَوا كمْ أهلكْنا مِن قبلِهم مِن المكذِّبين، ونصَرْنا الأنبياءَ وضَعَفةَ المؤمنين على مَن هم أشدُّ مِن هؤلاء!

قولُه: (ولِتَقارُبِ المعنكِيْن جَمَع بينَهما). يعني: قوله: «مكَّنَ له في الأرض»، وقوله: «مكَّنَته في الأرض» بعد التفرقة بينهما من حيثُ اللفظ والمعنى مُنزَّلان منزلةَ معنى واحدٍ في إعطاء معنى الكتابة، ويُجْمعُهما كونُ الموصوفِ بهما في مَنَعةٍ من الرجال، والسَّعةِ في الأموالِ والمآلِ والأحوال.

وإليه الإشارة بقوله: «لم نُعْطِ أهلَ مكّة نحو ما أعطينا عاداً وثَمُودَ وغيرَهم، مِن البسْطة، والسّعة، والاستظهار».

وتحريرُه: أن كونَهم ثابتين في الأرض يدلّ على أنها جُعِلت مكاناً لهم، وهو يدلُّ على كونِهم في الاستظهار بأسبابِ المُلْك، في غايةٍ من الكهال.

ويعْضُدُه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَيَشْنَلُونَكَ عَن ذِى ٱلْفَـرِّنَكِينِ قُلْ سَـاَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكَرًا * إِنَّا مَكَنَّا لَهُ فِى ٱلْفَرْضِ ﴾، ثم بينه بقولِه: ﴿ وَءَالنَّنَهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا * فَأَنْبَعَ سَبَبًا ﴾ [الكهف: ٨٣ – ٨٥]. قولُه: (لأن الماء ينزلُ منها إلى السَّحاب). يعني: قال تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا ﴾

⁽١) في (ج): «ظهور الإسلام بتأثير الظفر».

أو السَّحاب، أو المَطَر. و«المدرار»: المِغزار.

فإن قلت: أيُّ فائدةٍ في ذِكْرِ إنشاءِ قَرْنِ آخَرِينَ بعدَهم؟ قلت: الدَّلالةُ على أنه لا يَتَعاظمُه أن يُهلِكَ قَرْناً، ويُخرِّب بلادَه منهم (١٠)؛ فإنه قادرٌ على أن يُنشِئَ مكانَهم آخَرينَ يَعمُرُ بهم بلادَه، كقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَعَافُ عُقْبَهَا ﴾ [الشمس: ١٥].

[الأنعام: ٦]، وإنَّما المرسَلُ هو السحاب، لأن الماءَ ينزل من المظلَّةِ إلى السحاب(٢).

قولُه: (والمِدْرار: المِغْزار). قال الزجّاج: ﴿مِدَدَادًا ﴾: أي دارّاً ذات غيْثِ كثير. و «مفعال» من أسهاءِ المبالغة، كقولهم: «امرأة مِذْكار»: إذا كانت كثيرةَ الولادةِ للذكور. وكذلك «مثّناث» من الإناث (٣).

قولُه: (إنْشاء قَرْنِ آخرين بَعدَهم). قال الزجّاج: القَرْن: أَهْلُ كلَّ مدةٍ كان فيها نبيّ، أو كان فيها نبيّ، أو كان فيها طبقةٌ من أهلِ العلْم، قلَّت السُّنونُ أو كَثُرت. يدلّ عليه قوله ﷺ: "خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ" (٤).

قولُه: (ويُخرِّب بلادَه منهم). ضمّن «خرَّب» معنى «أخْلَى»، وعداه بـ «مِن»، أي: أخْلَى الله تعالى بلاده منهم، فهي خَرِبة.

قولُه: (كقولِه تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبُهَا ﴾ [الشمس: ١٥]). يعني: وِزَانُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبُهَا ﴾ [الشمس: ١٥] في ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبُهَا ﴾ [الشمس: ١٥] في كونه تقريراً للكلام السابق، وتتمياً لمعنى عدمِ المبالاة. كأنه قيل: فأهلكناهم بذنوبِهم، وما خِفْنا

⁽١) في الأصل الخطي: «يهلك قرناً ويحدث بدلاً منهم»، والمثبت من نصِّ «الكشاف» من (ط)، وكذا هو في النسخ المطبوعة.

⁽٢) أي: في العبارة مجاز مرسل علاقته المحلّية، إذ أطلق لفظ السماء، وأراد السحاب.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢٩).

 ⁽٤) المصدر السابق (٢: ٢٢٩). والحديث أخرجه البخاري (٢٦٥١) ومسلم (٢٥٣٥) من حديث عمران
 ابن حصين رضى الله عنه.

[﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِنَبُا فِي قِرْطَاسِ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاً إِنَّ هَٰذَاۤ إِلَّاسِحُّ مُّبِينٌ * وَلَوْ جَعَلْنَهُ مَلَكُ أَوْلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِى ٱلْأَمْنُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ * وَلَوْ جَعَلْنَهُ مَلَكَ لَجَعَلْنَهُ مَلَكَ لَجَعَلْنَهُ مَلَكَ لَحَالَمَتُ مُلَكَ اللَّهُ مَلَكَ اللَّهُ مَلَكَ اللَّهُ مَلْكَ اللَّهُ مَلْكُ اللَّهُ مَلْكَ اللَّهُ مَلْكُ اللَّهُ مَلْكُونَا مُلَكُا لَقُونَ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَلْكُ اللَّهُ مَلْكُ اللَّهُ مُلْكُ اللَّهُ مَلْكُ اللَّهُ مَلْكُ اللَّهُ مَلْكُ اللّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَلْكُواللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّ

﴿ كِنَبًا ﴾: مكتوباً، ﴿ فِي قِرْطَاسِ ﴾: في رَقِّ، ﴿ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ ولم يَقتَصِرْ بهم على الرُّؤية، لِئلّا يقولوا: سُكِّرَتْ أبصارُنا، فيبقىٰ لهم عِلّة. لقالوا: ﴿ إِنَّ هَٰذَاۤ إِلَّا سِحَّ مُبِينٌ ﴾ تعنتًا وعِناداً للحَقِّ بعدَ ظُهورِه.

﴿ لَقُضِي ٱلْأَمْنُ ﴾: لَقُضِيَ أَمرُ هَلاكِهم، ﴿ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴾ بعدَ نزولِه طَرْفةَ عَيْن، ..

عُقْباهم، وذلك أن المتسلّطَ على تخريب الديار، وقلْعِ الآثار، إنها يخاف مِن عُقْبَى الأمرِ إذا لم يقدر على إنشاءِ مثل ما خرّبَه ودمّره، وأما مَن هو قادرٌ على إنشاء مثله، فلا يخافُ عقباها. قال: «فلا يخافُ عاقبتَها وتبعتها، كما يخافُ كل معاقِبٍ من الملوك، فيُنْقِي بعض الإبقاء».

قولُه: (ولم يَقتَصِرُ بهم على الرُّؤية): عطف على محذوف، يعني: ضَمَّ معَ قولِه تعالى: ﴿ كِنَبُاً فِي قِرَّطَاسِ ﴾، قولَه: ﴿فَلَمَسُوهُ ﴾، ولم يقتصر على الرؤية، للتتميم والمبالغة.

قولُه: (لقالوا: ﴿إِنَّ هَنَدَآ إِلَّا سِحْرٌ تُمِيثُ ﴾) إنها أتى بالضمير، وفي التنزيل: ﴿لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُّواً ﴾ ليؤذِنَ أن قولَه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواً ﴾ مُظهَر وُضعَ مَوْضع المضمَرِ للعلِّيَّة (١).

قولُه: (سُكِّرَتْ أبصارُنا) أي: حُبِست من النظرِ، على المجاز. كذا في «الأساس».

قولُه: (لَقُضِيَ أَمْرُ هَلاكِهم). قال الزجّاج: «أي: لتمّ إهلاكُهم. و«قَضَى» على ضُروب، ومرْجُعها إلى معنى انقطاع الشيء وتمامِه»^(٢).

⁽١) أي: أصل الكلام أن يقال: «لقالوا» بدل «لَقَالَ الَّذِين كَفَرُوا»، ولكن وُضع المظهرُ موضعَ المضمر للعلّية كما قال.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٣٠).

إمّا لأنهم إذا عاينوا المَلَكَ قد نَزَلَ على رسولِ الله ﷺ في صُورتِه، وهي آيةٌ لا شيءَ أبيَنُ منها وأيقَن، ثم لا يُؤمِنون _ كما قال: ﴿ وَلَوَ أَنَّنَا نَزَّلْنَا ۚ إِلَيْهِمُ ٱلْمُلَكِكِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمُوْتَى ﴾ منها وأيقن، ثم لا يُؤمِنون _ كما قال: ﴿ وَلَوَ أَنَّنَا نَزَّلْنَا ۚ إِلَيْهِمُ ٱلْمُلَكِكِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمُوتَى ﴾ [الانعام: ١١١] _ لم يكن بُدٌّ من إهلاكِهم، كما أُهلِكَ أصحابُ المائدة، وإمّا لأنه يزولُ الاختيارُ الذي هو قاعدةُ التكليف عند نزولِ المَلك، فيجبُ إهلاكُهم، وإمّا لأنهم إذا شاهدوا مَلكاً في صُورتِه زَهَقَتْ أرواحُهم من هَوْلِ ما يُشاهِدون.

ومعنى ﴿ ثُمَّةً ﴾: بُعْدُ ما بينَ الأمرَيْن؛ قضاءِ الأمر، وعَدَمِ الإنظار. جَعَلَ عَدَمَ الإنظار جَعَلَ عَدَمَ الإنظارِ أشَدَّ من قضاءِ الأمر؛ لأنّ مُفاجأةَ الشِّدَةِ أشدُّ من نفسِ الشِّدّة.

﴿ وَلَوْ جَمَلْنَهُ مَلَكًا ﴾: ولو جَعَلْنا الرَّسولَ مَلَكاً كما اقترحوا لأنهم كانوا يقولون: لولا أُنزِلَ على مُحمَّدٍ مَلَك! وتارةً يقولون: ﴿ مَا هَنذَاۤ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، ...

قولُه: (وهي آيةٌ لا شيءَ أبينُ منها وآيُقَنُ). فإن قيل: هذا يؤذِنُ أن هذه الآيةَ أبيَنُ مِن سائرِ المعْجزات، مِثْلِ: انْشقاقِ القمر، وفَلْقِ البحر، وإحياءِ الموتَى، قلْتُ: نَعَم، لأنه أراد بقولِه: «لأنهم إذا عاينوا الملك»: الملكَ المطلوب، والآية المقْتَرَحة، ولا ارتيابَ أنه لا شيءَ أبينُ منها في إزاحة العِلل، وأيْقنُ لنزولِ العذاب. ولذلك أتى بقولِه: «كما أهْلَك أصْحابَ المائدة» مستشهداً به، لأنها أيضاً كانت مقْتَرَحة، فأهْلِكوا بالمسْخ.

قولُه: (لأنه يزولُ الاختيارُ الذي هو قاعدةُ التكليف)، يعني: إذا نزلت الملائكة، اضطرّوا إلى الإيهان، وقاعدةُ التكليفِ الاختيار.

هذا في حقّ الكفارِ عند نزولِ العذابِ بعد الإنذار، كما قال تعالى: ﴿ فَلَمْ يَكَ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوًا بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٥]. وأمّا المؤمنونَ إذا رأوًا الملائكة، فيزيدُ إيهائهُم، ﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشَرَىٰ لَكُمْ وَلِنظَمَ بِنَ قُلُوبُكُم بِهِ ﴾ [آل عمران: ١٢٦].

قولُه: (وتارةً يقولون). اعلم أن «تارة» مقتضيةٌ مقارِنَتَها (١)، وهي محذوفة، إذ التقدير:

⁽١) أي «تارة» مكررة، إذ لا تستعمل إلا كذلك، كقولنا: المجتهد تارة يصيب، وتارة يخطئ.

﴿ لَوَ شَاءَ رَبُنَا لَأَنزَلَ مَلَتِهِكَةً ﴾ [فصلت: ١٤] _ ﴿ لَجَعَلْنَهُ رَجُلًا ﴾: لأرسَلْناه في صُورةِ رَجُل كَانَ يَنزِلُ جَبِرِيلُ على رسولِ الله صلّى الله عليهما في أعمَّ الأحوالِ في صُورةِ دِحْية، لأنهم لا يَبْقُونَ معَ رؤيةِ الملائكةِ في صُورِهم، ﴿ وَلَلَبَسَنَا عَلَيْهِم ﴾: ولخلطنا عليهم ما يَخلِطونَ على أنفسِهم حينَنذ،

لأنهم تارةً كانوا يقولون: لولا أُنْزِلَ على محمدٍ ملك، وتارةً يقولون: ﴿مَاهَنَا ٓ إِلَّا بَشَرٌ ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، فأوجب ذلك أن يجعلَ الضميرَ في قوله: ﴿وَلَوْ جَمَلْنَهُ مَلَكَا ﴾ لما يقالُ له: الرسول، سواءٌ كان مبعوثاً إليهم لما قالوا: ﴿مَاهَنَا ٓ إِلَّا بَشَرٌ مِتَّلُكُونَ ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، أو إلى من هو مبعوثٌ إليهم لما قالوا: لولا أُنْزِل على محمدٍ ملك.

فلذلك فسَّر الضمير (١) بالرسولِ المطْلقِ في قوله: «ولو جَعَلْنَا الرسولَ مَلَكاً»، وعلّله بقولِه: «لأنهم كانوا يقولون» إلى آخره.

فقولُه تعالى: ﴿وَلَوَّ جَعَلَنَهُ ﴾: عطفٌ على: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا ﴾، فأردف الجوابَ بجواب آخر، أعمَّ منه، قلْعاً لشُبَهِهِم من سِنْخها(٢).

قال القاضي: ﴿ ﴿ وَلَوْ جَمَلْنَهُ مَلَكَ ﴾: جوابٌ ثانٍ إن جُعل الهاءُ للمطلوب، وإن جُعلَ للرسول فهو جوابُ اقتراح ثان، فإنهم تارةً يقولون: ﴿ لَوَلَا آنُزِلَ عَلَيْهِ مَلَكُ ﴾، وتارة يقولون: ﴿ لَوَلَا آنُزِلَ عَلَيْهِ مَلَكُ ﴾، وتارة يقولون: ﴿ لَوَ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَيْهِ كَذَهُ ﴾ [فصلت: ١٤]» (٣).

وما ذهب إليه المصنفُ أقضى لحق البلاغة، لاشتهال الجوابِ على المطلوب، وعلى غيره. قولُه: (في صُورة دِحْية)(٤). قال صاحبُ «الجامع»: «دِحْية: بكسرِ الدال وسكونِ الحاء

⁽١) أي الهاء في «جعلناه» الأولى.

⁽٢) بكسر السين وسكون النون، وهو الأصلُ والجَذْر.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٣).

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٨٥٧) من حديثِ ابن عمر رضي الله عنهما، والبزار في «المسند» (٤٠٢٥) من حديث أبي ذَرَّ وأبي هريرة رضي الله عنهما.

فإنهم يقولون إذا رأوا المَلكَ في صورةِ الإنسان: هذا إنسانٌ وليس بمَلك، فإن قالَ لهم: الدليلُ على أنّي مَلكٌ لا بَشَر، كذَّبوه كما كذَّبوا مُحمَّداً عَلَىٰ أنّي مَلَكٌ لا بَشَر، كذَّبوه كما كذَّبوا مُحمَّداً عَلَىٰ فهو لَبْسُ الله عليهم.

ويجوزُ أن يُراد: ولَلَبَسْنا عليهم حينَ ثَدٍ مِثلَ ما يَلبِسونَ على أنفسِهم الساعة في كُفرِهم بآياتِ الله البَيِّنة، وقرأ الزُّهريّ: «ولَبَسْنا عليهم»؛ بلامٍ واحدة. وقرأ الزُّهريّ: «ولَبَسْنا عليهم ما يُلبِّسونَ»؛ بالتشديد.

المهملة، كذا يَرْويهِ أكثرُ أصحاب الحديث، وأهل اللغة، وقال الأميرُ أبو نصرِ بن مَاكُولا: هو بالفتح»(١)، وهو الذي كان ينْزِلُ جبريلُ عليه السلام في صورتِه.

قولُه: (ويبجوزُ أن يُراد: ولَلَبَسْنا عليهم حينَـئذِ)، اعلم أن ﴿قَا﴾ في قولِه: ﴿مَا يَلْبِسُونَ ﴾: إما موصولة، والعائـدُ محذوف، وهو مفعول ﴿وَلَلَبَسْـنَا ﴾، كما ذكـرَهُ أبو البقاء(٢). وعليه الوجهُ الأول في الكتاب، ومن ثَمّ قدّرَ «حينتذِ» بعد تمامِ الكلام.

والمرادُ باللَّبْسِ: الخلطُ في أمرِ الرسولِ ﷺ. المعنى: لخلطْنا عليهم الذي يخْلطونه على أنفسِهم، في كونِ الرسول ينبغي أن يكون مَلكاً لا بشراً. هذا على مذهبِ أهل السنّة ظاهر، دون مذهبِهم، ولهذا أوّل اللَّبْسَ بالخذلان، حيث قال: «خُذِلوا كما هم مخذولون الآن، فهو لَبْس الله عليهم».

⁽١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٣٦٥) وانظر كلامَ ابن ماكولا في «الإكمال» (٣: ٣١٤).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٨٢).

﴿ وَلَقَدِ آسَنُهُ زِئَ ﴾ تسليةٌ لرسولِ الله ﷺ عمّا كانَ يَلقىٰ من قومِه، ﴿ فَكَاتَ ﴾ بهم: فأحاطَ بهم الشيءُ الذي كانوا يَستَهزِئونَ به، وهو الحقّ، حيثُ أُهلِكوا من أجلِ الاستهزاء به.

[﴿ قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَنِقِبَةُٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [1]

فإن قلت: أيُّ فَرْقِ بينَ قوله: ﴿فَأَنظُرُوا ﴾ وبينَ قوله: ﴿ثُمَّ ٱنظُرُوا ﴾؟ قلت: جَعَلَ النَّظَرَ مُسبَّباً عن السَّيرِ في قوله: ﴿فَأَنظُرُوا ﴾، فكأنه قيل: سِيروا لأجلِ النَّظَر، ولا تسيروا سَيْرَ الغافِلين، وأمّا قولُه: ﴿سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ ﴾......

أو مصدرية (١)، وهو مفعولٌ مطلق، والكلامُ فيه تشبيه، وحينتذ لَبْسُ الله غَيْرُ لَبْسِهم. ولهذا كررَ الظرف، حيث قال أولاً: «حينتذِ»، وثانياً: «الساعة». والمرادُ باللَّبس: الكفر في أمرِ آيات الله، وهو ما يُعْلمُ من قولِه: ﴿لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوۤا إِنَّ هَذَاۤ إِلَّاسِحَرُّ مُّيِينٌ ﴾ [الأنعام: ٧]. وإليه الإشارةُ بقولِه: «في كفرهم بآيات الله البينة».

قولُه: (حيثُ أُهلِكوا من أجلِ الاستِهزاءِ به). يعني أن قولَه: ﴿مَاكَانُواْ بِهِـ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ من باب إطلاق السّببِ على المسبَّب (٢)، لأن المحيط بهم هو العذاب، لا المستهزأ به، ولمّا كان سبباً له وُضع موضعَه للمبالغة.

قولُه: (أَيُّ فَرْقٍ بِينَ قولِه: ﴿فَأَنْظُرُوا ﴾)، أي: في قوله تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنُ ۗ فَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا ﴾ [آل عمران: ١٣٧].

⁽١) أي: «ما» في ﴿مَا يَلْمِشُونَ ﴾، وهي في هذه الحالة لا تحتاج إلى ضمير عائد في بعض الأقوال. انظر: «رصف المباني» للمالقي ص١٣، و«معاني الحروف» للرماني ص٨٧، و«الجنى الداني» للمرادي ص٠٣٣.

⁽٢) أي: أن في الكلام مجازاً مرسلاً علاقته السببية.

فمعناه: إباحةُ السَّيرِ في الأرضِ للتِّجارةِ وغيرِها من المنافع، وإيجابُ النَّظَرِ في آثارِ الهالكين. ونبَّهَ علىٰ ذلك بـ﴿ثُمَّرَ﴾، لتَباعُدِ ما بينَ الواجبِ والمُباح.

[﴿ قُل لِمَن مَا فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ قُل لِلَّهِ كُنَبَ عَلَى نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَكُمْ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ لَا رَبِّ فِيهِ ٱللَّمِن مَا فِي اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللْمُواللِي اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُواللِمُ اللَّهُ الللْمُواللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُولِي الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ الللِمُ الللِمُ الللِمُ الللْمُ الللِمُ اللَّهُ الللْمُلْمُ اللللْمُ الللْمُ الللِمُ الللللْمُ اللللْمُ اللِمُ الللْمُلْمُ الللِمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللل

﴿ لِمَن مَّا فِي ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ سؤالُ تبكيت،

قولُه: (إباحةُ السير في الأرض للتجارة...، وإيجابُ النظر). يريد: الأمرُ على الأوّلِ واحدٌ مقيَّد، وعلى الثاني شيئان (١): فالأولُ مباح، والثاني واجب، بدِلالةِ ﴿ ثُمَّرَ ﴾.

قال صاحب «التقريب»: «إنها لم يحملْ على التراخي، وعدلَ إلى المجاز، إذ واجبُ النظرِ في آثارِ الهالكين حقّه ألّا يَتراخَى عنه السير»(٢).

وقلت: يمكنُ أن يأمرهم بالسير أولاً، وبالنظرِ ثانياً على الوجوب، ويكون الثاني أعلى رتبة، لأن الكلامَ مع المنكرين، كما تقول: «توضأْ ثم صَلِّ»، والآيةُ مع الفاء متضمّنةٌ للتنبيه على الغفلة، أو للتوبيخ على التغافل، ومع «ثم» للتعبير على التواني والتقاعد. وإلى الأول الإشارةُ بقولِه: «ولا تسيروا سير الغافلين».

الراغب: «قيل: حثَّ على السياحة في الأرضِ بالجسم، وقيل: على إجالةِ الفكر، ومراعاة أحواله، كما رُوي في وصف الأنبياء عليهم السلام: أبدائهم في الأرض سائرة، وقلوبهم في الملكوتِ جائلة»(٣).

قولُه: (سؤالُ تَبكيت)، الأساس: «ومن المجاز: بكّته بالحجة، أي: غلبه. وبكَّتهُ: ألزمه ما عَيِي بالجواب عنه».

⁽١) الأول قوله: ﴿ فَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَأَنظُرُوا ﴾. أي: السير لأجل النظر. والثاني: ﴿ سِيرُوا ... ثُمَّ أَنظُرُوا ﴾، فالسير مباح، والنظر واجب.

⁽٢) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٣٤، وليس فيه قوله: «وعدل إلى المجاز».

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٤٣٣ ولتهام الفائدة انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٨).

و ﴿ قُل لِلّهِ ﴾ تقريرٌ لهم، أي: هو لله، لا خِلافَ بيني وبينكم، ولا تَقدِرونَ أن تُضيفوا شيئاً منه إلى غيره، ﴿ كَنَبَ عَلَى نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ أي: أوجَبَها على ذاتِه؛ في هدايتكم إلى مَعْرِفتِه، ونَصْبِ الأدلّةِ لكم على توحيدِه بما أنتُم مُقِرُّونَ به من خَلْقِ السهاواتِ والأرض، ثم أوعَدَهم على إغفالهِمُ النَّظَرَ وإشراكِهم به مَن لا يَقدِرُ على خَلْقِ شيء بقوله: ﴿لَيَجْمَعَنَكُمْ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ ﴾ فيُجازيكم على شِركِكم.

يعني: إذا سئلوا عن قولِه تعالى: ﴿ قُل لِمَن مَّافِى ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ١٦]، لا مَحيدَ لهم إلا أن يقولوا: لله، ﴿ وَلَهِن سَأَلْتُهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقيان: ٢٥].

قولُه: (و﴿قُل بِللهِ﴾: تقرير)، قيل: أي إلجاءٌ إلى الإقرار. الجوهري: «تقريرُ الإنسانِ بالشيء: حُمْلُه على الإقرارِ به»، والأوْلَى أن يكونَ من تقريرِ الشيء: إذا جُعل في مكانه.

الجوهري: «قرَّرْتُ عنده الخبرَ حتى استقر».

أي: قرّر الجواب لأجلِهم، فكأنّ قولَه قولُهم، لأنه لا خلافَ بينه وبينهم. وهذا هو المرادُ من قوله: «لا خلافَ بيني وبينكم».

قال الإمام: «أمر الله تعالى رسوله على بالسؤال أولاً، وبالجوابِ ثانياً. وهذا إنها يحسُنُ في الموضع الذي يكون الجوابُ قد بلغ من الظهور إلى حيثُ لا يَقْدِر على إنكارِه منكِر، ولا على دفعه دافع»(١).

قولُه: (أَوْجَبها على ذاتِه؛ في هدايتِكم إلى مَعرفتِه) إلى آخره. قال القاضي: ﴿ كُنْبَ عَلَى نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾: التزمَها فضلاً وإحساناً. والمرادُ بالرحمة: ما يعمُّ الدّارين، ومن ذلك: السهدايةُ إلى معرفته، والعلْمُ بتوحيده، بنصْب الأدلّة، وإنزالِ الكتب، ﴿لَيَجْمَعَنَكُمْ ﴾:

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱۲: ۱۳۶).

.....

استئنافٌ وقَسَم للوعيدِ في إشراكهم وإغفالهم النظر، أي: لَيَجْمَعَنَّكُم في القبورِ مبعوثين إلى يوم القيامة، أو في يوم القيامة. و (إلى بمعنى: في (١٠).

وقال الزجّاج: يجوز أن يكونَ تمامُ الكلام: ﴿كُنَبَ عَلَى نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾، ثم استأنف ﴿لَيَجْمَعَنَكُمْ ﴾، بدلاً من ﴿ٱلرَّحْمَةَ ﴾، وفسر رحمته بأنه يُمْهلُهم إلى يوم القيامة (٢). والإمهال: الرحمة.

وقلت: تفسيرُ الرحمة بالعمومِ أُولَى، لِمَا رَوَيْنا عن البخاريِّ ومسلم والترمذي وابن ماجه، عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لـهَا قَضَى اللهُ الـخَلْقَ كَتَبَ كِتاباً، فهُوَ عندَهُ فَوْقَ عَرْشِه: إِنَّ رَحمتي سَبَقَتْ غَضَبي»، وفي رواية: «غَلَبَتْ غَضَبي» (٣).

والحملُ على الاستئناف^(٤) أقضىٰ لحقّ البلاغة، وذلك أن للكفّار ـ عند ذلك السؤالِ المُبكِت، والجواب المقرِّر المُسكِت ـ أن يزْعموا: ما بالُ هذا العزمِ القويّ والتشديدِ فيه؟ فيقال لهم: لأنكم ما خُلِقْتُم سُدى، ما خلقكم الله إلا لرحمته، تعْرِفونه، وتعْبُدونه، وتفعلون ما تستأهلون به رحمته، لأنه واسعُ الرحمة، والله يدعو إلى دارِ السلام.

ويؤيدُه قول محيي السنة: ﴿كُنْبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾: استعطافٌ منه للمتولِّين عنه إلى الإقبالِ عليه، وإخبار بأنه رحيمٌ بالعباد، ولا يعجِّل العقوبة، ويقبل الإنابة والتوبة (٥).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٥).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٥٥٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (٧٤٢١) ومسلم (٢٧٥١) والترمذي (٣٥٤٣) وابن ماجه (٤٢٩٥).

⁽٤) أي: حمل قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ .

⁽٥) «معالم التنزيل»، للبغوي (٣: ١٣٠).

وقولُه: ﴿ اللَّذِينَ خَسِرُوٓا أَنفُسَهُمْ ﴾ نَصْبٌ على الذَّمّ، أو رَفْع؛ أي: أُريدُ الذينَ خَسِروا أنفسهم.

فإن قلتَ: كيفَ جَعَلَ عَدَمَ إيهانهم مُسبَّباً عن خُسْرانهم، والأمرُ على العكس؟ قلتُ: معناه: الذينَ خَسِروا أنفسَهم في عِلم الله لاختيارِهمُ الكفر، فهم لا يُؤمنون.

ثم إن القوم لمّا كانوا ممن طُبعَ على قلوبِهم، لهم أن يقولوا عند الأمرِ بالتكليف، وترْك العبادات، وأنهم خُلِقوا ليعملوا فيُجازَوا به (١): ليس الأمرُ كذلك، بل ﴿نَمُوتُ وَغَيّا وَمَا يُهْلِكُمّا إِلّا الدَّهْرُ ﴾ [الجاثية: ٢٤] (٢). فوُبِّخوا عند ذلك بقوله: ﴿لَيَجْمَعَنَكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَارَيْبَ فِيهِ اللّهِ اللّهُ مَا خُلَقْنَكُمْ عَبَثًا وَأَنْكُمْ إِلَيْنَا لَا يَرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥].

وإدخالُ لام القسم (٣) دلّ على الترقِّي في الإنكار، كقولِ الرسل: ﴿إِنَّاۤ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يس: ١٦] في الكرّة الثانية.

قولُه: (معناه: الذينَ خَسِروا أنفسَهم في عِلْمِ الله تعالى). قال الإمام: هذا يدلُّ على أنَّ سبْقَ القضاءِ بالخُسرانِ هو الذي حملهم على الامتناع من الإيان. وذلك عَينُ مذهب أهل السنّة (٤).

وقال صاحب «الفرائد»: «ويمكن أنْ يقال: من أضاعَ رأسَ المال، لم يحصُلْ له الربح. ورأسُ المال هو نفسُ الحياة، والربحُ الإيمان، فإذا أضاعها فيما لا يعنيه فقد أهلكها، فلم يحصل له الربح».

هذا أقربُ إلى أصولِ المعتزلة. كما أنّ قولَ المصنّف عينُ مذهبِ أهل السنة.

⁽١) في (ج): «ليعلموا فيجازوا».

⁽٢) اقتباس من قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَاهِمَ إِلَّا حَيَانُنَا ٱلدُّنْيَا مَمُوتُ وَغَيَّا وَمَا يُهْلِكُمَّا إِلَّا ٱلدَّهْرُ ﴾ [الجاثية: ٢٤].

⁽٣) في قوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾.

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٣٨).

وقلتُ: مدارُ هذَيْن القولَيْن على معنى الذمّ في قوله: ﴿ اللَّذِينَ خَسِرُوٓا أَنفُسَهُمْ ﴾، فإذا حُملَ على قولِه: ﴿ اللَّذِينَ خَسِرُوٓا أَنفُسَهُمْ ﴾، فإذا حُملَ على قولِه: ﴿ اللَّهُ وَلَاء خُملَ على قولِه: ﴿ اللَّهُ وَلَا عَلَى العموم، ليدخلَ هؤلاء فيه دخولاً أُوليّاً (١). فحينتذٍ يتوجّه عليه سؤالُ المصنف، وينطبق عليه جوابه.

وإذا حُمل على «أنتم الذين خسروا أنفسهم» ليختصّ بالمخاطبين، كان المناسبُ ما ذهب اليه صاحبُ «الفرائد».

والذي يقتضيه النظم أن الآية كالتذييل (٢) لما سبق، وذلك أن الكلام من ابتداء السورة في حقّ المعاندين المُمْترين، ذكّرهم آياتِ الآفاقِ والأنفس، ثم أنذرهم بإهلاكِ مَن هُم أشدُّ منهم تمكُّناً في الأرض، ثم وبتخهم على قولهم في الكتاب: إنه ﴿سِحَرُّمُيِن ﴾، وعلى اقتراحِهم: ﴿لَوَلاَ أَنزِلَ عَلَيْهِ مَلَك ﴾، وأرشدَهم إلى السير في الأرض للاعتبار، ومكّنهم، وقرّرهم، وعرّضهم لرحمةِ الله الواسعة، ثم بعد الإياسِ من إيهانهم أتى بقوله: ﴿اللّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم ﴾، أي: في علم الله ﴿فَهُم لَا يُؤمِنُون ﴾ ذَمّاً لهم، وتسلية للرسول ﷺ لئلا تذهب نفسه عليهم حَسَرات.

نحوه ما سبق في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧] بقولِه: ﴿سَوَاءُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾ [البقرة: ٦](٣). ولهذا أَوْقَعَ الفاصلة(٤) بين

⁽١) ليشمل عموم الكافرين، فيندرج تحته كفار مكّة المشار إليهم بـ «هؤلاء».

⁽٢) التذييل: من طرق الإطناب، وهو عبارة عن الإتيان بجملة مستقلّة، بعد إتمام الكلام، لإفادة التوكيد، ولتقرير حقيقة الكلام بمنطوقه أو بمفهومه. انظر: «الطراز» (٣: ١١١).

⁽٣) والمقصود: أن قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧] كالتذييل لقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِيكَ كَفَرُوا سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦].

⁽٤) يعني قوله تعالى: ﴿ كُنْبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ لَارَيْبَ فِيهُ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاً أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.

[﴿ وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارُّ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ١٣]

﴿ وَلَهُ وَ عَطَفٌ عَلَى ﴿ لِلَّهِ ﴾ ، ﴿ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ مِنَ السُّكنى ، وتَعَدِّيهِ بـ (في ") كَمَا فِي قوله: ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَحُونِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوّا أَنفُسَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤٥]. ﴿ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ يَسمَعُ كلَّ مسموع، ويَعلَمُ كُلَّ معلوم، فلا يخفى عليه شيءٌ مما يَشتَمِلُ عليه المَلُوان.

قوله: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ الآية، وبين المعطوف عليه، لأن لهما(١) مدخلاً في التسلّى.

قولُه: ﴿ ﴿ وَلَهُۥ ﴾ عطْفٌ على: ﴿ لِلَّهِ ﴾ أي: قل: لله ما في السمواتِ والأرض، ﴿ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِى ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾.

قولُه: (وتَعدِّيه بـ «في» كما في قولِه: ﴿ وَسَكَنتُم فِ مَسَحَنِ ﴾). يعني: «سكن» من السُّكْنَى، جاء متعدَّياً بنفسه وبـ «في».

وقال في «الأساس»: «وسكنوا الدار، وسكنوا فيها. وأَسْكَنتُهُم الدار، وأسكنتُهم فيها».

ومقصودُه مِنْ جَعْلِه منَ «السُّكْنَى» دون «السكون»: التعميمُ والشمول، إذ لو جُعل من السكونِ الذي يقابل الحركة، لفات الشمولُ الذي عناه بقوله: «ممّا يشتملُ عليه الملوان»، واقتضاه عطفُ ﴿لَهُ ﴾ على ﴿لِلّهِ ﴾. كما قال صاحبُ «التقريب»: وإنها أدرجه، يعني: قوله: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ ﴾ تحت قولِه: ﴿قُلّ ﴾، ولم يجْعلْه مستأنفاً، كما هو السابق إلى الفهم، ليكونَ احتجاجاً ثانياً على المشركين إيذاناً بأنّ له ما استقرّ في الأمكنة، وما استقرّ في الأزمنة (٢). وعليه معنى كلامُ الزجّاج (٣).

⁽١) يعني: المعطوف «له ما سكن»، والمعطوف عليه «لله».

⁽٢) «تقريب التفسير» ق ١٣٤.

⁽٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٥) وفيه: «هذا أيضاً احتجاج على المشركين، لأنهم لم ينكروا أن ما استقرّ في الليل والنهار لله».

[﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللّهِ أَغَيْدُ وَلِيّا فَاطِرِ السَّمَنُوتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُو يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُّ قُلْ إِنِّ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ وَهُو يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّ أَمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * قُلْ إِنِّ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّ وَكُونَ مَنْ الْمُشْرِكِينَ * قُلْ إِنِّ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّ عَدَابَ يَوْمِ عَظِيمٍ * مَن يُصْرَفُ عَنْهُ يَوْمَهِنْ فَقَدْرَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ ﴾ ١٤-١٦]

وقال القاضي: «ويجوزُ أن يكون من السكونِ أيضاً، أي: وله ما سكنَ فيهما، أو تحرك. فاكتفى بأحد الضدّيْن عن الآخر»(١).

وقلت: ثم المناسبُ أن يكونَ قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ مردوداً إلى المعطوفِ والمعطوف عليه، أي: يعلمُ كلّ معلوم من الأجناس المختلفةِ في السموات والأرض، ويسمعُ هواجسَ كل ما سكن في الملوّيْن من الحيوان وغيره. وعلى ما ينْبِئُ عنه كلامُ المصنَّف أنه (٢) من تتمّةِ قولِه: ﴿وَلَهُ مُاسَكَنَ ﴾ لقولِه: «مما يشتملُ عليه المَلَوان».

قولُه: (لأنّ الإنكارَ في اتَّخاذِ غيرِ الله) سيجيءُ تحقيقُه في قولِه: ﴿ وَجَعَلُواْ بِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلِّحِنَّ ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

قُولُه: (﴿ مَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ (٣). إيرادُه هاهنا يُـوهمُ أن تـقديمَ اسم «الله» على

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: **٣٩٥**).

⁽٢) يعني قوله تعالى: ﴿فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾.

⁽٣) وقد استشهد الزنخشري بهذا الجزء من الآية لبيان علة دخول همزة الاستفهام على الاسم دون الفعل، كما في ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ أَيَّادُ وَلِيًّا ﴾، وتقديم الاسم على الفعل في كلا الموضعين. وقد أبان الطيبي عن الفرق الدقيق بين التقديم فيهما.

الفعل كتقديم «غير الله» على الفعلِ في الموضعين. وليس بذلك، إذ المرادُ أن إيلاءَ هذا الاسمِ حَرْفَ الإنكار، وبناء الخبر عليه، دون العكس، وأن يقال: أَأذِن الله لكم؟ لأنه الأصلُ في الاستفهام، لا سيها وقد عُطِف عليه: ﴿أَمْ عَلَى اللّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ [يونس: ٥٩]، وهي فعلية، إذْنٌ (١) بتقوية حكم إنكار أن الله هو الآذن، لا حصولَ الإذن مطلقاً. ألا ترى كيف استشهدَ به لقوله: «لأن الإنكارَ في اتخاذ غير الله، لا في اتّخاذ الوليّ»؟ وكيف يوهمُ تقديمُ المعمول؟ (٢).

والتركيبُ من بابِ تقوِّي الحكْم، مثلُه في قولِه تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ ﴾ [الزمر: ٢٣]. وقال فيه المصنف: «إيقاعُ اسمِ ﴿اللَّهُ ﴾ مبتدأ، وبناء ﴿نَزَّلَ ﴾ عليه، فيه تفخيمٌ لـ ﴿أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ ﴾، وتأكيدٌ لإسناده إلى الله، وأن مثلَه لا يجوز أن يصدرَ إلا منه»(٣).

فظهر أن المرادَ بالتقديم في قولِه: «فكان أوْلَى بالتقديم» الاهتمام دون التخصيص (٤).

وإلى هذا يُنظرُ قولُ صاحب «المفتاح»: «فلا يُحمل قولُه تعالى: ﴿مَآلِلَهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [يونس: ٥٩] على التقديم، فليس المرادُ أن الإذنَ يُنْكُرُ من الله دون غيره، ولكن احملُه على الابتداء، مُراداً منه تقويةُ حكم الإنكار»(٥). تمّ كلامُه.

هذا التقديرُ مبنيٌّ على أن تكونَ (٦) ﴿أَمَرُ ﴾ (٧) منقطعة، والهمزةُ فيها للتقرير، وفي ﴿ءَاللَّهُ ﴾

⁽١) إذن وإيذان بمعنى إعلام. والكلمة خبر «إن» في قوله: «أن إيلاء هذا الاسم...» وقد طال الفصل بينهما.

⁽٢) أي: «الله» في قوله تعالى: ﴿ مَاللَّهُ أَذِلَ لَكُمْ ﴾ [يونس: ٥٩].

⁽۳) «الكشاف» (۱۳: ۲۸۸).

⁽٤) أي: أن التقديم في: ﴿أَغَيْرَ اللَّوَأَتَخِذُ وَلِيًّا ﴾ للاهتمام لا للتخصيص، بينها هو للتخصيص في قوله: ﴿عَاللَّهُ أَذِكَ لَكُمُّمُ ﴾ [يونس: ٥٩].

⁽٥) «مفتاح العلوم» ص١٥١–١٥٢.

⁽٦) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول: «توكيد».

⁽٧) «أم» المنقطعة هي التي لا يكون قبلها همزة التسوية، أو همزة الاستفهام التي يطلب بها وبـ «أم» ما يطلب بـ «أي». انظر: «الجني الداني» ص٢٢٦.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنهما: ما عَرَفتُ ما «فاطرُ السهاواتِ والأرضُ» حتّى أتاني أعرابيّانِ يختصهانِ في بئر، فقالَ أحدُهما: أنا فَطَرْتُها، أي: ابتَدَأتُها.

﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾: وهو يَرْزُقُ ولا يُرْزَق، كقوله: ﴿مَاۤ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّنْقِ وَمَاۤ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٩]، والمعنىٰ: أنّ الـمنافعَ كلّها مِن عندِه، ولا يجوزُ عليه الانتِفاع.

وقُرِئَ: «ولا يَطعَم»؛ بفَتحِ الياء. وروىٰ ابنُ المأمونِ عن يعقوب: «وهو يُطعَمُ ولا يُطعِم»؛ علىٰ بناءِ الأولِ للمفعول والثاني للفاعل،

للإنكار، فيفيدُ توكيدَ الافتراء ومزيدَ تقريره(١١)، والله أعلم.

قولُه: (أنَّ المنافعَ كلَّها مِن عندِه، ولا يجوزُ عليه الانتفاع). يريد أن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ من إطلاقِ أعظمِ الشيء على كله (٢)، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمُوالَ الْمُتَنَى ﴾ [النساء: ١٠]، لأن أعظمَ المنافع عند الحيوانِ الطعم. وإنها عبر عن المنافع بالطعم، لأن قوله: ﴿قُلَ أَغَيْرُ اللَّهِ أَيَّذِذُ وَلِيَّا فَاطِرِ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ جاء تقريراً للجوابِ السابق، وهو قولُه: ﴿وَهُو السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾.

يعني: قل لهم بعد ذلك التقرير: أَغَيْرَ الذي ذكرتُهُ مَن له ما في السموات وما في الأرض، والذي منه الرحمةُ العظمى أَتَخِذُ وليّاً؟ فوضع: ﴿ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾، موازياً لـ ﴿ كَنَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ تعْييراً لهم، وأنهم لا يعرجون إلّا إلى المعارفِ الوارفةِ من الطَّعم، واستيفاء الشهواتِ واللَّذاتِ الجسمانية، كالبهائم.

⁽١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «لتفيد توكيد الإقرار بمزيد توكيده».

والمعنى: أن الاستفهام في ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ ﴾ للتقرير، وفي ﴿ مَآلَلَهُ أَذِنَ ﴾ [يونس: ٥٩] للإنكار، وهما من المعاني البلاغية التي يخرج إليها الاستفهام. انظر: «الإيضاح» ص٣٣٤.

⁽٢) أي: أن في الآية مجازاً مرسلاً علاقته الجزئية، إذ أطلق الجزء «الطعم» لأهمّيته، وأراد الكل «المنافع».

والضميرُ لـ «غير الله»، وقرأ الأشهَب: «وهو يُطعِمُ ولا يُطعِم»، على بنائهما للفاعل، وفُسِّرَ بأنّ معناه: وهو يُطعِمُ ولا يَسْتَطعِم. وحكى الأزهريّ: أطعَمْتُ، بمعنىٰ: استَطعَمت، ونحوُه: أفَدْت. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وهو يُطعِمُ تارةً ولا يُطعِمُ أخرىٰ؛ علىٰ حَسَبِ المصالح، كقولك: وهو يُعطى ويَمنَع، ويَبسُطُ ويَقدِر، ويُغني ويُفقر.

﴿ أُوَّلَ مَنَّ أَسَّلَمَ ﴾ لأنّ النبيَّ سابقُ أُمِّتِه في الإسلام، كقوله: ﴿ وَبِذَلِكَ أُمِرَتُ وَأَنَا أُوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الشّلِمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٣] وكقول موسى: ﴿ شُبْحَكَنَاكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أُوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

قولُه: (الضمير لـ«غير الله») (١)، أي: في قوله: «وهو يُطعَم» على البناء للمفعول. وفيه إشكال، لأنّ الأصنامَ لا توصفُ بأنّها تُطعَم ولا تُطعِم، وليس الكلامُ مع اليهود والنصارى، ليقال: إن المسيحَ أو عُزَيْراً يُطْعَم ولا يُطْعِم.

والجواب: أن المقصودَ من قولِه: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾، إذا أخذ بزبدتِه على سبيل الكناية (٢)، أنها تُربَّى ولا تُربِّي، كقوله: ﴿لَا يَخْلَقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [النحل: ٢٠].

قوله: (ونحوه: أفدت)، أي: استفدت. الأساس: «أفدتُ منه خيراً واستفدته».

قال الشيَّاخ:

فَلَيسَ بجامدٍ لَحِزٍ ضَمينِ (٣)

أفادَ سماحةً وأفادَ حَمْداً

أي: استفاد حمداً.

⁽١) وتوجيهُ ذٰلك علىٰ قراءةِ «وهو يُطْعَمْ ولا يُطْعِمْ»، والمراد الأصنام. وهذه القراءة عكس القراءة المشهورة.

⁽٢) أي: كناية عن قيام الآخرين بأمر الأصنام وعجزها عن القيام بأمر نفسها، فضلاً عن قيامها بأمر غيرها. والكناية هنا عن صفة.

⁽٣) انظر: «ديوان الشيّاخ» ص٣٣٦. والجامد: البخيل. واللَّحزُ: ضَيّقُ الخُلُقِ شحيح النفس.

﴿ وَلَا تَكُونَكَ ﴾ وقيل لي: لا تكونَنَّ ﴿ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ومعناه: أُمِرْتُ بالإسلامِ ونُهيتُ عن الشِّرك.

و ﴿ مَّن يُصَّرَفَ عَنْهُ ﴾ العذابُ ﴿ يَوْمَبِنِ فَقَدْ رَحِمَهُ ﴾ اللهُ الرَّحَةَ العُظمى، وهي النَّجاة، كقولك: إن أطعَمْتَ زيداً من جُوعِه فقد أحسَنْتَ إليه، تُريد: فقد أتمَمْتَ الإحسانَ إليه، أو: فقد أدخَلَه الجنّة، لأنّ مَن لم يُعَذَّبْ لم يكنْ له بُدُّ من الثواب.

قولُه: (﴿ فَقَدَدَرَحِمَهُ ﴾ اللهُ الرحمة العُظميٰ). فسر مطْلَق الرحمة بالرحمة العظمى (١)، لأن الشرط والجزاء إذا اتّحدا معنى، وكان الجزاءُ مطْلقاً، دلّ على عِظَم شأنِ الجزاء.

أصل الكلام: مَن يُصْرَف عنه العذاب يومئذ فقد نجا، فوضع موضعَه: ﴿فَقَدْ رَحِمَهُ ﴾. وإليه الإشارة بقوله: «هي النجاة». نظيره قوله تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنّادِ وَأَدّخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، أي: فقد حصل له الفوزُ المطلقُ المتناوِل ما يقاربه. وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَن تُدّخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيَّتُهُۥ ﴾ [آل عمران: ١٩٢]. قال المصنف: «فقد بالغتَ في إخزائه».

قولُه: (أو فقد أدخَلَه الجنّة) فهو من التقسيم الحاصر، لأنه لا ثالث. وإليه الإشارة بقوله: «لم يكن له بُدُّ من الثواب».

قال في «الانتصاف»: «لو بَقِيتِ الرحمةُ على إطلاقِها، لما زاد الجزاءُ على الشرط، لأنّ صرفَ العذاب رحمة، فاحتاج إلى أحدِ التأويلين، فصحّحه الزنخشريُّ بأنّ صرفَ العذاب يستلزم الثواب. ولعمري، قاعدةُ الاعتزال تلجئه إلى التأويل. وقال القونويُّ: إن صرفَ العذابِ لا يستلزمُ الثواب، فأفاد الجزاءُ إذن فائدةً لم تُفْهمْ من الشرط»(٢).

و قلت: لا يلجئُه إلى التأويلِ سوى اتّحادِ الجزاء مع الشرط، وكونِه مطلقاً، فتارةً قيّد الرحمة بالعظمى، وأخرى بالجنّة.

⁽١) قوله: «فسّر مطلق الرحمة بالرحمة العظمي» سقط من (ج).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف»: (٢: ٩).

وقُرِئَ: «مَن يَصْرِفْ عنه» على البناء للفاعل، والمعنى: من يَصْرِفِ اللهُ عنه في ذلكَ اليوم فقد رَحِمَه، بمعنى: مَن يَدفَعِ اللهُ عنه ويَحفَظْه، وقد عُلِمَ مَن المدفوعُ عنه، وتَرَكَ ذِكْرَ المصروف؛ لكونهِ معلوماً أو مذكوراً قبلَه، وهو العذاب. ويجوزُ أن يَنتَصِبَ وَتَرَكَ ذِكْرَ المصروف؛ لكونهِ معلوماً أو مذكوراً قبلَه، وهو العذاب. ويجوزُ أن يَنتَصِبَ (يَوْمَبِنِ ﴾ بـ «يَصْرِفُ النصابَ المفعول به، أي: مَن يَصرِفِ اللهُ عنه ذلكَ اليومَ ـ أي: هَوْلَه ـ فقد رَحِمَه. ويَنصُرُ هذهِ القراءةَ قراءةُ أُبيِّ رضيَ اللهُ عنه: «من يَصْرِفِ اللهُ عنه».

[﴿ وَإِن يَمْسَسُكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ وَإِلَّا هُوَّ وَإِن يَمْسَسُكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيثٌ ﴾ ١٧]

﴿ وَإِن يَمْسَسُكَ ٱللَّهُ بِضُرِّ ﴾ مِن مَرَضٍ أو فَقْرٍ أو غيرِ ذلك مِن بَلاياه،

قولُه: (وقُرِئ: «مَنْ يَصْرِفْ عَنْهُ» على البناء للفاعل)(١) أبو بكر، وحمزة، والكسائي.

قولُه: (وقد عُلِمَ مَن المدفوعُ عنه) يعني: مَن مِنهم، ولم يبيِّنه، لأنه علمَ أن الذي يُدْفَعُ عنه العذابُ لا يكون غيرَ المكلَّف، ولذا ترك ذكرَ المصروف، وهو العذاب، لأن المقامَ لا يقتضي غيرَه.

قولُه: (﴿ بِضُرِ ﴾ من مرضٍ أو فقرٍ، أو غير ذلك)، الراغب: «الضرّ: سوءُ الحال، إمّا في النفْس، لقلّةِ العلمِ والفضلِ والعفّة، وإمّا في البدن، لعَـدَمِ جارحة، ونقص، ومرض، وإمّا في حالة ظـاهرة مِن صُـرٍ ﴾ [الأنبياء: ٨٤]

⁽۱) وانظر: كتابَ «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٢٥٤، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع»، لكيّ (١: ٤٢٥)، و «حجة القراءات» لابن زنجلة ص٣٤٣، و «النشر» لابن الجزري (٢: ٢٥٧). وحجّة من قرأ «يَصْرِفْ» بالبناء للفاعل أنه أخبر بالفعل عن الفاعل المتقدّم الذكر. وإضهاره مستتر في «يصرف». وشاهده قراءة «أُبيّ» - في رواية عنه -: «مَن يَصْرِفه الله عنه»، وقراءة أبيّ - في رواية أخرى عنه - وابن مسعود: «يَصْرِف الله عنه». فالمفعول محذوف، وهو «العذاب» لدلالة الكلام عليه.

فلا قادرَ علىٰ كَشْفِه إلّا هو، ﴿وَإِن يَمْسَسُكَ عِنَيْرٍ ﴾ مِن غِنَّى أو صِحّة، ﴿ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءِ قَدِيرٌ ﴾ فكانَ قادراً علىٰ إدامتِهِ أو إزالتِه.

[﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ } وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ ١٨]

﴿ فَوْقَ عِبَادِهِ ٤ ﴾ تصويرٌ للقَهْرِ والعُلُقِّ بالغَلَبةِ والقُدرة، كقوله: ﴿ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَابِهِرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٢٧].

[﴿ قُلْ أَى شَيْءِ أَكْبُرُ شَهَدَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدًا بَيْنِي وَيَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِى إِلَىٰ هَلَا ٱلْقُرْءَانُ لِأَنْذِرَكُم بِهِ-وَمَنَٰ بَلَغَ أَيِنَكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةَ أُخْرَىٰ قُل لَاۤ أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَكُ وَحِدُّ وَإِنَّنِي بَرِىٓ ۗ مِثَا تُشْرِكُونَ ﴾ 19]

«الشيء»: أعمُّ العامِّ لوقوعهِ علىٰ كُلِّ ما يَصِحُّ أن يُعلَمَ ويُخبَرَ عنه، فيقعُ علىٰ القديمِ والجَرْمِ والعَرَضِ والمُحالِ والمستقيم،

يُحملُ عليها. ورجلٌ ضرير: كناية عن فقد بصره. والضَّرَّة: أصلُها الفِعلة التي تضرّ، لاعتقادِهم أنها تضرّ بالمرأة الأخرى. والإضرار: حمَّل الإنسان على ما يضرّه. وهو في التعارف(١): حمَّلُه على أمرِ يكْرَهه»(٢).

قولُه: (فكانَ قادراً على إدامتِهِ أو إزالتِه). يريد أن قولَه: ﴿فَهُوعَكَنَ كُلِّ شَيْءِ قَدِيرٌ ﴾ جوابٌ للشرط (٣) مقابلٌ لقوله: ﴿فَلَا كَاشِفَلَهُ وَإِلّا هُوَ ﴾. وكان من الظاهر أنْ يقال: فلا رادّ لفضله، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسّكَ اللّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ وَإِلَا هُوَ وَإِن يَمْسَسّكَ اللّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ وَإِلَا هُو وَإِن يَمْسَسّكَ اللّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ وَإِلَا هُو وَإِن يَمْسَسّكَ اللهُ بِعَيْرٍ فَلَا كَاشِفَ لَهُ وَإِلَا هُو وَإِن يَمْسَسّكَ اللهُ بِعَيْرٍ فَلَا رَادً لِفَضّلِهِ عَلَى وَعَيرَه، وليتّصلَ به قولُه: ﴿وَهُو اللّهَ اهِدُ فَوْقَ عِبَادِهِ هُ ﴾.

⁽١) أي: في استعمالِ الناس وعُرْفِهم.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٣٠٥.

⁽٣) يعنى في قوله: ﴿ وَإِن يَمْسَسُكَ بِخَيْرٍ ﴾.

ولذلكَ صَحَّ أَن يُقالَ في الله عزَّ وجلّ: شيءٌ لا كالأشياء، كأنك قلت: مَعلومٌ لا كسائرِ المعلومات، ولم يَصِحّ: جسمٌ لا كالأجسام.

وأراد: أيُّ شهيدٍ ﴿أَكْبُرُ شَهَدَةً ﴾، فوضعَ «شيئاً» مقامَ «شهيدٍ» ليُبالغَ بالتعميم، ﴿وَلُو اللَّهُ شَهِيدُ اللَّهِ وَبَيْنَكُمْ ﴾

قولُه: (ولذلكَ صحَّ أَن يُقالَ في الله تعالى: شَيْءٌ لا كالأشياء). نقل الإمام عن جَهْم (١) أنه كان ينكرُ كونَه تعالى شيئاً، ويحْتجُّ بقوله تعالى: ﴿وَيلِهِ ٱلْأَسَّمَاءُ ٱلْمُسْتَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ويقول: ﴿إذا دلّ اسمٌ على صفةٍ من صفات الكمال، يُطلَقُ عليه، والشيء ليس كذلك، فلا يجوز إطلاقُه عليه» (٢).

دليلُ الجمهورِ (٣) هذه الآية، وقولُه تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [القصص: ٨٨]، استثنى من ﴿كُلُّ شَيْءٍ ﴾ ذاتَه، ولأن لفْظَ «الشيء» أعمُّ الأشياء، فيشمل الواجبَ والممكن (٤). فالنّزاع لفظيّ.

قولُه: (ليُبالغَ بالتعميم)، وذلك أنه لو قيل: أيّ شهيدٍ أكبر شهادة؟ خُصَّ بالشاهدِ المتعارَفاً المتعارَفاء ومَنْ يقال له: «شهيد» فيعم، ليعرضَ ما يصْلحُ للشهادة من أيّ جنس كان، متعارَفاً وغيرَ متعارف، فيكون أَدخَلَ في المبالغة.

⁽١) هو: جهم بن صفوان الراسبيّ، من الجبريّة الخالصة. وإليه تنسب فرقة الـجَهْميّة، وافق المعتزلةَ في نفي الصفات الأزليّة، وزاد عليهم بأشياء. قُـتِل بمرو في آخر مُلك بني أمية. انظر: «الملل والنحل» (١: ٨٦٨)، و«مقالات الإسلاميين» للأشعرى (١: ٣١٢).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٤٧). وانظر: «مقالات الإسلاميين» (١: ٣١٢).

⁽٣) يعني: أهل السنّة، انظر: كتاب «الفِصل في اللِّل والأهواء والنِّحل» لابن حزم (٢: ١١٨).

⁽٤) الواجب، هو الذي يكون وجوده من ذاته، ولا يحتاج إلى شيء أصلاً. والممكن: هو ما يقتضي لذاته ألا يقتضي شيئاً من الوجود والعدم. كتاب «التعريفات» للجرجاني ص٧٣٠، ٢٤٩.

يحتملُ أن يكونَ تمامُ الجوابِ عندَ قوله: ﴿قُلِ اللهُ ﴾، بمعنىٰ: اللهُ أكبرُ شهادة، ثم ابتُدِئ: ﴿شَهِيدُ بيني وبينكم،

قولُه: (أَنْ يكونَ تمَامُ الجوابِ عندَ قولِهِ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ﴾)، فهو أيضاً من باب قوله: ﴿ قُل لِّمَن مَافِ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل بِلَهِ ﴾ [الأنعام: ١٢](١).

وأما قضيةُ النَّظم على هذا، فهي أنه تعالى لمّا افتتح السورة بدلائلِ الآفاق والأنفُس، وقرن معهما حُججاً شتَّى، نبّه بهذه الآيةِ على أنّ كل ذلك شهادةٌ من الله على إثباتِ توحيده، وعلْمه، وقدرته، وسائرِ الصفات المستتبعة، لأنّ نصْبَ الأدلة، وإقامة البراهين والحجج، هو الأصل فيها. ولهذا فصلَ شهادةَ الله عن شهادةِ الغير في قولِه تعالى: ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلّا الله، هُو وَٱلْمَلَتَهِكَةُ وَأُولُوا أَنْمِلْمِ ﴾ [آل عمران: ١٨]. يعني: مَن يقْدرُ على مثل هذه الأشياءِ إلا الله، حتَّى يكونَ أكبرَ شهادةً منه؟

ثم جعل ذلك خُلصاً ووسيلة إلى إثبات رسالته صلوات الله عليه بقوله: ﴿اللهُ شَهِيدُا بَيْنِ وَبِينَكُمْ ﴾. يعني: مثلُ هذا الشاهدِ العظيم الشأن، الباهرِ القدرة، يشهدُ بيني وبينكم، وهو مصدِّق لدعْواي بأني رسولُ حقّ، وكلامي صدْق، وشهادتُه لِي بأنْ أنزَلَ عليَّ هذا الكتابَ الكريم، المعجز، الفائق، الهادي إلى الطريقِ المستقيم. وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿وَأُوحِيَ إِلَى هَنَا الْكُرِيمُ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾، أي: لأثبِت دعوايَ به، وأنذرَكم؛ فأعظِمْ بمشهودٍ له مَن هذه صفاتُ شاهده!

ثم أنكر عليهم الإنكار البليغ بقوله: ﴿ أَيِنَكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَ مَعَ اللّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام: ١٩]، يعني: بعد توضيح هذه الدلالات، وتبيين هذه الآياتِ البيّنات، أنتم ثابتون مستقرون على ما كنتم عليه؟ ما أشدَّ شكيمتكم، وأعْظَم عنادكم! وإليه الإشارة بقوله: ﴿ أَيِنَكُمُ لَتَشْهَدُونَ ﴾ تقرير لهم، مع إنكار واستبعاد.

⁽١) والمقصود أن الاستفهام في كلتا الآيتين للتقرير.

وأن يكونَ ﴿اللَّهُ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ ﴾ هو الجواب، لدلالتهِ على أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ إذا كان هو الشهيدَ بينَه وبينَهم، فأكبرُ شيء شهادةً شهيدٍ له.

﴿وَمَنْ بَلَغَ﴾ عطفٌ على ضميرِ المُخاطَبينَ من أهلِ مكّة، أي: لأُنذِرَكم به وأُنذِرَ كُلَّ مَنْ بَلَغَه إلى كُلَّ مَنْ بَلَغَه اللهُ القُرآنُ من العَرَبِ والعَجَم. وقيل: من الشَّقَلَين. وقيل: مَنْ بَلَغَه إلى يومِ القيامة. وعن سعيدِ بنِ جُبَير: مَنْ بَلَغَهُ القُرآنُ فكأنها رأى مُحمَّداً ﷺ.

﴿ أَبِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ ﴾ تقريرٌ لهم مع إنكارٍ واستبعاد، ﴿ قُل لَّا أَشْهَدُ ﴾ شهادتكم.

[﴿ الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَبَ يَعْ فِوْنَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * وَمَنْ أَظْلَامُونَ * ١٠ - ٢١]

ثم قوله: ﴿قُل لَا آشَهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَبَعِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيٌّ مِّمَا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٩] أَمْرٌ للرسولِ ﷺ بالإعراض عنهم، والتبرِّي مِن شرْكِهم، والتبتِّل إلى الله تعالى، لأن ذلك سنة أبيه إبراهيم، فإنه بعد ما أنذرَ وبالغَ فيه، قال: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ وَأَدْعُواْ رَبِي

وبعد الاحتجاج عليهم بالكواكب، قال: ﴿إِنِّي بَرِيَّ ۗ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩].

قولُه: (وأنْ يكونَ ﴿اللّهُ شَهِيدُا بَيْنِ وَبَيْنَكُمُ ﴾ هو الجوابَ)، أي: المجموع. فعلى هذا هو من الأسلوبِ الحكيم. يعني: شهادته معلومة، كما سبق، لا كلامَ فيه، وإنها الكلام في أنه شاهدٌ لي عليكم، مُبيِّن لدعُوايَ بإنزال هذا الكتابِ الكريم. وإذا ثبت أن الله تعالى شاهدٌ لي، يلزم ما قال المصنف: «فأكْبرُ شيء شهادةً شهيدٌ له».

قولُه: (وقيل: مَن بَلَغَه إلى يومِ القيامة). قال القاضي: «هو دليلٌ على أنّ أحكامَ القرآنِ تعمّ الموجودين وقْتَ نزولِه، ومَن بعدهم، وأنه لا يؤاخَذُ بها مَن لم تبُلغْه»(١).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٩).

﴿ ٱلَّذِينَ مَاتَيْنَهُمُ ٱلْكِتَبَ ﴾ يعني: اليهود والنَّصارى، يَعرِفونَ رسولَ الله ﷺ بحِليتهِ ونَعْتِم، ونَعْتِم الثَّابِينِ معرفة خالصة، ﴿ كَمَا يَعْرِفُونَ ٱبْنَاءَهُمُ ﴾ بحُلاهُم ونُعوتِهم، لا يَخفَوْنَ عليهم ولا يَلتَبِسُونَ بغيرِهم. وهذا استِشهادٌ لأهلِ مكَّة بمعرفة أهلِ الكِتابِ به وبصِحَة نُبوَّتِه.

ثمّ قال: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا أَنفُسَهُم ﴾ من المُشركينَ ومن أهلِ الكتابِ الجاحِدينَ ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ به،

قولُه: (وهذا استِشهادٌ لأهلِ مكّة)، أي: هذا الكلامُ استشهادٌ لأجْل أهل مكة.

وَوِزانُ هذا مع ما قبلَه وِزانُ قولهِ تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُ ٱلّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَكُا قُلَ كَفَى وَانْ هذا مع ما قبلَه وِزانُ قولهِ تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُ ٱلّذِينَ ﴾ [الرعد: ٤٣]. قال: ﴿كَفَىٰ بِاللّهِ شَهِيدًا ﴾، لما أظهرَ من الأدلّةِ على رسالتي، ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ ٱلْكِنَابِ ﴾ من علماء أهلِ الكتاب الذين أسلموا».

ولكن هذا خاصَّ ابتداءً، وما نحن بصددِه عامٌّ خصَّص بقولِه: ﴿ اللَّذِينَ خَسِرُوۤا الْفُسَهُمِّ مَ ﴾. وبيانه: أنه تعالى أمرَ رسولَه ﷺ أولاً بأن يقولَ للكافرين: ﴿ قُلْ آَئُ شَيْءٍ أَكَبُرُ شَهَدَةً قُلُ اللَّهُ شَهِيدًا بَيْنِ وَبَيْنَكُمُ وَأُوحِي إِلَىٰ هَذَا الْقُرْءَانُ ﴾ إثباتاً لنبوّته، بكونه تعالى أظهرَ هذا الكلامَ المعجز دلالةً عليها، ثُمَّ تنَّى بقوله: ﴿ اللَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِنَبَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاهَهُم ﴾ [البقرة: ١٤٦] تقريراً وتوكيداً، ثم قَدَّر للمشركين أن يقولوا: إِنَّ أكثرَ أهل الكتابَيْن لا يشهدون بذلك، فيُجابوا بقولِه: ﴿ النَّفِينَ عَانَدُوا وحَرَمُوا أَنفسَهم الخيراتِ، منكم ومنهم، لا يؤمنون.

وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿ ﴿ أَلَذِينَ خَسِرُ وَا أَنفُسَهُمْ ﴾: من المشركين ومن أهلِ الكتاب »، يعني كما أن الكفارَ عَرَفوه حق معرفتِه، بالمعجزات القاهرة، أنه رسولٌ من الله، صادق فيها جاء به، ثم كابروا وعاندوا، كذلك أكثرُ أهل الكتابين: عرفوه بحِلْيَتِه ونعْتِه الثابتِ في الكتابين، فهم فيه سواء. والله أعلم.

جَمَعُوا بِينَ أَمْرَيْنِ مُتناقِضَيْن، فكَذَبُوا على الله ما لا حُجَّةَ عليه، وكَذَّبُوا بِما ثَبَتَ بالحَجَّةِ اللّهِ مَا لا حُجَّةَ عليه، وكَذَّبُوا بِما ثَبَتَ بالحَجَّةِ اللّهِ مَا لَبُرَهَانِ الصحيح، حيثُ قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا ءَابَآؤُنا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقالوا: ﴿الملائكةُ بَناتُ الله»، و﴿هَتُوْلَاءِ شُفَعَتُونَا عِندَ ٱللّهِ ﴾ [يونس: ١٨]، ونَسَبُوا إليه تحريمَ البَحائرِ والسَّوائب، ...

قولُه: (بَحَعوا بين أَمْرَيْن مُتناقضَيْن)، فيه جمع (١)، وتقسيم (٢)، وتفسير (٣)، فالجمعُ قوله: «جَمَعوا بين أَمْرِين متناقضين»، والتقسيم: قوله: «فكذَبوا على الله ما لا حجة عليه، وكذّبوا بها ثبت بالحجّة البيّنة». وقوله: «حيثُ قالوا: ﴿لَوْشَاءَ ٱللهُ مَا أَشْرَكَنا ﴾» [الأنعام: ١٤٨]، إلى قوله: «تحريمَ البَحائِر والسَّوائب» (٤) تفسيرٌ لقولِه: «فكذبوا على الله». وقولُهُ: «وذهبوا فكذَبوا القُرآنَ والمُعجِزات، وسَمَّوها سِحراً، ولم يُؤمنوا بالرَّسول ﷺ» تفسير لقولِه: «وكذَبوا بها ثبت بالحجّة».

غَيْثٌ وَلَيْتٌ: فَغَيْثٌ حين تسألُهُ عرفاً، ولَيْثٌ لدى الهيجاء ضِرْغَامُ المصدر السابق ص٢٨١.

⁽١) الجمع: هو أن تُدْخل نوعَيْن فصاعداً في نوعٍ واحدٍ، كقوله تعالى: ﴿اَلْمَالُ وَاَلْمَنُونَ زِينَهُ اَلْحَيَوْةِ الدُّنْيَا ﴾ [الكهف: ٤٦]. انظر: «شرح الكافية البديعية» لصفيّ الدين الحِلِّيِّ ص١٦٦.

⁽٢) التقسيم: أن تذكر شيئاً ذا جزأين فصاعداً، ثم تضيف إلى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك. واشترط فيه البديعيون أن تشتوفي أقسام القسمة، فلا تغادر منها قسماً، كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلْبَرَفَ خَوْفًا وَطُمَعًا ﴾ [الرعد: ١٦]، المصدر السابق ص١٦٩.

⁽٣) التفسير: هو أن يؤتَى في أول الكلام أو بيت من الشعر بمعنى لا يستقل الفهم بمعرفة فحواه دون أن يفسّر إما في البيت الآخر أو في بقية البيت. كقول أبي مُسْهر:

⁽٤) البحائر: جمع بَحِيرة، وهي: الشاة أو الناقة إذا نُتجت عشرة أَبْطُن فلا يُنتفع بها، فتُشقّ أذنها بنِصْفَيْن و وتُتُرك. والسوائب: جمع سائبة، وهي: أُمّ البحيرة أو الناقة التي يسيّبها صاحبها لِبُرُئه من علة أو غير ذلك فلا يُنتفع بها ولا تُمنع من كلاً. انظر: «لسان العرب»، مادتي (بحر) و(سيب).

وبيانُ التناقضِ أنهم نسَبوا إلى الله تعالى ما لم ينزِّلْ به سلطاناً، فصدّقوه، وعزلوا عن الله تعالى ما كان منسوباً إليه، من القرآنِ والآيات والرسول، فكذّبوا بها.

وفي قوله: «بين أمْرَيْنِ مُتناقضين» تسامح. قال القاضي: «إنها ذكر: ﴿أَوَ ﴾ وهم قد جمعوا بين الأمرين، تنبيها على أن كلًا منهما وحده بالغٌ غاية الإفراطِ في الظلمِ على النفس»(١).

يعني: في مجيء ﴿أَوَ ﴾ وهم قد جمعوا بين الكذبِ والتكذيب، إشارةٌ إلى أن كل واحدٍ منهما بلغ في الفظاعة بحيثُ لا يمكن الجمع (٢) بينهما، وأن الثابتَ أحدُ الأمرين. وهم في الجمع بينها، كمن جمعَ بين أمرين متناقضين. ويجوز أن تكونَ ﴿أَوَ ﴾ بمعنى الواو (٣)، كقولِه تعالى: ﴿عُذَرًا أَوْنُذُرًا ﴾ [المرسلات: ٦].

وفي كلامِه رائحةٌ من الاعتزال.

ثُمَّ الأحسَنُ والأوفَقُ لتأليفِ النظم أن تُستنبطَ هذه المعاني من الآياتِ الثلاث (٤)، فقوله: ﴿إِنَّهُ, لَا يُفْلِحُ ٱلظَّلِمُونَ ﴾ أصلُه: لا يفلحُ الكافرون، لأنه تذييل (٥) وتأكيدٌ لما سبق، وليس فيه إلا حديثُ الكذب والتكذيب، فعُلم منه أن دأبَهم الكذب (٢)، وأنهم ليسوا من الصدقِ في شيء.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ٣٩٩).

⁽٢) كذا في (ط)، وفي (أ) و(ب) و(ج): «بلغ في انقطاعه الحد الأعلى بالجمع».

⁽٣) هذا رأي بعض الكوفيين، ولا يجوز ذلك عند البصريين. انظر: «معاني الحروف» للرماني ص٧٩.

⁽٤) يعني الآيات (٢١، ٢٢، ٢٣).

⁽٥) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «لا تذييل».

⁽٦) قوله: «والتكذيب، فعلم أن دأبهم الكذب» سقط من (ط).

وذهبوا فكنَّبوا القُرآنَ والمُعجِزات، وسَمَّوْها سِحراً، ولم يُؤمنوا بالرَّسول ﷺ.

[﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشَرَكُوٓا أَيْنَ شُرَكَآ وُكُمُ ٱلَّذِينَ كَثَنَّمَ تَرْعُمُونَ * ثُمَّ لَرَ تَكُن فِتْنَكُهُمْ إِلَّا أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ * ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُواْ عَلَىٓ أَنفُسِهِمْ وَضَلَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ ٢٧-٢٤]

﴿ وَيَوْمَ غَشُرُهُمْ ﴾ ناصِبُه محذوف، تقديرُه: ويومَ نَحشُرُهم كانَ كَيْتَ وكَيْت، فتُرِكَ ليبقىٰ علىٰ الإبهامِ الذي هو داخلٌ في التخويف، ﴿ أَيْنَ شُرَكَا ۚ وَكُمْ ﴾ أي: آلهتُكُم التي جَعَلتُموها شُركاءَ لله.

قوله: (وذهبوا فكنَّبوا القرآن)، الأساس: «ومن المجاز: ذهب عليَّ كذا: نسيتُه. وذهب الرجُل في القوم، والماء في اللَّبن: ضلّ».

قوله: (﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ ﴾: ناصِبُه محذوف)، إلى قوله: (كانَ كَيْتَ وكَيْت)، أي: مِما لا يدخل تحت الوصف.

ورأيت أيها المخاطَبُ أمراً فظيعاً، يسلِّي رسولَ الله ﷺ، وذلك أنه تعالى لها أرشده صلواتُ الله عليه إلى توبيخِ المشركين، بقوله: ﴿ أَيِكُمُ لَتَشْهَدُونَ أَنَ مَعَ ٱللَّهِ اَلِهَةً أُخْرَىٰ ﴾، ثم أمره بأن يواجههم بكلمة المُتاركةِ والموادعة (١)، وهي قولُه: ﴿ وَإِنَّنِي بَرِئَ مُ مِّا تَشْرِكُونَ ﴾، شَرَع يسلِّيه بقولِه: ﴿ اللَّذِينَ خَيرُوا النَّهُ مَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾. يعني: يسلِّيه بقولِه: ﴿ اللَّذِينَ خَيرُوا أَنفُسُهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾. يعني: إنْ كان أولئك الخاسرون لا يعرفونك، ولا يؤمنون بها جئتَ به، فالمؤمنون من أهل الكتابين يعرفونك حقَّ المعرفة. وفي قوله: «هذا استشهادٌ لأهل مكة بمعرفة أهل الكتابِ به الها إلى ذلك.

أَبَيْنَ فَهَا يَزُرْنَ سـوى كـريم وحسْبُك أَنْ يَزُرْنَ أَبا سعيدِ

⁽١) في (ج): «المتاركة والمرادعة».

⁽٢) الإيماء من أقسام الكناية عند السكاكي، كقول أبي تمام يصف إبلاً:

فإنه في إفادة أن أبا سعيد كريم غير خاف. انظر: «الإيضاح» ص٧٦٤.

وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ كُنتُم تَزَّعُمُونَ ﴾ معناه: تَزعُمونَهم شُركاء، فحُذِفَ المفعولان.

وقُرِئَ: «يَحشُّرُهم»، «ثمّ يقول»؛ بالياء فيهما. وإنما يُقالُ لهم ذلك على جِهةِ التوبيخ.

و يجوزُ أن يُشاهِدوهُم، إلّا أنهم حينَ لا ينفعونهم، ولا يكونُ منهم ما رَجَوا من الشفاعة، فكأنهم غُيَّبٌ عنهم، وأن يُحالَ بينهم وبينهم في وقتِ التوبيخِ ليَفقِدُوهُم في الشاعةِ التي عَلَقوا بهم الرجاءَ فيها، فيرَوْا مكانَ خِزيهم وحَسْرتِهم.

ثم قال: ﴿إِنَّهُ لَا يُغَلِمُ ٱلظَّالِمُونَ﴾، أي: لا يفوزون في الدنيا بمباغيهم(١)، بل يخسرون أنفسَهم، وتستأصلون شأفتَهم بأيديكم، ثم يومَ القيامة أَدْهَى وأمرّ.

قولُه: (فكأنهم غُيَّبٌ). الغَيْب: ما غاب عنك. وجمع الغائب: غُيَّب، وغُيَّاب، وغَيَبٌ أيضاً. وإنها تثبتُ فيه الياء مع التحريك، لأنه شُبِّه بـ «صَيك»، وإنْ كان جمعاً. وصيد: مصدرُ قولك: بعيرٌ أصْيد (٢).

قولُه: (وأن يُحَالَ بينَهم) عطف على «أن يُشاهِدوهُم». وقوله: «ويجوز أن يشاهدوهم» على قوله: «وإنها يُقالُ لهم ذلك على جِهةِ التوبيخ».

يعني: إنها يقال للمشركين: ﴿أَيْنَ شُرَكَا وَكُمُ ﴾ على سبيلِ التوبيخ، كقولِه تعالى: ﴿ وَلَقَدُ جِنْتُمُونَا فُرُدَىٰ كَمَا خَلَقَٰنَكُمْ أَوَّلَ مَرَّقِ ﴾، إلى قولِه: ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآ ءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكُوُّا ﴾ [الأنعام: ٩٤].

أو يقالُ لهم وهم يشاهدونهم على سبيلِ التعيير، أي: ادّعيتم أنّ هؤلاء شركاؤنا، فيشفعون لنا عند الله، فأين شفاعتُهم؟ كما تقول للمهدّد، ومعه صاحبُه، وقد ادَّعَى أنه يعينُه في الشدائد، وقد وقع فيها وخذلَه: «أين زيد؟» فجعلْتَه، لعدم نفعِه وإن كان حاضراً، كالغائب.

⁽١) أي: بمطالبهم.

⁽٢) والأصيد: هو الذي يرفع رأسه كِبراً. وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه. «الصحاح» (٢: ٩٩٩)، مادة «صيد».

﴿ فِتَنَائُهُمْ ﴾: كُفْرُهم، والمعنى: ثمّ لم تَكُنْ عاقبة كُفرِهم ـ الذي لَزِمُوهُ أعمارَهم، وقاتلوا عليه، وافتَخَروا به، وقالوا: دينُ آبائنا ـ إلا جُحُودَه والتَّبرُّ وَ منه، والحَلِفَ علىٰ الانتِفاءِ من التَّديُّنِ به. ويجوزُ أن يُراد: ثم لم يَكُنْ جوابُهم إلّا أن قالوا، فسُمِّيَ فِتنةً لأنه كَذِب.

أو يقال لهم حين يُحالُ بينهم وبينهم، كما تقول لمن ادعى أن له ناصراً ينصرُه، ويدفعُ عنه المكاره، وقد جاء لنصرتِه، فطمع في ذلك، فضُربت الحيلولةُ بينه وبينه، ثم قلت: أين ناصرُك الذي علّقتَ به الرجاء؟ ادْعُه! لتُرِيَه تحسُّره وخَيبتهُ.

ومنه قول الشاعر:

كما أَبْرِقَتْ قوماً عِطاشـاً غَمامةٌ فلمّا رَأَوْها أَقْشَعتْ وتجلَّتِ (١)

لذلك قال: «علَّقوا بهم الرجاء فيها».

الوجه الأول حقيقة، والثاني مجاز، والثالثُ كالأول.

قولُه: (لأنّه كَذِب). يعني: إنّها سُمِّي الجوابُ فتْنة، لأن قولهَم: ﴿مَاكُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ كان كذباً، والكذبُ سببٌ لإيقاع الإنسان في الفتنةِ وورْطةِ الهلاك. فعلى هذا، قولُهم: ﴿وَالسَّورَبِنَامَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ مُجْرىً على ظاهره(٢٠). و «ثم» للتراخي في الرتبة.

يعني: أن جوابَهم هذا أعظمُ في تصوُّرهم (٣) من توبيخِنا إياهم بقولنا: ﴿ أَيِّنَ شُرَكًا ۗ وُكُمُ ﴾؟ وهذا هو الدَّاعِي إلى وضع الفتنةِ موضعَ الجواب.

⁽١) هو لكُثيِّر عزَّة في «ديوانه» ص١٠٧.

⁽٢) أي: أن قولهم هذا على حقيقته، لا مجاز فيه ولا كناية. و «ثم» تفيد التراخي في الرتبة.

⁽٣) في (ط): «في تسورهم» ولم ينقط فيها شيء، وفي: «تصويرهم»، والمثبت هو الموافق للسياق.

وقُرِئَ: ﴿ تَكُن ﴾ بالتاءِ، و (فِتنَـتَهم » بالنصب، وإنها أَنَّثَ ﴿ أَن قَالُوا ﴾ لوقوعِ الخبرِ مُؤنَّثاً، كقولهم: مَنْ كانت أمُّك؟ وقُرِئَ بالياءِ ونَصْبِ «الفتنة»، وبالياءِ والتاءِ مع رَفْعِ «الفتنة»،

وعلى الأول^(١) قولهُم: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَاكُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ كنايةٌ عن التبرِّي عنهم، وانتفاء التديّن به، و «ثم» مُجرىً على ظاهره، لقوله: «ثُمّ لم تكن عاقبة كفرهم».

قولُه: (وقُرِئ: ﴿ تَكُن ﴾ بالتاء) _ المنقوطة فوقها نقطتان _ (و «فِتْنَ تَهُم» بالنصب). ذَكَر فيه ثلاثَ قراءات (٢)، أولهُا: لحمزة والكسائي، وثانيتها: شاذَّة، وثالثتها: لحفْص، وابنِ كثير، وابن عامر.

قال الزجّاج: "إنّ نصْبَ "فتنة" على خبر ﴿ تَكُن ﴾، و ﴿ أَن قَالُوا ﴾: الاسم، فأُنثت ﴿ تَكُن ﴾، و ﴿ أَن قَالُوا ﴾: الاسم، فأُنثت ﴿ تَكُن ﴾، و فاعله: ﴿ أَن قَالُوا ﴾، لأن ﴿ أَن قَالُوا ﴾ هو الفتنة، ويجوز: "إلا مقالتهم" وهو مؤنث. ويجوز رفعُ "الفتنة" على اسم ﴿ تَكُن ﴾، و ﴿ أَن قَالُوا ﴾: الخبر. ويجوز: "لم يَكُن " على التذكير، والفاعل ﴿ أَن قَالُوا ﴾ . ويجوز على التذكير، والفاعل «فتنتُهم " على تأويلِ الافتتان. وتأويلُ الآية حسن " لطيف، لا يعرفُه إلا مَن عرف معاني الكلام، وتصرُّف العرب.

ومثْلُها أنْ ترى إنساناً يحبّ غاوياً، فإذا وقع في هلَكَةٍ تبرّاً منه، فيقالُ له: ما كانت محبتُك لفلانٍ إلاّ أنْ تبرّاْتَ منه "^(٣).

وقال صاحبُ «التقريب» في الاستشهادِ بقوله: «مَنْ كانت أمّك» نظر، لأنّ «مَن» يُذكّر ويؤنّث (٤٠).

⁽١) أي: على تفسير الفتنة بالكفر.

⁽٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٢٦)، و«حجة القراءات» لابن زنجلة ص٢٤٣، وكتاب «السبعة» لابن مجاهد ص٢٤٣.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٨-٢٥٩) باختصار غير مُنخِلِّ بالمعني.

⁽٤) «تقريب التفسير» ق١٣٥.

وقُرِئ: «ربَّنا» بالنَّصْبِ علىٰ النداء.

﴿ وَضَلَّ عَنَّهُم ﴾: وغابَ عنهم، ﴿ مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾ أي: يَفتَرونَ إلى هيَّتَه وشفاعته.

فإن قُلتَ: كيف يَصِحُّ أن يَكْذِبوا حينَ يَطَّلِعونَ على حَقائقِ الأمور، وعلى أنّ الكذبَ والجحودَ لا وَجْهَ لمنفعتِه؟ قلتُ: المُمْتَحَنُ يَنطِقُ بها يَنفَعُه وبها لا يَنفَعُه من غير تمييز بينَهها حَيْرةً ودَهَشاً؛ ألا تراهُم يقولون: ﴿رَبَّنَا آخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنّا ظَلِمُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٧]، وقد أيقنوا بالخلودِ ولم يَشُكُّوا فيه، وقالوا: ﴿يَمَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْهَا.

وأجيب: أن «مَن» إنها يُؤنَّث ويُذكَّر باعتبارِ مدلولِه، وإبهامِه، وشيوعِه، كالمشْتَرَك. وأمَّا لفظُهُ فليس إلا مذكَّراً.

روى المصنف عن سيبويه: «إنها يخْرجُ التأنيثُ من التذكير، ألا ترى أنّ «الشيء» يقعُ على ما أخبر عنه مِن قبلِ أن يُعْلمَ أذكرٌ هو أم أنثى! والشيءُ مذكّر وهو أعمُّ العام»(١).

قولُه: (وقُرِئ: «ربَّنا» بالنَّصْب (٢)): حمزة والكسائي.

قولُه: (أي: يَفتَرُونَ إِلْهَيِّته وشفاعته). خصّ هذا التقدير، لأن قولهَم: ﴿ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنّا مَكُنّا مَا كُنّا عَن قولِه تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَّا وَكُمْ ﴾، أي: أين آلهتكم التي جعلْتموها شركاءً للله وزعمتم أنهم يشفعون لكم؟ حتّى يخلِّصوكم (٣) الآن ممّا أنتم فيه من ورطاتِ الهلاك. و ﴿ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾ موصولة، فحذفَ المضافُ أولاً، فصار: «يفترونه»، ثم حذفَ الضميرُ الراجع.

⁽۱) انظر: «الكتاب» لسيبويه (۳: ۲٤۱).

 ⁽٢) هذه القراءة على النداء المضاف، وفُصِل به بين القسم ﴿وَأَللَّهِ ﴾ وجوابه: ﴿مَاكُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾. وقد حسَّنه مكّي لأنّ فيه معنى الخضوع والتضرُّع حين لا ينفع ذلك. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٢٢٦)
 و «حجّة القراءات» ص ٢٤٤.

⁽٣) في الأصول الخطية: «حتى يخلصونكم»، ولا يستقيم.

وأمّا قولُ مَنْ يقول: معناه: ما كنّا مُشرِكينَ عندَ أنفسِنا، وما عَلِمْنا أنّا على خَطَأٍ في مُعتَقَدِنا، وحَمْلُ قولِه: ﴿اَنُظُرَكَيْفَ كَذَبُوا عَلَىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ يعني: في الدنيا، فتَمَحُّلُ وتَعسُّفُ وتحريفٌ لأفصَحِ الكلام إلى ما هو عَيٌّ وإفحام؛ لأنّ المعنى الذي ذهبوا إليه ليسَ هذا الكلامُ بمُتَرْجِمٍ عنه، ولا مُنطَبِقٍ عليه، وهو نابٍ عنه أشدًّ النّبق،....

قولُه: (وأمّا قولُ مَن يقول: معناه: ما كُنّا مُشركينَ) إلى آخره: إشارةٌ إلى خلاف. قال الإمام: «للناسِ فيه قولان، الأول: قولُ أبي عليّ الجُبّائيّ والقاضي (١): أن أهلَ المحشر لا يجوز إقْدامُهم على الكذب، لأنهم يعرِفون الله بالاضطرار، فيَلْجؤُون إلى ترك القبيح، وأقبحُ القبائح القولُ بالكذب، وأتحبُّه الحَلِفُ عليه. فإذا يُحمل قولُه تعالى: ﴿وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنّا مُشْرِكِينَ ﴾ على: ما كنّا في اعتقادِنا وظنونِنا مشركين، لأنهم كانوا معتقدين أنهم كانوا موحِّدين. ويُحملُ قولُه: ﴿ اَشُلْرَكَيْنَ كُنَبُوا عَلَى اَنفُسِهِمْ ﴾ [الأنعام: ٢٤] في الدنيا في أمورِ كانوا يُخبِرون عنها، كقولهم: إنهم على صواب، وإنّ ما هم عليه ليس بشرْك، والكذبُ يصحّ عليهم في الدنيا.

والثاني قولُ الجمهور: إن الكذبَ عليهم في الآخرة جائز، بل واقع. واستدلُّوا بآيات كثيرة (٢).

وأما حملُ هذه الآية على أن المراد: ما كنّا مشركين في ظنونِنا واعتقادِنا، فمخالَفةٌ للظاهر، وقولُه: ﴿اَنْظُرَكَيْفَكَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ على أنهم كذَبوا في الدنيا، يوجِب تفكُّكَ النظم، وصرْفَ أول الآية إلى أحوال القيامة، وآخرها إلى أحوال الدنيا»(٣).

وهو المرادُ من قول المصنف: «وتحريفٌ لأفصحِ الكلام إلى ما هو عيٌّ وإفْحام».

⁽١) يعني: أبا الحسين القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، شيخ المعتزلة في عصره. سبقت ترجمته.

⁽٢) منها: ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ بَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ مُكَا يَحْلِفُونَ لَكُرُّ وَيَعْسَبُونَ أَنَّهُمَّ عَلَى شَيًّ وَٱلآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَذِبُونَ ﴾ [المجادلة: ١٨].

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٢: ١٥١) والنقل بتصرف وتلخيص.

وما أدري ما يَصنَعُ مَنْ ذلك تفسيرُه بقوله تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَطْفُونَ لَهُۥ كَمَا يَعْلَفُونَ لَلهُۥ كَمَا يَعْلَفُونَ لَلهُۥ كَمَا يَعْلَفُونَ لَكُورُكُمْ اللَّهُ عَلَى مَنْ عَلَى مَنْ عَلَى مَنْ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَاذِبُونَ ﴾ [المجادلة: ١٨]، بعدَ قوله: ﴿ وَيَعْلِفُونَ عَلَى ٱلدُّنيا؟! عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [المجادلة: ١٤]، فشَبَّهَ كَذِبَهم في الآخِرةِ بكذِبِهم في الدُّنيا؟!

[﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكُ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي ءَاذَانِهِمْ وَقَرَأُ وَإِن يَرَوَأُ حَكُلَ ءَايَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَأْ حَتَى إِذَا جَآءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَذَآ إِلَّا آسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ * وَهُمْ يَنْهُوّنَ عَنْهُ وَيَنْعَوْنَ عَنْهُ وَيَنْعَوْنَ عَنْهُ وَيَنْعَوْنَ عَنْهُ وَيَنْعَوْنَ عَنْهُ وَإِنْ يُقْلِكُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ ٢٥ - ٢٦]

﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ حينَ تَتْلُو القُرآن، رُوي: أنه اجتَمَعَ أبو سُفيانَ والوليدُ والنَّضُرُ وعُتبةُ وشَيْبةُ وأبو جَهْلِ وأضرابُهم يَستَمِعونَ تلاوةَ رسولِ الله ﷺ، فقالوا للنَّصْر: يا أبا قُتيْلة، ما يقولُ مُحمَّد؟ فقال: والذي جَعَلَها بيته _ يعني: الكعبة _ ما أدري ما يقول، إلّا أنه يُحرِّكُ لِسانَه ويقولُ أساطيرَ الأوّلين، مِثلَ ما حَدَّثتُكم عن القُرونِ الماضية، فقال أبو سُفيان: إني لأراهُ حقاً. فقال أبو جَهْل: كلّا! فنزَلَت.

والأكِنَّةُ على القُلوب، والوَقْرُ في الآذان: مَثَلٌ في نُبوِّ قُلوبِهم ومَسامِعِهم عن قَبولهِ واعتِقادِ صِحّتِه.

قولُه: (ما يَصْنَعُ مَن ذلك تفسيرُه بقوله: ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللّهُ ﴾). «مَن»: موصولة، وهو فاعل «يصنع»، وذلك أنه تعالى قال في حقّ المنافقين: ﴿ أَلَوْ تَرَ إِلَى ٱلّذِينَ قَوْلُواْ قَوْمًا عَضِبَ ٱللّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم فاعل «يصنع»، وذلك أنه تعالى قال في حقّ المنافقين: ﴿ أَلَوْ تَرَ إِلَى ٱلّذِينَ قَوْلُواْ قَرْمًا عَضِبَ ٱللّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم يَعْكُمُ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [المجادلة: ١٤]. يعني: تَولَّوُ اليهود وناصحوهم، ثم قالوا للمسلمين: والله إنا لمسلمون. ثم قال بعده: ﴿ يَوْمَ يَبْعَمُهُمُ ٱللّهُ جَمِيعًا فَيَطِفُونَ لَهُ كَا يَجَلِغُونَ لَهُ كَا يَعْلَمُونَ لَلهُ كَا يَعْلَمُونَ لَلهُ عَلَى أَنْهم مسلمون في الآخرة، كما يحلفون لكم في الدنيا»، وهو المرادُ من قوله هاهنا: «فشبّه كذبهم في الآخرة بكذبهم في الدنيا».

قولُه: (والوَقْرُ في الآذان: مَثَلٌ في نُبُوِّ قُلوبِهم)، أي: استعارة . قال الزجّاج: «الوَقر بالفتح: ثقلٌ في السمع. يقال: فلان في أذنه وَقْر. وقد وَقِرت الأُذنُ تَوْقَر. قال الشاعر:

ووُجْهُ إسنادِ الفِعلِ إلى ذاتِه _ وهو قولُه: ﴿وَجَعَلْنَا ﴾ _ للدَّلالةِ على أَنه أَمْرُ ثَابتُ فيهم لا يَزولُ عنهم، كأنهم مجبولونَ عليه، أو هيَ حِكايةٌ لِــَا كانوا يَنطِقُونَ به من قولهِم: ﴿وَفِي ءَاذَانِنَا وَقُرُ وَمِنْ بَيْنِنَا وَيَيْنِكَ حِجَابُ ﴾ [نصلت: ٥].

وقرأ طلحة: «وِقْراً»؛ بكسرِ الواو.

﴿ حَتَىٰ إِذَا جَآءُوكَ يُجَادِلُونَكَ ﴾ هي «حتىٰ» التي تقَعُ بعدَها الـجُمَل، والجملةُ قولُه: ﴿ إِذَا جَآءُوكَ ... يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓ أَ ﴾،

وك الم سيِّيِّ قد وَقِرتْ أُذُنِي منهُ وما بِي مِن صَمَمُ (١)

والوِقرُ بكسر الواو: أنْ يحملَ البعيرُ أو غيره مقدارَ ما يطيق. تقول: عليه وِقر "(٢).

قولُه: (وَوَجْهُ إِسنادِ الفِعلِ إلى ذاتِه _ وهو قولُه: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ _ للدلالةِ على أنه أَمْرٌ ثابت)، وهذا هو أولُ الوجوهِ المذكورةِ في إسناد ﴿خَتَمَ﴾ إلى ﴿اللَّهُ﴾ في «البقرة»(٣).

وقولُه: (أو هي حكاية) هو من آخر الوجوهِ المذكورة هناك، وهو من بابِ المشاكلة^(٤)، وقد حققنا القولَ فيها.

قولُه: (والجملةُ قولُه: ﴿إِذَا جَآءُوكَ ... يَقُولُ ﴾)، أي: الجملة: ﴿إِذَا جَآءُوكَ ﴾، وجوابُه وهو: ﴿يَقُولُ ﴾. وقولُه: ﴿ إِذَا جَآءُوكَ ﴾، وجوابُه وهو:

⁽١) البيت من قصيدة للمثقَّب العَبْديِّ في «ديوانه» ص٠٣٣٠.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٩-٢٦٠).

⁽٣) في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧]. وقد ذكر الزمخشري ثلاثة أوجه في ذلك هي: التمثيل بالجملة لحال قلوب الكافرين فيها كانت عليه من التجافي عن الحق بحال قلوب ختم الله عليها. وإسناد الختم إلى الله على سبيل المجاز وهو لغيره حقيقة، والتعبير عن ترك القسر والإلجاء بالختم.

و ﴿ يُجَدِلُونَكَ ﴾ في مَوضِعِ الحال، ويجوزُ أن تكونَ الجارّة، ويكونَ ﴿ إِذَا جَآءُوكَ ﴾ في محلِّ الجرّ، بمعنى: حتى وقتِ مجيئهم، و ﴿ يُجَادِلُونَكَ ﴾ حال.

وقولُه: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا ﴾ تفسيرٌ له، والمعنى: أنهُ بلغَ تكذيبُهم الآياتِ إلى أنهم يُجادِلونَكَ ويُناكِرونَك، وفَسَّرَ مُجادَلتَهم بأنهم يقولون: ﴿إِنْ هَذَاۤ إِلَّاۤ أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾، فيَجعَلونَ كلامَ الله ـ وهو أصدَقُ الحديث ـ خُرافاتٍ وأكاذيب، وهي الغايةُ في التكذيب.

المعنى: حتى إذا جاؤوك مجادلين يقولون: ﴿إِنَّ هَٰذَاۤ إِلَّاۤ أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾. فوضع ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواً ﴾ موضعَ الضمير(١)، ليُشْعِرَ بأن مجيئهم على تلك الحالةِ كُفْر وعناد، وقولهم كذبٌ بحْت.

قولُه: (حتى وقتِ مجيئهم)، يعني: «حتى»: إمّا حرفُ ابتداء (٢)، وبعده الجملةُ الشرطية. قال أبو البقاء: «﴿إِذَا ﴾ في موضع نصب بجوابِها، وهو ﴿يَقُولُ ﴾، وليس لـ ﴿حَقَّ ﴾ هاهنا عمل، وإنها أفادت معنى الغاية، كها لا تعملُ في الجمل» (٣).

أو حرفُ جرِ بمنزلة «على»، فعلى هذا لها عمل. و ﴿يَقُولُ ﴾ جملةٌ مفسرة لقوله: ﴿يُجُكِدُلُونَكَ ﴾، لأن المجادلة هي قولُهم: ﴿إِنْ هَذَاۤ إِلَّا أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾، و «حتى» غايةُ هذه الحالة الفظيعة (٤).

يعني بلغ تماديهم في الطغيان، وتكذيبِ آياتِ الله في الأزمنةِ الماضية، على سبيلِ التدرج والاستمرار، إلى حدِّ انتهى إلى هذا الزمان، وهذا الطغيان، وهو مجيئهم إليك، وتكذيبهم هذه الآية البيّنة، والحجّة الساطعة.

قولُه: (خُرافاتٍ وأكاذيب)، العطف تفسيريّ. الجوهريّ: «خرافة: اسم رجُلِ مِن

⁽١) أي: كان ظاهر الحال يقتضي أن يقال: «حتَّى إِذا جاؤُوك يُجادِلُونَك يَقُولُون» ، لكن وضع ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ موضع الضمير للسبب الذي ذكره.

⁽٢) انظر: «الجني الداني» للمرادي ص ٤٩٨.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٤٨).

⁽٤) في (ج): «القطيعة».

﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ ﴾ الناسَ عن القُرآنِ أو عن الرَّسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ واتِّباعِه، ويُشِرِّونَ هُ وَلِن ويُشِرُّونَ هُ وَلِن الإيهانِ به، ﴿ وَيَنْعَوْنَ عَنْهُ ﴾ بأنفسِهم، فيَضِلُّونَ ويُضِلُّون، ﴿ وَإِن يَهَلِكُونَ ﴾ بذلك ﴿ إِلَا أَنفُسَهُم ﴾ ، ولا يتَعَدّاهُم الضَّرَرُ إلى غيرِهم، وإن كانوا يَظُنُّونَ أنهم يَضُرُّ ونَ رسولَ الله ﷺ . وقيل: هو أبو طالب، لأنه كانَ ينهى قُريشاً عن التعرُّضِ لرسولِ الله ﷺ ، وينأى عنه فلا يُؤمِنُ به. ورُوي: أنهم اجتَمَعوا إلى أبي طالبٍ وأرادوا برسولِ الله ﷺ شوءاً، فقال:

حَتَّى أُوسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا وابشِرْ بِذَاكَ وقَرَّ مِنْهُ عُيُونَا ولَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثَمَّ أَمِينَا

والله لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ فَاصْدَعْ بِأَمْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضاضةٌ وَدَعَوتَنِي وزَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحٌ

عُذرة (١) استهوتُه الجنّ، فكان يحدِّث ما رأى، فكذّبوه، وقالوا: حديثُ خُرافة. والرّاء فيه خفَّفة» (٢).

قولُه: (وقيل: هو أبو طالب): عطف على قولِه: (﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ ﴾ الناس)، أي: الناهون إمّا جميعُ المشركين، وإمّا أبو طالب، وإنها أتى بضميرِ الجهاعةِ استعظاماً لفعله.

قولُه: (والله لَنْ يَصِلُوا إليكَ بِجَمْعِهمْ)، الأبيات (٣).

⁽١) عذرة: اسم قبيلة من اليمن.

⁽٢) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٤٦). وقد ذُكر في الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٢٤٤) والترمذي في «المسند» (٢٤٤٥) والبزّار في «المسند» (٢٤٧٥) وأبو يعلى في «مسنده» (٢٤٤٦) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٠٦٨) من حديثِ عائشة رضي الله عنها بإسنادٍ ضعيفٍ لضعفِ عائد بن سعيد، وللاختلاف عليه في الوصل والإرسال، والمرسَلُ أشبَه بالصواب.

⁽٣) سبق تخريج الأبيات.

مِنْ خَيْرِ أَدْيانِ البَرِيِّةِ دِينَا لَوَجَدْتَنِي سَمْحاً بِذَاكَ مُبِينَا وعَرَضْتَ دِيناً لا مَحَالَةَ أَنَّهُ لَوْلا الملامَةُ أَوْ حَذَارِيَ سُبَّةً

فنزلت

[﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ فَقَالُواْ يَلَيَّنَا نُرَدُّ وَلَا ثُكَذِّبَ بِعَايَنتِ رَبِّنَا وَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ بَلْ بَدَا لَهُمْ مَا كَانُواْ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نَهُواْ عَنْـهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ ٢٧-٢٨]

﴿ وَلَوْ تَرَىٰ ﴾ جوابُه محذوف، تقديرُه: ولو ترى لرأيت أمراً شنيعاً، ﴿ وُقِفُواْ عَلَى النَّادِ ﴾: أُروها حتى يُعاينُوها، أو أُطْلِعوا عليها إطْلاعاً هي تحتَهم، أو أُدخِلوها فعَرَفوا مِقدارَ عذابِها؛ من قولك: وَقَفُوا » على كذا؛ إذا فَهَمْتَه وعَرَّفتَه، وقُرِئ: ﴿ وَقَفُوا » على البناء للفاعل، مِن: وَقَفَ عليه وقوفاً، ﴿ يَلْيَلْنَا نُرَدُ ﴾ تمَّ تمنيهم، ثمّ ابتَدَؤُوا

أُوسَّد: من الوسادة، أي: أوسَّد يميني في رَمْسِي (١). دفيناً: منصوبٌ على الحال. فاصدعْ بأمرك: أي: اظهَرْ بأمرِك، أي: بدِينك. غضاضة: مَنْقصة، وهي: ما إذا سمعه الإنسانُ غضّ عليه بصرَه. وقرَّ منه: أي: من أجلِ ذلك. أراد بالعيون: العينين، على أنّ أقلَّ الجمعِ اثنان، أو عيون المسلمين.

قولُه: (تمَّ تَمنِّيهم ثُمَّ ابتَدَوُّوا)، قال صاحب «المرشد»: التقدير: يا لَيْتَنا نُرَدُّ ونحن لا نكنِّب، ونحن من المؤمنين رُدِدْنا أَوْ لم نُردّ. فلا يدْخلان (٢) في جملة التمنِّي، ويرْتفعان على استثنافِ خبر. وعلى هذا يجوزُ أن تقفَ على قوله: ﴿ نُرَدُّ ﴾، ثم تَبتدئ، فتقول: «ولا نكذِّب» أي: لا نكذِّبُ أبداً، ونكون من المؤمنين أبداً. وهو وقفُ بيان (٣). ووجهٌ آخر: وهو أن يكونَ

⁽١) يعني: القبر.

⁽٢) يعني: «نكذّبُ» و«نكُونُ».

⁽٣) وقف البيان: هو الوقف الذي يبين معنى لا يفهم بدونه، كالوقف على «وتُوقِّروه» في قوله تعالى: ﴿ لِتَوَّمِّنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَتُعَرِّرُوهُ وَتُوقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكَّرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الفتح: ٩]، للفرق بين الضميرين في «لتوقِّروه» للنبي ﷺ، وفي «تسبّحوه» لله تعالى. والوقف أظْهَرَ هذا المراد. انظر: «منار الهدى» للأشموني ص٠١.

﴿ وَلَا نُكَذِّبَ بِثَايَتِ رَبِّنَا وَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ واعِدينَ الإيهان، كأنهم قالوا: ونحنُ لا نُكذِّب، ونُؤمِنُ على وَجُهِ الإثبات. وشَبَّهه سِيبَويهِ بقولِم: دَعْني ولا أعود، بمعنى: دَعْني وأنا لا أعود، تَرَكْتني أو لم تَترُكني، ويجوزُ أن يكونَ معطوفاً على ﴿ نُرَدُّ ﴾، أو حالاً؛ على معنى: يا ليتنا نُردُّ غيرَ مُكذِّبينَ وكائنينَ من المؤمنين، فيدخلَ تحتَ حُكمِ التَّمنِّي.

التقدير: يا ليْتنا نُرَدّ، ويا ليتنا لا نكذّب، ويا ليْتنا نكونُ من المؤمنين، أي: نُوَفَّقُ للتَّصْديق، وألا نكذِّب. ولا وقف على هذا إلى قوله: «مؤمنين» (١).

قولُه: (واعدِينَ الإيمان): حالٌ من فاعل «ابتدؤوا»، أي: ثُمَّ ابتدؤوا قائلين: نحن لا نكذِّبُ بآيات ربِّنا، على سبيلِ الوعد. يقال: كذَّبه، وكذب به.

قولُه: (دَعْني ولا أعود) (٢)، قال صاحبُ «الإقليد»، وهو كالشرحِ لكلامِ ابنِ الحاجب: «إنها ذكر هذا الرفع، لتعذّرِ النصبِ والجزم على العطف، أما النصبُ فيُفْسِد المعنى، إذ المعنى على هذا: ليجتمعَ تَرْكُك لي وتَرْكِي لما تنهانِي عنه. وقد علم أن طلبَ هذا المتأدّبِ لترك المؤدّب إيّاه، إنها هو في الحال بقرينةِ ما عراه من ألمه بتأديبِ مؤدّبه، وغرض المؤدّبِ الترك لما نهى عنه في المستقبل. ولا يحصل هذا الغرضُ بترك المتأدّب المنهي عنه في الحال، وإنها يحصلُ بالتركِ للعَوْد في المستقبل، ولا يستقيمُ الجزم، لأنه إذا جزم عطف، أدّى إلى عطفِ المعرب على المبنيّ (٣)، وهو ممتنع، إذ العطفُ لاشتراك الشيئين في الإعراب، ولا موضعَ للأول حتى يُحملَ عليه.

وأما امتناعُ الجزمِ في «ولا أعود»، فلما فيه من عطفِ الجملةِ المَنْهيّةِ على الأَمْرِيّة. فكأنه قال: «دَعْنِي» ثم شرع في جملةٍ أخرى ناهياً لنفسِه عن العَوْد، لأنه لا يلزمُ من النهي تحقّقُ الامتناع، ولذا لم يأتِ التناقُض في قولِك: أنا أنهى نفسي عن كذا في كل وقتٍ ثم أفعله، كما أتى

⁽١) انظر: «المقصد لتلخيص المرشد» ص١٢٩.

⁽٢) هذا من أقوال العرب، وتمامه: «تركتني أو لم تتركني» استشهد به الزمخشري في هذا الموضع.

⁽٣) أي: عطف الفعل المضارع «أعود» على الأمر «دع».

فإن قلت: يدفعُ ذلك قولُه: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَانِبُونَ ﴾؛ لأنَّ المتمنِّي لا يكونُ كاذباً.

قلت: هذا تمنِّ قد تَضَمَّنَ معنى العِدَة، فجازَ أن يَتَعلَّقَ به التكذيب، كما يقولُ الرَّجل: ليتَ اللهَ يرزقُني مالاً فأُحسِنَ إليكَ وأُكافِئكَ على صَنيعِك، فهذا مُتَمَنِّ في معنى الواعِد، فلو رُزِقَ مالاً ولم يُحسِنْ إلى صاحِبِه ولم يُكافِئهُ كَذَب، كأنه قال: إن رَزَقَني اللهُ مالاً كافأتُكَ على الإحسان.

وَقُرِئَ: ﴿وَلَانُكَذِّبَ... وَنَكُونَ ﴾ بالنَّصْبِ بإضهارِ «أَنْ» على جوابِ التَّمني، ومعناه: إنْ رُدِدْنا لم نُكذِّبُ ونَكُنْ من المُؤمنين.

التناقض في قولك: أنا لا أفعلُ كذا في كل وقتٍ ثم أفعله، والمقصودُ نفي وقوع العود في المستقبل. ولا يحصل هذا إلا بالخبر»(١).

قولُه: (وقُرِىء: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ... وَنَكُونَ ﴾ بالنَّصْب): هزة وحفص. قال الـزجاج: «النَّصب على ﴿يَلَيَّنَا نُرَدُّ... وَتَكُونَ ﴾ على الجوابِ بالواو في التمنِّي، كها تقول: «ليتك تصيرُ إلينا ونُكْرِمَك» أي: ليت مصيرَك يقعُ وإكرامَك. المعنى: ليت ردَّنا وقع وألّا نكذِّب، أي: إنْ رُدِدْنا لم نكذِّب» (٢).

وقال القاضي: «والجوابُ بإضمارِ «أن» بعد الواو، إجراء لها مُجُرَى الفاء. وقرأ ابنُ عامر برفع الأولِ على العطف، ونَصْبِ الثاني على الجواب»(٣).

⁽۱) «الإقليد شرَّح المفصّل» للجَنْدِيّ، تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراه، إعداد د. محمود أبو كتَّة، محفوظة لدى كلية اللغة العربية بالقاهرة، تحت رقم (٣٢٨٣) قسم التحقيق، ص١٢٣٤-١٢٣٥. بتصرّف يسير أحياناً. وانظر كذلك: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (٢: ٢٦-٢٧).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٦٣) بتصرف يَسير.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٠٤) وانظر: «حجة القراءات» ص٢٤٥، والمعنى أنه جعل «نكذب» نسقاً لقوله: «نرد»، وجعل «نكون» جواباً لـ«ليست».

﴿ بَلْ بَدَا لَمُهُمْ مَا كَانُوا يُخَفُونَ مِن قَبَائِ مِهِ مِن قَبَائِحِهِم وفَضائحِهِم في صُحُفِهم وبشهادة جوارحِهم عليهم؛ فلذلك تَمَنَّوْا ما تَمَنَّوْا ضَجَراً، لا أنهم عازِمون على أنهم لو رُدُّوا لآمنوا. وقيل: هو في المُنافقين، وأنه يَظهَرُ نفاقُهم الذي كانوا يُسِرُّونه. وقيل: هو في أهل الكِتاب، وأنه يَظهَرُ لهم ما كانوا يُخفُونَه من صِحّةِ نُبوّةِ رسولِ الله عَلَيْ.

﴿ وَلَوْ رُدُّواً ﴾ إلى الدُّنيا بعدَ وقوفِهم على النار، ﴿ لَعَادُوا لِمَا نَهُوا عَنْهُ ﴾ من الكُفرِ والمعاصى، ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴾ فيها وَعَدوا من أنفسِهم لا يَفُونَ به.

[﴿ وَقَالُوٓ أَإِنْ هِيَ إِلَّا حَيَالُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ ٢٩]

قولُه: (وبشهادة جَوارجِهم) عطفٌ على قولِه: «في صُحُفِهم»، وهو ظرفٌ لقوله: ﴿بَدَا لَمُهُ ﴾. المعنى: بل بدا لهم في صحفِهم، وبسببِ شهادةِ جوارجِهم عليهم، ما كانوا يُخْفون من الناس.

قولُه: (لا أنهم عازِمون على أنهم لو رُدُّوا لآمنوا)، يعني: ﴿بَلَ ﴾: إضرابٌ عن معنى تمنيهم الباطلِ الناشئِ من إبداء ما يفضحُهم، وهو: إن رُدِدْنا لم نُكَذَّب، أي: ليس ذلك مِن عزْم صحيح، بل هو من إبداء ما افْتُضحوا به.

قال الواحديّ: «﴿ بَلَ ﴾: هاهنا ردٌّ لكلامِهم؛ يقول الله: ليس الأمرُ كها قالوا من أنهم لو رُدُّوا لآمنوا»(١).

قولُه: (﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴾ فيها وَعَدُوا من أنفسِهم لا يَفُونَ به)، قال الزجّاج: «المعنى: أن أكثرَ من عاند (٢) من اليهود والمشركين قد علمَ أن أمرَ الله حق، فركَن إلى الرفاهية، وأن الشيءَ متأخّرٌ عنهم إلى أمد، كها فعلَ إبليس، فأعْلَم الله أنهم لو رُدّوا لعادوا، لأنهم قد كفروا بعد وضوحِ الحجة.

⁽۱) «الوسيط» (۲: ۲۶۳).

⁽٢) في «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج: «عاين»، وقد تصرَّف الطيبي بالنصّ على المعهود من منهجِه.

﴿ وَقَالُواً ﴾ عطفٌ على ﴿ لَعَادُواً ﴾ ، أي: ولو رُدُّوا لكَفَروا ولَقالوا: ﴿ إِنَّ هِمَ إِلَّا حَيَانُنَا ﴾ ، كما كانوا يقولون قبلَ مُعاينة القيامة. ويجوزُ أن يُعطَفَ على قولِه: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴾ ، على معنى: وإنهم لَقومٌ كاذبونَ في كلِّ شيء ، وهمُ الذينَ قالوا: ﴿ إِنْ هِمَ إِلَّا حَيَانُنَا ٱلدُّنِيَا ﴾ ، وكفى به دليلاً على كذِبهم.

[﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِٱلْحَقِّ قَالُواْ بَلَى وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُثْتُمْ تَكُفُرُونَ * قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ بِلِقَاءَ ٱللَّهِ حَتَى إِذَا جَاءَتُهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُواْ يَحَسَّرَلَنَا عَلَى مَا فَرَطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ أَلَاسَاءَ مَا يَزِرُونَ * ٣٠-٣١]

﴿ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِهِمْ ﴾ مجازٌ عن الحَبْسِ للتوبيخِ والسُّؤال،

وروى بعضُهم أنه صلواتُ الله عليه سُئل، فقيل له: ما بالُ أهل النار، عملوا في عُمر قصير، فخُلِّدوا في النار، وأهل الجنة كذا، فخُلِّدوا في الجنة؟ فقال: «إنّ الفَريقَيْنِ كان كُلُّ واحدٍ مِنْهُما لو أنّه عاشَ أبداً عَمِلَ بذلك العَمَل»(١).

قولُه: (ويجوزُ أن يُعطَفَ على قولِه: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾)(٢)، هو من عطفِ الخاصِّ على العام، وإنها قدرَ المبتدأ، وأوقع «قالوا» صِلة للموصول، وجعل الصِّلةَ مع الموصولِ خبراً، ليوازيَ المعطوفَ عليه المؤكد، وليُشَنِّعُ (٣) عليهم هذا الكذبَ الخاصّ.

قولُه: (﴿ وُوِقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ ﴾: مجازٌ عن الحبس)، يعني: لا يجوز أن يقال: وُقِف على الله

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٦٧-٢٦٤). ولم أقف على الحديث فيها رجعتُ إليه من مصادر.

⁽٢) المقصودُ أنه يجوز عطف ﴿ وَقَالُوّا ﴾ على ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴾ بعد أن قرّر أنه عطف على ﴿ لَمَادُوا ﴾. وقولهم: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴾ وتمام عبارة الزمخشري: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴾ . وتمام عبارة الزمخشري: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴾ . وتمام عبارة الزمخشري: ﴿ وَيَجُوزُ أَن يعطف، أي قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَائُنَا الدُّنِيَا ﴾ على قوله: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴾ ، على معنى: وإنهم قوم كاذبون في كل شيء ، وهم الذين قالوا: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَائُنَا الدُّنِيَا ﴾ ، وكفي به دليلاً على كذبهم » . وقد بين الطيبيُّ بعد ذلك أن في الآية إطناباً بذكر الخاص بعد العام: أي في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ إِنْ هِي إِلَّا حَيَائُنَا الدُّنِيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ .

⁽٣) في (ج): «وليسع».

كها يُوقَفُ العبدُ الجاني بينَ يَدَيْ سَيِّدِه ليُعاتِبَه. وقيل: وُقِفُوا على جَزاءِ ربِّهم. وقيل: عُرِّفوهُ حقَّ التعريف، ﴿قَالَ ﴾ مردودٌ على قولِ قائلِ قال: ماذا قالَ لهم ربُّهم إذ وُقِفوا عليه؟ فقيل: ﴿قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِٱلْحَقِ ﴾، وهذا تعييرٌ من الله تعالى لهم على التكذيب وقولهم لما كانوا يَسمَعونَ من حديثِ البَعْثِ والجزاء: ما هو بحَقّ، وما هو إلّا باطِل.

﴿بِمَاكُنتُمْ تَكَفُرُونَ ﴾: بكُفرِكم بلِقاء الله ببُلوغِ الآخرةِ وما يتَّصل بها. وقد حُقِّقَ الكلامُ فيه في مواضعَ أُخر.

حقيقةً ولا كناية، لأنّ الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة، كما سبق في «آل عمران»، عند قولِه: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾ [آل عمران:٧٧] فوجَبَ الحملُ على المجازي: أي الاستعارة التمثيلية (١).

قولُه: (وقيل: عُرِّفُوه حقَّ التعريف)، هذا مثلُ تفسيرِه في قوله: ﴿إِذَ وُقِقُوا عَلَ ٱلنَّادِ﴾ [الأنعام: ٢٧]: «هو من قولك: وَقَفْتُه على كذا: إذا فَهَّمتَه وعرَّفتَه». والضمير في «عُرِّفوه» للجزاء. قولُه: (مردودٌ)، أي: متعلقٌ أو متوقفٌ على سؤالِ سائل.

قولُه: (ما هو بحَقّ، وما هو إلّا باطِل)، وإنها قدرَ كذلك، لأن قولَه: ﴿ٱلْيَسَ هَلْذَابِٱلْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ٣٠] سؤالُ تقرير (٢)، وقد أتى الـمُنكِرُ باسم الإشارة لمزيد التقرير، فيقتضي أن يكون مسبوقاً بإنكار قويّ.

قولُه: (وقد حُقِّقَ الكلامُ فيه): أي في سورة «يونس». قال المصنفُ في قولِه تعالى: ﴿قَالَ اللَّهِ وَفِه معنى اللَّهِ وَفِه معنى اللَّهِ وَفِه معنى اللهِ وَفِه معنى اللهِ وَفِه معنى اللهِ اللهِ وَفِه معنى اللهِ اللهِ وَفِه معنى اللهِ اللهِ وَفِه معنى الله اللهِ اللهِ وَفِه معنى اللهِ اللهُ اللهُ

⁽١) أي: في قوله تعالى: ﴿ وُقِفُواْ عَكَى رَبِّهِمْ ﴾ إذ شبّه حال حبس الكافرين للتوبيخ والمساءلة بحال وقف العبد الجاني بين يدي سيده للمعاتبة، على سبيل الاستعارة التمثيلية.

⁽٢) أي: للتقرير بها دخله النفي، لا للتقرير بالانتفاء. والمعنى: هذا الحق: انظر: «الإيضاح» ص٢٣٨. (٣) الصحيح أن قول الزمخشري هذا وارد في معرض تفسير ﴿لِنَنظُرَكَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ [يونس: ١٤].

و ﴿ حَتَّى ﴾ غايةٌ لـ ﴿ كَذَبُوا ﴾ لا لـ ﴿ خَسِرَ ﴾، لأنّ خُسْرانَهم لا غايةً له، أي: ما زالَ بهم التكذيبُ إلىٰ حَسْرَتِهم وقتَ مجيءِ الساعة.

فإن قلت: أما يَتَحسَّرونَ عندَ مَوْتِهم؟ قلت: لما كانَ الموتُ وقوعاً في أحوالِ الآخِرةِ ومُقدِّماتِها جُعِلَ من جِنسِ الساعة، وسُمِّيَ باسمِها، ولذلكَ قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن ماتَ فقد قامت قيامتُه»، أو جُعِلَ مجيءُ السّاعةِ بعدَ الموتِ لسُرْعتِه كالواقعِ بغيرِ فَتْرة.

قال سيبويه: «كأنه يقول: أيّتها الحسرة، هذا أَوَانُك». وقال أبو البقاء: «يا حسرةُ احْضُرِي، هذا أَوَانُك»(٢).

والمعنى: تنبيه أنفسِهم لتذكُّرِ أسبابِ الحسرة.

وقلت: هذا أقربُ من قول المصنف بوجهين: أحدهما: سلامتُه من ذلك السؤال، وثانيهما: أنّ قوله: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ﴾ مقارَنٌ بهذا التحسّر، وهو غيرُ مناسبِ إلا بالحشر.

قولُه: (أَوْ جُعِل جيءُ السّاعةِ بعدَ الموتِ لسُرْعتِه)، أي: وضعَ الساعةَ موضعَ الموت، لسرعةِ مجيئها.

⁽١) أي: أن الطيبي يخالف الزمخشري، فيجعل «حتى» غاية «خسر» لا غاية «كفروا» ، ورأيه أرجح كما سترى.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٠٤٩).

﴿بَغْتَةً ﴾: فَجْأَة، وانتصابُها على الحال؛ بمعنى: باغِتة، أو على المَصدَر، كأنه قيل: بَغَتَتُهُمُ الساعةُ بَغْتة.

﴿ فَرَّطْنَا فِيهَا ﴾ الضميرُ للحياةِ الدُّنيا، جِيءَ بضَميرِها وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لكونها معلومة، أو «للساعة»؛ على معنى: قَصَّرْنا في شأنها وفي الإيهانِ بها، كما تقول: فرَّطتُ في فُلان، ومنه: ﴿ فَرَّطتُ فِي جَنْبِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر: ٥٦].

﴿ وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ ﴾ كقوله: ﴿ فَهِمَا كَسَبَتَ أَيْدِيكُمُ ﴾ [الشورى: ٣٠]؛ لأنه اعتيدَ حَمْلُ الأثقالِ على الظُّهور، كما أُلِفَ الكَسْبُ بالأيدي، ﴿ سَآةَ مَا يَزِرُونَ ﴾: بِئسَ شيئاً يَزِرُونَ وِزْرُهم، كقوله: ﴿ سَآةَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

قولُه: (الضميرُ للحياقِ الدُّنيا، جِيءَ بضَميرِها وإن لم يَـجْرِ لها ذِكْرٌ). فإن قلتَ: أمَا سَبَقَ قُبيْلَ هذا: ﴿وَقَالُواْ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَانُنَا ٱلدُّنَيَا ﴾ [الأنعام: ٢٩] لم لا يجوزُ أن يعودَ إليها، ويكونَ قولُه: ﴿ قَدْخَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ بِلِقَآ اللَّهِ ﴾ مِن وضْع الظاهرِ موضعَ المضمر؟

قلتُ: ولا ارتيابَ أن القائلين لقوله: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَالْنَا ٱلدُّنَيَا ﴾ [الانعام: ٢٩] هم الناهون عن رسولِ الله ﷺ مِن كُفّارِ قريش، كما مرّ، وأن قوله: ﴿قَدْخَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ ٱللَّهِ حَتَى إِذَا جَاءَتُهُمُ ٱلسَّاعَةُ ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيَّرٌ لِلَّذِينَ يَنْقُونَ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾ [الأنعام: ٣١-٣٣] كالاعتراضِ والتوكيدِ لما يتضمّن معنى الكلام السابق واللاحق من التهديدِ والوعيد، لاشتهاله على جميع من أنكرَ الحشر، وسوء مغَبَّتِهم، وإظهار حسرتهم وندامتِهم، ووخامة (١) أمر حياة الدنيا.

وليس المقامُ من مجاز وضْع المظهر موضعَ المضمر^(٢)، لأن الاعتراضَ مستقلَّ بنفسه، لا تعلُّقَ له بالسابقِ إلا من حيثُ المعني.

قولُه: (كقوله: ﴿ سَآهَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾)، أي: مثله في تقديرِ الـمخصوص، أي: «ساء مثلاً

⁽١) الوخامة: سوء العاقبة.

⁽٢) رأي الطيبي أن يكون ﴿قَدْخَسِرَ الَّذِينَ كَنَّبُواْ بِلِقَآءِ اللَّهِ ﴾ من وضع المظهر موضع المضمر، ويؤكد أنه من باب الاعتراض، كما سبق، ورأيه سديد.

[﴿وَمَا ٱلْحَيَوْةُ ٱلدُّنْيَ ٓ إِلَّا لَعِبُ وَلَهُوَّ وَلَدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَنْقُونَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ ٢٣] جَعَل أعمالَ الدُّنيا لَعِباً ولهوا واشتِغالاً بها لا يُغني ولا يُعقِبُ منفعة، كما تُعقِبُ أعمالِ أعمالُ الآخِرةِ المنافعَ العظيمة. وقولُه: ﴿لِلَّذِينَ يَنْقُونَ ﴾ دليلٌ على أنّ ما سِوى أعمالِ أعمالُ الآخِرةِ المنافعَ العظيمة. وقولُه: ﴿لِلَّذِينَ يَنْقُونَ ﴾ دليلٌ على أنّ ما سِوى أعمالِ المتقينَ لَعِبُ ولَهُو. وقرأ ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنه: «ولَدارُ الآخِرة»، وقُرِئ: ﴿نَعْقِلُونَ ﴾ بالتاءِ والياء.

مثلُ القوم» ليحصل التطابق بين الفاعلِ والمخصوصِ بالذم، لأن ﴿مَثَلًا ﴾ تميزٌ، والفاعل مضمر.

قولُه: (﴿ لِلَّذِينَ يَنْقُونَ ﴾ دليلٌ على أن ما سوى أعمالِ المتّقينَ لعِبٌ ولَـهْو). وذلك أن الظاهرَ أن يقال: ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوْةُ ٱلدُّنْيَ ٓ إِلَّا لَعِبُ وَلَهْوٌ ﴾، وما الدارُ الآخرة إلا جِدّ وحقّ، لا باطلَ زائل. فوضعَ موضعَه: ﴿ خَيْرُ لِلَّذِينَ يَنْقُونَ ﴾ إطلاقاً لاسم المسبّبِ على السبب.

يعني: أن حقيقة الدارين معلومةٌ محقّقة عند من يدَّعي النَّهيٰ والحِجَيٰ(١)، لكن العاقل الذي يستأهلُ أن يسمَّى عاقِلاً هو مَن يُؤثِرُ ما يُعِينه وينْجِيه على ما لا يُعِينُه ويُرْدِيه.

وتلخيصه: أن العاقلَ هو المتَّقي الذي يرغبُ عن الدنيا إلى الآخرة.

وفيه تعريضٌ بِمَن سبق ذكْرُهم في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَلَهِ ٱللَّهِ حَقَّى إِذَا جَآءَتُهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةَ قَالُواْ يَحَسَّرَنَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا﴾ [الأنعام: ٣١]، أي: اشتغلْنا بلذّات الدنيا عن الآخرة (٢)، وكذَّبنا بمجيء الساعة. وهو إقْناط كلِّي.

ولهذا كانت هذه الآيةُ تتمَّةً للاعتراض، ثم عاد إلى ما سبقَ من ذَكْرِ المشركين، مسلِّياً لحبيبهِ صلواتُ الله عليه: ﴿ مَّذَنَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْرُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣].

⁽١) النُّهيٰ: جمع «نهية» وهي العقل، والحِجي: العقل.

⁽٢) من قوله: «وفيه تعريض بمن سبق» إلى هنا سقط من (ط).

[﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحَرُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۚ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِكَنَ ٱلظَّالِمِينَ بِعَايَنتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ ٣٣]

﴿ فَدْ ﴾ في ﴿ فَدْ نَعْلَمُ ﴾ بمعنى «ربما» الذي يجيءُ لزيادةِ الفِعلِ وكثرتِه، كقوله: أخي ثِقةٍ لا يُهْلِكُ الخَمْرُ مَالَهُ ولكنَّهُ قد يُهْلِكُ المالَ نائِلُهُ

قولُه: (﴿ مَدَ ﴾ في ﴿ مَدْ نَعَلَمُ ﴾: بمعنى «ربها» الذي يجيءُ لزيادةِ الفعلِ وكثرتِه). يعني: أن لفظة «قد» للتقليل، وقد تعني به ضده للمجانسةِ بين الضدَّيْن (١١). مِثْله «رُبّ» للتقليل، ثم يرادُ به في بعض المواضع ضدُّه، وهو الكثرة، كقوله تعالى: ﴿ زُبَّمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢](٢).

والنكتةُ هاهنا تصبير رسولِ الله ﷺ مِن أذى قومه وتكذيبِهم، يعني: مِن حقّك، وأنت سيّد أُولِي العزْم، ألّا تُكْثِرَ الشكْوَى مِن أذى قومِك، وألا تُعْلِمَ اللهَ من إظهارِك الشكوى إلا قليلاً.

أو يكون تهكُماً بالمكذِّبين، وتوبيخاً لهم، لقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَ ٱلظَّالِمِينَ ﴾. قولُه: (ولكنَّهُ قد يُمْلِكُ المالَ نائِلُهُ)، أَوَّلُه:

أخِي ثقةٍ لا تُهْلِكُ الخمرُ مالَهُ

ىعْدَە:

تَـراهُ إِذَا مِـا جِئْتَـهُ مُـتَهَلِّلاً كَأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذِي أَنْتَ سائِلُهُ (٣)

⁽١) انظر: «الجني الداني» ص٠٧٧ وما بعدها.

⁽٢) الشاهد في الآية قوله: ﴿ زُبُّما ﴾ إذ إنها تفيد التكثير هاهنا.

⁽٣) البيتان لزهير بن أبي سلمى، من قصيدة مشهورة يمدح بها حِصْن بن حذيفة «ديوان زهير» ص٦٨. قوله: «أخي ثقة»: أي يُوثَقُ بها عنده من الخير لِما عُلِم من جُوده وكرمه. والنائل: العطاء. والشّاهد =

والهاءُ في ﴿إِنَّهُ ﴾ ضميرُ الشأن، ﴿لَيَحُّرُنُكَ ﴾ قُرِئَ بفَتْحِ الياء وضَمِّها. و﴿الَّذِى يَقُولُونَ ﴾ هو قولُهم: ساحرٌ كذّاب، ﴿لَا يُكَذِّبُونَكَ ﴾ قُرِئَ بالتشديد والتخفيف؛ من: كَذَّبه؛ إذا جَعَلَه كاذباً في زَعْمِه، وأكْذَبَه، إذا وَجَدَه كاذباً. والمعنىٰ: أنّ تكذيبك أمرٌ راجعٌ إلى الله، لأنك رسولُه المُصَدَّقُ بالمُعجِزات، فهم لا يُكذّبونَكَ في الحقيقة، وإنّا يُكذّبونَ الله بجُحودِ آياتِهِ والاستِهانةِ بكتابه، فَالله عن حُزنِكَ لنفسِك،

يقول: جُودُه ذاتِيّ، لا يزيدُ بالسُّكْر، ولا يَنْقُصُ بالصَّحْو. متهلّلاً: أي: ضاحكاً.

قولُه: (﴿لَيَحُّزُنُكَ ﴾: قُرئ بِفَتح الياء وضَمِّها). نافع: بالضم، وغيره بالفتح(١).

قولُه: (﴿لَا يُكَلِّذِبُونَكَ﴾ قُرِئ بالتشديدِ والتخفيف). التخفيف: نافعٌ والكسائيّ ^(۲)، والباقون: مشدَّداً ^(۳).

قال الزجّاج: «معنى كذَّبْتَه: قلتُ له: كذبْتَ. وأَكْذبْتَه: أريتُه أن ما أتَى به كذِب»(٤).

قولُه: (فَالْـهَ عَن حُزْنِك)، الجوهري: (هَيتُ عن الشيء، بالكسر، أَلْـهَىٰ، لَـهْياً ولُـهْيَاناً: إذا سلَوْتَ عنه، وتركْتَ ذكْرَه، وأَضْربْتَ عنه».

في البيتين قوله: «قد يُهْلِك»، فقد جاءت «قد» لتكثير وقوع الفعل، كها هو الحال في الآية ﴿ فَد نَعْلَمُ ﴾.
 وانظر: «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٨٢).

⁽١) انظر: «كتاب السبعة» ص٧٥٧، و «النشر» (٢: ٧٥٧)، و «حجة القراءات» ص٢٤٦.

⁽٢) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٧٤٧، و «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٣٠).

⁽٣) انظر: «كتاب السبعة في القراءات» ص ٧٥٧. ومعنى «لا يُكذِبونَكَ» بالتخفيف: أنهم ليسوا يكذَّبون قولك فيها سوى ذلك، أو لا يُجعلونك كذَّاباً، أو لا يجدونك كذّاباً. أما القراءة بالتشديد فمعناها: أنهم لا يسمُّونك كذَّاباً، ولا يكذّبونك بقلوبهم، أو لا ينْسبونك إلى الكذب، أولا يصحِّحونه عليك. انظر: «حجة القراءات» ص٧٤٧-٢٤٩.

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٦٦).

فإنهم كذَّبوكَ وأنتَ صادق، وليَشغَلْكَ عن ذلكَ ما هو أهم، وهو استِعظامُك بجُحودِ آياتِ الله تعالى والاستِهانةِ بكتابِه. ونحوُه قولُ السَّيِّدِ لغُلامِهِ _ إذا أهانَه بعضُ الناس ـ: إنهم لم يُهينُوكَ وإنها أهانوني! ومن هذهِ الطريقةِ قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُعُونَكَ إِنَّمَا يُعُونَكَ إِنَّمَا يَعُونَكَ إِنَّمَا يَعْوَلُهُ لَيْ يَعْوَنُكُ إِنَّمَا يَعُونَكُ إِنَّمَا يَعْمُ لِللَّهِ ﴾ [الفتح: ١٠].

ويقال: ألهُ عنِ الشيء: أي: اتْـرُكُه.

والمعنى: أَضْرِبْ عن الاشتغال بحُزْن نَفْسِك، إلى الاشتغالِ بحُزْن ما هو أهمّ، وهو استعظامُ جحودِ آيات الله، والاستهانة بها.

فإن قيل: هذا غيرُ مطابقٍ للمثال والعادة، يقال: إذن تأمّل، وقِفْ على المطابقة، فإن قولَه: ﴿ وَلَاكِنَّ الظَّلِلِينَ بِعَايَنتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ استدراكٌ، وُضِعَ فيه مُظْهَرانِ موضعَ مُضْمَرينِ (١)، لشدةِ الخَطْب وعِظَم الأمْر! وفيه تهديدٌ للظالمين، وتنبيهٌ لرسول الله ﷺ. كأنّه قيل له: اشْتَغَلْتَ بخاصة نفْسِك، وذهِلتَ عها هو أهم من ذلك، وهو ما تستعظمُه من جحود آيات الله، والاستهانةِ بكتابه، ومن عادتك أن تؤثِرَ حق الله على حقّ نفسِك.

ويعْضُدُه ما روينا عن البخاريّ ومسلم ومالك وأبي داود، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: «ما خُيِّر رسولُ الله ﷺ بين أمرين قطّ، إلا أخذ أيْسَرَهما، ما لم يكن إثْباً، فإن كان إثباً كان أبعدَ الناس منه. وما انتقم رسولُ الله ﷺ لنفْسِه في شيءٍ قطّ، إلا أن تُنتهكَ حُرْمةُ الله فينتقم»(٢).

وكذلك قول السيد: «وإنَّما أهانوني» وإنْ كان تهديداً للجاني، لكنْ فيه ردْعٌ للغلامِ عن تركهِ الأَوْلَى، وهو استعظامُ إهانة السيد.

⁽١) يعني: كان مقتضى الظاهر أن يقال: ولكنهم بها يـجحدون، ولكنه قال: ﴿وَلَكِنَّ ٱلطَّلِمِينَ بِعَايَتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ لإبـراز شدة الخطب وعِظَم الأمر، بالإضافة إلى ما في ذلك من تهديد للظالـمين، وتنبيه للرسول ﷺ.

⁽٢) أخرجه البخاري (٢١٢٦) ومسلم (٢٣٢٧) والإمام مالك في «الموطأ» (٣: ٩٥) وأبو داود (٤٧٨٥).

وقيل: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ ﴾ بقُلوبِهم، ولكنَّهم يَجحَدونَ بألسِنتِهم.

وقيل: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ ﴾ لأنك عندَهم الصادقُ الموسومُ بالصِّدق، ولكنَّهم يَجْحَدونَ بآياتِ الله. وعن ابن عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: كانَ رسولُ الله عَلَيْ يُسمّىٰ الأمين، فعَرَفوا أنه لا يَكذِبُ في شيء، ولكنَّهم كانوا يَجَحَدون، وكان أبو جَهْلٍ يقول: ما نُكذِّبُك، وإنها نُكذِّبُ ما جئتنا به.

ورُوِي: أنّ الأخسَسَ بنَ شُرَيقٍ قالَ لأبي جَهْل: يا أبا الحكم، أخبِرْني عن مُحمَّد، أصادقٌ هو أم كاذب، فإنه ليسَ عندنا أحدٌ غيرُنا؟ فقال له: والله إنّ مُحمَّداً لصادق، وما كَذَبَ قطّ، ولكنْ إذا ذَهَبَ بنو قُصيِّ باللواءِ والسِّقايةِ والحجابةِ والنَّبوّة؛ فهاذا يكونُ لسائرِ قُريش؟! فنزَلَت.

وقولُه: ﴿وَلَكِكِنَّ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ من إقامةِ الظاهرِ مقامَ المُضمَر، للدَّلالةِ على أنهم ظَلَموا في جُحودِهم.

قولُه: (وقيل: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَدِّبُونَكَ ﴾ بقُلوبِهم) عطفٌ على قولِه: «والمعنى: أن تكذيبكَ أمر راجع إلى الله». فعلىٰ هذا معنى قوله: «يَجْحدون بألسنتهم» هو قولُهم: ﴿ سَاحِرُ كَذَابُ ﴾ [ص: ٤].

قولُه: (وقيل: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾)، معنى قولهِم: ﴿سَحِرٌ كَذَابُ ﴾: لا يريدون به تكذيبَك، «لأنك عندهم الصادق»، ولكن مرادهم به أن ما جئتَ به من الآياتِ سحْر وكذب، وهو المرادُ بقول أبي جهل: إنك عندنا لُصَدَّق، وإنها نكذّبُ ما جئتنا به.

والوجهُ هو الأول (١)، لقولِه: ﴿ وَلَقَدَّ كُذِّ بَتَّ رُسُلٌ مِّن قَبِّلِكَ فَصَبَرُواْ ﴾، فإنه عزاءٌ وتسليةٌ لرسول الله ﷺ فلا يليقُ بالوجهين الآخريْن.

قولُه: (باللواءِ والسِّقايةِ والحجابة): أي: والسِّدانة. النهاية: «سقايةُ الحاجّ: هي ما كانت

⁽١) أي: أن المقصود بقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَلِّذِبُونَكَ ﴾ فهم لا يكذّبونك في الحقيقة، وإنها يكذّبون الله بجحود آياته.

[﴿ وَلَقَدَّكُذِ بَتَ رُسُلٌ مِن قَبْلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَاكُذِبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّى آلَنَهُمْ نَصُرُناً وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَنتِ ٱللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ ٣٤]

﴿ وَلَقَدَّكُذِبَتُ ﴾ تَسْلَيةٌ لرسولِ الله ﷺ وهذا دليلٌ على أنّ قولَه: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ ﴾ [الأنعام: ٣٣] ليسَ بنفي لتكذيبه، وإنها هو من قولِكَ لغُلامِك: ما أهانُوكَ ولكنّهم أهانوني، ﴿ عَلَى مَاكُذِبُواْ وَأُوذُواْ ﴾: على تكذيبهم وإيذائهم، ﴿ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَتِ اللّهِ ﴾: لـمواعيدِه؛ من قوله: ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَنْنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ أَلْمَ الْمَصُورُونَ ﴾ [الصافات: ١٧١-١٧٢].

﴿ وَلَقَدُ جَاءَكَ مِن نَّبَإِي ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾: بعضُ أنبائهم وقَصَصِهم وما كابدوا من مُصابَرةِ المُشركين.

[﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْنَغِي نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَآءِ فَتَأْتِيهُم بِتَايَةً وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَئُ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَهِلِينَ * إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ ٣٥-٣٦]

كَانَ يَكَبُّرُ عَلَىٰ النبِيِّ ﷺ كُفْرُ قومِه وإعراضُهم عما جاءً به، فنزل: ﴿لَعَلَكَ بَنْخُ اللَّهُ عَلَىٰ كَبُرُعَلَيْكَ بَنْخُ الشَّعراء: ٣]، ﴿ إِنَّكَ لَا تُهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص: ٥٦]، ﴿ وَإِن كَانَ كَابُرُعَلَيْكَ ...

قريشٌ تسقيه الحُجّاجَ من الزبيب المنبوذ في الماء. وكان يليها العباسُ بن عبد المطلب في الجاهلية والإسلام».

«واللّواء: الراية، ولا يُمْسِكُها إلا صاحبُ الجيش».

«والسِّدانة: سِدانةُ الكعبة: وهي خدمتُها، وتولِّي أمرها، وفَتْحُ بابها وإغلاقُه».

وفي نسخةٍ بدل «الحجابة»: «السِّدانة». قالت بنو قصيّ: فينا الحجابة، يعنون حجابةَ البيت، وهي: سِدانتُها.

إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْنَغِي نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾: مَنفَذاً تَنفُذُ فيه إلى ما تحت الأرضِ حتى تُطلِعَ لهم آيةً يُؤمِنونَ بها، ﴿أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم ﴾ منها ﴿يَايَةٍ ﴾ فافعَل، يعني: أنك لا تَستَطيعُ ذلك. والمُرادُ: بيانُ حِرصِه علىٰ إسلامٍ قَومِهِ وتَهالُكِهِ عليه، وأنه لو استطاع أن يأتيهم بآيةٍ من تحتِ الأرضِ أو من فوقِ السَّهاءِ لأتىٰ بها رجاءَ إيهانهم.

قولُه: (﴿فَتَأْتِيهُم ﴾ [منها] ﴿نِايَةِ ﴾ فافْعَل). «فافعل»: جوابٌ لقولِه: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ ﴾، وهو مع جوابِه: جوابٌ لقولِه: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ﴾. ثُمَّ من الجائزِ أن تعبّر عن هذا المحذوفِ بالإخباريّ تارة، وبالإنشائيّ أخرى(١). ففيه وجوه ثلاثة:

أحدها: المقدَّر: «أَتَيْتَ» على الإخبار. وعَنْه بَنَى قولَه: «لأَتَى بها»، لأنه جَعَل «إنْ» بمعنى «لو»، لِيُؤْذنَ أنّ فيه تعليقَ إسلام قومِه بالمُحال. والمعنى: بلغْتَ من حرصِك على إيانهم بحيث إنْ قَدِرتَ أنْ تأتي بالمحال لأتيت. وتلخيصه: بيان حرصِه على إسلام قومِه على المبالغة.

وثانيها: المقدَّر: «فافْعل» على الأمر. وفيه نوع توبيخ. وتلخيصُه: بيانُ حِرْصِه على تبنِّي مطلوب القوم من الاقتراحات. وهذا الوجْهُ أبلغ، لأنه إذا وُبِّخ على طلبِ ما اقترحوه من الآيات تعريضاً بهم، كان توبيخُهم على اقتراحِهم الآياتِ أَوْلَى وأَجْدَر وأنسبَ إلى قوله (٢): ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَهِلِينَ ﴾ لصراحتِه في التعريض (٣).

وثالثها: «لفعلْتَ» على الإخبار أيضاً. لكن المعنييَّ بابْتغاءِ النفَق والسُّلَّمِ نفْسُ الآيةِ والمعجزة، لإخراجِها منهما.

⁽١) الإخباريّ من الكلام: هو ما يحتمل الصدق والكذب، بغضّ النظر عن القائل. والإنشائي: ما لا يحتمل ذلك، لأنه لا يُخبر به عن شيء. انظر: «الإيضاح» ص٨٦.

⁽٢) في (أ): «لقوله».

وقيل: كانوا يَقتَرِحُونَ الآيات، فكانَ يَوَدُّ أَن يُجابوا إليها لتهادي حِرْصِه على إيها نه لو استَطاعَ إيها نه إن استَطَعتَ كذا فافعَل، دلالةً على أنه بَلَغَ مِن حِرْصِه أنه لو استَطاعَ ذلكَ لَفَعَلَه حتى يأتيَهم بها اقترَحوا من الآياتِ لَعَلَّهم يُؤمِنون.

ويجوزُ أن يكونَ ابتغاءُ النَّفَقِ في الأرضِ أو السُّلَم في السهاءِ هو الإتيانَ بالآية، كأنه قيل: لو استَطَعْتَ النُّفوذَ إلىٰ ما تحتَ الأرضِ أو الرُّقِيَّ إلى السهاءِ لَفَعَلت، لَعَلَّ ذلك يكونُ لكَ آيةً يُؤمِنونَ عندَها.

وحذَفَ جوابَ (إن) كما تقول: إن شِئتَ أن تقومَ بنا إلى فُلانٍ نَزُورَه.

﴿ وَلَوْ شَاءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ بأن يأتيهم بآيةٍ مُلجِئة، ولكنَّه لا يَفعَلُ، لخروجِهِ عن الحِكمة، ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَاهِلِينَ ﴾: من الذينَ يجهلونَ ذلكَ ويَرُومُونَ ما هو خِلافُه.

﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ يعني: أنَّ الذينَ تَحرِصُ على أن يُصدِّقوكَ بمنزلةِ الموتى الذينَ لا يَسمَعون، وإنَّها يَستَجيبُ مَن يَسمَع، كقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُشْعِعُ ٱلْمَوْقَ ﴾ [النمل: ٨٠].

قولُه: (يجُهلونَ ذلك)، أي: يجهلون أنه لا يفعل ذلك، لخروجِه عن الحكمة. وفيه رَمْزٌ إلى مذهبه (١).

قولُه: (إنْ شِئْتَ أَنْ تقومَ بنا إلى فُلانِ نَزُورَه). جوابه: «كان صواباً»، فدلّ متعلّقُ ما في حيّز الشرط به على أن الجوابَ ما هو. وكذلك تعلُّق ﴿فَتَأْتِيَهُم ﴾ بالشرط، يدلّ على أن الجزاءَ ما قُدّر، ولذلك ساغَ حذفُه.

⁽١) أي: مذهب المعتزلة في اعتقاد جواز الخطأ على الأنبياء. انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري (١: ٢٧٢).

﴿ وَٱلْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ مَثَلٌ لقُدرتهِ على إلجائِهم إلى الاستِجابةِ بأنه هو الذي يَبعَثُ الموتى من القُبورِ يومَ القيامة، ﴿ مُمَّ إِلَيْهِ رُبِّجُمُونَ ﴾ للجَزاء، فكانَ قادراً على هؤلاءِ الموتى بالكُفرِ أن يُحييَهم بالإيهان، وأنت لا تَقدِرُ على ذلك.

وقيل: معناه: وهؤلاءِ الموتى _ يعني: الكَفَرة _ يبعثُهم الله، ﴿ ثُمُّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾: فحينَئذِ يَسمَعون، وأما قبلَ ذلكَ فلا سبيلَ إلىٰ استِهاعِهم. وقُرِئ: «يَرجِعون»، بفتح الياء.

[﴿ وَقَالُواْ لَوَلَا نُزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن زَيِّهِ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يُنَزِلَ ءَايَةٌ وَلَكِنَ أَكَ مُرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٣٧]

﴿ لَوْ لَا نُزِلَ عَلَيْهِ مَا يَدُ ﴾ : ﴿ فُرُزِلَ ﴾ بمعنى : أُنزِل، وقُرِئَ ﴿ أَن يُنَزِلَ ﴾ بالتَّشديدِ والتخفيف، وذكَّرَ الفِعْلَ والفاعلُ مُؤنَّث، لأنَّ تأنيثَ «آيةٍ» غيرُ حقيقي، وحَسُنَ للفَصْل، وإنها قالوا ذلكَ مع تكاثرِ ما أُنزِلَ من الآياتِ علىٰ رسولِ الله ﷺ، لتَرْكِهم الاعتدادَ بها أُنزِلَ عليه شيءٌ من الآياتِ؛ عِناداً منهم.

قولُه (١): (﴿وَٱلْمَوْقَ يَبْعَثُهُمُ اللّهُ ﴾: مَثَلٌ لقُدْرِيه)، أي: استشهادٌ لتقرير الإنكارِ السابق (٢)، وإقْناطٌ كلّي لرسول الله ﷺ عن إيمانِ القوم، يعني: أنّك لا تقدرُ أن تُسْمِعَهم، لأنهم كالموتى، وإنها القادرُ على ذلك مَنْ يقْدِرُ على تلك القدرة العظيمة، وهي بعثُ الموتى من القبور.

والباء في قوله: «بأنه هو الذي يبعثُ الموتى»، قيل: هو متعلقٌ بـ «مثَل» من حيثُ المعنى، أي: قوله: ﴿وَٱلْمَوْتَىَ يَبْعَثُهُمُ اللهُ ﴾ مثَلُ (٣) ضَرَبَه الله لقدرتِه، بأنه هو الذي يبعثُ الموتى. قولُه: (وقُرئَ ﴿أَنْ يُنَزِّلَ ﴾ بالتَّشديدِ والتخفيف): ابن كثير وحده (٤).

⁽١) هذه الفقرة والتي بعدها إلى قوله: «ابن كثير وحده» _ سقطتا من (ط).

⁽٢) أي: إنكار الله على رسوله حزنه لما يقولون، كما مر سابقاً.

⁽٣) أي: أنه شبه حال الكفرة الذين لا يسمعون دعوة الحق، فالله هو الذي يهديهم إن شاء، بحال الموتى الذين لا يقْدِر على إحيائهم إلا الله، على سبيل الاستعارة التمثيلية.

⁽٤) انظر: «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر» ص ٢٠٨. وفيه أن ابن مُحَيَّصِن وافق ابن كثير في قراءته. أما قول الطيبي: «وحده» فلعله يعني من بين القرّاء السبعة.

﴿ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرُ عَلَىٰ أَن يُنزِّلَ ءَايَةَ ﴾ تَضْطرُّهم إلى الإيهان، كنَتْقِ الجبلِ على بني إسرائيلَ ونَحْوِه، أو آيةً إن جَحَدوها جاءَهم العذاب، ﴿ وَلَكِكِنَّ أَكُثُرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أنّ الله قادرٌ على أن يُنزِّلَ تلك الآية، وأنّ صارِفاً من الحِكمةِ يَصرِفُه عن إنزالها.

[﴿ وَمَامِن دَآبَتَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَلَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْدِ إِلَّا أَمَمُ أَمْثَالُكُمْ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْحِكَتَٰكِ مِن شَيْءً ثُمَّرً إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ ٣٨]

﴿أُمَمُ أَمَّالُكُم ﴾ مكتوبة أرزاقُها وآجالها وأعمالها كما كُتِبَتْ أرزاقُكم وآجالُكم وأعمالُكم ، ﴿مَا فَرَطْنَا ﴾: ما تَركْنا وما أغفَلْنا ﴿فِالْكِتَبِ ﴾: في اللَّوْحِ المحفوظِ ﴿مِن وَاعمالُكم ، ﴿مَا فَرَطْنَا ﴾: ما تَركْنا وما أغفَلْنا ﴿فِالْكِتَبِ ﴾: في اللَّوْحِ المحفوظِ ﴿مِن شَيْءٍ ﴾ من ذلك لم نكتُبهُ ولم نُشِتْ ما وَجَبَ أن يُثبَتَ ممّا يختصُّ به ، ﴿ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُعْشَرُونَ ﴾ يعني الأُمَمَ كلَّها من الدَّوابِّ والطير، فيُعوِّضُها ويُنصِفُ بعضها من بعض، كما رُوي: «أنه يأخذُ للجَمَّاءِ من القَرْناء».

قولُه: (﴿ مِن شَيْءٍ ﴾ من ذلك لم نكتُبُهُ). قيل: «لم نكتبُه»: حالٌ من ضمير «تركْنا». وليس بذلك، لأنّ «من ذلك» صفة ﴿ شَيْءٍ ﴾، و «مِن » بيان، فلذلك «لم نكتبُه»: صفة أخرى، أو حال منه. «ولم نُـثْبِت»: عطفٌ تفسيريّ.

المعنى: ما تركْنا في اللوحِ من شيءٍ كائنٍ مِن المذكور، ومتّصل به، غير مكتوب، ولا مثبت فيه البتّة. و «من» في «مِمّا يختصُّ به» بيان «ما». والضميرُ في «يختص» يعودُ إلى «ما». والمجرور (١) يعودُ إلى «الكتاب».

قولُه: (يأخذُ للجَهَاء مِن القَرْناء). روينا عن مسلم والترمذيّ، عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَتُؤَدُّنَ الحُقُوقَ إلى أهلِها يومَ القيامةِ حَتَّى يُقادَ لِلشَّاةِ الجَلْحَاءِ مِنَ الشَّاةِ القَرْناء»(٢).

⁽١) يعنى الهاء في «به».

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٥٨٢) والترمذي (٢٤٢٠) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٨٣).

فإن قلت: كيفَ قيل: ﴿إِلَّا أُمَمُ ﴾ معَ إفرادِ «الدَّابِّةِ» و «الطائر»؟ قلت: لمَّا كانَ قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَامِن دَآبَةِ فِ ٱلْأَرْضِ وَلَاطَلِيرٍ ﴾ دالًا على معنى الاستِغراق، ومُغنياً عن أن يُقال: وما من دَوابَّ ولا طَيْر، حُمِلَ قولُه: ﴿إِلَّا أُمَمُ ﴾ على المعنىٰ.

فإن قلتَ: هلّا قيل: وما من دابةٍ ولا طائرٍ إلا أممٌ أمثالُكم؟ وما معنى زيادةِ قولِه: ﴿فِ ٱلْأَرْضِ ﴾ و ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾؟ قلت: معنى ذلك زيادةُ التعميم والإحاطة، كأنه قيل: وما من دابة قَطُّ في جميع الأرضينَ السَّبْع، وما من طائرٍ قطُّ في جَوِّ السهاءِ من جميع ما يطيرُ بجناحَيْهِ إلّا أُمَمٌ أمثالُكم محفوظةٌ أحوالها غيرُ مُهمَلٍ أمرُها.

هذا الحديثُ استشهد به لقولِه: «ويُنْصِف بعضَها من بعض»، لا لقولِه: «فيعوّضها»، لأنه لا يشْتُ التعويض إلا إلى المكلّفين، لأن قولَه: «يعني الأممَ كلّها» مُشْتَمِلٌ على المكلّفين وغيرِ المكلفين.

قولُه: (معنى ذلك زيادةُ التعميم والإحاطة) فيه أن منزلةَ ﴿فِي ٱلْأَرْضِ ﴾، و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيَّهِ ﴾ من ﴿دَآبَتَةٍ ﴾ و﴿طَآبِمٍ ﴾ منزلةُ المؤكِّدِ مع المؤكَّدِ للشمول. ولهذا قال: «قطُّ في جميع الأرضينِ السبع، وما من طائرِ قطّ في جوّ السهاء».

قال الزجّاج: «قال: ﴿ بِمَنَاحَيّه ﴾ على جهةِ التوكيد، لأنك قد تقولُ للرجُل: طِرْ في حاجتي، أي: أُسْرِع. وجميعُ ما خلقَ الله ليس يخلو من هاتَين المنزلتين: إما أن يدِبّ أو يطير » (١).

قلت: عَنَى أَن تعميمَ الجنسين كما حصل بالتوكيدِ حصل تعميم الحيوانِ بتكرير لفظ الدابة، ولفظ الطائر. وإلى هذا المعنى ينظرُ قولُ المصنف: «إن المكلَّفين ليسوا بمخصوصين بذلك دون من عَداهم من سائر الحيوان». وقول صاحب «المفتاح»: «ذكر ﴿فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ مع ﴿مَالَهُمُ لِمِنَاحَيَّهِ ﴾ مع ﴿مَالَهُمُ لِبِيان أَن القصدَ من لفظ ﴿دَابَتُو ﴾ ولفظ ﴿مَالَهُمُ ﴾

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٦٩).

فإن قلت: فما الغَرَضُ في ذِكرِ ذلك؟ قلت: الدَّلالةُ على عِظَمِ قُدرته، ولُطفِ عِلمِه، وسَعةِ سُلطانِهِ وتدبيرِهِ: تلكَ الخلائقَ المتفاوتةَ الأجناس، المُتكاثِرةَ الأصناف، وهو حافظٌ لِمَا لها وما عليها، مُهَيمِنٌ على أحوالها، لا يَشغَلُه شأنٌ عن شأن، وأنّ المُكلَّفينَ ليسوا بمخصوصينَ بذلك دونَ مَنْ عداهم من سائرِ الحيوان.

وقرأ ابنُ أبي عَبْلة: «ولا طائرٌ»؛ بالرَّفعِ علىٰ المَحَلّ، كأنه قيل: وما دابةٌ ولا طائرٌ. وقرأ عَلْقمة: «ما فَرَطْنا»؛ بالتخفيف.

إنها هو إلى الجنسين، وإلى تقريرِهما»(١). قولُه: «وإلى تقريرهما» تفسيرٌ لقوله: «إلى الجنسين». والمراد به التوكيدُ لاغير. وقد يُظن أن قوله: «من هذا الباب من وجه»، أن الوجه الآخر ما ذكره صاحب «الكشاف»، وهو وهم، لأن مراده أنه لو أطلق ﴿مِن دَآبَةِ ﴾، ﴿وَلاَ طَآبِرٍ ﴾ غيرَ مؤكّدين، ربّها اختلج في ذهن السامع إرادةُ غير الجنسين، وأن المرادَ بهما غيرُ المتعارَف، لقوله تعالى بعد ذلك: ﴿إِلّا أَمُّمُ أَمَثَالُكُم ﴾، فلا يحصلُ الشمول المقصود، فأزيل الوهمُ بها يفيد أنّ القصدَ إلى الجنسين وإلى تقريرِهما. أي: هو من باب البيانِ من هذا الوجه.

وما عليه أصحاب المعاني غيرُ ما عليه النحويون، فإنهم يحْمِلُون سائرَ التوابعِ على البيان والتوضيح. وقد سبق في «الفاتحة» أن البدلَ تفسيرٌ وتوضيحٌ للمبدَل.

وقال المصنف في قراءة من قرأ: «أإزْراً تَتَّخِذُ أصناماً آلهةً» (٢): «[معناه: أتعبدً] (٣) على الإنكار، ثم قال: «تتخذُ أصناماً آلهة» تثبيتاً لذلك وتقريراً، وهو داخلٌ في حكم الإنكار، لأنه كالبيانِ له».

⁽١) «مفتاح العلوم»، ص٩١، والجنسان هما: جنس الدابة، وجنس الطائر. وقد أورد السكاكي هذه الآية مثالاً على الحالة التي تقتضي بيان المسند إليه وتفسيره، إذا كان المراد زيادة إيضاحه بها يخصه من الاسم.

⁽٢) أي: في الآية ٧٤ من هذه السورة، وهي قراءة بعضهم، بفتح الهمزة وكسرها بعد همزة الاستفهام، وزاي ساكنة، وراء منصوبة منونة. وهو اسم صنم. ومعناه: أتعبد أزْراً؟ على الإنكار. وانظر في هذه القراءة: «إتحاف فضلاء البشر» ٢١١، و «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٥٩).

⁽٣) ما بين حاصر تين لم يرد في الأصول الخطية، واستدركته من «الكشاف» في تفسير الآية ٧٤ من هذه السورة.

[﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُواْ بِنَا يَسَتُرُ وَبُكُمْ ۚ فِي ٱلظُّلُمَاتِ ۚ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلُهُ وَمَن يَشَأ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيدِ ﴾ ٣٩]

فإن قلتَ: كيفَ أَتبَعَه قولَه: ﴿وَٱلَّذِينَكَذَّبُواْ بِعَايَتِنَا ﴾؟ قلتُ: لـمَّا ذكرَ من خَلائقِه وآثارِ قُدرتِه ما يَشهَدُ لرُبوبيَّته، ويُنادي على عَظَمتِه، قال: والْمُكذِّبونَ ﴿صُمُّ ﴾: لا يَسَمعونَ كلامَ المُنبِّهِ ﴿وَبُكُمُ ﴾: لا يَنطِقونَ بالحق، خابطونَ في ظُلُهاتِ الكفر، فهم غافلونَ عن تأمُّلِ ذلك والتفكُّرِ فيه، ثم قالَ إيذاناً بأنهم من أهلِ الطَّبْع: ﴿مَن يَشَا اللَّهُ اللهُ عَنْ مِمَ اللهُ لا يَلطُفُ به، لأنه ليسَ من أهلِ اللَّطف، ﴿وَمَن يَشَا يَجَعَلُهُ عَلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾ أي: يَلطُفُ به؛ لأنَّ اللَّطف يُجْدي عليه.

ألا ترى كيف جعلَ التأكيدَ بياناً؟ وكيف يعني بقولِه: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيَّهِ ﴾ أنه من باب عطفِ البيان! والمبيِّن كالترجمةِ والتفسيرِ لما اشتمل عليه المبيَّن من الإبهام، وهو عين التأكيد؟ قال الإمام: «هو كقولهِم: نعجةٌ أنثى، وكلَّمْتُه بِفيَّ، ومشيتُ برجْليّ»(١).

قال صاحب «التقريب»: «في قولِ المصنفِ نظر، لأنها صفتان، فهما بالدلالةِ على التخصيص أوْلَى من التعميم»(٢).

وأجيب: أن التوكيدَ لا ينافي الصفة، كقولِه تعالى: ﴿لَا نَنَجُدُوٓا إِلَهَ مِّنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَّهُ وَحِدُّ﴾ [النحل: ٥١]، و﴿نَفَخَةٌ وَحِدَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٣]، وقولِهم: «أَمْسِ الزائل لا يعود»، وأن التعميم نوعٌ من التخصيص.

قولُه: (ثمَّ قال: إيذاناً بأنهم من أهلِ الطَّبْع: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضَّلِلْهُ ﴾). ما أظهرَ دلالته على مذهب أهلِ السنة (٣)! وذلك أنه تعالى لما أنكرَ على رسولِ الله ﷺ حِرْصَه على إسلام قومِه،

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱۲: ۱۷۵).

⁽٢) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٣٦. ويعني يقول المصنف تعليل الزمخشري لزيادة ﴿فِٱلْأَرْضِ﴾ و﴿يَطِيرُ عِجَنَاحَيْهِ ﴾، بعد ﴿دَاَبَتَوِ﴾ و﴿طَلَهَرِ﴾.

⁽٣) أي: في المشيئة والقدرة.

[﴿ قُلُ أَرَءَ يُتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَنَكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ إِيَّاهُ تَذَعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴾ ٤٠-٤١]

﴿ أَرَءَ يُتَكُمُ ﴾ أخبِروني، والضميرُ الثاني لا محلَّ لهُ مِن الإعراب؛ لأنك تقولُ: أرأيتكَ زيداً ما شأنه؟ ويداً ما شأنه؟

وتهالُكَه عليه، ذلك الإنكارَ البليغ، وضرب لهم مثلاً بالمَوْتَى أتى بقوله: ﴿وَمَامِن دَآبَةٍ فِ ٱلْأَرْضِ ﴾ الآية [الأنعام: ٣٨]، بياناً لربوبيته، وشاهداً على عظمةِ ألوهيته. وعقبه بقولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِعَايَنِنَا صُمُّ وَبُكُمْ فِي الظَّلْمُنَتِ ﴾ [الأنعام: ٣٩]، ليدُلَّ به على أن هؤلاءِ الكفرة، مع هذه الأدلّةِ الظاهرة، والأنوارِ الساطعة، خابطون في ظلمات الكفر، صُمٌّ لا يسمعون كلامَ المُنبّة، بُكُمٌ لا ينطقون بالحقّ.

يعني أنّه ليس في مقدورِك هدايتُهم ﴿سَوَآءُ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمَ لَمْ نُنذِرْمُ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: 7] لأن ذلك مبنيٌ على المشيئة، وعلْمِه السابق. ﴿ وَلَوْشِنْنَا لَا نَيْنَاكُلُ نَفْسٍ هُدَاهُ الكريمِ وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِي لَأَمْلاً نَ جَهَنَمَ ﴾ [السجدة: ١٣]. وكم ترى من آياتِ هذا الكتابِ الكريمِ معاضِدة بعضها بعضاً في هذا المعنى، كما أشرنا إليها في أماكنِها.

وأما قول المصنّف: ﴿ وَيُضَٰلِلَهُ ﴾، أي: يخٰذُلُهُ ويخلّه وضلالَه » فهو نابٍ عن مظانّه، كأنّه جاء يرقعُه ليسدَّ ثَلْمَه، هيهات! ﴿ اتَّسَعَ الـخَرْق على الرّاقع ﴾ (١).

قولُه: (والضميرُ الثاني لا محلَّ لهُ مِن الإعراب). قال الزجّاج: «ذهب الفرّاء إلى أنّ الكاف في «أرأيتك» لفظُها نصب، ومعناها رفع. نحو: «دُونَك زيداً»، الكاف مخفوضٌ لفظاً، مرفوع معنى، لأن المعنى: خذ زيداً (٢). وهذا خطأ، لأن «أرأيت» في قولك: أرأيتك زيداً ما شأنُه؟

أو:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّة

انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (١: ١٦٠)، و «المستقصى في الأمثال» للزمخشري (١: ٣٥). (٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١: ٣٣٣).

⁽١) هذا مثل يضرب في الأمر الذي لا يستطاع تداركه لتفاقمه. وهو عجز بيت لابن مُحام الأزدي، وصدره: كُنّا نُداريها وقد مُزَّقَتْ

وهو خَلْفٌ من القول، ومُتَعلَّقُ الاستِخبارِ محذوف، تقديرُه: ﴿إِنَّ أَتَنكُمُ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوَّ أَتَنكُمُ السَّاعَةُ ﴾ مَنْ تَدْعُون؟ ثم بَكَّتَهُم بقوله: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ بمعنىٰ: أتخصُّونَ آلهَ عَن اللَّهُ دونَها؟ آلهَ كم بالدَّعْوةِ فيها هو عادتُكم إذا أصابَكم ضُرِّ، أم تَدْعُونَ اللهَ دونَها؟

﴿ بَلَ إِيّاهُ تَدْعُونَ ﴾: بل تَخصُّونَه بالدُّعاءِ دونَ الآلهة، ﴿ فَيَكُشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ ﴾ أي: ما تَدْعُونَه إلى كَشْفه ﴿ إِن شَاءَ ﴾ إن أرادَ أن يَتَفضَّلَ عليكم ولم يكنْ مَفسَدة، ﴿ وَتَنسَوْنَ مَا تَشْعُونَ ﴾ : وتتركونَ آلهتكم، ولا تَذكُرونَها في ذلك الوقت، لأنّ أذهانكم مغمورةٌ بذِكْرِ رَبِّكُم وحدَه، إذ هو القادرُ على كَشْفِ الضُّرِّ دونَ غيره. ويجوزُ أن يَتعَلَّقَ الاستِخبارُ بقوله: ﴿ أَغَيْرَ الله يَتَعَلَّقَ الاستِخبارُ الله ؟ بقوله: ﴿ أَغَيْرَ الله يَتَعَلَّقُ عَذَابُ الله ؟

تعدّت إلى الكافِ وإلى «زيد»، فصار لها اسهان، والمعنى: أرأيتَ نفسك زيداً ما حالُه؟ وهذا مُحال. والذي يُعتمدُ عليه أن الكاف زائدةٌ لا موضعَ لها، والمعنى: أرأيت زيداً ما حاله؟ والكاف لبيانِ الخطاب، وهي المعتمدُ عليها في الخطاب، فتقولُ للمؤنث: أرأيتكِ زيداً ما حاله؟ بفتح التاء على أصلِ خطابِ المذكر، وبكسر الكاف، لأنها صارت مبينةً للخطاب. أرَأَيْتَكُما، وأرأيتَكُم، وأرأيتَكُن زيداً ما حاله؟ فتُوحِّدُ التاء فيها. فإن عدَّيْتَ الفاعلَ إلى المفعولِ في هذا الباب، صارت الكاف مفعولَه. تقول: أرأيتني عالماً بفلان؟ أرأيتك، أرأيتكما، وأرأيتَكُم عالماً وعالِمَيْنِ وعالمِينَ بفلان؟»(١).

قوله: (خَلْفٌ من القول) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام، الجوهري: يُقالُ في خلف القول: سكتَّ ألفاً ونطقت خَلْفاً، أي: رديئاً^(٢).

قولُه: (وتتركونَ آلهتكم، أوْ لا تَذكُرونَها في ذلكَ الوقت، لأن أذهانكم مغمورة (٣٣) بذِكرِ ربِّكم). نقل الإمام «أن بعضَ الزنادقة _خذَلَهم الله _أنكر الصانعَ عند جعفر الصادق

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٧٠-٢٧١)، بتصرف يسير.

⁽٢) هذه الفقرة أثبتُها من (ط).

⁽٣) في (أ) و (ج): «معمورة».

فإن قلتَ: إن عَلَّقْتَ الاستِخبارَ به، فها تَصنَعُ بقوله: ﴿فَيَكُشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ ﴾ مَعَ قوله: ﴿أَوْ أَتَنَكُمُ ٱلسَّاعَةُ ﴾،

رضي الله عنه، فقال جعفر: هل ركبت البحر؟ قال: بلّى. قال: هل رأيت أهوالَه؟ قال: بلّى، هاجت يوماً رياحٌ هائلة، فكسَّرتِ السفن، وغرِق المَلَّاحون، فتعلَّ قْتُ ببعض ألواحِها، ثم ذهَب عني اللوح، فلُوفِعْتُ إلى تلاطم الأمواج، حتى حصلْتُ بالساحل. قال جعفر رضي اللهُ عنه: قد كان اعتهادُك مِن قبلُ على السفينة وعلى الملّاح، وعلى اللوح، فلمّا ذهبَتْ، هل أسلَمْت نفسك للهلاك، أم كنت ترجو السلامة بعد ذلك؟ قال: بل رجوْتُ السلامة. قال: عِمَّن؟ فسكتَ. فقال جعفر رضي الله عنه: إنّ الصانعَ هو الذي كنتَ ترجوه ذلك الوقت، وهو الذي فسكتَ. فأسْلَم الرجُل الله الله المراكبات الله الله المؤلى (۱).

قولُه: (فإن عَلَّقْتَ الاستِخبارَ به، فها تَصنَع؟). قال صاحب «التقريب»: «لم يرد السؤالُ على الأول^(۲)، لأنّ الشرطين وهما: ﴿إِنْ أَتَنكُمْ ﴾، ﴿أَوْ أَتَنكُمُ ﴾ يتعلقان فيه بالمُضْمر، وهو «من تدعون؟» وينقطع قوله: ﴿أَغَيْرَ اللّه ﴾ عمّا قبله، فلا يُتوهّمُ تقيدُ الكشف بالشرطين (٣). وفي الثاني (٤) لا يتعلقان بمضمر، فيلزم تعليقُ الشرطين بها بعدهما، وهو قوله: ﴿أَغَيْرَ اللّه ﴾، فيتوهم تقييدُ الكشفِ بالشرطين، ولذلك خصّصه بالسؤال. وفيه دقّة» (٥).

وقلت: تحريرُ السؤال: إنْ علقْتَ ﴿أَرَءَيْتَكُمْ ﴾ بقولِه: «مَنْ تَدْعُونَ» المقدَّر، على أنه مفعولُه، والدالُّ عليه ما بعد الاستفهام، فالمعنى: أخبروني مَن تدعون ﴿إِنَّ أَتَنَكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوَ أَتَنَكُمُ اللَّهِ الْوَاقِعِ فِي الدنيا، وما السَّاعَةُ ﴾ فيتمُّ الكلامُ عنده، ثم استؤنِف مقرِّراً لذلك المعنى، سائلاً عن الواقع في الدنيا، وما شوهد منهم في الشدائد، سؤالَ تبكيت: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ أي: أتَخُصُّون آلهتكم بالدّعوة؟

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲: ۹۰).

⁽٢) أي: تعلق الشرط بمقدَّر هو «مَنْ تَدْعون؟».

⁽٣) قوله: «وينقطع قوله ﴿أَغَـَّيْرَأَلِمَو﴾ عمّا قبله، فلا يتوهم تقييد الكشف بالشرطين» أثبته من (ج).

⁽٤) أي: تعلق بشرطين بـ ﴿ أَغَـ يُرَا لِلَّهِ تِدْعُونَ ﴾.

⁽٥) «تقريب التفسير»، ق (١٣٧) والنقل بالمعنى لا باللفظ.

وقوارعُ السّاعةِ لا تُكشَفُ عن المُشركين؟ قلتُ: قد اشتُرِطَ في الكَشْفِ المشيئة، وهو قوله: ﴿إِن شَآءَ﴾؛ إيذاناً بأنه إنْ فَعَلَ كانَ له وَجْهٌ من الحِكمة، إلا أنه لا يَفعَلُ لوَجْهِ آخرَ من الحِكمةِ أرجَحَ منه.

[﴿ وَلَقَدُّ أَرْسَلُنَا إِلَىٰ أُمَدِ مِن قَبْلِكَ فَأَخَذَنَهُم بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَهُمْ بِثَضَرَّعُونَ * فَلُولاً إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ وَلَكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطِانُ مَاكَانُواْ يَعْمَلُونَ * فَلُولاً إِذَا هُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ وَلَكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطِانُ مَاكَانُواْ يَعْمَلُونَ * فَلَحَنَا عَلَيْهِمْ أَبُوبَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُواْ بِمَا أُونُوا أَخَذْنَهُم بَعْمَا فَا أَوْلُوا الْخَدْنَةُمُ اللَّهُوا مَا ذُكِرُوا بِهِ وَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُواً وَالْخَمَدُ لِلَّهِ رَبِ الْعَلَمِينَ ﴾ ٤٢-٤٥]

لا بل أنتم قوم عادتُكم أنكم تخصّون الله بالدعاء عند الكـرْبِ والشـدائد، فيكشفُ ما تدْعون إليه.

وإنْ علّقته بالاستفهام، أي: بقولِه: ﴿أَغَـكَرُ ٱللّهِ تَدْعُونَ ﴾، يكونُ هو الدالَّ على الجزاء. فالمعنى: أخبِروني إن أتتكم الساعة: أَدعَوْتُم غيرَ الله، أم دعوتم الله، فيكشفُ ما تدعون؟ ودخلت همزةُ الاستفهام (١) لمزيد التقرير، وحينتذ يلزم كشف قوارعِ الساعة عنهم، وهي لا تنكشفُ عن الكفار.

قال أبو البقاء: «مفعولُ ﴿أَرَءَيْتَكُمْ ﴾ محذوف، أي: أرأيتكم عبادَتكم الأصنام؟ دلَّ عليه قولُه: ﴿أَغَـنْهُ الشَّرِطُ فَهَا دَلَّ عليه السَّمِ السَّرِطُ والجزاء مفعوله. وأمَّا جوابُ الشرط فها دلّ عليه الاستفهام، أي: إنْ أتتكم الساعةُ دعوتم الله (٢٠).

قولُه: (وقَوارعُ السّاعة)، الجوهري: «القارعة: الشديدةُ من شدائدِ الدهر، وهي الداهية. يقال: قرَعَتْهم قوارعُ الدَّهر، أي: أصابتُهم».

⁽١) أي: في قوله ﴿أَغَيْرُ ٱللَّهِ تَدَّعُونَ ﴾.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٦٦).

البأساءُ والضَّرّاء: البُؤسُ والضُّرّ، وقيل: البأساء: القَحْطُ والجوع. والضَّرّاء: المَرضُ ونُقصانُ الأموالِ والأنفُس. والمعنىٰ: ولقد أرسَلْنا إليهم الرُّسُل، فكَذَّبوهُم فأخَذْناهم. ﴿لَعَلَّهُمْ بَصَرَّعُونَ ﴾: يَتَذلَّلُونَ ويَتَخشَّعونَ لربِّهم ويتوبونَ عن ذنوبهم.

﴿ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ معناه: نَفْيُ التّضرُّع، كأنه قيل: فلم يَتَضرَّعوا إذْ جاءَهم بأسنا، ولكنَّه جاءَ بـ «لولا» ليُفيدَ أنه لم يكنْ لهم عُذْرٌ في تَرْكِ التَّضرُّعِ إلّا عِنادُهم، وقَسْوةُ قُلوبهم، وإعجابُهم بأعمالهِم التي زيَّنَها الشيطانُ لهم.

﴿ فَكَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُوا بِهِ ﴾ من البأساءِ والضَّرّاء، أي: تركوا الاتِّعاظَ به ولم يَنفَعْ فيهم ولم يَزجُرْهم، ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبُوكَ كُلِّ شَوْءٍ ﴾ من الصِّحّةِ والسَّعةِ وصُنوفِ النِّعمة، ليُراوحَ عليهم بين نَوْبتَي الضَّرّاءِ والسَّرّاء،

قولُه: (ولكنَّه جاءَ بـ«لولا» ليُفيدَ أنه لم يكنْ لهم عُذْر)، وذلك أن «لولا» إذا دخلت على المضيّ أفاد التنديم والتوبيخ (١)، كأنه قيل: لمِ لمُ يتضرَّعوا؟ وليتهم تضرّعوا، وكانوا متمكّنين منه، غير ممنوعين. وإليه الإشارة بقولِه: «لم يكن لهم عُذْرٌ في تَرْكِ التضرّعِ إلا عنادُهم». ولو بقي التضرّعُ صريحاً لم يدلَّ عليه عدمُ المانع من التضرع.

قال صاحب «المفتاح»: «فإذا قيل: «هلا أكرمتَ زيداً؟»، فكأن المعنى: ليتك أكرمتَ زيداً، متولداً منه معنى التنديم»(٢).

قولُه: (ليُراوحَ عليهم)، الجوهري: «المراوحة في العملين: أن يعمل هذا مرة وهذا مرة. وتقول: راوَحَ بين رِجْلَيه: إذا قام على إحداهما مرة، وعلى الأخرى مرة».

⁽١) تكون «لولا» في هذه الحالة حرف تحضيض، فيختص بالدخول على الأفعال، فإذا وَلِيها الماضي كان فيها معنى التوبيخ. «الجني الداني» ص٤٧٠.

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص١٤٧-١٤٨.

كَمَا يَفَعَلُ الأَبُ الْمُشْفِقُ بِوَلَدِهِ؛ يُخَاشِنُه تارةً ويُلاطِفُه أخرىٰ؛ طَلَباً لِصَلاحِه، ﴿حَقَّىۤ إِذَا فَرِحُواْ بِمَاۤ أُوتُوا ﴾ من الخيرِ والنَّعَم، لم يزيدوا على الفَرَح والبَطَر، من غيرِ انتِدابِ لشُكر

وقولُه: (ليُرَاوح عليهم) إلى قوله: (كما يَفْعَلُ الأَبُ المُشْفَقُ) لا يصلح أن يكون تعليلاً لقولِه تعالى: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبُوَبَ كُلِّ شَحْءٍ ﴾، لأن هذا مكْرٌ واستدْراجٌ من حيثُ لا يعلمون، وذلك تثقيفٌ وتأديب.

روينا في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، عن عقبة بن عامر، عن النبي على قال: «إذا رأيْتَ الله عزَّ وجلَّ يُعْطي العَبْدَ مِن الدنيا على معاصِيه ما يُحِبّ: فإنها هو استدراج». ثم تلا رسول الله على ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا لِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبُوبَ كُلِّ شَيْعٍ ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا لِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبُوبَ كُلِّ شَيْعٍ ﴾، الآية (١)، أي: تركوا الاتعاظ من البأساء والضراء. نعم في قوله تعالى: ﴿ فَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِن نَبِي إِلَا آخَذُنَا أَهْلَهَا تأديبِ الأبِ المشفق. ونظيره (٢) قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِن نَبِي إِلَا آخَذُنَا أَهْلَهَا وَالضَرَاء فَاللهُ مُنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَالطَّرَاء لَعَلَمُ مَعْمُوا وَقَالُوا قَدْ مَسَل عَالَى اللهُ اللهُ مَا اللهُ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

قولُه: (لم يزيدوا على الفَرَح والبَطَر من غير انتِدابِ لشُكر، ولا تصدِّ لتوبة): ليس جواباً لقولِه: ﴿إِذَا فَرِحُواْ بِمَا أُوتُواْ ﴾، بل هو تفسيرٌ له، والجواب: ﴿لَغَذْنَهُم بَفْتَةٌ ﴾، وقوله: «من غير انتداب لشكر» قيل: هو حال من المجروريْنِ (٣)، و «مِن»: ابتدائية، أي: لم يزيدوا على الفرح والبطر، كائنين من عدم الشكرِ والتوبة، وذلك أنه تعالى حكى عن حالِ الأمم الخالية، الذين بطِرت معيشتَهم فأخذَهم بالبأساء، ليتضرّعوا ويتوبوا، فها تضرّعوا، ثم فتَح عليهم أبواب

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٣١١) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٣٢٧) و «الأوسط» (٩٢٦٨) و البيهقي في «شعب الإيهان» (٤٥٤٠) وهو حديثٌ حسن، وانظر تمامَ تخريجه وتَنْقيدِه في «مسند أحمد».

⁽٢) من قوله: «أي: تركوا الاتعاظ» إلى هنا أثبتُه من (ط)، ولم يرد في غيرها من الأصول، وإنها فيها: «الآية. ويعضده قوله تعالى: ﴿ وَمَا آرْسَلْنَا فِي قَرْبِيَةٍ...﴾».

⁽٣) يعني «الفرح والبطر».

ولا تَصَدُّ لتوبةٍ واعتِذار، ﴿ أَخَذْنَهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾: واجِمونَ مُتحسِّرونَ آيِسُون.

الخيراتِ ليشْكروا فها شكَروا وداموا على ما كانوا عليه من البطَر، وما غيّروا مِن حالهِم.

وقيل: هو صفة «شيئاً» مفعول «لم يزيدوا». ويدفعُه لفظةُ «غَيْر»، وقيل: هو حالٌ من فاعل «لم يزيدوا»، و«مِن»: مزيدة، أي: لم يزيدوا على الفرحِ حال كونهم غيرَ منتدبين لشكر، ولا متصدِّين لتوبة. ويمكن أن يقال: إنه صفة مصدرٍ محذوفٍ من حيثُ المعنى، وإن القرينتين عبارتان عن عدمِ تغييرِ الحال، أي: أخذناهم بالبأساءِ ليتضرّعوا ويتُوبوا، ثم فتحنا عليهم أبوابَ السهاء ليشكروا، فما نفعهم ذلك. كأنه قيل: حتى إذا استمروا على البطرِ استمراراً من غير انتدابِ لشكر، ولا تصدِّ لتوبةٍ، أخذناهم بَعْتة. نظيرُه: ما ذكره في «القصص» (١٠): «الغابط: هو الذي يتمنَّى مثل نِعمةِ صاحبه، من غير أن تزولَ عنه» (٢). وفي الحديث: «مَن سَنَّ سُنَّة حَسنةً، فلهُ أَجْرُها وأَجْرُ مَن عَمِلَ بها، مِن غيرِ أنْ يُنْقَصَ مِن أُجُورِهِم شيءً هـ (٣).

هذا على تقريرِ المصنف، لكن معنى الآيةِ ما ذكرناه. والله أعلم.

قولُه: «من غيرِ انتدابِ لِشُكْرِ»، يقال: نَدَبَهُ لأمْر، فانْتَدب له: أي: دعاه له، فأجاب.

قولُه: (﴿ أَغَذَنَهُم بَغَتَهُ ﴾). قال أبو البقاء: ﴿ بَغَتَهُ ﴾: مصدرٌ في موضع الحال من الفاعل، أي: مباغِتين، أو من المفعولين، أي: مبغوتين. ويجوزُ أن يكونَ مصدراً على المعنى، لأن ﴿ أَغَذْنَهُم ﴾ بمعنى: ﴿ بَغَتْنَاهم ﴾، و﴿ إِذَا ﴾ للمفاجأة، وهي ظرفُ مكان، و ﴿ هُم ﴾: مبتدأ، و ﴿ مُبُلِسُونَ ﴾: خبرُه، وهو العاملُ في ﴿ إِذَا ﴾ (٤).

قولُه: (واجِمون)، الجوهري: «وَجَمَ من الأمر وجوماً، والواجم: الذي اشتدَّ حزْنُه حتى أمسكَ عن الكلام».

⁽١) أي: عند تفسير قصّة قارون، وبغْيِهِ على قومه، وبَطرِه النعمةَ، ومصيره بعد ذلك (الآيات ٧٦–٨٣ من سورة القصص).

⁽۲) «الكشاف» (۱۲: ۱۱۳).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٠١٧) وغيرة من حديثِ جرير بن عبد الله.

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩٧).

﴿ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ﴾: آخرُهم، لم يُترَكْ منهم أحد، قد استُؤصِلَت شَأْفتُهم، ﴿ وَٱلْحَمَٰدُ لِلَّهِ رَبِ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ إيذانٌ بوجوبِ الحمدِ لله عند هلاكِ الظَّلَمة،

الراغب: «الإبْلاس: الحُزْن من شدة البأس، ومنه اشْتُقَّ «إبليس» فيها قيل. ولمّا كان المُبلِس كثيراً ما يلزم السكوت، وينْسَى ما يعْنِيه، قيل: أَبْلَس فلان: إذا سكت وإذا انقطعت حجّتُه»(١).

قولُه: (قد استُؤْصِلَت شَأْفَتُهم)، أي: أَذَهَبَهم الله. النهاية: «الشَّافَةُ بالهمز وغيرِ الهمز: قَرْحَةٌ تَخْرِج في أَسْفَلِ القدم، فتُقْطَع وتُكُوى، فَتذَهَب. ومنه قولهُم: اسْتأْصَلَ الله شَأْفَتَه: أي أَذْهَبَه».

قولُه: (إيذانٌ بوجوبِ الحمْدِ [لله] عند هلاكِ الظَّلَمة). هذا يؤذِن أن ﴿آلْحَمَدُ لِلهِ رَبَّ اللهِ الطَّلَمة اللهِ اللهُ وكذا كلُّ ما ورد في المَّدِنَ بَعْنَى الأمر: أي: الحمدوا الله. وكذا كلُّ ما ورد في القرآنِ من هذا. ثم «الحمد» على ما سبق في أوّلِ الكتاب، قد يكون شُكْراً للصنيعة، وقد يكون للثناء على الفضائل الاختيارية.

أما بذُلُه على الشكرِ فإن قولَه: ﴿ وَلَقَدَّ أَرْسَلُنَا إِلَى أُمَرِ مِن قَبْلِكَ فَأَخَذَنَهُم بِالْبَأْسَاءَ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَلَقَدُ أَرْسَلُنَا إِلَى أُمَرِ مِن قَبْلِكَ فَأَخَذَنَهُم بِالْبَأْسَاءَ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَقَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ واردٌ ليسلّي رسول الله ﷺ يعني: هؤلاء المشركون الذين تدعوهم إلى الله، وهم يعاندون، ويكذّبونك، لا بدّ أن يكونَ لهم أُسْوَةٌ بِمَن قَبْلهم في هلاكِهم وتدميرهم، واستئصالِ شأفتهم، فإذا تمّ عليهم ذلك، فاحمدِ الله على طهارةِ الأرض من عبثِ الظلمة.

فالرب على هذا فيه معنى التربية، لأن في هلاكِهم تخليصاً لأهلِ الأرض من شُؤْم عقائدِهم وإضلالهم، واحتباسِ الخير النازل من السماء. وذلك نعمةٌ جليلة يجب أن يُحمدَ عليها.

وأمّا بذْلُه على الفضائلِ الاختيارية، فإنه تعالى لّا ذكر إهلاكَ المتمرّدين، وتطهيرَ الأرض

⁽١) «مفردات القرآن» ص١٤٣.

وأنه من أجلِّ النِّعَمِ وأجزَلِ القِسَم. وقُرِئ: «فتَّحْنا»؛ بالتشديد.

[﴿ قُلْ أَرَهَ يَشُمْ إِن أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَنْرَكُمْ وَخَنَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مِّنَ إِلَكُ عَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ٱنظْرَ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْآينتِ ثُمَّ هُمْ يَصَدِفُونَ ﴾ ٤٦]

من أدناسِهم، مدح نفْسَه المقدسة بالقهّاريّة والعظمة. فالربُّ على هذا بمعنى المالِك. فالمعنى: الحمدُ لله الملِك القهّار، الذي له الكبْرياءُ والعظمة، وله التصرّفُ في مُلْكه كيف شاء.

وهذا أَحْرى في الإيراد، لأنّ قولَه: ﴿وَالْخَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾ مُجْرًى على ظاهرِ الإخبار. فيكونُ قولُه: ﴿وَلَخْمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾، على التقديرين، معترضاً بين قوله: ﴿ قُلُ أَرَءَ يُتَكُمُ إِنَّ أَتَنكُمُ عَذَابُ اللَّهِ ﴾، وقولِه: ﴿قُلْ أَرَءَ يَتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ ﴾ (١)، مؤكّداً لضمونِ معنى الكلامين.

قولُه: (وقرئ: «فتَّحْنا» بالتشديد (٢)): ابن عامر. والباقون: بالتخفيف.

قولُه: (إجراءً للضَّميرِ مُـجْرى اسم الإشارة)، نحوُ قولِ رُؤبة:

فيها خُطُوطٌ مِن سَوادٍ وبَلَتْ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ (٣)

⁽١) والاعتراض في الآيات (٤٧-٤٥) من سورة الأنعام، لتأكيد معنى الآيتين (٤٠،٤٠) منها.

⁽٢) معنى قراءة التشديد: «فَتَحْنا» مرة بعد مرة. وحجة من قرأ بها أنه ذكر ﴿أَبُواَبَ كُلِّ شَيْءٍ﴾، و«فتَّح» تشدد مع «الأبواب» كما في قوله: ﴿تُمُفَنَّمَةُ لَمُ الْأَبُوبُ﴾ [ص: ٥٠]. أما حجّة قراءة التخفيف أنه يصْلح للقليل والكثير. انظر: «حجة القراءات» ص ٢٥٠-٢٥١.

⁽٣) البيت من أرجوزة طويلة لرؤبة في «ديوانه» ص١٠٤ في وصف المفازة.

والهاء في «فيها» للمفازة. والبَلَق: سواد وبياض. والتوليع: ضروب من الألوان من غير بلق. والبهق: بياض يعترِي الجسد بخلاف لونه، وليس من البرص.

أو بها أَخَذَ وخَتَمَ عليه، ﴿يَصِّدِفُونَ ﴾: يُعْرِضونَ عن الآياتِ بعدَ ظهورِها.

قال أبو عبيدة: «إن أردْتَ الخطوطَ فقل: كأنّها، وإن أردْت السوادَ والبَلَق فقل: كأنّها، فقال: أردْتُ: كأنّ ذاك»(١).

قولُه: (أو بها أَخَذَ وخَتَم عليه). قال الزجّاج: «الهاء (٢) تعودُ على معْنَى الفعل: «أي: يأتيكم» بها أَخَذ منكم. ويجوزُ أن يكونَ ﴿ يَأْتِيكُم بِهِ ﴾ أي: بسمعِكم، ويكون ما عطفَ على السمعِ داخلاً معه في القصة، إذ كان معطوفاً على السمع: أي ﴿ سَمَّعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ ﴾ إلى آخره » (٣).

قولُه: (﴿يَصَّدِفُونَ ﴾: يُعْرِضونَ عن الآيات بعدَ ظُهورها). قال القاضي: ﴿ فُصَرِّفُ الْآيَنتِ ﴾: نكرّرها تارةً من جهة المقدمات العقلية، وتارة من جهة الترغيبِ والترهيب، وتارة بالتنبيه والتذكيرِ بأحوال المتقدّمين، وهم يُعْرِضون عنها (٤٠).

وقلتُ مزيداً للتقرير: إن قولَه: «بعد ظهورها» دلّ على أن «ثُمّ» للاستبعاد، كما في قولِه تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِاَيَنتِ رَبِّهِ عُرُّ أَعْرَضَ عَنْهَا ﴾ [السجدة: ٢٢]. وإنّ التعريف في «الآيات» للعهد، وهي الآياتُ المكرّرةُ من أول السورة، سيما من قولِه: ﴿ قُلُ أَرَءَيْتَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٤٠] وما يُشْبهه، وإنّ هذه الآية كالمعترضة توكيداً للتذكير والاعتبار.

وأيضاً، إنّ كلمة ﴿ ٱنظُرَ ﴾ مُعطِيةٌ معنى التعجب، نحو: ألمْ تَرَ؟ و: أرأيت؟ تعجّب السامع من شدة شكيمةِ أولئك المشركين، وإصرارِهم على العناد، ونفورِهم عن الحق، بعد تكرير الآياتِ المنذرة المخوِّفة، كقولِه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا ٱلْقُرَءَانِ لِيَذَكُّرُواْ وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نَفُورًا ﴾ [الإسراء: ٤١].

⁽١) «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١: ٤٣، ٤٤) و(٢: ١٢٣).

⁽۲) أي في ﴿بِيرٍ ﴾.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٧٣).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٠٩).

[﴿ قُلَ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَنَكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّالِمُونَ ﴾ ٤٧]

لمّ كانت البَغْتةُ أَن يقعَ الأمرُ من غيرِ أَن يُشعَرَ به وتَظهَرَ أَمَاراتُه، قيل: ﴿بَغْتَةً أَوْ جَهْرة »، وعن الحسن: ليلا أو نهاراً. وقُرِئ: «بَغَتةً أو جَهَرة»، ﴿هَلَ يُهْلَكُ ﴾ أي: ما يُهْلَكُ هلاكَ تعذيبِ وسَخَطٍ إلّا الظالمون. وقُرِئ: «هل يَهْلِكُ» بفَتْح الياء.

[﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينٌّ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ جُزْنُونَ ﴾ ٤٨]

﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ مَنْ آمنَ بهم وبها جاؤوا به وأطاعَهم، ومَنْ كَذَّبَهم وعصاهُم،

فإن قلتَ: فلم قُرِنتْ هذه الآيةُ من بين تلك الآيِ المنذرة بهذه (١)؟ قلتُ: لأن تلك واردة في التخويفِ بالعذاب النازلِ من الخارج، وهذه من نفس المخاطب. يعني: إن أنْشأْنا العذابَ مِن ذاتكم وما أنتم به أهمّ، مَن إله غيرُ الله ينْجيكم منها؟ ﴿انْظُرَ كَيْفَ نُصَرِفُ ٱلْآيكتِ ثُمَّ مِن ذاتكم ومن ثَمَّ كان دلائلُ الأنْفسِ أدقَّ وأفْيكَ للناظر من دلائلِ الآفاق.

قولُه: (لمّ كانت البَغْتُهُ (٢))، يعني: ﴿جَهْرَةً ﴾: لا تقابل (٣) ﴿بَغْتَةً ﴾ من حيثُ اللفظ، لأن مقابلَ «الجهرة»: «الحُفْية». لكن معنى ﴿بَغْتَةً ﴾: وقوع الأمرِ من غيرِ الشعور، فكأنها في معنى «خفية»، فحَسُن لذلك أن يقال: ﴿بَغْتَةً أَوْجَهْرَةً ﴾.

⁽١) يعنى الآيتين (٤٠،٤٠) من هذه السورة.

⁽٢) كذا في في (ط)، وفي سائر النسخ: «البقية» وهو تصحيف.

⁽٣) في (أ): «لا يقال»، وفي (ج): «لا يقابل».

⁽٤) يعني بالمقابلة هنا: الجمع بين المتضادين في الجملة، كقوله تعالى: ﴿ وَتَعَسَّبُهُمْ أَيْقَكَاظُا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف: ١٨] انظر: «الإيضاح» ص٧٦، وما بعدها.

ولم يُرسِلْهم ليُتَلَهّىٰ بهم ويُقتَرَحَ عليهم الآياتُ بعدَ وضوحِ أمرِهم بالبراهينِ القاطعة، ﴿وَأَصْلَحَ﴾ ما يجبُ عليه إصلاحُه مما كُلّف.

[﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِنَا يَكِنِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾ ٤٩]

جَعَلَ العذابَ ماسّاً، كأنه حَيُّ يَفعَلُ بهم ما يُريدُ من الآلام، ومنه قولُهم: لَقِيتُ منه الأَمُرِّيْنَ والأَقْوَرِين، حيثُ جُمِعوا جَمْعَ العُقلاء، وقولُه: ﴿إِذَا رَأَتُهُم مِّن مَّكَانِ بَعِيدٍ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظُا وَزَفِيرًا ﴾ [الفرقان: ١٢].

قولُه: (لم يُرْسِلْهم ليُتَلَهَى بهم ويُقْترحَ عليهم الآياتُ): إشارةٌ إلى اتصالِ هذه الآية بقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَوَلَا نُزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّيِّهِ ٤ ﴾ [الانعام: ٣٧] الآيات. الجوهري: «لَهَوْتُ بالشيء، أَهْلُو هَوْاً: إذا لعبْتَ به. وتلهّيْتُ به: مثلُه». يعني: ليُسْخَر بهم.

قولُه: (كأنه حَيٌّ يَفعَلُ بهم ما يُريدُ من الآلام). يجوز أن يريدَ أن الاستعارةَ واقعة في «المسّ» فتكونُ تبعية، أو في ﴿الْعَذَابُ ﴾ فتكونُ مكنية. والظاهر الثاني، بشهادةِ الاستشهاد بـ«الأمَرِّين».

قولُه: (الأُمَرِّيْن). روى الجوهريُّ عن أبي زيد: «لَقِيتُ مِنْه الأُمرِّينَ، بنون الجمع: وهي الدواهي»، وعن الكسائيّ: «لقيت منه الأقْورِين، بكسرِ الراء، والأَقْورِيَّات: وهي الدواهي العظام».

وقال الميدانيّ: «لقيتُ منه الأَقْوَرِينَ والفَتَكْرِينَ والبُّرَحِينَ: إذا لقِي منه الأمورَ العِظام»(١).

والأَقْوَرِين: من: قَوَّره، أي: قطَّعَه مُدَوَّراً. والبُرَحِين، بالضم والكسر، أي: الشِّدَّة.

⁽۱) «مجمع الأمثال» (۳: ۱۱۳).

[﴿ قُل لَاۤ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآبِنُ ٱللّهِ وَلآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكُ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيْ قُلُ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَنَفَكَّرُونَ ﴾ • •]

أي: لا أدَّعي ما يُسْتَبعَدُ في العُقولِ أن يكونَ لبَشَرِ من مُلْكِ خزائنِ الله ـ وهي قِسَمُهُ بينَ الخلقِ وأرزاقُه ـ وعِلْمِ الغيب، وأني من الملائكةِ الذينَ هم أشرَفُ جِنسِ خَلَقَه اللهُ تعالىٰ، وأفضَلُه وأقربُه منزلةً منه. أي: لم أدّع إلىهيّةٌ ولا مَلَكيّة؛

قولُه: (أي: لا أدَّعي ما يُسْتَبعَدُ في العُقول). قيل: المناسب: ما يستحيلُ ويمْتنع، لأن المراد: لا أدّعِي الإللهية. كأنه يريدُ بالمستبعد: المستحيل، لقولِه بعد هذا: «والمحال: وهو الإلهيةُ والملكية».

قولُه: (واتِّي من الملائكة) بفتح الهمزة قيل: هو عطفٌ على قولِه: «ما يستبعد». والوجه: العطفُ على قولِه: «ما يستبعد» والوجه: العطفُ على قولِه: «أنْ يكون لبشر»، ليكون داخلاً في حكم الاستبعاد، أي: لا أدَّعي ما يستبعدُ في العقول من أن يكون عندي مِلْكُ خزائن الله، وأنّي من الملائكة. والدليلُ عليه قوله: «والمحال: وهو الإلهية والملكيّة». وإنها وضع «لِبشر» موضع «أنّي أمْلكُ خزائنَ الله»، ليشْعرَ بالعلّية، وهي: أن البشرية مما ينافي الإلهية والملكية.

قولُه: (أي: لم أدَّعِ إلى لهيةً ولا مَلكيّة). جعل مجموع قولِه تعالى: ﴿عِندِى خَزَآبِنُ ٱللّهِ وَلَا أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ ﴾ عبارة عن معنى الإلهية، لأنّ قسمةَ الأرزاقِ بين العباد، ومعرفةَ علمِ الغيب، خصوصتان به، ولهذا كرّر في التنزيلِ لفظَ: ﴿وَلَآ أَقُولُ ﴾.

وهذا النسق يهْدِمُ قاعدة استدلالِه في قولِه تعالى: ﴿ لَن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِللَّهِ وَلاَ ٱلْمَلَيْكِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ [النساء: ١٧٢](١) على تفضيل الملكِ على البشر، لأن الترقي لا يكونُ من الأعلى إلى الأدنى، يعني من الإلهية إلى الملككية.

وأما قولُه: «الذينَ هم أشرفُ جِنسِ خَلَقه الله، وأفضَلُه» فهو بعيد، لأن سياقَ هذه الآيةِ

⁽١) كان الزمخشري قد استدلَّ بهذه الآية على تفضيل الملائكة على البشر، ومن ضمنهم الرسل. انظر: «الكشاف» (٥: ٢٤١-٢٤١). والطيبي يَنْقُضُ كلامه في هذا الموضع.

.....

في الردّ على اقتراحِ المشركين على رسولِ الله ﷺ وطلبهم الآياتِ يدلّ عليه إجمالاً قوله: ﴿ فَإِنِ السَّمَاعَ فَتَأْتِيَهُم بِعَايَةِ ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وقولُه: ﴿ لَوَلَا السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِعَايَةٍ ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وقولُه: ﴿ لَوَلَا عَلَيْهِ عَالَيْهُ عَالَيْهُ عَالَيْهُ عَلَيْهِ عَالَيْهُ عَلَيْهِ عَالَيْهُ عَلَيْهِ عَالَيْهُ عَلَيْهِ عَالَيْهُ عَلَيْهِ عَالَيْهُ عَلَيْهِ عَالِيَةً عَلَيْهِ عَلَ

كها قال الزجّاج: «هذه الآيةُ متصلةٌ بقوله: ﴿لَوْلَا أَنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكُ ﴾ [الأنعام: ٨]، وقولِه: ﴿لَوْلَا أَنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكُ ﴾ [الأنعام: ٨]، وقولِه: ﴿لَوْلَا أَنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكُ ﴾ [الأنعام: ٣٧] (١)». وهذه الآيةُ كالجوابِ عن تفصيلِ تلك الآيات، فقوله: ﴿لَا آقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَابِنُ ٱللّهِ وَلَا أَعْلَمُ ٱلْغَيّبَ ﴾: جوابٌ عن قولهم: إن كنت رسولاً من عند الله فاطلب من الله أن يوسّع علينا خير الدنيا، وأن يُوقِفَك على ما سيقعُ في المستقبلِ من المصالحِ والمضارِ، حتى تستعد لذلك، وقوله: ﴿وَلَا آقُولُ لَكُمْ إِنِي مَلَكُ ﴾: جوابٌ عن قولهم: ﴿ مَالِهَ لَا الرَّسُولِ يَأْكُ الطَّمَامَ وَيَعْشِى فِ ٱلْأَسُولِ ﴾ [الفرقان: ٧].

والمعنىٰ: لَسْتُ إِلَها حتى تطلبوا مني قسمةَ الأرزاق، ومعرفةَ الغيب، فإنّهما يختصان بالله وحده، ولسْتُ ملكاً حتى لا آكلَ ولا أشرب (٢).

والمقصود من الرسالةِ تلقّي الوحْي من عندِ الله، والتبليغُ إلى الخلق ﴿إِنَّ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَى ﴾، هذا على تقدير المصنف.

وأما الذي عليه الظاهر، وفي «المعالم»: «فهو أني لسنتُ متصر فاً في ملك الله، حتى تقتر حوا منّي خزائنَ رزق الله، فأعطيّكم ما تريدون، ولا أعلمُ الغيب، فأخبرَكم بها غاب مما انْقضى ومما سيكون، ولا أنا مَلَكُ أقْدرُ على ما لا يقْدِرُ عليه الإنسان، بل أنا رسولٌ من الله مأمور متّبع لِهَا يوحَى إليّ "").

⁽١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٧٤).

⁽٢) هذا الكلام موجود بمعناه في «الانتصاف»، انظر: «حاشية الكشاف» (٢: ٠٠).

⁽٣) «معالم التنزيل» (٣: ١٤٥).

لأنه ليسَ بعدَ الإلهيّةِ منزلةٌ أرفَعُ من منزلةِ الملائكة، حتى تستبعدوا دَعْوايَ وتَستَنكِروها، وإنها أدَّعي ما كانَ مِثْلُه لكثيرِ من البَشَر، وهو النُّبوّة.

﴿ هَلَ يَسَّتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾ مَثَلٌ للضَّالِّ والْمُهْتَدي، ويجوزُ أن يكونَ

وإذا كان الكلامُ رداً على المشركين، فمِن أيْن دلَّ على الأفضلية؟ وكلَّ هذه المعاني مستنبَطَةٌ من كلامِه في سورة «هود» و «بني إسرائيل» (١)، سيّما من قولِه: ﴿ لَنَ تُوْمِنَ لَكَ حَقَّى تَغْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَلْبُوعًا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ﴾ [الإسراء: ٩٠-٩٧].

روىٰ الإمامُ عن الجُبَّائي: أن الآية دلّت على فضل الملائكة على الأنبياء، لأن المعنى: لا أدّعي منزلة أقْوَى من منزلتي. فأجاب القاضي عبد الجبار، منهم (٢): «إن كان الغرضُ في النفي التواضع، فالأقربُ لزومُ الأفضلية، وإن كان نفْيَ قدْرتِه عن أفعال لا يقْوَى عليها إلا الملائكة، فلا (٣).

ثم إني نظرتُ في كلام صاحب «الانتصاف»، فوجدت فيه لمحة من هذه المعاني، وفي آخره: «وفي لفظ الزمخشريِّ قُبْح، فإنه قال: «ليس بعد الإلهيةِ منزلةٌ أرفع من الملائكة». فجعل للألوهية منزلة، ولا يجوز هذا الإطلاق»(٤).

قولُه: (مَثَلُ للضالِّ والمُهتدِي). يريدُ أنَّ هذه الخاتمةَ كالتذييل^(٥) الذي يقع في آخر الكلام،

⁽۱) يعني سورة الإسراء. وانظر: «الكشاف» (۸: ۲۷) وما بعدها عند تفسير الآيات (۱۲-۱۷) من سورة الإسراء. سورة «هود»، والمصدر نفسه (۹: ۳۷۰-۳۷۳)، عند تفسير الآيات (۹۰-۹۷) من سورة الإسراء.

⁽٢) أي: من المعتزلة. وهذه اللفظة زيادة من الطيبي.

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٩١: ١٩١).

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٠) بتصرف.

⁽٥) أي: التذييل الجاري مجرى المثل، حيث جاءت هذه الجملة تذييلاً لما سبق من الآية، وفيها تمثيل، إذ شبّه حال من لا يهتدي وحال من يهتدي، والفرق بينهما بعيد، بحال الأعمى والبصير.

لمن اتَّبَعَ ما يُوحىٰ إليه، ومَنْ لم يَتَّبع، أو لمن ادَّعىٰ المُستَقيمَ وهو النُّبوّة، والمُحالَ وهو الإللهيةُ أو المَلكية،

على سبيل التمثيل، وقولُه: ﴿ أَفَلَا تَنَفَكُّرُونَ ﴾ كالتَّثميمِ للتذييل، والتنبيهِ على مكانِ التذييل.

ثم المذيّلُ إمّا ما سبق من أول هذه السورة، وجميعُ ما جرى له مع القوم: من الدعوة إلى الحق، وإبائهم إلا الباطل. وإليه الإشارةُ بقوله: «فلا تكونوا ضالِّين أشباهَ العميان»: يعني أفلا تتفكّرون في أحوالي وأحوالِكم، لتُميزوا بين الحقّ والباطل، ولتعلموا الضالّ والمهتدي؟ وإما ما سبقَ من قولِه: ﴿إِنَّ أَتَيْعُ إِلَا مَا يُوحَى إِلَى ﴾. فالبصيرُ مَن يتبعُ ما يوحى إليه، وهو الرسول على والأعمى مَن لا يرفعُ به رأساً. وهو المرادُ بقوله: «فتعلموا أن اتباع ما يُوحَى إلى منه» حتى أكون مهتدياً لا ضالًا، أفلا تتفكرون في حالي لتعلموا أن يُوحَى إلى ما لا بدّ لي منه» حتى أكون مهتدياً لا ضالًا، أفلا تتفكرون في حالي لتعلموا أني مهتدٍ حيث أتبعُ الوحْي، ولسْتُ بضالٌ في تركه؟ أو من قولِه: ﴿ لاَ أَقُولُ لَكُمّ عِندِى خَزَائِنُ مَا لاَعمى من يدّعي هذا، والبصيرُ من يتبعُ الوحي، ويدّعي النبوّة. وإليه الإشارةُ بقوله: «فتعلموا أنّي ما ادّعيت ما لا يليقُ بالبشر»، الوحي، ويدّعي النبوّة. وإليه الإشارةُ بقوله: «فتعلموا أنّي ما ادّعيت ما لا يليقُ بالبشر»، يعني: أفلا تتفكرون في اهتدائي لطريق الحق، ومجانبتي عن الباطل؟

قولُه: (والمُحال، وهو الإلهيةُ أو المَلكية)، الانتصاف: «دعوى المَلكية من المكنات، لأن الجواهرَ متهاثلة، والمعاني القائمة ببعضِها يجوز أن تقومَ بكلّها»(١).

قال في «الإنصاف» (١): «من البيّنِ فيه قولُه تعالى: ﴿مَا نَهَنكُمَا رَبُّكُمَا عَنَّ هَـُـذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونا مَلكَيْنِ ﴾ [الأعراف: ٢٠]، أطمَعَ آدمَ في أنْ يصيرَ ملكاً، والنبيُّ لا يطمعُ في المستحيل».

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢١).

⁽٢) كذا في (ط)، وهو الصواب، وتحرَّف في غيرها من الأصول الخطية إلى «الانتصاف». انظر: «الإنصاف» للعراقي لوحة ١٠٣ – ١٠٤.

﴿أَفَلَا تَنَفَكَّرُونَ ﴾: فلا تكونوا ضالِّينَ أشباهَ العُمْيان، أو فتَعلَموا أني ما ادَّعَيْتُ ما لا يليقُ بالبشر، أو فتَعلَموا أنَّ اتِّباعَ ما يُوحيٰ إليَّ ممّا لا بُدَّ لي منه.

فإن قلتَ: ﴿أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ ﴾ ما محلُّه من الإعراب؟ قلتُ: النصبُ عطفاً على قوله: ﴿عِندِى خَزَآبِنُ ٱللَّهِ ﴾، لأنه من جُملةِ المقول، كأنه قال: لا أقولُ لكم هذا القولَ ولا هذا القول.

[﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوۤا إِلَىٰ رَبِّهِ مُ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَ لِنَّ وَلَا شَفِيعُ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَ لِنَّ وَلَا شَفِيعُ لَيَسَ لَهُم مِنْ دُونِهِ وَ لِنَّ وَلَا شَفِيعُ لَمَا لَهُمْ يَنَقُونَ ﴾ ٥١]

﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ﴾ الضميرُ راجعٌ إلى قوله: ﴿ مَا يُوحَى إِلَى ﴾ [الأنعام: ٥٠]، و﴿ اللَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحَشَرُوا ﴾ إمّا قومٌ داخلون في الإسلام، مُقِرُّونَ بالبَعْث، إلّا أنهم مُفرِّطونَ في العمل، فيُنذِرُهم بها أُوحِيَ إليه، ﴿ لَعَلَّهُمْ يَنَقُونَ ﴾ أي: يَدخُلونَ في زُمْرةِ أهل التقوى من المُسلِمين، وإمّا أهلُ الكِتاب، لأنّهم مُقِرُّون بالبَعْث، وإمّا ناسٌ من المُشرِكينَ عُلِمَ مِنْ حالِم أنهم يخافونَ إذا سَمِعوا بحديثِ البَعْث.

قولُه: (﴿ أَفَلَا تَنَفَكَّرُونَ ﴾: فلا تكونوا ضالِّينَ أشباهَ العُمْيان)، الراغب: «الفكرة: قوة (١) مُطرِّقةٌ للعلم إلى المعلوم. والتفكّر: جَوَلانُ تلك القوةِ بحسَبِ نظر العقل. وذلك للإنسان دون الحيوان، ولا يقالُ إلا فيها يمكن أن يحصلَ له صورةٌ في القلب. ولهذا رُويَ: «تَفكّروا في آلاءِ الله، ولا تتفكّروا في الله» (٢)، إذ كان الله عزّ وجلَّ منزَّهاً أن يوصفَ بصورة » (٣).

⁽١) تكملة لازمة من «مفردات القرآن» ص٦٤٣.

⁽٢) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٨٣) والبيهقي في «شعبِ الإيمان» (١١٩) من حديثِ ابن عمرو قال: هذا إسنادٌ فيه نظر، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ٢٠٦)، وعزاه للطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٣١٩)، وفي إسناده الوازع بن نافع، وهو متروك.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٦٤٣.

أن يكونَ حقاً فَيَهلِكوا، فهُم ممَّن يُرْجىٰ أن يَنجَعَ فيهم الإنذار، دونَ المُتمرِّدينَ منهم، فأمرَ أن يُنْذِرَ هؤلاء.

وقولُه: ﴿لَيْسَ لَهُم مِن دُونِهِ وَلِيُّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ في موضع الحالِ من ﴿ يُحَشَّرُوٓا ﴾ ، بمعنىٰ: يخافونَ أن يُحْشَروا غيرَ منصورينَ ولا مشفوعاً لهم، ولا بُدَّ من هذه الحال، لأنّ كُلَّا محشور، فالمَخوفُ إنها هو الحشرُ علىٰ هذه الحال.

[﴿ وَلَا تَطْرُدِا لَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْفَدَوْةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجُهَ أَمُّ مَا عَلَيْك مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَامِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّلِلِمِينَ ﴾ ٥٦]

قولُه: (أن ينْجَع)، الجوهري: «نجع فيه الخطابُ والوعظُ والدواء: إذا دخلَ وأثَّر».

قولُه: (ولا بدَّ من هذه الحال). قال صاحب «التقريب»: «لأن المخُوفَ هو الحشْرُ على هذه الحال، لا أصلُ الحشر »(١).

وقلت: معنى قولِ المصنف يعودُ إلى مذهبه، يعني: لا بد من القيد، لأن الحشرَ مطلقاً لا يُخافُ منه، وإنها الذي يُخاف منه هو الحشرُ الذي يعتقد المكلَّف فيه أن لا شفيعَ ولا نصير إلا الله وهو قد فرَّطَ في جنب الله، فحينتذ خسرَ خسراناً مبيناً. فإذا خاف هذه الحالةَ نفع معه الإنذار، ونجَع فيه الوعظ، ويفهمُ منه أنّ المتَّقِيَ الذي يتحرَّى رضا الله لا يخافُ حينتذ، وخرجَ من هذا الحكم.

ولهذا قال بعد هذا: «ذكر غير المتقين من المسلمين، وأمر بإنْذارِهم ليتَقوا، ثم أَرْدفَهم ذِكْرَ المتقين»، فاعْتضَدَ المفهوم بدلالةِ النظم والترتيب. ولكن النظمَ الأوفقَ أن قوله تعالى: ﴿أَنَذِرِ﴾: أمرٌ واردٌ عقيب قوله: ﴿لَآ أَتُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآبِنُ ٱللّهِ ﴾ [الأنعام: ٥٠]، وقد عُطفَ عليه النهى، وهو: ﴿ وَلاَ تَطْرُواً لَذِينَ ﴾ [الأنعام: ٥٠].

⁽١) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٣٧.

ذكرَ غيرَ المُتَقينَ من المسلِمينَ وأمرَ بإنذارِهم ليَتَقوا، ثم أردَفَهم ذِكْرَ المُتَقينَ منهم، وأمرَه بتقريبهم وإكرامِهم، وأن لا يُطيعَ فيهم مَنْ أرادَ بهم خِلافَ ذلك، وأثنى عليهم بأنهم يُواصِلونَ دُعاءَ ربِّهم، أي: عِبادتَه، ويُواظِبونَ عليها. والمرادُ بذِكْرِ «الغَداةِ» و«العَشيِّ»: الدوام. وقيل: معناه: يُصَلُّونَ صلاةَ الصُّبْحِ والعَصْر، ووَسَمَهُم بالإخلاصِ في عِبادتِهم بقوله: ﴿ يُرُيدُونَ وَجَهَهُ هُ ﴾، والوَجْهُ يُعبَّرُ به عن ذاتِ الشيءِ وحقيقتِه.

والكلامُ مرتبطٌ بعْضُه ببعض: أمرَ الله سبحانه وتعالى نبيَّه أولاً بالإعراضِ عن المتمرِّدين الذين لا ينجعُ فيهم التذكير، ثم أمره ثانياً بالإنذارِ لمن ينجعُ فيه الوعظ من الكفار، ثم نهاه ثالثاً عن طرد المتقين، يعني: اتركِ المعاندين وإنذارَهم، واشتغلْ بمن يُرجى منهم الخير، والزمْ مصاحبة المؤمنين.

قال في «الانتصاف»: «إنها تلزمُ الحالُ لو قيل: «وأنذر به الذين يُحْشرون»، إذ لولا الحالُ لعمَّ الأمرُ بالإنذار، والمقصودُ تخصيصه. وأما وقد قيل: ﴿الَّذِينَ يَحَافُونَ أَن يُحَشَرُواً﴾ فهو مستقلُّ بتخصيص الإنذار: إما لإقرارهم به، وإما لأخذِهم بالأحْوَط، دون العُتاة المتمرِّدين، وليس كل خائفٍ من البعث لا شفيع له، فإنّ الموحِّدين أجمعين خائفون وهم مشفوعٌ لهم. فإنْ عنى بأن الحالَ لازمة، كقوله: ﴿وَهُو ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]، كان بناءً على قاعدتِه في إنكار الشفاعة (١). فكل خائفٍ عنده غيرُ (٢) مشفوع له، إذ لا يخاف عنده إلا أصحابُ الكبائر غير التائبين، أو الكفار، ولا شفاعة لهم عنده، وإنها الشفاعةُ عنده في زيادة الثواب لـمَنِ استوْجبه التائبين، أو الكفار، ولا شفاعة لهم عنده، وإنها الشفاعةُ عنده في زيادة الثواب لـمَنِ استوْجبه لازمة، لأنه يستوجب الجنة. فجعل الحالَ لازمة، لأن غير الحائفِ لا تتناوله الآية، والخائفُ مستوجبٌ للعقاب عنده، فلا شفاعة له. فتفطّنُ لدقائقه» (٣).

قولُه: (ويواظِبونَ) تفسير «يواصِلون». وفيه إيذانٌ بأنّ ﴿يَدَّعُونَ ﴾ محمولٌ على الاستمرار.

⁽١) ينكر المعتزلة_ومنهم الزمخشري_الشفاعة لأهل الكبائر. انظر: «مقالات الإسلاميين» (٢: ١٤٧).

⁽٢) لفظة «غير» سقطت من (ط).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف»: (٢: ٢١-٢٢) بتصرف أحياناً.

رُوِي: أنّ رؤوساً من المُشرِكينَ قالوا لرسولِ الله ﷺ: لو طَرَدْتَ عنا هؤلاءِ الأعبدَ عنونَ فُقراءَ المُسلِمين، وهم عَمّارٌ وصُهيبٌ وبلالٌ وخَبّابٌ وسَلْمانُ وأضرابُهم رضوانُ الله عليهم وأرواح جِبابِهم وكانت عليهم جِبابٌ من صوف ؟ جَلَسْنا إليكَ وحادثناك، فقالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «ما أنا بطاردِ المُؤمنين»، فقالوا: فأقِمْهُم عنّا إذا جِئنا، فإذا قُمْنا فأقعِدْهم معَكَ إن شِئت، قال: «نعم»؛ طَمَعاً في إيمانهم. ورُوِي أنّ عُمرَ رضِيَ اللهُ عنه قالَ له: لو فَعَلْتَ حتى إلى ماذا يَصيرون. قالوا: فاكتبُ بذلك كتاباً، فدعا بالصّحيفة وبعليِّ رضيَ اللهُ عنه ليكتُب، فنزلت، فرمى بالصحيفة، واعتذر كتاباً، فدعا بالصّحيفة وبعليٍّ رضيَ اللهُ عنه ليكتُب، فنزلت، فرمى بالصحيفة، واعتذر عَمرُ من مَقالتِه.

قال سَلْمَانُ وخَبّابٌ وصُهيب: فينا نَزَلَت، وكانَ رسولُ الله ﷺ يَقعُدُ معَنا ويدنو منا، حتى تَمسَّ رُكَبُنا رُكبتَه،

ثم قوله: «والمرادُ بالغَداة والعَشِيّ: الدوام» يُنبي أنّ الدّوامَ هو الزبدةُ من اختصاصِ هٰذَيْن الوقتيّن، لاختصاصِهما بعينهما. وإنهم يقولون: «أنّا عند فلان صباحاً ومساءً»، ويريدون الدوام. فيكون التقدير: يواظبون على ذكْرِ ربّهم دائمين. فيكونُ حالاً مؤكدة.

قولُه: (رُوِي أَنَّ رؤوساً مِن المُشركين). الحديث رواه ابن ماجه عن خَبَّاب، وقال: «جاء الأقرع بن حابس التميمي، وعُيَيْنَةُ بنُ حِصْن الفَزَاريّ»(١). وليس فيه أن عمرَ رضي الله عنه قال شيئاً، ولا فيه قولُه: «الحَمْدُ لله الَّذِي لم يُمِتْني».

قولُه: (وأرواحَ جِبابِهم): أي: روائحَها الكريهة، وهو عطفٌ على «هؤلاء الأعبد»، على تقدير: وأَبْعدْتَ أرْواحَ جِبَابِهم، نحو قوله:

عَلَفْتُها تِبْناً ومَاءً بارِدا(٢)

⁽١) أخرجه ابن ماجه (٤١٢٧).

⁽٢) سبق تخريجُه.

وكان يقومُ عنا إذا أرادَ القِيام، فنزلت: ﴿وَآصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم ﴾، فتركَ القيامَ عنا إلى أن نقومَ عنه، وقال: «الحمدُ لله الذي لم يُمِتْني حتى أمرَني أن أصبِرَ نفسي معَ قومٍ من أمَّتي، معكم المَحْيا ومعكم الممات».

و ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِن شَيْءٍ ﴾، كقوله: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِي ﴾ [الشعراء: 118]، وذلك أنهم طَعَنوا في دينهم وإخلاصِهم، فقال: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِن شَيْءٍ ﴾ بعد شهادتِه لهم بالإخلاص وبإرادةِ وَجْهِ الله في أعالِهِم، على معنى: وإن كانَ الأمرُ على ما يقولونَ عندَ الله، فيا يَلزَمُك إلّا اعتبارُ الظاهرِ والاتِّسامُ بسيرةِ المُتَقين، وإن كانَ لهم باطنٌ غيرُ مَرْضِيّ، فحسابُهم عليهم لازمٌ لهم لا يَتَعدّاهُم إليك، كما أنَّ حِسابَك عليك لا يَتَعدّاكُ إليهم، كقوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وَزَرَ أَخْرَى ﴾ [الزمر: ٧].

فإن قُلت: أما كفى قولُه: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِن شَيْءٍ ﴾ حتى ضَمَّ إليه ﴿وَمَامِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِ مِن شَيْءٍ ﴾؟ قلت: قد جُعِلَت الجملتانِ بمنزلةِ جُملةٍ واحدة، ..

قولُه: (﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِن شَيْءٍ ﴾، كقولِه: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلّا عَلَى رَبِي ﴾ [الشعراء: ١١٣]). قال أبو البقاء: ﴿يُرِيدُونَ ﴾: حالٌ من ﴿يَدْعُونَ ﴾، و﴿مِنْ وَشِنَهُ ﴾ في ﴿مِن شَيْءٍ ﴾: زائدة، وموضعُها رفْعٌ بالابتداء، و﴿عَلَيْكَ ﴾: الخبر، و﴿مِنْ حِسَابِهِم ﴾: صفة ﴿شَيْءٍ ﴾ قُدّم عليه، فصار حالاً، وكذلك الذي بعده (١١)، إلا أنه قَدَّم ﴿مِنْ حِسَابِهِم ﴾ على ﴿عَلَيْهِم ﴾ مفة لـ ﴿مَنْ حِسَابِكَ ﴾ و ﴿عَلَيْهِم ﴾ صفة لـ ﴿شَيْءٍ ﴾ مقدّمة عليه، ﴿فَتَطُودَ ﴾ وإب لـ ﴿ مَا ﴾ النافية، فلذلك نصب: ﴿فَتَكُونَ ﴾ جواب وَلَا لَانْ مِنْ عَلَيْهُم ﴾ ويُولُ أَنْ يكونَ الخبر ﴿ مِنْ حِسَابِكَ ﴾ و ﴿عَلَيْهِم ﴾ حواب ـ ﴿ وَلَا نَطُودٍ ﴾ (٢).

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿وَمَامِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِـم مِّن شَيْءٍ ﴾.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٩٨-٤٩٩).

.....

و يجوزُ أن يكونَ ﴿مِن شَيْءٍ ﴾: فاعل ﴿عَلَيْكَ ﴾، لاعتبادِه على النفي، و ﴿مِنْ حِسَابِهِم ﴾: حالٌ من الفاعل مقدّمٌ عليه.

قيل: قوله: ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِن شَيْءٍ ﴾ كقولِه : ﴿ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَقِي ﴾ [الشعراء: ١١٣]، يخالفُ قولَه: «فحسابُهم عليهم لازم لهم لا يتعدّاهم إليك»، لأن صاحب «المفتاح» قال: ﴿ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَقِي ﴾ معناه: حسابُهم مقصور على الاتصاف بـ ﴿عَلَىٰ رَقِي ﴾ لا يتجاوز (١) إلى أن يتصف بـ ﴿عَلَى (٢)، فيلزم من أول الكلام أن يكونَ «حسابهم» مقصوراً على «الله»، ومن آخرِه ألا يكونَ مقصوراً عليه».

والجواب: أن قولَه: ﴿ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي ﴾ نازلٌ في الكفارِ من قوم «نوح»، لما طعنوا في مؤمنيهم بقولهم: ﴿ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ اتَبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمَّ أَرَاذِلُنَا بَادِي مؤمنيهم بقولهم: ﴿ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ اتَبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمَّ أَرَاذِلُنَا بَادِي اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ عَلَىٰهُ فَي موضعِه. فهو مثلُ قولِه: ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِن شَيَّهِ ﴾، لأنه نازلٌ في طعنِ المشركين في ضعفاء المؤمنين في مثله. يدلُّ عليه قوله: ﴿ وذلك أنهم طعنوا في دينِهم وإخلاصهم ».

فمعنى هذه الآية ما قال المصنف: «فما يلزمُك إلا اعتبارُ الظاهر، وإن كان لهم باطنٌ غير مَرْضيّ، فحسابُهم عليهم لازم لهم، لا يتعدّاهم إليك»، أي: فحسابُهم عليّ لا عليك.

وهو معنىٰ قولِ نوح عليه السلام وهو ما قال صاحب «المفتاح»: ﴿حِسَابُهُمْ ﴾ مقصورٌ على الله (٣)، لا يتجاوزُ أن يتصف بـ «عليّ»، راجعٌ إلى هذا. يعني: إن كان باطنهم غير مرضيّ، فلا عليّ، ولا يتعدّى ضررُه إليّ.

⁽١) في (أ) و(ج): «يتجاوزه».

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص١٣٩.

⁽٣) عبارة صاحب «المفتاح» ص١٢٩: «وقولُه تعالىٰ ﴿ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي ﴾ فمعناه: حسابُهم مقصورٌ علىٰ الاتصافِ بـ ﴿ عَلَىٰ رَبِّي ﴾ لا يتجاوزه علىٰ أن يتصف بـ ﴿ عَلَىٰ ﴾».

وقُصِدَ بهما مُؤدّى واحد، وهو المَعْنيُّ في قوله: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [الزمر: ٧]، ولا يَستَقِلُ بهذا المعنى إلا الجُملتانِ جميعاً، كأنه قيل: لا تُؤاخَذُ أنتَ ولا هُم بحِسابِ صاحبه.

وقيل: الضميرُ للمشركين، والمعنىٰ: لا يُؤاخَذُونَ بحِسابِكَ ولا أنتَ بحِسابِم، حتى يَهُمَّك إيمائهم، ويَجُرَّكَ الحِرْصُ عليه إلىٰ أن تَطرُدَ المؤمنين، ﴿فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ جوابُ النهي، ويجوزُ أن يكونَ عطفاً علىٰ ﴿فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ على وَجْهِ التَّسْبيب، لأن كونَه ظالهاً مُسبَّبٌ عن طَرْدِهم. وقُرِئَ: (بالغُدُوةِ والعَشِيّ).

نعمْ، ضُمّت مع هذه الآية ضميمةٌ أخرى مؤكّدةٌ لها، وهي قولُه: ﴿وَمَامِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِ مَن شَيْءٍ ﴾ فصارت بمعنى: ﴿وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخَرَىٰ ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ورجع معنى الآيتين إلى أنك غيرُ مؤاخَذِ بسر الرهم، في كونهم غير مخلصين النيّة. كما أن قولَ نوح عليه السلام: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلّا عَلَىٰ رَبّي ﴾ [الشعراء: ١١٣] معناه: إني غيرُ مؤاخَذِ بسرائرِهم وإخلاصهم، لأن المشبّة به حكاية قول نوح عليه السلام مع قومِه، والمشبة حكاية قولِ الله مع رسولِه صلوات الله عليه، وأنه تعالى نهاه عما كان يُشاهَدُ منه من حرصِه على إسلام قومِه (١)، ومن لم يُعينن المقام قال (٢) ما شاء.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ عطفاً على ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ على وَجْهِ التَّسبيب). قال القاضي:

⁽١) يعني أنّ في عبارة الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ إِن حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي ﴾ تشبيها مركباً (تمثيلياً). حيث شبهت حال حكاية قول الله مع رسوله ﷺ ونهيه عما كان يشاهد من حرصه على إسلام قومه، بحال حكاية قول نوح عليه السلام مع قومه. ووجه الشبه أمر منتزع من متعدد.

⁽٢) في عبارة الطيبي هذه تعريضٌ لطيف وردٌّ على الذين نسبوا إلى الزمخشري التناقض والاختلاف في أقواله.

[﴿وَكَذَالِكَ فَتَنَا بَعْضَهُم بِبَعْضِ لِيَقُولُواْ أَهَلَوُلَآ مِنَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِنْ بَيْنِنَا ۗ ٱلْيَسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّكِرِينَ ﴾ ٥٣]

﴿ وَكَ ذَلِكَ فَتَنَّا ﴾: ومِثْلَ ذلكَ الفَتْنِ العظيم، فَتَنَّا بعضَ الناسِ ببعض، أي: ابتَلَيْناهُم بهم، وذلك أنّ المُشركينَ كانوا يقولونَ للمُسلِمين:

«وفيه نظر»(١)، ووجهُ النظرِ هو أن قولَه: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ خِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطُرُدَهُم فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ حينئذ مؤذِن بأن عدم الظلم لعدم تفويض أمرِ الحساب إليه، فيُفهمُ منه أن لو كان حسابُهم عليه وطَرَدَهم، لكان ظالمًا. وليس كذلك، لأن الظلم: وضعُ الشيء في غير موضعِه.

والجواب: أنه أراد بذلك المبالغة في منع الطرد. يعني: لو قُدِّر تفويضُ الحسابِ إليك مثلاً ليصحّ منك طردُهم لم يصحَّ أيضاً، فكيف والحسابُ ليس إليك؟

نظيرُه في إرادة المبالغةِ قولُ عمر رضي الله عنه: «نِعمَ العبدُ صهيبٌ، لو لم يَخفِ اللهَ لم يَعْصِهِ»(٢).

قولُه: (ومِثْلُ ذلكَ الفَتْنِ العظيم). المشارُ إليه ما دلَّ عليه التعليلُ (٣) والمعلّل، كأنه تعالى

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤١٢).

⁽٢) ذكر الشوكاني أن هذا الحديث موضوع، واستشهد بقول السيوطي: «لم نظفر به في شيء من كتب الحديث»، وقول ابن حجر: إنه «ظفر به لابن قتيبة، لكن بغير سند». «الفوائد المجموعة» للشوكاني: ص٩٠٤، وانظر: «تذكرة الموضوعات» للهندي ص١٠١ وفيه أن هذا الحديث اشتهر عند الأصوليين والبيانيين من حديث عمر. وذكر السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب. وكذا قال جمع من أهل اللغة. وانظر كذلك: «الأسرار المرفوعة» للملا عليّ القاري ص٣٧٢-٣٧٤ وفيه مناقشة طويلة لهذا الحديث، خلاصتها أنه موضوع.

⁽٣) التعليل متمثّل في قوله تعالى: ﴿ لِيَتُولُوا ﴾، والمعلّل هو فتنة الناس بعضهم ببعض.

﴿ أَهَتُولَآهِ ﴾ الذين ﴿ مَنَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ بَيْنِنَا ﴾ أي: أنعَمَ عليهم بالتوفيقِ لإصابةِ الحقِّ ولِيَا يُسْعِدُهم عنده من دوننا، ونحنُ المُقدَّمونَ والرُّؤساء، وهُم العبيدُ والفُقراء، إنكاراً لأنْ يكونَ أمثالهُم على الحقِّ وممنوناً عليهم من بينهِم بالخير، ونَحْوُه ﴿ أَوْلَقَى النَّكُرُ عَلَيْهِمِنَ بَيْنِنَا ﴾ [القمر: ٢٥]، ﴿ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا اسَبَقُوناً إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف: ١١].

ومعنى «فَتَنَّاهُم ليقولوا ذلك»: خَذَلْناهُم فافتُتِنوا، حتى كانَ افتِتائهم سَبَباً لهذا القول، لأنه لا يقولُ مِثْلَ قولِم هذا إلّا مخذولٌ مَفْتون.

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعَلَمَ بِالشَّلْكِرِينَ ﴾ أي: اللهُ أعلمُ بمَن يَقَعُ منه الإيهانُ والشكرُ فيُوفَّهُ للإيهان، وبمَن يُصَمِّمُ على كُفْرِه فيَخْذُلُه ويَمنَعُه التوفيق.

أشار إلى فتنةٍ عظيمة مقدّرة. قال القاضي: «ومثْلَ ذلك الفَتْن ـ وهو اختلافُ أحوالِ الناس في أمورِ الدنيا ـ ﴿فَتَنَا ﴾ »(١)، ثم علّله بقوله: ﴿لِيَقُولُوا ﴾.

وإليه الإشارةُ بقولِه: «خذلْناهم فافْتتنوا حتى كان افتتانهم سبباً لهذا القول».

قال مُحيى السنة: ﴿ فَتَنَا ﴾: أراد: ابتلينا ابتلاءَ الغنيّ بالفقير، والشريفِ بالوضيع، وذلك أن الشريفَ إذا نظر إلى الوضيع قد سبقه بالإيمان، امتنع من الإسلام بسببه - فكان فتنةً له - فذلك قوله: ﴿ لَيْقُولُوا أَهَلَوُ لَا مَنَ اللّهُ عَلَيْهِم مِنْ بَيْنِنَا ﴾ (٢).

قولُه: (خَذَلْناهمُ فافتُتنوا)، أي: وَضَعَ الافتتانَ موضعَ الخذْلان، إطلاقاً لاسم المسبَّبِ على السبب، واللام في ﴿لِيَقُولُوا ﴾: لام «كي»، ولتقديرِه الخذْلانَ علّله بقولِه: «لأنه لا يقول مثلَ قولِهم هذا إلا مخذول»، بناءً على مذهبه (٣).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤١٢).

⁽٢) انظر: «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ١٤٧).

⁽٣) أي: مذهب المعتزلة في خذلان الله للعبد.

[﴿ وَلِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُوْمِنُونَ بِعَايَنِتِنَا فَقُلْ سَلَمُ عَلَيْكُمُ كُتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِن كُمْ سُوءً البِحَهَ لَةِ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَوَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَّحِيدٌ ﴾ ٤٥]

﴿ فَقُلُ سَلَامُ عَلَيْكُمْ ﴾ إمّا أن يكونَ أمراً بتبليغ سلامِ الله إليهم، وإما أن يكونَ أمراً بأن يَبدَأُهم بالسَّلامِ إكراماً لهم وتطييباً لقُلوبِهم، وكذلك قولُه: ﴿ كَتَبَرَبُكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ من جُملةِ ما يقولُ لهم ليَسُرَّهُم ويُبشِّرَهم بسَعَةِ رحمةِ الله وقبولهِ التوبةَ منهم. وقُرِئَ: ﴿ إِنَّهُ مَن عَلَى الله اللهِ على الاستِئناف، كأنَّ الرحمةَ استُفسِرَت فقيل: ﴿ إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِن كُم ﴾ وبالفَتْح على الإبدالِ من الرَّحة.

﴿ بِحَهَا لَةِ ﴾ في موضع الحال، أي: عَمِلَهُ وهو جاهل، وفيه معنيان:

قال أولاً: «فتنّا بعض الناس ببعض: ابتلَيْناهُم بهم» بحسبِ اللغة، وثانياً: «معنى فتنّاهم ليقولوا ذلك: خذلْناهم، فافتتنوا» بحسبِ تلخيصِ المعنى ومغزى الكلام.

قوله: (وقُرِئَ: ﴿إِنَّهُ ... فَإِنَّهُ ﴾)، والظاهرُ أنه يعني: «أنه» في قولِه: ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ ﴾، و«فإنه» في قولِه: ﴿فَإِنَّهُ عَفُورٌ رَّحِيدٌ ﴾. قرأ عاصمٌ وابنُ عامر: بفتْحهما، ونافع: بفتح الأولى فقط، والباقون: بكسرهما(١)، ولكنّ المراد بقولِه: «﴿فَأَنَّهُ ﴾ بالكسر على الاستئناف» أي: قُرئَ: ﴿إِنَّهُ ﴾ و«أنّه » بالكسر والفتح، فالكسرُ على الاستئناف، والفتح على الإبدال، وهو لف تقديريّ (٢). والفاءُ في ﴿فَإِنَّهُ ﴾ تفصيلية (٣)، دليلُه تفسيره، ولا يبعدُ أن المصنف فتح همزة ﴿أَنَّهُ ﴾ وكسرَها في الكتابة، وكتب على الهمزة: «معاً»(٤).

⁽۱) انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٢. وحجة قراءة عاصم وابن عامر أن موضع «أنّ» الأولى النصب، والثانية وقعت مؤكّدة لها. وحجّة قراءة نافع: أن الفاء جواب الشرط «من» واستأنف. والمعنى راجع إلى المصدر، وحجّة الباقين على مذهب الحكاية.

⁽٢) أي: اللف الذي يكون على غير ترتيب. انظر: «الإيضاح» ص٤٠٥.

⁽٣) انظر: «الجني الداني» ص١٢١.

⁽٤) من قوله: «ولا يبعد أن المصنف» إلى هنا سقط من (ط).

أحدُهما: أنه فاعلٌ فِعْلَ الجهَلة، لأنّ مَنْ عَمِلَ ما يُؤدِّي إلى الضَّرَرِ في العاقبةِ وهو عالمٌ بذلك أو ظانٌ فهو من أهلِ السَّفَهِ والجَهْل، لا من أهلِ الحِكمةِ والتدبير، ومنه قولُ الشاعر: على أنها قالت عَشِيّةَ زُرْتُها: جَهِلْتَ على عَمْدٍ ولم تَكُ جاهِلا

والثاني: أنه جاهلٌ بها يَتَعلَّـقُ به من المكروهِ والمَضَرَّة، ومن حقَّ الحكيمِ أن لا يُقدِمَ على شيءٍ حتّىٰ يَعلَمَ حالَه وكيفيتَه.

وقيل: إنها نزلَتْ في عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه حينَ أشارَ بإجابةِ الكَفَرةِ إلىٰ ما سألوا، ولم يَعلَمْ أنها مَفسَدة.

[﴿ وَكَذَالِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ ٥٥]

قُرِئَ: ﴿ وَلِتَسَّتَبِينَ ﴾ بالتاءِ والياءِ معَ رَفعِ «السَّبيل»، لأنَّهَا تُذَكَّرُ وتُؤنَّث، وبالتاءِ علىٰ خِطابِ الرسولِ معَ نَصْبِ «السَّبيل».....

قولُه: (على أنّها قالت) البيت (١). جَهِلْتَ: سَفِهْتَ، أي: ما تدبَّرْتَ العاقبةَ بهذه الزيارة، فكأنها خافت عليه مِن قومِها حين زارها، فلامتْه على ذلك ونسبتْه إلى الجهل.

قولُه: (أنه جاهلٌ بها يَتَعلَّقُ من المكروه). جعل ﴿ بِجَهَالَةِ ﴾ في الوجهِ الأول مطلَقةً غيرَ مقيدة، ليفيدَ المبالغة، وإليه الإشارة بقوله: «فهو من أهْلِ السَّفَهِ والجهل». وفي الثاني قيّدها بها يقتضيه السياق. فالجهالةُ على الأولِ مجاز، وعلى الثاني حقيقة.

قولُه: (﴿ وَلِتَسَنَّمَ بِينَ ﴾): بالياء التحتانية: حمزة وأبو بكر والكسائي، والباقون: بالتاء الفوقانية (٢).

على أنها قالت عشية زرتُها: هُبِلْتَ أَلَم يَنبُتْ لذا حِلمُه بَعْدي

⁽١) ذكره في «شواهد الكشاف» (٢: ٢٩) ولم أهتد إليه في مصادر التخريج.

وذكر الزنخشري في «أساس البلاغة»، مادة (ثبت)، بيتاً عزاه للنمر بن تولب، ولفظه:

فيحتمل أن يكون نفسَه مع اختلاف في الرواية، ويحتمل أن يكون غيرَه، والله أعلم.

⁽٢) لتهام الفائدة انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٢، و «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٣٣).

يقال: استبانَ الأمرُ وتَبيَّن، واستَ بَنتُه وتَ بَيَّنتُه. والمعنىٰ: ومِثْلَ ذلك التفصيلِ البَيِّن فَضَّلُ آياتِ القرآنِ ونُلخِّصُها في صِفةِ أحوالِ المُجرِمين؛ مَنْ هو مطبوعٌ على قَلْبهِ لا يُوجَى إسلامُه، ومَنْ يُرى فيه أمارةُ القبولِ وهو الذي يخافُ إذا سَمِعَ ذِكْرَ القيامة، ومَنْ دخلَ في الإسلامِ إلا أنه لا يَحفَظُ حدودَه، ولتستوضِحَ سَبيلَهُم فتُعامِلَ كُلًّا منهم بها يجبُ أن يُعامِلَ به، فَصَّلْنا ذلك التفصيل.

[﴿ قُلْ إِنِي نَهِمِيتُ أَنْ أَعَبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ قُل لَا آلِيَّعُ الْهُوَاءَ حُكُمٌ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ * قُلْ إِنِي عَلَى بَيِنَةِ مِن رَّبِي وَكَذَبْتُم بِهِ مَا عِندِى مَا تَسْتَعَجِلُونَ بِهِ ۚ إِنِ الْحُكُمُ إِلَّا بِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُو خَيْرُ الْفَصِيلِينَ * قُل لَو أَنَّ عِندِى مَا تَسْتَعَجِلُونَ بِهِ وَ لَقُضِى الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِالظَّوْلِيدِينَ * قُل لَو أَنَّ عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ وَلَقُونِي الْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ * ٥٦ - ٥٥]

قولُه: (في صِفةِ أحوالِ المُجْرِمين؛ مَنْ هو مطبوعٌ على قَلْبِه): «مَن»: بدل من «المجرمين»، و «من يُرى فيه أمارة» معطوف على «مَن»، و كذلك: «و مَن دخلَ في الإسلام»، يريدُ أن «ذلك» في قوله: ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ ﴾ إشارة إلى ما سبق من أحوالِ الطوائف الثلاثِ من لدنْ قولِه: ﴿ وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِتَاينتِنا يَمَشُهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٩] لأن هذه الطائفة هي المطبوعُ على قلوبِهم، و ﴿ اللَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحَشَرُوا إِلَى رَبِّهِم ﴾ [الأنعام: ١٥] هي الطائفة التي يُرى فيها أمارة القبول، لأنها هي المنذَرةُ التي يُرْجى إسلامُها، لقوله: ﴿ يَخَافُونَ ﴾، وقوله: ﴿ وَهُولُه: «وهو الذي يخاف إذا سمع ذكر القيامة».

والتي في قوله: ﴿ وَإِذَاجَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِعَايَنِنَا فَقُلْ سَلَنَمُ عَلَيْكُمُم ﴾ هي الطائفةُ التي دخلت في الإسلام، إلا أنها لا تحفظُ حدودَه، ومِن ثَمَّ خُوطِبوا بقوله: ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمُ سُوّءً البِحَهَ لَهِ لَا أَنها لا تحفظُ حدودَه، ومِن ثَمَّ خُوطِبوا بقوله: ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلمُجْمِمِينَ ﴾ إذا قدَّر المعلَّل فصَّلْنا ذلك التفصيلَ بدلالةِ السابق، عطف جملةٍ على جملة، وقال القاضي: ويجوزُ أن يعطف

﴿ نُهِيتُ ﴾: صُرِفْتُ وزُجِرْتُ - بها رُكِّبَ فِيَّ من أَدلَّةِ العقل، وبها أُوتيتُ من أَدلَّةِ السَّمْع - عن عبادةِ ما تعبدونَ ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾، وفيه استِجهالُ لهم، ووَصْفٌ بالاقتحامِ فيها كانوا فيه على غير بصيرة، ﴿ قُل لاّ أَنَّهُ أَهْوَآ هَ كُمّ ﴾ أي: لا أَجْري في طريقتِكم التي سَلَكتُموها في دينِكم من اتباعِ الهوى دونَ اتباعِ الدليل، وهو بيانٌ للسَّبِ الذي منه وقعوا في الضَّلال،

على علَّة مقدّرة، أي: ﴿نُفَصِّلُ ٱلْآيكتِ ﴾ ليظْهرَ الحق ﴿ وَلِتَسَّتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ (١).

قولُه: (وفيه استجهالٌ لهم). يعني: أدْمج في هذا الكلامِ معنى الاستدراج، وإرخاء العنان، كقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ لِيَاكُمُ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَىٰلِ مُبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤]، وذلك أنه نسب النهي إلى نفسِه، يعني: كنْتُ على ما أنتم عليه من الضلال، فنهاني عنه دليلُ العقل، وما أوتيتُ من العلم، فانزجَرْتُ عنه وانصرفت، فها بالكم ثابتون عليه لا تستعملون دليلي: العقل والعلم؟!

فإذا نظروا بعينِ البصيرةِ في هذا الكلام المنْصف، وعلموا أنه صلواتُ الله عليه لم يزَلْ على الحقّ المبين، والطريقِ المستقيم، ووقَفوا على أنهم على الضلالِ البعيد، رجعوا عن ذلك. فقولُنا: فما بالكم ثابتون عليه.. إلى آخره، معنى قوله: «ووَصفٌ بالاقتحام» أي: الوقوع في الشدائدِ فيها كانوا فيه على غير بصيرة.

قولُه: (وهو بيانٌ للسَّبَ الذي منه وقعوا في الضَّلال) يعني: فصّل قولَه: ﴿قُلْلاَ أَنْيَعُ ﴾ للاستئنافِ وبيانِ الموجب، كأنّه قيل: لـمَ نَهِيْتَ عمّا نحن فيه من عبادةِ دونَ الله؟ فأجاب: لأن ما أنتم عليه هوى، ليس بهدى، فكيف أتبعُ أهواءكم؟! ﴿قَدْ صَلَلَتُ إِذَا ﴾.

قال الزَّجّاج «إذاً: شرط، أي: قد ضلَلْتُ إنْ عَبدْتُها»(٢).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ١١٤).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٠٦).

وتنبيةٌ لكلِّ مَنْ أرادَ إصابةَ الحقِّ ومجُانبةَ الباطل. ﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا ﴾ أي: إن اتَّبعتُ أهواءَكم فأنا ضال، وما أنا من الهُدىٰ في شيء، يعني أنكم كذلك.

قولُه: (وتنبيةٌ لكلِّ مَن أراد). يعني: تنبيهٌ لغير لهؤلاءِ من رَقْدةِ الغفلة، ومتابعةِ الهوى، وإرشادٌ إلى متابعةِ دليلي العقل والكتابِ المنير.

قولُه: (وما أنا من الـهُدَى في شيء)، يعني: اللام في ﴿الْمُهْتَدِينَ ﴾ للجنس، والمعنى: وما أنا في عدادِهم وزمْرتِهم، تعريضاً بهم، وهو المرادُ بقوله: «أنكم كذلك»، يعني: إذا لم تكونوا من زمرةِ المهتدين، فلا تكونوا من الهدى في شيء، على طريقِ الكناية.

قالوا: في قوله: «وما أنا من الـهُدى في شيء» في تفسير ﴿وَمَا آَنَا مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ نظرٌ؛ لأن هذا الأسلوب في الآيات يوجبُ أن يكون المدخولُ ليس ممن له حظّ قليل في ذلك الوصف، بل له حظوظ وافية، لا أنه غيرُ محظوظ فيه، وفي السلب يوجبُ أن يكون المدخولُ مِمّن له حظٌ ما فيه.

قال في قوله: ﴿إِنِّ لِعَمَلِكُمْ مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦٨]: «قولك: فلانٌ من العلماءِ أبلغ من قولك: فلانٌ عالم، لأنك تشهدُ له بكونِه معدوداً في زمرتهم، ومعروفةٌ مساهمتُه لهم في العلم». وأجيب بأن إفادة معنى الاستغراقِ في نفْي الهدى ليستْ من هذا القبيل، بل من قبيل كونِ قولِه: ﴿قُلْ لَا وَخِلَةُ مَعَلَى السّعريضِ الْمُهتّرينَ ﴾ جواباً وجزاءً لما دل عليه قولُه: ﴿قُلُ لَا النّجَاهُ وَلَهُ وَكُلُهُ وَكُن مَن المَدى في شيءِ كما أنتم عليه، وفيه أنّي من مثلكم متوغّلاً في الضلالِ منْعمساً فيه، ولا أكونُ من الهدى في شيءٍ كما أنتم عليه، وفيه أنّي من زمرةِ المهتدين، ولي مساهمةٌ معروفة في الهداية. ومن ثَمَّ أثبعه بقولِه: ﴿إِنِّ عَلَى بَيِنَةٍ ﴾ أي: بينة (١) لا يقدرُ قدرُها.

⁽١) قوله: «أي: بيّنة» سقط من (ج).

ولمّا نفى أن يكونَ الهوى مُتّبَعاً نبّه على ما يجبُ اتباعُه بقوله: ﴿ قُلُ إِنّى عَلَى بَيِنَةِ مِن رَبِّ وَكَ لَبّهُ عَلَى بَيّنَةِ مِن رَبِّ وَكَ لَبّهُ عَلَى بَيّنَةِ مِن رَبِّ وَكَ لَبّهُ عِلَى مَعرفةِ ربّي وَكَ لَبّهُ عِبْ وَلَهُ لَا مَعْبُودَ سِواه، على حُجّةٍ واضِحةٍ وشاهدِ صِدْق، ﴿ وَكَ لَبّتُم بِهِ عَيْرَه. يُقال: أنا على بَيّنةٍ من لهذا الأمر، وأنا على يقينٍ منه؛ إذا كانَ ثابتاً عندَك بدليل.

ثُمَّ عَقَّبَه بها دلَّ به علىٰ استِعظامِ تكذيبِهم بالله،

قولُه: (﴿وَكَذَبَّتُم بِهِ ﴾ أنتم حيثُ أشركتُم به غيرَهُ)، أي: كذّبتم بالبيّنة، ولذلك أشركتم بالله، قال الزجّاج: الهاءُ(١) كناية عن البيان، لأن البيّنةَ والبيانَ في معنى واحد، أو: كذّبتم ما أتيتكم به، لأنه هو البيان (٢).

قال أبو البقاء: ﴿وَكَذَبُّكُم﴾: يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً، و«قد» معه مُرادةٌ (٣)، وفي كلام المصنّف إشعارٌ بالثاني (٤).

قولُه: (ثمَّ عَقَّبه بها يدلَّ (°) على استِعظامِ تكذيبِهم بالله): بيانٌ لاتصال قولِه: ﴿مَاعِندِى مَا تَسَتَعَجُونَ يِدِهِ ﴾ بقوله: ﴿وَكَذَبْتُ مِيهِ ﴾ والظاهرُ أنه متصلٌ بالمقالاتِ الثلاث،

⁽۱) يعني: في ﴿ بِهِ عَلَى الكشاف ما يفيد أن الهاء لله _ عزّ وجل _ بدليل قوله: «حيث أشركتم به غيره» وقوله: «ثم عقّبه بها دل على استعظام تكذيبهم بالله». وقال العكْبري: «الهاء تعود على «ربّي». ويحوز أن تعود على معنى البيّنة، لأنها في معنى البرهان والدليل». «التبيان في إعراب القرآن» (۱:۱۰ه).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨١).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٠٥).

⁽٤) أي: بإعراب «كذَّبتم» حالاً، وهو أقرب.

⁽٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بها دَلُّ به».

وشِدَّةِ غَضَبِهِ عليهم لذلك، وأنهم أحِقّاءُ بأن يُغافَصوا بالعذابِ المُستأصِل، فقال: ﴿مَا عِندِى مَا تَسْتَعَجُلُونُ بِهِ * يعني: العذابَ الذي استَعجَلُوهُ في قولهِم: ﴿فَأَمْطِرَ عَندِينَ مَا نَسْتَكَاّهِ ﴾ وي تأخير عذابِكم، عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السّكَاّهِ ﴾ [الأنفال: ٣٧]، ﴿إِنِ ٱلْحُكُمُ إِلَّا بِلّهِ ﴾ في تأخير عذابِكم، (يقضي الحقّ) أي: القضاء الحقّ في كُلِّ ما يقضي من التأخير والتعجيلِ في أقسامه، ﴿وَهُو حَنْرُ ٱلْفَصِلِينَ ﴾ أي: القاضِين. وقُرِئ: ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ﴾، أي: يَتَبعُ الحقّ والحِكمة فيها يَحُكُمُ به ويُقدِّرُه، من: قَصَّ أثرَه.

أعني قوله: ﴿قُلَ إِنِي نَهُمِيتُ ﴾، ﴿قُل لَا آنَيَعُ﴾، ﴿قُلْ إِنِي عَلَى بَيِنَةِ ﴾، يعني: دعْوتُكم إياي إلى عبادةِ ما تعبدونه، وإلى متابعتي أهواءكم، وكوْني على بينة، وأنتم تخالفون بالتكذيب، ممّا يؤذنُ أنكم تستعجلونني بالعذاب، واستئصال شأفتِكم. ولذلك قال متضجّراً: ﴿إِنِ ٱلْحُكُمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾.

قولُه: (وشِدّةِ غَضَبِه عليهم لذلك) أي: لتكذيبِهم بالله .

قوله : (يُغافَصوا)، الجوهري: «غافصتُ الرجُل، أي : أخذْتُه على غِرَّة».

قولُه: (وقرئ: ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ﴾): بالصاد المهملة، مضمومة مشددة، قرأها نافع وابن كثير وعاصم (١)، والباقون: بإسكان القاف وضاد معجمة مكسورة مخففة (٢).

قال الزجّاج: «هذه (٣) كتبت هاهنا بغير ياءٍ على اللفظ، لأن الياءَ سقطت لالتقاءِ الساكنين، كما كتبوا: ﴿سَنَدَّعُ الزَّالِيَةَ ﴾ [العلق: ١٨] بغير واو »(٤).

⁽١) كذا في (ط)، وهو الصواب، وفي غيرها من الأصول: «قرأها الحرميان عاصم وابن كثير»، ولا يستقيم، فالحرميان هما نافع وابن كثير، أما عاصم فكوفي. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٥٣ و٥٥ و٠٠.

⁽٢) وحجّة قراءة الصاد المهملة أنه من القصص. وحجة قراءة الضاد المعجمة أنه من القضاء، بدلالة قوله بعد ذلك: ﴿وَهُو خَيْرُ ٱلْفَصِيلِينَ ﴾. انظر: «كتاب السبعة» ص٥٩٥، و «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٣٤).

⁽٣) يعني قوله تعالى: ﴿يَقَضِي ﴾.

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨١)

﴿ لَوْ أَنَّ عِندِى ﴾ أي: في قُدْرِي وإمكاني، ﴿ مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ۽ ﴾ من العذاب، ﴿ لَقُضِى ٱلأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُم ﴾ لأهلكُ تُكُم عاجِلاً غَضَباً لربي، وامتِعاضاً من تكذيبِكم به، ولتَخَلَّصْتُ منكم سريعاً، ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّلْلِمِينَ ﴾ وبما يجبُ في الحِكْمةِ من كُنْهِ عِقابِهم.

وقيل: ﴿عَلَىٰ بَيِنَـٰقِ مِّن رَّتِي ﴾ علىٰ حُجَّةٍ من جِهةِ ربِّي، وهي القُرآن، ﴿وَكَذَبْتُمُ مِـهِۦ﴾ أي: بالبَيِّنة، وذَكَّرَ الضميرَ علىٰ تأويل البيان أو القرآن.

فإن قُلت: بِمَ انتَصَبَ ﴿ ٱلْحَقَّ ﴾؟ قلت: بأنه صِفةٌ لـمصدرِ «يَقضي»؛ أي: يقضي القَضاءَ الحقّ، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً به؛

قولُه: (وامتِعاضاً)، الجوهري: «مَعِضْتُ من ذلك الأمرِ أَمْعَضُ، وامْتَعَضْتُ منه: إذا غضبتَ وشقّ عليك».

قولُه: (وقيل: ﴿عَلَىٰ بَيِنَــُو مِن رَّبِي ﴾: على حُجَّةٍ من جهةِ ربِّي): عطف على قوله: «إنّي من معرفةِ ربِّي، وأنه لا معبود سواه، على حجّةٍ واضحة».

هذا (١) أشمل، وللنظم أَوْفقُ، لأنه قال في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِي نَهُمِيتُ ﴾: «أي: صُرِفْتُ وزُجِرْتُ بها رُكِّب فيَّ من أدلةِ السمع»، كأنه قيل: إني صُرِفتُ عن الشرْك بدليلي العقلِ والنقل، وثبَت عَليَّ التوحيد بها، كما قال: «لمَّا نفَى أن يكونَ الهوى مُتَّبَعاً، نبَّهُ على ما يجب اتباعه».

قولُه: (بِمَ انتصَبَ ﴿ ٱلْحَقَّ ﴾؟). السؤالُ مستدْركٌ لِما سبق «يقْضي الحق»، أي: القضاءَ الحق، لعل إعادتَه لبيان وجه الإعراب بعد سبقِ تلخيص المعنى: أو كرّر ليتعلّق به وجهٌ آخر.

⁽١) يعني القول الثاني في معنى ﴿عَلَى بَيِنَتَوِ مِن رَّبِي ﴾، وهو: «على حجّة من جهة ربي»، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه الطيبي سابقاً من أن ﴿وَكَذَبْتُم يِدِ، ﴾ يعني: بالبيّنة.

من قولهم: قضى الدِّرْع: إذا صَنَعَها، أي: يَصنَعُ الحَقَّ ويُدبِّرُه. وفي قِراءةِ عبد الله: «يقضى بالحق».

فإن قُلت: لِمَ أُسقِطَتِ الياءُ في الخط؟ قلت: إتباعاً للخطِّ اللفظ، وسُقوطُها في اللفظِ لالتِقاءِ الساكنين.

[﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَاۤ إِلَّا هُوَّ وَيَعْلَدُ مَا فِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۗ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلْمَنتِ ٱلْأَدْضِ وَلَا رَطْبِ وَلَا يَاسِسِ إِلَّا فِي كِنْبِ مُّبِينٍ ﴾ ٥٩]

جَعَلَ للغَيْبِ مَفاتِحَ على طريقِ الاستِعارة، لأنّ المَفاتِحَ يُتوصَّلُ بها إلى ما في المَخاذِنِ المُستَوثَقِ منها بالأغلاقِ والأقفال، ومَنْ عَلِمَ مَفاتِحها وكيفَ تُفتَح، تَوَصَّلَ إليها، ...

قولُه: (قضى الدِّرْع: إذا صَنعَها). قال الزجّاج^(١): أمّا «قَضَى» في معنى «صنع»، فمثلُه قولِ الهذليّ:

وعلَيْها مسرودتانِ قَضَاهما دَاوُدُ أو صَنعُ السّوابغِ تُبّعُ (٢)

قولُه: (وفي قراءة عبد الله: «يَـقْضي بالحق»)(٣)، قال الزجّاج: «القرّاءُ لا يقرؤونه لمخالفة المصحف »(٤).

قولُه: (جَعَلَ للغَيبِ مَفاتِحَ على طريقِ الاستِعارة). يمكن أن تكون الاستعارةُ مُصرِّحةً تحقيقية، استعيرَ للعلم المفاتح، وجُعلت القرينةُ إضافتَها إلى الغيب، يعني: عنده علومُ الغيب، وقولُه: «لأن المفاتِح» تعليلٌ لبيانِ العلاقة، يعني إنها ساغت استعارةُ المفاتح لعلم الله تعالى لأن

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨١).

⁽٢) انظر: «ديوان الهذليين» (١: ١٩).

⁽٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٣٤). وعبد الله المذكور هو: عبد الله بن مسعود الهذليّ.

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨١). وفيه أن هذه القراءة هي قراءة ابن عباس. وانظر: «البحر المحيط» (٤: ٥٣١).

فأراد أنه هو المُتوصِّلُ إلى المُغَيَّباتِ وَحْدَه، لا يَتَوصَّلُ إليها غيرُه، كمَنْ عندَه مَفاتِحُ أقفالِ المَخازِنِ ويَعلَمُ فَتْحَها، فهو المُتوصِّلُ إلى ما في المَخازِن. و «المفاتح»: جَمْعُ مِفْتَح، وهو المَخزَن. وهو المِفتاح، وقُرِئ: «مفاتيح»، وقيل: هي جَمْعُ مَفْتَحِ بفتح الميم وهو المَخْزَن.

المفاتح هي التي يَتَوصَّلُ بها مَنْ عَلِمَ بها، وبكيفية فتحِ المخازن المستوْثَق منها بالأغلاق، إلى ما في المخازنِ من المتاع. فعُلِم منه أنه تعالى أراد بهذه العبارةِ أنه هو المتوصِّلُ إلى المغيَّبات وحْدَه، وأن تكونَ استعارة تمثيلية، بأن يجعل الوجة منتزعاً من أمور متوهمة، وهو ما يتوهم من تمكين تحصيلِ شيء مستوثق منه، يختص حصولُه بمن عنده ما يُتوصَّل به، وأنه مركّبٌ من أمور متعدّدة.

وهذا البيانُ ينبّهُك على أنّ «مَن» في «مَن عَلِم» موصولة، والخبر «توصَّل إليها»، والجملة معطوفة على اسم «أن» مع خبره، على سبيلِ التفسير. والفاءُ في قوله: «فأراد» نتيجة مما حصل من معنى الاستعارة، وبيان كيفيةِ حقيقتها. ولهذا ذكر المشبَّه والمشبَّه به، وصرَّحَ بكافِ التشبيه. يعني إذا كانت استعارة، يكونُ أصلُها كيْتَ وكيت. هذا على تقدير المصنَّف.

وإن شئتَ جعلْتَ الاستعارةَ في «الغيب» على سبيلِ المكنية، والقرينة: إضافة «المفتاح» إليه على التخييلية.

وقيل: جَعْلُ «مَن» موصولةً ضعيف، لأنه يفوتُ الإيهامَ المراد هاهنا، فـ«مَن» شرطية عطفتْ على قولِه: «المفاتح»، وإنْ كان لـ«من» الشرطية صدرُ الكلام، لأنه يجوزُ تقديراً ما لا يجوزُ مصرَّحاً به، نحو: «رُبِّ شاةٍ وسَخْلَتها»(١)، ولا يجوزُ «ربَّ سَخْلَتها»(٢).

وقوله: «فأراد» إلى آخره عطف على «جعل»، لأن الاستعارةَ فرعُ التشبيه.

قولُه: (أنه هو المُتوصِّلُ إلى المُغيَّباتِ وَحْدَه، لا يَتَوصَّلُ إليها غيرُه)، الانتصاف: «لا يجوزُ إطلاقُ «التوصل» على الله، لما يُوهِمُ من تجدّدِ الوصول»(٣).

⁽١) أي: وسخلة لها، بتقدير اسم نكرة بعد «رب» أو واوها. انظر: «الكتاب» (٢: ٥٥-٥٦).

⁽٢) قوله: «والا يجوز ربَّ سَخْلَتها» أثبته من (ط).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٤).

﴿ وَلَا حَبَّةِ ﴾ ﴿ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَادِسٍ ﴾ عَطْفٌ على ﴿ وَرَقَةٍ ﴾ وداخلٌ في حُكْمِها، كأنه قيل: وما يَسقُطُ من شيءٍ من هذه الأشياءِ إلّا يَعْلَمُه. وقولُه: ﴿ إِلَّا فِي كِنْبٍ مُّبِينٍ ﴾ كالتكريرِ لقوله: ﴿ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾؛ لأنّ معنىٰ ﴿ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ ومعنىٰ ﴿ فِي كِنْبٍ مُّبِينٍ ﴾ واحد. و «الكتابُ المُبين»: عِلْمُ الله تعالىٰ، أو اللوح.

وقُرِئَ: «ولا حَبَّةٌ»، «ولا رَطْبٌ ولا يابسٌ»؛ بالرَّفع، وفيه وجهان: أن يكونَ عطفاً على محلِّ هِمِن وَرَقَةٍ ﴾، وأن يكونَ رَفْعاً على الابتداء، وخَبَرُه ﴿إِلَّا فِي كِنْبِ مُبِينٍ ﴾، كقولك: لا رجلٌ منهم ولا امرأةُ إلّا في الدار.

قلت: لا بأسَ إن أُريد الاستمرارُ الدائم.

قولُه: (أنه هو المتوصِّل وَحدَه). هذا التخصيصُ والتأكيدُ فيه يُفْهَم من استعمال الظرفِ وإثباته لله عزَّ وجلَّ على سبيلِ الكناية (١)، وتقديمه على المبتدأ، وتشبيه علم الغيب بمعرفة مَن يَعْلمُ كيفيّة فتح المخازن، ثم إرداف ذلك كلِّه بقولِه: ﴿لاَيَعْلَمُهَاۤ إِلّا هُوَ﴾، وتكريرُ ﴿إِلَّا فِي كِنْبِ ﴾ تتميهاً للمبالغة، وإزالةً لدفْع من يتوهمُ أن أحداً يعلم الغيب، وقوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِ ٱلْبَرِ وَالْبَحْرِ ﴾ إلى آخره، كالتكميل، ليضمَّ مع علم الغيب علم الشهادة، على منوالِ قولِه: ﴿عَلِمُ الْفَيْبِ وَالشَّهَكَةِ ﴾ [الأنعام: ٧٣]. كل ذلك ترغيهاً للمنجِّم المخذول الذي يدّعِي علمَ الغيب، والفلسفيّ المطرودِ الذي يزْعم أنه تعالى لا يعْلمُ الجزئيّات.

قولُه: (كالتكرير): يعني كرّرَ ما في معنى ﴿إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ لتعلُّقِه بقولِه: ﴿وَلَاحَبَّـةِ فِي ظُلْمَنَتِٱلْأَرْضِ وَلَارَطْبِ وَلَايَاسِ ﴾ للتأكيد.

⁽١) أي: في قوله تعالى: ﴿وَعَيْنَدَهُ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ ﴾ حيث قصر علم الغيب عليه سبحانه وتعالى عن طريق تقديم ما حقُّه التأخير وهو «عنده»، على المبتدأ وهو ﴿مَفَاتِحُ ﴾، من باب قصر الصفة على الموصوف. وفي العبارة كناية عن علم الله، وهي كناية عن صفة.

[﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّن كُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَادِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَى آجَلُ مُسَمَّى ثُمَّ إِلَيْهِ مِرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَيِّثُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ٦٠]

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰ اللَّهِ مِا لَيْلِ ﴾ والخِطابُ للكَفَرة، أي: أنتُم مُنسَدِحونَ الليلَ كُلَّهُ كالجِيف، ﴿ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُ مِ إِلَيْهَارِ ﴾ ما كَسَبْتُم من الآثام فيه،

قال أبو البقاء: «﴿ إِلَّا فِي كِنَكِ ﴾: إلّا هو في كتاب. ولا يجوزُ أن يكونَ استثناءً يعمل فيه ﴿ يَعْلَمُهَا آ ﴾، لأنّ المعنى يصير: وما تسقطُ من ورقةٍ إلّا يعلمُها إلّا في كتاب، فينقلبُ معناه إلى الإثبات، أي: إلا يعلمُها في كتاب. وإذا لم يكن يعْلمُها (١) إلا في كتاب وجب أن يعلمَها في الكتاب. فإذاً يكون الاستثناءُ الثاني بدلاً من الأول، أي: وما تسقطُ من ورقة، ولا حبّة، ولا رطب، ولا يابس، إلا هي في كتاب، وما يعلمُها إلا هو (٢).

وقال الزجّاج رحمه الله: «معنى ﴿ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ أنه يعلمُها ساقطةً وثابتة. فأنت تقول: ما يجيئُك أحد إلّا وأنا أعرفه. فليس تأويله: إلا وأنا أعرفه في حال مجيئه فقط» (٣).

قلت: لمّا كانت سنّةُ الله في الغالب جارية أنْ يضمّ مع ذكرِ دلائل الآفاق، دلائل الأنفس، عقّب هاهنا إثباتَ علْمِ الآفاق علمَ الأنفسِ تكميلاً، وذلك قولُه: ﴿ وَهُو اللّذِي يَتَوَفَّنكُم عَقَب هاهنا إثباتَ علْمِ الآفاق علمَ الأنفسِ تكميلاً، وذلك قولُه: ﴿ وَهُو اللّذِي يَتَوَفَّنكُم عَلَم اللّذِي مَا أَعَلَم شانه، وما أتمّ بيانَه، وأوضحَ برهانه! ﴿ فَيُلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْثَرُهُ ﴾، وأشدً طغيانه!

قولُه: (أنتم مُنْسَدِحُون) أي: مُسْتَلْقون. الجوهري: «السدْح: الصَّرْع بطْحاً على الوجه، أو إلقاءً على الظهر».

⁽١) زيادة من «التبيان».

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٠٥). وليس فيه «ولاحبّة ولا رطب ولا يابس»، ولا قوله: «إلا هو».

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٢).

﴿ ثُمُّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ ﴾: ثم يَبعَثُكُم من القبورِ في شأنِ ذلك الذي قَطَعْتُم به أعمارَكم، من النوم بالليلِ وكَسْبِ الآثامِ بالنهار، ومن أُجْلِه، كَقَوْلِك: فيمَ دَعَوْتَني؟ فتقول: في أمرِ كذا. ﴿ لِيُقْضَى آجَلُ مُسَمَّى ﴾ وهو الأجَلُ الذي سَبَّاهُ وضَرَبَهُ لَبعْثِ الموتى وجَزائِهم على أعمالهم. ﴿ ثُمَّ اللّهِ مَرْجِعُكُمُ ﴾ وهو المرجِعُ إلى مَوقِفِ الحِساب، ﴿ ثُمَّ يُنَيِّنُكُم بِمَاكُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ في لَيْلِكم ونهارِكم.

قولُه: (ومِن أَجُله): عطف على سبيلِ البيان على قولِه: «في شأن ذلك»، وفيه إشارةٌ إلى أن الضميرَ في ﴿فِيهِ ﴾ واقعٌ موقعَ اسم الإشارة(١).

قولُه: (وهو الأَجَلُ الذي سَيّاهُ وضَرَبَهُ لَبَعْثِ الموتى) يريدُ أنَّ معنى قولِه: ﴿لِيُقْضَىٰ آَجَلُ مُسَمّى ﴾ لينتهي أمدٌ سيّاه الله تعالى لبعثِ الموتى، أو يؤدي ما التزمه الله تعالى بالوعد، لحلول القيامة. قيل: في تفسيره لـ «الأجل المسمّى» و «البعث» إشكال، لأنّ البعث من القبورِ في شأن المذكور لا يكون علّة لقضاء أجل مسمّى إلا أن يقدّر مضاف، أي: لقضاء أحوالٍ أو أمور أجل مسمّى، وفي أكثرِ التفاسير (٣): ﴿يَبْعَثُكُمْ فِيهِ ﴾: يوقِظُكم في النّهار (٤)، ﴿لِيُقْضَىٰ آجُلُ مُسَمّى ﴾، أي: مدةُ الحياة، ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴿ بعد المات.

وقال القاضي: ﴿يَبْعَثُكُمْ ﴾: يوقِظُكم، أطلق البعثَ ترشيحاً للتوفِّي، ﴿فِيهِ لِيُقْضَىٰ أَجُلُّ مُسَمَّى ﴾: ليبْلغ المتيقظُ آخرَ أجله المسمّى له في الدنيا. ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمٌ ﴾: بالموت، ﴿ثُمَّ يُنَيِّقُكُم بِمَا كُنتُمٌ تَعْمَلُونَ ﴾: بالمجازاة عليه. وقيل: الآيةُ خطابٌ للكفرة، والمعنى: أنكم مُلْقُون كالجِيفِ بالليل (٥). وساق الكلامَ على ما بنَى عليه المصنف.

⁽١) والمقصود أن في قوله: ﴿ يَبَعَثُكُم فِيهِ ﴾ وضع الضمير في «فيه» موضع اسم الإشارة، وكان مقتضى الظاهر أن يقال: في ذلك.

⁽٢) قوله: «أجل مسمّى إلا أن يقدّر مضاف، أي: لقضاء» أثبته من (ط).

⁽٣) انظر: «تفسير الطبري» (١١: ٧٠٤)، و «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٢)، و «تفسير القرطبي» (٧: ٥).

⁽٤) قوله: «في النهار» سقط من (ج).

⁽٥) «أنوار التنزيل» (٢: ٤١٦).

.....

وقلت: تفسيرُه أقضى لحقّ البلاغة، لأنه لو أريدَ ما اختاره الأكثرون، لقيل: هو الذي يتوفّاكم بالليل، ويبعثكم بالنهار، ليُقْضى أجلٌ مسمّى، ولأن إيرادَ العلْم، واختصاص لفظةِ فَيْنَوَفَّكُم ﴾، ﴿جَرَحْتُم ﴾ دون آثامِكم: كسبتم، وكلمة ﴿فِيهِ ﴾، و ﴿ثُمَّ ﴾، و ﴿يُنَيِّتُكُم ﴾، وتكريرُ الخطابِ يدلُّ على توبيخ شديد، وتهديد عظيم. ولا يليقُ ذلك إلا للمعاند الجاحد، ولهذا فسر التوقي بالليل بالانسداح كالجيف، ليقابل الاجتراح.

المعنى: أنتم في الليل متساقطون على الفِراش كالموتى، وفي النهار كاسبون للمآثم والمظالم، كالجوارح، فإنّ الله تعالى إن أمهلكم في الدنيا، فلا بـد أن يميتَكم، ثم يبعثكم بعد ذلك من القبور، لإنجازِ ما وَعَدَكم به وليجْزيَكم (١) بها عملتم.

هذا، وإنّ المقام ينطبق عليه، لأن الله عزّ وجلّ في هذه السورة كلما أثبت صفةً من صفاتِ الجلال، عاد إلى تهديدِ الكفار بما يناسب تلك الصفة، فهاهنا لمّا استوفى حقّ الكلام في شأن العلم، أتى بقولِه: ﴿ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُ م إِلنّهَارِ ﴾ تهديداً ووعيداً، وذلك أنّ إيرادَ العلم، خصوصاً علم الغيب، استطرادٌ لقولِه تعالى: ﴿ قُل لَوْ أَنّ عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ عَلَيْكُمْ مُو ولو كان بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ يعني: ليس عندي ما تستعجلون به من العذاب، وأنه متى هو، ولو كان عندي ذلك لأهلكُتُكم عاجلاً، ولتخلّصتُ منكم سريعاً، لكنِ الله أعلمُ بكم وبظلمكم، لأن عنده مفاتح الغيب، لا يعلمُها إلا هو.

ولما فرغَ منه عاد إلى تهديدِ أولئك الكفرة بقولِه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰ صَكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ﴾ ليبعثكُم فيه، ويجازيكم على النقيرِ والقِطْمير (٢). وفي إسناد «التوفّي»

⁽١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول: «من القبور ليجزيكم» دون قوله: «لإنجاز ما وعدكم».

⁽٢) والنقير: النقرة التي في ظهر النواة. قال تعالى: ﴿لَا يُؤتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾ [انساء: ٥٣]. والقِطْمير ـ بكسر القاف وإسكان الطاء ـ: القشرة الرقيقة التي في النواة، أو النكتة البيضاء التي في ظهرها، تنبت منها النخلة. قال تعالى: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴾ [فاطر: ١٣]. انظر: «مختار الصحاح» مادة «نقر»، ومادة «قطمر».

[﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۚ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمُ حَفَظَةً حَتَّى إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتُهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ * ثُمَّ رُدُّواً إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَئَهُمُ ٱلْحَقِّ ٱلَا لَهُ ٱلْحُكَمُ وَهُوَ ٱسْرَعُ ٱلْحَسِينَ ﴾ [71-11]

﴿ حَفَظَةً ﴾: ملائكة حافظينَ لأعمالِكم، وهم الكِرامُ الكاتبون.

وعن أبي حاتم السِّجِسْتاني: أنه كانَ يكتبُ عن الأصمعيِّ كُلَّ شيءٍ يَلفِظُ به من فوائدِ العِلم، حتى قالَ فيه: أنت شبيهُ الحفظة، تكتبُ لَفظَ اللَّفظة، فقال أبو حاتم: وهذا أيضاً مما يُكتَب!

إلى الله تعالى، و «الكسب» إليهم، إشعارٌ بأن نومَهم أفضلُ من يقظتهم، لإمساكِهم عن اكتسابِ المآثم حينئذ.

وإنها جعل الانسداح المسند إلى أنفسهم تفسيراً للتوفي المسند إلى ذاتِه تعالى، لأنه مقابلٌ لقولِه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُ م بِالنَّهَادِ ﴾، فجعل فعلَ الله تابعاً لفعل العبد، ولا مناقشة في هذا، لأنّ الكسبَ عند أهلِ السُنة منسوبٌ إلى العبد(١١)، وعلى هذا الضميرُ في ﴿فِيهِ ﴾ راجع إلى ما دل عليه التوفي والجرح.

وأما قول القائل: إن البعث من القبور في شأن المذكور لا يكون علّة لقضاء أحوال أجل مسمّى، فالمصنف ما ذهب إليه، لأنه جعل البعث من القبور علّة لقضاء الوعد الذي وعده، وهو الأجل الذي ضربه لبعث الموتى وجزائهم على أعمالهم، كقوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَيِعًا وَعُداللهِ حَقَّ أَإِنّهُ يَبَدُوا أَلْخَلقَ ثُمّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِى الّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَالّذِينَ صَارِبُ مِن حَمِيمٍ ﴾ [يونس: ٤](٢).

⁽١) انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

⁽٢) الآية شاهد على أن الوعد هو بعث الخلق ومرجعهم إلى الله.

فإن قُلت: اللهُ تعالى غنيٌّ بعِلْمِه عن كِتْبةِ الملائكة، فها فائدتُها؟ قلت: فيها لُطْفٌ للعباد، لأنهم إذا عَلِموا أنّ اللهَ رقيبٌ عليهم، والملائكة الذين هم أشرَفُ خَلْقِه مُوكَّلُونَ بهم، يحفظونَ عليهم أعهاهَم، ويكتبونها في صَحائِف تُعْرَضُ على رؤوسِ الأشهادِ في مَواقِفِ القيامة، كانَ ذلكَ أَزْجَرَ لهم عن القَبيح، وأبعَدَ من السُّوء.

﴿ تَوَفَّتُهُ رُسُلُنَا ﴾ أي: استَوْفَتْ روحَه، وهُم مَلَكُ الموتِ وأعوانُه.

وعن مجُاهِد: جُعِلَت الأرضُ له مِثْلَ الطَّسْتِ يَتَناولُ مَن يَتَناولُه، وما مِن أهلِ بيتٍ إلا ويطوفُ عليهم في كلِّ يومٍ مرّتَين. وقُرِئ: (توفّاه)، ويجوزُ أن يكونَ ماضياً ومُضارعاً بمعنى: تتوفّاه، و ﴿ يُفَرِّطُونَ ﴾ بالتشديدِ والتخفيف، فالتفريط: التواني والتأخيرُ عن الحدّ، والإفراط: مجاوزةُ الحدّ، أي: لا يَنْقُصونَ مما أُمِروا به، أو لا يزيدونَ فيه.

﴿ ثُمَّ رُدُّواْ إِلَى اللَّهِ ﴾ أي: إلى حُكْمِه وجَزائه، ﴿مَوْلَنَهُمُ ﴾: مالِكِهم الذي يلي عليهم أمورَهم، ﴿ ٱلْحَقِّ ﴾: العَدْلِ الذي لا يحكُمُ إلّا بالحقّ،

قولُه: (فيها لُطْفُ للعباد)، قال القاضي: «وذلك أن العبدَ إذا وَثِق بلطفِ سيده، واعتمدَ على سَتْرِه وعَفْوِه، لم يحتشمْ منه احتشامَه مِن خَدَمه المطّلعين عليه»(١).

قولُه: (وقُرىء: «توفّاه»)(٢) حمزة: بالألفِ ممالة، والباقون: بالتاءِ الفوقانية.

قولُه: (و ﴿ يُفَرِّطُونَ ﴾ بالتشديد) الجماعة. والتخفيف شاذّة (٣).

قولُه: (لا يَنْقصُونَ مِمّا أُمِروا به) معنى القراءة بالتشديد، (أو لا يزيدون فيه) معنى التخفيف.

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۲: ۱۹۲).

⁽٢) وقراءة حمزة على تذكير الجميع، أي: الملائكة. وقراءة الباقين على تأنيث الجماعة. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٣٥). و «حجة القراءات»، ص٢٥٤.

⁽٣) ولتهام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٧) و «البحر المحيط» (٤: ٠٤٠).

﴿ أَلَا لَهُ ٱلْحَكُمُ ﴾ يومَئذِ لا حُكْمَ فيه لغيرِه، ﴿ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْخَسِيِينَ ﴾ لا يَشْغَلُه حِسابٌ عن حِساب. وقُرِئ: «الحقّ» بالنّصب على المدح، كقولك: الحمدُ لله الحقّ.

[﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِن ظُلُمُنتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَذْعُونَهُ. تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَمِنْ أَنجَننا مِنْ هَذِهِ. لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّكِرِينَ * قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبِ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾ ٦٣- ٢٤]

﴿ ظُلُمُنتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ مجازٌ عن مخاوفِهما وأهوالهما، يقالُ لليومِ الشديد: يومٌ مُظلِم، ويومٌ بارد، ويومٌ ذو كواكب. أي: اشتَدَّتْ ظُلْمَتُه حتىٰ عادَ كالليل، ويجوزُ أن يُراد: ما يُشْفُونَ عليه من الحَسْفِ في البرِّ والغَرَقِ في البحرِ بذنوبهم، فإذا دَعَوْا وتَضَرَّعوا كَشَفَ اللهُ عنهم الحَسْفَ والغَرَق، فنَجَوْا من ظُلُماتِهما، ﴿ لَإِنْ أَنَجَيْتَنَا ﴾ على إرادةِ القول ﴿ وَمِنْ هَذِهِ عَنْ مِنْ هذه الظُلمةِ والشِّدَة.

قولُه: (ويَوْمٌ ذُو كواكب). وأنشد الزجّاج:

فِدىً لِبَنِي ذُهْلِ بنِ شَـيْبانَ نَـاقَتِي إِذَا كَانَ يومٌ ذَا كُواكِبَ أَشْـهَبَا(١)

والعربُ تقولُ لليوم الذي تلْقَى منه شِدّة: «يومٌ مُظْلِمٌ».

قولُه: (ما يُشْفُونَ عليه)، الجوهري: «وأَشْفَى على الشيء: أَشْرف عليه. وأَشْفَى المريض على الموت». فعلى هذا المرادُ بـ ﴿ ظُلُمُنتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾: الحقيقة (٢).

إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشْهَلُ

على أنَّ «كان» تامة.

⁽۱) البيت لمقّاس العائذيّ مُسْهر بن النعمان، شاعر جاهلي، وقيل: إنه مخضْرم. وذهل بن شيبان: من بكر ابن وائل، وكان مقّاس نازلاً فيهم. ويوم ذو كواكب: أي: شديد الحرّ. وأشْهبُ: شديد، أو أنه أبيض لظهور النجوم فيه. انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٨٤) و«الكتاب» (١: ٧٤)، وفيه:

⁽٢) أي: على التفسير الثاني لـ﴿ ظُلُمُنتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ وهو ما يُشْفُون عليه من الحَسْف في البر، والغرق في البحر. «الكشاف» (٦: ١٢٢).

وقُرِئَ: ﴿يُنَجِّيكُم ﴾ بالتشديدِ والتخفيف، و﴿أَنْجَنَنَا ﴾، و(خُفيَـةً) بالضَّمِّ والكَسْرِ.

[﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابَامِن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَعْتِ أَرَّجُلِكُمْ أَوْ يَلْسِكُمْ شِيعًا وَيُدِينَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضِ النَّائِكُمْ الْوَيْفِ الْآيَنْتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ * وَكُذَّبَ بِدِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلُ لَسَتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلِ * لِكُلِّ بَهِ مُسْتَقَرُّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * 70 - 77]

﴿ هُو اَلْقَادِرُ ﴾ هو الذي عَرَفتُمُوه قادراً، وهو الكاملُ القُدرة، ﴿ عَذَابُا مِن فَوقِكُمْ ﴾ كما أمطرَ علىٰ قومِ لوطٍ وعلىٰ أصحابِ الفيلِ الحجارة،

قولُه: (وقُرِئ: ﴿يُنَجِّيكُم ﴾ بالتخفيف والتشديد). بالتخفيف: نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمروٍ وابن ذَكُوان. و﴿أَنجَننَا ﴾: عاصمٌ وحمزةُ والكسائيّ، والباقون: «أَنْجَيْتَـنَا»(١).

قولُه: («وخُفْية» بالضَّمِّ والكَسْر)(٢)، بالكَسْر: أبو بكر. والباقون: بالضم.

قولُه: (﴿ هُوَ ٱلْقَادِرُ ﴾: هو الذي عَرَفتُموه قادراً). ولمّا كان الخبر معرَّفاً باللام، وهو إمّا للعهد، فهو المراد من قولِه: «الذي عرَفتموه قادراً»، وإمّا للجنس، فهو المرادُ من قولِه: «وهو الكامل القدرة».

وفيه إشعار بمذهبِه، حيث لم يجعل الحصرَ حقيقياً (٣)، وفسّره بالكمال، كما في ﴿الَّمِّ

⁽١) انظر: «النشـر في القراءات العشر» (٢: ٢٥٩)، و«حجّة القراءات» ص٢٥٥، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٣٥).

 ⁽٢) وخُفية _ بضم الحناء وكسرها _ مِن: أُخْفَيْت الشيء، وهما لغتان، مثل: «رِشوة» و «رُشوة»، بكسر الراء وضمها. انظر: «حجة القراءات» ص٢٠٥. و «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٣٥).

⁽٣) أي: في قوله تعالى: ﴿ هُو الْقَادِرُ ﴾، وهو من باب قصر الصفة على الموصوف، باعتبار اللام في «القادر» للجنس.

أما كونه فيه إشعارٌ بمذهب الزمخشري، فبيانُه: أنه لو جُعِلَ القصرُ حقيقياً كان وصفُ غير الله بالقادر على سبيل المجاز لا الحقيقة، وهو مذهب أهل السنة، أما المعتزلة فالعبد عندهم قادرٌ على أفعاله حقيقة، على مذهبهم في أفعال العباد، لكن ليس له كهال القدرة.

وأرسَلَ على قومِ نوحِ الطُّوفان، ﴿أَوَّ مِن تَحَتِ آرَجُلِكُمْ ﴾ كما أَغرَقَ فِرعَونَ وخَسَفَ بقارون. وقيل: ﴿قِن فَوْقِكُمْ ﴾: من قِبَلِ أكابرِكم وسَلاطينكم، و﴿وَمِن تَحَتِ آرَجُلِكُمْ ﴾: مِن قِبَلِ سِفْلَتِكُم وعَبيدِكم. وقيل: هو حَبْسُ المطرِ والنبات، ﴿أَوْ يَلْسِكُمْ شِيعًا ﴾: أو يَخلِطكُم فِرَقاً مُحْتَلِفينَ على أهواءِ شتّى، كلُّ فرقةٍ منكم مُشايعةٌ لإمام. ومعنى خَلْطِهم: أَن يَنْشَبَ القتالُ بينهم فيَخْتَلِطوا ويَشتَبِكوا في مَلاحِم القِتال، من قوله:

وكَتِيبِ قٍ لَبَّسْ تُها بكَتيب قٍ حتّىٰ إذا التَبسَتْ نَفَضْتُ لها يَدِي

ذَلِكَ اللهِ عَبِرُ اللهِ غيرَ قادر» [البقرة: ١-٢](١) و «حاتم الجواد». قال الإمام: «هذا يُفيدُ الحصر، فوجبَ أنْ يكونَ غيرُ الله غيرَ قادر»(٢).

قولُه: (أو يخْلِطَكُم). قال الزجّاج: «لَبَسْتُ عليه الأمرَ أَلْبِسُه: إذا لم أُبيّنه، وخلطتُ بعضَه ببعض. ومعنى ﴿شِيعاً﴾: فِرَقاً، أي: لا يكونُ شيعةً واحدة»(٣). يعني: يخْلطُ أمركم خلْطَ اضطراب، لا خلطَ اتّفاق، فإذا كنتم مختلفين قاتَلَ بعضُكم بعضاً.

قولُه: (أن ينشَبَ القتال)، الجوهري: «يقال: نَشِب الشيءُ في الشيءِ نُشُوباً: عَلِق فيه. وأَنْشَبْتُه أنا فيه: أي أعْلقتُه. ويقال: نَشِبَت الحرْب بينهم».

قولُه: (وكَتيبةٍ) البيت(٤)، ألحق الباءَ بالكتيبةِ لأنه جعله اسماً للجيش، وهو من: تكتّبتِ

انظر: «تهذيب اللغة» (١: ٦٠)، (٢: ١٩٥)، (٣: ٣١٧) ورواية العجز فيه:

فيها السنور والمغافر والقنا

⁽١) انظر: «الكشاف» (٢: ٤٦) وفيه: إن ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل.

⁽۲) «مفاتيح الغيب» (۱۳: ۲۰).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه»: (٢: ١٨٥)، بتصرف.

⁽٤) هذا جزء من بيت للأسعر بن مُمْرانَ الجُعْفيّ، وتمامه:

وعن رسولِ الله ﷺ: «سألتُ اللهَ أن لا يَبعَثَ على أُمَّتي عذاباً مِن فَوقِهم أو من تحتِ أرجُلِهم، فأعطاني ذلك، وسألتُه أن لا يجعلَ بأسَهم بينهم فمنعَني، وأخبَرَني جبريلُ أنَّ فَناءَ أُمِّتي بالسَّيْف».

وعن جابِرِ بن عبد الله: لَـمّا نزلَ ﴿مِّن فَوْقِكُمْ ﴾ قال رسولُ الله ﷺ: «أعودُ بوَجْهك»، فلمّا نَزَل: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْسِكُمْ شِيَعًا ﴾ قال: «هاتانِ أَهْوَن».

ومعنىٰ الآية: الوعيدُ بأحدِ أصنافِ العذابِ المعدودة.

الخيل، أي: تجمّعت. يقول: رُبّ جيش خلطتها بجيش، فلمّا اختلطت نفضْتُ يدي، وتركْتُهم وشأنَهم.

وفي البيت كنايات، إحداها: أنه مهياجٌ للحرب، وثانيها: قوله: «نفَضتُ لها يدي» فإنه يدلُّ على أنه خلّاهم والفتنة، وثالثها: أنه فتّانٌ جبَان.

قولُه: (سَأَلْتُ الله). الحديثُ من رواية الترمذي، والنسائي، عن خَبّاب، عن رسول الله ﷺ: «سأَلتُ الله ثلاثاً، فأعطاني اثنتين، ومنعني واحدة. سألته ألا يُهْلكَ أمّتي بِسَنَةٍ فأعطانيها، وسألتُه ألا يسلّطَ عليهم من غيرهم [عَدُوّاً](١) فأعطانيها، وسألتُه ألا يُذيقَ بعضهم بأس بعضٍ فمَنعَنيها»(٢).

قولُه: (أعوذُ بوَجْهِكَ) الحديث رواه البخاريُّ وأحمدُ والترمذي عن جابر، مع زيادة يسيرة^(٣).

⁽١) تكملة من «جامع الترمذي»، لم ترد في الأصول الخطية، لكن في (ط): «ألا يسلط عليهم غيرهم» فتستقيم العبارة.

⁽٢) أخرجه الترمذي (٢١٧٥) وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح غريب. وهو في «مسند أحمد» (٢١٠٩١) وصحّحه ابن حبان (٧٢٣٦) وفيه تمامُ تخريجه.

قلتُ: السّنَّةُ: القحط.

⁽٣) أخرجه البخاري (٧٣١٣) والترمذي (٣٠٦٥)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٤٣١٦).

والضميرُ في قوله: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ ﴾ راجعٌ إلىٰ العذاب، ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ أي: لا بُدَّ أن يَنزِلَ بهم، ﴿قُلُ لَسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾: بحَفيظٍ وُكِّلَ إليَّ أمرُكم، أمنَعُكم من التكذيبِ إجباراً، إنّها أنا مُنذِر.

﴿ لِكُلِّ نَبَا﴾: لكلِّ شيءٍ يُنبَّأُ به، يعني: إنساءَهُم بأنهم يُعذَّبونَ وإيعادَهم به، ﴿ مُسْتَقَرُّ﴾: وقتُ استِقرارِ وحصولٍ لا بدَّ منه، وقيل: الضميرُ في ﴿ نَبَا ﴾ للقرآن.

[﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَايَنِينَا فَأَعْرِضَ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَانُ فَلَا نَقْعُدُ بَعْدَ ٱلذِّكَرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّالِمِينَ ﴿ وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَنْقُونَ مِنْ يُنسِينَّكَ ٱلشَّيْطُانُ فَلَا نَقْعُدُ بَعْدَ ٱلذِّينَ يَنْقُونَ مِنْ حِسَابِهِم قِن شَيْءٍ وَلَاكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَنْقُونَ ﴾ ٢٨-٦٩]

﴿ يَخُوضُونَ فِي ءَاينِنَا ﴾ في الاستِهزاء بها والطَّعْنِ فيها؛ وكانت قُريشٌ في أنديتهم يفعلونَ ذلك، ﴿ فَأَعْضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ يفعلونَ ذلك، ﴿ فَأَعْضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ فلا بأسَ أن تُجالِسَهم حيننذ، ﴿ وَإِمَّا يُنسِينَكَ ٱلشّيطانُ ﴾: وإنْ شَغَلَكَ بوسُوسَتِه حتى تَنسىٰ النّهْي عن مُجالستِهم، ﴿ فَلَا نَقْعُدَ ﴾ معَهم ﴿ بَعْدَ ٱلذِّكَرَىٰ ﴾: بعد أن تذكر النهي. وقُرئ: (يُنسّينَك) بالتشديد.

و يجوزُ أن يُراد: وإن كانَ الشيطانُ يُنسِيكَ قبلَ النهيِ قُبْحَ مُجَالَسةِ المُستَهزِئينَ لأنَّها مما تُنكِرُه العُقول، ﴿فَلَا نَقْعُدُ بَعْدَ ٱلذِّكَرُه العُقول، ﴿فَلَا نَقْعُدُ بَعْدَ ٱلذِّكَرَىٰ ﴾: بعدَ أن ذكّرْناكَ قُبْحَها ونَبَّهْناكَ عليه معَهم.

قولُه: (مما تُنْكِرُه العُقول) يعني: كانت مجالسةُ المستهزئين في آياتِ الله قبحاً في العقول، فكان للشيطان والوهم مجال في إيراد الشُّبَه، وكان العقلُ يتحيِّرُ ويبقى كالناسِي والساهي، فحين زالت (٢) الموانعُ بالنصّ القامع للشبه، والدافع للوهم، فلا تقعُدْ بعد ذلك معهم.

قولُه: (وقُرئ: «يُنَسِّينَك» بالتشديد). ابنُ عامر، والباقون: بالتخفيف(١).

⁽١) انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٦. والكشف عن وجوه القراءات السبع (١: ٤٣٦).

⁽٢) في (ج): (لا زالت).

﴿ وَمَا عَلَ ٱلَّذِينَ يَنْقُونَ مِنْ حِسَابِهِ مِن شَيْءٍ ﴾: وما يلزمُ اللَّتقينَ الذين يُجالِسُونَهم شيءٌ ممّا يُحاسَبونَ عليه مِن ذُنوبِهم، ﴿ وَلَاكِن ﴾ عليهم أن يُذكّروهُم ﴿ ذِكْرَى ﴾ إذا سَمِعوهُم يخوضون؛ بالقيام عنهم، وإظهارِ الكراهةِ لهم، وموعظتِهم،

قال في «الانتصاف»: هذا تنزيلٌ على قاعدة الحُسن والقُبح^(۱)، وأن العقلَ مدْرِكُ للأحكام، والشرعُ مبيّن لمقتضاه. ومما يدل على أن المرادَ خلافُ ذلك ورود ﴿ يُنسِينَكَ ﴾ مستَقْبلاً، ولو كان المراد نسيانَ ما عَلِمه لقال: وإن أنساك فيها تقدم، فلا تقْعدْ بعد النهي (۲).

وقلتُ: المستقبل غيرُ مانع، لأن له أن يقول: معناه: إن استمرَّ ذلك النسيانُ السابق _ الذي كان سبباً لورود قولنا: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ٓ اَيَٰذِنَا فَأَعْرِضٌ عَنَهُمٌ ﴾ فلا تقْعد بعد أن ذكَّرنا به، أي: بقولنا: ﴿ فَأَعْرِضُ عَنَهُمٌ ﴾ لكن الوجة هو الأول، وهو أن يرادَ بقولِه: ﴿ بَعْدَ الذِّكَ رَالنَّهِي. النَّهِي.

قيل: «الخطابُ بقوله: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ﴾ للرسول ﷺ والمراد غيرُه، أو المراد: إذا رأيتَ أيّها السامع». كذا ذكره الإمام (٣).

وقال الواحدي: «إن المشركين كانوا إذا جالسوا المؤمنين وقَعوا في الرسولِ عَلَيْ والقرآن، فأمرهم ألا يقُعدوا معهم»(٤).

وفيه: أن التكليفَ ساقطٌ عن الناسي.

قولُه: (بالقيام) يتعلقُ بقولِه: «أن يُذكّروهم ﴿ ذِكَّرَىٰ ﴾».

⁽١) أي عند المعتزلة، وهم يرون أن الحسن والقبيح: ما يستحسنه العقل ويستقبحه. انظر: «الملل والنحل» (١: ٥٠).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٦-٢٧).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٢١).

⁽٤) «الوسيط» للواحدي (٢: ٢٨٥).

﴿لَعَلَهُمْ يَنَّقُونَ ﴾: لعلَّهم يَجتنبونَ الخَوضَ حَياءً أو كراهةً لِـمَساءتِهم. ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ لِـ﴿الَّذِينَ يَنَّقُونَ ﴾، أي: يُذكِّرونَهم إرادةَ أن يَثبُتوا علىٰ تَقُواهُم ويَزْدادوها.

ورُوي أنَّ المُسلِمينَ قالوا: لَئِنْ كنا نقومُ كلَّما استَهزَؤوا بالقُرآنِ لم نَستَطِعْ أن نَجلِسَ في المسجدِ الحرام وأن نطوف، فرُخِّصَ لهم.

فإن قُلت: ما محلً ﴿ وَحَكَرَىٰ ﴾؟ قلت: يـجوزُ أن يكونَ نَـصْباً علىٰ: ولكنْ يُدكِّرونَهم ذِكْرىٰ، أي: تذكيراً، ورفعاً علىٰ: ولكنْ عليهم ذِكْرىٰ. ولا يجوزُ أن يكونَ علفاً علىٰ محلِّ ﴿ مِن شَيِّهِ ﴾، كقولك: ما في الدارِ من أحدٍ ولكنْ زيدٌ، لأنّ قولَه: ﴿ مِنْ حِسَابِهِم ﴾ يأبىٰ ذلك.

قولُه: (لمساءتِهم): أي: الذين يتقون. وهو مصدر: ساءه يسوؤهُ سَوْءاً _ بالفتح _ ومَساءةً. وإضافتُها إلى المفعول، وقيل: إلى الفاعل، والأولُ أظْهر.

قولُه: (يجوزُ أن يكون الضميرُ) أي: في ﴿لَعَلَّهُمْ ﴾.

قولُه: (لأنّ قولَه: ﴿مِنْ حِسَابِهِم ﴾ يأبى ذلك). قال أبو البقاء: ﴿مِنْ ﴾ في ﴿مِن شَيْءٍ ﴾: زائدة، و ﴿مِنْ حِسَابِهِم ﴾: حال، تقديرُه: شيءٌ من حسابهم (١)، يعني: شيءٌ كائنٌ من حسابهم، فإذا عطف ﴿ذِكَرَىٰ ﴾ على محل ﴿مِن شَيْءٍ ﴾، رجع المعنى: ما يلزمُ المتقين الذكرُ الذي ﴿مِنْ حِسَابِهِم ﴾، لأن ﴿مِن شَيْءٍ ﴾ مقيّدٌ بقيد ﴿مِنْ حِسَابِهِم ﴾ فإذا عطف عليه لا بد من تقييده به.

واعترض صاحب «التقريب» وقال: «لا يلزمُ من وصفِ المعطوفِ عليه بشيء وصف المعطوف» (٢).

وأُجيب أن ذلك في عطف الجملة على الجملة، وأما في عطف مفرداتِ الجمل فملتزم،

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٦).

⁽٢) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٣٨.

[﴿ وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهُواْ وَغَرَّتُهُمُ ٱلْحَيَوْةُ ٱلدُّنَيَا ۚ وَذَكِرْ بِهِ اَنَ اللّهُ الْحَيَوْةُ ٱلدُّنَيَا ۗ وَذَكِ اللّهِ عَلَى اللّهِ وَلِيُّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلّ عَدْلِ لَا تُبْسَلَ نَفْسُ بِمَا كَسَبُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَبِيمٍ وَعَذَابُ ٱلِيمُ بِمَا كَانُواْ يَمَا كَسَبُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَبِيمٍ وَعَذَابُ ٱلِيمُ بِمَا كَانُواْ يَكُفُرُونَ ﴾ ٧٠]

﴿ اَلَّذِيكَ اَتَّحَادُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهُوا ﴾ أي: دينَهم الذي كانَ يجبُ أن يأخذوا به لَعِباً ولهواً، وذلكَ أنَّ عبادةَ الأصنامِ وما كانوا عليه من تحريمِ البَحائرِ والسَّوائبِ وغيرِ ذلك، من بابِ اللعبِ واللهوِ واتباعِ هوى النفسِ والعملِ بالشهوة،

كها سيجيء بيانُه على سورة «براءة» في قوله: ﴿ لَقَدَّ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثَرَتُكُمْ ﴾ [التوبة: ٢٥](١).

والمُصنَّفُ لمَّا فَرغ من تقريرِ عطف الجملةِ على الجملة بقولِه: «ولكن يذكّرونهم ذكْرَى»، «أو لكنْ عليهم ذكْرَى»، ومنعه.

قولُه: (وذلك أنّ عبادةَ الأصنامِ) هو بيانُ اتخاذهم لَعِباً ولهواً. والمرادُ بالدّين: مطلَقُ الدين وحقيقتُه، يعني: كان يجب على كل مكلّفِ أن يتديّن بدين، وينتحلَ بملّة، وهؤلاء تديّنوا باللّعب واللهو، فعلى هذا: ﴿لَعِبًا وَلَهُوا ﴾ ثاني مفعولي «اتخذ»، وعلى قوله: «أو اتّخذوا ما هو لعبٌ ولَهوٌ دِيناً لهم» بالعكس. لعل المرادَ أنه من بابِ القلب (٢)، لتصحيحِ أصل المعنى. ولهذا جعل ﴿دِينَهُمٌ ﴾ نكرة. ونحوه ذكر الزجّاج في «الفرقان» عند قولِه تعالى: ﴿أَن تَتَخِذَ مِن دُونِك

⁽١) والشاهد في الآية عطف «يوم حنين» على «مواطِنَ كثيرة» من باب عطف المفردات.

⁽٢) القلب في الاصطلاح: هو أن يُجعل جزء من الكلام مكان آخر يجعل مكانه على وجه يُثبت حُكمَ كل منهما للآخر، وهو من أفانين البلاغة، وفيه دلالة على الاقتدار في الكلام، والإغراق فيه. انظر: "بغية الإيضاح» (١: ١٦)، و«الطراز» (٣: ٩٤).

مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [الفرقان: ١٨]، إذا قرئ «نُتَخذ» مجهولاً (١)، فقال: أجاز الفرّاءُ أن يجعلَ ﴿مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ هو الاسم، ويجعلَ الخبر ما في «نتَّخذ» كأنه يجْعلُ على القلْب (٢).

واعلم أن الوجة الأول محمولٌ على معنى قولِه تعالى: ﴿ أَرَهَ يَتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَىٰهَ مُهُ مَوْدَهُ ﴾ [الفرقان: ٤٣]، لأن الأصل: من اتّخذ هواه كالإله نزّل أمْرَ الهوَى والشهواتِ في متابعةِ ما يدعوهم إليه منزلة الإله الواجبِ العبادة، ثم قيل: ﴿ مَنِ ٱتَّخذَ إِلَىٰهَ مُهُ مَوَدُهُ ﴾ فقدّم المشبه به على المشبه، عكساً للتشبيه (٣)، رَوْماً للمبالغة، وإيذاناً بأنّ الهوى في بابِ استحقاقِ العبادةِ أقوى من الإله. وفي كلام صاحب «المفتاح» إشعارٌ بهذا (٤).

فكذلك حكمُ هذه الآية، شَبَّه أولاً ما بَنُوا عليه نِحْلتَهم من عبادةِ الأصنام، وتحريم البحائرِ والسوائب، بالدين الذي يجب على كل أحدِ أن ينتحل به، فينتفع به عاجلاً وآجلاً، ثم سمّيت تلك النحلةُ باللعب واللهو، لكونها مبْنيّةً على قاعدةِ التشهّي وأنهم لا ينتفعون بها، بل يتضرّرون من أجلِها، ثم قدّم المشبهَ به على المشبه للمبالغةِ المذكورة.

وعلى هذا المنوالِ يُنسَجُ الوجهُ الثاني عند صاحب «المفتاح»(٥)، لأن باب القلبِ عنده

⁽١) القراءة المشار إليها هي قراءة أبي جعفر المدني. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢: ٢٦٤).

⁽٢) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٦٤)، و«معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٨).

⁽٣) أي: أن التشبيه في الآية من باب التشبيه المقلوب، وهو أن يجعل المشبه به مشبهاً، والمشبه مشبهاً به، للمبالغة، وبعضهم يسمّيه التشبيه المعكوس، أو غلبة الفروع على الأصول. انظر: «المثل السائر» ١٦١-١٦٢، و «الطراز» (١: ٣٠٩).

⁽٤) انظر: «المفتاح» ص ١٦٣ - ١٦٤، حيث جاء فيه أن «قوله عز وجل: ﴿ أَرْءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَنهَهُ مُهُونِكُ ﴾ بدل «أرأيت من التَّخَذَ هَوَاهُ إلحهُ» مصبوب في هذا القالب، يعني: كون المشبه به أتم من المشبه في وجه التشبيه».

⁽٥) المقصود بالوجه الثاني قول الزمخشري: «اتَّخذوا ما هو لعب ولهو من عبادة الأصنام وغيرها ديناً لهم».

ومن جنسِ الهَزْلِ دونَ الجِدِّ، أو: اتخذوا ما هو لَعِبٌ وهَنُوْ من عبادةِ الأصنامِ وغيرِها دينًا لهم، أو: اتخذوا دينَهم الذي كُلِّفوهُ ودُعوا إليه _ وهو دينُ الإسلام _ لَعِباً ولهواً، حيثُ سَخِروا به واستَهزَؤوا.

وقيل: جَعَلَ اللهُ لكلِّ قوم عيداً يُعظِّمونَه ويُصَلُّونَ فيه ويَعْمُرونَه بذِكْرِ الله، والناسُ كلُّهم من المُشرِكينَ وأهلِ الكتابِ اتخذوا عيدَهم لَعِباً ولهواً، غيرَ المُسلِمين، فإنَّهم اتخذوا عيدَهُم كما شَرَعَه الله.

محمول على أصل المعنى، لكن المختارَ أنه جارٍ على أصل التشبيه، مِن تقديمِ المشبه على المشبه به، وإن كان قلباً في اللفظ. والأولُ أبلغ.

وأمّا الوَجْهُ الثالثُ فتقديرُه: جعلوا دينَ الإسلام، والملَّةَ الحنيفيةَ التي تستحقُّ كل تبجيل وتعظيم، كاللعب واللهو الذي يستلزم السخرية والاستهزاء، فاستهزؤوا به، كقولِه تعالى: ﴿ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَنَيَا شَيْعًا أَغَذَهَا هُرُوا ﴾ [الجاثية: ٩].

وأما بيان النظم فإن قولَه تعالى: ﴿ وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَدُواْ ﴾: عطْفٌ على قوله: ﴿ فَلَا نَقَعُدُ بَعْدَ ٱلذِّيكَ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّلِمِينَ ﴾، وهو متصل بقوله: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَايَنِنَا فَأَعْرِضْ عَنَّهُم ﴾، يعني: فلا تقعد بعد الذكرى مع هؤلاءِ الظَّلمة الذين يخوضون في آياتنا، ودعْ مصاحبة من بَنى دِينَه على اللّعب واللَّهو، وغرَّته الحياةُ الدنيوية. ويجوزُ أن تكونَ الواو استئنافاً، والآيةُ مستطردة.

قولُه: (أو اتّخذوا دينَهم الذي كُلِّفوهُ) فعلى هذا المرادُ بالدِّين: الدِّينُ المَقَيَّد (١)، ومن ثَمَّ قال: «وهو دين الإسلام».

قولُه: (وقيل: قد جَعَلَ اللهُ لكُلِّ قوم عيداً) سمّى العيدَ بالدِّينِ مجازاً، لأن العيدَ مبنيّ على العادات، والدين: العادة. النهاية: «وفي الحديث: أنه عليه الصلاة والسلام كان على دِينِ

⁽١) يعنى الإسلام.

ومعنى ﴿ ذَرْهُم ﴾: أعرِض عنهم، ولا تُبالِ بتكذيبِهم واستِهزائِهم، ولا تَشغَلْ قَلْبَك بهم، ﴿ وَذَرْهُم ﴾ أي: بالقرآن، ﴿ أَن تُبْسَلَ نَفْسُ ﴾ مخافة أن تُسْلَمَ إلى الهَلكةِ والعذاب، وتُرْتَهَنَ بسُوءِ كَسْبِها. وأصلُ الإبسال: المَنْع،

قومه (١)، أي: على ما بقِي فيهم من إرث إبراهيم، من الحجِّ والنكاحِ والميراث، وليس المرادُ الشَّرْكَ الذي كانوا عليه، وقيل: هو من الدين: العادة، يريدُ به: أخلاقَهم في الكرم، والشجاعة، وغير ذلك».

قولُه: (وأصلُ الإبسال: المَنْع). قال الزجّاج: ﴿تُبسّلَ ﴾: تُسْلَم بعملِها غير قادرةٍ على التخلّص، والـمُسْتَبْسِل: المُسْتَسْلِم الذي يعلمُ أنه لا يقدرُ على التخلّص. قال الشاعر:

وإبْسالي بَنِيَّ بِغَيْرِ جُرْمٍ بَعَوْنَاهُ ولا بِدَمٍ مُرَاقِ (٢)

أي: إسلامي إيّاهم. والبعُو: الجناية.

«وقيل: أَبْسَل: رَهَن، والمعنى واحد. يقال: أسد باسل، أي: معه من الإقدام ما يَسْتَبْسلُ له قَرْنه، ويقال: هذا بسْلٌ عليك، أي: حَرام»(٣). تمّ كلامُه.

قائل البيت: عوف بن الأحوص^(٤)، وكان حملَ عن غَنِيِّ لبني قُشَيْرٍ دمَ ابْنَي السَّجْفِيَّة، فقالوا: لا نرْضَى بك، فرهنهم بَنِيه طلباً للصلح، فقال تحسّراً وتلهّفاً على تسليمِ بنيه إلى الـهَلكةِ بغير جُرْمٍ جَرَموه، ولا دَمِ أَهْراقوه.

⁽١) انظر: «دلائل النبوة» للبيهقي (٢: ٣٠).

⁽٢) البيت لعَوْف بن الأحوص كما سيأتي. والجُرْم: الذنب. والـمُراق: المشفوك. والبيت شاهد على استعمال «إبسال» بمعنى تسليم. انظر: «الصحاح» (٤: ١٦٣٤)، و«لسان العرب» مادة (بسل).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٧).

⁽٤) شاعر جاهلي، ينتهي نسبه بعامر بن صعْصعة، كان سيداً في قومه. انظر: «معجم الشعراء» للمرزباني ص١٢٣، و«المفضليات» ص١٧٣.

لأنّ المُسْلَمَ إليه يَمنعُ المُسْلَم، قال عوفُ بنُ الأحوص:

وإبْسَالِي بَنِيَّ بِغَيْرِ جُرْمٍ بَعَوْنَاهُ ولا بِدَمٍ مُرَاقِ

ومنه: هذا عليك بَسْلٌ، أي: حرامٌ محظور. والباسلُ: الشجاعُ لامتناعِه من قِرْنِه، أو لأنه شديدُ البُسور، يُقال: بَسَرَ الرَّجل؛ إذا اشتَدَّ عُبوسُه، فإذا زاد قالوا: بَسَل، والعابس: مُنقَبِضُ الوجه.

﴿ وَإِن تَعْدِلُ كُلَّ عَدْلِ لَا يُؤْخَذْ مِنْهَ آ﴾: وإنْ تَفْدِ كُلَّ فِداء، والعَدْل: الفِدْية، لأنّ الفاديَ يَعْدِلُ المفدِيَّ بمِثْلهِ. و ﴿ كُلَّ عَدْلٍ ﴾: نَصْبٌ علىٰ المصدَر،

قولُه: (لأن المُسْلَمَ إليه يَمْنعُ المُسْلَم). يعني: إذا أسلموا أحداً إلى الهلاك، فالهلاكُ هو المسلَمُ إليه يمنع الشخص المسلَم من الخروج منه.

فالمعنىٰ: ذَكِّر بالقرآن، مخافة أن تُسْلَم نفْس إلى الهَلَكة، بسبب ما كسبت من المآثم، فلا تتخلّصُ منها، كما أن أعمالهَا السيئة تمنعها من الخلاص، كما أن المسلَمَ إليه يمنع المسلَمَ أن يتخلّصَ منه، نحوه في المعنى قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَاكَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [المدثر: ٣٨](١).

وقال القاضي: «إنَّما قيل: أسدُّ باسل، لأن فريسَته لا تُفْلِت منه» (٢).

الراغب: «البَسْل: ضمّ الشيء ومنعُه، ولتضمُّنه لمعنى الضمِّ استُعير لتقطيبِ الوجه، فقيل: هو باسل ومُبْتَسِلُ الوجه. ولتضمّنه لمعنى المنع، قيل للمُحَرَّمِ والمُرْتَهَن: بَسْل. والفرقُ بين الحرامِ والبسْل أن الحرام: عامٌّ للممنوع منه حُكْماً أو قهراً. والبسْل هو الممنوع منه قهراً. قال اللهُ تعالى: ﴿ أُولَكِكَ الَّذِينَ أَبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا ﴾، أي: حُرِموا الثواب، وفُسر بالارتهان، كقولِه تعالى: ﴿ كُلُّ نَسْسِ بِمَاكَسَبُوا ﴾، أي: حُرِموا الثواب، وفُسر بالارتهان، كقولِه تعالى: ﴿ كُلُّ نَسْسٍ بِمَاكَسَبُ رَهِينَةً ﴾ "(٣).

⁽١) والآية شاهد على قرب معناها من معنى الآية مدار البحث.

⁽٢) «أنوار التنزيل»: (٢: ٢٠٤). وفي (ج): «يفلت» بالياء، وهو تصحيف.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص١٢٣.

وفاعلُ ﴿ يُؤْخَذْ ﴾: قولُه: ﴿ مِنْهَا ﴾ لا ضميرُ العَدْل، لأنّ العَدْلَ هاهنا مَصدر، فلا يُسنَدُ إليه الأخذ.

وأما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدَلٌ ﴾ [البقرة: ٤٨] فبمعنى المَفْديِّ به، فصحَّ إسنادُه إليه.

﴿ أُولَكِيكَ ﴾ إشارةٌ إلى المُتَّخِذينَ دينَهم لَعِباً ولهواً. قيل: نزلت في أبي بكر الصِّدِّيقِ رضيَ اللهُ عنه حينَ دعاهُ ابنُه عبدُ الرحمن إلى عبادةِ الأوثان.

[﴿ قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ اللّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَنَنَا اللّهُ كَالَّذِى السَّهَ وَقُلْ أَنْدُ اللّهَ عَرْانَ لَهُ وَأَصْحَبُ يَدْعُونَهُ وَإِلَى اللّهُدَى اَقْتِنَا قُلْ إِنَّ كَاللّهِ هُوَ اللّهُ دَى اللّهِ هُوَ اللّهُ دَى اللّهِ هُوَ اللّهُ دَى أَلِهُ لَا اللّهَ الْمَالِمَ لِرَبِ الْعَلَمِينَ ﴾ ٧١]

قولُه: (وفاعلُ ﴿يُؤَخَذَ ﴾ قوله: ﴿مِنْهَا ﴾). وهذا كما تقول: ﴿أُخِذ مِنِّي » وتسْكت. وتقول: «سِيرَ من البلد». فالفعل لا بدَّ له من فاعل، وفاعله ما يصحُّ السكوتُ عليه.

قولُه: (لا ضميرُ العَدْلِ). أي: الضميرُ في ﴿لَا يُؤْخَذْ مِنْهَا ﴾ لا يرجعُ إلى «العدل»، لأنه مصدر. فإن قيل: كيف صحّ إسنادُه في تلك الآية (١)، على تأويلِ المفتدى(٢) به، ولم يصحَّ هاهنا؟ وأُجيبَ: لأنه في تلك الآية لم يقعْ مفعولاً مطلقاً ابتداءً، بخلافِه هاهنا.

قال في «الانتصاف»: «ونظيرُه ما سبق أن الضميرَ في: ﴿فَتَـنفُخُ فِيهَا ﴾ (٣) لا يعودُ إلى «الهيئة» من قوله: ﴿كَهَـنَيَةِ ٱلطَّيْرِ ﴾، وأوْجبَ كَوْنَ «العدل» هاهنا مصْدراً يتعدى الفعلُ إليه بغير واسطة، ولو كان مفعو لا به لقيل: بكلّ عدل» (٤).

⁽١) يعني في قوله تعالى: ﴿ وَاتَقُواْ يَوْمًا لَا جَمْزِي نَفْشُ عَن نَفْسٍ شَيْءًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة: ٤٨]. وقد أسند الفعل «يؤخذ» فيها إلى «العدل» وهو مصدر.

⁽٢) في (ط): «المعني به».

⁽٣) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيَّةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيَّرُابِإِذْنِي ﴾ [المائدة: ١١٠].

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٨). وهذه الفقرة _ من قوله: «قال في الانتصاف » إلى هنا _ ورد في (ط) قبل سطرين؛ قبل قوله: «فإن قيل: كيف صح إسناده».

﴿ قُلْ أَنَدْعُوا ﴾: أنعبُدُ، ﴿ وَن دُونِ اللهِ ﴾ الضارِّ النافع ما لا يَقدِرُ على نَفْعِنا ولا مَضرَّ تِنا، ﴿ وَنُرَدُّ عَلَى آعَقَائِنا ﴾ راجعينَ إلى الشركِ بعدَ إذ أنقَذَنا اللهُ منه وهدانا للإسلام، مُضرَّ تِنا، ﴿ وَنُرَدُّ عَلَى الشَّيَطِينُ ﴾: كالذي ذَهَبَت به مَرَدةُ الجِنِّ والغيلان، ﴿ فِ ٱلْأَرْضِ ﴾: في السَمْهُمَه، ﴿ حَبَرانَ ﴾: تائها ضالًا عن الجادّةِ لا يَدْري كيفَ يَصنَع! ﴿ لَلهُ وَ أَي لَمُنا اللهُ مَهُ السَري ، السَمْهُمَ الطريقُ الطريقَ المُستوي، المُستَهوى، ﴿ أَضَحَنكُ ﴾: رُفْقة، ﴿ يَدْعُونَهُ وَإِلَى اللهُدَى ﴾: إلى أن يَهدُوهُ الطريقَ المُستوي، أو سُمِّي الطريقُ السَمُستَقيمُ بالهدى، يقولون له: ﴿ أَقْتِننا ﴾ وقد اعتسَفَ المَهْمَة تابعاً للجِنِّ لا يُجيبهُم ولا يأتيهم، وهذا مبنيٌّ على ما تَرْعُمُه العربُ وتعتقدُه: أنَّ الجِنَّ للجِنِّ لا يُحبيبهُم ولا يأتيهم، وهذا مبنيٌّ على ما تَرْعُمُه العربُ وتعتقدُه: أنَّ الجِنَّ سَتَهوي الإنسان، والغِيلانَ تَستَولي عليه، كَ ﴿ اللّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَيطانُ مِنَ الْمَسِ ﴾ للجِنِّ لا يُحبيبهُم ولا يأتيهم، ﴿ قُلُ إِنَ عليه التابِع لخطواتِ الشيطان، والمُسلِمونَ البقرة: ٥ اللهِ فلا يَلتَفِتُ إليهم، ﴿ قُلُ إِنَ هُدَى اللهِ ﴾ وهو الإسلام، ﴿ هُو اللهُدَى ﴾ وقد الإسلام، ﴿ هُو اللهُدَى ﴾ وحداً مواوراء هُ ضَلالٌ وغَيّ، ﴿ وَمَن يَبْتَغَ عَيْرَ الْإِسَلَيْمِ دِينًا ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، ﴿ فَمَاذَا وَحُدَه، وما وراء هُ ضَلالٌ وغَيّ، ﴿ وَمَن يَبْتَغَ عَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، ﴿ فَمَاذَا وَحُدَه، وما وراء هُ صَلالٌ وغَيّ، ﴿ وَمَن يَبْتَغَ عَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، ﴿ فَمَاذَا وَلَيْمَالَوْكُ إِلَا الشَكُولُ ﴾ [يونس: ٣٦].

قولُه: (أو سُمِّيَ الطريقُ المُستقيمُ بالـهُدَى): عطفٌ على «أن يهْدوا»، أي: ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ يجوزُ أنْ يكونَ مصدراً على أصلِه، وأن يسمى الطريقُ المستقيم به.

قولُه: (وقد اعتَسَفَ)، الجوهري: «العَسْفُ: الأَخْذُ على غيرِ الطريق، وكذلك: التعسّفُ والاعتساف».

قولُه: (وهذا مبنيٌّ على ما تَزْعُمُه العرب). قال صاحبُ «الانتصاف»: «مَن أنكر استهواءَ الجنّ، واستيلاءهم على بعض الناس، بقدرة الله، فهو بمن استهوتُه الشياطينُ في مَهَامِه الضلال، والفلسفيُّ حَيْرانُ له أصحاب من الموحّدين يدْعونه إلى الهدى: اثْتِنا، وهو راكبٌ في ضلالِهِ التعاسيفَ» (١).

⁽١) «الانتصاف» (٢: ٢٨) بتصرف. والمهامه: الصحاري المقفرة. والتعاسيف: الضلالات.

فإن قُلت: ما محلَّ الكافِ في قوله: ﴿كَٱلَذِى ٱسْتَهُوتَهُ ﴾؟ قلت: النَّصْبُ على الحالِ من الضميرِ في «نُرَدّ على أعقابنا» أي: أننكَّصُ مُشبِهينَ مَنِ استَهْوَتْهُ الشَّياطين؟

فإن قُلت: ما معنى ﴿أَسَّتَهُوتُهُ ﴾؟ قلت: هو استِفعال، مِن: هوى في الأرض؛ إذا ذهبَ فيها، كأنَّ معناه: طَلَبَت هُويَّه وحَرَصَت عليه.

فإن قُلت: ما محلُّ: «أُمِرْنَا»؟ قلت: النصبُ عطفاً على محلِّ قوله: ﴿إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَىٰ ﴾، على أنَّهما مقولان، كأنه قيل: قُل هذا القولَ وقُل: أُمِرْنا لنُسْلِم.

وقلت: يمكن حملُ قول المصنف على ما ذهب إليه صاحبُ^(۱) «النهاية» في قوله ﷺ: «لا غُول» ليس نفياً لعين الغولِ ووجوده، وإنها فيه إبطالُ زعم العرب في تلوّنه بالصورِ المختلفة، فيكون المعنى: أنها لا تستطيع أن تُضِلّ أحداً، ويشهدُ له الحديث الآخر: «لا غُولٌ ولْكِن السَّعالي» (۲)، والسّعالي: سَحَرة الجنّ، أي: ولكن في الجنّ سَحَرة، لهم تلْبيسٌ وتخييل.

قولُه: (على الحالِ من الضميرِ في «نُودَةُ»). قال صاحبُ «الفرائد»: «حاصلُ هذا الكلام: نُرد في حال إشباهنا كقولك: جاء زيدٌ راكباً، أي: في حالِ ركوبه. والرد ليس في حالِ الإشباه، كما أن المجيءَ في حال الركوب، ويمكن أن يقال: الكافُ منصوبُ المحلِّ على المصدر، أي: نُرد ردّاً مثل ردّ الذي استهوتُه».

وقلت: الحال مؤكِّدة، كقولِه تعالى: ﴿ثُمُّ وَلَيْتَهُم مُّدِّبِرِينَ ﴾ [التوبة: ٢٥] فلا يلزمُ ذلك. والتشبيه، على أن يكونَ حالاً، من التمثيلي^(٣): شبّه حالَ من خلصَ من الشرك، ثم نكص على

⁽١) قوله: «وقلت يمكن حمل قول المصنف على ما ذهب إليه صاحب» سقط من (أ).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤١١٧) ومسلم (٢٢٢٢) والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٧٨٣) وأبو داود (٣٩١٥).

⁽٣) أي: في قوله تعالى: ﴿ وَنُرَدُّ عَلَيْ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَ دَنَا ٱللَّهُ كَالَّذِي ٱسْتَهْوَتُهُ ٱلشَّيَنطِينُ فِي ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ ﴾.

فإن قلت: ما معنىٰ اللامِ في ﴿لِنُسْلِمَ ﴾؟ قلت: هي تعليلٌ للأمر، بمعنىٰ: أُمِرْنا وقيلَ لنا: أَسلِموا، لأجل أن نُسلِم.

فإن قُلتَ: فإذا كانَ هذا وارداً في شأنِ أبي بكرِ الصِّدِّيقِ رضيَ الله عنه، فكيفَ قيلَ للرسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام: ﴿ قُلْ أَندَّعُوا ﴾؟ قلتُ: للاتحادِ الذي كانَ بينَ رسولِ الله ﷺ والمؤمنين، خصوصاً بينَه وبينَ الصِّدِيقِ أبي بكرٍ رضيَ الله تعالىٰ عنه.

[﴿ وَأَنْ أَقِيمُواْ الصَّكَاوَةَ وَاتَّقُوهُ وَهُوَ الَّذِى ٓ إِلَتِهِ تَحْشَرُونَ * وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُ وَلَهُ الْمُلَّكُ يَوْمَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُ وَلَهُ الْمُلَّكُ يَوْمَ السَّمَوَدَ فَي الصَّورُ عَلِمُ الْفَيْتِ وَالشَّهَادَةً وَهُوالْفَكِيمُ الْفَيْدِي ﴿ ٢٧-٧٣]

عقبيه، بحالِ من ذهب به الغيلانُ في المَهْمَه، بعدما كان على الجادّةِ المستقيمة، وعلى أن يكون مصْدراً يكون من المركب العقلي^(١).

قولُه: (هي تعليلٌ للأمر). قال أبو البقاء: «أي: أُمرنا بذلك لنُسْلِم، وقيل: اللام بمعنى الباء، وقيل: هي زائدة، أي: أن نُسْلِم »(٢).

قال الزجّاج: «العربُ تقول: أمرْتُك أن تفعل، وأمرتُك بأن تفعل، وأمرتُك لِتفعل، فعلى الأولى النابُ محذوفة. فمن قال: أمرتُك بأن تفعل، فالباء للإلصاق، أي: وقع الأمرُ بهذا الفعل. وعلى الثالثِ اللام للتعليل، فقد أخبَرَنا بالعلّةِ التي لها وقع الأمر»(٣).

⁽۱) التشبيه المركب العقلي: أحد أنواع التشبيه باعتبار وجه الشبه. انظر: «بغية الإيضاح» (۳: ۳۲-۳۷). وفي الآية إذا اعتبرت الكاف في محل نصب على المصدر، لا على الحال، كان التشبيه مركباً عقلياً، حيث شبه حال ردّ المتكلّمين على أعقابهم بعد هدايتهم، بحال رد من استهوته الشياطين فأضلّته. وطرفا التشبيه هنا عقليان.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٨).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٨).

فإن قُلتَ: عَلامَ عُطِفَ قُولُه: ﴿ وَأَنْ أَقِيمُوا ﴾؟ قُلتُ: على مَوضِعِ ﴿ لِنُسْلِمَ ﴾، كأنه قيل: وأُمِرْنا أن نُسْلِمَ وأن أقيموا. ويجوزُ أن يكونَ التقدير: وأُمِرْنا لأَن نُسْلِمَ ولأَن أقيموا، أي: للإسلام ولإقامةِ الصلاة.

قال في «الانتصاف»: «قولُه: اللام تعليلٌ للأمر، بناءً على أن الأمر يلزمه الإرادة. وأما أهل السنّةِ فيرَوْن في هذه اللام، وفي قوله: ﴿إِلَّا لِيعَبُّدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦] إنْ كانت تعليلاً، أنهم بإزاحة العِللِ عُومِلوا معاملةً من أُرِيد منهم ذلك، وإن لم تكن الطاعةُ مُرادة»(١).

قولُه: (على موقع (٢) ﴿ لِلْسَلِم ﴾). قال الزجّاج: ﴿ وَأَنْ أَقِيمُواْ الصَّلَوْة ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنْ يكون: أُمِرْنا لِنُسْلَم، ولأنْ نُقِيمَ الصّلاة، وثانيهما: أن يكونَ محمولاً على المعنى، لأن المعنى: أُمِرْنا بالإسلام وبإقامة الصلاة، ويجوزُ أن يكونَ محمولاً على قولِه: ﴿ يَدْعُونَهُ وَلَا الْمَعْنَى الْمُدَى اَنْتِنا ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿ وَأَنْ أَقِيمُواْ الصّلَاة ﴾، أي: ويدعونه أنْ أقِيموا الصلاة (٣)، وكذا عن أبي البقاء (٤). وذكر القاضي (٥) ما ذكره المصنف. فقولُ المصنف: «على موقع ﴿ لِلْسَلِم ﴾ »، أي: لو وقع موقعه «أنْ نُسْلِم »، بحذفِ الجاز، لصحّ العطف، فعطف عليه بذلك الاعتبار، كما في ﴿ وَأَصَّدَ قَرَا كُن ﴾ [المنافقون: ١٠].

وقال الإمام: «وكان من الظاهرِ أن يقال: أُمِرْنا لِنُسلم ولأنْ نُقِيم، وإنها عدلَ إلى قوله: ﴿وَأَمْرَنَا لِنُسلِم ﴾ ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا ﴾ ليؤذِنَ بأن الكافرَ ما دام كافراً كان كالغائبِ الأجْنبيّ، فخُوطِب بها يخاطَبُ به الغُيَّب، وإذا أسلم ودخل في زمرةِ المؤمنين، صار كالقريبِ الحاضر، فخُوطِب بها يُخاطَبُ به الحاضرون» (٦).

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٩).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة: «موضع».

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٨).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٨).

⁽٥) «أنوار التنزيل» (٢: ٤١٢).

⁽٦) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٢٦).

﴿ وَوَلَهُ الْحَقُ ﴾ مُبتدأ، و ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ ﴾ خَبَرُهُ مُ قدَّماً عليه، وانتِصابُه بمعنى الاستقرار، كقولك: يومَ الجُمُعةِ القِتالُ. واليوم: بمعنى الحين، والمعنى: أنه خلق السهاواتِ والأرضَ قائماً بالحقِّ والحِكمة، وحينَ يقولُ لشيءٍ من الأشياء: «كُن»، فيكونُ ذلك الشيءُ قَوْلَه الحقَّ والحِكمة، أي: لا يكونُ شيئاً من السهاواتِ والأرضِ وسائرِ المُكوَّناتِ إلا عن حِكمةٍ وصواب.

و ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ ﴾ ظَـرْفٌ لقولِه: ﴿ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ ﴾، كقوله: ﴿ لِمَنِ ٱلْمُلَكُ ٱلْيُوْمَ ﴾؟ [غافر: ١٦].

قولُه: (﴿ فَوَلَٰهُ ٱلْحَقُّ ﴾: مبتدأ، و ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ ﴾ خبره). قال أبو البقاء: «فَعَلَى هذا الواو داخلةٌ على الجملة المقدَّم فيها الخبر. و ﴿ ٱلْحَقُّ ﴾ صفة لـ: ﴿ فَوَلْهُ ﴾، وقولُه: ويجوزُ أن يكونَ الظرفُ متعلقاً بمعنى الجملةِ التي هي ﴿ فَوَلْهُ ٱلْحَقُّ ﴾، أي: يحقّ قولُه في يومِ يقول: كُنْ » (١).

قلت: الواو استثنائية، والجملةُ تذييلٌ (٢) لقولِه: ﴿ وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَكَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ﴾. ولهذا جعل «اليوم» بمعنى «الجين» ليعمَّ الزمان، ثم قال: «أي: لا يكوِّن شيئاً من السهاواتِ والأرضِ وسائر المكوَّنات إلا عن حِكْمةٍ وصواب».

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُ ﴾ فاعلَ ﴿يَكُونُ ﴾). قال أبو البقاء: «المعنى: فيوجَد قولُه الحق. فعلَى هذا يكون ﴿قَوْلُهُ ﴾ بمعنى: «مقُولُه»، أي: فيوجَدُ ما قال له: «كن»(٣).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٠٥).

⁽٢) وغرض التذييل هنا تأكيد المعني.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٠٩) بتصرف.

وانتِصابُ «اليوم» لمحذوفٍ دلَّ عليه قولُه: ﴿ وَالْحَقِّ ﴾، كأنه قيل: وحينَ يكونُ ويُقدَّر يقومُ بالحق.

﴿ عَكِلِمُ ٱلْغَيْبِ ﴾ هو عالمُ الغيب، وارتفاعُه على المدح.

[﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَخِذُ أَصَّنَامًا ءَالِهَةً إِنِّ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِي صَلَالٍ ثَمِينِ * وَكَذَلِكَ نُرِىٓ إِبْرَهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ * فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ * وَكَذَلِكَ نُرِىٓ إِبْرَهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ * فَلَمَّا رَهَا ٱلْقَمَرَ بَازِغُا قَالَ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَا لَا أَحِبُ ٱلْآفِلِينَ * فَلَمَّا رَهَا ٱلْقَمَرَ بَازِغُا قَالَ هَذَا رَبِي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أَحِبُ ٱلْآفِيرِي * فَلَمَّا رَهَا ٱلشَّمْسَ هَذَا رَبِي فَلَمَّا رَهَا ٱلشَّمْسَ مَا لَكُونَ * إِنِي وَجَهُتُ بَالْوَعَ إِلَى مَنَ الْقَوْمِ إِلَيْ بَرِىٓ أَنْ مِنَ ٱلْقَرْمِ اللَّهُ مَلَا وَهُ السَّمَوَ فَي وَجَهُتُ وَجَهِيكَ لِلْذِى فَطَرَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا آنَا مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ١٧٤ ٢٤]

﴿ وَاذَرَ ﴾ : اسمُ أبي إبراهيمَ عليه السلام، وفي كتبِ التواريخِ أنَّ اسمَه بالسُّريانية: تارَح، والأقربُ أن يكونَ وزنُ ﴿ وَازَرَ ﴾ : فاعَل،

وقلت: قريبٌ منه قول المصنف: «أي: لقضائه الحقّ».

قولُه: (وانتِصابُ «اليوم»): أي ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾ _ على هذا التقدير _ منتصبٌ بمحذوف، وهو «يقوم»، والدالُ عليه: ﴿يَالَحَقِّ ﴾، لأنه حال، وتقديرُه كها قال: «قائماً بالحق»، ففيه معنى «يقوم».

قال أبو البقاء: "يجوزُ أن يكونَ عاملُه: اذْكُر "(١).

قولُه: (أنّ اسمَه بالسُّريانية: تارَح). قال صاحبُ «الجامع»: «تارَح. التاء فوقها نقطتان، وفتحَ الراء وبالحاء المهملة» (٢٠).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٠٥). والمقصود عامل نصب «يوم» في «ويَوْمَ يَقُولُ الحَقّ».

⁽٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١: ٩٩)، و«تاج العروس» للزبيدي (٣: ١٢).

مِثل: تارَخ، وعابَر، وعازَر، وشالَخ، وفالَغ، وما أشبهَها من أسمائهم، وهو عَطْفُ بيانٍ لأبيه. وقُرِئ: «آزَرُ» بالضمِّ على النداء.

وقيل: «آزرُ»: اسمُ صَنَم، فيجوزُ أن يُنْبَزَ به للُزومهِ عِبادتَه، كما نُبِزَ ابنُ قيسٍ بالرُّقَيَّاتِ اللاتي كان يُشَبِّبُ بهنَّ، فقيل: ابنُ قيسِ الرُّقَيَّات. وفي شِعرِ بعضِ المُحْدَثين:

أُدْعَى بأسهاءَ نَبْزاً في قبائِلِها كأنّ أسهاءَ أضحَتْ بَعْضَ أسهائي

أو أُريد: عابدَ آزَر، فحُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ المُضافُ إليه مقامَه.

وقُرِئ: «أَإِزْرًا تَتَّخِذُ أَصناماً آلهةً» بفَتْحِ الهمزةِ وكَسْرِها بعدَ همزةِ الاستفهام وزاي ساكنةٍ وراءٍ منصوبةٍ مُنَوَّنة، وهو اسمُ صَنَم، ومعناه: أتعبدُ إِزْراً؟ على الإنكار، ثمّ قال: تَتَّخِذُ أَصناماً آلهة، تثبيتاً لذلك وتقريراً، وهو داخلٌ في حُكمِ الإنكار، لأنه كالبيانِ له.

﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْتِهِ ٱلَّيْتُلُ ﴾ عَطْفٌ على ﴿ قَالَ إِبْرَهِيمُ لِأَبِيهِ ﴾، وقولُه: ﴿ وَكَذَالِكَ نُرِيَ إِبْرَهِيمَ ﴾ جُمْلةٌ

قولُه: (كان يُشَبِّبُ بهِنِّ). التشبيب: النسيب. يقال: هو يشبِّبُ بفلانة، أي: يذكر صفتَها وحالَه معها، في الشعر.

قولُه: (بعضِ المُحدَثين). هو: أبو بكرٍ محمدٌ الأصفهاني^(١)، خازِنُ الصّاحبِ ابن عبّاد^(٢).

⁽١) الإمام الرحال الحافظ الثقة أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصفهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ، صاحب المعجم الكبير، كان خازن كتب الصاحب ابن عباد على ما بينها من افتراق في المذهب، فابن المقرئ محدِّث، والصاحب معتزلي. مات سنة (٣٨١هـ). له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٣: ٩٧٤).

 ⁽۲) هو: أبو القاسم إسهاعيل بن عباد الطالقاني، وزير غلَب عليه الأدب، له مجموعة رسائل، وديوان شعر،
 مات سنة ۳۸٥ هـ. انظر: «المنتظم» (٧: ١٧٩)، و «الأعلام»: (١: ٣١٦).

مُعتَرَضٌ بها بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه. والمعنى: ومِثلَ ذلك التعريفِ والتبصيرِ نُعَرِّفُ إبراهيمَ ونُبَطِّرُه مَلَكوتَ السماواتِ والأرض، يعني الرُّبوبيةَ والإلهية، ونُوفِّقُه لمعرفتِها، ونُرشِدُه بها شَرَحْنا صَدْرَه وسَدَّدْنا نَظَرَه وهَدَيْناهُ لطريقِ الاستدلال، ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾ فَعَلْنا ذلك.

قولُه: (ومِثْلَ ذلك التعريف)، يريدُ أن المشارَ إليه بقوله: «كذلك» معنى ما سيجيء. وعليه في وجه قوله تعالى: ﴿هَنذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ [الكهف: ٧٨]. قال المصنف: «قد تصوَّر فراق بينها عند حلولِ ميعادِه، فأشار إليه».

كذلك سبحانه وتعالى جعل الـمشارَ إليه معنى الآيــاتِ التالية^(١)، وهي التعريـفُ والتبصير.

ويجوزُ أن يقال: إن الجملةَ معترضة بين المعطوف، وهو ﴿فَلَمَّا جَنَّ ﴾، والمعطوف عليه، وهو: ﴿قَالَ إِبْرَهِتُمُ ﴾. والجملةُ المعترضةُ مؤكِّدة، فمرتبتُها التأخير، فيكون المشارُ إليه سابقاً في المرتبة وإن تأخَّر في اللفظ.

و يجوز أن يكونَ المشار إليه: ما بهِ أنْـذَر أباه، وضلَّل قومَه من المعرفةِ والبصارة، فيكونُ قوله: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَيَّلُ ﴾ تفصيلاً وبياناً لمعنى المثل في «كذلك».

قولُه: (يعني الرُّبوبيةَ) تفسيرٌ لقولِه: ﴿مَلَكُونَ ٱلسَّمَكَوَتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾، وقولُه: «ونُوفَّقُه لمعرفتِها»: تفسير للتفسير.

قال القاضي: «﴿مَلَكُوتَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾: ربوبيتُها ومُلْكُها. وقيل: عجائبُها وبدائعُها، والملكوت: أعظمُ الملك، والتاء فيه للمبالغة»(٢).

⁽١) يعنى الآيات (٧٦-٨٣) من هذه السورة.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٢٣).

و ﴿ زُرِى ﴾ حِكايةُ حالِ ماضية، وكانَ أبوهُ وقومُه يَعبُدونَ الأصنامَ والشمسَ والقمرَ والكواكب، فأراد أن يُنبَّهُهم على الخطأِ في دينهم، وأن يُرشِدَهم إلى طريقِ النظرِ والاستِدلال، ويُعَرِّفُهم أنّ النظرَ الصحيحَ مُؤدِّ إلى أنّ شيئاً منها لا يصحُّ أن يكونَ إلها، لقيامِ دليلِ الحدوثِ فيها، وأنّ وراءَها مُحْدِثاً أحدَثَها، وصانِعاً صَنعَها، ومُدَبِّراً دبَرَ طُلوعَها وأُفوهَا وانتِقاهَا ومَسيرَها وسائرَ أحوالها.

﴿هَنْدَارَتِي ﴾: قولُ مَن يُنْصِفُ خَصْمَهُ مَعَ عِلمِهِ بأنه مُبْطِل، فيَحْكي قَوْلَه كما هو غيرَ مُتَعَصِّبِ لمذهبه، لأنّ ذلك أدعى إلى الحقِّ وأنجى من الشَّغْب، ثم يَكُرُّ عليه بعدَ حِكايتِه، فيُبْطِلُه بالحُجَّة.

﴿لا أُحِبُ ٱلْآفِلِينَ ﴾: لا أُحِبُّ عبادة الأربابِ المُتغيِّرينَ عن حالِ إلى حال، المُتقِلينَ من مكانِ إلى مكان، المُحْتَجِبينَ بسَتْر، فإنّ ذلك من صِفاتِ الأجرام.

﴿بَازِعَنَا﴾: مُبتَدِئاً في الطُّلُوع، ﴿لَهِن لَمْ يَهَّدِنِى رَبِّى ﴾ تنبيهٌ لقومهِ على أنَّ مَن اتَّخذَ القمرَ إلهاً _ وهو نَظيرُ الكوكبِ في الأُفول _ فهو ضالٌ، وأنَّ الهِدايةَ إلىٰ الحقِّ بتوفيقِ الله ولُطْفِه.

﴿ هَلَذَآ أَكَبُرُ ﴾ من بابِ استِعمالِ النَّصَفةِ أيضاً مَعَ خُصومه، ﴿ إِنِّي بَرِيَ * مِمَّا ثُشْرِكُونَ ﴾ من الأجرام التي تجعلونها شُركاءَ لخالقِها.

﴿إِنِّي وَجَهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَنَوَسِ وَٱلْأَرْضَ﴾ أي: للذي دَلَّتْ هذه الْمُحدَثَاتُ عليه، وعلى أنه مُبتَدِئُها ومُبتَدِعُها.

وقيل: هذا كان نَظَرَه واستدِلالَه في نفسِه، فحكاهُ الله،

قولُه: (أَنْجَى من الشَّغْب)، الجوهري: «الشَّغْب ـ بالتسكين، والغينُ المعجمة ـ: تهييجُ الشَّر، ولا يقال: شغَب، بالفتح».

قولُه: (وقيل: هذا كان نظره): معطوفٌ على جملةِ قولِه: «وكانَ أبوهُ وقومُه يَعبُدونَ الأصنام...، فأراد أن يُنبَّهُهم على الخطأ». فعلى هذا الفاءُ في ﴿فَلَمَّا جَنَّ ﴾ تفصيليةٌ كما سبق.

والأوَّلُ أَظْهَرُ لقوله: ﴿ لَهِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى ﴾، وقولِه: ﴿ يَنْقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓ ۗ مُتَّا تُشْرِكُونَ ﴾.

فإن قُلتَ: لِـمَ احتجَّ عليه بالأُفولِ دون البُزوغ، وكلاهما انتِقالٌ من حالٍ إلى حال؟ قلتُ: الاحتِجابُ بالأُفولِ أظهَر، لأنه انتِقالٌ مَعَ خفاءٍ واحتِجاب.

فإن قُلتَ: ما وَجْهُ التذكير في قولِه: ﴿ هَلذَا رَبِي ﴾ والإشارةُ للشمس؟ قلتُ: جعلَ المُبتَداً مِثْلَ الخبرِ لكونهما عِبارةً عن شيء واحد، كقولهم: ما جاءَت حاجتُك، ومَن كانت أُمُّك؟ و ﴿ لَمَ تَكُن فِتَنَئَهُم إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وكان اختيارُ هذه الطريقةِ واجباً لصيانةِ الرَّبِ عن شُبهةِ التأنيث. ألا تراهُم قالوا في صفةِ الله: «علَّام»، ولم يقولوا: «علّامة»، وإن كان العلّامةُ أبلَغ، احتِرازاً من علامةِ التأنيث.

قولُه: (والأوّلُ أظْهَر) أي: استدلالُه لأجلِ قومه على سبيلِ الاستدراج أقوى لقوله: ﴿ لَهِن لَمْ يَهْدِنِ ﴾.

قال الزجّاج: «واحتجّ القائلون بأن قولَه كان على وجهِ النظرِ والاستدلال، بهذه الآية (١)، وهذا لا يوجبُ ذلك، لأن الأنبياءَ تسأل الله أن يثبّتها على الهدَى، وتعْلم أنه لو لا هدايةُ الله ما اهتدت، وقد قال: ﴿وَاجْنُبَنِي وَهِنِيَ أَن نَعْبُدُ ٱلْأَصْنَامَ ﴾ [إبراهيم: ٣٥]».

والعجبُ أن المصنفَ قلب القضية، فجعل دليلَ الخصم دليلَه، وذلك أن اللام في قوله: ﴿ لَأَكُونَكَ ﴾. وقد تقرّر أن الجملة ﴿ لَأَكُونَكَ ﴾ وقد تقرّر أن الجملة القسمية (٢) إنها يُتَلقَّى بها مَن يُنْكِر ويبالغُ في الإصرار. وعلى تقديرِ أنه عليه الصلاةُ والسلام كان مستدلًّا، واختلج في خَلَده تردَّدُه لم يبلغ تردُّده أن يُنْكر (٣) على نفسِه هذا الإنكارَ البليغ، ولأن قولَه: ﴿ رَبِّ عَلَى نَصِيعُ بأنه لم يكن مستدلًّا لنفسِه، ولهذا قال: «الأوّل أظهر».

⁽١) أي قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغُنَا قَالَ هَلَذَارَتِي ۚ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَهِن لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَكَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّالَيْنَ ﴾.

⁽٢) قوله: «الجملة» سقط من (أ)، و: «القسمية» سقط من (ج).

⁽٣) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: (واختلج في خلده تردُّد أن لم ينكر».

وقُرئ: «تُرِي إبراهيمَ مَلَكوتُ السهاواتِ والأرض» بالتاء ورَفْعِ «المَلَكوت»، ومعناه: تُبَصِّرُه دلائلَ الرُّبوبية.

الانتصاف: "إنها عرَّض بضلالهم في أمر القمر، لأنه قد أيس منهم في أمرِ الكواكب، ولو قاله في الأوّل لما أنْصفوا ولا أَصْغَوْا، ولهذا صرّح في الثالثة بالبراءة منها، وأنهم على شرك، لمّا تبلّج الحق، وبلغ الغاية في الظهور، ثم قال: "صَدَق صاحب الكشاف، بل يتعيّنُ هذا. وقد جاء في حديثِ الشفاعة: "فيأتُون إبْراهِيمَ، فيَذكُر كَذِباتِه الثَّلاثَ"(١) وهي كلُّها معاريض(٢)، فلو صدر منه أمر أشد، لذكره، ولو كان هذا مع نفْسِه لكان شكّاً في الله، ولكان أعظمَ ما صدر عنه، فكان أولى أن يعدّه، والصحيحُ أنّ الأنبياءَ قبل النبوة معصومون من ذلك"(٣).

قلت: وأمَا حسنُ التأليف فإن قولَه لأبيه، وإنكاره عليه بقولِه: ﴿ أَتَتَخِذُ أَصَّنَامًا وَالِهَةً إِنِّ أَرَكَ وَقُوْمَكَ فِي ضَكَلِ مُّبِينِ ﴾ إنها ينتظم انتظاماً مع قوله: ﴿ يَكَقُومِ إِنِّ بَرِى مُ مُمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ إذا كان الاستدلالُ لأجْل القوم، لأنّ صرفَ الخطاب معه إلى القوم يستدعي ألّا يكونَ قد أشرك بالله طرْفةَ عين، يؤيّدُه قوله تعالى: ﴿ إِذْ جَآءَ رَبَهُ وَقَلْبِ سَلِيمٍ ﴾ [الصافات: ٨٤].

⁽١) هذا جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٤٦) من حديثِ ابن عباس، وأخرجه البخاري (٤٤٧٦) ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

⁽٢) أي: من قبيل التعريض الذي هو أخفى من الكناية.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٣١)، بتصر ف.

﴿ وَحَالَجَهُ, قَوْمُهُ مَّ قَالَ أَتُحَكَجُونِي فِي اللَّهِ ﴾ وكانوا حاجُوه في توحيدِ الله ونَفْيِ الشُّركاءِ عنه مُنْكِرينَ لذلك، ﴿ وَقَدْ هَدَنِ ﴾ يعني: إلى التوحيد، ﴿ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ * ﴾ وقد خَوَّفُوهُ أنّ معبوداتِهم تُصيبُه بسُوء، ﴿ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْعًا ﴾: إلّا وَقْتَ مشيئةِ ربي شيئاً يُخاف، فحذف ﴿ الوَقْت ﴾، يعني: لا أخافُ معبوداتِكم في وقتٍ قَطُّ؛ لأنها لا تقدِرُ على مَنْفعةٍ ولا مَضَرَّة، إلّا إذا شاءَ ربِي أن يُصيبني بمَخوفٍ من جِهتِها إن أصَبْتُ ذنباً أستوجِبُ به إنزالَ المكروه،

ونحو هذا الخطابِ قولُ الرسل(۱): ﴿ وَمَا لِى لَا آَعْبُدُ ٱلّذِى فَطَرَفِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يس: ٢٧]. وأما معنى قولِه تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِيَ إِبْرَهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ وَمَنْ وَلَيْكُونَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾ على ما فسره: «ومثل ذلك التعريفِ والتبصيرِ نعرّفُ إبراهيم»، فالمراد هداية طريقة الاستدلالِ مع الخصوم، ومزيد تسديد النظر لنفسه. ولا شكَّ أن العارف كلّما كرّ إلى الدلائل، وقرَّرها مع الخصوم، ازدادَ يقينُه، لا سيما إذا حصل مع ذلك إفحامُ الخصوم، ومن ثمَّ كرّرها الله سبحانه وتعالى في كتابِه المجيد.

⁽١) كذا في الأصول الخطية بصيغة الجمع، وسياق الآيات من سورة يس يدلُّ على أن القائل واحد، والله أعلم.

مِثْلَ أَن يَرجُمَني بكوكبِ أَو بشِقَةٍ من الشمسِ أَو القمر، أَو يَجْعَلَها قادرةً على مَضرَّتِ، ﴿وَسِعَ رَبِي كُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ أي: ليسَ بعَجَبِ ولا مُستَبعَدٍ أَن يكونَ في عِلمِه إنزالُ المَحوفِ بي من جِهتِها، ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ فتُميِّزوا بينَ الصحيحِ والفاسد، والقادرِ والعاجِز.

﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ ﴾ بتخويفِكم شيئًا مأمونَ الخوفِ لا يَتَعَلَّقُ به ضَرَرٌ بَوجْه، ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ ﴾ ما يَتَعَلَّقُ به كلُّ خوف، وهو إشراكُكم بالله ﴿ مَا لَمْ يُنَزِّلُ ﴾ بإشراكِه ﴿ لَمُ لَمَ نَا لَهُ مَا لَمْ يَنَعَلَقُ به كلُّ خوف، وهو إشراكُكم بالله ﴿ مَا لَمْ يُنَزِّلُ ﴾ بإشراكِه ﴿ لللهِ مَنْ عَلَيه حُجَّة، كأنه قال: وما لكم تُنكِرونَ عليَّ الأمْنَ في مَوضِعِ الأمن،

ويعضدُه ما ذكره محيي السنة: «لا يجوزُ أن يكونَ لله رسول، يأتي عليه وقت من الأوقاتِ الا وهو لله موحد، وبه عارف، ومن كل معبودٍ سواه بريء. وكيف يُتَوَهَّمُ هذا على مَن عصمه الله، وطهره، وآتاه رُشدَه من قبل، وأخبرَ عنه، فقال: ﴿ إِذْ جَآءَ رَبَّهُ بِقِلْبِسَلِيمٍ ﴾ [الصافات: ١٤]، وقال: ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِى إِبْرَهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيكُونَ مِنَ ٱلمُوقِنِينَ ﴾! أفتراه أراه وقال: ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِى إِبْرَهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيكُونَ مِنَ ٱلمُوقِنِينَ ﴾! أفتراه أراه اللكوت ليُوقن، فلمّا أيقن ﴿ رَمَا كَوَلَبُكُ قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ معتقداً! هذا لا يكون أبداً، بل أراد أن يستدرجَ القوم بهذا القول، ويعرفهم خطأهم وجهْلَهم في تعظيم ما عظموه، وكانوا يعظّمون النجوم، ويعبُدونها، ويرَون أن الأمورَ كلّها إليها » (١).

قولُه: (وما لكم تُنكِرونَ عليَّ الأَمْنَ في مَوضِعِ الأَمن؟) زاد «الموضع» ليشير إلى أنه متمكّنٌ على الأَمْن، فلا يحومُ الخوفُ بساحته، وأنهم على عكسِه، تأكيداً لقوله: ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا اللَّمْن، فلا يحومُ الخوفُ بساحته، وأنهم على عكسِه، تأكيداً لقوله: ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى أَنهم أَحقّاءُ بالخوف، فبنى الكلامَ على تقوِّي الحكم.

⁽١) «معالم التنزيل» للبغوي (٣: ١٦١).

••••••

وفيه: أن الشرك مكانُ الخوف ومَعدِنُه، كها أن التوحيدَ موضعُ الأمنِ ومقرّه، ولهذا استُؤنف بقولِه: ﴿ اللَّذِينَ مَامَنُوا وَلَمْ يَلْمِسُوا إِيمَننَهُم بِظُلْمٍ ﴾ أي: بشرْك، بياناً لأمن مَن تمسّكَ بالتوحيد، وتبرّأ عن الشرك، كأنه سأل صلواتُ الله عليه: أيُّ الفريقين _ يعني: فريقي المشركين والموحّدين _ أحقّ بالأمن؟ وأجاب هو: هم الذين آمنوا. وهو من بابِ التبكيت، كقولِه تعالى: ﴿ قُلْ مَن رَبُّ السَّمَوَتِ وَ الْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّ

فظهر من هذا أن الواجبَ أن يفسر الظلم بالشرك، ولفظ «اللّبس» لا يأباه كما سنقرّره، وكان تفسيرُ سيدِ المرسلين، وإمامِ الموحّدين، أوْلَى بالتلقّي (١)، على ما روينا عن البخاريِّ ومسلم وأحمَد بن حنبل والترمذي، عن ابن مسعود: لمّا نزلت الآيةُ شقّ ذلك على المسلمين، وقالوا: أيّنا لا يَظْلُمُ نفْسَه؟ فقال رسول الله عليهُ: «ليسَ ذلك، إنّا هُو الشِّرْكُ، أَلم تَسْمَعُوا قَوْلَ لُقْهَانَ لاِبْنِه: ﴿ يَنْبُنَى لَا تُشْرِكَ وَاللّهِ إِلَيْ الْمَارَةِ لَظُلْمُ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: ١٣]؟»(٢). وفي رواية البخاريّ: «ليسَ كها تَظُنُون»(٣)، ولأنّ اسمَ الإشارةِ (٤) الواقعَ خبراً للموصول مع صلتِها،

⁽١) هذا تعريض بالزنخشري، لأنه فسّر «الظلم» في الآية بالفسق والمعصية، كما أسلفنا في الملاحظة السابقة، محتجّاً بأن لفظ «اللبس» أبى تفسير الظلم بالكفر. وتفسير الطيبي أرجح، لاستدلاله بالحديث الثابت عن الرسول على في ذلك.

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٣٦٠) ومسلم (١٢٤) والإمام أحمد في «المسند» (٤٠٣١) والترمذي (٣٠٦٧) وغيرهم.

⁽٣) «صحيح البخاري» (٦٩٣٧).

⁽٤) يعني ﴿ أَوْلَتِكَ ﴾ في ﴿ أَوْلَتِكَ لَمُمُ الْأَمْنُ ﴾ [الانعام: ٨٦]. والموصول هو ﴿ الَّذِينَ ﴾ في ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوَا إيمَننَهُم يِظُلْمٍ ﴾. وإعراب ﴿ أَوْلَتِكَ ﴾ إمّا بدل من الموصول، أو مبتدأ ثان والجملة بعده خبره. والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول: ﴿ الَّذِينَ ﴾. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٤٥).

يشير إلى أن ما بعده ثابت لمن قبله، لاكتسابِه ما ذكر من الصفة، ولا ارتيابَ أن الأمن المذكورَ بعده هو الأمن المذكور قبل، وهو الأمنُ الحاصلُ للموحّدين في قوله: ﴿ آحَقُ بِالْآمَنِ ﴾ لأن المعرّفَ إذا أعيد كان الثاني عَيْنَ الأول، فيجب أن يكون الظلمُ عينَ الشرك، ليَسْلم النظم، فإذا ليس الكلامُ في المعصيةِ والفسق.

أما معنى «اللَّبس» فهو ما قال القاضي: «لبْسُ الإيمان بالظلم: أن يصدَّقَ بوجودِ الصانع الحكيم، ويخْلط بهذا التصديقِ الإشراكَ به»(١).

وقلت: يؤيّدُه قولُه تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكَثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُشْرِكُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قال المصنف: ﴿﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكَثَرُهُم ﴾ في إقرارِه ﴿ بِاللَّهِ ﴾، وبأنه خلَقه وخلق السمواتِ والأرض، إلا وهو مشرك بعبادتِه الوثن، وعن الحسن: هم أهْلُ الكِتاب، معهم شِركٌ وإيهان».

وقال صاحب «التقريب»: «ويحتملُ أن يقال: النفاق: لَبْسُ الإيمانِ الظاهر بالكفر الباطن»(٢).

وقلت: هو نحو قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، [النساء: ١٣٦]. قال المصنف: «كأنه قيل: يا أيها الذين آمنوا نِفاقاً آمِنوا إِخْلاصاً»، ويجوزُ أَنْ يرادَ بـ ﴿ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ المصدِّقون بألستِهم، كما قال في قولِه تعالى: ﴿ وَلَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱلبَّعَكَ مِنَ المُورَّمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١٥]: «فيه وجُهان: أن يسميّهم قبل الدخولِ في الإيهانِ مؤمنين، وأن يريدَ بالمؤمنين المصدِّقين بألستِهم، وهم صنفان: صنف صدّق واتبع، وصنفٌ ما وُجِد منه إلا التصديق فحسب».

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۲: ۲۲3).

⁽٢) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٠.

ولا تُنكِرونَ علىٰ أنفُسِكم الأمْنَ في مَوضِعِ الخوف؟ ولم يَقُل: فَأَيُّنَا أَحَقُّ بِالأَمْنِ أَنَا أَم أنتم؟ احتِرازاً من تزكيةِ نفسِه، فعَدَلَ عنه إلىٰ قوله: ﴿فَأَتُى ٱلْفَرِيقَيْنِ ﴾ يعني: فريقَي المُشركينَ والمُوحِّدين.

ثم استأنفَ الجوابَ عن السُّؤالِ بقوله: ﴿ اللَّذِينَ مَامَنُوا وَلَدَ يَلْبِسُوٓ البَّمَنَهُم يِظُلْمٍ ﴾ أي: لم يَخلِطوا إيهانَهم بمعْصيةٍ تُفسِّقُهم، وأبى تفسيرَ «الظُّلمِ» بالكُفْرِ لَفْظُ اللَّبس.

﴿ وَتِلْكَ ﴾ إشارةٌ إلى جميع ما احتَجَ به إبراهيمُ عليه السَّلامُ على قومهِ مِن قوله: ﴿ وَلَهُمْ مُهْ تَدُونَ ﴾.

ومعنى ﴿ اَتَيْنَهَا ﴾: أرشَدْناهُ إليها ووَقَقْناه لها، ﴿ نَرْفَعُ دَرِجَاتِ مَن نَشَآهُ ﴾ يعني: في العِلم والحِكمة. وقُرِئَ بالتنوين.

وأما قولُه: «وأَبَى تفسيرَ «الظُّلم» بالكُفْرِ لَفْظُ اللَّبْس»: فمبنيٌّ على أنّ لفظَ «اللّبس» موضوعٌ للخلط، وهو يقتضي شيئين، وذلك لا يُتَصَوَّرُ هاهنا، إذ الكفر والإيهانُ لا يحتمعان، وأما المعْصيةُ فيتصوّرُ فيه الخلط، كقولِه تعالى: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّعًا ﴾ [التوبة: ١٠٢].

قال الجوهري: «اللُّبس بالضمّ: مصدر قولك: لَبِسْت الثوب، أَلْبَس. واللَّبس بالفتح: مصدر قولك: لَبَسْتُ عليه الأمرَ أَلْبِس: خلطْت»، والجواب ما سبق.

قولُه: (ولم يقُل: فَأَيُّنا أَحَقُّ بِالأَمْن: أَنا أَم أَنتم؟ احتِرازاً من تزكيةِ نَفْسِه)، لأن الكلامَ مرتّبٌ بِالفاء على ﴿أَخَافُ ﴾ ولا تخافون، فيجبُ تقدير «أيُّنا: أنا وأنتم» مفْرداً وجماعة، فيلْزمُ منه أَمْنُ نفسه وخوفُهم، فكان تزكيته لنفسِه صريحاً.

قولُه: (وقُرِئ بالتنوين): عاصمٌ وحمزةُ والكسائي (١). قال أبو البقاء: ﴿ دَرَجَنتِ ﴾ يقرأُ

⁽١) حجّتهم أن الفعل واقع على ﴿مَن﴾ لأنه المرفوع، وليست «الدرجات» المرفوعة. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٣٧)، و«حجة القراءات» ص٢٥٨.

﴿ وَمِن ذُرِّيَتَتِهِ ﴾ الضميرُ لنوحٍ أو لإبراهيم، و ﴿ دَاوُدَ ﴾ عَطْفٌ على ﴿ نُوحًا ﴾، أي: وهَدَيْنا داود، ﴿ وَمِنْ ءَابَآبِهِمْ ﴾ في موضعِ النصبِ عطفاً على ﴿ كُلًا ﴾، بمعنىٰ: وفَضَّلْنا بعْضَ آبائِهم.

﴿ وَلَوْ أَشْرَكُواْ ﴾ مَعَ فَضْلِهم وتقدُّمِهم وما رُفِعَ لهم من الدَّرَجاتِ؛ لكانوا كغيرِهم في حُبوطِ أعمالِهم، كما قالَ تعالى وتَقَدَّس: ﴿ لَهِنَ أَشْرَكُتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر: ٦٥].

﴿ اَلَيْنَهُمُ ٱلْكِنَكِ ﴾ يُريدُ الجِنْس، ﴿ فَإِن يَكُفُرُ بِهَا هَـُؤُلَآهِ ﴾ بالكِتابِ والجِكمةِ والنُّبوة، أو بالنُّبوة، ﴿ هَوْمًا ﴾ هم الأنبياءُ المذكورونَ ومَنْ تابَعَهُم، بدليلِ قولِه: ﴿ أُولَيْهِ كَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُ دَلِهُمُ اُقْتَدِهُ ﴾، وبدليلِ وَصْلِ قولِه: ﴿ فَإِن يَكُفُرُ بِهَا هَـُؤُلَآهِ ﴾ بها قبلَه.

بالإضافة، وهو مفعول ﴿نَرْفَعُ ﴾ (١)، ورفْعُ درجةِ الإنسان رفْعٌ له، ويُقرأ بالتنوين، و ﴿مَن ﴾ على هذا: مفعول ﴿نَرْفَعُ ﴾، و ﴿دَرَجَلتِ ﴾: ظرف. أو حرفُ الجر محذوف، أي: إلى درجات (٢).

وقيل: منتصبٌ انتصاب المصدر: أي نرفعه رفعات. ويجوز أن ينتصبَ على التمييز من ﴿مَن نَشَاءُ ﴾، لأنه ما رَفَعَ أَنْفسَهم، وإنها رُفِعت درجاتُهم.

قولُه: (﴿ وَمِن ذُرِّيَّ تِهِ ، ﴾ الضميرُ لنوحٍ أو لإبراهيم)، نقَـله من «معاني» الزجّاج (٣). والصحيحُ الأوّل (٤).

قال محيي السنة: ﴿ وَمِن ذُرِّيَتِهِ ، أي: من ذريّةِ نوح، ولم يُرد: من ذريةِ إبراهيم، لأنه ذكر في جملتِهم يونُس ولُوطاً، ولم يكونا من ذرية إبراهيم (٥)، وكذا في «الوسيط» و «الكواشي».

⁽١) في (أ): «الرفع»، وفي (ج): «يرفع».

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٥٥).

⁽٣) يقصد «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٢٩٦)، وفيه: «وجائز أن يكون مِن ذرّية نوح، وجائز أن يكون من ذرية إبراهيم».

⁽٤) أي أن الضمير في «ذريته» لنوح.

⁽٥) «معالم التنزيل» (٣: ١٦٥). وانظر: «الوسيط» للواحدي (٢: ٢٩٤).

وقيل: هم أصحابُ النبيِّ ﷺ وكُلُّ مَنْ آمن به. وقيل: كلُّ مُؤمنٍ من بني آدم. وقيل: الملائكة. وادّعيٰ الأنصارُ أنها لهم. وعن مجاهدٍ: هم الفرس.

ومعنىٰ توكيلِهم بها: أنّهم وُفِّقوا للإيهانِ بها والقيامِ بحُقوقِها، كما يُوكَّلُ الرجلُ بالشيءِ ليقومَ به، ويَتَعهَّدَه ويُحافِظَ عليه.

والباءُ في ﴿بِهَا ﴾ صلةُ «كافرين»، وفي ﴿بِكَيفِرِينَ ﴾ تأكيدُ النفي.

وفي «جامع الأصول»: أنّ يونسَ كان من الأسباطِ (١) في زمن شِعْيا (٢)، أرْسله الله إلى أهْل نِيْنُوى (٣) من بلد الموصل، وقال: «إن لوطاً كان ابنَ أخِي إبراهيم: هَارَان بن تارح، آمن بإبراهيم، وشَخَصَ معه مهاجراً إلى الشام، فأرسله الله إلى أهل سدوم» (٤).

وقال الإمام: «لأنَّ نوحاً أقربُ المذكورين» (٥). وذكر ما قالوه، وقال: «ومن قال: إن الضميرَ لإبراهيم، يقدِّر: «ومِن ذرية إبراهيمَ دَاوُدَ وسُليْهان هَدَيْنا» لأن إبراهيمَ هو المقصود بالذكر، وذُكِرَ نوحٌ لتعظيم إبراهيم» (٦)، ولذلك ختمَ بـ ﴿وَيُوشُنَ وَلُوطًا ﴾. وجعلها معطوفَين على ﴿نُوحًا هَدَيْنَا ﴾ لا على «داود» فيكون من عطف الجملةِ على الجملة.

وصاحبُ «الكشف» أخرج إلياس أيضاً مِن ذريةِ إبراهيم (٧)، وليس كذلك، لِم اذكر أبو عبدِ الله الكسائي في «المبتدأ»: أنه ابنُ عيزار بنِ هارونَ (٨) بن عمران.

⁽١) الأسباط: جمع سِبط، وهم مِن بني إسرائيل كالقبائل من العرب_ «الصحاح» (٣: ١١٢٩) مادة: «سبط».

⁽٢) أحد أنبياء بني إسرائيل.

⁽٣) نِيْنوَى _ بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح النون والواو _: قرية يونس بن متَّى عليه السلام. «معجم الملدان»: (٥: ٣٣٩).

⁽٤) سدوم: من مدائن قوم لوط. «معجم البلدان»: (٣: ٢٠٠).

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٥٣).

⁽٦) المصدر السابق (١٣: ٥٣).

⁽V) «كشف المشكلات» للباقلاني (Y: ١٤).

⁽٨) قوله: «بن هارون» أثبته من (ط).

وقد ذكرنا عن «جامع الأصول» أن يونسَ أيضاً من ذرية إبراهيم، فبقي لوطٌ خارجاً منها، ولمّا كان ابن أخيه، وآمن به، وهاجرَ معه، أمْكن أن يُجعلَ من الذريةِ على سبيلِ التغليب.

وقال صاحبُ «المرشد»: اختلفوا في أنّ الضميرَ في: ﴿وَمِن ذُرِّيَتِهِ ﴾ هل يرجعُ إلى إبراهيمَ أو نوح؟ والوجْهان محتملان، ومعناه: وَهَدَيْنا من ذريتِه دَاوُد وسليان، ثم الوقوفُ على ﴿ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ كافٍ، ثم يبتدئ ﴿ وَزَكْرِيّا ﴾ على أنه معطوفٌ على ما قبله إلى قوله: ﴿ وَلُوطًا ﴾، ويبتدئ: ﴿ وَكُلَّ فَضَلْنَا ﴾.

وقلت: فعلى هذا كلَّ من الآيات^(١) مستقلّةٌ في الدلالة، وهو الوجه، إذ ورود ذكر الأنبياء على غيرِ ترتيب، لا سيها إسماعيل، وهو ولد إبراهيم، أخّر ذكره، يدل دلالةً ظاهرةً على الاستقلال.

قولُه: «بدليلِ قولِه: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيِهُ دَسُهُمُ اَقَتَدِهُ ﴾، وبدليل وصْل قوله: ﴿ وَإِن يَكُفُرُ ﴾ »، يعني: دلّ نظمُ الآيات على أن المرادَ بقولِه: الأنبياء، فإن الآيتين اللّتين صُدِّرتا به (أُولَئِكَ ﴾ إنّها عُقَبَتا قوله: ﴿ وَلَوْ اَشْرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَا كَانُواْ يَسْمَلُونَ ﴾ للتسلِّي والتأسِّي. وذلك أنه تعالى ليّا ذكرَ أولئك القادة السادة، وبيّن مراتبهم وطبقاتهم: تارة بالإحسان، وتارة بتفضيلهم على العالمين، وأخرى بالاجتباء والهداية على صراطٍ مستقيم، وفَذْلَكَ (٢) ذلك بقوله: ﴿ ذَلِكَ هُدَى اللّهِ يَهْدِى بِهِ مَن يَشَاءُ ﴾ على طريقة قول حاتم:

ولله صُعْلُوكٌ...(٣)

⁽١) يعنى الآيات (٨٤-٨٦) من سورة الأنعام.

⁽٢) من الفذلكة، وهي الخُلاصة.

⁽٣) هذا جزء من صدر بيت لحاتم الطائي في «ديوانه» ص ٨٧، يصف صعلوكاً ويمدحه. وتمام البيت: =

.....

ثم عدَّد له خصالاً فاضلة، ثم عقب تعديدَها بقولِه:

فذَلِكَ إِنْ يَهْلِكْ فَحُسْنَى ثَنَاؤُهُ(١)

وجعلَ عمدةَ ما مُنحوا، لأجْل تلك الخصال، البراءةَ من الشرك، تعريضاً بالمشركين، كها قال: ﴿وَلَوَ أَشْرَكُواْ ﴾ مع فضلِهم وتقدّمِهم، وما رفَع لهم من الدّرجاتِ؛ لكانوا كغيرِهم، عقّب ذلك كلّه بالآيتين، كها ذكرنا، للتسلّي والتأسّي.

أما التسلّي فإن الفاء في قوله: ﴿ فَإِن يَكُفُر بِهَا ﴾ إما عاطفة، عَطَفتِ الجملة الشرطية على الأولى على الترتيب (٢)، على معنى: أولئك الكَمَلةُ المذكورون، هم الذين آتيناهم الكتابَ والحكمة والنبوة، وجعلناهم أهْلاً لها، ومُضطَلعاً للقيام بحقِّها وحفظها، فإن يكفرْ بها هؤلاء الحمْقَى فلا بأس، فإن أولئك الموصوفين بتلك الفضائلِ النابهةِ قد آمنوا بها، وصدّقوا بها حقَّ التصديق، وأنت منهم، فقد آمنت بكتابك، ومن اتبعك من المؤمنين.

أو جزائية (٣)، لأنّ في ﴿ اَلَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِنَابَ ﴾ معنى الشرط، والجملةُ الشرطيةُ خبرٌ له، والجملة كما هي خبر ﴿ أُولَيْكَ ﴾.

ولا بدَّ في الجزاء من رابطة بالمبتدأ، فوضعَ ﴿قَوْمًا لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ موضعَ الضمير، للإشعار بالعلية. والمعنى: أنا منَحْناهم الكتابَ والحكمَ والنبوة، ووكَّلناهم بها،

ولله صعلوك يُساور هم مقدما ويمضي على الأخداثِ والدّهر مُقدِما والصعلوك: الفقير: يساور: يغالب. الهم المخزن.

(١) وتمامه:

وإنْ عاشَ لم يَقْعُدْ ضعيفاً مُذَمَّها

(٢) أي: عطفت جملة ﴿ فَإِن يَكَّفُرُ ﴾ على ﴿ أُولَتِهِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ ٱلْكِئنَبَ ﴾ [الأنعام: ٨٩].

(٣) هذا الوجه الثاني للفاء في ﴿فَإِن يَكُفُرُ ﴾.

.....

يقومون بحقِّها، ولا يضيَّعونها، فإن أضاعها هؤلاءِ الكفَرة، ولم يشكروا حقَّ تلك النعمة، فأولئك الأقوامُ غير موصوفين بذلك، وأنت سيّدهم، فلا تحتفلْ بذلك، كما تقول لصاحبِك: منحْتُك هذا، فإن نازعك فلان فيه، أو أراد إتلافه، فلا بأس، لأنك مَلِيءٌ قادرٌ على حفْظه.

وأما التأسّي فهو قوله: ﴿أُوْلَتِهِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللّهُ فَبِهُدَ للهُمُ ٱقْتَدِه ﴾. قال الزجّاج: «معنى قولِه: ﴿أُوْلَتِهَكَ ٱلّذِينَ هَدَى ٱللّهُ ﴾ الأنبياءُ الذين ذكرهم ﴿فَبِهُدَللهُمُ ٱقْتَدِه ﴾: أي: اصبرْ كما صبروا، فإن قومَهم كذّبوهم، فصبروا على ما كُذّبوا وأُوذُوا، فاقْتَدِ بهِم (١). وكذا عن صاحبِ «المرشد».

وقلت: ويعضدُه قوله: ﴿ قُل لا آسَعُلُكُمْ عَلَيْهِ آجَوا ﴾، فإنه مِن أجلّ ما يُتَأسّى به وأوْلاه. قال في سورة «هود»: «ما من رسولٍ إلا واجه قومَه بهذا القول، لأن شأنهم النصيحة، والنصيحة لا يمحّصها ولا يمحّضها إلا حسمُ المطامع، وما دام يُتوهّم شيءٌ منها لم تنجع ولم تنفع»، وهذا التقريرُ مبني على أن الكلام مبني على التفريق والجمع (٣)، فرقهم أوّلاً مع خلائقِهم وخصائلِهم في قلك الآيات (٤)، ثم جمع خصائلَهم في قوله: ﴿ فَالِكَ هُدَى اللّهِ يَهْدِى بِهِ مَن يَشَآهُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾، الآية، وجمع ذواتِهم معها في قوله: ﴿ أُولَيْكَ اللَّذِينَ هَدَى اللّه ﴾ وأمر حبيبَه صلواتُ الله عليه بالاقتداء بهداهم، والانخراط في سلكهم.

ولذلك قال الإمام: «الآيةُ دالةٌ على فضله صلوات الله عليه على سائرِ الأنبياء، لأنه تعالى

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٩٧).

⁽٢) في (ط): «مُنبِئ»، ولو كان بعدها «عن» لاستقامت.

⁽٣) التفريق: إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره. والجمع: هو أن يجمع بين شيئين أو أشياء في حكم واحد. والجمع والتفريق كلاهما من المحسّنات البديعية. «الإيضاح» ص٥٠٥-٥٠٠.

⁽٤) يعني الآيات (٨٣ - ٨٧) من سورة الأنعام، وفيها تفريق.

﴿ فَبِهُ دَنهُمُ أَقْتَدِهُ ﴾ فاختَصَّ هُداهُم بالاقتِداء، ولا تَقتَدِ إلّا بهم. وهذا معنى تقديم المفعول، والمُرادُ بـ «هُداهم»: طريقتُهم في الإيهانِ بالله وتوحيدِه وأصولِ الدينِ دونَ الشرائع، فإنها مُختلفة، وهي هُدًى ما لم تُنسَخ، فإذا نُسِخَتْ لم تَبْقَ هُدًى، بخِلافِ أصولِ الدِّينِ فإنها هُدًى أبداً.

والهاءُ في ﴿أَفْتَدِهُ ﴾ للوقف، تَسقُطُ في الدَّرْج، واستُحْسِنَ إيثارُ الوَقْفِ لثباتِ الهَاءِ في المُصْحَف.

[﴿ وَمَا قَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدْدِهِ إِذْ قَالُواْ مَا آَنزَلَ اللهُ عَلَى بَشَرِ مِن شَى اللّهُ عَلَى مَشَرَ مِن شَى الْمَوْلَ الْمَرَالُ الْمَكَانَ اللّهِ عَلَى بَشَرِ مِن شَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَمُ اللّهُ عَلَمُ اللّهُ عَلَمُ اللّهُ عَلَمُ اللّهُ اللّهُ عَلَمُ اللّهُ عَلَمُ اللّهُ عَلَمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

أمره بالاقتداء بهداهم، ولا بدَّ من امتثاله لذلك الأمر، فوجب أن يجتمعَ فيه جميعُ خصائلهم وخلائقِهم المتفرقة، ويدخلُ في هذا المقام بحسبِ المقام، الصبر دُخولاً أوّلياً»(١).

واعلمْ أن هذه الفضيلة _ وهي كونه صلواتُ الله عليه مأموراً باتّباعهم _ أعْلَى فضائلهم، وأَسْنَى مراتبهم المذكورة.

ونحوه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ إِمْرَهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾ (٢) إلى قولِه: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا ٓ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَهِيمَ﴾ [النحل: ١٢٠-١٢٣] قال: «فيه تعظيمُ منزلةِ رسول الله ﷺ وإجلالُ محله، والإيذانُ بأن أشْرفَ ما أُوتِيَ خليلُ الله من الكرامة اتّباعُ رسول الله ﷺ ملّته».

قولُه: (والهاءُ في ﴿ أَقَتَـدِهُ ﴾ للوقف). قال أبو البقاء: «يُقرأ بسكون الهاء، وإثباتِها في الوقف دون الوصل، وهي على هذا هاءُ السكت. ومنهم من يثبتُها في الوصل أيضاً لشبهِها

⁽١) (مفاتيح الغيب) (١٣: ٥٧).

⁽٢) الأُمّة: إما بمعنى أن إبراهيم عليه السلام كامل في جميع صفات الخير، حتى كان وحده أمة. أو بمعنى المأموم، يؤمه الناس ليأخذوا منه الخير، أو بمعنى مؤتمّ به. «الكشاف» (٩: ٢١٨-٢١٩).

﴿ وَمَا قَدَرُوا اللّهَ حَقَى قَدْرِهِ ته ﴾: وما عَرَفوهُ حقّ معرفتِه في الرحمةِ على عبادِه، واللُّطْفِ بهم، حينَ أنكروا بِعْثةَ الرُّسُلِ والوَحْيَ إليهم، وذلك من أعظم رحمتِه وأجَلِّ نِعْمتِه، ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلّا رَحْمَةُ لِلْعَكَمِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، أو: ما عَرَفوهُ حقَّ معرفتِه في سُخطِه على الكافرين، وشِدَّة بَطْشِه بهم، ولم يخافوهُ حينَ جَسَروا على تلكَ المقالةِ العظيمةِ من إنكارِ النُّبوّة.

والقائلون هم اليهود،

بهاء الإضهار»(١). وقال الزجّاج: «المختارُ أن يوقفَ عند هذه الهاء»(٢). وروى صاحبُ «الكشف» عن أبي عليّ: «أن الهاءَ كنايةٌ عن المصدر، أي: اقتدِ اقتداءً»(٣).

قولُه: (أو: ما عَرَفوهُ حقَّ معرفتِه في سُخْطِه على الكافرين)، يريدُ أن كلَّا من المعلَّقِ والمعلَّقِ به، يعني: ﴿إِذْ قَالُوا﴾، ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ ﴾ يحتملُ معنيَين مختلفَين، وذلك أن قولَه: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾ يحتملُ أن يكون صفة لطْفٍ وصفة قهر، فإذا فُسر باللطفِ جعل ﴿إِذْ قَالُوا مَا آنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ ﴾ إنكاراً منهم لرحمتِه، لأن بعثة الرسلِ من جلائل نعمته، وعظائم رأفته، وإذا فسر بالقهر جعل قولهم جسارة على جحود حكمته، لحلول نِقمَتِه.

قولُه: (والقائلون هم اليهود)، وبيانُ النظم أنه تعالى لما وصف أمةَ محمدٍ صلوات الله عليه بقوله: ﴿ فَإِن يَكُفُرُ بِهَا هَوُلَا مَ فَقَدٌ وَكُلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيْسُوا بِكَافِرِينَ ﴾، وأنهم الذين قاموا بحقوق جميع الكتبِ المنزّلة على جميع الأنبياء، ووفّقوا بالإيمان بكلّها، وبحفظِ مقتضاها، استطرد (٤)

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٧٥).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٩٧).

⁽٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٢١٦).

⁽٤) جواب «لما»، والاستطراد في الآية (٩١) من سورة الأنعام ﴿ وَمَاقَدَرُواْ اللَّهُ ﴾.

بدليلِ قِراءةِ مَنْ قرأ: ﴿ تَجْعَلُونَهُ ﴾ بالتاء، وكذلك ﴿ تُبَدُّونَهَا وَتُحَفِّفُونَ ﴾، وإنها قالوا ذلك مُبالغةً في إنكارِ إنزالِ القُرآنِ علىٰ رسولِ الله ﷺ،

ذكر اليهود، وأنهم على ضدِّ ذلك، حيثُ طعنوا على الكتبِ المنزَّلة، وحرَّفوا التوراةَ وغيَّروها، وكتموا بعضَها.

وأما إذا أريدَ بالقوم: الأنبياء، وهو الوجهُ كما سبق^(۱)، فالمعنى: أنهم الذين يعْرفون الله، وجلالَ سلطانه، وكمال حكْمته في إنشاء خلقه، لأنه تعالى ما خلق السمواتِ والأرضَ وما بينهما إلا بالحق^(۲)، وهو أن يُعْبدَ حق عبادته، ويُعرفَ حق معرفته، وذلك لا يتمّ إلا بإرسالِ الرسل، وإنزالِ الكتب، لإرشاد الحُلْقِ إلى ما خُلقوا لأجله، وهؤلاءِ اليهود ﴿وَمَا قَدَرُوا ٱللّهَ حَقَّ وَقَرْمِة إِذْ قَالُوا مَا أَذِلَ ٱللّهُ عَلَى بَشَرِ مِن شَيْءٍ ﴾.

قولُه: (بدليلِ قِراءةِ مَنْ قَرأ: ﴿ تَجْعَلُونَهُ ﴾ بالتاء) الفَوْقانية: كلَّهم إلّا ابنَ كثير وأبا عمرو (٣). واعلم أن القراءة بالتاء الفوقانية تدلُّ دلالة ظاهرة على أن القائلين لقوله: ﴿ مَا أَنزَلَ اللّهُ عَلَى بَشَرِ مِن شَيْعُ ﴾ هم اليهود، لأنهم هم الذين غيروا التوراة ونقضُوها، وأما بالياءِ على هذا فمحمولة على الالتفات (٤)، كأنهم جُعِلوا بُعُداً لتلك الفِعلةِ القبيحة، ويكونُ قوله: ﴿ وَعُلِمَتُ مُ مَا لَمُ تَعْلَمُونا ﴾ في موضع الحالِ من ضمير الفاعلِ في ﴿ تَجْعَلُونَهُ ﴾ ، والمعنى: تجعلونه ذا قراطيسَ والحال من أنكم عُلمتم على لسان محمد ﷺ ، عما أوحي من تصديقِ كتابكم ﴿ مَا لَرُ تَعَلَمُوا أَنْتُهُ وَلَا ءَابَا وَمَا إليه المصنف.

⁽١) أي: عند تفسير الآية (٨٩) من سورة الأنعام، سيها قوله تعالى: ﴿فَقَدْ وَكُلّْنَا بِهَا قَوْمُالَّيْسُواْ بِهَا بِكَشِرِينَ﴾.

⁽٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَاخَلَقْنَا ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَاۤ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الحجر: ٨٥].

⁽٣) حجة القراءة بالتاء الرد على المخاطبة التي قبله ﴿قُلْمَنْ أَنْزَلَ ٱلْكِتَنْبَ ﴾ والحمل على ما بعده من الخطاب ﴿وَعُلِمْتُمُ مَّالَةُ تَعْلَمُواْ ﴾. «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤٠)، و«حجة القراءات» ص٢٦١.

⁽٤) أسلوب الالتفات هنا بالانتقال من الخطاب إلى الغيبة، على قراءة «يَجْعلونه» بالياء، ردّاً على لفظ الغيبة في: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ ﴾ و﴿إِذْقَالُوا ﴾.

فألزِموا ما لا بُدَّ لهم من الإقرارِ به من إنزالِ التوراةِ على موسى عليه السَّلام، وأَدْرَجَ تَحَتَ الإلزامِ توبيخهم، وأنْ نَعَىٰ عليهم سوءَ حَمْلِهم لكِتابِهم، وتحريفَهم، وإبداءَ بعض وإخفاءَ بعض، فقيل: ﴿ جَآءَ بِهِ مُوسَىٰ ﴾ وهو نورٌ وهُدًى للناس حتىٰ غَيَّروهُ وبَعَّضُوهُ وجَعَلوهُ قَراطيسَ مُقطَّعةً وورقاتٍ مُتفرِّقة، ليَستَمكِنُوا مما راموا من الإبداءِ والإخفاء.

وإن القراءة بالياء التحتانية ظاهرة على أنّ القائلين المشركون، كما قال: «وقيل: القائلون المشركون، وقد أُلزِموا إنزالَ التوراة»، فعلى هذا: ﴿وَعُلِمّتُم ﴾: عطف على ﴿أَنزَلَ ٱلْكِتَب ﴾ من حيثُ المعنى، أي: قُل مَن أنزلَ التوراة؟ ومن عَلَّمكم ما لم تعْلموا؟ وتقديرُه أنهم لما قالوا: ﴿مَا آنزَلَ ٱللّهُ عَلَى بَشَرِمِن شَيْع ﴾ قيل لهم: ما الكِتابُ المنزّلُ على موسى واليهود يفعلون به (١)، ويصنعون ما ذُكِر؟ وما ذلك الكتاب الذي عرَفْتموه؟ حيثُ تُحدِّيتم به وأنتم فُرسانُ البيان، وزعاءُ الحوار، فها قَدَرتم على الإتيانِ بأقصرِ سورةٍ منه، فعرفْتم أنه حتَّ وصدْق. ثم جيء بقوله: ﴿قُلِاللّه ﴾ إلزاماً لهم وتبكيتاً.

وأما توجيهُ القراءةِ بالتاء الفوقانيةِ على هذا (٢) فمُشْكِل، لعل القائلَ به يتمحّل (٣)، ويقول: إنهم لمّا كانوا يسْمعون من اليهود، وكانوا راضين بفعلِهم، خوطِبوا بذلك، والله أعلم.

قولُه: (وأَدْرَجَ تحتَ الإلزامِ توبيخَهم) يعني: كان من حقِّ الظاهرِ أن يقال: قل: ما التوراة؟ ثم من أنزل التوراة؟ فإنه كان في الإلزام، فعدل إلى قولِه: ﴿ٱلْكِتَبَ ﴾، ووصفَه باسمِ الموصول، وجعل صلته ما ينبئ عن التوبيخ والنعي، على سبيلِ الإدماج(٤).

وبيانُه أنه تعالى وصف الكتابَ أولاً بالتعظيم والتفخيم، فذكَر النبيَّ المكرّم، وجعله نُوراً وهدى للناسِ كافّة، ثم أتى بقوله: ﴿ تَجَعَلُونَهُ وَاطِيسَ ﴾، على سبيل الاستئناف، لبيان

⁽١) في (ج): «وتفعلون به وتصنعون».

⁽٢) يعني على أن القائلين هم المشركون.

⁽٣) يتمحّل: يتكلّف ويحتال.

⁽٤) أي أنه أدمج معنى التوبيخ والنعي في معنى تعظيم الكتاب وتفخيمه.

.....

الموجب، على سبيلِ التعكيس، لأن كونه نوراً وهدى موجب لأن يُجْعل ذريعة إلى التخلّص من ظلماتِ الجهالات، ووسيلة إلى النجاة من ورطاتِ الكفر والضلالات، فعكسوا وحقّروه، حيثُ جعلوه ذا قراطيسَ مقطّعة، وورقاتٍ مفرّقة، وبعَّضوه، فأخْفُوا ما أرادوا، وأبدَوا ما اشتَهَوه، ليُضِلّوا ويَضِلّوا.

وقد أوما إلى هذا المعنى بقوله: «وإنْ نَعَى عليهم سوءَ حَمْلِهم لكتابِم»، يعني كُلِّفوا علمها والعمل بها، لكونها نوراً وهدى، فخاسُوا(١) بها، وظلموا حقَّها. وهو مقْتبسٌ من قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلْذِينَ حُيِّلُوا ٱلنَّوْرَئَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة: ٥].

قال صاحب «المرشد»: «هُدىً لِلناس»: وقفٌ كافٍ، ومنهم من فرَّقَ بين القراءتين، وقال: هو وقْفٌ حسن على وقال: هو وقْفٌ حسن على القراءتين (٣).

وقال أبو البقاء: ﴿نُورًا﴾: حالٌ من الهاء في ﴿بِهِـ﴾ أو من ﴿ٱلْكِتَابَ﴾، و﴿بِهِـ﴾: يجوزُ أن تكونَ مفعولاً به، وأن تكونَ حالاً، و﴿قَجَعَلُونَهُۥ﴾: مستأنفٌ لا موضعَ له(٤).

ولذلك فرق المصنفُ حين أخرج ﴿ فُورًا وَهُدَى ﴾ في صورةِ الجملة الاسمية (٥)، ليؤذِنَ بأنها حال مؤكِّدة، وأبرز تفسيرَ ﴿ تَجَعَلُونَهُ ﴾ مصدّراً بكلمةِ (٢) الغاية، ليدلّ على القطع،

⁽١) خاسوا: أي: نكثوا.

⁽٢) أي في: «تَجْعَلُونَه قَرَاطِيسَ».

⁽٣) انظر: «المقصد لتلخيص المرشد» للقاضي زكريا ص١٣٤. والوقف الحسن: هو الوقف على ما لا يتصل ما بعده بها قبله معنى، بل يتصل به لفظاً. انظر: «منار الهدى» ص٠١.

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٨٥).

⁽٥) بقوله: «وهو نور وهدى للناس».

⁽٦) هي: «حتى» في قوله: «حتى غيروه».

ورُوِي: أنّ مالكَ بنَ الصَّيْفِ من أحبارِ اليهودِ ورؤسائِهم قال له رسولُ الله ﷺ: «أَنشُدُكَ بالذي أنزلَ التوراةَ على موسىٰ هل تجدُ فيها أنّ الله يُبْغِضُ الحَبْرَ السَّمين؟ فأنتَ الحَبْرُ السَّمين، قد سَمِنْتَ من مالِكَ الذي يُطعِمُك اليهود»، فضحك القوم، فغَضِب، ثم التَّفَتَ إلى عُمَر، فقال: ما أنزَلَ اللهُ علىٰ بشرٍ من شيء، فقال له قومُه: وَيْلَك! ما هذا الذي بَلَغَنا عنك؟ فقال: إنه أغضَبني، فنزَعوهُ، وجَعَلوا مكانَه كعبَ بنَ الأشرف.

وقيل: القائلون قُريش، وقد أُلزِموا إنزالَ التوراة، لأنّهم كانوا يَسمَعونَ من اليهودِ بالمدينةِ ذِكْرَ موسى والتوراة، وكانوا يقولون: لو أنّا أُنزِلَ علينا الكِتابُ لكُنّا أهدى منهم.

وأن مجيءَ ذلك النور، وتلك الهداية، امتدّ إلى زمنِ أولئك الضّالّين المضلّين، حتى فعَلوا بها ما فعلوا.

ثم وِزانُ هذه الآيةِ مع ما يتلوها من قولِه: ﴿وَهَلْذَا كِتَنَّ أَنْزَلْنَهُ مُبَارَكُ مُّصَدِّقُ ﴾ وِزانُ قوله تعالى في آخرِ السورة: ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِنَابَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا ﴾ [الأنعام: ١٥٤](١) الآية، مع قوله: ﴿ وَهَلْذَا كِنَنْ مُ أَنْزَلْنَهُ مُبَارَكُ فَأَتَّبِعُوهُ ﴾ [الأنعام: ١٥٥](١).

أما قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ-وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ وقولُه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ الآية، فكالتفصيلِ لما يحصلُ من إجمال قولِه: ﴿وَلِنُنذِرَأُمُ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَمَا ﴾، لأن المعنى: إيذان بإنذار أهلِ أُمّ البلاد، ثم شرع في إنذار مَن حولها مِن المكلّفين، فهم: إمَا مصدّقون أو مكذّبون.

قولُه: (ٱلشُدُك)، الجوهريّ: «نَشَدْتُ فُلاناً»: إذا قلتَ له: نشدْتُكَ الله، أي: سألْتُك بالله، كأنك ذكّر ته إياه.

⁽١) تمامها ﴿ لِكُلِّلَ شَيْءِ وَهُدُى وَرَحْمَةً لَّقَلُّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾.

⁽٢) تمامها ﴿ وَإِنَّقُواْ لَعَلَّكُمُ تُرْحَمُونَ ﴾.

﴿وَعُلِمْتُم مَّالَمْ تَعَلَّمُواْ أَنتُهُ وَلا ءَابَا وُكُمْ ﴾ الخطابُ لليهود، أي: عُلَّمْتُم على لِسانِ مُحمَّدٍ عَلَى الله مَا لَم تعلموا أنتم، وأنتم حَملةُ التوراة، ولم يَعلَمهُ آباؤكم الأقدمونَ الذينَ كانوا أعلَمَ منكم، ﴿إِنَّ هَنذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُشُ عَلَى بَنِي إِسْرَةِ يِلَ أَكْثَرَ ٱلَذِى الْأَقدمونَ الذينَ كانوا أعلَمَ منكم، ﴿إِنَّ هَنذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُشُ عَلَى بَنِي إِسْرَةِ يِلَ أَكْثَرَ ٱلّذِى الْمُعْمَ فِيهِ يَغْتَلِفُونَ ﴾ [النمل: ٢٧]. وقيل: الخطابُ لمن آمنَ من قُريش، كقوله تعالى: ﴿ لِثُنذِرَ قَوْمًا مَا آلَذِرَ ءَابَا وُهُمْ ﴾ [يست: ٦].

﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾ أي: أنزَلَهُ الله، فإنهم لا يَقدِرونَ أن يُناكِروك، ﴿ ثُمَّ ذَرَهُمْ فِ خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ في باطِلِهم الذي يخوضونَ فيه، ولا عليكَ بعدَ إلزامِ الحجّة. ويُقالُ لمن كانَ في عَمَلِ لا يُحدِي عليه: إنما أنتَ لاعِب.

و ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ حـالٌ مِن ﴿ ذَرْهُمْ ﴾ ، أو من ﴿ خَوْضِهِمْ ﴾ ، ويـجوزُ أن يكونَ ﴿ فِي خَوْضِهِمْ ﴾ ويـجوزُ أن يكونَ ﴿ فِي خَوْضِهِمْ ﴾ حالاً من ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ ، وأن يكون صِلةً له أو لـ ﴿ ذَرْهُمْ ﴾ .

[﴿ وَهَاذَا كِتَنَابُ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكُ مُصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِنُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَمَا وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ ۚ وَهُمْ عَلَىٰ صَلاَتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ ٩٢]

قولُه: (فإنهم لا يَقْدِرونَ أَن يُناكِروك) أي: قوله: ﴿ فَلِ اللّهُ ﴾، بمعنى: قل: الله ﴿ أَنزَلَ اللّهِ ﴿ أَنزَلَ اللّهِ كَانَدِى جَآءَ يِدِهِ مُوسَىٰ ﴾ إلى آخره، تبكيتٌ وإلزامٌ وإشعارٌ بأنَّ الجوابَ متعيّنٌ لا يمكن غيره، وتنبيهٌ على أنهم مبْهوتون، لا يقدرون على الجواب، ولهذا عقبه بقوله: ﴿ ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾.

قولُه: (و ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾: حال من ﴿ ذَرَهُمْ ﴾ أو من ﴿ خَوْضِهِمْ ﴾، أو ﴿ فِي خَوْضِهِمْ ﴾ حالٌ من ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾) (١). وفي كلامِه توسّع، لأن المراد: حالٌ من الضهائرِ على التقادير، وهي حال مؤكِّدة، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْفَوْا فِ الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة: ٦٠].

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفيه بعضُ اختلاف عن لفظ «الكشاف»، والظاهر أنه اختصار من المؤلف رحمه الله تعالى.

﴿مُبَارَكُ ﴾: كثيرُ المنافعِ والفوائد، ﴿وَلِنُنذِرَ ﴾ معطوفٌ على ما دلَّ عليه صفةُ الكِتاب، كأنه قيل: أنزلناهُ للبركاتِ وتصديقِ ما تَقَدَّمَهُ من الكُتُبِ والإنذار. وقُرِئَ: (وليُنذِرَ) بالياءِ والتاء.

وسُمِّيَت مَكَّةُ ﴿ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ ﴾ لأنها مكانُ أوَّلِ بَيْتٍ وُضِعَ للناس، ولأنها قِبْلةُ أهلِ القُرىٰ كلِّها ومَحَجُّهم، ولأنها أعظمُ القُرىٰ شأناً.

ولبعضِ المُجاوِرين:

فَمَنْ يُلقِ فِي بعضِ القُرَيّاتِ رَحْلَهُ

فأُمُّ القُرَىٰ مُلْقى رِحالي ومُشابي

قال أبو البقاء: ﴿ فِي خَوْضِهِمْ ﴾: يجوزُ أن يتعلّق بـ ﴿ ذَرَهُمْ ﴾ على أنه ظرف له، وأن يكون حالاً من ضمير المفعول في ﴿ ذَرَّهُمْ ﴾، وأن يكونَ متعلّقاً بـ ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾، و ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ و ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ و ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ و أن يكون صاحبُها ضمير المفعول في ﴿ ذَرَّهُمْ ﴾ إذا لم تجعل ﴿ فِي خَوْضِهِمْ ﴾ حالاً منه، وإنْ جعلته حالاً من كانت الحال الثانية من ضمير الاستقرارِ في الحال الأولى، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضميرِ المجرور في ﴿ خَوْضِهِمْ ﴾ ويكون العامل: المصدر، والمجرور: فاعلٌ في المعنى »(١).

قولُه: (وقُرِئ: «لِيُنْذر» بالياء والتاء): كلُّهم بالتاء الفوقانيةِ سوى أبي بكر (٢).

قولُه: (ولِيَعْض المُجاوِرين) (٣). قيل: عَنَى به نفسَه، وقيل له: لِمَ تَجَاوِرُ مكَّة؟ قال: القلب

فَمَن يُلِق فِي بعض القريّات رحْله فأمّ القرى مُلقَى رِحالي ومُنتابي

انظر: «ديوان الزَنخشري» ص٣٩. والقريّات: جمع قُرَيّة: تصغير قرْية. وأم القُرى: مكة المكرمة، سمّيت كذلك لأنها مكان أول بيت وضع للناس، ولأنها قِبلة أهْل القرى كلها ومحجُّهم، ولأنها أعظم القرى شأناً.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٩٥).

⁽٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤٠). وفيه أن قراءة الياء محمولة على إسناد فعل الإنذار للكتاب، وبالتاء على الخطاب للنبي عليه. ولتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٢٦١.

⁽٣) إشارة إلى بيت من قصيدة للزمخشري:

﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ ﴾: يُصدِّقونَ بالعاقبةِ ويخافونهَا، ﴿يُؤْمِنُونَ ﴾ بهذا الكِتاب، وذلك أنّ أصلَ الدِّينِ خوفُ العاقبة، فمَنْ خافَها لم يَنزَلْ به الخوفُ حتى يُؤمِن. وخَصَّ الصَّلاةَ لأنّها عِهادُ الدِّين، ومَنْ حافظَ عليها كانت لُطْفاً له في المُحافظةِ علىٰ أخواجا.

[﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِى إِلَىٰ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَى اللَّهِ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَوْ تَدَى ٓ إِذِ ٱلظَّلِيلُمُونَ فِى غَمَرَتِ ٱلْمُوتِ وَٱلْمَلَتَهِكَةُ بَاسِطُوٓ أَيَّدِيهِمْ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَوْ تَلَى اللَّهِ عَيْرَ الْمُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحُقِّ وَكُنتُمْ أَنفُسَكُمُ أَلْيُومَ تُجْزَوْنَ عَلَى اللَّهِ عَيْرَ ٱلْحُقِ وَكُنتُمْ عَنْ ءَاينَتِهِ وَتَسْتَكَمْرُونَ ﴾ ٩٣]

. ﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ فزعمَ أنَّ الله بعثَه نبياً، ﴿ أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَى وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيَّ ۗ ﴾ وهو مُسَيلِمةُ الحَنْسيُّ.

وعن النبيِّ ﷺ: «رأيتُ فيها يرى النائمُ كأنّ في يَدَيَّ سِوارَيْنِ من ذَهَب، فكَبُراعليَّ وأهمَّاني، فأوحى اللهُ إليَّ: أنِ انفُخْهها، فنَفَختُهها، فطارا عني، فأوَّلْتُهها الكَذّابَيْنِ اللَّذَيْنِ أنا بينَهها؛ كذّابُ اليهامةِ مُسَيلِمة، وكَذّابُ صَنْعاءَ الأسودُ العَنْسيّ».

الذي أجِدُه ثَمَّةَ لا أجدُه هاهنا. مُنْتابي: مَرْجعِي، انْتابَ فلانٌ القوم، أي: أتاهم مرَّة بعد أخرى، وهو افتعالُ من النَّوب.

قولُه: (كانت لُطْفاً له). أي: كانت المحافظةُ على الصلاةِ فتحَ بابٍ في المحافظةِ على الصوم والإنفاقِ والحجِّ وغيرها، وزجراً عن المعاصي.

قولُه: (رَأَيْتُ فيما يرى النَّائمُ) الحديث أخْرجه الشَّيخان عن أبي هريرة (١)، ولعلّه صلواتُ الله عليه أوَّل السِّوَارَيْنِ بالكذَّابَين، لأن السِّوار، سيّما إذا كان ذهباً، ليس من سِمَةِ

⁽١) أخرجه البخاري (٣٦٢١) ومسلم (٢٧٧٤).

﴿ وَمَن قَالَ سَأُنْوِلُ مِثْلَ مَا آَنَوَلَ الله ﴾ هو عبدُ الله بنُ سعدِ بنِ أبي سَرْحِ القُرشي، كان يكتبُ لرسولِ الله ﷺ فكانَ إذا أمل عليه: «سميعاً عليهاً»، كتب هو: «عليها حكيها»، وإذا قال: «عليها حكيها»، كتب: «غفوراً رحيها»، فلها نزلت: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ مِن سُلَنَاتِهِ مِن طِينٍ ﴾ [المؤمنون: ١٢] إلى آخِرِ الآية، عَجِبَ عبدُ الله من تفصيلِ خَلْقِ الإنسان، فقال: تباركَ اللهُ أحسَنُ الخالقين. فقال النبي ﷺ: «اكتبُها، فكذلك نَزَلَتْ»، فشكَ عبدُ الله وقال: لئِنْ كان مُحمَّدٌ صادقاً لقد أُوحِيَ إليَّ كها أُوحِيَ إليه، ولئن كان كاذباً لقد قُلتُ مِثلَ ما قال، فارتَدَّ عن الإسلام، ولجَقَ بمكَّة، ثم رَجَعَ مُسلِهاً قِبلَ فَتْحِ مكّة.

وقيل: هو النَّضرُ بنُ الحارث والمُستَهزئون.

﴿ وَلَوْ تَرَىٰ ﴾ جوابُه محذوف، أي: لرأيت أمراً عظيهاً، ﴿ إِذِ ٱلظَّلْلِمُونَ ﴾ يُريد: الذينَ ذكرَهم من اليهودِ والمُتنبِّئة، فتكونُ اللامُ للعَهْد، ويجوزُ أن تكونَ للجنس، فيدخلُ فيه هؤلاءِ لاشتهاله، و ﴿ غَمَرَتِ ٱلْوَتِ ﴾: شدائده وسَكَراته، وأصلُ الغَمْرة: ما يَغمُرُ من الماء، فاستُعيرت للشِّدةِ الغالبة.

﴿بَاسِطُوۤا أَيَدِيهِمْ ﴾: يَبسُطونَ إليهم أيديَهم يقولون: هاتوا أرواحَكم، أخرِجوها إلينا من أجسادِكم. وهذه عبارةٌ عن العُنْفِ في السِّياق، والإلحاح والتشديدِ في الإزهاق، من غيرِ تنفيسٍ وإمهال،

الرجال، خصوصاً الأنبياء، وكونُهما في يديه دلّ على شخصين ينازعانه فيها يَتقوَّى به من الرسالةِ والنبوّة، كقولِه تعالى: ﴿سَنَشُدُ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ ﴾ [القصص: ٣٥]، ولا يكونان إلا كذَّابَيْن. وقال التُّورْبِشتيّ: «نبّه بنفْخِهما على استحقارِ شأنهما، وأنهما يُمْحَقان بأَدْنَى ما يصيبُهما من بأس الله».

قوله: (عبارةٌ عن العُنْف) أي: كناية، لا أن ثمَّةَ تُبْسَطُ الأيدِي.

وأنَّهم يفعلونَ بهم فِعْلَ الغَريمِ المُلِظَّ؛ يَبسُطُ يدَه إلىٰ مَن عليه الحق، ويُعنِّفُ عليه في المُطالَبةِ ولا يُمهِلُه، ويقولُ له: أخرِجْ إليِّ ما لي عليك الساعة، ولا أريمُ مكاني، حتىٰ أنزِعَه من أحداقِك. وقيل: معناه: باسِطو أيديهم عليهم بالعذاب.

﴿ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ ﴾: خَلِّصوها مِن أيدينا، أي: لا تَقْدِرونَ على الخلاص، ﴿ أَنُومَ مُجَزِّرَتَ ﴾ يجوزُ أن يُريدوا وَقْتَ الإماتةِ وما يُعذَّبونَ به من شِدَّةِ النَّزع، وأن يُريدوا الوقتَ المُمتدَّ المُتطاوِلَ الذي يَلحَقُهم فيه العذابُ في البَرزَخِ والقيامة. والهُونُ والهوان: الشديد،

وقولُه: (أنهم يفْعلونَ بهم فِعْلَ الغَريم) إلى آخره: بيانٌ لوجْهِ التمثيل، وأن أصل الكناية أخذ الزبدةِ والخلاصة من التمثيل، الذي هو تشبيهُ الحالةِ بالحالة (١).

قولُه: (الغَريم الـمُلِظّ)، الجوهري: «أَلَظَّ فلانٌ بِفلان: إذا لزمه، عن أبي عمرو: هو مُلِظّ به: إذا لَزِمه لا يفارِقه». الإزهاق: «مِن: زَهَقَت نفْسُه تَزْهَق زُهوقاً، أي: خرجت».

قولُه: (ولا أَرِيمُ مكاني)، الجوهري: رامه يَرِيمه رَيْهًا، أي: بَـرَحَه. يقال: لا تَرِمْه، أي: لا تَبْرَحْه. والسِّياقُ: نزْع الرّوح.

قولُه: (﴿ اللَّهُ مَ تُجَرَّونَ ﴾ يجوزُ أن يريدوا وقتَ الإماتة، ... وأنْ يريدوا الوقتَ الممتدّ المتطاول): والظاهرُ هذا الثاني، لأن قولَه: ﴿ وَلَقَدْ جِثْتُمُونَا فُرَدَىٰ ﴾ [الأنعام: ٩٤] مناسبٌ لحال القيامة، لأن الآياتِ الواردة في معناها هي فيها، وقد عطف من حيثُ المعنى على ﴿ تُجَرَّونَ ﴾ والتقدير: يقولون: ﴿ اللَّهُ وَنَ عَذَابَ اللَّهُونِ ﴾ واليومَ يقال لهم: ﴿ وَلَقَدَ جِثَّتُمُونَا فُرُدَىٰ ﴾ [الأنعام: ٩٤].

⁽١) أي أن في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَتِهِكَةُ بَاسِطُوٓا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوۤا أَنفُسَكُمُ ﴾ كناية عن صفة العنف. وفي قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ ٱلظَّلِامُونَ فِي غَمَرَتِ ٱلْمُوْتِ وَٱلْمَلَتِهِكَةُ بَاسِطُوۤا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوۤا أَنفُسَكُمُ ﴾ استعارة تمثيلية.

وإضافةُ «العذابِ» إليه كقولك: رَجُلُ سوء، يُريدُ العَراقةَ في الهوانِ والتمكُّنَ فيه. ﴿ عَنْ ءَايكتِهِ ـ تَسَتَكُمِرُونَ ﴾ فلا تؤمنون بها.

[﴿ وَلَقَدَّ جِتْتُمُونَا فُرَدَىٰ كُمَا خَلَقْنَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكَّتُم مَّا خَوَّلْنَكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمُّ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُوعَكُمْ شُوكَوُا ۖ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَ عَنكُم مَّا كُنتُمْ رَكُوا ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَ عَنكُم مَّا كُنتُمْ رَّعُمُونَ ﴾ 18]

﴿ فُرَادَىٰ ﴾ : مُنفَرِدينَ عن أموالِكم وأولادِكم وما حَرَصتُم عليه، وآثرتُمُوهُ من دُنياكم، وعن أوثانِكم التي زَعَمتُم أنها شُفعاؤكم وشركاء لله، ﴿ كُمَا خَلَقْنَكُمُ أَوَّلَ مُرَوِّ ﴾ : على الهيئةِ التي وُلِدتُم عليها في الانفراد، ﴿ وَتَرَكّتُمُ مَّا خَوَّلْنَكُمُ ﴾ : ما تَفَضّلْنا به عليكم في الدُّنيا فشُغِلتُم به عن الآخرة، ﴿ وَرَآءَ ظُهُورِكُمُ ﴾ : لم ينفَعْكُم ولم تَحتملوا منه نقيراً، ولا قَدَّمتُموهُ لأنفسِكم، ﴿ فِيكُمُ شُرَكَوُا ﴾ في استعبادِكم، لأنهم حينَ دَعَوْهُم آلهةً وعَبدوها، فقد جَعلوها لله شركاءَ فيهم وفي استِعبادِهم.

وَقُرِئ: «فُرادًا» بالتنوين، و«فُرادَ» مِثل: ثُلاثَ، و«فَرْدىٰ» مثل: سَكْرىٰ.

قولُه: (كقولك: رجُلُ سوء) أي: عذاباً شديداً، فأضيف ليدلَّ على أن العذابَ ملْكُ له، لأن نسبة الإضافة ألصقُ من نسبة الصفة بالموصوف. ومن ثَمَّ قال: «يريد العراقة في الهوان»: أي: الأصالة.

الأساس: «فلان مُعْرِق في الكلامِ أو اللؤم، وهو عَرِيق فيه، واعْتَـرقَت الشجرة، واستعْرقَت: ضَرَبت بعروقها».

قولُه: (في استعْبَادكم) أي: زعمتم أن الأصنامَ شركاءُ لله في عبادتِكم، لأنهم إذا عبدوا الآلهة، فقد جعلوا لله شركاء، والإضافة إلى الفاعل، أي: استعبادُكم الآلهة. وقوله: «وفي استعبادهم» عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «فيهم»، على نحو: «أعْجَبَني زيد وكرمُه».

قولُه: (وقُرِئ: «فُرَاداً» بالتنوين)، كـ«رحال» جمع: «رحل»، في الشواذّ^(١). والسبعة:

⁽١) وبها قرأ أبو حَيوَةَ. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٤٢). و«البحر المحيط» (٤: ٥٨٧).

فإن قُلت: ﴿كَمَا خَلَقْنَكُمْ ﴾، في أيّ محلِّ هو؟ قلت: في محلِّ النَّصْبِ صِفةً لمصدرِ ﴿ حِثْتُكُمُ وَاللهِ عَلْمَ اللهِ عَلْقِنا لكم.

﴿ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمُ ﴾: وقع التقطُّع بينكم، كما تقولُ: جُمِعَ بين الشيئين، تُريد: أُوقِعَ الجمعُ بينهما على إسنادِ الفِعلِ إلى مَصدَرِه بهذا التأويل، ومَنْ رفعَ فقد أسنَدَ الفِعْلَ إلى الظَّرْف، كما تقول: قُوتِلَ خَلْفُكم وأمامُكم. وفي قِراءةِ عبد الله: «لقد تَقطَّعَ ما بَيْنَكم».

«فُرادَى» بالألف بغير تنوين، جمع «فَرْدان»، أي: كـ «سُكَارَى» و «سَكْران».

قولُه: (أي: مَجيئاً مِثْلَ خَلْقِنا لكم). المجِيء: عبارةٌ عن خلْقِ الله إيّاهم ثانياً، فهو مثْلُ خلْقِه إياهم أولاً. ونحوه قولُه تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٩].

قال القاضي: لقد جئتمونا للحساب والجزاء، منْفردين عن الأموالِ والأولادِ وسائرِ ما آثر تموه من الدنيا، ﴿كَمَا خَلَقْنَكُمُ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾، أي: على الهيئة التي وُلِدْتم عليها في الانفراد. فعلى هذا ﴿ كَمَا خَلَقْنَكُمُ ﴾: بدل من ﴿ فُرَدَىٰ ﴾ أو حالٌ ثانية إن جُوِّز التعدّد فيها، أو حالٌ من الضمير في ﴿ فُرَدَىٰ ﴾، أي: مُشْبِهين ابتداءَ خلْقِكم عُرَاة حُفاة غُرْلاً. أو صفة مصدر (١٠)؛ كها قال المصنف، والأحسنُ للتأليف أن يكونَ حالاً من الضمير في ﴿ فُرَدَىٰ ﴾ معنى ولفظاً.

قال أبو البقاء: «﴿ أَوَّلَ ﴾: ظرف لـ ﴿ خَلَقَنَكُمْ ﴾. والمَرَّة، في الأصل، مصدر مرّ يمرّ، ثم استعمل ظرفاً اتساعاً. وهذا يدلُّ على قوّةِ شَبَه الزمانِ بالفعل» (٢).

قولُه: (وقعَ التقطُّع بينكم). قال القاضي: «البَيْن: من الأضداد، يُستعملُ في الوصلِ والفصل. وقيل: هو الظرفُ أُسْند إليه الفعلُ على الاتساع، والمعنى: وقع التقطعُ بينكم. ويشهد

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٢).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٢٢).

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَكَ يُغْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُغْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيَّ ذَلِكُمُ ٱللَّهُ ۚ فَأَنَّ تُؤْفَكُونَ ﴾ ٩٥]

﴿ وَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَى ﴾ بالنَّباتِ والشجر. وعن مُجاهِدٍ: أراد الشَّقَيْن اللَّذَيْنِ في النَّواةِ والحِنطة، ﴿ يُخْرِجُ ٱلْمَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ أي: الحيوانَ والناميَ من النَّطَفِ والبَيْضِ والحَبِّ والنَّوى، ﴿ وَمُخْرِجُ ﴾ هذهِ الأشياءِ الميتةِ من الحيوانِ والنامي.

فإن قلتَ: كيفَ قال: ﴿وَمُحْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾ بلفظِ اسمِ الفاعل، بعدَ قوله: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ ﴾؟

له قراءة نافع والكسائي وحفص عن عاصم: بالنصب (١)، على إضهار الفاعلِ لدلالة ما قبله عليه، أو أقيم مقام موصوفه، وأصله: لقد تقطّع ما بينكم (٢). وقد قرئ به (٣).

وقال صاحب «الكشف»: ﴿مَا﴾: موصوف، و﴿بَيْنَكُمْ ﴾: صفته، وليس بموصول، لأن الموصول لا يحذف(٤).

قال صاحب «الفرائد»: قولُه: «﴿ لَقَدَ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ على إسناد الفعلِ إلى مصدره» يعني: وقع التقطّع بينكم بعيد، لأن التقطع لازم، وما ذكره من النظر مستبعد، وهو قوله: «جمع بين الشيئين»، لأنه ليس في الأصلِ مما أسند الفعل فيه إلى مصدره، بل هو من قبيلِ ما أوقع المجمع بين الشيئين»، وهو من قبيلِ ما جعل أوقع المجمع على مصدره، لأن تقدير أصله: «أوقع المجمع بينها، هذا إذا كان متعدياً، فأما المفعول به، لنسيانه، بتأويلِ جمع المجمع بينها، أو أوقع المجمع بينها. هذا إذا كان متعدياً، فأما إذا كان لازماً فليس كذلك. ويمكنُ أن يقال: إن الاستشهادَ لمجرّد إسنادِ الفعل إلى مصدره، سواءٌ كان لازماً أو متعدياً.

⁽١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٤٠)، و «حجة القراءات» ص٢٦١.

⁽٢) قوله: «ما» سقط من (أ) و(ب).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٢).

⁽٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٨٤).

قلتُ: عَطَفَهُ على ﴿ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَى ﴾، لا على الفِعل.

قولُه: (عَطَفَهُ على ﴿ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنّوَى ﴾ لا على الفِعل). فإن قلتَ: لِم لَمْ يعطف عليه، كما ذهب إليه الإمام (١)، ويكون الغرضُ إرادةَ الاستمرار في الأزمنةِ المختلفة، كما سبق في قولِه تعالى: ﴿ اللّهُ يَسْتَهْزِئُ يَوْمٌ ﴾ [البقرة: ١٥]، ليكونَ إخراجُ الحي من الميت أوْلى في القصد من عكسه، ولأن المناسبة في الصنعة البديعيةِ تقتضي هذا، لأنه من بابِ العكس (٢) والتبديل، كقوله تعالى: ﴿ يُولِجُ ٱلنَّهَ لَ فِي ٱلنَّهَ كَل فِي ٱلنَّهَ كَل فِي ٱلنَّه كَل وَ ٱلنَّه كَل وَ ٱلنَّه كَل وَ ٱللّه كَل وَ ٱللّه عَل والرود سائر ما يشبه الآية على هذا المنوال؟ قلتُ: يمنعُه ورودُ الجملة الثانية مفصولةً عن ولورود سائر ما يشبه الآية على هذا المنوال؟ قلتُ: يمنعُه ورودُ الجملة الثانية مفصولةً عن الأولى على سبيل البيان، ولو عطفت الثالثة على الثانيةِ كانت بيانيةً مثلها، لكنها غيرُ صالحة اله، لأن ﴿ فَالِقُ ٱلْمَنِ وَالنّوكِ ﴾ ليس متضمّناً لإخراجِ الميّت من الحي.

فإن قلتَ: فقدِّرْ لها مبيّناً مناسباً لها، كها صنعْت في قولِه تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى الْقَعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرِدِ ﴾ [النساء: ٩٥] على تقدير: ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾، وخالق الحَبّ والنوى. قلْتُ: يفُوتُ إذن غرض التعميم الذي تعطيه الآية، مِن إرادةِ «يخْرج الحيوانَ والناميَ من النَّطَفِ والبَيْضِ والحَبِّ والنّوى»، فإن هذا المعنى إنها يحصل إذا قُدِّر: و ﴿ وَمُخْرِجُ ﴾ معطوفاً على ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنّوى ﴾ . ثم يسْري معنى العموم إلى قرينتِها، فيصحُّ أن يقال: ﴿ يُغْرِجُ الْمَيْ مِن النطفِ والبيضِ والحبِّ والنوى، ومخرجُ هذه الأشياءِ مِن الحيوان والنامي من النطفِ والبيضِ والحبِّ والنوى، ومخرجُ هذه الأشياءِ المبيةِ من الحيوان والنامي. ولو قدّر معطوفاً على ﴿ يُغْرِجُ ﴾ اختص بالحبّ والنوى.

⁽١) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٧٦). وقوله: «عليه»: أي على الفعل ﴿ يُغَرِّجُ ﴾.

⁽٢) هو: أن يُقدَّم في الكلام جُزءٌ، ثم يؤخَّر، ويقع على عدّة وجوه. انظر: «شرح الكافية البديعية» ص١٤٥، و«بغية الإيضاح» (٤: ٢٦).

⁽٣) في الآية عكس وتبديل واضح.

و ﴿ يُغْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ مَوقِعُهُ موقعُ الجملةِ الْمُبيِّنةِ لقولهِ: ﴿ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَكَ ﴾، لأنّ فَلْقَ الحبِّ والنَّوى بالنَّباتِ والشجرِ النامِيَيْن من جِنسِ إخراجِ الحيِّ من الميِّت، لأنّ الناميَ في حُكمِ الحيوان، ألا ترى إلى قوله: ﴿ يُحْمِى ٱلْأَرْضَ بَعْدَمَوْتِهَا ﴾ [الروم: ٥٠].

﴿ ذَالِكُمُ اللَّهُ ﴾ أي: ذلكُم المُحْيي والمُميتُ هو اللهُ الذي تَحِقُّ له الرُّبوبية، ﴿ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾: فكيفَ تُصْرَفونَ عنه وعن تَولِّيهِ إلىٰ غيره.

[﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانَا ۚ ذَلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ ٩٦]

﴿ آلِإِصْبَاحِ ﴾ مَصدَرٌ سُمِّيَ به الصُّبْح. وقرأ الحسنُ بفَتْحِ الهمزة؛ جَمْعَ صُبْح، وأنشَدَ قولَه:

أَفْنَىٰ رِياحًا وبَنِي رِياحِ تَناسُخُ الإمساءِ والإصباحِ

قولُه: (أَفْنَى رِياحاً)، رياح: اسمُ قبيلة، أي: أَفْناهم تعاقُبُ الدهور والأعصار، ومرورُ الليل والنهار.

⁽١) هذا على قراءة من قرأ «وجاعل» باسم الفاعل، بدل «وجعل».

⁽۲) «الانتصاف» (۲: ۳۷-۳۸) بتصرف واختصار.

بالكسرِ والفتح؛ مَصدَرَين، وجَمعَيْ مُسْيي وصُبْح.

فإن قُلت: فها معنى فَلْقِ الصَّبِحِ، والظُّلمةُ هي التي تَنفَلِقُ عن الصَّبِح، كها قال: تَرَدَّتْ به ثُمَّ انفَرىٰ عن أديمِها تَوَدَّتْ به ثُمَّ انفَرىٰ عن أديمِها

قلت: فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يُراد: فالتُ ظلمةِ الإصباح، وهي الغَبشُ في آخرِ الليل، ومُنقضاهُ الذي يَلي الصُّبح. والثاني: أن يُراد: فالتُ الإصباحِ الذي هو عمودُ الفَجْرِ عن بياضِ النهارِ وإسفارِه.

وقالوا: انشَقَّ عمودُ الفجر، وانصَدَعَ الفجر. وسَمَّوُا الفجرَ فَلَقاً بمعنىٰ: مَفلُوق، وقال الطائي:

وأوَّلُ الغَيْثِ قَطْرٌ ثُمَّ يَنسَكِبُ

وأزرَقُ الفَحْرِ يَبْدُو قَبْلَ أَبِيَضِهِ

قولُه: (تَفَرِّيَ لَيْلٍ عن بياضِ مَهارِ)(١) الشعر لأبي نُوَاس يصف الخمر، قبله:

تفَاريقُ شَيْبٍ في سوادِ عِـذارِ

كأنّ بقايا ما عفَا من حُبابِا تردَّت به ثُمّ انْفَرى عن أديمِها

تَفَرِّيَ لَيْـلٍ عـن بيـاض نهـادِ^(٢)

تردّت به، أي: بالحُباب، يعني: أظهرتْه الخمرُ على وجهِها.

فَرَيْتُ الأديم فرياً، أي: شقَقْتَهُ، وأراد به: تشقّقَ الحبابُ على وجه الخمر.

قولُه: (وأزْرَقُ الفجْرِ يَبدُو قَبْلَ أبيضِهِ) الطّائيّ: هو البحتري (٣)، وتمامه:

⁽١) هذا عجز بيت لأبي نواس في ديوانه، ص ٤٣٥، أورده الزنخشري للدلالة على أن الليل هو الذي ينفلق عن الصبح.

 ⁽٢) عفا: دَرَس. والحباب: الفقاقيع التي تعلو الخمر في الكأس. وتفاريق الشيب: ما تفرّق منه. والعذار:
 جانب اللحية أو الخد. وتردّت: من الرداء. والأديم: الجلد.

⁽٣) والبيت في «ديوانه» (٢: ٣٤٣).

وقُرِئ: «فالِقَ الإصباحِ وجاعِلَ الليلِ» بالنَّصْبِ علىٰ المَدْح. وقرأ النَّخَعيّ: «فَلَقَ الإصباحَ وجَعَلَ اللَّيل».

السَّكَن: ما يَسكُنُ إليه الرَّجلُ ويَطمَئِنُّ، استِئناساً به واستِرواحاً إليه، من زَوْجٍ أو حَبيب، ومنه قيلَ للنار: سَكَن؛ كأنه يُستأنسُ بها، ألا تراهُم سَمَّوْها المُؤْنِسة؟ والليلُ يَطمَئِنُّ إليه التَّعِبُ بالنهارِ لاستِراحتِه فيه وجَمامِه.

وأوَّلُ الغيث رَشُّ ثم ينسكِبُ

قبله:

هَذِي مَخَايِلُ (١) بَرْقِ خُلْفَهُ مطَرٌ جَوْدٌ، ووَرْيُ (٢) زِنادِ خُلْفَهُ لهَبُ

استشهد به على أن الصبحَ هو الذي يَنْشُقُّ عن بياضِ النهار.

قولُه: (وقرأ النَّخَعيِّ: «فَلَقَ الإصباحَ وجَعَلَ اللَّيل»). «فلَق»: شاذَ، و ﴿جَعَلَ ﴾: قرأ بها عاصمٌ وحمزةُ والكسائي، حملُوه على معنى المعطوف عليه، فإن ﴿فَالِقُ ﴾ بمعنى: «فلَق»(٣).

قولُه: (والليلُ يَطمَثِنُّ إليه التَّعِبُ بالنّهار)، الأساس: «من المجاز: اطمأنَّ إليه: سكَن إليه: ووثِق به»، كأنه ضمّن «اطمأن» معنى «سكن».

وإسنادُ «سكن» إلى الليل من باب: قائمٌ ليله، وصائمٌ نهارُه، أي: يسْكُن إليه مَن تَعِبَ في النهار، ولهذا علّله بقوله: «لاستراحتِه فيه».

قولُه: (و بَحَامِه)، الجوهري: «الجَهَام ـ بالفتح ـ: الراحة، يقال: جَمَّ الفَرَسُ جَمَّاً وجَمَاماً: إذا ذَهَب إعياؤه».

⁽١) المخايل: جمع مَــخِيلَة ـ بفتح الميم وكسر الخاء المعجمة ــ: وهي المظنّة. ومخايل البرق تُنذر بالمطر.

⁽٢) ورِّيُ الزناد: قَدْحه. والزناد: حجرُ يُقدح به الشرر. والجَوّْد_بفتح الجيم وسكون الواوــ: المطر الغزير.

⁽٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤١)، و «حجة القراءات» ص٢٦٢.

ويجوزُ أن يُراد: وجَعَلَ الليلَ مسكوناً فيه، من قولهِ: ﴿لِتَسَّكُنُواْ فِيهِ ﴾ [يونس: ٦٧، غافر: ٦١].

﴿ وَالشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ﴾ قُرِئا بالحركاتِ الثلاث:

فالنَّصْبُ على إضارِ فِعْلِ دلَّ عليه «جاعلُ الليل»، أي: وجَعَلَ الشمسَ والقمرَ حُسْباناً، أو يُعطَفانِ على محلِّ «الليل».

فإن قُلت: كيفَ يكونُ لـ «الليلِ» مَلَّ والإضافةُ حقيقية، لأنَّ اسمَ الفاعلِ المُضافَ إليه في معنىٰ المُضِيّ، ولا تقول: زَيْدٌ ضاربٌ عَمْراً أمسِ؟ قلت: ما هو في معنىٰ المضِيّ، وإنها هو دالٌ على جَعْلٍ مُستَمِرٍّ في الأزمنةِ المُختَلِفة، وكذلكَ ﴿ فَالِقُ ٱلْحَبِّ ﴾، و﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ ﴾، كما تقول: اللهُ قادرٌ عالم، فلا تَقصِدُ زماناً دونَ زمان.

قولُه: (﴿ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ﴾: قُرِئا بالحركات الثلاث). النصب: العامّة، والرفع والجرّ: شاذّتان (١).

قولُه: (ولا تقولُ: زَيدٌ ضاربٌ عَمْراً أمسٍ). قال الزجّاج: «ولا يجوز: «جاعِلٌ اللّيل سَكَناً»، لأن أسهاءَ الفاعلين، إذا كان الفعلُ ماضياً، أضيفت إلى ما بعدَها لا غير. تقول: هذا ضاربٌ زيداً أمس. أجمع البصريون على أنه لا يجوزُ في «زيد» النصب، وبعض الكوفيّين يجيزه. فإذا قلت: هذا معْطِي زيد درهماً، فنَصْبُ «درهماً» محمولٌ على تأويل: أعْطَى»(٢).

قولُه: (دالٌ على جَعْلٍ مُستَمِرٌ). قال صاحبُ «التقريب»: «فيه نظر، لأنه بخلافِ ما ذكره في: ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِينِ ﴾ [الفاتحة: ٤]»(٣). والجواب: أنه ليس مخالفاً له، بل هو تبيينٌ وتفصيلٌ لما

⁽١) انظر: توجيه القراءتين في «البحر المحيط» (٤: ٥٩٤).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠١) بتصرف يسير.

⁽٣) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٢.

والجرُّ عَطْفٌ علىٰ لفظِ «الليل».

والرَّفعُ على الابتداء، والخبرُ محذوف، تقديرُه: والشمسُ والقمرُ مجعولانِ حُسْباناً، أو: محسوبانِ حُسْباناً.

ومعنىٰ جَعْل الشمسِ والقمرِ حُسْباناً: جَعْلُهما على حُسْبان، لأنّ حِسابَ الأوقاتِ يُعلَمُ بدَوْرِهما وسَيْرِهما.

والحُسْبانُ بالضمِّ من مصدرُ حَسَبَ، كما أنّ الجِسْبانَ بالكَسْرِ من مَصدَرُ حَسِب. ونظيرُه: الكُفرانُ والشُّكران. ﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى جَعْلِهما حُسباناً، أي: ذلك التسييرُ بالجِسابِ المعلوم، ﴿ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ الذي قَهَرهُما وسَخَّرهما، ﴿ ٱلْعَلِيمِ ﴾ بتدبيرِهما وتدويرهما.

[﴿ وَهُوَ الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ النَّجُومَ لِنَهَ تَدُواْ بِهَا فِي ظُلُمَنتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَعْرِ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْآينَتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ ٩٧]

ذكره هنالك، لأنه قال بعد ما قرّر أنه إضافةُ اسم الفاعل إلى معمولِه: «إنها تكون غيرَ حقيقية، إذا أريد باسم الفاعلِ الحالُ أو الاستقبال، نحو: «مالكُ الساعةِ أو غدٍ»، وأما إذا قُصِد زمانٌ مستمرّ، كقولك: «مالكُ العبيد»، كانت الإضافة حقيقية».

وقد استقْصَيْنا القولَ فيه هناك.

والذي نريده (١) هاهنا هو أن اسمَ الفاعلِ المضاف، إذا كان بمعنى المضيّ فقط، تكونُ إضافته إلى ما بعده حقيقية، لانتفاءِ المشابهة (٢) المعنويةِ التي هي جزءُ العلّة في إعمال اسم الفاعل، وإذا كان بمعنى الاستقبالِ أو الحالِ فقط، تكون إضافتُه غير حقيقية، لوجود المشابهة

⁽١) في (ط): «يؤيده».

⁽٢) يعنى المشابهة بينه وبين فعله.

﴿ فِي ظُلُمَنَتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾: في ظُلُماتِ الليلِ بالبرِّ والبحر، وأضافَها إليهما لمُلابستِها لهما، أو شَبَّه مُشتَبِهاتِ الطرقِ بالظُّلُمات.

[﴿ وَهُوَ الَّذِيّ أَنشَأَكُم مِن نَفْسِ وَحِدَةٍ فَمُسْتَقَرُّ وَمُسْتَوْدَةٌ ۚ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْآيَنَتِ لِقَوْمِ يَفْقَهُونَ ﴾ ٩٨]

التامةِ المُقتضيةِ للعمل. وأما إذا كان بمعنى الاستمرار، يعني يكون معناه موجوداً في جميعِ الأزمنة: من الماضي والمستقبلِ والحال، كالعالِم والقادر، فيكون في إضافتِه اعتباران:

أحدهُما: مَخْضةٌ باعتبارِ معنى المضيِّ وبهذا الاعتبارِ (١) يقعُ صفة للمعرفة، وثانيهها: غير مَخْضَةٍ (٢) باعتبارِ معنى الاستقبال، وبهذا الاعتبارِ يعملُ فيها أضيف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَيّنَا مَا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْخُسْنَى ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فإنّ ﴿أَيّنا ﴾، من جهةِ كونها متضمّنةً لمعنى الشرط، عامل في ﴿تَدْعُواْ ﴾، ومن جهةِ كونها اسهاً يتعلق بـ ﴿تَدْعُواْ ﴾ معمول له.

وقال صاحب «الفرائد» في قولِه تعالى: ﴿ وَقَابِلِ التَّرْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ﴾ [خافر: ٣]: لما كان «القابل» بالنظر إلى أنه شيءٌ له القَبول، لا بالنظر إلى أنه عامل، صلح أن يكونَ صفةً له بالإضافة إلى «التوب»، وكان معرفة، فيصلحُ أن يكونَ «الشديد» من حيثُ إنه شيء له الشدّة، لا بالنظر إلى أنه عامل، صفةً له بالإضافة إلى «العقاب»، فعلى هذا يكونُ ﴿ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ﴾ معرفة، فليُتأمَّل.

وقال صاحب «لُبَاب التَّفاسير»: «والظاهر في ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدَّيِنِ ﴾ [الفاتحة: ٤] النكرة، لأنه بمعنى الاستقبال لا يفيدُ تعريفاً، ولكنْ حُمِل على الماضى لتحقُّق لفظِه»(٣).

⁽١) تكملة يقتضيها السياق، غير موجودة في الأصل.

⁽٢) يعنى إضافة اسم الفاعل.

⁽٣) «لباب التفاسير» للكرماني، مخطوط ـ دار الكتب المصرية _ تفسير، تيمور _ ١٣٨، ص٦.

مَنْ فَتَحَ قَافَ «الْمُستَقَرِّ» كَانَ «الْمُستَودَعُ» اسمَ مكانٍ مِثْلَه أو مَصدَراً، ومَنْ كَسَرِها كَانَ اسمَ فاعل، و «الْمُستَودَعُ» اسمَ مفعول. والمعنى: فلكم مُستَقَرَّ في الرَّحِم ومُستَودَعٌ في الصَّلْب، أو مُستَقَرَّ فوقَ الأرضِ ومُستَودَعٌ تحتَها، أو: فمِنكُم مُستَقِرً ومنكم مُستَقِرً

فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مَعَ ذِكْرِ النجوم، و ﴿يَفْقَهُونَ ﴾ مع ذِكْرِ النجوم، و ﴿يَفْقَهُونَ ﴾ مع ذِكْرِ إنشاء الإنسِ من نفسٍ واحدة، وتصريفُهم بينَ أحوالٍ خُتَلِفةٍ أَلطَفَ وأدقَّ صَنْعةً وتَدْبيراً، فكانَ ذِكْرُ الفِقْهِ الذي هو استِعالُ فِطْنةٍ وتدقيقُ نَظَرٍ مُطابِقاً له.

قولُه: (مَنْ فَتَحَ قافَ «المُستقَرِّ»). قرأها كلُّهم إلا ابنَ كثير وأبا عمرو^(۱)، ويُرْوَى: «مَنْ فَتَحَ فاء المستقَرِّ» أي: فاء فعْله، وهو القاف، لأن أصلَه: «قَرِّ». قال الزجّاج: «الأكثرُ في القراءة: «مُستقَرَّ»، بفتح القاف، وقد قرئت بكسرِها، ﴿وَمُسَتَوْدَعٌ ﴾ بالفتح لا غير» (٢).

قولُه: (ٱلطَفَ وأدقَّ صَنْعةً): إشارةٌ إلى أن في دلائلِ الأَنْفُس من دقّة النظرِ ما ليس في دلائل الآفاق.

ويوافقه ما ذكره حجّة الإسلام: «الطبيعيون أكثروا البحثَ عن عجائبِ الحيوانِ والنبات، ورأوا في تشريحِ أعضاء الحيوان من عجائبِ صنْع الله، وبدائع حكْمته، ما اضطروا معه إلى الاعترافِ بفاطر حكيم، مطَّلع على غاياتِ الأمور ومقاصدِها» (٣).

الانتصاف: «لا يتحقَّقُ الفرق(٤)، وإنها أُرِيد أن يكون لكل آية فاصلةٌ مستقلَّةٌ بالمقصود،

⁽١) لتهام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٢٤٢) و «حجة القراءات» ص٢٦٢.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٠١).

⁽٣) «إحياء علوم الدين» (١: ٥٠٥) بتصرف.

⁽٤) يعني بين «يفُقهون» و «يعلمون» كما سبق.

.....

بعْداً عن التكرار، وتفنّناً في البلاغة. ويُحتملُ أن يقال: الفِقهُ أَذْنَى درجات العلْم، والجهل بالنجوم جهلٌ بأمرِ خارج عن الذات، فسُمِّي عارفُه عالِيها، والآخر (١) لا يخْرج عن أحوال النفْس، وجهلُ الإنسان بأحوالِ نفسه أبشع، فسمِي العارفُ به فقيها، لأن «الفقه» هاهنا مِن «فقِه» _ بالكسر _: إذا فَهِم ولو أَدْنَى فهْم، وليس من باب «فقُه» بضم القاف، لأنها درجةٌ عالية، أي: صار فقيهاً. قال الهرويّ (٢): «قال سلمان (٣) لامرأةٍ وقد أجابته عن سؤال: «فقِهْتِ»، أي: فَهِمْتِ» أي: فَهِمْتِ».

«وقولُنا: «لا يفقه شيئاً»، أَذَمُّ من قولنا: «لا يعْلم»، لأن نفْيَ العلْمِ نفْي حصوله، وقد يكون فقيهاً، ويدل على أن جهلَ الإنسان بأمر نفسِه أقبحُ لإنكاره، بقوله: ﴿وَفِ آَنفُسِكُمُ أَفَلاَ يُتَصِرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢١]».

وقلت: الصحيحُ ما ذهب إليه المصنف، لأن صاحبَ «النهاية» قال: «الفقهُ في الأصل: الفهْم، يقال: فَقِه الرجُل ـ بالكسر ـ يفْقَه فقهاً: إذا فَهِم وعَلِم. وفقُه ـ بالضم ـ يفْقُه: إذا صار فقيها عالماً. وجعَله العُرْفُ خاصًا بعلْم الشريعةِ وتخصيصاً بعلْم الفروع».

وقال الجوهري: «فَقِه الرجُل بالكسر وفلان لا يفْقه. ثُمَّ خُصَّ بِه علْمُ الشريعة»، وقد تقرّر أن لا بدَّ من رعاية المناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه. وإنها خُصّ علْم الشريعة بالفقه لأنه علمٌ مستنبط بالقوانين والأدلّة، والأقيسة، والنظر الدقيق، بخلاف علم اللغة، والنحو، والصرف، وغير ذلك.

⁽١) يعنى: الجهل بأحوال النفس.

⁽٢) هو أبو عبيد الهرَويّ، أحمد بن محمد، من أهل هَرَاة في خراسان، له كتاب «الغريبين». مات سنة ٢٠١هـ. انظر: «بغية الوعاة» (١: ٣٧١)، و «مقدمة الغريبين» بقلم د. محمود الطناحي ص٥٥، و «الأعلام» (١: ٢١٠).

⁽٣) يعنى سلمان الفارسيّ رضى الله عنه كما سيأتي بيانه.

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٠).

[﴿ وَهُوَ الَّذِى أَنزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءُ فَأَخْرَجْنَا بِهِ عَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا ثُخْرِجُ مِنْهُ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ خَضِرًا ثُخْرِجُ مِنْهُ حَبَّنَا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْمِهَا قِنْوَانُ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالنَّرْتُونَ وَالزَّمْوَنَ وَالزَّمَانَ مُشْتَبِهَا وَغَيْرَ مُتَشَابِهُ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِلِهُ إِنَّ فِي ذَالِكُمْ لَآيَكِ لِيَاتُ مُثَالِيهِ أَنظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِلِهُ إِنَّ فِي ذَالِكُمْ لَآيَكِ لِللَّهُ مَنْهُ مِنْونَ ﴾ [9]

﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ عِنَ بِالمَاءِ ﴿ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ : نَبْتَ كُلِّ صِنفٍ من أصنافِ النامي، يعني : أنّ السَّبَبَ واحدٌ وهو الماء، والمُسبَّباتُ صُنوفٌ مُفْتَنَّة، كما قال : ﴿ يُسْقَى بِمَآءِ وَ رَجِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضِ فِي ٱلْأُكُلِ ﴾ [الرعد: ٤]، ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ عِنَ مَن النباتِ ﴿ خَضِرُ اللهِ عَضَمُ الْحَضَرُ ، يُقال : أخضَرُ وخَضِر ، كأعورَ وعَوِر، وهو ما تَشَعَّبَ مِن أصلِ النَّباتِ الخارجِ من الحبّة ، ﴿ فَخَرْجُ مِنْهُ ﴾ : من الخضِرِ ﴿ حَبَّا مُتَرَاكِ بَا ﴾ وهو الشَّنبل.

وأما حديثُ سلمان، فقد رواه صاحب «النهاية»: «أن سلمانَ نزل على نبطية (١) بالعراق، فقال فقال لها: هل هاهنا مكانٌ نظيف أصلِّي فيه؟ فقالت: طهِّرْ قلْبَك، وصَلِّ حيثُ شئْتَ. فقال: فَقِهْتِ، أي: فهمْتِ وفطنْتِ للحقّ». وقلتُ: لو قال: علمْتِ، لم يقعْ هذا الموقع.

وروينا في «جامع الدارمي» عن عمران (٢)، قال: «قلت للحسنِ يوماً في شيءٍ قاله: يا أبا سعيد (٣)، ليس هكذا يقولُ الفقهاء، فقال: ويُحك! هل رأيت فقيهاً قطّ؟ إنها الفقيه: الزاهد في الدنيا، الراغبُ في الآخرة، البصير بأمر دينه، والمُداومُ على عبادة ربّه» (٤).

⁽١) نسبة إلى النبط أو النبيط، وهم قوم نزلوا بالبطائح بين العراقين، والجمع: أنباط، انظر: «الصحاح» (٣: ١٦٦٢) مادة «نبط».

⁽٢) هو: عمران بن مسلم المُنْقَريّ، تابعي من رواة الحديث الثقات. انظر: «تهذيب التهذيب» (٨: ١٣٧).

⁽٣) يعني الحسن البصري.

⁽٤) «سنن الدارمي» (٢٩٤)، باب «من قال: العلم الخشية وتقوى الله». من قوله: «وروينا في جامع الدارمي» إلى هنا سقط من (أ).

و ﴿ قِنْوَانٌ ﴾ رفْعٌ بالابتداء، ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخْلِ ﴾ خبرُه، و ﴿ مِن طَلْمِهَا ﴾ بَدَلٌ منه، كأنه قيل: وحاصِلةٌ من طَلْع النَّخْلِ قِنْوان.

ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ محذوفاً لدلالةِ «أخرَجْنا» عليه، تقديرُه: ومُحَرَجةٌ مِن طَلْعِ النَّخْلِ قِنْوان. ومَنْ قَرأ: «يَخْرُجُ منه حَبُّ مُتراكِبٌ»، كانَ ﴿قِنْوَانُ ﴾ عندَه معطوفاً علىٰ «حَبُّ».

والقِنْوانُ: جمع قِنْو، ونظيرُه: صِنْوٌ وصِنْوان. وقُرِئَ بضَمِّ القافِ وبفَتْحِها، على أنه اسمُ جَمْع كرَكْب؛ لأنّ «فَعْلانَ» ليسَ من زِناتِ التكسير.

﴿ دَانِيَةً ﴾: سَهْلةُ المُجْتَنى مُعرَضةٌ للقاطِف، كالشيءِ الداني القريبِ المُتناوَل؛ ...

قولُه: (و ﴿ قِنْوَانٌ ﴾ رفعٌ بالابتداء): قرأ بها العامة. الجوهري: «القِنْوان: جمع قِنْو، وهو: العِذْق، وهو للتّمْرِ بمنزلةِ العُنْقودِ للعنب».

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ محذوفاً). قال صاحب «التقريب»: الخبرُ في الوجهِ الأول عامّ، فلا يفتقرُ إلى القرينة، وفي الثاني خاصّ فافتقر، فلذلك قال فيه: «لدلالة ﴿أَخْرَجُنَا﴾»(١). وذلك أن الخبرَ إذا كان عامّاً، كان المذكورُ نائباً عن المقدَّر، فلا يقال: الخبرُ محذوف، وأما إذا كان خاصًا فلا يكونُ نائباً عنه، فيقال: الخبرُ محذوف.

قولُه: (لأن «فَعْلانَ» ليسَ من زِناتِ التكسير)، أي: بفتح الفاء. قال في «المفصَّل»: «وما كانت زيادتُه ثالثة مَدَّة، فلأسمائه في الجمعِ أَحَدَ عَشَرَ مثالاً» (٢). وذكر منها: فُعْلان وفِعْلان، بضم الفاء وكسرها.

قولُه: (مُعرَضةٌ). يقال: أعْرَضَ له كذا: إذا أمْكَنه. وحقيقتُه إبداءُ عُرْضه، والعُرْض _ بالضم _: الجانب.

⁽١) انظر: «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٢.

⁽٢) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٥: ٠٤).

ولأنَّ النَّخْلةَ وإن كانت صَغيرةً ينالهُا القاعد، فإنها تأتي بالثمر لا تنتظرُ الطول.

وقال الحسن: ﴿ دَانِيَةً ﴾: قريبٌ بعضُها من بعض. وقيل: ذكرَ القَريبةَ وتركَ ذِكْرَ البعيدة، لأنّ النّعمة فيها أظهَر، أو: دَلَّ بذِكْرِ القريبةِ على ذِكرِ البعيدة، كقوله: ﴿ سَرَبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ [النحل: ٨١].

وقولُه: ﴿ وَجَنَّكُ مِنْ أَعْنَابِ ﴾ فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يُرادَ: وثَمَّ جنَّاتٌ من أعناب، أي: مَعَ النَّخُل. والثاني: أن يُعطَفَ علىٰ ﴿قِنْوَانٌ ﴾؛ على معنى: وحاصلةٌ _ أو: مُحَرَجةٌ _ من النَّخُلِ قِنُوانٌ وجَناتٌ من أعناب، أي: من نباتِ أعناب.

قولُه: (ولأنّ النّخْلة) معطوفٌ على قولِه: «سهلة المُجْتنَى» من حيثُ المعنى، كأنه قال: إنها قال تعالى: ﴿ وَانِيكُ ﴾، لأن النخلة سهلةُ المجْتنَى، ولأن النخلة كذا، والأولى عطفه على «كالشيء الداني»، لأن «الداني»، على هذا الوجه يُراد به القريبُ حقيقة، وفي الأول المرادُ: المشابهُ بالشيء القريب، ولهذا قال: «كالشيء الداني».

قولُه: (فإنها تأتي بالثمر): خبر «أنّ»، على قول من يجوّزُ إدخال الفاء في الخبر مطلقاً، والشرط تأكيد، ويمكن أن يقال: إن الفاء جوابُ الشرط، وخبر «أنّ» محذوفٌ بدِلالةِ السياق، والشرطُ المذكورُ عطف عليه، والتقدير: لأن النخلة، إن كانت كبيرةً لا ينالها القاعد، فإنها سهلةُ المجتنى، وإن كانت صغيرة، فكيتَ وكيت. والأوّل أظهر من حيثُ المعنى؛ لأن أصل الكلام: ولأن النخلة تأتي بالثمر، لا تنتظر الطولَ وإن كانت صغيرة. ومثل هذا الشرطِ المذكورِ للمبالغة، لا يحتاجُ إلى الجزاء، ذكره بعضُ الفُضَلاء.

قولُه: (أَنْ يُعْطَفَ على ﴿قِنْوَانُ ﴾ على معنى: وحاصلةٌ أو مُخْرَجةٌ)، أي: على التقديرين المذكورين، فعلى هذا يكون من عطفِ المفردِ على المفرد. قال صاحب «التقريب»: وفيه نظر، لأنه [إنْ](١) عطف على ﴿قِنْوَانُ ﴾، فـ ﴿مِّنْ أَعْنَابِ ﴾ حينئذٍ إما: صفةُ «جَنَّات» فيَفْسدُ المعنى،

⁽١) تكملة لازمة للسياق من «تقريب التفسير»، وهي ساقطة من الأصول الخطية.

.....

إذ يَؤُول إلى قولنا: وحاصِلةٌ أو مُـخْرَجة من النخلِ جَنّاتٌ حصلت من أعناب، وإما خبرٌ لـ«جَنّات»، فلا يصحّ، لأنه يكون عطفاً لها على مفرد، ويكون المبتدأ نكرة، بلا مصحّح (١).

وقلت: العذرُ من الأوّلِ: أن المراد حصول هيئة الكروم، وخروجُها من النخل، كما يُرى في البساتين المعروشةِ الكروم، على فروع الأشجار المتدلّيةِ أغصائها، كأنها مخرجة منها. ومن ثم قال: «أي: من نبات الأعناب»، أي: بأغصانِ الكروم وأوراقِها المخضرّة، ولا تسمّى الكروم جناتٍ إذا كانت مجتنّة من فوق الأرض.

وعن الثاني(٢): أن المصحّحَ عطفُهُ على مخصّص، وأنشد الخبيْصِيّ (٣):

عِنْدِي اصْطِبارٌ وَشَكُوىٰ عِنْدَ قَاتِلتِي فَهُلْ بِأَعْجَبَ مِن هذا امرؤٌ سَمِعا(٤)

وأجاز المالكي أيضاً نحو ذلك.

⁽١) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٣.

⁽٢) أي: والعذر عن الثاني، وهو الابتداء بالنكرة في: ﴿ وَجَنَّكُ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾.

⁽٣) أبو بكر محمد بن أبي بكر شمس الدين الخبيصي، صاحب «شرح الكافية» لابن الحاجب، والذي سمّاه «شرح الوشاح» أو «الموشّح». وهو منسوب إلى قرية اسمها «خَبِيص» من قرى كِرْمان. توفي سنة ١٨٦هـ، كما جاء على ظهر كتابه «الموشح» المخطوط بالمكتبة الأزهرية. وانظر: «بغية الوعاة» (١: ٧٥٥)، و«مفتاح السعادة» (١: ١٨٥).

⁽٤) البيت لمجهول. والاصطبار: شدة التحمّل والصبر. انظر: «شرح شواهد المغني» للسيوطي (٢: ٨٦٣) شاهد رقم (٧٠٧). و «شرح الموشح» للخبيصي على كافية ابن الحاجب (مخطوط بمكتبة الأزهر نحو رقم (٣٦٤٨) خاص الإمبابي و (٤١ ٤٨٥٤) عام) الورقة ١٧. و «حاشية الشهاب» (٤: ٤٠١)، والشاهد في البيت أن «شكوى» نكرة، معطوف على مبتدأ مخصّص في جملة أخرى بتقديم الخبر الظرف عليه. فأخذ المعطوف حكم المعطوف عليه. وردّ بأن الجملة معطوفة على مثلها. وقد يُقال: العطف قرينة التخصيص بتقدير التقديم للمناسبة بين المعطوفين. انظر: «الموشح» للخبيصي، الورقة العطف قرينة التخصيص بتقدير التقديم للمناسبة بين المعطوفين. انظر: «الموشح» للخبيصي، الورقة العطف قرينة التخصيص بقدير التقديم للمناسبة بين المعطوفين. انظر: «الموشح» للخبيصي، الورقة العطف قرينة التخصيص بقدير التقديم للمناسبة بين المعطوفين. انظر: «الموشح» للخبيصي، الورقة العطف قرينة التخصيص بقدير التقديم للمناسبة بين المعطوفين. انظر: «الموشح» للخبيصي، الورقة العطف قرينة التحصيص بقدير التقديم للمناسبة بين المعطوفين. انظر: «الموشح» للخبيصي، الورقة العطف قرينة التحصيص بقدير التقديم للمناسبة بين المعطوفين. انظر: «الموشح» للخبيصي، الورقة العطف قرينة التحصيص بقدير التقديم للمناسبة بين المعلوفين. انظر: «الموشح» للخبيصي، الورقة الموشع» للخبيصي الموسود التقديم للمناسبة بين المعلوفين. انظر: «الموشح» للخبيصي الورقة الموسود الموس

وقُرِئ: ﴿وَجَنَّنتِ ﴾ بالنَّصبِ عطفاً على ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ أي: وأخرَجْنا به جناتٍ من أعناب، وكذلك قولُه: ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ ﴾،

قولُه: (وقُرِئ: ﴿وَجَنَّتِ ﴾ بالنَّصبِ) وهي قراءة الجمهور، وجعلها معطوفة على ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾. وكذا أبو البقاء(١)، وتبعهما الكواشيّ(٢) والقاضي (٣)، وأما الواحديّ فعطفها على ﴿خَضِرًا ﴾ وقال: ﴿فَأَخْرِجْنا خَضِراً وجنّاتٍ من أعناب، والأظهرُ أن يكونَ عطفاً على ﴿خَبُّنا ﴾، لأن قوله: ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ مفصّلٌ يشتمل على كل صنفٍ من أصنافِ النامي، كما قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا ﴾ بالماء ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾: نَبْتَ كلّ صنفٍ من أصناف النامي»، والنامي: الحَبُّ والنَّوى وشبْهُهما(٤).

وقال الراغب: «النبت: يقال لما له نُمُوَّ في أصل الخِلْقة، يقال: نَبَت الصَّبِيُّ والشَّعرُ والسَّعرُ والسَّعرُ والسنّ. ويستعمل النباتُ فيها له ساقٌ وما ليس له ساق، وإن كان في التعارفِ قد يختصّ بها لا ساق له»(٥).

وقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا ﴾ طورٌ آخر لذلك النبات، كما قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ ﴾ أي: من النباتِ ﴿خَضِرًا ﴾: شيئاً غضّاً أخضر». وقال أبو البقاء: ﴿فَأَخْرَجْنَا ﴾، أي: بسبب الماء، فيكونُ بدلاً من: ﴿فَأَخْرَجْنَا ﴾ الأولى (٦). يعني به: بدل الاشتمال، لاكتساء النبات بلباسِ الخضرة والطراوة، ومن هاهنا يقعُ التفصيل، فبعضٌ يخرج منه السنابلُ ذاتُ

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن»: (١: ٥٢٥).

⁽٢) «كشف الحقائق وشرح الدقائق» (مخطوط)، الورقة: ٤٩.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٥).

⁽٤) «الوسيط» (٢: ٣٠٥).

⁽٥) «مفردات القرآن» ص٧٨٧ بتصرف.

⁽٦) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٧٢٤) بتصرف واختصار.

حَبوبٍ متكاثرة، كما قال: «﴿ نَحْمَدِجُ مِنّهُ ﴾ من الخَضِر ﴿ حَبَّنَا مُّتَرَاكِبًا ﴾، وهو السنبل». وبعضٌ خَرَج منه ذاتُ قِنُوان دانية، كما قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْمِهَا قِنْوَانُّ دَانِيةٌ ﴾ وبعضٌ آخرُ جنّاتٌ معروشات، كما قال: ﴿ وَجَنّنتِ مِنْ أَعْنَابٍ ﴾، أي: من نباتِ أعناب»، وبعضٌ يُنْبِتُ زيتوناً ورمّاناً ﴿ مُشْتَبِهُا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ﴾، ولكنه أبرز النخل والزيتون والرمان من صورة الإفراد إلى الجملة تفضيلاً لها ومزية، ولهذا قال: ﴿ والأحسنُ أن ينتصبا على الاختصاص».

ومها يدلّ على أن الأصلَ الإفراد، والمعطوف عليه ﴿حَبَّا ﴾ قراءة من قرأ «حَبُّ مُتَراكِبٌ (١) ، ومن ثَمَّ قال: «ومن قرأ به كان ﴿قِنَوانٌ ﴾ عنده معطوفاً على (حَبّ)». وأحسنَ صاحبُ «المرشد» حيثُ قال: «والوقف على قولِه ﴿قِنَوانٌ دَانِيَةٌ ﴾ لم أر به بأساً، وكان كافياً، ليعلمَ أن قولَه: ﴿وَجَنَّتِ ﴾ ليس عطفاً على ﴿قِنَوانٌ دَانِيَةٌ ﴾، وأنه معطوفٌ على قولِه ﴿حَبَّا ليعلمَ أن قولَه: ﴿وَجَنَّتِ ﴾ ليس عطفاً على ﴿قِنَوانٌ دَانِيَةٌ ﴾، وأنه معطوفٌ على قولِه ﴿حَبَّا مُتَراكِبًا ﴾، والوقفُ على ﴿قِنَ أَعَنَابٍ ﴾ صالح. وقد أذنَ بتفضيلِ المذكوراتِ على سائرِها ذكرُها مفصلاً بعد الإجمالِ في قولِه: ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٢).

وقال الإمام: «اعلم أن أنواع النبات أكثرُ من أن تَفِيَ بشرحِها المجلّدات، وإنها اكتفى بذكر هذه الأقسامِ التي هي أشرفُ أنواعِها، للتنبيه على البواقي»(٣).

وقلت: هذه الآية كالتفسير لقولِه تعالى: ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطْعٌ مُّتَجَوِرَاتٌ وَجَنَاتُ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرَعٌ وَغَيْلٌ صِنُوانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانِ يُسْقَى بِمَآءٍ وَلَجِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضِ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي وَزَرَعٌ وَغَيْرُ صِنْوَانِ يُسْقَى بِمَآءٍ وَلِجِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضِ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَا يَعْضَها عَلَى بعض، على أبلغ ما يكونُ مَن تدبّر ورُزِقَ التوفيق.

⁽١) أي على قراءة ﴿ نُخْدِجُ مِنْهُ حَبُّ المُرَاكِبُ اللهِ . انظر: «البحر المحيط» (٤: ٩٧).

⁽٢) انظر: «المقصد لتلخيص المرشد» ص١٣٦.

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٨٩).

والأحسَنُ أَن يَنتَصِبا على الاختِصاص، كقولهِ: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوْةَ ﴾ [النساء: ١٦٢] لفَضْل هذينِ الصِّنفَين.

﴿ مُشْتَبِهُا وَغَيْرَ مُتَشَنِيهِ ﴾ يُقال: اشتَبه الشيئانِ وتشابَها، كقولك: استَوَيا وتَساوَيا. والانتِعالُ والتفاعلُ يشتركانِ كثيراً. وقُرِئ: «مُتشابِهاً وغيرَ مُتشابه»، وتقديرُه: والزيتونَ مُتشابهاً وغيرَ مُتشابه، والرمّانَ كذلك، كقوله:

قولُه: (والأحسَنُ أن يَنتَصِبا على الاختِصاص) أي: ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ ﴾، لأن الظاهرَ العطْفُ على «جَنَّاتٍ»، أي: نُخْرِج منه الزيتونَ والرمان. لكن الاختصاص، كما مر، هو الوجه، ولأن أسلوبَ الاختصاص مشروطٌ بأن يكون المذكورُ صالحاً للمدح، وأن يكون مشهوراً، فإنه تعالى لمّا ذكر الأصناف الثلاثة، وصوّر كلّا منها بها هو أحسنُ أحوالِه، تشويقاً للسامع، وتزييناً، أورد لهذين الصنفيّن على طريقةٍ يظهرُ بها شرفُهها، كأنه قال: الحَبُّ كذلك، والنخلُ على هذا، والأعنابُ كها ترى، ويذكر ما لا يخفى شأنهها في الفضل والكهال. هذا التقرير يقوِّي معنى الإجمال والتفصيل، ويخصّص المذكورات لإنافتها على غيرها.

قولُه: (رماني بأمرِ^(۱) كنتُ منه ووالدي بريّـاً)^(۲)، تمامُه:

.... ومن أجل الطويِّ رماني

الطُّوِيُّ: البئر المبنيّة بالحجرِ والآجرِّ أو غيرهما، والتقدير: كنتُ منه بريئاً، ووالدِي بريئاً.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وقوله: «رماني بأمر» ليس في «الكشاف».

⁽٢) البيت لابن أَحْمَر، وهو من شواهد «كتاب سيبويه» (١: ٧٥).

والمعنىٰ: بعضُه مُتشابهاً وبعضُه غيرَ متشابه، في القَدْرِ واللونِ والطَّعْم، وذلك دليلٌ على التعمُّدِ دون الإهمال.

﴿اَنْظُرُوٓا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا آثْمَرَ ﴾: إذا أخرَجَ ثمرَه كيفَ يُخرِجُه ضَئيلاً ضعيفاً لا يُكادُ يُنتَفَعُ به، وانظُروا إلى حالِ يَنْعهِ ونُضْجِه كيفَ يعودُ شيئاً جامِعاً لمنافعَ وملاذً، نَظَرَ اعتبارٍ واستبصارٍ واستِدلالٍ علىٰ قُدرةِ مُقدِّرهِ ومُدَبِّرِهِ وناقِلهِ من حالٍ إلىٰ حال.

وقُرِئ: «وَيُنعِه» بالضمِّ، يُقال: يَنَعَتِ الثمرةُ يَنْعاً ويُنْعاً. وقرأ ابنُ مُحْيْصِن: «ويانعِه»، وقُرِئ: «وتُمرِه» بالضَّمّ.

قولُه: (دليلٌ على التعمُّدِ دون الإهمال) أي: الفاعل مختارٌ لا موجب، كقولَـةِ بعض الزنادقة.

قولُه: (وانظُروا إلى حالِ يَنْعِه). قال المصنَّفُ في «الحاشية»(١): «فإن قلت: هلّا قيل: مِن غضّ ثمرِه وينعِه؟ قلت: في هذا الأسلوبِ فائدة، وهي أن «الينع» وقعَ فيه معطوفاً على «الثمر»، على سننِ الاختصاصِ على نحو قوله: ﴿وَجِبْرِيلَ ﴾، للدلالة على أن الينعَ أَوْلَى من الغض»(٢).

والتحقيقُ فيه أن قولَه تعالى: ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَوِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ عام في جميع أحوال الثمر، في خال الثمر، في خال الثمر، في خال الثمر، في خال النظرُ في حال بدئه ونضجِه وغيرهما، فعطف ﴿وَيَتْعِدِهِ ﴾ على ﴿ثَمَوِهِ ﴾، ليؤذنَ بعموم أحوالِ الثمر، وأن حالة النضجِ خُوْرِجة للثمر اليانع عن أن يُسمَّى ثمراً، ونوعاً داخلاً في ذلك الجنس لشرفِه وفضله. وفيه بحث، لعدم مطابقتِه لما في المتْن، لأنه جعل ﴿إِذَا آثَمَرَ ﴾ قيداً

⁽١) يعنى حاشية الزمخشري على «الكشاف».

⁽٢) يعني في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوَّا يَلَهِ وَمَلَتَهِ صَيِّتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَنلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوَّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة: ٩٨]، حيث خص جبريل وميكال عليها السلام بعد ذكر الملائكة عموماً، وذلك بأسلوب عطف الخاص على العام. قال الزمخشري عند تفسير هذه الآية: «أفرد المكان بالذكر لفضلها، كأنها من جنس آخر، وهو مما ذكر أن التغاير في الوصف ينزّل منزلة التغاير في الذات». «الكشاف» (٢: ٩).

[﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُم ۗ وَخَرَقُواْ لَهُ بَنِينَ وَبَنَنتِ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَنَهُۥ وَتَعَلَىٰ عَمَّايَصِفُونَ ﴾ ١٠٠]

إِن جَعَلْتَ ﴿ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾ مفعولَيْ «جَعَلُوا»، نَصَبْتَ ﴿ ٱلْجِنَّ ﴾ بَدَلاً من ﴿ شُرَكَآءَ ﴾، وإنْ جَعَلْتَ ﴿ الجِنَّهِ ﴾ لَغُوًّا كَانَ ﴿ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ مفعولَيْن قُدِّمَ ثانيهما على الأول.

فإن قُلت: فما فائدةُ التقديم؟ قلت: فائدتُه استِعظامُ أن يُتَّخَذَ لله شَريكٌ مَن كان؟ مَلَكا أو جِنِّياً أو إنسياً أو غيرَ ذلك، ولذلك قُدِّمَ اسمُ «الله» على «الشركاء».

لإرادة حالة بدئه. يدلُّ عليه قولُه فيها بعد: «لَمَّا أُبِيح لهم الأكْل من ثمره، قيل: ﴿إِذَا آثَمَرَ ﴾ ليُعْلَمَ أن أول وقت الإباحة وقتُ إطْلاعُ الشجرِ الثمرَ»(١).

قولُه: (إنْ جَعَلْتَ ﴿ لِلَّهِ ﴾ لَغُواً). قال ابنُ الحاجب: «الظرفُ إذا افتقر الكلامُ إليه، ولا يتمّ إلا به، يسمَّى ظرفاً مستقرّاً، يجوزُ أن يكونَ خبراً، أو حالاً، أو صفة. فإذا كان الكلامُ تامّاً بدونه يسمَّى لغواً، نحو: ما كان أحدٌ خيراً منك فيها »(٢).

قولُه: (ولذلك قُدِّم اسمُ «الله») أي: لفائدةِ الاستعظامِ قدّم أيضاً اسم «الله».

والحاصلُ أن في التركيب^(٣) تقديمين، لأن الظرفَ إذا جُعِل لغواً كان مكانُه بعد ذكر المفعولين، و﴿ أَلِجِنَّ ﴾ إذا جُعلَ مفعولاً أوَّل، لأنه معرفة، رجع الأصل إلى قوله: «وجعلوا الجنَّ شركاء لله»، ولا ارتيابَ أن فائدةَ التقديم الاهتمامُ بشأن المقدَّم، والاعتناءُ فيه.

قال سيبويه: «إنهم يقدّمون الذي شأنه أهم، وهم ببيانِه أعْنَى، وإنْ كانا جميعاً مما يهمّانهم»(٤).

⁽١) من قوله: «وفيه بحث، لعدم مطابقته لما في المتن» إلى هنا سقط من (أ).

⁽٢) «الكافية في النحو» لابن الحاجب (١: ٩٤) بتصرف.

 ⁽٣) يعني قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا بِيَّو شُرَّكاءَ لَلِِّنَ ﴾ حيث قدم ﴿ بِيَّهِ ﴾ على المفعولين، وقدم المفعول الثاني
 ﴿شُرَّكَاءَ ﴾ على الأول ﴿ لَلْهِنَ ﴾.

⁽٤) (الكتاب) (١: ٥٦) بتصرف.

وتحقيقه: أن المقدّم في الكلام هو المقصودُ الأَوْلَىٰ (١) في أجزاء الكلام. ولمّا كان تقديمُ المفعول الثاني، وهو ﴿ شُرَكَا آءَ ﴾، أوجبَ أن يكون الكلامُ فيه، قال: «استعظام أن يُتّخذَ لله شريكٌ مَن كان، ملكاً أو جِنيّاً أو إنْسِياً أو غير ذلك»، وتقديمُ الظرفِ على المفعولين أوجبَ الاهتهام بشأنه، قال: «ولذلك قدّم اسمَ «الله» على الشركاء».

وقال صاحب «المفتاح»: «مثْل أن يكون الشيءُ مُهْتَمَّاً بشأنه بسبب التفاتِ الخاطر إليه، كما تجدُك إذا قال لك أحد: عرفْتُ شركاءَ الله، يقِفُ شعرُك، وتقول: لله شركاء؟!»(٢).

فإذاً في تقديم اسمِ «الله» القصد إلى استعظام ذاتِه عزّ سلطانُه أن يُتَصَوَّر لساحةِ جلالهِ معنى الشريك مطلقاً، من غير نظرٍ إلى جواز إيجادِه أو حظْره، وفي تقديمِ ﴿ شُرَكاءَ ﴾ على ﴿ اللهِ عَلَى الشريك له، من غير نظرٍ إلى كونه جنياً أو إنْسيّاً أو غيرَ ذلك.

قال صاحب «الإيضاح»: «وفيه نظر، لأن الآية مسوقة للإنكار التوبيخي، فيمتنعُ أن يكونَ تعلّق ﴿جَعَلُوا ﴾ بقوله: ﴿لِلّهِ ﴾ منْكراً، من غير اعتبار تعلّقه بـ ﴿شُرَكآءَ ﴾، فيتعيّن أن يكونَ إنكارُ تعلّقه به باعتبار تعلّقه بـ ﴿شُركآءَ ﴾، وتعلّقه بـ ﴿شُركآءَ ﴾ كذلك منكر، باعتبار تعلّقه بالله، فلم يبقَ فرقٌ بين التلاوة وعكسها»(٣).

واعْلَمْ أَنَّا على ما قرّرنا مغْزَى الكلام، وهو أن التقديمَ للاهتمام، سقط هذا السؤالُ بالكلّيّة (٤).

⁽١) «الأولى» بفتح الهمزة واللام كليهما، وبينهما واو ساكنة.

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص١١٣.

⁽٣) «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني ص٧٠.

⁽٤) يعني اعتراض القزويني على السكاكي.

وقُرِئَ: «الجنُّ» بالرفع، كأنه قيل: مَن هم؟ فقيل: الجنُّ. وبالجرِّ على الإضافةِ التي للتبيين.

والمعنىٰ: أشرَكوهم في عِبادته، لأنهم أطاعوهُم كما يُطاعُ الله. وقيل: هم الذينَ زَعَموا أنّ اللهَ خالقُ الخيرِ وكلِّ نافع، وإبليسَ خالقُ الشَّـرِّ وكلِّ ضارٌ.

قولُه: (وقيل: هم الذينَ زَعَموا أنّ الله تعالى خالقُ الخيرِ وكلِّ نافع، وإبليسَ خالقُ الشرّ، وكلِّ ضارّ) عطف على قولِه: «المعنى: أشْرَكُوهم»، ففاعل «جعلوا لله شركاء»، على الأول، عامّ، وعلى الثاني خاصّ (١).

روى مُحْيي السنّةِ عن الكلْبِيّ أن الآية: «نزلت في الزنادقة، أثبتوا الشركة لإبليسَ من الحَلْق، فقالوا: الله خالقُ النور والناس والدوابّ والأنعام، وإبليسُ خالقُ الظُّلمة والسّباع، والحيّات والعقارب»(٢).

وقال الإمام: «القائلون بِيَزْدَان وأَهْرَمِنَ^(٣) قالوا: إن الجنَّ شركاءُ الله، وهم قد اعترفوا بأن أهْرَمِن مُحُدَث. وفي المجُوس مَن يقول: إن الله تعالى فكَّر في مملكة نفْسِه واستعظمَها، فحصل نوعٌ من العَجَب، فتولّد الشيطان منه، ومنهم من يقول: شكَّ في قدرة نفسه، فتولّد منه الشيطان، فأقرُّ وا بحدوثِه، وذلك قوله: ﴿وَخَلَقَهُم ﴾ (٤٠).

وهذا القولُ اختاره الإمام، ورَوَى في الآية وجهَين آخرين، وضعَفهما: أحدهما: قالوا: إن الكافرين كانوا يقولون: الملائكةُ بنات الله، فسُمُّوا بالجن، كما سُمُّوا في قوله: ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ

⁽١) يريد بالأول قول الزمخشري: «المعنى: أشركوهم في عبادته»، فلا فاعل محدد للفعل «جعل»، وبالثاني: قوله: «هم الذين زعموا.. » فيكون فاعل «جعل» محدداً وهو المشركون.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٣: ١٧٣).

⁽٣) ويزدان ـ بالياء والزاي المعجمة ـ: هو إله الخير عند المجوس. أما أَهْرَمِن: فهو إله الشرّ عندهم. انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (١٣: ١٣).

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١١) بتصرف ملحوظ حذفاً وزيادة.

﴿وَخَلَقَهُمْ ﴾: وخَلَقَ الجاعِلينَ لله شركاءَ. ومعناه: وعَلِموا أَنَّ اللهَ خَالقُهم دونَ الجِنِّ، ولم يَمنَعْهُم عِلمُهم أَن يَتَخِذُوا مَنْ لا يَخلُقُ شريكاً للخالق. وقيل: الضميرُ للجنِّ. وقُرِئَ: «وخَلْقَهم»، أي: اختلاقَهم للإفك، يعني: وجَعَلوا لله خَلْقَهم حيثُ نَسَبوا قبائحَهم إلى الله في قولهم: ﴿وَاللَّهُ أَمَنَا بِهَا ﴾ [الأعراف: ٢٨].

آلِخِنَّةِ نَسَبًا ﴾ [الصافات: ١٥٨]. ومعنى الشركة أنها، مع كونها بنات الله، مدبَّرةٌ لأحوال هذا العالم. وثانيهها: قال الحسنُ وطائفةٌ من المفسّرين: إن الجن لمّا دَعَوا الناس إلى عبادةِ الأصنام، والقولِ بالشّرك، وكانوا مُطَاعين فيه، صحّ معنى الشركاء(١).

وقال الزجاج: «إنهم أطاعوا الجِنَّ فيها سوَّلت لهم مِن شِرْكِهم، فجعلوهم شركاءَ لله تعالى»(٢).

قولُه: (وعَلِموا أَنَّ اللهَ تعالى خالقُهم دونَ الجِنّ). قال القاضي: «﴿ وَخَلَقَهُمْ ﴾ حال، بتقدير «قد»، أي: وقد علموا أن الله خالقُهم دون الجن، وليس من يخْلُقُ كمن لا يخلق»(٣). يعني: هي حال مقدّرةٌ لجهة الإشكال، ولهذا قدّر المصنفُ «العلْم» على نحو قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكُفُرُونَ إِللَّهِ وَكُنتُمُ أَمُواتًا فَأَحْيَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨] كما مرّ في موضعه.

قولُه: (وقيل: الضميرُ للجِنّ): عطف على قولِه: «وخَلَقَ الجاعِلينَ لله شركاء».

وذكر الزجّاج الوجهين، وقرّر الثاني بقولِه: ﴿ وَجَعَلُواْ بِللَّهِ شُرَكَآءَ اَلْجِنَّ ﴾ والله خالقُ الجن، فكيف يكون الشريكُ لله عزَّ وجلَّ المُحْدَث الذي لم يكن ثم كان؟»، واختار الإمام (٤) الأول(٥).

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱۱:۱٤).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠٤).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٦).

⁽٤) انظر: «مفاتيح الغيب» (١٤: ١١). والوجه الأول هو أن معنى ﴿وَخَلَقَهُمْ ﴾ وخلق اللهُ الجاعلين له شركاء. والثاني هو أن الضمير في «خَلَقَهم» للجن.

⁽٥) قوله: «واختار الإمام الأول» سقط من (ط).

وقلت: الذي عليه النظم: الوجه الثاني، لِما عُلِم من قولِه: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي ٓ أَنشَا كُم مِّن نَفْسٍ وَحِدَةٍ ﴾ هذا المعنى: أي: ﴿ خَلَقَ الجاعلين لله شركاءَ »، فالواجبُ أن يُخْملَ على معنى زائد، لكن يجب تفسيرُ الآية بها ذكره من قولِه: ﴿ والمعنى: أَشرَ كوهم في عبادته »، ليعمَّ جميعَ من اتّخذ شريكاً لله عزّ وجلّ من المجوس وغيرهم، وجميعَ مَن جعلوه شركاء لله، من الملائكة والجنِّ وأهرمن، لأن السورة إلى سياقِها في شأن مشركي مكة، واختصاصها بالمجوس، مما يخْرم (١) النَّظْم.

وأما بيانُ النظم فإن الآياتِ من لدن قوله: ﴿ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَک ﴾ إلى خاتمةِ ﴿ ذَلِكُمُ اللّهُ رَبُكُمْ ﴾ [الانعام: ٩٥-١٠٢] كالتفسير لسورةِ الإخلاص، والتفصيل لجملها، وإن قوله: ﴿ وَجَعَلُوا بِلّهِ شُرَكاءَ ٱلْجِنّ ﴾: عطفٌ على الجمل السابقةِ من قولِه: ﴿ إِنَّ ٱللّهُ فَالِقُ ٱلْحَبِ وَٱلنَّوَک ﴾ من باب حصولِ مضمونِ الجملتين، على منوالِ ما سبق في فاتحة السورة (٢) التي هي كبراعةِ الاستهلال. يعني حصل من الله _ عزَّ شأنه، وجلَّ سلطانُه _ تلك النعمُ العظمى، والآياتُ الباهرات، ليُعْبَدَ ويُوجَد، وحصل من بني آدمَ ما ينافيه ويناقضه.

نحوه ما رواه المصنف: «إنّي والحِنُّ والإنْسُ في نَبأٍ عَظيم، أَخلَقُ ويُعْبَدُ غيري، وأَرْزُقُ ويُشْكَرُ غيري!» (٣). وعلى هذا المنوالِ نسج المصنفُ في قولِه تعالى: ﴿ قُلْ مَن رّبُ السّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللّهُ قُلُ ٱلْأَتَّفَذْتُم مِن دُونِهِ اللّهِ اللهِ الرعد: ١٦] حيث قال: «أَبعُدَ أَن علمتموه ربَّ السموات والأرضِ اتّخذتم من دونه أولياء، فجعلتم ما كان يجبُ أن يكون سبب الإشراك؟».

⁽١) أي: يقطعه، ويجعله مختلاً.

⁽٢) يعني بذلك قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظَّلُمَٰتِ وَٱلنُّورُ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ الانعام: ١]. حيث جعل الطيبي ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ معطوفاً على ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ من باب عطف حصول مضمون الجملتين.

⁽٣) سبق تخريجه.

﴿وَخَرَقُوا لَهُ ﴾: وخَلَقوا له، أي: افتَ عَلوا له، ﴿بَنِينَ وَبَنَاتٍ ﴾ وهو قولُ أهل الكتابَيْن في المسيح وعُزَيْر، وقولُ قُريشٍ في الملائكة. يُقال: خَلَقَ الإفكَ وخَرَقَه، واختَلَقَه واختَرقَه، بمعنىً. وسُئِلَ الحسنُ عنه، فقال: كلمةٌ عربيةٌ كانت العربُ تقولُها: كان الرجلُ إذا كذبَ كِذْبةً في نادي القوم يقولُ له بعضُهم: قد خَرَقَها والله.

ويجوزُ أن يكونَ من: خَرَقَ الثوبَ؛ إذا شقَّه، أي: اشتقُّوا له بنينَ وبناتٍ.

وقلت: وما أحسن موقع قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكُمُّ لَآيَنتِ لِّقَوْمِ يُؤْمِنُونَ ﴾ (١) خاتمة لتلك الآياتِ الباهرات، وتخلّصاً إلى هذا التقريع، وتعريضاً بالمشركين! ومِن حقِّ التقريع أن يجعل: ﴿وَخَرَقُوا ﴾: مِن خَرَق الثّوب، لينبّه على التباين الشديد بين طرفي الإفراطِ والتفريط.

ويؤيد العموم عطف قوله: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَنتِم ﴾ (٢)، لأن القائلين بالبنين: اليهودُ والنصارى، وبالبنات: المشركون. يعني: جَمَعَ مَن مَالَ مِن الدين الحنيف بين هاتين العظيمتين، فَوِزانُ المعطوفِ (٣) عليه كلّه وزانُ قولِه: ﴿اللّهُ أَحَدُ * اللّهُ الصَّكَدُ ﴾ [الإخلاص: ١-٢]، ووزانُ قولِه: ﴿لَمْ يَكُن لَهُ مَكُونُ لَهُ مَكُونًا أَحَدُ ﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، وزانُ قولِه: ﴿ وَجَعَلُوا بِلّهِ شُرَكامَ لَلْهِ مُركامَ لَلْهُ ووزانُ قولِه: ﴿ لَمْ يَكُن لَهُ مِن اللهِ وزانُ قوله: ﴿ وَخَرَقُوا لَهُ وزانُ قوله: ﴿ وَخَرَقُوا لَهُ مِن وَان وَله: ﴿ وَزَانُ قوله: ﴿ وَخَرَقُوا لَهُ مِن وَان وَله عَلَمٍ ﴾.

﴿ اَلْحَمْدُ يِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَنِنَا لِهَنْذَا وَمَاكَّا لِنَهَّدِي لَوْلَا أَنَّ هَدَنِنَا ٱللَّه ﴾ [الأعراف: ٤٣].

قولُه: (اشتَقُّوا له بنين)، النهاية: «وفي الحديث: «النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجالِ»(٤)، أي: نظائرُهم

⁽١) في الآية ثلاثة ألوان بلاغية كما أشار الطيبي بعد ذلك: الأول: حسن الانتهاء، وهو ما أشار إليه بقوله: «خاتمة لتلك الآيات الباهرات» . والثاني: حسن التخلص، وهو ما أشار إليه بقوله: «وتخلّصاً إلى هذا التقريع». والثالث: التعريض، وهو ما أشار إليه بقوله: «وتعريضاً بالمشركين».

⁽٢) وخرقوا: بمعنى افتعلوا.

⁽٣) يعني به الآيات (٩٥-٩٩) من سورة الأنعام.

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٧٣٨) وأبو داود (٢٣٦) والترمذي (١١٣).

وقُرِئَ: «وخَرَّقوا» بالتشديدِ للتكثير، لقوله: ﴿يَنِينَ وَبَنَاتٍ ﴾، وقرأ ابنُ عُمَرَ وابنُ عُمَرَ وابنُ عباسٍ رضيَ الله عنهما: «وحَرَّفوا» له، بمعنىٰ: وزوَّروا له أولاداً، لأنَّ الـمُزوِّرَ عُجَرِّفٌ مُغيِّرٌ للحقِّ إلىٰ الباطل.

﴿ بِغَيْرِ عِلْمِ ﴾ من غيرِ أن يَعلَموا حقيقةً ما قالوه من خطأٍ أو صواب، ولكنْ رمياً بقَوْلِ عن عَمَّى وجَهالة، من غيرِ فِكرِ ورَوِيَّة.

[﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَنوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّ يَكُونُ لَهُ، وَلَدٌ وَلَدٌ تَكُن لَهُ صَنحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَ شَيْءٍ وَهُو بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ١٠١]

﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَنوَتِ ﴾ من إضافةِ الصِّفةِ المُشبَّهةِ إلى فاعلِها، كقولك: فُلانٌ بديعُ الشَّعْر، أي: بَديعٌ شِعْرُه، أو هو بديعٌ في السهاواتِ والأرض، كقولك: فُلانٌ ثَبْتُ الغَدْر، أي: ثابتٌ فيه، والمعنىٰ: أنه عَديمُ النظيرِ والمِثلِ فيها.

وقيل: البديعُ بمعنىٰ: المُبدِع، وارتفاعُه علىٰ أنه خَبَرُ مُبتَداِ محذوف، أو هو مبتدأً وخبرُه: ﴿ أَنَى يَكُونُ لَهُ, وَلَدُ ﴾، أو فاعلُ «تعالىٰ». وقُرِئَ بالجرِّ ردَّاً علىٰ قوله: ﴿ وَجَعَلُواْ يَلَهِ ﴾، أو علىٰ ﴿ سُبْحَكَنَهُۥ ﴾، وبالنَّصْبِ علىٰ المدح.

وفيه إبطالُ الوَلَدِ من ثلاثة أوجُه:

وأمثالهُم في الأخلاق والطباع، كأنهن شُقِقْن منهم، ولأن حوّاءَ خُلِقت مِن آدم».

وقال في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لَهُ مِنْ عِبَادِهِ عَجُزَّءًا ﴾ [الزخرف: ١٥]: «قالوا: الملائكةُ بناتُ الله، فجعلوهم جزءًا له، وبعضاً منه، كما يكون الولدُ بعضاً من والده (١)، وجزءًا له».

قولُه: (ردّاً على قوله: ﴿ وَجَعَلُواْ بِنَّهِ ﴾) أي: بدلاً منه.

قولُه: (فيه إبطالُ الوَلَدِ من ثلاثة أوجُه). قال صاحب «التقريب»: «ولا يخفىٰ افتقارُ الوجوهِ إلى مقدّمات»(٢).

⁽١) لفظة: «بعضاً» سقطت من (ط)، ولفظ الزمخشري في «الكشاف» في الموضع المذكور: «بضعة من والده».

⁽٢) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٣.

أحدُها: أنّ مُبْتَدِعَ السهاواتِ والأرضِ _ وهي أجسامٌ عظيمةٌ _ لا يستقيمُ أن يُوصَف بالولادة، لأنّ الولادة من صفاتِ الأجسام، ومخترعُ الأجسامِ لا يكونُ جِسْمًا، حتىٰ يكونَ والداً.

والثاني: أنَّ الولادةَ لا تكونُ إلا عن زوجَيْنِ من جِنسٍ واحد، وهو مُتعالِ عن مُجانِس، فلم يَصِحَّ أن تكونَ له صاحبة، فلم تصحَّ الولادة.

والثالث: أنه ما من شيءٍ إلا وهو خالقُه والعالمُ به، ومَنْ كان بهذهِ الصَّفةِ كانَ غنياً عن كلِّ شيء، والولدُ إنها يطلبُه المُحتاج.

وقلت: أما الوجه الأول: فتقديرُه على ما قال المصنف أنَّ مبدعَ الأجسامِ لا ينبغي أن يتصف بصفةِ الولادة، لأنه إن اتصف بها يكون جسمًا مثلَها، لأن الولادة من صفات الأجسام، والله تعالى منزَّةٌ عن أن يكون جسمًا، لأن الأجسام مُمكِنة، محتاجةٌ في إنشائها إلى مخترع منشِئ.

والقاضي قرّر هذا الوجه بأن قال: «إن مِن مبدَعاتِه السمواتِ والأَرْضِين، وهي، مع أنها من جنسِ ما يوصفُ بالولادة، مبرَّأَةٌ عنها، فهو أولى بأن يتعالى عنها، أو أنَّ وَلَدَ الشيءِ: نظيرُه، ولا نظير له، فلا ولد له»(١).

والثاني: قوله: «إن الولادةُ لا تكون إلا بين زوجَيْن»، وتحريرُه: أنه ثبت بالدليلِ أنه تعالى خالِقُ الأجسام كلّها، ومبدعُها، ومنشِئها، والخالق لا يجانسُ المخلوق، والزوجيةُ تقتضي المجانسة، والولادةُ متوقّفةٌ على الزوجين، فإذاً لا ولدّ له.

وقال القاضي: «والمعقولُ من الولدِ ما يتولّد من ذكر وأنثى متجانسَين، والله تعالى منزّهٌ عن المجانسة»(۲).

والثالث: قوله: «إنه ما مِن شيءٍ إلا وهو خالِقُه والعالمِ به». وهذا ظاهر.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٧).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٤٣٧).

وقُرِئ: «ولم يكُنْ له صاحبة» بالياء، وإنها جازَ للفَصْل، كقوله: لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ

فعُلِم من هذا التقريرِ أن قولَه: ﴿وَلَمْ تَكُن لَهُ صَنْحِهُ ﴾: عطفٌ على قوله: ﴿أَنَّ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدُّ ﴾؟ فعلى هذا لا يتمّ الوجهُ الثاني دليلاً إلا بأن يُضَمَّ إليه مقدّمةٌ من الدليلِ الأول، وفي الفاءين في قوله: «فلم يصحّ» مكرَّراً، إشعارٌ بذلك. والوجهُ الثالث دليلٌ مستقل كالأول، والجملةُ (۱) معطوفة على جملة قولِه: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾. وإنما كرّر ﴿ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ والبقرة: ٢٠] (٢)، ولم يكتفِ بقولِه: وهو به عليم، ليشيرَ به إلى استقلال كلّ من القدرةِ والعلْم، بالإحاطةِ التامّة، والقدرة الكاملة. ولهذا عطف الجملةَ الاسميةَ على الفعلية (٣).

قال القاضي: «إن الولدَ كفُو الوالد، ولا كفُو له، بوجْهين: الأول: أن كلَّ ما عداه مخلوقُه فلا يكافئُه، والثاني: أنه لِذَاته عالمٌ بكل المعلومات، ولا كذلك غيرُه بالإجماع» (٤).

وقال الإمام بعدما طوّل في تقريرِ الوجوهِ على غيرِ هذا النمط: «ولو أن الأوّلين والآخرين اجتمعوا على أن يذْكروا في هذه المسألةِ كلاماً، يساويه أو يدانيه في القوّةِ والكمال، لعَجَزوا عنه» (٥)، والله أعلم.

قوله: (لَقَد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ) (٦)، تمامُه:

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَكُلُ شَيْءٍ﴾.

⁽٢) يعني في قوله: ﴿ وَهُو بِكُلِّ شَيَّ عِلِيمٌ ﴾، وهو على هذا من قبيل وضع المُظهَر موضع المُضمَر.

⁽٣) الجملة الاسمية هي: ﴿ وَهُو بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾، والجملة الفعلية هي: ﴿ وَخَلَقَ كُلُّ شَيْءٍ ﴾.

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٣٧).

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٩٨). وليس فيه قوله: «أو يدانيه».

⁽٦) هذا صدر بيت لجرير في «ديوانه» ص ٩١٣.

[﴿ذَلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَكَ إِلَّا هُوَّ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَأَعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ ١٠٢]

﴿ ذَلِكُمُ ﴾ إشارةٌ إلى الموصوفِ بها تَقدَّمَ من الصَّفات، وهو مُبتَدأ، وما بعدَه أخبارٌ مُترادِفة، وهي ﴿ اَللَّهُ رَبُكُمُ ۗ لَاۤ إِلَهَ إِلَّا هُو ۖ خَالِقُ كُلِقُ كُلِ شَيءٍ ﴾

عَلَىٰ قِمْعِ اسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ

ويُروَى: بابِ اسْتِها.

وقيل: كان الأخطل (١) من نصارى العرب. واسمُه: غياث. وزعموا أنَّ جريراً لقيه. وصُلُب: جمع صليبِ النصارى. والشام: النقوش. أراد أن هذه المرأة تفعل فعلَ المومسات (٢). والقياس: «وَلَدت»، لأن الفاعلَ مؤنثٌ حقيقي.

قال ابنُ جِنّي: "وهي (على أنّ تذكير النّه ما حكاه سيبويه من قولهم: الحضَرَ القاضِيَ اليومَ امرأةٌ". وأنا أرى أنّ تذكير الكان مع تأنيث اسمِها أسهلُ من تذكير سائرِ الأفعال وتأنيثِ فاعليها، ف: "كان في الدارِ هند" أسوغ من: "قام في الدار هند"، وذلك أنه إنها احتيج إلى تأنيثِ الفعل عند تأنيثِ فاعله الأنها يجُريان مجرى الجزءِ الواحد، الأن كلَّ واحد منهما الا يستغني عن صاحبِه، فإنك لو حذفت الفعل النفرد الفاعل، فلم يفد شيئًا، فأنّث الفعل إيذاناً بأن الفاعل المتوقع (٤) بعده مؤنّث، بخلافِ الكان وأخواتها، الأنك لو حذفتها الاستقل ما بعدها برأسِه، فلم تَقْوَ حاجتُه إلى الفعل، فانحطّت رتبتُه، ولم يذكر أحدٌ من أصحابنا هذا، فافهمْه (٥).

⁽١) في (ط): «الأخيطل»، موافقةً لما ذكر به في البيت.

⁽٢) في (أ) و(ج): «المؤمنات».

⁽٣) يعني قراءة من قرأ: «ولم يكن له صاحبة» بالياء التحتانية، أي: بتذكير الفعل، مع أن فاعله مؤنث.

⁽٤) في «المحتسب»: «الموقع».

⁽٥) «المحتسب» (١: ٢٢٤-٢٢٥) بتصرف شديد.

أي: ذلكم الجامعُ لهذهِ الصفات، ﴿فَأَعَبُدُوهُ ﴾ مُسَبَّبٌ عن مضمونِ الجملةِ، على معنى: أنَّ مَن استَجمَعَت له هذهِ الصِّفاتُ كان هو الحقيقَ بالعبادة، فاعبُدوهُ ولا تَعْبُدوا مَنْ دُونَه مِن بعضِ خَلْقه. ثم قال: ﴿وَهُوعَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ يعني: وهو مَعَ تلكَ الصِّفاتِ مالكُ لكلِّ شيءٍ من الأرزاقِ والآجال، رقيبٌ على الأعال.

[﴿ لَا تُدْرِكُ أَلْأَبْصَنُ وَهُو يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَارُ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ ١٠٣]

البَصَر: هو الجوهَرُ اللطيفُ الذي ركَّبه اللهُ في حاسَّةِ النَّظَر، به تُدْرَكُ الْمُبْصَرات، فالمعنىٰ: أنَّ الأبصارَ لا تَتَعلَّقُ به ولا تُدْرِكُه؛ لأنه مُتعالِ عن أن يكون مُبْصَراً في ذاتِه، ..

قولُه: (أي: ذلكم الجامعُ لهذو الصفات): إشارةٌ إلى الصفاتِ السابقة (١)، وقولُه: ﴿فَاعْبُدُوهُ ﴾: حكْم ترتب على تلك الأوصاف، وهي علّةٌ مناسبةٌ له، فحيثُ وُجِدت وُجِد، وحيث فُقِدت فُقِدت فُقِد، ولهذا قال: «فاعبدوه ولا تعبدوا مَن دُونه مِن بعضِ خلقه»، خصّ «البعض» لأن الكلام في الملائكةِ والجنّ، لقوله: ﴿ وَجَعَلُوا لِلّهِ شُرَكاءَ الجِّنّ ﴾ [الأنعام: ١٠٠]. وقولُه: ﴿ وَهُو عَلَى كُلِ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾: تتميمٌ للصفات، أو تكْميلٌ لأمر العبادة، فقوله: «وهو، مع تلك الصفات، مالِكٌ لكلِّ شيءٍ من الأرزاق والآجال، رقيبٌ على الأعمال» يحتملهما (٢)، أي: هو الحقيقُ بالعبادة، لأنه المنزّ عن النقائص، والمنفردُ بالإلهية، والمختصّ بالخالقيّة، ومع ذلك متكفّلٌ لأرزاق العباد، رقيبٌ على أعمالهم، بيده آجالهُم وسائر ما يرْتَفِقون، ويحتاجون ذلك متكفّلٌ لأرزاق العباد، رقيبٌ على أعمالهم، بيده آجالهُم وسائر ما يرْتَفِقون، ويحتاجون إليه، فلِمَ لا يخصّونه بالعبادة؟!

قولُه: (أنّ الأبصارَ لا تَتَعلَّقُ به ولا تُدْرِكُه): ردٌّ على أهلِ السنّة، لأنه يفيدُ أن الأبصارَ لا تتعلقُ به لا بالإحاطةِ ولا بغير الإحاطة، لأن أهلَ السنّة قالوا بالثاني دون الأول^(٣).

⁽١) يعنى في الآية (١٠١) من سورة الأنعام.

⁽٢) أي: تتميم الصفات، وتكميل العبادة معاً.

⁽٣) وأهل السنة يعتقدون برؤية الله_عز وجل_بينما ينكر المعتزلة ذلك. انظر: «مقالات الإسلاميين» (١: ٢١٨).

قال الزجّاج: «معنى هذه الآية: معنى إدراك الشيءِ^(۱) والإحاطةِ بحقيقتِه. وهذا مذْهب أهلِ السنّة والحديث، لأن أحداً مِن خلْقِه لا يدركُ المخلوق بكُنْهه (^{۲)}، فكيف به جلّ وعزّ؟ فالأبصار لا تحيط به» (^{۳)}.

وقال الإمام: «المرئيّ إذا كان له حدٌّ ونهاية، وأدركه البصرُ بجميع حدوده، سُمِّيَ إدراكاً، فالحاصل أن الرؤية جنس تَحْتَه نوعان: رؤيةٌ مع الإحاطة، ورؤيةٌ لا معها، فنَفْيُ الإدراكِ يفيد نوعاً واحداً، وهو لا يفيد نَفْيَ الجنس» (٤).

قال الواحدي: «يصحّ أن يقال: رآه وما أدركه، فالأبصارُ ترَى الباري ولا تحيط به، كما أن القلوبَ تعرفُه ولا تحيطُ به»(٥).

وقال الإمام: «هَبْ أَن الإدراكَ بالبصرِ عبارةٌ عن الرؤية، لكن قوله: ﴿ لَا تُدَرِكُهُ الْأَبْصَدُرُ ﴾ يفيدُ عمومَ النفي عن جميع الأشخاص، في كلِّ الأوقات، وفي كل الأحوال، فإن نفي العموم غيرُ عموم النفي، ونفي العموم يوجب ثبوتَ الخصوص. ألا ترى أنه إذا قيل: إنّ زيداً ما ضربه كلُّ الناس، فإنه يفيدُ أنه ضربه بعضُ الناس؟»(٦).

ومثْلُه ذكر المصنف في قولِه تعالى: ﴿إِنِّي وَهَنَ ٱلْمَظْمُ مِنِّي ﴾ [مريم: ٤](٧).

ويُقال: إنَّ التعريف في ﴿ ٱلْأَبْصَـٰكُ ﴾ إما للاستغراق، أو للعهد، أو للجنس.

⁽١) زيادة من «معاني القرآن».

⁽٢) كنه الشيء: حقيقته.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠٦) بتصرّف بالتقديم والتأخير.

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (١٠٤: ١٠٤).

⁽٥) «الوسيط» للواحدي (٢: ٣٠٦).

⁽٦) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٠٥) وليس فيه قوله: «ألا ترى... بعض الناس».

⁽٧) وقال الزمخشري: «ووحّده_يعني العظم_لأن الواحد هو الدالّ على معنى الجنسية... ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر، وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه، ولكن كلها». «الكشاف»: (٩: ٣٣٥).

أما الاستغراق: فيُـفيد أنَّ جميعَ الأبصار لا تُـدرِكُه، ودليل الخطاب ـ على ما قاله الإمام (١) _ يُفيدُ أنّ البعضَ يُدركه.

وأما العهد: فأُريدَ بها أبصار الكفار، على ما روى محيي السنَّة عن مالك: لو لم يرَ المؤمنُونَ رَبَّهم يومَ القيامة، لم يُعيَّر الكُفَّارُ بالحِجاب (٢).

وأما الجِنس: فهو أنّ البصر: ما يعلمُه كل أحدٍ أنه ما هو، وهي حاسّةُ النظر، فلا شكَّ أن الحاسّةَ على ما هي الآن لا تُدركُه، وأما إذا طهّرها اللهُ من الكُدُورات، وأحدثَ فيها بلُطفِه ما يستعينُ به العبد على رؤيةِ الله تعالى في دار الثواب، كما أراده، ويليق بحاله، بحيث لا تُدركُه الأذهان، فأيُّ بُعْدٍ منه؟!

نقل الإمام عن ضرار بن عمرو(٣) أنّ الله تعالى لا يُرى بالعين، وإنها يُرى بحاسة سادسة يخلقُها الله تعالى يوم القيامة، بها تحصلُ رؤية الله وإدراكُه (٤).

وروى محيي السنَّة عن ابن عباس ومقاتل: ﴿ لَّا تُدَّرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰئُرُ ﴾ في الدنيا، وهو يُرى في الآخرة ﴿ وَهُوَ يُدِّرِكُ ٱلْأَبْصَارَ ﴾، ولا يخفَى عليه شيءٌ ولا يَفوتُه (٥).

وقال الواحدي: «والدليل على أنّ هذه الآية مخصوصةٌ بالدنيا قوله: ﴿وَجُومٌ يَوْمَهِ لِنَاضِرَةُ * إِنَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢ –٢٣]، فقيَّدَ النظرَ إليه بيوم القيامة، وأطلقَ في هذه الآية، والمُطلَقُ يُحمَلُ على الْمُقيَّد»(٦).

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱۳: ۱۰۵).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٣: ١٧٤).

⁽٣) قاض من كبار المعتزلة، لكنه خالفهم، فكفَّروه وطردوه، مات نحو سنة ١٩٠هـ. انظر: «الفهرست» لابن النديم ص٢١٤، و (لسان الميزان) (٣: ٢٠٣)، و (الأعلام) (٣: ٢١٥).

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (١٠٣: ١٠٣).

⁽٥) «معالم التنزيل» (٣: ١٧٤).

⁽٢) «الوسيط» (٢: ٣٠٧).

.....

وقال السَّجاوَندي: «﴿ لَا تُدَّرِكُ ٱلْأَبْصَنَرُ ﴾ ليس بمدح، لعدم كونه مرئيّاً، بل بيانُ أنه لا يُرى في الدنيا، وهو يَرى»(١).

وقلت: قضيةُ النظم تساعدُ قولَ ابن عباس رضي الله عنه ، وذلك أنَّ عَطْفَ قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ بِلَّهِ شُرَكَاءَ اَلَجْنَ ﴾ [الأنعام: ١٠٠] كما سبق، على قوله: ﴿ إِنَّ اللّهَ فَالِقُ الْخَبِّ وَالنَّوَد ﴾ [الأنعام: ٩٥] على معنى: نحن أنعمنا عليهم بالنَّعم المُتكاثرة، وأَرَيْناهم الآياتِ المُتظاهرة، ليشكرونا، ولا يعبدوا غيرَنا، وهم قد عكسوا؛ إذ عبدوا الجن، وجعلوا لله بنينَ وبنات: دلَّ على استحقاق العبادة لله تعالى وعلى أنه ما خلق الخلق إلا للعبادة، فلمّا أراد أن يُبطِلَ ما نسبوا على استحقاق العبادة لله تعالى وعلى أنه ما خلق الخلق إلا للعبادة، فلمّا أراد أن يُبطِلَ ما نسبوا إليه مِن اتخاذ بنينَ وبنات، على وجهِ يَستتبعُ المقصودَ من اختصاص العبادةِ به عز وجل قال: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَنُوتِ وَٱلْأَرْضِ آَنَّ يَكُونُ لَهُ وَلَد وَلَد تَكُن لَهُ صَحْبَةً وَخَلَق كُلَّ شَيْءٍ وَهُو بِكُلِّ شَيْءٍ عِلِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٠١]، ورتَّبَ عليه قوله: ﴿ ذَلِكُمْ اللّهُ رَبُكُمْ لَا إِلَاهُ إِلّا هُو خَلِقُ كُلُّ شَيْءٍ وَهُو بِكُلِ شَيْءٍ وَلَو اللّه عَلَى الله وربي عليه قوله: ﴿ ذَلِكُمْ اللّهُ رَبُكُمْ لَا إِلَاهُ إِلّا هُو خَلِقُ كُلُ اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَلَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَلْهِ اللّهُ وَلَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَلْهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَال

ومن المُقرَّر أنّ العبادة لا تكون مُعتَدًّا بها، مقبولةً، حتى تكون مصحوبةً بالإخلاص، غيرَ مشُوبةٍ بالرياء، فنبّه بقوله: ﴿وَهُو عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [الأنعام: ١٠٢] على أنه بذاتِه الأقدس مُراقِبٌ لأحوالهم، حافظٌ لِها يصدرُ منهم، كقوله تعالى: ﴿وَلِئُصَّنَعَ عَلَىٰ عَيْنِ ﴾ [طه: ٢٩]، وأنّ مُراقِبٌ بحيثُ لا تُدْرِكُه الأبصار، وهو يُدرِكُ الأبصار، لئلا يَبْطُلَ غرضُ التكليف، لأنّ العابدَ إذا رآه يضطرُ إلى العبادة.

وفي تخصيص ذِكر إدراكِه الأبصارَ التلويحُ إلى المحافظة التامة، لئلا يَسْتَرِقَ المراثي السُظرَ إلى الخلق، وفي ذكر ﴿ اللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ الرمزُ إلى المراقبةِ الكاملة لـخَبيئاتِ الصدور،

⁽١) «عين المعاني في تفسير الكتاب العزيز» للسجاوندي ـ لوحة: ٢٣٨ ـ بتصرف.

لأنَّ الأبصارَ إنَّما تَتَعلَّقُ بها كانَ في جِهةٍ أصلاً أو تابعاً، كالأجسام والهيئات.

﴿ وَهُوَيُدُرِكُ ٱلْأَبْصَدَ ﴾: وهو لِلُطْفِ إدراكِهِ للمُدْرَكاتِ يُدْرِكُ تلكَ الجواهرَ اللطيفة التي لا يُدرِكُها مُدْرِك، ﴿ وَهُو اللَّطِيفُ ﴾ يَلطُفُ عن أن تُدْرِكَه الأبصار، ﴿ الْخَبِيرُ ﴾ بكلِّ لطيفٍ فهو يُدركُ الأبصار، لا تَلطُفُ عن إدراكِه، وهذا من بابِ اللَّف.

[﴿ قَدْ جَاءَكُم بَصَآ إِرُ مِن رَبِّكُمُ ۚ فَهَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِةٍ ۚ وَمَنْ عَمِى فَعَلَيْهَا ۚ وَمَاۤ أَنَاْ عَلَيْكُم يِحَفِيظٍ ﴾ ١٠٤]

﴿ قَدْ جَاءَكُم بَصَآبِرُ مِن رَبِّكُم ﴾ هو واردٌ علىٰ لسانِ رسولِ الله ﷺ، لقوله: ﴿ وَمَآ أَنَاْ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴾،

وخَفيّات الهَوَاجس، ليكون المُريدُ واقفاً على مواقفِ الإخبات والخضوع، آخذاً أُهبةَ الحذر عن الشّرك الحفيّ. وإلى هذه المعاني لـمَّحَ صلوات الله عليه: «أَنْ تَعبُدَ اللهَ كأنكَ تَراه، فإن لم تكُن تَراهُ فإنهُ يَراك»(١).

فظهرَ من هذا البيان أنَّ قوله: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَدُرُ ﴾: إما استئنافٌ على تقدير سؤال مَورِدُه قوله: ﴿ وَهُوعَلَ كُلِ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾، أو صفةٌ لـ ﴿ وَكِيلٌ ﴾، وكالمقابل لمعنى قوله تعالى: ﴿ يَنَنِي ءَادَمَ لَا يَفْلِننَكُمُ ٱلشَّيَطُنُ كُمَا آخْرَجَ أَبُوتِكُم مِّنَ ٱلْجَنِّةِ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّهُ يَرَنكُمْ هُو وَقَبِيلُهُ مِن حَيثُ لَا فَرَقَهُم ﴾ [الأعراف: ٢٧]. قال المصنف: ﴿ إِنَّهُ يَرَنكُمْ ﴾: تعليلٌ للنهي، وتحذيرٌ من فتنتِه، بأنه بمَنزلةِ العدوّ المُداجِي، يكيدكم ويَعْتَالُكم مِن حيثُ لا تَشعرون ».

قولُه: (﴿ قَدْ جَآءَكُم بَصَآبِرُ مِن رَّبِكُم ﴾): هو واردٌ على لسان رسول الله ﷺ لدلالة قوله: ﴿ وَمَآ أَنَا عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴾، لأنه إما حالٌ من فاعل «جاء»؛ وهو ﴿ بَصَآبِرُ ﴾، أو من المفعول؛ وهو الضميرُ المنصوب، ويؤيِّدُ الثاني قولُه: «أحفَظُ أعهالَكم وأُجازيكم عليها».

⁽١) سبق تخريجه.

والبَصيرة: نورُ القلبِ الذي به يَسْتَبصِر، كما أنَّ البَصَرَ نورُ العَينِ الذي به تُبْصِر. أي: جاءكُم من الوحي والبيِّنةِ على ما يجوزُ على الله وما لا يجوزُ ما هو للقلوبِ كالبصائر، ﴿ فَمَنْ أَبْصَرَ ﴾ الحقَّ وآمنَ ﴿ فَلِنَقْسِهِ ، ﴾ أبصرَ وإياها نَفَع، ﴿ وَمَنْ عَمِى ﴾ عنه فعلى نفسه عَمِي وإياها ضرَّ بالعَمى، ﴿ وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴾ أحفظ أعهالكم وأُجازيكم عليها، إنها أنا مُنذِر، والله هو الحفيظ عليكم.

[﴿ وَكَلَالِكَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَكَ وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴾ ١٠٥]

﴿وَلِيَقُولُوا ﴾ جوابُه محذوف، تقديرهُ: وليقولوا «دَرَسْتَ» نُصَـرِّفُها. ومعنىٰ ﴿ وَلِيَقُولُوا ﴾ : قرأتَ وتَعَلَّمْت.

قولُه: (والبَصيرة: نورُ القلبِ الذي به يَسْتَبَصِر، كما أنَّ البَصَرَ نورُ العَينِ الذي به تُبْصِر)، فيه بيانٌ لربط هذه الآية بما قبلَها، يعني: كما نفى إدراكَ البصر عن المكلَّفين، أثبتَ لهم البصيرة، ومنَّ عليهم بما منى لهم، وحذَّرهم أن يَغْفُلوا عنها بقوله: ﴿وَمَنْ عَنِي فَعَلَيْهَا ﴾.

وقلت: والذي يقتضيه النظم أنّ «قُلْ» هاهنا مُقدَّرة، بدليل قوله: ﴿وَمَآ أَنَا عَلَيْكُم عِنِينَا لِهِ فَكَانه تعالى يقول: قل يا محمدُ للقوم: قد جاءكم فيها سبق في هذه السورة، من الآيات البيّنات، والبراهين الساطعات، ما يفتحُ به آذاناً صُمَّا، وأعيناً عُمْياً، وقلوباً غُلْفاً، فمَن أبصرَ الحقّ فلنفسِه بَصُر، وإيَّاها نَفع، ومَن عَمِيَ عنه فعلى نفسِه عَمِيَ، وإياها ضرّ، وأنا لا أحفظ أعهالكم، وإنها أنا منذر، والله هو الحفيظُ عليكم.

ولمّا قلنا: إنّ المراد: جاءكم في السورة من الآيات البيّنات، قال فَذْلَكةً: ﴿ وَكَذَالِكَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَنَتِ وَلِيَقُولُواْ دَرَسّتَ وَلِنُبَيِّينَهُ لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴾.

قولُه: (**جوابُه محذوف**)، أي: معلّله.

وقُرِئ: (دارَسْتَ)، أي: دارَسْتَ العلماء، و(دَرَسَتْ) بمعنىٰ: قَدُمَتْ هذه الآياتُ وعَفَت، كما قالوا: أساطيرُ الأوّلين، و«دَرُسَتْ» بضمّ الراء، مُبالغة في «دَرَسَت»، أي: اشتَدَّ دُروسُها. و«دُرِسَتْ» على البناء للمفعول بمعنىٰ: قُرِئَتْ أو عُفِيَت، و(دارَسَت) وفسَّروها بـ: دارستِ اليهودُ مُحمَّداً عَلَيْ، وجازَ الإضمار؛ لأنّ الشُّهرة بالدراسةِ كانت لليهودِ عندهم، ويجوزُ أن يكونَ الفِعلُ للآيات، وهو لأَهْلِها، أي: دارَسَ أهلُ الآياتِ

قولُه: (وقُرِئ: «دارَسْتَ»)(۱): ابنُ كثير وأبو عمرو. و «دَرَسَتْ»: ابن عامر ويعقوب.

قولُه: (أي: اشتَدَّ دُروسُها)، لأنَّ «فَعُلَ»، من أوزان أفعال الطبائع والغرائز، ولا شكَّ في إثباتها وتمكُّنها.

قولُه: (بمعنى: قُرِئَتْ)، أي: قرأها النبي ﷺ، كها قالوا: تَعلَّمْتَ من يَسار وحَبْر، وكانا عَبدَيْن من سَبْي الروم.

قولُه: (و «دارسَتْ»): أي: وقُرِئ: «ودارَسَتْ».

قال ابن جِنِّي: «رَويتُ عن الحسن: «دُرِست»، وعن ابن مسعود، وأُبَيِّ: «دَرَس». وأما «دُرِسَتْ» ففيه ضميرُ الآيات، أي: وليقولوا: دَرسْتَها أنت يا محمد، كقراءة العامة: «دارسْتَ». ويحوزُ أن يكون «دَرِسَتْ»، أي: عفت وتُنُوسِيت، كقوله تعالى: ﴿أَسَطِيرُ الْأَوْلِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٥].

⁽١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤٣)، و «حجة القراءات» ص٢٦٤.

وحجّة من قرأ: «دارسْتَ» بالألف أن المعنى: يقولون: دارسْتَ أهل الكتاب ودارسُوك. أما حجّة من قرأ: «درسَتْ» بإسكان التاء فهي إسناد الفعل إلى الآيات، بمعنى: عفّت واتحّت وتقادمت. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٦٢).

وحَمَلَتُها مُحَمَّداً، وهم أَهلُ الكِتاب. و «دَرَسَ» أي: دَرَسَ مُحَمَّد، و «دارِسات»، على: هي دارِساتٌ، أي: قديمات، أو ذاتُ دَرْس، كـ ﴿ عِيشَكِم رَّاضِكِم وَ الحاقة: ٢١، القارعة: ٧].

فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بين اللامَيْنِ في ﴿ لِيَقُولُوا ﴾ ، «لِنُبَيِّنَهُ ﴾؟ قلت: الفَرْقُ بينَها أنّ الأولى مجازٌ، والثانية حقيقة؛ وذلك أنّ الآياتِ صُرِّفَتْ للتبيين، ولم تُصَرَّفْ ليقولوا: دارَسْت، ولكن لأنه حصلَ هذا القولُ بتصريفِ الآياتِ كما حصل التبيين، شُبّه به، فسيقَ مَساقَه. وقيل: ليقولوا كما قِيلَ لنُبيِّنَه.

وأما «دَرَس» ففيه ضميرُ النبي عَلَيْه، وشاهِدُ هذا: «دارَسْتَ»، أي: فإذا جئتهم بهذه القصص والأنباء، قالوا: شيء قرأه، فأتى به، وليس من عند الله تعالى. أي: يفعلُ هذا لتَقوَى أثَرَةُ التكليف عليهم، زيادةً في الابتلاء لهم، كالحجِّ والغزو وتكليف المشاق المُستحَقَّ عليها الثواب. وإن شئت كان معناه: فإذا هم يقولون كذا، كقوله تعالى: ﴿فَالنَّفَطُهُم ءَالُ فِرْعَوْنَكَ الْمُعْرَكُ وَنَ لَهُمْ عَدُواً وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨]، أي: فإذا هو عدوًّ لهم»(١).

وقال الزجّاج: «أهلُ اللغة تسمِّي هذه اللام: لامَ الصيرورة»(٢).

وقال أبو البقاء: «قصدَ بالتصريف إلى أن يقولوا: ﴿ دَرَسَتَ ﴾ عقوبةً لهم »(٣)، أي: ليعاقبهم به. نحوُه قوله تعالى: ﴿ وَمَاجَعَلْنَا عِدَّ تَهُمْ إِلَّا فِئْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [المدثر: ٣١].

قولُه: (شُبِّه به، فسِيقَ مَساقَه). تحقيقُ تشبيهه سيَجيءُ في «القصص» عند قوله تعالى:

⁽١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٢٥-٢٢٦)، ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٤: ٢٠٨).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠٨).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٨٥).

فإن قلت: إلام يرجعُ الضميرُ في قوله: «لِنُبَيِّنَهُ»؟ قلت: إلى ﴿ الْآيَكَتِ ﴾، لأنّها في معنىٰ القُرآن، كأنه قيل: وكذلك نُصرِّفُ القرآن، أو: إلى القرآنِ وإن لم يَجْرِ له ذِكْر، لكونهِ معلوماً، أو: إلى التبيينِ الذي هو مَصدَرُ الفِعل، كقولِهم: ضَرْبتُه زيداً.

و يجوزُ أن يُرادَ فيمَنْ قرأ: «دَرَسْتَ» و «دارَسْتَ»: دَرَسْتَ الكِتابَ ودارَسْتَه، فيرجعَ إلى «الكِتابِ» المُقدَّر.

﴿ فَٱلْنَقَطَ لَهُ وَاللَّهِ عَلَى لِيكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨](١). المعنى: ولكن شُبّة (٢) به، فسيقَ مساقَه، لأنه حصلَ هذا القول.

قولُه: (ضَرْبتُه زيداً). الضميرُ لمصدر «ضَرَب»، كقوله:

هَذَا شُراقةُ للقُرآنِ يَدْرُسُهُ (٣)

ومنه (٤) قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةً هُو مُولِيِّها ﴾ [البقرة: ١٦٣](٥) إذا كان الضميرُ للتولية.

والمرء عند الرُّشا إن يَلْقَها ذِيبُ

"والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يقف على قائلها أحد" _ كها قال البغدادي _ والشاهد في البيت أن الضمير في "يدرسه" راجع إلى مضمون "يدرس"، أي: يدرس لدرس، فيكون راجعاً للمصدر المدلول عليه بالفعل. وإنها لم يجُزْ عَوْدُه للقرآن لئلا يلزم تعدِّي العامل إلى الضمير وظاهره معاً. انظر: "كتاب سيبويه" (٣: ٧٦)، و «أمالي ابن الشجري» (١: ٣٣٩)، و «خزانة الأدب» (١: ٢٢٧)، (٢: ٣٨٢)، (٣: ٢٧٠).

⁽١) قال الزنخشري: «اللام في ﴿لِيَكُونَ ﴾ هي لام «كي» التي معناها التعليل، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة.. وهذه اللام حكمها حكم الأسد، حيث استُعيرت لما يشبه التعليل، كما يُستعار الأسد، لما يشبه الأسد». «الكشاف» (١٢: ١٢).

⁽٢) أي: شبه قولهم: «دارست» بتبيين الآيات، وحذف المشبه به وهو التبيين، على سبيل الاستعارة المكنية.

⁽٣) هذا صدر بيت، وعجزه:

⁽٤) أي: من عود الضمير إلى المصدر.

⁽٥) الشاهد في ﴿ مُوَلِّهَا ﴾، حيث الضمير عائد للمصدر «التَّولية». ولعل الأظهر أن الضمير عائد إلى «الوجهة».

[﴿ أَنَيِعْ مَا أُوحِى إِلَيْكَ مِن زَيِكَ ۖ لَاۤ إِلَنهَ إِلَّا هُوَّ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ * وَلَوْ شَآهَ ٱللَّهُ مَاۤ أَشۡرَكُواً ۚ وَمَا جَعَلْنَكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۗ وَمَاۤ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴾ ١٠٦-١٠٧]

﴿لَاۤ إِلَنهَ إِلَّا هُوَ﴾ اعتراضٌ أكَّـدَ به إيجابَ اتباع الوحي لا محلَّ له من الإعراب. ويجوزُ أن يكونَ حالاً من ﴿رَبِّكِ ﴾، وهي حالٌ مُؤكِّدةٌ كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١].

قولُه: (﴿ لَا إِللهَ إِلاَهُوَ ﴾: اعتراضٌ أكّد به إيجابَ اتّباع الوَحي)، وذلك أنّ قوله: ﴿ لَا اللهَ إِلّا هُو ﴾ كلمة التوحيد، اعتراضٌ بينَ قولِه: ﴿ اَنَّيِّعَ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ ﴾ وبينَ قوله: ﴿ وَأَعْرِضَ عَنِ اللهُ مُوكِينَ ﴾، توكيداً لِما في كلمة التوحيد [مِن] التمسُّك بحبل الله، والاعتصام به، والتبرِّي والإعراض عمّا سواه. ولأنّ المُوحَى ليس إلا التوحيد. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ مَا يُوحَى لِيسَ إِلاَ التوحيد. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ مَا يُوحَى لِيسَ إِلاَ التوحيد. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ مَا يُوحَى اللهُ اللهُ كَالُومَ وَلَوْنَ اللهُ عَالَى: ﴿ إِنَّ مَا يُوحَى لِيسَ إِلاَ التوحيد. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ مَا يُوحَى لِيسَ إِلاَ التوحيد. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ مَا يُوحِدُ ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] (١٠).

وفيه (٢) تسليةٌ لرسول الله ﷺ والحثُّ على احتمال الأذَى من الكفّار، والصفحُ عن مساوئهم، وذلك أنه تعالى ختمَ الآيات بقوله: ﴿ وَكَذَلِكَ نُصَرِفُ ٱلْآيَكَتِ وَلِيَقُولُوا ﴾ [الأنعام: ١٠٥].

وفيه معنى التعكيس^(٣)، وهو أنّ تكريرَ الآيات البيّنات ليس إلا ليهتدوا ويتَّبعوك، فقد جعلوها وسيلةً إلى الطعن فيك، والقولِ بأنك دَرَسْت وتعلّمْت من اليهود، فاصفَح عنهم، واتَّبع ما جاءك من توحيد ربِّك.

قولُه: (وهي حالٌ مُؤكِّدة)، قال صاحبُ «التقريب»: «وفيه نظر، إذ شَرْطُ المؤكِّدة تَقدُّم جلةِ اسمية» (٤). قلت: هذا شرطٌ لحذف العامل، كها مرّ مراراً.

⁽١) والخلاصة أن قوله تعالى: ﴿ لَآ إِلَهُ إِلَّا هُوَ ﴾ في الآية، جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، للتوكيد.

⁽٢) أي: في قوله تعالى: ﴿ الَّذِي مَا أُوحِي إِلَيْكَ مِن زَّيْكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَّ وَأَعْرِضَ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾.

⁽٣) في (ج): «التنكيت».

⁽٤) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٤.

[﴿ وَلَا تَسَبُّوا ٱلَّذِينَ يَدَّعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَّواْ بِغَيْرِ عِلَّمِ كَذَلِكَ زَيِّنَا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُ مُنَّمِّ إِلَى رَبِّهِم مَرْجِعُهُمْ فَيُنَيِّتُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ ١٠٨]

﴿ وَلَا تَسُبُّوا ﴾ الآلهة ﴿ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ ﴾، وذلك أنهم قالوا عند نزولِ قولِه تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَاتَعْ بُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ [الأنبياء: ٩٨]: لتَنتَهِيَنَّ عن سَبِّ آلهتنا أو لنَهجُونَ إلهك. وقيل: كان المُسلمونَ يسبُّون آلهتهم، فنُهوا لئلا يكونَ سَبُّهم سَبَباً لسبِّ الله تعالى.

فإن قلت: سَبُّ الآلهةِ حقٌّ وطاعة، فكيفَ صَحَّ النهيُ عنه، وإنها يصحُّ النهيُ عن المعاصي؟ قلتُ: رُبَّ طاعةٍ عُلِمَ أنها تكونُ مفسدة، فتخرجُ عن أن تكونَ طاعة، فيجبُ النهيُ عنها لأنهًا معصية، لا لأنها طاعة، كالنهي عن المُنكر، وهو من أجَلِّ الطاعات، فإذا عُلِمَ أَنه يُؤدِّي إلى زيادةِ الشرِّ انقلَبَ معصية، ووَجَبَ النهيُ عن ذلك النهي، كها يجبُ النهيُ عن المُنكر.

فإن قلت: فقد رُوِيَ عن الحسنِ وابنِ سيرين: أنَّهما حَضَرا جِنازة، فرأَى مُحَمَّدٌ نِساءً، فرجع،

قال أبو البقاء: «﴿لَآ إِلَكُهَ إِلَّا هُوَ﴾ يجوزُ أن يكون مُستأنفاً، وأن يكون حالاً مؤكِّدة من ﴿رَبِّكِ ﴾، أي: منفرداً بالإلهية ﴾(١).

قولُه: (أنهم قالوا عندَ نزولِ: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴾)، فإن قلتَ: لا يستقيمُ هذا (٢) مع النهي في ﴿ وَلَا تَسُبُّوا ﴾. قلتُ: إذا قصدَ بالتلاوة سَبَّهم وغيظَهم، يستقيمُ النهي عنها.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٩٥).

⁽٢) يعنى قوله: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَاتَعْ بُدُونَ ﴾.

فقال الحسن: لو تَركنا الطاعة لأجلِ المعصيةِ لأسرَعَ ذلك في ديننا. قلت: ليسَ هذا ممَّا نحنُ بصَدَدِه، لأنَّ حضورَ الرجالِ الجنازة طاعة، وليسَ بسببٍ لحضورِ النساء، فإنهنَّ يَحضُرْ نَها، حَضَرَ الرجالُ أو لم يحضروا، بخِلافِ سَبِّ الآلهة. وإنها خُيِّلَ إلى محمدٍ رحمه الله أنه مِثْلُه حتى نبَّه عليه الحسن.

﴿عَدُوا ﴾: ظُلماً وعُدواناً. وقُرِئ: «عُدُواً» بضمِّ العينِ وتشديدِ الواو بمعناه. ويُقال: عدا فُلانُ عَدُواً وعُدُواناً وعِداءً. وعن ابنِ كثير: «عَدُواً»، بفتح العينِ بمعنى: أعداء، ﴿ بِغَيْرِ عِلْمِ ﴾: على جَهالةٍ بالله وبها يجبُ أن يُذكرَ به، ﴿ كَذَلِكَ زَيَّنَا لِكُلِّ بَمَعَنَى: أُعَدَى بَهُ التَرْيِينِ زَيَّنا لكلِّ أُمَّةٍ مِن أُممِ الكُفَّارِ سُوءَ عَمَلِهِم،

قولُه: (لأسرَعَ ذلك في ديننا): أي لأسرعَ فسادُ ذلك في ديننا، أو: لأسرعَ ذلك في فساد ديننا (١). ضمّن «أسرَعَ» معنى التأثير: أي أثّر التركُ في دينِنا سريعاً.

قلت: إن صحَّت الرواية، فالحقُّ مع ابن سيرين، لِـمَا رُوِّينا في «مسند أحمد بن حنبل»، و«سنن ابن ماجه»، عن ابن عمر قال: «نَهَى رسولُ الله ﷺ أَنْ تُتبَعَ جِنَازةٌ معَها رَانَّةٌ» (٢٠).

وعن ابن ماجه، عن عِمران بن حُصين وأبي برزة، قالا: خَرَجْنَا مع رسول الله ﷺ في حِنازة، فرأى قوماً قد طرحوا أردِيتَهم، يَمْشُون في قُمُص، فقال رسول الله ﷺ: «أَبفِعْلِ الجاهليّة تأخُذُون ـ أو: بصَنيع الجاهِليَّة تَشَبَّهُون ـ ؟ لقد همَمْتُ أَن أدعُو عَليكُم دَعْوةً تَرجِعُون في غَيْرِ صُوَرِكُم» قال: فأخذوا أردِيتَهم، ولم يعودوا لذلك (٣).

قولُه: (مِشْلَ ذلك التزيين) المشارُ إليه قولُه: ﴿فَيَسُبُوا اللَّهَ عَدَّوَّا بِغَيْرِ عِلْمِ ﴾، وهو أمرٌ

⁽١) كأنه يريد أن يقول: إن في الجملة إيجاز حذف.

⁽٢) الرانّة: النائحة. والحديثُ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٦٨) وابن ماجه (١٥٨٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ٦٤).

⁽٣) أخرجه ابن ماجه (١٤٨٥)، وضعّف البوصيري إسناده في «مصباح الزجاجة» (١: ٤٨٢)، وأعلّه بنُفَيع بن الحارث متروك الحديث، وكذا القول في علي بن الحَزَوَّر، قال البخاري: منكر الحديث.

أي: خَلَّيْناهم وشأنَهُم، ولم نَكُفَّهم، حتى حَسُنَ عندَهم سُوءُ عملِهم، أو: أمهَلْنا الشيطانَ حتى زَيَّنَ لهم، أو: زَيَّنَاهُ في زَعْمِهم وقَوْلِهم: إنّ الله أمرَنا بهذا وزيَّنَه لنا، ﴿ فَيُنَتِّعُهُم ﴾: فيُوبِّخُهم عليه ويُعاتبُهم ويُعاقبُهم.

[﴿ وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَبِن جَآءَتُهُمْ ءَايَّةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيِنَتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَهَا إِذَا جَآءَتُ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ ١٠٩]

﴿ لَهِن جَاءَتُهُم ءَايَةً ﴾ من مُفْتَرحاتِهم، ﴿ لَيُؤْمِنُنَ بِهَا قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَتُ عِندَ ٱللهِ ﴾ وهو قادرٌ عليها، ولكنّه لا يُنزِّهُا إلّا على مُوجِبِ الجِكمة، أو: إنها الآياتُ عندَ الله لا عندي، فكيفَ أُجيبُكم إليها وآتيكُم بها، ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾: وما يُدريكم ﴿ أَنَّهَا ﴾: أنَّ الآيةَ التي تَقتَرِحونَها ﴿ إِذَا جَاءَتَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ بها،

عظيم، فاستبعده، حيثُ أشار إليه بقوله: «ذلك»، ولا يُحمَل على مِثل ذلك الأمرِ العظيم إلا التزيين.

قولُه: (أو زيَّنَاه في زَعْمِهم): إشارةٌ إلى أنه هو من باب المُشاكَلة (١)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ لا يَسْتَحِيء أَن يَضْرِبَ مَشَلًا ﴾ [البقرة: ٢٦] (٢).

قولُه: (وما يُـدْرِيكم أنّ الآية (٣) التي تَقتَرِحونَها ﴿إِذَا جَآءَتَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾). قال أبو البقاء: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾: الخبر، البقاء: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾: الخبر، وهو يتَعدَّى إلى مفعولين ﴾(٤).

⁽١) أي: في قوله تعالى: ﴿كَذَالِكَ زَيَّنَالِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ﴾، حيث أطلق لفظ «التزيين» على تخلية الكفار وشأنهم، حتى حسنن عندهم سوء عملهم، وإمهال الشيطان حتى زيّن لهم ذلك.

⁽٢) والمشاكلة في ﴿لا يَسْتَحِيء﴾. وكان الكفرة يقولون: أما يستحيي رَبُّ محمد أن يضرب مثلاً بالذباب والعنكبوت؟ فجاء قوله: ﴿لا يَسْتَحِيء﴾ على سبيل المقابلة، وإطباق الجواب على السؤال. «الكشاف» (٦: ٢٠٩).

⁽٣) كذا في الأصول الخطية. وفي «الكشاف»: « ﴿ أَنَّهَا ﴾ أنَّ الآية».

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٣٠).

وقال صاحبُ «الانتصاف»: «إذا قيل لك: أكرِمْ زيداً يكافئك، قلت في إنكارِه: وما يُدريك أنني إذا أكرمتُه يكافئني؟ فإن قال: لا تُكرم زيداً فإنه لا يكافئك، قلت في إنكاره: وما يُدريك أنه لا يكافئني؟ تريد: وأنا أعلمُ منه المكافأة. فكان مُقتضى حسن ظنِّ المؤمنين بهؤلاء المعاندين أن يُقال لهم: وما يُدريكم أنها إذا جاءت يؤمنون؟ وإثبات ﴿لاَ عَيْكس المعنى إلى أنّ المعلوم لك الثبوت، وأنت تُنْكرُ على مَن نفَى، فلهذا حملها بعضُ العلماء على زيادة «لا»، وبعضُهم على معنى «لعل» والزنخشريُّ أبقاها على وجهها بطريق نوضحُه بمثالِنا المذكور.

فإذا قيل لك: أكرِم زيداً يكافئك، فلك حالتان: حالةٌ تنكر عليه (٢) ادِّعاءه العلمَ بها يَعلَم خلافَه، وحالة تَعذرُه في عدم العلم أنه لا يكافئ، فإنكارُ الأول بحذف «لا»، وإنكار الثاني يجوزُ معه ثبوتُ «لا»، بمعنى: ومن أين تعلمُ أنت ما عَلمْتُه أنا مِن أنه لا يكافئ ؟ فالآية أُقِيم فيها عُذرُ المؤمنين في عدم علمِهم بالغيب(٣) الذي علمَه الله، وهو عدم إيان هؤلاء فاستقام دخول ﴿لا﴾»(٤).

وقلت: الظاهر من تفسير المصنف بقوله: و«ما يدريكم ﴿ أَنَّهَا ﴾: أنّ الآيةَ التي تقترحونها ﴿إِذَا جَآءَتُ لَا يُؤمِنُونَ ﴾ بها»، وقوله: «يعني: أنا أعلمُ أنها إذا جاءت لا يؤمنون، وأنتم لا تدرون» أنّ الاستفهامَ فيه للإنكار (٥)، وفيه معنى النفي، وإن منع صاحب «الكشف»

⁽۱) هذا يوهم أن بعض العلماء حمل «لا» على معنى «لعل». وصاحب «الانتصاف» لم يقل ذلك، وإنها قال: «وبعضهم أوّل «أنَّ» بـ: «لعل». وهكذا فقد تصرف الطيبي في النص حتى جاء هذا الخلط بين «أنَّ» و «لا» في تفسير قوله تعالى: ﴿أَنَّهَا إِذَا جَآءَتَ لا يُؤْمِنُونَ ﴾.

⁽٢) يعنى على القائل.

⁽٣) في «الانتصاف»: «بالمغيَّب»، وهما بمعني.

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٤٣-٤٤) بتصرُّف مخلّ أحياناً.

⁽٥) جملة «أن الاستفهام فيه للإنكار» في محل رفع خبر قوله: «الظاهر». والمقصود بالاستفهام قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾. حيث أنكر الله سبحانه على المؤمنين حُسنَ ظنهم بالكافرين، وطمَعَهُم في إيهانهم، ونفى أن يكون لهم علمٌ بها سبق به علمُ الله من أنهم لا يؤمنون.

••••••

ذلك بقوله: "ولا يجوز أن يكون "ما" نفياً، على تقدير: وما يُشعركم اللهُ إيها بَهم، لأنّ الله تعالى قد أعلَمنا أنهم لا يؤمنون، بقوله: ﴿وَلَوْ أَنّنا نَزَّلْنا إلَيْهِمُ ٱلْمَلَيْكَةَ وَكُلّمَهُمُ ٱلْمُوفِينَ ﴾ إلى قوله: ﴿مَا كَانُوا لِيُوْمِنُوا ﴾ [الانعام: ١١١] (١١) لأنّ تقريرَه _ وذلك أن المؤمنين كانوا يَظْمعون في إيمانهم إذا جاءت تلك الآية ويَتمنّون مجيئها _ بيانٌ لمقتضى المقام، يعني: نُزّل المؤمنون ليحرصِهم على إيهان القوم، منزلة من يدّعي أنّ الآياتِ من عند رسول الله على البيّة، ومنزلة من لا يدري أن عِلم الله سبق بأنهم لا يؤمنون إذا جاءت الآيات. وذلك أن قريشاً لما سألت رسول الله على أن يأتيهم بآية، وحلفوا: ﴿لَيُؤْمِنُنَ بِهَا ﴾، سأل المسلمون أيضاً ذلك إظهاراً للحرصِ على إيهانهم، فقيل له صلوات الله عليه أن يقول لهم: أولاً: ﴿إِنَّمَا ٱلْآيَنَ عِندَ اللهِ لا عندي، وثانياً: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمُ أَنَهَا إذا جَاءَت لا يُؤْمِنُونَ ﴾ بمعنى: كأنكم لا تدرون سَبْق عِلْمي بأنهم لا يؤمنون إذا جاءت الآيات، بسبب طمعكم هذا. وهو المرادُ من قوله: "وما يُدْرِيكم أنهم لا يؤمنون؟ على معنى: أنكم لا تدرون ما سبقَ عِلْمي به من أنهم لا يؤمنون؟ على معنى: أنكم لا تدرون ما سبقَ عِلْمي به من أنهم لا يؤمنون؟ على معنى: أنكم لا تدرون ما سبقَ عِلْمي به من أنهم لا يؤمنون».

ولخصه القاضي حيث قال: «وما يُـدْرِيكُم، استفهامُ إنكار، أي: لا تدرون أنهم لا يؤمنون؛ أنكر السببَ مبالغة في نفي المسبّب»(٢). يعني: أنكرَ الدراية بهذا العلم، وأريدَ إنكارُ إظهار الحِرص على إيهانهم (٣)، أي: أنتم لا تدرون هذه المسألة، فلذلك تطمعون في إيهانهم.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ كَلِّرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْنَغِي نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ الآية [الأنعام: ٣٥]، قال: (كانوا يقترحون الآيات، فكان يودُّ أن يُجابوا إليها، لتمادي حرصِه

⁽۱) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٣٢٣ - ٢٤٤).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤١).

⁽٣) أي: أنه من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته السببية.

يعني: أنا أعلمُ أنها إذا جاءَت لا يُؤمنونَ بها، وأنتُم لا تَدْرونَ بذلك. وذلك أنّ المُؤمنينَ كانوا يَطمَعونَ في إيمانِهم إذا جاءت تلك الآيةُ ويَتمنَّوْنَ مجيئها، فقال عزَّ وجلَّ: وما يُدريكم أنهم لا يُؤمنون، على معنىٰ: أنَّكم لا تَدرونَ ما سبقَ عِلمي به من أنهم لا يُؤمنونَ به، ألا ترىٰ إلى قوله: ﴿ كَمَا لَمْ يُؤمِنُوا بِهِ * أَوَّلَ مَنَ قِ الأنعام: به من أنهم لا يُؤمنونَ به، ألا ترىٰ إلى قوله: ﴿ كَمَا لَمْ يُؤمِنُوا بِهِ * أَوَّلَ مَنَ قِ الأنعام: اللهُ وقال اللهُ وقال اللهُ وقال المُروُّ القَيْس:

على إيهانهم، فقيل له: إن استطعتَ كذا فافعل، دلالةً على أنه بلغ في حرصِه أنه لو استطاع ذلك لفعله».

وقال الإمام نورُ الدين الحكيم الأَبْرُقُوهِي (١) رحمه الله: «معنى الآية: وما يُشعركم أيها المؤمنون المُتمنّون مجيءَ الآيات التي اقترحوها أنها إذا جاءت لا يؤمنون؟ أي: أنكم لا تدرون ذلك وأنا أدري». فالاستفهامُ بمعنى النفي. وعلى هذا قال بعضُهم: إنّ قولَه فيها بعد: ﴿كَمَا لَمُ يُؤْمِنُوا بِهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عِلَى اللهُ الل

والآيةُ شديدةُ الشبه بقول السيدِ الذي حَبَسَ عبدَه مثلاً للذي يشفعُ إليه من أصحابه في إطلاقه: إنه إذا أُطلقَ لا يَمتثِل، أي: أنا رُزْتُه، وذُقتُ طِباعَه، وأعلَمُ إصرارَه، وأنت لا تعلَم.

قولُه: (ألا ترى إلى قوله: ﴿ كَمَا لَرُ يُؤَمِنُواْ بِهِ ٤ ﴾ أي: هذه الآية التالية مُؤْذِنةٌ بأنَّ ﴿لَا ﴾ غيرُ مزيدة (٢).

⁽١) لعله: أحمد بن إسحاق الأبرقوهي، عالم بالحديث والقراءات، من أهل أبرقوه بأصفهان. توفي بمكة سنة ٧٠١هـ. انظر: «شذرات الذهب» (٦: ٤)، و«الأعلام» (١: ٩٦).

⁽٢) في (أ): «يؤيد كون ﴿ لا ﴾ غير مزيدة».

عُوجوا علىٰ الطَّلَلِ المُحِيلِ لأنَّنا نَبْكي الدِّيارَ كما بَكىٰ ابنُ خِـذَامِ

وتُقويِّها قراءة أُبِيِّ: «لعلَّها إذا جاءَت لا يُؤمنون»، وقُرِئ: (إنها) بالكسرِ علىٰ أنّ الكلامَ قد تمَّ قبلَه، بمعنىٰ: وما يُشعِرُكم ما يكونُ منهم، ثم أخبرَهم بعِلمِهِ فيهم فقال: ﴿أَنَّهَاۤ إِذَا جَآءَتُ لَا يُؤمِنُونَ ﴾ البتَّة.

ومنهم مَن جَعَلَ ﴿لَا ﴾ مَزيدةً في قِراءةِ الفتح. وقُرِئ: «وما يُشعِرُهم أنها إذا جاءَت لا يؤمنون» أي: يَحلِفونَ بأنَّهم يُؤمنونَ عندَ مجيئها، وما يُشْعِرُهم أن تكونَ قُلوبُهم حينئذٍ كما كانت عندَ نزولِ القرآنِ وغيرِه من الآياتِ مطبوعاً عليها، فلا يُؤمنوا بها.

[﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْعِدَتُهُمْ وَأَبْصَدَرَهُمْ كُمَا لَوْ يُؤْمِنُوا بِهِ ۚ أَوَّلَ مَنَّ وَ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ١١٠]

قولُه: (عُوجُوا على الطَّلَلِ) البيت (١)، عاجَ من راحلتِه: مال وعطَف، والعَوْج: عطفُ رأس البعير بالزّمام، والطَّلَل المُحِيل: المَنزِلُ الذي أتى عليه الحَول، أو حال وتغيّر من صفته بِصَوْب الأَمطار، وهبوبِ الرياح، وابنُ خِذام، بكسر الخاء المعجمة: قيل: إنه أَوَّلُ مَن بكى من الشعراء على الديار.

قال الزجّاج: «فزعم سيبَويهِ عن الخليل أنّ معناها: «لعلها»، وهي قراءة أهل المدينة»(٢).

قولُه: (وقُرِئَ «إِنَّها» بالكسر): ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بخلافٍ عنه، والباقون: فتحِها^(٣).

قولُه: (ومنهم مَن جَعَلَ ﴿لَا ﴾ مزيدةً في قِراءةِ الفتح). قال الزجّاج: «المعنى: وما يُشعِرُكم

⁽١) لامرئ القيس في «ديوانه» ص١١٤.

⁽۲) «معاني القرآن وإعرابه» (۲: ۳۱۰).

⁽٣) لتمام الفائدة انظر: «حجة القراءات» ص٢٦٥.

﴿ وَنُقَلِّبُ أَفِيدَتُهُمْ وَأَبْصَدَرَهُمْ ... وَنَذَرُهُمْ ﴾ عطفٌ على ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ، داخلٌ في حُكمِ ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ ، بمعنى : وما يُشعِرُكُم أنهم لا يُؤمنون ، وما يُشعِرُكُم أنّا نُقلِّبُ أَعْدَتُهم وأبصارِهم فلا يفقهونَ ولا يُبْصِرونَ الحقّ ، كما كانوا عندَ نزولِ آياتنا .

أو لا يُؤمنونَ بها لكونهم مطبوعاً على قلوبهم، وما يُشعركُم أنّا نَذَرهُم في طُغيانهم، أي: نُخلِّيهم وشأنهم لا نَكُفُّهم عن الطغيانِ حتىٰ يَعْمَهوا فيه.

وقُرِئ: «ويُقَلِّبُ»، «ويَذَرُهُم» بالياء، أي: الله عزَّ وجلّ. وقرأَ الأعمشُ: «وتُقَلَّبُ أَفْئدتُهم وأبصارُهم» على البناءِ للمفعول.

[﴿وَلَوْ أَنَنَا نَزَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَيْهِكَةَ وَكُلَّمَهُمُ الْمُوْنَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمَ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُواْ لِيُوْمِنُواْ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللّهُ وَلَكِكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ ﴾ ٢١١]

﴿ وَلَوْ أَنْنَا نَزَلْنَا إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَيْهِكَ ﴾؛ كما قالوا: ﴿ لَوْلَا أَنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَتَهِكَ ﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمُونَى ﴾؛ كما قالوا: ﴿ فَأَنُّواْ بِعَابَاهِنَا ﴾ [الدخان: ٣٦]، ﴿ وَحَشَرُنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا ﴾ [الإسراء: ٩٢].

أنها إذا جاءت يؤمنون، كقوله تعالى: ﴿ وَحَكَرُمُ عَلَىٰ قَرْبِيَةٍ أَهْلَكُمْنَهَا آنَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٥]»(١).

قولُه: (﴿ أَوْ تَأْتِى بِأَللَّهِ وَٱلْمَلَيْهِ كَالْمَلَيْهِ كَالْمَلَيْهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّ

⁽١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٠).

⁽٢) يريد أنه من باب المجاز المرسل الذي علاقته الكلّية.

﴿ فَبُلًا ﴾: كُفَلاءَ بصِحّةِ ما بَشَّرْنا به وأنذَرْنا، أو جماعاتٍ. وقيل: ﴿ قُبُلًا ﴾: مُقابَلةً. وقُبِرئَ: (قِبَلًا) أي: عِياناً. ﴿ إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللّهُ ﴾ مشيئةَ إكراهِ واضطرار.

﴿ وَلَكِكِنَّ أَكُ ثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ ﴾ فيُقسمونَ بالله جَهْدَ أيهانهِم على ما لا يَشعُرونَ به من حالِ قُلوبِهم عندَ نزولِ الآيات.

قُولُه: (﴿قُبُلًا ﴾: كُفَلاء): شروعٌ في تفسير ﴿قُبُلًا ﴾.

قال القاضي: ﴿ وَأَبُكُلُا ﴾: جمع قَبِيل، بمعنى: كفيل، أي: كُفلاءَ بها بَشَروا به وأَنذروا، أو: جمع «قَبِيل» الذي هو: جمع قَبِيلة، بمعنى: جماعات، أو: مصدر، بمعنى: مُقابَلة. وهو على الوجوه: حالٌ من ﴿ كُلَّ ﴾، وإنها جاز ذلك لعمومِه (١١).

قال الجوهري: «رأيته قبلاً ـ بضم القاف وكَسْرها وفتحها ـ أي: مقابلةً وعِيَاناً، وقوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَاعَلَيْهِمَ كُلَّشَيْءِ قُبُلًا ﴾: قال الأخفش: أي: قَبِيلاً، وقال الحسن: أي: عِياناً».

قولُه: (وقُرِئ: «قِبَلاً») أي: بكسرِ القاف وفتحِ الباء: نافع وابن عامر، والباقون: بضَمِّها (٢).

قولُه: (مشيئةَ إكراهِ واضطرار): مذهبه.

قال القاضي: ﴿ ﴿ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾: استثناءٌ من أعمّ الأحوال، أي: لا يؤمنون في حالٍ إلا حالَ مشيئة الله إيهائهم. وقيل: مُنقطع، وهو حُجّةٌ واضحةٌ على المعتزلة »(٣).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٣).

⁽٢) انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة ص٢٦٧. وقراءة الكسر بمعنى: عياناً، أما قراءة الضم فهي جمع قَبيل، أي: جماعة.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٣)، والاستثناء المنقطع: هو ما لم يكن فيه المستثنى بعضَ المستثنى منه، ومع ذلك لا بد أن يكون هناك نوعُ اتصال معنوي يربط بينهما، كقولنا: اكتمل الطلاب إلا الكتب.

أو: ولكنَّ أكثرَ المسلمينَ يجهلونَ أنَّ هؤلاءِ لا يُؤمنون إلَّا أن يَضْطرَّهُم فيَطمَعونَ في إيهانِهم إذا جاءتِ الآيةُ المُقتَرحة.

[﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيَ عَدُوًّا شَيَطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضِ أَرُخُونَ ٱلْقَوْلِ عُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَـلُوهً فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ ١١٢]

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِي عَدُوًا ﴾: وكها خَلَّيْنا بينَك وبينَ أعدائِك، كذلك فَعَـلْنا بِمَنْ قبلَك من الأنبياء وأعدائِهم،

قولُه: (أو: ولكنَّ أكثرَ المسلمينَ يجهلون). فإن قلتَ: لِمَ نسبَ الجهل إلى المسلمين في هذا الوجه، وإلى المشركين في الوجه السابق؟ (١) قلتُ: أما تخصيصُ المسلمين بالذكر فهو مُفرَّعٌ على القراءة المشهورة في الآية السابقة في قوله: ﴿وَمَا يُشَعِرُكُمْ أَنَّهَ] إِذَا جَآءَتُ لا يُؤمِنُونَ ﴾ (٢)، وفسّره بقوله: ﴿إنَّ المؤمنين كانوا يطْمعون في إيهانهم إذا جاءت تلك الآية، ويتمنَّون تجيئها»، فالمعنى كها قال: «أكثرُ المسلمين يجهلون أنّ هؤلاء لا يؤمنون، إلا أن يضطرَّهم، فيطمعون في إيهانهم».

وتخصيصُ المشركين بالذِّكر مبنيُّ على القراءة الشاذة، وهي: «وما يُشعِرُهُمْ أنّها إذا جاءتهم لا يؤمنونَ»، وفسّره بقوله: «وما يُشعرهم أن تكون قلوبُهم حينئذ كها كانت عند نزول القرآن وغيرِه من الآيات، مطبوعاً عليها». فالمعنى كها قال: «وأكثرهم يجهلون، فيُقسمون بالله جهدَ أيهانهم على ما لا يشعرون من حال قلوبهم عندَ نزول الآيات».

والحاصل: أنَّ هذا الكلامَ (٣) تذييلٌ للكلام السابق بحسب اعتبار القراءتين.

قولُه: (وكها خَلَّيْنا بينَك وبينَ أعدائِك كذلكَ فَعلْنا بمَنْ قَبلك). قال القاضي: «وهو دليُّ على أن عداوة الكفرة للأنبياء بفعل الله وخلْقه» (٤).

⁽١) يقصد في قراءة مَنْ قرأً: «وما يُشعرُهُمْ أنّها إذا جاءتْهم لا يُؤْمنونَ»، وهي قراءة شاذة كما سيأتي.

⁽٢) والقراءة المشهورة في الآية هي: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ بضمير الخطاب، فيكون الخطاب للمؤمنين.

⁽٣) يريد: ﴿ وَلَكِكَنَّ أَكْتُرُهُمْ يَجْهَلُونَ ﴾. والتذييل هنا للتوكيد، وهو غير جار مجرى المثل.

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٣).

لم نَمنَعْهم من العداوة، لِمَا فيه من الامتِحانِ الذي هو سَبَبُ ظهورِ الثباتِ والصَّبْر، وكَثْرةِ الثوابِ والأجر.

وانتَصَبَ ﴿ شَيَعِطِينَ ﴾ على البَدَلِ من ﴿ عَدُوًّا ﴾، أو على أنَّهما مفعولانِ كقوله: ﴿ وَجَعَلُواْ بِلَّهِ شُرِّكآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

﴿ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضِ ﴾: يُوسوسُ شياطينُ الجنِّ إِلَىٰ شياطينِ الإنس، وكذلك بعضُ الجنِّ إلىٰ بعض، وبعضُ الإنسِ إلىٰ بعض. وعن مالكِ بن دينار: إنّ شيطانَ الإنسِ الشدُّ عليَّ من شيطانِ الجنّ، لأني إذا تعوَّذْتُ بالله ذهبَ شيطانُ الجنِّ عني، وشيطانُ الإنسِ يجيئني فيَجُرُّني إلىٰ المعاصي عياناً، ﴿ رُحْرُفَ ٱلْقَوْلِ ﴾: ما يُزَيِّنُه من القولِ والوسوسةِ والإغواءِ والإغراءِ علىٰ المعاصي ويُمَوِّهُه، ﴿ عُرُورًا ﴾: خَدْعاً وأخذاً علىٰ غِرَّة، ﴿ وَلَوَ شَاءَ وَالإغواءِ والإغراءِ علىٰ المعاصي ويُمَوِّهُه، ﴿ عُرُورًا ﴾: خَدْعاً وأخذاً علىٰ غِرَّة، ﴿ وَلَوَ شَاءَ وَالاَعْواءِ والإغراءِ علىٰ المعاصي ويُمَوِّهُه، ﴿ عُرُورًا ﴾: ما عادَوْك، أو ما أوحىٰ بعضُهم إلىٰ بعضٍ زُحرُفَ القولِ، بأن يَكُفَّهم ولا يُحَلِّيهم وشأنَهم.

[﴿ وَلِنَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْهِدَهُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُواْ مَا هُم مُقْتَرِفُونَ ﴾ ١١٣]

وقلت: الظاهر: أنّ المشارَ إليه بقوله: ﴿ كَذَلِكَ ﴾ ما سبق من الأقوال التي لا تصدُّر إلا عن أعداء الأنبياء، تسلية لرسول الله عَلَيْ مثلَ قولهم: ﴿ دَرَسَتَ ﴾ [الأنعام: ١٠٥]، ومثلَ السبّ الذي يُفهَم من قوله: ﴿ فَيَسُبُّوا اللّهِ عَدُوا ﴾ [الانعام: ١٠٨]، والأقسام التي نصّ عليها بقوله: ﴿ وَأَقَسَمُوا بِاللّهِ جَهْدَ أَيْكَنِهِمْ لَهِن جَآءَتُهُمْ اللّهُ لَيْوَمِئنَّ بِهَا ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. يدلُّ على أنّ الكلام في هذا (١٠ قولُه: ﴿ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضِ رُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ عُرُورًا ﴾، ثم بين أنّ ذلك بتمكين الله إياهم، بقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَافَعَلُوهُ ﴾.

قوله: (على غِرّة) أي: «غفلة. والغارّ: الغافل، واغترَّه: إذا أتاه على غفلة». قاله الجوهري.

⁽١) أي: فيها ذكره من أقوال أعداء الأنبياء والسبّ، والأقسام. و «قوله»: فاعل «يدل».

﴿ وَلِنَصَّغَىٰ ﴾ جوابُه محذوف، تقديرُه: وليكونَ ذلك ﴿ جَعَلَنَا لِكُلِّ نَبِيِّ عَدُوًا ﴾، علىٰ أنَّ اللامَ لامُ الصَّيْرورة، وتحقيقُها ما ذُكِر.

والضميرُ في ﴿ إِلَيْهِ ﴾ يرجعُ إلى ما رجَع إليه الضميرُ في ﴿ فَعَلُوهُ ﴾، أي: ولتميلَ إلى ما ذُكِرَ من عَداوةِ الأنبياءِ ووَسوَسةِ الشياطين، ﴿ أَفْتِدَهُ ﴾ الكفار، ﴿ وَلِيَرْضَوْهُ ﴾ لأنفسِهم، ﴿ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُم مُقَتَرِفُونَ ﴾ من الآثام.

[﴿ أَفَضَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِيّ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِئلَبُ مُفَصَّلًا وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِئلَبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِن رَبِّكَ بِٱلْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾ ١١٤]

﴿ أَفَغَنَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا ﴾ على إرادةِ القول، أي: قُلْ يا مُحَمَّدُ: أَفغَيرَ الله أطلُبُ حاكِمًا يحكمُ بيني وبينكم، ويَفصِلُ الـمُحِقَّ مِنّا من الْمُبْطِل، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى ٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

قولُه: (جوابُه محذوف)، أي: معلّله، وهو ما قدّره من قوله: ﴿جَعَلَنَا لِكُلِّ نَبِيَ عَدُوًّا﴾ لدلالة المذكور عليه. ولأن الصَّغُو إلى ما ذكره من عداوة الأنبياء لم يصحَّ عندَه أن يكون مطلوباً لله بجعل كلِّ نبيِّ عدواً، قال: «إنّ اللامَ للصيرورة».

والمعنى عند أهل السنة: وليكون إصغاءُ الأتباع، وميلُ قلوبهم إلى المتبوعين من شياطين الإنس والجنّ، وإلى ما عادَوا به الأنبياء من زُخرف القول والغُرور؛ ﴿ جَعَلَنَا لِكُلِّ نَبِيّ ﴾، تلخيصُه: إنها جعلنا لكل نبيِّ عدواً ذا قول مُزخرف، ليميلَ إليه قلوب الذين قدّرنا في الأزل أنهم لا يؤمنون، هذا يؤيدُ قول القاضي: «فيه دليلٌ على أنّ عداوةَ الكفرة للأنبياء بفعل الله» (١٠).

قولُه: (وليكونَ ذلك) المشارُ إليه: الصَّغْوُ المذكور. قولُه: (وتحقيقُها ما ذُكِرَ) أي: عند قوله: ﴿وَلِيَقُولُواْ دَرَسَّتَ وَلِنُبَيِّنَكُ ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٣). ومن قوله: «والمعنى عند أهل السنة» إلى هنا سقط من (أ).

﴿ مُفَصَّلًا ﴾: مُبَيَّناً فيه الفَصْلُ بينَ الحقِّ والباطِل، والشهادةُ لي بالصِّدقِ وعليكُم بالافتِراء، ثم عَضَدَ الدلالةَ علىٰ أنَّ القرآنَ حقٌّ بعِلمِ أهلِ الكِتابِ

قولُه: (ثم عَضَدَ الدلالةَ على أنّ القرآنَ حقّ). يعني: احتجَّ بقوله: ﴿وَهُوَ اللَّذِيّ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِنْبَ مُفَصَّلًا﴾ أنّ القرآن حقّ، ثم أيّده بشهادة أهل الكتاب، فيكون «ثُمّ عضد» عَطْفاً على قوله في الكتاب: ﴿وَهُوَ اللَّذِيّ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِنْبَ ﴾ من حيثُ المعنى. وفيه أنّ قوله: ﴿وَهُوَ اللَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِنْبَ ﴾ عطفٌ على قوله: ﴿وَهُوَ اللَّذِيّ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِنْبَ ﴾ عطفٌ على قوله: ﴿وَهُوَ اللَّذِيّ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِنْبَ ﴾ حالٌ مثله.

هذا يدلُّ على إنكار عظيم من القوم، ولذلك صُدَّرت الآيةُ بهمزة الإنكار (١)، مع إضهار فعل المُنكر، وتقديم المفعول.

وقريبٌ منه قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبُرُ شَهَدَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدُ أَيَنِي وَيَيْنَكُمْ وَأُوحِي إِلَىٰ هَلْاَلْقُرْءَانُ ﴾ [الأنعام: ١٩]، وهذا أبلغ (٢)، وذلك أنهم طعنوا في نبوته، وما عَدُّوا القرآنَ معجزةً عناداً، واتهموه تارة بقوله: ﴿وَرَسِّتَ ﴾ وتعلّمت من اليهود، وأنكروا نبوته، وأخرى بقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَهِن جَآءَتُهُمْ ءَايَّةً لَيُوْمِنُنَ بِهَا ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، يعني: أنك لست بنبيّ وأنّ ما جئتَ به ليس بآية، فَأْتِ بآيةٍ حتى نؤمن بها. فبيَّنَ الله تعالى عنادَهم، وأنهم محتومٌ على قلوبهم، وعلى أبصارهم غِشاوة (٣).

وأمثاله في آيات تسليتِه لحبيبه صلواتُ الله عليه.

⁽١) يعني في قوله تعالى: ﴿ أَفَغُـرُ ٱللَّهِ ٱبْتَغِيحَكَّمًا ﴾. فالاستفهام إنكاري.

⁽٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْعَدُ هِمْ غِشَوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة: ٧].

.....

ثم أمَرَهُ أن يُوبّخهم، ويُنكرَ عليهم بقوله: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللّهِ ﴾؟: أي أأزِلُ عن الطريق السويّ بأباطيلكم هذه، فأخصَّ غيرَ الله بالحكم؟ وهو الذي أنزلَ هذا الكتاب المعجِز، الذي أفحَمكم، وأبكَمَ فصُحاءكم! وكفى به حاكماً بيني وبينكم بإنزالِ هذا الكتاب المُفصّل بالآياتِ البيّنات؛ من التوحيد، والعدل، والنبوّة، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، والقصص والإخبار عن الغيوب، وبها تضمّنَ من الألفاظ الفائقةِ الرائقة، كالعِقْد المُفصَّل الذي أعجزَكم عن آخِرِكم (۱).

هذا كلَّه معنى قوله: ﴿ مُفَصَّلًا ﴾، كأنه تعالى أجابهم على الأسلوب الحكيم، والقول بالموجب (٢)، لأنهم طعنوا في معجزته، أي: القرآن، فبكَّتَهم به على أحسن وجه، وضمَّ مع ذلك عِلْمَ أهل الكتاب بأنه حقّ، لتصديقِه ما عندهم، وموافقته له، ثم أردف كلَّ ذلك، على سبيل التتميم (٣) قولُه: ﴿ وَتَمَّتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدَّلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ. ﴾.

قال صاحب «المرشد»: «ولا يوقفَ عند قوله ﴿أَبْتَغِي حَكَمًا ﴾، لأنّ ما بعدَه مُتعلّقٌ به، أي: أغَيرَ الله أبتغي حَكمًا، وهو الإله، ومُنزّل الكتاب الذي فيه الأحكام، ولا حُكْمَ لغيره؟».

⁽١) هذا يشير إلى أن القرآن معجز بلفظه ومعناه ونظم موضوعاته.

⁽٢) القول بالموجب ضربان: أحدهما: أن تقع صِفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم، فتثبت في كلامك تلك الصفة بغير ذلك الشيء، من غير تعرّض لثبوت ذلك الحكم له أو انتفائه عنه. والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه. «الإيضاح» ص٥٣٠. والضرب الثاني منه هو الذي يسمى بالأسلوب الحكيم. «بغية الإيضاح» (٤: ٦٩). وقد ذكر القزويني القول بالموجب في البديع، بينها ذكر الأسلوب الحكيم في المعاني. انظر: «الإيضاح» ص١٦٧. والطيبي جمع بينها في الآية: ﴿وَهُو اللَّذِي النَّول بالموجب. في اللَّه المبالغة.

أَنَّه حتُّ لتصديقِه ما عندَهم ومُوافقتِه له، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَدِينَ ﴾ من بابِ التهييج والإلهاب، كقولِه تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤].

أو ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾ في أنّ أهلَ الكِتابِ يَعلَمونَ أنَّه مُنزَّلُ بالحق، ولا يَرِبْكَ جُحودُ أكثرِهم وكفرُهم به.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿ فَلَا تَكُونَنَ ﴾ خطاباً لكلِّ أحد، على معنى: أنه إذا تعاضَدَتِ الأدلةُ على صِحَتِه وصِدْقِه، فما يَنبَغي أن يَمْتَريَ فيه أحد. وقيل: الخطابُ لرسولِ الله ﷺ خطابٌ لأمّته.

قولُه: (لتصديقِه): تعليلٌ لـ«العِلْم»، وهو «بعلْم» مُتعلَّقُ بـ«عضَد».

قولُه: (والإهاب)(١). ويقال: أهبَه على كذا، أي: حرّضَه عليه. الأساس: «ومن المجاز: أهبتُه على الأمر: أردْتُ بذلك تهييجه».

قولُه: (وقيل: الخطابُ لرسولِ الله على خطابُ لأمّته) يريد: أنّ قوله: ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمّتَرِينَ ﴾ من باب تَلْوين الخطاب، فيجوزُ أن يرادَ به رسولُ الله على خاصةً؛ مزيداً للثبات على اليقين، والتجنُّب عن الامتراء، تَهْييجاً وإلهاباً، ولأمّته عامة؛ بالطريق الأولى، وأن يراد به جميعُ الناس ابتداءً، وذلك أنه لمّا أُمِر النبيُّ على أن يقول: أَفغَيرَ الله أبتغي حاكماً، وهو الذي أنزلَ القول الفَصْل، الفارقَ بين الحق والباطل، المشهودَ له بالصدق، التُفتَ إلى مَن يصحّ أن يُخاطَب بقوله: ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمّتَرِينَ ﴾، وهذا لا يُصارُ إليه، إلا أنّ ما يجري لأجله الخطاب معنيٌّ به جدّاً، فلا يَختصُّ بواحد دونَ آخر: وإليه الإشارة بقوله: «إذا تعاضدت

⁽۱) والإلهاب والتهييج: من فنون البديع، وهما مقولان على كل كلام دالٌ على الحثّ على الفعل أو تركه، لمن يُتصوّر منه تركه أو فعله، على جهة الإلهاب والتهييج لا غير. انظر: «الطراز» (٣: ١٦٥). وقوله تعالى: ﴿ فَلَاتَكُونَ مِنَ ٱلْمُمَرِّينَ ﴾ في خطاب نبيه ﷺ هو من هذا القبيل.

[﴿ وَتَمَّتَ كِلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَنتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ ١١٥] ﴿ وَتَمَّتَ كِلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ أي: تمَّ كلُّ ما أخبرَ به، وأمرَ ونهيٰ، ووعَدَ وأوعد، ﴿صِدْقًا وَعَذَلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَنتِهِ ﴾

الأدلّة على صحّته، فلا ينبغي أن يَمْترِيَ فيه أحد»، وأن يراد (١) جميع الناس، لكن على سبيل التبعيّة، تعظيهاً للمخاطَب، لأنّ الرسول ﷺ رئيسُ أمته، وعليه تدور رَحَى الأمة، كقوله تعالى: ﴿يَكَايُهُا ٱلنَّبِيُ إِذَا طَلَقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِرَ ﴾ [الطلاق: ١](٢). والله أعلم.

قولُه: (أي: تَمَّ كُلُّ ما أخبَر به وأمرَ ونهى، ووعدَ وأوعد)، خصَّها (٣) بالذِّكْر بدلالةِ السابقِ، وهو قوله: ﴿وَهُو الَّذِى آنَزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِئْبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]: أي: فصّله بمثل تلك الأنواع. واللاحقِ، وهو قوله: ﴿صِدَّقَاوَعَدْلًا ﴾، على النشر للَّفِّ (٤) التقديري، كما قدّره المصنف؛ فإنّ الصدقَ مناسبٌ للخبر والوعد والوعيد، وإنّ العدلَ موافقٌ للأمر والنهي، لأنه تعالى يأمرُ وينهى بمقتضى حِكمته، ويضع كُلَّا في موضعه، ويتصرّفُ في مُلكه بالأمر والنهي على ما أراد.

وفُسّرِت «الكلمة» (٥) بـ «كُنْ»، والمقام يَنْبو عنه كها ترى، ومعنى تمام الإخبار والوعد والوعد أن يكون صدقاً، وفي الأمر والنهي يكون عدلاً، لأنّ تمامَ الشيء انتهاؤه وكهالُه؛ لا

⁽١) معطوف على قوله: «أن يخاطب».

⁽٢) والشاهد في الآية عمومية الخطاب للناس، وإن كان موجهاً للرسول ﷺ.

⁽٣) أي: خص المذكورات من الإخبار، والأمر، والنهي، والوعد، والوعيد.

⁽٤) أي: في قوله تعالى: ﴿ وَتَمَّتَ كِلِمَتُ رَبِّكَ صِدَّقَاوَعَدُلَا ﴾ لف تقديري، نشره الزمخشري بقوله: «تمَّ كل ما أخبرَ به، وأمر ونهي، ووعد وأوعد».

⁽٥) لعله يريد الكلمة في قوله تعالى: ﴿ وَتَمَّتَّ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ على قراءة «كلمة» بالإفراد.

يحتاج إلى خارج عنه، والناقصُ بخلافه. ومنه ما ورد في الحديث: «أَعُوذُ بكَلِمـاتِ اللهِ التَّامَّاتِ» (١). أخرجه مسلم.

و يجوز أن يجري الصدق والعدل على كل واحد من تلك الأنواع، لأنّ الصدق قد يعبَّر به مجازاً عن كلِّ فعل فاضل، قال تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقِ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [يونس: ٢](٢)، و﴿مُدْخَلَ صِدْقِ ﴾ و﴿مُدْخَلَ مِعدَقِ ﴾ و﴿مُدْخَلَ مِعدَقِ ﴾ و﴿مُدْخَلَ مِعدَقِ ﴾ و﴿مُدْفَل مِعدَقِ ﴾ وألا لتحقُّقِها.

ويستعمل الصدقُ في التحقيق، قال تعالى: ﴿لَقَدْصَدَفَ اللّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّمْ يَا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الفتح: ٢٧]: أي: حقّق رؤيتَه، وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ۚ ﴾ [الزمر: ٣٣]، أي: حقّق ما أورده قولاً بها تحرّاه فعلاً. وأوامرُ الله تعالى ونواهيه مُحقِّقةٌ لما رُتّبَ عليها من الجزاء.

وإنّ العدلَ هو الاستواء والتقسيطُ على السواء، من غير زيادة ونقصان. فالكلمةُ الصادقة عادلة مستقمة (٥).

و ﴿ صِدْقَاوَعَدُلَا ﴾: مصدران منصوبان على الحال، إما من ﴿ رَبِّكِ ﴾ أو من الـ «كلمة» على الإسناد المجازي (٦). ويجوز أن يكون (٧) تمييزاً أو مفعولاً به.

⁽١) هذا جزءٌ من حديثٍ أخرجه مسلم (٢٧٠٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٢) وفي قوله: ﴿قَدَمَ صِدْقِ ﴾ مجاز لغوي مفرد «استعارة مكنية».

⁽٣) وفي قوله: ﴿ مُدْخَلَ صِدْقِ ﴾ و ﴿ عُنْجَ صِدْقِ ﴾ استعارة مكنية أيضاً. وتهام الآية: ﴿ وَقُل رَّبِ أَدْخِلْف مُدْخَلَ صِدْقِ وَأَخْفَل لِي مِن لَّدُنكَ سُلطَننا نَصِيرًا ﴾.

⁽٤) وتمام الآية: ﴿ أُوْلَيْكُ هُمُ ٱلْمُنَّقُونَ ﴾.

⁽٥) زاد في (ط) هنا: «وما فيه ارتياب معوجة منحرفة، قال الله تعالى: ﴿وَلَرْ يَجْمَلُ لَمُرْعِوَجًا ﴿ قَيِتَمَا ﴾ [الكهف: ١-٢]: مستقياً»، والعبارة فيها خلل، ولذا لم أُثبتها في الأعلى، والله أعلم.

⁽٦) الإسناد المجازي أو المجاز العقلي: هو «إسناد الفعل أو معناه إلى ملابسٍ له، غير ما هو له بتأوُّل» «الإيضاح» ص٩٨ وما بعدها. وهو هنا في إسناد «الصدق والعدل»، وهما من صفات الله، إلى ﴿كِلَمَتُ رَبِّكَ ﴾.

⁽٧) يعني: ﴿صِدْقًا﴾، و (عدلاً) معطوف عليه.

لا أحدَ يُبدِّلُ شيئاً من ذلك مما هو أصدقُ وأعدل. و ﴿صِدْقَاوَعَدْلَا ﴾: نَصْبٌ علىٰ الحال. وقُرِئ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾، أي: ما تكلَّم به. وقيل: هي القُرآن.

[﴿ وَإِن تُعِلِعٌ أَكَثَرَ مَن فِ ٱلْأَرْضِ يُضِلُوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمَّ إِلَّا يَغُرُصُونَ ﴾ ١١٦]

﴿ وَإِن تُطِعْ أَكَثَرَ مَن فِ ٱلْأَرْضِ ﴾ أي: من الناسِ أضلُوك، لأنَّ الأكثرَ في غالبِ الأمرِ يَتَّبعونَ هَواهُم، ثم قال: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾، وهو ظنُّهم أنّ آباءَهم كانوا على الحقّ فهم يُقلِّدونَهم، ﴿ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾: يُقدِّرونَ أنَّهم على شيء، أو يَكذِبونَ في أنّ اللهَ حَرَّمَ كذا وأحَلَّ كذا.

قولُه: (لا أحدَ يُبدِّلُ شيئاً من ذلك)، قال القاضي: «لا أحدَ يقْدرُ أن يُحرِّفها تحريفاً شائعاً ذائعاً، كما فُعِل بالتوراة، على أنّ المراد بها القرآن، فيكون ضماناً من الله تعالى بالحفظ، كقوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَنفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]»(١).

قولُه: (وقرئ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكِ): عاصم وحمزة والكسائي (٢). وفي قوله: «أي: ما تكلّم به» إشارةٌ إلى أنّ هذه القراءة أشملُ من القراءة الـ «كلمات»، حيث قال: «كل ما أخبر به ونهى، ووعد وأوعد»، لأنّ استغراق المفرد أشملُ من استغراق الجمع، كما سبق في آخر «البقرة» أن «كتابه» أكثرُ من «كُتبه» عن ابن عباس (٣).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٦) والمستشهد به بعض الآية (٩) من سورة الحجر.

⁽٢) وحُجَّةُ هذه القراءة أن الواحد هنا يدلّ على الجمع، كقولُه تعالى: ﴿ وَتَمَّتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْمُسْنَى ﴾ [الأعراف: ١٣٧]. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤٧-٤٤٧)، و«حجة القراءات» ص٢٦٨.

⁽٣) يعني في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ ءَامَنَ بِأَللَهِ وَمَلَكَتْهِ كَنْيُهِ وَرُسُلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] حيث روى الزنخشري عن ابن عباس: «الكتاب» أكثر من «الكتب».. لأنه إذا أريد بالواحد الجنس لم يخرج منه شيء، فأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع. «الكشاف» (٢: ٧٤٥).

[﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُ عَن سَبِيلِهِ وَهُو أَعْلَمُ بِالْمُهُ تَدِينَ * فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ السَّمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِعَايَتِهِ مُؤْمِنِينَ * وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُواْ مِمَّا ذُكِرَ السَّمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ السَّمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اصْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُونَ بِأَهْوَآبِهِم بِغَيْرِ عِلْمِ إِنَّ فَضَلَلُ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ إِلَا مَا اصْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُونَ بِأَهْوَآبِهِم بِغَيْرِ عِلْمِ إِنَّ إِنَّ كُثِيرًا لَيُضِلُونَ بِأَهْوَآبِهِم بِغَيْرِ عِلْمِ إِنَّ لَيَعْمَلُونَ بِأَهُوا مِنْ اللهِ مَا اصْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُونَ بِأَهْوَآبِهِم بِغَيْرِ عِلْمِ إِلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ إِلَيْهِ اللّهُ مَا اصْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُونَ بِأَهُوا مِنَا مَا اللّهُ عَلَيْهِ إِلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَيْهِ اللّهِ مَا اصْطُرِرْتُكُمْ إِلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْهُ مَا عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ فَاللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْكُمْ وَاللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُولُونَ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْلُولُ اللّهُ عَلَيْتُكُمْ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ مِنْ عَلَيْكُمْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللل

وقُرِئَ: «من يُضِلُّ» بضمِّ الياءِ، أي: يُضِلُّه الله.

﴿ فَكُلُوا ﴾ مُسَبَّبٌ عن إنكارِ اتباعِ المُضِلِّين، الذين يُحِلُّونَ الحرامَ ويُحرِّمونَ الحلال.

قولُه: (وقُرِئ: «من يُضِلُّ» بضمِّ الياء، أي: يُضِلُّه الله). قال القاضي: «﴿مَن﴾ منصوبة بالفعل المُقدِّر، أو مجرورة بإضافة ﴿أَعْلَمُ﴾ إليه، أي: أعلمُ المُضَلِّين، من قوله تعالى: ﴿وَمَن يُضَلِلِ اللهُ ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، أو مِن: أَضْلَلْته: إذا وجدته ضالاً. وعلى المشهورة (١١): ﴿مَن ﴾ موصولة، أو موصوفة في محل النصب بفعل دلَّ عليه ﴿أَعْلَمُ ﴾ لا به، فإن «أفعل» لا ينصب الظاهرَ في مثل ذلك» (٢).

والتفصيلُ في العلْم لكثرته وإحاطته، وبالوجوه التي يمكن تعلَّق العلْم بها، ولزومه، وكونه بالذات، لا بالغير.

وقال الزجّاج: «موضع ﴿مَن﴾: رفعٌ بالابتداء، أي: إنّ ربك هو أعلَم أيُّ الناس يَضلُّ عن سبيله، نحو قوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْجِزْبَيْنِ ٱحْصَىٰ ﴾ [الكهف: ١٢]»(٣).

قولُه: (﴿ فَكُلُواْ ﴾: مُسَبَّبٌ عن إنكارِ اتِّباع المُضِلِّين) بيانٌ لتَرتْيبِ النظم، وذلك أنه تعالى

⁽١) قوله: «وعلى المشهورة» ليس في «تفسير البيضاوي». والقراءة المشهورة: هي بفتح الياء في ﴿يَضِلُّ ﴾.

⁽۲) «تفسير البيضاوي» (۲: ۲۰٥).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٤). والمستشهد به بعض الآية (١٢) من سورة الكهف.

وذلك أنَّهم كانوا يقولونَ للمسلمين: إنكم تَزعُمونَ أنكم تعبدونَ الله، فها قَتلَ اللهُ أحقُّ أَن تأكلوا ممّا قَتلتُم أنتُم، فقيلَ للمُسلمينَ: إن كنتُم مُتحقِّقين بالإيبانِ ﴿ فَكُلُوا مِمّا ذُكِرَ اللهُ اللهُ عَيْرِه من آلهتِهم، أو ماتَ حَتْفَ مَمّا ذُكِرَ اللهُ الله عليه هو المُذَكِّرُ بـ: بسم الله.

لمّا قال: ﴿ وَتَمَّتَ كُلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدُلًا ﴾ [الأنعام: ١١٥]، وأتبَع ذلك قوله: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُوكَ عَن سَبِيلِ اللّهِ ﴾ [الأنعام: ١١٦]، ليؤذنَ بمعنى قوله: ﴿ وَمَاذَا بَمَدَ ٱلْحَقِّ إِلّا ٱلصَّلَالُ ﴾ [يونس: ٣٦]، أتى بنوع دعوة المشركين المسلمين (١) إلى أهوائهم وأباطيلهم، وهو أنهم كانوا يقولون للمسلمين: في قتل الله أحقُّ أن تأكلوا مما قتلتُم أنتم، فقيل للمسلمين: إن كنتم مُتحقّقين بالإيهان فلا تتبعوا أهواءهم، وكُلُوا مما ذُكِر اسمُ الله عليه، فالفاء في ﴿ فَكُلُوا ﴾ إذاً: نتيجة.

قولُه: (إن كنتُم مُتحقِّقين بالإيهان): أي: إن صِرْتُم عالمِينَ بحقائقِ الأمورِ بسبب إيهانكم بالله، وهذا من جملة ذلك، فالزَموه. ويجوز أن يكون «تَفَعَّل» بمعنى «فعّل» للمبالغة، أي: إن كنتم ثابتين في الإيهان، وأن يكون بمعنى «استفعَل»، أي: إن كنتم طالبين الحقَّ بسبب الإيهان.

قولُه: (خاصةً دونَ ما ذُكِرَ عليه اسمُ غيرِه) هذا الحصرُ يفيدُه توكيدُ الكلام بالشرط، أي: إن خصصتُم الإيمانَ بآيات الله، فكلوا ما أحلَّتُه الآيات، دون ما أحلُّوه من الميتة، أو ما ذبحوه على النُّصُب. أو أنّ الفاء في قوله: ﴿فَكُلُواْ ﴾ لِما(٢) دلَّ على التسبيب وإنكار اتباع المُضِلّين

⁽١) من إضافة المصدر إلى فاعله، و «المسلمين» مفعول به للمصدر.

⁽٢) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «كما».

﴿ وَمَا لَكُمُ أَلَا تَأْكُوا ﴾: وأيُّ غَرَضٍ لكم في أنْ لا تأكلوا، ﴿ وَقَدْ فُصِّلَ لَكُم ﴾ وقد بُيِّنَ لكم ما حُرِّمَ عليكم مما لم يُحرَّم، وهو قولُه: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ ﴾ [المائدة: ٣]، وقرئ: ﴿ فَصَلَلَ لَكُم مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ الْمَيْنَةُ ﴾ والمائدة: ٣]، وقرئ: ﴿ فَصَلَلَ لَكُم مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ﴾ على تسمية الفاعل، وهو اللهُ عزَّ وجل، ﴿ إِلَّا مَا اَضْطُورَ تُدَّدُ إِلِيّهِ ﴾ مما حُرِّمَ عليكُم، فإنه حلالُ لكم في حالِ الضرورة، ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُونَ ﴾ وشَهواتِهم قُرئ بفتح الياء وضَمِّها، أي: يَضِلُّونَ فيُحرِّمونَ ويُحلِّلونَ ﴿ إِأَهُو آبِهِم ﴾ وشَهواتِهم من غيرِ تَعَلَّقِ بشريعة.

[﴿ وَذَرُوا ظَلِهِ رَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْسِبُونَ ٱلْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ ﴾ ١٢٠]

﴿ ظَامِهِ رَا لَإِنْمِ وَبَاطِنَهُ ﴾: ما أعلنتُم منه وما أسرَرْتُم. وقيل: ما عَمِلتُم وما نَوَيْتُم. وقيل: طاهرُه: الزِّنيٰ في الحوانيت، وباطنُه: الصَّدِيقةُ في السِّرّ.

وقولِهم: كلوا ما قتلَه اللهُ كما تأكلون ما قتلتُم أنتم، فقيل لهم: كلوا ما قتلتم أنتم باسم الله خاصّة، ولا تأكلوا ما أمروكم به (١).

قولُه: (وقُرِئ: ﴿فَصَّلَ لَكُمُ مَّاحَرَّمَ عَلَيْكُمُ ﴾ على تسميةِ الفاعل): نافعٌ وحفص (٢). قولُه: (قُرِئَ بِفَتِحِ الياءِ وضَمِّها). بالضمّ: عاصمٌ وحمزةُ والكسائي.

قولُه: (وقيل: ظاهره: الزِّنى في الحوانيت، وباطنُه: الصَّدِيقةُ في السِّرّ). فعلى هذا قوله: ﴿وَذَرُوا ﴾ معطوفٌ على قوله: ﴿وَكُلُوا ﴾ وداخلٌ في حكم التسبيب عن إنكار اتباع المُضلّين في تحليل ما حرّمه الله، وتحريم ما أحله: مِن أكل الميتة، ومن الزنا.

لكنّ الذي يقتضيه النظمُ أن تكون مُعترضةً بين المعطوف والمعطوف عليه، وهو قوله:

⁽١) من قوله: «أو أن الفاء في قوله» إلى هنا سقط من (أ).

⁽٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٤٨-٤٤٩)، و«حجة القراءات» ص٢٦٨-٢٦٩.

[﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذَكِّرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ، لَفِسْقٌ وَإِنَّ ٱلشَّيَطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآبِهِمْ لِينَاكُمْ مَا اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ، لَفِسْقٌ وَإِنَّ ٱلشَّيَطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآبِهِمْ لِينَاكُمْ مَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَلِنَّهُ، لَفُتُرَكُونَ ﴾ ١٢١]

﴿ وَإِنَّهُ مُ لَفِسَتُ ﴾ الضميرُ راجعٌ إلى مصدرِ الفِعلِ الذي دَخَلَ عليه حرفُ النهي، يعني: وإنَّ الأكلَ منه لَفِسْقٌ، أو إلى الموصولِ على: إنَّ أكْلَه لَفِسْقٌ، أو جُعِلَ ما لم يُذكرِ اسمُ الله عليه في نَفسِه فِسقاً.

فإن قُلتَ: قد ذهبَ جماعةٌ من المُجتَهِدينَ إلى جوازِ أكلِ ما لم يُذكرِ اسمُ الله عليه بنسيانٍ أو عَمْد؟ قلتُ: قد تأوَّله هؤلاء بالميتةِ وبما ذُكِرَ غيرُ اسمِ الله عليه، كقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَ لِغَيْرِ اللهِ عِليه، كقوله: ﴿أَوْ

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا ﴾ ﴿ فَكُلُوا ﴾ ، معناه: ما قال أولاً: ﴿ وَظَلْهِمَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ۗ ﴾ وما أسررتُم، وقيل: ما عملتم وما نَويتم »، توكيداً للإنكار في قوله: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٩](١).

قولُه: (قد تأوَّله هؤلاءِ بالميتة) قال الإمام: «نُقِل عن عطاء أنه قال: كلَّ ما لم يُذْكَر عليه اسمُ الله من طعام أو شراب فهو حرام، تمشُّكاً بعموم الآية، والفقهاء خصّوا العامَّ بالذّبح»(٢)، ويَعْضدُ قولَ الفقهاء ترتيبُ نظم الآيات.

وروى الإمام أنّ مذهبَ مالك: كلُّ ما ذُبِحَ وتُرِكَ اسمُ الله عليه؛ عَمْداً كان أو خطأ، فهو حرام، وهو قولُ ابن سيرين.

وقال أبو حنيفة: إنْ تركَ عمداً فهو حرام، وإلا فهو حلال.

⁽١) الخلاصة أن الطيبي اعتبر قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا ظَلَيْهِرَ ٱلْإِنْمِ وَبَاطِنَهُۥ ... يَقْتَرِفُونَ ﴾ جملة معترضة بين قوله: ﴿فَكُلُواْمِمَا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ وقوله: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَدَّ يُذَكِّرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ بهدف توكيد الإنكار في الاستفهام بقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ ٱلَّا تَأْكُلُواْ ... ﴾.

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (١٣٨: ١٣٨) بتصرف.

وقال الشافعي رحمه الله: «حلالٌ؛ سواء تركَ عمداً أو نسياناً، إذا كان الذابح أَهْلاً له. وقال: هذا النهي مخصوصٌ بها ذُبح على النُّصُب، أو مات حَتْفَ أنفه»(١).

وقال صاحب «الانتصاف» وكان مالكياً و: «مذهبُ مالك كمذهب أبي حنيفة: أنه لا يُعذَر العامدُ فيها (٢)، وأمّا السهو فقول شاذٌ بجواز أكل مذكّى غير المُتهاوِن في التسمية، والآية تساعد على ذلك مساعدة بيّنة، فإنّ ذكره الفسق عقيبه؛ إن كان عن فعل المكلّف وهو إهمال التسمية و فلا يدخل الناسِي لأنه غير مكلّف، فلا يكون فعلُه فسقاً، وإن كان عن نفس الذبيحة التي لم يُسمَّ عليها، وليست مصدراً، فهو منقولٌ من المصدر، فالذبيحةُ المتروك التسميةُ عليها نسياناً لا يصحُّ تسميتها فسقاً، إذ الفعلُ الذي نُقِلَ منه هذا الاسم ليس بفسق.

فإما أن يقول: لا دليل في الآية على تحريم المنسيّ، فبقي على أصل الإباحة، أو يقول: فيها دليلٌ من حيثُ مفهومُ تخصيص النهي بها هو فسق، فها ليس بفسق ليس بحرام. هذا إذا لم تكن الميتةُ مُرادة، فإن ثبتَ أنها مُرادةٌ تعيّن صرفُ الفسق إلى الأكل أو المأكول، وكان الضمير في ﴿إِنَّهُ ﴾ عائداً إلى المصدر المنهيِّ عنه، أو إلى الموصول، وحينئذ يندرج المنسيُّ في النهي، ولا تبقى على هذا الميتةُ مُندرجة إلا اندراجَ المنسيّ، إذ يكون الفسقُ إما للأكل أو للمأكول نقلاً من الأكل، ولا ينصرفُ إلى غير ذلك، لأنّ الميتةَ لم يفعل المكلّف فيها فعلاً يُسمّى فسقاً سوى الأكل، والمنسيُّ تسميتُها لا يكون ذبحُها فسقاً لأجْل النسيان، فتعيّنَ صرفُه إلى الأكل، فلأجْلِه قوي عند الزنخشري تعميمُ التحريم في الناسي، لأنه يرى أنّ الميتةَ مرادةٌ من الآية، إذ هي سبب نزول الآية.

⁽١) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٣٨) بتصرف. وفيه: «أن المناظرة في قوله: ﴿لِيُجَدِلُوكُمْ ﴾ إنها كانت في مسألة الميتة، وهي: ما مات حتف أنفه».

⁽٢) يعني: في ترك التسمية عمداً، سواء كان تهاوناً أو غير تهاون.

.....

والظاهر: أن العامّ باقِ على ظهوره فيها عداها، إذا ثبتَ اندراجُ الميتة لزم اندراجُ المسيّ، وحينئذ يضطرُ مُبيح المسيّ إلى مخصّص، فيتمسّكُ بقوله ﷺ: «ذِكرُ الله في قلْبِ كُلِّ مُؤْمن؛ سَمَّى أَو لم يُسَمِّ»(١)، وكان الناسي ذاكراً حُكْماً، وإن لم يكن ذاكراً وجوداً.

وهذا ليس بتخصيص، ولكن مُنعَ لاندراج الناس في العموم، ويؤيده أنّ العامَّ الوارد على سبب خاص _ وإن قَوِي _ تناولَه السبب، حتى ينتهض الظاهر فيه نصاً، إلا أنه ضعيفُ التناول لما عداه، حتى يَنحَطَّ عن أعالي الظواهر فيه، ويُكتفى في معارضتِه بها لا يُكتفى (٢) به منه لولا السبب» (٣).

وقلت: هذا الكلام فيه تطويلٌ وتعسُّف، إذ لم يُلتفَت فيه إلى النظم، وتُكُلِّمَ في حواشي المعاني، ولم يُتعمَّق فيها، واستدلالُ الإمام في غاية من الجودة، قال: «والذي يدلُّ على أنّ الآية واردةٌ في أمر خاصِّ قولُه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسُقُ ﴾، لأنّ الواو للحال، لقُبْح عطف الخبرية على الطلبيّة. والمعنى: لا تأكلوه حالَ كونه فسقاً. ثم إنّ الفسق مُجْمل، وقد فُصِّل بها جاء بعدَه؛ وهو قوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ عِهِ [الأنعام: ١٤٥] فيبقى ما عداه حلالاً؛ إما لمفْهوم تخصيص التحريم في هذه الآية، أو للعمومات المُحلّلة) في المناه المناه

وقلتُ: يؤيد هذا التأويلَ مضمونُ قوله: ﴿ وَإِنَّهُ مُلْفِسُقٌ ﴾، لأنه جملةٌ اسمية مؤكَّدة (٥)

⁽١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ٢٣٩-٢٤٠).

⁽٢) في الأصول الخطية: «يكفي» وصوّبناه من «الانتصاف».

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٤٧-٤٨) بتصرف.

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (١٣٨: ١٣٨).

⁽٥) التأكيد: تمكين الشيء في النفس وتقوية أشره، لإزالة الشكوك، وإماطة الشبهات عما أنت بصدده. ويسمّى كذلك «التكرير». وهو إما باللفظ والمعنى، أو بالمعنى دون اللفظ. «الطراز» (٢: ١٧٦) وما بعدها. والتأكيد في هذه الآية من قبيل التكرير بالمعنى.

بـ «إنّ» واللام، ومثلُها لا يليق بترك التسمية، لا سهواً ولا عمداً، وكذا عطف قوله: ﴿وَإِنَّ اللهُ اللهُلْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

وفي كلام المصنف إشعارٌ بهذا المعنى.

ثم قضيةُ النظم تُساعدهُ مساعدةً ليس بعدَها، فإنّ قوله تعالى: ﴿فَكُمُّ وَالْمِمَّا أَلَكِ الشُمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١١٨] كما قال: «مُسبَّبٌ عن إنكار اتباع المُضَلِّين؛ الذين يُحِلّون الحرام، ويحرّمون الحلال، وذلك أنهم كانوا يقولون للمسلمين: إنكم تزعمون أنكم تعبدون الله، فما قتل الله أحقُّ أن تأكلوا مما قتلتُم أنتم، فقال للمسلمين: إنْ كنتم مُتحقِّقين بالإيهان، فكلوا عِمَّا ذُكِر اسمُ الله عليه خاصّة، دون ما ذُكر عليه اسمُ غيره، أو مات حَتفَ أنفه. وما ذُكر اسمُ الله عليه: هو المذكَّى باسم الله».

ثم حثّ المسلمين بقوله: ﴿ وَمَالَكُمُ أَلَا تَأْكُواْ مِمّا ذُكِرَ السّمُ اللّهِ عَلَيْهِ ﴾ على أكل ما أحلّ لهم، والاجتناب عما حرّم عليهم، يعني: أيُّ غرض لكم في توقّفكم فيه بها أوقعوا من الشّبه، وقد نص الله تعالى في أكل ما أباح أكلَه وتَركِ ما يُحْترزُ عنه في قوله تعالى: ﴿ كُلُواْ مِن طَيّبَاتِ مَا رَزَقَن كُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنّهَا حَرَّمَ عَلَيْتَكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ ﴾ الآية [البقرة: ١٧٦-١٧٣]، ما رَزَقَن كُمْ هُ إلى المنفصيل والبيان قيل: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمّا لَرَ يُدَكّرُ السّمُ الله عليه، وما لكم لا تأكلون وقد أزيحت العِلّة بالبيان والتفصيل، وها قد تكرَّر عليكم النهيُ وتجدَّد مرة أخرى بقوله: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمّا لَمْ يُلّا مَا لَكُمُ لَا تأكلون وقد أزيحت العِلّة بالبيان الله عليه، وما لكم لا تأكلون وقد أزيحت العِلّة بالبيان والتفصيل، وها قد تكرَّر عليكم النهيُ وتجدَّد مرة أخرى بقوله: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُدَكّرُ السّمُ الله عَلَيْهِ وَتَحَدَّد مرة أخرى بقوله: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُدَكّرُ السّمُ الله عليه، وما لكم الله عليه، وما قد تكرَّر عليكم النهيُ وتجدَّد مرة أخرى بقوله: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُدَكّرُ السّمُ الله عَلَيْهِ ﴾.

﴿لَوُحُونَ ﴾: لَيُوسوسونَ ﴿ إِلَىٰ أَوْلِيَ آبِهِمْ ﴾ من المشركين، ﴿لِيُجَدِلُوكُمْ ﴾ بقولهم: ولا تأكلون ممّا قَتلَه الله ؟ وبهذا يُرجَّحُ تأويلُ مَنْ تأوَّله بالميتة، ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ لأنّ مَنِ اتَّبَعَ غيرَ الله تعالى في دينهِ فقد أشرك به، ومِن حَقِّ ذي البصيرةِ في دينهِ أن لا يأكلَ ممّا لم يُذكرِ اسمُ الله عليه كيفَها كان؛ لما يَرىٰ في الآيةِ من التشديدِ العظيم، وإن كانَ أبو حنيفة رحمه الله مُرخِّصاً في النِّسيانِ دونَ العَمْد، ومالكُ والشافعيُّ رَحِهها اللهُ فيهها.

[﴿ أَوْمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَهُ وَجَعَلْنَا لَهُ، نُورًا يَمْشِى بِهِ - فِ النَّاسِ كَمَن مَثَلُهُ فِ الظَّلُمَنِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الل

ويدلُّ على التوكيد قولُه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَآبِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾، وقوله أيضاً: ﴿وَإِنَّ الشَّيَطِينَ لَيُحُودُنَ إِلَىٰ أَوْلِيَآبِهِمْ لِيُجَدِدُلُوكُمْ ﴾، لأنها في معنى قولِه: ﴿ وَإِن تُطِعَ أَكَثَرَ مَن فِضَا لَا تَضَامَ اللهُ أَكْنَ ﴾ [الأنعام: ١١٦]، والله أعلم.

قولُه: (لأنَّ مَنِ اتَّبَعَ غيرَ الله ... فقد أشرَكَ به) قال الزجّاج: «هذه الآيةُ فيها دليلٌ على أنّ كلَّ مَن أحلّ شيئاً مما حرّم الله، أو حرَّم شيئاً ممّا أحَلَّ الله، فهو مُشرك، وإن أطاعَ الله في جميع ما أمره، وإنها سُمّي مشركاً لأنه اتبعَ غيرَ الله، فأشركَ به غيرَه»(١).

والذي عليه كلام المصنف أنه من باب التغليظ، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّهُ النَّاسِ حِجُّهُ الْمَنْ عَلَى ٱلنَّاسِ وَجُّهُ الْمَنْ عَلَى البصيرة في دينه ألا الْمُنْتِ ﴾ [آل عمران: ٩٧]، لقوله: «ومِن حقّ ذي البصيرة في دينه ألا

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٦) بتصرف يسير.

⁽٢) بعده: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللّهَ غَنِيًّ عَنِ ٱلْمَلْمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. والشاهد في قوله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللّهَ غَنِيًّ عَنِ ٱلْمَلْمِينَ﴾، إذ إنه تغليظ في التهديد.

مَثَّلَ الذي هَداهُ الله بعدَ الضلالة، ومنَحَه التوفيقَ لليقينِ الذي يُمَيِّزُ به بين المُحقِّ والمُبطلِ والمُهتَدي والضال، بِمَنْ كانَ مَيْتاً فأحياهُ الله، وجَعَلَ له نوراً يمشي به في الناسِ مُستَضيئاً به، فيُميِّزُ بعضَهم من بعض، ويَفصِلُ بين حُلاهُم. ومَنْ بقيَ على الضَّلالةِ بالخابطِ في الظلماتِ لا يَنفَكُ منها ولا يَتَخلَّص.

ومعنى قوله: ﴿كُمَن مَّنَالُهُ فِي ٱلظَّلُكَتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾ كمَن صِفتُه هذه، وهي قوله: ﴿فِي ٱلظَّلُكَتِ لَيْسَ بِخَارِجِ مِّنْهَا ﴾،

يأكلَ مما لم يُذكر اسمُ الله عليه»، وقولِه: «وإن كان أبو حنيفةَ مرخِّصاً»، إلى آخره.

قوله: (ومَن بقيَ على الضَّلالة): عطفٌ على قوله: «الذي هداه الله».

وفي الآية استعارتان تمثيليتان (١)، وتشبية تمثيلي (٢)، أما الاستعارة الأولى: فبيائها ما قال: «مثّل الذي هداه الله تعالى بمَن كانَ مَيْتاً فأحيَيْناه» والثانية: «مثّل مَن بقي على الضلالة بالخابط في الظلمات لا يَنفَكُّ منها» والاستعارة الأولى بجملتها مُشبَّه، والثانية مُشبَّة به، نحوه في التشبيه قولُه: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كُمَن كَانَ فَاسِقَاً لَا يَسَتَوُونَ ﴾ [السجدة: ١٨] (٣).

قولُه: (كمَن صِفَتُه): خبر، والمبتدأ: قوله: «ومعنى قوله»، أيْ: معنىٰ ذلك كمعنى هذه.

⁽۱) الاستعارة الأولى في قوله تعالى: ﴿ أَوْمَن كَانَ مَيْـتًا فَأَخْيَـيْنَكُ وَجَمَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِى بِهِ فِ النّاسِ ﴾، حيث شبه حال من هداه الله بعد ضلاله، وجعل له نُوراً يمْشِي به بعد أن كان يخبط في الظلمات، بحال من أحياه بعد موته، على سبيل الاستعارة التمثيلية. والاستعارة الثانية في قوله تعالى: ﴿كَمَن مَثَلُهُ فِي الظّلُمَاتِ لَيْسَ بِحَارِج مِنهَا ﴾، حيث شبه حال من بقي على الضلالة فلا يهتدي، بحال الخابط في الظلمات لا يستطيع الخلاص منها، ولا يعرف أين يتجّه، على سبيل الاستعارة التمثيلية.

⁽٢) التشبيه التمثيلي في مجموع الآية، حاصل من جعل الاستعارة الأولى مشبَّهاً، والثانية مشبَّهاً به.

⁽٣) الشاهد في الآية: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُوْمِنًا كُمَن كَاتَ فَاصِقًا ﴾ [السجدة: ١٨]، حيث أنكر شَبَهَ المؤمن بالفاسق، وفيها تشبيه مفرد.

بمعنى: هو في الظلماتِ ليسَ بخارجِ منها، كقوله تعالىٰ: ﴿مَثَلَا لَجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُنَّقُونَ فِيهَا أَنَهُرُ ﴾ [محمد: ١٥]، أي: صِفتُها هذه، وهي قولُه: ﴿فِيهَا أَنْهَرُ ﴾.

﴿ زُيِّنَ لِلْكَنْفِرِينَ ﴾ أي: زَيَّنَه الشيطان، أو اللهُ عزَّ وعلا؛ على قوله: ﴿ زَيَّنَا لَهُمُّ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [النمل: ٤]، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلْنَافِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾، يعني: وكما جَعَلنا في مكّة صناديدَها ﴿لِيمَكُرُواْ فِيهَا ﴾،

جعل ﴿مَثَلُهُ ﴾ مبتداً خبرُه محذوف، وجعل قوله: ﴿فِي ٱلظُّلُمَكِ ﴾ خبرَ مبتداً محذوف، حيث قدّر أولاً: «صفته هذه»، ثمّ ثانياً: «هو في الظلمات ليس بخارج منها»، والجملة الثانية مبيّنة للأولى، فإنه لما قيل: هو ﴿فِي ٱلظُّلُمَكِ مِبِيّنة للأولى، فإنه لما قيل: كمَن صفتُه هذه، اتجه لسائل: ومَا صِفَتُه ؟ فقيل: هو ﴿فِي ٱلظُّلُمَكِ لِيسَ بِخَارِج مِنْهَا ﴾.

قال المصنف في قوله تعالى: ﴿مَّتَكُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [محمد: ١٥]: «ويجوز أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوف؛ هي ﴿فِيهَا أَنْهَرُ ﴾ [محمد: ١٥]، وكأن قائلاً قال: وما مَثلُها ؟ فقيل: فيها أنهَارٌ ».

فقوله: «هي»: مُبْهَم مُبيَّن بالخبر، كما قال في «المؤمنون» في قوله: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَانُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ [المؤمنون: ٣٧](١): «هذا ضميرٌ(٢) لا يُعْلَم ما يُعْنَى به إلّا بما يَتْلوه من الخبر. ومنه: هي النفْسُ ما حَلْتَها تتحمَّل».

قال أبو البقاء: «﴿مَثَلُهُ ﴾: مبتدأ، وخبره: ﴿فِيٱلظُّلُمَنتِ ﴾، و﴿ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ﴾ حالٌ من المُستكنّ في الظرف، لا مِن الهاء في ﴿مَثَلُهُ ﴾ للفصل بينه وبين الحال بالخبر»(٣).

قولُه: (وكها جَعَلْنا في مكّة صناديدَها) مُشعِرٌ بأنّ قولَه: ﴿ أَوَمَنَكَانَ مَيْـتًا ﴾ الآية، متّصلة

⁽١) تمام الآية: ﴿ نَمُوتُ وَيَحْيَا وَمَا نَعَنَّ بِمَبْعُوثِينَ ﴾.

⁽٢) أي «هي» في الآية. وأصل هذا الضمير كها قال الزمخشري: «إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع «هي» موضع «الحياة» لأن الخبر يدل عليها ويبيّنها». «الكشاف» (١٠: ٥٨٣).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٥).

كذلك جَعَلْنا في كُلِّ قريةٍ أكابرَ مُجُرِميها لذلك. ومعناه: خَلَّيناهم ليَمكُروا، وما كَفَفْناهم عن المكر، وخصَّ «الأكابرَ» لأنَّهم هم الحامِلونَ على الضَّلالِ والماكِرونَ بالناس، كقوله: ﴿أَمَرُنَا مُتُرَفِّهَا﴾ [الإسراء: ١٦]،

بقولِه: ﴿ وَإِنَّ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ ، لأن الضميرَ المرفوعَ للمسلمين، والمنصوب المفعولَ فيه للمشركين (١) ، وهم الذين قيل فيهم: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكَثَرَ مَن فِ ٱلْأَرْضِ يُضِلُوكَ عَن سَبِيلِ فيه للمشركين (١١) ، وهم الذين قالوا: إنكم تزْعمون أنكم تعبدون الله ، فها قتل الله أحقُ أن تأكلوا ممّا قتلتم أنتم.

فالجملة الشرطيّة، أعني: ﴿وَإِنَّ أَطَعْتُمُوهُمُّ إِنَّكُمُ لَمُشْرِكُونَ ﴾ متضمنةٌ لمعنى الإنكار العظيم. وقوله: ﴿أُوَمَنَكُانَ مَيْتُنَا فَأَحْيَيْنَكُ ﴾ [الأنعام: ١٢٢] إلى آخره: إما حالٌ مقدّرةٌ لجهة الإشكال، وهمزةُ (٢) التوبيخ مقحمةٌ بينها وبين عامِلها، أي: ﴿إِنَّكُمُ لَمُشْرِكُونَ ﴾ بسبب إطاعتكم إيّاهم، والحالُ أنكم متحققون أنكم على هدًى مبين، وهم على ضلالٍ بعيد. أو أن يقدّر بعد الهمزة معطوفٌ عليه، أي: أتشركون بإطاعتهم (٣) ولا تعلمون أن الموحّد والمشرك لا يستويان؟ أو: أتجمعون بين طاعةِ المبطلين، والعلْمِ بأنكم على الحقّ المبين، وهم في الباطلِ مُنْغَمِسون؟

قولُه: (لذلك): أي ليمكروا فيها. قال القاضي: ﴿ وَجَعَلْنَا ﴾ بمعنى: صيَّرْنا، ومفعولاه: ﴿ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾، على تقديم المفعولِ الثاني، أو ﴿ فِي كُلِّ قَرَّيَةٍ أَكَابِرَ ﴾. وقولُه: ﴿ مُجْرِمِيهَا ﴾ بدل، ويجوزُ أن يكونَ مضافاً إليه، إنْ فُسِّرَ الجعْل بالتمكين » (٤).

⁽١) يريد بالضمير المرفوع واو الجماعة في ﴿أَطَعْتُنُوهُمْ ﴾، وبالضمير المنصوب الضمير المتصل «هم» في الفعل نفسه.

⁽٢) يعني في قوله: ﴿أَوَمَنَكَانَ مَيْسَتَا فَأَحْيَكَنَّكُ ﴾.

⁽٣) في (ج): «تشركون بإطاعتكم».

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٤٩).

وقُرِئ: «أكبرَ مُجرِميها»؛ على قولك: هم أكبرُ قومِهم، وأكابرُ قومِهم.

﴿ وَمَا يَمْ كُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِمِمْ ﴾ لأنّ مَكْرَهم يَحيقُ بهم، وهذه تَسْليةٌ لرسولِ الله عَلَيْه، وتقديمُ مَوعِدٍ بالنُّصْرةِ عليهم.

رُوِيَ: أَنَّ الوليدَ بنَ المُغيرةِ قال: لو كانتِ النَّبوّةُ حقاً لكنتُ أَوْلَىٰ بها منك، لأني أكبرُ منك سِنّاً، وأكثرُ منك مالاً. ورُوِي: أنّ أبا جَهْلٍ قال: زاحَمْنا بني عبدِ مَنافٍ في الشَّرَف، حتّىٰ إذا صِرْنا كفَرَسَيْ رِهانٍ، قالوا: مِنّا نبيٌّ يُوحىٰ إليه،

وقول المصنف: «ومعناه: خَلَّيناهم ليمْكروا»: تأويل على مذهبه (١).

قولُه: (وقُرِئ: «أكبَرَ مُجْرِميها») هذا يقوِّي الإضافة في ﴿أَكَنِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ في تلك القراءة (٢). قال القاضي: «أفعل التفضيلِ إذا أضيف، جاز فيه الإفرادُ والمطابقة»(٣).

وقيل: أما المطابقةُ (٤) فعلى المشهورة ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾، وأما عدمُ المطابقة فعلى غيرها، كقولِه: ﴿ وَلَنَجِدَ نَهُمُ أَخْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوْةٍ ﴾ [البقرة: ٩٦] (٥)، قال ذو الرّمّة:

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَينِ جِيداً وسَالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذَالا (٢)

قولُه: (كَفَرَسَيْ رِهان)، النهاية: «وفي حديثِ الضحّاك في رجُل آلَى من امرأتِه، ثم طلّقها، فقال: «هُمَا كَفَرَسَيْ رِهان: أَيُّهما سبَق أخذ به». أي: أن العِدّة، وهي ثلاثةُ أطْهار، أو ثلاثُ حِيَض، إنِ انقضت قبل انقضاءِ وقت إيلائـه، وهي أربعةُ أشهر، فقد بانت الـمرأة بتلك

⁽١) أي مذهب المعتزلة، في المشيئة الإلهية.

 ⁽٢) المعنى: أن قراءة الإفراد «أكبر مجرميها» تقوي الإضافة في قراءة الجمع ﴿آكنبِرَ مُجْرِمِيهَ ﴾، وهي القراءة المشهورة. ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٤: ٣٣٦).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٩٤).

⁽٤) يعنى: بين المضاف والمضاف إليه، والمطابقة هنا بمعنى الملاءمة بينهما، لا بمعنى التضاد.

⁽٥) والشاهد في الآية إفراد اسم التفضيل ﴿أَحْرَصُ ﴾ مع إضافته إلى الجمع.

⁽٦) البيت من قصيدة طويلة في «ديوانه» ص٢٢٥.

والله لا نرضى به ولا نتَّبَعُه أبداً إلّا أنْ يأتينا وَحْيٌ كما يأتيه، فنزلت. ونحوُها قولُه تعالىٰ: ﴿ بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمۡرِي مِّنْهُمۡ أَن يُؤْقَى صُحُفَا مُّنَشَرَةً ﴾ [المدثر: ٥٦].

[﴿ وَإِذَا جَآءَتُهُمْ ءَاكِةٌ قَالُواْ لَن نُؤْمِنَ حَتَى نُؤْتَى مِشْلَ مَاۤ أُوتِى رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْمَلُ رِسَالَتَهُ مَّ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابُ شَدِيدٌ بِمَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ ﴾ ١٢٤]

﴿ اللهُ أَعْلَمُ ﴾ كلامٌ مُستأنفٌ للإنكارِ عليهم، وأن الله لا يَصْطفي للنُّبوّةِ إلَّا مَنْ عَلِمَ أنه يَصلُحُ لها، وهو أعلَمُ بالمكانِ الذي يَضَعُها فيه منهم.

التطليقة، ولا شيءَ عليه من الإيلاء، لأن الأشهُرَ تنقضي وليست له بزوجة، وإن مضت الأشهرُ وهي في العدّة بانت منه بالإيلاءِ مع تلك التطليقةِ فكانت اثنتين، فجعلهما كفَرَسَي رهانٍ يتسابقان إلى غاية».

قولُه: (كلامٌ مستأنفٌ للإنكارِ عليهم) أي: جوابٌ عن سؤال موردُه قولُه: ﴿لَن نُوْمِنَ مَنَ نُوْقَى مِثَلَ مَا أُونِى رُسُلُ اللّهِ ﴾، يعني لما قالوا: والله ما نرضى به ولا نتبعه إلّا أن يأتينا وحي كما يأتيه، سُئِل: فما كان جوابُ البارئ عزّ شأنه لهم؟ قيل: أُجِيبوا بأن النبوّة فضلٌ من الله تعالى يختصُّ بها من يشاء، وليس ذلك بالكِبر والصّغَر، بل بفضائل نفسانية يُحبَّتَبى لها من يصلحُ لها. ثم زيد في الإنكار لاستحقاق النبوة بالكِبر بقولِه: ﴿سَيُصِيبُ الّذِينَ أَجَرَمُوا صَعَارُ ﴾، لها. ثم زيد في الإنكار لاستحقاق النبوة بالكِبر بقولِه: ﴿سَيُصِيبُ الّذِينَ أَجَرَمُوا صَعَارُ ﴾، يعني: أن الكبر والاستعلاء موجبٌ للذلة والقماءة والمقت، لا التعظيم والكرامة. فوضع ﴿اللّهِ يَن الكبر والاستعلاء موجبٌ للذلة والقماءة والمنه، هم المرادون في قولِه: ﴿الكَابِرَهُ عَلَي مُحْرِمِيهَ ﴾، لأنهم هم المرادون في قولِه: ﴿أَكَابِرُ مُحْرِمِيهَ اللّهُ عَلَى اللّهِ الله الله الله الله الله الله وهم القائلون: ﴿النّهُ وَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ والمعنى ما ذكر: «قال الوليد: لو كانت النبوّةُ حقّاً لكنْتُ أَوْلَى بها منك، وقال أبو جهل: زاحمْنا بني عبدِ منافي في الشرف».

﴿ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ آجَ رَمُوا ﴾ من أكابرِها ﴿ صَغَارٌ ﴾ وقَهاءةٌ بعدَ كِبرِهم وعِظَمِهم، ﴿ وَعَذَابُ شَدِيدٌ ﴾ في الدارَيْن؛ من الأَسْرِ والقَتْلِ وعذابِ النار.

[﴿ فَمَن يُرِدِ اللّهُ أَن يَهْدِيهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ الْإِسْلَةِ وَمَن يُرِدُ أَن يُضِلَهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ الْإِسْلَةِ وَمَن يُرِدُ أَن يُضِلَهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ الْإِسْلَةِ وَمَن يُرِدُ أَن يُضِلَهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ الْإِسْلَةِ ضَيّقًا حَرَبًا كَأَنَّمَا يَصَّعَدُ فِي السَّمَآءُ كَالْإِلَ يَجْعَلُ اللّهُ الرِّجْسَ عَلَى اللّهِ يَوْمِنُونَ * وَهَذَا صِرَطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَنِ لِقَوْمِ يَذَكّرُونَ * لَهُمْ دَارُ السّلَمِ عِندَرَةٍ مِمْ وَهُو وَلِيُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * ١٢٥ -١٢٧]

﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيهُ ﴾: أن يَلطُفَ به، ولا يُريدُ أن يَلطُفَ إلَّا بِمَنْ له لُطف،..

والحاصل أنّ قولَه: ﴿ اللَّذِينَ آجَ رَمُوا ﴾ مُظهَرٌ وُضعَ موضعَ الـمُضمَر (١)، للإيذان بأن استكبارَهم ذلك سببٌ لإيصال الذل والهوان، بالقتل والأسر يوم بدر، وإذاقة العذاب الشديد في الآخرة؛ فجُمِعَ لهم خزيُ الدارين.

نحوه قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِ مُ ٱلذِّلَةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآهُ و بِغَضَبٍ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ذَالِكَ مِمَا عَصُواْ وَكَانُواْ يَعْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ٦٦] (٢).

وفيه (٣) أنّ تصديقَ آيات الله، وطاعةَ رسل الله موجبٌ للعزّ والنجاة في الدارين.

قولُه: (ولا يُريدُ أن يَلطُفَ إلّا بِمَنْ له لُطْف): إشارةٌ إلى مذهبِه. أي: لا يلطفُ ابتداء، بل يلطف بمن يستحقُّ اللطف، وينفعُه، بسبب إحداثِه الإيمان والعمل الصالح^(٤).

⁽١) أي: كان مقتضى الظاهر أن يقال: «سيصيبهم»، لكنه قال: ﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ آَجَ رَمُوا ﴾ وضعاً للمُظهر موضع المضمَر، للعلّة المذكورة.

⁽٢) والآية تشبه الآية (١٢٤) من سورة الأنعام من حيث بيان عاقبة المستكبرين.

⁽٣) أي: في قوله تعالى: ﴿ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْ رَمُواْ صَغَارُّ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابُّ شَدِيدٌ ﴾.

⁽٤) هذا ملخص مذهب المعتزلة في التوبة والمغفرة. انظر: «الملل والنحل» (١: ٥٠).

﴿يَشْرَحُ صَدِّرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾: يَلطُفْ به حتّىٰ يَرغَبَ فِي الإسلام، وتَسكُنَ إليه نفسُه، ويُحبُّبُ الدخول فيه، ﴿وَمَن يُرِدُ أَن يُضِلَّهُ ﴾: أنْ يَخذُلَه ويُحلِّيه وشأنه، وهو الذي لا لطف له، ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾: يَمنَعْهُ ألطافَه، حتىٰ يَقسُو قَلْبُه، ويَنبُو عن قَبولِ الحقِّ ويَنسَدّ، فلا يَدخُلَه الإيهان.

قال القاضي «﴿يَهْدِيَهُۥ﴾: يعرّف طريقَ الحق، ويوفّقه للإيمان، ﴿يَشْرَحُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَامِ ﴾، فَيَتَّسع لَه، ويفْسح فيه مجاله، وهو كنايةٌ عن جعلِ النفْس قابلةً للحق، مهيّأةً لحلوله فيها، مصفّاةً عما يمنعه وينافيه»(١).

وقال محيى السنّة: « ﴿ يَشَرَحُ صَدِّرَهُ اللِّإِسْلَامِ ﴾، أي: يفتحْ قلبه، وينوّرْه، حتّى يقبلَ الإسلام. ولما نزلت هذه الآية، سُئِل رسول الله عَلَيْهُ عن شرح الصدر، قال: «نُورٌ يَقذِفُه اللهُ في قلْبِ المؤمن، فينشرحُ لهُ ويَنفسِح » قيل: فهل لذلك أمارة ؟ قال: «نَعَم، الإنابةُ إلى دارِ الحُلُود، والاستِعدادُ لِلموتِ قَبلَ نُزولِ الموت » (٢).

وقلت: قد أجمع أكثرُ المفسرين على نقلِ هذا الحديث (٣)، وقد رواه البيهقي في كتاب «شعب الإيمان» عن ابن مسعود (٤)، وقضيةُ النظم تستدعيه، فإن الفاء (٥) رابطةٌ مرتّبةٌ للكلام

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ٠٥٠). والكناية في قوله: «يشرح صدره للإسلام»: كناية عن صفة تهيئة النفس للهداية.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٣: ١٨٦).

⁽٣) انظر مثلاً: «تفسير الطبري» (٢: ٩٨-١٠)، وذكر المحقق في الحاشية أن أخباره معلولة واهية. و«تفسير القرطبي» (٧: ٨١)، و «الرازي» (١٨: ١٨٧)، و «الـمحرر الوجيز» لابن عطية (٦: ٤٥). والحديث أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٩١٨) وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٠٤٥٣) والبيهقي في «الأسياء والصفات» (٣٢٤) عن عبد الله بن مِسْور.

⁽٤) قوله: «وقد رواه البيهقي في كتاب «شعب الإيهان» عن ابن مسعود» أثبته من (ط). والحديث في «شعب الإيهان» (١٠٠٦٨).

⁽٥) يعنى في قوله تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيكُ ﴿ .

على ما قبله، فإنه تعالى لمّا ضربَ للمؤمنين والكافرين مثلاً، بقوله: ﴿أَوْمَن كَانَ مَيْتُنا فَأَحْيَيْنَكُ ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، ونصَّ على أنه تعالى هو المزيّنُ للكافرين عملَهم، وأنه صيّر في كلِّ قرية أكابرَ مجرميها، وحكى عنهم أنهم يطلبون ما ليس لهم، رتّبَ على ذلك قولَه: ﴿فَمَن يُرِدِ اللّهُ اللّهُ اللهُ عَلَيْ وإرشاداً إلى تفويضِ الأمور إلى الله، وإعلاماً بأن إرادتَه ومشيئته إذا تعلّقت بهداية بعض العباد ﴿يَثْمَحُ صَدِّرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾،

وهؤلاء المجرمون الذين خَلَقهم للصَّغار والدناءة، وأراد ضلالهم، لا يهتدون، ﴿ كَنَالِكَ يَجْعَـُ لُ اللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِيكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.

فشَرْحُ الصدرِ يجب أن يُحْمَل على الانفتاح والانفساح، لأنه مقابلٌ لضيقها وصعودها إلى السهاء.

وقوله تعالى: ﴿كَذَالِكَ يَجْعَـكُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ كالخاتمة (١) على الختم.

اللهم إني أتضرّعُ إليك بسَوابِغ فضلك، وسَوابِقِ أفضالك، وأبتهلُ إلى جنابِك الأقدس، أن تشرحَ صدري، وتقذفَ النور في قلبي، إنك أنت الوهّاب، وأدعوك بها دعا به حبيبُك صلواتُ الله عليه: «اللهمَّ اجعَلْ في قَلبي نُوراً، وفي سَمْعي نُوراً، وفي بَصَري نُوراً، وعن يَميني نُوراً، وعَن شِمالي نُوراً، وأمامي نُوراً، وفؤقِي نُوراً، وتَحتي نُوراً، واجعَلني نُوراً»، وارزُقْني الإنابة إلى دار الخلود، والتَّجافي عن دار الغُرور.

وإذا تعلَّقت بضلالة بعض ﴿يَجْعَلُ صَدْرَهُ, ضَيِّقًا حَرَّجًا ﴾.

⁽١) كأنه يريد أن يقول: إن ذلك من حسن الختام أو الانتهاء.

⁽٢) هذا جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاري (٦٣١٦) ومسلم (١٨٧٤) وأبو داود (١٣٥٥) وغيرهم من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهها.

وقُرِئَ: (ضَيْقاً) بالتخفيفِ والتشديد، (حَرِجاً) بالكسر، و ﴿حَرَجًا ﴾ بالفَتْحِ وَصْفاً بالمصدر، ﴿كَأَنَمَا يَصَّعَكُ فِي ٱلسَّمَاءِ ﴾: كأنها يُزاوِلُ أمراً غيرَ مُمكِن، لأنَّ صُعودَ السَّماءِ مَثَلٌ فيها يَمتَنِعُ ويَبعُدُ من الاستِطاعة، وتضيقُ عنه المَقدِرة.

وقال المصنف: «هذا آخر المرتفَعِ عند قَبـر ابنِ عباس رضي الله عنه»^(۱)، وفـتح فاء «المرتفَع»، أي: هذا آخر الحاصل.

قولُه: (وقُوِئَ: «ضَيْقاً» بالتخفيف)(٢٠): ابنُ كثير، والباقون بالتشديد.

قولُه: («حَرِجاً» بالكسر): نافعٌ وأبو بكر، والباقون بفتحها (٣). قال الزجّاج: «هو بمنزلة: رجُلٌ دَنِف (٤)، بكسر النون، و «حَرِج» بمنزلة: دَنِف، والمعنى: ذو دنَف. وعن ابن عباس، الحَرِج: موضعُ الشجر الملتَف، كأنّ قلبَ الكافر لا تصل إليه الحِكْمة، كما لا تصل الراعيةُ إلى الموضع الملتف من الشجر، والحَرَجُ في الملغة: أَضْيَقُ الضّيق» (٥).

قولُه: (كأنها يُزاوِلُ أمراً غيرَ مُكِن) ما بَيَّنَ أنّ المشبّه ما هو؛ فراراً، وصرّح به الواحديُّ حيثُ قال: «﴿وَمَن يُرِدِّ أَن يُضِلَّهُ ﴾ فإنه في نفورِه عن الإسلام، وثِقَلِه عليه، بمنزلة من يكلَّفُ ما لا يطيقُه، كها أن صعودَ السهاء لا يُسْتطاع»(٦).

⁽١) ليس هذا القول في «الكشاف»، وسبق أن ذكر الطيبي في بداية تفسير سورة الأنعام أن الزمخشري نص على أنه كتب تفسيرها عند قبر ابن عباس بالطائف.

⁽٢) انظُر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٠٥٠)، و «حجة القراءات» ص٧٧١.

⁽٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٠٥٠)، و «حجة القراءات» ص٧٧١.

⁽٤) الدَّنِفُ: مَن لازَمَهُ المرض.

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٨-٣١٩).

⁽٦) «الوسيط بين الوجيز والبسيط» (٢: ٣٢١). والحاصل: أنّ التشبيه في قوله تعالى: ﴿يَجَعَلُ صَدْرُهُ. ضَكَيِقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَعَـٰدُفِي السَّمَاءَ ﴾ تمثيلي.

وقُرِئَ: «يَصَّعَدُ»، وأصلُه: يَتَصَعَّد. وقرأ عبدُ الله: «يَتَصَعَّدُ». و(يَصَّاعَد)، وأصلُه: يَتَصَاعَد، و(يَصَّعُدُ) من: صَعَدَ، ويُصعِدُ من: أصعَد، ﴿ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ ﴾ يعني: الخِذلانَ ومَنْعَ التوفيق، وَصَفَه بنقيضِ ما يُوصَفُ به التوفيقُ من الطيب،

وقال ابن عباس: «فكم لا يستطيعُ ابن آدم أن يبلغَ إلى السماء، فكذلك لا يَقْدرُ على أن يُدخلَ التوحيدُ والإيمان في قلبه، حتى يُدْخِلَه الله في قلبه»(١).

وقلت: لا بدَّ من هذا التأويلِ لمقابلةِ الآية، قوله: ﴿فَمَن يُرِدِاللّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحُ صَدِّرَهُۥ اللّإسْلَامِ ﴾ أي: ومن يُرِد أن يهديَه يفسحْ صدره للإسلام، ومن يُرِدْ أن يضلّه يُضَيِّق صدره، حتى لا يدخلَ فيه؛ فضرب بالممتنع مثَلاً للتوكيد، ولئلا يُفسَّرَ بخلافِ ما عليه القضاء والقدر.

قولُه: (وقُرِئ «يَصَّعَدُ»). رُوِي عن الشيخ المعزّي: أنّ مِن عادةِ المصنف إذا قال: قرئ كذا وكذا، وعدّ قراءاتٍ متفاوتة؛ مشهورةً وغير مشهورة، أن يُقدّمَ المشهورة كها فعل هاهنا، وفيه نظر، لأنّ قراءة عبد الله: «يَتَصَعَّد» شاذة، ومقدّمةٌ على قراءةِ أبي بكر وابنِ كثير. قال في «التيسير» (٢): «ابن كثير: «كأنّها يَصْعَدُ»، بإسكانِ الصاد مخفّفاً من غيرِ ألف، وأبو بكر: «يصَّاعَدُ»، بتشديد الصاد، وألف بعدها، وتخفيفِ العين، والباقون: بتشديد الصادِ والعينِ من غير ألف».

قولُه: (وصَفَه بنقيضِ ما يُوصَفُ به التوفيق) يعني: كما وصف المعاني ومنه التوفيق بما يوصفُ به الأعيان، وصف ما يقابلُه من الخِذلانِ بما يناقضُه من الرجس، قال تعالى: ﴿وَهُدُوٓا إِلَى الطَّيِّ مِنَ الرجس، قال عَلَى: ﴿وَهُدُوٓا إِلَى الطَّيِّ مِنَ الطَاهِر. قال عَلَيْ لعمّار: ولَيْ الطَّيِّ مِنَ الطَاهِر. قال عَلَيْ لعمّار:

⁽١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٣: ٥٤).

⁽٢) «التيسير في القراءات السبع» للداني ص٧٨.

⁽٣) تمام الآية: ﴿ وَهُدُوۤ إِلَىٰ صِرَطِ ٱلْمَصِيدِ ﴾.

أو أرادَ الفِعلَ المُؤدِّيَ إلى الرِّجْس، وهو العذاب؛ من الارتجاسِ وهو الاضطراب.

﴿وَهَلَذَا صِرَطُ رَبِّكَ ﴾: وهذا طريقُه الذي اقتَضَتهُ الحِكمة، وعادتُه في التوفيقِ والحِذلان، ﴿مُسْتَقِيمًا ﴾: عادِلاً مُطَّرداً، وانتِصابُه علىٰ أنه حالٌ مُؤكِّدةٌ كقوله: ﴿وَهُوَ الْخَقُ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة: ٩١].

﴿ لَهُمْ ﴾: لقوم يَـذَّكرون ﴿ دَارُ ٱلسَّلَامِ ﴾: دارُ الله، يعني: الجنة، أضافَها إلى نفسِه تعظيماً لها، أو دارُ السلامةِ من كلِّ آفةٍ وكَدَر، ﴿ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾: في ضَمانِه، كما تقول: لفُلانِ عندي حتُّ لا يُنسىٰ. أو ذخيرةٌ لهم لا يعلمون كُنْهَها،

«مَرْحَباً بالطَّيِّبِ الـمُطَيَّبِ» (١)، أي: الطاهرُ المطهَّر، و «الطيِّبات» في التحيّات، أي: الطيباتُ من الصلاةِ والدعاء».

وقولُه: (أو أراد الفعل المؤدِّيَ إلى الرجس، وهو العذاب)(٢)، قال القاضي: «وضع الرجسَ موضع العذاب، وهو من وضع المظهرِ موضع المضمرِ للتعليل»(٣).

قولُه: (﴿ لَهُمْ ﴾: لِقَوْم يَذَكَّرُون) يريد: أن قولَه ﴿ لَمُمْ دَارُ ٱلسَّلَادِ ﴾، صفةٌ لـ «قوم» (٤)، ﴿ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ حالٌ من الضمير في ﴿ لَمُمْ ﴾، والعامل الاستقرار. وقولُه: ﴿ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ إما كناية (٥) عن الوعدِ الصادق، أو عن الذخيرة، كقولِه: ﴿ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد (۷۷۹) والترمذي (۳۸۹۸) وابن ماجه (۱٤٦) وصحّحه ابن حبان (۷۰۷٦) من حديثِ على بن أبي طالب رضي الله عنه.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥١).

⁽٣) انظر: «تفسير البحر المحيط» لأبي حيّان (٤: ٠٤٠).

⁽٤) يعني في قوله تعالى: ﴿لِقَوْمِ يَذَّكُّرُونَ ﴾.

⁽٥) وهي كناية عن صفة.

كقوله: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِى لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنِ ﴾ [السجدة: ١٧]، ﴿ وَهُو وَلِيُّهُم ﴾: مُواليهم ومُحِبُّهم، أي: ناصِرُهم علىٰ أعدائهم، ﴿ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾: بسَبَبِ أعمالهم، أو مُتولِّيهم بجَزاءِ ما كانوا يَعمَلون.

[﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُ مُ جَمِيعَا يَنَمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكَثَّرُتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۗ وَقَالَ أَوْلِيَ آوُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُ نَا بِبَعْضِ وَبَلَغْنَا ٓ أَجَلَنَا ٱلَّذِى ٱجَلَّتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثُونَكُمْ خَلِدِينَ فِيهَ آ إِلَّا مَا شَآهَ ٱللَّهُ إِنَّ رَبِّكَ حَكِيدُ عَلِيدُ ﴾ ١٢٨]

﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمٌ ﴾ منصوبٌ بمحذوف، أي: واذكُرْ يومَ نَحشُرُهم، أو: ويَوْمَ نَحشُرُهم، أو: ويَوْمَ نَحشُرُهم قُلنا: ﴿ يَنْمَعْشَرَ ٱلِجِنِّ ﴾ كان ما لا يُوصَفُ لِفَظاعتِه! والضميرُ لمن يُحشَرُ من الثَّقَلَيْنِ وغيرِهم، والجنُّ هم الشياطين.

قولُه: (أو مُتولِّيهم بجَزاءِ ما كانوا يَعمَلون). يريد: أنّ الوليَّ إذا كان بمعنى المحبِّ والناصر، فالوجهُ أن تكون الباء سببية، أي: يحبّهم وينصرُهم بسبب عملِهم، وإذا كان بمعنى متولِّي الأمور، فالباءُ للمُلابَسة، والمعنى: يتولّاهم (١) مُلْتبساً بجزاءِ عملِهم، أي: يُعِدّ لهم الثواب.

قولُه: (البَحَمُّ الغَفير)، النهاية: «يقال: جاء القومُ جَمَّاً غفيراً، والجَمَّاءَ الغفير، أي: مجتمعين كثيرين. ويقال: جاؤوا الجَمَّ الغفير: اسم وُضِع موضع المصدر».

⁽١) في (أ): «بتوليهم»، وفي (ج): «بقولهم»، وأثبتنا المناسب للسياق.

ما في قوله: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالُ مِنَ الْإِنسِ يَعُودُونَ بِجَالِ مِّنَ الْبِفِنَ ﴾ [الجن: ٦]، وأنّ الرجل كانَ إذا نزلَ وادياً وخافَ قال: أعوذُ بربِّ هذا الوادي، يعني به: كبيرَ الجنّ. واستمتاعُ الجِنِّ بالإنس: اعتِرافُ الإنسِ لهم بأنهم يَقدِرونَ على الدفعِ عنهم وإجارتِهم لهم، ﴿وَبَلَغْنَا الْإِنسِ لهم ما بأنهم يَقدِرونَ على الدفعِ عنهم وإجارتِهم لهم، ﴿وَبَلَغْنَا أَلَذِى آَبَلَتَ لَنَا أَلَدِى عَنونَ: يومَ البعث، وهذا الكلامُ اعترافٌ بها كان منهم من طاعةِ الشياطين واتباعِ الهوى والتكذيبِ بالبعث، واستِسلامٌ لربِّهم، وتحسُّرٌ على حالِم.

قولُه: (وإجارتِهم لهم)، الجوهري: «الجارُ: الذي أَجَرْته من أنْ يظلمَه ظالم. وأجارَه الله من العذاب: أنقذه». وأنشد لمروانَ بنِ أبي حفصة:

هُمُ المانعونَ الجارَ حَتَّى كأنهُ لِجارِهُمُ فَوقَ السَّماكَيْنِ مَنزِلُ (١)

قولُه: (وهذا الكلامُ اعتراف) إلى قولِه: (وتحسُّرٌ على حالهِم)، يعني قوله: ﴿رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُ نَا بِبَعْضِ وَبَلَغْنَا ٱلْفَاتَ ٱللَّهَ ٱللَّهُ مَتْضَمَنٌ للاعتراف بأشياءَ ثلاثة (٢) وللاستسلام والتحسّر (٣) أيضاً، وهو جوابٌ عن قولِه تعالى: ﴿يَنَمَعْشَرَ ٱلْجِينَ قَدِ ٱسْتَكَثَرُتُم مِّنَ ٱلإِنسِ ﴾، فإنه من جوامع الكلم، وهو سؤالُ توبيخ وتعريض (٤)، ولهذا أجاب الإنسُ عنه، وطابقوا، لأن معنى: ﴿السَّتَكُثَرُتُم ﴾: «أَضْلَلْتم كثيراً منهم وجعلتُموهم أتباعكم» كما قال.

يعني: أنتم، يا معشرَ الجن، اجتهدتم في تزيين الشهواتِ وأسبابِها، وما قصّرتم في الإغواء، وإنهم أيضاً ما تهاونوا في القَبولِ والطاعة، فركَنوا إلى الخلودِ في الأرض، ومُتابعةِ الهوى، حتى جحدوا لقاءَ يومِهم هذا.

وإليه الإشارةُ بقوله: «اتّباع الهوى، والتكذيب بالبعث»، نظيرُه قوله: ﴿فَأَتَبَعَهُ ٱلشَّيْطُنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٥-١٧٦].

⁽١) البيت من قصيدة لمروان في «مجموع شعره» ص ٨٨.

⁽٢) هي: طاعة الشياطين، واتباع الهوى، والتكذيب بالبعث.

⁽٣) أي: أن النداء ﴿رَبُّنَا ﴾ أفاد معنى التحسُّر.

⁽٤) أي: في قوله: ﴿قَلِهِ ٱسْتَكُثْرَتُهُ ﴾.

﴿ خَلِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَاشَاءَ اللهُ ﴾ أي: يَخلُدُونَ في عذابِ النارِ الأبدَ كلَّه، ﴿ إِلَّا مَاشَاءَ اللهُ ﴾ أي: يَخلُدُونَ في عذابِ النارِ اللهِ عذابِ الزَّمْهَرير، فقد رُويَ اللهُ الأوقات التي يُنْقَلُونَ فيها من عذابِ النارِ إلى عذابِ الزَّمْهَرير، فقد رُويَ أنهم يدخلُونَ وادياً فيه من الزَّمْهَريرِ ما يُمَيِّزُ بعضَ أوصالهِم من بعض، فيتَعاوَوْنَ ويطلبونَ الردَّ إلى الجحيم. أو يكونُ من قولِ المَوتُورِ الذي ظَفِرَ بواتِره،

ومعنى قولِه: ﴿رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضِ ﴾ كما قال: «استمتع الإنسُ بالشياطين، حيثُ دلّوهم على الشهوات، وعلى أسباب التوصّلِ إليها، وانتفع الجنُّ بالإنس، حيث أطاعوهم، وساعدوهم على مُرادِهم وشهوتِهم في إغوائهم».

وهذا معنى الاستكثارِ بعينِه، كما شرحناه، ولذلك كان اعترافاً، ولهذا عقّب بقولِه: ﴿قَالُواْ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ﴾ الآية.

وأما الاستسلام: فقولهُم: ﴿وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِي ٓ أَجَّلْتَ لَنَا﴾، أي: جاء اليومُ الذي لا مُلكَ إلا للواحد القهّار، وما لنا من ناصرين.

وأما التحسُّر: فمِن لفظةِ ﴿رَبَّنَا﴾، قالوها تحسّراً على ما فرّطوا في جنبِ الربِّ الغفور الرحيم. نظيرُه قولهم: ﴿بَحَسَرَقَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر: ٥٦]، والله أعلم.

قولُه: (أي: يَخلُدونَ فيها من عذابِ النارِ) قيل: «مِن» بيان الهاء في «فيها». وفي نسخة: «في عذاب النار»، بدلٌ من «فيها» بإعادةِ العامل.

قولُه: (﴿إِلَّا مَاشَاءَ اللَّهُ ﴾: إلَّا الأوقات). ﴿مَا ﴾ في ﴿مَاشَاءَ اللَّهُ ﴾: مصدرية، ويقدّر معه مضاف، أي: إلا أوقات مشيئة الله تعالى، خصّ مشيئة الله بقولِه: «إلا الأوقات التي يُنقَلون فيها من عذاب النار إلى عذاب الزمهرير». وسيجيء تحقيق هذا الاستثناء في قوله تعالى: ﴿ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَونَ ثُو ٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ﴾ [هود: ١٠٧].

قولُه: (المَوْتُور)، الأساس: «يقال: وَتَرتُ الرجُل: قَتلْتُ حَميمَه، وأَفَرَدْتُه، وطَلَب وِتْرَه، أي: ثأره».

ولم يَزَلْ يَحِرِقُ عليه أنيابَه، وقد طَلَبَ إليه أن يُنَفِّسَ عن خِناقِه: أهلكني اللهُ إن نَفَّسْتُ عنك إلّا إذا شئتُ! وقد علِمَ أنه لا يشاءُ إلّا التَّشفِّي منه بأقصىٰ ما يَقدِرُ عليه من التعنيفِ والتشديد، فيكونُ قولُه: «إلّا إذا شِئتُ» من أشدِّ الوعيد، مَعَ تَهَكُّمٍ بالمُوْعَدِ، لخروجهِ في صورةِ الاستثناءِ الذي فيه إطهاع.

﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمُ ﴾: لا يفعلُ شيئاً إلّا بمُوجبِ الحِكمةِ ﴿عَلِيمُ ﴾ بأنَّ الكفارَ يَستَوجِبونَ عذابَ الأبد.

[﴿ وَكَذَالِكَ نُولَقِ بَعْضَ ٱلظَّالِمِينَ بَعْضَا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ ١٢٩]

﴿ فُولِي بَعْضَ ٱلظَّالِمِينَ بَعْضًا ﴾: نُخلِّيهم حتَّىٰ يَتَولِّىٰ بعضُهم بعضاً، كما فعلَ الشياطينُ وغُواةُ الإنس، أو نجعلُ بعضهم أولياءَ بعضٍ يومَ القيامة وقُرَناءَهم، كما كانوا في الدُّنيا، ﴿ بِمَاكَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾: بسَبَ ما كَسَبوا من الكُفرِ والمعاصي.

[﴿يَنَمَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلُّ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَنِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاتُ يَوْمِكُمْ هَنَذَاً قَالُواْ شَهِدُنَا عَلَى آَنفُسِمَ أَنفُسِمْ أَنَّهُمُ كَانُواْ كَالُّواْ وَشَهِدُواْ عَلَىٰ آَنفُسِمِمْ أَنَّهُمُ كَانُواْ كَانُواْ مَا اللهُ الله

قولُه: (يَحرِقُ عليه أنيابه)، الأساس: «لِيَحْرِقَ عليه الأُدَّم: أي يسْحقُ بعض الأضراسِ ببعضِ للغيظ فعلَ الحارِق بالمِبْرد».

الأرُّم، بالهمزِ وتشديدِ الراء: الأضراس، جمع آرِم (١).

فعلى هذا: الاستثناءُ للتأبيد، كما نص عليه في قولِه تعالى: ﴿ وَلَا نَقُولَنَ لِشَاىَ وِإِنِ فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًا * إِلَّا أَن يَشَآءَ اللَّهُ ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]، ونحوُه قولُه: ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَن يَشَآءَ اللَّهُ ﴾ [الأعراف: ٨٩].

في (ط): «كأنه جمع آرم».

يُقالُ لهم يومَ القيامةِ على جِهةِ التوبيخ: ﴿ اَلَمْ يَأْتِكُمُ رُسُلُ مِّنكُمُ ﴾؟

واختُلِفَ في أنَّ الجِنَّ هل بُعِثَ إليهم رُسُلٌ منهم؟ فتَعَلَّقَ بعضُهم بظاهرِ الآية، ولم يُفرِّقْ بين مُكلَّفينَ ومُكلَّفينَ أَن يُبْعَثَ إليهم رسولٌ من جنسِهم، لأنَّم به آنسُ وله الف. وقال آخرون: الرسلُ من الإنسِ خاصة، وإنها قيل: ﴿رُسُلُ مِنكُمْ ﴾، لأنه لما جُمِعَ الثقلانِ في الخِطابِ صَحَّ ذلك، وإن كانَ من أحدِهما، كقولهِ: ﴿ يَغَرُبُ مِنهُمَا ٱللُّولُولُ وَ الْمَرْجَاتُ ﴾ [الرحن: ٢٧]، وقيل: أراد رُسُلَ الرُّسُلِ من الجنِّ إليهم، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ إِلَى قَوْمِهِم مُنذِرِينَ ﴾ [الأحقاف: ٢٩]. وعن الكَلْبي: كانتِ الرسلُ قبل أن يُبْعث عمدٌ عَلَيْ يُبعثونَ إلى الإنس، ورسولُ الله عَلَيْ بُعِثَ إلى الإنسِ والجِنّ.

﴿ قَالُواْ شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنفُسِنَا ﴾ حِكايةٌ لتصديقهم وإيجابِهم قولَه: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ ﴾، لأنّ الهمزة الداخلة على نَفْي إتيانِ الرُّسُلِ للإنكار، فكانَ تقريراً لهم.

وقولهُم: ﴿شَهِدُنَاعَلَىٰ آَنفُسِنَا ﴾ إقرارٌ منهم بأن حُجَّةَ الله لازمةٌ لهم، وأنهم محجوجون ا.

قولُه: (﴿ يَغَرُّجُ مِنْهُمَا ٱللَّوَلُوُ وَٱلْمَرَحَاثُ ﴾) قال الزجّاج: (وإنها جاز ذلك (١) لأنّ الجماعة تَعْقِل وتخاطَب؛ فالرسلُ هم بعضُ من يعْقِل، نحوُه: ﴿ يَغَرُّجُ مِنْهُمَا ٱللَّوْلُوُ وَٱلْمَرْجَاتُ ﴾ [الرحن: ٢٢]، وإنها يخرجُ من المالح دون العذب، فقال: ﴿ مِنْهُمَا ﴾، لأنّ ذكرَهما قد جُمِع، وهذا جائز في كلِّ ما اتفق في أصلِه، كها اتفق الجنُّ مع الإنسِ في باب التمييز »(١).

قولُه: (وإيجابِهم) تفسيرٌ لقوله: «لتصديقهم»، أي: يُقرّون بالاستفهام الداخلِ على النفي. النفي ويُقرّون أنّ الحجةَ لازمةٌ لهم، وأنهم محجوجون بالإيجاب، هو الذي في مقابلِ النفي.

⁽١) يعني نسبة الرسل إلى الجن والإنس معاً.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٢١) بتصرف يسير.

⁽٣) يعني في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلُ مِّنكُمْ ﴾.

فإن قُلْتَ: ما لهم مُقِرِّينَ في هذه الآيةِ جاحِدينَ في قوله: ﴿ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُمَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣]؟ قلتُ: تتفاوتُ الأحوالُ والمواطنُ في ذلك اليومِ المُتطاول، فيُقِرُّونَ في بعضها، ويَجحَدونَ في بعضها.

أو أُريدَ شهادةُ أيديهم وأرجُلِهم وجُلودِهم حينَ يُحتَمُ علىٰ أفواهِهم.

فإن قلت: لم كرَّرَ ذِكْرَ شهادتِهم على أنفسِهم؟ قلتُ: الأُولى: حِكايةٌ لقولِهم كيفَ يقولون ويَعتَرفون؟ والثانية: ذمٌ لهم، وتخطئةٌ لرأيهم، ووَصْفٌ لقِلّةِ نَظَرِهم لأنفسِهم، وأنهم قومٌ غَرَّتُهُمُ الحياةُ الدُّنيا واللَّذَاتُ الحاضِرة، وكان عاقبةُ أمرِهم أنِ اضطروا إلىٰ الشهادةِ على أنفسِهم بالكُفرِ والاستِسلامِ لربِّهم، واستيجابِ عذابِه، وإنها قالَ ذلكَ تخذيراً للسامعين مِن مِثلِ حالِهم.

[﴿ ذَالِكَ أَن لَمْ يَكُن رَّبُكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمِ وَأَهْلُهَا غَنِفُونَ * وَلِحُلِّ دَرَجَنتُ مِّمَا عَكُولُونَ * وَلِحُلِّ دَرَجَنتُ مِّمَا عَكُولُونَ * وَلِحُلِّ دَرَجَنتُ مِّمَا عَكُولُونَ * 181-187]

قولُه: (ووصفٌ لقلّةِ نظرِهِم لأنفُسِهم) إشارةٌ إلى أنَّ قولَه: ﴿وَعَرَّتَهُمُ ٱلْحَيَوةُ ٱلدُّنَيا﴾ بعد قولِه: ﴿وَاللّهُ اللّهِ مَن بابِ ترتيبِ الحكم على الوصف المناسب، يعني: أنهم قالوا: ﴿مَهُمِدًنَا عَلَى ٱنفُسِنا﴾، إقراراً منهم بأنّ حجة الله لازمةٌ لهم، وأنهم محجوبون (١) لقلّةِ نظرهم، وأنهم قومٌ غرّتهم الحياة الدنيا، واللذاتُ الدنيوية. فعلى هذا عطفَ قولَه: ﴿وَعَرَّتُهُمُ ﴾ على ما قبله، من باب الإخبارِ عن وجود شيئين مترتبين، وقد عوّلَ الترتيب إلى الذهن.

وأما الواو الداخلةُ على ﴿ وَشَهِدُواْ عَلَىٰ أَنفُسِمٍ ﴾ فاستثنافيةٌ مصدّرةٌ على الجملةِ التذييلية (٢)؛ نعى عليهم، بعد الفراغِ من أخبار القيامة، سوءَ صنيعِهم، تقبيحاً وفضيحة لهم، وتحذيراً للسامعين من مثْلِ حالهِم.

⁽١) من قوله _ آخر الفقرة السابقة _: «وأنهم محجوجون بالإيجاب» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٢) يعنى ﴿ ذَالِكَ أَن لَّمْ يَكُن زَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ يُطْلِّمِ وَأَهْلُهَا غَنِفُونَ ﴾.

﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما تَقدَّمَ من بعثةِ الرُّسُلِ إليهم وإنذارِهم سوءَ العاقبة، وهو خبرُ مُبتَداً محذوف، أي: الأمرُ ذلك، و ﴿ أَن لَمْ يَكُن رَّبُكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ ﴾ تعليل، أي: الأمرُ ما قَصَصْناهُ عليكَ لانتِفاءِ كَوْنِ ربِّكَ مُهلِكَ القُرىٰ بظُلم، على أَنَّ ﴿ أَن ﴾ هي الأمرُ ما قَصَصْناهُ عليكَ لانتِفاءِ كَوْنِ ربِّكَ مُهلِكَ القُرىٰ بظُلم، على أَنَّ ﴿ أَن ﴾ هي التي تَنصِبُ الأفعال، ويجوزُ أن تكونَ مُخفَّفة من الثقيلة، على معنىٰ: لأنّ الشأنَ والحديثَ: ﴿ لَمْ يَكُن رَبُكَ مُهلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمِ ﴾. ولك أن تجعله بَدَلاً من ﴿ ذَلِكَ ﴾، والحديثَ: ﴿ لَمْ يَكُن رَبُكَ أَلْمُ مَلَ أَنْ دَابِرَ هَتَوُلاَ اللهَ مَقْطُوعٌ ﴾ [الحجر: ٢٦].

﴿ بِظُلْمِ ﴾: بسَبَبِ ظُلْمٍ أقدَموا عليه، أو ظالماً، على أنه لو أهلكَهم وهم غافِلونَ ولم يُنَبَّهوا برسولٍ وكتاب، لكان ظلماً، وهو مُتعالٍ عن الظلم وعن كلِّ قبيح.

﴿ وَلِكُلِّ ﴾ من المُكلَّفين ﴿ دَرَجَاتُ ﴾: منازلُ ﴿ مِّمَّا عَكِمِلُوا ﴾: من جَزاءِ أعمالِهِم،

قولُه: (أو ظالمًا) أي: مُلْتبساً بظلم. فعلى هذا: ﴿وَأَهْلُهَا غَنِفِلُونَ ﴾ حالٌ متداخلة.

هذا الوجه قريبٌ إلى مذهبه، بعيدٌ من النظم، لأنّ قولَه تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمُ رُسُلُ مِنكُمُ مَن يُقْصُونَ عَلَيَكُمُ مَالَئِي ﴾ استفهامٌ على سبيل التوبيخ والتقريرِ يومَ القيامة. وقد آذن أنّ الحُجة قد لزمتهم، وهي أنه تعالى لا يُهلِك قريةً ظالمة ابتداء، بل يبعثُ إليهم مَن يُنْذرُهم ويُحوّفُهم عذابَ الآخرة، فإذا لم يُقلِعوا عمّا هم فيه، أنحى عليهم بالقلْع والدمارِ فيهم، فقولُه: ﴿ وَلِكَ أَن عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ السّابقة، ولا بدّ من إثبات الظلم لهم، ولا يستقيمُ هذا المعنى استقامةً من غير تعسّف إلا بذلك الوجه (٢).

قولُه: (﴿ وَلِكُلِ ﴾ من المحلَّفين ﴿ دَرَجَنَّ ﴾)، أي: للمطيعين والعاصين درَجاتٌ ودرَكات، فغلّب. وهو قولُ أبي مسلم (٣). قال الإمام: «وفيه قولان؛ أحدهما: لكلِّ عاملٍ عمله،

⁽١) هو تذييل جار مجري المثل، بهدف التوكيد.

⁽٢) يعني إثبات الظلم لهم ما قاله الزنخشري أولاً: «بسبب ظلم قدموا عليه».

⁽٣) الأصفهاني، محمد بن بحر. معتزليّ من كبار الكتّاب. سبقت ترجمته.

﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَنْفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾: بساه عنه يخفىٰ عليه مقاديرُه وأحوالُه وما يُستَحَقُّ عليه من الأجر.

[﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةً إِن يَشَا يُذَهِبَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُم مَّا يَشَاءُ كُمَّ ٱلْفَكِ الْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةً إِن يَشَا يُذَهِبَكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُم مَّا يَشَاءُ كُمَّ ٱلْفَكِ مَا ٱلْفَكُم مِّن ذُرِّيَةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ * إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا آنَتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ ١٣٣-١٣٤]

﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُ ﴾ عن عبادهِ وعن عبادتِهم، ﴿ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾ يَتَرَحَّمُ عليهم بالتكليفِ ليُعرِّضَهم للمنافع الدائمة،

فله في عملِه درجات، يعني في الثواب والعقاب، على قدْرِ أعمالهم في الدنيا، وإنه عالم بها على التفصيل، فرتّب على كل درجةٍ ما يليقُ به من الجزاء». هذا تقريرُ ما ذكره المصنف. «والثاني: أنّ هذا مختصٌّ بأهل الطاعة، لأنّ لفظة «الدرجة» لا تليقُ إلا بهم»(١).

وقلت: فعلى هذا: الجملة (٢) معطوفةٌ من حيثُ المعنى على قوله: ﴿ وَالِكَ أَن لَمْ يَكُن رَبُّكَ مُهُلِكَ اللهُ عَلَى هذا: الجملة (٢) معطوفةٌ من حيثُ المعنى على قوله: ﴿ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى ذلك. ولظهور طاعةِ المطيعين، وثبوتِ درجاتِهم لأعمالهم الصالحة، ليجازيهم الله على ذلك.

قولُه: (﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُ ﴾ عن عبادِه). قال الإمام: «اعلم أنه تعالى لمّا بيّن ثوابَ أصحاب الطاعات، وعقابَ أصحاب المعاصي، وذكر أنّ لكل قوم درجة مخصوصة، ومرتبة معينة، بيّن أن تخصيصَ المطيعين بالثواب، والمذنبين بالعذاب، ليس لأجل أنه يحتاجُ إلى طاعة المطيعين، أو ينتقصَ لمعصية المذنبين، فإنه تعالى غنيٌّ لذاته عن جميع العالمين، ومع كونه غنياً، فإنّ رحمته عامةٌ

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱۳: ۱۳۲).

⁽٢) يعني قوله: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَنتُ ﴾.

﴿ إِن يَشَنَأُ يُذَهِبَكُمْ ﴾ أيُّما العُصاةُ ﴿ وَيَسْتَخْلِفٌ مِنْ بَعَدِكُم مَّا يَشَآءُ ﴾ من الخلقِ المُطيع، ﴿ كَمَا آنَشَا كُم مِّن ذُرِّيَكَةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴾ من أو لا دِ قومٍ آخرينَ لم يكونوا على مِثلِ صِفتِكم، وهم أهلُ سفينةِ نوح عليه السلام.

كاملة، ولا سبيلَ إلى تربية المكلّفين، وإيصالهِم إلى درجات الأبرار، إلا بعد الترغيبِ في الطاعات، والترهيب عن المحظورات»(١).

وإلى هذا المعنى أشار المصنّف بقولِه: «يترحّمُ عليهم بالتكليف، ليعرّضَهم للمنافع الدائمة». وقال القاضي: «وفيه تنبيهُ على أنّ ما سبق ذِكرُه من الإرسال ليس لنفْعِه، بل لترحّمه على العباد، وتأسيسٌ لما بعده؛ وهو قولُه: ﴿إِن يَشَا أَيُذَهِبّكُمْ ﴾، أي: ما به إليكم حاجة، إن يَشَأ يُذهبُكم أيها العصاة»(٢).

قلت: هذا أحسنُ لتأليفِ النظم، يعني أنه تعالى إنها ذكر «الرحمة»، وقرنَ به (٣) «الغِنَى» في قولِه: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾ لأمرين: أحدهما: ليشيرَ إلى أنّ ذلك الإرسالَ المذكور لم يكن إلا لمحض رحمةِ العباد، لأنه غنيٌّ مطلقاً، وثانيهما: أن يكون تخلّصاً إلى خطاب العصاةِ من أمة محمدِ صلواتُ الله عليه بقوله: ﴿إن يَشَ أَيُدْهِبَكُمْ ﴾ لأجل ذلك الاقتران، يعني أنه تعالى مع كونِه ذا الرحمة، بإرسالِ الرسل، كذلك غنيٌّ عن العالمين، وعنكم خاصةً أيّها العصاة، إنْ يَشَا يُذْهِبُكم (٤) ويأتِ بآخرين، ولذلك عقبّه بقولِه: ﴿إنَ مَاتُوعَكُونَ لَآتٍ ﴾.

قولُه: (وهم أهلُ سفينةِ نوحٍ) شبّه إذهابَ المخاطّبين من عصاةِ الأمّة واستبدالهُم، وإنشاءَ

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱۳: ۱۳۳).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٥٤).

⁽٣) أي: بذكر الرحمة.

⁽٤) من قوله: «لأجل ذلك الاقتران» إلى هنا سقط من (ج).

[﴿ قُلَ يَنَقُوْمِ آعْ مَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُوثُ لَهُ عَلِيَهُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّلِلِمُونَ ﴾ ١٣٥] عَنِقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّلِلِمُونَ ﴾ ١٣٥]

قوم آخرين من بقايا صالحيهم، باستئصالِ طالحي قوم نوح، وإنشاءِ آباءِ المخاطبين من بقايا صالحيهم، وهم أهلُ سفينتِه عليه السلام^(١).

قولُه: (واعمَلُوا على جِهَتِكم) هذا تقريرُ الاحتمالِ الثاني، على سبيلِ الكناية (٢)، لأنّ المكانة بمعنى المكان، وفي تقريرِه لَـفُّ ونَـشُر (٣). أما قوله: «إنّي عاملٌ على مكانتي» فمتفرّعٌ على الوجهين (٤) في ﴿مَكَانَتِكُمُ ﴾.

⁽١) التشبيه في قوله تعالى: ﴿إِن يَشَا أَيْذُهِ بَكُمْ وَيَسْتَغَلِفْ مِنْ بَعْدِكُم مَّا يَشَآهُ كُمَّا أَنشَأَكُم مِن دُرِيكِةٍ قَوْمٍ وَالْحَدِينَ ﴾. وهو تشبيه تمثيلي.

⁽٢) توضيح الكناية: أنه أطلق لفظ ﴿ أَعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ ﴾ وأراد به لازم معناه، وهو البقاء على حالتهم من الكفر والعداوة للرسول ﷺ، وهي كناية عن نسبة.

⁽٣) اللف في قوله: ﴿أَعْمَاتُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ ﴾. والنشر في قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُوثُ لَهُ عَلِقِبَةُ ٱلدَّارِّ إِنَّـهُ لَا يُقْلِحُ الظَّلِلِمُونَ ﴾.

⁽٤) أي: يكون معناه: إما إني عامل على تمكّني من أمري، وأقْصَى استطاعتي وإمكاني. أو: إني عامل على جهتى وحالتي التي أنا عليها.

وطريقة هذا الأمرِ طريقة قولِه: ﴿أَعْمَلُواْ مَاشِئْتُمْ ﴾ [نصلت: ١٠]، وهي التخلية والتسجيلُ على المأمورِ بأنه لا يأتي منه إلّا الشرّ، فكأنّه مأمورٌ به وهو واجبٌ عليه حَتْمٌ ليسَ له أن يَتَفْصّىٰ عنه ويعملَ بخِلافِه.

فإن قُلت: ما موضع ﴿مَن ﴾؟ قلت: الرفع إذا كان بمعنى «أيُّ»، وعُلِّقَ عنه فِعْلُ العلم، أو النَّصْبُ إذا كان بمعنى «الذي».

و ﴿ عَاقِبَهُ ٱلدَّارِ ﴾: العاقبةُ الحُسنىٰ التي خلقَ اللهُ تعالىٰ هذه الدارَ لها.

وهذا طريقٌ من الإنذارِ لطيفُ المَسْلَك،

قولُه: (العاقبةُ الحُسنى التي خلَقَ اللهُ هذه الدارَ لها) تفسيره ما ذكره في «القصص»: «أنّ الله وضعَ الدنيا بجازاً إلى الآخرة، وأراد بعبادِه ألّا يعملوا فيها إلا الخير، ليتلقّوا خاتمة الخير، ومَن عَمِل خلافَ ما وضعه الله تعالى فقد حرّف، فإذاً عاقبتُها الأصلية هي الخير، وأما عاقبةُ الشر فلا اعتدادَ بها، لأنها من نتائج تحريف الفجّار» هذا بناءً على مذهبِه (١).

والحقُّ أنَّ ﴿عَنِقِبَةُ ٱلدَّارِ ﴾ كنايةٌ عن خاتمة الخير، فكأنه قيل: مَن يكون له عاقبةُ الخير، سواء كان الظَّفرُ في الدنيا، كما قال الإمام: «العاقبةُ تكون على الكافرِ ولا(٢) تكون له. كما يقال: لهم الكرّة (٣)، ولهم الظَّفر. وفي ضدّه: عليهم الكرّة، وعليهم الظفر» (٤)، أو الجنةُ في العقبى، كما قال محيى السنّة: «﴿عَنِقِبَةُ ٱلدَّارِ ﴾: الجنة» (٥).

قولُه: (وهذا طريتٌ من الإنذارِ لطيفُ المَسْلَك) يريدُ أنّ في تعقيبِ قولِه: ﴿إِنَّهُ لَا يُغْلِحُ

⁽١) يعني في اعتقاد المعتزلة بأن العبد خالق لأفعاله، وأن الله لا يخلق إلا الخير. انظر: «الملل والنحل» (١: ٥٥).

⁽٢) لفظة «لا» أثبتُها من «تفسير الرازي»، ولم ترد في الأصول الخطية.

⁽٣) في «تفسير الرازي»: «لهم الكثرة» _ تحريف.

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٣٧).

⁽٥) «معالم التنزيل» (٣: ١٩٢).

فيه إنصافٌ في المَقالِ وأدبٌ حَسَن، مَعَ تَضَمُّنِ شِدَّةِ الوعيد، والوثوقِ بأنَّ المُنذِرَ مُحِقٌّ وأنّ المُنذَرَ مُبطِل.

[﴿ وَجَعَلُواْ بِلَهِ مِمَّا ذَراً مِنَ ٱلْحَرَثِ وَالْأَنْعَكِمِ نَصِيبًا فَقَالُواْ هَكَذَا لِلَّهِ بِرَعْمِهِ وَهَلَذَا لِشُرَكَايِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَآيِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَآيِهِمْ سَاءً مَا يَحْكُمُونَ ﴾ 187]

كانوا يُعَيِّنونَ أشياءَ من حَرْثٍ ونِتاجٍ لله، وأشياءَ منها لآلهتِهم؛ فإذا رَأَوْا ما جَعَلوهُ لله زاكياً نامياً يزيدُ في نفسِه خيراً، رَجَعوا فجَعَلوه للآلهة، وإذا زكا ما جَعَلوهُ للأصنامِ تركوهُ لها، واعتَلُّوا بأنَّ اللهَ غنيّ، وإنها ذاك لحُبِّهم آلهتَهم وإيثارِهم لها.

وقولُه: ﴿مِمَّاذَرَأَ ﴾ فيه أنَّ الله كان أَوْلَىٰ بأن يُجعَلَ له الزاكي،

ٱلظَّلِلُمُونَ ﴾، من العدول من المضمرِ (١) إلى المظهر، حيثُ لم يُصرّح بنفي الفلاحِ عنهم قولُه: ﴿مَن تَكُونُ لَهُ عَنهِ المبني على الأمر في قوله: ﴿آعَـمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ ﴾: طريقاً (٢) من الكلام المنصف، وإرخاءِ العِنان، لطيف المسلك، حيثُ ضمّن ذلك «شدّة الوعيد، والوثوق بأن المنذِرَ مُجيّة، والمنذَر مُبطِل».

قولُه: (فيه أنّ الله كان أولَى) أي: في إتيان ﴿مِمّا ذَراً ﴾، وبيانُه بقولِه: ﴿مِنَ اللّهِ كَان أُولَى بأنْ يُجْعَل له الزاكي، لأنه الخالقُ والمزكِّي، وإلا فكان من الظانين: ﴿وَجَعَلُواْ بِلَّهِ مِمّا ذَراً مِن الْحَرْثِ وَالْأَنْعَكِمِ الْخَالَةُ والمزكِّي، وإلا فكان من الظانين: ﴿وَجَعَلُواْ بِلَّهِ مِمّا ذَراً مِن الْحَرْثِ وَالْأَنْعَكِمِ نَصِيبًا ﴾.

⁽١) المقصود أن مقتضى الظاهر أن يقال: «لا يُفلحون»، ولكنه قال: ﴿لَا يُمْلِحُ ٱلظَّلِمُونَ﴾ وضعاً للمظهر موضع المضمر.

⁽٢) اسم «أنّ» في قوله: «يريد أنّ في تعقيب...».

لأنه هو الذي ذَرَأه وزكَّاه، ولا يُرَدَّ إلى ما لا يَقدِرُ على ذَرْءِ ولا تَزْكية، ﴿ بِزَعْمِهِمْ ﴾ وقُرِئَ بالضمِّ، أي: قد زَعَموا أنه لله، واللهُ لم يأمُوْهم بذلك، ولا شَرَعَ لهم تلك القِسمة التي هي من الشِّرك، لأنهم أشركوا بينَ الله وبينَ أصنامِهم في القُرْبة، ﴿ فَكَلا يَصِلُ إلى الوجوهِ التي كانوا يَصرِفونَه إليها من قِرى الضِّيفانِ والتَّصدُّقِ على المساكين، ﴿ فَهُو يَصِلُ إلى الوجوهِ التي كانوا يَصرِفونَه إليها من قِرى الضِّيفانِ والتَّصدُّقِ على المساكين، ﴿ فَهُو يَصِلُ إلى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى الله تعالى، وعَمَلِهم على ما لم يشرَعْ لهم.

[﴿ وَكَذَالِكَ زَبَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَنْلَ أَوْلَلَاهِمْ شُرَكَآوُهُمْ لِيُرِّدُوهُمْ وَلِيكَلِيسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ "وَلَوْشَكَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَكُوهٌ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ 187]

﴿ وَكَذَالِكَ ﴾ ومِثلُ ذلكَ التزيينِ وهو تزيينُ الشِّرْكِ في قِسمةِ القُرُباتِ

قولُه: (ذَرَأَه) قال الزجّاج: «يقال: ذَرَأَ اللهُ الخلْقَ ذَرْءاً: إذا خَلَقَهم»(١). النهاية: «في الحديث: «أعُوذُ بِكلِماتِ الله التّامَّاتِ مِن شَرِّ كُلِّ ما خَلَقَ وَذَرَأَ وبَرأَ». ذرأ الله الخَلْقَ يَذْرؤُهم ذرءاً: إذا خلقهم، وكأنَّ الذرْءَ مختصٌّ بخلْقِ الذُّرية».

قولُه: (وقُرِئ بالضَّمِّ) أي: «بزُعْمهم»: الكسائي، وهو لغة (٢).

قولُه: (أي: قد زَعَموا أنه لله، واللهُ لم يأمُرهم بذلك، ولا شَرَعَ لهم تلك القِسمة) النهاية: "إنها يقال: "زعموا" في حديث لا سندَله، ولا تَشَبُّتَ فيه، وإنها يُحكَى على الألسُن".

قُولُه: (ومِثْلُ ذلكَ التزيين، وهو تزيينُ الشِّرْكِ في قِسمةِ القُـرُبَاتِ بينَ الله والآلهة) يعني

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه»: (٢: ٣٢٢) ولفظه: «نَشَأ الله الخلْق: إذا خلقه وأبداه».

⁽٢) انظر: «حجة القراءات» ص٧٧٣، و «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٥٣).

بينَ الله تعالى والآلهة، أو: ومِثلُ ذلك التزيينِ البليغ الذي عُلِمَ من الشياطين.

والمعنىٰ: أنّ شركاءَهم من الشياطين، أو من سَدَنةِ الأصنام زَيَّنوا لهم قَتْلَ أولادِهم بالوأدِ وبنَحْرِهم للآلهة، وكان الرجلُ في الجاهلية يَحلِفُ: لَئِنْ وُلِدَ له كذا غُلاماً ليَنحَرَنَّ أحدَهم، كما حَلَفَ عبدُ المطلب.

المشار إليه بقولِه: «ذلك» ما يُعْلَم من قوله: ﴿ وَجَعَلُواْ يَتَّهِ مِمَّا ذَرَاً مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَكِمِ نَصِيبًا ﴾ الآية.

قولُه: (أو ومثلُ ذلك التزيين البليغ) هذا على أنْ يكونَ المشارُ إليه ما في الذهن، ولذلك قال: «الذي هو علم من الشياطين»، وسيجيءُ بيانُه في قولِه: ﴿هَاذَافِرَاقُ بَيْنِي وَيَنْنِكَ ﴾ [الكهف: ٧٨]، والمبالغةُ إنها يفيدُها الإبهام (١) الذهني، والتفسيرُ بقوله: ﴿زَيَّاكَ ﴾ وهو ما يعْلمُه كلُّ أحد أن المزيِّن مَن هو، وهو الشيطان.

قولُه: (سَدَنيةِ الأصنام)، الجوهري: «السادن: خادِمُ الكعبةِ وبيتِ الأصنام. والجمع: السَّدَنة».

قولُه: (بالوَأْد)، الجوهري: «وَأَد ابنتَه، يئدُها وَأْداً، وهي موءودة، أي: دَفـنَها في القبرِ وهي حيّة».

قولُه: (لَيَنحَرَنَّ أَحَدَهم، كما حَلفَ عبدُ المطلب) روَىٰ ابن الجَوزِيّ في كتاب «الوفا»: «كان عبدُ المطلب قد رأى في المنام: «احفُر زمزم»، ونُعِت له موضعُها. وقام يحفرُ وليس له ولدٌ يومئذ إلا الحارث، فنازعَته قريش، فنذر: لئن وُلِدَ له عَشَرةُ نَفَرٍ، ثم بلَغوا، لينحرنَّ أحدَهم لله

⁽۱) الإبهام (أو التوجيه): هو أن يقول المتكلّم كلاماً يحتمل معنيين متضادّين، لا يتميز أحدهما عن الآخر. ولا يأتي في كلامه بها يحصل به التمييز فيها بعده، بل يقصد إبهام الأمر فيهها. انظر: «شرح الكافية البديعية» ص٨٩، و «بغية الإيضاح» (٤: ٦٤). والإبهام في الآية هو قوله: ﴿ وَكَذَالِكَ زَيَّكِ لِكَيْمِي لِكَيْمِي مِنَ المُمُشْرِكِينَ ﴾.

وقُرِئَ: ﴿زَيِّنَ ﴾ على البناءِ للفاعل الذي هو ﴿شُرَكَآوُهُمْ ﴾، ونَصْبِ ﴿فَتَلَ أَوْلَكِهِمْ ﴾، وزُيِّنَ على البناءِ للمفعول الذي هو «القَتْلُ»، ورَفْعِ ﴿فَتَلَ أَوْلَكِهِمْ ﴾ بإضهارِ فِعْلِ دلَّ عليه «زُيِّنَ»، كأنه قيلَ - ليّا قيلَ: زُيِّنَ لهم قَتْلُ أُولادِهم ـ: مَنْ زَيَّنَه؟ فقيل: زَيَّنَه لهم شُركاؤهم.

تعالى عند الكعبة. فلمّا تمّوا عشَرة، وعرَفَ أنهم سيمنعونه، أخبرَهم بنَذره، فأطاعوه، وكتب كلُّ منهم اسمَه في قِدْح^(۱)، فخرج على عبدِ الله، فأخذ الشَّفْرة لينحَره، فقامت قريشٌ من أنديتِها، وقالوا: لا تفعل حتى ننظر فيه. فانطلق به إلى عرّافة. فقال: قرّبوا عشَرةً من الإبل، ثم اضربوا عليه وعليها القداح، إنْ خرجَت على صاحبِكم، فزيدوا من الإبلِ حتى يرضى ربّكم، فإذا خرجت على الإبل فقد رضي، ونجا صاحبُكم. فقرّبوا عبدَ الله وعشراً، فخرجت على عبدِ الله، فلم يزالوا كذلك حتى جعلوها مئة، فخرج القِدْح على الإبل، فقالوا: قد رضيَ ربّك. فقال: لا والله حتى أضربَ عليه وعليها مرّات، ففعل، فخرج القِدْحُ على الإبل، فنُحِرت ثم فقال: لا والله حتى أضربَ عليه وعليها مرّات، ففعل، فخرج القِدْحُ على الإبل، فنُحِرت ثم في أنهربَ عليه وعليها مرّات، ففعل، فخرج القِدْحُ على الإبل، فنُحِرت ثم أَصْربَ عليه وعليها مرّات، ففعل، فخرج القِدْحُ على الإبل، فنُحِرت ثم أَصْربَ عليه وعليها مرّات، ففعل، فخرج القِدْحُ على الإبل، فنُحِرت ثم

قولُه: (و ﴿ رُبِّنَ ﴾ على البناءِ للمفعول...، ورَفْع ﴿ شُرَكَ آوُهُمْ ﴾) ابنُ عامر: ﴿ زُيِّنَ ﴾ بضم الزاي، ﴿ قَتْلُ ﴾ بالرفع، و ﴿ أُولادَهم ﴾ بالنصب، و ﴿ شُرَكَ آوُهُمْ ﴾ بالرفع ﴾ (الزاي، و ﴿ فُرَكَ آوُهُمْ ﴾ بالرفع ﴾ ("").

قال ابنُ جِنِّي: «و «زُيِّن» على البناءِ للمفعول، ورفْعُ ﴿ شُرَكَ آؤُهُمَ ﴾: قراءةُ أبي عبد الرحمن السُّلَمي. والوجهُ أن يكونَ مرفوعاً بفعل مضمر، دلَّ عليه هذا الظاهر، ولا يرتفعُ بهذا الظاهر، لأنَّ الفعلَ الواحدَ لا يرفعُ إلا الواحد، ونحوه بيتُ «الكتاب» (٤):

⁽١) القِدح؛ بكسر القاف وإسكان الدال: سهم الميسر.

⁽٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٥١-٤٥١). و«حجة القراءات» ص٧٧٣.

⁽٤) يعني «كتاب سيبويه». والبيت مختلف في نسبته.

وأما قِراءةُ ابن عامر: (قَتْلُ أولادَهم شركائِهم) - برفع «القَتْل» ونَصْبِ «الأولادِ» وجَرِّ «الشركاء»، والفَصْلِ بينهما بغيرِ الظرف -: فشيءٌ لو كانَ مكان الضروراتِ وهو الشِّعرُ، لكان سَمْجاً مردوداً، كما سَمُجَ ورُدَّ:

زَجَّ القَلوصَ أبي مَزَادَهُ

فكيفَ به في الكلامِ المنثورِ؟ فكيفَ به في القُرآنِ المُعْجِزِ بحُسْنِ نَظْمهِ وجزالته؟! والذي حَمَلَه على ذلك أنْ رأى في بعضِ المصاحفِ «شركائهم» مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجرِّ «الأولاد» و«الشركاء» _ لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم _ لوَجَدَ في ذلك مَنْدوحةً عن هذا الارتكاب.

لِيُسْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُخْتَبِطٌ مِنَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ

كأنه لما قيل: لِيُبْك يَزِيدُ، قيل: مَن يَبكيه؟ قال: ليبْكِه ضارعٌ لخصومة. ويشهدُ له قراءةُ العامة، لأنّ الشركاءَ هم المزيّنون (۱).

قولُه: (والذي حَملَه على ذلك أنْ رأى في بعضِ المصاحفِ «شركائِهم» مكتوباً بالياء) قال موفّق الدين الكواشي: «هذا (٢) يُشْعِرُ أنّ ابنَ عامر قد ارتكب محظوراً، وأنّ قراءته قد بلغت من الرداءة مبلغاً لم يبلغه شيءٌ مِن جائز كلامِ العرب وأشعارِهم، وأنه غيرُ ثقة، لأنه يأخذ القراءة من المصحف لا من المشايخ، ومع ذلك أسندَها إلى النبيِّ عَلَيْهُ وهو جاهلٌ بالعربية. وليس الطعنُ في ابن عامر طعناً فيه، وإنما هو طعنٌ في علماء الأمصار، حيثُ جعلوه أحد

⁼ والضارع: الذليل. والمختبط: الرجل يسألك من غير معرفة بينكها.

وتُطِيح: تهلك. والطوائح: الحادثات، جمع طائحة. والجارّ والمجرور «لخصومة» متعلقان بـ«ضارع».

⁽١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٢٩-٢٣٠) بتصرف وإيجاز.

⁽٢) يعني قول الزمخشري في قراءة ابن عامر، وطعنه فيها.

القراء السبعةِ المرضيّة، وفي الفقهاء، حيثُ لم ينكروا عليهم إجماعَهم على قراءته، وأنهم يقرؤونها في محاريبهم. واللهُ أكرمُ من أن يجمعَهم على الخطأ».

وذكر قريباً منه صاحب «الانتصاف»، وفيه: «ولولا العذْرُ أنَّ المنكِرَ^(۱) ليس من أهلِ عِلْمَي القراءةِ والأصول، لَخِيف عليه الخروجُ من رِبْقَة (۲) الإسلام بذلك. ثم مع ذلك، هو في عُهْدةٍ خَطِرة، وزلّةٍ مُنكرة» (۳).

قلت: إنه ذهب في هذا المقام أنّ مثل هذا المرْكبِ مُـمْتَنع، وخطّاً إمامَ أثمة الإسلام، وضعّفه في قولِه: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ ـ رُسُلَهُ ۖ ﴾ [إبراهيم: ٤٧](٤) فبينَ كلامَيه تخالُف.

وقال أبو محمد المكتي: «لم أرَ أحداً يَحْمِلُ قراءتَه إلا على الصحّةِ والسلامة، وقراءتُه أصلُّ يُسْتَدَلَّ به لا له».

وقال الإمامُ في «تفسيره»: «وكثيراً أرى النحويين مُتحيّرين في تقريرِ الألفاظِ الواردة في القرآن، فإذا استشهد في تقريره ببيتٍ مجهول، فَرحوا به، وأنا شديدُ التعجّب منهم، لأنهم إذا جعلوا ورودَ ذلك البيت المجهولِ على وَفقِه دليلاً على صحّته، فَلَأَنْ يجعلوا ورودَ القرآن به دليلاً على صحتِه كان أولى»(٥).

⁽١) يعني الزنخشري لإنكاره قراءة ابن عامر.

⁽٢) الربقة: الحبل.

⁽٣) «الانتصاف» (٢: ٥٣).

⁽٤) علّق الزمخشري على قراءة: «مُخلِفَ وَعْدَه رُسُلِه» بجر «الرسل»، ونصب «الوعد»، بقوله: «وهذه في الضعف كمن قرأ: «قَتْلُ أولادَهُمْ شُرَكائِهِم». «الكشاف» (٨: ٦٣٣)، وبين كلاميه تناقض، لأنه رفض الفصل بين المعمول وعامله بغير الظرف في آية «الأنعام»، وقَبِل ذلك في آية «إبراهيم».

⁽٥) (مفاتيح الغيب) (٩: ٥٥).

.....

قال السكاكي: «لا يجوزُ الفصلُ بين المضاف والمضافِ إليه بغير الظرف، ونَحْوُ قوله: يَيْنَ ذِرَاعَيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ

محمولٌ على حذف المضاف إليه من الأول. ونَحْوُ قراءة من قرأ: «قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكائهم»، و «مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ» لإسنادِها إلى الثقات وكثرة نظائرِها من الأشعار، ومن أرادها فعليه بخصائص ابنِ جنّي، محمولة عندي على حذف المضافِ إليه من الأول، وإضهار المضافِ في الثاني، على قراءة من قرأ: «واللهُ يُريدُ الآخِرَةِ» (١) بالحجرِّ، أي: عرضَ الآخرة، وما ذكرْت وإن كان فيه نوعُ بُعْدٍ فتخْطِئةُ الثقاتِ والفصحاءِ أبعد» (٢).

روَى الواحدي عن أبي عليّ: أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، قليلٌ في الاستعمال، ولكنه قد جاء في الشعر، كما أنشده أبو الحسن الأخفش:

فَزَجَجْتُهِ مَتَمَكِّناً زَجَّ القَلوصَ أَبِي مَزادهْ ^(٣)

وفي «المفصّل»: «فزججْتها بِمِزَجَّة. الزَّجُّ: الطَّعْن. والمِزَجَّة_بكسر الميم_: الرمح القصير كالمِزْراق^(٤). وأبي مزادة: كنية رجُل».

⁽١) هذه قراءة ابن جمّاز. انظر: «المحتسب» (١: ٢٨١).

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص٦٢.

⁽٣) البيت يروى لبعض المولدين، إلا أنه مجهول القائل. وضمير المؤنث في «فزججْتها» يرجع إما إلى الكتيبة أو إلى زوجة الشاعر. والقلوص: الناقة الشابة. والبيت شاهد على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، على رواية «القلوص» بالنصب، وعلى روايتها بالجر لا شاهد فيه. انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٣: ١٩، ٢٢)، و«معاني القرآن» للفراء (١: ٣٥٨)، و«مجالس ثعلب» (١: ١٦٥)، وفيه: «الصعاب» موضع «القلوص». و«خزانة الأدب» (٢: ٢٥١)، و«الخصائص» (٢: ٢٠٤)، و«الوسيط» (٢: ٢٠٠).

⁽٤) المزراق: الرمح القصير.

.....

ونقل صاحبُ «الإقليد» عن المصنف: «ووجْهُه أن يُجِرّ «القلوص» على الإضافة، ويُقدَّرُ مضافٌ إلى: «أبي مزادة» محذوفاً بدلاً عن «القلوص»، تقديرُه: زجّ القلوصِ قلوصِ أبي مزادة. والقلوص: الشابّة من النوق»(١).

وقال صاحب «الانتصاف»: «إن إضافة المصدر إلى معمولِه مقدّرٌ بالفعل، ولهذا عمل. وهو وإن كانت إضافتُه محضة، مُشَبَّهٌ بها إضافته غير محْضة، حتى قال بعضُ النحاة: هي غيرُ محضة. والحاصل أن اتصالَه بالمضاف إليه، ليس كاتصال غيره، وجاء الفصلُ في غيره بالظرف، فتميز المصدرُ عن غيره، لجوازِه بغير الظرف. وكأنه فكّه، وقدّم المفعولَ على الفاعل». ثم ذكر شواهد. وقال: «وليس القصدُ تصحيح القراءة بالعربية، بل تصحيحَ العربية بالقراءة»(٢).

وأنشد السّجاونْديّ:

غَلائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْها صدورِها(٣)

تَــمُرُّ عَـلَى مَا تَسْتَمِرُّ، وَقَـدْ شَـفَتْ

ومِثْلُه في شعر المتنبي:

حَلْتُ إليه مِن لساني حديقة

سقَاها الحِجَى سَقْيَ الرّياضَ السّحائبِ(٤)

⁽١) «الإقليد شرح المفصل»، قسم التحقيق ص٥٣٨، وانظر كذلك: «المفصل» للزمخشري بشرح ابن يعيش (٣: ١٩).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٥٣-٥٤) بتصرف.

⁽٣) البيت لا يعرف قائله. وقوله «تمرّ»: من المرور. وتستمرّ: من الاستمرار. وشفت: مجاز من شفى الله المريض: إذا أذهب عنه ما يشكو، والغلائل: جمع غليل: وهو الضّغن والحقد. وعبد القيس: قبيلة. انظر: «عين المعاني» للسجاوندي لوحة رقم (٢٤١) وخزانة الأدب (٤: ٣٧٩).

⁽٤) البيت من قصيدة للمتنبي في مدح طاهر بن الحسين العلوي. والسحائب: الغيوم. والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه والمفعول. انظر: «ديوان المتنبي» بشرح العكبري (١: ١٥٨).

﴿لِيُرَدُوهُم ﴾: ليُهلِكوهم بالإغواء، ﴿وَلِيكَلِّسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُم ﴾: وليُخَلِّطوا عليه من دينِ إسهاعيلَ عليه السلامُ حتى زلُّوا عنه الله ويُشبِّهوه. ودينُهم: ما كانوا عليه من دينِ إسهاعيلَ عليه السلامُ حتى زلُّوا عنه إلى الشرك. وقيل: معناه: وليُوقِعوهُم في دينٍ مُلتَبِس. فإن قُلتَ: ما معنى اللام؟ قلتُ: إن كانَ التزيينُ من الشياطينِ فهي على حقيقةِ التعليل، وإن كانَ من السَّدنةِ فعلى معنى الصَّيرُورة.

﴿ وَلَوْ شَكَآءَ اللّهُ ﴾ مشيئة قَسْر، ﴿ مَا فَعَكُوهُ ﴾: ما فعلَ المُشركونَ ما زُيِّنَ لهم من القَتْل، أو ما فعلَ الشياطينُ أو السَّدَنةُ التزيينَ أو الإرداءَ أو اللَّبْسَ أو جميعَ ذلك، إن جَعَلْتَ الضميرَ جارياً مَجْرى اسمِ الإشارة، ﴿ وَمَا يَضْتَرُونَ ﴾: وما يفترونَه من الإفك، أو: وافتراءَهم.

جعل القصيدةَ كالروضة التي يُحدِق بها حاجز، وجعل العقلَ ساقياً لها، وفصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول^(١).

قولُه: (فعلى معنى الصَّيْرورة)، نحوه قوله تعالى: ﴿فَأَلْنَقَطَهُ وَ اَلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُولًا ﴾ (٢) [القصص: ٨].

قولُه: (إِنْ جَعَلْتَ الضميرَ جارياً مَجْرى اسمِ الإشارة). أي: الضميرُ في ﴿فَعَـكُوهُ ﴾، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَكُلُّ أُولَيَبِكَكَانَ عَنْهُ مَسْتُولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦](٣). وأنشد ابنُ جِنّي:

مثْلَ الفِراخِ نُتِفَتْ حَوَاصِلُهُ (٤)

⁽١) العبارة في شرح العكبري لـ «ديوان المتنبي» (١: ١٥٩).

⁽٢) وقد سبق توضيح معنى اللام على المجاز في هذه الآية. وانظر: «الكشاف» (١٢: ١٢).

⁽٣) والشاهد في الآية إجراء الضمير في ﴿عَنْهُ ﴾ مجرى اسم الإشارة «ذلك»، وإفراده وإن كان عائداً على مجموع.

⁽٤) هذا شطر (من الرجز) استشهد به ابن جني - دون أن ينسبه - على إجراء الضمير مَـُجْرى اسم الإشارة، وموطن الشاهد قوله: «حواصله»، وقد أفرد الضمير وإن كان عائداً على مجموع، لملاحظة المعنى. والفراخ: =

[﴿ وَقَالُواْ هَاذِهِ أَنْعَنَدُّ وَحَرَّثُ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَن نَشَآ أَ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَكُمُ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْمَدُّ لَا يَذْكُرُونَ ٱسْدَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآةً عَلَيْهُ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ ١٣٨]

﴿ وَجَرُ ﴾ : فِعْلَ ، بمعنى : مَفْعول ، كَالذَّبْحِ والطَّحْن ، ويَستَوي في الوَصْفِ به الله كُرُ والمُؤنَّث ، والواحدُ والجمع ؛ لأنّ حُكْمَه حكمُ الأسماءِ غير الصفات. وقراً الحسنُ وقتادةُ : ﴿ حُجْر » بضمّ الحاء . وعن ابنِ عبّاس : ﴿ حَرْجٌ » ، وهو من التضييق ، وكانوا إذا عَيْنوا أشياءَ من حَرْبُهم وأنعامِهم لآلهتِهم قالوا : ﴿ لاَ يَطْعَمُهُ مَ إِلّا مَن نَشَاءٌ ﴾ ، يعنونَ عَيْنوا أشياءَ من حَرْبُهم وأنعامِهم لآلهتِهم قالوا : ﴿ لاَ يَطْعَمُهُ مَ إِلّا مَن نَشَاءٌ ﴾ ، يعنونَ خَدَمَ الأوثان ، والرجال دون النساء ، ﴿ وَأَنْعَنَدُ حُرِّ مَتْ طُهُورُهَا ﴾ وهي البَحائرُ والسَّوائبُ والحوامي ، ﴿ وَأَنْعَنَدُ لَا يَدُكُرُونَ أَسَمَ اللهِ عَلَيْهَا ﴾ في الذبح ، وإنها يذكرونَ عليها أسهاءَ الأصنام . وقيل : لا يَحُجُّونَ عليها ولا يُلبّونَ على ظهورها . والمعنى : أنهم قَسَموا أنعامَهم ، الأصنام . وقيل : لا يَحُجُّونَ عليها ولا يُلبّونَ على ظهورها . والمعنى : أنهم قَسَموا أنعامَهم ، فقالوا : هذه أنعامٌ حِجْر ، وأنعامٌ عُرَّمةُ الظُّهور ، وهذه أنعامٌ لا يُذكرُ عليها اسمُ الله ، فَعَلوا ذلك فَعَلوا ذلك التجنيسَ إلى الله ﴿ أَفْتِرَاءُ عَلَيْهِ ﴾ أي : فعَلوا ذلك فَعَولُ الظالمونَ علواً كبيراً . وانتِصابُه على أنه مفعولٌ له ، أو حالٌ ، أو مصدرٌ مُؤكِّد ، لأنَّ قولهم ذلك في معنى الافتراء .

أي: حواصلُ ذلك، أو حواصل ما ذكرنا، ذهب بالضميرِ إلى ذلك القدرِ والمبلغ، فلاحظَ معنى الواحد فحمل عليه(١).

قولُه: (أو حالٌ، أو مصدرٌ مُؤكِّد)، والحالُ أولى الوجوه: لملاءمتِه قوله: ﴿ رِزَعْمِهِمْ ﴾،

جمع فرْخ، وهو ولد الطائر. ونتف الريش: نزعه. والحواصل: جمع حوصل أو حوصلة، وهو من الطائر بمنزلة المعدة من الإنسان. انظر: «المحتسب» (٢: ١٥٣–١٥٤). و«بجالس ثعلب» (٣: ١٠٣).

⁽١) «المحتسب» (٢: ١٥٣). والحقيقة أن قول ابن جني هذا جاء قبل الرجز، تعقيباً على قراءة: «ما إنّ مفاتحه لينوء» [القصص: ٧٦] بالياء، والمشهورة بالتاء.

[﴿ وَقَالُواْ مَا فِ بُطُونِ هَنذِهِ ٱلْأَنْعَندِ خَالِصَةٌ لِنُكُودِنَا وَهُحَدَّمُ عَلَىٓ أَزْوَجِنَا وَإِن يَكُن مَّيْنَةَ فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآ أَ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُ حَكِيمُ عَلِيمٌ ﴾ [189]

كانوا يقولون في أجنّة البَحائِر والسَّوائب: ما وُلِدَ منها حيّاً فهو خالِصُ للذكورِ لا تأكلُ منه الإناث، وما وُلِدَ منها مَيّتاً اشتركَ فيه الذكورُ الإناث. وأُنّتَ ﴿ خَالِصَ مُّ لَلْحَمْلِ عَلَى المُعنَى الْمُ الْحَمْلِ عَلَى اللّفظ. للحَمْلِ على اللّفظ. وَذُكّرَ « مُحَرَّمٌ » للحَمْلِ على اللّفظ. ونظيرُه: ﴿ وَمِنهُم مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَقّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ ﴾ [محمد: ١٦]. ويجوزُ أن تكونَ التاءُ للمُبالغة مِثلُها في رواية الشعر، وأن تكونَ مصدراً وقع موقع «الخالِص»، كالعاقبة، أي: ذو خالصة. ويدلُّ عليه قراءةُ مَنْ قرأ: «خالصة» بالنَّصْب؛ على أنّ قولَه: ﴿ إِلَّهُ صُورِنَا ﴾ هو الخبر، و «خالصة » مصدرٌ مُؤكِّد، ولا يجوزُ أن يكونَ حالاً مُتقدِّمة، لأنَّ المجرورَ لا يَتَقَدَّمُ عليه حالُه. وقرأ ابنُ عباس: «خالصة » على الإضافة، وفي مصحفِ عبدِ الله: «خالص».

لأنه حالٌ من فاعل: ﴿ قَالُوا ﴾ أي: قالوا(١) زاعمين مُفتَرِين، قال أبو البقاء: ﴿ بِزَعْمِهِمْ ﴾ متعلقٌ بـ ﴿ قَالُوا ﴾ (٢).

قولُه: (ويدلُّ عليه) أي: على أن ﴿ خَالِصَةً ﴾ في قراءة الرفع، مصدرٌ بمعنى: ذو خالصة، قراءة النصب، فإنها مصدرٌ قطعاً، لعدم جوازِ أن يكونَ حالاً من المجرورِ في ﴿ لِلنَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا تَتَقَدَّمُ على العاملِ ﴿ لِلنَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّالَّ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

وفيه بحثٌ من وجهين: أحدهما: أن التقسيمَ غيرُ حاصر، لجواز أن يكونَ حالاً من ضمير

⁽١) قوله: «أي: قالوا» سقط من (ج).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤٥).

﴿ وَإِن يَكُن مَّيْتَةَ ﴾: وإن يَكُنْ ما في بُطونِها ميتةً. وقُرِئ: (وإن تَكُن) بالتأنيث، على على: وإن تَكُن ألل مِنَّة: (وإن تكُنْ ميتةٌ) بالتأنيثِ والرفع؛ على النامة. وتذكيرُ الضميرِ في قولِه: ﴿ فَهُمُ فَي مِيهِ شُرَكَا أَهُ ﴾ لأنَّ الميتةَ لكلِّ ميتٍ ذكرٍ أو أنثىٰ، فكأنه قيل: وإن يَكُنْ مَيْتٌ فهم فيه شركاء.

الاستقراءِ في: ﴿فِ بُطُونِ هَكَذِهِ ٱلْأَنْعَكِمِ ﴾. وعليه أبو البقاء (١)، وصاحب «الكشف» (٢)، والكواشي، والقاضي (٣). ويـؤيدُه معنى قراءةِ ابن عباس: «خالصه» بالإضافة، أي: حَيَّهُ (٤).

وثانيهما: أن التعليلَ بتقديمِ الحال ضعيف، لأنه يؤذِنُ بأنها لو تأخرت عن المجرورِ للجاز، وأنه لا يجوزُ معنى، لأن ﴿ خَالِصَ أُ ﴾ جاريةٌ على ما في بطون هذه الأنعامِ لا على الذكور. يدلُ عليه حَـمْلِ ﴿ خَالِصَ أُ ﴾ عليه في قراءةِ الرفع، وقول المصنف: «ما وُلد منها حيّاً، فهو خالصٌ للذكور، لا تأكل منه الإناث» إلى آخره.

على أن المالكيّ أجاز تقديمَها على المجرور، وذكر شواهدَ ودلائلَ (٥) سنذكرها في «سبأ» إن شاءَ الله تعالى.

قولُه: («وإنْ تَكُنْ» بالتأنيث): أبو بكر وابنُ عامر، والباقون: بالتذكير. وابن كثير^(٦) وابنُ عامر، وابنُ عامر، وابنُ عامر، وابنُ عامر، والباقون: بالتخفيف.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٢).

⁽٢) «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٥٥٥).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٧٠٤).

⁽٤) «المحتسب» (١: ٢٣٣).

⁽٥) انظر: «الكافية في النحو» بشرح الإستراباذي (١: ٥٠٥).

⁽٦) الذي ذكره مكي في «الكشف» (١: ٤٥٤) أنها لابن عامر فقط، وانظر: «حجة القراءات» ص٧٧.

﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصَّفَهُمْ ﴾ أي: جَزاءَ وَصْفِهم الكذبَ على الله في التحليلِ والتحريم، من قوله تعالى: ﴿تَصِفُ أَلْسِنَكُ مُ (١١٦ أَلكَذِبَ هَنذَا حَلَالٌ وَهَنذَا حَرَامٌ ﴾ [النحل: ١١٦].

[﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَـتَلُوّا أَوْلَكَ هُمْ سَفَهَا بِغَيْرِ عِلْمِ وَكَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللّهُ أَفْتِرَآةً عَلَى ٱللَّهِ قَدْ ضَـكُواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾ ١٤٠]

نزلت في ربيعةَ ومُضَرَ والعربِ الذين كانوا يَئِدُونَ بناتَهم مخافةَ السَّبْيِ والفقر، ﴿ سَفَهَا ابِغَيْرِ عِلْمِ ﴾: لِخِفَّةِ أحلامِهم، وجَهْلِهم بأنّ الله هو رازقُ أولادهم، لا هم.

وقُرِئ: «قَتَّلُوا» بالتشديد، ﴿مَارَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ﴾: من البَحائرِ والسوائبِ وغيرِها.

[﴿ وَهُوَ الَّذِى آَنَشَا جَنَّنَتِ مَعْهُ وَشَنتِ وَغَيْرَ مَعْهُ وَشَنتِ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرَّعَ مُغْلِفًا أُكُلُهُ. وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَسَكِيهًا وَغَيْرَ مُتَسَكِيهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُشْرِفُوٓ أَ إِنَّكُ، لَا يُحِبُ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ 181]

قولُه: (من قوله: ﴿تَصِفُ ٱلسِننُكُمُ مُ اللَّينَ الْكَذِبَ ﴾). قال: «جعل قولهَم كأنه عَيْنُ الكَذبِ وَخَضُه (٣)، فإذا نطَقَت به ألسنتُهم، فقد حلَّتِ الكَذِبَ بحِلْيَتِه، وصوَّرتْه بصورته»، ويجيءُ تمامُ تحقيقِه في موضعه.

قولُه: (لِخِفَّة أحلامِهم، وجَهْلِهم بأنّ الله تعالى هو رازقُ أولادهم). الظاهرُ أن «جهْلِهم» عطف على «خفّة»، وتفسيرٌ لقولِه: ﴿ بِغَيْرِ عِلْمِ ﴾، و«لخفة أحلامهم» تفسير لقوله: ﴿ سَفَهَا ﴾، وأنه مفعولٌ له. ولا يجوزُ أن يكونَ ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ معطوفاً عليه. قال أبو البقاء: « ﴿ سَفَهَا ﴾: مفعول له، أو مصدرٌ لفعلِ محذوف. و ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾: حال » (٤٠).

⁽١) في الأصل الخطي ونصّ «الكشاف» من (ط): «ألسنتهم»، وفيه خلطٌ بين الآية (٦٢) والآية (١١٦) من سورة النحل، والظاهر أنه وهم من الزمخشري نفسه، ومشى عليه الطيبي.

⁽٢) في الأصول الخطية: «ألسنتهم»، مع أن المنقول عن الزمخشري بعد كلمتين هو من تفسيره الآية (١١٦) من النحل، ولفظها: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَكُ كُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾.

⁽٣) المحض: الخالص.

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٣).

﴿ أَنْشَأَ جَنَّتِ ﴾ من الحُروم، ﴿ مَعْرُوشَتِ ﴾: مسموكاتٍ ﴿ وَغَيْرَ مَعْرُوشَتِ ﴾: متروكاتٍ على وجهِ الأرض لم تُعرَّش. وقيل: المعروشاتُ: ما في الأريافِ والعُمْرانِ عمّا غَرَسَه الناسُ واهتَمُّوا به فعرَّشوه، ﴿ وَغَيْرَ مَعْرُوشَتِ ﴾ ممّا أنبتَه اللهُ وَحْشياً في البراري والجبال، فهو غيرُ معروش. يُقال: عَرَّشتُ الكَرْم؛ إذا جَعَلتَ له دَعائِمَ وسُمُكا تُعْطَفُ عليه القُضبان، وسَقْفُ البيت: عَرْشُه.

﴿ مُغْلِفًا أُكُلُهُ ﴾ في اللونِ والطعمِ والحجمِ والرائحة. وقُرِئ: ﴿ أُكُلُهُ ﴾ بالضمِّ والسكون، وهو ثَمَرُه الذي يُؤكَل. والضميرُ للنخل، والزرعُ داخلٌ في حُكمِه، لكونهِ معطوفاً عليه.

قلت: المعنى: قتلوا أولادَهم في حالِ كونِهم جاهلين بالله، وبأنه هو الرازق ذو القوة المتين، لأجلِ خفةِ عقولهِم.

قولُه: (ما في الأرياف). الريف: أرضٌ فيها زرعٌ وخِصْب. والجمع: أرْياف(١).

قولُه: (﴿وَغَيْرَ مَعْرُوشَتِ ﴾ ممّا أَنْبَتَه اللهُ) من بيان ﴿وَغَيْرَ مَعْرُوشَتِ ﴾، وكان من حقّ الظّاهر أن يقال: وغير معروشات: ما في البراري والجبالِ مما أنبته اللهُ تعالى؛ ليصحّ التقابلُ مع قولِه: «المعروشات: ما في الأرياف والعُمران، ممّا غرسه الناس» فعلّق «في البراري والجبال» بقوله: «وحشيّاً» وأخّره، ليرتبَ عليه قوله: «فهو غير معروش»، ليؤذنَ بالفرقِ بين المأهولِ والوحشيّ.

وفيه تنبيهٌ على أنّ من لم يكن تحت سياسةِ سائس، وتأديبِ مؤدّب، ولا ضبط ضابط، يَنْشأكما ينشأ الوحشيُّ، غيرَ مؤدَّب، كأربابِ البوادِي والجبال.

قولُه: (وقرئ: ﴿أَكُلُهُ ﴾ بالضمّ): كلُّهم إلاّ نافعاً وابنَ كثير، فإنّها قَرَآ بالسكون (٢٠). قولُه: (والضميرُ للنخل، والزرعُ داخلٌ في حُكمِه)، لأن الأصلَ أن يطلقَ «الأُكُل» على

⁽١) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية بعد التي تليها، وأخرناها إلى هنا مراعاة لـ«الكشاف».

⁽٢) انظر: «حجة القراءات» ص١٤٦، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣١٣).

و ﴿ مُخْلِفًا ﴾: حالٌ مُقدَّرةٌ لأنه لم يَكُنْ وقتَ الإنشاءِ كذلك، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَٱدْخُلُوهَا خَلِدِينَ ﴾ [الزمر: ٧٣]. وقُرِئَ: (ثُمُرِه) بضَمَّتَين.

فإن قلتَ: ما فائدةُ قوله: ﴿إِذَا آَثَمَرَ ﴾، وقد عُلِمَ أنه إذا لم يُثمِرْ لم يُؤكَلْ منه؟ قلتُ: لمّا أُبيحَ لهم الأكلُ من ثَمَرهِ قيل: ﴿إِذَا آَثَمَرَ ﴾، ليُعْلَمَ أنَّ أولَ وقتِ الإباحةِ وقتُ إطلاع الشجرِ الثمرَ، لئلا يُتَوَهَّمَ أنّه لا يُباحُ إلّا إذا أدركَ وأَيْنَع.

﴿وَءَاتُواْ حَقِّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ الآيةُ مكِّية، والزكاةُ إنّها فُرِضَت بالمدينة، فأريدَ بدالحق»: ما كان يُتَصدَّقُ به على المساكينِ يومَ الحصاد، وكانَ ذلك واجباً حتىٰ نَسَخَه افتِراضُ العُشْرِ ونِصْفِ العُشر. وقيل: مَدَنية، والحقُّ هو الزكاةُ المفروضة، ومعناه: واعزِموا على إيتاءِ الحقِّ واقصِدوهُ واهتَمُّوا به يومَ الحصاد، حتىٰ لا تُؤخِّروهُ عن أولِ وقتٍ يُمكِنُ فيه الإيتاء.

الثمرة والجَنَاةِ (١) بالحقيقة، فغُلِّب فيه الزرع. الأساس: «يقال: أُكُلُ بستانك دائم، أي: ثَمرُه». ذكره في الحقيقة.

الجوهري: «الأُكُل: ثمرُ النخل والشجر، وكلُّ ما يؤكل فهو أُكُل». ولم يفرَّق بين الحقيقة والمجاز، فالضمير إذاً للمذكور.

قولُه: (وقُرِئ: «ثُمُرِه» بضَمَّتين): حمزة والكسائي، والباقون: بفَتحتَين (٢).

قولُه: (لتلا يُتَوَهَّم أنه لا يُباحُ إلّا إذا أَدْرك) قال القاضي: «قيل: فائدةُ قوله: ﴿إِذَا آثْمَرَ ﴾: رُخْصةُ الله إلى الله إلى الحصاد: المتمامُ وفائدةُ الأمر بالإيتاء يوم الحصاد: المتمامُ

⁽١) الجَناة - بفتح الجيم -: كلُّ ما يُجنى.

⁽٢) انظر: «إتحاف فضلاء البشر» ص٢١٩، و«حجة القراءات» ص٢٦٤، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٤٣).

﴿ وَلَا تُشَرِفُوا ﴾ في الصَّدَقة، كما رُوِيَ عن ثابتِ بنِ قيسِ بنِ شَمَّاس: أنه صَرَمَ خَسَ مئةِ نخلة، ففَرَّقَ ثمرَها كلَّه، ولم يُدخِلْ منه شيئاً إلىٰ منزله، ﴿ وَلَا نَبْسُطُهُ كَا كُلَّ ٱلْبَسَطِ فَنَقْعُدَ مَلُومًا تَحْسُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٩].

[﴿ وَمِنَ ٱلْأَنْعَدِ حَمُولَةً وَفَرْشَا حَكُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللّهُ وَلَا تَلْبِعُوا خُطُوتِ الشَّيَطُانِ ۚ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُولًا مُبِينً * ثَمَنِية أَزْوَجٌ مِنَ الضَّانِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ الشَّيْعُونِ بِعِلْمٍ إِن الشَّيَطُنِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُولُ مُبِينٌ * ثَمَنِية أَزْوَجُ مِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْإِبِلِ الْنَيْنِ وَمِنَ الْإِبِلِ الْمُنْمَانِينَ أَمَّا مُثَمِّدَ اللّهُ عَلَى اللّهِ وَمِنَ الْإِبِلِ الْمُنْمَانِينَ أَمْ صُعْدَاءً إِذْ وَصَعِطُمُ اللّهُ الْأَنْشَيَيْنِ أَمْ صُعْدَا أَنْ اللّه لَا يَهُ اللّهِ لَيْضِلَ النّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللّهَ لَا يَهْدِى اللّهِ اللّهُ لَا يَهْدِى اللّهُ لَا يَهْدِى اللّهُ لَا اللّهُ لَا يَعْدِلُولُ اللّهُ لَا اللّهُ لَا يَصْدَلُ اللّهُ لَا اللّهُ لَا يَهْدِى اللّهُ لَا الللّهُ لَا اللّهُ لَا الللّهُ لَا اللّهُ لَا الللّهُ لَا اللّهُ لَا الللّهُ لَاللّهُ لَا اللّهُ لَا اللّهُ لَا اللّهُ لَا اللّهُ لَا الللّهُ لَ

﴿ حَمُولَةً وَفَرُشًا ﴾ عطفٌ على ﴿ جَنَّتِ ﴾، أي: وأنشأ من الأنعامِ ما يَحمِلُ الأثقالَ وما يُفرشُ للذبح، أو يُنسَجُ من وَبَرهِ وصوفهِ وشَعرِه الفُرُش.

الأداء عند الحصاد حتى لا يؤخّر عنه، وليُعلَمَ أنّ الوجوبَ بالإدراك لا بالتبقية»(١).

قولُه: (﴿ وَلَا تُسَمِرُهُوٓا ﴾ في الصدقة) علّق ﴿ وَلَا تُسَمِرُهُوٓا ﴾ في الصدقة بالقريب، وهو: ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ ﴾ على طريقة التنازُع، فيقدّر مثلُه لقوله: ﴿ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ * ﴾.

قولُه: (﴿ حَمُولَةً وَفَرَّشَا ﴾ عطف على ﴿ جَنَّنَتِ ﴾): والجهةُ الجامعة: إباحةُ الانتفاع بالنوعين في عُرْف الشرع؛ وذلك أنه تعالى لمّا حَكَى عن المشركين تحريمَ ما في أجِنّة البحائر والسوائب، وسجّل عليهم بالخسران، بسبب تحريمهم ما رزقَهم اللهُ افتراءً على الله، نصَّ على

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ٨٥٤).

وقيل: «الحَمُولة»: الكِبارُ التي تَصلُحُ للحَمْل، «والفَرْشُ»: الصِّغارُ كالفِصْلانِ والعَجاجيلِ والغنم، لأنها دانيةٌ من الأرضِ لِلَطافةِ أجرامِها، مِثلَ الفَرْشِ المفروشِ عليها. ﴿وَلَا تَنَيِعُوا خُطُورَتِ ٱلشَّيَطَانِ ﴾ في التحليلِ والتحريمِ من عندِ أنفسِكم، كما فَعَلَ أهلُ الجاهلية.

﴿ ثَمَنِينَةَ أَزْوَجَ ﴾ بَدَلٌ من ﴿ حَمُولَةً وَفَرَشًا ﴾ ، ﴿ أَثْنَيْنِ ﴾ : زوجَين اثنين ، يُريدُ الذَّكَرَ والأُنثَى ، كالجملِ والناقة ، والثورِ والبقرة ، والكبشِ والنَّعْجة ، والتَّيْسِ والعَنْز . والواحدُ إذا كان وَحْدَه فهو فَرْد ، وإذا كان معَه غيرُه مِن جنسِه سُمِّي كلُّ واحدٍ منها زَوْجا، وهما زَوْجان ، بدليلِ قوله : ﴿ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأَنثَى ﴾ [النجم: ١٥] ، والدليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿ فَمَننِيهَ أَزْوَجٍ ﴾ ، ثم فسَّرها بقوله : ﴿ وَمِن الضَّانِ اثْنَيْنِ وَمِن الْمَعْرِ اثْنَيْنِ ﴾ ، ونَحْوُ تَسْمِيَتِهم الفَرْدَ الزوجِ بشرطِ أن يكونَ معه آخرُ من جِنْسه : تسميتُهم الزجاجة كأساً بشَرْطِ أن يكونَ فيها خر .

والضأنُ والمَعْز: جَمْعُ ضائنٍ وماعِز، كتاجِر وتَجْر.

ما خلق للمكلَّفين، فأباح لهم أكْلَه، وحَمْلَ الأثقال عليه، وقدَّم أولاً ذِكْر الجنّاتِ المختلفة، والزروع المتفاوتة، وأمرَهم بالأكل منها، وأداءِ حقوق الله منها، ثم ثنَّى بذِكْر الأنعام المختلفة، ثم عمَّ الخطابَ في إباحة أكلِ سائر ما رزقَهم الله تعالى، ونهى عن اتّباع خُطوات الشيطان؛ مِن تحريم ما أحلَّ اللهُ تعالى.

قولُه: (بدليل قوله: ﴿خَلَقَ ٱلزَّوْجَيِّنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأَنثَى ﴾) تعليلٌ لقوله: «سُمِّي كلُّ واحدٍ منهما زَوْجاً، وهما زوجان». وقوله: «والدليلُ عليه»، أي: على أنه يريدُ الذكرَ والأنثى؛ كالجمل والناقة، إلى آخره.

وقُرِئا بفَتْح العين، وقرأ أُبيّ: «ومن المِعْزيٰ»، وقُرِئ: «اثنان» على الابتداء.

الهمزةُ في ﴿ مَ ٱلذَّكَرَيْنِ ﴾ للإنكار، والمرادُ بالذَّكَرَيْن: الذكرُ من الضأنِ والذكرُ من المعنى: من المعنز، وبالأُنثيَّن: الأُنثيُ من الضأنِ والأُنثيُ من المعنز، على طريق الجنسية. والمعنى: إنكارُ أن يُحرِّمَ اللهُ تعالى من جنسِ الغنمِ ضأنها ومعزِها شيئاً من نَوعَيْ ذكورِها وإناثِها، ولا مما تَحمِلُ إناثُ الجنسيْن، وكذلك الذَّكرانِ من جِنسَي الإبلِ والبقرِ، والأُنثيانِ منها، وما تَحمِلُ إناثُها، وذلك أنهم كانوا يُحرِّمون ذكورة الأنعامِ تارةً، وإناثَها تارة، وأولادَهما كيفا كانت ذكوراً وإناثاً، أو مُحتَلِطةً تارة، وكانوا يقولون: قد حَرَّمَها الله، فأنكر ذلك عليهم.

﴿نَيْتُونِي بِعِلْمٍ ﴾: أخبِروني بأمرٍ معلومٍ من جِهـةِ الله تعالىٰ يدلُّ علىٰ تحريمِ ما حرَّمْتُم، ﴿إِن كُنتُدْ صَدِقِينَ ﴾ في أنّ الله حَرَّمَه.

قولُه: (وقُرِئا بفَتْح العَين) «المعَز» ـ بفتح العين ــ: ابنُ كثير وأبو عمرٍو وابن عامر. والباقون: بإسكانها(١).

قولُه: (إنكارُ أن يُحرِّمَ الله). قال صاحب «المفتاح»: «قل في إنكار نفس الضَّرْب: «أزيداً ضربت أم عَمْراً؟»، فإنك إذا أنكرت من يُردِّدُ الضربَ بينَهما، تَولَّدَ منه إنكارُ الضرب على وجهِ بُرهاني. ومنه قوله تعالى: ﴿عَالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأَنشَيَيْنِ ﴾»(٢).

قولُه^(٣): «على وجه بُرهاني»، يعني به: أنّ الضربَ يَستلْزمُ محلًّا، فإذا نفَيتَ المحلّ، ثُفِي اللازم، وانتفاءُ اللازم مُستلزمٌ لانتفاء الملزوم.

⁽١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٥٥٦). و «حجة القراءات» ص٧٧٥.

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص١٥١.

⁽٣) يعني قول السكاكي.

﴿أَمْ كُنتُدُ شُهَكَآءَ ﴾: بل أكنتُم شهداء؟ ومعنى الهمزةِ الإنكار، يعني: أمْ شاهدتُم ربَّكُم حينَ أمَرَكُم بهذا التحريم؟ وذَكرَ المُشاهدةَ على مذهبِهم، لأنهم كانوا لا يُؤمنونَ برسولٍ وهم يقولون: اللهُ حرَّمَ هذا الذي نُحرِّمه، فتَهكَّمَ بهم في قوله: ﴿أَمْ كُنتُدُ شُهكَآءَ ﴾، على معنى: أعرَفتُم التوصيةَ به مُشاهِدين، لأنكم لا تُؤمنونَ بالرسل؟ ﴿فَمَن أَظْلَمُ مِمَنِ أَفْتَرَىٰ عَلَى اللّهِ حَذِبًا ﴾ فنسَبَ إليه تحريمَ ما لم يُحرِّم، بالرسل؟ ﴿فَمَن أَظْلَمُ مِمَنِ أَفْتَرَىٰ عَلَى اللّهِ حَذِبًا ﴾ فنسَبَ إليه تحريمَ ما لم يُحرِّم، فليضِ لَلنَاسَ ﴾ وهو عَمْرُو بنُ لُحيِّ بنِ قَمْعةَ الذي بَحَر البَحائرَ وسَيَّبَ السوائب.

فإن قُلت: كيفَ فَصَلَ بينَ بعضِ المعدودِ وبعضِه، ولم يُوالِ بينَه؟ قلت: قد وقعَ ..

قولُه: (وذكر المشاهَدة على مذهبِهم) أي: على ما يؤدِّي إليه مذهبُهم، فإنهم كانوا يقولون: الله حرَّمَ هذا. وطريقُ تصحيح هذه الدعوى أن يُقال: إنّ هؤلاء إنها عَلِموا ذلك إما بأن بعثَ اللهُ تعالى رسولاً أخبرَهم به، أو بأنْ كانوا مُشاهِدينَ يسمعون كلامَ الله في التحريم. والأوّل مُنافِ لمذهبهم، لأنهم لم يكونوا مؤمنين بالرُّسل، فبقي الثاني، وذلك مُحال؛ فتهكّمَ بهم.

قال الزجّاج: «قد بيّنَ الاحتجاجُ أنهم لا يدّعون بأن نبيّاً أخبرهم عن الله أنّ هذا حرام، ولا أنهم شاهدوا الله قد حرّمَ ذلك. أي: هل شاهدتُم الله قد حرّمَ هذا إذ كنتم لا تؤمنون برسول؟ ثم بيَّن ظُلَمَهم فقال: ﴿ فَمَنَ أَظَلَمُ مِمِّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللّهِ كَذِبًا ﴾، ثُم قال: ﴿ قُل لَا آجِدُ فِي مَا أُوحِي إِلَى مُحَرَمًا ﴾، أعلَمَهم أنّ التحليل والتحريم إنها يُقبَلُ بالوحي والتنزيل (١)».

قولُه: (فَصَلَ بِينَ بعضِ المعدود) وهو قوله: ﴿ يَنِ الضَّكَأَنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ﴾، والفاصل: ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِرَ ٱلْنَيْنِ ﴾، والفاصل: ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِر ٱلْنَيْنِ ﴾ والفاصل: ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِر ٱلْأَنْتَيْنِ ﴾ والفاصل: ﴿ قُلْ ءَآلذَكَرَيْنِ

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٢٩).

الفاصلُ بينَهما اعتِراضاً غيرَ أجنبيٍّ من المعدود؛ وذلك أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ مَنَّ على عِبادِه بإنشاءِ الأنعامِ لـمنافعِهم، وبإباحتِها لهم، فاعترضَ بالاحتجاجِ على مَنْ حَرَّمَها، والاحتجاجُ على مَنْ حَرَّمَها تأكيدٌ وتشديدٌ للتحليل، والاعتراضاتُ في الكلامِ لا تُساقُ إلّا للتوكيد.

[﴿ قُل لَا آَجِدُ فِي مَا أُوحِى إِلَىٰ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَإِلَّا أَن يَكُونَ مَيْسَةً أَوْ دَمَا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرِ فَإِنَّهُ رِجْسُ أَوْ فِسْقًا أُهِلَ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادِ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ١٤٥]

﴿ فِي مَا ٓ أُوحِى إِلَى ﴾ تنبية على أنَّ التحريمَ إنها يثبتُ بوَحْيِ الله تعالى وشَرْعهِ، لا بهوى الأنفس، ﴿ مُحَرَّمًا ﴾: طعاماً مُحَرَّماً من المطاعِم التي حَرَّمتُموها، ﴿ إِلَّا آن يَكُونَ مَيْــتَةً ﴾: إلّا أن يكونَ الشيءُ المُحرَّمُ ميتةً،

قوله: (غيرَ أجنبيٍّ من المعدود) يريدُ أنّ قولَه: ﴿ ثَمَنيَيَةَ أَزَوَجٍ ﴾ لمّا كان بدلاً من قوله: ﴿ حَمُولَةٌ وَفَرَشَا ﴾ على تقدير: أنشأ من الأنعام ما يحملُ الأثقال، وما يُفْرَش للذَّبح، وكان ذِكرُها للامتنان على المكلَّفين، لينتفعوا بها أنواعَ الانتفاعات، ثم جِيء بقوله: ﴿ يَرَ الضَّأَنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَكِينِ ﴾، تفصيلاً لتلك الفَذْلكة، فصَلَ (١) المعدودَ بقوله: ﴿ وَالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِر الأَنْشَيْنِ ﴾ الآية، للاحتجاج على من حرَّمها، لأنّ أصلَ الكلام كان مسوقاً في تحريمهم البحائر والسوائب وما تولَّدَ منها، وفي افترائهم على الله، وتضليلهم فيها (١) يدلُّ عليه قولُم: ﴿ مَا فِ بُطُونِ هَكَذِهِ ٱلْأَنْفَكِمِ خَالِصَةُ لِنُكُورِنَا ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وَحَرَّمُواْ مَا رَزْقَهُمُ اللّهُ أَفْرَادُ عَلَى الله الله الله على الله على الله الله على الله الله على الله المؤون هكذه المُورَادُ عَلَيْهُ اللّهُ الله الله الفَادِ هُو حَرَّمُواْ مَا كَانُواْ مُهَتَدِينَ ﴾ .

قولُه: (طعاماً مُحرَّماً من المَطاعِم التي حَرَّمتُموها ... إلا أن يكون الشيءُ المحرّمُ مَيتة)،

⁽١) جواب «لمّا» في قوله: لما كان بدلاً وقد طال الفصل، ولم يأت بخبر «أنّ» قبلها.

⁽٢) قوله: «وفي افترائهم على الله، وتضليلهم فيها» سقط من (أ).

ظاهر هذا التركيب مُشعِرٌ بأنه ذهبَ إلى أنّ الاستثناءَ مُنقطع، كما سيجيء بيانُه.

وقال أبو البقاء: ﴿ وَيَطْعَمُهُ وَ ﴾ صفةٌ لـ ﴿ طَاعِمِ ﴾ ، وقوله: ﴿ إِلَّا آَن يَكُونَ ﴾ استثناءٌ من الجنس، وموضعُه نصب، أي: لا أجدُ محرّماً إلا الميتة. ويُقرأ ﴿ يَكُونَ ﴾ بالياء، و ﴿ مَيْسَتَةً ﴾ بالنصب، أي: إلا أن يكون المأكول، أو ذلك. ويُقرأ بالتاء، أي: المأكولة » (١).

واعلم أنّ هذا الموضع من المُشكلات، فلا بدَّ من بسطِ الكلام فيه؛ فنقول: المستثنى هاهنا مُخصَّص، لأنّ اسمَ ﴿يَكُونَ ﴾ ضميرٌ راجع إلى ما سبق، ومِن ثمَّ قال: «الشيءُ المحرّم»، وقد خُصِّص بقوله: ﴿مَيْسَتَدُّ ﴾، وما عطف عليها(٢)، وقد قيّد المستثنى (٣) منه بقوله: «من المطاعم التي حرّمتموها»، وما هذا شأنه لا يكون متصلاً، فكأنه قيل: لا أجدُ فيما أُوحِي إليَّ من المتنزيل، طعاماً مُحرّماً بها قيّدتموه، ولكنّي أجدُ ذلك الطعامَ المحرَّم مقيّداً بهذه القيود المذكورة.

وينكشفُ هذا التقرير بها ذكرَه في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ مُجْرِمِينَ * إِلَا عَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ ﴾ [الحجر: ٥٨ - ٥٩]. قال: ﴿﴿ إِلَا عَالَ لُوطٍ ﴾: لا يخلو مِن أن يكون استثناءً من ﴿قَوْمٍ ﴾، فيكونُ منقطعاً، لأنّ «القوم» موصوفون بالإجرام، فاختلف لذلك الجنسان، وأن يكون استثناءً من الضمير في ﴿ مُجْرِمِينَ ﴾ فيكونُ متصلاً».

والنظمُ والتركيبُ يُساعدُ الانقطاع، ويأبى الاتصال؛ أما التركيب: فإنّ قولَه: ﴿يَطْعَمُهُ وَ ﴾ صِفةٌ مؤكِّدة لـ ﴿ طَاعِمِ ﴾ على نحو: ﴿وَلَا طَايِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الانعام: ٣٨] فيُفيدُ مزيدَ التعميم والإحاطة، فإذا استثنى المذكورات، آذنَ بقصرِ المحرّمات على المذكورات، وليس بذلك؛ فوجبَ الانقطاعُ (٤) والتخصيص.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٤٥-٥٤٥).

⁽٢) يعني قوله تعالى: ﴿ أَوْ دُمَا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرِ فَإِنَّهُ رِجْسُ أَوْ فِسْقًا أَهِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ أَفَمَنِ أَضْطُرَ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادِ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيدٌ ﴾.

⁽٣) أي: في قوله تعالى: ﴿ مُحَرَّمًا ﴾.

⁽٤) أي: جعل الاستثناء منقطعاً لا متصلاً. وطريق القصر في الآية النفي بـ «ما» والاستثناء بـ «إلا».

﴿ أَوْدَمُا مَسْفُوحًا ﴾ أي: مَصبوباً سائلاً كالدَّمِ في العُروق، لا كالكَبِدِ والطِّحال. وقد رُخِّصَ في دَمِ العُروقِ بعدَ الذبح.

﴿ أَوْ فِسَمَّا ﴾ عَطْفٌ على المنصوبِ قبلَه، سُمِّيَ ما أُهِلَّ به لغيرِ الله فِسْقاً لتوغُّلهِ في بابِ الفِسق. ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذَكِّرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقُ ﴾ بابِ الفِسق. ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذَكِّرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقً ﴾ [الأنعام: ١٢١]، و﴿ أُهِلَ ﴾: صفةٌ له منصوبةُ المَحلِّ. ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً له من ﴿ أُهِلَ ﴾، أي: أُهِلَ لغيرِ الله به فِسْقاً.

وأما النظم: فإنّ هذه الآياتِ وردَت عَقِبَ افترائهم على الله من تحريم ما حرّموه، قالوا: ﴿ هَلَا مِن آنَكُ مُ وَحَرَثُ حِجْرٌ ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، و ﴿ هَلَا وَ الْأَنْكُ خَالِصَةٌ لِلْأَكُورِنَا وَ عُكَرَمٌ وَ هَلَا أَوْكِ فِنَا فَالْمَامِ اللهُ وَمَن عَلَى الْمُعْمَ اللهُ عَلَى الْمُومِن عَلَى الْمُومِن اللهُ عَلَى اللهُ حَمَّمَ اللهُ عَلَى ال

قولُه: (وقد رُخِّصَ في دَمِ العُروق بعدَ الذبح). قال الإمام: «الدمُ المسفوح: السائل. وعن ابن عباس: يريدُ ما خرجَ من الأنعام وهي أحياء، وما يخرجُ من الأوداج (١) عندَ الذبح. وعلى هذا التقدير: لا يدخلُ فيه الكَبدُ والطِّحال لجُمودِهما، ولا ما يختلطُ باللحم من الدم، فإنه غيرُ سائل. وسُئل أبو مِجْلَز (٢) عما يتلطّخُ من اللحم بالدم، وعن القِدر يُرَى فيه حُمْرة الدم، فقال: لا بأس به، إنها نُمِي عن الدم المسفوح» (٣).

⁽١) الأوداج: عروق تكتنف الحلقوم. مفردها: وَدَج.

⁽۲) هو لاحق بن مُحيد السَّدوسي البصري، أحد أئمة التابعين الثقات، روى له الشيخان في «الصحيحين» وأصحاب «السنن» توفي سنة ۲۰۱، وقيل: ۲۰۱هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (۱۱: ۱۷۱–۱۷۲).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٨: ١٨٢).

فإن قُلتَ: فعَلامَ تَعطِفُ ﴿أُهِلَ ﴾؟ وإلامَ يرجعُ الضميُر في ﴿يِهِـ ﴾ علىٰ هذا القول؟ قلتُ: يُعطَفُ علىٰ ﴿يَكُونَ ﴾، ويرجعُ الضميرُ إلى ما رَجَعَ إليه المُستكِنُّ في ﴿يَكُونَ ﴾.

وقال الشافعي رضي الله عنه: «قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْسَةَةَ وَٱلدَّمَ ﴾ [البقرة: ١٧٣]: بيانٌ لتحريم الدم مُطلقاً، فوجبَ الحكم بحُرمة جميع الدماء، ونجاستها، سوى الكبد والطِّحال، بالحديث، فيجبُ إزالتُها عن اللحم ما أمكن »(١).

قال صاحب «الجامع»: «أبو مجلز: لاحِقُ بنُ مُمَيدِ السّدوسِيُّ البصريِّ، تابعيِّ، سَمِعَ عبدَ الله بنَ عُمَر، وابنَ عباس، وأنسَ بن مالك. وسمع منه قتادة، وسُليهان التَّيمِيِّ، وعِمْرانُ ابنُ حُدَير».

قولُه: (فعَلامَ تَعطِفُ ﴿أُهِلَ ﴾) الفاء (٢): للإنكار؛ يعني: إذا جعل ﴿فِسَقًا ﴾ مفعولاً له، من ﴿أُهِلَ ﴾ مُقدَّماً على العامل (٣)، ينقلبُ مدخولُ حرف العطف من الإفراد إلى الجملة، والضمير (٤) المجرورُ بلا عائد ظاهر، إذ تلك الجملةُ المعطوفُ عليها، وإلامَ يرجع الضمير؟

قولُه: (يُعْطَفُ على ﴿يَكُونَ﴾). وقلت: الأوّل (٥) أُولَى، ليحصلَ في الكلام الترقّي، وليُؤذِنَ بأن ما أُهِلَ لغير الله أقذرُ وأخبَثُ من لحم الخنزير، ولذلك علّل (٦) لحمَ الخنزير بالرّجس، ثم أتبعَه ذلك، وسمَّاه أولاً بنَـفْس الفِسق، ثم وصَفَه بها يكشف عن حقيقتِه، كأنّ

⁽۱) انظر: «الأم» للشافعي (۲: ۲٤۱) وما بعدها، و «أحكام القرآن» للجصاص (۱: ۱۰۱)، و «أحكام القرآن» لابن العربي (1: ۵۳).

⁽٢) يعني في «فَعَلام»، والمقصود أن الاستفهام يفيد الإنكار.

⁽٣) هو الفعل ﴿أُهِلَّ ﴾.

⁽٤) يعني الهاء في ﴿ بِهِ ـ ﴾.

⁽٥) يعني عطف ﴿فِسْقًا ﴾ على المنصوب قبله وهو ﴿مَيْــَنَّةٌ ﴾.

⁽٦) في (ط): «عُلِّمَ».

﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَ ﴾: فمَن دَعَتْهُ الضرورةُ إلىٰ أكلِ شيءٍ من هذه المُحرَّمات، ﴿غَيْرَ بَاغٍ ﴾ علىٰ مُضْطَرِّ مِثلِهِ تاركٍ لمُواساتِه، ﴿وَلَاعَادِ ﴾: مُتجاوزٍ قَدْرَ حاجتِه من تَناوُلِه، ﴿ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَجِيمٌ ﴾ لا يُؤاخِذُه.

[﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمَنَا كُلَّ ذِى ظُلُورٌ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَدِ حَرَّمَنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتَ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَاكِ أَوْ مَاأَخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَهُم عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتَ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَاكِ آوْ مَاأَخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَهُم بِبَعْمِمِ مَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

ذو الظُّفُر: ما له أُصبَعٌ من دابةٍ أو طائر، وكان بعضُ ذاتِ الظُّفْرِ حلالاً لهم، فلما ظَلَموا حُرِّمَ ذلك عليهم، فعمَّ التحريمُ كُلَّ ذي ظُفُر، بدليل قوله: ﴿ فَيُظُلِّمِ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٦٠].

وقولُه: ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَـمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا ﴾ كقولك: من زيدٍ أخذتُ مالَه، تُريدُ بالإضافةِ زيادةَ الرَّبْط......

الفسقَ تفسيرُه، وبيانه: أنه أُهِلَ لغير الله. فعلَى هذا ففي تأخير الدم عن الميتة الإشعارُ بأنه أخبثُ منه، فيجبُ أن يُختَرز منه (١) ما أمكن، كما ذهبَ إليه الشافعي.

قولُه: (ذو الظُّفُر: ما له أُصبَعٌ من دابّةٍ أو طائر). قال القاضي: «وقيل: كلُّ ذي مِخلَبٍ وحافر. وسُمّى الحافر ظُفُراً مجازاً»(٢).

قولُه: (تُريدُ بالإضافةِ زيادةَ الرَّبْط). قيل: الإضافة: لفظٌ مشتركٌ بينَ نسبةِ فعل إلى اسم، أو نسبةِ اسم إلى اسم، بواسطةِ حرف مَلْفوظٍ أو مُقدَّر، والأول يسمّى جارًا ومجروراً، والثاني مضافاً ومضافاً إليه.

⁽١) قوله: «فيجب أن يحترز منه» سقط من (ط).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٦١).

.....

قلت: والمراد هاهنا إضافة الشُّحوم إلى الضمير^(۱)، لأنَّ الظاهرَ أن يقال: ومن البقر والغنم حرّمنا عليهم الشحومَ، وأخذْتُ من زيد المالَ، فأضيفَ لزيادة الربط. وإلى هذا ذهب صاحبُ «التقريب»^(۲).

وأما بيانُ نسبة الفعل إلى الاسم فإنّ الظاهرَ أن يُقال: «أخذْتُ مالَ زيد» فأنت في قولك: «مِن زيد أخذتُ» مُحْمِل، لأنّ المأخوذَ يحتملُ أن يكونَ جميعَ ما يملك، أو يكون شيئاً دون شيء، وإذا قلت: «مالَه»، تعيّنَ المال.

وقريبٌ منه من حيث الإجمالُ والتفصيل قولُه تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: ١]. هذا، وإنْ اقتضاهُ التركيب، لكنه ليس بمعنيِّ هاهنا. وأما الحصرُ في قوله: «لم يحرّم منهما إلا الشحوم الخالصة»، فمن تقديم المعمول على العامل، وتخصيصِه (٣) في الثاني، وتأخيرِه وتعميمِه في الأول.

وقال أبو البقاء: «﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ﴾ معطوفٌ على ﴿كُلَّ ﴾، وجعلَ ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا ٓ ﴾ تَبْييناً للمُحرِّم من البقر. ويجوزُ أن يكون ﴿ٱلْبَقَرِ ﴾ مُتعلَّقاً بـ﴿حَرَّمْنَا ﴾ الثانية»(٤). وقال صاحب «الكشف»: «والتقديرُ حينئذ: وحرَّمْنا من البقر والغنم عليهم

⁽١) يعنى في قوله تعالى: ﴿ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُكُومَهُمَا ﴾.

⁽Y) انظر: «تقريب التفسير الورقة»: ١٤٨.

⁽٣) والثاني هو قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْفَنَدِ حَرَّمَنَا عَلَيْهِمْ شُخُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ ﴾ فالعامل المؤخر هو ﴿ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْفَنَدِ ﴾، والتخصيص بقوله: ﴿ وَعَلَى ٱلْذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلُ وَلَهُ عَالَى: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَاكُلُ فَهُو قُولُهُ تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَاكُلُ فَهُو قُولُهُ تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَاكُلُ وَالمعمول المقدَّم هو، والتعميم بقوله: ﴿ حَكُلَّ ذِى ظُفُرٍ ﴾ . ذِى ظُفُرٍ ﴾ .

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٥).

والمعنىٰ: أنه حَرَّمَ عليهم لَخْمَ كلِّ ذي ظُفُرٍ وشَحْمَه وِكلَّ شيءٍ منه، وتركَ البقرَ والغنمَ على التحليل، لم يُحرِّم منهما إلّا الشُّحومَ الخاصة، وهي الثُّروبُ وشُحومُ الكُلي.

وقولُه: ﴿ إِلَّا مَا حَمَلَتَ ثُلَهُورُهُمَا ﴾ يعني: إلّا ما اشتَمَلَ على الظهورِ والجُنوبِ من السَّحْفة، ﴿ أَوِ ٱلْحَوَاكِ آ﴾ أو اشتَمَلَ على الأمعاء، ﴿ أَوْ مَا أَخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ﴾ وهو شَحْمُ الإلْية. وقيل: ﴿ الْحَوَاكِ آ ﴾ عطفٌ على ﴿ شُحُومَهُمَا ٓ ﴾، و﴿ أَوّ ﴾ بمنزلتِها في قولهم: جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين.

شُحومَهما، فتَقِفُ على قوله: ﴿ذِى ظُلُمُو﴾ (١). فإن حملْتَ ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ ﴾ على ﴿ذِى ظُلُمُو وَمِن البقر والغنم _ وقفْتَ على قوله: ﴿وَٱلْفَنَمِ ﴾ . والوجه: الأول»(٢).

قوله: (وهي الثُّروب)، الجوهري: «الثروب: شحمٌ قد غَشِيَ الكَرِشَ والأمعاء، رقيق». و«السَّحْفة» _ بفتح السّين وسُكُون الحاء المهملة، والفاء _: «الشحمةُ التي على الظهر، الملتزقةُ بالجلد، فيها بينَ الكتفَين إلى الورْكَيْن».

قولُه: (و﴿ أَوَ ﴾ بمنزلتِها في قولهم: جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين). قال الزجّاج: «يجوزُ ان يكون ﴿ اَلْحَوَاكِ آ ﴾ نسَقاً على ﴿ شُحُومَهُمَ آ ﴾ لا على الاستثناء. المعنى: حرّمنا عليهم شحومَهما أو الحوايا أو ما اختلطَ بعَظم، إلا ما حملت الظهور، فإنه غيرُ محرَّم، ودخلت ﴿ أَوّ ﴾ على طريق الإباحة، كما قال: ﴿ وَلَا تُعْلِعَ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٢٤] أي: هؤلاء أهْلُ أن يعْضَى، فاعْصِ هذا أو اعْصِ هذا، و ﴿ أَوّ ﴾ بليغةٌ في هذا المعنى، لأنك إذا قلت: لا تُطِع زيداً وعمْراً، فجائز أن تكون نهيتني عن طاعتهما معاً في حال، فإنْ (٣) أطعْتُ زيداً على حِدتِه،

⁽١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٤٣٧-٤٣٨).

⁽٢) يعني تعليق «من البقر» بـ ﴿حَرَّمْنَكَا ﴾ الثانية، والوقف على ﴿ذِي ظُفُرٍ ﴾.

⁽٣) في «معاني القرآن»: «إن».

لم أكن عَصيْتُك، وإذا قلتَ: لا تُطِع زيداً أو عَمْراً أو خالداً، أي: هؤلاء كلَّهم أهْل ألا يطاع، فلا تُطِع واحداً منهم، ولا تُطع الجماعة، ومثله: «جالِس الحسنَ أو ابن سيرين أو الشَّعْبيّ» فليس المعنى أنِّ أمرتُك بمجالسة واحد منهم، بل المعنى: كلّهم أهلٌ أن يُجالَس، فإن جالسْتَ واحداً منهم فأنت مُصيب، وإن جالسْتَ الجاعة فأنت مُصيب» (١).

وقال ابنُ الحاجب: ﴿ أَوَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُطِعَ مِنْهُمْ اَثِمًا أَوَ كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٢٤] بمعناها (٢)، وهو أحد الأمرين، وإنها جاء التعميمُ من النهي الذي فيه معنى النفي، لأنّ المعنى قبل وجود النهي فيهها: تُطِيعُ آثِهًا أو كَفُوراً، أي: واحداً منهها، فإذا جاء النهي وردَ على ما كان ثابتاً في المعنى، فيصيرُ المعنى: ولا تُطِع واحداً منهها، فيجيءُ التعميمُ فيهها من جهة النهي الداخل، بخلاف الإثبات، فإنه قد يُفعل أحدُهما دون الآخر. فهو معنى دقيق » تَمَّ كلامه (٣).

وحاصلُ ذلك أنك إذا عطفْتَ ﴿أَوِ ٱلْحَوَاكِ ٓ أَوْمَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمِ ﴾ على ﴿شُحُومَهُمَ ٓ ﴾ دخَلَت الثلاثُ (٤) تحتَ حكم النفي، فيحرُم الكِلُّ سوى ما استُثنِي منه، وإذا عطفْتَ على المستثنى لم يَحْرم سوى «الشحوم». و﴿أَوْ ﴾ على الأول للإباحة، وعلى الثاني للتنويع.

قال أبو البقاء: «﴿ أَوَ ﴾: هاهنا لتفصيل مذاهبهم، لاختلاف أماكنها، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَنْرَىٰ ﴾ [البقرة: ١١١]، فلما لم يُفصّل في قوله: ﴿ وَقَالُواْ ﴾ جاء بـ ﴿ أَوْ ﴾ للتفصيل، إذ كانت موضوعةً لأحد الشيئين » (٥).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٣١-٣٣٢) بتصرف يسير.

⁽٢) أي: بمعنى الواو.

⁽٣) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (٢: ٢١١-٢١٢).

⁽٤) يريد: الشحوم، والحوايا، وما اختلط بعظم.

⁽٥) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٤٦، ١٠٥).

﴿ ذَلِكَ ﴾ الجزاءَ ﴿ جَزَيْنَهُم ﴾، وهو تحريمُ الطيبات، ﴿ بِبَغْيِهِمْ ﴾: بسَبَ ظُلْمِهم، ﴿ وَإِنَّا لَصَلِقُونَ ﴾ فيها أوعَدْناه أهلَ الطاعة، ﴿ وَإِنَّا لَصَلِقُونَ ﴾ فيها أوعَدْناه أهلَ الطاعة، فلمّا عَصَوا وبَغَوْ اللَّهِ عَلَى المُعَلَى المُعَلَى المُعَلَى المُعَلَى اللَّهُ عَصَوا وبَغَوْ اللَّهُ عَلَى المُعَلَى المُعَلَى المُعَلَى اللَّهُ عَصَوا وبَغَوْ اللَّهُ عَلَى المُعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّهُ عَلَّى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَّا

﴿ فَإِن كَ ذَبُوكَ ﴾ في ذلك وزَعَموا أنّ الله واسعُ الرحمة، وأنه لا يُؤاخِذُ بالبغي، ويُخْلِفُ الوعيدَ جُوداً وكَرَماً، ﴿ فَقُل ﴾ لهم: ﴿ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَسِعَةٍ ﴾ لأهلِ طاعتِه، ﴿ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ ﴾ مَعَ سَعَةٍ رحمتِه ﴿ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ فلا يُغتَرُّ برجاءِ رحمتِه عن خوفِ نِقمتِه.

قوله: (﴿ وَإِنَّا لَصَالِقُونَ ﴾ فيها أوعَدْنا به العُصاةَ لا نُخْلِفُه، كها لا نُخْلِفُ ما وَعَدْناه أَهْلَ الطاعة)، الثاني صحيح (١)، والأول اعتزال.

وأنشد أصحابنا:

وقال الإمام: «﴿وَإِنَّا لَصَلِيقُونَ ﴾: في الإخبار عن بَغيِهم، وفي الإخبار عن تَخصيصِهم بهذا التحريم بسبب بَغْيهم»(٣).

قولُه: (﴿ فَإِن كَذَبُوكَ ﴾ في ذلك)، أي: في «إنّا لصادقون فيها أوعدْنا به العُصَاة، لا نُخْلِفه»، وإنما فسَّره بقوله: ﴿ فَقُل رَّبُّكُمْ فَخُلِفه »، وإنما فسَّره بقوله: ﴿ فَقُل رَّبُكُمْ

⁽١) يعني بالأول: خلود أهل المعصية في العذاب، كما يفهم من كلام الزنخشري، وهو مذهب المعتزلة. وبالثاني: نجاة أهل الطاعة وخلودهم في الجنة. انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

⁽٢) البيت لعامر بن الطفيل العامريّ. سبق تخريجُه.

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٣: ٢٢٤).

[﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ اللَّهُ مَآ أَشْرَكُنَا وَلَا ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءً كَذَالِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِ مَ حَتَى ذَاقُواْ بَأْسَنَا قُلْ هِلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمِ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا أَإِن تَنَبِعُونَ إِلَا ٱلظَّنَ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَا تَغْرُصُونَ * قُلْ فَلِلَهِ ٱلْحُبَّةُ ٱلْبَلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَ مَكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ 18٨-189]

﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱشْرَكُوا ﴾ إخبارٌ بها سوف يقولونَه ولِهَا قالوه، قال: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ الشَّرَكُوا لَوْ سَاءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِ هِ عِن شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٣٥]، يَعْنُونَ بَكُفُرِهم وتمرُّدِهم أنَّ شِرْكَهم وشِرْكَ آبائهم، وتحريمهم ما أحلَّ الله، بمشيئة الله وإرادتِه، ولولا مشيئتُه لم يكن شيءٌ من ذلك، كمذهبِ المُجْبِرة بعَيْنه، ﴿ كَذَالِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ أي: جاؤوا بالتكذيبِ المُطلَق؛ لأنّ الله عزَّ وجلَّ ركَّبَ في العقولِ وأنزلَ في الكُتُبِ ما دلًا على غِناهُ وبَراءتِه من مشيئةِ القَبائحِ وإرادتِها،

ذُو رَحْمَةِ وَسِعَةِ ﴾ جواباً لتكذيبهم، فقرَّر ما قالوه، وزِيدَ عليه: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ ٱلْقَوْمِ اللهِ القول المُحْرِمِينَ ﴾ أي: رحمتُه، وإن كانت واسعة، لكن لأهْل طاعتِه. وهو من أسلوب القول بالمُوجَب (١)، كما سيجيء بيانه في سورة التوبة في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أَذُنَّ قُلَّ أَذُنُ خَيْرِ لِلسَّامِ ﴾ [التوبة: ٦١].

قوله: (﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾): الآية في سورة «النحل» [٣٥].

قوله: (ولولا مشيئتُه لم يكن شيءٌ من ذلك، كمذهب المُجبِرة). قال القاضي: ﴿لَوْشَاءَ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا أَشَرَكَنَا ﴾ أي: لو شاء خلاف ذلك مشيئة ارتضاء، كقوله: ﴿فَلَوْشَاءَ لَهَدَ سُكُمُ أَجْمَعِينَ ﴾

⁽١) والقول بالموجب هو في قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةِ وَاسِعَةِ وَلَا يُرَدُّ بَأْشُهُ، عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾، فقد زعم الكفار أن الله واسع الرحمة، فلا يؤاخذ بالبغي، فأثبت الله رحمته للمؤمنين، دون أن ينفيها عن العاصين أو يثبتها لهم، وزاد على ذلك: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْشُهُ، عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾.

لَهَا فَعَـلْنَا نَحنُ ولا آباؤنا. أرادوا بذلك أنّهم على الحقّ الـمشروع الـمَرْضِيّ عنـدَ الله، لا الاعتذار عن ارتكاب هذه القبائح بإرادة الله إيّـاها منهم، حتى يَـنْهض ذمُّهم به دليـلاً للمعتزلة»(١).

وقلت: وأما مقتضى النظم: فهو أنّ الله تعالى مِن ابتداء قوله: ﴿ وَجَعَلُواْ بِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وقوله: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَا تَأْكُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١٠٩] وهَلُمَّ جَرّاً، إلى آخر الآيات المتعلّقة بأمر الأنعام، يحتجُّ (٢) عليهم في اتخاذهم شُركاء لله من الجنِّ والملائكة، ويَنعَى عليهم سوءَ صنيعهم في تحريم البحائر والسوائب، ويُعلِّمُ نبيَّه ﷺ طريقة الردِّ عليهم بقوله: ﴿ قُلُ لَا أَجِدُفِ مَا أُوحِيَ إِلَى مُحَرَّمًا ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

ونحوه ما رُوِّينا عن البخاري ومسلم، عن الحسين بن عليّ عليها السلام، أنَّ عليّاً أخبرَه: أنَّ النبي ﷺ طَرَقه ليلاً وفاطمة، فقال: «أَلاَ تُصَلِّيان؟»، قال عليّ: فقلْتُ: يا رسولَ الله، أَخبَرَه: أنَّ النبي ﷺ حين قلْتُ له ذلك، ولم يَرجُع إنَّ أَنفُسَنا بِيدِ الله، فإذا شَاءَ أنْ يَبعَثَنا بَعَثَنا، فانصَرَفَ رسولُ الله ﷺ حين قلْتُ له ذلك، ولم يَرجُع

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٦٢).

⁽٢) جملة «يحتج» خبر «أنّ» في قوله: «أن الله تعالى...».

والرُّسلُ أخبروا بذلك، فمَنْ علَّقَ وجودَ القبائحِ من الكفرِ والمعاصي بمشيئةِ الله وإرادتِه فقد كَذَّبَ التكذيبَ كلَّه، وهو تكذيبُ الله وكُتُبهِ ورُسُلهِ، ونَبَذَ أدلَّة العقلِ والسمع وراءَ ظهره، ﴿حَقَىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾: حتى أنزلنا عليهم العذابَ بتكذيبهم، ﴿قُلُ هَلَ عِندَكُم مِّنْ عِلْمِ﴾: من أمرِ معلومٍ يصتُّ الاحتجاجُ به فيها قُلتُم ﴿فَتُحْرِجُوهُ لَنَا ﴾، وهذا من التَّهكُم والشهادةِ بأنَّ مِثلَ قولهم مُحالُ أنْ يكونَ له حُجَّة.

شيئاً. ثم سَمعْتُه وهو مُنصَرِفٌ يَضْرِبُ فَخِذَه ، ويقول: ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ أَكُثَرَ شَيْءِ جَدَلًا ﴾ [الكهف: ٥٤]» (١).

والحاصل: أنّ هذه كلمة حقّ، يريدُ بها هذا القائل في هذا المقام باطلاً. ويعضُدُ ما ذكرْنَاهُ، قولُه: ﴿ هَلْ عِندَ حَكُم مِّنْ عِلْمِ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ﴾، يعني: هذا الذي قُلْتموه جهلٌ محض، لأنه لازمٌ عليكم، فإنْ كان لكم حُجّةٌ أخرى مما يصحُّ الاحتجاجُ به، فأخرِ جوها. وقولُه: ﴿ قُلْ فَلِلّهِ الْمُحْجَةُ الْبَلِغَةُ فَلَو شَاءَ لَهَ مَكما السنّة، إذا تمسّكوا البَلِغَةُ فَلَو شَاءَ لَهَ مَكما السنّة، إذا تمسّكوا بهذا الكلام ابتداءً على إظهار الحق، فلله ولهم الحجّةُ البالغة، لعلمِهم (٢) بذلك، ومَن تمسّكَ به لمجرّد المُهاراة والجدال وإبطال الحق، يكون حجّةً عليهم، ودليلاً على إفحامِهم وعَجزِهم.

ونحوه ما ذكره المصنفُ في أول «البقرة»، عندَ قوله تعالى: ﴿وَادْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ اللهِ ﴾ [البقرة: ٢٣]: «يعني: لا تستشهدوا بالله، ولا تقولوا: الله عشهد أنّ ما ندّعيه حقّ، كما يقوله العاجز عن إقامة الحُجّة»، وقال: «هذا بيانٌ لتعجيزهم وانقطاعهم».

فإذاً، التكذيبُ واقع في واقعة مُعيّنةٍ وحالة مُحصوصة، فكيف يُقال: «جاؤوا بالتكذيب المُطلَق»، «وقد كذّب التكذيب كلَّه»؟! ومراده بالتكذيب المُطلق: قولهم: ﴿ لَوَ شَآءَ اللّهُ مَآ أَشْرَكَنَا ﴾، لأنه يهدمُ جميعَ قاعدةِ التكليف.

⁽١) أخرجه البخاري (١١٢٧) ومسلم (٧٧٥) وغيرهما.

⁽٢) في (أ): «لعملهم».

﴿إِن تَنَيِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ في قولِكم هذا، ﴿وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾: تُـقدِّرونَ أن الأمرَ كما تزعمُون، أو: تكذبون.

وقُرِئ: «كذلك كَـذَبَ الذينَ مِن قَبْلِهم» بالتخفيف.

ثم إني، بعد استخراج هذه المعاني، وقفْتُ على كلام إمام الحَرَمَيْن في كتاب «الإرشاد»، قال: «إنهم إنها استوجبوا التوبيخ، لأنهم كانوا يَهزؤون بالدِّين، ويَبْغون رَدَّ دعوةِ الأنبياء، وكان قد قرَعَ مسامعَهم من شرائع الرسل تفويضُ الأمور إلى الله تعالى، فلمّا طُولِبوا بالإسلام، والتزام الأحكام، تعللوا بها احتجّوا به على النبيّن، وقالوا: ﴿لَوَشَاءَ ٱللهُ مَا آشَرَكَنا ﴾، ولم يكن غرضُهم ذكْرَ ما ينطَوِي عليه عَقْدُهم، والدليل عليه قوله: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمِ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَنْبِعُونَ إِلَا الظَّنَ وَإِن أَنتُدَ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾، فكيف لا يكون الأمرُ كذلك، والإيمان بصفات الله تعالى فرعُ الإيمان بالله تعالى والمقرَّعون بالآية كفرة ؟!»(١).

قوله: (وقُرِئ: «كذلك كذَبَ الذينَ مِن قَبْلِهم» بالتخفيف). هذه القراءة شاذّة، بل كادت أن تكون موضوعة، وابن جِنِّي ما ذكرها في «المُحْتَسَب»، وردّها الإمام (٢) أبلغ ردّ. والقراءة بالتشديد هي المتّفقُ عليها، والاستدلال بها لا بهذه. ولو أُريد التفصّي منها يقال: إنّ قولَه: ﴿ لَوَ شَاءَ اللهُ مَا أَشَرَكَنا ﴾ دفْعٌ لداعيهم إلى الإيمان. المعنى: إنّ الله تعالى لم يشأ منا الإيمان على زَعْمِكم، فامضُوا من حيثُ جئتم منه، واتركونا، فإذا قالوهُ أجِبْ عنه، وقل: هلْ عندكم مِن علْم أنّ الله تعالى أرادَ منكم الكفر، ولم يُرِد الإيمان ؟ بل هذا الذي تقولونه كذب بحث، لأنّ مشيئة الله تحالى أرادَ منكم الكفر، ولم يُرِد الإيمان ؟ بل هذا الذي تقولونه كذب بحث، لأنّ مشيئة الله تحفيّةٌ عن الخلق، ولا يَعْلمُ أحدٌ ما قُضِي له من الكفر والإيمان، ومن ادّعى أنه يَعْلمُ ما قدّره الله تعالى عليه، يكون جاهلاً خارصاً.

⁽١) انظر كتاب «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» للجويني ص٠٥٠-٢٥١.

⁽٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٨٥).

﴿ قُلَ فَلِلّهِ الْحُبَّةُ ٱلْبَلِغَةُ ﴾ يعني: فإن كانَ الأمرُ كها زَعَمْتُم أَنَّ ما أنتُم عليه بمشيئةِ الله فلله الحجَّةُ البالغةُ عليكم على قَوْدِ مذهبكم، ﴿ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَ نَكُمُ أَجْمَعِينَ ﴾ منكم ومن مُخالفيكم في الدِّين، فإنّ تعليقكم دينكم بمشيئةِ الله يَقتضي أن تُعلِقوا دينَ مَنْ يُخالِفُكم أيضاً بمشيئتِه، فتُوالوهمُ ولا تُعادوهُم، وتُوافِقُوهُم ولا تُخالِفُوهُم، لأنّ المشيئة تجمعُ بينَ ما أنتُم عليه وبينَ ما هُم عليه.

[﴿ قُلْ هَلُمَ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَهَ حَرَّمَ هَنَذًا فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَكَ مَعَهُمَّ وَلَا تَنَّيِعُ أَهْوَآءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِعَايَنتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ وَهُم بِرَيِهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ ١٥٠]

﴿هَلُمْ ﴾ يَستَوي فيه الواحدُ والجَمْع، والمُذكَّرُ والْمؤنَّثُ عند الحِجازيِّين، وبنو تَمَيمٍ ثُؤنِّثُ وتَجَمَع. والمعنىٰ: هاتوا شُهَداءَكم وقَرِّبوهُم.

فإن قلت: كيف أمرَه باستِحضارِ شُهدائِهم الذينَ يَشهَدونَ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ ما زَعَموهُ مُحَرَّماً، ثم أَمَرَه بأن لا يَشهَدَ معهم؟

هذا معنى ما رُوِي عنِ الحسن أنهم قالوا: إنّ الله رضِيَ مِنّا ما نحن عليه، وأراده منّا، ولو لم يَرْضَ منا لَـحَالَ بيننا وبين ما نحن عليه، ولعاجَلَنا بالعقوبة.

قوله: (على قَوْدِ مذْهبِكم)، الجوهري: «قُدْتُ الفرسَ وغيره، أقودُه قَوْداً ومَقادَةً وقَيْدُودَةً، وفرس قَوُودٌ: سَلِسٌ مُنقاد». والقَوْدُ في الكتاب: بمعنى مفعول.

المعنى: فلله الحُجّة البالغةُ على ما يقودهُ مذهبكم، وهو مساواةُ جميع المِلل المخالفة، لأنّ ما خالف مذهبكم من الملل يجبُ أن يكون عندكم حقّاً، لأنه بمشيئة الله، فيؤدي إلى تصحيح الأديان المتناقضة.

هذا تفسيرٌ في نهايةٍ من التعسُّف. والحقُّ ما مرّ.

قلتُ: أمرَه باستِحضارِهم - وهم شُهداءُ بالباطل -، ليُلزِمَهم الحجَّة، ويُلقِمَهم الحجَر، ويُظهِرَ للمشهودِ لهم بانقِطاعِ الشُّهداءِ أنهم ليسوا على شيء، لتساوي أقدامِ الشاهِدينَ ويُظهِرَ للمشهودِ لهم في أنهم لا يرجعونَ إلىٰ ما يَصِحُّ التمشُّكُ به.

وقولُه: ﴿ فَلَا تَشْهَكَدُ مَعَهُمْ ﴾ يعني: فلا تُسَلِّمْ لهم ما شَهِدوا به ولا تُصَدِّقُهم، لأنه إذا سَلَّمَ لهم فكأنه شَهِدَ معهم مِثلَ شهادتِهم، وكان واحداً منهم، ﴿ وَلَا تَنْبِعُ الْمُواَةَ اللَّذِينَ كَذَّبُوا بِعَايَنَتِنَا ﴾ مِن وَضْعِ الظاهرِ موضعَ المُضْمَر؛ للدلالةِ على أنَّ مَنْ كَذَّبَ الله وعَدَلَ به غيرَه فهو مُتَّبعٌ للهوى لا غير، لأنه لو اتبعَ الدليلَ لم يكن إلا مُصدِّقاً بالآيات، مُوحِّداً لله تعالىٰ.

فإن قُلتَ: هَلّا قيل: قل هَلُمَّ شُهداءَ يَشهَدونَ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ هذا؟ وأيُّ فَرْقِ بينَه وبينَ المُنزَل؟ قلتُ: المُرادُ أَن يُحضِروا شُهداءَهم الذينَ عَلِمَ أنَّهم يَشهَدونَ لهم ويَنصُرونَ قولَم، وكان المشهودُ لهم يُقلِّدونَهم، ويَثِقونَ بهم، ويَعتَضِدونَ بشهادتِهم ليهدِمَ ما يقومونَ به، فيُحِقَّ الحقَّ ويُبطِلَ الباطل، فأُضِيفَ الشهداءُ لذلك، وجيء به اللهين للدلالةِ على أنهم شهداءُ معروفون موسومونَ بالشهادةِ لهم وبنُصْرةِ مذهبِهم، والدليلُ عليه قولُه تعالى: ﴿ وَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدَونَ » ولو قيل: «هَلُمَّ شُهداءَ يَشهَدونَ»

قولُه: (لأنه إذا سَلَّمَ لهم، فكأنه شَهِدَ معهم). تلخيصُه: أنَّ قوله: «لاَ تَشهَد مَعَهُم» أبلغ في النهي من قوله: «ولا تُصدِّقُهم»، فهو من باب الكناية، ويجوز أن يكون من باب المُشاكلة.

قولُه: (والدليلُ عليه)، أي: على أنهم شهداء معروفون، قولُه تعالى: ﴿فَإِن شَهِـدُوا فَكَا تَشْهَدُ مَعَهُم ﴾، لأنه لو أُريدَ مطلقُ الشهداء، لم يقل: ﴿فَإِن شَهِـدُوا ﴾، فإنّ العاقل لا يشهدُ بالباطل، ومَن يشهدُ بالحقِّ لا يجوز أن يُقال لِـمَن يشهدُ معه: لا تشهد معه، أي: لا تُصدِّقه،

لكانَ معناه: هاتوا أُناساً يشهدونَ بتحريمِ ذلك، فكان الظاهرُ طَلَبَ شُهداءَ بالحقّ، وذلك ليسَ بالغَرض، ويُناقضُه قولُه تعالى: ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَكَذْمَعَهُمْ ﴾.

[﴿ قُلْ تَعَالُوٓا أَتَّلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَا تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْسَنًا وَلَا نَقْ رَبُوا الْفَوَحِسَ إِحْسَنًا وَلَا نَقْ رَبُوا الْفَوَحِسَ إِحْسَنًا وَلَا نَقْ لَوُا الْفَوَحِسَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا نَقْ لَمُوا النّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمُ وَصَّنَكُم بِهِ عَلَيْكُونَ فَقِلُونَ ﴾ [10]

تعال: من الخاصِّ الذي صار عامّاً، وأصلُه أن يقولَه مَن كانَ في مكانٍ عالٍ لمن هو أسفَلَ منه، ثمّ كَثُرَ واتُّسِعَ فيه حتّىٰ عمَّ. و﴿مَاحَرَمَ﴾ منصوبٌ بفِعلِ التلاوة، أي: اتْلُ الذي حَرَّمَه ربُّكم،

ولا يُقال ذلك إلا في حقّ مَن عُلِم بُطْلانُ شهادته. وإليه الإشارة بقوله: «ويناقضه قوله تعالى: ﴿ وَإِن شَهِدُوا فَلا تَشْهَدُ مَعَهُمْ ﴾ (١٠).

قال في «الانتصاف»: «وجهُ مناقضتِه: أنّ قوله: ﴿هَلُمُ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ يُفهَمُ منه أنّ الطالبَ لذلك ليس على يقين أنّ ثَمَّ شهداء، كما يقول الحاكم: «هاتِ بيّنةٌ تشهدُ لك» مِن غير أنْ يتحقّق أنّ ثَمَّ بيّنة، ويكون قوله: «هلمَّ شهداءَ يشهدونَ» تحقيقاً أنّ ثَمَّ شهداء»(٢).

وقلت: بل مِثالُه أن يقول الحاكم لمن يدَّعِي أنَّ له شهداء، وهو يَعْرِف بأنهم شهداء زُورٍ وباطل، فيقول: «هاتِ شهداءك ليشهدوا لك» فإذا شَهِدوا له، ثم خرَجوا، وعُرِفَ كذبُهم، كان أَفْحَم له من أنْ يطلبَ الشهداءَ مطلقاً. وإليه الإشارةُ بقوله: «ويُلْقِمُهم الحجَر».

⁽١) من قوله: «لأنه لو أريد مطلق الشهداء» إلى هنا سقط من (ط).

⁽۲) «الانتصاف» (۲: ۳۰-۲۱) بتصرف لعله أفسد المعنى، وقلبه إلى ما لا يريده الطيبي نفسه، فنصّ عبارة «الانتصاف»: «ووجه مناقضته له: أنه لو قيل على خلاف المنزّل، وهو قوله: ﴿هَلُمُ شُهَدَاءَكُمُ اللَّذِينَ يَشْهَدُونَ ﴾، يفهم أن الطالب للشهداء ليس على تحقيق من أن ثم شهداء، كما يقول الحاكم للمدعي: هات بينة تشهد بذلك... فالجمع بينها متناقض كما ترى». والفرق واضح بين عبارة «الانتصاف»، ونقل الطيبي عنه.

أو بـ ﴿ حَرَّمَ ﴾ بمعنىٰ: أَقُلْ: أَيَّ شيءٍ حَرَّمَ ربُّكم، لأنَّ التلاوةَ من القول، و «أن» في ﴿ أَلَا تُشْرِكُوا ﴾ مُفَسِّرة، و (لا) للنَّهْي.

فإن قلت: هلّا قُلت: هي التي تَنصِبُ الفِعل، وجَعَلتَ ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ بدَلاً من ﴿مَا حَرَّمَ﴾؟ قلت: هي التي تَنصِبُ الفِعل، وجَعَلتَ ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ و﴿لاَ تَقْدَرُوا ﴾ وهي قولُه: ﴿وَلِا تَنْبِعُوا الشَّبُلَ ﴾ [الأنعام: ١٥٣] نواهي لانعطافِ الأوامِ عليها، وهي قولُه: ﴿وَإِلَا لَوَالِدَيْنِ إِحساناً، و﴿أَوْفُوا ﴾، ﴿وَإِذَا قُلُنَامُ لَا يَعْدِرُوا ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

قولُه: (أو بـ ﴿ حَرَّمَ ﴾ بمعنى: أقُلْ). يريد أنّ ﴿ مَا ﴾ في قوله: ﴿ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾: إما أن تكون موصولةً أو استفهامية، فإن كان الأول كان مفعولاً لـ: ﴿ أَتَلُ ﴾، ﴿ وأنْ » في ﴿ أَلّا تُشْرِكُوا ﴾: ناصبةٌ للفعل، و ﴿ لا » نافية، والمنصوب وهو: ﴿ أَلّا تُشْرِكُوا ﴾ ـ بدلٌ من الهاء المحذوفة.

قال أبو البقاء: «أَنْ: مصدرية، وفي موضعِها وجهان؛ أحدهما: أنها منصوبة، وفي ذلك وجهان، أحدهما: أنها منصوبة، وفي ذلك وجهان، أحدهما: هي بدلٌ من الهاء المحذوفة، أو مِن ﴿مَا﴾، و (لا) زائدة؛ أي: حرّم ربّكم أنْ تشركوا، والثاني: أنها منصوبةٌ على الإغراء، والعامل فيها: ﴿عَلَيْتَكُمْ ﴾، والوقفُ على ما قبل ﴿عَلَيْتَكُمْ ﴾، والتقدير: المتْلُوُ: هو قبل ﴿عَلَيْتَكُمْ أَي: الزّموا تَرْكَ الشرك. والوجه الثاني: أنها مرفوعة، والتقدير: المتْلُوُ: هو ﴿أَلَا ثُمْرِكُوا ﴾، أو المحرَّم: أنْ تُشْرِكوا، و (لا) زائدة ().

وإن كان الثاني _ أي: «ما» استفهامية _ كان ﴿حَرَّمَ﴾ عاملاً فيها، و«أن» هي المفسِّرة، و﴿أَتَّلُ ﴾: في معنى القول، و (لا): للنهي. التقدير: أَقُلْ: أيَّ شيء حرَّم ربُّكم؛ أي: أقُلْ قولاً فيه تحريمُ أشياء، وهي: ﴿أَلَّا ثُشَرِكُواْ بِعِـ شَرَيْكَا ﴾ إلى آخره.

قوله: (هلّا قُلت: هي التي تَنصِبُ الفِعل؟): أي: لم لا تَجْعلُ «أَنْ» ناصبة، والمنصوبَ بدلاً من ﴿مَاحَزَمَ﴾؟

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٤٨٥).

فإن قُلتَ: فها تَصنَعُ بقوله: ﴿وَأَنَّ هَلَا اصِرَطِى مُسْتَقِيمًا فَأَتَبِعُوهُ ﴾ [الأنعام: ١٥٣] فيمَن قرأ بالفتح، وإنها يَستَقيمُ عطفُه على ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا ﴾ إذا جَعَلتَ «أنْ» هي الناصبةَ للفعل، حتى يكونَ المعنى: أثلُ عليكُم نَفْيَ الإشراكِ والتوحيد، وأتلُ عليكم أنّ هذا صراطي مُستقياً ؟ قلتُ: أجعَلُ قولَه: ﴿وَأَنَّ هَلَا صِرَطِى مُستَقِيمًا ﴾ [الأنعام: ١٥٣] عِللةً للاتّباع بتقديرِ اللام، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَجِدَلِلّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن: ١٨]، بمعنى: ولأنّ هذا صراطي مُستقيم، أو: اتّبِعوا صِراطي إنه مُستقيم.

وأجاب عنه أنَّ المانعَ من ذلك وجوبُ مَمْل ﴿ أَلَا تُشْرِكُوا ﴾ ، ﴿ وَلَا تَقَـنُكُوا ﴾ ، ﴿ وَلَا تَقَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى الخبريّ ، فالواجب أن تُجْعَلَ «أَنْ » مُفسِّرة ، و «لا » ناهية ، لتتفق الأوامرُ مع النواهي .

ثم أورَد على القول الذي اختاره سؤالين:

أحدهما: قوله: «فها تَصْنَعُ بقوله: ﴿وَأَنَ هَلْدَا صِرَطِى مُسْتَقِيمًا ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؟». وأجاب بأنّ الواو ليست عاطفة، بل هي استئنافية، والجملةُ (٣) معترضةٌ مؤكّدة لمضمون الجُمَل، واللام مُتعلّقةٌ بقوله: ﴿وَأَتَبِعُوهُ ﴾، أي: فاتّبعوا صراطي لأنه مستقيم، كها قدَّر في قوله: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسْنَجِدَ لِللّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ ٱللّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن: ١٨]: أي: «فلا تَدْعُوا مع الله أحداً في المساجد، لأنها لله تعالى خاصّة». والدليل عليها القراءة بكسر «إنّ»، لأنها صريحة في العِلّية.

⁽١) مقدّر من قوله تعالى: ﴿ وَبِأَلُو َلِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾.

⁽٢) ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلُ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ﴾.

⁽٣) يعني قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَطِى مُسْتَقِيمًا ﴾، والزمخشري لم يصرّح بذلك، وإنها هذا تَفْسيرٌ من الطيبي. ويقصد باللام بعد ذلك: اللام المقدّرة في «أنّ». إذ التقدير: «ولأنّ هذا صِراطي».

فإن قلت: إذا جَعَلتَ «أَنْ» مفسِّرةً لفِعلِ الـتلاوة، وهو مُعلَّقٌ بـ ﴿ مَا حَرَّمَ كُلُه، كَالشِّركِ وما بعدَه ممّا دَخَلَ رَبُكُمُ ﴾، وَجَبَ أن يكونَ ما بعدَه منهيّا عنه مُحرَّماً كلُّه، كالشِّركِ وما بعدَه ممّا دَخَلَ عليه حرفُ النهي، فها تصنعُ بالأوامر؟ قلتُ: لما وَرَدَتْ هذه الأوامرُ مَعَ النواهي، وتَقَدَّمَهُنَّ جَيعاً فِعلُ التحريم، واشتَركنَ في الدخولِ تحتَ حُكمِه، عُلِمَ أنَّ التحريم راجعٌ إلى أضدادِها، وهي الإساءةُ إلى الوالدَيْن، وبَخْسُ الكَيْلِ والميزان، وتَرْكُ العَدْلِ في القول، ونَكْثُ عَهْدِ الله.

﴿ مِنْ إِمْلَقِ ﴾: من أجلِ فَقْرِ ومن خشيتِه، كقوله تعالىٰ: ﴿ خَشْيَةَ إِمْلَقِ ﴾ [الإسراء: ٣١]. ﴿ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ مِثلُ قوله: ﴿ ظَانِهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، ﴿ إِلَّا بِٱلْحَقِ ﴾ كالقِصاص، والقَتْلِ علىٰ الرِّدَّة، والرَّجْم.

والسؤال الثاني قوله: «إذا جعَلتَ «أَنْ» مُفسّرة». وتقديره: أنك إذا جعلْت «أَنْ» مُفسِّرة لفعل التلاوة، لزمَك أيضاً محذور، وهو وُجوبُ اشتراك النواهي والأوامر في التحريم، لأنّ فِعلَ التلاوة مُعلَّق بـ ﴿مَاحَرَمُ ﴾، أي: مفعول له، وأجاب بها أجاب. فتفطَّن له، فإنّه دقيقٌ جدّاً.

قولُه: (محرَّماً كلُّه) بالرفع: إما تأكيدٌ لقوله: «ما بعْده»، أو فاعل «مُحرَّماً».

قولُه: (أَنَّ التحريمَ راجعٌ إلى أضدادِها). قال صاحب «الفرائد»: وممّا يُشاكلُ هذا في اعتبار المعطوف عليه مِن حيثُ المعنى: قولُه تعالى: ﴿ أَلَمْ تَكَرَ إِلَى ٱلَّذِي مَآجٌ إِبَرَهِهِمَ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ثم قولُه: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِمُهُ رَبِّ أَرِنِي كَنْ قَرْيَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِمُهُ رَبِّ أَرِنِي كَنْ قَرْيَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِمُهُ رَبِّ أَرِنِي كَنْ قَرْيَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقولُه الشاعر:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَـان جَائِيــا(١)

⁽١) البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمي في «ديوانه»، ص ١٠٦.

[﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْمَيْسِمِ إِلَّا بِالَّتِي هِىَ آحْسَنُ حَقَّى يَبْلُغُ آللُكَ أَلَّهُ وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلُ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۚ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ وَإِذَا قُلْتُدُ فَأَعْدِلُواْ وَلَوَ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُواْ ذَالِكُمْ وَصَّنَكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ ١٥٢]

﴿ إِلَّا بِأَلِّتِي هِى آحَسَنُ ﴾: إلّا بالحَصْلةِ التي هي أحسَنُ ما يُفعَلُ بهالِ اليتيم، وهي حِفْظُه وتثميرُه، والمعنى: احفَظُوه عليه حتّىٰ يَبلُغَ أشدَّه فادفَعُوه إليه، ﴿ بِالقِسْطِ ﴾: بالسَّويةِ والعَدْل، ﴿ لاَ نُكِلِفُ نَفَسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾: إلّا ما يَسَعُها ولا تَعجِزُ عنه. وإنها أثبَعَ الأَمرَ بإيفاءِ الكيلِ والميزانِ ذلك؛ لأنّ مُراعاةَ الحدِّ من القِسْطِ الذي لا زيادةَ فيه ولا نُقصانَ مما يجري فيه الحرَج، فأمرَ ببلوغ الوسْع، وأنّ ما وراءَه معفقٌ عنه، ﴿ وَلَوَ كَانَ ذَا فَرُنَى ﴾: ولو كانَ المقولُ له أو عليه في شهادةٍ أو غيرِها من أهلِ قرابةِ القائل، فما ينبغي أن يزيدَ في القولِ أو ينقُص، كقوله: ﴿ وَلَوَ عَلَى آنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [النساء: ١٣٥].

[﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَطِى مُسْتَقِيمًا فَأَتَبِعُوهُ وَلَا تَنَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَنَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ * وَلَا تَنْبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَنَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ * وَلَا تَنْبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَنَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ * وَلَا تَنْبِعُوا ٱلسُّبُلُ فَنَفَرَقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ * وَلَا تَنْبِعُوا ٱلسُّبُلُ فَنَا لَاسُتُلِمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُمُ مَنِهِ عَلَيْكُمُ وَصَّالِكُمْ وَصَّالِكُمْ وَصَّالِهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلِيلًا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلِيلًا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ

وقُرِئ: ﴿وَأَنْ هَلْذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا ﴾ بتخفيفِ «أَنْ»، وأصلُه:

وقلت: تقديرُ الآية: أراًيتَ كالّذي حاجّ إبراهيم، أو كالذي مرَّ عَلَى قرية (١). وفائدةُ الاختلاف: أنّ المنْهيّات، نحو: الشرك، وقَتْل الأولاد، وقُرْبانِ الزنا، وقتل النفس المُحرّمة، كانت العرب مُستقرّةً عليها، ولا يَستَنكِفُون منها، بل كانوا مُتَديّنين بها. وأما إحسانُ الوالدين، وإيفاءُ الكيل، والقولُ الصدق، والوفاءُ بالعهد، ونحُوها فكانوا يفتخرون بالانتساب إليها، ويذكرونها في أشعارهم، فأُمِروا بإزالةٍ ما كانوا فيه من الرذائل، والثباتِ على ما كانوا عليه من الفضائل. قولُه: (وقُرِئ: ﴿وأنْ هَذَاصِرَ طِي مُسْتَقِيمًا ﴾ بتخفيفِ «أنْ»): ابن عامر (٢).

⁽١) قوله: «وقلت: تقدير الآية: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم، أو كالذي مرّ على قرية» سقط من (أ).

⁽٢) انظر: «حجة القراءات» ص٧٧٧، و «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٧٥٧).

وأنه هذا صراطي، على أنّ الهاء ضميرُ الشأنِ والحديث. وقرأ الأعمش: «وهذا صراطي»، وفي مُصحَفِ أُبيّ: «وهذا صِراطُ ربّك».

﴿ وَلَا تَنْبِعُوا السُّبُلَ ﴾: الطرق الـ مُختَلِفة في الدِّين؛ من اليهودية والنصرانية والمجوسية وسائر البدع والضَّلالات، ﴿ فَنَفَرَقَ بِكُمْ ﴾: فتُفَرِّقَكم أيادي سَبَأ، ﴿ عَن سَبِيلِهِ ٤ ﴾: عن صِراطِ الله المُستقيم، وهو دينُ الإسلام. وقُرِئَ: (فتَّفَرَقَ) بإدغام التاء. وروى أبو وائل عن ابنِ مسعودٍ عن النبي ﷺ: أنه خَطَّ خطاً ثم قال: «هذا سبيلُ

قولُه: (أَيادِي سَبَأ) وقع في الكتاب^(١) صَفةَ مصدرٍ محذوف، أي: فيفرّقكم اتّباعُ السَّبل تفرُّقاً مثل تفرُّق أيادي سَبأ، والأيدي: كنايةٌ عن الأبناء والأسرة، لأنهم في التقوِّي والبطش بهم بمنزلةِ الأيدِي.

الجوهري: «ذَهَبوا أيدِي سبأ، وأيادي سبأ، أي: مُتفرّقين، وهما اسمان جُعِلا اسماً واحداً».

النهاية: «سبأ: اسم مدينة بلقيس باليمن، وقيل: هو اسم رجُل وَلَدَ عامّة قبائل اليمن. وكذا جاء مُفسَّراً في الحديث. وسمّيت المدينةُ به».

قولُه: ((فَتَ فَرَّقَ بِكم » بإدغام الناء): ابن كثير (٢).

قال أبو البقاء: ﴿ ﴿ فَنَفَرَقَ ﴾ جواب النهي، والأصل: فتتفرّق. و ﴿ بِكُمْ ﴾: في موضع المفعول، أي: فتُفرّقَكم. ويجوزُ أن يكون حالاً، أي: فتتفرّقَ وأنتم معها » (٣).

قولُه: (عن النبي ﷺ «أنَّه خَطَّ خَطَّاً»). الحديث: رواه أحمد بن حنبل، والنَّسائي، والنَّسائي، والنَّسائي، والدارمي، مع اختلافٍ يسير^(٤).

⁽١) أي: «الكشاف».

⁽٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣١٤).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ١٩٥).

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٤١٧) والإمام أحمد في «المسند» (٣٦٥٢) والنسائي (٨٢٩٩) والدارمي (٢٧٢٩) وغيرهم من حديثِ ابن مسعود رضي الله عنه.

الرُّشد»، ثم خَطَّ عن يمينه وعن شمالِه خطوطاً، ثم قال: «هذه سُبُل، على كُلِّ سبيلٍ منها شيطانٌ يدعو إليه»، ثم تلا هذه الآية: «﴿وَأَنَّ هَلاَاصِرَطِي مُسْتَقِيمًا فَأَتَّبِعُوهُ ﴾».

وعن ابن عباس رضيَ اللهُ عنهما: «هذه الآياتُ مُحكَماتٌ لم يَنسَخْهُنَّ شيءٌ من جميعِ الكُتُب». وقيل: إنهنَّ أمُّ الكتاب، مَن عَمِلَ بهنَّ دخلَ الجنة، ومَن تَركَهُنَّ دخلَ النار. وعن كعبِ الأحبار: والذي نفسُ كعبِ بيدِه، إنّ هذه الآياتِ لأوّلُ شيءٍ في التوراة.

فإن قُلتَ: علامَ عطفَ قوله: ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِنَبَ ﴾ [الأنعام: ١٥٤]؟ قلتُ: على ﴿ وَصَّنكُم بِهِ ، ﴾.

فإن قلتَ: كيف صَحَّ عطفُه عليه بـ ﴿ ثُمَّ ﴾، والإيتاءُ قبلَ التوصيةِ بدَهْرٍ طويل؟ قلتُ: هذه التوصيةُ قديمة، لم تَزَلْ تُوصَّىٰ بها كُلُّ أُمَّةٍ علىٰ لِسانِ نبيِّهم، كما قالَ ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «مُحكماتٌ لم يَنسَخْهُنَّ شيءٌ من جميعِ الكتب»، فكأنه قيل: ذلكم وصَّاكم به، يا بني آدمَ، قديماً وحديثاً.

قولُه: (هذه الآياتُ مُحْكَماتٌ). يعني: من قوله: ﴿ قُلْ تَعَـَالُوٓا ﴾ إلى قوله: ﴿ لَعَلَكُمْ تَــَّقُونَ ﴾.

قولُه: (إنهنَّ أُمُّ الكتاب)، لأنها جامعةٌ لمعظم ما يجب أن يُؤْتَى به، وما ينبغي أن يُتحَرَّز عنه. كما سُمِّيت «الفاتحة» بأمّ القرآن.

قولُه: (وعن كَعْبِ الأحبار). قال صاحب «الجامع»: «هو كَعْبُ بنُ ماتِع، بكسر التاء، فوقَها نقطتان، وبالعين المهملة: من حِمْيَر، أَدْركَ زَمنَ النبي ﷺ ولم يَرَه، وأسلمَ في زَمن عُمرَ بن الخطاب»(١).

⁽١) وقد توفي كعب بحمص سنة ٣٢هـ. انظر: «أسد الغابة» (٤: ٤٨٧)، و «الإصابة» (٥: ٦٤٧).

[﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِنَابَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِي ٱلْحَسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءِ وَهُدُى وَرَحْمَةً لَعَلَهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾ ١٥٤]

﴿ ثُمَّ ﴾ أعظمُ من ذلك أنَّا ﴿ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِئَنِ ﴾ وأنزَلْنا هذا الكتابَ المبارك.

النهاية: «الأحبار: هم العلماء. جمْع حَبْر وحِبر بالفتح والكسر، والفتحُ أكْثَر».

قولُه: (﴿ ثُمَّمَ ﴾ أَعْظَمُ من ذلك أنّا ﴿ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِئْبَ ﴾). اعلَم أنه أَوْهَم في الجواب بقوله: «هذه التوصية قديمة» أنّ معنى التراخي في ﴿ ثُمَّ ﴾ زمانيّ، وبقوله: «ثم أَعْظم من ذلك» أنها للتراخي في الرتبة.

وذهب القاضي إلى أن «ثم» للتفاوت في الرتبة (١). وما يفهم من كلام الزجّاج أنها للتراخي في الزمان، لكن بحسب الإخبار والتلاوة. قال: «أُذْخِلت ﴿ ثُمَّ اللهُ عَلَى العطف على معنى التلاوة. المعنى: ﴿ قُلُ تَعَالَوا أَتَلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾، ثُمَّ أَتْلُ عليكم (٢) ما آتاه الله موسى (٣).

وقلت: يُمكنُ الجمع بينها، إذ لا منافاة بين الاعتبارين، وذلك أنّ قولَه: ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِئنَبُ ﴾، وقولَه: ﴿ وَهَذَا كِئنَبُ أَنزَلْنَهُ ﴾ [الأنعام: ١٥٥] مِن جملةِ ما وصّاه الله تعالى قديهاً وحديثاً، ويكون قوله: ﴿ وَلَكُرُ وَصَّنكُم ﴾ مُشاراً به إلى جميع ما ذُكر من أوّل هذه السورة، لا سيّا هذه المنهيّاتُ المختَتمةُ بقوله: ﴿ وَأَنَّ هَلَا إَصِرَطِى ﴾. فالعطفُ على طريقة: ﴿ وَمَلَتَهِكَيْهِ عَلَى الله وَسَاهُ الله، وأنزل فيه كتاباً، ورُبُسُلِهِ وَحِبْرِيلَ وَمِيكَنلَ ﴾ [البقرة: ٩٥] لشرفهما على سائر ما وصّاه الله، وأنزل فيه كتاباً،

⁽١) انظر: «أنوار التنزيل» (٢: ٤٦٧) وفيه أن «ثم» للتراخي في الإخبار، أو للتفاوت في الرتبة.

⁽٢) قوله: «ثم أتلُ عليكم» أثبتُه من (ط)، وهو الموافق لما في «معاني القرآن وإعرابه»، وسقط من غيرها من الأصول الخطية.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٤٧).

وقيل: هو معطوفٌ على ما تَقدَّمَ قبلَ شَطْرِ السورةِ من قوله تعالى: ﴿وَوَهَبَّنَا لَهُ وَالسَّحَنِقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ [الأنعام: ٨٤]. ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِي ٓ أَحْسَنَ ﴾: تماماً للكرامةِ والنّعمة، ﴿عَلَى ٱلَّذِي ٓ أَحْسَنَ ﴾: على مَن كانَ مُحسِناً صالحاً، يُريدُ جِنْسَ المُحسِنين. وتدلُّ عليه قراءةُ عبد الله: «على الذين أحسنوا»، أو أرادَ به موسىٰ عليه السلام، أي: تَتِمّةً للكرامةِ على العبدِ الذي أحسَنَ الطاعة في التبليغ وفي كلِّ ما أُمِرَ به، أو تماماً على الذي أحسَنَ موسىٰ من العلمِ والشرائع، مِن: أحسَنَ الشيءَ وإذا أجادَ معرفتَه، أي: زيادةً على عليه على وجهِ التتميم. وقرأ يحيىٰ بنُ يَعْمَر: «على الذي أحسَنُ الرفع، أي: على الذي هو أحسَن، بحذفِ المُبتَدأ،

فحصلَ التراخي بحسب الزمان، وبحسب الرتبة أيضاً، ثم ربَّى معنى التعظيمِ بالالتفاتِ(١) من الغَيْبة إلى التكلم، وإيثار ضميرِ الجمع المؤذِنِ بالتعظيم.

قولُه: (وقيل: هو معطوفٌ على ما تَقَدَّم). فعلى هذا ﴿ ثُمَّ ﴾ للتراخي بحسبِ الزمان، وهو متعسّف (٢).

قولُه: (أي: على الذي هو أحسَن، بحذفِ المُبتَدَأ). فعلى هذا الصلةُ والموصول صفةُ موصوفِ محذوف، وهو: «الدِّين»، والعائدُ محذوف.

قال ابنُ جِنِّي: «هذا مستضعف لخذف المبتدأ العائدِ على ﴿ ٱلَّذِى ﴿ وَذَلَكَ إِنهَا يُحذَفُ فِي نحو: «مرَرْت بالذي ضربت» أي: ضربته، لأنّ من المفعولِ بُدّاً، وطالَ الاسمُ بِصِلَته، وليس المبتدأ بفضلة، فيحذف تخفيفاً، لا سيها وهو عائدٌ إلى الموصول، وقد جاء نحوه عنهم. حكى سيبويه عن الخليل: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً وسوءاً (٣). و «أحْسَنُ على هذا على التفضيل.

⁽١) الالتفات في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّةَ ءَاتَّيْنَا مُوسَى ٱلْكِئْبَ ﴾ بعد قوله: ﴿ذَالِكُمْ وَصَّلَكُم يِهِ ، ﴾.

⁽٢) ربها لما بين المعطوف والمعطوف عليه في هذا الوجه من فصل بعيد.

⁽٣) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٣٤-٢٣٥).

كقراءةِ مَنْ قرأ: «مَثَلاً مّا بَعُوضَةً» [البقرة: ٢٦] بالرفع، أي: على الدِّينِ الذي هو أحسَنُ دينِ وأرضاه، أو آتينا موسى الكِتابَ تماماً _أي: تامّاً كاملاً _على أحسَنِ ما تكونُ عليه الكُتُب، أي: على الوجهِ والطريقِ الذي هو أحسَنُ، وهو معنى قولِ الكَلْبي: أتمَّ له الكِتابَ على أحسَنِه.

قولُه: (أو آتينا موسى الكتاب تماماً): عطفٌ على قولِه: «تماماً للكرامة». فعلى الوجوه: الأول: ﴿تَمَامًا ﴾: مفعولٌ له. قال الزجّاج: «وكذلك ﴿نَفْصِيلًا ﴾، أي: إِنْ يَانه للتمامِ والتفصيل» (١٠). وعلى الثاني: حالٌ من ﴿ٱلْكِئنَبَ ﴾.

ثم التعريفُ في ﴿ اللَّذِي ٓ أَحْسَنَ ﴾: إمَا للجنسِ أو للعهد. فعلى الجنس يوافقُ معناه قوله تعالى: ﴿ المَّمَ * ذَلِكَ السَّحِتَ بُلَا شَرْقَ فِي هُدَى لِلشَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١-٢]. وإليه الإشارة بقوله: «على مَن كان محْسِناً صالحاً، يريد جنس المحسنين »(٢).

وعلى العهد: ﴿ أَحْسَنَ ﴾ إما بمعنى الإحسانِ في الطاعة، والامتثالِ بجميعِ ما أمر به، كقولِه تعالى: ﴿ وَأَحْسِنُونَ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٥]، أو بمعنى الجودةِ في العملِ والإتقان فيه. قال الله تعالى في سورة يوسف: ﴿ مِن الذين يُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف: ٣٦]: «من الذين يُحْسِنون عبارةَ الرؤيا، ويجيدونها، أو مِن المحسنين إلى أهلِ السجْن».

وفي هذا الوجهِ من المبالغة ما ليس في الأول، لأن الإحسانَ على الأول نفسُ الطاعة، وفي هذا زيادةٌ عليها. ومن ثم قال: «أي: زيادةٌ على علمه وجه التتميم». والتتميمُ على هذا للاستيعاب (٣)، وعلى الأولِ بمعنى التكميل.

⁽١) والشاهد قوله: «الكتاب» إذ التعريف فيه للجنس.

⁽٢) والشاهد في قوله: ﴿ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ ويقصد بهم الطائعون الممتثلون لأمر الله.

⁽٣) الاستيعاب في الاصطلاح البلاغي: «هو أن يتعلّق بالكلام معنى له أقسام متعدّدة، فيستوعبها في الذكر، ويأتي عليها». «الطراز» (٣: ٢٠١). وفي قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِي ٓ أَحْسَنَ ﴾ تتميم للاستيعاب إذا كانت ﴿أَحْسَنَ ﴾ بمعنى الجودة والإتقان، وللتكميل إذا كانت بمعنى الطاعة والامتثال.

﴿ أَن تَقُولُوا ﴾ : كراهة أن تقولوا، ﴿ عَلَى طَآبِ فَتَيْنِ ﴾ : يُريدونَ أهلَ التوراةِ وأهلَ الإنجيل، ﴿ وَإِن كُنّا ﴾ هي «إنْ » الـ مُخَفّفةُ من الثقيلة، واللامُ هي الفارقةُ بينها وبينَ النافية. والأصل: وإنّه كُنّا عن دِراستِهم غافِلين، علىٰ أنّ الهاءَ ضميرُ الشأن، ﴿ عَن دِراستِهم ، أي: لم نَعرِفُ مِثلَ دِراستِهم.

﴿لَكُنَّا ٓ أَهَّدَىٰ مِنْهُمٌ ﴾ لِحِدَّةِ أَذهانِنا، وثقابةِ أَفهامِنا،

قوله: (كراهة أنْ تَقُولوا). قال الزجّاج: «قال بعضهم: معناه: أنزلْناه لئلا تقولوا: إنها أُنزِل الكتاب على الطائفتين، أي: أنزلناه لتنقطع حُجَّتُكم، وإن كانت الحُجَّةُ لله. وقال البصريون: معناه: أنزلناه كراهة أن تقولوا. ولا يُجِيزون إضهار «لا». فالمعنى: هذا كتابٌ أنزَلناه إلى العرب، لئلا يحتجّوا فيقولوا: إنها أُنزِل على اليهودِ والنصارى الكتاب، وما أُنزِل إلينا كتاب» (١).

قولُه: (مثْلَ دِرَاستِهم)، أي: مثلَ قراءتهم. أي: لم يكن على لغيّنا، فلم نقْدرْ على قراءته مثل ما قَدَروا عليها.

قولُه: (وتَقابةِ أَفْهامِنا)، النهاية: «ومنه قولُ الحجّاج لابنِ عباس: «إِنْ كَان لَـمِثْقَباً» أي: ثاقبَ العلْم مُضِيئَه. والمِثْقب-بكسر الميم-: «العالم الفَطِن»». ويُرْوَى: «ثقافة»، بالفاء.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٣٧-٣٣٨) بتصرف وإيجاز.

وغَزارة حِفظِنا لأيامِ العربِ ووقائعِها، وخُطَبِها وأشعارِها، وأسجاعِها وأمثالهِا، علىٰ أُمُّـيُّون. وقُرِئ: «أن يقولوا»، «أو يقولوا»، بالياء.

﴿ فَقَدْ جَآءَ كُمْ بَيِّنَةٌ مِن رَبِّكُمْ ﴾ تبكيتٌ لهم، وهو على قراءة مَنْ قرأ: «يقولوا» على لفظ الغيبة أحسَن، لِمَا فيه من الالتفات، والمعنى: إنْ صَدَّقتُكم فيها كُنتُم تعدُّونَ من أنفسِكم فقد جاءكم بَيِّنةٌ من ربكم، فحُذِف الشرط، وهُو من أحاسنِ الحذوف، ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَن كُذَّ بِ إِنَاكِينِ ٱللّهِ ﴾ بعدَ ما عرف صِحَّتها وصِدْقها، أو تمكَّن من معرفة ذلك، ﴿ وَصَدَف عَنْهَا ﴾ الناس، فضل وأضل ، ﴿ سَنَجْزِى ٱلّذِينَ يَصَّدِفُونَ عَنْ عَالَا فَوْق عَنْ اللّهِ فِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْق عَنْ الْعَذَابِ ﴾ كقوله: ﴿ ٱلّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدَدُواْ عَن سَبِيلِ ٱللّهِ فِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْق الْعَذَابِ ﴾ [النحل: ٨٨].

النهاية: "وهو غلام ثَقِفٌ: كـ "قَضِبٍ"، أي: ذو فطنة وذكاء".

قولُه: (ووقائعِها): عطفٌ تفسيريُّ لقولِه: «أيَّامِ العرب».

قولُه: (﴿ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِن رَّيِكُمْ ﴾: تَبْكِيتٌ لَـهُم). فالفاء: جزاءُ شرطٍ محذوف. نحوه قولِ الشاعر(١):

قالُوا: خُراسانُ أَقْصَى ما يُرادُ بنا ثُمّ القُفُولُ، فقد جِنْنَا خُرَاسَانا

أي: إن صحّ ما قلتم: إنّ خُراسانَ المقصد، فقد جئناه، وأينَ الخلاص؟

ولهذا قَدَّر: «إن صدَقْتم فيها كنتم تَعُدون من أنفسكم، فقد جاءكم بيّنةٌ من ربّكم». وقد حقَّقْنا القولَ فيه في «الـحُجُرات».

قوله: (على لفظِ الغَيبةِ أحسَن، لِمَا فيه من الالتفات) لأنه من مجازه، فإنه تعالى لمّا خاطَبَهم بقولِه: ﴿ وَهَلاَ الْكِنْكُ أَنزَلْنَهُ مُبَارَكُ فَأَتَّبِعُوهُ ﴾ الآية، ثم قال على الغيبة: ﴿ أَن تَقُولُوۤا

⁽١) سبق تخريجه.

[﴿ هَلَ يَنظُرُونَ إِلَا آن تَأْتِيهُمُ الْمَلَتَهِكُهُ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ أَوْ يَأْقِى بَعْضُ ءَايَنتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْقِ بَعْضُ ءَايَنتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنْهُمَا لَوْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْكَسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا خَيْراً قُلِ النَظِرُواَ إِنَّا مُننَظِرُونَ ﴾ ١٥٨]

﴿الْمَلَتَهِكَةُ ﴾: ملائكةُ الموتِ أو العذاب، ﴿أَوْيَأْقِى رَبُّكَ ﴾: أو يأتي كلُّ آياتِ ربِّك، بدليلِ قوله: ﴿أَوْ يَأْقِى بَعْضُ ءَايَتِ رَقِكَ ﴾. يُريدُ آياتِ القيامةِ والهلاكِ الكُلِّي، وبعضُ الآيات: أشراطُ الساعة، كطلوع الشمسِ من مَغرِبِها، وغيرِ ذلك.

إِنَّمَا أُنْزِلَ ﴾ الآية، ﴿ لَوَ أَنَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِنَابُ لَكُنَّا آهْدَىٰ مِنْهُم ﴾، جَعَلَهم بُعَداء، أي: أَنْزَلْنا [الكتاب إليكم] لئلا يقول أولئك البُعَداء المتصلِّفون (١٠): ﴿ لَوَ أَنَا آلُزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِنَابُ لَكُنّا آهْدَىٰ مِنْهُم ﴾. وليّا عاد إلى ذكر المنزَّل عليهم، خاطبهم تبكيتاً وإلزاماً؛ أي: أنتم أولئك الذين تصلَّفْتم، وقلتم: كَيْتَ وكَيْتَ! فقد جاء مطلوبكم، فأين مقتضى قولكم ؟(١٠).

وساعد عليه حذف الشرط. يعني: لم يثبت عنكم مجيء ما طالَبْتموه، مع بلوغه أقْضَى غاياته، وهو كونه بيِّنَةً ظاهرة مِن خالِقكم ومالِككم، وهادياً إلى طريق مستقيم، ورحمةً مِن الله، كثير البركات. ومن ثمّ قال: «وهو من أحاسِن الحُذُوف». وقد سمَّى مثل هذه الفاء في سورة «الحجرات»: فاء فصيحة، وإن كانت جزائية، لدلالتها على السرعة، كما في قوله تعالى: ﴿أَضْرِب بِعَصَاكَ ٱلْحَجَرُ فَانْفَجَرَتُ ﴾ [البقرة: ٦٠](٣).

قولُه: (أَشْرَاطُ الساعة كطُلوعِ الشمس). روينا عن أحمدَ بنِ حنبل، ومسلم، والتسرمذي، وابنِ ماجه، عن أبي هريرة، أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «ثَـلاثٌ إذا خَـرَجْنَ لا

⁽١) المتصلفون: المتكبّرون.

⁽٢) انظر: «أي أنتم أولئك» إلى هنا سقط من (أ).

⁽٣) انظر: «الكشاف» (١: ٢٠٥).

وعن البراء بن عازب: كُنّا نَتَذاكَرُ الساعةَ إذ أَشرَفَ علينا رسولُ الله ﷺ، فقال: «ما تَتَذاكَرون»؟ فقُلنا: نَتَذاكَرُ الساعة،

يَنْفَعُ نَفْساً إِيهائُها لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْل: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِها، والدَّجَّالُ، وَدَابَّةُ الأَرْضِ» (١١).

وعند هذا البيان، أمر الله تعالى حبيبه صلواتُ الله عليه أولاً بأن يقول لهم: انْتَظِروا ذلك الموعود، إني معكم من المنتظرين (٢)، إقْناطاً له عن إيهانهم. ثم ثنّى بها ينبئ عن الإعراض عنهم، بقولِه: ﴿إِنَّ اللَّذِينَ فَرَّقُوا دِينهُمْ وَكَانُوا شِيمًا لَسَّتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ [الانعام: ١٥٩]. وثلّتُ بالإقبالِ على من ينجعُ فيه الإندارُ والوعظ، بقوله: ﴿مَن جَانَهُ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِها﴾ [الانعام: ١٦٠]. وربّع بها يسليه من خاصّة نفسِه بقوله: ﴿قُلْ إِنّنِي هَدَينِي رَبِّ إِلَى صِرَطٍ مُّسَتَقِيمٍ ﴾ [الانعام: ١٦١]. وخمّس بخاتمة شريفة مطابقة لما بُدِئت السورةُ به من المقاصد، وهي قوله: ﴿قُلْ إِنّ صَلَاقِي وَنُمُنكِي وَحَيّاكَ وَمَمَاقِ لِلّهِ رَبِّ الْمَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَلْهُ وَيِذَلِكَ أَمْرَتُ وَآنَا أَوَّلُ النَّسَلِمِينَ ﴾ [الانعام: ١٦١].

فإن الفاتحة فتحت بذكر بدء النشأة الأولى، لبيان إثباتِ التوحيد، ونفْيِ الشرك، والخاتمة بذكر بدء النشأة الأخرى، والأمر بالإخلاص، ونفْي الشرك. فسبحانه ما أعظمَ شأنه! وما أعجزَ بيانَه (٣)!

قولُه: (وعن البَرَاءِ بن عازِب). الحديث رواه مسْلم وأبو داود والترمذي، عن حُذَيْ فَة

⁽١) أخرجه الإمام أحمد (٩٧٥٢) ومسلم (٥٨) وابن ماجه (٤٠٦٨) والترمذي (٣٠٧٢) وغيرهم.

⁽٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ قُلِ النَّظِرُوا إِنَّا مُننَظِرُونَ ﴾.

⁽٣) من قوله: «قوله: أشراط الساعة» إلى هنا، ورد في (ط) هنا، وهو المناسب لترتيب الكلام في «الكشاف»، وورد في غيرها من الأصول قبل فقرة «قوله: افترقت اليهود»، ولإثباته هناك وجه أيضاً، لأن في الكلام ذكراً للآيات اللاحقة لهذه، والله أعلم.

قال: «إنَّها لا تقومُ حتّىٰ تَرَوْا قبلَها عَشرَ آيات: الدُّخان، ودابّةَ الأرض، وخَسْفاً بالمَغرِب، وخَسْفاً بالمَشرِق، وخَسْفاً بجزيرةِ العَرَب، والدَّجّال، وطُلوعَ الشمسِ من مَغرِبِها، ويأجوجَ ومأجوج، ونزولَ عيسىٰ، وناراً تخرجُ من عَدَن».

﴿ لَوْ تَكُنّ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ ﴾ صفةً لقوله: ﴿ نَفْسًا ﴾، وقولُه: ﴿ أَوْكُسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا خَيْرًا ﴾ عَطْفٌ علىٰ ﴿ ءَامَنَتْ ﴾. والمعنىٰ: أنّ أشراطَ الساعةِ إذا جاءت _ وهي آياتٌ مُلجِئةٌ مُضطرَّةٌ _ ذَهَبَ أوانُ التكليفِ عندَها، فلم يَنفَع الإيمانُ حينَذِ نَفْساً غيرَ مُقدِّمةٍ إيمانها من قبل ظُهورِ الآيات، أو مُقدِّمةً إيمانها غيرَ كاسِبةٍ خيراً في إيمانها.

ابن أُسَيْد الغِفَاريّ. وفي موضع: «نَارٌ تَخْرُجُ مِنْ عَدَن». وآخر ذلك: «نَارٌ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ»(١).

قولُه: (بجزيرةِ العَرَب)، النهاية: «قال أبو عبيد (٢): هو اسم صُقْعٍ من الأرض، وهو ما بين حَفَر (٣) أبي موسَى الأشعري، إلى أقصى اليمنِ في الطول، وما بين رمل يَبْرِين (٤) إلى منقطع السهاوة (٥) في العرض. قال الأزهريّ: سميت جزيرة لأن بحر فارس وبحر السودانِ أحاطا بجانبيها، وأحاط بجانبِها الشمالي دِجْلةُ والفرات».

⁽١) أخرجه مسلم (٢٩٠١) وأبو داود (٢٣١١) والترمذي (٢١٨٣).

⁽٢) هو الوزير عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، صاحب كتاب «معجم ما استعجم». لغوي من الطراز الأول. مات سنة ٤٨٧هـ. له ترجمة مفصلة في مقدمة «معجمه»، بقلم مصطفى السقا.

⁽٣) الحَفَر _ بفتح أوله وثانيه: موضع بالبصرة. وأبو موسى الأشعري هو الصحابي عبد الله بن قيس، من الشجعان، الولاة الفاتحين. مات بالكوفة سنة ٤٤هـ. انظر: «صفة الصفوة» (١: ٢٢٥)، و «حلية الأولياء» (١: ٢٥٣)، و «غاية النهاية» (١: ٤٤٢).

⁽٤) رمل معروف في ديار بني سعد بن تميم.

⁽٥) مغارة بين الكوفة والشام.

فلم يُفَرِّقْ - كما ترى - بينَ النفسِ الكافرةِ إذا آمنَتْ في غيرِ وقتِ الإيمان، وبينَ النفسِ التي آمنَتْ في وقتِها ولم تَكسِبْ خيراً، ليُعلَمَ أنَّ قولَه: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَبِينَ النفسِ التي آمنَتُ في وقتِها ولم تَكسِبْ خيراً، ليُعلَمَ أنَّ قولَه: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَكِمُوا الْعَسَلِحَنتِ ﴾ [البقرة: ٢٥] جَمْعٌ بينَ قرينتين، لا ينبغي أن تَنفَكَّ إحداهُما عن الأخرى، حتى يفوزَ صاحبُها ويَسْعَد، وإلّا فالشَّقْوةُ والهلاك. ﴿قُلِ النَظِرُوا إِنّا مُنكَظِرُونَ ﴾ الأخرى، حتى يفوزَ صاحبُها ويَسْعَد، وإلّا فالشَّقْوةُ والهلاك. ﴿قُلِ النَظِرُوا إِنّا مُنكَظِرُونَ ﴾ وعيد.

قوله: (فلم يُفَرِّق - كها ترى - بينَ النفسِ الكافرةِ إذا آمنَتْ في غيرِ وقتِ الإيهان، وبينَ النفسِ التي آمنَتْ في وقتِها، ولم تكسِبْ خيراً)، قال في «الانتصاف»: «يرومُ الاستدلالَ على أن الكافرَ والعاصيَ في الخلود سواء، حيث سُوِّي في الآيةِ بينهما في عدم الانتفاع بها يستدركانه بعد ظهورِ الآيات. ولا يتمّ ذلك، فإن هذا الكلامَ في البلاغة يلقّب باللف (۱۱). وأصله: يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً لم تكن مؤمنة قَبْلُ له إيهائها (۲) بعْدُ، ولا نفساً لم تكسِبْ في إيهائها خيراً قبلُ له عناف مذهب الحقّ، فلا في إيهائها خيراً قبلُ حما الآياتِ اكتسابُ الخير، وإن نفع الإيهانُ المتقدِّمُ في إسلامه (۱۶).

وقال ابنُ الحاجب في «الأمالي»: «الإيهان قبل مجيءِ الآيات نافع، وإن لم يكنْ عملٌ صالحٌ غيره. ومعنى الآية: لا ينفعُ نفساً إيهائها، ولا كسْبُها، وهو العملُ الصالح، لم تكنْ آمنت قبل الآية، أو كان العملُ الصالحُ لا مع الإيهان قبلها، فاختصرَ للعلم به»(٥).

⁽١) يعني في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَنتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنْهُمَالَةِ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْكُسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا خَيْرًا﴾.

⁽٢) فاعل: «ينفع» مؤخر.

⁽٣) «ما» فاعل «ينفع» المقدر.

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٣).

⁽٥) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٥٧).

قولُه (١): (﴿لَرْ تَكُنُّ ﴾ صفة لـ ﴿نَفْسًا ﴾)، وإن وقعَ الفصل (٢)، لأن المعنى على التأخير (٣)، لأنّ: ﴿إِيمَنْهَا﴾ فاعلُ ﴿لَا يَنفَعُ ﴾، وكان الواجب: لا ينفعُ إيمانُ نفْسِ نفْساً لم تكن آمنت من قبْلُ، فلمّا أوْجَب الضميرُ (٤) التقديمَ ليعودَ إلى النفس، بقيت الصفةُ في محلّها.

وقال صاحب «التقريب»: «وقد ثَبَت أن «مَنْ قال: «لا إله إلا الله)» دخل الحَبَّة» (٥) فلنؤوّل الآية بأن ﴿أَوَ ﴾ (٦) بمعنى الواو، ك «جالِس الحَسَنَ أو ابنَ سيرين». أي: إذا انتّفَيّا لم ينفع وجودُهما حال ظهورِ الأشراط، أو لا ينفعُ نفعاً مُنْجِياً من دخول النار، بل من الخلود، أو لا ينفعُ مَنْ لا يؤمنُ إيهانها، ولا مَن لم يكْسِب كَسْبُها، فحذف لدلالةِ الكلام عليه. أو الإيهان: هو الاعتقاد، والكسب: هو العمل، والقولُ اللسانيُّ عمل وكسب. فالمرادُ بمنْ لم يكْسِب: من لم يتلفظ بالشهادتين، ونقول بشقاوتِه، أو نقول: ظاهر اللفظ أنّ عند انتفاء أحدِ الأمرين، ولا يُجزَمُ بانتفاء ألله النفع إلا بالجزم بانتفاء أحدِ الأمرين، ولا يُجزَمُ بانتفاء أحد الأمرين، ولا يُجزَمُ بانتفاء أحد الأمرين الا عند انتفائها جميعاً. فإذا انتفيا جميعاً فلا نزاعَ في أنه لا ينفعُ قطعاً، وأما إذا انتفى أحدُهما دون الآخر، فهو محلُّ الاحتمال. فلا يتمُّ الاستدلال» (٧).

⁽١) كذا وقعت هذه الفقرة هنا في الأصول الخطية، وحقُّها أن تتقدُّم على الفقرة التي قبلها.

⁽٢) يعني بين الصفة والموصوف بالفاعل: ﴿إِيمَنْهَا﴾.

⁽٣) أي: على تأخير الفاعل.

⁽٤) يعني الضمير في ﴿إِيكُنْهَا﴾، وقد أوجب تقديم المفعول على الفاعل، لاشتيال الفاعل على الضمير العائد على المفعول، حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

⁽٥) جزء من حديث رواه أبو ذر عن رسول الله ﷺ قال: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك، إلا دخل الجنة وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر» أخرجه البخاري (٥٨٢٧) ومسلم (٢٨٣) وابن حبان (١٦٩).

⁽٦) يريد بها ﴿أَوْ ﴾ التي في قوله تعالى: ﴿أَوْكُسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا خَيْرًا ﴾.

⁽٧) «تقريب التفسير»، الورقة: ١٤٩.

وقال القاضي رحمه الله: «﴿ أَوْكُسَبَتْ ﴾: عطفٌ على ﴿ ءَامَنَتْ ﴾. والمعنى: لا ينفعُ الإيمانُ حينئذ نفْساً غيرَ مقدِّمةٍ إيمانها، أو مقدِّمةً إيمانها غيرَ كاسبةٍ في إيمانها خيراً. وهو دليل لمن لم يعتبر الإيمان المجرِّدَ عن العمل، وللمعتبر تخصيصُ هذا الحكم بذاك اليوم. وحمْل الترديدِ على اشتراط النفع بأحد الأمْرين، على معنى لا ينفعُ نفْساً خلَّت عنها إيمانها، والعطف على ﴿ لَمْ تَكُنّ ﴾ بمعنى: لا ينفعُ نفساً إيمانها الذي أحدثَتْه حينتذ، وإن كسبتْ فيه خيراً قبل ذلك (١).

وقال الإمام: «المعنى: أن أشراط الساعة إذا ظهرت ذهب أوانُ التكليف عندها فلم ينفع الإيمانُ نفْساً ما آمنَتْ قبل ذلك، وما كسَبت في إيمانُ الإيمانُ نفْساً ما آمنَتْ قبل ذلك،

وقلتُ ـ والعلم عند الله ـ: والذي يقتضيه البلاغةُ والنظمُ الفائق، ويستدعيه مقامُ الحتّ على الاعتصام بحبلِ الله المجيد، والقرآنِ الكريم، والحض على الاهتداء بهديه، بقدر الوسع والإمكان، والاغتنام بالفرصة قبل فواتِ الأوان، ما عليه كلامُ ابن الحاجب، وصاحبُ «الانتصاف» مع تغيير يسير. وبيانُه: أنه تعالى لمَّا خاطب المعاندين المكذّبين من قومِ رسولِ الله على بقوله: ﴿وَهَذَا كِنَنَ أَنزَلَ أَنزَلَ الْكِنَابُ عَلَى طَآيَقُوا لَعَلَكُم تُرْحَمُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٥]. وعلل الإنزال بقولِه: ﴿أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ ٱلْكِنَابُ عَلَى طَآيِفَتَيْنِ مِن قَبِّلنَا ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، وبقولِه: ﴿أَوْ تَقُولُوا أَنْ أَنْزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِنَابُ لَكُنَا آهَدَىٰ مِنْهُم ﴾ [الأنعام: ١٥٧]، إزاحة للعذر، وإلزاماً للحجة ـ كَرَّ (٣) إلى قوله: ﴿فَقَدْ جَآءَ كُم بَيِّنَةُ مِن ذَيِكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ﴾ [الأنعام: ١٥٧] تبكيتاً لهم، وتقريراً لِما سبق من طلبِ الاتّباع والتقْوَى.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٢: ٤٦٩) وليس فيه قوله: «قبل ذلك».

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٧).

⁽٣) جواب «لمّا» في قوله: «لمّا خاطب».

يعني: أنزلْنا هذا الكتابَ المبارك الكاشفَ لكلّ ريب، والهادِي إلى طريقٍ مستقيم، والرحمة من الله للخلْق ليجْعلوه زاداً لمسيرهم إلى الله، في يومٍ لا ينفع فيه شيءٌ سوى ما قدّموه من الإيهان، والعمل الصالح، فجعلوا شكرَ تلك النعمةِ الخطيرةِ الجليلة، أنْ كذّبوا بها، ومنعوا الناسَ عن الانتفاع بها: فَضَلُّوا وأَضَلُّوا، ﴿ فَمَنْ أَظْلَا مِمَّن كَذَّبَ بِعَايَنتِ ٱللهِ

يعني: ما ينتظرُ هؤلاء الضّالون المُضِلُّون بها يفعلون إلا أنْ يأتيَهم عذابُ الدنيا، بنزول الملائكة، أو عقابِ من الله تعالى يستأصلُ شأفتَهم، كها فُعِلَ بالمكذّبين من الأمم السالفة، أو يأتي عذابُ الآخرة وبأسُها، بأن يأتي بعض قوارعها، فحينئذ تفوت تلك الفرصةُ السابقة، فلا ينفعُهم شيء قطّ ممّا كان ينفعُهم من قبْلُ مِن الإيهان، أو العمل الصالح معَ الإيهان.

فكأنه قيل: ﴿يَوْمَ يَأْقِ بَعْضُ ءَايَنتِ رَبِّكَ لَا يَنفُعُ نَفْسًا إِيمَنُهُا﴾ أو كَسْبُها في إيهانها حينئذ، ﴿لَرّ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْكَسَبَتْ فِي إِيمَننِهَا خَيْرًا﴾ من قبل.

ففي الآيةِ لفُّ (١)، لكن حذف إحدى القرينتين (٢) بإعانةِ النشرِ عليه، كما في قولِه تعالى: ﴿ وَمَن يَسْتَنكِفُ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكُمُّ مُ اللَّهِ عَلَى عَالَى عَلَى عَالَى عَلَى عَالَى عَلَى عَالَى عَلَى عَالَى عَلَى عَالَى عَلَى عَل عَلَى عَ

هذا الذي عناه صاحبُ «الانتصاف» بقولِه: «هذا الكلام يلقَّب باللفّ »(٣).

وصَدَفَ عَنْهَا ﴾ [الأنعام: ١٥٧].

⁽١) اللف في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْشُ ءَايِنتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنْهَالَّذِ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْكَسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا خَيْرًا ﴾، والنشر في قوله: ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْكَسَبَتْ فِي إِيمَنِهَا خَيْرًا ﴾.

⁽٢) والمقصود بإحدى القرينتين المحذوفة ما يفهم من قوله تعالى: ﴿أَوْكُسَبَتَ ﴾، فالتقدير: «ولا ينفع نفساً كسبُها».

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٦٣).

وقُرِئ: «أَن يأتيهم الملائكةُ» بالياءِ والتاء، وقرأ ابنُ سيرين: «لا تَنفَعُ» بالتاء؛ لكونِ الإيمانِ مُضافاً إلى ضميرِ المُؤنَّثِ الذي هو بعضُه، كقولِك: ذَهَبَتْ بعضُ أصابعِه.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءً إِنَّمَاۤ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَيِّتُهُم

﴿ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ ﴾: اختَ لَفُوا فيه كما اختَ لَفَت اليهودُ والنَّصارىٰ. وفي الحديث: «افتَرَقَتِ اليهودُ على إحدىٰ وسبعين فِرقة، كلُّها في الهاوية إلّا واحدة وهي الناجية، وافتَرَقتِ النَّصارىٰ على ثِنتَينِ وسبعينَ فِرقة، كلُّها في الهاوية إلّا واحدة، وتَفتَرِقُ أُمّتي على ثلاثٍ وسبعين فِرقة، كلُّها في الهاوية إلّا واحدة، وقيل: ﴿ فَرَقُوا دِينَهُمْ ﴾ فآمنوا ببعضٍ وكفروا ببعض...

وظهر منه أن الإيمانَ المجرّد _ قبل كشف قوارعِ الساعة _ نافع، وأن الإيمان المقارنَ بالعمل الصالحِ أَنْفَع، وأمّا بعدها فلا ينفعُ شيءٌ قط.

قولُه: (افتَرَقَتِ اليهُودُ) الحديث: من روايةِ عبدِ الله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ: «إنَّ بَـني إِسْرائيلَ تَفَرَّقَتْ على ثِنـتَيْنِ وسَبْعينَ مِلَّةً، وتَفتَرِقُ أُمَّتي عَلَى ثَلاثٍ وسَبْعينَ مِلَّةً، كُلُّهُم في النار،

وقُرِئ: «فارقوا دينَهم»، أي: تَركوه. ﴿وَكَانُوا شِيَعًا ﴾: فِرَقاً كلُّ فِرقةٍ تُشَيِّعُ إماماً لها، ﴿ لَسَتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ أي: من السُّؤالِ عنهم وعن تَفَرُّقِهم. وقيل: من عِقابِهم. وقيل: هي منسوخةٌ بآيةِ السَّيف.

[﴿ مَن جَانَهُ بِٱلْحُسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۗ وَمَن جَاءَ بِٱلسَّيِّتَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ ١٦٠]

﴿عَشُرُ أَمْثَالِهَا ﴾ على إقامة صِفة الجنسِ المُميِّزِ مقامَ الموصوف، تقديرُه: عَشرُ حَسناتٍ أمثالها، وقُرِئ: «عشرٌ أمثالها» برَفعِها جميعاً على الوَصْف. وهذا أقلَّ ما وُعِدَ من الأضعاف، وقد وَعَدَ بالواحدِ سَبْعَ مئة، ووَعَدَ ثواباً بغيرِ حِساب، ومضاعفة الحسناتِ فَضْل، ومكافأةُ السَّيِّئاتِ عَدْل، ﴿وَهُمْ لَا يُظَلَمُونَ ﴾: لا يُنقَصُ من ثوابِم، ولا يُزادُ على عِقابِهم.

[﴿ قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَقِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ١٦١]

إلا مِلَّةً واحِدةً. قَالُوا: ومَنْ هِيَ يا رسولَ الله؟ قال: ما أنا عليه اليومَ وأصحابي ١١، أخرجه الترمذيّ.

قولُه: (ومضاعفةُ الحسناتِ فَضْل، ومكافأةُ السَّيِّئات عَدْل). قال الزجّاج: «معنى الآيةِ غامض، لأن المجازاة من الله تعالى على الحسنة بدخولِ الجنّة شيءٌ لا يُبْلَغ وصف مقداره. فإذا قال: ﴿عَشُرُ أَمْثَالِهَا﴾، أو سبعمئة، أو أضعافاً كثيرة، فمعناه أنّ جزاءَ الله على الحسناتِ على التضعيف للمثْلِ الواحد، الذي هو النهايةُ في التقديرِ وفي النفوس»(٢).

قلتُ: فعلى هذا لا يُتَصَوَّرُ في الحسنات إلا الفضل.

⁽١) «سنن الترمذي» (٢٦٤١) وفي الباب عن معاوية بن أبي سفيان في «مسند أحمد» (١٦٩٣٧) و «سنن أبي داود» (٤٥٩٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩: ٨٨٤) بإسنادٍ حسن.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٤١) بإيجاز.

﴿ دِينًا ﴾ نَصْبٌ على البَدَلِ من محل ﴿ إِلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾، لأنّ معناه: هداني صِراطاً، بدليلِ قوله: ﴿ وَيَهْدِيكَ صِرَطاً مُسْتَقِيمًا ﴾ [الفتح: ٢]، والقيّم: فَيْعِل، مِن: قام، كسيّدٍ من: ساد، وهو أبلغُ من القائم. وقُرِئ: ﴿ قِيمًا ﴾، والقيرَم: مَصدَرٌ بمعنى: القيام، وُصِفَ به. و ﴿ مَلَةَ إِبْرَهِيمَ ﴾ عطفُ بيان. و ﴿ حَنِيفًا ﴾ حالٌ من ﴿ إِبْرَهِيمَ ﴾ .

[﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاقِ وَنُشُكِى وَعَيْكَى وَمَمَاقِ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ ١٦٢ - ١٦٣]

﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاقِ وَنُسُكِى ﴾ وعبادتي وتقرُّبي كُلَّه. وقيل: وذَبْحي. وجَمَع بينَ الصلاةِ والذبح كما في قوله: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرَّ ﴾ [الكوثر: ٢]، وقيل: صلاتي وحَجّي من مناسكِ الحجّ، ﴿ وَمَعْيَاىَ وَمَمَاقِ ﴾: وما آتيه في حياتي، وما أموتُ عليه من الإيمانِ والعملِ الصالح، ﴿ وَمِعْيَاىَ وَمَمَاقِ ﴾ خالصةٌ لوَجْهه، ﴿ وَمِنْذَلِكَ ﴾ من الإخلاصِ وأُمِرَتُ وَأَنَا أَوَّلُ السِّلِمِ الْمَالِمِ مُتَقدِّمٌ لإسلامٍ أُمَّته.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿ قِيمًا ﴾) بكسر القاف وفتح الياءِ مخفَّفة: الكوفيون (١١)، والباقون: بفتح القاف وكسر الياءِ مشددة.

قولُه: (﴿ مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾: عطفُ بيان)، يريدُ أن الدين القيمَ هو ملَّة إبراهيمَ بعينه.

قال الراغب: «المِلَّة كالدِّين، وهو اسمٌ لما شَرَع الله تعالى على لسانِ الأنبياء عليهم السلامُ ليتوصّلوا به إلى جوارِ الله تعالى. والفرقُ (٢) بينها وبين الدين: أن الملّة لا تُضافُ إلا للنبيّ الذي تُسند إليه، نحو: ﴿فَاتَبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَهِيمَ ﴾ [آل عمران: ٩٥] ولا تكاد توجد مضافة إلى الله تعالى ولا إلى آحادِ أمّة النبي ﷺ، ولا تستعملُ إلا في حَملةِ الشرائع. وأصلُها من: أَمْلَلْتُ الكِتابَ»(٣).

⁽١) ذكر صاحب «الكشف» أن هذه القراءة قرأها ابن عامر والكوفيون. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١) ذكر صاحب «لكشف عن وجوه القراءات» ص٢٧٨.

⁽٢) في (ج): «والقرب».

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٧٧٣.

[﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا نَزِرُ وَاذِرَةً وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِنَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنْيَبِ عَكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَغْنَلِفُونَ ﴾ 178]

﴿ قُلْ آغَيْرَ اللّهِ آبَغِي رَبًّا ﴾ جوابٌ عن دُعائِهم له إلى عِبادةِ آلهتِهم، والهمزةُ للإنكار، أي: مُنكَرِّ أن أبغي رباً غيره، ﴿ وَهُو رَبُّ كُلِ شَيْءٍ ﴾ فكلُّ مَنْ دونَه مَرْبوب، ليسَ في الوجودِ مَنْ له الربوبيةُ غيرُه، كها قال: ﴿ قُلْ آفَعَيْرَ اللّهِ تَأْمُرُ وَتِي آَعُبُدُ ﴾ [الزمر: ٢٤]، ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُ نَفْسٍ إِلّا عَلَيْهَا ﴾ جوابٌ عن قولهم: ﴿ التَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَائِكُمْ ﴾ [العنكبوت: ١٢].

[﴿ وَهُو ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَتَهِ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضِ دَرَجَنتِ لِيَبَلُوَكُمْ فِي مَآءَاتَنكُو اللَّهِ اللَّهِ الْمِيعُ ٱلْمِقَابِ وَإِنَّهُ لَعَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ١٦٥]

﴿جَعَلَكُمْ خَلَتُهِ ٱلْأَرْضِ ﴾ لأنّ مُحمَّداً ﷺ خاتَمُ النبيِّن، فَخَلَفَت أُمَّتُهُ سائرَ الأَمم. أو جَعَلَهم يَخلُفُ بعضُهم بعضاً، أو هُم خُلفاءُ الله في أرضِه، يَملِكُونَها ويتَصرَّ فونَ فيها. ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضِ دَرَجَنتِ ﴾ في الشَّرَفِ والرِّزق، ﴿لِيَبَلُوكُمْ فِي مَا ءَاتَكُمْ وَ مِن نِعمةِ المالِ والجاه، كيفَ تشكرونَ تلكَ النَّعمة؟ وكيفَ يَصنَعُ الشريفُ بالوضيع، والحرُّ بالعبد، والغنيُّ بالفقير؟ ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْمِقَابِ ﴾ لِمَنْ كَفَرَ نعمته

قولُه: (﴿ أَغَيْرَ اللّهِ أَبْغِى رَبًّا ﴾: جوابٌ عن دُعائِهم له)، لأن كلَّ تقديم إمّا للاهتمام، أو جوابُ إنكار، وكذا ما فيه أداةُ الحصر (١). ولهذا قال: ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾: جوابٌ عن قولِهم: ﴿ أَتَبِعُوا سَبِيلُنَا ﴾ [العنكبوت: ١٢]».

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾، إذ إن الحصر هنا للاهتهام، وطريق الحصر النفي والاستثناء، وهو من قبيل قصر الصفة على الموصوف.

﴿ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ لمن قامَ بشُكْرِها. ووَصَفَ العِقابَ بالشُّرعة، لأنّ ما هو آتٍ قريب.

عن رسولِ الله ﷺ: «أُنزِلَتْ عليَّ سورةُ الأنعام جُملةً واحدة، يُشيِّعُها سبعونَ الفَ مَلَكِ، لهم زَجَلٌ بالتسبيحِ والتحميد، فمَن قرأ الأنعامَ صَلّىٰ اللهُ عليه، واستغفرَ له أولئك السبعونَ ألفَ مَلَك، بعَدَدِ كلِّ آيةٍ من سورةِ الأنعام يوماً وليلة».

قولُه: (لأنّ ما هو آتٍ قريب) أي: الموعودُ سريعُ الوصول، فإن سرعةَ العقاب تستدْعِي سرعةَ إنجازِ الوعيد.

تَمَّت السورة بعون الله وحسن توفيقه، والله أعلم.

* * *

سورة الأعراف

مكيَّةٌ غيرَ ثمانِ آيات: ﴿ وَسَّنَلَهُمْ عَنِ ٱلْقَرْبَكِةِ ﴾ [١٦٣] إلى ﴿ وَإِذْ نَنَقَنَا ٱلْجَبَلَ ﴾ [١٧١] وهي مئتان وخمس آيات.

[﴿الْمَصَ * كِنَابُ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْدِكَ حَرَبٌ مِنْهُ لِلُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ١- ٢]

﴿كِنَبُ ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوف، أي: هو كتابٌ، و﴿أَنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ صفةٌ له، والمرادُ بالكتاب: السورة، ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدِّرِكَ حَرَجٌ مِّنَهُ ﴾ أي: شكٌ منه، كقوله: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي صَدِّرِكَ حَرَجٌ مِّنَهُ ﴾ أي: شكٌ منه، كقوله: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي صَدِّرِجُه، فِي شَكِّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ ﴾ [يونس: ٩٤] وسُمِّي الشكُّ حَرَجًا، لأنَّ الشاكُّ ضَيِّقُ الصدرِ حَرِجُه،

سورة الأعراف

مكيةٌ غيرَ ثمان آيات: ﴿ وَسَّعَلَّهُمْ عَنِ ٱلْقَرْبِيَةِ ﴾ إلى ﴿ وَإِذْ نَنَقَنَا ٱلْجَبَلَ ﴾ وهي مئتان وأربع آيات (١١).

ينيب لِللهُ أَلْجَهُ إِلَّا الْحَالِحِيْءِ

قولُه: (لأنَّ الشاكَّ ضَيِّقُ الصدرِ)، أي: الحَرَج لضيق الشكِّ ولازِمِه، فأُطْلِق الحَرَجُ،

(١) من قوله: «مكية غير ثهان آيات» إلى هنا أثبته من (ط).

أما كونها مئتين وخمس آيات أو أربع آيات، فالأول عَدُّ البصريين والشاميين، والثاني عَدُّ المكيين والمدنيين والكوفيين، كما في «البيان في عَدِّ آي القرآن» للداني ص٥٥٥.

وانظر في الآيات التي ذكر فيها أنها ليست بمكية «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (١: ١٩٣)، و«الإتقان» للسيوطي (١: ٥٧).

كما أنَّ الْمَتَيَقِّنَ مُنشَرِحُ الصدرِ مُنُفَسِحُه، أي: لا تشكَّ في أنهُ مُنزلٌ منَ الله، أو ﴿حَرَبُّ ﴾ من تبليغه، لأنه كان يخافُ قومَه وتكذيبَهم له وإعراضَهم عنه وأذاهم، فكانَ يضيقُ صَدْرُه من الأداء ولا ينبسطُ له، فأمَّنه الله ونَهاهُ عن المُبالاةِ بهم.

وأُريد الشكُّ(١)، فيكونُ كناية (٢).

قولُه: (أو ﴿ حَرَجٌ ﴾ من تبليغه). فعلى هذا «الحَرَج» في مَوضعه على ظاهرِه (٣)، والمضافُ معذوف. ويمكن أن يكونَ كناية عن الخَوف، لأن الخائف أيضاً غيرُ منشرح الصدر. يشهد للأول: «وكان يضِيق صدرُه من الأداء»، وللثاني: «فأَمَّنَه الله».

قال الزجَّاج: معناه: لا يضِقْ صدرك بالإبلاغ، ولا تخافَنْ، يُرْوَىٰ أنه ﷺ قال: «أَخَافُ أَنْ يَثْلَغُوا رَأْسِي»(٤).

وقلت: الحديث رواه الإمام أحمدُ بن حنبل ومسلم، عن عِياض المُجَاشِعيّ، عن النبي ﷺ أنه قال: «قال الله تعالىٰ: إنّها بَعَثْتُكَ لا بُتَلِيكَ وأَبْتِلِي بِكَ، وأَنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَاباً لا يَغْسِلُهُ المَاءُ، تَقْرَوُهُ نائِهاً ويَقْظَانَ. وإنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أُحَرِّقَ قُرِيْشاً، فقُلْتُ: رَبِّ إِذًا يَثْلَغُوا رَأْسِي، فيَدَعُوهُ خُبْزةً. قال: اسْتَخْرِجُهُمْ كَها اسْتَخْرَجُوكَ، واغْزُهُمْ نُغْزِكَ، وأَنْفِقْ، فسَنُنْفِقَ عَلَيْكَ، وابْعَثْ جَيْشاً (٥) نَبْعَتْ خُسْةً مِثْلَهُ، وقاتِلْ بَمَن أطاعَكَ مَن عَصَاكَ (٦) الحديث.

⁽١) قوله: «فأُطلق الحرج، وأُريد الشك» سقط من (أ).

⁽٢) الكناية في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ يِّنْهُ﴾ وهي كناية عن صفة.

⁽٣) أي: إذا فسر «الحرج» بمعنى «ضيق الصدر» فالمعنى عَلى حقيقته، ولا كناية فيه.

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٤٧).

⁽٥) في «مسند أحمد»: (جُنْداً).

⁽٦) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٤٨٤) ومسلم (٢٨٥٦) وصححه ابن حبان (٦٥٣)، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد».

.....

قولُه: «لَا يَغْسِلُه المَاءُ»: إمّا عبارةٌ عن أن يكونَ محفوظاً في الصدور، غير متَّكلِ مما في المَصاحِف، كما جاء في الحديث: «أَناجِيلُهُم في صُدُورِهِم» (١)، يؤيّدُه قوله: «تَقْرَقُهُ نَاثِمًا ويَقْظَانَ». أو عبارة عن ثباته وبقائه، وأنه يَغْلِبُ ولا يُغْلَب، ويَعْلُو ولا يُعْلَىٰ (٢).

الثَّلْغ: الشَّدْخ.

قال القاضي: «الفاء في ﴿فَلَا يَكُن ﴾ تحتملُ العطفَ والجواب، فكأنه قيل: إذا أُنْزِل إليك لتُنْذِر به، فلا يحْرَج صدْرُك »(٣).

وقلت: إنّ الفاء آذنت بترتيب النهي علىٰ كُون الكتابِ منزَّلاً وتقريره علىٰ «الشّك» ـ أن يقال: إذا حقَّقْت أنّ الكتاب مُنزَّل من عند الله، فلا ينبغي أن تشكّ فيه، لأن اليقينَ والشكَّ لا يُجْتمعان. فالنهيُ من باب التهييج والإلهاب، ليداومَ علىٰ اليقين، ويزيدَ فيه، كقوله تعالىٰ: ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكِّمِيّاً أَزَلْنَا ﴾ [يونس: ٩٤]، وقوله: ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾ [البقرة: ١٤٧].

وعلى نفي الضّيق والحرَج أن يقال: إن ﴿الْمَصّ﴾ إمّا واردٌ على قَرْع العصا^(٤) لمن تُحدِّي بالقرآن وبغرابة نظمه، أو هو تقدمةٌ (٥) لدلائل الإعْجاز. والمعنى: ﴿الْمَصّ﴾ هو كتاب منزّل من عند الله، بالغٌ حدَّ الإعجاز، فكن منْشرحَ الصدر، فسيحَ البال، قويَّ الجأش، ولا تُبَالِ بهم، وأنذِرْهم به، فإن لك الغلبة والسلطان، وهم مقْهورون. وإليه الإشارةُ بقوله: «ونهاه عن المبالاة بهم». فالنهيُ من بابِ التشجيع. هذا هو الوجْهُ معنَى ونظمًا كما سيجيء.

⁽١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٠٣) من حديث ابن مسعود، ولتهام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٣: ٤٨).

⁽٢) وعَلَىٰ الاعتبارَيْن يكون قوله: «لا يغسله الماء»، كناية عن صفة.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣).

⁽٤) قرع العصا: كناية عن التنبيه.

⁽٥) وما ذكره الطيبي هو بعض ما قيل في معاني الحروف في فواتح بعض السور القرآنية. انظر تفصيل ذلك في «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (٣: ٢١-٣٠).

فإن قلتَ: بم تَعلَّقَ قولُه: ﴿لِلْنذِرَ ﴾؟ قلتُ: بـ﴿أُنزِلَ ﴾، أي: أُنزِلَ إليك لإنذاركَ به، أو بالنهي، لأنه إذا لم يَحَفْهُم أنذرَهُم، وكذلك إذا أيقَنَ أنه من عند الله شَجَّعه اليقينُ على الإنذار؛ لأنَّ صاحبَ اليقينِ جَسورٌ مُتوكِّلٌ على ربِّه، مُتَّكِلٌ على عِصْمَتِه.

فإن قلتَ: فها محلَّ «ذِكْرَىٰ»؟ قلتُ: يحتملُ الحركاتِ الثلاثَ: النصبَ بإضهارِ فِعْلِها، كأنه قيلَ: لتُنذِرَ به وتُذَكِّرَ تذكيرًا، لأنَّ «الذِّكرىٰ» اسْمٌ بمعنى التذكير، والرفعَ عَطْفًا علىٰ ﴿كِنَتُ ﴾، أو بأنه خبرُ مبتدأ محذوف، والجرَّ للعطفِ علىٰ محلِّ «أن تُنذِر»، أي: للإنذارِ وللذكرىٰ.

قولُه: (وكذلك إذا أَيْقَنَ): تعليلٌ لتعلّقِ ﴿ لِنُنذِرَ ﴾ بالنهي على تأويل الحرج بالشَّك (١). قوله: (مُتَّكِلٌ على عِصْمَتِه)، التوكُّل: إظهارُ العجْز، والاعتبادُ على الغير.

قولُه: (النصبَ بإضمارِ فِعْلِها). رُوِي عن المصنّفِ أنه قال: «لم أَذْعُم معطوفاً على محلّ ﴿لِلنَّـنذِرَ﴾، لأن المفعولَ له يجب أن يكون فاعلُه وفاعل الفعل المعلّل واحداً حتى يجوزَ حذف اللام منه».

قولُه: (أو بأنه خبرُ مبتداً محذوف). قالِ الزجاج: «التقدير: هو ذِكْرىٰ للمؤمنين. كقَولك: هو ذكرٌ للمؤمنين» (٢). تمّ كلامُه.

فإذا قلتَ: ما الفرق بينه إذا كان عطفاً على ﴿ كِتَنَبُ ﴾ وبينه إذا كان خبرَ مُبتدأ محذوف؟ قلتُ: المعنى على الأول: هو جامعٌ بين كَوْنِه كتاباً وكونه ذكْرَى للمؤمنين أُنْذِر به.

وعلىٰ الثاني: عطفُ جملةٍ علىٰ جملة، أي: هو كتاب منزَّل من عند الله، لإنذارِ الكافرين،

⁽١) قوله: «تأويل الحرج بالشَّك» أثبته من (ط).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٤٨)، وهذا أحد وجوه ثلاثة ذكرها الزجاج في «ذِكْرَىٰ»، وهي جواز الرفع والنصب والجر.

فإن قلتَ: النهيُ في قولهِ: ﴿ فَلَا يَكُن ﴾ مُتوجَّهٌ إلىٰ الحَرَج، فها وَجْهُه؟ قلتُ: هو مِنْ قولِم. لا أَرَيَنَّكَ هاهنا.

[﴿ الَّهِ مُوا مَا أَنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن زَّبِّكُرُ وَلَا تَنَّبِعُوا مِن دُونِهِ ۚ أَوْلِيَآ أُ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ ٣]

﴿ اَتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم ﴾ من القرآنِ والسنّة، ﴿ وَلَا تَنَّبِعُواْ مِن دُونِهِ ۗ عَن دونِ الله ﴿ وَلَا تَنْبُعُواْ مِنْ دونِهِ من شياطينِ الجنّ والإنس، فيَحْمِلُوكم على عبادةِ الأوثان والأهواءِ والبِدَع،

وهو ذكرى للمؤمنين، وبشارةٌ لهم، فيكون كلَّ من الوصْفين مستقلَّين بنفسِها، والتركيبان مستبدَّين برأسهما. وهذا يؤيّد الوجة الثاني^(۱) في تفسير الحرَج، فيكون من إرادة التبليغ والتحدِّي، فتكون الآيةُ على وزانِ قولهِ تعالىٰ: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّشْلِهِ * إلى قوله: ﴿فَإِن لَمْ تَعْمَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَأَتَقُوا النَّارَ ﴾ إلى قوله: ﴿وَبَشِيرِ الذِينَ عَامَنُوا ﴾ [البقرة: ٢٣-٢٥] كما سبق تقريرُه في مَوضعه.

قولُه: (هو مِنْ قولِهِم: لا أَرَيَنَكَ هاهُنا). أي: هو من الكِناية (٢)، ظاهرُه يقتضي أن المتكلّمَ ينهى نفسَه عن أن يَرَىٰ المخاطَب هناك، والمرادُ نهْي المخاطَب، أي: لا تكنْ هاهُنا حتىٰ لا أراكَ فيه، فإنّ كينونَتك هاهُنا مستلزمةٌ لرؤيتي إيّاك.

المعنىٰ: أنَّ الحرجَ لو كان مما يُنْهَىٰ لنهَيْناه عنك، فانْتَهِ عنه بتركِ التعرُّض له.

قولُه: (﴿ اَتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمُ ﴾ من القرآن والسنّة). أمَر الله سبحانه وتعالى الأمّةَ بمتابعة جميع ما أنزلَ إليهم، بعدما نهى حبيبَه عن ضِيق الصدر، بتبليغِ ما أُوحِي إليه، ليكونَ أَدْعَىٰ لانشراحِ الصَّدر.

⁽١) أي: المعنىٰ الحقيقي للحرج وهو الضيق.

 ⁽٢) يعني قوله تعالى: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدَرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ ﴾ إذ أطلق اللفظ لنهي الحرج والمراد نهي الرسول ﷺ،
 من قبيل الكناية. وكذلك في قول العرب: «لا أَرْيَنَكَ هاهُنا» كناية، كما وضح الطيبي.

ويُضلُّوكُم عن دينِ الله وما أُنزلَ إليكم، وأَمرَكُم باتباعه.

وعن الحسن: «يا ابنَ آدم، أُمرْتَ باتباعِ كتابِ الله وسنّةِ محمدٍ ﷺ، واللّهِ ما نَزلَتْ آيَةٌ إلّا وهو يُحِبُّ أن تَعْلَمَ فيمَ أُنزِلَت وما معْنَاها؟».

وقرأ مالكُ بن دينار: «ولا تَـبْتغوا» من الابتغاء، ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَامِ دِينًا ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ في ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾ لـ﴿مَآ أُنزِلَ ﴾، علىٰ: ولا تَتَبِعوا مِنْ دونِ دينِ الله دينَ أولياء.

﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ حيثُ تتركونَ دينَ الله وتَتَّبعون غَيْرَه.

قال الزجاج: ﴿ التَّبِعُواْ مَا أَنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِن رَّبِكُرُ ﴾ أي: القرآن، وما أَتَىٰ عن النبي ﷺ لأنّه مما أُنْزِل عليه، لقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا مَالْنَكُمُ الرَّسُولُ فَحُدُوهُ وَمَانَهَنَكُمُ عَنْهُ فَأَنْنَهُواْ ﴾ [الحشر: ٧]»(١).

قولُه: (مَا نَزَلَتْ آيَةٌ إلا وهو يُحِبُّ أَنْ تَعْلَمَ فِيمَ أُنْزِلَت ومَا مَعْنَاهَا؟). يعني: مَا أَنْزَل الله آيةً إلّا لأنْ تُـتَّبِع، حتىٰ يُعْلَمَ معناها، ويُعْمَلَ بِمُقْتَضَاها.

رَوَيْنا عن الدَّارِميِّ، عن ابن مسعود: «لَيْسَ مِنْ مُؤْدِبٍ إِلَّا وهُوَ يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَىٰ أَدَبُه، وإِنَّ أَدَبَ الله القُرْآنُ»^(٢).

قولُه: (﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ حيثُ تتْركونَ دِينَ الله وتَتَّبِعون غَيْرَه). تخصيصُ الذكْرِ بقوله: «تَتْركون دين الله» يُوهِم أن هذه الفاصلةَ متعلّقةٌ بالتفسير الثاني: يعني أن الضميرَ في ﴿ وَمِن دُونِ دِينِ الله دِينَ أَوْلَياء ﴾ لكنها ﴿ مِن دُونِ دِينِ الله دِينَ أَوْلياء ﴾ لكنها

⁽١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٤٨).

 ⁽٢) انظر: «سنن الدارمي» (٣٣٢١)، وقوله: «يُحبِّ أنْ يُموْتَىٰ أدبه» بمعنىٰ: يُحبِّ أن يُعْمَل بمقتضىٰ أدبه،
 وهذا هو الشاهد في الحديث. والـمُؤْدِب: بضم الميم وتسكين الهمزة وكسر الدال: صاحب المأدبة،
 الداعي إليها.

وقُرِئَ: ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ بِحَذْفِ التاء، (ويَتَذَكَّرُون) بالياء. و ﴿ قَلِيلًا ﴾: نَصْبٌ بـ ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾، أي: تَذكَّرونَ تذكرًا قليلًا. و ﴿ مَا ﴾ مَزيدةٌ لتوكيدِ القِلَّة.

قولُه: (و «يَتَذَكَّرُون» بالياء): ابنُ عامر، والباقون: بغيرِ ياء (٤).

قال الزَّجاج: ﴿ ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾: أصله: تَتَذَكَّرون، حُذِفت التاء الثانيةُ لا الأولى، فإنها تدلّ على الاستقبال، فلا يجوزُ حذفُها. والثانية إنها دَخَلت على معنى: فعلْتُ الشيء على تَمَهُّل، نحو: تفهَّمْت الشيء وتعلَّمْت، أي: أخذت الشيءَ على مهْل، وعلى معنى إظهارِ الشيء والحقيقةُ غيره، نحو: تقيَّسْتُ، أي: أظهرتُ أنِّي قَيْسِيِّ. والمحذوفُ التاء الثانية، لأن الباقي في الكلمة من تشديدِ العين يدلُّ على المعنى، ولو حُذِفتِ الأولى لبطلَ معنى الاستقبال (٥).

قولُه: (و ﴿مَّا ﴾ مَزيدةٌ لتوكيدِ القِلَّة) فيُؤذِن بالعَدَم، كقولِه:

⁽١) والتذييل في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنْبِعُوا مِن دُونِهِ ۚ أَوْلِيَآ ﴾ وهو غير جارٍ مجرى المثل.

⁽٢) التوكيد هنا لفظى، وإن اختلفت الصيغتان.

⁽٣) قوله: «على التقريع» سقط من (ج).

⁽٤) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٠)، و «حجة القراءات» ص ٣٨٠.

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٤٩).

[﴿ وَكُم مِن قَرْيَةٍ أَهْلَكُنَّهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيْنًا أَوْ هُمْ قَآبِلُوك ﴾ ٤]

﴿ فَجَآءَهَا ﴾: فجاءَ أَهْلَها، ﴿ بَيَنَتًا ﴾ مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال، بمعنى: بائتين. يُقال: باتَ بَياتًا حَسَنًا، وبَيْتَةً حَسَنة، وقولُه: ﴿ هُمْ قَآبِلُونَ ﴾ حالٌ معطوفةٌ على ﴿ بَيَنَتًا ﴾، كأنه قيل: فجاءَهم بأسُنا بائتينَ أو قائلين.

فإن قُلتَ: هل يُقَدَّرُ حَذْفُ المُضافِ الذي هو «الأهلُ» قبلَ ﴿قَرْبَةٍ ﴾ أو قبلَ الضميرِ في ﴿أَهْلَكُنَهَا﴾؟ قلتُ: إنها يُقدَّرُ المضافُ للحاجة، ولا حاجة،.....

قَلِيلُ التَّشَكِّي ...(١)

البيت.

وقال القاضي: «أو: زماناً قَلِيلًا تَذَكَّرون. وإنْ جُعِلت ﴿مَا﴾ مصدريّةً لم ينتصبْ ﴿قَلِيلًا ﴾ بـ ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾ »(٢).

وقال أبو البقاء: «لا يجوزُ أن تكونَ ﴿مَّا﴾ مصدرية، لأنَّ ﴿قَلِيلًا ﴾ لا يبقىٰ له ناصب»(٣).

(١) لعلَّه يريد قول دريد بن الصمَّة في رثاء أخيه عبد الله:

مِن اليومِ أعقابَ الأحاديثِ في غَدِ

قليلُ التَشَكّي للمصائب ذاكِراً

أو قول تأبّط شراً:

قليلُ التشكّي للمُلِمِّ يُصِيبُهُ كثيرُ النَّوَىٰ، شَتَّىٰ الهَوَىٰ والمَسَالِكِ

وأعقاب الأحاديث: أواخرها ونتائجها. والتشكّي: الشكوى، واللِّلمّ: المصيبة، والنوى: البعد. وشتّى: مختلف. انظر: «العقد الفريد» لابن عبد ربه (٣: ٣٠٢-٢٠٤). والشاهد فيه «قليل التشكي» بمعنى أنه عديم الشكُوَى. وانظر: «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٧١).

- (٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٤).
- (٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٠) في معرض إعراب الآية (٨٨) من سورة البقرة، لا في إعراب الآية (٣) من سورة الأعراف.

فإنَّ القريةَ تَهلِكُ كَمَا يَهلِكُ أَهلُها، وإنها قدَّرْناهُ قبلَ الضميرِ في ﴿فَجَآءَهَا ﴾ لقولِه: ﴿أَوَّ هُمَّ قَآبِلُونَ ﴾.

فإن قُلتَ: لا يُقال: جاءَني زيدٌ هو فارسٌ، بغير واو، فما بالُ قوله: ﴿ هُمْ قَابِلُوكَ ﴾؟ قلتُ: قدَّرَ بعضُ النَّحْويِّن الواوَ محذوفة، وردَّه الزجّاجُ وقال: لو قلتَ: جاءَني زيدٌ راجلًا، أو هو فارس. أو: جاءَني زيدٌ هو فارسٌ، لم تَحتَجْ فيه إلى «واو»، لأنّ الذِّكْرَ قد عادَ على الأول. والصحيحُ أنَّها إذا عُطِفَتْ على حالٍ قبلَها حُذِفَت الواوُ استثقالًا،

قولُه: (فإنَّ القريةَ تَبْلِكُ كما يَهْلِكُ أهلُها). يعني: أن الهلاكَ كما يُطْلَق على الحيوانِ حقيقة، كذا يُطْلَقُ على الجماد.

الجوهريّ: «هَلَكَ الشيء يَهْلِك هَلَاكاً وهُلُوكاً ومَهْلِكاً وتَهْلُكةً»، قال الله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ ﴾ [القصص: ٨٨].

قولُه: (وإنَّما قدَّرْناهُ قبلَ الضميرِ في ﴿فَجَآءَهَا﴾) يعني: إنها يقدَّرُ المضافُ ضرورةَ طلبِ الراجع، ولولاه لكان لنا مندوحةٌ (١) عن التقدير، لصحّة إطلاقِ الهلاكِ على القرية نفسِها.

قال صاحبُ «الفرائد»: «إرادةُ الحقيقة مانعةٌ من إرادة المجاز، وهو «الأهل» هاهُنا. فإنْ كان المرادُ من ذكْر القريةِ هنا الأهل بدليل قوله: ﴿أَوْ هُمْ قَآبِلُونَ ﴾ امتنع أنْ يكونَ مفهوم القرية مُرَاداً، وأنْ يكونَ داخلاً في الإرادة».

والجواب: إرادةُ الحقيقة والمجاز إنها تلزم إذا أُرِيدَ بالقرية أهلُها ونفسها معاً، وليس بذاك، فإنّا نقدّرُ المضافَ في الثاني لا في الأول^(٢). فعلىٰ هذا توجَّه الإهلاك إلى الأهْلِ أصالةً، ليستلزمَ إهلاك القريةِ على الكناية. فكأنه قيل: وكم من قريةٍ أردْنا إهلاكها، فأهلكنا أهْلَها

⁽١) المندوحة: السّعة والفسحة.

⁽٢) يريد بالثاني الضمير «الهاء» في: ﴿ فَجَاءَهَا ﴾ ، وبالأول الضمير «الهاء » في ﴿ أَهْلَكُنَّهَا ﴾ .

لاجتماع حَرفَي عَطْف، لأنّ واوَ الحالِ هي واوُ العطفِ استُعيرَت للوصل، فقولُك: جاءَني زيدٌ هو جاءَني زيدٌ هو فارس، كلامٌ فصيحٌ واردٌ علىٰ حَدِّه، وأما: جاءَني زيدٌ هو فارسٌ، فخَبيث.

لتبقَىٰ معطَّلةً خاوية عَلىٰ عروشها، لتكونَ عبرةً لمن بعدها. فالضمير في ﴿أَهْلَكُنَهَا﴾ وفي ﴿فَجَاءَهَا﴾ راجعٌ إلى الأهلِ المقدّر في ﴿فَجَاءَهَا﴾.

قال ابن الحاجب: «وفي إعادة الضائر عَلى «القرية» وجهان؛ أحدهما: أنك أقَمْته مقام المحذوف، فصارت المعاملةُ معه»، يعني (١): أنّ الضائر الثلاثةَ راجعة إلى «القرية» تارة باعتبار لفظها، وأخرى باعتبار المحذوف. «وثانيهما: أن يُقدَّر في الثاني حذفُ المضاف، كما قُدِّر في الأول» (٢)، أي: وكم مِن قرية أهلكنا أهلَها، فجاء أهلَها ﴿ بَأْسُنَا بَيْنَتًا أَوْ هُمْ قَابِلُوك ﴾.

قولُه: (وأما: «جاءَني زيدٌ هو فارِسٌ» فحَبيث)، قال صاحبُ «الفرائد»: فيه نظر، لأنه يُشْكِلُ بقولِه: ﴿ أَهْ بِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضِ عَدُوُ ﴾ [البقرة: ٣٦] (٣)، والجملةُ حال بدونِ الواو. وإنها صحّ ذلك لمكانِ العائد (٤)، وقد حصل به الارتباطُ المطلوب بالواو.

فعلى هذا لا وجُه لِمَا ذَكَر أَنَّ الحال المعطوفة على الحال صحّت بدون الواو لاستثقالِ حرفي العطف، وأن الحال التي لم يعطف عليها لم تصعْ بدون الواو، فلم يمتنع صحّة قولنا: «جاءني زيد هو فارس» _ لتحقيق العائد». والجواب أنَّ المصنِّفَ قابل قوله: «خبيث» بقوله: «فصيح»، فلا يلزمُ منه الامتناع، بل عدمُ الفصاحة (٥٠).

⁽١) قوله: «يعني... باعتبار المحذوف» توضيح من الطيبي، لا من كلام ابن الحاجب.

رً) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٤٢٥).

⁽٣) والشاهد في الآية جملة ﴿بَمْضُكُمْ لِبُعْضٍ عَدُوٌّ ﴾: حال بدون الواو.

⁽٤) يعني الضمير في ﴿بَعْضُكُمْ ﴾.

⁽٥) هذا تسويغ مقبول من الطيبي لرأي الزمخشري، ينمّ عن دقة فهم.

فإن قُلتَ: فها معنى قولِه: ﴿أَهْلَكُنَهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيْتًا ﴾، والإهلاكُ إنَّها هو بعدَ مجيءِ البأس؟ قلتُ: معناهُ: أردْنا إهلاكَها، كقولِه: ﴿إِذَا قُمَّتُمْ إِلَى ٱلصَكَاوَةِ ﴾ [المائدة: ٦]،

وقال صاحب «المفتاح»: «الأصل في غير الحال المؤكّدةِ أن يكونَ وصفاً غير ثابت من الصفات الجارية، وكالجملةِ الفعلية. وأما الاسميةُ فالوجه الواو، لأنها دالّةٌ على الثبوت، إلّا صوراً معْدُودة»(١).

وأمّا قوله تعالى: ﴿ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُرْ لِبَعْضِ عَدُوّ ﴾ فعَلىٰ تأويلِ متعادِيَيْن يعاديهما إبليسُ ويعادِيَانِه، كما قال ابنُ الحاجب: «معنى قولهم: كلَّمْتُه فُوهُ إلىٰ فِيَّ: كلَّمْتُه مشافِها. والوجهُ أنه لمّا كثر استعالُه حتى عُلِم منه معنى المشافهة، مِن غير نظر إلى التفصيل؛ حتى يفْهَم ذلك مَن لا يُخْطِر بباله فَاهَ المتكلم، ولا فاه [غير] المتكلم، ولا مدلولَ الحال، فصارَ كالمفردات» (٢). فعلم أنّ التأويلَ إنها يصحّ في جملة يمكن أن ينتزعَ من طَرَقي الجملةِ هيئة تدلّ على معنى مفرد، ولا كذلك: جاءني زيدٌ هو فارس. فعلى هذا معنى قوله: «حُذِفت الواو استثقالاً» أنّ الواو المحذوفة مرادة، لأن الذكر وحده غيرُ رابط، ولولا الاستثقالُ لم يحبُر حذفها.

الانتصاف: «الاكتفاءُ بالضمير في الجملة الاسميةِ الواقعة حالاً ضعيف، والأفصحُ دخولُ الواو، كما اختاره الزمخشريّ، ولكن في قوله: «إن واو الحال واو عطف» نظر، فإنها امتازت بدخولها علىٰ جملة اسميةٍ بعد جملة فعلية. تقول: جاءني زيدٌ وهو راكب. ويقبحُ ذلك

⁽۱) "مفتاح العلوم" ص ١٣١ – ١٣٢ بتصرّف شديد أدّى إلى اللّبس. قال السكاكي: "الحال نوعان: حال بالإطلاق، وحال تسمَّىٰ مؤكّدة... فأصل النوع الثاني أن يكون وصفاً ثابتاً... وأصل النوع الأول هو أن يكون وصفاً غير ثابت من الصفات الجارية، كاسم الفاعل، واسم المفعول... والأصل في الجملة إذا وقعت موقع الحال ألا يدخلها الواو... والضابط أن الجملة متىٰ كانت واردة علىٰ أصل الحال، وذلك أن تكون فعلية لا اسمية... فالوجه ترك الواو جرياً على موجب الحال... ومتىٰ لم تكن واردة علىٰ أصل الحال، وذبك أصل الحال، وذبك أن تكون اسمية في الحال غير المؤكّدة فالوجه الواو... ما جاء بخلاف هذا إلّا صور معدودة ألحقت بالنوادر، وهي: كلَّمْتُه فُوهُ إلىٰ فيَّ، ورجَع عَوْدُه عَلىٰ بَدْء".

⁽٢) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (١: ٣٣٩-٣٤) بتصرّف.

في العاطفة، فلامتيازِها يصح اجتماعُها معها، وإنْ كان معنىٰ العطفِ فيها. ولهذا لم يقبح دخولها كما يقبح الجمع بين حَرْفي عطف، فنقول: سبِّح الله وأنت راكع، أو: وأنت ساجد. والتحقيق أنّ المصحِّح لوقوع الجملةِ المعطوفة علىٰ الحالِ حالاً [من غير واو](۱) هو العطف(۲) المقتضي للمشاركة، واستُغنِي به عن واو الحال، كما تعطفُ علىٰ المُقْسَم به، فتُدخِله في حكم (۳) القسم من غير حرفِ قسم في مثل: ﴿وَالشَّحَى *وَاليَّلِ ﴾ [الضحى: ١-٢](٤)، ولو قلت في غير التلاوة: «وبالليل» لصحَّ. والحاصلُ أنه لو جاءت واو الحالِ مع العاطفِ لم يكنْ مستكرَها، بل مؤكّداً، وإنْ لم تأتِ بها كان فصيحاً مختصراً»(٥).

قال في «الإنصاف»: «تنظيره بالقسَم فاسد، لأنّ حرف القسمِ لا يشاركُ حرف العطفِ في معناه، بخلافِ واو الحال. والعلّة التي علّل بها مفقودة في القَسَم»(٦).

وقلت: الجوابُ عن «الانتصاف» أنّ قولَ المصنّف: «واو الحال هي واو العطفِ استُعِيرت للوصول» صريحٌ في أن واو الحال غيرُ العاطفةِ الصرفة. وكذا قوله: «استثقالاً» ليس غير ما قال: «وإنْ لم تأتِ بها لكان فصيحاً مختصراً» (٧).

وتحقيقُ ذلك ما قال صاحب «المفتاح»: «وحقّ النوعَين ـ أي: الحال بالإطلاقِ والحال المؤكّدة (٨) ـ ألّا يدخلَهما الواو، نظراً إلى إعرابِهما الذي ليس بتَبَع، لأنّ هذه الواو، وإن كنّا

⁽١) تكملة من «الانتصاف».

⁽٢) في «الانتصاف»: العاطف.

⁽٣) زيادة من «الانتصاف».

⁽٤) والشاهد عطف «الليل» على «الضحي» دون إعادة حرف القَسَم اكتفاءً بواو العطف.

⁽٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٢٧-٦٩).

⁽٦) «الإنصاف» ق/١٠٣.

⁽٧) من قوله: «وكذا قوله: «استثقالاً» ليس غير ما قال» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٨) جملة تفسيرية من الطيبي.

وإنها خُصَّ هذانِ الوقتانِ ـ وقتُ البَياتِ ووقتُ القَيْلولة ـ لأنَّهما وقتُ الغَفْلةِ والدَّعَة، فيكونُ نزولُ العذابِ فيهما أشدَّ وأفظَع، وقَوْمُ لوطٍ أُهْلِكوا بالليلِ وَقْتَ السَّحَر، وقومُ شُعيب وَقْتَ القَيْلولة.

[﴿ فَمَا كَانَ دَعُونِهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّا أَن قَالُوٓ أَإِنَّا كُنَّ اظَالِمِينَ ﴾ ٥]

نسمّيها واو الحال _ أصلُها العطْف»، وقال أيضاً: «إنّ الأصلَ في الجملة إذا وقعت مَوقع الحال ألا يدخلَها الواو، ولكنّ النظر إليها من حيثُ كونها جملة مفيدة مستقلّة بفائدة، غير متّحدة بالأولى، وغير منقطعة عنها كجهات جامعة بينهها، يبسط العذر في أن يدْخلَها واو للجمع بينها وبين الأولى. مثلُه في نحو: قام زيدٌ وقعد [عمرو]»(١).

قولُه: (والدَّعَة)، الجوهري: «الدعة: الخفض، والهاء: عِـوَض من الواو. تقول: وَدُعَ الرَّجُل_بالضم_فهو ودِيع، أي: ساكن، ووادعٌ أيضاً. مثل: مَمُضَ فهو حامِض».

وإنها نُحولف بين العبارَتين (٢)، وبنيت الحالُ الثانية (٣) على تقوِّي الحكْم، والدلالةُ على قوَّة أمرِهم فيها أسند إليهم، لأن القيْلولةَ أظْهَرُ في إرادة الدَّعة، وخفْضِ العيش، فإنها من دأب المتْرفين والمتنعِّمين، دون منِ اعتاد الكَدْحَ والتعب. وفيه إشارةٌ إلى أنهم كانوا أربابَ أشرِ وبطَر.

قولُه: (﴿ فَمَاكَانَ دَعُونِهُمْ ﴾: ما كانوا يدَّعونَه مِن دينِهم). اعلمْ أنَّ ﴿ دَعُونِهُمْ ﴾ إما مِن الدَّعْوى، أو مِن الدُّعاء. وعلى الأول: قوله: ﴿ إِنَّا كُنْكَ ظَلِمِينَ ﴾: كناية عن اعترافِهم ببطْلان

⁽١) «مفتاح العلوم» ص١٣٢. وما بين الحاصرتين زيادة منه.

⁽٢) يعني بالعبارتين قوله تعالى: ﴿يَنَتُا أَوْ هُمَّ قَآبِلُوك ﴾.

⁽٣) يعني ﴿ هُمَّ قَاآبِلُوكَ ﴾.

مِن قولهم: دَعُواهُم: يَا لَكَعْبِ. ويجوزُ: فَمَا كَانَ دَعَاؤَهُم رَبَّهُم إِلَّا اعترافَهم؛ لعِلمِهم أَنَّ الدعاءَ لا ينفعُهم، وأَنْ لاتَ حينَ دُعاء، فلا يزيدونَ على ذمِّ أَنفُسِهم وتحسُّرِهم على ما كانَ منهم.

ما كانوا يدّعونه، أي: وضَعْنا الشيء في غير مَوضعه، وعلى الثاني: الدعاء، إما عُمولٌ على الاستغاثة، أي: فها كان استغاثتُهم إلا عن أنفسهم، والإقرارُ بالعَجْز، فيكون قوله: ﴿إِنَّا كُنَّكَا ظَلِمِينَ ﴾ كناية عن أنهم رَجعوا مما كانوا يستغيثون إليه قبل ذلك، لأنهم عَلِموا حينئذٍ أنْ لا مستغاث من الله بغيره. وإمّا هو مُجرًى على ظاهره. فقولُه: ﴿إِنَّا كُنَّ اظَلِمِينَ ﴾ أيضاً كناية عن اعترافهم، لكن بالظلم على أنفُسهم، بسببِ المعاصي، مِن قوله: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا آنفُسنا ﴾ الأعراف: ٣٣]، وقوله: ﴿فَلا يَزيدون على ماكان منهم ».

قولُه: (دَعْوَاهُم: يا لَكَعْبٍ). قيل: إِنَّمَا أَدْخَلُوا اللامَ على المستغاث، لأن النداءَ حينتلِ اضطراريّ، نحو: يا أَكَعْب، فلا بدَّ من نصب علامةٍ ليتميَّزَ من النداءِ الاختياريّ، نحو: يا غلام، وعُيِّنت اللامُ للاختصاص، والموضِعُ موضعُه.

قولُه: (وأَنْ لاتَ حينَ دُعاء)، قال صاحبُ «المقتبس»: "إنّ التاءَ إنها أُرْدِفت بـ "لا" المشبّهة بـ "ليس" لتصيرَ بها مشبّها بـ "ليس" صورة، كما لها شبَهُ معْنَى، فيحسنُ فيها إضهارُ اسمها، لأن إضهارَ الاسم لا يكونُ في الحروف. والإضهارُ في "لات" كما في "ليس" ذكره سيبويه (۱). وإنها اختصّت بالأحيانِ لِمَا في دخولِها على غيرِها مِن إلباس، لأن "لا" ليست لنفي الحالِ صريحاً، فتختصّ بالدخولِ على الأحيان، بخلافِ "ليس" فهي أينها وقعت: لنفي الحال، فلا تختصُ بالأحيان».

⁽١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٥٧).

و ﴿ دَعُونِهُمْ ﴾ نَصْبٌ؛ خَبَرٌ لـ ﴿ كَانَ ﴾، و ﴿ أَن قَالُوا ﴾ رَفْعٌ اسمٌ له، ويجوز العكس.

قولُه: (ويجوز العكس). أي: يكونُ ﴿ دَعُونِهُمْ ﴾ الاسم، و﴿ أَن قَالُوٓا ﴾ الخبر. وفيه إشعارٌ بأنّ الوجه هو الأوّل.

قال أبو البقاء: «جعْلُ ﴿أَن ﴾ مع ما بعدَها اسماً أَوْلَىٰ، لأنه يُشْبه المضْمَرَ في أن لا يوصف» (١). ولا يُعْلَمُ الفرقُ بين الوجهَين من أداةِ الحصرِ، لأنك سواءٌ جعلْت ﴿دَعُونهُمْ ﴾ اسما أو خبراً لـ كَانَ ﴾ أفاد معنى الدَّعْوَىٰ، على هذا القول، لأنّ التقدير: فما كان دعواهم قولاً مِن الأقوالِ إلّا هذا، قولاً مِن الأقوالِ إلّا هذا، لأنه مِن قَصْرِ المطْلَق على المقيد (١). مثاله: «ما كان كلامُهم إلّا أن قالوا: كَيت وكيت».

وإيَّاك أنْ تأتيَ بمثال على غير هذا المنوال، فتزلُّ عن الصواب.

نَعَم، التفاوت فيه من كون الاسم والخبر معرفتين، وفيهما التقديم والتأخير. أما الأول: فإنّك إذا قلت: كان زيدٌ أخاك، أو: كان زيداً أخوك، وجدتَّ الفرق، فإن الأولَ يقال لمن عرفَ زيداً، لكنه متردد: هل هو أخوه أم لا، والثاني لمن عرفَ أخاً له، لكنه شاكُّ في أنه زيد أم غيرُه. فإذا أتيت بالنفْي والإثبات، أشرْتَ إلىٰ أن ذلك الترددِ ارتقَىٰ إلىٰ الإنكار، فأنت تقصدُ ردَّهُ إلىٰ الصواب بها أمكن لكونِ «ما» و «لا» إنها يُتَلَقَّىٰ بهما من يُصِرِّ علىٰ الإنكار.

⁽۱) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (۱: ۳۰۰) في إعراب الآية (۱٤٧) من سورة آل عمران. وفي نقل الطيبي خلط بين موضعين، إذ إن العبارة الأخيرة في «التبيان»: «أَنْ قَالُوا: يُشْبِه المضمر في أنه لا يضمر، فهو أعْرَف» يعني أعرف من ﴿دَعَوَدُهُمْ ﴾. وجاء في موضع آخر من «التبيان»: ﴿أَنْ تُولُوا ﴾: أعرف من ﴿آلِيرٌ ﴾، إذ كان كالمضمر في أنه لا يوصف، والبِر يُوصَف». «التبيان» (١: ٣٤) في إعراب ﴿ لَسَ ٱلْرَ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

⁽٢) القصر هنا حقيقي، وطريقه النفي والاستثناء، لتمكين الكلام وتقريره في الذهن لدفع ما فيه من إنكار أو شك.

[﴿ فَلَنَسْتَكَنَّ ٱلَّذِينَ أَرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْتَكَ ٱلْمُرْسَلِينَ * فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلَّمْ وَمَاكَثَاً غَآبِيدِنَ ﴾ ٦-٧]

﴿ فَلَنَسْنَكُنَّ ٱلَّذِينَ أَرْسِلَ إِلَيْهِمْ ﴾: ﴿أَرْسِلَ ﴾ مُسنَدٌ إلى الجارِّ والمجرور، وهو ﴿ إِلَيْهِمْ ﴾، ومَعناه: فلنسألنَّ الذين المُرسَلَ إليهم، وهم الأُمم، يسألهُم عمَّا أجابوا عنه رُسُلَهم، كما قال: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَاۤ أَجَبَتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص: ٢٥] ونسألُ المُرسلين عمَّا أُجيبوا به كما قال: ﴿ وَيَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَاۤ أُجِبَتُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٩].

كذا هاهُنا إذا جعلْتَ «الدَّعْوَىٰ» اسها، وقع التردُّدُ في القول، أي: الدعوىٰ هي القولُ ليست غيره، فيتّفقُ معنىٰ هذا مع معنىٰ القَصْر، فكان توكيداً مثله. وإذا عكَسْتَ وقع التردُّد في «الدّعوىٰ»، أي: القَول هو هذه الدعوىٰ ليس غيرَها. وفيه إشكال (١).

وأما اعتبارُ التقديم، فإنك إذا جعلْت «الدعوىٰ» خبراً، فقد أزلْتَها عن مَقرّها، فكان الاهتهامُ بشأنها، والمقامُ يقتضيه، لأن المقصود من الإيراد إظهارُ عجزهم، وإبداءُ تضرعهم واستغاثتِهم. وأمَّا تخصيصُ القول فتابع، والله أعلم.

قولُه: (كما قال: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِمِهِمْ فَيَقُولُ مَاذَاۤ أَجَبَتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾): دليلٌ على أنّ قولَه: ﴿ فَلَنَسْنَكَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾): دليلٌ على أنّ قولَه: ﴿ فَلَنَسْنَكَنَّ ٱلْمَرْسَلِينَ ﴾): دليلٌ على أنّ قولَه: ﴿ فَلَانَسْنَكَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ الآية [الأعراف: ٨]، وقولُه: ﴿ فَلَاكَانَ دَعُوطُهُمْ ﴾: واردٌ في الدنيا، لأنه متعقّبٌ لقولِه: ﴿ وَكُمْ مِن فَرْيَةٍ ٱهْلَكُنَهُمَ ﴾ الآية. فالفاءُ في ﴿ فَلَنَسْنَكَنَّ ﴾ فصيحة (٢)، كأنه قيل: فها كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا في الدُّنيا إلّا أنْ قالوا: إنّا كُنّا ظالمين، فقطَعْنا دابرَهم، ثم لَنَحْشُرَنَهُم فلنَسْأَلَنَهم، فجيء بالجملةِ القسَمية، ووضِع ﴿ ٱلَّذِينَ أَرْسِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ مَوضع الضمير، لمزيدِ التقرير.

⁽١) الإشكال هو في قصر «قولهم» عَلى ﴿ دَعُونَهُم ﴾ هذه.

⁽٢) أي: أن ما بعدها نتيجة لما قبلها، ويقدّر قبلها كلام محذوف إيجازاً.

﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم ﴾: على الرُّسُلِ والمُرسَلِ إليهم ما كان منهم، ﴿بِعِلْمِ ﴾: عالـمينَ بأحوالهم الظاهرة والباطنة وأقوالهم وأفعالهم، ﴿وَمَا كُنَّا غَايَبِينَ ﴾ عنهم وعما وُجِد منهم.

فإن قُلتَ: فإذا كان عالمًا بذلك، وكان يقصُّه عليهم، فها معنى سؤالهم؟ قلتُ: معناه التوبيخُ والتقريعُ والتقريرُ إذا فَاهُوا به بألسنتِهم، وشَهِدَ عليهم أنبياؤهم.

[﴿ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَهِ نِهِ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَزِيتُ ثُه فَأُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُقْلِحُونَ ﴿ وَمَنْ خَفَّتَ مَوْزِيثُهُۥ فَأُوْلَتِهِكَ ٱلَّذِينَ خَسِـرُوٓا ٱنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِعَايَنتِنَا يَظْلِمُونَ ﴾ ٨- ٩]

﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَبِذِ ٱلْحَقُّ ﴾ يعني وَزْنَ الأعمالِ والتمييزَ بين راجِحها وخفيفها، ورَفعُه على الابتداء، وخَبَرُه: ﴿يَوْمَبِذِ ﴾، و﴿ٱلْحَقُّ ﴾ صِفتُه، أي: والوزنُ يومَ يسألُ اللهُ الأُممَ ورُسُلَهم الوزنُ الحَقُ، أي: العَدْلُ. وقُرِئَ: «القِسْط».

واختُلفَ في كيفيةِ الوزن: فقيل: تُوزَنُ صُحُفُ الأعمالِ بميزانِ له لسانٌ وكِفَّتان، تنظرُ إليه الخلائق، تأكيدًا للحُجَّة، وإظهارًا للنَّصَفة، وقَطعًا للمَعذِرة، كما يسألهُم عن أعمالِم فيعترفون بها بألسنتِهم، وتشهدُ بها عليهم أيديهم وأرجلُهم وجلودُهم،

وكذا الفاءُ في ﴿ فَلَنَقُصَنَ ﴾، وذلك أنه لمّا سأل المرسَلين عيّا أُجيبوا به، والمرسَل إليهم عيّا أُجابوا به رسلهم، وكلٌ منهم أُجابوا بها له وعليه إجمالاً، فيقصَّ الله تعالىٰ تفصيلَ ما أقرّوا به مجملاً بالنقير والقطمير لا يغادرُ صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وإليه أشار بقوله: ﴿ وَمَا كُنّا غَايِبِينَ ﴾، فيكونُ أدخل في التقريع والتوبيخ (١).

قولُه: (إذا فَاهُوا): متعلّـقٌ بقوله: «والتقرير». يعني: تكلَّموا بألسنتِهم، فكان تقريراً لاستحقاقِ الوعيد.

⁽١) قوله: «وكذا الفاء في ﴿ فَلَنَقُصَّنَّ ﴾ الله هنا أثبته من (ط).

وتشهدُ عليهم الأنبياءُ والملائكةُ والأشهاد، وكما تثبتُ في صحائِفهم فيقرؤونها في موقفِ الحساب. وقيل: هي عبارةٌ عن القضاءِ السَّوِيِّ والحكمِ العادل.

قولُه: (وقيل: هي عبارةٌ عن القضاءِ السَّويِّ والحكْمِ العادل). قال الإمام: «هذا قولُ مجاهد، والضحّاك، والأعمش. وهو كنايةٌ عن العدل، كما يقال في رجُل لا قدْرَ له: فلان لا يُقِيم لفُلان وزناً»(١).

وقلت: الأولُ^(۲) هو الصحيح، وعليه الاعتقاد، وهو قولُ ابنُ عباس. قال: «يُؤْتَىٰ بالأعمال الحسنةِ على صورة قبيحة، فتوضَعُ في الميزان». ذكره مُحْبِي السنّة^(۳).

والأحاديث الصحيحةُ متعاضِدة له، منها: ما رَوىٰ أبو داود، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: ذَكَرتُ النَّارَ فبكيتُ. قالت: ذَكَرتُ النَّارَ فبكيتُ. قالت: ذَكَرتُ النَّارَ فبكيتُ. فهل تَذكُرُونَ أهلِيكُم يَومَ القِيامةِ؟ قال رسول الله ﷺ: «أمَّا في ثلاثةِ مَواطِنَ فلَا يَذكُرُ أَحَدٌ أَحَدًا: عِندَ المِيزَانِ حتىٰ يَعلَمَ أَيخِفُ مِيزانُه أم يثقُل» الحديث (٤).

روىٰ صاحبُ «جامع^(٥) الأصول»، عن رَزِيْن العَبْدَرِيّ، عن عائشةَ رضي الله عنها أنّ أبا بكرٍ رضي الله عنه حين حضرتُه الوفاة، دعا عمرَ رضي الله عنه فقال: «إنّي مُسْتَخْلِفُك علىٰ

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲: ۲۲).

⁽٢) يعني ما ذكره الزمخشري أولاً من أن الوزن هو وزْن الصّحف بميزان له لسان وكفّتان.

⁽٣) «معالم التنزيل» (٣: ٢١٥).

⁽٤) أخرجه أبو داود (٤٧٥٧) والحاكم في «المستدرك» (٤: ٦٢٢) وقال: هذا حديثٌ صحيح على شرط الشيخين لولا إرسالٌ فيه بين الحسن ـ يعني البصري ـ وعائشة على أنّه قد صحّت الروايات أنّ الحسنَ كان يدخلُ وهو صبيٌّ منزل عائشة رضي الله عنها وأم سلمة.

⁽٥) قوله: «جامع» سقط من (ج).

••••••

أَصْحابِ رسول الله عليهم، وحُقَّ ليزانٍ لا يوضَعُ فيه إلّا الحقّ أنْ يكون ثقلاً. يا عمر، وإنها خفّتْ الحقّ، وثِقَلِه عليهم، وحُقَّ لميزانٍ لا يوضَعُ فيه إلّا الحقّ أنْ يكون ثقيلاً. يا عمر، وإنها خفّتْ موازينُ مَن خفَّت موازينُه يومَ القيامة باتباعِهم الباطل، وخِفَّتِه عليهم، وحُقَّ لميزانٍ لا يُوضَعُ فيه سوى الباطل أن يكونَ خفيفاً»(١).

وقال الزجَّاج: «الأولىٰ أن يُتَبَعَ ما جاء في الإسنادِ الصحيح، أنه ميزانٌ له كِفَّتان، من حيث يُنْقَل عن أهل الثقة»(٢).

وقال القاضي: «والجمهورُ على أن صحائفَ الأعمال تُوزَن بميزانٍ له لِسان وكفّتان، يَنْظُرُ إليه الخلائقُ إظهاراً للمعدلة، وقطْعاً للمعذرة»(٣).

ويؤيّدُه ما رُوِي أن «الرجل يُؤْتَىٰ به إلىٰ الميزان، فيُنشَر عليه تسعة وتسعون سجِلًا، كلُّ سِجِلّ مِثْلُ مدّ البصر، فيُخْرَج له بطاقة فيها كلمتا الشّهادة، فتوضع السجلّات في كفّة، والبطاقة في كفّة، فطاشت السجلّات، وثقُلت البطاقة»(٤).

وقلت: الحديث أخرجه الترمذي، عن عبدِ الله بن عمرِو بن العاص، مع تغييرِ يسير. البِطاقة: رُقَيْعةٌ صغيرة، وهي ما يُجعلُ في طيّ الثوبِ يُكْتَب فيها ثمنه.

⁽١) «جامع الأصول» (٤: ١٠٩).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٥٨) _ بتصرف _ ولفظ الزجاج: «إلّا أن الأوْلىٰ من هذا أنْ يُتَّبَع ما جاء بالأسانيد الصحاح، فإن جاء في الخبر أنه ميزان له كفتان من حيث يَنْقل أهل الثقة فينبغي أن يُقبل ذلك. وقد رُوي عن جرير، عن الضحّاك أن الميزان: العدْل. والله أعْلَمُ بحقيقة ذلك».

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٦).

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٩٩٤) وابن ماجه (٢٣٠٠) والترمذي (٢٦٣٩) وصححه ابن حبان (٢٢٥) من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه.

﴿ فَمَن تَقُلَتَ مَوَ زِيثُهُ ﴾ جَمْعُ «ميزانِ» أو «مَوْزون»، أي: فمَنْ رَجَحَتْ أعمالُه الموزونةُ التي لها وَزْنٌ وقَدْر، وهي الحسنات، أو ما تُؤزّنُ به حسناتُهم. وعن الحسن: «وحُقَّ لميزانِ تُوضَعُ فيه السيئاتُ أن يَخِفَّ).

﴿ إِنَّا يَلْكِنُونَ ﴾: يُكذِّبون بها ظُلُّما، كقوله: ﴿ فَظَلَمُواْ بِهَا ﴾ [الإسراء: ٥٩].

[﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَيِشٌ قَلِيلًا مَّا نَشْكُرُونَ ﴾ ١٠]

﴿مَكَّنَّكُمْ فِيهَا وَأَقَدَرُناكُم فِيهَا مَكَانًا وقرارًا، أو ملَّكناكُم فيها وأقدَرُناكُم على التصرُّفِ فيها،

قولُه: (أو ما تُوْزَنُ به حسناتُهم) عطفٌ على قوله: «أعمالُه الموزونة». هذا على أن يُرادَ بقولِه: (موازينه) جمع: ميزان.

فقولُه: «فَمَنْ رَجَحَتْ...» إلى آخره نشر لقولِه: «جمْع مِيزان أو مَوْزُون» من غيرِ ترتيب، بناءً على تفسيرِ الميزان، على الخلاف.

قال القاضي: ﴿ ﴿ فَمَن ثَقُلَتُ مَوَ زِينُهُ ﴾ أي: حسناتُه، أو ما يوزَنُ به حسناتُه فهو جمع «مَوْزُون» أو «ميزان» (١)، وجَـمَعه باعتبارِ اختلاف الموزونات، وتعدّدِ الوزن» (٢).

قولُه: (يُكَذِّبون بِها ظُلْماً). يريدُ أن قولَه: ﴿يَظْلِمُونَ ﴾ ضُمَّن معنى التكذيب، فعُدِّيَ بالباء.

قولُه: (أو ملَّكناكُم فيها): يعني: ﴿مَكَّنَّكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾، إمّا: مُجُرّى على ظاهره، أي: «جعلْنا لكم فيها مكاناً وقراراً»، أو: هو كنايةٌ عن: «أقدَرْناكم على التصرف فيها».

⁽١) قوله: «فهو جمع «موزون» أو «ميزان»» سقط من (ط).

⁽۲) «أنوار التنزيل» (۳: ۷).

•••••

فإن قلت: قد ذكر في «الأنعام» عند قولِه: ﴿ أَلَمْ رَوّا كُمْ اَهْلَكُنَا مِن قَبْلِهِم مِن قَرْنِ مَكَنَّهُمْ فِ الْأَرْضِ مَالَمْ نُمْكِن لَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٦]، أنّ كلتا العبارتين كناية (١)، وخالف هاهُنا (٢). قلت: الخطابُ في «الأنعام» مع أهلِ مكة، كما صرّح به (٣)، وتضمينُ الكلام معنى الاعتبار بالأمم السالفة، فالمناسبُ سلوكُ طريق الكناية، ليكون أبلغ. يعني: أن أهل مكّة لم يكونوا متمكّنين في الأرض تمكّنهم من البسطةِ في الأجسام، والسّعة في الأموال، والاستظهار بالدنيا، وهاهُنا الخطاب عامّ، والكلامُ متضمّنٌ للامتنان، لدلالة قوله: ﴿ وَلَقَدّ خَلَقْنَكُمُ مُ مَوّرُنَكُمْ ﴾ الظاهر، لأن جميعَ بني آدم لم يكونوا متصرّفين في الأرض، مملّكين، وكذلك عطف قولِه: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَنِشَ ﴾ عليه، وأخر المصنّفُ الكناية عن التصريح (٤٠).

واعلمْ أن هذا نوع آخرُ من أنواع الإنذار. فإن قوله: ﴿ وَلَقَدُّ مَكَّنَكُمْ ﴾ جملةٌ قسَمية معطوفةٌ على جملةٍ قوله: ﴿ وَلَقَدُ مَكَنَنَكُمْ فِي اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّا اللللَّهُ الللللّهُ الللَّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّ

⁽١) المقصودُ بالعبارتين قوله تعالىٰ في الآية السادسة من سورة الأنعام: ﴿مَّكَّنَّهُمْ ﴾ و﴿لَمْ نُمَّكِن لَكُرُ ﴾.

⁽٢) يعني في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿مَكَنَنَكُمْ فِٱلْأَرْضِ ﴾ في سورة الأعراف، حيث قدّم المعنىٰ الحقيقي عَلىٰ المعنىٰ الكنائي.

⁽٣) أي: بقوله: «لم نعط أهل مكة»، «الكشاف» (٦: ٢٤).

⁽٤) أي: في تفسير ﴿مَكَّنَّكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾.

⁽٥) أي: أن قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَلِيلًا مَّا تَشَكُرُونَ ﴾ تذييل لقوله: ﴿ وَلَقَدَّ مَكَّنَّكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾. وهو تذييل جارٍ مجرىٰ المثل، لأن الكلام عام.

﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَنِيشَ ﴾ جَمْعُ معيشة، وهي ما يُعاشُ به من المطاعم والمشاربِ وغيرِها، أو ما يُتَوصَّلُ به إلى ذلك. والوجهُ تصريحُ الياء، وعن ابنِ عامرٍ أنه همَز؛ على التشبيه بـ «صحائف».

[﴿ وَلَقَدْ خَلَقَنَ كُمْ مُمَّ صَوَّرَ نَكُمُ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَتَهِ كَةِ ٱسْجُدُوالِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّآ إِبَلِيسَ لَرَيكُن مِّنَ ٱلسَّنِجِدِينَ ﴾ 11]

﴿ وَلَقَدَّ خَلَقَنَكُمُ مُمَّ صَوَّرُنَكُمُ ﴾ يعني: خلَقْنا أباكُم آدم طينًا غيرَ مُصوَّر، ثم صوَّرْناهُ بعد ذلك، ألا ترى إلى قوله: ﴿ مُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَئَمِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِآدَمَ ﴾ الآية؟

﴿مِّنَ ٱلسَّحِدِينَ ﴾: مَنَّن سجدَ لآدم.

قولُه: (والوجهُ تصريحُ الياء، وعن ابنِ عامرٍ أنه هَمَز؛ تشبيهاً بالصحائف(١)).

قال الزجاج: «قرأ نافع بالهمز، وأجْمع البصريون على أن الهمز لا يكونُ إلا إذا كانت الياءُ زائدة، نحو: صحيفةٌ وصحائف، لأنها مِن «الصحف»، وأما «معايش» فمِن «العيش»، فالياءُ أصلية، وإنها هُمِزت الزائدة، لأنها لا حظّ لها في الحركة، وقد قربت من آخر الكلمة، ولَزِمَتْها الحركة، فأوجبوا الهمز. وحَكُوا في «مصائب» الهمز في جمع «مصيبة»، وأجمعوا على أنّ الاختيار «مَصَاوِب» ولا أعرفُ وجْه «معائِش» إلا أن هذه الياءَ أسْكِنت في «معيشة»، فصارتْ على لفظ «صحيفة». فحُملَ الجمعُ على ذلك» (٢).

قولُه: (أَلَا ترىٰ إِلَىٰ قوله: ﴿ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَكَ ۚ كَانَا لِلْمَلَكَ ۚ كَانَا لِلْمَلَكَ ۚ كَانَا لِلْمَلَكَ ۚ كَالْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَّةُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُلْعُلّاللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «على التشبيه بصحائف».

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٣-٣٥٤) باختصار.

.....

قال الزجاج: «زعم الأخفشُ أن ﴿ ثُمَّ ﴾ هاهُنا (١) بمعنى الواو، يعني في قوله: ﴿ ثُمَّ ﴾ الله الزجاج: «زعم الأخفشُ القولُ خلْقَ المخاطبين بعد زمانٍ متراخٍ، وليس كذلك، والواو ليست للترتيب، ف ﴿ ثُمَّ ﴾ بمعنى الواو ». ثم قال الزجاج: «وهذا خطأ كبيرٌ لا يجيزه الخليلُ وسيبوَيْه، ولا مَن يُوثَق بعلْمِه. وإنها المعنى إنّا بدأنا خلْق آدمَ من تراب، ثم صوّرناه. أي: هذا أصل خلْقِكم، ثم بعد الفراغ من أصلِكم أُمِرت الملائكةُ بالسجود» (١).

ولخصّه القاضي حيثُ قال: «ابتدأنا خلْقكم ثم تصويرَكم بأنْ خلقْنا آدم ثم صوَّرناه، ثم قُلْنا للملائكة: اسجدوا، وقيل: ﴿ثُمَّ قُلْنَا ﴾ لتأخير الإخبار»(٣).

وقال السجاوندي: «المرادُ بهما^(٤) آدم. يقال: ضربْناكم وهزَمْناكم. كقولِه تعالى: ﴿ وَإِذَ الْمَنَانُ عَلَىٰ المخاطبين »(٥). أَخَذَنَا مِيثَنَقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ ﴾ [البقرة: ٦٣]. وفائدتُه الامتنانُ عَلَىٰ المخاطبين »(٥).

وقلْت: يمْكن أن تُحْملَ ﴿ ثُمَّ ﴾ عَلىٰ التراخي في الرتبة، لأنّ مقام الامتنانِ يقتضي أن يقال: إنّ كَونَ أبيهم مسجوداً للملائكة، أرفعُ درجة من خلْقِهم وتصويرهم. وفيه تلويحٌ إلى شرفِ العلم، وتنبيه للمخاطبين عَلىٰ تحصيل ما فاز به أبوهم من تلك الفضيلة، ومن ثَمَّ عقبَ في «البقرة» الأمرَ بالسجود مسألة التحدِّي بالعلم (٢).

⁽١) انظر: «معاني القرآن» للأخفش (٢: ٢٩٤).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٤-٥٥٥) باختصار.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٧).

⁽٤) أي: بقوله تعالى: ﴿ خَلَقَنَكُمْ مُمَّ صَوَّرُنَكُمْ ﴾.

⁽٥) «عين المعاني» لوحة رقم (٢٤٩).

 ⁽٦) يريد قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلُّهَا ثُمَّ عَهَنَّهُمْ عَلَى ٱلْمَلَكَ بِكَدِ فَقَالَ ٱلْبِتُونِي بِأَسْمَآءِ هَـُؤُلآهِ إِن
كُنتُمْ صَدِيقِينَ ﴾ [البقرة: ٣١].

[﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمْرَ تُكُّ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ مُنَافِي مِن نَّادٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴾ ١٦]

﴿ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ (لا) في (أن لا تَسْجُدَ) صلةً ، بدليلِ قوله: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيدَى ﴾ [الحديد: ٢٩] بمعنى خَلَقْتُ بِيدَى ﴾ [الحديد: ٢٩] بمعنى ليعلَم.

فإن قُلتَ: ما فائدةُ زيادتِها؟ قلتُ: توكيدُ معنىٰ الفعلِ الذي تدخلُ عليه وتحقيقُه، كأنه قيل: ليَتَحقَّقَ عِلمُ أهلِ الكتاب، وما مَنعَكَ أن تُحقِّقَ السُّجودَ وتُلزِمَه نَفسَك، ﴿إِذْ أَمْرَتُكَ ﴾ لأنَّ أمري لك بالسُّجودِ أوجِبُه عليك إيجابًا، وأحتِمُه عليك حَتْمًا لا بُدَّ لك منه.

قوله (١): (توكيد معنى الفعل): قال صاحب «المفتاح»: «وللتعليق بين الصارف عن فعل الشيء وبين الداعي إلى تركه يحتمل عندي أن يكون ﴿مَنْعَكَ ﴾ في قوله عَلَت كلمتُه: ﴿مَا مَنْعَكَ ﴾ أي قوله عَلَت كلمتُه: ﴿مَا مَنْعَكَ أَلّا تَسْجُد ﴾ وأن تكون «لا» غير صلة قرينة للمجاز» (٢). وقال الراغب: «المنع يقال في ضد العطية، وقد منع، وفلان ذو مَنْعة، أي: عزيز ممتنع على من (٣) يرومه، وقوله: ﴿مَا مَنْعَكَ أَلّا تَسْجُد ﴾ ما حملك، وقيل: ما الذي حملك على ترك ذلك (٤).

قولُه: (﴿ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾، لأنَّ أمري لك بالسُّجودِ أُوْجبُه عليك إيجاباً). قال القاضي: «هذا دليل عَلىٰ أن مُطلَق الأمرِ للوجوبِ والفور»(٥).

⁽١) هذه الفقرة إلىٰ آخرها أثبتها من (ط).

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص٣٦٧.

⁽٣) في (ط): «أن»، والتصويب من «مفردات القرآن» للراغب.

⁽٤) «مفردات القرآن» ص٧٧٩.

⁽٥) «أنوار التنزيل» (٣: ٧).

فإن قُلتَ: لمَ سأله عن المانعِ من السُّجود، وقد عَلِمَ ما مَنعَه؟ قلتُ: للتوبيخ، ولإظهارِ مُعاندتِه وكُفْرِه وكِبْرِهِ وافتخارِه بأصلِه وازدرائِه أَصْلَ آدمَ، وأنه خالفَ أمرَ رَبِّه مُعتَقِدًا أنه غيرُ واجبِ عليه، لما رأى أنَّ سجودَ الفاضلِ للمفضولِ خارجٌ من الصواب.

فإن قُلتَ: كيفَ يكونُ قولُه: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ جوابًا لـ ﴿مَا مَنَعَكَ ﴾، وإنَّما الجوابُ أن يقول: منعني كذا؟ قلتُ: قد استأنف قِصَّةً أخبرَ فيها عن نَفسِه بالفضلِ على آدم، وبعِلّةِ فَضْلِه عليه، وهو أنَّ أصْلَه من نارٍ، وأصل آدمَ من طين، فعُلِمَ منه الجوابُ وزيادةٌ عليه، وهي إنكارٌ للأمرِ، واستبعادٌ أن يكونَ مِثلُه مأمورًا بالسُّجودِ لِمثلِه، كأنه يقول: مَنْ كانَ على هٰذه الصفةِ كان مُستَبعَدًا أن يُؤمَرَ بها أُمِرَ به.

قولُه: (وأنه خالَف أمرَ ربِّه): عطفٌ تفسيريٌّ علىٰ قولِه: «معانَدتِه وكُفْره». وقال الزجاج: «كُلُّ مَن خالَف الله في أمرِه، ولم يرَه واجِباً عليه، فهو كافرٌ بالإجماع».

قولُه: (كيفَ يكونُ [قوله:] ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِنَهُ ﴾ جواباً؟): قال الزجاج: «مَوضعُ ﴿ مَا ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿ مَا مَنَعَكَ ﴾ رفع. المعنى: أيُّ شيء منعك مِن السجود؟ والجواب: مَنَعَنِي كذا وكذا. لكن أتّىٰ بشيءٍ في معنىٰ الجواب، ولفظهُ غير جواب، لأن قوله: ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِنَهُ ﴾ إنها هو جوابُ أيُّكها خير؟ المعنى: منعني مِن السجودِ فضلي عليه » (١).

وقلت: فالجوابُ مـن الأسلوب الأحمق، كقول نُمْروذ: ﴿أَنَا ۚ أُحْمِى- وَأُمِيتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨](٢).

قال القاضي: «قد غلِط إبليسُ فيها قال، لأنه رأى الفضل كلَّه باعتبار العُنصر، وغفلَ عما يكونُ باعتبارِ الفاعل، قال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسَّجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيدَتَى ﴾ [ص: ٧٥]، وباعتبارِ الصورة،

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٧) بتصرف يسير.

⁽٢) نُمروذ ـ بالنون المضمومة والميم الساكنة، وآخره ذال معجمة ـ: هو الذي حاج إبراهيم عليه السلام في ربه، وكان ملكاً جبّاراً ببابل، وينتهي نسبه بِسام بن نوح. انظر: «تفسير الطبري» (٥: ٤٣١-٤٣١).

[﴿ قَالَ فَأَهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَأَخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّنغِرِينَ ﴾ ١٣]

﴿ فَأَهْمِطْ مِنْهَا ﴾: من السماءِ التي هي مكانُ المُطيعينَ المتواضِعين من الملائكة، إلى الأرضِ التي هي مقرُّ العاصين المُتكبِّرين من الثَّقَلَيْن، ﴿ فَمَا يَكُونُ لَكَ ﴾: فما يصحُّ لك، ﴿ أَن تَتَكَبَّرُ فِيهَا ﴾ وتَعْصي، ﴿ فَأَخْرُجُ إِنَكَ مِنَ الصَّغْدِينَ ﴾: من أهلِ الصَّغارِ والهوانِ على الله وعلى أوليائِه لتكبُّرِك، كما تقولُ للرجل: قُمْ صاغرًا؛ إذا أهنتَه. وفي ضِدِّه: قُمْ راشدًا، وذلك أنه لما أظهرَ الاستكبارَ أُلبِسَ الصَّغار.

قال: ﴿ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوجِي فَقَعُواْ لَهُ سَنجِدِينَ ﴾ [الحجر: ٢٩] (١)، وباعتبار الغاية وهو مِلاكُه، ﴿ قَالَ يَتَادَمُ أَنْدِينَهُم بِأَسْمَآمِهِمْ ﴾ [البقرة: ٣٣]. وفي الآية (٢) دليل عَلَىٰ أنّ الشياطينَ أجسامٌ كائنة. وفيه أن إبليسَ بنىٰ كلامه عَلىٰ كون الحُسْنِ والقبح عقْلِيَّيْن (٣).

قولُه: (إلى الأرضِ التي هي مقرُّ العاصِين الـمُتكبِّرين). وفيه أن مكان المتكبِّر السُّفْل وإنِ استعْلىٰ، ومكان المتواضعِ العلُّقِ وإن سَفُل، ومن ثَمَّ قال: ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثُوًى لِلمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٠](٤).

وروينا عن الترمذي، عن عَمْرِو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «يُحْشَرُ الـمُتكَبِّرونَ يَوْمَ القِيامة أمثالَ الذَّرِّ في صُورِ الرِّجَال، يَغْشَاهُمُ الذُّلُّ مِن كُلِّ مكانٍ، يُسْاقُونَ إلىٰ سِجْنِ في جَهَنَّمَ يُقالُ لهُ: بُولُس» الحديث (٥).

⁽١) أوّ لها: ﴿ فَإِذَا سَوِّيتُهُ ۗ ﴾.

⁽٢) أي: في الآية (١٢) من سورة الأعراف.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٨).

⁽٤) والآية شاهد عَلىٰ أن مكان المتكبّرين السفل.

⁽٥) أخرجه الترمذي (٢٤٩٢) وهو في «مسند أحمد» (٦٦٧٧) و«الأدب المفرد» للبخاري (٥٥٧) بإسناد حسن.

وعن عُمرَ رضيَ الله عنه: مَنْ تواضعَ لله رَفَعَ الله حَكَمَتَه، وقال: انتَعِشْ نَعشَك الله، ومَنْ تكبَّر وعَدا طَوْرَهُ وَهَصَهُ اللهُ إلىٰ الأرض.

[﴿ قَالَ أَنظِرْ فِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ * قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظرِينَ ﴾ ١٤ - ١٥]

فإن قُلتَ: لِمَ أُجيبَ إلى استنظارِه، وإنها استَنظَرَ ليُفسِدَ عبادَه ويُغوِيَهم؟ قُلتُ: لِما في ذلك من ابتلاءِ العباد، وفي مُخالفتِه من أعظمِ الثواب، وحُكْمُه حُكْمُ ما خُلِقَ في الدنيا من صنوفِ الزخارفِ وأنواعِ الملاذِّ والملاهي، وما رُكِّبَ في النفوسِ من الشهوات؛ ليَمتَحِنَ بها عبادَه.

قُولُه: (رَفَعَ اللهُ حَكَمَتَهُ). أي: قَدْرُه وَمَنزَلْتُه.

النهاية: «يقال: له عندنا حَكَمة، أي: قدر».

الأساس: «يقال: لا يقْدرُ عَلىٰ الله مَن هو أعْظمُ حَكَمةً منك».

الراغب: «الحكمة من الإنسان: أَسْفُلُ وجهه. ورفْع الحكمة: كنايةٌ عن الاعتزاز، لأنّ مِن صفة الذليلِ أن ينْتكس، ويضرب بذقْنه صدْره. وقيل: الحكمة: القدْرُ والمنزلة، مِن قولهم: لا يقدْر عَلىٰ هذا مَن هو أعْظَم حَكَمةً منك»(١).

قولُه: (انْتَعِشْ). أي: ارْتَفِع. يقال: نَعَشَه الله ينْعَشُه: إذا رفعه. وانْتَعَش العاثِر: إذا نهض مِن عثْرته. وهو اعتراضٌ بين المعطوف والمعطوف عليه من قول عمرَ رضي الله عنه، أو هو عطفٌ عَلىٰ «رَفَعَ الله»، أي: أراد الله رفْعَه. قال: «انْتَعِش نَعَشَك الله» أي: رفَعَك. ولا قول ثَمَّة (٢)، كقوله تعالىٰ: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧].

قولُه: (وَهَصَهُ الله)، النهاية: «وَهَصَه الله إلىٰ الأرض، أي: رماه رمْياً شديداً. والوَهَص^(٣) أيضاً: شدَّةُ الوطْء، وكسْرُ الشيءِ الرِّخْو».

⁽١) لم أجده في مَظِنّتِه من «المفردات»، فلعلّه قاله في «تفسيره».

⁽٢) أي: إذا رَفعه الله فلا مجال لقول قائل، كما في قُوله تعالىٰ: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾.

⁽٣) في (أ): «والوهض»، وفي (ج): «والرهص».

[﴿ قَالَ فِيمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقَعُدُنَّ لَهُمْ صِرَطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * ثُمَّ لَاَتِينَّهُم مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنَّ أَيْمَنِهِمْ وَعَن شُمَآيِلِهِمْ وَلَا تَجِدُأَ كُثَرَهُمْ شَكِرِينَ ﴾ ١٦-١٧]

﴿ فَهِ مَآ أَغُويْتَنِي ﴾: فبسبَب إغوائك إيّايَ ﴿ لَأَقَدُّنَ لَهُمْ ﴾، وهو تكليفُه إيّاهُ ما وقع به في الغيِّ، ولم يَثبُتْ كما ثَبَتَت الملائكةُ مع كَوْنِهم أفضَلَ منه ومِن آدمَ أنفُسًا ومَناصِبَ.

وعن الأصمِّ: أمرتني بالسجودِ فحمَلني الأَنفُ على معصيتك. والمعنى: فبسَبَبِ وقوعي في الغَيِّ لأَجتَهِدَنَّ في إغوائِهم حتى يَفسُدوا بسببي، كما فَسَدتُ بسببهم.

فإن قُلت: بِمَ تَعَلَّقَتِ الباء، فإنِّ تَعلُّقَها بِ ﴿ لَأَقَعُدَنَّ ﴾ يصدُّ عنه لامُ القَسَم، لا تقول: والله بِزَيْدِ لأَمُرَّنَّ؟ قلتُ: تَعَلَّقَت بِفِعْلِ القَسَمِ المحذوف، تقديرُه: فبها أَغوَيْتَني أُقسِمُ بالله لأَقعُدَنَّ، أي: فبسَبَبِ إغوائِك أُقسِم.

ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للقَسَم، أي: فأُقسِمُ بإغوائِك لأقعُدَنَّ،

قولُه: (وهو تكليفُه إيّاهُ): بيانٌ للسَّبب، و(ما وقعَ به في الغَيِّ): ثاني (١) مفعولي التكليف. يعني: إغواءُ الله هو تكليفُه إياه ما وقع به في الغيّ من أمْره بالسجود. وفيه مَيْلٌ إلىٰ مذهبه (٢).

قال الزجّاج: «في ﴿أَغُونَيْتَنِي﴾ قولان، أحدُهما: فَبِما أَضْلَلْتني. وثانيهما: فَبما دَعَوْتَنِي إلىٰ شيء غَوِيتُ به (٣).

قولُه: (فَحَمَلَني الأَنَفُ)، النهاية: «الأَنف: الحَمِيَّة، من الغَيْرةِ والغضب».

قولُه: (لا تقولُ: والله بِزَيْدِ لأَمْرَّنَّ)، لأنَّ معمولَ المُقْسَم عليه لا يتقدَّمُ عليه.

⁽١) المفعول الأول هو الضمير المنفصل «إيَّاه».

⁽٢) يعني مذهب المعتزلة في اعتبار التكاليف ألطاف الله أرسلها على عباده بواسطة الأنبياء. انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٧).

وإنها أقسم بالإغواء؛ لأنه كان تكليفًا، والتكليفُ من أحسنِ أفعالِ الله، لكونِه تعريضًا لسعادةِ الأبد، فكان جديرًا بأن يُقسَمَ به.

ومن تكاذيبِ المُجبِرة ما حَكُوا عن طاووسَ: «أنه كانَ في المسجدِ الحرام، فجاءَ رجلٌ من كبارِ الفقهاءِ يُرْمَىٰ بالقدر، فجلسَ إليه، فقال له طاووسُ: تَقومُ أو تُقامُ؟ فقامَ الرجل، فقيلَ له: أتقولُ هذا لرجلِ فقيه؟ فقال: إبليسُ أفقهُ منه، قال: ﴿رَبِ مِمَا أَغُويَانِي ﴾ المحر: ٣٩]، وهذا يقول: أنا أُغوي نفسي»، وما ظننُكَ بقومٍ بلغَ من تهالُكِهم على إضافةِ القبائح إلى الله سبحانه، أنْ لقَقوا الأكاذيبَ على الرسولِ والصحابةِ والتابعين.

و قيل: ﴿ مَا ﴾ للاستفهام، كأنه قيلَ: بأيّ شيءٍ أغوَيْتني، ثمَّ ابتُدِئَ: ﴿ لَأَقَعُدَنَّ ﴾، وإثباتُ الألِفِ إذا أُدخِلَ حرفُ الجرِّ علىٰ «ما» الاستفهامية: قليلٌ شاذ.

وأصلُ الغَيِّ: الفسادُ. ومنه: غَوىٰ الفَصِيلُ؛ إذا بَشِمَ، والبَشَم: فَسادٌ في المَعِدة.

قولُه: (وإنها أَقْسَمَ بالإغواء؛ لأنه كان تكليفاً) خلاصتُه: أنه إقْسامٌ بفعل الله. وللفقهاء فيه خلافٌ ذكرْناه في سورة «الحِجْر»(١).

قولُه: (يُرْمَىٰ بالقَدَر)، أي: بالاعتزال. وقولُه هذا حكايةٌ عن لسانِ أهل السنّة، لأنه لا يسمِّي أصحابَه قَدَرِيّة، فكيف وقد سمّىٰ أهلَ السنّة بالقدريةِ في «حم» السجدة؟ ويعيد هذا في قوله: ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَكِشَةً ﴾ [الأعراف: ٢٨].

قولُه: (وأصلُ الغَيِّ: الفسادُ)، الراغب: «الغَيّ: جَهْلٌ مِن اعتقادٍ فاسد، وذلك أنّ الجهل قد يكونُ مِن كُوْن الإنسان غيرَ معتقدٍ اعتقاداً لا صالحاً ولا فاسداً، وقد يكون منِ اعتقادِ شيءٍ فاسد. وهذا الثاني يقال له: الغيّ. قال تعالىٰ: ﴿ مَا ضَلَ صَاحِبُكُو وَمَا غَوَىٰ ﴾ [النجم: ٢]. وقال تعالىٰ: ﴿ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيَّا ﴾ [مريم: ٥٩] أي: أثر الغَيّ. وقوله: ﴿ وَعَصَىٰ عَادَمُ رَبَّهُ فَعَوَىٰ ﴾ [طه: ١٢١] أي: خاب. قال:

⁽١) أي عند تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ عِمَا أَغْرَيْنِنِي لَأَرْيِّنَنَّ لَهُمَّ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِينَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٣٩].

﴿ لَأَقَعُدُنَّ لَهُمْ صِرَطَكَ ٱلمُسْتَقِيمَ ﴾: لأعتَرِضَنَّ لهم على طريق الإسلام، كما يعترضُ العدقُ على الطريق ليقطعه على السابلة. وانتِصابُه على الظرف، كقوله:

... كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

ومَن يَغْوِ لا يَعدَمْ عَلَىٰ الغَيِّ لائِما^(١)

وقيل: فَسَدَ عَيْشُه. مِن: غَوَىٰ الفَصِيلِ»(٢).

قولُه: (وانتِصابُه عَلَىٰ الظرف): وقيل: فيه إشكال، لأنّ حُكمَ مؤقّت المكانِ كحكْم غير الظروف، فلا يُحذَفُ «في» والبيت شاذ^(٣). وعذرُه ما قاله الزجاج: «لأقعُدن لهم على صراطك المستقيم. ولا اختلاف بين النحويين في أن «علىٰ» محذوفة. ومثلُه قوله: ضرب زيدٌ الظهْرَ والبطنَ، أي: عَلَىٰ الظهر والبطنَ»(٤).

قوله: (كَمَا عَسَل الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ)

أوله:

لَـدْنُّ بِهِـزِّ الكَـفِّ يَعشُـلُ مَتنَـهُ فيهِ كَـها عَسَـل.........(٥)

(١) هذا عجز بيت من قصيدة للمرقِّش الأصغر، واسمه: ربيعة بن سفيان، أو عمرو بن حرملة، من بني سعد ابن مالك، أحد عشاق العرب المشهورين، والقصيدة قالها في عشيقته فاطمة بنت المنذر. وصدر البيت:

فمَن يَلْقَ خَيْراً يَـحْمَدِ الناسُ أَمْرَهُ

وقوله: يَغْوِ: يضلّ. والغي: الضلال والخيبة. والشاهد فيه قوله: «الغي» بمعنىٰ الخيبة. انظر: «الصحاح» (٢: ٢٤٥٠) مادة (غَوَىٰ) كذلك، و «الشعر والشعراء» (١: ٢٢٠). وفيه أن هذا البيت مما سبق إليه المرقش. و «المفضليات» (٢٢٧).

- (٢) «مفردات القرآن» ص ٢٠٠٠.
- (٣) يريد قول الشاعر: «كمَا عَسَل الطريقَ الثعلبُ».
 - (٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٨).
- (٥) البيت لساعدة بن جُؤيَّة من قصيدة طويلة له. ويروَي صدره.

لَذِّ بَهَرِّ الكَفِّ يَعْسَل متنكهُ

وشبَّهه الزجَّاجُ بِقَوْلهم: ضُرِبَ زيدٌ الظَّهْرَ والبَطْنَ، أي: على الظهرِ والبطن.

وعن رسولِ الله ﷺ: «إنَّ الشَّيطانَ قَعَدَ لابنِ آدمَ بأَطرُقِه؛ قعدَ له بطريقِ الإسلامِ فقال له: تَدَعُ دينَ آبائِك، فعصاهُ فأسلم، ثم قعدَ له بطريقِ الهجرة فقال له: تَدَعُ ديارَكَ وتَتَغرَّب، فعصاهُ فهاجر، ثمَّ قعدَ له بطريقِ الجهادِ فقال له: تُقاتِلُ فَتُقتَلُ فَيُقْسَمُ مالُك وتُنكَحُ امرأتُك، فعصاه فقاتل».

يصف الرمح.

لَدْن، أي: ليّن. عَسَلَ الذئبُ، يَعْشُلُ عَسْلاً وعَسَلاناً، أي: أَسْرَع. وعَسَلَ الرمحُ: اهتزّ واضْطَرب. والضمير في «فيه» للهزّ أو الكفّ.

قولُه: (إنَّ الشَّيْطانَ قَعَدَ لاَبْنِ آدَمَ بأَطْرُقِه)(١). الحديث: أخرجه النَّسائيُ عن سَبْرة بنِ معبد (٢)، مع زيادةٍ ونقصان.

النهاية: «الطريقُ يُذكّر ويؤنَّث، فجمْعُه عَلىٰ التذكير: أَطْرِقَة، كرغيفٍ وأرغِفة، وعَلىٰ التأنيث: أَطْرُق، كيَمِين وأَيْمُن».

⁼ كما يُرْوَىٰ: «نصله» موضع «متنه».

والشاهد في البيت نصب «الطريق» على الظرف كها في نصب «صراط» في الآية. انظر: «ديوان الهذليين» ص٠٩١، و«همع الهوامع» (٣: ١٠٤)، و«الخصائص» (٣: ٣١٩).

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٥٩٥٨) والنسائي في «السنن» (٦: ٢١) وابن حبان (٤٥٩٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥٥٨) وغيرهم بإسنادٍ قوي.

⁽٢) كذا قال المصنّفُ. والصحيح أن الحديث رواه سَبْرة بن أبي فَاكِه أو الفاكِه، وليس سَبْرة بن معبد، وسبرة: بفتح السين وإسكان الباء وفتح الراء. وسَبْرة بن أبي فاكه: صحابي مخزومي من بني أسد، يعدّ في الكوفيين. أمّا سَبْرة بن معبد فهو صحابي آخر، ويكنى أبا الربيع أو أبا ثُريّة. انظر: «أسد الغابة» (٢: ٣٢٥–٣٢٥)، و «الاستيعاب» (٢: ٧٨٥)، و «الإصابة» (٣: ٣١).

﴿ ثُمَّ لَانِيَنَّهُم ﴾ من الجهاتِ الأربعِ التي يأتي منها العدوُّ في الغالب. وهذا مَشَلُّ لَوَسْوَستِه إليهم وتسويلِه ما أمكنه وقَدِرَ عليه، كقوله: ﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبَ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾ [الإسراء: ٦٤].

فإن قُلتَ: كيفَ قيل: ﴿ مَنْ اللهِ عِمْ وَمِنْ خَلْفِهِم ﴾ بحرْفِ الابتداء، ﴿ وَعَنَ أَيْمَنِهِمْ وَعَن أَيْمَنِهِمْ وَعَن أَيْمَنِهِمْ وَعَن أَيْمَنِهِمْ وَعَن أَيْمَنِهِمْ وَعَن أَيْمَنِهِمْ وَعَن الله الفِعْلُ نَحْو تَعدِيَتِه إلى المفعولِ هُمَ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَل اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عَلِيهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلِيهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلِيهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَلِيهُ عَلَى عَلِيهُ عَلَى عَلْ عَلْمُ عَلَى عَلِيهُ عَلَى عَلْمَ عَلَى عَلِيهُ عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلْمُ عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَالِمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلْمُ عَالِمُ عَلْمُ عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلِمُ عَلِي عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلِي عَلْمُ عَلَى عَلْمُ عَلِي عَلْمُ عَلِمُ عَلْمُ عَلِمُ عَلِي عَلْمُ عَلِمُ عَلْمُ عَلِمُ عَا

قولُه: (مَثَلُّ لَوَسُوَستِه إليهم)، أي: استعمالُ هذه الألفاظِ على التمثيلِ والتخييل^(١)، وهو أن يؤخذَ الزبدة والخلاصة من المجموع، وهي تسويلُه ما أمكنه، وقَدِرَ عليه، من غير تصوُّر الجهات.

قال القاضي: «من أي وجُه يمكنُه، كإنّيان العدوّ من الجهاتِ الأرْبع، ولذلك لم يقُلْ: مِن فوقهم ومن تحت أرْجُلهم» (٢).

قولُه: (وتسويلِه)، النهاية: «التسويل: تحسينُ الشيء وتزْيينهِ إلى الإنسان ليفعلَه أو يقوله». قولُه: (﴿ وَٱسْتَفْزِزْ ﴾). استفزّه الخوف: استخفّه، وأفْزَزْتُه، أي: أزعجْتُه. قولُه: (وكانت لُغةً تُؤْخَذُ)، «لغة»: خبر «كان»، و «تؤخذ»: صفته.

⁽١) أي: أن قوله تعالى: ﴿ لَآتِينَةُمُ مِّنَ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلِفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَايِلِهِمْ ﴾ استعارة تمثيلية، إذ شبه حال من يوسوس له الشيطان في كل موضع ليضله بحال من يأتيه عدوّه من الجهات الأربع فلا ينجو. والتخييل في البلاغة: هو «اللفظ الدال بظاهره على معنى، والمراد غيره على جهة التصوير». «الطراز» (٣:٣).

⁽٢) ﴿أنوار التنزيلِ ١٠: ١٠) بتصرفٍ ملحوظٍ في عبارة القاضي البيضاوي.

ومعنىٰ «عن يمينِه»: أنه جلسَ مُتجافيًا عن صاحبِ اليمين مُنحَرِفًا عنه غيرَ مُلاصِقٍ له، ثم كَثُرَ حتىٰ استُعمِلَ في المُتجافي وغيره، كما ذكرنا في «تَعالَ».

ونَحوُهُ من المفعول به قولُهم: «رَمَيْتُ عن القوسِ»، و«على القوسِ»، و«من القوس»؛ لأنَّ السَّهْمَ يَبعُدُ عنها، ويَسْتَعليها إذا وُضِعَ على كَبدِها للرمي، ويَبتَدِئُ الرميُ القوس»؛ لأنَّ السَّهْمَ يَبعُدُ عنها، ويَسْتَعليها إذا وُضِعَ على كَبدِها للرمي، ويَبتَدِئُ الرميُ منها. وكذلك قالوا: «جلسَ بينَ يَدْيهِ وخَلْفَه»، بمعنى: في؛ لأنها ظُرْفانِ للفِعل، و«مِن بن يديه ومِن خلفه»، لأنَّ الفِعلَ يقعُ في بعضِ الجهتَين، كما تقولُ: جئتُه من الليل، تُريد: بَعْضَ الليل.

وعن شَقيق: «ما مِن صباحٍ إلّا قعدَ ليَ الشيطانُ علىٰ أربعِ مَراصِد: مِن بينِ يَدَيَّ، ومِن خلفي، وعن يميني، وعن شمالي.

وقيل: «لغة»: تمييز، و «تُؤخذ» خبر «كان»، واسمُه ضميرِ «الحروف».

وزبدة الجواب: أن اختصاصَ كُلِّ من المفعول فيه والمفعول به بها اختصَّ به من الحرف، إنها كان بوضْع الواضع، فلا يسألُ عن علّة ذلك، وإنها يسألُ عن حُسْنِ موقع كل واحدٍ عند الاستعمال. كأن الجوابَ من الأسلوب الحكيم (١).

قولُه: (كما ذكرْنا في «تَعَالَ») أي: «تَعَالَ» مِن الخاصّ الذي صارَ عامًّا. وقد مرَّ في قوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتَّلُ مَا حَرَّمَ ﴾ [الأنعام: ١٥١].

قولُه: (عَلَىٰ كَبِدها)، الجوهري: «كَبِد القَوس: مَقْبِضُها. يقال: ضَعِ السَّهمَ عَلَىٰ كَبِدِ القوس، وهي: ما بين طَرَقَيْ مَقْبِضِها ومجرُىٰ السَّهم منها».

⁽١) في (أ): «والجواب الأسلوب الحكيم». والأسلوب الحكيم هنا في قول الزمخشري: «وكانت لغةً تؤخذ ولا تقاس» جواباً عن سؤال من سأل عن علّة استخدام «من» الابتدائية أولاً، و«عن» التجاوزية ثانياً في ﴿ لَاَتِينَاهُمُ مِّنَ اَيْدِيمِمْ وَمِنْ خَلِيْهِمْ وَعَنْ أَيْدَيْهِمْ وَعَنْ أَيْدَيْهِمْ وَعَنْ أَيْدَيْهِمْ وَعَنْ أَيْدَيْهِمْ وَعَنْ أَيْدَيْهِمْ وَعَنْ شَمَايِلِهِمْ ﴾.

أمّا مِن بَين يَدَيَّ، فيقول: لا تخف، فإنَّ الله غفورٌ رحيم، فأقرأً: ﴿ وَإِنِي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَءَامَن وَعِلَ صَلِحًا ﴾ [طه: ٨٦]، وأمّا مِن خَلْفي، فيُخوِّفُني الضَّيْعةَ على مُخَلَّفِيَ، فأقرأُ: ﴿ وَإِنّ لَعَنَّفِي مَا اللّهِ وَرَقُهَا ﴾ [هود: ٦]، وأمّا مِن قِبَلِ يَميني، فيأتيني من قِبَلِ الثناء، فأقرأً: ﴿ وَأَلْعَنِقِبَهُ لِلمُتَّقِيرَ ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، وأمّا مِن قِبَلِ شِمالي، فيأتيني من قِبَلِ الشهوات، فأقرأً: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ [سبأ: ٢٥]».

﴿ وَلَا يَجِدُ أَكْثَرَهُمُ شَكِرِينَ ﴾ قاله تظْنِينًا، بدليلِ قوله: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِيْلِيسُ ظَنَّـهُۥ ﴾ [سبأ: ٢٠]، وقيل: سمِعَه من الملائكةِ بإخبارِ الله تعالىٰ لهم.

[﴿ قَالَ أَخْرَجْ مِنْهَا مَذْ مُومًا مَّدْحُورًا لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ١٨]

قولُه: (أمَّا مِن بَيْن يَدَيُّ).تقديرُه: أما إذا جلس بين يدَيّ فيقول.

قولُه: (فَأَقرأً: ﴿ وَإِنِي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ ﴾): أي: أَذْفعُ هذه الوسوسةَ بهذه الآية، لأنها تدلُّ عَلَىٰ أَنَّ الغُفران مَنُوط بالتوبةِ والإيهانِ والعملِ الصالح، فمن ليس له هذا المجموعُ كيف يَأْمَن؟!

قولُه: (عَلَىٰ مُحَلَّفِيَّ) بفتحِ اللام وتشديدِها، وتشديدِ الياء، عَلَىٰ الجمعِ المضاف. مُخَلَّفُ الرجُل: مَنْ يُخْلُفُ بعده، كالأولاد.

النهاية: «الخلف_بالتحريك والسكون_: مَن يجيءُ مِن بعد مَن مضي، إلا أنه بالتحريكِ في الخير، وبالتَّسكين في الشرّ. يقال: خَلَفُ صِدْق، وخَلْفُ سوء».

قولُه: (قاله تظنيناً، بدليلِ قوله: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ ﴾)، قال القاضي: «ليّا رأى فيهم مبدأ الشَّرِ متعدّداً، ومبدأ الخيرِ واحداً، قاله»(١).

 ⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ١١).

﴿مَذْهُومًا ﴾ مِن: ذَأَمَه: إذا ذمّه. وقرأ الزُّهري: «مَذُومًا» بالتخفيف، مِثلَ: مَسولٍ، في: مسؤول. واللامُ في ﴿لَمَن تَبِعَكَ ﴾ مُوطِّئه للقسَم، و﴿لاَمْلاَنَ ﴾ جوابُه، وهو سادُّ مَسَدَّ جوابِ الشرط، ﴿مِنكُمْ ﴾: منك ومنْهم، فغلَّبَ ضميرَ الـمُخاطَب، كما في قوله: ﴿إِنَّكُمْ فَوَمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

وروى عِصْمةُ عن عاصم: «لِـمَنْ تَبِعَـكَ» بكَسْرِ اللام، بمعنى: لِـمَنْ تَبِعَـكَ منهم هذا الوعيد، وهو قولُه: ﴿لَأَمَلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾، على أنَّ ﴿لَأَمَلَأَنَّ ﴾ في محلِّ الابتداء، و «لِـمَنْ تَبِعَـكَ» خبرُه.

[﴿ وَيُتَادَمُ السَّكُنَّ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِتْتُنَا وَلا نَقْرَبا هَذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونا مِنَ الظَّالِمِينَ * فَوَسُّوسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَانُ إِبُتِدِى لَهُمَا مَا وُرِي عَنْهُمَا مِن سَوْءَ تِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمُا رَبُّكُمَا عَنْ هَاذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونا مَلكَيْنِ أَوْ تَكُونا مِن ٱلْخَلِدِينَ * وَقَاسَمَهُمَا إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّصِحِينَ * فَرَاسَمَهُمَا إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّاصِحِينَ * فَدَل هُمَا بِفُرُورٌ فَلَمَا ذَاقا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَ ثُهُمَا وَطَفِقا يَخْصِفانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلجَّنَةِ وَلَا كَمُا الشَّجَرَةُ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَ ثُهُمَا وَطَفِقا يَخْصِفانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلجَنَّةِ وَنَادَ لَهُمَا رَبُّهُمَا أَلْمَ أَنْهَكُما الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَكُمَا إِنَّ ٱلشَّيْطَانَ لَكُمَا عَلُورُ مُن اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمُعَلِّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعَلِّى الْمُلْكِمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعَامِلُولُكُمُ الْمِنْ الْمُعَلِى الْمُعَلِّى الْمُ اللَّهُ عَلَى الْمُعَلِّى الْمُعَلِّى الْمَلِي الْمُعَلِّى الْمُعَلِّى الْمَلْمُ الْمُلْكُولُولُولُولُولُ اللَّهُ عَلَى الْمُعَلِي الْمُعَلِّى الْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ الْمُ اللَّهُ عَلَى الْمُعَامِلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمُعَلِّى الْمُعَلِّى الْمُعَلِّى الْمُلْمُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُلْمُ اللَّهُ عَلَى الْمُعَالِمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمُعَلِّى الْمُؤْلِقُ الْمُولُولُ الْمُعَلِّى الْمُعَلِّى الْمُلْمُ الْمُنْ الْمُعَلِي الْمُعَلِيْمُ

قولُه: (منْك ومنْهم): تفسير لقوله: ﴿ لَأَمَّلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ ﴾.

قولُه: (كما في قوله: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجَهَلُونَ ﴾) الأصل: «يَجْهلون» بالياء التَّحتاني، على الغيبة، لأنه صفةُ ﴿قَوْمٌ ﴾، فغلَّب المخاطبين.

قولُه: (﴿ وَيَكَادَمُ ﴾: وقُـلْنَا: يا آدمُ)، إنّها قدّر: «قلْنا»، ليؤذِنَ بأنّ هذه القصّةَ بتمامها معطوفةٌ على مثلِها، وهي قولُه: ﴿ قُلْنَا لِلْمَلَكَيْكَةِ اَسْجُدُوا ﴾ [الأعراف: ١١] لا على ﴿ قَالَ ﴾ (١١) وهو أقرب. وأنها كرامةٌ أخرى، مُنِحت أبا البشر، امتناناً على المخاطَبين من أو لادِه، ومن ثَم

⁽١) أي: في الآية (١٨) من سورة الأعراف.

وَقُرِئ: «هَـٰذِي الشَّجَرَةَ»، والأصلُ الياء، والهاءُ بَدَلُ منها، ويقال: وَسْوَسَ، إذا تكلَّم كلامًا خَفيًّا يُكرِّرُه، ومنه: وَسْوَسَ الحُئِلُّ، وهو فِعْلُ غيرُ متعدِّ،

أتى بصيغةِ التعظيم (١). وأنّ قوله: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف: ١٦] إلى آخرِه، وارد على الاستطرادِ لحديث الأمرِ بالسجدة، وامتناع إبليسَ منه، كما أن قوله: ﴿ يَبَنِي ءَادَمَ قَدْ أَنَرْلْنَا عَلَيْ الاستطرادِ للحريد الله والله عَلَيْ الله والله والله والأعراف: ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَلْحِشَةَ ﴾ عَلَيْكُو لِيكسًا ﴾ [الأعراف: ٢٦] استطرادٌ في استطراد، لأنه حكايةٌ عن فعل قبيح كانوا يفعلونه، ويزْعمون أنه نُسُكٌ مِن المناسك، وهو طوافهم بالبيت عُراةً، فشنّع عليهم بتسميته فاحشة.

والدليل على كونه مستطرداً: العَودُ إلى حديث الاستطرادِ الأول، بقوله: ﴿ يَنَهَى ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُرُ عِندَكُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١]. وفائدةُ تأخيرهِ عنه الأمرُ بالتستّر، وأكلِ المباحات، بعد تقبيح تلك الفِعلة، والتزيِّي بِزيّ المتقين، ولذلك صرّحَ بذِكر ﴿ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾.

ويؤيده قولُ الإمام: «إنّ أهل الجاهليةِ كانوا لا يأكلون الطعامَ في الموسم إلّا القليل، ويُحْتِرِزون عن الدّسمِ تعظيهً، فأنْزل الله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُوا ﴾ [الأعراف: ٣١] بياناً لفسادِ تلك الطريقة»(٢).

وسبيل هذا الاستطرادِ سبيلُ قولهِ تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُـيُوتَ مِن ظُهُورِهِكَا وَلَكِنَّ ٱلْبِرَّمِنِ ٱتَّـَـُواْ ٱلْبُـيُوبَــَكَ مِنْ أَبْوَرِهِكَا ﴾ [البقرة: ١٨٩] سواءٌ بسواء.

قولُه: (وقُرِئ: «هَـٰذِي الشَّجَرَةَ»)، قال ابنُ جِنِّي: «قرأها ابنُ مُحَيْصِن (٣). والهاء في «ذه»: بدلٌ من الياء في «ذِي». ويدلُّ على أن الياء الأصل قولهم في المذكّر: «ذا»، فالألف: بدل

⁽١) أي: أن الزمخشري أتى بصيغة التعظيم في تقدير: «وقُلنا» قبل ﴿يَكَادَمُ ﴾، لتتَّفق مع ما سبق من المعطوف عليه الذي يشتمل على التعظيم والامتنان.

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٥).

⁽٣) في (أ): «ابن محيض»، وفي (ج): «أبو محيض».

كَوَلْوَلَتِ المرأةُ ووَعْوَعَ الذئب، ورجلٌ مُوسوسٌ ـ بكسرِ الواو ـ ولا يُقال: مُوسوسٌ ـ بالفَتْح ـ ، ولكن: مُوسوسٌ له، ومُوسوسٌ إليه، وهو الذي تُلْقىٰ إليه الوَسْوَسة. ومعنىٰ «وَسُوسَ له»: فَعَلَ الوَسْوَسةَ لأَجْلِه، و «وَسْوَسَ إليه»: ألقاها إليه.

﴿لِيُتَدِي ﴾ جعلَ ذلك غَرَضًا له ليسوءَهما

من الياء، فإن أصلَه عندنا «ذَيّ» مثل «حَيّ» فحذفت الياءُ الثانية، فبقي «ذَيْ». قال أبو عليّ: فكرِهوا أن يشْبِه آخرُه آخر «كَيْ» و«أَيْ» فأبدلوها ألِفاً. والذي يدلُّ على أن «ذا»: «ذَيّ»، وأنه ثلاثيّ، جواز تحقيرِه في قولك: «ذَيّا»، ولو كان ثنائياً لَهَا جاز تحقيرُه، كها لا تحقّرُ «ما» و«مَن»»(۱).

قولُه: (﴿لِيُبَدِى ﴾ جعلَ ذلك غَرَضاً له)، قال القاضي: «وقيل: الـلام للعاقبةِ أو للغَرض، على أنه أراد أيضاً بوسوستِه أن يسوءَهما بانكشاف عورتَيهما، ولذلك عبر عنهما بالسَّوْأة»(٢).

وقيل: إنّ اللام، على هذا، غير واقعة موقعَها، لأن شرائطَ الإضهار موجودة، وهو كَونه: مصدراً، وفعلاً لفاعلِ الفعلِ المعلّل، ومقارَناً في الوجود.

وأجيب: أن عند فقدانِ الشرط ينْعدمُ المشروط، ولا يجب عند وجوده، كما أنَّ الوضوء شرْطٌ للصلاة، ولا يجبُ مِن وجودِه وجودُ الصلاة.

والدليلُ علىٰ أنه شرطٌ قولُه في «المفصّل»: «وفيه ثلاثُ شرائط. واللام هاهُنا للتأكيد، ليؤذَن أن هذا الغرضَ كان مهتمّاً بشأنه في الوَسوسة»(٣).

⁽١) (المحتسب) (١: ٢٤٤).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ١٢).

⁽٣) انظر: «المفصل» للزمخشري (١: ٨٧).

إذا رَأَيا مَا يُؤْثِرَانِ سَتْرَه، وأنْ لا يُطَلَعَ عليه مكشوفًا. وفيه دليلٌ على أنَّ كشفَ العورةِ من عظائم الأمور، وأنه لم يَزَلْ مُستَهجنًا في الطباع مُستَقبَحًا في العقول.

قال صاحبُ «المفتاح»: «والأصلُ فيه اللام، فإذا لم يجتمعْ ما ذُكِر، الْتُزِم الأصل. ويُعْلَم مِن المفهومِ أنه إذا اجتمعَ لا يُلْتَزم الحذف» (١١).

قولُه: (مَا يُؤْثِرَانِ سَتْرَه)، «ما»: موصولة، وهي عبارةٌ عن العَورة، أي: الذي يختارُ أنّ سَتْره، لأنّ كلَّ أحد حِتهدُ في سَتْر عورته، و«أن لا يطّلع» معطوفٌ على «سَتْره» على سبيل التفسير.

قولُه: (وفيه دليلٌ على أن كشفَ العورةِ من عظائمِ الأمور): أي: في جعل الإبداءِ غرضاً للشيطان في الوَسوسة، دليلٌ على أنه المطلوبُ الأوّليّ منه، وأنه مهتم بشأنِه، لكونه مستتُبِعاً للإخراج من الجنّة، وموجِباً للفضيحةِ وشَهاتة العدوّ، ثم في إيقاع الصلة والموصولة، وهي الإخراج من الجنّة، موضع العَورة، على نحْو قولِه تعالى: ﴿وَرَوَدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِ بَيْتِها﴾ [يوسف: ﴿مَا وُرِي عَنْهُما ﴾، موضع العَورة، على نحْو قولِه تعالى: ﴿وَرَوَدَتُهُ الّتِي هُو فِ بَيْتِها﴾ [يوسف: ٢٧]، إشعارٌ (٢) بزيادةِ التقبيح، وفي جعلِ ﴿سَوْمَ شُهُما ﴾ بياناً له إيذانٌ بمزيد الشَّناعة والقُبح، على منوالِ قولِه تعالى: ﴿أُولَ لَكُمْ لَيَلَةَ ٱلصِّمامِ ٱلرَّفَتُ إِلَى فِسَآ بِكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وإنّها على منوالِ قولِه تعالى: ﴿أُولَ لَكُمْ لَيَلَةَ ٱلصِّمامِ ٱلرَّفَتُ إِلَى فِسَآ بِكُمْ هُ البقرة: ١٨٧]. وإنّها على منوالِ قولِه تعالى: ﴿أُولَ لَكُمْ لَيَلَةَ ٱلصِّمامُ لَانهُ لَمْ يكنْ في الجنّة تكليفٌ سوى المنعِ من قُرْبانِ الشجرة وإنّها عُلِم قُبحُه من جهة العقل (٤).

قال في «الانتصاف»: «فيه مَيْلٌ إلىٰ الاعتزال، وأنَّ العقلَ يقبِّح ويحسّن. وهذا اللفظُ لو

⁽١) «مفتاح العلوم» ص٣٩.

⁽٢) مبتدأ مؤخر، خبره: «في إيقاع الصلة» المقدم.

⁽٣) أي: إبداء السوآت.

⁽٤) هذا تعليل الطيبي لقول الزنخشري عن إبداء السوآت: «لم يَزَل مستهجَناً في الطباع ومستقبَحاً في العقول» ليبين أن قاعدة القُبْح والـحُسْن لا تقوم علىٰ العقل، كما يعتقد المعتزلة.

فإن قُلتَ: ما للواوِ المضمومةِ في ﴿وُرِيَ ﴾ لم تُقْلَبْ همزةً كما قُلِبَت في «أُويْصِل»؟ قلتُ: لأنَّ الثانيةَ مَدَّةٌ كَالفِ «وارىٰ». وقد جاءَ في قراءةِ عبد الله: «أُوريَ» بالقَلْب.

﴿إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكُيْنِ ﴾: إلّا كراهة أن تكونا ملكيْن. وفيه دليلٌ على أن الملكية بالمنظرِ الأعلى، وأنَّ البَشَرية تُلمَحُ مَرْتبتُها كـ (لا) و (لا). وقُرِئ: (مَلِكَيْن) بكسرِ اللام، كقوله ﴿وَمُلْكِ لَا يَبْلَىٰ ﴾ [طه: ١٢٠]. ﴿مِنَ ٱلْخَلِدِينَ ﴾: من الذين لا يموتونَ ويبقون في الجنةِ ساكنينَ. وقُرِئ: (مِن سَوْأَتِهما) بالتوحيد، (وسَوَّاتِهما) بالواو المُشدَّدة.

صَدَر من السنِّي، كان تأويلُه أن العقلَ أدرك المعنىٰ الذي لأجله حسّن المشرّعُ السّتْر، وقبّح الكشْف»(١).

قولُه: (في «أُوَيْصِل») وهو تصغير: واصل، والأصل: وُوَيْصِل.

قولُه: (لأن الثانية مَدَّة). أي: إنّها تُقلَبُ إذا كانت الثانيةُ متحركة. شبّه الواوَ الثانية بالألف لسكونِها في أنْ لا أثرَ لها. أمّا «أُوَيْصِل»: فحركتُها أخرجتْها من ذلك الحكم.

قولُه: (في قراءة عبد الله: «أُورِيَ» بالقلب). قال الزجّاج: «﴿وُرِيَ﴾: يجوزُ فيه «أُورِي»، لأن الواوَ مضمومة، فإن شئتَ أبدلْت منها همزة، إلّا أن القراءةَ المشهورة تُتَّبع، لأنها موافقة لخطّ المصحف» (٢).

قولُه: (تُلْمَحُ مَرْتبتُها كـ«لَا» و«لَا»): أي: يُنظَر إلىٰ مَرْتَبتها العُليا لـمْحاً، كـ: «لَا لَـمْح ولَا لَـمْح»، والثاني تأكيد.

قال الـمُطَرِّزيّ: «وفي الأمثال: أَسْرَع مِن «ها» و «لا»، وأقلّ من لفظ (لا)». وأنشد: يكُونُ نـزولُ الركبِ فيها كَـلَا ولَا ﴿ غِشَاشاً ولاَ يُدْنُونَ رَحْلاً عـلىٰ رَحْلِ (٣)

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٧).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٦٢)، وانظر: «البحر المحيط» (٥: ٢٥).

⁽٣) لم أجد كلام المطرّزي في مظِنته من «المُغْرب في ترتيب المعرب».

أي: ما كان بُطؤُهم إلّا مدَّة يَسيرة، كالتفوّه بـ «لا» و «لا». غِشاشاً، بالكسر، أي: على عجلَة.

قال القاضي: «واستَدَلَّ على فضْل الملائكةِ على الأنبياء بهذه الآية. وجوابُه: أنه كان مِن المعلوم أن الحقائق لا تنقلب، وإنّها كانت رغبتُهما في أن يحصل لهما أيضاً ما للملائكة من الكمالات الفطرية، والاستغناء عن الأطعمة والأشربة. وذلك لا يدلُّ على فضلهم مطلقاً»(١).

وقلتُ: بل كان رغبتُها في الأكل لأجل القسم، لا لإخباره المتقدّم، لِما عُلِم أنه لا يختمل الصدق، كما قال المصنف: «فنزّ لهما إلى الأكل من الشجرة بما غرّهما به مِن القسم بالله»، وقوله بُعيدَ هذا: «بَلى وعِزَّتِك، ولكنْ ما ظَننْتُ أن أحداً مِن خَلْقِك يحُلِف بك كاذباً»، لا لأنْ يصيرا مَلكَيْن بالأكل، لأنه على خلافِ ما عليه الملك، ولا لطلب المرْتَبة، لأن كونَه مسجوداً للملائكة كفاه دلالة على أنه أفضلُ منهم، ومن ثمَّ امتنع إبليسُ من السجود. نَعَم، قد يمكنُ أن تكون رغبتُه لأجل الخلود، لقوله: ﴿ هَلْ أَدُلُك عَلَى شَجَرَةِ ٱلمُنْلِدِ وَمُلْكِ لِلْ بَهَلَى ﴾ [طه: ١٢٠].

وقال الإمام: «المحقّقون أنْكروا حصولَ التصديق، وقالوا: إنّما أقْدَمَا على الأكْلِ لغلَبة الشهوة، لا أنّهُما صدَّقاه عِلْماً أو ظنّاً كما نجِد من أنفسنا عند الشَّهوة نُقْدِم على الفعلِ إذا زيّنه الغير، وإنْ لم نعتقدْ أن الأمرَ كما قال»(٢).

وقال صاحب «الانتصاف»: «لا يلزمُ من اعتقاد إبليسَ ذلك أن يكون الأمرُ على ما اعتقده، ووسْوَس به، فقد علّل إبليسُ منْعَ الشجرة بأنه كراهةُ أن يخْلُدا أو يكونا مَلكَين، وهو كاذَبٌ فيه، فلم يقرّرِ الله قوله، بل أشار إلى كذبِه بقوله: ﴿فَدَلَّنَهُمَا بِغُرُورٍ ﴾، فلعلّ تفضيلَه الملائكةَ من الغرور»(٣).

 [«]أنوار التنزيل» (٣: ١٢).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٤١:١٤).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٧).

﴿ وَقَاسَمَهُمَا ﴾: وأقسمَ لهما ﴿إِنِّي لَكُمَّا لَمِنَ ٱلنَّصِحِينَ ﴾.

فإن قُلتَ: المُقاسَمةُ: أن تُقسِمَ لصاحبِك ويُقسِمَ لك، تقول: قاسَمْتُ فُلانًا: حالفتُه، وتقاسما: تحالفا. ومنه قوله تعالى: ﴿تَقَاسَمُواْ بِاللّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ ﴿ النمل: ٤٩]؟ قلتُ: كَأَنّه قال لهما: أُقسِمُ لكما إنّي لَن الناصِحين، وقالا له: أتُقسِمُ بالله إنّك لمن الناصِحين، فجعلَ ذلك مُقاسَمةً بينهم، أو أقسَم لهما بالنّصيحةِ وأقسما له بقبولها، أو أخرِجَ قَسَمُ إبليسَ على زِنَةِ المُفاعَلة، لأنه اجتهدَ فيه اجتهادَ المُقاسِم.

قولُه: (كَأَنَّه قال لهما: أُقْسِمُ لكما إنِّي لَمِن الناصِحين. وقالا له: أَتَقْسِمُ بالله إنَّك لمن الناصِحين؟)، جعل تقريرَهما بقَسَم إبليسَ بمنزلة قَسَمِهما، فإنَّ الهمزة في: «أَتَقسِم بالله» للتقرير.

قال صاحب «الانتصاف»: «فيكون في الكلام لفٌّ، لأن آدمَ وحَواءَ لا يُقْسِهان بلفظ المتحلّم، بل بلفظ الخطاب»(١).

وقلت: كلام المصنّف إلى التغليب أقرب.

قولُه: (أو أقسَم لهما بالنَّصيحةِ، وأقسما له بقَبولها)، الانتصاف: "إنَّما يتم هذا لو لم يذْكر المقسَم عليه، أمّا إذا ذكره، فلا يتم إلّا بأن يسمَّىٰ قَبول النَّصْحِ نُصْحاً، للمقابلة، كما قرئ: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، جعل التزامه بالوعدِ وحضورِه: وعداً، وكلامه مِن أوّله إلىٰ آخره مدخول، لأن الكلامَ لمم الله القسَمِ مِن الطرفين، فيجب تقدير المقْسَمِ والمقْسَم عليه بغير المذكور»(٢).

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۷۷).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٧٣)، وليس فيه قوله: «وكلامه... بغير المذكور»، ولعلَّه من كلام الطيبي نفسه في الرد على صاحب «الانتصاف».

﴿ فَدَلَّهُمَا ﴾ : فَنَزَّلَهُما إلى الأكلِ من الشجرة، ﴿ بِغُرُورٍ ﴾ : بما غرَّهما به من القسَم بالله. وعن قتادة: وإنَّما يُحَدّعُ المؤمنُ بالله. وعن ابنِ عُمرَ رضيَ الله عنهما: أنه كان إذا رأى من عبدِه طاعةً وحُسْنَ صلاةٍ أعتَقَه، فكان عبيدُه يفعلون ذلكَ طلبًا للعِتق، فقيل له: إنهم يَخْدعونك، فقال: مَنْ خدَعَنا بالله انخَدَعْنا له.

﴿ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ ﴾: وَجَدا طَعْمَها آخِذَيْنِ فِي الأكلِ منها. وقيل: الشجرةُ هي السُّنبلة. وقيل: شجرة الكرْم، ﴿ بَدَتَ لَهُمَا سَوْءَ تُهُمّا ﴾ أي: تَهافَتَ عنها اللّباس، وظهرَتْ لهما عوراتُها، وكانا لا يَريانِها من أنفُسِها، ولا أحدُهما من الآخر. وعن عائشةَ رضيَ الله عنها: «ما رأيتُ منه ولا رأى مني». وعن سعيد بن جُبير: «كان لباسُهما من جِنسِ الأظفار». وعن وَهْب: «كان لباسُهما نورًا يحولُ بينهما وبينَ النظر».

ويُقال: طَفِقَ يَفعَلُ كذا، بمعنىٰ: جَعَلَ يفعَلُ كذا. وقرأ أبو السِّمالِ: «وطَفَقا» بالفَتْح، ﴿يَغْصِفَانِ﴾ ورقةً فوقَ وَرَقةٍ علىٰ عوراتِهما ليَستَتِرا بها، كما تُخصَفُ النَّعْلُ، بأن تُجعَلَ طَرَقَةً علىٰ طَرَقَةٍ وتُوَثَّقُ بالسُّيور.

قولُه: (﴿ فَدَلَنَهُمَا ﴾: فنَزَّلَهُما)، روى الإمامُ عن الأزهريّ: «أن الرجُل العطشانَ يُدَلِّي رِجْلَيْه في البئر، ليأخذَ الماء، فلا يجد فيها ماء، فوُضِعت التدليةُ موضع الطّمع فيها لا فائدة فيه. فيقال: دلّاه: إذا أطْمَعه، أو بمعنى: جَرَّأُهما، مِن الدال والدَّالّة، أي: الجُرْأَة» (١).

⁽١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٤١). وانظر كذلك: «تهذيب اللغة» للأزهري (٤: ١٧٢).

⁽٢) «عَيْن المعاني» لوحة رقم (٢٥١)، ونصه: «فدلّاهما: أَوْقَعهما». وفرْق بين النصين.

وقرأ الحسن: «يَخِصِفان» من: أَخْصَف، وهو منقولٌ من: خَصَف، أي: يَخْصِفانِ أَنفُسَها، الزُّهريُّ: «يُخْصِفان»، من: أَخْصَف، وهو منقولٌ من: خَصَف، أي: يُخْصِفانِ أَنفُسَها، وقُرِئ: «يُخَصِفان»، مِن: خَصَف بالتشديد. ﴿ مِن وَرَقِ ٱلجُنَّةِ ﴾ قيل: كان وَرَقَ التين، ﴿ أَلَمْ أَنَهُ كُما ﴾ عتابٌ من الله تعالى وتوبيخٌ وتنبيهٌ على الخطأ، حيثُ لم يَتَحذَّرا ما حَذَّرَهُما اللهُ من عَداوةِ إبليس. ورُوي: أنه قال لآدمَ: ألم يكُنْ لك فيها منَحْتُكَ من شَجَرِ الجنةِ مندوحةٌ عن هذه الشجرة؟ فقال: بلى وعزَّتِك، ولكنْ ما ظَننْتُ أنَّ أحدًا مِنْ خَلْقِكَ الجُنةِ مندوحةٌ عن هذه الشجرة؟ فقال: بلى وعزَّتِك، ولكنْ ما ظَننْتُ أنَّ أحدًا مِنْ خَلْقِكَ يَجَلِفُ بك كاذبًا. قال: فبعزَّتي لأُهْبِطَنَّكَ إلى الأرضِ، ثم لا تنالُ العَيْشَ إلّا كَدًّا. فأُهْبِطَ وعُجَنَ وخَبَر. وعُلَم صَنْعةَ الحديد، وأُمِرَ بالحَرْث، فحرثَ وسقى، وحَصَدَ وداسَ وذَرِّى وعَجَنَ وخَبَر.

قولُه: (وأَصلُه: يخْتَصِفان)، قال ابنُ جِنّي: «آثر إدغامَ التاء في الصاد، فأسْكنها، والخاء قبلَها ساكنة، فكسرها لالتقاء الساكنين، فصار «يَخَصِّفانِ»»(١).

قولُه: (وهو منقولٌ من «خَصَفَ»)، قال أبو البقاء: «﴿يَغْضِفَانِ ﴾»: ماضيه «خَصَف»، وهو متعدِّ إلى مفعول واحد، والمفعول (٢): شيئاً من وَرَق الجنّة. وقُرئ بضمِّ الياء وكَسْرِ الصاد مخفّفاً، وماضيه «أخْصَفَ»، وبالهمزة يتعدّىٰ إلىٰ اثنين. والتقدير: يُخْصِفان أَنْفُسَهما» (٣).

قولُه: (حَصَدَ ودَاسَ وذرَّىٰ (٤) وعَجَن)، يقال: ذَرَتِ الريحُ الترابَ. ومنه ذرَّىٰ الناسُ الحِنطةَ. اختصر في الكلام (٥)، لأنَّ بين التذريةِ والعَجْنِ أموراً كثيرة.

⁽١) «المحتسب» (١: ٢٤٥). وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ١٨٠) و «البحر المحيط» (٥: ٢٧).

⁽٢) في «التبيان»: «والتقدير» موضع «والمفعول»، ولعله أصحّ.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٦١).

⁽٤) زاد في بعض النسخ المطبوعة من «الكشاف» في هذا الموضع: «وطحن»، وليس ذلك في الأصل الخطي منه، ولا في الأصول الخطية من «حاشية الطيبي».

⁽٥) قوله: «اختصر في الكلام» إشارة إلى أن في عبارة الزنخشري إيجازاً بالحذف، الذي هو: «أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات مُتعارَفِ الأوساط، بحذف جملة أو أقلّ أو أكثر». «الإيضاح» ص ٢٨٠ وما بعدها. وهو في هذا الموضع إيجاز بحذف أكثر من جملة، إذ التقدير: «ذرّى، وفصل، ونقَّل وطَحَن، وعجَن».

[﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا آ انفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِر لَنَا وَتَرْحَمَّنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ ٢٣]

وسَمَّيَا ذَنْبَهُما وإن كان صغيرًا مغفورًا ظُلْمًا لأنفسهما، وقالا: ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ علىٰ عادةِ الأولياءِ والصالحين في استِعظامِهم الصغيرَ من السَّيِّئاتِ، واستِصغارِهم العظيمَ من الحسنات.

[﴿ قَالَ اَهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضِ عَكُولًا وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَكُم إِلَى حِينِ * قَالَ فِيهَا تَحَيُّوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴾ ٢٤-٢٥]

﴿ أَهْبِطُوا ﴾ الخِطابُ لآدمَ وحَوّاءَ وإبليسَ، و ﴿ بَعْضُكُرْ لِبَعْضِ عَدُو ﴾ في موضع الحال، أي: مُتعادِين؛ يُعاديهما إبليسُ ويُعادِيانه، ﴿ مُسْتَقَرُ ﴾: استقرار، أو موضِعُ استقرار، ﴿ وَمَتَنَعُ ﴾: وانتفاعٌ بعَيْشِ ﴿ إِلَى حِينِ ﴾: إلى انقضاءِ آجالِكم. وعن ثابتِ البُنانيِّ: لِمَا أُهْبِطَ آدمُ وحَضَرَ ثُهُ الوفاةُ، أحاطَتْ به الملائكة، فجَعَلَتْ حَوّاءُ تدورُ حَوْلَهُم،

قولُه: (وسَمَّيَا ذَنْبَهُمَا) إلى قوله: (ظُلْمًا) أتى بالواو ليدلّ على معطوف عليه، فإنه تعالىٰ لمّا وبّخها بقوله: ﴿ أَلَمْ أَنْبَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَكُمَّا إِنَّ الشَّيَطَانَ لَكُمَا عَدُوَّ مُبِينٌ ﴾ اسْتَكَانَا (١) إلى الله، واعترفا بالتقصير، وقالا: ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا آنفُسَنَا ﴾، وسمَّيا ذنْبهما ظُلْمًا، هضماً لأنْفُسِها، علىٰ عادة الأنبياء.

قال الإمام: «كان ذلك قبلَ النبوّة، لأنه بعد النبوّة لا يجوز عليهم صغيرةٌ ولا كبيرة»(٢).

وقيل: إنّ ذلك صدرَ منه سهواً، لقوله تعالى: ﴿فَلَسِى وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَرْمًا ﴾ [طه: ١١٥]، وعليه ظاهرُ كلام المصنّف. وقيل: عن قصد، لأن قوله: ﴿مَا نَهَنكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَلَاهِ الشَّجَرَةِ ﴾، إلى قوله: ﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِي لَكُمَا لَمِن النّصِحِين ﴾ صَدر عن إبليسَ حالَ إقدامِه على الذنب.

⁽١) جواب: «لمّا» الشرطية. والاستكانة: الخضوع والانقياد.

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٢٤).

فقال لها: خَلِي ملائكةَ رَبِّي، فإنِّما أصابَني الذي أصابَني فيك، فلما تُوفِّي غَسَلَتْهُ الملائكةُ بهاءٍ وسِدْرٍ وِثْرًا، وحَنَّطَـتْهُ وكَفَّنَـتْهُ في وِثْرٍ من الثياب، وحَفَروا له ولَـحَدوا، ودَفَنوهُ بسَرَنديبَ بأرضِ الهِند، وقالوا لبنيه: هذه سُنَّـتُكم بَعْدَه.

[﴿ يَنَبَنِى ٓ ءَادَمَ قَدَّ أَنَزَلْنَا عَلَيْكُولِيَاسًا يُؤرِى سَوْءَتِكُمْ وَرِيشًا ۚ وَلِيَاسُ ٱلنَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌۗ ذَلِكَ مِنْ ءَايَنتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكُرُونَ ﴾ ٢٦]

قولُه: (أصابَني فيك): أي لأجْلِكِ وسببِك.

الجوهري: «ربّم استعمل «في» بمعنى الباء. قال زيد الخيل (١):

ويَرْكَبُ يـوْمَ الـرَّوْع فيهـا فـوارِسٌ بَصِيرونَ في طعنِ الكُليٰ والأَبـاهِرِ (٢)

أي: بطَعْن الكُلل والأباهر».

لعله أراد ما رواه الإمام في سورة «البقرة»: «رأيتُ في بعض التفاسيرِ أن حوّاءَ سَقَتْهُ في الجنّة خراً، فَسَكِر، فتناول الشجرة» (٣). ويردّه قوله: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلُ ﴾ [الصافات: ٤٧](٤).

قولُه: (حَنَّطَتْهُ)، النهاية: «الحنوط: ما يُخلَط من الطِّيب لأكْفان الموتَىٰ».

⁽١) زيد بن مُهَلْهِل، سبّاه الرسول على «زيد الخير». شاعر مخضرم. مات سنة ٢٩هـ. انظر: «أسد الغابة» (٢: ٣٠١)، و«الاستيعاب» (٢: ٩٠٥)، و«الشعر والشعراء» (١: ٢٩٢).

⁽٢) البيت لزيد الخير. ورواية الصحاح بتقديم «الأباهر» على «الكُلىٰ».

الروع: الفزع. والكُلل: جمع كُلْيَة _ معروفة. والأباهر: جمع أَبْهَر، وهو: عرْق مستبْطِن الصّلب، متّصل بالقلب، والشاهد في البيت قوله: «في طعن» والمعنى: «بطعن».

انظر: «الصحاح» (٦: ٢٥٨٢)، مادة (طعن)، و«أمالي ابن الشجري» (٢: ٢٦٨).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٣: ١٣) بتصرف، عند تفسير ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَانُ ﴾ [البقرة: ٣٦].

⁽٤) وتمام الآية: ﴿ وَلَا هُمْ عَنَّهَا يُنزَفُونَ ﴾.

جعلَ ما في الأرضِ مُنزَّلًا من السهاء، لأنه قُضِيَ ثَمَّ وكُتِبَ، ومنه ﴿وَأَنزَلَ لَكُمْ مِنَ الْخَامِ ثَنَا الْأَنْعَلَمِ ثَمَّ نِينَةَ أَزْوَجٍ ﴾ [الزمر: ٦]، والريشُ: لباسُ الزينة، استُعيرَ من ريشِ الطير، لأنه لباسُه وزِينتُه، أي: أنزَلنا عليكم لِباسَين: لباسًا يُواري سَوْآتِكم، ولباسًا يُزيِّنُكم؛ لأنَّ لباسُه وزِينتُه، أي: أنزَلنا عليكم لِباسَين: لباسًا يُواري سَوْآتِكم، ولباسًا يُزيِّنُكم؛ لأنَّ النبسُه وزِينتُه، أي: أولَكُمْ فِيهَاجَمَالُ ﴾ النبل: ١٦]، ﴿ وَلَكُمْ فِيهَاجَمَالُ ﴾ النبل: ١٦]. وقرأ عثمانُ رضيَ الله عنه: «ورِياشًا» جَمْعُ ريش، كشِعْبٍ وشِعاب.

﴿وَلِيَاسُ ٱلنَّقُوىٰ ﴾: ولباسُ الوَرَعِ والخشيةِ مِنَ الله تعالىٰ، وارتفاعُه على الابتداء، وخبَرُه: إمّا الجملةُ التي هي ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾، كأنه قيل: ولباسُ التقوىٰ هو خير، لأنَّ أسهاءَ الإشارةِ تَقرُبُ من الضهائِر فيها يَرجعُ إلى عَوْدِ الذِّكْر، وإمّا المُفرَدُ الذي هو ﴿ خَيْرٌ ﴾، و فَذَلِكَ ﴾ صفةٌ للمبتدأ،

قولُه: (لأنَّ الزِّينةَ غَرَضٌ صحيح). يعني إنَّها عطفَ ﴿وَرِيشًا﴾ على ﴿لِبَاسًا﴾، ليؤذن بأن الزينة أيضاً غرضٌ صحيح، كقوله تعالى: ﴿ وَلَلْخَيْلَ وَٱلْمِعَالَ وَٱلْمَحِمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ النحل: ٨]. وكما أن ستْر العورة (١) مأمورٌ به، كذلك أخذُ الزينة مأمورٌ به. قال تعالى: ﴿خُذُوا رِينَتُكُمْ عِندَكُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١].

قولُه: (فيما يَرجعُ إلى عَوْدِ الذِّكْر)، قال الزَّجاج: «﴿ ذَلِكَ ﴾ بمنزلة «هو»: أي: لباس التقوىٰ هو خير، لأن أسهاءَ الإشارة تقرب فيها يعودُ من الذِّكر من المضمر»(٢).

قولُه: (و ﴿ ذَلِكَ ﴾: صفةٌ للمبتدأ)، قال نورُ الدّين الحكيم: «الوَصفُ بـ «ذلك» غير سديدٍ على الظاهر، لأن حق الموصوفِ أن يكونَ أخص، و «ذلك» أخصّ من ﴿ وَلِبَاسُ النّقوى ﴾. وقد صرّحوا بأن عامّهم هذا جائز. والمضافُ إلى الـمعرَّفِ باللام أحطّ درجةً من المعرَّفِ باللام (٣٠).

⁽١) زاد في (أ): «غرض صحيح»، بعد «العورة»، وسقط قوله: «كذلك أخذ الزينة مأمور به».

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٦٣). وهذا أحد الوجوه في ﴿ زَالِكَ ﴾.

⁽٣) قوله: «المضاف... من المعرف باللام» لا علاقة له بموطن الاستشهاد.

كأنه قيل: ولباسُ التقوىٰ المُشارُ إليه خير. ولا تخلو الإشارةُ مِنْ أن يُرادَ بها تعظيمُ لباسِ المتقوىٰ، أو أن تكونَ إشارةً إلى اللباسِ المُوارِي للسَّوْأة، لأنَّ مُواراةَ السَّوْأةِ من التقوىٰ، تفضِيلًا له علىٰ لباس الزينة.

وقيل: «لباسُ التقوىٰ» خَبَرُ مبتدأ محذوف، أي: وهو لباسُ التقوىٰ، ثم قيل: ﴿ وَلِلْكَ خَيْرٌ ﴾. وفي قراءة عبدِ الله وأُبيّ: «ولباسُ التقوىٰ خيـرٌ »، وقيل: المرادُ بلباسِ التقوى: ما يُلبَسُ من الدُّروعِ والجَواشِنِ والمغافرِ وغيرِها مما يُـتَّقىٰ به في الحروب. وقُرِئ: «ولباسَ التقوىٰ» بالنَّصْبِ عَطْفًا علىٰ ﴿ لِيَاسًا وَرِيشًا ﴾.

قال أبو البقاء: «يجوزُ ذلك على تأويلِ المذكور أو المشارِ إليه»(١).

وقال صاحب «الكشف»: «كأنه قيل: المشارُ إليه خَير، كما تقول: زيد هذا قائم» (٢).

قولُه: (تعظيمُ لباسِ التقوى)، لأن المشارَ إليه قريب، و «ذلك» مَوضوعٌ للبعيد، كقوله: ﴿الَّهَ * نَالِكَ الْكِتَبُ ﴾ [البقرة: ١-٢].

قولُه: (أو أن تكون إشارةً إلى اللباسِ المُوارِي) (٣): عطفٌ على مجموع قوله: «وارتفاعه» إلى آخره، من حيثُ المعنى، أي: يجوز أنْ يكونَ ﴿ وَلَلِكَ ﴾ إشارة إلى ﴿ وَلِبَاسُ ٱلنَّقُوى ﴾ على الوجهين المذكورَين، أو أنْ يكون إشارة إلى اللباسِ المُوارِي، ويكونُ إمّا صفة والخبرُ: ﴿ خَيْرٌ ﴾، أو الجملة خبر. وصح لأنّ اللباسَ المُوارِي عَينُ لباسِ التقوى. وإليه الإشارة بقوله: «لأن مواراة السوأة من التقوى).

قولُه: (تفضِيلاً له): مفعولٌ له. والفعلُ المعلّلُ معنىٰ قوله: «أن تكون إشارة» أي: أشير إلى اللّباسِ الـمُوارِي تفضيلاً له علىٰ لباسِ الزينة.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦٧) بتصرف.

⁽٢) «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦١). والنقل بالمعنى.

⁽٣) قد جعل الطيبي هذه الجملة عطفاً من حيث المعنى على قول الزمخشري قبل ذلك: "وارتفاعه - أي «لباس التقوى» - على الابتداء»، ولعل الأقرب أن تكون عطفاً على قوله: «ولا تخلو الإشارة - أي في: ﴿وَلِيَاشُ النَّقَوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ - من أن يراد بها تعظيم لباس التقوى».

﴿ ذَالِكَ مِنْ ءَايَنتِ ٱللَّهِ ﴾ الدالَّةِ علىٰ فَصْلِه ورحمتِه علىٰ عباده، يعني إنزالَ اللباس، ﴿ فَكُلُونَ ﴾ فيعرِفوا عظيمَ النعمةِ فيه.

وهذه الآيةُ واردةٌ على سبيلِ الاستطرادِ عَقيبَ ذِكْرِ بُدُوِّ السَّوْآتِ وخَصْفِ الوَرَقِ عليها، إظهارًا للمِنَّةِ فيها خُلِقَ من اللباس، ولما في العُرْيِ وكَشْفِ العَوْرةِ من المهانةِ والفضيحةِ، وإظهارًا بأنّ التستُّرَ بابٌ عظيمٌ من أبوابِ التقوىٰ.

[﴿ يَنَبَنِى ٓ ءَادَمَ لَا يَفْلِنَنَكُمُ ٱلشَّيْطَانُ كُمَاۤ أَخْرَجَ أَبُوَيْكُمُ مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرْبِعُهُمَا سَوَّءَ تِبِمَا ۗ إِنَّهُ يَرَنِكُمُ هُو وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا لَرُوْنَهُمُ ۚ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَطِينَ أَوْلِيَآ لَلَّذِينَ لَا لِيُرِيهُمَا سَوَّءَ تِبِمَا ۗ إِنَّهُ يَرَنَكُمُ هُو وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا لَرُوْنَهُم ۗ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَطِينَ أَوْلِيَآ لَيَلَانِينَ لَا لِيُرْبِيهُمَا سَوْءَ تِبِما ۗ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَطِينَ أَوْلِيَآ لَيَلَانِينَ لَا لِيُولِينَ فَوْلِيَآ مَا لِلَّذِينَ لَا لَهُ مِنْ مَا اللّهُ عَلَى اللّهُ مَا اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُمَا لِللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ مَا اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللللّهُ اللللللللّهُ الللللللللّهُ الللللللللّهُ اللللّهُ اللللللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللللللللللللّ

﴿ لَا يَفْنِنَكُمُ ٱلشَّيْطُانُ ﴾: لا يمتحِننَكُم بأن لا تدخلوا الجنَّة، كما تحَن أبوَيْكُم بأنْ أخرَجَهُما منها، ﴿ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾ حال، أي: أخرَجَهُما نازِعًا لباسَهما،

قولُه: (وهذه الآيةُ واردةٌ على سبيلِ الاستطرادِ) يعني: ﴿ يَبَنِيَ ءَادَمَ قَدْ أَزَلْنَا عَلَيْكُو لِبَاسَا يُورِي سَوْءَ تِكُمْ ﴾ جاءت تابعة لحديث آدمَ والشيطان، وإظهار عداوتِه له، والتحذير عن متابعته. فجَرَىٰ فيه حديثُ كشفِ العورة وقُبحِه، فاستطرد حديث سَتْر العَورةِ وحُسْنِه، حتىٰ أنكرَ علىٰ من أعْرضَ عنه، وقال بتحريمِه، الدال عليه قوله: ﴿ قُلُ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللّهِ ﴾ الآية [الأعراف: ٣٧]. ثم عاد إلىٰ بيانِ الزَّجْرِ عن متابعةِ الشيطان بقوله: ﴿ يَنَهَ مَادَمَ إِمَّا يَأْتِينَكُمْ رُسُلُ مِنكُمْ ﴾ الآيات [الأعراف: ٣٥].

قولُه: (كما مَحَن أَبُويْكُم بأَنْ أَخرَجَهُما منها)، يريدُ أَنَّ قولَه: ﴿كُمَّا آَخْرَجَ أَبُوَيْكُم ﴾ وُضِع مَوضع مصدرِ ﴿يَفْنِنَنَّكُمُ ﴾، وضعاً للسبب مَوضع المسبَّب، أي: أوقعه في الممِحَن والبلاء بسبب الإخراج.

⁽١) وتمام الآية: ﴿ يَقُشُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَنِيْ فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْمٍمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾.

بأن كان سببًا في أن نُزِعَ عنهما، ﴿ إِنَّهُ يَرَكُمُ هُوَ ﴾ تعليلٌ للنَّهْي، وتحذيرٌ من فِتنتِه، بأنه بمنزلةِ العَدُوِّ اللُّداجِي يَكيدُكم ويَغْتَالُكم من حيثُ لا تشعرون.

وعن مالكِ بن دينار: إنَّ عدوًّا يراكَ ولا تراهُ، لشديدُ المُؤْنة إلَّا مَنْ عَصَم الله.

﴿وَقَبِيلُهُ ﴾: وجنودُه من الشياطين، وفيه دليلٌ بَيِّنٌ أن الجنَّ لا يُرَوْنَ ولا يَظْهرونَ للإنس، وأن إظهارَهُم أنفُسَهم ليسَ في استطاعتِهم، وأنَّ زَعْمَ مَنْ يدَّعي رُؤيتهم زُورٌ

قولُه: (العَدُوِّ الـمُداجِي)، الجوهري: «المداجاة: المداراة. يقال: داجَيْتُه، أي: دارَيْتُه، كأنك ساترْتَه العداوة».

قولُه: (إِلَّا مَنْ عَصَم الله). يجوز أن يكونَ الاستثناءُ متَّصلاً، أي: لا يخْلصُ من مُؤْنتِه وكَيْدِه، إِلَّا مَن عَصَمه الله. ويمكن أن يكونَ منْقطعاً، أي: لكن من عَصَمه الله خفيفُ الْمُؤْنة.

قولُه: (وأنَّ زَعْمَ مَنْ يدَّعِي رُؤيتَهم زُورٌ ومَخْرَقة)، هذا يناقض ما رواه في «الأحقاف» (۱)، عن عبدِ الله بنِ مسعود، في قصّة الجِنّ، وفيها: «غَشِيَتُهُ ـ أي: رسولَ الله عَلَيْ - أَسْوِدةٌ (۲) كثيرةٌ، حالَتْ بيني وبَيْنَهُ، إلى قوله عَلَيْ: «هل رَأيتَ شيئاً؟» قلت: نعَم، رِجَالاً سُوداً، مُسْتَشْفِرِي (۳) ثيابِ بيض، فقال: «أُولُئك جِنُّ نَصِيبِين» (٤).

وأورده الإمام أحمد في «مُسْنده»(٥).

⁽١) أي: في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَاۤ إِلَيْكَ نَفَرُا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الأحقاف: ٢٩]. وقد ذكر الزمخشري قصة الجن هذه كاملة في «الكشاف» (١٤: ٣١٣)، وصدّر روايته لها بقوله: «وقيل»، وهي صيغة من صيغ التضعيف.

⁽٢) جمع سواد: وهو خلاف البياض، والشبح.

⁽٣) جمع: مُسْتَثْفِر: من اسْتَثْفَر ثوبه: إذا لَوَىٰ بطرفه بين رجْليه إلىٰ حُجْزَتِه، أي: وسطه.

⁽٤) نصيبين _ بالفتح ثم الكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح _: «مدينة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام»، كما في «معجم البلدان» (٥: ٢٨٨)، وهي إحدى المدن التركية حالياً.

⁽٥) هو جَزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤٣٨١) والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٦٦) بإسنادٍ ضعيف لجهالةِ بعض رواته.

و نَخْرَقة. ﴿إِنَّا جَمَلْنَا ٱلشَّيَطِينَ أَوْلِيَآةَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ أي: خَلَّيْنَا بينَهم وبينَهم، لم نكُفَّهُم عنهم حتى تولُّوهُم

والحق أن الآية واردةٌ في التحذير منهم ومن مكائدهم، والخطاب عامّ، ويمكن أن يمكّن الله بعض البشر على رؤيتهم. وقد ورد في «الصحاح» أحاديثُ في ذلك؛ منها: ما رواه البخاري، عن أبي هريرة: «وَكَلّني رسولُ الله ﷺ بحفظ زكاةِ رمضانَ، فأتاني آتِ، فجَعَلَ يَحْثُو...» إلى أن ساق الحديث إلى قوله ﷺ: «تَعْلَمُ مَن تُخاطبُ مُنذُ ثلاثِ ليالٍ يا أبا هريرة؟» قلت: لا، قال: «ذَلِك شيطان»(۱).

قولُه: (عُخْرَقة)، الأساس: «خَرَق الكذبَ واخْتَرقه وتخرَّقه: افتراه»، والمَخْرَقة: الكذب.

قولُه: (﴿ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَطِينَ ٱوْلِيَّا ٓ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾، أي: خَلَّيْنَا بينَهم وبينَهم، لم نكُفَّهُم عنهم حتّىٰ تولُّوهُم). جَعَلَ «الجعْلَ» تَخْلِيةً، بناءً علىٰ مذهبه (٢).

قال الزجّاج: «جَعَلَ: على ضروب منها: جعلْتُ بعض الشيء فَوق بعض، أي: عمِلْته وهيَّأْته. ومنها: جعل زيدٌ فلاناً عاقلاً، أي: سيّاه عاقلاً. ومنها: بمعنى: أَخَذَ وطَفِق»^(٣).

وما في الآية على الأول (٤)، أي: أنهم عُوقِبوا بأنْ سُلِّطت عليهم الشياطين، تزيدُهم في غَيّهم، كقوله تعالى: ﴿أَنَّا أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَطِينَ عَلَى ٱلْكَفِرِينَ تَوُزُّهُمُ أَزَّا ﴾ [مريم: ١٨٥] أي: تحملُهم على المعاصي حملاً شديداً.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٣١١).

⁽٢) يعني مذهب المعتزلة في أن الله لا يفعل إلّا الصلاح والخير، وأنَّه منزّه عن إضافة القبح والظلم إليه، وأن العباد خالقون لأفعالهم. انظر: «الملل والنحل» (١: ٤٥).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٦٣-٣٦٤) بتصرف مع الحفاظ على المعنى.

⁽٤) أي: على ﴿جَمَلْنَا ﴾: بمعنى عملنا وهيَّأنا.

⁽٥) وبداية الآية: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا ﴾.

وأطاعوهُم فيها سَوَّلوا لهم من الكُفر والمعاصي، وهذا تحذيرٌ آخَرُ أبلَغُ من الأول.

فإن قُلتَ: علامَ عَطَف ﴿وَقِيلُهُۥ ﴾؟ قلتُ: على الضميرِ في ﴿يَرَسَكُمْ ﴾ المؤكّد بـ ﴿هُوَ ﴾، والضميرُ في ﴿إِنَّهُ ﴾ للشأنِ والحديث، وقرأَ اليزيديّ: «وقَبيلَه» بالنَّصْب.

قولُه: (وهذا تحذيرٌ آخَرُ أَبلَغُ من الأول)؛ لأنّ فيه التسلّطَ والإطاعة والتسويل، لقوله: «تولّوهم وأطاعوهم».

وقلت: ليس بتحذير آخر، إذ لو كان لوجب العطفُ عليه، بل هو تعليلٌ للتعليل، ولذلك فصَّل بياناً للموجب. فإنه تعالىٰ لمّا حذّر بني آدم مِن فتنة الشيطان، ونهاهم عنها نهياً بليغاً، اتّجه لهم أنْ يسألوا: لِمَ هذا التحذير والنهي البليغ؟ فقيل: لأنه بمنزلة العدق الـمُدَاجِي يراكم ولا ترونه. ثم قيل: كيف تمكّن هذا التمكّن؟ ومن أين تسنَّىٰ له ذلك؟ فقيل: لأنّا جعلناه متولِّياً علىٰ أوليائه، ومسلَّطاً عليهم، كما قال: ﴿ وَاسْتَفْرِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمُولِ وَالْأَوْلِيدِ ﴾ [الإسراء: ٦٤].

وعلَيْه كلامُ الزجّاج، كما مرّ آنفاً.

وقال الإمام: «احتجّ أصحابُنا بهذا النص علىٰ أنه تعالىٰ هو الذي سلَّط الشيطانَ عليهم حتى أضلَّهم وأغْواهم»(١).

قولُه: (على الضمير في ﴿يَرَنكُمْ ﴾ المؤكّد بـ «هو»)، قال المصنّف: «فإنْ قيل: لِـمَ امْتنع العطفُ على الضمير المنفصل؟ قلت: لأنّ العاطفَ يجعلُ ما بعده شريكاً لما قبله من معمولِ الفعل، والذي هو معمولُ الفعل «هو» المستكنّ دون البارز، فوجب العطف عليه».

قالوا: لعلّ هذا النقلَ خطأ، لأنّ القول بالانسحاب في التوابع هو المختارُ عنده وعند ابن الحاجب(٢).

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱٤: ٤٦).

⁽٢) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٥٥٥) وما بعدها.

وفيه وَجْهان: أن يَعطِفَه على اسم «إنّ»، وأن تكونَ الواو بمعنى «مع»، وإذا عُطِفَ على اسم «إنّ» وهو الضمير في ﴿إِنَّهُ ﴾، كان راجعًا إلى إبليس.

[﴿ وَإِذَا فَعَـٰلُواْ فَنْحِشَةَ قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَا ٓ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَ ٱللَّهَ لَا يَأْمُنُ مِٱلْفَحْشَآيُّةِ أَنَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ٢٨]

الفاحشةُ: ما تَبالَغَ في قُبْحِه من الذنوب، أي: إذا فَعلوها اعتَذَروا بأنَّ آباءَهم كانوا يَفْعلونهَا فاقتَدَوْا بهم، وبأنَّ الله تعالىٰ أمرَهُم بأن يفعلوها، وكِلاهما باطلٌ من العُذْر، لأنَّ أحدَهما تقليد، والتقليدُ ليس بطريق للعلم. والثاني: افتراءٌ على الله وإلحادٌ في صِفاتِه، كانوا يقولون: لو كرِهَ الله مِنّا ما نَفْعَلُه لنَقَلَنا عنه.

وقلت: إنّما لم يَحْسُنْ هاهُنا، لأن اعتبارَ الفرع مع وجودِ الأصل بعيد، لأن استجلابَ الثاني لتصحيح العطف عليه، فلا تنقلبُ الوسيلةُ أصلاً (١).

قولُه: (وإذا عُطِفَ^(۲) على اسم «إنّ» وهو الضميرُ في ﴿ إِنّهُ وَ كَان راجعاً إلى إبليس)، لأن هذا العطف يأبى أن يكون الضميرُ للشأن، بخلاف الرفع والعطفِ على الضمير في ﴿ رَبَكُمْ ﴾ فإنه غير مانع، وإنّها جعل الضمير للشأن، وإنْ جاز أن يكونَ للشيطان، لأن مقامَ التفخيم يقتضيه، لأن قولَه: ﴿ إِنّهُ يَرَبَكُمْ ﴾ تعليل للنهي، وتحذيرٌ من فتنة الشيطان، كأنه قيل: لا يفتننكم الشيطان، لأن الشأنَ والأمرَ كَيْت وكَيْت.

وعلىٰ النصب لا يبقىٰ لضميرِ المرفوعِ المؤكدِ مزيدُ فائدة.

⁽١) أي: لم يحسن عطف ﴿وَقِيلُهُ ﴾ على ﴿هُوَ﴾ لأن هذا الضمير فرع للضمير المستتر في ﴿رَبَكُمْ ﴾ ومؤكّد له، وقد جيء به لتصحيح العطف على ذلك الضمير، فإذا عطف عليه، ولم يعطف على الأصل، انقلبت الوسيلة هدفاً.

⁽٢) أي: ﴿ وَقَبِيلُهُ ، ﴾.

وعن الحسن: إنَّ اللهَ تعالىٰ بَعَثَ محمدًا ﷺ إلى العرب، وهم قَدَريةٌ مُجْ بِرَةٌ يحمِلُونَ ذُنوبَهم على الله. وتصديقُه قولُ الله تعالى: ﴿ وَإِذَا فَعَكُوا فَنَحِشَةٌ قَالُوا وَجَدُنَا عَلَيْهَا ءَابَآءَنَا وَاللهُ أَمْرَنَا يَها قُلُ إِنَّ اللهُ لَا يَأْمُنُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾، لأنَّ فعْلَ القبيحِ مستحيلٌ عليه لعدم الداعى ووجودِ الصارف، فكيفَ يأمرُ بفِعْلِه؟!

﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ إنكارٌ لإضافتِهم القبيحَ إليه، وشهادةٌ علىٰ أنَّ مَبْنىٰ قولِهم علىٰ الجهلِ الـمُفْرِط. وقيل: المرادُ بالفاحشة: طوافُهم بالبيتِ عُراةً.

قولُه: (هم قَدَرِيَة مُحْبِرَةٌ يَحْمِلُون ذَنْبَهم (١) على الله تعالى)، هذه فِرْية (٢) على الحسن، فإنّ القَدَرية مَن يُثْبِت خالقاً غيرَ الله. ووجْه المناسبة بين هذا الاسمِ والمسمَّى يجيء في ﴿حمَ ﴾ السجدة، على وجْه يُلْزِمُ طائرَهم في عنقهم.

قولُه: (لأنَّ فعْلَ القَبيحِ مستحيلٌ عليه، لعَدَمِ الداعي، ووجودِ الصارف)، قال القاضي: «إنَّ الله لا يأمرُ بالفحشاء، لأن عادتَه جَرَت على الأمر بمحاسنِ الأفعال، والحثّ على مكارم الخصال، ولا دِلالةَ فيه على أن قُبْحَ الفعل_بمعنى ترتّب الذمّ عليه آجلاً_عقليّ»(٣).

قولُه: (وقيل: المراد بالفاحشة: طوافُهم بالبيتِ عُراةً)، هذا قول ابن عباس ومجاهد. كذا في «معالم التنزيل» (٤). ويساعد عليه السياقُ والسباق. أمّا السياقُ فإن قولَه: ﴿ لَا يَفْنِنَكُمُ مَا لَلَا اللَّهُ عَالَمُهُمَا لِللَّهُمَا لِللَّهُمَا لِللَّهُمَا لِللَّهُمَا لِللَّهُمَا لِللَّهُمَا لِللَّهُمَا لِللَّهُمَا لَلْكُرْيَهُمَا الشَّيْطَانُ كُمّا أَخْرَجَ أَبُوتَكُم مِنَ النَّهِيَةِ ﴾ [الأعراف: ٢٧] أي: لا تتَّصِفوا بصفةٍ يوقعُكم الشيطانُ بسببها في الفتنة، وهي: العُرْي

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «ذنوبهم».

⁽٢) أي: كذبة. والطيبي يرد على الزمخشري، ويومئ إلى أن المعتزلة _ وفيهم الزمخشري _ أحرى بالوصف بالقدرية، لأنهم يعتقدون بأن العبد قادر خالق لأفعاله.

⁽٣) ﴿أنوار التنزيلِ ١٥: ١٥).

⁽٤) انظر: «معالم التنزيل» (٣: ٢٢٣).

[﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِي بِالْقِسْطِ وَاقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُغْلِصِينَ لَهُ اللّ

﴿ إِلَا لِقِسْطِ ﴾: بالعَدْلِ وبما قامَ في النفوسِ أنه مُستَقيمٌ حَسَنٌ عندَ كُلِّ مُميِّز. وقيل: بالتوحيد، ﴿ وَأَقِيمُوا وَجُوهَكُمُ ﴾: وقل: أقيموا وجوهَكم، أي: اقصِدوا عِبادتَه مُستقيمينَ إليها غيرَ عادلينَ إلى غيرِها،

في الطواف، فتُحرَموا دخولَ الجنّة، كما حرَّمها على أَبُوَيْكم، حين أُخرَجهما من الجنّة، ونزعَ عنهما لباسَهما، بسبب وسُوستِه (١).

وأمّا السباق فقوله: ﴿ نَنَهَنِي مَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُرٌ عِندَكُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١]. فعلى هذا: المرادُ بقولهم: ﴿ وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ﴾: نحن متديّنون بالطّواف عُراةً، وهو شرْعٌ شرعه الله لنا.

قولُه: (وبها قامَ في النفوسِ أنه مُستَقيمٌ)، «أنَّه»: فاعل «قام»، والضميرُ المنصوب عائدٌ إلىٰ «ما»، أي: بها قام في النفوس استقامتُه وحسْنُه.

قولُه: (وقُلْ: أقيموا وُجُوهَكم)، يريد: أنّ ﴿وَأَقِيمُواْ ﴾ عطفٌ علىٰ ﴿أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسَطِ ﴾ علىٰ تقدير العامل(٢)، لا الانسحاب، لئلا يلزمَ عطفُ الإنشائيِّ علىٰ الإخباريِّ.

وقال أبو البقاء: «في ﴿وَأَقِيمُوا ﴾ وجهان: أحدُهما: هو معطوفٌ على مَوضع «القسط»، أي: فَأَقْبِلوا وأقيموا». وثانيهما: في الكلام حذف (٣)، أي: فَأَقْبِلوا وأقيموا» (٤).

⁽۱) أي: أن في الآية تشبيهاً تمثيلياً، إذ شبه حال فتنة الشيطان لبني آدم عراة وما ينتج عن ذلك، بحال إخراج الشيطان آدم وحواء من الجنة بوسوسته لهما وإغرائهما بالمحظور، وما ينتج عن ذلك من متاعب لهما، والأداة الكاف، ووجه الشبه صورة الغواية والإفساد وما ينجم عنهما.

⁽٢) أي: علىٰ تقدير: «قل».

⁽٣) في (ج): «عطف».

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٦٥).

﴿عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾: في كلِّ وقتِ سُجود، أو في كلِّ مكانِ سجود، وهو الصلاة، ﴿وَأَدْعُوهُ ﴾: واعبُدوه، ﴿مُغْلِصِينَ لَهُ ٱللهِ عَالَمًا، ﴿ وَأَدْعُوهُ ﴾: واعبُدوه، ﴿مُغْلِصِينَ لَهُ ٱللهِ عَالَمًا، ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾: كما أنشأكم ابتداءً يُعيدُكم. احتجَّ عليهم في إنكارِهم الإعادة بابتداء الخلق، والمعنى: أنه يُعيدُكم فيُجازيكم على أعمالِكم، فأخلِصوا له العبادة.

[﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَالَةُ إِنَّهُمُ ٱلْخَذُواْ ٱلشَّيَطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ ٱنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ ٣٠]

﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ وهم الذين أسلموا، أي: وَفَقَهم للإيهان، ﴿ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الشَّكَلَةُ ﴾ أي: كلِمةُ الضَّلالة، وعلِمَ الله أنهم يَضِلُّون ولا يَهتَدون. وانتِصابُ قوله: ﴿ وَفَرِيقًا ﴾ بفِعْلِ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُه ما بَعْدَه، كأنه قيل: وخَذَلَ فريقًا حقَّ عليهم الضّلالة، ﴿ وَفَزِيقًا ﴾ بفِعْلِ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُه ما بَعْدَه، كأنه قيل: وخَذَلَ فريقًا حقَّ عليهم الضّلالة ، وَقَدْلُوا الشَّيكِطِينَ أَوْلِياءَ ﴾ أي: تَولَّوهُم بالطاعة فيها أمروهُم به، وهذا دليلٌ على أنَّ عِلمَ الله لا أثرَ له في ضَلالهِم، وأنهم هم الضالونَ باختيارِهم وتَولِّيهم الشياطينَ دونَ الله.

قولُه: (في كلِّ وقتِ سُجود): إشارة إلى أنَّ قولَه: ﴿مَسَّجِدٍ ﴾ مصدرٌ ميمي والوَقت مقدّر، أو اسمُ مكانٍ كنَّىٰ به عن الصلاة. وإليه الإشارةُ بقوله: «وهو الصلاة».

قولُه: (وهذا دليلٌ على أنَّ عِلمَ الله لا أثرَ له في ضَلافِم)، وجهُ الاستدلالِ أن قوله: ﴿إِنَّهُمُ اللَّهَ يَطِينَ ﴾: جملةٌ استئنافيةٌ على سبيلِ التعليل، كأنه قيل: لِمَ حقّ عليهم الضلالة؟ أي: لِمَ ثَبَت في عِلْم الله أنهم يَضِلّون ولا يهتدون؟ فأجِيب: لأنهم اتَّخذوا الشياطين أولياءَ من دون الله.

فيكون عِلمُه تعالى تابعاً لضلالتهم وتولّيهم الشياطين؛ فلا يكونُ مؤثِّراً فيها. وقلتُ: إذا أُجْري قولُه تعالى: ﴿كَمَا بَدَآكُمْ تَعُودُونَ ﴾ على ما يقتضيه النظم، ووَرَدَ فيه ••••••••••••••••••••••••••••••••••••

الآثارُ من السلفِ الصالح، نُظِر: هل يستقيم دليله أمْ لا؟ كما رَوَىٰ محيي السنة عن ابن عباس: "إِنَّ اللهُ بَدَأَ خَلْقَ بَنِي آدَمَ مُؤْمِناً وكافراً كما قال اللهُ تعالى: ﴿ هُو اللَّذِي خَلَقَكُمْ فَيَنكُرْ فَيَنكُرْ فَي اللّه عَلَى الله الله تعالى: ﴿ هُو اللَّذِي خَلَقكُمْ فَي فَي اللّه وقال كَافراً »، وقال صحافِر وَمِن ابتداً الله خلقه على سعيد بن جُبَيْر: «كما كُتِب عَلَيْكم تكونون». وقال محمدُ بنُ كعب: «مَن ابتداً الله خلقه على الشقاوة صار إليها، وإنْ عَمِل بأعمال أهل السعادة، ومَن ابتداً خلقه على السعادة صار إليها، وإنْ عَمِل بأعمال أهل السعادة، ومَن ابتداً خلقه على السعادة صار إليها، وإن عمل بأعمال أهل الشقاوة»(١).

ويؤيّدُهُ ما روينا عن الترمذي، عن عمرو بنِ العاص، قال: خَرَجَ عَلَيْنا رسولُ الله عَلَيْ وفي يده كتابان، فقال: «أَتَدْرُونَ ما هذانِ الكتابان؟» قُلْنا: لا يا رسولَ الله. فقال لِلّذي في يده الميمنى: «هَذَا كِتابٌ مِن رَبِّ العالمَين، فيه أسهاءُ أهلِ الجنَّة، وأسهاءُ آبائهم وقبائلهم، ثُمَّ أُجْلِ على آخِرِهم، فلا يُزادُ فيهم، ولا يُنْقَصُ مِنْهُم أبداً». ثم قال لِلذي في شهاله: «هَذَا كِتابٌ مِن رَبِّ العالمَين، فيه أسهاءُ أهلِ النَّارِ، وأسهاءُ آبائهم وقبائلهم، ثُمَّ أُجْلِ عَلى آخِرِهم، فلا يُزاد فيهم، ولا يُنْقَصُ مِنْهُم أبداً». فقال أصحابه: ففيم العمل يا رسولَ الله، إنْ كانَ الأمْر قد فُرغَ منه؟ فقال: «سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، فَإِنَّ صَاحِبَ الجنّة يُخْتَمُ لهُ بِعَمَل أهلِ الجنّة، وإنْ عَمِل أيَّ عَمَل. وإنّ صاحِبَ النّاريُ عَمَل أهلِ الجنّة، وأن عَمِل أيَّ عَمَل الله ﷺ بيديه، فنبَدُهما، ثم قال: «فَرَغ رَبُّكُم من العِبادِ: فَريقٌ في الحَبّة، وفَريقٌ في الحَبّة، وفَريقٌ في السَجنّة، وفَريقٌ في السَجنّة، وفَريقٌ في السَجنّة، وفَريقٌ في السَجنة، وفَريقٌ في السَجنّة، وفَريقٌ في السَجنة، وفَريقٌ في السَجنة الله المُولِ المَنْ العِبادِ: فَريقُ في السَجنة، وفَريقٌ في السَجنة، وفَريقٌ في السَجنة، وفَريقٌ في السَجنة المَنْ العِبادِ المَنْ العِبادِ اللهُ المَنْ العِبادِ اللهُ المَنْ العِبادِ اللهُ المَنْ العِبادِ العَبْرِيقُ المَنْ العِبادِ المَنْ العِبادِ اللهُ المَنْ العِبادِ المَنْ العِبادِ اللهُ المَنْ العِبادِ المَنْ

⁽١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٢٤).

⁽٢) أخرجه الترمذي (٢١٤١) والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٤٧٣) وأبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (٥: ١٦٨) وهو في «مسند أحمد» (٦٥٦٣) بإسناد ضعيفٍ لأجل أبي قبيل المعافري، مختلفٌ فيه، وكان يكثر من النقل عن الكتب القديمة.

••••••

والظاهرُ أن قولَه: «هَذَا كِتَابٌ مِن رَبِّ العَالَـمِينَ» صار على طريقِ التمثيل والتصوير (١١)، و «أُجْلِ عَلىٰ آخِرِهم»: من قولهم: أجْمل الحِساب: إذا تُمّم، ورُدَّ من التفصيل إلىٰ الجملة، فأثبتَ في آخِرِ الورقة مجموعَ ذلك وجملته. و «فَرَغَ رَبُّكُمْ»: فَذْلَكةُ الكلامِ ونتيجته. قاله القاضي (٢).

وأمّا النظم، فإنهم لمّا ادّعُوا أنّ الله شرع لهم الطواف عرايا، وأمر به كما سبق، وردّ الله عليهم بأنه لا يُشرّع ولا يأمر بما فيه الفحشاءُ والمنكر، بل يشرع بما فيه القِسطُ والعدل من التوحيد والإخلاصِ في العمل، نبّههُم على دقيقةٍ جليلة، وهي التنبيه على خطأ رأي من لا يفرّقُ بين الأمرِ والإرادة. يعني: أن الله تعالى وإن أمرَ بالقِسْط، لكن لا يهدِي إليه إلّا من أراده له، وسبق حُكْمه به، وأبرمَ قضاءه له، لأنه ﴿كُمّا بَدَأَكُم تَعُودُونَ ﴾. ومِن قضائه وقدره أن هؤلاء الكفرة اتّخذوا الشياطين أولياء من دون الله، وزيّن لهم سوءَ عملِهم، حيث افتروا على الله الكذب، ومع ذلك يحسبون أنهم مهتدون. ويجوزُ الاستئناف، كأنه قيل: فإذاً ما حكمُ هؤلاء الضّلال؟ فأجيب: ﴿إِنّهُمُ ٱتَّخَذُوا ٱلشّيكِطِينَ أَوْلِيآ يَهُ ﴾.

وحاصل التقريرِ أن قولَه: ﴿كُمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ متّصلٌ بالأمر على ما سبق، لا على ما قال: «كما أنشأكم ابتداءً يُعِيدُكم»، احتُجَّ عليهم في إنكارِهم الإعادة؛ لأنه لا مدخل له في هذا المقام.

وأن قولَه: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَالَةُ ﴾: بيانٌ وتفصيلٌ لقوله: ﴿كُمَّا بَدَأَكُمْ

⁽۱) والمقصود أن في قوله ﷺ: «هذا كتاب من رب العالمين» تشبيهاً مركّباً، إذ شبه صورة تقدير أعمال الخلْق وحفظها إلىٰ يوم القيامة وعاقبة كل منهم دون نقص أو زيادة بصورة كتاب التاجر الذي يشتمل علىٰ حساب مفصل وثابت لا يُغَيّر، علىٰ سبيل التشبيه التمثيلي.

⁽٢) لم أجده في «أنوار التنزيل»، فلعلّه في «شرح مصابيح السنة» للبيضاوي.

تَعُودُونَ ﴾. ومَوقع هذا البيانِ مع هذا الـمبيَّن مَوقع قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَلَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ مَع قولِه: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ﴾ [آل عمران: ٥٩].

هاهُنا نكتة سَرِيّة (١)، وهي أنه تعالىٰ قَدَّمَ في قولِه ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾: المشبهَ به على المشبه (٢)، لينبهَ العاقل على أن قضاءَ الشؤون لا يخالف القدَر والعِلْمَ الأزليّ البتّة.

وكما رُوعي هذه الدقيقة في المفسَّر، روعيت في التفسير (٣)، وزيدت عليها، وهي أنْ قُدِّم مفعول ﴿ هَدَىٰ ﴾ للدِّلالة على الاختصاص (٤)، وأنّ فريقاً آخرَ ما أراد الله هدايتهم، وقرّر ذلك بأنْ عطف عليه ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّكَلَةُ ﴾، وأبرزه في صورة الإضمار (٥) على شريطةِ التفسير، أي: أضلَّ فريقاً حَقَّ عليهم الضلالة (٢).

وفيه مَع الاختصاص التوكيدُ، كما قرّره صاحب «المفتاح» في كتابه (٧)، ليقلعَ رِيبةَ المخالِف من سِنْخها(٨)، ولا يقول: إنّ علْمَ الله لا أثرَ له في ضلالهم.

فانظر إلى هذا الطريق الواضح، ثم انظرْ كيف تعسّفَ أولاً بقوله: «كما أَنْشَأَكُم ابتداءً يعيدُكم»، ثم ثَنَىٰ بقوله: «وخَذَل فريقاً حقَّ عليهم الضلالة»، كأنه ما التفتَ إلىٰ تلك

⁽١) بكسر الراء المخفّفة، وهي الشريفةُ النفيسة.

⁽٢) أي: شبّه إعادة الله الخلق ببدئه إياهم، على سبيل التشبيه المفرد.

⁽٣) المفسر: هو قوله تعالى: ﴿كُمَّا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾، والتفسير قوله: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَالَةُ ﴾.

⁽٤) الاختصاص هو في قوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ بتقديم المفعول علىٰ الفعل وفاعله.

⁽٥) يعني إضهار الفعل العامل في ﴿ فَرِيقًا ﴾.

⁽٦) من قوله: «وأبرزه في صورة الإضهار» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٧) انظر: «مفتاح العلوم» ص١١٠،١١١-١١٢.

⁽٨) يقصد بالمخالف الزمخشري، لإنكاره أثر علم الله في ضلالة الضالين. وسِنْخُ الشيء ـ بالسين المكسورة والنون الساكنة والخاء المعجمة ـ: أصله.

[﴿ يَنْبَنِي مَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُرٌ عِندَكُلِ مَسْجِدِ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لَا يُحِبُ الْمُسْرِفِينَ ﴾ ٣١]

﴿ خُذُواْ زِينَتَكُمُ ﴾ أي: ريشَكُم ولباسَ زينتِكم، ﴿ عِندَكُلِ مَسْجِدٍ ﴾ كلَّما صَلَّيْتُم أو طُفْتُم، وكانوا يطوفونَ عُراة. وعن طاووس: لم يَأْمُرْهم بالحريرِ والديباج، وإنها كانَ أحدُهم يطوفُ عُريانًا ويَدَعُ ثيابَه وراءَ المسجد، وإن طاف وهي عليه ضُرِبَ وانتُزِعَتْ عنه، لأنهم قالوا: لا نعبدُ الله في ثيابٍ أذبَننا فيها، وقيل: تفاؤلًا ليَتَعَرَّوْا من الذنوبِ كها تَعَرَّوْا من الثياب. وقيل: الزينةُ: المُشْط. وقيل: الطِّيب. والسُّنةُ أن يأخُذَ الرجلُ أحسَنَ هيئتِه للصلاة.

وكان بنو عامر في أيام حَجِّهم لا يأكلونَ الطعامَ إلّا قوتًا، ولا يأكلون دَسَمًا؛ يُعظِّمونَ بذلك حَجَّهم، فقال المسلمون: فإنّا أحقُّ أن نفعل، فقيلَ لهم: «كُلوا واشرَبوا ولا تُسْرِفوا». وعن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنه: «كُلْ ما شِئْتَ، والبَسْ ما شِئْتَ، ما أخطأَتْكَ خَصْلتان: سَرَفٌ ونجِيلة».

الروايات، ولا إلى هذه الإشارات، معَ دقَّةِ نظره، حُبًّا لمذهبه، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى السَّكِيلَ ﴾ [الأحزاب: ٤].

قولُه: (وعن ابن عباسٍ: «كُلْ مَا شِئْتَ») الحديث: رواه البخاري عنه تعليقاً (١). المَخِيلَةُ: الكِبْر.

النهاية: «اخْتَال، فهو مُخْتَال، وفيه خُيَلاءُ ولِحَيلَةٌ، والمخيلةُ: الكِبْر».

يقال: أخطأ فُلانٌ كذا: إذا عَدِمه.

الأساس: «ومِن المجاز: لن يُخْطِئَك ما كُتبَ لك. وأخْطأ المطَرُ الأرض: لم يُصِبْها. وتخَاطأته النَّبْل: تجاوَزتْه».

⁽١) «صحيح البخاري» قبل الحديث (٧٨٣).

ويُحكىٰ: أنَّ الرشيدَ كان له طبيبٌ نَصْرانيٌّ حاذِق، فقال لعليِّ بنِ الحسين بن واقد: ليسَ في كتابِكم من عِلم الطبِّ شيء. والعِلْمُ عِلمان: علمُ الأبدان، وعِلمُ الأديان، فقال له: قد جَمَعَ اللهُ الطبَّ كلَّه في نصْفِ آيةٍ من كتابه. قال: وما هي؟ قال: قولُه تعالىٰ: ﴿وَكُلُوا وَاللَّمْ رَبُوا وَلا تُسَرِّو وَا ﴾، فقال النصرانيُّ: ولا يُؤثَرُ من رسولِكم شيءٌ في الطب؟ فقال: قد جَمَعَ رسولُنا عَلَيُ الطبَّ في ألفاظٍ يَسيرة، قال: وما هي؟ قال: قوله: «المَعِدةُ بيتُ الدَّاء، والحِمْيةُ رأسُ كلِّ دواء، وأعْظِ كلَّ بَدَنٍ ما عَوَّدْتَه»، فقال النصرانيُّ: ما ترك كتابُكُم ولا نَبيُّكم لجالينوسَ طِبًا.

قولُه: («المَعِدَةُ بَيْتُ الدَّاءِ»)(١)، معنىٰ الحديث ما رواه البَيْهَقِيُّ في «شُعَب الإيهان» وابنُ الجوزيّ في «لقط المنافع»(٢) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الـمَعِدةُ حَوْضُ البَدَن، والعُرُوقُ إليها واردةٌ، فإذا صَحَّت الـمَعِدَةُ، صَدَرَت العُروقُ بالصحة، وإذا فسدت المَعِدةُ صَدَرَت العُروقُ بالسُّقْم»(٣).

شبه ﷺ المعِدة بالحوض، والبدَنَ بالشجرة، والعروقَ الواردة إليها بعروق الشجر الضاربةِ إلى الحَوض، الجاذبةِ ماءَه إلى الأغصان والأوراق، فمتىٰ كان الماءُ صافياً، ولم يكن مِلْحاً أجاجاً(٤)، كان سبباً لنضارةِ الأشجار وغضارتِها، وإلّا كان سبباً لذُبولها وجَفافها. فكذا حكم البدَنِ مع المعِدة(٥). وذلك أن الله تعالىٰ بلطفِ حكْمته، وبديع فِطْرته، جعل

⁽١) لا يصحّ مرفوعاً، وهو من كلام بعضِ أطباء العرب. انظر: «الأسرار المرفوعة» لملّا على القاري (٣٢٠).

⁽٢) قوله: «وابن الجوزي في لقط الـمنافع» أثبته من (ط). و«لقط المنافع» كتاب في الطب لابن الجوزي، جعله علىٰ سبعين باباً، ثم اختصره وسهاه: «مختار المنافع»، كما في «كشف الظنون» (٢: ١٥٦٠).

⁽٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيهان» (١٤٤٥) والطبراني في «المعجم الكبير» (٨١٩) و «الأوسط» (٣٤٣٤)، وأعلّه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥: ١٠٥) بيحيى بن عبد الله البابلتي، ضعيف الحديث. وجعله العقيلي في «الضعفاء» من الأباطيل التي لا أصل لها.

⁽٤) أجاجاً: مُرّاً.

⁽٥) أي: جعل الطيبيُّ الحديثَ من التشبيه التمثيلي، مع أنه ليس ثمة أداة، فشبه صورة المعدة وهي تغذّي =

[﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَٱلطَّيِّبَتِ مِنَ ٱلرِّذْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِينَمَةُ كَذَلِكَ نُفُصِّلُ ٱلْآينَتِ لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴾ ٣٢]

﴿ زِينَ هَ ٱللَّهِ ﴾ من الثيابِ وكلِّ ما يُتَجَمَّلُ به، ﴿ وَٱلطَّيِّبَاتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ﴾ المُستلذّاتِ من الماكلِ والمشارب. ومعنى الاستفهام في ﴿ مَنْ ﴾: إنكارُ تحريم هذه الأشياء. وقيل: كانوا إذا أَحْرَموا حَرَّموا الشاةَ وما يخرجُ منها من لحمِها وشَحْمِها ولَبنها.

﴿ قُلْ هِمَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ غيرُ خالصةٍ لهم؛ لأنّ المشركينَ شُركاؤُهم فيها، ﴿خَالِصَةٌ ﴾ لهم ﴿يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ لا يَشْرَكُهم فيها أحد.

الحرارة الغريزية في بدَنِ الإنسان مسلَّطة عليه، تحلِّل الرطوبات، تسليطَ السراج على السليط (١١)، وخلَق فيه أيضاً قوة جاذبة سارية في مجاري عروق واردة إلى الكبد، طالبة منه ما صفا فيها من الأخلاط التي حصلت فيه، بسبب عُروق واردة منه إلى المعِدَة، جاذبة منها ما المُتَضَم فيها من المشروبِ والمطعوم، لينطبخ في الكَبدِ مرة أخرى، فيصيرَ بدلاً لِما تحلَّل منه.

هذا معنى الصدورِ بعد الورود، لأن العروقَ مَجارٍ لِم ايرِد فيها ويصْدر منها، كعُروق الشجر. فالأسلوب من باب: سَالَ الوادِي، وجَرَىٰ المِيزاب(٢).

فإذا كان ما في المعدة غذاءً صالحاً، وانحدر في تلك العروق إلى الكَبِدِ يحصل منه الغذاءُ المحمود للأعضاء، خلَفاً لما تحلّل منها، وإذا كان فاسداً، إمّا لكثرة أكْلِ وشُرْب، أو إدْخالِ

⁼ أعضاء البدن عن طريق العروق الصادرة والواردة فيصح البدن أو يسقم تبعاً للغذاء، بصورة حوض الماء الذي تُسقَىٰ منه الأشجار بعروقها أو جذورها، فتُزْهر أو تذبل تبعاً لنوع الماء.

⁽١) السليط: الزيت.

⁽٢) أي: قوله: «صدرت العروق» من باب المجاز العقلي الذي يكون فيه إسناد الفعل لغير فاعله الحقيقي للملابسة المكانية، كقول العرب: سالَ الوادِي، وجَرَىٰ الميزاب. والميزاب: القناة يجري فيها الماء. وفي الحديث أسند «الصدور» إلىٰ «العروق» لملابسة المكان، إذ إن «العروق» مكان لجريان الغذاء فيها، ومن ثم حصول الصحة أو السقم، بإرادة الله سبحانه وتقديره.

فإن قُلتَ: هلّا قيل: هي للذين آمنوا ولغيرِهم. قلتُ: ليُنبَّهُ على أنّها خُلِقَتْ للذين آمنوا على طريقِ الأصالة، وأنَّ الكَفَرةَ تَبَعُ لهم، كقوله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِعُهُ، قَلِيلَا ثُمَّ أَضْطَرُهُ وَإِلَى عَذَابِ ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: ١٢٦].

وقُرِئَ: ﴿ خَالِصَةً ﴾ بالنصب على الحال، وبالرَّفْع على أنها خَبَرٌ بعدَ خَبَر.

[﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغَى بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَدَ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَنْنَا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ ٣٣]

طعام على طَعام، أو غير ذلك، كان سبباً لتولّد الأخلاطِ الرديئة، المؤدّيةِ للأمراض الـمُردِية. وذلك بتقديرِ العزيزِ العليم.

وهذا الحديث أجْمَعُ وأعْرَفُ وأبْيَنُ مِمَّا أورده المصنِّف.

قولُه: (كقوله: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ﴾)، وذلك أن إبراهيم عليه السلام لم الله قال: ﴿ وَأَنذُقُ أَهْلَهُ رِمِنَ ٱلثَّمَرَتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم ﴾ [البقرة: ١٢٦] لقنه سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ وَقِلِيلًا ﴾.

والاستشهادُ على قراءة ابنِ عباس (١): «فأُمْتِعْهُ»_بلفظ الأمر_أظْهرُ.

قال^(٢) السَّجاونديّ: «الذين آمنوا»: الأصلُ في ضيافة الدنيا، لكن التَّبَع أكثر تـمتُّعاً، والمتبوعُ أقربُ تشرّفاً. ولهذا قال: ﴿وَكُلُوا وَالْمَرْمُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ [الأعراف: ٦].

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿ خَالِصَةً ﴾ بالنصبِ)، نافع: بالرفع، والباقون: بالنصب (٣).

⁽۱) انظر: «تفسير الطبري» (۳: ۵۳–05). وهذه القراءة على اعتبار أن إبراهيم عليه السلام يسأل ربّه على وجه الدعاء «أن يرزق الكافر أيضاً من الثمرات...». فيكون الاستشهاد لما ذكره الزمخشري على هذه القراءة أظهر وأبيّن فعلاً.

⁽٢) من هنا إلى قوله: «والباقون: بالنصب» سقط من (ط).

⁽٣) وحجّة قراءة الرفع أن «خالصة» خبر ﴿ فِي ﴾. أمّا حجّة قراءة النصب فهي أن ﴿ خَالِصَةً ﴾ حال من المضمر في قوله: ﴿ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾. انظر: «حجة القراءات» ص ٢٨١ و «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٦١).

﴿ ٱلْغَوَحِشَ ﴾: ما تَفاحَشَ قُبْحُه، أي: تَزايَد، وقيل: هي ما يَتَعَلَّقُ بالفروج، ﴿ وَٱلْإِثْمَ ﴾ عامٌّ لكلِّ ذَنْب، وقيل: شُرْبُ الحَمْر،

قال السَّجاونديّ: «﴿خَالِصَةَ ﴾: حال. نحو: «صائداً به غداً»(١). وعاملُه اللام المحذوفة، أي: في الحياةِ الدنيا مشتركة، ولهم في الآخرةِ خالصة»(٢).

وقال أبو البقاء: «العامل فيها ﴿لِلَّذِينَ ﴾ أو ﴿فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنيَا ﴾ إذا جعلته خبراً أو حالاً. أي: هي للذين آمنوا في الحياةِ الدنيا، في حال خُلوصها لهم يَوم القيامة. أي: [أن] (٣) الزينة يُشَارَكون فيها في الدنيا، وتَخْلصُ لهم في الآخرة. ولا يجوز أن يعملَ في ﴿خَالِصَةً ﴾ ﴿زِينَةَ ٱللَّهِ ﴾، لأنه قد وصفها بقَوله ﴿ٱلَّتِي ﴾، والمصدر إذا وُصِفَ لا يعمل. ولا قوله: ﴿أَخْرَجَ ﴾ لأجْل الفَصْل الذي بينها، وهو قوله: ﴿قُلْ ﴾. وأجاز أبو عليّ أن يعملَ فيها ﴿حَرَّمَ ﴾، وهو بعيد، لأجلِ الفَصْل أيضاً الضاً أيضاً »(٤).

قولُه: (﴿ الْفَوْرَحِشَ ﴾: ما تفاحش قُبْحُه، أي: تزايد)، والظاهر أنه أراد أنه تكرارٌ لقوله قُبيْل هذا: «الفاحشة: ما تَبالغَ في قُبْحِه من الذَّنْب»، لأن الفواحش: جمع فاحشة.

وأمّا في التنزيل فإن هذه أعمُّ وأشْمل من الأولى، كما تقرَّر أن المراد بالأولى طوافُهم بالبيت عَرَايَا، ومن ثم جَعَها، ثم فصَّلها بقوله: ﴿مَاظَهَرَ مِنْهَا وَمَابَطَنَ ﴾، وعطف عليه «الإثمَ والبغْيَ والشَّرْكَ»، لأن هذه الآية كالخاتمة للآيات السابقة، وما يعقبُها كالأخذ في مَشْرعٍ آخر، وتلك مستطردةٌ لحديث قُبْح كشف العَورة (٥)، كما سبق.

⁽١) يعني به أن الحال مثقلة غير مقارنة بل منتظرة كقولك: مررتُ برجلٍ معه صَفْرٌ صائداً به غداً. فالصيدُ غير مقارنِ لمرورك بل مُقَدَّر. انتهى من «اللباب في علل البناء والإعراب» لأبي البقاء العكبري (١: ٢٩٥).

⁽٢) «عين المعاني» _ لوحة رقم (٥٣).

⁽٣) زيادة من «التبيان» للعكبري.

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٦٥).

⁽٥) الحاصلُ أنّ الطيبي جعل الآية (٣٣) خاتمة لما قبلها، والآية (٢٨) استطراداً لحديث كشف العورة كها ذكر، ولهذا ليس ثمة تكرار كها يظهر من كلام الزمخشري.

﴿وَٱلْبَغْىَ ﴾: الظُّلْمَ والكِبْر، أفرَدَه بالذِّكْرِ كَمَا قال: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَ ِ وَأَلْبَغْي ﴾ [النحل: ١٩]. ﴿مَالَمَ يُنَزِّلُ بِهِ عَلَمُكُنّا ﴾ فيه تَهَكُّم، لأنه لا يجوزُ أن يُنَزِّلُ بُرهانًا بأن يُشرَكَ به غيرُه، ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ ﴾: وأن تَتقوَّلوا عليه وتفتروا الكَذِبَ من التحريمِ وغيره.

قولُه: (﴿ وَٱلْبَغْى ﴾: الظُّلْمَ والكِبْر، أَفْرَده بالدِّكْر)، قال القاضي: «أَفْردَه بالذكر للمبالغة. وعلَّق به قوله: ﴿ وَعَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ عَلِيْ عَلَيْ عَلَّى عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَّى عَلَيْ عَلَّهُ عَلَيْ عَلَّا عَلَيْ عَلَّهُ عَلَيْ عَلَّهُ عَلَيْ عَلَّهُ عَلَيْ عَلَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَّهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَّى عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَّهُ عَلَيْ عَلَّهُ عَلَيْكِمِ عَلَى عَلَّهُ عَلَى عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَّهُ عَلَيْ عَلَّهُ عَلَيْ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَّ عَلّمُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّ عَلَّهُ عَلَّهُ ع

وقال أبو البقاء: «﴿ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾: حال من الضمير الذي في المصدر، أي: وأنْ تَبْغُوا بغير الحق (٣)».

وقلت: الحال مؤكّدة، كما مرّ في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدَّبِرِينَ ﴾ [التوبة: ٢٥].

ذكر «الإثم» في هذه الآية، وهو عامٌ لكل ذئب، ثم عطف عليه «البغْي» المقيَّد، كما ذكر «المنْكر» في تلك الآية (٤)، وهو عامّ، وعطف عليه «البغْي»، ليؤذِنَ بأن الكِبْرَ أَفْحَشُ الإثم وأَقبَحُ المنكر، ولذلك ورد: «الكِبرِيَاءُ رِدَائِي، والعَظَمةُ إزاري، فمَن نازَعَني واحِداً منْها قَذَفتُه في النَّار». أخرجه أبو داود عن أبي هريرة (٥).

فالمتكبّر يبْغي علىٰ ربّه وينازعُه، ويبغِي علىٰ الحَلْق، لأنه يُنزِّل نفسَه فوق منزلته، ويرىٰ الناس دونه، فيهْضِمُ حقَّهم، والله أعلم.

قولُه: (﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ مَسُلْطَكَنَّا ﴾: فيه تَهَكُم، لأنه لا يجوزُ أن يُنَزِّلَ به (٢) برهاناً بأن يشرَكَ به غيرُه)، قال في «الانتصاف»: قياسه أن يكون كقوله:

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۱۸) بتصرف.

⁽٢) من قوله: «قال القاضي: «أفرده بالذكر» إلى هنا، زيادة من (أ).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٦٥).

⁽٤) يعني قوله تعالى: ﴿وَيَنْهَنَ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنْكَرِ ﴾ [النحل: ٩٠].

⁽٥) أخرجه مسلم (٢٦٢٠) وأبو داود (٤٠٩٢) وابن ماجه (٤١٧٤) وغيـرهم من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٦) كذا في الأصول الخطية، ولم ترد لفظة «به» في «الكشاف».

[﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلُّ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْنَقْدِمُوكَ ﴾ ٣٤]

﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلُ ﴾ وعيدٌ لأهلِ مكَّةَ بالعذابِ النازلِ في أجلٍ معلومٍ عندَ الله كها نَزَلَ بالأُمم، وقُرِئ: «فإذَا جَاءَ آجَالُـهُم».

على لاحِبٍ لا يُهتدَىٰ بمَنارِهِ(١)

وقلت: هذا هو الحقّ، لأن المعنى: حرَّم ربيَ أن تشركوا بالله شركاءَ لا ثبوتَ لها، ولا أنزل الله بإشراكِها سلطاناً.

بالَغَ في نفْي الشريك، فنَفَىٰ لازمه، لينتَفِي ملزومه بالطريق البرهاني (٢).

قولُه: (وقُرِئ: «فإذَا جَاءَ آجَالُهُم»)، قال ابنُ جِنّي: «قرأها ابنُ سيرين. هذا هو

(۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۷۷). و «لا» في «لا يُهْتَدَى» ساقطة من «الانتصاف». والمذكور صدر بيت من قصيدة طويلة لامرئ القيس، قالها حين توجّه إلى القيصر مستنجداً على بني أسد. وعجز البيت:

إذا سافَه العَوْدُ النُّبَاطِيُّ جَرْجَرَا

واللاحب: الطريق الواضح. والمنار: العلَم على الطريق، أو محجّة الطريق. وسافه: شمّه. والعَوْد: الجَمَل الـمُسِنُّ الذي جاوز في السنِّ البازلَ. وجَرْجَر: صوَّت. والنَّباطِي: المنسوب إلى النَّبط، وهو الضخم. والشاهد في البيت قوله: «لا يُهتَدَى بمناره» أي: ليس به منار فيُهتَدَى به، فنَفَىٰ لازم الهداية وهو «المنار»، لينتفي ملزومه وهو «الاهتداء»، فنَفَىٰ المنار والاهتداء معاً. انظر: «ديوان امرئ القيس» ص٩٣، و«الخصائص» (٣: ١٩٢)، و«أمالي ابن الشجري» (١: ١٩٢)، و«لسان العرب» مادة (سوف).

(٢) أي: أن الطبيمي يرجِّح تفسير صاحب «الانتصاف» على تفسير الزنخشري، لقوله تعالى: ﴿مَالَمْ يُمَنِّلُ بِهِمَ سُلطَكْنًا ﴾ كما ترى، لأن فيها ذهب إليه صاحب «الانتصاف» مبالغة حسنة لا توجد فيها ذهب إليه الزنخشري، وهي نفي لازم الشريك وهو السلطان، الذي يقتضي نفي ملزومه وهو الشرك، وكأنه يريد أن يقول: إن في الآية كناية.

وقال: ﴿ سَاعَةُ ﴾ لأنها أقل الأوقاتِ في استعمالِ الناس، يقولُ المُستَعجِلُ لصاحبِه: في ساعة، يُريد: أقصَرَ وقتٍ وأقربَه.

[﴿يَبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِينَكُمْ رُسُلُ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ * وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِعَايَلِنَا وَٱسْتَكَبَرُوا عَنْهَا أَوْلَئِهِكَ أَصْحَابُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيها خَلِدُونَ ﴾ ٣٥-٣٦]

﴿ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ هي "إنْ" الشَّرْطية ضُمَّتْ إليها "ما" مُؤكِّدةً لمعنى الشرط، ولذلك لَزِمَتْ فِعْلَها النونُ الثقيلةُ أو الخفيفة.

فإن قلتَ: فما جزاءُ هذا الشرط؟ قلتُ: الفاءُ وما بَعْدَه من الشرطِ والجزاء، والمعنىٰ: فمن اتقىٰ وأصلَحَ منكم، والذين كَذَّبوا منكم. وقُرِئ: «تأتينَّكُم» بالتاء.

الظاهر، لأن لكلِّ إنسان أجلاً. وأمَّا إفرادُه فإنه جنْس، أتتْه الجنْسيةُ مِن قِبَل المصدَر. وحَسُن الظاهر، لأن لكلِّ إنسانٍ أجلاً»(١).

قولُه: (أقَلُّ الأوقاتِ في استعمالِ الناس)، يريدُ أن تقديرَ «الـساعـة» ليـس للتحديد، بل للمَثل لأقْصَرِ وقْت، لأن التأخيرَ والتقديم لا يُتصَوَّر ثَمَّة.

قال الزجّاج: «ولا أقلّ مِن ساعة، ولكن ذُكِرَت الساعة، لأنها أقلّ أسماء الأوقات»(٢).

قولُه: (ضُمَّت إليها «ما» مُؤكِّدةً)، قال الزجّاج: «إنها تلزمُ «ما» النون، لأنّ «ما» تدخل مؤكّدة، كما تلزمُ اللام النون في القسَم، إذا قلت: والله لتفعَلَنّ. فـ«ما» توكيد، كما أنّ اللام توكيد، فلزِمت النون»(٣).

⁽١) «المحتسب» (١: ٢٤٦) بتصرف، وانظر: «البحر المحيط» (٥: ٤٥) و «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٢٠٢).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٦٨).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٣٦٩).

[﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمِّنِ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كُذَّبَ بِنَايَنِهِ ۚ أُوْلَيَهِ كَ يَنَا أَكُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِنَابِ مَّ عَنَّ إِذَا جَاءَ تُهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُواْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالُواْ صَلُّواْ عَنَّا وَشَهِدُواْ عَلَى أَنْفُسِمِمْ أَنَهُمْ كَانُواْ كَفُورِنَ ﴾ ٣٧]

﴿ فَمَنْ أَظَلَا ﴾: فَمَنْ أَشْنَعُ ظُلُمًا مَنَ تَقَوَّلَ على الله ما لم يَقُلُه، أو كَذَّبَ ما قاله. ﴿ أَوْلَيْكَ يَنَا لَمُمْ نَصِيبُهُم مِنَ ٱلْكِئْكِ ﴾ أي: ممّا كُتِبَ لهم من الأرزاقِ والأعمار، ﴿حَقَّى إِذَا جَلَقَتُهُمْ رُسُلُنَا ﴾: ﴿ حَقِّى ﴾ غايةٌ لنيّلهم نصيبَهم واستيفائهم له إلى وَقْتِ وفاتهم، وهي «حتى » التي يُبْتَدَأُ بعدَها الكلام، والكلامُ هاهنا الجملةُ الشرطية، وهي ﴿ إِذَا جَلَقَتُهُمْ رُسُلُنَا ... قَالُوا ﴾، و ﴿ يَتَوَفَّونَهُمْ ﴾ حالٌ من الرسل، أي: مُتَوفِيهِم. والرُّسُلُ: مَلَكُ الموتِ وأعوانُه.

و «ما» وقعتْ موصولةً بـ «أين» في خطِّ المُصحَف، وكان حَقُّها أن تُفْصَل؛ لأنها موصولةٌ بمعنى: أينَ الآلهِةُ الذين تَدَّعون، ﴿ضَلُّواْعَنَا﴾: غابوا عنا فلا نَراهُم ولا نَتَقعُ بهم، اعتِرافًا منهم بأنَّهم لم يكونوا على شيءٍ فيها كانوا عليه، وأنَّهم لم يَحْمَدُوهُ في العاقبة.

[﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أَمَمِ قَدْخَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِي النَّارِكُلُمَا دَخَلَتْ أَمَّةُ لَعَنَتْ أَخْرَنَهُمْ لِأُولَىنَهُمْ رَبَّنَا هَلَوُلاَهِ أَضَلُونَا فَعَاتِهِمْ عَذَا بَاضِعْفَا أَخْرَنَهُمْ لِأُولَىنَهُمْ رَبَّنَا هَلَوُلاَهِ أَضَلُونَا فَعَاتِهِمْ عَذَا بَاضِعْفَا مِّنَ النَّارِّقَالَ لِكُلِّ ضِعْفُ وَلَيكِن لَا نَعْلَمُونَ * وَقَالَتْ أُولَىنَهُمْ لِأُخْرَنَهُمْ فَمَاكَاتَ لَكُمْ عَلَيْسَنَامِن فَضْلِ فَذُوقُوا ٱلْعَذَابَ بِمَاكُنتُمْ تَكْسِبُونَ * ٣٨-٣٩]

وقيل: إنّ «ما» تفيد زيادةَ عموم، فمعنىٰ قولِك: «إما تَفْعَلَنّ»: إن اتَّفقَ منْك وجود الفعلِ بوجهِ من الوجوه.

قولُه: (أي: مُتَوَفِّيهِم)، الياء فيه: ياء الجمْع، لا ياء التوفِّي، أي: مُتَوَفِّين لهم. قولُه: (لم يَحْمَدُوهُ) الضمير راجع إلى «ما» في «فيها كانوا عليه».

﴿قَالَ آدْخُلُوا ﴾ أي: يقولُ اللهُ تعالىٰ يومَ القيامةِ لأولئك الذينَ قال فيهم: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمْنِ أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْكَذَبًا وَهُمْ كَفّارُ العرب، ﴿فَ أَمَمِ ﴾ في موضعِ الحال، أي: كائنينَ في جُملةِ أُمَم، وفي غيارِهم مُصاحِبينَ لهم، أي: ادخُلوا في النارِ مع أُمَم، ﴿فَدَخَلَتْ مِن قَبْلِكُم ﴾ وتَقَدَّمَ زمانُهُم زمانكُم، ﴿لَعَنَتْ أُخْنَهَ ﴾ التي ضَلَّتْ مع أُمّم، ﴿فَدَخَلَتْ مِن قَبْلِكُم ﴾ وتَقَدَّمَ زمانُهُم زمانكُم، ﴿لَعَنَتْ أُخْنَهَ ﴾ التي ضَلَّتْ بالاقتداءِ بها، ﴿حَقَى إِذَا ٱدَّارَكُوا فِيهَا ﴾ أي: تداركوا، بمعنى: تلاحقوا واجتَمَعوا في النار، ﴿قَالَتْ أُخْرَنهُم ﴾ منزلةً وهي الأتباعُ والسِّفْلَةُ، ﴿لِأُولَنهُم ﴾ منزلةً وهي القادةُ والرؤوس.

قولُه: (وفي غِمارِهم)، الجوهري: «الغَمْرة: الزَّحمةُ من الماء والناس، والجمع: غِمار. ودخلْتُ في غُمار الناس_يضم ويفتح_، أي: في زحْمتهم وكثْرتهم».

روي عن المصنف أنه قال: ﴿ فِي ﴿ فِي هذه الآية: مِثْلُ ﴿ فِي ﴾ فِي قول عُرْوَة بن أُذَيْنةَ (١): إِنْ تَكُ عَنْ أَحْسَنِ الصَّنِيعةِ مَنْ أَنْ فُوكاً فَفِي آخَرِينَ قد أُفِكُ وا (٢)

أي: في جملة آخرين هم في مثل حالك.

أَفَكَه يِأْفِكُه أَفْكاً، أي: قلَبه وصرفَه عن الشيء.

يقول: إنْ لم تُوفَّق للإحسان، فأنْتَ في قَوْم قد صُرِفوا عن الإحسان.

قولُه: (﴿ أَذَارَكُواْ فِيهَا ﴾ أي: تَدَاركوا)، قال الزجاج: ﴿ أَدَّارَكُواْ ﴾: تَدَاركوا، فأَدْغمتِ التاءُ في الدال. ﴿ جَمِيعًا ﴾: حال، أي: إذا تَدَاركوا فيها مجتَمِعين "(٣).

⁽۱) هو عروة بن يجيئ، ولقبه: أذينة. شاعر غزل، مقدَّم، من أهل المدينة، وهو معدود من الفقهاء، والمحدَّثين أيضاً، ولكن الشعر غلب عليه. مات سنة ١٣٠هـ. انظر: «الشعر والشعراء» (٢: ٥٨٣)، و«سمط اللآلئ» (١: ١٣٦٠)، و«الأعلام» (٤: ٢٢٧).

⁽٢) في «مجموع شعر عروة بن أذينة» ص٣٤٣. وانظر كذلك: «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٧١). والشاهد في البيت قوله: «ففي آخرين»، أي: في جملتهم، كها في الآية ﴿فِي أَمُمِرٍ﴾.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٧١) بإيجاز.

ومعنى ﴿ لِأُولَىٰهُمْ ﴾: لأَجْلِ أُولاهم؛ لأنَّ خِطابَهم مَعَ الله لا مَعَهم، ﴿ عَذَابَاضِعْفَا ﴾: مُضاعَفًا، ﴿ وَلَكِن لَا مُضاعَفًا، ﴿ وَلَكِن لَا مُضاعَفًا، ﴿ وَلَكِن لَا مَن القادةِ والأنباعِ كانوا ضالِّين مُضِلِّين، ﴿ وَلَكِن لَا نَعْلَمُونَ ﴾ قُرئ: بالياءِ والتاء.

﴿ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلِ ﴾ عَطَفُوا هذا الكلامَ على قولِ الله تعالى للسَّفْلَة: ﴿ لِكُلِّ ضِعْفُ ﴾، أي: فقد ثبتَ أنْ لا فَضْلَ لكم علينا، وأنا مُتساوُونَ في استِحقاقِ الضِّعْف، ﴿ فَذُوقُو أَالْعَذَابَ ﴾ من قولِ القادةِ أو من قولِ الله لهم جميعًا.

قولُه: (لأنَّ كلَّا من القادةِ والأتباعِ كانوا ضالِّين مُضِلِّين)، هذا في حقِّ القادةِ ظاهر، وأمَّا الأتباعُ فلأنهم لمَّا اتَّخذوهم رؤساءَ عظماء، ورَضُوا بذلك، كأنهم أضلُّوهم. كقوله تعالى:
﴿ ٱتَّخَدُوۤا أَحۡبَارَهُمْ وَرُهۡبَكنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُوبِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١].

والأحسن أن يقال: إنَّ ضِعفَ الأتباع لإعراضهم عن الحق الواضح وتولَّي الرؤساء لينالوا منهم عَرَض الدنيا اتباعاً للهوى، يدلَّ عليه قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكَبُّرُواْ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ أَغَنُ صَكَدَدْنَكُمُ عَنِ ٱلْمُكَنَ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمُ بَلُكُنتُمُمُّجُرِمِينَ ﴾ [سبأ: ٣٦](١).

قولُه: (قُرِئَ: بالياءِ والتاء): بالياء التحتانية: أبو بكر (٢).

قال الزجّاج: «مَن قرأ بالتاء، فمعناه: لا تَعْلَمون، أيها المخاطَبون، ما لِكُلّ فريقِ منكم من العذاب، ومن قرأ بالياء فالمعنى: لا يعْلم كلُّ فريق مقدارَ عذاب الفريق الآخر»(٣).

قولُه: (عَطَفُوا هذا الكلامَ على قولِ الله تعالى): أي: رتَّبوا كلامَهم على كلامِ الله، على وجه التسْهِيب، لأنّ إخبارَ الله بقوله: ﴿لِكُلِّ ضِعْفُ ﴾ سببٌ لعلْمِهم بالمساواة، وحمْلِهم على أنْ يقولوا: وإذا كان كذلك فقد ثبت أنْ لا فضلَ لكم علينا في استحقاق الضعْف.

⁽١) من قوله: «والأحسن أن يقال: إن ضعف» إلىٰ هنا أثبته من (ط).

⁽٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٢)، و«حجة القراءات» ص٢٨١، والقراءة بالياء محمولة على لفظ «كلّ» في الآية، وبالتاء محمولة على معنىٰ ما قبله من الخطاب.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٧٢).

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِتَايَئِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنَهَا لَانْفَنَّ مُ لَمُمْ أَبُوَبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِي سَيِّرِ ٱلْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ * لَمُمْ مِن جَهَنَّمَ مِهَادُ وَمِن فَوْقِهِمْ عَوَاشِّ وَكَذَلِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ * لَهُمْ مِن جَهَنَّمَ مِهَادُ وَمِن فَوْقِهِمْ عَوَاشِ وَكَذَلِكَ نَجْزِى ٱلظَّلِمِينَ ﴾ ١٠٤٠]

﴿ لَا نُفَنَحُ لَهُمْ أَبُونُ السَّمَآءِ ﴾: لا يَصْعَدُ لهم عَمَلٌ صالح؛ ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَامُ الطَّيِبُ ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿ كُلَّ إِنَّ كِنْبَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلْيِينَ ﴾ [المطففين: ١٨]، وقيل: إنَّ الجنة في السهاء، فالمعنى: لا يُؤذَنُ لهم في صُعودِ السهاء، ولا يُطرَّقُ لهم إليها ليَدخُلوا الجنة. وقيل: لا تَصْعَدُ أرواحُ المؤمنين. وقيل: لا تَنْزُلُ عليهم البرَكةُ ولا يُعاثون، ﴿ فَفَنَحْنَا أَبْوَبَ السَّمَآءِ ﴾ [القمر: ١١].

وقُرِئَ: ﴿لَانُفَنَّحُ﴾ بالتشديد، «ولا يُفْتَحُ» بالياء، «ولا تَفْتَحُ» بالتاءِ والبناءِ للفاعلِ ونَصْبِ «الأبواب» علىٰ أنَّ الفِعْلَ للآيات، وبالياء علىٰ أنَّ الفِعْلَ لله عزَّ وجلّ.

قولُه: (لا تنزِل عليهم البَركةُ)، هذا أوْلى الوجوه، لظهورِ فائدة قَوله: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَا ٱلْجَنَّةَ ﴾. كأنه قيل: ينْسَدُّ عليهم طريقُ خير الدارَيْن، وتنْغلق سبيلُ بركة المنزِلين.

قولُه: (وقرئ: ﴿لَانُفَتَّحُ﴾ بالتشديد): نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم. وبالتخفيف والتاء: أبو عمرو. والياء: حمزة والكسائي(١).

قولُه: (بَوَزْنِ النُّغَر)، وهو طَيرٌ كالعصافير حُمْو المناقير.

⁽١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٢)، و«حجة القراءات» ص٢٨٢.

وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنه: إنَّ الله تعالى أحسَنُ تَشْبيها من أن يُشَبِّه بالجَمَل، يعني: أنَّ الحَبْلَ مُناسِبٌ للخَيْطِ الذي يُسْلَكُ في سَمِّ الإِبْرة، والبعيرُ لا يُناسبه؛ إلّا أنَّ قراءةَ العامّة أَوْقَعُ لأَنَّ سَمَّ الإِبرةِ مَثلٌ في ضِيقِ المَسلَك. يُقال: أضيقُ مِن خَرْتِ الإِبرة، وقالوا للحامّة أَوْقَعُ لأَنَّ سَمَّ الإِبرةِ مَثلٌ في ضِيقِ المَسلَك. يُقال: أضيقُ مِن خَرْتِ الإِبرة، وقالوا للدليلِ الماهر: خِرِّيت، لاهتدائه في المضايقِ المُشَبَّهةِ بأُخْراتِ الإِبر.

والجَمَل: مَثَلٌ في عِظَمِ الجِرْم، قال:

جِسْمُ الجِمالِ وأحلامُ العَصافيرِ

قولُه: (لأَنَّ سَمَّ الإِبرةِ مَثَلٌ في الضِّيق) (١)، الراغب: «السَّم والسُّم: كل ثَقْب ضَيِّق، كَخَرْت (٢) الإبرة، وثَقْب الأَنْف. وجمعه: سَموم. وقد سَمَّه: أدخله فيه. قال تعالى: ﴿حَقَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَيِّرَ الْخِيَاطِ ﴾. والسُّمُّ: القاتل، هو مصدرٌ في معنى الفاعل، فإنّه يلْطُفُ تأثيره، ويدْخلُ في بواطنِ البَدن. والسَّمُوم: الريحُ الحارة، التي تؤثّر تأثير السّم» (٣).

قولُه: (جِسْمُ الجِهالِ وأحلامُ العَصافيرِ) أوَّله لحسّان (٤):

لا بَأْسَ بِالقَوْمِ مِن طولٍ ومِن عِظم

يقول: لا يُعجِبنَّك مِن القَوم عِظَمُ أجسامِهم، وطولُ قامتهم، إنَّما المرء بالحِلْم والعلْم، لا بالشَّحم واللَّحم.

قولُه: (إنَّ الرِّجَالَ لَيْسُوا بِجُزُرٍ)، الجزُّر: جمع الحَزُور، وهو الإبل.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مَثَل في ضيق المسلك».

⁽٢) في «المفردات»: «كخرق» بالقاف، وهما بمعنى.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٤٢٤.

⁽٤) في «ديوانه» ص٢١٤.

تُرادُ منهم الأجسام.

قال الميدانيّ: «قاله شِقَّةُ بن ضَمْرَة (١)، وكان المنذرُ (٢) يسْمع قوله، ويعجبُه ما يبلغُه عنه، فلمّا رآه قال: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِن أَنْ تَراه» (٣). فأرْسَلَها مَثَلاً. قال شِقَّةُ: أَبَيْتَ اللَّعْن (٤)، فلمّا رآه قال: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِن أَنْ تَراه» (٣). فأرْسَلَها مَثَلاً. قال شِقَّةُ: أَبَيْتَ اللَّعْن (٤)، وأسعَدَكَ إلَه هُكَ، إِنَّ القَوْمَ لَيْسُوا بِجُزُر، وإنّما الرَّجُلُ بِأَصْغَرَيْه: لسانِه وقلبِه. فأعْجَبَ المنذرَ كلامُه، وسرَّه كلُّ ما رأى مِنْه» (٥).

قولُه: (تُرَادُ منهم الأجسام)، قيل: هو صفة «جُزُر» (٢٦ وليس بذلك، إذ لا عائد. وهو إما حالٌ من اسم «ليسوا»، أو على تقدير: لَيْسوا بجُزُرٍ لأَنْ تُرادَ منهم الأجسامُ كما يراد منها، ثم حذف «أن» كما في قوله:

أَحْضُرَ الْوَغَىٰ (٧)

- (۱) هو: شِقّة بن ضَمْرة بن جابر، من بني نهشل، سبّاه المنذر ابن ماء السهاء ضَمْرَة باسم أبيه بعدما مات. وشِقّة: شاعر جاهلي من الشعراء الشجعان، ولا تعرف سنة وفاته. انظر: «سمط اللآلمي» (۲: ۹۲۷)، و«الأعلام» (۱: ۱۶۸).
- (٢) هو: المنذر بن امرئ القيس الثالث بن النعمان اللَّخمي، المعروف بابن ماء السماء، وهو ثالث المناذرة، قُتِل في يوم حليمة، نحو سنة ٦٠ ق.هـ انظر: «نهاية الأرب» (١٥: ٣٢١)، و «الكامل في التاريخ» (١: ٣٢٥)، و «الأعلام» (٧: ٢٩٢).
- (٣) «مجمع الأمثال» (١: ٢٢٧). و «المعيديّ: تصغير رجل منسوب إلى معدّ. يضرب مثلاً لمن خَبَره خير من مَر آته.. وكان الكسائي يرى التشديد في الدال. وقال ابن السكيت: إذا اجتمعت تشديدة الحرف وتشديدة ياء النسبة مع ياء التصغير، خففت تشديدة الحرف». «تهذيب اللغة» (٢: ٢٦١).
 - (٤) كلمة تقال للدعاء للشخص.
- (٥) «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٣٠)، وانظر كذلك: «الفاخر» للمفضل ص٦٥-٢٨، والشاهد أن الزنخشري أخذ قوله: «إِنّ الرجال لَيْسُوا بجُزُر» من قول شِقّة: «إِنّ القوم ليسوا بجُزر».
 - (٦) أي: في قوله: (لَيْسُوا بِجُزُر، تُراد منهم الأجسام».
 - (٧) هذا جزء من بيت لطرفة بن العبد من معِلَّقته المشهورة، وتمام البيت:

فقيل: لا يَدْخُلُونَ الجِنَّة، حتى يكونَ ما لا يكونُ أبدًا من ولوجِ هذا الحيوان - الذي لا يلجُ إلّا في باب واسع - في ثُقْبِ الإبرة. وعن ابنِ مسعودٍ أنه سُئِلَ عن الجمل، فقال: زَوْجُ الناقة، استجهالًا للسائل، وإشارةً إلىٰ أنَّ طَلَبَ معنى آخَر تَكلُّف.

وقُرِئَ: ﴿فِي سَمِّ بِالحركاتِ الثلاث، وقرأ عبدُ الله: ﴿فِي سَمِّ المِخْيط»، والخِياطُ والمِخْيطُ - كالحِزامِ والمِحْزَمِ - : ما يُحَاطُ به، وهو الإِبرة، ﴿وَكَذَلِكَ ﴾ : ومِثْلَ ذلك الجزاءِ الفَظيعِ ﴿ بَعْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ ليُؤذِنَ أنَّ الإجرامَ هو السببُ المُوصِلُ إلى العِقاب، وأنَّ كلَّ مَنْ أَجرمَ عُوقِب،

والوجْهُ أن يكونَ خبَراً بعد خبر لقوله: «لَيْسُوا».

قولُه: (فقيل: لا يدْخُلُونَ) مترتّب على قوله: «لأنّ سَمّ الإبرة مَثَل... والجملَ مَثَل» أي: أريدَ أن يوقعَ التمثيلَ فيهما (١)، فقيل: «لا يدخلون» إلىٰ آخره.

قولُه: (ليُؤْذِنَ أَنَّ الإِجْرامَ هو السببُ المُوصِلُ إلى العِقاب)، يريد أنه من بابِ ترتبِ الحكم الذي هو الجزاءُ بالعقاب، على الوصف المناسب الذي هو الإجرام (٢).

الوغَىٰ: أصله صوْتُ الأبطال في الحرب، ثم جُعِل اسهاً للحرب. اللذات: جمع لذّة. مُخْلِدي: من الخلود بمعنىٰ البقاء، اسم فاعل من: أَخْلَدَ. انظر: «ديوان طرفة» ص٣٧. والشاهد في البيت قوله: «أَحْضُرَ الوغَىٰ» إذ إن الفعل منصوب بـ «أنْ» مقدّرة، وكذا قول الزنخشري: «تُراد» في بعض تخريجات الطيبي. والوجه الذي ذكره أخيراً أفضل، وهو «أن يكون خبراً بعد خبر لقوله: ليسوا».

⁽١) التمثيل الأول: «أضْيَق من خَرْت الإبرة» يضرب للشيء المتناهِي في الضّيق والدقّة.

والتمثيل الثاني: «جِسم الجِمال وأحلام العصافيرِ» يضرب لمن يروعك عِظَمُ أجرامهم ولكن عقولهم متناهِيَةٌ في الصغر.

وكلاهما استعارة تمثيلية.

⁽٢) من قوله: «يريد أنه من باب ترتّب الحكم» إلى هنا زيادة من (أ).

وقد كرَّرهُ فقال: ﴿وَكَذَالِكَ نَجْزِى ٱلظَّالِمِينَ ﴾ لأنَّ كلَّ مُجرم ظالم النفسه.

قولُه: (وقد كرَّرهُ، فقال: ﴿وَكَذَالِكَ ﴾)(١)، يعني: أَوْقَع قولَه: ﴿وَكَذَالِكَ بَحْزِى اللَّهُ مِن اللَّهُ الللَّهُ

ونحوُه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَكُواْ قَرْبَكَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوّاْ أَعِنَّةَ أَهْلِهَا ٓ أَذِلَةً ۗ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [النمل: ٣٤](٣) أي: الإفساد. أي: كلُّ مَن مَلَكَ دَأْبُهُ الإفساد، إذا دخل أرضَ العدوّ.

وقولُه: (لأنَّ كلَّ مُجرم ظالمٌ لنفسه) مُشْعِر بأنَّ قولَه: ﴿الظَّلِلِمِينَ ﴾ وضِعَ مَوضعَ الضمير (٤)، وكَرِّر التذييل (٥)، لِيُناطَ بها لم يُنَطْ به أولاً، فآذَن أولاً بحِرمانهم مِن دخول الجنّة (٦)، وثانياً بحِرْمان خروجِهم (٧) من النار، لأنهم في بحبوحتِها.

قال القاضي: «عبّر عنهم بالمجْرمين تارة، وبالظالمين أخرى، إشْعاراً بأنهم بتكذيبِهم

⁽١) من قوله: «يريد أنه من باب ترتيب الحكم» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٢) وهذا من باب التذييل الذي يجري مجرى المثل، لأن الجزاء هنا عام بمعنى العقاب. انظر: «بغية الإيضاح» (٢: ١٣٩) وما بعدها.

⁽٣) والشاهد في الآية قوله تعالى: ﴿وَكَنَالِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ فهو تذييل مؤكّد لِما قبله، ويبْرز حكمه في صورة كلّية، وبالتالي فهو جار مجرئ المثل.

⁽٤) أي: في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نَجْرِى ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾، إذ كان مقتضى الظاهر أن يقال: «وكذلك نجزيهم» لكنه وضع الظاهر موضع الضمير للتأكيد.

⁽٥) أي: بقوله: ﴿ وَكَنَالِكَ نَجْزِى ٱلظَّلِمِينَ ﴾ بعد أن قال في الآية التي قبلها: ﴿ وَكَنَالِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾.

⁽٦) يعني في الآية (٤٠).

⁽٧) يعني في الآية (٤١): ﴿ لَمُتُهُمِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌّ وَمِن فَوْقِهِ مَّ غَوَاشِيٌّ وَكَذَلِكَ نَجْزِى ٱلظَّلِلِمِينَ ﴾.

﴿مِهَادُ ﴾: فِراشٌ، ﴿غَوَاشِ﴾: أغطية. وقُرِئ: «غَواشٌ» بالرفع، كقوله تعالىٰ: «وَلَهُ الجُوارُ الْمُنشآتُ» [الرحن: ٢٤] في قراءةِ عبد الله.

[﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَكِمِلُواْ ٱلصَّنلِحَتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أَوْلَتِهِكَ أَصْحَابُ ٱلْجُنَّةِ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ ٤٢]

﴿ لَانُكُلِفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ جُملةً مُعترضةٌ بينَ المبتدأ والخبر، للترغيبِ في اكتسابِ ما لا يَكْتَنِهُه وَصْفُ الواصفِ من النعيمِ الخالد، مع التعظيم بها هو في الوُسْع، وهو الإمكانُ الواسعُ غيرُ الضّيِّقِ من الإيهانِ والعملِ والصالح. وقَرَأ الأعمشُ: «لا تُكلَّفُ نَفْسٌ».

الآيات، اتَّصفوا بهذه الأوصافِ الذميمة. وذكَرَ الجُرُمَ مع الحِرمَان مِن الجنَّة، والظَّلمَ مع الحِرمَان مِن الجنَّة، والظَّلمَ مع التعذيب بالنَّار، تنبيهاً على أنه أعْظم الإجرام»(١).

قولُه: (وقُرِئ: «غَواشٌ» بالرفع) جعل عين الفعل معْتَقِباً للإعراب.

قولُه: (ما لا يَكْتَنِهُه وَصْفُ الواصفِ): مقتبَسٌ مِن معنى قولِه: «فيها مَا لا عَيْنٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ عَلىٰ قَلْبِ بَشَر »(٢).

وفائدة الاعتراض (٣) توكيدُ الترغيب، وذلك أنّ في جعْلِ ﴿ اَمَنُوا وَعَكِمُلُوا الْصَكَلِحَتِ ﴾ صلة للموصول، وإيقاع ﴿ أُولَتَهِ كَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ خبراً له، إشعارًا بأنّ العملَ الصالح سبب لدخولِ الجنّة، وأنّ اسم الإشارة دلَّ علىٰ أن ما بعده جديرٌ بها قبله، بها اكتسب من الخصال الفاضلة. فإذا سمع المكلَّفُ هذا الترغيب، نَشِط لاكتسابها، ثُمّ إذا سمع أنّ ذلك علىٰ السّعةِ لا الضيق، يزيدُ في نشاطه ورغبتِه.

⁽۱) «أنوار التنزيل» (۳: ۲۰).

⁽٢) هو جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه البخاري (٢٤٤٤) ومسلم (٢٨٢٤)، وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٣) أي: في ﴿ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾.

[﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنَ عِلِ تَجْرِى مِن تَحْنِهِمُ ٱلْأَنْهَدُرُّ وَقَالُواْ ٱلْحَمَّدُ لِلَهِ ٱلَّذِى هَدَنَا لِهَا لَهُ لَكُمْ مُلَانَا وَمَا كُنَا لِهَ مَدَنَا اللَّهُ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِنَا بِٱلْحَقِّ وَنُودُوَا أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ مَلُونَ ﴾ ٤٣]

مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ غِلَّ عَلَىٰ أَخِيه فِي الدنيا نُزِعَ منه، فَسَلِمَتْ قَلُوبُهُم وَطَهُرَت، ولم يكُن بينَهِم إلّا التوادُّ والتعاطُف، وعن عليٍّ رضيَ الله عنه: إنّي لأرجو أن أكونَ أنا وعثمانُ وطَلْحةُ والزُّبيرُ منهم.

﴿ هَدَننَا لِهَاذَا ﴾ أي: وقَقْنا لموجِبِ الفوزِ العظيم، وهو الإيمانُ والعملُ الصالح، ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْ تَدِى ﴾ اللامُ لتوكيدِ النفي، ويَعْنونَ: وما كان يَستَقيمُ أن نكونَ مُهتَدينَ لولا هدايةُ الله وتوفيقُه. وفي مَصاحِفِ أهلِ الشام: «ما كنّا لنَهتَدِيَ » بغيرِ واو، على أنها جُملةٌ مُوضِّحةٌ للأُولى، ﴿ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِاللَّهِ فَكَانَ لنا لُطْفًا وتنبيهًا على الاهتِداءِ فاهتَدَيْنا،

قولُه: (اللامُ لتوكيد النفي)، وقد سبق تقريرُه في آخر سورة «النساء»(١).

قولُه: ﴿ ﴿ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَيِّنَا بِٱلْمَيِّ ﴾ فكان لنا لُطْفاً وتنبيهاً على الاهتِداءِ، فاهتَدَيْنا).

جعل الجملة (٢) القَسَمية علّة لهدايتهم، وهي إلى إثباتِ صدْق وعْدهم بالجنّة أقْربُ وأَوْلَى، لتبْقَىٰ الهداية منْحة من الله، وفضلاً منه، لأن الهداية عقليّة، ونبَّهْنا عليها، كما قال في «الانتصاف»: «هذه الآية تشهد بنفي الهدىٰ عمَّن لم يهْدِه الله، لا كَمَن يزْعم أنه يخلُق لنفسِه المهُدَى، وإنْ لم يهْدِه الله. فحرّف الزخشريُّ «الهُدَىٰ» إلىٰ «اللُّطْف»، فانظرْ أيُّ المعْنَييْن أقربُ الله لفظ: ﴿وَمَا كُمُّ لِنَهُ آلَ هَدَنَا الله ﴾ المقولُ في دار الجزاء، بعد تحقّق الحق، وهُم في مقعدِ صِدْق»(٣).

⁽١) أي: في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴾ [النساء: ١٦٨]. وانظر: «الكشاف» (٥: ٢٣٥–٢٣٧).

⁽٢) الجملة الفَّسَمية هي قوله تعالى: ﴿لَقَدْجَآةَتْ رُسُلُرَيِّنَا بِٱلْحَيِّ ﴾.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٧٩-٨٠)، باختصار وتصرف شديدين.

يقولون ذلك سُرورًا واغْتِباطًا بها نالوا، وتلذُّذًا بالتكلُّم به، لا تقرُّبًا وتعبُّدًا، كما نرى مَن رُزِقَ خيرًا في الدُّنيا يتكلَّمُ بنَحْوِ ذلك، ولا يَتَهالَكُ أن لا يقولَه للفَرَحِ لا للقُرْبة.

﴿ وَنُودُوٓ ا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ ﴾ ﴿ أَن ﴾ مُحُفَّفةٌ من الثقيلة،

قولُه: (واغْتِباطاً)، النهاية: «يقال: غَبَطْتُ الرجُل أَغْبِطه غَبْطاً: إذا أنت تـمَنَّيْتَ (١) أن يكون لك مثلُ ما لَهُ، وأنّ يدومَ عليه ما هو فيه (٢).

الجوهري: «الغِبْطة: أن تتمَنَّىٰ مثْلَ حالِ المغبوط، مِن غير أن تريد زوالها عنه، وليس بحَسَد. وتقول منه: غَبَطْتُه بها نال، أغْبِطُه غَبْطاً وغِبْطَةً، فَاغْتَبَطَ، هو كقولك: منعْتُه فامْتَنَع، وحبسْتُه فاحْتَبَس.

قال الشاعر:

وبَيْنَمَا السَمَرْءُ فِي الأَحْياءِ مُغتَبِطٌ إِذَا هُو الرَّمْسُ تَعْفُوهُ الأعاصِيرُ (٣)

أي: هو مُغتَبط».

فقولُه: «اغتباطاً بحالهم» (٤) معناه: المبالغة، وأنهم يغْتَبِطون بحالِ أنفسِهم، وبها نالوا من الكرامة، فهم مُغْتَبِطون.

⁽١) في «النهاية»: اشتهيت، ولا خلاف.

⁽٢) كلام صاحب «النهاية» سقط من (ط).

 ⁽٣) البيت في «لسان العرب» (٤: ٣٥٩) مادة (غبط)، وهو منسوب لحُرَيْث بن جَبَلة العذْرِيّ، وقيل: هو
 لعشّ بن لبيد العذريّ. وأورده الأزهري في «تهذيب اللغة» (٢: ١٦، ١٦: ٤٢٣) دون أن ينسبه.

مغتبط_بكسر الباء_أي: مغبوط. الرّمس: تراب القبر. تعفوه: تـمحوه وتدرسه. والأعاصير: جمع إعصار: الريح الشديدة.

⁽٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «اغتباطاً بها نالوا».

تقديرُه: ونُودُوا بأنه تِلْكُمُ الجنّة، ﴿أُورِثَتُمُوهَا ﴾ والضميرُ ضميرُ الشأنِ والحديث، أو تكون بمعنى: أي؛ لأنَّ المُناداة من القول، كأنه قيلَ: وقيلَ لهم: تلكُم الجنةُ أُورِثتُموها، ﴿ يِمَاكُنتُمُ تَعْمَلُونَ ﴾: بسَبَبِ أعمالِكم، لا بالتفضُّل، كما تقولُ المُبْطِلة.

قولُه: (ونُودُوا بأنه تِلْكُمُ الجنَّة)، ذكَّر ضميرَ الشأن، معَ أن في الكلامِ مؤنَّثاً، كقولهم: وأنَّهُ أُمَّة الله ذاهبة.

قال ابنُ الحاجب: «كأنهم قصدوا بقولهم: يجيء مؤنَّتًا إذا كان في الكلام مؤنَّث، إلى المناسبة، وإلَّا فالمعنى سواء، سواءٌ كان مذكَّراً أو مؤنَّتًا»(١).

وقال الزجّاج: «إنّما قيل: ﴿تِلْكُمُ ﴾ لأنهم وُعِدوا بها في الدنيا، وجائزٌ أن يكونَ عايَنُوها، فقيل لهم مِن قَبْل دخولها، إشارة إلى ما يرونه، كما تقولُ لِـمَن تراهُ: ذلك الرجُلُ أخوك. ولو قلت: هذا الرجُل، لأنه يراك، جاز»(٢).

قولُه: (بسَبَبِ أعمالِكم، لا بالتفضُّل كما تقولُ الـمُبْطِلة) (٣)، هذا قولٌ باطل، مناقِضٌ لِما روينا عن البخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرةَ وجابر قالا: قالَ رسولُ الله ﷺ: «قَارِبُوا وسَدِّدُوا، واعْلَمُوا أَنَّهُ لَنْ يَنْجُو أَحَدٌ مِنْكُم بِعَمَلِه». قَالوا: ولا أَنْتَ؟! قال: «ولا أَنَا، إلّا أَنْ يَتَغَمَّدَنيَ اللهُ برَحْمَتِه» (٤).

⁽١) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٤٧٣) بتصرف، وقوله: «إلى المناسبة» متعلَّق بقوله: «قصَدوا».

⁽٢) (معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٧٥).

⁽٣) يعني بالمبطلة أهل السنة _ كها قال صاحب «الانتصاف» _ لأنهم قالوا: «الله تفضّل بأنْ جعل الجنّة جزاء العمل فضلاً منه ورحمة، لا أنّ ذلك مستحقّ عليه، وواجب للعباد وُجوبَ الديون التي لا اختيار في أدائها». والطيبي ينقض تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿ بِمَا كُنْتُمُ تَعْمَلُونَ ﴾: «أي: بسبب أعمالكم لا بالتفضّل» كما يأتي تالياً.

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٧٣) ومسلم (٢٨١٦) وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَابَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقَّا فَهَلْ وَجَدَّتُم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمُّ حَقًا قَالُواْ نَعَدُّ فَأَذَنَ مُؤَذِنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّقَنَهُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّلِمِينَ * ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبَغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْآخِرَةِ كَفِرُونَ ﴾ ٤٤-2] عِوَجًا وَهُم بِٱلْآخِرَةِ كَفِرُونَ ﴾ ٤٤-2]

﴿ أَن ﴾ في ﴿ أَن قَدْ وَجَدْنَا ﴾ يحتملُ أن تكونَ مُخفَّ فةً من الثقيلة، وأن تكونَ مُفسِّرةً كالتي سَبَقَت آنفًا، وكذلك ﴿ أَن لَعَنَةُ اللّهِ عَلَى الظَّلِمِينَ ﴾، وإنها قالوا لهم ذلك اغتباطًا بحالهِم، وشهاتةً بأصحابِ النار، وزيادةً في غَمِّهم، ولِتكونَ حِكايتُه لُطْفًا لمن سَمِعَها، ...

وفي رواية أخرى لأبي هريرة: «لنْ يُدْخِلَ أحداً مِنْكُم عَمَلُهُ الْجَنَّـةَ». ذكره الحُمَيْديُّ في «الجمْع بين الصحيحين»(١).

النهاية: «أَنْ يتغمدَّنَيَ الله برحمته، أي: يُلْبِسَنِيها، ويَسْتُرَنِي بها. مأخوذٌ من (غِمْد السّيف) وهو: غلافه، «سَدِّدُوا وقَارِبوا» أي: اقْتَصِدوا في الأمور كلّها، واتْركُوا الغلُوَّ فيها والتقصير. قارب فلانٌ في أمورِه: إذا اقْتَصَد».

الانتصاف: «الآية جعَلت الجنّة جزاءً للعمل فضْلاً ورحمة، لا أنه واجبٌ لهم وجُوب الدُّيون. والذين كذّبوا الخبر، وأوجبوا على الله ما لا يوجِبُه على نفسه، هم الـمُبْطِلون (٢٠).

قولُه: (ولِتكونَ حكايتُه): معطوفٌ على قولِه: «اغتباطاً». وصرّحَ باللّام لعدم كَونه فعلاً لفاعل الفعل المعلّل، أي: لتكون حكايةُ الله قولَم الذي هو بمنزلة الكائن لُطفاً لمن سمعها، ليزْجرَهم عها يبعدُهم عن تلك المنزلة، وترغيباً في حصولها.

فالظاهر أن معلَّلَه محذوف، والجملةُ عطفٌ علىٰ الجملة، أي: إنَّها قالوا لهم ذلك اغتباطاً، وحكىٰ الله عنهم ذلك ليكونَ لُطفاً لمن سمعها.

⁽١) «الجمع بين الصحيحين» (٢٢٩٤).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٨٠).

وكذلك قولُ المُؤذِّنِ بينَهم: «لعنةُ الله على الظالمين»، وهو مَلَكٌ يأمرُه اللهُ فيُنادي بينَهم نِداءً يُسمِعُ أهلَ الجنةِ وأهلَ النار. وقُرِئ: (أنَّ لَعْنةَ الله) بالتشديدِ والنَّصْب، وقرأ الأعمش: «إنَّ لَعْنةَ الله) بكسرِ «إنَّ» على إرادةِ القول، أو على إجراءِ ﴿ أَذَنَ ﴾ مُجْرىٰ «قال».

فإن قُلت: هلّا قيل: ما وَعَدَكُم ربُّكم، كما قيل: ما وَعَدَنا ربُّنا؟ قلت: حُذِفَ ذلك تخفيفًا لدَلالةِ ﴿وَعَدَنا﴾ عليه، ولقائلٍ أن يقول: أُطلِقَ ليتناولَ كلَّ ما وَعَدَ اللهُ من البعثِ والحسابِ والثوابِ والعقابِ وسائرِ أحوالِ القيامة؛ لأنهم كانوا مُكذَّبينَ بذلك أجمَع، ولأنَّ الموعودَ كلَّه مما ساءَهُم، وما نعيمُ أهلِ الجنةِ إلّا عذابٌ لهم، فأُطلِقَ لذلك.

[﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًا بِسِيمَنِهُمَّ وَنَادَوْا أَصْحَبَ ٱلجُنَّةِ أَن سَلَمُّ عَلَيْكُمْ ۚ لَدَيْدَخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴾ ٤٦]

﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ ﴾ يعني: بينَ الجنةِ والنار، أو بين الفَريقَين، وهو السُّورُ المذكورُ في قولهِ تعالىٰ: ﴿ فَمُمْرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ ﴾ [الحديد: ١٣].

﴿ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ ﴾: وعلى أعرافِ الحِجابِ _ وهو السُّورُ المضروبُ بين الجنةِ والنار_، وهي أعاليه، جَمْعُ «عُرْفِ»، استُعيرَ من عُرْفِ الفَرَس وعُرْفِ الدِّيك،.....

قولُه: (وقرئ: «أنَّ لَعْنةَ الله» بالتشديدِ والنَّصْب): ابن عامر وحمزة والكسائي^(١).

قولُه: (أُطلِقَ ليتناولَ كلَّ ما وَعَدَ الله)، يعني أنّ الله تعالى وعدَ المؤمنين الثواب، والكافرين العقاب، فلو قيل: «وَعَدَكم» لاخْتَصَّ بالعقاب، لأنّ الـمخاطبين أصحابُ النار، كما أن ﴿وَعَدَنا﴾ مختصِّ بالثواب، يدلُّ عليه ذِكْرُ الجنّة والنار في قولِه: ﴿وَنَادَىٰۤ أَصَّنَبُ ٱلمُنَّةِ أَصَّنَبَ ٱلمُنَّةِ أَصَّنَبَ ٱلمُنَادِ ﴾. فأطلق ليتناولَ الثوابَ والعقاب، وما يَتَّصِلُ بهما. يعني: هل وجدْتُم الوعودَ كلَّها صدْقاً؟ توبيخاً وتقريعاً. أو قالوا كذلك شهاتةً بهم.

⁽١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٣)، و «حجة القراءات» ص٢٨٣.

﴿ رِجَالُ ﴾ من المسلمينَ من آخرِهم دخولًا في الجنةِ لقُصورِ أعمالهم، كأنهم المُرْجَوْنَ لأَمْرِ الله، يُحبَسونَ بينَ الجنةِ والنارِ إلىٰ أن يأذنَ اللهُ لهم في دخولِ الجنة، ﴿ يَعْرِفُونَ كُلّاً ﴾ من زُمَرِ الله عَداءِ والأشقياءِ ﴿ بِسِيمَن عُمْ ﴾: بعلامتِهم التي أعلَمَهُم الله تعالىٰ بها، يُلهِمُهم الله ذلك، أو تُعرِّفُهم الملائكة.

[﴿ وَإِذَا صُرِفَتَ أَبْصَدُوهُمْ لِلْقَآءَ أَصَّدِ النَّارِ قَالُواْ رَبَّنَا لَا جَعْمَلْنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّلِمِينَ * وَنَادَىٰ أَصَّبُ الْأَعْرَافِ رِجَالَا يَمْرِفُونَ * أَهْدُولُامَا أَغْنَى عَنكُمْ جَمْعُكُو وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْثِرُونَ * أَهْدُولُا الَّذِينَ الْأَعْرَافِ رِجَالَا يَمْرُفُونَ * أَهْدُولُا الَّذِينَ الْقَصْمَةُ مُ لَا يَسَالُهُمُ اللّهُ بِرَحْمَةً ادْخُلُوا الْجُنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ وَلَا أَنتُمْ تَعَرَّوُونَ * الْعَالَا الْجُعْمَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

قولُه: (الـمُرْجَوْنَ لأَمْرِ الله) بفتح الجيم، وسكون الواو.

النهاية: «الإرجاء: التأخير. وهو مهْموز، يقال: أَرْجأْتُ الأمر، وأَرْجَيْتُه: إذا أخَّرْتَه».

هذا تفسير بَيِّنٌ، يؤيّدُه قوله: ﴿ وَبَيْنَهُمَا جِهَابٌ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ ﴾ أي: على أعرافِ الحجاب، وهو الأعالي منه.

روى الإمام أنه قيل للحسن: هم قَوم استوت حسناتُهم وسيئاتهم فضرب على فَخِذِه، وقال: هُمْ قَوْمٌ جَعَلَهم الله على تَعرُّفِ أهل الجنّة وأهلِ النار، يميزون البعض من البعض. والله لا أدري، لعل بعضهم الآن معنا^(۱). ثم أتى الإمامُ بوجوه ثلاثة (۲) متضمّنة على أنهم: الأشرافُ من الملائكة، والأنبياء، والشهداء، وأطال فيها^(۳).

 ⁽١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٧٧).

⁽٢) ذكر الرازي أن الأقوال كثرت في أصحاب الأعراف مَنْ هم؟ ومع ذلك حصرها في قولين: «أحدهما: أنهم الأشراف من أهل الطاعة وأهل الثواب. والثاني: أنهم أقوام في الدرجة السافلة من أهل الثواب» وأشار إلى أن القول الأول فيه وجوه «أحدها: أنهم ملائكة يعرفون أهل الجنة وأهل النار... وثانيها: قالوا: إنهم الأنبياء... وثالثها: قالوا: إنهم الشهداء».

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٧٧). حيث ذكر وجوهاً مختلفة في مَنْ هم أصحاب الأعراف.

.....

والذي يقتضيه النظمُ ما ذهب إليه المصنف، فإنه تعالى بعد أن ذكرَ الفريقَين: أصحاب الجنّة، وأصحابَ النار، أتى بمقاولاتِهم ومناظراتِهم، وما جَرَىٰ بينهم، فقال أولاً: ﴿وَنَادَىٰ آصُحَٰبُ ٱلْجَنَةِ أَصَّكَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا ﴾ [الأعراف: ٤٤].

ثم حَكَىٰ نداءَ أصحابِ النار أصحابَ الجنّة، بقوله: ﴿ وَنَادَىٰ ٓ أَصْحَبُ ٱلنَّارِ أَصْحَبَ ٱلجُنَّةِ أَنْ أَفِيضُواْ عَلَيْ عَالَمَ الْمَالَةِ ﴾ [الأعراف: ٥٠]. فوسَّط بين المقالتين ذكْرَ قَوم توسَّطت حالهُم بين حاليْهما في المكانِ والمقام:

أمّا المكانُ فقوله: ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ ﴾. وأمّا المقامُ فهو الخوف والرجاء، فقد أشار إليه بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَدَّخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴾، وقوله: ﴿لَاتَّجْمَلْنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظّالِمِينَ ﴾.

ويؤيِّدُ هذا التقسيمَ قولُه تعالىٰ في التوبة: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرَّجَوِّنَ لِأَمْرِٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ١٠٦] بعد ذِكر الفريقَين مِن أهل الثوابِ والعقاب.

وإليه الإشارة بقولِه: «كأنِّهم المُرجَوْن». وإنَّما لم يجْزم لاختلاف المفسِّرين.

وقوله: «يعرفون كلَّ من زُمْرة (۱) السُّعداء والأشقياء بسيماهم»، الراغب: «المعرفة والعرفان: إدراكُ الشيء بتفكّر وتدبُّر لأثره، فهو أخصُّ من العلم، يقال: فلان يَعْرفُ الله، ولا يقال: يَعلَمُ الله، متعديّاً إلى مفعول واحد، لما كان معرفة البشر لله تعالى هي بتدبُّر آثاره دون إدراك ذاته، ويقال: الله يعلم، ولا يقال: يعرف، لأن المعرفة تستعمل في العلم القاصر المتوصَّل إليه بتفكُّر، وأصله من عرفت، أي: أصَبْت عَرْفَه، أي: رائحته، أو من أصَبْت عَرْفَه، أي: رائحته، أو من أصَبْت عَرْفَه، أي: خدَّه، قال تعالى: ﴿تَعَرفُهُم بِسِيمَهُم ﴾، ويُضادُّ المعرفة الإنكار، كالعلم الجهل، قال تعالى: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللّهِ ثُمَّ يُنكِ رُونَهَا ﴾، ﴿ فَعَرفَهُم وَهُمْ لَدُمُنكِرُونَ ﴾، والعارف في تعالى: ﴿ وَالعارف في تعالى: ﴿ وَالعارف في تعالى: ﴿ وَالعارف القوم: هو المختص بمعرفة الله تعالى، ومعرفة ملكوته، وحسن معاملته لله تعالى (۲).

⁽١) كذا في (ط)، ولفظ «الكشاف»: «من زُمَر».

⁽٢) من قوله: «وقوله: يعرفون كلًّا من زمرة السعداء» إلى هنا أثبتُه من (ط).

إذا نَظَرُوا إلى أصحابِ الجنّةِ نادَوْهُم بالتسليمِ عليهم، ﴿وَإِذَا صُرِفَتَ أَبْصَنُرُهُمْ لِلْقَآءَ أَصَّكِ ٱلنَّارِ ﴾ ورأَوْا ما هم فيه من العذابِ استَعاذوا بالله، وفَزِعوا إلىٰ رحمتِه أن لا يَجعَلَهم معهم.

ونادُوْارجالًا من رؤوسِ الكَفَرة، يقولون لهم: ﴿ أَهَتُولُكَ وَ اللَّهِ مَا اللَّهُمُ اللّهُ مِرْحَمَةٍ ﴾ إشارةً إلى أهل الجنة، الذين كان الرؤساءُ يستهينونَ بهم ويحتقرونهم لفَقْرِهم وقلّة حُظوظِهم من الدُّنيا، وكانوا يُقسِمونَ: إنَّ الله لا يُدخِلُهم الجنة، ﴿ أَدْخُلُوا الجُنَّة ﴾ يقالُ لأصحابِ الأعراف: ﴿ أَدْخُلُوا الجُنَّة ﴾، وذلك بعد أن يُحبَسوا على الأعرافِ ويَنْظُروا لل الفريقين، ويعرفوهم بسِيهاهم، ويقولوا ما يقولون. وفائدةُ ذلك: بيانُ أنَّ الجزاءَ على قدْرِ الأعمال، وأن التقدُّم والتأخُّرَ على حَسبِها، وأن أحدًا لا يَسبِقُ عندَ الله إلا بسَبْقِه في العمل، ولا يَتَخلَّفُ عندَه إلا بتَخلُّفِه فيه، وليرغبَ السامعونَ في حالِ السابقين،

قولُه: (إذا نَظَروا إلى أصحابِ الجنّةِ نادَوْهُم)، إشارة إلىٰ أنّ قولَه: ﴿وَنَادَوْا أَصْعَبَ الجُنّةِ ﴾ [الأعراف: ٤٦] جزاءُ شرطٍ محذوف، لِدلالةِ قوله: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَدُوهُمْ لِلْقَآةَ أَصَّبِ النّارِ قَالُواْ رَبّنا﴾. وكلاهما كالتفصيلِ لقوله: ﴿يَعْرِفُونَ كُلًا بِسِيمَنهُمْ ﴾ [الأعراف: ٤٦].

وإنّما قدّر: «نَظَروا» دون ﴿صُرِفَتُ ﴾ للمقابلة (١)، ليؤذِنَ بأن النظرَ إلىٰ أصحابِ الجنة وُجِد منهم علىٰ الرغبة، وميل النفس، وإلىٰ أصحابِ النار بخلافِه. وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار بقوله: «وفيه أن صارفاً يصْرِف أبصارهم»(٢).

قولُه: (ونادَوْا رجالاً من رؤوسِ الكَفَرة، يقولون لهم: ﴿ أَهَـُثُولَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمَ ﴾)، وفي التنزيل: ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْنَبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَنْهُمْ قَالُواْ مَاۤ أَغْنَى عَنَكُمْ جَمْعُكُو وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكَبُرُونَ * أَهَـُتُولآءَ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ ﴾.

⁽١) المقابلة هنا بين ﴿ صُرِفَتُ ﴾ في الآية (٤٧) من سورة الأعراف وبين قول الزمخشري: «نظروا».

⁽٢) هذه الفقرة _ من «قوله: إذا نظروا إلى أصحاب الجنة» إلى هنا ـ سقطت من (ط).

.....

أَخّر تفسيرَ قوله: ﴿مَا أَغَنَى عَنكُمْ جَمْعُكُو ﴾ لينبّهك على مكانِ نُكُتة، وهي: أن أصلَ الكلام جارٍ في شأن أصحابِ الجنة وتكريمِهم، وتقريعُ أصحاب النار وتغييرُهم متفرّعٌ عليه، وذلك أن أصحابَ الأعرافِ لمّا سلّموا على أصحابِ الجنة (١)، أقبلوا إلى أعدائهم ومَن كانوا يستهينون بهم، ويحتقرونهم لفقرهِم، قائلين: أَهَوْلاءِ الذين أقْسَمْتم: إنّ الله لا يُدخلُهم الجنة؟ ثم لمزيد التوبيخِ أَدَخلوا: ﴿مَا أَغْنَ عَنكُمْ جَمْعُكُم وَمَا كُنتُمُ شَتَكُمُرُونَ ﴾ بين الكلامين اعتراضاً (١).

ويمكن أن يقال: إنّ قولَه: ﴿مَا آغَنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُو وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾ في مقابل قولهم لأصحاب الجنّة: ﴿سَلَمُ عَلَيْكُمْ ﴾. وكلُّ من المتقابِلَيْن مضاد لمعنى الآخر (٣)، فقيل لهم: ﴿سَلَمُ عَلَيْكُمْ ﴾، أي: سَلِمْتُم من متاعبِ الدنيا، وتَبِعاتها، وما كنتم تسمّعون من أذى المتكبّرين الندين كانوا يفتخِرون عليكم، ويستضعِفونكم، ويستقِلّون بأحوالكم، وقيل لهِوَلاء: ما أغْنى عنكم أموالُكم وما كنتم به تتنعّمون، وتفتخِرون على فقرائكم، فقد وقعْتُم في العذاب. ثم زيدَ فيما يزيد في حَسْرتهم وغَيْظهم، بقوله: ﴿ أَهَتُولَا عَلَى اللّهُ مَا اللّهُ مُ اللّهُ رِحَمَةِ ﴾ لأن الإحسانَ إليهم نكالٌ لهم فوق النكال.

ويؤيّده قولُ الإمام: «قوله: ﴿ وَمَاكُنتُمْ تَسْتَكْمِرُونَ ﴾ كالدِّلالة على شهاتةِ أصحاب الأعراف

⁽١) قوله: «لَّا سلَّموا على أصحاب الجنة» سقط من (ج).

 ⁽٢) جعل الطيبي قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنكُمْ جَمْمُكُو وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْمِرُونَ ﴾ اعتراضاً لتقرير التوبيخ وتوكيده.
 وإذا كانت ﴿مَا ﴾ في ﴿مَا أَغْنَى ﴾ استفهامية، فالاستفهام للتوبيخ والتقريع أيضاً.

⁽٣) قد جعل الطيبي قوله تعالى: ﴿مَا أَغَنَى عَنكُمْ ﴾ مقابلاً لقوله: ﴿سَلَمُ عَلَيَكُمْ ﴾. وقد يكون بين العبارتين تدبيج بقصد الكناية، والتدبيج: هو أن يذكر في الكلام ألوان بقصد الكناية. فيكون قوله: ﴿سَلَمُ عَلَيْكُمْ ﴾ كناية عن الراحة والطمأنينة. وقوله: ﴿مَا أَغْنَى عَنكُمْ جَمْعُكُمْ ﴾ كناية عن العذاب.

ويَحرِصوا علىٰ إحرازِ قَصَبتِهم، وليتَصوَّروا أنَّ كلَّ أحدٍ يُعرَفُ ذلك اليومَ بسِياهُ التي استَوجَبَ أن يُوسَمَ بها من أهل الخيرِ والشرّ، فيرتَدِعَ اللهيءُ عن إساءتِه، ويزيدَ المُحسِنُ في إحسانِه، وليُعلَمَ أنَّ العُصاةَ يُوبِّخُهم كلُّ أحدٍ حتى اقصَرُ الناسِ عَمَلًا.

وقولُه: ﴿وَإِذَا صُرِفَتَ أَبْصَنُرُهُمْ ﴾ فيه: أنَّ صارفًا يَصرِفُ أَبصارَهُم لينظروا فيَسْتَعيذوا ويُوبِّخوا، وقرأ الأعمَش: «وإذا قُلِبَتْ أبصارُهم»، وقُرِئ: «أُدخِلُوا الجنّة» على البناءِ للمفعول، وقرأ عِكرِمة: «دَخَلوا الجنة».

فإن قُلت: كيفَ لاءم هاتينِ القِراءتينِ قولُه: ﴿لَا خَوْفُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنتُمْ تَعَلَوُونَ ﴾؟ قلتُ: تأويلُه: أُدْخِلُوا الجنَّة، أو دخلوا الجنة مقولًا لهم: لا خوفٌ عليكم ولا أنتُم تحزنون.

بوقوع أولئك في العقاب، وعلى تبكيتٍ عظيم. ثم زادوا على هذا التبكيتِ بقولهم: ﴿ أَهَا وَكُلَّم الَّذِينَ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

قولُه: (فيه: أنَّ صارفاً يصْرِفُهم (٢))، يعني: في بناء الفعل (٣) للمفعول إشارةٌ إلى هذه الرَّمزة، وهي الإلجاءُ إلى النظر وإلى الاستعاذةِ وإلى التوبيخ: أمّا الاستعاذةُ فهي قولهُم: ﴿رَبَّنَالَا بَعَمْلَنَا مَعَ ٱلْفَوْرِ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ (٤)، وأمّا التوبيخُ فهو قولهم: ﴿ أَهَتَوُلَآهِ ٱلّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ ٱللهُ يُرَحَمّةٍ ﴾.

قولُه: (كيفَ لاءم هاتين القِراءتين؟) أي: «أُدْخِلُوا» على البناء للمفعول، و «دَخَلوا» على الماضى، لأن مقتضاهما أنْ يقال: (لا خَوفٌ عليهم ولا هم يحزنون».

⁽١) «مفاتيح الغيب» (١٤: ٧٥).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «يصرف أبصارهم».

⁽٣) يعني: ﴿صُرِفَتَ ﴾.

⁽٤) والغاية أن النداء والنهي في الآية (٤٧) من سورة الأعراف يفيدان الدعاء والتضرع والاستعاذة. أمّا الاستفهام في قوله: ﴿ أَهَـُتُوكَمْ ﴾ فهو للتوبيخ والتقريع، كما سبق.

فإن قُلتَ: ما محلُّ قوله: ﴿لَرَيَدَخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴾؟ قلتُ: لا محلَّ له، لأنه استِئناف؟ كأنَّ سائلًا سألَ عن حالِ أصحابِ الأعراف، فقيل: لم يَدخُلوها وهم يَطمَعون، يعني: حالهُم أنَّ دخولهُم الجنة استأخرَ عن دخولِ أهلِ الجنة، فلم يَدخُلوها لكونِهم محبوسين، وهم يَطمَعون لم يَيأسوا. ويجوزُ أن يكونَ له محلّ، بأن يَقَعَ صفةً لـ ﴿رِجَالُ ﴾.

﴿مَا أَغْنَى عَنكُمْ جَمْعُكُمْ ﴾ المال، أو كَثْرتُكُم واجتماعُكم، ﴿وَمَاكُنتُمُ تَسْتَكَبِّرُونَ ﴾: واستكبارُكُم على الحقِّ وعلىٰ الناس، وقُرِئ: «تستكثِرون»؛ من الكَثْرة.

[﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَبُ النَّارِ أَصْحَبَ الْجُنَّةِ أَنَّ أَفِيضُواْ عَلَيْنَا مِنَ الْمَآةِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُواْ إِنَ اللَّهَ مَرْمَهُمَا عَلَى الْكَنفِرِينَ * الَّذِينَ اتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَهُوَّا وَلَمِبَاوَغَرَّتُهُمُ اللَّهُ الْكَنفِرِينَ * اللَّذِينَ انْتُحَكُوهُ وَينَهُمْ لَهُوَّا وَلَمِبَاوَغَرَّتُهُمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

﴿ أَفِيضُواْ عَلَيْتَ نَا ﴾ فيه دليلٌ على أنَّ الجنَّـةَ فوقَ النار، ﴿ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللهُ ﴾ مِن غيرِه من الأشربة؛ لدُّحولِه في حُكمِ الإفاضة، ويجوزُ أن يُراد: أو ألقُوا علينا عمَّا رزقَكُم اللهُ من الطعامِ والفاكهة، كقوله:

قولُه: (كأن سائلاً سأل) أي: قال: ما حالُ أصحاب الأعرافِ حينتْذ؟ وأجيب: لم يَدْخلوا الجنّة، لكنهم طامعون أنْ يَدْخلوها لم يَيْأسوا عن دخولِها(١١).

قولُه: (﴿ أَوَّ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ من غيرِه من الأشربة)، يعني: عطف قوله: ﴿ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ على ﴿ أَلْمَآءِ ﴾، فدخل تحت حكْمِ الإفاضة، فيُحْمَلُ على غيرِ الماء من الأشربة، ليصحّ.

⁽١) قوله: «لم ييأسوا عن دخولها» أثبتُه من (أ)، ولم يرد في غيرها.

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً بارِدا

وإنها يطلبونَ ذلك مَعَ يأسِهم من الإجابةِ إليه حَيْرةً في أمرِهم، كما يفعلُ المُضطرُّ المُمْتَحَن.

﴿ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلْكَنْفِرِينَ ﴾: مَنَعَهُم شرابَ الجنةِ وطعامَها، كما يُمنَعُ المُكلَّفُ ما يُحرَّمُ عليه ويُحْظَر، كقوله:

حَرامٌ على عَيْنيَّ أَنْ تَطعَمَ الكَرَىٰ

﴿ فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰ هُمَّ ﴾: نفعلُ بهم فِعْلَ الناسينَ الذين يَنسَونَ عَبيدَهم من الخيرِ لا يَذكُرونَهم به،.....

قوله: (عَلَفْتُهَا تِبْناً ومَاءً بارِدا)(١)، أنشد تمامَه ابن قتيبة الدينوري في كتاب «مشكل القرآن»(٢) عن الفراء:

حتىٰ شَكَتْ همّالةً عَيْنَاهَا

وفي الحواشي أن هذا المصراع تمام قوله:

حَرَامٌ عَلَىٰ عَيْنَيَّ أَنْ تَطْعَمَا الكَرَىٰ

قولُه: (نفعلُ بهم فِعْلَ الناسينَ)، يعني: أنه تمثيل، لأنه مُتَعالِ أَنْ ينسىٰ شيئاً، لكنْ شبّه معاملته مع هؤلاء المنكِرين بمعاملة مَن ينسىٰ عَبده من الخير، فلا يلتفتُ إليه (٣).

⁽١) سبقَ تخريجُه.

⁽Y) «تأويل مشكل القرآن» ص٢١٣.

⁽٣) الظاهر من كلام الطيبي أنه يعتبر قوله تعالى: ﴿ فَٱلْيَوْمَ نَنسَنهُمْ ﴾ من باب الاستعارة التمثيلية، فالله سبحانه شبه حاله في معاملته مع المنكرين وعدم التفاته إليهم، بحال من ينسى عبده من الخير فلا يلتفت إليه، متابعاً بذلك الزمخشري.

﴿ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَاذَا ﴾: كما فَعَلوا بلِقائِه فِعْلَ الناسين، فلم يُخطِروهُ ببالهِم، ولم يهتمُّوا به.

[﴿ وَلَقَدَّ جِثْنَهُم بِكِنْ فَصَلْنَهُ عَلَى عِلْمِ هُدَى وَرَحْمَةً لِقَوْمِ يُوْمِنُونَ * هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَا الْحِيلَةُ، يَوْمَ نَهُمُ بِكِنْ فَصَلْنَهُ عَلَى عِلْمٍ هُدَى وَرَحْمَةً لِقَوْمِ يُوْمِنُونَ * هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَا تَأْمِيلَةُ، يَوْمَ يَقُولُ ٱلَذَينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفُعُواْ لَنَا أَوْ نُرَدُ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوٓا أَنفُسَهُمْ وَصَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْدَرُونَ ﴾ ٥٢-٥٣]

﴿ فَصَّلْنَهُ عَلَى عِلْمٍ ﴾: عالمينَ كيفَ نُفَصِّلُ أحكامَه ومَواعِظَه وقَصَصَه وسائرَ معانيه، حتى جاءَ حكيمًا قيِّمًا غيرَ ذي عِوَج؟

قولُه: (كما فَعَلوا بلِقائِه فعل الناسين)، يعني: أنّ وصْفَهم بالنسيانِ أيضاً تمثيل، لأنهم في الدنيا لم يكونوا ذاكري الله حتى نَسُوا، فشبّه عَدَم إخْطارِهم لقاءَ الله، أي: القيامة، ببالهم، وقلّة مبالاتِهم، بحالِ مَن عرف شيئاً ثم نسيَه (١).

قولُه: (عالمينَ كيفَ نُفَصِّلُ أحكامَه؟)، يعني: أَوْقَع ﴿عَلَى عِلْمِ ﴾ حالاً عن ضميرِ الفاعلِ في ﴿فَصَّلْنَهُ ﴾، ليكونَ كنايةً عن كون الكتاب حكيماً غيرَ ذي عِوَج، لأن الفاعل إذا كان عالماً بما يفعل، متْقِناً فيه، جاء فعله محكماً مستقيماً (٢).

قولُه: (كيفَ نُفَصِّلُ أحكامَه ومَواعِظَه وقَصَصَه وسائرَ معانيه؟)، كأنه يشيرُ إلى أن هذه

⁼ وهذا صحيح إذا كان النسيان بمعناه الحقيقي، أمّا إذا كان بمعنى «الترك» فيمكن أن يكون في الآية استعارة تصريحية أو مجاز مرسل، كها ذكر الشهاب الخفاجي. انظر: «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (٤: ١٧٣).

⁽١) أي: أن في قوله تعالى: ﴿ كَمَا نَسُوا لِلْمَاءَ يَوْمِهِمَ هَلذَا ﴾ استعارة تمثيلية كها وضح، مع الأخذ بعين الاعتبار معنى ﴿ نَسُوا ﴾ كها سبق في ﴿ نَنسَىنهُمَ ﴾.

⁽٢) أي: أن قوله تعالى: ﴿ عَلَى عِلْمِ ﴾ كناية عن كون الكتاب محكماً، وهي كناية عن صفة.

.....

الآية كالخاتمة لجميع ما سبق، والتخلّص إلى مشرع (١) آخرَ من التذكيرِ بالدَّلائل الدالةِ على القدرة الباهرة، وتَعداد أحوال الأمم السّالفة، تنبيهاً للغافلين، وتبصرة للمتذكّرين، وعِبْرة للمعتبرين.

فها أخْسَرَهم! وما أَوْخَمَ مآلَ أمرِهم!

ثم قال: ﴿وَضَلَّ عَنَّهُم مَّاكَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾ أي: يفترونه في إبطالِ ما أُنَّزِل عليهم.

⁽١) في (ط): «منتزع».

⁽٢) الفعل «عقب» جواب الشرط السابق «لمّا» في قوله: «لما نهاه».

⁽٣) اقتباس من سورة الأنعام، آية رقم ١٥٨.

وقرأ ابنُ مُحيْصِن «فضَّلْناه» بالضادِ المُعْجَمة، بمعنىٰ: فضَّلْناهُ على جميعِ الكتب، عالمينَ أنه أهلٌ للتفضيلِ عليها، و﴿ هُدُى وَرَحْمَ لَهُ ﴾ حالٌ من منصوب ﴿ فَصَّلْنَهُ ﴾، كما أنَّ ﴿ عَلَى عِلْمٍ ﴾ حالٌ من مَرْ فوعِه.

﴿ إِلَّا تَأْوِيلُهُ ﴾: إلّا عاقبة أمرِه وما يَؤُولُ إليه من تَبيُّنِ صِدقِه وظهورِ صِحَّةِ ما نَطَقَ به من الوَعْدِ والوعيد، ﴿ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾ أي: تَبيَّنَ وصَحَّ أنهم جاؤوا بالحق، ﴿ نُرَدُّ ﴾ جملةٌ معطوفةٌ على الجملةِ التي قبلها، داخلةٌ معَها في حُكْمِ الاستفهام، كأنه قيل: هل لنا مِن شُفَعاءَ أو هل نُردُّ؟ ورافعُه: وقوعُه مَوقِعًا يَصلُحُ للاسم، كما تقولُ ابتداءً: هل يُضرَبُ زيد؟ ولا يُطلَبُ له فِعْلُ آخَرُ يُعطَفُ عليه، فلا يُقدَّر: هل يَشْفَعُ لنا شافعٌ أو نُردَّ؟

وقوله: ﴿ اللَّذِينَ نَسُوهُ ﴾: مُظهَرٌ وُضِعَ موضعَ الضمير (١). والمراد بالنسيان: الترك، وطلب التأويل.

قولُه: ﴿ نُرَدُّ﴾: جملةٌ معطوفةٌ على الجملةِ التي قبلها)، وهي قوله: ﴿ لَنَا مِن شُفَعَآءَ ﴾ وهي: مبتدأ وخبر، و ﴿ مِن ﴾: زائدة، لأن الكلامَ منفيٌّ معْنيٌ.

قولُه: (ورافِعُه: وقوعُه مَوقِعاً يَصلُحُ للاسم).

يعني به في ابتداء الكلام، لأنّ الابتداءَ صالح لأنْ يقعَ فيه الاسم أو الفعلُ المضارع. وأمّا الماضي لمّا انتفىٰ استحقاقه الإعراب، انتفىٰ ما هو مبنيّ عليه، وهو استحقاقه الرفعية.

قولُه: (فلا يُقدَّر: هل يَشْفَعُ لنا شافعٌ).

يعني: لا يجوز تقديرُ «يَشْفَع» ليعطفَ ﴿ نُرَدُّ﴾ عليه فيطابقه، لأنَّ جوابَ الاستفهام، وهو ﴿فَيَشَفَعُوا ﴾ يأبي ذلك، لِمَا يؤدي هذا العطفُ إلى الانسحابِ والاشتراك فيه، إذ التقدير:

⁽١) يعني: كان من مقتضيٰ الظاهر أن يقال: «يقولون» بدل ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ ﴾ بعد قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلُهُۥ﴾، ولكنه وضع المظهر موضع المضمر لإبراز المعنيٰ وتأكيده.

وقرأ ابنُ أبي إسحاقَ: «أو نُردَّ» بالنَّصْبِ عَطْفًا على ﴿فَيَشَفَعُواْ لَنَا ﴾، أو تكونُ ﴿أَوَ ﴾ بمعنى «حتى أن»، أي: يشفعوا لنا حتى نُردَّ فنعمَل، وقرأ الحسنُ بنَصْبِ «نُردَّ» ورَفْعِ «فنعْمَلُ»؛ بمعنىٰ: فنحنُ نَعْمَل.

[﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامِ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرَّشِ يُغْشِى ٱلْيَّلَ ٱلنَّهَ اَرَيُّطَلُبُهُ ، حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَتِمٍ بِأَمْرِقِيَّ أَلَا لَهُ ٱلْخَلَٰقُ وَٱلْأَمْنُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْمَالِمِينَ ﴾ ٤٥]

"هل نُرَدّ، فيشفعوا لنا؟"، فيفسُدُ المعنى، ويُعطّلُ أيضاً ﴿فَنَعْمَلَ ﴾، لأنه جواب، أي: للاستفهام الثاني (١)، بخلافِ ما عليه الظاهر، فإنه عطَفَ الفعلَ مع جوابه، على مثلها من الجملة، وإنْ لزمَ عطف الجملة الفعلية على الاسمية، على أن «هل» تستدعي الفعلية، فكأنه عطف الفعلية على مِثلِها.

وفائدة العدول^(٢) إظهارُ القصدِ إلى توخي الشفعاء، وأنه أهمُّ شيءِ عندهم حينئذ، ليتخلّصوا من تلك الورطة، بخلافِ الردّ.

قال صاحب «المفتاح»: «﴿ فَهَل ﴾: أَدْعَىٰ للفِعل مِن الهمزة. فترْكُ الفعل معه يكونُ أَدْخل فِي الإنباءِ عن استدعاء المقامِ عدم التجدد» (٣). ومن ثَمَّ أدخل ﴿ مِن ﴾ الاستغراقية على «الشفعاء».

قولُه: («أو نُرَدَّ» بالنَّصْبِ: عَطْفاً على ﴿فَيَشْفَعُوا ﴾).

قال ابن جنّي: «﴿فَيَشَفَعُوا ﴾: منصوب لأنه جوابُ الاستفهام، وفيه معنىٰ التمنّي. كأنهم

⁽١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «لأنه جوابه» دون قوله: «أي: للاستفهام الثاني».

⁽٢) المقصود بالعدول: العدول من التعبير بالجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية.

⁽٣) «مفتاح العلوم» ص١٤٩.

﴿ يُغَفِي اللَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا ﴾ وقُرِئَ: (يُغَمِّي) بالتشديد، أي: يُلْحِقُ الليلَ بالنهار، أو النهارَ بالليل، يَحتَمِلُهما جميعًا، والدليلُ على الثاني قراءة مُحَيدِ بنِ قَيْس: «يَغْشَىٰ الليلَ النهارُ»، أي: يُدْرِكُ النهارُ الليلَ، ورفعِ «النهار»، أي: يُدْرِكُ النهارُ الليلَ، و ﴿ يَطْلُبُهُ مُحَيْدًا لللهَ حَسَنُ المُلاءمةِ لقراءةِ مُحَيد.

قالوا: أَنْرْزَقُ شُفَعاءَ فيشفعوا لنا، أو نُردَّ به فَنَعْمَلَ غير الذي كنَّا نعمل؟ وذلك أنهم مع نصب «نُردَّ» تَمَنَّوا الشفعاءَ وحدَهم، وقطعوا بالشفاعة والرد. وعلى قراءة الجماعة برفع ﴿ نُردُّ ﴾: تمنَّوا الشفعاء، وقطعوا بالشفاعة (١)، وتمنَّوا الردَّ أيضاً، كأنه قال: أو هل نُردُّ فنعْمَلَ »(٢).

قولُه: (وقُرِئَ: «يُسغَشِّي اللَّيلَ»^(٣) بالتشديد): أبو بكر وحمزة والكسائيّ، والباقون: بالتخفيف^(٤).

قولُه: (يَخْتَمِلُهم جميعاً)، أي: يُحتَملُ أن يكون النهارُ مُلْحَقاً بالليل، وأن يكونَ الليل ملحقاً بالنهار.

قولُه: (والدليلُ علىٰ الثاني) أي: علىٰ أنْ يكون الليلُ مُلْحقاً بالنهار، قراءة حُمَيْد^(٥): «يَغْشَىٰ اللّيْلَ النَّهَارُ» بنصبِ «الليل» ورفعِ «النهار». فقولُه: ﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾ مبتدأ، وقوله: «حَسَنُ الملاءَمة» خبره.

⁽١) من قوله: «وعلى قراءة الجماعة» إلى هنا سقط من (أ).

⁽٢) انظر: «المحتسب» (١: ٢٥٢)، والكلام منقول بتصرف كبير مع تقديم وتأخير.

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، ولفظ «الليل» ليس في «الكشاف»، والأمر فيه سهل.

⁽٤) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٤) و«حجة القراءات» ص٢٨٤، وأَغْشَىٰ وغَشَّىٰ لغتان. والقراءتان تستويان، مع حصول التكثير والمبالغة في قراءة التشديد.

⁽٥) هو أبو صفوان حميد بن قيس المكي الأعرج، قرأ على مجاهد ُختهان وتصدَّر للإقراء، توفي في حدود سنة ١٤٠ هـ ، ١٤٠ ترجمته في «الوافي بالوفيات» (١٢: ١١٩).

يعني: يلزم على قراءة مُحيد، أن يكون الطالبَ النهارُ، والليلُ مُلْحق به، والطّلب بالنهار أوْلى، والليل أحسن أن يكون مُلْحَقاً به.

قال ابنُ جِنّي: «يَغْشَىٰ الليلَ النهارُ» على قراءة حُمَيْد حال من قولِه: ﴿ثُمُّ ٱسْتَوَىٰ عَلَ الْمَرْشِ ﴾، والعائدُ محذوف، أي: يغشىٰ الليلَ النهارُ بأمرِه أو بإذنه، وإنّها التزم هذا الحذف لتتقق القراءتان. فقولُه: ﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾: بدلٌ من قولِه: «يَغْشَىٰ الليلَ النهارُ» للتوكيد. وعلى قراءة الجهاعة: حالٌ من ﴿الّيَتِلَ ﴾، أي: يُغَشِّي الليلَ النهارَ طالباً له حثيثاً، و﴿حَثِيثًا﴾: حال من الضمير في ﴿يَطْلُبُهُۥ ﴿ ووجهُ التقاء القراءتين أن الليل والنهار يتعاقبان، وكلُّ واحد منها فاعل، وإنْ كان مفعولاً فإن كل واحدٍ منها مُزِيلٌ لصاحبه، على أن الظاهرَ في الاستحثاث هو النهار، لأنه بسفوره وشروقه يَظْهرُ أثرُ الاستحثاث، لأن ضَوء النهار هو الهاجمُ على الظّلمة، ويطالبه حثيثاً، وقوله: ﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثاً﴾ على هذا: حالٌ من ﴿ ٱلنَّهَارَ ﴾، وإنْ كان مفعولاً، كَوْرَ أن يكونَ حالاً من كلّ الظّلمة، ويطالبه حثيثاً، وقوله: ﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثاً﴾ على هذا: حالٌ من ﴿ ٱلنَّهَارَ ﴾، وإنْ كان واحد منها، لما اشتمل على ضميرهما. وهو نظيرُ قولِه: ﴿ فَأَتَتْ بِهِ وَوَمَهَا تَعْمِلُهُ ﴾ [مريم: واحد منها، لما اشتمل على ضميرهما. وهو نظيرُ قولِه: ﴿ فَأَتَتْ بِهِ وَوَمَهَا تَعْمِلُهُ ﴾ [مريم:

قلت: قوله: «على أن الظاهر في الاستحثاث هو النهار»: هو المرادُ من قول المصنف: « ﴿ يَطْلَبُهُ مُ حَيْدٌ ﴾: حَسَنُ الملاءمة لقراءة مُمَيْد ». هذا هو التحقيق، لا ما قال صاحبُ « التقريب »: «حسَّن الملاءمة اتّحاد الإسناد، ورجوعُ الضمير إلى الأقرب » (٢)، وتبعَه الجمهور. والذي يؤيّد قَولَ ابنِ جِنِّي قولُه تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَهُمُ ٱلْيَلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنّهَ اللهَ السناد » [سن ٢٧] (٣).

⁽١) «المحتسب» (١: ٢٥٣-٢٥٤). وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٢٢١) و «البحر المحيط» (٥: ٦٦).

⁽٢) «تقريب التفسير» الورقة ١٥٤، وتمام عبارته: «ويقوِّي الثاني: بفتح الياء، ونصب «الليل»، ورفع «النهار»: أي: يدركُ النهارُ الليلَ. ويلاثم هذه القراءة «يطلبه» لأن الضمير الفاعل للأقرب وهو النهار».

⁽٣) والآية شاهد على أن الليل قبل النهار، وأن النهار هو الذي يطلب الليل. وتمام الآية: ﴿ فَإِذَا هُم مُظَّلِمُونَ ﴾.

﴿ إِأَمْرِهِ ﴾: بمشيئتِه وتَصْريفه، وهو مُتعلِّقُ ﴿ مُسَخَّرَتِ ﴾، أي: خَلَقَهُنَّ جارياتٍ بمُقتضىٰ حِكمتِه وتدبيرِه، وكما يُريدُ أن يُصَرِّفها، سَمَّىٰ ذلك «أَمْرًا» على التشبيه،

قال المرزوقيّ: «يُعْلَم منه أنّ الليل قبلَ النهار، لأن المسلوخَ منه يكونُ قبل المسلوخ». وقال الفرّاء: «الأصل هي الظُّلْمة، والنهارُ داخل عليها»(١).

وفي معناه أنشد بعضهم:

كَأَنَّا وضَوْءُ الصُّبْحِ يَسْتَعْجِلُ الدُّجَى نُطِيرُ غُراباً ذَا قَوَادِمَ جُوْنِ (٢)

النهاية: «حُثَّ وأُسْرِعَ (٣). يقال: حتَّه على الشيء، وحَثْحَثَهُ بمعنىً».

قولُه: (وكما يُريدُ أن يُصَرِّفها): عطفٌ علىٰ قولِه: «بمقتضىٰ حكمته»، أي: خلقَهُنّ جارياتٍ كما يريد أن يصرِّفها.

قولُه: (سَمَّىٰ ذلك «أمْراً» على التشبيه)، أي: على الاستعارة(٤)، فإنها مسبوقة به.

بيانه: أنه تعالى جعَل هذه الأشياءَ في كُونها تابعةً لتكوينه، وتصرّفه فيها بها شاء، غير ممتنعة عليه، كأنها عقلاءً يميزون، قد عَرَفوا عظَمَته وجلالَته، فكها يَرِدُ عليهم أمرُه لا يتوقّفون عن الامتثال.

⁽١) «معاني القرآن» (٢: ٣٧٨). والكلام مأخوذ بمعناه.

⁽٢) البيت من قصيدة لابن المعتز، في وصف ليلة سُكْر، وذكره عبد القاهر الجرجاني في «أسرار البلاغة» مثالاً على الاستقصاء. انظر: «ديوان ابن المعتز» ص٤٤٠، و«أسرار البلاغة» ص١٦٢.

⁽٣) العبارة شرح لمعنى «حُثْحِث» في الحديث: «كأنّها حُثْحِثَ من حِضْنَيْ ثكن». وثكن: اسم جبل حجازي. انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١: ٢١٨). وقد أورد الطيبي هذا لتفسير قوله تعالى: ﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾.

⁽٤) أي: في قوله تعالى: ﴿مُسَخَرَتِ بِأَمْرِهِ ﴾: استعارة، حيث شبّه تدبير الله وتصرّفه كيف شاء بالشمس والقمر والنجوم، بالأمر، على سبيل الاستعارة التصريحية.

كَأَنهُنَّ مأموراتٌ بذلك. وقُرِئ: (والشَّمْسُ والقَمرُ والنَّجومُ مُسَخَّراتٌ) بالرفع.

ولمّا ذكرَ أنه خَلَقَهنَّ مُسخَّراتٍ بأمرِه، قال: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾، أي: هو الذي خلقَ الأشياءَ كلَّها، وهو الذي صَرَّفَها علىٰ حَسْب إرادتِه.

قولُه: (وقرئ: «والشَّمْسُ والْقَمرُ والنَّجومُ مُسَخَّراتٌ» بالرفع): ابنُ عامر، والباقون بالنصب(١).

قولُه: (ولمّا ذكر أنه خَلَقَهنَّ مسخّرات بأمره قال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَاقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾)، يعني: هذه الآية (٢) كالتذييل للكلام السابق. واللام في ﴿ٱلْخَاقُ ﴾ و﴿ٱلْأَمْرُ ﴾ للجنس، فيدخلُ في ﴿ٱلْخَاقُ ﴾ قولُه: ﴿مُسَخِّرَتِ بِأَمْرِمِيهِ ﴾. وإلى الْخَاقُ ﴾ قولُه: ﴿مُسَخِّرَتٍ بِأَمْرِمِيهِ ﴾. وإلى الأول الإشارة بقوله: «هو الذي حلق الأشياء». وإلى الثاني بقولِه: «وهو الذي صرَّفها على إرادته».

وأمّا توجيهُ النظم فهو ما ذَكره القاضي، قال: «﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ معناه: تعالى بالوحدانية في الألوهية، وتعظّمَ بالتفرُّد في الربوبية».

وتحقيقُ الآية _ والله أعلم _ أنَّ الكفرة كانوا متّخذِين أرباباً، فبيَّن لهم أن المستحقَّ للربوبية واحد، وهو الله تعالى؛ لأنه الذي له الخلْقُ والأمر، فإنه تعالىٰ خَلَقَ العالَـمَ علىٰ ترتيب قويم، وتدبير حكيم، فأبدَع الأفلاك، ثم زيّنها بالكواكب، كما أشارَ إليه بقولِه: ﴿فَقَضَنهُنَّ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [فُصِّلت: ١٦]، وعَمَدَ إلىٰ إيجاد الأجرامِ السُّفْلية، فخَلق جِسمًا قابلاً للصُّور المتبدّلة، والهيئات المختلفة، ثم قسمها بصُورٍ مختلفة، متضادّةِ الآثار والأفعال. وأشار

⁽١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٥) و «حجة القراءات» ص٢٨٤، وحجة القراءة بالرفع: الاستثناف على المبتدأ والخبر، وحجة من قرأ بالنصب، أن الكلمات الثلاث: «الشمس، والقمر، والنجوم» معطوفة على ﴿السَّمَوْتِ وَالْأَرْضَ ﴾، وأن ﴿مُسَخَرَتٍ ﴾: حال.

⁽٢) يقصد أن قوله تعالى: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْحَالَةُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ لا الآية كلها، تذييل لما قبله من الكلام، وهو جار مجرى المثل.

[﴿ اَدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ. لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَلَا نُفْسِدُواْ فِ الْأَرْضِ

بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَاَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ * وَهُو

اللّهِ مَرْسِلُ الرّيْكَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَى رَحْمَتِهِ مَ حَقَّى إِذَا أَقلَتْ سَكَابًا ثِقَالًا سُقْنَهُ لِبَلَهِ

اللّهِ مَرْسِلُ الرّيْكَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَى رَحْمَتِهِ مَ حَقَى إِذَا أَقلَتْ سَكَابًا ثِقَالًا سُقْنَهُ لِبَلَهِ

مَيْتِ فَأَنْ لَنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الشَّمَرَةِ كَذَلِكَ ثَخْرُجُ الْمَوْقَى لَعَلَكُمْ تَذَكَّرُونَ *

وَالْبَلَدُ الطَّيْبُ يَغْرُجُ نَبَاتُهُ وَإِذِن رَبِّهِ مَ وَالَّذِى خَبُثَ لَا يَعْرُجُ إِلّا نَكِداً كُذَاكِ نُصَرِّفُ

الْآيْنَتِ لِقَوْمِ يَشْكُرُونَ * ٥٥ – ٥٥]

﴿ تَضَرُّعَا وَخُفْيَةً ﴾ نَصْبٌ على الحال، أي: ذَوي تَضَرُّعِ وخُفْية، وكذلك: ﴿خَوْفَا وَطَمَعًا ﴾، والتضرُّع: تَفَعُّلُ من الضَّراعة، وهي الذلّ، أي: تَذلُّلًا وتملُّقًا. وقُرِئَ: «خِفْية»، وعن الحسنِ رحمه الله: «إنَّ اللهَ يعلمُ القلبَ التقيَّ والدعاءَ الحَفيَّ، إنْ كانَ الرجُلُ

إليه بقولِه: ﴿ خَلَقَ ٱلأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [فُصّلت: ٩] أي: ما في جهة السُّفْل، ثم أنشأ أنواعَ المواليد الثلاثة، بتركيبِ موادّها أولاً، وتصويرِها ثانياً.

كما قال بعد قوله: ﴿ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَــُرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا آقُوْتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ [فُصّلت: ١٠] أي: معَ اليَومين الأولَيْن، لقوله في سورة «السجدة»: ﴿ اللّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَــُونِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُ مَا فِي سِــتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [السجدة: ٤].

ثم لمّا تمّ له عالمُ الملك، عمَد إلى تدبيره، كالملِك الجالسِ على عرشه لتدبيرِ المملكة، فدبّر الأمرَ من السماء إلى الأرض، بتحريكِ الأفلاك، وتشيير الكواكب، وتكويرِ الليالي والأيام.

ثم صرّح بها هو فذْلَكة التقرير ونتيجته، فقال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَاتَّىُ وَٱلْأَمْنُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ ٱلْمَالَهِينَ ﴾. ثم أمرهم بأنْ يدعوه متذلّلين مخلِصين، فقال: ﴿آدَعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ [الأعراف: ٥٥].

قولُه: (إنْ كانَ الرجُلُ)، هي: «إنْ»: المخففة من الثقيلة، وفيه ضميرُ الشأن. يعني: إنّ الرجُلَ كان يحفظُ القرآن. لقد جمع القرآن وما يشعرُ به جارُه، وإن كان الرجلُ لقد فَقِهَ الفِقْهَ الكثيرَ ولا يَشعُرُ الناسُ به، وإن كانَ الرجلُ ليُصلِّي الصلاةَ الطويلةَ وعندَه الزَّوْرُ وما يَشعُر به، ولقد أدرَكْنا أقوامًا ما كانَ على الأرضِ من عَمَلِ يقدِرونَ على أن يَعمَلوهُ في السِّرِ، فيكونُ علانيةَ أبدًا، ولقد كانَ المسلمونَ يجتهدونَ في الدُّعاءِ وما يُسمَعُ لهم صَوْت، إن كان إلّا هَمْسًا بينَهم وبينَ ربِّم، وذلك أنَّ الله تعالىٰ يقول: ﴿ أَدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾، وقد أثنىٰ على زكريا فقال: ﴿ إِذْ نَادَعَ لَ رَبَّهُ نِذَا اللهُ عَلَىٰ يَقُولُ: ﴿ آمريم: ٣] وبينَ دعوةِ السِّرِ ودعوةِ العَلانيةِ سَبْعونَ ضِعْفًا ».

﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ أي: المُجاوزينَ ما أُمِروا به في كلِّ شيءٍ من الدُّعاءِ وغيره، وعن ابنِ جُرَيْج: هو رَفْعُ الصَّوتِ بالدعاء، وعنه: الصِّياحُ في الدعاءِ مكروهٌ وبِدْعة. وقيل: هو الإسهابُ في الدعاءِ. وعن النبي ﷺ: «سيكُونُ قَوْمٌ يَعْتَدُونَ في الدَّعاء، وحَسْبُ المرءِ أن يقول: اللَّهم إنّي أسألُكَ الجنّةَ وما قَرَّبَ إليها من قولٍ وعَمَل، وأعوذُ بكَ من النارِ وما قرَّبَ إليها من قولٍ وعَمَل، وأعوذُ بكَ من النارِ وما قرَّبَ إليها من قولٍ وعَمَل، ألمُعتَدِينَ ﴾.

قولُه: (وعنده الزَّوْرُ). الجوهري: «رجُل زائر، وقوْم زَوْرٌ وزُوَّار، مثل: سافِر وسَفْرٍ وسُفَّار».

قولُه: (ما كانَ على الأرضِ مِن عَمَلِ): معناه: لا يوجدُ على وجُه الأرضِ عمَلٌ يقْدِرون على أنْ يعملوه في السر، فيعملونه علانية أبداً. يعني: ما أمْكَنَهم أن يعْملُوه سرّاً لا يعملونه جهْراً اجتناباً عن الرِّيَاء.

قولُه: (سَبْعُونَ ضِعْفاً): الأزهري: «الضَّعْف في كلام العرب: المِثْل فها زاد، وليس بمقصور على مِثْلَين. فأقل الضِّعْف محصورٌ في الواحد، وأكْثَرُه غير محصور»(١). ذكره في «النهاية».

قولُه: (سيكُونُ قَوْمٌ يَعْتَـدُونَ في الدُّعاء): روينا في «مسند أحمد بن حنبل»، عن سعدِ بن

⁽۱) «تهذيب اللغة» للأزهري (۱: ٤٨٠ – ٤٨١) مادة «ضعف». و «النهاية في غريب الحديث» (٣: ١٨٩).

﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾: كقولِه: ﴿ وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَلَى اللَّهِ فَاللَّهُ اللَّهِ عَرِيبٌ مِنَ اللَّهُ وَعَامَنَ وَعَمِلَ صَلِحًا ﴾ [طه: ٨٧]، وإنها ذَكَّرَ ﴿ قَرِيبٌ ﴾

أبي وقّاص: أنه سمع ابْناً له يدعو ويقول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسالُكَ الْجِنَّةَ ونعيمَها وإِسْتَبْرَقَها، ونَحْواً من هذا، وأعوذ بك من النار وسلاسِلها وأغلالها، فقال: لقد سألْتَ الله خيراً كثيراً، وتعوَّذْتَ بالله من شرِّ كثير. فإني سمعْت رسول الله ﷺ يقول: "إنَّهُ سَيكُونُ قَوْمٌ يَعْتَدونَ في الدُّعَاء» وقرأ هذه الآية (١)، وقال: "وإنّ حَسْبَك أن تقول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّة» (٢) الحديث.

قولُه: (﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ كقوله تعالى: ﴿ وَإِنِي لَغَفَارٌ لِمَن تَابَ ﴾ [طه: ٨٦]).

يعني: هذه الجملة تذييلٌ (٣) للكلام السابق، وتعْميمٌ (٤) بعد تخصيص، وتعليقٌ لرحمته بإحسانِ عبادته، فإنه تعالىٰ لمّا أمرَهم بأنْ يدْعوا الله متضرّعين في الخفية، خائفين راجِين، وكرّر الأمرَ به، وذمّ الاعتداء فيه، ثمّ نهاهم عن الإفسادِ في الأرض، عُلِم أنّ مَن أتى بهذا المأمور، وكَفَّ عن هذا المنهيّ، كان محْسِناً، فجاء بخاتمةٍ تذييلاً له، كها أنّ قولَه تعالى: ﴿ وَإِنّي المُما وَرَهُ وَلَا تَعْلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿ أَدْعُوا رَبَّكُمْ نَضَرُّعَا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾.

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٨٤) وأبو داود بنحوه (١٤٨٠) والطبراني في «الدعاء» (٥٦) بإسنادٍ حسنِ لغيره.

⁽٣) يعني أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحِّمَتُ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ تذييل لما قبله من الآية، وللآية (٥٥) أيضاً، وهو تذييل جارِ مجرى المثل.

⁽٤) ويُفهم من كلام الطيبي هذا أن في الآية كذلك إطناباً بطريق ذكر العام بعد الخاص.

علىٰ تأويلِ الرحمةِ بالرُّحْمِ أو الترحُّم، أو لأنه صفةُ موصوفِ محذوف، أي: شيءٌ قريب، أو علىٰ تشبيهِه بـ «فعيلٍ» الذي هو بمعنىٰ: «مفعول»، كما شُبِّه ذاكَ به، فقيل: قُتلاءُ وأُسَراء، أو علىٰ أنه بزِنةِ المصدر، الذي هو النقيضُ والضَّغيب، أو لأنّ تأنيثَ «الرحمةِ» غيرُ حقيقي.

قولُه: (بالرُّحْم). الرُّحم_بالضم_: الرَّحمة. قال الله تعالى: ﴿وَأَقْرَبَرُحُمَّا﴾ [الكهف: ٨١].

قولُه: (أو علىٰ تَشْبيهِه بـ«فَعيلِ» الذي هو بمعنىٰ: «مفعول»). فإنه يسْتَوي فيه المذكّر والمؤنث، كجريح وأسيرٍ وقتيل.

قولُه: (كما شُبِّهَ ذاكَ به) أي «الفعيل» الذي بمعنىٰ «مفعول»، بالفعيل الذي بمعنىٰ «فاعل»، فجُمِع: قتيل وأسير، على: قُتَلاء، وأُسَراء، كما جُمع: كريم، ورحيم، على: كُرَماء، ورُحَمَاء. ونَجِيب وعَلِيم، على: نُجَباء، وعُلَماء.

قولُه: (النقيضُ): الجوهري: «النقيض: صوت الـمَحامِل والـرِّحَال». «والضغيب: صوت الأرنب».

قولُه: (أو لأنّ تأنيثَ «الرحمة» غيرُ حقيقي): قال صاحب «الفرائد»: «المتضمّنُ لضمير المؤنث لم يَحْسُنْ تذكيرُه على ما قيل. فهذا الوجه بعيد».

وقال الزجّاج: «إن الرحمةَ والغُفران والعفوَ في معنىً واحد. وكذلك كلَّ تأنيث ليس بحقيقي. وقال الأخفش: إنَّ الرحمةَ في معنى المطر»(١).

وقال أبو البقاء: «إن الرحمةَ والترحُّمَ بمعنى. وقيل: هو على النَّسَب، أي: ذاتُ قرب^(۲). وقيل: هو «فعيل» بمعنىٰ «مفعول». وقيل: فرَّق بين القريبِ من النَّسبِ وبين القريبِ من غيره»^(۳).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٨٠). وانظر كذلك: «معاني القرآن» للأخفش الأوسط (٢: ٠٠٠).

⁽٢) في الأصول الخطية «قريب» والتصويب من «التبيان» للعكبري.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٧٥).

قُرِئ: (نَشْرًا)، وهو مصدرُ نَشَرَ، وانتصابُه إمّا لأنَّ «أرسلَ» و «نَشَرَ» متقاربان، فكأنه قيل: نَشَرها نَشْرًا، وإمّا على الحال بمعنى: مُنتِشرات، و «نُشُرًا» جَمْعُ نُشور، و «نُشُرًا» تخفيفُ «نُشُر»، كرُسُلٍ ورُسْل. وقرأ مسروق: «نَشَرًا»، بمعنى: منشورات، فَعَلْ بمعنى: مفعول، كنَقَضٍ وحَسَب، ومنه قولُم: «ضَمَّ نَشَرَهُ»، و «بُشُرًا» جَمْعُ «بَشير»، و «بُشْرًا» بتَخْفيفه، و «بَشْرًا» جَمْعُ «بَشير»، و «بُشْرى». بتَخْفيفه، و «بَشْرًا» عِنْمَ الباء مصدرٌ من: بَشَرَهُ بمعنى: بَشَره، أي: باشرات، و «بُشْرى».

﴿ بَيْنَ يَدَىٰ رَحْمَتِهِ عَ الْمَامَ نعمتِه، وهي الغيثُ الذي هو من أُتمِّ النَّعَمِ وأجلِّها وأحسنِها أثرًا، ﴿ أَقَلَتُ ﴾: حَمَلَتْ ورَفَعَتْ، واشتقاقُ الإقلالِ من القِلَّة، لأَنَّ الرافعَ المُطيقَ يرىٰ ما يرفَعُه قليلًا، ﴿ سَكَابًا ثِقَالًا ﴾: سَحائبَ ثقالًا بالماء، جَمْعُ «سَحابة».

قال الزجاج: «هذا غَلَط؛ لأنّ كلُّ ما قُرب من مكان أو نَسَب فيجوزُ فيه التأنيث والتذكير»(١).

قولُه: (قُرئ: «نَشْراً»): قرأ عاصِم: ﴿ بُثَمَّرًا ﴾ بالباء الموحَّدة مضمومة، وإسكانِ الشين حيثُ وقع. وابنُ عامر: بالنون مضمومة وإسكان الشينِ، وحمزة والكسائي: بالنون مفتوحة وإسكان الشين (٣).

والبواقي شواذً.

قولُه: (لأنّ الرافعَ الـمُطِيقَ يرىٰ ما يرفَعُه قليلاً): قال المصنف: «حقيقة «أَقَلَّهُ»: جعله قليلاً، في زعْمه، كقولك: أَكْذَبَه: إذا جعله كاذباً في زعْمه».

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٨١).

⁽٢) من قوله: «وابن عامر: بالنون مضمومة» إلى هنا سقط من (أ).

⁽٣) انظر في قراءات هذه الآية: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٥) و «حجة القراءات» ص ٢٨٥. والقراءة بالباء على أن «بُشْرَى» جمع «بَشِير»، مع تسكين الشين في الجمع للتخفيف. وبالنون المضمومة مع إسكان الشين على أن «نُشْراً» جمع «نشور» بمعنى ناشر، أي: عيبي، مع تسكين الشين في الجمع للتخفيف كذلك. وبالنون والشين المضمومتين كسابقتها.

﴿ سُقَنَاهُ ﴾ الضميرُ للسَّحابِ على اللفظ، ولو مُحِلَ على المعنى كالثَّقالِ لأُنتُ ، كما لو مُحِلَ الموصفُ على اللفظِ لقيل: ثقيلًا، ﴿ لِبَلَدِ مَيِّتِ ﴾: لأجل بلدِ ليسَ فيه حَيًّا ولسَقْيهِ. وقُرئ: «مَيْت».

﴿ فَأَنزَلْنَا بِهِ ﴾: بالبلدِ أو بالسحابِ أو بالسَّوْقِ، وكذلك ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ ، ﴾.

﴿كَذَالِكَ ﴾ مِثْلَ ذلك الإخراج _ وهو إخراجُ الـثمرات _ ﴿ غُغْرِجُ ٱلْمَوْتَى لَعَلَكُمُ الْمَوْتَى لَعَلَكُمُ النَّذَكُرُ إلى أنه لا فَرْقَ بين الإخراجَيْن، إذ كلُّ واحدِ منها إعادةٌ للشيءِ بعدَ إنشائِه.

﴿وَٱلۡبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾: الأرضُ العَـذَاةُ الكريمةُ التُّرْبة، ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ﴾: الأرضُ السَّبِخةُ التي لا تُنبِتُ ما يُنتَفَعُ به، ﴿وِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾: بتيَّسيره، وهو في موضعِ الحال،

قال الفاضل نورُ الدين الحكيم: «أقلَّه: وجده قليلاً، أو اعتقده قليلاً، من الجعْل الاعتقادي كالكذبة».

قولُه: (ولو مُحِلَ على المعنى، كالثّقالِ، لأُنتّ). يعني: اعْتُبر في «سُقْناه» لفظ «السحاب»، فذكّر الضمير، كما اعْتُبِر المعنى في قوله: ﴿ ثِقَالًا ﴾ فوصف «السّحاب» بالجمْع، ولو اعتبرَ اللفظ لقيل: ثقيلًا، لأنّ ﴿ سَكَابًا ﴾ لفظُه مفرد.

قولُه: (لأجْل بلَدٍ ليسَ فيه حَيَّا): حيَا _ مقصور _ وهو الخِصْب. الجوهري: «أَحْيَا القومُ: صاروا في الحَيَا، وهو الخِصْب. وأَحْيَيْتُ الأرضَ: وجدتها خِصْبةً».

قولُه: (﴿فَأَنَزَلْنَا بِهِ ﴾ بالبلدِ). أي الضميرُ في ﴿بِهِ ۽ ﴾ إما راجعٌ إلىٰ «البلد»، فتكون الباء بمعنىٰ «في»، أو إلىٰ «السحاب»، فالباءُ إذاً كما في قولِك: «كتبْتُ بالقلَمْ»، وكذا إذا رجع إلىٰ «السَّوْق».

قولُه: (العَذَاةُ)، وهي: «الأرض الطِّيِّبةُ التربة، والجمع: عَذَوَات».

كأنه قيل: يَخْرُجُ نباتُه حَسَنًا وافيًا، لأنه واقعٌ في مُقابلةِ ﴿ نَكِدًا ﴾، والنَّكِدُ: الذي لا خَيْرَ فيه. وقُرِئ: «يُخْرِجُ نباتَه» أي: يُخْرِجُه البلدُ ويُنبِتُه. وقولُه: ﴿ وَٱلَّذِى خَبُثَ ﴾ صفةٌ للبلد، ومعناه: والبلدُ الخبيثُ لا يُخْرِجُ نباتَه إلا نَكِدًا، فحُذِفَ المُضافُ الذي هو «النباتُ»، وأُقيمَ المُضافُ إليه الذي هو الراجعُ إلى «البلد» مُقامَه؛ إلّا أنه كانَ مجرورًا بارزًا، فانقلَبَ مرفوعًا مُسْتَكِنًا لوقوعِه موقعَ الفاعل، أو يُقدَّر: ونباتُ الذي خَبثَ. وقُرِئَ: «نكدًا» موقع الكافِ على المصدر، أي: ذا نكد، و «نكدًا»، بإسكانِها للتخفيف، كقوله:

... نَزْهِ عن الرِّيَبِ

بمعنىٰ: نَزِهٍ.

وهذا مَثَلٌ لمن يَنجَعُ فيه الوعظُ والتنبيهُ من المكلَّفين، ولِـمَنْ لا يُؤثِّرُ فيه شيءٌ من ذلك. وعن مجاهد: آدمُ وذرّيتُه منهم خبيثٌ وطيِّب. وعن قتادة: المؤمنُ سَمِعَ كتابَ الله فوَعاه بعَقْلِه وانتفعَ به، كالأرضِ الطيبةِ أصابَها الغيثُ فأنبَتَت، والكافرُ بخلافِ ذلك. وهذا التمثيلُ واقعٌ على إثرِ ذِكْرِ المطرِ وإنزالِه بالبلدِ الميِّت، وإخراجِ الثمراتِ به، على طريقِ الاستِطراد.

قولُه: (لأنه واقعٌ في مُقابل^(۱) ﴿نَكِكُا﴾). أي: إنّها فسَّر: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِـ﴾ بقوله: «حَسَناً وافِياً»، وإنْ كان معناه: بتيسيره وتسهيله، لكونه واقعاً في مقابلةِ ﴿نَكِكُا﴾. فالمطابقةُ إذاً معنوية(۲).

الجوهري: «نَكِدت الرَّكِيَّةُ: قَلَّ ماؤُها. ورجُل نَكِد: عَسِر».

قولُه: (وهذا التمثيلُ واقعٌ علىٰ إثرِ ذِكْرِ المطرِ... علىٰ طريقِ الاستِطراد). يعني: أن قولَه:

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مقابلة».

⁽٢) أي: أن بين قوله تعالى: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِـ﴾ وقوله: ﴿نَكِدُا﴾ مطابقة معنوية، لأن ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِـ﴾ سبب في خروج النبات حسناً وافياً، وذلك ضد قوله: ﴿نَكِدُا﴾.

·····

﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ الآية، بالنظر إلى قوله: ﴿كَذَلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَى لَعَلَكُمْ مَذَكَّرُونَ ﴾ تمثيل. وتقديره: إنّا بيّنًا تلك الآياتِ الدّالة على القدْرة الباهرة، والعلْمِ الكامل، لعلّكم تتفكّرون فيها، أيّها النُظّار، لتعْلموا أنكم إلينا تُرْجَعون، لكن لا تنْجعُ تلك الآيات إلّا فيمن شرحَ الله صدرَه، فيخْرج نبات فكره طيّبًا، ومَن جعل صدرَه ضيّقاً لا يخْرجُ نباتُ فكره إلّا خبيثًا، فلا يرفعُ بها رأساً، ﴿كَذَلِكَ نُصَرِفُ ٱلْآيَنَ لِقَوْمِ يَشَكُرُونَ ﴾.

روينا عن البخاري ومسلم، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّ مَثَلَ ما بَعَتَني الله بِهِ من اللهُدىٰ والعِلم، كَمَثَلُ غَيثٍ أَصَابِ أَرضاً، فكانَت منها طائفةٌ طَيِّبةٌ، قَبِلَت الماء، فأنبَتَت الكلا والعُشب الكثير. وكانَت مِنها أجادِبُ أمسَكَت الماء، فنفع الله بِها النَّاس، فشَرِبُوا مِنها وسَقُوا وزَرَعُوا، وأصَابِ طَائِفَةً مِنها أخرىٰ، إنَّا هِي قِيعَانُ، لا تُمسِكُ ماء، ولا تُنبِت كلاً. فذلك مَثَل مَن فَقُه في دِينِ الله عَز وَجَل ونَفَعَهُ ما بَعَثني الله به، فعلِم وعَلَم، ومَثل مَن لم يَرفَعْ بذلِك مَأْل مَن فَقُه في دِينِ الله الَّذي أُرسِلتُ به (۱). وسيجيء شرحُه في سورة مَن لم يَرفَعْ بذلِك رَأساً، ولم يَقبَل هُدىٰ الله الَّذي أُرسِلتُ به (۱). وسيجيء شرحُه في سورة الأنبياء (۲).

وإليه أشار المصنف بقوله: «هذا مَثَلٌ لمن يَنْجَعُ فيه الوعظُ والتنبيهُ من المكلَّفين، ولمنْ لا يُؤثِّرُ فيه شيءٌ من ذلك».

ثم في إيثار «الطَّيِّبِ» وهو صفةٌ مشبَّهةٌ في مقابل «الذي خَبُث» الدَّالِّ على تجدُّد الفعل إياءٌ إلى معنى ما ورد في «صحيح مسلم» (٣) عن عِيَاضٍ المجاشعي: أن رسول الله على قال في خطبته عن الله عز وجل: «إني خلقتُ عبادي حنفاءَ كلّهم، وإنهم أتـتهم الشياطينُ فاجْتالَتْهم

⁽١) أخرجه البخاري (٧٩) ومسلم (٢٢٨٢) وغيرهما.

⁽٢) قوله: «وسيجيء شرحه في سورة الأنبياء» أثبته من (ط).

⁽٣) برقم (٢٨٦٥).

﴿ كَذَالِكَ ﴾: مِثْلَ ذلك التصريفِ ﴿ نُصَرِّفُ ٱلْآيَنَتِ ﴾: نُردِّدُها ونكرِّرُها ﴿ لِقَوْمِ يَشْكُرُ وَنَ ﴾ نُردِّدُها ونكرِّرُها ﴿ لِقَوْمِ يَشْكُرُ وَنَ ﴾ نِعمةَ الله، وهم المؤمنون، لِيَـتَفَكَّروا فيها ويَعْتَبِروا بها.

وقُرِئ: "يُصَرِّفُ" بالياء، أي: يُصَرِّفُها الله.

[﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ - فَقَالَ يَفَوْمِ أَعْبُدُوا ٱللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنَ إِلَهِ غَيْرُهُۥ إِنِّ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ عَظِيمِ ﴾ ٥٩]

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ جوابُ قَسَمِ محذوف.

فإن قُلْتَ: ما لهم لا يكادونَ يَنطِقونَ بهذه اللام، إلَّا مع «قد»، وقلَّ عنهم نَحْوُ قوله:

عن دينهم»، وفي «صحيح البخاري»(١) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مولودٍ إلا يولَدُ على الفِطْرَةِ، فأبواه يُهوِّدانه أو يُنصِّر انه»(٢).

وبالنظر إلى قوله تعالى: ﴿أَقَلَتُ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَهُ لِللَّهِ مَّيْتِ ﴾ إلى آخره: استطراد. ولمّا كان هذا أصلاً للكلام، جيء به في المستطرّدِ بالواو، للمناسبةِ بينهما.

وأمّا قولُه تعالى: ﴿كَنَاكِ نُصَرِّفُ ٱلْآيَنَتِ لِقَوْمِ يَشَكُرُونَ ﴾، بعد قولِه تعالى: ﴿لَعَلَكُمُ تَذَكَّرُونَ ﴾، فمن بابِ الترقِّي، لأنَّ مَن تذَكَّر آلاءَ الله، عرفَ حقّ النعمةِ فشكر.

قولُه: (مثل ذلك التصريف ﴿ نُصَرِفُ ٱلْآيَنَتِ ﴾: نُردِّدُها ونكرِّرها). يعني: ما ذكرنا من الآيات التي الآيات التي المتعددة المفصّلة المبيّنة من أول هذه السورة، نصرّفُ ونكرِّر ونبيِّنُ سائر الآيات التي اشتمل عليها هذا الكتابُ الكريم أو غيره.

⁽١) برقم (١٣٥٨)، وأخرجه مسلم أيضاً (٢٦٥٨).

⁽٢) من قوله: «ثم في إيثارِ الطيّب وهو صفة مشبهة في مقابل الذي خبث» إلى هنا أثبته من (ط).

حَلَفْتُ لَـهَا بِاللَّه حَلْفةَ فَاجِرٍ لَـنامُوا

قلتُ: إنها كانَ ذلك لأنَّ الجملة القَسَميَّةَ لا تُساقُ إلّا تأكيدًا للجملةِ المُقْسَمِ عليها، التي هي جوابُها، فكانت مَظِنّةً لِمَعْنَىٰ التَّوقُّعِ للذي هو معنىٰ «قد» للخاطب كلمة القَسَم.

قيل: أُرْسِلَ نوحٌ عليه السَّلامُ وهو ابنُ خمسينَ سنة، وكان نَجَّارًا وهو نوحُ بنُ لَـمَكَ بن مُتَوَشْلخ بن أُخْنوخَ، وأُخْنوخُ: اسمُ إدريسَ النبيِّ عليه السلام.

قولُه: (حَلَفْتُ لَـهَا بالله حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنامُوا)(١)، تمامه:

فها إنْ مِن حَدِيثٍ ولا صَالِ

حَلْفةَ فاجر، أي: كاذب أو عاهر. واللام (٢) جواب القسم. من حديث، أي: من ذي حديث. ويجوز أن يكونَ الحديثُ بمعنى المحادث، كالخليل والعشير. والصَّالي: المُصْطَلي (٣). و (إنْ»: زائدة.

يقول: طرقْتُ المحبوبة، فاسْتَشْعرتْ من الرُّقباء، فحلفْتُ لها أنَّ القومَ الذين كانوا يتحدَّثون، ويَبِيتون في السَّمَرِ مصْطَلِين، نِيَامٌ.

والقائل: امرؤ القيس.

قولُه: (لِمَعْنَىٰ التَّوقُع). يعني: أن الجملة إذا أُكِّدت بالقسم، فالمخاطَبُ لا بد أن يتوقعَ حصولَ المقْسَم عليه، وينتظرَ وقوعَه، فناسب إدخال «قد».

⁽١) البيت من قصيدة طويلة لامرئ القيس في ذكر ابنة قيصر وقد عشقته بعد ما رأته. انظر: «ديوان امرئ القيس» ص١٤١، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٩: ٢٠-٢١ و٩٧).

⁽٢) يعني اللام في «لَنَامُوا»، والقسم هو قوله: «حلفْتُ لَمَا بالله».

⁽٣) أي: المستدفئ بالنار.

وقُرِئ: ﴿غَيْرُهُۥ ﴾ بالحركاتِ الثلاث؛ فالرفعُ علىٰ المحلّ، كأنه قيل: ما لكُم إلهٌ غيرُه. والجُرُّ علىٰ اللفظ، والنَّصْبُ علىٰ الاستثناء، بمعنىٰ: ما لكُم من إلهِ إلّا إياه، كقولك: ما في الدارِ من أحدٍ إلّا زيدًا أو غيرَ زيدٍ.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿غَيْرُهُۥ ﴾ بالحركاتِ الثلاث). الكسائي: بالخفض حيث وقع (١)، إذا كان قبل «الإله» «مِن» الجارّة. والباقون (٢): بالرفع، والنصب (٣): شاذّة.

قولُه: (ما في الدارِ مِن أحدٍ إلّا زيداً أو غيرَ زيدٍ). أي: سواء قلت: ما في الدارِ من أحدٍ إلّا زيداً، أو قلت: مِن أحدٍ غيرَ زيد.

وقال في «المفصّل»: «وحكْم «غَيْر» حكْمُ الاسم الواقعِ بعد «إلّا» تنصبُه في الموجب والمنقطع» (٤).

وقال الزجّاج: «النصب^(٥) جائزٌ في غير القرآن، على الاستثناء، وعلى الحالِ من النّكرة. وأجاز الفَرّاء (٢): «ما جاءني غيرَك». وهو خطأ. وإنها أنشد الخليل وسيبويه قوله:

⁽١) يعني في هذه الآية، وفي قوله تعالى: ﴿ هُلَ مِنْ خَلِقِي غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣]، على جعل «غير» صفة لـ ﴿ إِلَهِ ﴾، و ﴿ خَلِقٍ ﴾، على اللفظ، انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٢٦٧)، و «حجة القراءات» ص٢٨٦.

⁽٢) يعني من القراء السبعة. والرفع على جعل «غير» بدلاً من ﴿إِلَهِ ﴾ علىٰ الموضع، أو صفة له علىٰ الموضع كذلك. انظر: «الكشف» (١: ٤٦٧).

⁽٣) أي: علىٰ الاستثناء، بمعنى: ما لَكُم مِنْ إِلَٰه إِلَّا الله. وهذه القراءة هي قراءة عيسىٰ بن عمر الثقفي. انظر: «البحر المحيط» (٥: ٨٢)، و«الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٣٣٣).

⁽٤) «شرح المفصل» لابن يعيش (٢: ٨٧)، وليس في هذا القول حجة للطيبي، وكان الأولى أن يكمل كلام الزنخشري في هذا الموضع، حيث يقول بعد ذلك: «وعند التقديم، وتجيز فيه البدل والنصب في غير الموجب» هو المقصود بالاستشهاد، لا ما ذكره الطيبي.

⁽٥) يعني نصب «غير».

⁽٦) انظر: «معاني القرآن للفرّاء» (١: ٣٨٢). وذكر هذا المثال علىٰ أنه في لغة بعض بني أسد وقضاعة.

فإن قُلت: ما مَوقِعُ الجملتينِ بعدَ قولِه: ﴿ أَعَبُدُوا آللّهَ ﴾؟ قلتُ: الأُولى بيانٌ لوَجْهِ اختِصاصِه بالعبادة. والثانيةُ: بيانٌ للداعي إلى عبادتهِ، لأنه هو المحذورُ عِقابُه دونَ من كانوا يعبدونَه من دونِ الله.

واليومُ العظيم: يومُ القيامةِ، أو يومُ نزولِ العذابِ عليهم، وهو الطُّوفان.

[﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ * إِنَّا لَنَرَعْكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ * قَالَ يَنقَوْمِ لَيْسَ فِي ضَلَالَةً وَلَكِنِي رَسُولٌ مِّن زَبِ ٱلْمَعْلَمِينَ * أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِن اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ ٢٠- ٢٦]

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ منْها غيرَ أَنْ نَطَقَتْ حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْف الِ(١)

وأجازا فيه نصب «غير»، فاستشهد هو به، واستهواه اللَّفظُ في قولِها: «إن الموضعَ موضعُ رفع، وإنّما أضيفت «غير» في البيت إلى شيءٍ غير متمكّن، فبُنيَت على الفتح، كما يُبنّىٰ «يَوم» إذا أُضِيف إلى «إذ» على الفتح» (٢).

قولُه: (ما مَوقِعُ الجملتَينِ). يعني: ﴿مَا لَكُمُ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُۥ ﴾ و﴿إِنِّ آخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾.

قولُه: (الأُولىٰ بيانٌ لوَجْهِ اختِصاصِه). وذلك أن نوحاً عليه السلام لمّا قال لقَومِه وهم مشركون: ﴿يَنَقَوْمِ اُعْبُدُواْ اللَّهَ ﴾ فُهِم منه الاختصاص، لأنهم كانوا يُشْركون [غير](٣) الله في

⁽١) البيت من قصيدة لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري في وصف ناقته.

والشاهد في البيت عجيء «غير» بالنصب لأنها بمعنى «إلّا» على الرغم من كون الكلام قبلها منفيّاً والاستثناء منقطعاً، هذا على ما ذكر الفرّاء في «معاني القرآن» (١: ٣٨٣). بينما ساقه سيبويه في «الكتاب» (٢: ٣٢٩) على أنه «سُمِع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً» أي: برفع «غير». ونسب البيت للكناني دون تحديد.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٨٥). وانظر كذلك: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٣٠).

⁽٣) زيادة يقتضيها سياق الكلام.

﴿اَلْمَكُأُ﴾: الأشرافُ والسادة، وقيل: الرجالُ ليسَ معهم النِّساء، ﴿فِي ضَلَالٍ﴾: في ذهابٍ عن طريقِ الصوابِ والحق. ومعنىٰ الرؤية: رؤيةُ القلب.

فإن قُلت: لمَ قال: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ ﴾، ولم يَقُلْ: «ضلالٌ» كما قالوا؟ قلتُ: «الضلالة الخصُّ من «الضَّلال»، فكانت أبلغ في نَفْي الضلالِ عن نفسِه، كأنه قال: ليسَ بي شيءٌ من الضَّلال، كما لو قيل لك: ألكَ عَرْ؟ فقُلتَ: ما لي تَمْرة.

عبادته، فقال: ﴿ أَعَبُدُوا أَلِمَهُ ﴾ يعني: لا تصحُّ عبادةُ الله مع عبادة غيره، فكأنكم ما عبدتُم الله حين أشركتم به غيرَه في العبادة. ثم لمّا أراد بيانَ هذا المعنى قال: ﴿ مَا لَكُمْ مِّنَ إِلَهِ غَيْرُهُ وَ ثُم اللهُ عَلَيْ أَوْهُ وَ العبادة عَلَيْكُمْ ﴾ مستأنِفاً معلِّلاً لدعواه، أي: إنّا دعوتُكم إلى ما دعوتُكم، لأني أخافُ عليكم عذاب يَوم عظيم، إظهاراً للشفقة والمرحمة.

قولُه: (﴿ ٱلْمَكَاثُ ﴾: الأشرافُ والسادة): سُمُّوا ملاً لأنهم يملؤون العيونَ والقلوب، أو لأنهم مليئون قادرون بها يُرادُ منهم مِن كفايةِ الأمور.

قولُه: (ليس بي شيء من الضلال): رُوِي عن المصنف أنه قال: نفَىٰ أن يكون معه طرف من الضلال، وأَثْبَت أنه في الغاية القصوى من الهدى، حيث كان رسولاً من رب العالمين. وفيه إظهار لمكابرتهم وفَرْط عنادهم، حيث وصفوا من هو بهذه المنزلة مِن الهدى بالضلال المبين الظاهِرِ شأنُه، لا ضلالَ بعده.

قال صاحب «الفرائد»: «جعل التاء في «الضلالة» بمنزلة التاء في التمرة والفِعلة، في أنها للوحدة».

وقد قال صاحبُ «المُجْمَل»(١): «الضّلالُ والضلالة بمعنى واحد»(١).

⁽١) يعني: «مجمل اللغة» لابن فارس، المتوفى سنة ٣٩٥هـ، وهو معجم لغوي «اعتبر فيه صاحبه الأبواب في أوّله، والفصول في غيره... والتزم فيه الصحيح والواضح من كلام العرب... وآثر فيه الإيجاز»، «كشف الظنون» (٢: ١٦٠٥).

⁽٢) «مجمل اللغة» لابن فارس (٢: ٥٦٠)، مادة (ضل).

وقال صاحب «المثل السائر»: «الأسهاء المفردة الواقعة على الجنس، التي يكون بينها وبين واحدها تاء التأنيث، فإنه متى أريد النفي، كان استعمال واحدها أبلغ، ومتى أريد الإثبات كان استعهالها أبلغ، كها في الآية، ولا تظنّن أنه لما كان الضلال والضلالة مصدرين، من قولك: ضلّ يضِلّ ضَلالاً وضلالَة، كان القوْلان سواء، لأن الضلالة هنا ليست عبارة عن المصدر، بل عن المرّة الواحدة. فإذا نفى نوح عليه السلام عن نفسه المرّة الواحدة من الضلال، فقد نفى ما فوقها من المرّتين والمرات الكثيرة»(۱).

وقال صاحب «الفلك الدائر على المثل السائر» (٢): «الذي ذكره غير صحيح، لا أنْ كانت «الضلالة» مصدراً، ولا أن كانت المرة الواحدة. أمّا الأوّل فلأنها لمّا دلّا على المصدر، لم يكن دلالة أحدهما أبلغ من الآخر، لأن المصدر يدل على الماهية فقط، فإذا نُفِي نفيت الماهية، وأمّا الثاني فلا يصح أيضاً، لأنه لو قال القائل: ما عندي تمرة، بمعنى تمرة واحدة، وعنده تمر كثير، يصحّ ذلك، لأنه لو أظهر ما أضمر، فقال: ليس عندي تمرة واحدة بل تمرات، لم يكن متناقضاً (٣). وقول نوح عليه السلام: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَالَةً ﴾ بمعنى: ضلالة واحدة، لم يكن نافياً لكونه ضالًا، لأنه إذا كانت الضلالات مختلفة الأنواع لم يفده قوله، لجواز ألا يكون ضلالة واحدة، بل ضلالات كثيرة، فقد صدق عليه أنه قد انتفت عنه ضلالة واحدة» (٤).

وقال صاحب «التقريب»: «في قول المصنف نظر، لأن الضلال إما أن يراد به الكثير أو الجنس، فعلى الأول لا نسلم أن الواحد أخص، بل الصحيح العكس، لأنه كلّما وُجد الكثير

⁽١) «المثل السائر»، ص١٧٦ بتصرّ ف أحياناً.

⁽٢) المشهور بابن أبي الحديد، شارح انهج البلاغة " سبقت ترجمتُه.

⁽٣) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «الفلك الداثر»، وفي غيرها من الأصول الخطية: «مناقضاً».

⁽٤) «الفلك الدائر على المثل السائر» لابن أبي الحديد (ص١٢٨-١٢٩) بتصرف مع تأدية المعنى المقصود.

.....

وجد الواحد، ولا ينعكس، فالواحد أعمّ. ويتمّ الجواب، إذْ يلْزم مِن نفْي العامِّ نفْي الخاصّ من غير عكس، فكان نفيها أبلغ، أي: ليس بي شيء من الضلال. وعلى الثاني: يصحّ أن الضلالة أخصّ، ولكن لا يتمّ الجواب، إذ لا يلزم من نفْي الخاص نفي العام. ولمّا تضمّن كونه رسولاً، بمعنى كونه مهتدياً، صحّ الاستدلال به على انتفاء الضلالة»(١).

وقريبٌ من هذه المعاني ما ذكره صاحب «الانتصاف»(٢).

وقلْت _ وبالله التوفيق _ : العجب من هؤلاء الفُضَلاء كيف يتكلّمون بها لا جدْوَىٰ معه؟! أين تفسير كلام الله المجيد المقدّس عن العِوَج، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، من اصطلاح المنطقيّ (٣)؟! فإن المصنف إنّها يتكلم لمقتضىٰ الحال، ومطابقة الجواب للسؤال، ولا يعتبر مفردات اللفظ (٤).

بيانُه: أن القوم لمّ اثبتوا له نوعاً من الضلال، وهو كونه ضلالاً مبيناً، لا مطلق الضلال كما توهموه، يدل عليه ما رويناه عنه: وصفوه بالضلال البيّن الظاهر شأنه، لا ضلال بعده. فالجواب إنّما يطابق إذا كان أبلغ منه، فإذا لم تحمل «الضلالة» على ما قدّره، فمن أين يفيد

⁽١) «تقريب التفسير»، الورقة (١٥٤).

⁽٢) أي: بقوله: «نفْي الأخص أعمّ من نفي الأعمّ، فلا يستلزمه ضرورة أن الأعمّ لا يستلزم الأخص، بخلاف العكس... والتحقيق أن يقال: الضلالة أدنى من الضلال وأقل... ونفْي الأدنى أبلغ من نفى الأعلى». «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٨٥).

⁽٣) من قوله: «أين تفسير كلام الله المجيد المقدس عن العوج» إلى هنا لم يرد في (ط).

⁽٤) هذه لفتة طريفة من الطيبي، تدل على ذوق أدبي، وحس بلاغي، إذا إنه نظر إلى الموضوع من جهتين: الاولى: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ومراعاة حال المتكلم وحال المخاطب، مع فصاحة الكلام. وهذه هي البلاغة، كما يقول الخطيب المقريزي. انظر: «الإيضاح» ص٨٠ وما بعدها.

والثانية: النظر إلى الكلمة في السياق اللغوي، لا باعتبارها مفردة. وهذا مع ما قبله هو ما يقصد بالنظم، كما قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني. انظر: «دلائل الإعجاز» ص٤٢ وما بعدها.

.....

الأبلغية؟ ولو لم تُرَدِ المبالغة، لكان مقتضى الظاهر أن يقال في جواب ﴿إِنَّا لَنَرَكَ فِي ضَلَالِ مُ اللَّهُ عَلَى الطَّاهِ أَنْ الوحدة.

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يقال: إنه عليه السلام نفَىٰ الجنس^(١) لتنتفي الماهيّة، فيحصل المقصود؟

قلت: فإذن يفوت مقتضى العدول من لفظ «الضلال» إلى «الضلالة» وإرادة التَّردة (٢) منها، لأن نفي الشيء مع الصفة في مقام نفيه أبلغ من نفيه وحده، كما ستقف عليه في قوله تعالى: ﴿وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر: ١٨] (٣)، ولأن نفي الوحدة لإرادة انتفاء الماهية أبلغ من العكس، لمكان الكناية، واستلزام الاستغراق بحسب أفراد الجنس، كما قال صاحب «المثل السائر»: «فإذا نفى نوح عليه السلام عن نفسه المرة الواحدة من الضلال، فقد نفى ما فوقها من المرتين والمرات الكثيرة، فظهر أن التركيب إنّا يفيد المطلوب إذا وقع جواباً مع إرادة المبالغة، لا بالنظر إلى اللفظ من حيث هو هو.

ألا ترى إلى أن قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٥] إنَّما كان أبلغ من قوله: ﴿إِنَّمَا غَنُ مُسْتَهْزِهُ وَنَ ﴾ [البقرة: ١٤] حيث وقع جواباً له؟ ولو نُظِر إلى اللفظ فقط كان هو أحطَّ منه بدرجاتٍ كثيرة »(٤).

⁽١) أي: على إرادة الجنسية في «ضلال» أو «ضلالة».

⁽٢) كذا رسمت هذه الكلمة في (ط)، ولم يظهر لنا وجهها، ولعل صوابها: «المرة»، كما هو سياقُ الكلام في الصفحتين السابقتين.

⁽٣) من قوله: «وإرادة التَّردة منها لأن نفي الشيء» إلى هنا أثبته من (ط).

⁽٤) إذا كان يقصد أن بعض القرآن أبلغ من بعض ففي ذلك نظر، وإن قال به بعض الباحثين في إعجاز القرآن ـ من جهتين:

الأولى: أن هذا القول لا يصح في القرآن الكريم.

فإن قلت: كيفَ وقعَ قوله: ﴿ وَلَكِكِنِي رَسُولٌ ﴾ استِدراكًا للانتفاءِ عن الضلالة؟ قلت: كَونُه رسولًا من الله مُبلِّغًا رسالاتهِ ناصِحًا، في معنى كَوْنهِ على الصِّراطِ المُستقيم، فصَحَّ لذلك أن يكونَ استِدراكًا للانتفاءِ

وأمّا مسألة التمرة (١)، فإذا قال القائل: ليس عندي تمرة ابتداءً، لصحّ ما قاله الزاعم (٢)، أمّا لو قاله إنكاراً لمن يتّهمه بادّخار التمر، كيف يصح ما قال؟

والحاصل أن اقتضاء المقام يُنحي بالهدم لجميع ما بَنَوْه.

ولمّا كان الإمام (٣) الداعي إلى الله ذا حظّ وافر من علم البيان، قال في تفسيره: «فإن قيل: إن القوم قالوا: ﴿إِنَّا لَنَرَبُكَ فِي ضَلَالٍ ﴾، وجوابه أن يقال: ليس بي ضلال، فلِمَ ترك هذا، وعدل إلى قوله: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ ﴾؟ قلنا: لأن المراد بقوله: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ ﴾ أي: ليس بي نوع من أنواع الضلالة البتّة، فكان أبلغ في عموم السلب(٤).

وقال القاضي: «﴿لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ ﴾ أي: شيء من الضلال، بالَغ في النفي كما بالغوا في الإثبات» (٥).

قولُه: (فصح لذلك أن يكون استدراكاً). تلخيص السؤال أن «لكن» حقّها أن تتوسط بين كلامين متغايرين نفْياً وإيجاباً. وأين هذا المعنى في الآية؟

الثانية: أن الطيبي يتنكّر لما أكد عليه من اعتبار اللفظ في السياق والتركيب، لا بالنظر إليه من حيث هو هو، كما قال. ولست أدري كيف يصف الطيبي بعض ألفاظ القرآن بأنه «أحطُّ منه_أي: من بعضه_ بدرجات كثيرة»، إذا كان يقصد بذلك ألفاظ القرآن فعلاً؟! ولكن لعله يقصد الألفاظ في غير التنزيل.

⁽١) أي: في قول الزمخشري: «كما لو قيل لك: أَلَكَ تَمْر؟ فقلت: ما ليَ تَمْرة».

⁽٢) يعني: ابن أبي الحديد في اعتراضه السابق.

⁽٣) يعني: الفخر الرازي.

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (١٢٢: ١٢٢) بتصرّف.

⁽٥) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٠).

.....

وأجاب: إن التغايرَ حاصل من حيثُ المعنى، لأن معنى قولِه تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّن رَبِّ الْمَعَلَى عَلَى الْمُدَاية البيّنة. الْمَالَمِينَ ﴾ أي: على صراطٍ مستقيم، كأنه قال: ليس بي ضلالة قط، لكنِّي على الهداية البيّنة. كقولك: جاءني زيد لكنَّ عمْراً غائب.

فإن قلت: ما فائدة العُدول عن الظاهر؟(١) قلتُ: إرادةُ المبالغة في إثباتِ الهداية، على أقصى ما يمكن، كما نفى الضلالة كذلك. فكوْنُه رسولاً مِن ربّ العالمين يوجبُ أن يكونَ مهتدياً، لا غاية بعده، لكونها انتهاءَ مراتب البشرية، وكمال الرسالة، وكونه ناصحاً للأمّة، وأميناً في أداءِ الرسالة إليهم - كما سنقرّره - يقتضي أن يكونَ هادياً، مُرشداً، ليس بعده. ومَنْ شأنُه هذا كيف يقال في حقّه: ﴿إِنَّا لَنَزَعَكَ فِي ضَلَالٍ ﴾؟

وهذا التقرير يؤيد ما ذهب إليه المصنّفُ في تفسيرِ الضّلالة، لأن المعنى: ليس فيّ شيء مِن الضلالة، لكني علىٰ هدى لا يُكْتَنَه كُنْهه.

وعلىٰ منواله قول القائل:

وليس لهُ عن طَالِبِ العُرْفِ حاجِبُ(٢)

له حاجِبٌ في كلِّ أمْسٍ يَشِينُه

⁽١) أي: في قوله تعالى: ﴿ وَلَكِكِنِي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾، وكان الظاهر أن يقال: ولكني على صراط مستقيم، ليكون التغاير بينه وبين قوله قبل ذلك: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ ﴾.

⁽٢) البيت لمروان بن أبي حفصة، وقد نسبه صاحب «معاهد التنصيص» لابن أبي السمط، ولعله يريد مروان، لأنه يكنى «أبا السمط»، ورواية «المعاهد»: «حاجب عن» بدل «في». ونسبه أبو هلال العسكري في «ديوان المعاني» إلى أبي الطمحان مولى ابن أبي السمط. ولم يَرِد البيت في المجموع من شعر مروان. انظر: «ديوان المعاني» (١: ٣٧)، و«معاهد التنصيص» (١: ١٧٧)، و«معجم الشواهد اللغوية» (١: ٣٨).

والضمير في «له» يعود إلىٰ الممدوح في بيت قبل هذا البيت. والحاجب: المانع. يشينه: يعيبه. والعُرف: المعروف والإحسان.

والشاهد فيه تنكير الحاجب الأول للتعظيم، والثاني للتخيير.

.....

فإن قلتَ: إنْ كان المعنى على ما ذكرْت: لكني على هُدى لا يُكْتَنه كُنْهه، فلِمَ تَرك الاختصار، وسلك طريق الإطناب؟(١).

قلتُ: لا ارتيابَ أن هذا الاستدراكَ زيادة على الجواب، لأن قولَه: ﴿لَيْسَ فِي ضَكَلَةٌ ﴾ كان كافياً كما مرّ، فيكونُ من الأسلوب الحكيم (٢) الواردِ على التخلُّصِ إلى الدعوة على وجه الترجيع (٣) المعنويّ، لأنه بدأ (٤) بالدعوة إلى إثباتِ التوحيد، وإخلاصِ العبادة لله تعالى. فلمّا أراد إثبات الرسالةِ لم يتمكن، لما اعترضوا عليه مِن قولهم: ﴿إِنَّا لَنَرَعْكَ فِي ضَكَلِلٍ مُّمِينٍ ﴾ فانتهز الفرصةَ وأدمج (٥) مقصودَه في الجواب على أحسن وجه، حيثُ أخرجه مخرجَ الملاطفة والكلام المنصف. يعني: دَعُوا نسبةَ الضلالة إليّ، وانظروا ما هو أهم لكم من متابعةِ ناصحِكم، وأمينِكم، ورسولِ ربِّ العالمين.

⁽١) يعني الاستدراك في قوله تعالى: ﴿ وَلَكِكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْمَاكِينَ ﴾.

والاستدراك يعدّ من الأساليب البلاغية إذا كانت فيه نكتة، أو ظريفة زائدة علىٰ المعنىٰ لتحسّنه وتزيّنه. انظر: «شرح الكافية البديعية» ص١١٠.

والاستدراك في هذا الموضع فيه نكتة ظريفة كها مر، وكها سيأتي بيانه أيضاً، وهي المبالغة في إثبات الهداية له، بحيث يكون مهتدياً لا غاية بعده، وناصحاً هادياً مرشداً، ليس بعده كذلك.

⁽٢) أي: لمَّا قالوا له: ﴿إِنَّا لَنَرَىكَ فِي ضَلَالِ ثُمِينِ ﴾ اقتضىٰ المقام أن ينفي عن نفسه الضلال، فقال: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ ﴾، ولكنه زاد علىٰ ذلك ﴿ وَلَكِكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِ ٱلْمَالَمِينَ ﴾ علىٰ طريقة «الأسلوب الحكيم».

⁽٣) الترجيع أو المراجعة: هو «أن يُحْكِيَ المتكلّم مراجعة في القول، ومحاورة جَرَت بينه وبين غيره، بأوجز عبارة، وأخصر لفظ، فينزّل في البلاغة أحسن المنازل، وأعجب المواقع». انظر: «الطراز» (٣: ١٥١-١٥٣). والترجيع في الآية هو في جواب نوح عليه السلام لقومه حين اتهموه بالضلال.

⁽٤) قوله: «بدأ» سقط من (ج).

⁽٥) أي: أن في جواب نوح عليه السلام واستدراكه بقوله: ﴿ وَلَكِكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَنكِينَ ﴾ إدماجاً، حيث أدمج صدق نبوته ورسالته وإثبات هدايته، في نفي الضلالة عن نفسه.

سورة الأعراف _______ ٢٧٧

عن الضلالة. وقُرِئ: (أُبلِغُكُم) بالتخفيف.

فإن قُلتَ: كيفَ موقعُ قولِه: ﴿ أُبَلِّفُكُمْ ﴾؟ قلتُ: فيه وجهان: أحدُهما: أن يكونَ كلامًا مُستأنفًا بيانًا لكونِه رسولَ ربِّ العالمين. والثاني: أن يكونَ صفةً لـ ﴿رَسُولُ ﴾.

فإن قُلتَ: كيفَ جازَ أن يكونَ صفةً، والرسولُ لفظُه لفظُ الغائب؟ قلتُ: جازَ ذلك، لأنّ «الرسولَ» وقعَ خَبرًا عن ضميرِ المُخاطِب، وكانَ معناه، كما قال:

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ

ألا ترى أنّ صالحاً عليه السلام لمّا لم يعْترضوا عليه، عقّب بإثباتِ الرسالة إثباتَ التوحيد في قوله: ﴿أَعْبُدُوا أَللَّهُ ﴾ إلى: ﴿قَدْ جَاءَ تَكُم بَدِّينَةٌ مِّن رَّبِّكُم ﴾ [الأعراف: ٧٣].

ففيه (١) خمسةُ أنواع من الأنواع البديعيَّة. فإذا اقتضىٰ المقامُ هذا الإطناب، كان الاقتصار على تلك العبارةِ تقصيراً، والله أعلم.

قولُه: (وقُرِئ: «أُبلِغُكُمْ» بالتخفيف): أبو عمرو(٢).

وقوله: (لأنّ «الرسولَ» وقع خَبراً عن ضميرِ المُخاطِب) بكسر الطاء، أي: المتكلِّم، في قوله: «لَكِنِّي»، كأنه قال: لكنِّي أبلّغكم رسالاتِ ربِّي. فأقْحَم ﴿رَسُولُ مِّن رَّبِ ٱلْعَكَمِينَ﴾ للإبهام (٣)، ثم بينه بقوله: ﴿ أُبَلِّغُكُم رِسَلَاتِ رَبِّي ﴾ تفخياً وتعظياً. ومِن ثَمَّ زيد قوله: ﴿ زَبِ الْعَكَمِينَ ﴾.

⁽١) أي: في قوله: ﴿ وَلَكِكِنِي رَسُولٌ مِن رَّبِّ ٱلْمَعْكِمِينَ ﴾، وخمسة الأنواع البديعية المقصودة هي كما مر: الاستدراك، والأسلوب الحكيم، وحسن التخلص، والترجيع، والإدماج.

⁽٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٧). و «حجة القراءات» ص٢٨٦، وقراءة التخفيف هذه علىٰ أنها من «أَبْلَغَ الرسالةَ»، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ أَبَلَغْتُكُمْ مَّاَ أَرْسِلْتُ بِهِ؞﴾ [هود: ٥٧].

⁽٣) لعل الطيبي لم يقصد المعنى الاصطلاحي للإبهام، وإنّما أراد معنى التعميم في الجملة، ثم التبيين والتخصيص عن طريق وصف «الرسول» بجملة ﴿أَتِلَغَتُكُم ﴾.

.....

وكذلك قوله: «أَنَا الَّذِي سمَّتْني أُمِّي حَيْدَرَهْ» (١) أصله: أنا سمَّتْني أُمِّي حَيْدَرة، فأقحَمَ الموصولة للتفخيم.

ويعضُدُه ما بعده:

كليْثِ غاباتٍ كرِيهِ المَنْظَرِهُ أُوفِيهُمُ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَهُ(٢)

أي: أنا ذلك المشهور، المعروفُ في الشجاعة، الذي لا يخفى على كلِّ أحد. ولا يريدُ مجرّد الإخبارِ عن أن أمَّه سمَّتْه أمُّه حَيْدرة.

قائلُه أميرُ المؤمنين عليّ رضي الله عنه.

الجوهري: «سمَّتْه أمه فاطمةُ بنتُ أسد باسم أبيها، وأبو طالب غائب، فلمّا قَدِم كرِهَه، وسياه عليّاً».

وكان القياس: أنا الذي سمَّتُه، ليرجعَ الضميرُ إلىٰ الموصول، ولكنه ذهب إلىٰ المعنى، لأن خبرَ المبتدأ هو الموصول مع الصلة، وفيه ضمير «أنا» الراجعُ إلىٰ المبتدأ، كأنه قال: أنا سمَّتْني.

كَلَيْثِ غابات غليظ القَصَرَهُ أَكِيلُكُم بالسِّيف كيْلَ السنْدَرَهُ

الغابات: جمع غابة، وهي الشجر الملتفّ، وتطلق على عرين الأسد.

وهذا الخبر أخرجه مسلم (١٨٠٧) وأبو عوانة (٤: ٢٦١) وابن حبان (٦٩٣٥) وفيه تمامٌ تخريجه.

⁽١) في «لسان العرب»: «الحَيْدَرَة» بأل التعريف، وما هو مذكور موافق لما في «صحيح مسلم».

⁽٢) الأبيات لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه قالها حينها نزل لمبارزة «مَرْحَب» فارس خيبر، كما سيأتي. ويروى البيتان الأخيران في بعض المصادر:

﴿رِسَالَاتِ رَبِي ﴾: ما أُوحِيَ إليَّ في الأوقاتِ المُتطاوِلة، أو في المعاني المُخْتَلِفةِ من الأوامرِ والنواهي والمواعظِ والزواجرِ والبشائرِ والنذائر.

ويجوزُ أن يريدَ رسالاتِه إليه وإلى الأنبياءِ قبلَه من صُحُفِ جَدِّه إدريس، وهي ثلاثونَ صحيفة، ومن صُحُفِ شيثَ وهي خمسونَ صحيفة.

﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ ﴾ يقال: نَصَحْتُه ونَصَحْتُ له، وفي زيادةِ اللامِ مبالغةٌ ودَلالةٌ على إمحاضِ النصيحةِ وأنها وقعَت خالصةً للمنصوحِ له مقصودًا بها جانبُه لا غير، فرُبَّ نصيحةٍ ينتفعُ بها الناصح، فيقصِدُ النفعيْن جميعًا، ولا نصيحةَ أمحَضُ من نصيحةِ الله تعالى ورسلِه عليهم السلام.

والحيدَرة: من أسماءِ الأسد. والسَّنْدَرة: مِكْيال ضخْم.

أي: أقتلُهم قتلاً سريعاً.

وفي رواية مسلم: «قالها_أي: الأبيات_في مبارَزَةِ المُرْحب، ثم ضرب رأسَه، فقتله».

قولُه: (﴿رِسَالَاتِ رَبِي ﴾: ما أُوحِيَ إِليَّ). يعني: إنَّما جَمَع: ﴿رِسَالَاتِ رَبِّي ﴾ لاختلافِ أوقاتها، أو لتنوُّع معانيها، أو لكثرةِ المُنزَّل عليهم من الرسل.

قوله: (ولا نصيحة أمحضُ من نصيحة الله ورسله)، لاجتماع الرسُل قاطبةً على نحو قوله: «قل ما سألتكم عليه أجراً فهو لكم إن أجري إلا على الله»، وأصل النُّصح في اللغة: الحُلوص، يقال: نصحتُ العَسَل: إذا خلّصتَهُ من الشَّمع، ويقال: هو مأخوذٌ من: نَصَح الرجل ثوبَه، أي: خاطَه، شبَّهوا فعل النّاصِح فيما يتحرّاه من صلاح المنصوح له بفعل الخياط فيما يَسُدُّ مِن خَلَل الثوب.

واعلم أن النصيحة بابٌ عظيمٌ في الدين، روينا عن مسلم وأبي داود والنسائي عن تميم الداريّ: أن رسول الله على الله

.....

ولكتابه ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم»(١) هذا رواية مسلم. وأخرج نحوه الترمذي(٢) عن أبي هريرة.

قال أبو سليمان الخطّابي: «النصيحة: كلمةٌ جامعةٌ يُعبَّر بها عن جملة إرادة الخير، وليس يمكن أن يعبَّر بهذا المعنى بكلمة وجيزة يحصرها ويجمع معناها غيرها، كما قالوا في «الفَلاح»: ليس في كلامهم كلمة أجمع لخير الدنيا والآخرة منه.

فقوله على: «الدين النصيحة» يريد: عادُ أمرِ الدين إنها هو النصيحة، وبها ثباتُه، كقوله على: «الأعهال بالنيات» (٣)، أي: صحّتُها وثباتُها بالنّية.

فمعنى نصيحة الله: الإيهان به وصحة الاعتقاد في وحدانيته، وتركُ الإلحاد في صفاتِه، وإخلاص النية في عبادته، وبذل الطاعة فيها أمر به ونهىٰ عنه، والاعتراف بنعمته والشكر له عليها، وموالاة من أطاعه، ومعاداة من عصاه، وحقيقةُ هذه الإضافة راجعةٌ إلى العبد في نصيحة نفسه، والله غنيٌّ عن نُصْح كلِّ ناصح.

ومعنى نصيحة الكتاب: الإيهان به، وبأنه كلام الله ووحيه وتنزيلُه، لا يقدر على مثله أحدٌ من المخلوقين، وإقامة حروفه في التلاوة، والتصديق بوعده ووعيده، والاعتبار بمواعظه، والتفكُّر في عجائبه، والعمل بمُحكمِه، والتسليم لمتشابهه.

وأما النصيحة لرسول الله ﷺ: فهو التصديق بنبوَّته، وقَبول ما جاء به ودعا إليه، وبذلُ الطاعة فيها أمر ونهي، والانقياد له، وإيثاره بالمحبة فوق نفسه، ووالده، وولده، والناس أجمعين.

⁽١) أخرجه مسلم (٥٥)، وأبو داود (٤٩٤٤)، والنسائي (٤١٩٧-٤٢٠٠).

⁽۲) برقم (۱۹۲٦).

⁽٣) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

﴿وَأَعَلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ أي: مِن صفاتِ الله وأحوالِه، يعني: قدرتَه الباهرةَ وشِدَّة بَطْشِه على أعدائِه، وأنَّ بأسَه لا يُردُّ عن القوم المُجرِمين.

وقيل: لم يَسمَعوا بقومٍ حلَّ بهم العذابُ قَبْلَهم

ونصيحة الأئمة: أن تطيعهم في الحقّ، ولا ترى الخروج عليهم إذا جارُوا.

ونصيحة عامة المسلمين: إرشادُهم إلى مصالحهم في الدنيا والدين»(١).

وجماع القول فيه: أن النصيحة هي خلوصُ المحبةِ للمنصوحِ له، والتحرِّي فيها يستدعيه حقُّه، فلا يبعُدُ أن يدخلَ في المعنىٰ ما رويناه عن البخاري ومسلم والترمذي عن معاذ، عن رسول الله ﷺ: «حق الله على العباد أن يعبدوهُ ولا يُشركوا به شيئاً، وحق العبادِ على الله أن لا يعذّب من لا يشرك به شيئاً» فقلت: يا رسول الله، أفلا أُبشِّر به الناس؟ قال: «لا تُبشِّرهم فيتَّكلوا» (٢). ويدخل فيه أيضاً قوله تعالى: ﴿تُوبُوا إِلَى اللهِ تَوْبَهُ نَصُوعًا ﴾ [التحريم: ١٨]، قال: «التوبة النصوحُ: هي أن ينصحوا بالتوبة أنفسَهم فيأتوا بها على طريقتها، متداركةً للفرطات، ماحيةً للسيئات»، وعلى هذا جميع أعضاء الإنسان، كلُّ على حسب ما خُلق لأجلِه (٣).

قولُه: (أي: مِن صفاتِ الله وأحوالِه). قيل: فيه نظر، لأن الحالَ صفةٌ سريعةُ الزوال، وشيكةُ الانتقال، تدلُّ علىٰ التغيُّر والانفعال، تعالىٰ الله عن ذلك عُلُوّاً كبيراً.

والجواب أنّ المرادَ بالأحوال: الشؤونُ التي يبديها، كقولِه تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِ شَأْنِ﴾ [الرحمن: ٢٩].

وإليه الإشارة بقوله: «وشدة بطشِه على أعدائه».

⁽١) «معالم السنن» للخطابي (٤: ١٢٥–١٢٦).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠)، والترمذي (٢٦٤٣)، وابن ماجه (٢٩٩٦).

⁽٣) من قوله: «قوله: ولا نصيحة أمحض من نصيحة الله ورسله» إلى هنا أثبتُه من (ط)، ولم يرد في غيرها من الأصول الخطية.

فكانوا آمنين لا يعلمونَ ما عَلِمَه نوحٌ بوَحْي الله إليه، أو أراد: وأعلَمُ من جهةِ الله أشياءَ لا عِلمَ لكم بها قد أُوحِيَ إليّ بها.

[﴿ أَوَعِجْبَتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِن زَيِكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِنَنْقُواْ وَلَعَلَكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ ٦٣]

﴿ أَوَعِبَتُمْ ﴾ الهمزةُ للإنكار، والواوُ للعطف، والمعطوفُ عليه محذوف، كأنه قيل: أَكَذَّبتُم وعَجِبتُم. ﴿ أَن جَاءَكُم ﴿ ذِكْرٌ ﴾ : موعظةٌ، ﴿ مِّن تَرْيَكُمُ عَلَى رَجُلٍ مِنكُم ﴿ وَكُرٌ ﴾ : موعظةٌ، ﴿ مِّن تَرْيَكُمُ عَلَى رَجُلٍ مِنكُم ، كقوله : ﴿ مَا وَعَدَمّنا عَلَى رُسُلِكَ ﴾ [آل عمران عَلَى رَجُلٍ مِنكُم ، كقوله : ﴿ مَا وَعَدَمّنا عَلَى رُسُلِكَ ﴾ [آل عمران المهداء ، وذلك أنَّهم كانوا يتعجَّبونَ من نُبوَّةٍ نوحٍ عليه السلامُ ويقولون : ﴿ مَّاسَمِعْنَا بِهَذَا فِي عَابَ آلِهُ وَلَوْ مَن أَبُوا لَهُ اللّهُ لَأَنزَلُ مَلَتَهِكَةً ﴾ [المؤمنون: ٢٤].

﴿لِيُنذِرَكُمُ وَلِنَـنَّقُوا ﴾: ليُحذِّرَكُم عاقِبةَ الكُفرِ ولِيُوجِدَ منكم التَّقْوَىٰ، وهي الخشيةُ بسببِ الإنذار، ﴿وَلَعَلَكُمُ تُرْجَمُونَ ﴾: ولتُرْحَموا بالتقوىٰ إن وُجِدَت منكم.

قولُه: (أو أراد: وأعْلَمُ من جهةِ الله). يريد: أنّ ﴿مِنَ ﴾ في قوله: ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ اللّهِ ﴾: إما بيانُ ﴿مَا ﴾ حال منه، أو من العائدِ المحذوف في الصّلة (١). فالمعنى: وأعلمُ ما لا تعلمون مِن صفات الله تعالى، وهي: شدةُ بطشِه على أعدائه. وإنّها لم يعْلموا لأنهم أوّل الأمم الهالكة، لم يسمعوا بقوم حلّ بهم العذاب قبلهم. أو هو (٢) متعلّق بقوله: ﴿أَعْلَمُ »، ابتدائية. فالمعنىٰ ما قال: ﴿وأعلمُ من جهة الله أشياءَ لا علمَ لكم بها »، لأن الوحيَ إنّها يختصُّ بالأنبياء.

قوله: (ولِيُوجِدَ منكم التَّقْوَى). أي: ليُوجِدَ منه الإنذار، وليُوجِدَ منكم التَّقْوى.

نَزُّهُمَا منزلةَ اللازم، وجعل العطفَ على مجموع ﴿إِيمُنذِرَكُمُ مُ مع اللام، على مِنوالِ قوله

⁽١) أي في ﴿فَعْلَمُونَ ﴾، والتقدير «تعلمونه». وهذان الوجهان في ﴿مِرَكِ ﴾ منقولان من «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١: ٧٧٥).

⁽٢) يعني: ﴿مِرَبُ ﴾ في ﴿مِرَ اللهِ ﴾، وهذا الوجه منقول من «التبيان» كذلك.

[﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَنِحَيْنَهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي ٱلْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَنَّبُواْ بِتَايَنْنِنَا ۚ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا عَمِينَ ﴾ ٦٤]

﴿وَٱلَّذِينَ مَعَدُ ﴾ قيل: كانوا أربعينَ رجلًا وأربعينَ امرأة. وقيل: تسعة، بنوهُ: سامٌ وحامٌ ويافِث، وسِتَّةٌ مَمَّن آمَنَ به.

فإن قُلت: ﴿فِ ٱلْفُلْكِ ﴾ بمَ يتعلَّق؟ قلتُ: هو مُتعلِّقٌ بـ ﴿مَعَمُهُ ﴾، كأنه قيل: والذينَ استَقَرُّوا معَه في الفُلْك، أو صَحِبوه في الفُلْك. ويجوزُ أَن يتعلَّق بفِعْلِ الإنجاء، أي: أنجَيْناهُم في السَّفينةِ من الطوفان، ﴿عَمِينَ ﴾: عُمْيَ القُلوبِ غيرَ مُسْتَبصِرين، وقُرِئ: «عامِين»، والفرقُ بينَ العَمِي والعامِي: أَنَّ العَمِي يدلُّ على عَمَّى ثابت، والعامِي على عَمَّى حادِث. ونَحْوُه قولُه: ﴿وَضَآبِقُ بِهِ عَمَّدُرُكَ ﴾ [مود: ١٢].

[﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَنقُوْمِ أَعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُو مِّنْ إِلَاهٍ غَيْرُهُۥ أَفَلَا نَنَّقُونَ * قَالَ ٱلْمَلَأُ

الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ ۚ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنظُنَّكَ مِنَ ٱلْكَذِيبِينَ * قَالَ

يَنقُوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِكِتِي رَسُولٌ مِّن رَّبٍ ٱلْعَنكِمِينَ * أَبَلِّغُكُمْ رِسَنكَتِ رَبِّ وَأَناْ

تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمَا ۗ وَقَالَا ٱلْحَمَدُ لِلَّهِ ﴾ [النمل: ١٥](١)، على رأي صاحب «المفتاح»(٢). ولهذا قال: «وهي الخشيةُ بسبب الإنذار»، لأن إنذارَه مُقدَّم على خشيتِهم.

قال القاضي: «لِيُنْذِركم عاقبةَ الكفرِ والمعاصي، ولتتقوا منها بسببِ الإنذار»^(٣).

قولُه: (أنَّ العَمِيَ يدلُّ علىٰ عَمَّى ثابت) لِدلالة الصفة المشبهةِ علىٰ الشُّوت، (والعَامِيَ علىٰ عمَّ حادث) لأن اسمَ الفاعل دونها في الدَّلالةِ علىٰ الثبوت.

⁽١) والشاهد في الآية عطف قوله: «قالا الحمد لله» على مجموع قوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَنَ عِلْمَا﴾.

⁽٢) انظر: «مفتاح العلوم»، ص١٢٣.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٣١)، وفيه: «منهما» موضع «منها»، أي: من الكفر والمعاصي.

لَكُونَ نَاصِعُ آمِينُ * أَوَعِجَبْتُدَ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّيِكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ لِلُسُنذِرَكُمْ وَأَذْكُرُونَا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوجٍ وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصِّهُ طَأَةٌ فَأَذْكُرُواْ ءَالآءَ ٱللّهِ لَعَلَكُونُ لُفُلِحُونَ ﴾ 70 - 79]

﴿ أَخَاهُمُ ﴾: واحِدًا منهم، من قولك: يا أخا العَرَب؛ للواحدِ منهم، وإنها جُعِلَ واحدًا منهم، لأنَّهم أفهمُ عن رجُلٍ منهم وأعرفُ بحالِه في صدْقِه وأمانتِه، وهو هودُ بن شالَخ بن أرْفَخْشَذ بنِ سامِ بن نُوح، و ﴿ أَخَاهُمُ ﴾ عطفٌ على ﴿ نُوحًا ﴾ [الأعراف: ٥٩]، و ﴿ هُودًا ﴾ عطفُ بَيانٍ له.

فإن قُلت: لمَ حذفَ العاطفَ من قوله: ﴿قَالَ يَنَقَوْمِ ﴾، ولم يقل: «فقال» كما في قِصَّةِ نوح؟ قلتُ: هو على تقديرِ سُوالِ سائلِ قال: فما قالَ لهم هود؟ فقيل: قال: يا قومِ اعبُدوا الله، وكذلك ﴿ قَالَ ٱلْمَلاَ ﴾.

قولُه: (لأنَّهم أَفْهَمُ عن رجُلٍ منهم): أي: أَفْهَمُ للكلام الصادرِ عن رجُلٍ هو من أَنْفُسِهم، مِن رجُلٍ منهم، وأعْرف بحالِه من حال غيرِه، كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلُنَا مِن رَّسُولٍ مِن غيرِهم، وأعْرف بحالِه من حال غيرِه، كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلُنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ٤٠ [إبراهيم: ٤]، وقوله: ﴿ لَقَدَّ جَآءَ كُمْ رَسُولُ مُن مِنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ [التوبة: ١٢٨].

قولُه: (علىٰ تقديرِ سُوْالِ سائلِ): وحاصله: إنْ كان الفاء رابطاً لفظياً، فالاستئناف رابط معنويّ، كما سبق في أوّل «البقرة».

قال صاحب «الفرائد»: «إنّما حسن هذا لأن قصة نوح عليه السلام ابتداء كلام، فالسؤال غير مقتضى الحال. وأمّا قصة «هود» فكانت معطوفة على قصة «نوح»، فيمكن أن يقع في خاطرِ السامع: أقال هودٌ ما قال نوح، أم قال غيرَه؟ فكانت مظنّة أن يسأل: ماذا قال هود لقومه؟ فقيل: قال ما قاله نوحٌ لقَومه: ﴿ يَكَفَوْمِ أَعَبُدُوا اللّهَ مَالَكُمُ مِنَ إِلَا مِ غَيْرُهُ وَ ﴾.

فإن قُلتَ: لم وُصِفَ الملاُّ بـ ﴿ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ دون الملاِّ من قوم نوح؟ قلتُ: كانَ في أشرافِ قوم هودٍ مَنْ آمنَ به، منهم مَرْثِدُ بنُ سعدِ الذي أسلمَ وكان يكتُمُ إسلامَه فأريدَتِ التفرقةُ بالوَصْف، ولم يكُنْ في أشرافِ قوم نوحٍ مُؤمِن، ونَحْوُه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ الْمَلاَ مِن قَوْمِهِ اللَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَاءِ ٱلْآخِرَةِ ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، ويجوزُ أن يكونَ وَصْفًا واردًا للذمِّ لا غَيْر.

﴿ فِي سَفَاهَةٍ ﴾: في خِفَّةِ حِلْمٍ وسَخافةِ عَقْل، حيثُ تَهجُرُ دينَ قومِك إلى دينِ آخر، وجُعِلَت السَّفاهةُ ظَرْفًا على طريقِ المجاز. أرادوا أنه متمكِّنٌ فيها غيرُ مُنْفَكِّ عنها.

قولُه: (فأُرِيدَت التفرقةُ بالوَصْف): يعني: إنّها وصفَ الملأ من قَوم هود، دون قَوم نوح، ليمتازَ الذين كفروا من الذين آمنوا منهم. ولمّا لم يكنْ في أشراف قَوم نوح مؤمن، لم يفتقرْ إلىٰ التفرقة.

قال مولانا الإمامُ بهاء الدين الكاشيّ، تغمّده الله برحمته: «وفيه نظر، لأنّ قولَه تعالى في سورة «المؤمنين»: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَوُّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ مَا هَنَا ٓ إِلاّ بَشَرٌ مِّنْلُكُو ﴾ [المؤمنون: ٢٤] واردٌ في قوم نوح، وهو لا يساعدُ هذا الجواب (١١). بقي أن يكونَ وَصْفَ ذم». يعني الجواب الأول مدخول (٢)، فتعيّن الجواب الثاني، وهو قولُه: «ويجوزُ أن يكونَ وصفاً وارداً للذم».

وقلت: ويمكن أنْ يقال: إن اختصاصَ هذا المقامِ بالذمّ دون الأوّل^(٣)، لأن هوداً كان

⁽۱) يعني أن الكاشي لا يسلّم بها ذهب إليه الزنخشري من أن وصف «الملا بـ ﴿ اَلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ من قوم هود للتفرقة بينهم وبين قوم نوح كها سبق، لورود مثل هذا الوصف للملا من قوم نوح في الآية (٢٤) من سورة المؤمنون. ويقبل الوجه الثاني، وهو: «أن يكون وصفاً وارداً للذمّ» مع زيادة طريفة تنمّ عن دقّة فهم الكاشي، وقدرته الفائقة على استخراج اللطائف من النصوص، والربط بينها ربطاً محكماً.

⁽٢) مِن الدَّخَل بالتحريك، وهو العيبُ والفساد.

⁽٣) يعني بالأول هنا ذكر الملأ من قوم نوح دون وصفهم بـ «الذين كفروا»، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَكَأُ مِن قَوْمِهِ ﴾ [الأعراف: ٦٠].

وفي إجابة الأنبياء عليهم السلامُ مَنْ نَسَبَهُم إلىٰ الضلالِ والسَّفاهة، بها أجابوهم به؛ من الكلامِ الصادرِ عن الحِلْمِ والإغضاءِ وتَرْكِ الْمُقابلةِ بها قالوا لهم، مَعَ عِلْمِهم بأنَّ خُصومَهم أضلُّ الناسِ وأسفَهُهُم: أدبٌ حَسَنٌ وخُلُتٌ عظيم، وحكايةُ الله عزَّ وجلَّ ذلك تعليمٌ لعبادِه كيف يُخاطبون السفهاء، وكيف يُغضونَ عنهم ويُسْبِلونَ أذيالهم علىٰ ما يكونُ منهم.

﴿نَاصِحُ آمِينُ﴾ أي: عُرِفْتُ فيها بينكم بالنُّصْحِ والأمانة، فها حَقِّي أن أُتَّهم، أو: أنا لكم ناصحٌ فيها أدعوكُم إليه، أمينٌ على ما أقولُ لكم لا أكذِبُ فيه.

منهم، لقوله تعالى: ﴿ لَخَاهُمُ ﴾، وكانوا أعْرف بحاله أنه أحلَمُ الناس، وأَرْشَدُهُم (١) سَجيّة، وأصدقُهم لهجة، فكان جوابهم: ﴿ إِنَّا لَنَرَىٰلَكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَندِبِينَ ﴾ كفراً وعناداً، وستْراً للحقّ، بخلاف قول الملأ من أشراف قوم نوح في هذا المقام.

ألا ترىٰ كيف ذمَّهم في سورة «المؤمنين»، حيث قالوا: ﴿مَاهَلَّا إِلَّابِشَرُّ مِّنْلُكُو يُرِيدُأَن يَنْفَضَلَ عَلَيْكُمْ مُولَوْ شَاءَ ٱللَّهُ لَأَنزُلَ مَلَيْكُةً مَّا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي َابَابِنَا ٱلْأَوَّلِينَ * إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلُ بِهِ. حِنَّةٌ فَكَرَبَّصُواْ بِهِ. حَقَّى حِينِ ﴾ [المؤمنون: ٢٤-٢٥].

قولُه: (في إجابة الأنبياء) خبر، وقولُه: «أدَبٌ حَسَن» مبتدأ، «وتَرْكِ المُقابلةِ» عطف على «إجابة»، و«بها أجابوهم به» متعلق بـ «إجابة»، والكلام فيه الإدماج المسمّى بإشارة النّص في الأصول (٢).

قولُه: (﴿نَاصِحُ آمِينُ﴾: أي عُرِفْتُ فيها بينكم): يشيرُ بهذا إلىٰ أن قولَه: ﴿وَأَنَاْ لَكُو نَاصِحُ آمِينُ﴾ جملة مستأنفة، وقعت معترِضة (٣). ثم قوله: «وأنا لكُم ناصحٌ فيها أدعوكم إليه، أمين»

⁽١) في (ج): «وأشدهم».

⁽٢) قوله: «والكلام فيه الإدماج المسمّىٰ بإشارة النَّص في الأصول» أثبته من (ط).

⁽٣) يبدو من هذا أن الطيبي، شأنه شأن الزمخشري، «لا يشترط أن يكون الاعتراض واقعاً في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين معنى، بل يجوز أن يقع في آخر كلام يليه كلام، أو يليه كلام غير متصل به =

﴿ خُلَفَآ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوجٍ ﴾ أي: حلَفْتُموهُم في الأرض، أو: جَعَلَكُم مُلُوكًا في الأرض قد استَخلَفَكُم فيها بعدهم، ﴿ فِي ٱلْخَلْقِ بَصِّطَةً ﴾ فيها خلق من أُجْرامِكم ذَهابًا في الطُّولِ والبَدانة، قيل: كان أقصَرُهم سِتِّين ذراعًا، وأطولُهم مئة ذراع، ﴿ فَٱذْكُرُوٓ أَ وَاللّاَ اللّهِ ﴾ في استِخلافِكم وبَسْطةِ أجرامِكم وما سِواهما من عطاياه......

يؤْذِن أَنَّ الواوَ للحال. ونحُوه صرّح به في «البقرة» في قوله: ﴿ أَتَّغَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ - وَأَنتُمُ ظَلِلِمُونَ ﴾ [البقرة: ٩٢] اعتراضاً وحالاً.

قولُه: (فيها خلق من أجْرامِكم): جعل قوله: ﴿فِي ٱلْخَلْقِ ﴾ ظرفاً لقوله: ﴿وَزَادَكُمْ ﴾، ﴿بَصَّطَةً ﴾: مفعول به. وفسّر «البسطة»: بالطولِ والبّدانة.

قال أبو البقاء: ﴿ فِي ٱلْخَلْقِ ﴾ يجوز أن يكونَ حالاً من ﴿ بَضَّطَةً ﴾، وأن يكونَ متعلَّقاً بـ (زادكم) (١١).

واختار القاضي أن يكون حالاً، حيث قال: ﴿ ﴿ وَزَادَكُمُ فِي ٱلْخَلْقِ بَصَّطَةً ﴾: قامةً وقوة. وهو تعميمٌ بعد تخصيص »(٢).

قولُه: (﴿ فَأَذْكُرُوٓا ءَالَآءَ اللّهِ ﴾: في استِخلافِكم، وبَسْطةِ أجرامِكم): يعني: أن المراد بـ﴿ ءَالَآءَ اللّهِ ﴾ ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ وَأَذْكُرُوٓا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوجٍ وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصِّطَةً ﴾. كرّره (٣) تقريراً وتوكيداً، ليشكروا تلك النعمة، بتصديقِ رسولِه، وما

⁼ معنى... فيشمل التذييل، ومن التكميل ما لا محل له من الإعراب جملة كان أو أكثر من جملة». انظر: «الإيضاح» (٣١٧).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٧٧٩).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٣). وفي نقل الطيبي للجملة الأخيرة إيهام بأن ﴿ وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصَّطَةً ﴾: هو تعميم بعد تخصيص. والحقيقة أن هذه الجملة جاءت تعقيباً على قوله تعالى بعد ذلك: ﴿ فَٱذْكُرُواً هَ اللَّهُ ٱللَّهِ ﴾، فهو تعميم بعد تخصيص، كها ترى.

⁽٣) وهو تكرار بالمعنى دون اللفظ سوى قوله: ﴿ فَأَذْكُرُوا ﴾، ولو قال: إنه «تعميم بعد تخصيص» كما قال البيضاوي قبل ذلك، لكان أدق، أي: أن في الكلام إطناباً بطريق ذكر العام بعد الخاص، لا بالتكرار.

وواحدُ «الآلاء»: «إلَّى» ونحو: إنَّى وآناء، وضِلَعِ وأضلاع، وعِنَبٍ وأعناب.

فإن قُلت: ﴿إِذْ ﴾ في قوله: ﴿إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآهَ ﴾، ما وَجْهُ انتِصابِه؟ قلت: هو مفعولٌ به وليس بظَرْف، أي: اذكُروا وَقْتَ استِخلافِكم.

جاء به، فيعبدوا الله، ويوحّدوه، ويتركوا العِنادَ والتعجّب.

وفي ذِكْرِ نوح إشارةٌ إلى دَفْع التعجُّب، يعني: هذا الذي جئتُ به ليس بِبِدْع، فاذكروا نوحاً وإرسالَه إلى قومه، وإلى الوعيدِ والتهديد. أي: اذكروا إهلاكَ قومه لتكذيبهم رسولَ ربهم.

قولُه: (وواحدُ «الآلاء»: «إلَى»): قال الزجّاج: «آلاء الله: نِعَمُ الله. واحدها: إلَى. قال الأعشى:

أبيضَ لا يَرْهَبُ اللَّهُزَالَ، ولا يَقْطَعُ رِحْمًا، ولا يخونُ إلا(١)

واحدها: إلَّى، وألاً، وإِلْيُّ (٢).

قولُه: (هو مفعولٌ به وليس بظرف): قال صاحب «الفرائد»: «يُشْكِلُ هذا بقولهم: «إذ» و «إذا»، وقوعها ظرفَين لازم». وأجيب: أن بابَ الاتساع واسع.

⁽١) البيت من قصيدة قالها الأعشى يمدح «سلامة ذا فائش»، أحد أذواء (أمراء) اليمن آنذاك.

أبيض: صفة للمدوح، أي: ميمون. لا يرهب: لا يخاف، الهرّال: الضعف، والمقصود أنه لا يخشىٰ الفقر، الرِّحْم ـ بكسر فسكون ـ: القرابة، ومثّلها الرَّحِم ـ بفتح فكسر ـ . يخون: يكفر. إلا: يجوز أن يكون واحد آلاء ـ وهو ما قصد إليه الزجاج بالاستشهاد بهذا البيت، وأن يكون مخففاً من الإِلّ: بمعنىٰ العهد والميثاق، فلا يكون ثمة شاهد في البيت. انظر: «ديوان الأعشىٰ»، شرح د. محمد محمد حسين ص ٢٧١، و «لسان العرب» (١: ١١٩) مادة (ألا).

والشاهد في البيت قوله: «إلاً» على أنه مفرد «آلاء» بمعنى «نِعَم».

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٨٤). والعبارة الأخيرة فيه: «ويجوز أن يكون واحدها: إِليٌّ وإلىَّ»، ولم يذكر «ألاً» بالألف العصوية (القائمة).

[﴿ قَالُوٓا أَجِعْتَنَا لِنَعْبُدَ اللّهَ وَحْدَهُ، وَنَذَرَ مَاكَانَ يَعْبُدُ ءَابَاۤ وُنَا فَالْنِا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّدِقِينَ * قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم مِن زَّتِكُمْ رِجْسُ وَعَضَبُ أَتُجَدِلُونَنِي إِن كُنتَ مِنَ الصَّدِقِينَ * قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم مِن زَّتِكُمْ رِجْسُ وَعَضَبُ أَتُجَدِلُونَنِي فِي اللّهُ بِهَا مِن سُلَطَانٍ فَٱلنَظِرُوٓا إِنِي فِي اسْمَا عَلَى مَا نَذَلُ اللّهُ بِهَا مِن سُلَطَانٍ فَٱلنَظِرُوٓا إِنِي مَعَكُم مِن المُنتَظِرِينَ * فَاجْعَيْنَهُ وَالّذِينَ مَعَهُ بِرَحْمَةِ مِنَ المُنتَظِرِينَ * فَاجْعَيْنَهُ وَالّذِينَ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَ المُنتَظِرِينَ * فَاجْعَيْنَهُ وَالّذِينَ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَ المُنتَظِينِ الْمُوا مُؤْمِنِينَ * ١٠- ١٧٢]

﴿ أَجِتَّ تَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحُدَهُۥ﴾ أنكروا واستَبْعَدوا اختِصاصَ الله وَحْدَه بالعبادة، وتَرْكَ دينِ الآباء في اتخاذِ الأصنامِ شركاءَ معه، حُبَّا لِها نَشؤوا عليه، وإِلْفًا لِما صادَفوا آباءَهم يَتَديَّنونَ به.

فإن قُلتَ: ما معنىٰ المجيءِ في قولِه: ﴿أَجِتْ تَنَا ﴾؟ قلتُ: فيه أُوجُه: أَن يكونَ لهودٍ عليه السلام مكانٌ مُعْتَزِلٌ عن قومِهِ يَتَحَنَّثُ فيه، كما كان يفعلُ رسولُ الله ﷺ بحِراءٍ قبلَ المُبَعث، فلمّ أُوحِيَ إليه جاءَ قومَه يدعوهم.

وأن يُريدوا به الاستهزاء، لأنَّهم كانوا يَعتَقِدونَ أنَّ الله تعالىٰ لا يُرسِلُ إلَّا الملائكة، فكأنهم قالوا: أجئتنا من السهاء كما يجيءُ المَلك. وأن لا يُريدوا حقيقةَ المجيء،

قولُه: (يَتَحَنَّثُ فيه)، النهاية: «أي: يتعبّد. يقال: فلانٌ يتحنّث، أي: يفعلُ فعلاً يخرجُ به من الإثم (١١)، كما يقال: يتأثّمُ ويتحرّج: إذا فعل ما يخرجُ به من الإثم والحرج».

قولُه: (فكأنهم قالوا: أجئتنا من السهاء؟): فإن قلت: أين قرينةُ هذا المجيء؟ قلت: إنهم لم السبعدوا اختصاصَ الله وحدَه بالعبادة، بَنَوُا الأمرَ على المُحال، كقوله تعالى: ﴿كَانَمَا يَضَعَدُ فِي المُحال، كقوله تعالى: ﴿كَانَمَا يَضَعَدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥](٢)، فإثبات المجيء حينتذِ على الحقيقة استهزاء (٣).

⁽١) في «النهاية» زيادة: «والحرج».

⁽٢) والآية شاهد على أن أمر الصعود في السهاء مبنيّ على المحال.

⁽٣) أي: على المعنى الثاني للمجيء وهو «أجئتنا من السهاء» حقيقة، لا مجاز فيه، بقصد الاستهزاء.

ولكنِ التعرُّضَ بذلك والقَصْد، كما يقال: ذَهَبَ يَشتُمُني، ولا يُرادُ حقيقةُ الذهاب، كأنهم قالوا: أقصَدْتَنا لنَعبُدَ الله وَحْدَه، وتَعرَّضْتَ لنا بتكليفِ ذلك؟

﴿فَأَيْنَا بِمَا تَعِدُنَا ﴾ استعجالٌ منهم للعذاب.

﴿ فَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم ﴾ أي: حَقَّ عليكم ووَجَب، أو قد نَزَلَ عليكم. جَعَلَ الْمُتُوقَّعَ اللهُ الله

قولُه: (﴿قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم ﴾: أي: حَقَّ عليكم ووَجَب): يعني: استعمال ﴿وَقَعَ ﴾ في الرِّجْسِ والغَضَبِ مجازٌ من الوجوب الذي هو اللزوم، من إطلاق السبب، كاستعمال (٢) الوجوب الشرعيّ، لأنه في الأصلِ للوقوع.

قال تعالى: ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الحج: ٣٦](٣).

قال المصنف: «وجوب الجنوب: وقوعُها على الأرض».

و يجوز أن يكون (٤) استعارة تَبَعية، شبه تعلّق الغضب والرُّجْسِ بهم، بنزول جسم من علوّ إلى شُفْل. وهو المراد من قولِه: «أو قد نَزَلَ عليكم».

⁽١) أي أن في لفظ ﴿وَقَعَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَدْ وَقَعَ عَلَيَكُمْ مِّن زَّيِكُمْ رِجْسُ وَغَضَبُ ﴾، مجازاً مرسلاً علاقته السببية، إذ أطلق لفظ ﴿وَقَعَ﴾ وأراد «وجب» بمعنىٰ «لَزِم»، لأن وقوع الشيء سبب في وجوبه.

⁽٢) من قوله: ««وقع» في الرجس، والغضب» إلىٰ هنا سقط من (ج).

⁽٣) والجُنوب: جمع جمْع. ومعنىٰ ﴿وَيَجَتَّ جُنُوبُهَا ﴾، أي: وقعت علىٰ الأرض. وجواب الشرط في الآية: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَالِعَ وَٱلْمُعَازَّ﴾.

⁽٤) يعني قوله: ﴿وَقَعَ ﴾ في الآية يجوز أن يكون من قبيل الاستعارة التبعية، والاستعارة هنا وقعت في الفعل ﴿وَقَعَ ﴾ فهي تبعية، حيث شبه تعلق الرجس والغضب بهم، بنزول جسم من علو أو وقوعه عليهم، فحذف المشبه، وصرح بالمشبه به، مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي وهي قوله: ﴿مِن رَبِّكُمْ رِجْسٌ ﴾، على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

ونَحْوُه قَوْلُك لِمَن طَلَبَ إليك بعضَ المطالب: قد كان ذلك.

وعن حَسّان: أنَّ ابنَه عَبْدَ الرحْمٰن لَسَعَه زُنْبُورٌ وهو طفل، فجاءَ يبكي، فقال له: يا بُنيَّ ما لَك؟ قال: لَسَعَني طُوَيِّرٌ كأنَّه مُلتَفَّ في بُرْدَيْ حِبَرة، فضَمَّه إلىٰ صَدْرِه، وقال: يا بُنيَّ، قد قُلْتَ الشِّعْر.

والرِّجْسُ: العذاب، من الارتجاس، وهو الاضطراب، ﴿فِت أَسَمَآءِ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾: في أشياءَ ما هي إلّا أسهاءٌ ليسَ تحتها مُسَمَّيات، لأنكم تُسمُّونَها آلهة، ومعنى الإلهية فيها معدومٌ مُحالٌ وُجودُه، وهذا كقولِه تعالىٰ: ﴿مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَقَءِ ﴾ العنكبوت: ٤٢]، ومعنى ﴿سَمَّيْتُمُوهَا ﴾: سَمَّيْتُم بها، من قولك: سَمَّيْتُه زَيْدًا.

قولُه: (لِمَن طَلَب إليك بعض المطالب): أي: احتاج إليك في الطَّلب. وفيه تضمين (١١).

قولُه: (في بُرْدَيْ حِبَرة): النهاية: «الحبيرُ من البُرود: ما كان مَوْشِيّاً مُخَطَّطاً. يقال: بُرْد حبير (٢)، وبُرْدٌ حِبَرة ـ بوزن: عِنَبَة ـ على الوصف والإضافة، وهو بُرْد يَهَانٍ».

قولُه: (قد قُلْتَ الشِّعْر): لمَّا لفَّق ابنُه (٣) هذه الألفاظ، توقَّع منه أنه سيقوله. فجعل المتوقَّع كالواقع (٤)، فقال: «قد قلت» على الماضي.

⁽١) التضمين هنا في كلام الطيبي هو التضمين النحوي، لا البلاغي.

والتضمين النحوي هو: أن يُشرَّب فعلٌ معنى فعل آخر فيعمل عمله، راجع «حاشية الصبان» (١: ١٤). فـ «طلب» هنا ضمِّن معنى «احتاج» فعدَّى بـ «إلى».

⁽٢) كذا في (ط): «الحبير من البرود... برد حبير»، وهو الموافق لما في «النهاية»، وفي غيرها من الأصول الخطية: «الحِبر من البرود... برد حِبر».

⁽٣) يعني عبد الرحمن بن حسان.

⁽٤) يقصد أن في قول حسان هذا لابنه استعارة تبعية، إذ شبه المتوقّع بالواقع فعلاً، كما في قوله تعالى: ﴿قَدَّ وَقَعَ عَلَيُكُم ﴾، مع ما يفيده التعبير بالماضي عن المستقبل من تأكيد وتحقيق.

وقَطْعُ دابرِهم: استِئصالهُم وتدميرُهم عن آخرِهم، وقِصَّتُهم: أنَّ عادًا قد تَبسَّطوا في البلادِ ما بين عُمانَ وحَضْرَمَوْتَ. وكانَ لهم أصنامٌ يعبدونها، صُداءٌ وصَمودٌ والْهَبَاءُ، فبعَثَ الله إليهم هودًا نبيًّا، وكان مِن أُوسَطِهم وأفضلِهم حَسَبًا، فكَـذَّبُوهُ وازدادوا عُتوًّا وتجبُّرًا، فأمسَكَ اللهُ عنهم القَطْرَ ثلاثَ سِنينَ حتَّىٰ جَهِدوا، وكان الناسُ إذا نزلَ بهم بلاءٌ طَلَبوا إلى الله تعالى الفَرَجَ منه عندَ بيتهِ المُحرَّم، مُسلِمُهم ومُشرِكُهم، وأهلُ مكَّةَ إذ ذاك العَماليق؛ أولادُ عِمْليقِ بنِ لاوَذ بنِ سام بن نوح، وسَيِّدُهم معاويةُ بنُ بكر، فجَهَّزَت عادٌ إلى مكَّةَ من أماثِلهم سبعين رجلًا، منهم قَيْلُ ابنُ عَنْز، ومَرْثِدُ بنُ سعد الذي كان يكتُم إسلامَه، فلمّا قدِموا نزلوا علىٰ مُعاويةَ بنِ بكر، وهو بظاهر مكَّة خارجًا من الحرَم، فأَنزلَهم وأكرمَهُم، وكانوا أخوالَه وأصهارَه، فأقاموا عندَه شهرًا يشربون الخَمْرَ وتُغنِّيهم الجرادتانِ _ قَيْنتانِ كانتا لمعاوية _، فلما رأى طولَ مُقامِهم وذُهولَهم باللَّهُو عمَّا قدِموا له أهَمَّه ذلك، وقال: قد هَلَكَ أخوالي وأصهاري، وهؤلاءِ على ما هُم عليه، وكان يَسْتَحي أن يُكلِّمَهم؛ خيفةَ أن يظنُّوا به ثِقَلَ مُقامِهم عليه، فذكر ذلك للقَينَـتَين، فقالتا: قُلْ شِعرًا نُغنِّيهم به لا يَدرون من قاله، فقال معاوية:

لَعَلَّ اللهَ يَسْقِينا غَماما لَعَلاما قَدَ امْسَوا مَا يُبينُونَ الكلاما

ألا يا قَيْلُ وَيْحَكَ قُمْ فَهَيْنِمْ فَهَيْنِمْ فَيَسْنِمْ فَيَسْنِمْ فَيَسْنِمْ فَيَسْتَى أَرْضَ عَسَادٍ إِنَّ عِسَادًا

قولُه: (فَهَيْنِمْ)، الـهَيْنَمة: إخفاء الكلام. وهاهُنا: عبارةٌ عن الدُّعاء.

قولُه: (يَسْقِينا غماماً): أي: غيثاً.

قولُه: (مَا يُبِينُونَ الكلامَا) أي: لا يفقهون قولاً مِن ضَعْفهم.

فلما غَتّا به قالوا: إنَّ قومَكم يَتغَوَّ ثونَ من البلاءِ الذي نزلَ بهم، وقد أبطأتُم عليهم، فادخُلوا الحَرَمَ واستَسْقُوا لقومكم، فقال لهم مَرْثِدُ بنُ سَعْد: والله لا تُسْقَوْنَ بدُعائِكم، والكن إن أطَعْتُم نبيَّكُم وتُبْتُم إلى الله سُقِيتُم، وأظهرَ إسلامَه، فقالوا لمعاويةَ: احبِسْ عنا مَرْثِدًا لا يَقْدَمَنَ معنا مكّة، فإنه قد اتَّبعَ دينَ هود، وترك ديننا، ثم دخلوا مكة، فقالَ قيْل: اللّهمَّ اسقِ عادًا ما كُنتَ تَسْقيهم، فأنشأَ اللهُ تعالىٰ سَحاباتٍ ثلاثًا: بيضاءَ وحمراء وسوداء، ثم ناداه مُنادٍ من السماء: يا قيْل، اختَرْ لنفسِك ولقومِك، فقال: اختَرْتُ السوداءَ فإنها أكثرُهُنَ ماءً، فخَرَجَتْ علىٰ عادٍ من وادٍ لهم يُقالُ له: المُغيث، فاستَبْشَروا بها وقالوا: هذا عارضٌ مُعْطِرُنا، فجاءَتُهُم منها ريحٌ عقيمٌ فأهلكَتْهُم، ونجا هودٌ عليه السلام والمؤمنون معه، فأتَوْا مكّة، فعبدوا الله فيها حتىٰ ماتوا.

فإن قُلت: ما فائدةُ نَفْي الإيهانِ عنهم في قوله: ﴿ وَمَا كَانُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾، مَعَ إثباتِ التكذيبِ بآياتِ الله؟ قلت: هو تعريضٌ بمَنْ آمنَ منهم، كمَرْثِدِ بنِ سعد، ومَنْ نجا مَعَ هودٍ عليه السلام، كأنه قال: وقطَعْنا دابرَ الذين كذَّبوا منهم، ولم يكونوا مِثْلَ مَنْ آمنَ منهم، ليُؤذِنَ أَنَّ الهلاكَ خصَّ المُكذِّبين، ونَجّى اللهُ المؤمنين.

قولُه: (هو تعريضٌ بمَنْ آمنَ منهم): يعني: إذا سمع المؤمنُ أن الهلاكَ اختصَّ بالمكلِّبين، وعلم أن سببَ النجاة هو الإيهان، تزيد رغبتُه فيه، ويعْظم قدْرُه عنده.

ونظيرُه في اعتبار شرفِ الإيمانِ قوله تعالى: ﴿ اللَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ عَلَى: ﴿ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللّ

⁽١) وتمام المقتبس من الآية: ﴿ أَلَّذِينَ يَحِلُونَ ٱلْعَرْضَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمَّدِ رَبَّهم وَيُؤْمِنُونَ بِهِ . ﴾.

[﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَلِحًا قَالَ يَنقُورِ أَعْبُدُوا اللّهَ مَالَكُم مِّنَ إِلَهِ عَيُرُهُۥ قَدْ جَاءَ تُحُم بَيِنةٌ مِن إِلَهِ عَيُرُهُۥ قَدْ جَاءَ تَحُم بَيِنةٌ مِن رَبِكُم هَاذِهِ عَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ ءَايَةٌ فَذَرُوهَا تَأْكُلُ فِي آرْضِ اللّهِ وَلا تَمَسُّوهَا بِسُوّهِ فَيَأْخُذُكُمْ عَذَابُ أَلِيدٌ * وَأَذْكُرُوا إِذْ جَمَلَكُم خُلفَاءَ مِن بَعْدِ عَادِ وَبَوَاكُمْ فِي الْأَرْضِ تَغَيْدُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَلَنْحِنُونَ الْحِبَالَ بُيُوتًا فَأَذْكُرُوا وَلَنْحِنُونَ الْحِبَالَ بُيُوتًا فَأَذْكُرُوا

قُرِئ: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ ﴾ بمَنْع الصرفِ بتأويلِ القبيلة، و ﴿إِلَىٰ ثمودٍ » بالصَّرفِ بتأويلِ الحَيِّ، أو باعتبارِ الأصل؛ لأنه اسمُ أبيهم الأكبر، وهو ثمودُ بنُ عابرِ بنِ إرَمَ بنِ سامٍ بنِ نوح. وقيل: شُمِّيَت ثمودَ لقِلَّةِ مائِها، من الثَّمَد، وهو الماءُ القليل، وكانت مساكنُهم الحِجْرَ بينَ الشامِ والحجازِ إلى وادي القُرىٰ.

﴿ وَمَدْ جَاءَ تُكُم بَيِنَةٌ ﴾: آيةٌ ظاهرةٌ وشاهدٌ على صِحَّةِ نُبوّتي، وكأنه قيل: ما هذه البيّنة؟ فقال: ﴿ هَلَذِهِ مَ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾، و﴿ ءَايَةً ﴾ نَصْبٌ على الحال، والعاملُ فيها ما دلّ عليه اسمُ الإشارةِ من معنى الفِعل، كأنه قيل: أُشير إليها آيةً.

و ﴿لَكُمْ ﴾ بيانٌ لِمَن هي له آيةٌ مُوجِبةٌ عليه الإيهانَ خاصَّة، وهم ثمود؛ لأنَّهم عايَنوها وسائرُ الناس أُخبِروا عنها، وليس الحَبَرُ كالـمُعاينة، كأنه قال: لكُم خصوصًا.

قولُه: (أخو إدريس) في بعض النُّسخ^(۱) بعد ذكر نَسَبِ ثمود، وهو خطأ. ويُعْلَمُ من انتسابه نوحاً قبيل هذا.

قولُه: (لِـمَن هي له آيةٌ موجِبةٌ عليه): اللام في «لِـمَن» صلةُ «بيان»، و«مَن» مَوصولة، وصِلَةُ الجملةُ وصِلَة، وقولُه: «هي»: مبتدأ، «آية موجبة»: خبر، و«له»: حالٌ من «آية»، والجملةُ صلة الموصول.

⁽١) أي: هذا القولُ واردٌ في بعض النسخ، وليس هو في النسخة التي بين أيدينا من «الكشاف».

وإنها أُضِيفَت إلىٰ اسمِ الله تعظيًا لها وتَفْخيًا لشأنها، وأنها جاءَت من عندِه مُكوَّنةً من غيرِ مُكوَّنةً من غيرِ فَحْلِ وطَرُوقةٍ آيةً من آياته، كها تقولُ: آيةُ الله.

ورُويَ أَنَّ عادًا لما أُهلِكَت عَمَرَت ثَمودُ بلادَها، وخَلَفوهُم في الأرض، وكَثُروا، وعُمِّروا أعهارًا طِوالًا، حتىٰ إِنَّ الرجلَ كان يَبْني المَسكَنَ المُحكَمَ فينَهَدِمُ في حياتِه، فنَحتوا البيوت من الجبال، وكانوا في سَعَةٍ ورَخاءٍ من العيش، فعَتَوْا على الله، وأفسدوا في الأرض، وعَبَدوا الأوثان، فبعثَ اللهُ تعالىٰ إليهم صالحًا عليه السلام،

قولُه: (مُكوَّنةً) أي: موجودة، لكن من غَير واسِطة، كما قِيل لعِيسَىٰ «كلمة»(١).

قولُه: (وطَرُوقةٍ)، الجوهري: «يقال: ناقة طَروقة الفحل، لِلّتي بلَغَت أن يضْربها الفحل»، «وناقةٌ مُخْتَرِجَة: إذا خرجت على هيئة الجمل».

الراغب: «الطرقُ في الأصل: الضّرب (٢)، إلّا أنه أخصّ، لأنه ضَرْب يُوقَع بِطَرْق الحديد بالمِطرقة، ويُتَوسَّع فيه توسُّعَهُم في الضرب. ومنه قيل: طَرَق الفحلُ الناقة، وأطْرَقَها، واستَطْرقتُ فلاناً فَحْلاً. ويقال للناقة: طَرُوقَة»(٣).

قولُه: (آيةً من آياته): حالٌ من ضمير «جاءت»، وكذا «مكوَّنة»، والظاهرُ أنها حالٌ من ضمير «مكوَّنة» متداخلة.

وذكر المصنّفُ في سورة «هود» (٤) «أن ﴿لَكُمْ ﴾: حالٌ من ﴿ اَيَةً ﴾، وكانت: صفة، فقد منه وصارت حالاً».

⁽١) وهذا إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُكَثِيَّرُكِ بِكُلِمَةٍ مِنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ ﴾ [آل عمران: ٤٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى آبْنُ مَرِّيَمَ رَسُولُ آللَهِ وَكَلِمَتُهُ ﴾ [النساء: ١٧١].

⁽٢) في «المفردات»: «كالضرب».

⁽٣) «مفردات القرآن» ص١٨٥.

⁽٤) انظر: «الكشاف» (٨: ١٢١) في معرض تفسير: ﴿ وَيَنقَوْمِ هَالِذِهِ مَالَقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ﴾ [هود: ٦٤].

وكانوا قومًا عَرَبًا، وصالحٌ من أوسَطِهم نَسَبًا، فدعاهُم إلى الله تعالى، فلم يَتَبِعهُ إلا قَليلٌ منهم مُستَضعفون، فحَذَّرَهُم وأنذَرَهُم، فسألوه آية، فقال: أيَّة آيةٍ تُريدون؟ قالوا: تَخُرُجُ معنا إلى عيدِنا في يوم معلوم لهم من السَّنة، فتدعو إلهك، ونَدْعو آلهتنا، فإن استُجيبَ لك اتَّبعناك، وإن استُجيبَ لنا اتبَعْتَنا، فقال صالح: نعم، فخرجَ معهم ودَعَوْا أوثائهم وسألوها الاستِجابة فلم تُحِبهُم، ثم قال سَيِّدُهم جُنْدَعُ بنُ عمرو و وأشارَ إلى صخرةٍ مُنفَرِدةٍ في ناحية الجبلِ يُقالُ لها: الكاثِبة _ : أخرِجُ لنا من هذه الصَّخرةِ ناقة عُترَجةً جَوْفاءَ وَبْراء _ والـمُخترَجةُ: التي شاكلت البُخت _ ، فإن فَعَلْتَ صدَّقْناك وأَجَبْناك، فأخذَ صالحٌ عليه السلام عليهم المواثيق: لئن فَعَلْتُ ذلك لتُؤمِننَ ولتُصَدِّقَنَاك وأَجَبْناك، فأخذَ صالحٌ عليه السلام عليهم المواثيق: لئن فَعَلْتُ ذلك لتُؤمِننَ ولتُصَدِّقَنَاك فالوا: نعم، فصَلّى ودعا ربَّه فتَمَخَّضَتِ الصخرة مُتَخَّضَ النَّتُوجِ بولَدِها، فانصَدَعَت عن ناقة عُشَراءَ جَوْفاء وَبْراء، كما وصَفوا، لا يَعلَمُ ما بينَ جَنبيْها إلّا اللهُ تعالى، وعظهاؤهم ناقرون، ثم نَتَجَتْ ولدًا مِثْلَها في العِظم، فآمَنَ به جُندَعٌ ورَهُطٌ من قومه، ومنع أعقابَهم ناسٌ من رؤوسِهم أن يُؤمنوا، فمَكَثَتِ الناقةُ معَ ولدِها ترعى الشجرَ وتشربُ الماء، ناسٌ من رؤوسِهم أن يُؤمنوا، فمَكَثَتِ الناقةُ معَ ولدِها ترعى الشجرَ وتشربُ الماء، وكانت تَرِدُ غِبًا، فإذا كان يومُها وضَعَتْ رأسَها في البئر

وقريبٌ منه معنىٰ ما قاله هنا: ﴿وَ﴿لَكُمْ ﴾: بيان لَمِن هي له آية».

قال أبو البقاء: «ويجوز أنْ يكونَ ﴿لَكُمْ ﴾ حالاً من ﴿ اَيَةَ ﴾. ويجوز أنْ يكونَ ﴿نَاقَتُهُ اللَّهِ ﴾ بدلاً من ﴿ هَنذِهِ ، أو عطفَ بيان، و ﴿لَكُمْ ﴾ الخبر. ويجوز أن يعملَ في ﴿ وَايَةً ﴾ : ﴿لَكُمْ ﴾ : ﴿لَكُمْ ﴾ . وجاز أن يكون ﴿ ءَايَةً ﴾ حالاً، لأنها بمعنى علامة ودليلاً » (١).

قولُه: (وسألوها) أي: سألوا الأصنامَ أنْ تستجيبَ دعاءهم، أي: تجيب. قال تعالى: ﴿ قَالَسَتَجَابَ لَهُمُ رَبُّهُمُ ﴾ [آل عمران: ١٩٥] (٢).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٠). وقد سقط من (أ) قوله: «ودليلاً».

⁽٢) والآية شاهد على أنّ «استجاب» بمعنى: أجاب.

فها تَرفَعُه حتى تشربَ كلَّ ماءٍ فيها، ثم تَتَفَحَّجُ فيَحتَلِبونَ ما شاؤوا حتى تمتلئ أوانيهم، فيشربونَ ويَدَّخِرون.

قال أبو موسى الأشعري: أتيتُ أرضَ ثَمود، فذَرَعْتُ مَصدَرَ الناقة، فوَجَدْتُه سِتِّين فِراعًا.

وكانت الناقة إذا وقع الحرُّ تَصَيَّفَتْ بِطَهِرِ الوادي، فتَهرُ بُ منها أنعامُهم، فتَهبِطُ إلى بَطْنِه، وإذا وقع البَرْدُ تَشَتَّتْ بِبَطْنِ الوادي، فتَهرُ بُ مواشيهم إلى ظَهْرِه، فشقَّ ذلك عليهِم، وزَيَّنَتْ عَقْرَها لهم امرأتان: عُنيزة أُمُّ غَنْم، وصَدَقة بنتُ المختار، لما أضَرَّتْ به من مواشيها، وكانتا كثيرتي المواشي، فعقروها واقتسَموا كَمْها وطَبَخوه، فانطلق سَقْبُها حتى رقي جَبلًا اسمه قارة، فرغی ثلاثًا، وكان صالحٌ قال لهم: أَدْرِكوا الفصيل عسی أن يُرفَع عنكم العذاب، فلم يَقدِروا عليه، وانفَجَّتِ الصخرة بعد رُغائِه، فدخلها، فقال لهم صالح: تُصبِحون غدًا ووجوهكم مُصفَرَّة، وبعد غدٍ ووجوهكم مُحمَّرة واليوم الثالث ووجوهكم مُسودة، ثم يُصبِحُكُم العذاب، فلما رَأُوا العلاماتِ طَلَبُوا أن يَقتُلُوه، فأنجاهُ الله إلى أرضِ فِلسَطين، ولما كانَ اليومُ الرابعُ وارتفعَ الضَّحىٰ تحنَّطوا بالصَّبْر، وتكفّنوا بالأنطاع، فأتنهم صَيْحةٌ من السهاء، فتقطّعتْ قلوبُهم، فهلكوا.

قولُه: (ثم تَتَفَحُّجُ) بالفاء، والحاء المهملة، والجيم بعدها.

نقل الجوهري عن أبي عمرو: «والتَّفَحُّج مثلُ: التَفَشُّج (١): وهو أن يفرَّج بيْن رِجْليه».

قولُه: (تَصَيَّفَتْ): أي: تلبَّثَت بالصَّيْف. و «تَشَتَّتْ»: إذا تلبَّثَت بالشتاء.

قولُه: (سَفْبُها). السَّقْب: الذَّكَر من أولادِ الإبل. «تحنَّطُوا»: أي: اتخذوا حَنُوطاً. والحَنوط: الذَّرِيرة. «لا تَرِيبُوها»، من قولهم: «رَابَنِي فلان: إذا رأَيْتَ منه ما يَسُوؤُكَ وتَكُرَهُه».

⁽١) في (أ): «التفسح»، وفي (ج): «التفشح».

﴿ تَأْكُلُ فِي ٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ﴾ أي: الأرضُ أرضُ الله، والناقةُ ناقةُ الله، فذَرُوها تَأكُلُ في أرضِ رَبِّها، فليسَت الأرضُ لكم، ولا ما فيها من النباتِ من إنباتِكم، ﴿ وَلَا تَمَسُّوهَا
 يِسُوٓءٍ ﴾: لا تَضرِبوها ولا تَطرُدوها ولا تَريبوها بشيءٍ من الأذى، إكرامًا لآيةِ الله.

ويُرُوَىٰ: أَنَّ رسولَ الله عَلَيْ حِينَ مرَّ بالجِجْرِ في غزوةِ تَبوك قال لأَصحابه: «لا يَدخُلنَ أحدٌ منكم القرية، ولا تَشرَبوا من مائِها، ولا تَدخُلوا على هؤلاءِ المُعذَّبين، إلا أن تكونوا باكين أنْ يُصيبَكم مِثلُ الذي أصابَهم». وقال عَلَيْ: «يا عَليُّ، أتدري مَنْ أشقىٰ الأوَّلِينَ؟» قال: اللهُ ورسوله أعلم، قال: «عاقرُ ناقةِ صالح. أتدري مَن أشقىٰ الآخِرِين؟» قال: الله ورسوله أعلم، قال: «قاتِلُك».

قولُه: (أي: الأرضُ أرضُ الله، والناقةُ ناقةُ الله): فإن قلتَ: هذه الإضافةُ آذنت بالاختصاص، وقد قدّر فيها سبق أنّ الإضافةَ في ﴿نَاقَةُ ٱللهِ للتعظيم، والتفخيم، والاحتصاص، فأين الإضافة في ﴿أَرْضِ ٱللّهِ ﴾ غيرُ مطلوبٍ منها التعظيم، بل الاختصاص، فأين التطابق؟ قلتُ: الاختصاص لا يدفعه التعظيم.

قولُه: (ويُرُوَىٰ: أن رسولَ الله ﷺ): الحديثُ من رواية البخاريِّ ومسلم، عن ابن عمرَ قال: «لمَّ مَرَّ رسولُ الله ﷺ بالحِجْر (١)، قال: «لا تَدْخُلُوا مَسَاكِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُم، قال: «لا تَدْخُلُوا مَسَاكِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُم، أَنْ اللهِ عَلَيْ بالحِجْر (١)، قال: «لا تَدْخُلُوا مَسَاكِنَ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى الله

أمّا روايةُ الكتاب^(٤): «بَاكِينَ أَنْ يُصِيبَكُم» فمعناه: خائفين أنْ يُصيبَكم مثْلُ ما أصابَهم.

قولُه: (يَا عَلِيُّ، أَتَدْرِي مَنْ أَشْقَىٰ الأَوَّلِينَ؟): ورَوىٰ ابنُ عبدِ البرّ في «الاستيعاب» عن

⁽١) الحِجْر: مساكن ثمود قوم صالح.

⁽٢) أي: حذر أن يُصيبكم، وفي رواية: «حذراً أن يصيبكم».

⁽٣) أخرجه البخاري (٣٣٨٠) ومسلم (٢٩٨٠) وغيرهما.

⁽٤) يعنى: «الكشاف».

وقرأ أبو جعفرٍ _ في رواية _: «تأكُلُ في أرضِ الله»، وهو في موضعِ الحالِ بمعنىٰ: آكلةً.

﴿ وَبَوَّاكُمُ ﴾: ونَزَّلَكُم، والمَباءةُ: المَنزِل، ﴿ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾: في أرضِ الحِجْرِ بينَ الحَجازِ والشام، ﴿ مِن سُمُولِهَ اقْصُورًا ﴾ أي: تَبْنونَها من سُهولةِ الأرضِ بها تَعْملون مِنها من الرِّهْصِ واللَّبِنِ والآجُرِّ. وقرأ الحسن: «وتَنْحَتون» بفَتْحِ الحاء، و «تَنْحاتون» بإشباع الفتحة، كقوله:

النِّسائي، من حديث عبَّارِ بنِ ياسر، عن النبي ﷺ أنه قال لِعَلِيِّ رضي الله عنه: «أَشْقَىٰ النَّاسِ اللهِ عَنْ النَّاسِ الَّذِي قَتَلَ النَّاقَةَ، والَّذي يَضْرِبُكَ عَلَىٰ هَذا» _ ووضع يده عَلَىٰ رأسه _ «حتىٰ يُخضِّبَ هَذِهِ» يعني: لحْيته (١).

قولُه: (من الرِّهْصِ واللَّبِنِ): الرِّهص: «العِرْق الأسفل من الحائط. كذا في «الأساس». والذي يوافقُ قولَ المصنف ما في «الـمُغرب»: «الرِّهص: الطين الذي يُـجْعل بعضه عَلىٰ بعض» (٢).

«مِن» _ في «مِن سُهولة الأرض» _ : بيان «ما» في «بها تعملون منها»، والباء _ في «بها تعملون» _ متعلّقة بـ «تبنونها»، كها تقول: بنيت الدار بالجصّ والآجُرّ والطّين (٣).

قال أبو البقاء: « ﴿ مِن سُهُولِهَا ﴾: حال من ﴿ قُصُورًا ﴾، أو مفعولاً ثانياً لـ ﴿ تَنَيْنِذُونِ ﴾ » (٤).

⁽١) «الاستيعاب» (٣: ١١٢٦) والحديث أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٨٤٨٥) والبزّار في «المسند» (١٤٣٤)، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١٨٣٤٧).

⁽٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٥٥).

⁽٣) والجص _ بكسر الجيم وفتحها، وتشديد الصاد _ ما يبنى به. والآجُرّ _ بالراء المشددة _ الطين المشوي، ويستعمل في البناء.

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٠)، بتصرّف.

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَىٰ أَسِيلٍ حُرَّةٍ

فإن قُلتَ: عَلامَ انتَصَبَ ﴿ يُتُوتًا ﴾؟ قلتُ: على الحال، كما تقولُ: خِطْ هذا الثوبَ قَميصًا، وابْرِ هذه القَصَبةَ قَلَمًا، وهي من الحالِ المُقدَّرة، لأنَّ الجبلَ لا يكونُ بيتًا في حالِ النَّحْت، ولا الثوبُ ولا القَصَبةُ قَميصًا وقَلمًا في حالِ الخياطةِ والبَرْي.

وقيل: كانوا يسكنونَ السُّهولَ في الصَّيف، والجبالَ في الشتاء.

[﴿ قَالَ ٱلْمَلَا ٱلَّذِينَ ٱسْتَكَبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَ صَكِلَحًا مُرْسَلُ مِن رَّبِهِ قَالُواْ إِنَّا بِمَ آ أُرْسِلَ بِهِ مُوْمِنُونَ * قَالَ الْعَلَمُونَ أَرْسِلَ بِهِ مُوْمِنُونَ * قَالَ الْغَيْمِ اللَّهِ عَلَمُونَ النَّاقَةَ وَعَتَوَاْ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ النَّاقَةَ وَعَتَوَاْ عَنْ أَمْرِ رَبِيهِ مَ وَقَالُواْ يَنْصَكِلُحُ ٱثْقِلَنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ * فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ وَكَتَواْ فَنَ أَلْمُ مَنْ اللَّهُ مُنْ وَنَصَحَتُ لَكُمْ وَلَكِنَ لَا يَحْبُونِ فَا النَّا اللَّهُ مَنْ وَفَالَ يَنْ قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغَتُكُمْ وَلِكِنَ لَا يَجْبُونَ النَّامِ عِينَ * وَفَالَ يَنَقُومِ لَقَدْ أَبْلَغَتُكُمْ وَلِكِنَ لَا يَجْبُونَ النَّامِ عِينَ * وَفَلَا مَنْ وَلَاكُنَ وَلَقَدْ أَبْلَغَتُكُمْ وَلَكِنَ لَا يُحْبُونِ اللَّهُ مُنَالِكُ عَنْ الْمَرْسَلِينَ اللَّهِ اللَّذِي وَفَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنَ لَا يُحْبُونَ النَّعِمِ عِينَ * وَمَاكِنَ لَا يَعْمُلُونَ النَّعِمِ عِينَ * وَالَى مَالِي اللَّهُ اللَّهُ مُولِكِنَ لَا يَعْمُونُ النَّعِمِ عِينَ اللَّهُ مُولِكِنَ لَا يَعْمُونُ النَّعُومِ عِينَ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ مُولِكِنَ لَا يَعْمُونُ النَّعِمِ عِينَ الْمُؤْمِنِ الْمُولِي اللَّهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ مُولِي اللَّهُ مُنْ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُولِي اللَّهُ مُؤْمِنَا لَهُ مُؤْمِنَا لَا عَلَيْ الْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنَ اللْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَا لِلْمُؤْمِنَ اللْمُؤْمِنَ اللْمُؤْمِنَ اللْمُؤْمِنَ اللْمُؤْمِنَ اللْمُؤْمِنَا اللْمُؤْمِنَا اللْمُؤْمِنَا اللْمُؤْمِلُولُ اللْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَا لِمُؤْمِنَا اللْمُؤْمِنَا اللْمُومُ الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِعُونَ اللْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَا اللْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَا الْمُؤْمِنُ الْمُؤْ

قولُه: (يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَىٰ أَسِيلِ حُرَّةٍ): تمامه:

زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ

البيت لعنترة.

يَنْبَاع: أصله: ينبع، فأشبع الفتحة لإقامة الوزن، فتولّدت ألف، أي: يسيل.

والذِّفْرَىٰ^(۱) مِن القَفا: هو الموضعُ الذي يَعْرَق من البعير خلْف الأذُن، ولا ينوَّن، لأنَّ أَلِفها للتأنيث.

والأَسِيل: صفة الناقة. يقال: خَدُّ أَسِيل، إذا كان ليِّناً طويلاً. والـحُرُّ من كل شيء: خالِصه وجيَّده.

⁽١) بكسر الذال المعجمة وتشديدها، وتسكين الفاء، بعدها راء مفتوحة.

﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا ﴾: للذين استَضْعَفَهم رُؤَساءُ الكفارِ واستَذَلُّوهم، و ﴿لِمَنْ عَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ بَدَلٌ من «الذين استُضعِفوا».

فإن قلت: الضميرُ في ﴿مِنْهُمْ ﴾ راجعٌ إلى ماذا؟ قلتُ: إلى ﴿قَوْمِهِ - ﴾ أو إلى «الذين استُضعفوا».

فإن قُلت: هل لاختِلافِ المَرجِعَيْن أثرٌ في اختلافِ المعنى؟ قلتُ: نعم، وذلك أنَّ الراجعَ إذا رجعَ إلى ﴿قَوْمِهِ ﴾ فقد جَعَلَ «مَنْ آمَنَ» مُفَسِّرًا لـ «من استُضْعِفَ منهم»، فدلَّ أنَّ استِضعافَهم كان مقصورًا على المؤمنين، وإذا رجَع إلى «الذينَ استُضْعِفوا»، لم يكُن الاستِضعافُ مقصورًا عليهم، ودلَّ أنَّ المُستَضعَفينَ كانوا مؤمنينَ وكافرين.

﴿ أَتَعَلَمُونَ أَنَ صَلِحًا مُّرَسَلُ مِن رَّيِهِ ﴾ شيءٌ قالوهُ على سبيلِ الطَّنْزِ والسُّخرية، كما تقول للمُجَسِّمَة: أَتَعلَمونَ أَنَّ الله فوقَ العرش؟

والزَّيَّافَة من النُّوق: المُخْتالَة. والزَّيف: التَّبُخْتُر.

الفَنِيق: الفحْل المكرم، والمُكْدَم: المعْضُوض. يقال: ما بالبَعِير كَدَمَةٌ، أي: لم يكن به وَسْم ولا أثر.

يصف ناقةً يسيل العَرَق من خلْفِ أُذُنيْها، مؤتَّقةَ الخلْق، شديدةَ التبختر، مثل فحْل الإبل قد كَدَمَتْه الفُحول.

قولُه: (فقد جَعَلَ «مَنْ آمَنَ» مفسِّراً لِـ «مَن استُضْعِفَ منهم»): قال القاضي: «﴿لِمَن ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾: بدلٌ من ﴿لِلَّذِينَ اَسْتُضْعِفُواْ ﴾، بدل الكلّ، إذا رجع الضميرُ إلى ﴿قَوْمِهِ ﴾، وإذا رجع إلى ﴿لِلَّذِينَ اَسْتُضْعِفُواْ ﴾ بدلُ البعض»(١)، لوجود الضمير حينئذ.

⁽١) «أنو ار التنزيل» (٣: ٣٥).

فإن قُلتَ: كيفَ صَحَّ قولُهُم: ﴿إِنَّا بِمَا أَرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴾ جوابًا عنه؟ قلتُ: سألوهُم عن العِلم بإرسالِه، فجعلوا إرسالَه أمرًا معلومًا مكشوفًا مُسَلَّمًا لم يدخُلُه رَيْب، كأنهم قالوا: العِلْمُ بإرسالِه وبها أُرسِلَ به مما لا كلامَ فيه ولا شُبْهةَ تدخُلُه لوضوحِه وإنارتِه، وإنّها الكلامُ في وجوبِ الإيهانِ به، فنُخْبِرُكم أنّا به مؤمنون، ولذلك كانَ جوابُ الكفرَة: ﴿إِنَّا بِأَلَدِى ءَامَنتُم بِهِ عَكَفِرُونَ ﴾ فوضعوا ﴿ ءَامَنتُم بِهِ عَلَى مُوضِعَ ﴿ أَرْسِلَ بِهِ مُسَلَّمًا .

قولُه: (سألوهُم عن العِلْمِ بإرسالِه): حاصل الجوابِ أنه من بابِ الأسلوبِ الحكيم^(۱)، وهو تَــَلَقِّي المخاطَب بغير ما يترقَّب.

قوله: (إنَّما الكلامُ في وَجوبِ الإيمانِ به) أي: لا تسألوا عن العِلم بإرسالِه، بل سَلُوا: هل يجبُ الإيمانُ به لأنه الأهمُّ بشأنِكم؟ فإن قلتَ: من أين دلَّ الجوابُ على وجوبِ الإيمانِ به؟ قلتُ: من حيثُ إنّ أصلَ السؤال: أتعلمون أن صالحاً مُرسَلٌ ثابتُ الرسالةِ بالدليل، فيجب الإيمان به عليكم وعلينا؟ فالجواب: نعم: عَلِمنا وحققنا ثبوتَ رسالته بدعواه وإظهار المعجزة عليها، فنحن آمنًا به وبما أرسل به من البينات، فأنتم أيضاً آمِنوا به، فعدلوا عن ظاهر الجوابِ إلى ما تراه لتلك النكتةِ التي ذكرها المصنف، والقوم لمّا كانوا منكرين رسالة البشر الجوابِ إلى ما تراه لتلك النكتةِ التي ذكرها المصنف، والقوم لمّا كانوا منكرين رسالة البشر تكبُّراً وعناداً، كما قالوا: ﴿ إِنَّا بِأَلَّذِي مِثْلِنَا ﴾ [المؤمنون: ٤٧] ما أنصفوا، وقالوا: ﴿ إِنَّا بِأَلَّذِي وَمُلِنَا ﴾ [المؤمنون: ٤٧] ما أنصفوا، وقالوا: ﴿ إِنَّا بِأَلَّذِي وَمُلِنَا ﴾ [المؤمنون: ٤٧] ما أنصفوا، وقالوا: ﴿ إِنَّا بِأَلَّذِي وَمُلِنَا ﴾ [المؤمنون: ٤٧] ما أنصفوا، وقالوا: ﴿ إِنَّا بِأَلَاثِي اللَّهِ مِنْ البَيْرِينِ مِثْلِنَا ﴾ [المؤمنون: ٤٧] ما أنصفوا، وقالوا: ﴿ إِنَّا بِأَلَاثِي اللَّهُ وَمِنْ الْعِلْمُ وَلِهُ وَلَالُوا اللَّهُ وَلَالُوا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَالَتُ اللَّهُ وَلَالَوا اللَّهُ وَلِيْمُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَالُهُ اللَّهُ وَلَالَّهُ وَلَالَا اللَّهُ اللَّلْهُ اللَّهُ اللّهُ اللّ

قولُه: (ولذلك كان جواب الكفرة): أي: ولأجلِ أنهم ساقوا الكلام في وجوب الإيمان به، دون الإرسال، وكونه مُرْسَلاً، قالت الكفرة: ﴿إِنَّا بِٱلَّذِيَّ ءَامَنتُم بِدِ كَغِرُونَ ﴾. فإنهم

⁽١) أي: في قوله تعالى: ﴿إِنَّا بِمِكَ أَرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴾ كما وضح ذلك الطيبي، ويلاحظ أن هذه هي المرة الأولىٰ التي يعرّف فيها الطيبي بعض المصطلحات البلاغية.

⁽٢) هذه الفقرة أثبتُّها من (ط).

﴿ فَعَقَرُواْ اَلنَاقَةَ ﴾ أُسِندَ العَقْرُ إِلَىٰ جَيعِهم، لأنه كانَ برِضاهُم، وإن لم يُباشِرْهُ إلا بعضُهم، وقد يُقالُ للقبيلةِ الضَّخْمة: أنتُم فَعَلتُم كذا، وما فَعَله إلا واحدٌ منهم، ﴿ وَعَكَوّاْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِم ﴾: وتولَّوْا عنه واستكبروا عن امتِثالِه عاتِين. و «أَمْرُ رَبِّهم »: ما أَمَرَ به علىٰ لِسانِ صالح عليه السلام من قوله: ﴿ فَذَرُوهَا تَأْكُلُ فِي آرْضِ اللّهِ ﴾ أَمَرَ به علىٰ لِسانِ صالح عليه السلام من قوله: ﴿ فَذَرُوهَا تَأْكُلُ فِي آرْضِ اللّهِ ﴾ [الأعراف: ٧٧]، أو شَأْنُ رَبِّهم وهو دينُه. ويجوزُ أن يكونَ المعنىٰ: وصَدَرَ عُتُوهُم عن أمرِ رَبِّهم، كَأَنَّ أَمْرَ رَبِّهم بتَرْكِها كانَ هو السببَ في عُتوِّهم. ونَحْوُ «عن» هذه ما في قوله: ﴿ وَمَا فَعَلْنُهُ وَمَا أَمْرِي ﴾ [الكهف: ٨٢].

أيضاً عدَلوا عن الظاهر، لأنّ جوابَهم المطلق: إِنَّا بالذي أُرْسِل به كافرون. أي: ليس الأمرُ كما قُلْتم بأن الكلامَ في وجوبِ الإيمان به.

قال في «الانتصاف»: «لو طابقوا، لقالوا: إنّا بالذي أُرْسِلَ به لكافرون، لكن عَدَلوا عن ذلك، لما فيه من إثباتِ رسالتِه، وهم يجْحدونها، وقد ثَبَت مثلُ ذلك عَلى وجه التهكّم، كما قال: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلذِّي ٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمُ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الشعراء: ٢٧]. لكنّ هؤلاء بالغوا في التحرّز حذراً من النطق بثبوت الرسالة»(١).

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ المعنى: وصَدَرَ عُتُوهم): عطف عَلىٰ قوله: «وتَوَلَّوْا عنه». يريد أنّ الأمرَ في قوله: ﴿عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمَ ﴾ إمّا بمعنىٰ واحد الأوامر، أو واحد الأمور. فإنْ كان الأول، ﴿ فَعَتَوْا ﴾ إمّا مضمّن لمعنى «التولِّي»، فالمعنى: تولَّوْا واستكبروا عن امتثال أمْرِ عاتين. أو مضمّن لمعنى الإصدار، فالمعنى: صدر عتوُّهم عن أمرِ ربهم. وسببُه لأنه تعالىٰ لمّا أمرهم بقوله: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلُ فِي آرْضِ اللّهِ ﴾ ابتلاءً، وهم ما امتثلوا الأمر، فصاروا عاتين لذلك. ولو لا ذلك الأمرُ ما ترتب العتوُّ.

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٩١).

﴿أَتَّقِنَا بِمَا تَعِدُنَا ﴾ أرادوا: من العذاب، وإنها جازَ الإطلاقُ لأنه كان معلومًا، واستعْجالهُم له لتكذيبهم به، ولذلك عَلَّقوهُ بها هم به كافرون، وهو كونُه من المُرسَلين.

﴿ اَلرَّجَفَ اللَّهِ الصَّيْحةُ التي زُلْزِلَت لها الأرضُ واضطربوا لها، ﴿ فِي دَارِهِم ﴾: في بلادِهم أو في مساكنِهم، ﴿ جَنْثِمِينَ ﴾: هامِدينَ لا يَتَحرَّكونَ مَوْتَىٰ. يُقال: الناسُ جُثَمٌ، أي: قُعودٌ لا حِراكَ بهم ولا يَنْبِسُون نَبْسة، ومنه: المُجَثَّمَةُ التي جاء النَّهْيُ عنها، وهي البَهيمةُ تُربَطُ وتُجمَعُ قوائمها لتُرْمىٰ.

وإنْ كان الثاني، فالمعنى: تولُّوا واستكْبَروا عن شأنِ الله، أي: دينه.

قولُه: (واستعْجالهُم له) أي: للعذاب، لأجلِ تكذيبهِم بالعذاب، لأنّ مِن حقّ مَن خاف النازلة، حَذِرَ واحترز، فضلاً عن أن يستعجل نزولها.

والدليل عَلىٰ أن استعجالهم كان للتكذيب تعليقُهم استعجالَ العذاب، أي: بقوله: ﴿إِنَّا بِأَلَّذِى ءَامَنتُم بِهِ، ﴿إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾، وقد أنكروا أنه مِن الْمُرسَلين، في قولهم: ﴿إِنَّا بِأَلَّذِى ءَامَنتُم بِهِ. كَنْفِرُونَ ﴾.

قوله: (لا يَنْبِسُون)، الجوهري: «ما نَبَس بكلمة، أي: ما تكلّم».

قُولُه: (المُجَثَّمَة) بفتح الثاء المثلَّثة.

المُغرب: «هي بالفتح: ما يُـجْثَم، ثم يُرْمَىٰ حتىٰ يُفْتل. وعن عكرمة: هي الشاة تُرْمَىٰ بالنَّبُل. وعن شَمِر (١): بالحجارة. وقيل: إنها في الطير خاصة، والأرانب، وأشباه ذلك (٢).

⁽۱) شَمِر بن حَمْدَوَيْه الهروي، أبو عمرو، لغويّ أديب، له عناية بالحديث. وله كتاب كبير في اللغة، لكنه مفقود، ومن كتبه: «غريب الحديث». مات سنة ٢٥٥هـ. انظر: «إنباه الرواة» (٢: ٧٧)، و«معجم الأدباء» (١١: ٤٧٤)، و«الأعلام» (٣: ١٧٥).

⁽٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٣١).

وعن جابر: أن النبي عَلَيْ لمَّا مرَّ بالحِجْرِ قال: «لا تسألوا الآيات، فقد سألها قومُ صالحِ فأخَذَتُهُم الصَّيْحة، فلم يَبْقَ منهم إلّا رجلٌ واحدٌ كان في حَرَمِ الله. قالوا: مَن هو؟ قال: ذاك أبو رِغال، فلما خَرَجَ من الحَرَمِ أصابَه ما أصابَ قومَه». وُروي: أنَّ صالحًا كان بعَثَه إلىٰ قوم، فخالفَ أمْرَه. ورُوي: أنه عليه السَّلامُ مرَّ بقير أبي رِغالِ فقال: «أتدرونَ مَنْ هذا»؟ قالوا: اللهُ ورسولُه أعلم. فذكرَ قِصَّةَ أبي رِغال، وأنه دُفِنَ هاهنا ودُفِنَ معه غُصْنٌ من ذَهَب، فابتَدَروهُ وبَحَثوا عنه بأسيافِهم، فاستَخرَجوا الغُصْن.

﴿ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُم ﴾ الظاهرُ أنه كان مُشاهِدًا لِما جرى عليهم، وأنه تَولِّىٰ عنهم بعدَما أَبصَرَهُم جاثِمين، تَوَلِّى مُغتَمِّ مُتَحَسِّر على ما فاته من إيانهم، يَتَحزَّنُ لهم ويقولُ: يا قومِ لقد بَذَلْتُ فيكم وُسْعي، ولم آلُ جُهدًا في إبلاغِكم والنصيحةِ لكم، ولكنكم ﴿ لا يَحْبُونَ لَتَصِحِينَ ﴾،

قولُه: (قال: أبو رِغَال)(١). روى أبو داود عن ابن عمرو بن العاص قال: سمعتُ رسول الله على يقول حين خرجْنا معه إلى الطائف، فمرزْنا بقبْر، فقال على: «هذا قَبْرُ أَبِي رِغَال، وكان بِهذَا الحَرَم يَدْفَعُ عَنْه، فَلَمَّا خَرَجَ أَصَابَتُهُ النَّقْمَةُ الَّتِي أَصَابَتْ قَوْمَهُ بهذا المكان، فَدُونَ فِيه. وآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ دُفِنَ مَعَهُ غُصْنٌ مِنْ ذَهبِ، إنْ أَنْتُم نَبَشْتُم عَنْهُ أَصَبْتُمُوه الْبَتَدَرَ النَّاس، فَاسْتَخْرَجوا الغُصْن (٢).

قولُه: (ولم آلُ جُهْداً)، الجوهري: «أَلا يَأْلُو، أي: قصّر. وفلان لا يَأْلُوك نُصْحاً، فهو آلِ، والمرأة آلِيكَةٌ».

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «قال: ذاك أبو رغال».

⁽٢) أخرجه أبو داود (٣٠٩٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ٢٥٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٤٤٤) و «الأوسط» (٢٧٨٨) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣: ٢٩٧).

ويجوزُ أن يتوتّى عنهم تَولِّي ذاهبٍ عنهم، مُنكِرٍ لإصرارِهم حينَ رأى العلاماتِ قبل نزولِ العذاب.

ورُوي: أنَّ عَقْرَهُم الناقة كان يومَ الأربعاء، ونزلَ بهم العذابُ يومَ السبت. ورُوي: أنه خرجَ في مئةٍ وعَشَرةٍ من المسلمينَ وهو يَبكي، فالتَفَت، فرأى الدُّخانَ ساطِعًا، فعَلِمَ أنَّهم قد هَلَكوا، وكانوا ألفًا وخْسَ مئةِ دار. ورُوِيَ: أنه رجَعَ بمَنْ معَه، فسَكَنوا ديارَهم.

فإن قُلتَ: كيفَ صَحَّ خِطابُ الموتىٰ وقولُه: ﴿وَلَكِكِن لَّا تَجِبُونَ ٱلنَّاصِحِينَ ﴾؟ قلتُ: قد يقولُ الرجلُ لصاحبِه وهو مَيِّتٌ _ وكان قد نَصَحَه حَيًّا فلم يَسمَعْ منه حتَّىٰ ألقىٰ بنَفْسِه في التَّهلُكة _: يا أخي، كم نَصَحتُكَ، وكم قُلْتُ لك فلم تَقبَلْ مني! وقوله: ﴿وَلَكِن لَا يَجِبُونَ ٱلنَّاصِحِينَ ﴾ حِكايةُ حالٍ ماضية.

قولُه: (ويجوزُ أن يتولَّل عنهم تولِّي ذاهبٍ عنهم، منْكِرٍ) فعَلىٰ هذا: الخطاب مع القوم، يؤيّده قوله: «حين رأى العلاماتِ قبل نزولِ العذاب». والأول^(۱) هو الظاهر، لترتّبِ التولِّي بالفاء عَلىٰ ﴿فَأَصَّبَحُواْ فِي دَارِهِمَ جَنثِمِينَ ﴾ وهو المناسب منه عليه السلام، وأنه من العرب، ومن عادتهم البكاءُ عَلىٰ الديارِ وأهْلها. وعليه يَرِدُ السؤال الآتي: «كيف صحّ خِطاب الموتَىٰ؟».

قولُه: (وكانوا ألفاً وخْسَ مئةِ دار) أي: كانت دورهم ألفًا وخْسَ مئة، فحذف المضاف، فانقلب الضميرُ المجرورُ مرفوعاً. كما مرّ في قوله: ﴿وَاللَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ﴾ [الأعراف: ٨٥]، أي: لا يخرج نباته.

قوله: (حِكايةُ حالٍ ماضية) وكان من حقِّ الظاهر أن يقال: نصحتُ لكم ولكن ما قبلتُم نُصحي، فعدَلَ من الماضي إلى المضارعِ لاستحضارِ تلك الحالةِ التي وقَعتْ فيها النَّصيحَةُ،

⁽١) يعني المعنى الأول بقوله: ﴿ فَتَوَلَّى عَنْهُمٌ ﴾، وقد ذكره الزمخشري بقوله: «الظاهر أنه كان مشاهداً لما جرى عليهم، وأنه تولّى عنهم بعدما أبصرهم جاثمين، تولّي مغتمٌ متحسّر عَلىٰ ما فاته من إيهانهم يتحزّن لهم...».

[﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ قَاتَاتُونَ ٱلْفَنْحِشَةَ مَا سَبَقَكُمُ بِهَا مِنْ أَحَدِ مِنَ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ إِنَّكُمْ لِنَاتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهُوةً مِّن دُونِ ٱلنِسَانَّ عِبَلَ أَنشُد قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿ وَمَاكَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ۚ إِلَّا أَن قَالُوٓا أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنطَهَرُونَ ﴿ فَأَنجَيْنَهُ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا فَانظُرْكَيْفَ كَانَ عَنْ الْفَارِينَ ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا فَانظُرْكَيْفَ كَانَ عَنْ الْمُجْرِمِينَ ﴾ ٨٠ - ٨٤]

﴿ وَلُوطًا ﴾ وأرسَلْنا لوطًا، و ﴿إِذْ ﴾ ظَرْفٌ لـ ﴿ أَرْسَلْنَا ﴾. أو: واذكُرْ لوطًا، و ﴿إِذْ ﴾ بدَلٌ منه، بمعنى : واذكُرْ وَقْتَ ﴿ قَالَ لِقَوْمِهِ ٤ أَتَأْتُونَ ٱلْفَحِشَةَ ﴾ : أتفعلونَ السَّيِّئَةَ المُتهادية في القُبْح؟ ﴿ مَا سَبَقَكُم بِهَا ﴾ : ما عَمِلها قبلَكُم، والباء للتعدية،

فأبوْا إلّا بغضَها؛ تَعجُّباً منه وتعجيباً لغيره من عدم القبول إلى المحبة، مبالغاً في الإصرارِ على الكفرِ، ومن الإفراد إلى الجمع المحلّى باللام إيذاناً بأن ذلك كان دأبَهم وعادتَهم، وأنّهم لا يَقْبلون نُصحَ ناصحِ، ومن ثمَّ ما قَبِلوا نُصحَه (١).

قولُه: (أوْ: واذْكُر لُوطاً) عَلىٰ هذا عطف جملة القصة عَلىٰ مِثْلِها. وعَلیٰ الأول: هو من عَطْفِ بعضِ مفردات الجملة عَلیٰ مِثله، أي: لقد^(٢) أرسلْنا نوحاً ولوطاً.

وقولُه: «﴿إِذْ ﴾ ظرف لـ ﴿أَرْسَلْنَا ﴾» معناه: الزمانُ أو القَرن الذي أُرْسِل فيه لوط.

وقيل: إن الوقتَ الحقيقي لقوله: ﴿أَتَأَتُونَ ٱلْفَنْحِشَةَ ﴾ هو الجزء المعين من الزمان الذي وقع فيه هذا الكلام. وذلك الجزء لا يصحّ أن يكون ظرفاً للإرسال. لكن كما أن ذلك الجزء زمان هذا القول، فكذلك ذلك اليوم، وذلك الشَّهر، وتلك السَّنة، وذلك القرْن، فيتحقَّق من هذا التقريرِ معنى الأثرِ الحقيقيِّ وغير الحقيقيِّ.

وعَلَىٰ عطْفِ القصةِ عَلَىٰ القصة، و ﴿إِذْ ﴾ بدل، يكون أَفْيَد، وذلك أن ذِكْرَ الأنبياء لتثبيت

⁽١) هذه الفقرة أثبتُّها من (ط).

⁽٢) من قوله: «على هذا عطف جملة القصة» إلى هنا سقط من (ج).

من قولك: سَبَقْتُه بالكُرة، إذا ضَرَبتَها قَبْلَه، ومنه قولُه عليه الصلاة والسلام: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَـةُ». ﴿ مِنْ أَحَدِ مِنَ أَلَعَنكَمِينَ ﴾ ﴿ مِنْ ﴾ الأُولىٰ: زائدةٌ لتوكيدِ النفي، وإفادةِ معنىٰ الاستِغراق، والثانية: للتبعيض.

قلبِ الرسول ﷺ بتسليته مما يقاسِي عن قَومه. أي: اذكر تلك الحالة، وصوِّرُها في نَفْسِك، لتعْلم أن الأنبياء السالفة درجوا عَلَىٰ ما أنت عليه مع القوم.

قولُه: (سَبَقَكَ بِهَا عُكَاشَةُ): عن البخاري ومسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي زُمْرَةٌ هُمْ سَبْعُونَ أَلْفاً، تُضِيءُ وُجُوهُهُمْ إِضَاءَةَ الْقَمَرِ قال رسول الله عَلَيْهَ البَدْرِ». فقام عكَّاشة بنُ مِحْصَن الأسدي، فقال: يَا رَسُول الله، ادْعُ اللهَ أَن يَجْعَلَنِي منهم. فقال ﷺ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ». ثم قام رجل من الأنصار، فقال: يا رسول الله، ادْعُ الله أن يَجْعَلَنِي منهم. فقال: «سَبقَك بِهَا عُكَاشَةُ»(١).

قال صاحب «الجامع»: عُكَّاشة: بضم العين وتشديد الكاف وتخفيفها، والتشديد أكثر، ومِحْصَن: بكسر الميم»(٢).

قولُه: (والثانية للتبعيض). فتكونُ بدلاً من محل ﴿مِنْ أَحَدٍ ﴾، أي: ما سَبَقكم بها بعضُ العالمين، أي: أنتم تفرَّدْتم بهذا الفعل مِن بين مَن عَدَاكم من العالمين.

قال في قوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦٥]: «أراد بالعالمين: الناس. أي: أتأتون مِن بين أو لاد آدم _ عَلَىٰ فرط كثرتهم، وغلبة إناثهم _ ذُكْرانهم؟ أو: أتأتون أنتم مِن بين مَنْ عَدَاكم مِن العالمين الذُّكْران؟».

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٤٢) ومسلم (٢١٦).

⁽٢) انظر: «جامع الأصول» (٩: ١٩٠).

فإن قُلتَ: ما مَوقِعُ هذه الجملة؟ قلتُ: هي مُجملةٌ مُستأنفة، أنكرَ عليهم أوّلًا بقوله: ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلْفَحِشَةَ ﴾، ثُم وَبَّخَهم عليها فقال: أنتُم أوّلُ مَنْ عَمِلَها.

أو علىٰ أنه جوابٌ لسُؤالٍ مُقَدَّر، كأنهم قالوا: لم لا نأتيها؟ فقال: ﴿مَاسَبَقَكُم بِهَامِنَ أَحَدِ ﴾، فلا تفعلوا ما لم تُسبَقوا به.

﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ ﴾ بيانٌ لقولهِ: ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلْفَحِشَةَ ﴾ ، والهمزةُ مِسْلُها في ﴿ أَتَأْتُونَ ﴾ للإنكارِ والتعظيم. وقُرِئ: ﴿ إِنَّكُمْ ﴾ على الإخبارِ المُستأنفِ. ﴿ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ ، من: أتى المرأة؛ إذا غَشِيها.

﴿ شَهُوَةً ﴾ مفعولٌ له، أي: للاشتهاء لا حاملَ لكم عليه إلّا مُجَرَّدُ الشهوةِ من غيرِ داع آخر، ولا ذمَّ أعظمُ منه، لأنه وَصْفٌ لهم بالبَهيمية، وأنه لا داعيَ لهم من جهةِ العقلِ البَّة، كطلبِ النَّسْلِ ونَحْوِه، أو حالٌ بمَعنى مُشْتَهين تابعينَ للشهوةِ غيرَ مُلتفتينَ

قولُه: (هي جُملةٌ مستأنفة) أي: مبتدأة، مؤكِّدة لمعنى الإنكار، عَلىٰ سبيل التتميم والمبالغة فيه. أي: ما كفاكم ارتكابُ هذه الفاحشة، حتىٰ كنتم مُقْتَدَيْنَ فِيها؟ كقولها(١):

وإِنَّ صَخْراً لَتَأْتُمُّ الهُداةُ بِهِ كَأَنَّـ هُ عَلَـمٌ فِي رَأْسِهِ نارُ

وإنّما قلنا: مبتدأة، ليُعْلَمَ أن معنى قوله: «مستأنفة» واردٌ عَلى اللغة لا عَلى الاصطلاح، لقوله بعد ذلك: «أو عَلىٰ أنه جوابٌ لسؤال مقدّر»، وذلك هو المستأنفة المصطَلَحة.

قوله: (وقرئ: ﴿ إِنَّكُمْ ﴾ عَلَىٰ الإخبارِ): نافع وحفص(٢).

قولُه: (أو حالٌ بمَعنى: مُشْتَهِين): وفرْق بين أن يكون ﴿شَهْوَةَ ﴾ حالاً، وبين أن يكون مفعولاً له؛ وذلك أن قضاءَ الشهوة في نفسه مُسْتَرْذَلٌ سَمِج، لكن إذا جُعل وسيلة إلى طلب

⁽١) يعنى الخنساء، والبيت في «ديوانها» ص٤٩.

⁽٢) انظر: «حجة القراءات» ص٧٨٧، و «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٦٨).

إلىٰ السهاجة، ﴿ بَلَ أَنتُمْ قَوْمٌ مُسَرِفُونَ ﴾ أضرَبَ عن الإنكارِ إلى الإخبارِ عنهم بالحالِ التي تُوجِبُ ارتكابَ القبائحِ وتَدْعو إلىٰ اتباعِ الشهوات، وهو أنّهم قومٌ عادتُهم الإسرافُ وتجاوزُ الحدودِ في كلّ شيء، فمِنْ ثَمَّ أسرفوا في بابِ قضاءِ الشهوة، حتى تجاوزوا المُعتادَ إلىٰ غيرِ المُعتاد، ونَحوُه: ﴿ بَلَ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ [الشعراء: ١٦٦].

﴿وَمَاكَاتَ جَوَابَ قَوْمِهِ ۚ إِلَّا أَن قَالُوٓا ﴾ يعني: ما أجابوهُ بها يكونُ جوابًا عمّا كَلَّمهُم به لوطٌ عليه السلام؛ من إنكارِ الفاحشة، وتعظيمِ أمرِها، ووَسْمِهم بسِمَةِ الإسرافِ الذي هو أصلُ الشرِّ كلِّه،

الولد، وتكثيرِ النسل، وذريعة إلى التعفُّفِ والتَّخلِّي للعبادة، كان محموداً.

فإذا قدّر أنها حال، كان المطلوب مجرّد الذمّ، والحَبَرْي عَلَىٰ الطبيعة. ولهذا قال: «تابعين الشهوة، غير ملتفتين إلىٰ السهاجة».

وإذا قُدّر أنها مفعولٌ له، يعود معناه إلى تقبيح توخّي قلْب الحكْمة، لأن الحكمة في وضْعِها: أن تكون ذريعة إلى بقاء النوع، وتكثير النسل، ووسيلة إلى التعفّف، والتخلّي للعبادة. فإذا جعل الغرضُ الأصليُّ هو الشهوة، كان أسمجَ وأقبحَ من طلب مجرد الشهوة. ولذلك قال: «ولاذمَّ أعْظم منه»(١).

وقيل: قوله: «لأنه وصفٌ لهم بالبهمية» يوهم ألّا يكون عَلَىٰ الحال وصْفاً، وليس كذلك.

وأجيب: بأن المرادَ ـ عَلَى الأول ـ أنهم جمعوا بين الوَصْفِ بالبهمية، والوصْفِ بأنه «لا داعي لهم مِن جهةِ العقل البتّة» بخلاف الثاني (٢)، فإنه ساكتٌ عن القصد وعدمِه.

⁽١) ونَخرُج من هذا التفصيل بأن الطيبي يرجّح كون ﴿شَهْوَةٌ ﴾ مفعولاً لأجله لما ذكره، وهذا ما يُشعِر به كلام الزخشري كذلك.

⁽٢) أي: إعراب ﴿شَهُوةٌ ﴾ حالاً.

ولكنّهم جاؤوا بشيء آخر لا يَتَعلَّقُ بكلامِه ونصيحتِه؛ من الأمرِ بإخراجِه ومَنْ معه من المؤمنينَ من قريتهم، ضَجَرًا بهم وبها يُسمِعونَهم مِن وَعْظِهم ونُصْحِهم.

وقولهُم: ﴿إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنَطَهَّرُونَ ﴾ سُخْريةٌ بهم وبتَطَهُّرِهم من الفواحش، وافتخارًا بما كانوا فيه من القذارة، كما يقولُ الشُّطَّارُ من الفَسَقةِ لبعضِ الصُّلَحاءِ إذا وَعَظَهم: أَبعِدوا عنا هذا المُتقشِّف، وأريحونا من هذا المُتزهِّد.

﴿وَآهَٰلَهُ وَمَنْ يَخْتَصُّ به من ذَويه، أو منَ المؤمنين، ﴿مِنَ ٱلْغَنْهِ بِينَ ﴾: من الذين غَبَروا في ديارِهم، أي: بَـقُوا فهلكوا، والتذكيرُ لتغليبِ الذكورِ على الإناث، وكانت كافرةً مُواليةً لأهل سَدوم. ورُوِيَ: أنّها التَفَتَتْ فأصابَها حَجَرٌ فهاتت.

وقيل: كانت المُؤتَفِكةُ خمسَ مدائن. وقيل: كانوا أربعةَ آلافِ بين الشامِ والمدينة، فأمطَرَ اللهُ عليهم الكِبْريتَ والنار.

قولُه: (ومَنْ معه من المؤمنينَ) عطْف عَلىٰ الضمير المجرور (١) من غير إعادة الجارّ. وإنّما جاز لأنه عطف عَلىٰ محلّ الضمير، لأنه منصوبٌ عَلىٰ المفعولية، فليس بمتَّصلِ بالمضاف اتّصالَ الضمير المجرور في قوله تعالى: ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء: ١] وسبق الكلام فيه، في قوله تعالى: ﴿ كَذِكْرُهُ مَاكَ مَ أَوَأَشَكَ ذِكْرًا ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

قولُه: (وكانت كافرةً مُواليةً): الواو: للحال. و قد»: مقدّرة، والعامل: «تغْلِيبُ الذكور». ويُرْوَىٰ: «فكانت» بالفاء، والمعنى: قدَّرْناها بين الّذين غَبَروا، فالحال أنها كافرة (٢٠).

قولُه: (ورُوِيَ أَنَّهَا الْتَفَتَتْ، فأصابَها حَجَرٌ، فهاتت): عطف عَلَىٰ قوله: «مِن الذين غَبَروا في ديارهم، أي: بَقُوا فَهَلَكُوا».

⁽١) يعنى عطف «مَن» عَلَىٰ الهاء في «إخراجه».

⁽٢) قوله: «والمعنى: قدّرناها بين الذين غبروا، فالحال أنها كافرة» سقط من (ط) و(ب) و(ج).

وقيل: خَسَفَ بالمُقيمينَ منهم، وأُمطِرَتِ الحِجارةُ على مُسافريهم وشُذّاذِهم. وقيل: أمطَرَ عليهم ثم خَسَفَ بهم. ورُوِي: أنَّ تاجرًا منهم كان في الحرَم، فوقف له الحجرُ أربعين يومًا، حتى قضى تجارتَه، وخرجَ من الحرَم، فوقع عليه.

فإن قُلتَ: أَيُّ فَرْقٍ بِين «مَطَر» و«أَمْطَر»؟ قلتُ: يُقال: مَطَرَتُهُمُ السهاء، ووادٍ مَمْطور. وفي «نوابغِ الكَلِم»: حَرىً غَيرُ مَطُور. حَرِيٌّ أَن يكونَ غيرَ مَمْطُور. ومعنىٰ مَطَرَتْهُم: أصابَتْهُم بالمطر،

هذا مبنيٌّ عَلَىٰ ما قاله في سورة «هود»: «وفي إخراجِها مع أهلِه روايتان: رُوِي أنه أخرجها معهم، وأُمِر ألّا يلْتفتَ منهم أحدٌ إلّا هي، فالتفتت، فأصابها(١) الحجَر. ورُوِي أنه أُمِر بأن يخلِّفها مع قَومها، فلم يَسْرِ بها».

وفيه بحث سنذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

قولُه: (وشُذّاذِهم)، الجوهري: «شُذَّاذ الناس: الذين يكونون في القَوم وليسوا من قبائلهم».

قلت: يعني قولَه: «أمْطَرت عليهم كذا» مُطْلق، يحتملُ الخير والشر، وليس كذلك، لأن المصنّف جعل هذا المثال مقدّمةٌ للأمثلة بعده، وهي في الشر^(٢).

قولُه: (حَرَّى)، الجوهري: «الحَرَى _ بفتح الحاء، مقصوراً _ الساحة، والعَقْوة، والناحية. ويقال: هو حرَّى أن يفْعل ذلك_بالفتح_أي: خَلِيق جدير. لا يُثَنَّىٰ ولا يُجْمَع».

قولُه: (غيرُ مَطُور) هو: من قولهم: لا يطُور حوله، أي: لا يأتيه.

⁽١) من قوله: «حجر فهاتت» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٢) الأمثلة التي أوردها هي: ﴿فَأَمَطِرْ عَلَيْنَاحِجَارَةً مِنَ ٱلسَّكَمَآءِ ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ﴿وَأَمْطَرَنَا عَلَيْهَاحِجَارَةً مِن سِحِيلِ مَنضُودٍ ﴾ [هود: ٧٤]. ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ﴾ [الأعراف: ٨٤].

كقولهِم: غَاثَتْهُم ووَبَلَتْهُم وجادَتْهُم ورَهَمَتْهُم. ويُقالُ: أَمْطَرَت عليهم كذا، بمعنى: أَرسَلتهُ عليهم إرسالَ المطر. ﴿فَأَمْطِرُ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّكَمَلَهِ﴾ [الأنفال: ٣٧]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْمَ حِجَارَةً مِّن سِجِيلٍ﴾ [الحجر: ٧٤].

ومعنى ﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَطَرًا ﴾: وأرسَلْنا عليهم نَوعًا من المَطَرِ عَجيبًا، يعني: الحِجارة، ألا ترى إلى قوله: ﴿ فَسَآءَ مَطُرُ ٱلمُنذَرِينَ ﴾ [الشعراء: ١٧٣].

[﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَنقُومِ اعْبُدُوا اللّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَتْكُم بَكِيْنَةُ مِن رَّبِكُمْ فَأَوْفُواْ الْكَيْلُ وَالْمِيزَاتَ وَلَا بَنْحَسُوا النّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا نُفْسِدُوا فِ الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَحِهَا ذَالِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنتُم مُوْمِنِينَ * وَلَا نَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَاطٍ نُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن لَكُمْ إِن كُنتُم مُوْمِنِينَ * وَلَا نَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَاطٍ نُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن

النهاية: «وفي حديث عليّ رضي الله عنه: «والله لاَ أَطُورُ بِهِ مَا سَمَرَ سَمِيرٌ»، أي: لا أَقْرَبُه أبداً».

قولُه: (ورَهَمَتْهُم)، الأساس: «وقَعَت رِهْمَةٌ: مَطْرَةٌ لَيِّنَةٌ صغيرة القَطْر».

قوله: (ويُقالُ: أَمْطَرَتْ عليهم كَذَا): عطف عَلىٰ: «يقال: مَطَرَتْهُم السياءُ».

الانتصاف: «قصده الردعلى من قال: «مطر» في الخير، و «أمْطر» في الشر. فبيّن أن «أمْطر» بمعنى أرْسَل إرسال المطر، خَيْراً كان أو شراً، لكن اتّفق أن السهاء لم ترسل شيئاً يشبه المطر، إلا كان عذاباً، فمن هاهُنا وقع الوهم لذلك القائل»(١).

قولُه: (نوعاً من المَطَرِ عَجيباً، يعني الجِجارة): قال أبو البقاء: «﴿مَطَرُا ﴾: هو مفعول «أمطَرُنا» (٢). والمطر هنا: الحجارة، كما جاء في الآية الأخرى: ﴿وَأَمْطَرُنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً ﴾ [هود: ٨٨، والحج: ٧٤].

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٩٣) بتصرّ ف واختصار.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٢).

سَكِيلِ اللهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِ، وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرُ حَلَيْكُ اللهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِ، وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرُكُمْ أَنْفُرُوا كَيْفُكُمْ اللهُ بَيْنَا وَهُو خَيْرُ وَالْمَا إِنْكَانَ طَآبِهَا أَلَهُ مُؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا حَتَى يَعْكُمُ اللهُ بَيْنَا وَهُو خَيْرُ المَّذُ بَيْنَا وَهُو خَيْرُ اللهُ اللهُ بَيْنَا وَهُو خَيْرُ اللهُ اللهُ

كان يُقالُ لشُعيبٍ عليه السلام: خطيبُ الأنبياء؛ لحُسْنِ مُراجَعَتهِ قَوْمَه، وكانوا أهلَ بَخْسٍ للمكاييلِ والموازين، ﴿قَدْ جَآءَتُكُم بَكِيّنَةُ مِّن رَبِّكُمْ ﴾: مُعجِزةٌ شاهدةٌ بصِحَّةِ نُبوّي أوجَبَتْ عليكم الإيانَ بي، والأخذ بها آمرُكم به، والانتهاءَ عها أنهاكم عنه، فأوفوا ولا تَبْخَسوا.

فإن قُلتَ: ما كانت مُعجِزتُه؟ قلتُ: قد وقعَ العلمُ بأنه كانت له مُعجِزةٌ، لقوله: ﴿قَدْ جَآءَتُكُم بَكِيْنَةُ مِّن رَّيِكُم ﴿ ولأنه لا بُدَّ لُدَّعي النَّبوّةِ من مُعجِزةٍ تَشهدُ له وتُصَدِّقُه، وإلّا لم تَصِحَّ دَعْواه، وكان مُتنبِّئًا لا نبيًّا، غيرَ أنَّ مُعجِزتَه لم تُذكَرْ في القُرآن، كما لم تُذكَرْ أكثرُ مُعجزاتِ نبيِّنا ﷺ فيه.

قولُه: (كانت له مُعجِزةٌ، لقوله: ﴿قَدْ جَاءَتُكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّيِكُمْ ﴾): قال الزجّاج: «قَلْ بعض النحْويّين: لم يكن لشُعَيْبِ معجزةٌ. وهذا غلَط فاحش، لأنه تعالىٰ قال: ﴿قَدْ جَاءَتُكُم بَيِّينَةٌ مِّن رَّيِكُمٌ فَأَوْقُوا ﴾ فجاء بالفاء، أي: أمرهم بالإيفاء بعد مجيء البيّنة، ولو ادّعىٰ مُدَّع النبوَّة بغير آية، لم يُقْبَل منه، لكن الله لم يذكرها، فلا يدل عَلىٰ عدمها»(١).

يريد الزجّاج أن الفاء في ﴿فَأَوْفُوا ﴾ سببية فيها يلزم من قوله: ﴿ قَدْ جَآءَتَكُم بَكِيْنَةٌ ﴾.

وإلى هذا المعنى أشار المصنف بقوله: ﴿ وَقَدْ جَآءَ قَكُم بَكِيْنَةٌ مِن رَّيِكُمْ ﴾: معجِزة شاهدة بصحّة نبوّتي، أوْجَبَت عليكم الإيهانَ بي، والأخذَ بِها آمرُكم به، ﴿ فَأَوْفُواْ ﴾ ».

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٦).

ومن مُعجزاتِ شُعيبٍ عليه السلام: ما رُوِيَ من مُحاربةِ عصا موسىٰ عليه السلام التُنَّينَ حينَ دفعَ إليه غَنَمه، وولادةِ الغَنَمِ الدُّرْعَ خاصَّةً حين وعدَه أن تكونَ له الدُّرْعُ من أولادِها، ووقوعِ عصا آدمَ عليه السلام علىٰ يدِه في المراتِ السبع، وغير ذلك من الآيات؛ لأنَّ هذه كلَّها كانت قبلَ أن يُسْتَنْبأ موسىٰ عليه السلام، فكانت مُعجِزاتٍ لشُعيب.

قولُه: (ومن مُعجِزاتِ شُعيبِ عليه السلام: ما رُوِيَ من مُحاربةِ عصا موسى عليه السلام التَّيِّنَ)(١): قال القاضي: «ما ذكره مُعتمِل أن يكون كرامة لموسى، أو إرْهاصاً لنبوّته»(٢).

قال الإمام: «كلامُ صاحب «الكشّاف» مبنيٌّ عَلىٰ أصلِ مختلَف فيه، لأنه عندنا أنّ ذلك إرهاص، وهو أن يُظْهِر الله تعالىٰ عَلىٰ يدِ من سيصيرُ نبيّاً خوارقَ العادات، وعند المعتزلة غير جائز »(٣).

وفيه نظر، لأنه قال في سورة «آل عمران» في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَتِكَةُ يَنَمَّرْيَمُ ﴾ [آل عمران: ٤٦](٤): ﴿ إِنَّهُم كَلَّمُوهَا شِفَاهاً معْجزة لزكريًّا، أو إرهاصاً لنبوّة عيسىٰ عليه السلام»(٥).

قولُه: (أن تكونَ له الدُّرْعُ)، الجوهري: «الأَدْرَع من الخيل والشاء: ما اسْوَدَّ رأسه، وابْيَضَّ سائره. والأنثى: دَرْعاء. ومنه قيل لثلاث ليال من الشهر اللّاتِي يَلِين البِيض: «دُرَع» لظلمةِ أوائلها، وظاهرٌ بظهورِ القمرِ في سائرها» (٦).

⁽١) التنين: الحوت، أو ضرب من الحيّات عظيم.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٩). والإرهاص: التهيئة والإعداد.

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٤١:١٤١).

⁽٤) ﴿إِنَّ ٱللَّهُ أَصْطَفَنكِ وَطَهَّرَكِ وَأَصْطَفَنكِ عَلَىٰ نِسَكَهِ ٱلْمُكَمِّينَ ﴾.

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (٨: ٣٨).

⁽٦) من قوله: «ومنه قيل لثلاث ليال من الشهر» إلى هنا سقط من (ط).

فإن قلت: كيفَ قيل: ﴿ أَلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَاتَ ﴾، وهلّا قيل: المكيالَ والميزان، كما في سورة هودٍ عليه السلام؟ قلتُ: أُريدَ بالكيل: آلةُ الكَيْل، وهو المكيال، أو سُمِّيَ ما يُكالُ به بالكَيْلِ، كما قيل: العَيْش، لما يُعاشُ به، أو أُريد: فأوفوا الكَيْلَ ووَزْنَ الميزان، ويجوزُ أن يكونَ الميزانُ كالميعادِ والميلادِ بمعنى المصدر.

ويقال: بَخَسْتُه حَقَّه: إذا نَقَصْتَه إياه. ومنه قيل لِلمَكْس: البَخْسُ، وفي أمثالهِم: تَخْسَبُهَا حَمْقَاءَ وَهِي بَاخِسُ. وقيل: ﴿أَشَّ يَآءَهُم ﴾ لأنهم كانوا يَبْخسونَ الناسَ كلَّ شيءٍ في مُبايعاتِهم، أو كانوا مَكَّاسِينَ لا يَدَعونَ شيئًا إلّا مَكَسوُه، كها يفعلُ أُمراءُ الحرمَيْن. ورُوِي: أنَهم كانوا إذا دخلَ الغريبُ بَلَدَهم أخذوا دراهمَه الجِياد، وقالوا: هي زُيوف! فقَطَّعوها قُطاعًا، ثم أخذوها بنقصانٍ ظاهرٍ وأعطَوْهُ بدَلها زُيوفًا.

قولُه: (ومنه قيل لِلْمَكْس: البَخْسُ)، المغرب: «المكْس في البَيْع: استنْقاص الثَّمَن. والسَمَكْس أيضاً: الجِبَايَة، وهو فعْل السَمَكَّاس العَشَّار. ومنه: «لاَ يَـدْخُلُ صَاحِبُ مَكْسٍ الْحَبَّةَ» (١).

فقولُه: «أو كانوا مَكَّاسِينَ» مبنيٌّ عَلىٰ الوجه الثاني، وقولُه: «لأنهم كانوا يبْخسون الناس كلّ شيء في مبايعاتهم» عَلىٰ الأول.

قولُه: (تَحْسَبُهَا حَمْقَاءَ وَهِي بَاخِسٌ) وفي رواية: «باخِسَة». فعَلَىٰ الأول(٢) تأويله: إنسانٌ باخس، أو عَلَىٰ النسب، كـ: «لابِن» و «تَامِر»(٣).

⁽۱) «الـمُغرب في ترتيب المعرب» (۲: ۲۷۲)، وقولُه ﷺ: «لا يدخُل صاحب مكْسِ الـجنَّة» أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٣٥) وأبو داود (٢٩٣٧) وأبو يعلىٰ (١٧٥٦) وصحَّحه ابن خزيمة (٢٣٣٣) وهو حديثٌ حسن لغيره.

⁽٢) أي: عَلَىٰ رواية «باخس».

⁽٣) أي: ذو لَبَن وتَـمْر. أو اسْمَا فاعل من: لَبَنَ القومَ وتَـمَرَهُمْ: إذا سَقاهم اللبن، وأطعَمَهم التمر.

﴿بَعْدَ إِصَلَحِهَا ﴾: بعدَ الإصلاحِ فيها، أي: لا تُفسِدوا فيها بعدَما أصلَحَ فيها الصالحون من الأنبياءِ وأتباعِهم العاملين بشرائعِهم، وإضافتُه كإضافةِ قوله: ﴿بَلَ مَكْرُ مَكْرُ السالحون من الأنبياءِ وأتباعِهم العاملين بشرائعِهم، وإضافتُه كإضافةِ قوله: ﴿بَلَ مَكْرُكُم فِي الليلِ والنهار، أو بعد إصلاحِ أهلِها؛ علىٰ حذفِ المُضاف.

﴿ذَلِكُمْ ﴾ إشارةٌ إلى ما ذُكِرَ من الوفاءِ بالكيلِ والميزانِ وتَرْكِ البَخْسِ والإفسادِ في الأرض، أو إلى العملِ بها أمرَهُم به ونهاهُم عنه.

ومعنىٰ: ﴿خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ يعني: في الإنسانية وحُسْنِ الأُحدوثة، وما تَطلُبونَه من التكسُّبِ والتربُّح، لأن الناسَ أرغبُ في مُتاجَرَتِكم إذا عَرَفوا منكم الأمانة والسَّوِيَّة، ﴿إِن كُنتُم مُصدِّقينَ لي في قولي: ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾.

قال الميدانيّ: «أصلُ المثل أنّ رجُلاً مِن بني العنْبَر جاورتْه امرأة، فنظر إليها، فحسِبها مُقاء لا تعْقل، ولا تحْفظ مالهَا. فقال العنبريّ: ألا أخلِطُ مالي ومتاعي بهالها ومتاعها، ثم أقاسِمُها، فآخذ خيرَ متاعها، وأعطيها الرديءَ من متاعي؟ فقاسَمَها بعدما خلط متاعه بمتاعها، فلم ترْضَ عند المقاسَمة، حتى أخذت متاعها، ثم نازعته، وأظهَرتْ له الشكوى، حتى افْتَدَىٰ منها بها أرادت، فعُوتِب عند ذلك، فقال: «تَحْسَبُها حَمْقاءَ وهي باخِسةٌ»، يُضرَب لِمَنْ يتَبَالَهُ (١) وفيه دَهَاء (٢).

قولُه: (يعني في الإنسانية وحُسْنِ الأُحدوثة) أي: ما يتحدّثُ به الناس، وهو من باب الاستدراج، وإرخاء العِنان، لأن الكلام مع الكفّار، ولو كان معَ المؤمنين لقيل: لكان خيراً لكم عندَ الله من الثواب والدرجات، ولذلك فسّر قولَه: ﴿إِن كُنْتُمُ مُؤْمِنِينَ ﴾ بقوله: ﴿إِن كُنْتُم مصدِّقين»، وإنّما قال: «مصدِّقين»، لأنهم ما كانوا مؤْمنين مسْلمين، وإنّ مثْل هذا الشرط

⁽١) أي: يتظاهر بالبكه والحُمْق.

⁽٢) «مجمع الأمثال» (١: ١٢٣).

﴿ وَلَا نَقْعُدُواْ بِحَكِلِ صِرَطٍ ﴾: ولا تقْتَدُوا بالشيطانِ في قوله: ﴿ لَأَقَعُدُنَّ لَهُمْ صِرَطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف: ١٦]، فتَقْعُدوا بكلِّ صِراطٍ، أي: بكلِّ مِنهاجٍ من مَناهجِ الدِّين. والدليلُ على أنَّ المرادَ بالصِّراطِ سبيلُ الحقِّ قولُه: ﴿ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾، ومحلُّ ﴿ تُوعِدُونَ ﴾ وما عُطِفَ عليه: النَّصْبُ على الحال، أي: ولا تَقعُدوا مُوعِدينَ وصادِّينَ عن سبيلِ الله وباغيها عوجًا.

إنَّما يجاءُ به في آخر الكلام للتوكيد، فعُلِم منه أنَّ شعيباً عليه السلام كان مشهوراً عندهم بالصِّدقِ والأمانة، كما كان رسول الله ﷺ مشهوراً عند قَومه بالأمين.

قولُه: (ولا تقْتَدُوا بالشيطانِ في قوله: ﴿لَأَقَدُنَّ﴾): يعني: القعودُ على الصراط (١): تمثيل، كما في تلك الآية. مثل إغواءَهم الناسَ عن دين الحقِّ بكلّ ما يمْكن من الحِيل، بمن يريد أن يقْطعَ الطريق عَلى السابلة (٢)، فيكمُنُ لهم من حيثُ لا يدْرُون. ونحْوه في التمثيل قول الشيطان: ﴿لَأَقَدُنَّ لَهُمْ صِرَطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ (٣)، أي: لأعترضنَّ عَلى طريقِ الإسلام، كما يعترض العدو عَلى الطريق ليقطعَه على السابلة.

فلمّا أشبه هذا التمثيلُ ذلك، وكان مقدَّماً عليه، قال: «ولا تَقْتَدُوا بالشيطان فتقْعدوا بكل صِراط».

قولُه: (والدليلُ علىٰ أنَّ الـمرادَ بالصِّراطِ: سبيلُ الحقّ، قولُه: ﴿وَتَصُدُّونَ عَن سَكِيلِ ٱللَّهِ ﴾): يعني: أنّ قولَه تعالى: ﴿ وَلَا نَقَعُدُواْ بِكُلِّ صِرَطٍ ﴾ محْتَمِل لأن يُـرادَ بها سبيل

⁽۱) التمثيل في قوله: ﴿ وَلَا نَقَعُدُواْ بِحَكِلِ صِرَطٍ ﴾ حيث شبّه حالهم وهم يُغُوُون الناس، ويضلّونهم عن دِين الحق، بها أوتوا من الحيل، بحال من يقعد عَلَىٰ الطريق يقطعها عَلَىٰ السائرين، فيكمن لهم من حيث لا يدْرون، عَلَىٰ سبيل الاستعارة التمثيلية.

⁽٢) أي: المارة، وأبناء السبيل في الطرقات.

⁽٣) في هذا الجزء من الآية أيضاً استعارة تمثيلية، حيث شبّه حال إبليس يعترض عَلى طريق الإسلام ليصدّ الناس عنه، بحال العدو يعترض عَلىٰ الطريق ليقطعه.

فإن قُلتَ: صراطُ الحقِّ واحد، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَطِى مُسْتَقِيمًا فَأَتَّبِعُوهُ وَلَا تَنَّبِعُوا السُّبُلُ فَنَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَلِيلِهِ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، فكيفَ قيل: ﴿بِكُلِّ صِرَطٍ ﴾؟ قلتُ: صراطُ الحقِّ واحد، ولكنه يَتَشعَّبُ إلىٰ مَعارِفَ وحُدودٍ وأحكامٍ كثيرةٍ مختلفة، فكانوا إذا رأوْا أحدًا يَشرَعُ في شيءٍ منها أَوْعدوهُ وصَدُّوه.

وقيل: كانوا يجلسونَ علىٰ الطرقِ والمَراصِدِ

الحقّ لوقوعه في التَّنزيل، وأن يُراد بها الجادّة (١) المتعارفة. ودلّ إيقاعُ ﴿وَتَصُدُّونَ ﴾ قَيْداً للفعل عَلىٰ أنَّها سبيلُ الحقّ (٢)، كقوله تعالى: ﴿لأَقَعُدُنَّ لَهُمْ صِرَطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف: ١٦] لا سيها وقد عطف عليه: ﴿وَتَـنَّبُغُونَهُ اعِوَجُهَا ﴾.

والمعنى: لا تَقْعُدُوا في كلِّ مِنْهاجٍ من مناهجِ الدِّين تصدُّون الناس عنها، وتصِفُونها بالاعوجاج.

هذا هو الظاهر، ولهذا إذا مُحِل عَلَىٰ الظاهر، وجبَ قطْع^(٣) ﴿تُوعِدُونَ﴾ والذهاب إلىٰ الاستئناف.

قولُه: (وقيل: كانوا يجلسونَ على الطرقِ) عطف عَلى قولِه: «ولا تـ قتدوا بالشيطان» من

⁽١) الجادة: معظم الطريق.

⁽٢) كأن الطيبي يريد أن يقول: إن قوله: ﴿ وَلَا نَقَ عُدُواْ بِكُلِّ صِرَاطٍ ﴾ يختمل المعنيين: الحقيقي والمجازي. إلّا أن وجود قرينة، هي ﴿ تَصُدُّونَ ﴾، دلَّ عَلىٰ أن المقصود هو المعنىٰ المجازي، عَلىٰ سبيل الاستعارة التمثيلية، كما سبق بيانه.

⁽٣) القطع بمعنى الوقف، والمقصود بالظاهر المعنى الحقيقي للصراط.

فيقولونَ لمن مَرَّ بهم: إنَّ شُعَيبًا كذّابٌ فلا يَفتِنَنَّكم عن دينِكم، كما كان يَفعلُ قريشٌ بمكَّة. وقيل: كانوا عَشَّارين.

حيثُ المعنى، أي: كانوا يُضِلُّون الناس عن مناهجِ الحقّ ودِينِ الحَقّ، وقيل: كانوا يَجْلسون عَلَىٰ الطرق، ويمْنعون الناس أن يقْصِدوا شعيباً عليه السلام.

فعَلَىٰ هذا (١) لا يكون تمثيلاً، ولا يكون ﴿تَصُدُّونَ﴾ حالاً، ولا يكون ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ من وَضْع الظاهر مَوضعَ المضمر، كما في الوَجه السابق.

قولُه: (فيقولونَ لمن مَرَّ بهم: إِنَّ شُعَيباً كذَّابٌ): دلَّت الفاء (٢) عَلَىٰ أَن: ﴿تُوعِدُونَ﴾ استئناف لبيان المقتضى، فكأنه لَّا قيل لهم: ﴿ وَلَا نَقَ عُدُواْ بِكُلِّ صِرَطٍ ﴾، قالوا: لِمَ ذلك؟ فأجيب: لأنكم تُوعِدُون وتصُدُّون عن سبيل الله.

قال القاضي: ﴿ ﴿ مَّنَ ءَامَنَ بِهِ ۽ ﴾: الضمير يعود إلى «الصِّراط» عَلَىٰ الأول، وإلى «الله» عَلَىٰ الثاني. و ﴿ مَّنَ ﴾: مفعول ﴿ تَصُدُّونَ ﴾ الثاني. و ﴿ مَّنَ ﴾: مفعول ﴿ تَصُدُّونَ ﴾ لقال: تصدُّونَهم » (٣). وكذا عن أبي البقاء (٤). فظاهر الآية مع الكوفيين.

قولُه: (وقيل: كانوا يقطعون الطريق^(٥)): فعَلىٰ هذا الآيةُ مبالغةٌ في الوعيد وتغليظِ ما

⁽١) أي: على معنى: «كانوا يجلسون عَلَىٰ الطرق»، يكون قوله: ﴿ وَلَا نَقَعُدُواْ بِكُلِّ صِرَطٍ ﴾ حقيقة لا مجاز فيه.

⁽٢) أي في قوله: «فيقولون».

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٤٠) بتصرّف، لا سيها في القسم الأول من العبارة، ولفظ القاضي: « ﴿ مَنْ مَامَنَ بِهِمِ ﴾: أي: بالله أو بكلّ صراط عَلَىٰ الأول...».

⁽٤) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٢)، وفيه: «﴿مَّنَّ ءَامَنَ ﴾: مفعول ﴿وَتَصُدُّونَ ﴾، لا مفعول ﴿وَتَصُدُّونَ ﴾، لا مفعول ﴿وَتَصُدُّونَ ﴾، لا مفعول ﴿وَتُومَدُّونَ ﴾، إذ لو كان مفعول الأول لكان: تصدّونهم».

⁽٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الطرق».

﴿وَتَمَّغُونَهَ عَوْجُ ﴾: وتطلبونَ لسبيلِ الله عِوَجًا، أي: تَصِفونها للناسِ بأنها سبيلٌ مُعْوَجَّةٌ غيرُ مُستقيمة، لتَصُدُّوهُم عن سُلوكِها والدخولِ فيها، أو يكونُ تهكُّمًا بهم، وأنَّهم يطلبونَ لها ما هو مُحال، لأنَّ طريقَ الحقِّ لا يَعْوَجّ.

كانوا يرومونه مِن قطع السبيل، لأن قاطعَ الطريق ساعٍ في الأرض بالفساد، وإخراجِها عن أن تكونَ مُنتَفَعاً بها، لأنّ ضررَ ذلك يسْرِي إلىٰ الدِّين.

ألا ترىٰ كيف أنزلَ الله فيهم: ﴿إِنَّمَاجَزَ وَاللَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [المائدة: ٣٣] تمهيداً لمحاربةِ المؤمنين؟

وعَلَىٰ هذا حكمُ العُشَّارِ والمَكَّاسين(١).

ولهذا اشتُرِط في إيجابِ الحجّ أمنُ الطّريق من نحو الرَّصَديّ (٢).

وعَلَىٰ هذا لا يُرادُ بقوله: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ التَّهكُم ولا التوبيخ، بل المعنى: تقطعون السبيل، لتفْسُدَ الأرض، وتخْرُجَ عن أن تكونَ مُنتَفَعاً بها، فعبر عن الإفساد بطلَبِ الاعْوِجاج. ويؤيّدُه قوله: ﴿وَانظُرُوا كَيْفَكَاكَ عَنِقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾. ومعنىٰ هذا الطلب معنىٰ اللّام في قوله: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨].

قوله: (أو يكونُ تهكُماً بهم): عطف على قولِه: «تَصِفونها للناس»، فعَلى الأولِ يكونُ قَوله: ﴿وَتَبَغُونَهَا عِوَجًا ﴾ كناية عن وصفِهم لهم بالاعوِجاج. فإنه تعالى عبر عن وصفِ الكافرين سبيل الله بالاعوجاج، بقوله: ﴿تَبَعُونَهُا عِوَجًا ﴾ عَلى سبيل التَّوبيخ. يعني: ما يريدون بهذا الوصفِ إلا المُحال، وهو اعوِجاجُ ذاتها. فهو إخبار فيه معنى التَّوبيخ، كما في قوله تعالى: ﴿وَامَنتُمْ لَهُ وَلَمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَالتها عَلَى اللَّهُ وَلَهُ عَلَى اللَّهُ وَالتها عَلَى اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَالتها عَلَى اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ عَلَى اللَّهُ وَالتها عَلَى اللَّهُ وَالتها عَلَى اللَّهُ وَالتها عَلَى اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَالتها عَلَى اللَّهُ وَلَهُ عَلَى اللَّهُ وَلَهُ عَلَى اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ وَالتها عَلَى اللَّهُ وَلَهُ عَلَى اللَّهُ وَلَهُ عَلَى اللَّهُ وَالتها عَلَى اللَّهُ وَلَهُ عَلَى اللَّهُ وَالتها عَلَى اللَّهُ وَلَهُ عَلَى اللَّهُ وَلَهُ عَلَى اللَّهُ وَلِهُ عَلَى اللَّهُ وَلِهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَالتَهُ عَلَى اللَّهُ وَلَهُ عَلَى اللَّهُ وَلِهُ عَلَى اللَّهُ وَلَهُ عَلَى اللَّهُ وَلَهُ عَلَى اللَّهُ وَلَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَمُ عَلَمُ ال

⁽١) العُشّار: آخذو العشر. والمكّاسون: مثلهم، آخذو الـمَكْس.

⁽٢) كذا في (ط) و(ج)، وفي (أ): «الزهري»، وفي (ب): «التصدي».

⁽٣) من قوله: «يعنى ما يريدون بهذا الوصف إلا المحال...» إلى هنا سقط من (ط).

﴿وَاَذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾: ﴿إذَ ﴾ مفعولٌ به غيرُ ظَرْف، أي: واذكروا على جِهةِ الشكرِ وَقْتَ كونِكم قليلًا عددُكم، ﴿فَكَثَرَكُمْ ﴾ اللهُ ووَقَرَ عددَكم. قيل: إنَّ مَدْيَنَ بنَ إبراهيمَ تَزوَّجَ بنتَ لوطٍ فوَلَدَت، فرمىٰ اللهُ في نَسْلِها بالبركةِ والنهاء، فكَثُروا وفشَوْا. ويجوزُ: إذ كُنتمُ مُقِلِّينَ فُقراءَ فكثَّركم، فجَعَلَكم مُكثِرينَ مُوسِرين، أو كُنتمُ أقِلَةً أذِلَةً فأعزَّكم بكثرةِ العَددِ والعُدد. ﴿عَلِقِبَةُ ٱلْمُقْسِدِينَ ﴾ آخرُ أمرِ مَنْ أفسدَ قَبْلكم من الأَمم، كقوم نوحٍ وهودٍ وصالحِ ولوط، وكانوا قريبي العهدِ ممّا أصابَ المُؤتَفِكة.

﴿ فَأَصَّبِرُواْ ﴾: فتربَّصوا وانتظروا، ﴿ حَقَّىٰ يَحْكُمُ ٱللَّهُ بَيْنَنَا ﴾ أي: بين الفَريقَيْن، بأن يَنصُرَ اللَّحِقِّينَ على المُبْطِلين، ويُظهِرَهم عليهم. وهذا وَعيدٌ للكافرينَ بانتقامِ الله منهم، كقوله: ﴿ فَتَرَبَّصُونَ ﴾ [التوبة: ٢٥]، أو هو عِظَةٌ للمؤمنين، وحثُّ على الصبرِ واحتمالِ ما كانَ يَلحَقُهم من أذى المشركينَ إلى أن يحكُمَ اللهُ بينَهم وينتَقِمَ لهم منهم. ويجوزُ أن يكونَ خطابًا للفريقين، أي: ليصبرَ المؤمنونَ على أذى

وفي الكلام تَرَقِّ، يعني: ما كفَاكم أنكم تُوعِدُون الناس عن متابعته، وتصدَّونهم عن سبيله، حتىٰ تصفونه بالاعوجاج، ليكونَ الصَّدُ بالبُرهان والدليل؟!

قولُه: (ممّا أصابَ الـمُؤتفِكة): الـمُؤتفِكات: قُرَيَّات (١) لُوط، لأنها التَفَكَت وانْقَلَبَت (٢). الجوهري: «الأَفْك بالفتح مصدر: أَفَكَه يأْفِكُه، أي: قَلَبه وصرفه عن الشيء».

قولُه: (وهذا وَعيدٌ للكافرينَ): وفي إتيانِ حرف الشَّرط^(٣) دِلالة عَلىٰ تناهي إقناطِه من رجوعهم، والإقلاع عن تماديهم، وأن البلاءَ لا بد أن ينزلَ عليهم، وإن كان فيهم الصُّلَحاءُ

⁽١) قُرَيَّات: جمع «قُرَيَّة» بالتصغير.

⁽٢) انظر: «الغريبين» لأبي عبيد الهروي (١: ٥٦)، و «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١: ٥٦)، و «الصحاح» (٤: ٧٥٧٣) مادة (أفك).

⁽٣) يعني «إنْ» في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ طَآبِفَ َّ مِنْ عَنْ صُحُمٍّ ... ﴾.

الكفار، وليصبرَ الكفارُ على ما يَسُوؤُهم من إيانِ مَنْ آمنَ منهم، حتى يحكُمَ الله، فَيُمَيِّزَ الخبيثَ من الطيِّب، ﴿وَهُوَحَيْرُ ٱلْحَكِمِينَ ﴾ لأنَّ حُكْمَه حقُّ وعَدْل، لا يُخافُ فيه الحيَّف.

[﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَكَ يَنشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا آوَ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِ مَا أَوَلُو كُنَا كَرِهِينَ ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّئِكُمُ بَعْدَ إِذْ خَتَنَا ٱللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا آن نَعُودُ فِيهَ إِلَّا آن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُناً وَسِعَ رَبُنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى ٱللَّهِ تَوَكُلْنَا أَرْبَنَا ٱفْتَحْ بَيْنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَلِحِينَ ﴾ ٨٨ - ٨٩]

أي: ليكونَنَّ أحدُ الأمرين: إمَّا إخراجُكم؛ وإمَّا عَوْدُكم في الكفر.

الذين يُدْفَعُ بهم البلاء، ولبلوغِهم في التَّهادي ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكَبَّرُوا مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَكَ يَشْمَيْبُوَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَكَ مِن قَرِيَتِنَا ٓ﴾.

قولُه: (وعَلَىٰ ذلك أجرَىٰ شُعيبٌ عليه السلامُ جوابَه): أي: أجابهم بها أوْرَدُوا عليه السُّؤالَ من التَّغليب(١) ليتطابقا. ويجوزُ أن يكون عَلىٰ المشاكلة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا

⁽١) أي: لم قالوا: ﴿ لَنُحْرِجَنَكَ يَنَهُمَنَ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَ فِي مِلَّتِنَا ﴾ بصيغة الجمع، عاطفين ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ من قوم شعيب بعد كفرهم عَلى ضميره، فغلبوا الجماعة عَلى الواحد، فجعلوهم عائدين جيعاً، إجراءً للكلام عَلى حكم التغليب، لمّا قالوا ذلك أجابهم شعيب عليه السلام بصيغة =

﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلْنِكُم بَعَدَ إِذْ نَجَنَنَا ٱللَّهُ مِنْهَا﴾، وهو يُريدُ عَوْدَ قَوْمِه، إلَّا أنه نَظَمَ نفسَه في جُملتِهم وإن كان بريتًا من ذلك، إجراءً لكلامِه على حُكم التغليب.

فإن قُلتَ: فها معنى قوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا آَن نَعُودَ فِيهَاۤ إِلَّاۤ أَن يَشَآءَ ٱللّهُ ﴾، واللهُ تعالى مُتعالى أن يشاءَ ردَّةَ المُؤمنينَ وعَوْدَهُم في الكفر؟ قلتُ: معناه: إلّا أن يشاءَ اللهُ خِذْلانَنا ومَنْعَنا الألطاف، لعِلمِه أنها لا تَنفَعُ فينا وتكونُ عَبَثًا، والعَبَثُ قبيحٌ لا يَفعَلُه الحكيم، والدليلُ عليه قوله: ﴿وَسِعَ رَبُّنَاكُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ أي: هو عالمُ بكلِّ شيءٍ مماكانَ وما يكون،

يَسْتَحْيِءَ أَن يَضْرِبَ مَثَكُ ﴾ [البقرة: ٢٦] في أحدِ وجْهَيْه.

قال في «الانتصاف»: «وقد يُستعمَلُ «عاد» _ من أخوات «كان» _ بمعنى «صار»، فلا يست دُعِي الرجوع إلى حالةٍ سابقة، بل عكس ذلك: وهو الانتقالُ من حال سابقة إلى حالٍ مستأنفةٍ كأنهم قالوا: أو لتصيرُن كفَّاراً في مِلتنا»(١).

قولُه: (والدليلُ عليه قوله تعالى: ﴿وَسِعَ رَبُّنَاكُلُ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾): أي: والدليلُ عَلىٰ أن المرادَ بقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن يَشَآءَ اللّهُ ﴾: إلا أن يشاءَ الحِذْلان، ومنْعَ الألطاف، لا الردّة، لأنّ مَنْع الألطاف لا رُحْدي، وتابعٌ له، ولو أريد: أن يشاءَ العَوْد إلىٰ الكفر لم يكنْ لمجيءِ العلْمِ فائدة (٢).

والجواب: أن في ذِكر العلْمِ فائدة جليلة، لأن المعنى: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا ﴾ أي: ما يصحُّ ولا يستقيم منّا عَلىٰ ما نحن عليه من الثّبات عَلىٰ الدِّين، بعد وضوحِ الآيات البيّنات، وشرْحِ الله

الجمع بقوله: ﴿إِنَّ عُدْنَا...﴾ وهو يريد عود قومه، إلّا أنه نظم نفسه في جملتهم، وإن كان بريئاً من ذلك، إجراءً لكلامه عَلىٰ حكم التغليب.

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ٩٥) بتصرّف. وفيه «مثلنا» بدل «في ملتنا».

⁽٢) هذا عَليْ مذهب الزمخشري والمعتزلة «في اعتقاد جوب رعاية الصلاح والأصلح»، كما قال صاحب «الانتصاف» (٢: ٩٦). والطيبي ينقض قول الزمخشري ومعتقده في هذا.

فهو يعلمُ أحوالَ عبادِه كيفَ تَتَحوَّل؟ وقلوبَهم كيفَ تَتَقلَّب؟ وكيفَ تقسو بعدَ الرِّقّة، وتمرضُ بعد الصِّحّة، وترجعُ إلى الكفرِ بعد الإيمان؟

﴿ عَلَى أَللَّهِ تَوَّكُلْنَا ﴾ في أن يُثبِّ تنا على الإيان، ويُوفِّقنا لازديادِ الإيقان.

ويجوزُ أن يكونَ قوله: ﴿إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ حَسْمًا لطَمَعِهم في العَوْد، لأنَّ مشيئةَ الله لعَوْدِهِم في الكفرِ مُحالٌ خارجٌ عن الحِكمة.

الصدورَ أن نعودَ إلىٰ الكفر، إلا أن يشاءَ الله العود، فإن معرفة المشيئةِ غَيْب، ولا يعلم الغيبَ إلا الله. ويؤيّده قولُه: عَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا، أي: في أن ثبَّتنا عَلىٰ الإيهان. نحْوه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَنْبِعُ إِلّا مَا يُوحَى إِلَى ﴾ [الأحقاف: ٩].

قولُه: (﴿إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ حَسْمًا لطَمَعِهم في العَوْد، لأنَّ مشيئةَ الله لِعَوْدِهِم في الكفرِ مُحالٌ): هذا عَليْ أن يكون معنىٰ ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ التأبيد، كما نص عليه في «الكهف»(١).

قال الزجّاج: «قال قوم: ﴿إِلَّا أَن يَشَكَةُ اللّهُ رَبُّنا ﴾، والله لا يشاءُ الكُفْر، مِثْل قولك: لا أكلَّمُك حتىٰ يَبيضَ الفَأْر، ويَشِيبَ الغُرَابُ. والغرابُ لا يشيب، والفَأرُ لا يبيض. وهذا خطأُ لمخالفته كثيراً من النصوص الواردةِ في الكتاب والسنّة، في أن الكائناتِ تابعة لمشيئة الله، ولكن الله تعالىٰ غيَّبَ عن الخلق عِلْمَهُ فيهم، ومشيئتَهُ من أعالهم، فأمَرَهُم وتَهَاهم، لأن الحُجّة إنّها تثبتُ من جهة الأمر والنهي. وكلّ ذلك جارٍ عَلىٰ ما سبق من العِلْم، وجَرَتْ به المشيئة، فعليهم السمعُ والطاعةُ للأمر إذا أُمِروا، وهم جارُون عَلىٰ ما عُلِم منهم أنهم يختارون الطاعة أو المعصية» (٢).

⁽١) أي: في قوله تعالى: ﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَائَ عِ إِنِّ فَاعِلُّ ذَلِكَ عَدًا ﴿ إِلَّا أَن يَشَآءَ أَللَهُ ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]. وقد أورد الزمخشري ثلاثة أوجه في معنى ﴿ إِلَّا أَن يَشَآءَ أَللَهُ ﴾. ثالثها: «أن يكون في معنى كلمة تأبيد، كأنه قيل: ولا تقولنه أبداً. ونحوه قوله: ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَاۤ إِلَّا أَن يَشَآءَ أَللَهُ ﴾، لأن عودَهم في ملّتهم مما لن يشاء الله ». «الكشاف» (٩: ٤٤٩).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٥–٣٩٥) باختصار.

﴿ أَوَلَوْ كُنّا كَرْهِينَ ﴾ الهمزةُ للاستفهام، والواوُ واو الحال، تقديرُه: أتعيدوننا في مِلّتِكم في حالِ كراهتِنا، ومع كونِنا كارهينَ. ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا ﴾: وما يَنْبغي لنا، وما يصحُّ لنا، ﴿ رَبّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا ﴾: احكُمْ بيننا، والفُتاحةُ: الحكومة، أو أظهِرْ أَمْرَنا حتى يَنفَتِحَ ما بيننا ﴿ وَبَيْنَ قَوْمِنَا ﴾ وينكشف؛ بأن تُنفِّلُ عليهم عذابًا يتبيَّنُ معه أنهَم على الباطل، ﴿ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَلِيحِينَ ﴾ كقوله: ﴿ وَهُو خَيْرُ الْفَكِمِينَ ﴾ [يونس: ١٥٩].

فإن قُلتَ: كيفَ أسلوبُ قولِه: ﴿ قَدِ اَفْتَرَيْنَا عَلَى اللّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلّنِكُم ﴾؟ قلتُ: هو إخبارٌ مُقَيَّدٌ بالشرط، وفيه وَجُهان: أحدُهما: أن يكونَ كلامًا مُستأنفًا فيه معنى التعجُّب، كأنهم قالوا: ما أكذَبنا على الله إن عُدْنَا في الكفرِ بعد الإسلام! لأنَّ المُرتدَّ أبلَغُ في الافتراءِ من الكافر، لأنَّ الكافِر مُفْترِ على الله الكذب، حيثُ يَزعُمُ أنَّ لله نِدًّا، ولا نِدَّ في الافتراءِ من الكافر، لأنَّ الكافِر مُفْترِ على الله الكذب، حيث يَزعُمُ أنَّ له ما خَفِي عليه من التمييز له، والمرتدُّ مِثلُه في ذلك وزائدٌ عليه، حيث يزعمُ أنه قد تَبيَّنَ له ما خَفِي عليه من التمييز بين الحق والباطل. والثاني: أن يكون قَسَمًا على تقديرِ حذفِ اللام، بمعنى: والله لقد افترينا على الله كذبًا.

قولُه: (والفُتَاحَةُ: الحكومة): قال الزجّاج: «وأهْل عُمان يُسَمُّون القاضي: الفَتَّاحِ والفاتح»(١).

قولُه: (كيفَ أسلوبُ قوله: ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا ﴾؟): يعني: ما معنىٰ التأكيدِ الذي تعطيه ﴿ قَدِ ﴾ مع مَدْخُولِمِا الماضي، ثم انضمام ﴿ إِنَّ ﴾ الشَّرطية معها؟

يدلّ عَلىٰ هذا التلخيصِ الجوابان. وأجاب أنه مِن باب إخراجِ الكلام لا عَلَىٰ مقتضىٰ الظاهر (٢)، لأن ظاهره إخبارٌ مقيّد بالشرط. وتأويلُه من وَجهَين:

⁽١) امعاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٦).

⁽٢) أي: يجعله كلاماً مستأنفاً فيه معنىٰ التعجب، أو قَسَماً عَلىٰ تقدير حذف اللام كما سبق، في حين أن ظاهر الآية أنها إخبار مقيّد بالشرط.

[﴿ وَقَالَ الْلَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ - لَهِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُكَيْبًا إِنَّكُو إِذَا لَّخَسِرُونَ ﴿ فَأَخَذَتُهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دَارِهِمْ جَنْثِمِينَ ﴿ الَّذِينَ كَذَبُواْ شُكَيْبًا كَأَن لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ شُكَيْبًا كَأَن لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا ٱلَّذِينَ كَذَبُوا شُكَيْبًا كَأَن لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا ٱلَّذِينَ كَذَبُوا شُكَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ ٩٠ - ٩٢]

﴿ وَقَالَ ٱلْلَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ > أي: أشرافُهم للذين دونَهم يُشَطّونَهم عن الإيمان: ﴿ لَهُ إِنَا لَكُو إِذَا لَخَيْرُونَ ﴾ لاستبدالكم الضلالة بالهدى، كقوله تعالى: ﴿ أُوْلَتِهِ كَ ٱلدِّينَ ٱشْتَرُوا ٱلضَّلَالَةَ بِاللهُدَىٰ فَمَا رَجِحَت يَجْنَرَتُهُمْ ﴾ [البقرة: ١٦]، وقيل: تخسرون باتباعِه فوائد البَخْسِ والتطفيف، لأنه ينهاكم عنها ويحمِلُكم على الإيفاء والتسوية.

فإن قُلتَ: ما جوابُ القَسَم الذي وطَّأَتْهُ اللامُ في ﴿لَهِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا ﴾، وجوابُ الشرط؟ قلتُ: قوله: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا لِّخْسِرُونَ ﴾ سادٌ مسَدَّ الجوابَيْن.

أحدهما: أن يكون من باب التَّعجُّب، يعني رَوْمَ (١) إيقاعِ النفس في ورطة المَهالِك، مِن أُولِي النَّهْيَة، بعد المزاولةِ الطويلةِ في الإخراج منها، مما يقتضي منه العَجَب. واليه الإشارة بقوله: «ما أَكْذَبَنا عَلَىٰ الله إنْ عدْنا في الكفر بعد الإسلام!». فكأنه عليه السلامُ لـمّا سمع كلامهم ما التفت إلى الجواب، وأنشأ التعجّب من نفسه، قائلاً: ﴿ قَدِ الْفَرَيْنَا عَلَى اللّهِ كَذِبّا إِنْ عُدْنَا فِي مِلْدِكُم ﴾. ولهذا قال: «كلاماً مستأنفاً فيه معنى التَّعجُّب».

قال أبو البقاء: ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا﴾، هو معنى المستقبَل، لأنه لم يقع، وإنّما سدّ مَسَدّ جوابِ ﴿ إِنْ عُدْنَا﴾. وساغَ دخول ﴿ قَدِ ﴾ لأنهم نزَّلوا الافتراءَ عند العَود منزلة الواقع، فقَرَنُوه بِ ﴿ قَدِ ﴾. وكأن المعنى: قد افْترينا الآن، إنْ هَمَمْنا بالعَوْد ﴾ (٢)، عَلىٰ أنْ يكونَ قَسَمًا، لا يكون مستأنّفاً، بل يكون ردَّا لكلامهم بأبلغ وَجْه.

⁽١) رام الشيء: طلبه وأراده.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٣) وليس فيه قوله: «عَلَىٰ أن يكون... بأبلغ وجه»، ولعلها من تصرفات الطيبي في النصوص زيادة وحذفاً.

﴿ اللَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيّبًا ﴾ مُبتداً، خَبَرُه: ﴿ كَأَن لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا ﴾، وكذلك ﴿ كَانُوا هُمُ الْخَسِرِينَ ﴾. وفي هذا الابتداءِ معنى الاختصاص، كأنه قيل: الذين كذّبوا شعيبًا هم المخصوصونَ بأن أُهْلِكوا واستُؤْصِلوا، كأن لم يُقيموا في دارهم؛ لأنَّ الذينَ اتَّبعوا شُعيبًا قد أنجاهُم الله، الذين كذَّبوا شُعيبًا هم المخصوصونَ بالخُسْرانِ العظيم، دون أتباعِه فإنَّهم الرابحون. وفي هذا الاستئنافِ والابتداءِ وهذا التكريرِ مبالغةٌ في ردِّ مقالةِ الملأ لأشياعِهم، وتسفيهٌ لرأيهم، واستِهزاءٌ بنصحِهم لقومِهم، واستِعظامٌ لما جَرى عليهم.

قولُه: (وفي هذا الابتداءِ معنىٰ الاختصاص): كما في قَولِه تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَآهُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٣٦] في سورة «الرعد»، «أي: الله وحده هو يبْسُطُ الرزق، ويقدِرُه دون غيره».

ولو حمل الجملة الأولىٰ عَلَىٰ تقوِّي الحكْم، كما عليه كلامُ صاحبِ «المفتاح»(١)، والثانية عَلَىٰ التخصيص(٢)، لتوسيطِ ضمير الفَصْل، وتعريف الخبر باللام، ويكون التَّكرير^(٣)، ليُناطَ^(٤) به كلَّ مرة معنىٰ زائد: لكان أَوْجَه، كما سنقررُه.

قولُه: (وفي هذا الاستئنافِ والابتداءِ (٥)، وهذا التكريرِ، مبالغةٌ في ردِّ مقالةِ الملأ لأشياعِهم، وتَسْفيةٌ لرأَيِهم، واستِهزاءٌ بنُصْحِهم لقومِهم، واستِعظامٌ لما جَرىٰ عليهم): أمّا الاستئنافُ

⁽۱) انظر: «مفتاح العلوم» ص٢٠٦، والمقصود بالجملة الأولىٰ قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُكَيْبًا كَأَن لَّم يَغْنَوْاْ فِيهَا ﴾. والجملة الثانية: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُكَيْبًاكَانُواْ هُمُ ٱلْخَسِرِينَ ﴾.

⁽٢) أي: تخصيص الذين كذّبوا شعيباً بالخسران. وضمير الفصل هو ﴿هُمُ ﴾، والخبر هو ﴿ ٱلْخَسِمِينَ ﴾ فهو خبر «كان».

⁽٣) أي: تكرير ﴿ ٱلَّذِينَ كُذَّبُوا شُعَيَّبًا ﴾.

⁽٤) أي: يُعلَّق ويُرْبط.

⁽٥) قوله: «والابتداء» سقط من (ط)، وفي غيرها من الأصول: «وفي هذا الاستئناف وهذا الابتداء»، والمثبت لفظُ «الكشاف».

والتكرير، فإنه تعالى لمّا رتّب العقابَ بأُخْذِ الرَّجفة عَلىٰ التكذيب والعِناد، وترْكهم هامدين لا حراك بهم، اتّجه لسائلٍ أن يسأل: إلى ماذا صار مآلُ أمرهم بعد الجُنُوم؟ فقيل: ﴿ اللَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيّبًا كَأَن لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا ﴾ أي: استُؤْصِلوا، وتلاشَتْ جُسومُهم، كأنْ لم يُقِيموا في ديارهم.

ثم سأل: أَخُصِّص الدَّمارُ بهم، أم تعدَّىٰ إلى غيرِهم؟ فقيل: ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ أي: اختصّ الدمارُ بهم. فجُعِلت صلةُ الأولىٰ ذريعة إلىٰ تحقيقِ الخبر. كقول الشاعر:

إِنَّ الَّتِي ضَرَبَتْ بَيْتًا مُهَاجِرَةً بِكُوفَةِ الجُنْدِ غَالَتْ وُدَّهَا غُولُ(١)

ولذلك بُولِغ في الإخبار عن دمارِ القَوم بقوله: ﴿ كَأَن لَمْ يَغْنَوْأُ فِيهَا ﴾ (٢)، وأُوثِر تَقَوِّي السُحُكْم عَلَىٰ التخصيص.

وجُعلت صلةُ الثانية (٣) علّةً لوجود الخبر، نحو قَولك: الذين آمنوا لهم جنّاتُ النعيم، والذين كفروا لهم دركاتُ الجحيم.

إِن الَّتِي وَضَعَتْ بِيْتًا مُهَاجِرَةً بكوفَةِ الخُلْدِ قَدْ غَالَتْ بها غُولُ

والتي يتحدث عنها هي «خولة» التي ذكرها في مطلع قصيدته. ضربَتْ بيتاً: ابْتَنَهُ. كوفة الجُنْد: اسم موضع. غالت ودها غول: ذهبت به، والغول: اسم ما اغتال. انظر: «المفضّليات» ص٣٦، و«النوادر في اللغة» لأبي زيد ص٢٥٦، و«معجم ما استعجم» للبكريّ (٤: ١١٤٢). والشاهد في البيت جعل صلة «التي» ذريعة إلى تحقيق الخبر «غالت ودّها غول».

⁽١) هذا البيت من قصيدة لعَبْدة بن الطبيب، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم. وقد قال هذه القصيدة بعد وقعة القادسية. وللبيت رواية أخرى هي:

⁽٢) أي: أن في قوله تعالى: ﴿ كُأْن لَّمْ يُغْنَوْ أَفِيهَا ﴾ مبالغة مقبولة، حيث أظهر الله إهلاكهم بصورة شديدة جداً، وهي إهلاكهم وطمس آثارهم كأنهم لم يكونوا أصلاً.

⁽٣) يعنى قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِيكَ كَذَّهُوا شُعَبَّاكَانُوا هُمُ ٱلْخَسِرِيكَ ﴾.

[﴿ فَنُوَلَىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَنْقُوْمِ لَقَدْ أَبْلَغَنُكُمْ رِسَلَتِ رَبِّى وَنَصَحْتُ لَكُمْ ۖ فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰقَوْمِكَفِرِينَ ﴾ ٩٣]

الأسلى: شِدَّةُ الْحُزْن، قال العَجَّاج:

وانحَلَبَتْ عَيْناهُ مِن فَرْطِ الأَسى

وأمّا تسفيه (١) رأيهم، فهو أنهم لها أظهروا محض النّصح لقومِهم، بقولهم: ﴿لَهِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَبّا إِنّكُو إِذَا لَخَسِرُونَ ﴾، ردّ عليهم، شُعَبّا إِنّكُو إِذَا لَخَسِرُونَ ﴾، ردّ عليهم، يعني: ما تلفظوا به في قوله تعالى: ﴿كَانُواْ هُمُ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ ليكونَ مُدْبَحًا فيه (٢) معنى الاستهزاء، يعني: نِعْم النصيحةُ التي نصحوهم، نَسَبوا الخسرانَ إلى متابعتِه، والربحَ إلى مخالفته. كانَ ذلك، لكنْ بالعكس، وهو المرادُ من قوله: «واستهزاءٌ بنصحهم».

وحينئذٍ يقع الاختصاص في مَوقعِه، كما قال: «الذين كذَّبوا شُعَيْباً هم المخْصوصون بالخُسران، دون أتباعِه، فإنهم الرابحون».

ويُستَفاد عِظَم الخُسرانِ من تعريف الخبرِ بلام الجنس، أي: هم الكاملون في الخُسران.

وأمّا استعظامُ ما جرَىٰ عليهم فمِن قَوله: ﴿كَأَن لَّمَ يَمْنَوْاْ فِيهَا ﴾ أي: لم يبْقَ عيْنٌ ولا أثر، ولا جالِبةُ خبر. وكذا من مجموع الكلام، والله أعلم.

قولُه: (وانحَلَبَتْ عَيْناهُ مِن فَرْطِ الأَسيٰ)(٣): وأنشدَ الشارحُ(٤) تمامَ البيت:

⁽١) في (ج): «تسقيه» بالقاف.

⁽٢) يعني: في قوله تعالى: ﴿كَانُواْ هُمُ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ إدماج، إذ ضمّن الله هذا الكلام المسوق للحكْم عَلَىٰ كفّار قوم شعيب بالخسران معنى آخَرَ هو الاستهزاء بنصحهم لمن آمن به واتّبعه.

⁽٣) البيت من أرجوزة طويلة للعجاج، سيأتي شرحه.

والفرْط: ما سبق من شيء. والأسى: الحُزن.

انظر: «ديوان العجاج» برواية الأصمعي وشرحه، ص١٢٣، و«شرح شواهد الكشاف» (٤: ٢٦٩).

⁽٤) لعله يريد الأصمعي، شارح «ديوان العجاج».

اشتَدَّ حُزنُه على قومِه، ثم أنكر على نفْسه، فقال: فكيفَ يشتدُّ حُزني على قوم ليسوا بأهلٍ للحُزنِ على قوم ليسوا بأهلٍ للحُزنِ عليهم لكُفْرِهم واستِحقاقِهم لما نزلَ بهم! ويجوزُ أن يُريدَ: لقد أُعذَرْتُ إليكُم في الإبلاغ والنصيحةِ والتحذيرِ مما حَلَّ بكم، فلم تَسمَعوا قولي ولم تُصَدِّقوني، ...

وكِيفَ غَرْبَيْ دَالِجِ تَبَجَّسا(١)

انحلبت عيناه، أي: سال دمعُ عينيه. والوَكِيف: القَطْر. وغَرْبَيْ: تثنية الغَرْب، وهو الدَّلو العظيم. والدالج _ بالجيم _: الذي يأخذ الدَّلْوَ من البئر، فيُفرِغُها في الحوض. تبجّس: انفجر بسَعَة وكَثْرة.

يقول: سالَ دمعُ عينيه من الـحُزن، ووَكَفَتا وَكيفَ دَلْوَيْ دالِجِ تفجَّر وسال.

قولُه: (ثم أنكر على نفْسه): أي: جرّدَ من نَفْسِه شخصاً، وأنكر عليه حُزنه عَلى قَوم لا يستحقونه، كما فعل امرؤ القَيْسِ في قولِه:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ (٢)

وكان من حقّ الظاهرِ أن يقول: وكَيْفَ يشتدُّ حزنُك؟ لقوله: «ثم أنكر عَلَىٰ نفسه»، لكن التَفَت، وقال: «وكيف يشْتَدُّ حُزني!». هذا إذا كان الخطابُ مع نفسه. أمّا إذا كان مع غيره فلا يكونُ من التجريد.

قولُه: (ويجوزُ أن يُريدَ: لقد أَعذَرْتُ إليكُم في الإبلاغِ): أي: أنهَيْتُ إليكم العذْر، وما قصَّر ت فيه.

⁽١) هو تمام البيت السابق من أرجوزة العجاج. انظر: «ديوان العجاج» ص١٢٣.

⁽٢) البيت مطلع قصيدة لامرئ القيس، يتهدد فيها بني أسد. انظر: «ديوان امرئ القيس» ص ٨٤. والأثمد بفتح الهمزة وضم الميم، وإسكان الثاء المثلثة ... اسم موضع. والخِلِيّ: خالي البال. وترقد: تنام. والشاهد في البيت تجريد الشاعر شخصاً آخر من نفسه يخاطبه بقوله: «ليلك»، و«لم ترقد».

فكيفَ آسى عليكم؟ يعني: أنه لا يأسى عليهم لأنهم ليسوا أحِقّاء بالأسى.

وقرأ يحيى بنُ وَثَّاب: «فَكَيفَ إِيسىٰ»، بكَسْرِ الهمزة.

[﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي فَرْيَةٍ مِّن نَّبِي إِلَا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَآءِ وَالضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَعُونَ * ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِتَةِ الْحُسَنَةَ حَتَّىٰ عَفُواْ وَقَالُواْ قَدْ مَسَى ءَابَآءَنَا الضَّرَّآةُ وَالسَّرَّآةُ فَأَخَذْ نَهُم بَغْنَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ٩٤-٩٥]

ومنه الحديث: «لَقَدْ أَعْذَرَ اللهُ تعالىٰ إلىٰ مَنْ بَلَغَ به مِنَ العُمْرِ سِتِّينَ سَنَةً»(١)، أي: لم يُبْقِ فيه موضعاً للاعتذار، حيث أمهله طول هذه المدّة.

يقال: أعذر الرجُل: إذا بلغ أقصى الغاية في العُذر.

فعَلَىٰ هذا لا يكونُ الخِطاب مع نفسِه، بل مع القَوم، تأنيباً وتوبيخاً لهم، مِن أوّلِه إلىٰ مُنتُهاه (٢)، وعَلَىٰ الأول (٣) قوله: ﴿يَنقُومِ لَقَدَّ أَبَلَغَنُكُمُ مِسَلَكِ رَبِّ ﴾ فيه معنى الانكار والتأنيبِ والتَّحسُّر، مع إنهاء الندامة إلىٰ القوم، وقوله: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَى ﴾ فيه معنى الإنكار والتأنيبِ للنفس. وعَلَىٰ التقديرين قوله: ﴿عَلَىٰ قَوْمِ كَنفِرِينَ ﴾ إقامةٌ للظاهر مَوضع المضمَر (٤)، للإشعار بعدم استحقاقهم التأشّف عليهم لكفْرهم.

قولُه: («فَكَيفَ إِيسَىٰ»، بكَسْرِ الهمزة)(٥) يعني: عَلىٰ لغة مَن يقول: «تِعْلم».

⁽١) قد صحّ الحديثُ بلفظ: «أعذرَ الله إلى امرئٍ أخّر أجَلَه حتى بلّغه ستينَ سنة»، أخرجه البخاري (٦٤١٩) وابن حبان (٢٩٧٩) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضى الله عنه.

⁽٢) أي: إذا فهم قوله: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَى﴾ عَلىٰ معنى: لقد أعذرْتُ لكم، فلا يكون في قوله تجريد، وإنّما يكون كلامه من أوّله إلى آخره في الآية يفيد التأنيب والتوبيخ.

⁽٣) أي: إذا فهم كلامه عَلَىٰ أنه تجريد، يفيد النداء فيه معنىٰ التلهف والتحسّر والندامة، والاستفهام يفيد الإنكار عَلَىٰ النفس وتأنيبها.

⁽٤) أي: كان مقتضىٰ الظاهر أن يقول: «فكيف آسَىٰ عليكم»، ولكنه قال: ﴿عَلَىٰ قَوْمِكَفِرِمِنَ ﴾ بوضع المظهر ﴿قَوْمِكَفِرِمِنَ ﴾ موضع المضمر «كاف خطاب الجماعة» في «عليكم»، للسبب الذي ذكره.

⁽٥) وهي قراءة يحيى بن وتّاب وابن مصرّف والأعمش، عَلَىٰ لغة من يكسر حرف المضارعة. انظر: «البحر المحيط» (٤: ٣٤٧).

﴿ إِلَّا أَخَذْنَا آهَلَهَا بِالْبَأْسَاءِ ﴾: بالبُوسِ والفقر، ﴿ وَٱلضَّرَّاءِ ﴾: بالضُرِّ والمرض؛ لاستكبارِهم عن اتباع نبيهم وتَعَزُّزهم عليه، ﴿ لَعَلَّهُمْ يَضَرَّعُونَ ﴾: ليتَضرَّعوا ويتَذَلَّلوا ويحلُّوا أردِية الكِبْرِ والعِزِّة، ﴿ ثُمَّبِدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّعَةِ ٱلْحَسَنَة ﴾ أي: أعطَيْناهُم بَدَلَ ما كانوا فيه من البلاءِ والمحنةِ الرخاءَ والصِّحة والسَّعة، كقولِه: ﴿ وَبَلَوْنَهُم بِالْحَسَنَةِ وَالسَّيِّعَاتِ ﴾ فيه من البلاءِ والمحنةِ الرخاءَ والصِّحة والسَّعة، كقولِه: ﴿ وَبَلَوْنَهُم وَأَمُوالهُم، من قولهم: عَفَا النباتُ وعَفَا الشَحمُ والوَبَر؛ إذا كَثُرُت، ومنه قولُه ﷺ: «وأعفوا اللحيٰ »، وقال الحطيئة:

بمُستَأْسِدِ القُرْيانِ عافٍ نَباتُهُ

قولُه: (بِمُسْتَأْسِدِ القُريَانِ)(١) قبله: فإنْ نَظَرَتْ يوماً بِمُؤْخِرِ عَيْنِها بِأَرْضٍ تَرَىٰ فَرْخَ الحُبَارَىٰ كَأَنَّهُ بِمُسْتَأْسِدِ القُرْيَانِ عَافِ نَبَاتُهُ

إلى عَلَم في الغَوْرِ قالتُ لهُ: ابْعَدِ بَهَا رَاكِبُ مُوفٍ عَلَىٰ ظَهْرِ قَرْدَدِ تَسَاقِطُنِي والرَّحْلَ مِنْ صَوْتِ هُدْهُدِ

(١) الأبيات من قصيدة للحطيئة، كما سبق. وروايتها في «الديوان» تختلف بعض الاختلاف لفظاً وترتيباً، فقد وردت فيه هكذا:

> بأرْض تَرَىٰ شَخْصَ الحُبارَىٰ كأنّهُ وإنْ نَظَرَتْ يوماً بمُوْخِر عينها وكادَتْ عَلَىٰ الأطواءِ أطواءِ ضارج

بها راكِبٌ مـُوفٍ عَـلَىٰ ظَهْر قَـرْدَدِ إلىٰ علَـمٍ بـالغور قالـت لـه: ابعَـدِ تُسَاقِطُني والرَّحْلَ من صوت هُدْهُـدِ

ومؤخِر العين: طرفها الذي يلي الصُّدْغ. والعلَم: الجبل. والغَور: ما انحدر من الأرض. وأَبْعَد: فعْل أمر من: بَعِد بكسر العين بمعنى: هلك ومات. والحُبارَىٰ: طائر يُضْرب به المثل في البلاهة، وهو أكبر من الدجاج الأهليّ قليلاً. وعافي: من عفا النّبات: إذا كثر. تُساقطني: تسْقِطني. والواو في «والرَّحْلَ»: للمعية. والرَّحْلُ: ما يجعل عَلىٰ ظهر العير في السفر. والهدهُد بضم الهاءين وتسكين الدال بينها طائر ذو خطوط وألوان كثيرة، ومنقار طويل حاد.

انظر: «ديوان الحطيئة» (٤٧ - ٠٠)، «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٣٧٢).

وقال:

ولَكِنَّا نُعِضُّ السَّيْفَ مِنها بأَسْوُقِ عافِياتِ الشَّحْم كُوم

﴿ وَقَالُواْ قَدْ مَسَى عَابَاتَهَ الضَّرَاءُ وَالسَّرَاءُ ﴾ يعني: وأبطَرَتْهُم النِّعمةُ وأشِروا، فقالوا: هذه عادةُ الدَّهْر، يُعاقِبُ في الناسِ بينَ الضَّرّاءِ والسَّرّاء، وقد مسَّ آباءَنا نحوُ ذلك، وما هو بابتلاءٍ من الله لعباده، فلم يَبْق بعدَ ابتلائهم بالسَّيتَاتِ والحسناتِ إلّا أن نأخُذَهم بالعذاب، ﴿ فَأَخَذُنَهُم ﴾ أشدَّ الأَخْذِ وأفظَعَهُ، وهو أُخْذُهم فجأةً من غير شعور منهم.

[﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُواْ وَاتَّـعَوْاْ لَفَنَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَتِ مِّنَ السَّمَآ ، وَالْأَرْضِ وَلَكِمَن كَذَّ بُواْ فَأَخَذْ نَنْهُم بِمَاكَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ ٩٦]

اللامُ في ﴿ اَلْقُرَىٰ ﴾: إشارةٌ إلى القُرىٰ التي دلَّ عليها قولُه: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ اللامُ فِي ﴿ الْأَعِرَافِ: ٩٤]، كأنه قال: ولو أنَّ أهلَ تلك القرىٰ الذين كَذَّبوا وأُهْلِكوا،....

نَظَرَتْ، أي: الناقة. وفي الغَور: حالٌ من الضمير في «نَظَرَت». و «قالَتْ»: جزاءُ الشرط، أو صفة «عَلَم» على التأويل، أو حالٌ من الضَّميرِ في «نَظَرَت»، و «قد» مقدّرة. وجواب الشرط: «تُسَاقِطُني». وعَلىٰ الأول: «تُساقِطُني» حال من الضمير في «نَظَرَت».

استأْسَدَ النبْت: قَوِيَ والْتَفَّ. والقُرْيان: جَمْع القَرَىٰ، وهو مَجْمَعُ الماء في الرَّوض. مُوفٍ: من أَوْفَىٰ الشيء، أي: أَشْرَف. والقَرْدَدِ: المكان الغليظ المرتفع.

قولُه: (ولَكِنَّا نُعِضُّ السَّيْفَ) البيت^(١)، أي: نجعله عاضّاً. والباء في «بأَسْوُق» زائدة، لأنّ «نُعِضّ» يتعدىٰ إلى المفعولين. أَسْوُق: جمع ساق. عافياتُ اللحم، أي: كثيراته. وكُوم: جمع كَوْماء: عظيمة السّنام. يقول: ننْحرُ للأضياف، ونَعْقِرُ لهم النُّوقَ السِّمان.

⁽١) للبيد بن ربيعة في «ديوانه» ص١٨٦.

﴿ اَمَنُوا ﴾ بِدَلَ كُفْرِهم ﴿ وَاتَّقَوْا ﴾ المعاصي مكانَ ارتكابِها، ﴿ لَفَنَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَنتِ مِّنَ السَّكَآءِ وَالْأَرْضِ ﴾: لأتَيْناهُم بالخيرِ من كلِّ وَجْه، وقيل: أراد المطرَ والنبات، ﴿ وَلَكِنَ كَذَّبُوا فَأَخَذَنَهُم ﴾ بسوءِ كَسْبِهم. ويجوزُ أن تكونَ اللامُ في ﴿ اَلْقُرَى ٓ ﴾ للجنس.

فإن قُلتَ: ما معنىٰ فَتْحِ البركاتِ عليهم؟ قلتُ: تيسيرُها عليهم كما يُعيسَّرُ أَمْرُ الْمُ

قولُه: (أراد المطر والنَّبَات): أي: لفَتَحْنا عليهم بركاتٍ من السهاءِ بالمطر، وبركاتٍ من الأرض بالنبات.

وعلى الأول اعتبر بالجهتين التكرير واستيعاب وجوهِ الخير كلِّها، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمُّ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكُرَةً وَعَشِيًا﴾ [مريم: ٦٢](١). ولهذا قال: ﴿لأتيناهِم بالخير من كلِّ وجه».

قولُه: (كما يُيسَّرُ أمرُ الأبوابِ المُسْتَغلِقةِ): يعني: أن الأسلوبَ من الاستعارة التَّبَعيَّة المستلزِمةِ للتمثيلية (٢)، لقوله: «كما يُيسَر أمرُ الأبواب المستغلِقة بفتْحها»، فإنه اعتبر أمر الأبواب وأحوالها، وأطْلق التيسيرَ عَلىٰ الفتح بعد تشبيه أحدِهما بالآخر، ثم الإفضاء من المصدرِ إلىٰ الفعل، يدلّ عليه قوله: «ما معنىٰ فَتْح البركات؟» سأل عن المصدر، ليشيرَ إلىٰ أن الاستعارة تَبَعية، والوَجه (٣) سهولة الوصولِ إلىٰ المقصود.

⁽١) والشاهد في الآية قوله: ﴿ بُكُرُةُ وَعَشِيًّا ﴾ إذ المقصود استيعاب الأوقات جميعها لا هذين الوقتين.

⁽٢) يريد أن في قوله تعالى: ﴿لَفَنَحْنَا﴾ استعارةً تبعية، فقد شبّه تيسير البركات بفتح الأبواب، وصرح بالمشبه به «فتَح»، وحذف المشبه «يسّر»، مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي هي «بركات».

هذا إذا كان الطيبي يقصد بيان الاستعارة في الآية، أمّا إذا كان يريد بيانها في عبارة الزمخشري، فهي أيضاً تبعية، لكن بقلب المشبه مشبهاً به، والمشبه به مشبها، مع ملاحظة استلزام الاستعارة التبعية للتمثيلية كا بين.

⁽٣) أي: وجه الشبه في الاستعارة.

الْمُسْتَغلِقةِ بفَتْحها، ومنه قولهم: فتَحْتُ علىٰ القارِئِ؛ إذا تَعَذَّرَتْ عليه القِراءَةُ فيَسَّرْتَها عليه بالتلقين.

[﴿ أَفَا مِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰ أَن يَأْتِيهُم بَأْسُنَا بَيْنَا وَهُمْ نَآبِمُونَ * أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰ أَن يَأْتِيهُم بَأْسُنَا صَحَى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ ٩٧-٩٨]

«البياتُ» يكونُ بمعنى: البَيتُوتَة، يُقال: باتَ بَياتًا، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيْتًا أَوْ هُمْ قَآبِلُوكَ ﴾ [الأعراف: ٤]، ويكونُ بمعنى: التبييت، كالسلام بمعنى: التسليم. يُقال: بَيْتَه العدوُّ بَياتًا، فيجوزُ أن يُراد: أنْ يأتيَهم بأسنا بائِتين _ أي: وَقْتَ بياتٍ _ أو مُبيَّتَه، أو مُبيَّتِين، أو يكونُ بمعنى: تَبْييتًا، كأنه قيل: أن يُبَيِّتُهم بأسنا بَياتًا.

و ﴿ ضُحَى ﴾ نَصْبٌ على الظرف، يُقال: أتانا ضُحَى، وضُحَيًّا، وضَحاءً. والضُّحىٰ _ في الأصل ـ: اسمٌ لضَوْءِ الشمس إذا أشرقَتْ وارتَفَعَت.

قولُه: (الـمُسْتَغلِقة) بكسرِ اللام، يقال: اسْتَغْلَق البابُ، واستَصْعَب الأمرُ. هذا هو الفصيح المشهور.

قولُه: (ويكونُ بمعنىٰ التبييت): يعني: جواز أنْ يكونَ «بَيَاتاً» من الثلاثيّ، ومن المزيد (١)، فعَلىٰ الأول: إما حالٌ من المفعول، أو ظَرْف والوقت مقدَّرٌ معه.

وعَلَىٰ الثاني: إما حالٌ من الفاعل أو المفعول، أو مصْدَر. والأَوْجَهُ أن يكون ظرفاً ليناسبَ قوله: ﴿بَأْسُنَاضُحَى ﴾.

فإن قلتَ: لِـمَ جَوَّز في الوَجهِ الثاني أن يكون ﴿بَيْكَتَا﴾ حالاً من الفاعل، ومفعولاً مطلقاً، ولم يجوِّزهما في الأول؟

قلتُ: لفساد المعنى؛ إذ لا يجوز أنْ يكونَ البأسُ بائتاً، لأن القومَ هم البائتون.

⁽١) أي: من الثلاثي «بات» أو من الرباعي «بيَّت».

والفاءُ والواوُ في ﴿ أَفَالِمِنَ ﴾ و﴿ أَوَ أَمِنَ ﴾ حَرْفا عطفٍ دَخَلَتْ عليهما همزةُ الإنكار.

فإن قلت: ما المعطوفُ عليه؟ ولم عُطِفَت الأُولىٰ بالفاءِ والثانيةُ بالواو؟ قلتُ: المعطوفُ عليه قولُه: ﴿ وَلَوَ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقَدَىٰ ﴾ إلى ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ المعطوفُ عليه قولُه: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقَدَىٰ ﴾ إلى ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ وقع اعتراضًا بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وإنها عطف بالفاء، لأنّ المعنىٰ: فعلوا وصَنعوا فأخذناهم بَعْتةً، أبعد ذلك أمِن أهلُ القرىٰ أن يأتيهم بأسنا بياتًا، وأمنوا أن يأتيهم بأسنا ضُحىً ؟

قولُه: (حَرْفا عطفِ دَخَلَتْ عليهما همزةُ الإنكار): قال صاحبُ «الفرائد»: «ما ذكر يشكلُ بها قيل: إن لهمزةِ الاستفهام صدْرَ الكلام، فلم يجزْ عطف ما بعدها عَلَىٰ ما قبلها. وإنّما الواجبُ أَن يقدّرَ المعطوفُ عليه بعد الهمزة وقبل الواو».

وقال صاحب «الإيجاز»: «إنّما تدخل ألفُ الاستفهام عَلَىٰ فاء العَطف، مع منافاةِ العطف للاستئناف، لأن التنافي في المفرد، إذ الثاني إذا عملَ فيه الأوّلُ كان مِن الكلامِ الأول، والاستئناف يُخْرِجه عن أن يكونَ منه. ويصحّ ذلك في عطفِ جملةٍ عَلَىٰ جملة، لأنه عَلَىٰ استئناف جملة بعد جملة» (١).

وقلت: الحقُّ أن هذه الهمزة مُقْحَمةٌ مزيدة، لتقرير معنى الإنكارِ والتقرير، فتدخل بين الشَّر طِ والجزاء، والمبتدأ والخبر، والحالِ وعاملها (٢)، كما سبقَ مراراً وأطواراً. وقد نصّ عليه أبو إسحقَ الزجّاج في قَوله: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَانَتَ نُنقِذُمَن فِي ٱلنَّادِ ﴾ [الزمر: ١٩] (٣).

قولُه: (المعطوفُ عليه قولُه تعالى: ﴿فَأَخَذُنَّهُم بَغْنَةً ﴾) إلى آخِرِه: اعلمْ أنَّ في تمييز مَواقع

⁽١) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» لأبي القاسم النيسابوري (١: ٣٣٧).

⁽٢) قوله: «والحال وعاملها» سقط من (أ).

⁽٣) وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٩).

·

هذه الجمل، كما أشار إليه، مَوضعَ تأمل؛ فقوله: ﴿ أَفَا يَنِ آهَلُ ٱلْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْشُنَا بَيَكَ ﴾، وقوله: ﴿ أَفَأُ مِنَ أَهَلُ ٱلْقُرَىٰ أَهَلُ ٱلْقُرَىٰ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰ أَن يَأْتِيكُم بَأْسُنَا ضُحَى ﴾ (١) متقابلان، نحْو قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرْمَ يَنْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُ بَيَكًا أَوْ نَهَازًا ﴾ [يونس: ٥٥] (٢).

والفاء في ﴿فَأَخَذْنَهُم ﴾ للتسبُّب، يدل عليه قوله: «فعلوا وصنعوا»، ﴿فَأَخَذْنَهُم بَغْنَهُ ﴾، و«فعلوا وصنعوا» (فَأَخَذْنَهُم بَغْنَهُ ﴾، و«فعلوا وصنعوا» (فَأَخَذْنَهُم بَغْنَهُ واستكْبَروا عن اتّباع نبيّهم، وتعزّزوا عليه، وقالوا بعد ابتلائهم بالحسناتِ والسيئات: هذه عادةُ الدَّهر. فلذلك أخذْناهم أشدَّ الأخذ وأفظعه، وهو أخذهم فجأة.

وأمّا معنىٰ هذه الفاء والاستفهام: فهو أنّ أهلَ القرىٰ بخاصّة، بعدما سمعوا ما فعلَ أولئك، وما فعلْنا بهم، لم يعتبِروا، وأمنوا من أنْ يأتيَهم بأسُنا بياتاً وهم نائمون، أو ضحى وهم غافلون كما فعلْنا(٥).

⁽١) عَلَىٰ التوالي. ولا يعني بالتقابل بين الآيتين المقابلة بين جملهما، وإنّما يعني الطباق بين ﴿بَيَتًا ﴾ و ﴿ ضُحَى ﴾ فهما متضادتان، كما هو الحال في الآية التالية.

⁽٢) والشاهد في الآية التقابل أو الطباق بين ﴿يَيْنَا ﴾ و﴿نَهَارًا ﴾.

⁽٣) يعنى الآيتين (٩٧، ٩٨) من سورة الأعراف.

⁽٤) أي: أن الزمخشري أطلق لفظ «وفَعَلوا وصنعوا» وأراد لازم معناه، وهو: «واستكبروا.. وتعزّزوا.. وقالوا...»، عَلَىٰ سبيل الكناية عن صفة.

⁽٥) من قوله: «وأما معنى هذه الفاء الاستفهام» إلى هنا سقط من (ط).

وقُرِئ: (أَوْ أَمِنَ) على العطف بـ «أو»، ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ يَشْتَغِلُونَ بِمَا لا يُجدي عليهم كأنَّهم يلعبون.

[﴿ أَفَ أَمِنُواْ مَكَرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَسِرُونَ ﴾ ٩٩]

ثم لمّ المّا تضمّن المعطوفُ والمعطوف عليه معنى بعْثِ الرسول، وتعرّض الأمّةِ للابتلاء ليؤمنوا، ويَتْركوا كُفْرانَ النعمة، كان قولَه تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰ ءَامَنُواْ وَاتَّقُواْ لَفَنَحْنَا عَلَيْهِم بَركَت مِنَ ٱلشّكاءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الآية معترضةً مؤكّدةً لمضمونِ الجملتين.

أمّا قولُه في المعترِضة: «اللام في ﴿اَلْقُرَىٰ ﴾ إشارة إلى القرى التي دل عليها قوله: ﴿ وَمَاۤ أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةِ مِّن نَّبِيٍ ﴾ [الأعراف: ٩٤]» فإن الظاهرَ أنها للعهد، لكنْ لا ينافي إرادةَ الجنسية؛ لأن ﴿ اَلْقُرَىٰ ﴾ الأولى مطلقة، ولمّا كان الثاني عينَ الأولى، كان أيضاً جنساً.

قال الزجّاج: «هذا مِمّا أخبر الله تعالىٰ عن الأمم السالفة، لتعتبرَ أمّةُ محمّد صلواتُ الله عليه»(١).

وأمّا اللام في قوله: ﴿ أَفَأُمِنَ أَهَلُ ٱلْقُرَىٰ ﴾: فإشارةٌ إلى قُرى معهودة، وهي ما بُعِث إليها رسول الله عَيْدٍ.

قال محيي السنة: ﴿ أَفَا مَنَ أَهَلُ ٱلْقُرَىٰ ﴾ الذين كفروا وكذَّبوا، يعني مكّة وما حَولها (٢٠). قولُه: (وقُرِئ: «أَوْ أَمِنَ»، على العطف بـ «أو»): نافعٌ وابنُ كثير وابنُ عامر (٣).

⁽۱) «معاني القرآن وإعرابه» (۲: ۳۹۸).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٦٠).

⁽٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٦٨-٤٦٩)، و«حجة القراءات» ص ٢٨٩. وحجّة من قرأ هذه القراءة أن «أو» للإباحة، أو هي التي لأحد الشيئين، فيكون التقدير في الآية: «أفأمنوا إحدى هذه العقوبات»؟

فإن قلتَ: فلمَ رجعَ فعَطَفَ بالفاءِ قولَه: ﴿ أَفَ أَمِنُوا مَحْرَ ٱللَّهِ ﴾؟ قلتُ: هو تكريرٌ لقوله: ﴿ أَفَأَمِنَ أَهَلُ ٱلْقُرَىٰ ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿ ومَكْرُ الله »: استعارةٌ لأَخْذِه العَبْدَ من حيثُ لا يَشعُر، ولاستِدراجِه، فعلى العاقلِ أن يكونَ في خوفِه من مَكْرِ الله، كالمُحاربِ الذي يخافُ من عَدُوهِ الكمينَ والبياتَ والغِيلَة.

وعن الربيع بن خُثَيْم: أَنَّ ابنَتَه قالت له: ما لي أرى الناسَ ينامون، ولا أراك تنام؟ فقال: يا بِنتاه، إنَّ أباك يخافُ البيات، أرادَ قوله: ﴿أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَنَتًا﴾.

[﴿ أَوَلَدُ يَهِّدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنْ بَعَّدِ أَهْلِهَا ۖ أَن لَّوْ نَشَآهُ أَصَبْنَهُم بِذُنُوبِهِمَّ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ ١٠٠]

إذا قُرِئَ: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ ﴾ بالياءِ كان ﴿ أَن لَّوْنَشَآهُ ﴾ مرفوعًا بأنه فاعلُه،

قولُه: (هو تكريرٌ لقوله تعالى: ﴿ أَفَأَمِنَ أَهَلُ ٱلْقُرَىٰ ﴾)، فحينئذٍ ﴿مَكَ اللّهِ عِبارةٌ عَالَةُ عَالَمَ اللّهُ تعالى في قَوله: ﴿ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيْكَتًا ﴾ الآيتين (١). والفاء في ﴿ فَلا يَأْمَنُ مَكَرَ اللّهِ ﴾ للتقرير والتوبيخ. يعني: بعدما عَلَىٰ مقدَّر، والهمزة في ﴿ أَفَ أَمِنُواْ مَكْ رَاللّهِ ﴾ للتقرير والتوبيخ. يعني: بعدما عَرَفوا ذلك أَمِنُوا واطمأنُّوا؟ فإذاً خَسِروا، لأنه ﴿ فَلا يَأْمَنُ مَكْ رَاللّهِ إِلّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَسِرُونَ ﴾.

قال أبو البقاء: «الفاء هاهُنا للتنبيه عَلَىٰ تعقيبِ العذابِ أَمْنَ مكْرِ الله»(٢).

قولُه: (والغِيلَة)، الجوهري: «الغِيلة _ بالكسر _: الاغتيال. يقال: قتله غِيلةً، وهو أن يخدعَه فيذهب به إلى مَوضع فيقتله».

قولُه: (إذا قُرِئَ: ﴿ أَوَلَدَّيَهَدِ ﴾ بالياء) التحتاني، وهي المشهورة، وبالنون: شاذّة (٣).

⁽١) يعنى الآيتين (٩٧، ٩٨) من سورة الأعراف.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٤).

⁽٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٠٩).

بمعنىٰ: أو لم يَهْدِ للذين يَخلُفونَ مَنْ خَلا قَبلَهم في ديارِهم ويَرِثونَ أرضَهم هذا الشأن؟ وهو أنّا ﴿ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِم ﴾، كما أصَبْنا مَنْ قَبْلَهم، وأهلكنا الوارثينَ كما أهلكنا المُورِّثين.

وإذا قُرِئَ بالنون، فهو منصوب، كأنه قيل: أو لم يَهْدِ اللهُ للوارثينَ هذا الشأن، بمعنىٰ: أو لم نُبيِّنْ لهم أنا ﴿ لَوْ نَشَآهُ أَصَبْنَا هُم بِذُنُوبِهِم ﴾ كما أصَبْنا مَنْ قَبْلهم. وإنَّما عُدِّي فِعْلُ الهداية باللام لأنه بمعنىٰ التبيين.

فإن قُلتَ: بِمَ تَعلَّقَ قُولُه تعالىٰ: ﴿وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾؟ قلتُ: فيه أُوجُهُ: أَن يكونَ معطوفًا على ما دَّلَ عليه معنى ﴿ أَوَلَدَ يَهْدِ ﴾، كأنه قيل: يغفُلونَ عن الهداية، ونَطبَعُ علىٰ قلوبهم، أو علىٰ ﴿ يَرِثُونَ ﴾، أو يكونَ مُنقَطعًا بمعنىٰ: ونحنُ نَطْبَعُ علىٰ قلوبهم.

فإن قُلتَ: هل يجوزُ أن يكونَ ﴿وَنَطَبَعُ﴾ بمعنى: وطَبَعْنا، كما كان ﴿لَوْ نَشَآءُ ﴾ بمعنى: لو شِئنا، ويُعطَفَ على ﴿أَصَبْنَاهُم ﴾؟ قلتُ: لا يساعِدُ عليه المعنى، لأنَّ القومَ كانوا مطبوعًا على قلوبِهم موصوفينَ بصِفةِ مَنْ قَبلَهم من اقترافِ الذنوبِ والإصابةِ بها،

قال أبو البقاء: «﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ ﴾ بالياء، وفاعله: ﴿أَن لَوْنَشَآءُ ﴾، و﴿أَن ﴾ مخفَّفة من «أنَّ» الثقيلة. أي: أَوَلا يتبيَّنْ لهم علْمُهم بمشيئتنا؟ »(١).

قولُه: (وإنَّمَا عُدِّي فِعْلُ الهدايةِ باللّامِ لأنه ضُمِّن معنى التَّبْيِين (٢))، وذلك أنه يتعدَّىٰ إلىٰ المفعولِ الثاني باللام، أو بـ «إلى»، كما سبق، وهاهُنا تعدَّىٰ إلىٰ الأولِ باللام.

قَولُه: (هل يجوزُ أن يكونَ ﴿وَنَطْبَعُ﴾ بمعنى: وَطَبَعْنا؟): يشير بهذا السؤالِ إلى ما ذكره الزجّاج: «﴿وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ لأنه لو حُمِل عليه

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٤).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «لأنه بمعنى التبيين».

لكان «ولَطَبعْنا»، لأنه عَلَىٰ لفظ الماضي وفي معناه. ويجوز أنْ يكونَ محمولاً عَلَىٰ الماضي، ولفظُه لفظُ المستقبَل كما قال: ﴿أَن تُونَشَآءُ ﴾ ومعناه: لو شئنا»(١).

وقلت: هذا وإنْ جاز بحسَبِ اللفظ، لكنّ المعنىٰ لا يساعدُ عليه، لأنه لو عطف عَلىٰ ما في خبر ﴿ لَوْ﴾ لدخل في حُكْمِه، وهي لامتناعِ الشيء لامتناع غيره، فيلزم أن القَومَ لم يكونوا مطبوعاً عَلىٰ قلوبهم، والحال أنهم مطبوعون.

قال في «الانتصاف»: «يجوز عطفُه عليه، ولا يلزمُ أن يكونَ المخاطبون موصوفين بالطبع، وإنْ كانوا كفّاراً، إذ ليس الطّبعُ من لوازم الكُفرِ والاقتراف، إذ الطبع هو التهادِي في الكُفْر والإصرار، حتىٰ يُناس من قَبول صاحبه للحقّ، وليس كل كافر ولا مُقْتَرِفِ بهذه المثابة، بل يُهدّدُ الكافرُ بأن يطبع عَلىٰ قلبه، فيكون معنىٰ الآية: قد هدّدتُهم بأمرين: الإصابة ببعضِ الذنوب، والطّبع عَلىٰ القلوب. وهذا الثاني، وإنْ كان نوعاً من الإصابة بالذنوب، فهو أشدّ، كما قال: ﴿فَزَادَتُهُمْ رِجُسًا إِلَى رِجْسِهِمَ ﴾ [التوبة: ١٢٥]. والآية حُجّةٌ عَلىٰ الزنخشريّ»(٢).

قال صاحب «التقريب»: «وفي كلام جارِ الله نظر، لأن المذكورَ كَونُهم مذنبين دون الطبع. وأيضاً جاز أن يراد: «لو شئنا»: لزِدْنا أو لأَدمْنا»^(٣).

قلت: هـذا مردود، لأن الكلامَ وارد عَلَىٰ التوبيخ والتهديدِ والإهـلاكِ والاستئصال، لقَومٍ ورثوا ديارَ قوم هلكوا بالاستئصال، وهؤلاء استخْلفوهم، واقْتَفَوْا آثارَهم بمثْل تلك الذنوب، وهم أهلُ مكّة، كما سبق، لأن قَولَه تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ ﴾ إما مُظْهَرٌ وضِعَ مَوضعَ المضمر(٤)، أو عامّ، فيدخلون فيه دُخولاً أَوّلياً.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٩-٠٠٤).

⁽٢) «الانتصاف حاشية الكشاف» (٢: ١٣٤) بتصرّف وتلخيص.

⁽٣) «تقريب التفسير»، الورقة (١٥٩)، وفيه «لَزدْنا في طبْعهم أو أدّمناه».

⁽٤) أي: كان مقتضي الظاهر أن يقال: «أو لَـمْ يهد لهم» أي: أهل القرى، وقد ذُكِروا صريحاً قبل ذلك، إلّا =

وهذا التفسيرُ يُؤدِّي إلىٰ خُلُوِّهم عن هذه الصفة، وأنَّ الله تعالىٰ لو شاءَ لاتَّصفوا بها.

[﴿ تِلَكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَآيِها ۚ وَلَقَدْ جَآءَتُهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا ۗ لِيُوْمِنُواْ بِمَاكَذَّبُواْ مِن قَبَلُ كَذَالِكَ يَطْبُعُ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِٱلْكَغِرِينَ ﴾ [10]

﴿ تِلَّكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَآيِهَا ﴾: كقوله: ﴿ وَهَاذَا بَعَلِي شَيْخًا ﴾ [هود: ٧٧] في أنه مُبتَدأٌ وخَبَرٌ وحال، ويجوز أن يكونَ ﴿ ٱلْقُرَىٰ ﴾ صِفةً لـ ﴿ تِلُّكَ ﴾ و ﴿ نَقُصُ ﴾ خبرًا بعدَ خبر.

ولا شكّ أن الطبع وازديادَه ليس من الإهلاكِ في شيء، حتىٰ يُهدّدُوا به، وإن أُريد التحقيقُ فلْتُثلَ الآيات السابقة. ثم المختار أن تكونَ الجملة منقطعة، واردةً عَلى الاعتراض والتذييل، أي: ونحن نطبعُ عَلىٰ قلوبهم. أي: من شأنِنا وسنّتِنا أن نَطْبَع عَلىٰ قلوب مَن لمْ نُرِدْ منه الإيهان، حتىٰ لا يعْتَبِرَ بأحوالِ الأمم السالفة، ولا يلْتفتَ إلىٰ الدّلائل الدالّة، كها شُوهد من هؤلاء، حيث آمنوا واطمأنوا.

فالمصنّفُ هاهُنا آثر مذهبَ الحقّ، وأعْرَض عن الاعتزال. وهذا مخالفٌ لقول صاحب «المفتاح»: «وهو أن الجملة متى نُزِّلت منزلة الجملة العارية عن المعطوف عليها، كما إذا أُريد القطعُ عمّا قَبْلها لم تكن مَوْضِعاً لدخول الواو هذه منقطعة (١١)، ومع الواو»(٢).

ووجه الجمْع: أن قول صاحب «المفتاح» محمولٌ عَلىٰ واو العطف، وقولُ المصنف عَلىٰ أن الواوَ واو الاستئناف الداخلة عَلىٰ الجملة المذيِّلةِ والمعترِضة.

أنه قال: ﴿ أَوَلَرْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ ﴾ وضعاً للمظهر موضع المضمر في أحد الوجهين، للتنبيه
 عَلَىٰ فضل الله عليهم، وتحذيرهم من عاقبة أمرهم.

⁽١) في (ط): «مقتطعة».

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص١٣١ بتصرّف، وليس فيه: «هذه منقطعة ومع الواو»، وهي قلقة في الجملة، وربها كانت من زيادات النساخ.

فإن قلتَ: ما معنى: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ ﴾ حتى يكونَ كلامًا مفيدًا؟ قلتُ: هو مفيد، ولكن بشَرْطِ التقييدِ بالحال، كما يُفيدُ بشَرْطِ التقييدِ بالصفةِ في قولك: هو الرجلُ الكريم.

فإن قُلتَ: ما معنى الإخبارِ عن القُرىٰ بـ ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَآبِهَا ﴾؟ قلتُ: معناه: أنَّ تلكَ القُرىٰ المذكورةَ نَقُصُّ عليك بعضَ أنبائِها، ولها أنباءٌ غيرُها لم نَقُصَّها عليك.

قولُه: (بشَرْطِ التقييدِ بالحال): قال صاحبُ «التقريب»: «وفيه نَظَر، لأنه جعلَ شرطَ كونِ ﴿ تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ ﴾ كلاماً مُقيَّداً تقييده بالحال. وإذا جُعِل خبراً ثانياً انْتَفَىٰ ذلك الشرط، إلّا أن يريد: «تلك القرىٰ المعلومةُ حالُها وَصِفَتُها»، عَلیٰ أن اللامَ للعهد، لكنه حينئذِ يوجب الاستغناءَ عن اشتراط إفادتِه بالحال» (١١).

وقلت: هذا وهم، لأن السؤال واردٌ عَلىٰ الوجه الأول، لأن المشهورَ أن الحال فضلةٌ في فائدة الجملة، بخلافِه إذا كان خبراً بعد الخبر، لأن ﴿ٱلْقُرَىٰ ﴾ حيتئذِ بمنزلة «حُلْوٌ» في قولِك: «هَذا حُلُو حامِض»، فلا يكون كلاماً تَامّاً، فلا يَرِد السؤال، ولهذا استشهدَ بالصّفة، لأنها قَيْدٌ كالحال.

والجوابُ مبنيّ عَلَىٰ ما قال الزجّاج: «والحالُ هاهُنا من لطيفِ النحو وغامضِه، وذلك أنك إذا قلت: «هذا زيدٌ قائماً»، فإنْ قَصَدْتَ أنْ ثُخْبِر به مَنْ لم يعرفْ زيداً أنه زيد، لم يجُزْ أن تقول: «هذا زيدٌ قائماً»، لأنه لا يكونُ زيدٌ ما دام قائماً إذا زال عن القيام وليس بزيد. وإنّما تقول ذلك للذي يعرفُ زيداً، فتعملُ في الحال التنبيه، أي: أنبّه لزيدٍ في حال قيامه، أو أشيرُ إلىٰ زيد في حال قيامه، لأن هذه إشارةٌ إلىٰ ما حضر (٢)»(٣). يُريد بقوله: «ما حضر» تقييد المشار إليه بالحال، وإلا فلا فائدة في الجملة لأن السامع يعرفها، وكذلك في الآية، المعنىٰ:

⁽١) «تقريب التفسير»، الورقة (١٥٩).

⁽٢) كذا في (ط)، وهو الموافق لما في «معاني القرآن» للزجاج، وفي غيرها من الأصول: «إشارة إلى مضي».

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٣٩٩-٠٠٤).

﴿ فَمَا كَانُواْ لِيُوْمِنُوا ﴾ عندَ جيءِ الرُّسُلِ بالبيِّناتِ بها كَذَّبوهُ من آياتِ الله من قبل جيءِ الرسل، أو فها كانوا ليُؤمنوا إلى آخرِ أعهارِهم بها كذَّبوا به أوّلًا حينَ جاءَتُهُم الرسل،

نخبرك عن القرى التي عرفتها في حال أنّا قاصُّون بعض أنبائها، ولها أنباء غيرها لم نقُصَّها عليك، وإذا كان المقصود من الإيراد هذا فلا بد من ذكر الحال، فيبطل (١) قوله: «لكنه يوجب الاستغناء عن اشتراط إفادته بالحال»(٢).

وهو الجواب عن قوله (٣) أيضاً: «إلَّا أن تريد: تلك القرىٰ المعلومةُ حالهًا وصفتُها»، لأنه ليس من باب(٤):

أنا أبو النَّجْم وشِعْرِي شِعْرِي

ولمّا كان التقييدُ أيضاً فيه إبهام، لأن معناه الظاهر: نُخْبرُك عن القرى المعهودة، قاصّين عليك من أخبارها، سأل: «ما معنى الإخبار عن القرى بـ ﴿ نَقُصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَآبِهَا ﴾؟» وأجاب: أنه تعالىٰ أُخْبَر أو لا بقوله: ﴿ تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ ﴾ مجْملاً، ثم فصّل بقوله: ﴿ فَقُصُ عَلَيْكَ ﴾: أن المرادَ بالأخبار بعض قصّتِهم لا كلُّها». نحوه في الأسلوب: «جاءني القومُ أكثرُهم» (٥٠).

قولُه: (أو فها كانوا ليُؤمنوا إلى آخرِ أعهارِهم): اعلمْ أنه تعالى جعل عدم إيهانهم مسببًا لتكذيبِهم المقيّدِ بقوله: ﴿ لِيُؤْمِنُوا ﴾، إما أن يُحدِّرَىٰ عَلىٰ ظاهره، فيكونُ المعنى: ما كانوا ليـؤمنوا الآن، أي: عند مجيءِ الرسل، لما سبقَ

⁽١) في الأصل (ط): «منطل»، هكذا رسمت! ولعل الصواب ما أثبتنا.

⁽٢) من قوله: «يريد بقوله: ما حضر» إلى هنا أثبته من (ط)، والمراد بـ«قوله»: قول صاحب «التقريب».

⁽٣) يعنى قول صاحب «التقريب»، وقد سبق.

⁽٤) أي: ليس من باب تساوي المبتدأ والخبر في التعريف. والشَّطْرُ التالي من الرجز لأبي النجم العجلي، وقد سبق إيراده وتخريجه.

⁽٥) من قوله: «وهو الجواب عن قوله» إلى هنا سقط من (ط).

أي: استَمَرُّوا على التكذيبِ من لَدُنْ مجيءِ الرسلِ إليهم إلى أن ماتوا مُصِرِّين، لا يَرْعَوُونَ ولا تَلينُ شَكيمتُهم في كفرِهم وعنادِهم مَعَ تكرارِ المواعظِ عليهم وتتابعِ الآيات.

منهم التكذيبُ قبل مجيئهم. وأمّا أنْ يُحملَ عَلىٰ الاستمرار، فالمعنىٰ أنّهم لم يُؤْمنوا قَطّ، فاستمرَّ تكذيبُهم لـمّا حصل منهم التكذيب، حتىٰ مجيءِ الرسل. ولمّا اشتمل الفعلُ عَلىٰ معنىٰ الاستمرار في الحالات، وتلك الحالاتُ متعاقبة، صحّ أن يقال: «بها كذّبوا به أولاً».

والوجْهُ الأول مناسب لأصولهِم، يعني: إنَّها لم يؤْمنوا بالرُّسُلِ لمَّا خالفوا، قبل مجيئهم، عقلَهم الهادي، فلمّا أبْطلوا استعدادَهم لم ينفعُهم مجيءُ الرسل.

والثاني موافق لمذهب أهل السنَّة، لأن العقلَ غير مستقلّ، لا بدَّ من انضهام إنزالِ الكتب، وبعثة الرسل معه، فهؤلاءِ لمَّا كذبوا الرسلَ والآيات، ولم تؤثّر فيهم دعوتُهم المتطاولة، والآياتُ المتتابعة، لا جرمَ (١) لم يؤمنوا إلىٰ آخرِ أعهارهم.

وهذا أنسبُ مِن الأول، لقولِه تعالى: ﴿ كَذَلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِ ٱلْكَغِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠١]، ووضعه المظْهَرَ مَوضعَ المضمر (٢) يعني: سبب الطبع كفُرُهم بآيات الله والرسل.

ولهذا قال الزجّاج: ﴿ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَنْفِينَ ﴾: يدلَّ عَلَىٰ أنه قد طُبعَ عَلَىٰ قلوبهم »(٣).

قولُه: (لا يَرْعَوُون): أي: لا يمْتنعون ولا ينْزَجِرون.

النهاية: «رَعَا يَرْعُو: إذا كفّ عن الأمور. وقد ارْعَـوَىٰ عن القبيح، يَرْعَوِي ارْعِوَاءً».

⁽١) جاء في «الصحاح»: «لا جرم: كلمة كانت في الأصل بمنزلة: لا بد، ولا محالة، فجرت عَلَىٰ ذلك وكثُرت حتىٰ تحوّلت إلىٰ معنىٰ القَسَم، وصارت بمنزلة: حقّاً». الصحاح (٥: ١٨٨٦) مادة (جرم).

⁽٢) يعني في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ قُلُوبِٱلْكَافِرِينَ ﴾ إذ كان مقتضىٰ الظاهر أن يقال: «عَلَىٰ قلوبهم»، ولكنه قال: ﴿عَلَىٰ قُلُوبِٱلْكَافِرِينَ ﴾ لبيان أن كفرهم بآيات الله ورسله سبب للطبع.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٠٠٤).

ومعنىٰ اللام: تأكيدُ النفي، وأنَّ الإيهانَ كان مُنافيًا لحالهِم في التَّصْميمِ علىٰ الكفر. وعن مجاهد: هو كقولِه: ﴿وَلَوْرُدُّواْلَعَادُواْلِمَا نُهُواْعَنْـهُ ﴾ [الأنعام: ٢٨].

﴿كَذَالِكَ ﴾ مِثْلَ ذلك الطبع الشديدِ نَطبَعُ على قلوبِ الكافرين.

[﴿ وَمَاوَجَدُنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهَدٍّ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثُرُهُمْ لَفُسِقِينَ ﴾ ١٠٢]

﴿ وَمَا وَجَدُنَا لِأَكُثَرَهِم مِّنْ عَهْدٍ ﴾ الضميرُ للناسِ على الإطلاق، أي: وما وَجَدْنا لأكثرِ الناسِ من عهد، يَعْني: أنَّ أكثرَهم نَقَضَ عَهْدَ الله وميثاقَه في الإيهانِ والتقوى، ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكثرَهم «فاسقينَ» خارجينَ عن الطاعةِ مارقِين، والآيةُ اعتِراض.

قولُه: (ومعنى اللام: تأكيدُ النفي، وأنَّ الإيهانَ كانَ مُنافياً لحالهِم)، قولُه: «وأن الإيهان» تفسيرٌ لقولِه: «تأكيد النفي». يعني: جاء اللام تأكيداً لهذا المعنى الذي يعطيه التركيب. وقد مرّ في «النِّساء» في قوله: ﴿لَمَّ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٦٨، ١٣٧] تحقيق هذا البحث.

قولُه: (وعن مجاهد: هو كقولِه: ﴿وَلَوْرُدُّوالْمَا نُهُواْعَنْهُ﴾): روى محيي السنّة عنه (١): «فيا كانوا، لو أَحْيَيْناهم بعد هلاكِهم، ليؤمنوا بها كذّبوا به قبل هلاكِهم، لقولِه (٢) عزّ وجلّ: ﴿وَلَوْرُدُّواْلْمَا نُهُواْ مَنْهُ﴾).

وقلت: المعنى: بلغ تكْذيبُهم الرسلَ وآياتِ الله، بحيثُ لو قُدِّرَ أنهم لَوْ رُدُّوا لَعَادوا لِمَا نُهوا عنه.

قولُه: (﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ﴾): قال أبو البقاء: ﴿ لِأَكْثَرِهِم ﴾ حال من ﴿عَهْدٍ ﴾، و﴿ مِّنَ ﴾: زائدة. أي: ما وجدنا عهداً لأكثرِهم " (٤).

⁽١) أي: عن مجاهد.

⁽٢) في (أ) و(ج): «كقوله».

⁽٣) «معالم التنزيل» (٣: ٢٦١).

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٨٥).

ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ إلى الأممِ المذكورين، وأنَّهم كانوا إذا عاهدوا الله في ضُرِّ وخافةٍ: لئن أنجَيْتَنا لَنُؤمِنَنَّ، ثم نَجَّاهم، نكثوا، كما قال قومُ فرعونَ لموسى عليه السلام: ﴿ لِين كَشَفْتَ عَنَا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ ﴾ [الأعراف: ١٣٤ - ١٣٥].

والوجودُ بمعنى العِلم، من قولك: وجَدْتُ زيدًا ذا الحِفَاظ، بدليلِ دخولِ «إنْ» المُخفَّفةِ واللامِ الفارقة، ولا يسوغُ ذلك إلّا في المبتدأ والخبر، والأفعالِ الداخلةِ عليهما.

[﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِتَايَنِتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلِإِيْهِ فَظَلَمُواْ بِهَ أَفَانَظُرَكَيْفَ كَاتَ عَقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ * وَقَالَ مُوسَىٰ يَنفِرْعَوْنُ إِنِي رَسُولٌ مِّن رَّبِ ٱلْعَالَمِينَ * حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن عَقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ * حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن اللهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ قَدَ جِتْنُكُم بِيَيْنَةٍ مِّن رَّبِكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِى بَنِيَ إِسْرَةِيلَ ﴾ لَا أَتُولَ عَلَى ٱللهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ قَدَ جِتْنُكُم بِيَيْنَةٍ مِّن رَّبِكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِى بَنِيَ إِسْرَةِيلَ ﴾ المَا اللهِ اللهُ اللهِ المُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ ا

قولُه: (ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ إلى الأممِ المذكورين): فعَلَىٰ هذا الجملةُ تكونُ تتمياً لا اعتراضاً.

وعَلَىٰ الوجهَين: قوله: ﴿وَمَاوَجَدُنَا لِأَحُثَرَهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدُنَآ أَحُثَرَهُمْ لَفَنسِقِينَ﴾ من بابِ الطَّرْدِ والعكْس(١)، إنْ فسر «الفاسقين» بالناكثين.

قولُه: (ثم نَجَّاهم) معطوفٌ عَلى قولِه: «عاهَدوا الله»، وقولُه: «نكثوا» معطوفٌ عَلى قوله: «إذا»، وقولُه: «لئن أنجَيْتَنا لَنُؤمِنَنّ»: الجملةُ اعترضت للبيان والتأكيد.

قولُه: (ذا الحِفَاظ)، الجوهري: «المحافظة: المراقبة: ويقال: إنه لذُو حِفاظ، وذو محافظة: إذا كانت له أَنفَة».

⁽١) هو: أن يُؤتَىٰ بكلامين يقرِّر الأولُ بمنطوقه مفهومَ الثاني، وبالعكس.

﴿ مِنْ بَعْدِهِم ﴾ الضميرُ للرُّسُلِ في قوله: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتُهُمْ رُسُلُهُم ﴾ [الأعراف: ١٠١]، أو للأمم، ﴿ فَظَلَمُواْ بِهَا ﴾: فكفروا بآياتنا، أجرى الظلمَ بَجُرى الكُفرِ لأنها من وادٍ واحد؛ ﴿ إِنَ لَا لَهُمُ عَظِيمٌ ﴾ [لقان: ١٣]، أو: فظلَموا الناسَ بسببِها حين أَوْعَدوهم

قولُه: (الضمير للرُّسُل في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتُهُمْ رُسُلُهُم ﴾ أو للأمم): وفي تأخير العطف عن قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتُهُمْ رُسُلُهُم ﴾ إشعارٌ بأن الضمير للرسلِ أَوْفَقُ، لأن تلك القصصَ ذُكِرت تسلية لرسولِ الله ﷺ أصالة: ﴿ وَكُلَّا نَقُصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَآء الرُّسُلِ مَا نُثَيِّتُ بِهِ عَقُوادَكَ ﴾ [هود: ١٢٠].

يدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ يَلُكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَآبِهَا﴾ [الأعراف: ١٠١]، وقولُه: ﴿ فَأَنظُرْكَيْفَكَاتَ عَلِقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾، واعتبار الأمّةِ تَبعاً، يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿ أَفَأَمِنَ أَمْلُ ٱلْقُرَىٰ أَن يُأْتِيَهُم بَأْسُنَا﴾ إلى آخره.

ثم لمّا وبّخهم وزجرَهم وعنّفهم، عاد إلى ذِكر نبيِّ (١) هو أعظمُهم آية، وأكثفهم أمّة، وأُشْبع في بيان أحوالِه مع أمّته. ولهذا أفْرز قصته من قصصِهم، وقال فيهم: ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاهِهَا ﴾ أي: بعضَ أخبارها، وأطْنَبَ في قصتِه كلّ الإطناب.

والذي يُقَوِّي أن الضميرَ راجعٌ إلىٰ الرسل، أنه قِيل: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِثَايَلتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ ﴾ ولم يقل: ثم أنشأنا من بعدِهم أمّةً فِرْعون، وبعثْنا إليهم موسى.

قولُه: (أو: فظَلَموا الناسَ بسببِها): يريد أن «الظلم» هاهُنا إما مضمَّن فيه معنى «الكفر»، بوساطة تعديته بالباء، أو عَلىٰ معناه، والباء سببية (٢)، وإنّما كان الثاني ظُلْمًا، لأن الآياتِ سببٌ لا يرغبُ الناس إلى الإيمان بها، فقلَبوا، ووضعوا الشيءَ في غير موضعه، حيثُ جعلوها سبباً للصدّ عنها، وإيذاءِ الناس.

⁽١) يعنى: موسىٰ عليه السلام.

⁽٢) أي: عَلَىٰ المعنىٰ الثاني للظلم.

وصَدُّوهم عنها، وآذَوْا مَنْ آمنَ بها، ولأنه إذا وَجَبَ الإيمانُ بها، فكفروا كان كفرُهم بدلَ الإيمانِ بها فكفروا كان كفرُهم بدلَ الإيمانِ بها ظلمًا، فكذلك قيل: ﴿فَظَلَمُواْ بِهَا ﴾، أي: كفروا بها واضعينَ الكُفْرَ غيرَ مَوضِعِه، وهو موضعُ الإيمان.

يُقالُ لملوكِ مِصْر: الفَراعِنة، كما يُقالُ لملوكِ فارس: الأكاسِرة، فكأنه قال: يا مَلِكَ مِصْر، وكان اسمُه قابوس، وقيل: الوليد بن مُصعب بن الريان، ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَآ اللهُورة، أَقُولَ عَلَىٰ اللهُ ا

قولُه: (ولأنه إذا وَجَبَ الإيهانُ بها): قيل: هو وجهٌ ثانٍ لإطلاق «الظلم» عَلىٰ «الكفر».

وقلت: بل وجُهٌ ثالث. وتقريره: أنّ «الظلم» لا يُعدَّىٰ بالباء، فتعدَّت به، إمّا لكونه عبارة عن الكُفْرِ بقرينة الباء، وإليه الإشارة بقوله: «أجرىٰ الظلم مجرىٰ الكفرِ لأنها من وادٍ واحد»، وإما لأن الباء للسببية، ومفعول «ظَلَموا» محذوف، وهو المرادُ من قولِه: «فظَلَموا الناس بسببها». وإما أن الباء فيه دِلالةٌ عَلىٰ تضمين «الظلم» معنىٰ «الكفر». وإليه أشار بقوله: «كفروا بها واضعين الكفر غير موضعه».

قولُه: (فيه أربعُ قراءات: المشهورة) أي: ما اجتمعت عليه القُرّاء، سوىٰ نافع. وقراءةُ عبدِ الله وأُبِيّ تؤيّدان قراءةَ نافع (١).

قال الزجّاج: «مَنْ قرأ: (حَقيقٌ عَلَيَّ أَلَّا أَقُولَ)، فالمعنى: واجبٌ عليَّ ترْكُ القول علىٰ الله إلا بالحقّ، ومَن قرأ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَا آقُولَ ﴾، فالمعنى: حقيقٌ عليَّ ترْكُ القولِ علىٰ الله إلا الحقّ (٢).

والأولى ظاهرة. ولهذا قال: «وفي المشهورة إشكال».

⁽١) يعنى «عَلَيَّ» بالياء المشددة.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٠٥). وانظر: «حجة القراءات» ص٧٨٩، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٦٩).

و (حقيقٌ عليَّ أنْ لا أقول)، وهي قراءةُ نافع، و «حَقيقٌ أن لا أقولَ» وهي قراءةُ عبد الله، «وحقيقٌ بأنْ لا أقولَ»، وهي قراءةُ أُبيِّ، وفي المشهورةِ إشكال، ولا تَخْلو من وجوهٍ:

أحدها: أن تكونَ مما يُقْلَبُ من الكلامِ لأمنِ الإلباس، كقوله:

وتَشْقى الرِّماحُ بالضَّياطِرةِ الحُمْرِ

ومعناه: وتشقىٰ الضَّياطِرةُ بالرِّماح.

قولُه: (ولا تخْلُو)، أي: لا تخلو صِحَّةُ القراءةِ المشهورة من وجوه:

أحدها: أن يكونَ من بابِ القلب، كقولهم: «عَرَضْتُ الناقةَ عَلَى الحَوْض». فحقُها: حقيقٌ على الله الله الله عليه قراءة نافع، فقلبَ كها قلبَ في قول الشاعر:

وتَلْحَــتُ خَيْــلٌ لا هَــوادة بَيْنَهـا وتشْقىٰ الرِّمـاحُ بالضَّياطِرةِ الحُمْرِ(١)

البيت لِخِدَاش بن زهير. الهوادة: الصلح والمَيْل. والتهويد: المَشْيُ الرُّويْد، مثل الدبيب. الضَّيْطَر: الرجُل الضخم الذي لا غَناء عنده. والحُمر: العجَم، لأنّ الشُّقْرة غلَبت عليهم.

قولُه: (ومعناه): أي: معنىٰ كلّ واحدٍ من الآية والبيت. ففيه لفٌّ ونشر (٢).

قولُه^(٣): (**وهي قراءة نافع)** يعني: معنىٰ المشهورةِ يعودُ إلىٰ قراءةِ نافع، وهي: «حَقيقٌ عَلَيَّ أَلَّا أَقُولَ».

⁽۱) البيت لخِداش بن زهير، كما سيذكره الطيبي. والشاهد فيه قلب المعنى بقوله: "وتشْقَىٰ الرماحُ بالضّياطِرةِ الحُمْر» بدل: وتشْقَىٰ الضياطرةُ بالرماح، أي: أنهم يُقتلون بها. وهناك قول بأن المعنى "أنهم لا يحسنون حمل الرماح ولا الطعن بها"، فلا يكون في البيت قلب. انظر: "لسان العرب" مادة (ضطر)، وفيه: "وتركب خيلاً" موضع "وتلحق خيل". و"الصحاح" (٢: ٢١٧) مادة (ضطر)، و"مقاييس اللغة" لابن فارس (٢: ٢٠١) مادة (ضطر)، و"شرح شواهد الكشاف" (٤: ٣٠٤).

⁽٢) اللف في قوله: «ومعناه»، والنشر في قوله: «وتشقى الضياطرة بالرماح، وحقيق عليَّ ألَّا أقُول».

⁽٣) هنا وردت هذه الفقرة في الأصول الخطية، وحقُّها أن تتقدم قبل فقرتين.

والثاني: أنَّ ما لَزِمَك فقد لَزِمْتَه، فلم كانَ قولُ الحقِّ حَقيقًا عليه كان هو حقيقًا على قول الحق، أي: لازِمًا له.

والثالث: أن يُضَمَّنَ ﴿حَقِيقٌ ﴾ معنىٰ: حريص، كها ضُمِّنَ «هَيَّجَني» بمعنىٰ: ذَكَّرني، في بيت «الكتاب».

قولُه: (أنَّ ما لَزِمَك فقد لَزِمْتَه): قال صاحبُ «التقريب»: «﴿ حَقِيقٌ ﴾ في هذا الوجه: بمعنىٰ اللازم»(١).

وقلت: بل قولُه: «أنَّ ما لَزِمك فقد لزمْتَه» إيهاء إلى أنّ الأسلوبَ من الكناية الإيهائية (٢)، كقول البحتريّ:

أَوَ مَا رأيتَ البُّودَ ألقي رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحة ثُمِّ لَهُ يَتَحَوَّلِ (٣)

وقولِ ابن هانئ (٤):

فَ اجَازَهُ جُودٌ ولا حَلَّ دُونَهُ ولكِنْ يَصِيرُ الجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ (٥)

يعني: بلغت الملازمة بين الجودِ والممدوح، بحيثُ وجب وحقَّ على الجود أن لا يفارقَ ساحته، فيصير حيث صار.

وهو المراد بقوله: «فلمّا كان قولُ الحق حقيقاً عليه، كان هو حقيقاً على قولِ الحقّ».

قولُه: (في بيت «الكتاب»)، وهو:

⁽۱) «تقريب التفسير»، الورقة (١٦٠).

⁽٢) يريد أن قوله تعالى: ﴿ حَقِيقٌ عَلَى آنَ لَا ٓ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ كناية إيهائية، ونوعها: كناية عن نسبة، وسمّاها إيهائية لقرب الإشارة بها إلى المطلوب، وليس معها خفاء.

⁽٣) البيت من قصيدة طويلة للبحتري في «ديوانه» (٢: ٣٦٨).

⁽٤) هو: أبو نواس الحسن بن هانئ، وقد سبقت ترجمته.

⁽٥) البيت من قصيدة لأبي نواس في «ديوانه» ص٤٨١.

والرابع: وهو الأوجَهُ الأدخَلُ في نُكَتِ القرآن: أن يُغْرِقَ موسىٰ في وَصْفِ نفسِه بِالصَّدْقِ في ذلك المقام، لا سيَّا وقد رُوِيَ أَنَّ عدوَّ الله فرعونَ قال له ـ لما قالَ: ﴿إِنِّ رَسُولُ مِن رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ ـ: كذَبْت، فيقول: أنا حَقيقٌ عليَّ قولُ الحقِّ، أي: واجبٌ علىٰ قولِ الحقِّ أن أكونَ أنا قائلَه والقائمَ به، ولا يَرْضىٰ إلّا بمِثلِي ناطِقًا به.

﴿ فَأَرْسِلَ مَعِيَ بَنِيَ إِسَرَهِ بِلَ ﴾: فخَلِهم حتىٰ يذهبوا معي راجِعينَ إلى الأرضِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

إذا تَغَنَّىٰ الحَمَامُ الوُّرْقُ هيَّجَنِي ولو تَعَزَّيْتُ عنها أُمَّ عَمَّادِ (١)

الوُّرْق: جمع أَوْرَق، وهو الذي لونه لون الرماد. تعزَّيْتُ عنها، أي: تسلَّيْت.

«هيَّج»: يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحد، فلمّ اضمّنه معنیٰ «ذكّر» عدّاه إلىٰ المفعولِ الثاني وهو «أمّ عمَّار»، أي: إذَا تغنَّىٰ الحمامُ ذكَّرني أمَّ عمّار.

«ولو تَعَزَّيْتُ عنها» (٢): معترضة (٣)، فلا يكون الضميرُ في «عنها» إضهاراً قبلَ الذَّكْر، كما قيل.

قولُه: (أَنْ يُغْرِقَ موسىٰ في وَصْفِ نفسِه بالصِّدْقِ): أي: يبالغ فيه، يعني: كيف يُنْسَب إلى الكذب؟ إذ لو كان الصدقُ مما يعقل، لكان الواجبُ عليه أن يجعلني قائله، أي: يجتهد

⁽۱) البيت من قصيدة منحولة، فيما يقال، للنابغة الذبياني. انظر: «ديوان النابغة الذبياني» ص٢٠٣. وفيه «ذكَّرنِي» موضع «هيَّجنِي»، فلا يكون ثمة شاهد في البيت. والبيت كذلك في: «الكتاب» لسيبويه (١: ٢٨٦)، وفيه «تغرَّبْت» موضع «تعزّيت»، أي: من الغُرْبة، لا من التعزِّي. وهو في «الخصائص» (٢: ٢٨٥)، وهيه (الجمهرة أشعار العرب» لأبي زيد ص٢٢٥ وفيها: «ذكَّرني إنْ تَغَرَّيْت». والشاهد في البيت قوله: «هيَّج» بمعنى: «ذكَّر» المضمن في الفعل «هيج». حيث تعدّىٰ إلى مفعولين هما: ياء المتكلم و «أُمّ». وانظر كذلك: «شرح شواهد الكشاف» (٤: ٤٠٤).

⁽٢) من قوله: «أي: تسليت» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٣) أي: اعترضت بين قوله: «هيَّجَنِي» وبين قوله: ﴿أُمَّ عَمَّارِ».

وانقَرَضَتِ الأسباطُ، غَلَبَ فرعونُ نَسْلَهم واستَعْبَدَهم، فأنقَذَهم اللهُ بموسىٰ عليه السلام، وكان بينَ اليومِ الذي دخلَ يوسفُ مصرَ واليومِ الذي دخلَه موسىٰ أربعُ مئة عام.

[﴿ قَالَ إِن كُنتَ جِئْتَ بِنَايَةِ فَأْتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّندِقِينَ * فَٱلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعَّبَانٌ ثَبِينٌ * وَنَزَعَ يَدَهُ, فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّظِرِينَ ﴾ ١٠٦-١٠٨]

لتحصيل ما يوجبُ أن أكون أنا قائلهُ، والقائمَ بمَصالِحه، كما يقوم القيّم بمَصَالح الطفل على طريقة قوله: ﴿ فَلَا يَكُن فِي صَدِّرِكَ حَرَبُمُ مِّنْهُ ﴾ [الأعراف: ٢](١). فالآية، على هذا، من الاستعارةِ المكنية (٢).

وإنها استدعى المقامُ المبالغة (٣)، لأن موسى عليه السلامُ حين ادّعى الرسالةَ بين يدَيْ فِرعون، لم يخُلُ من ارتيابِ منه، فكان قوله: ﴿إِنِّ رَسُولٌ مِّن رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾، وارداً لإزالة ذلك الارتياب، كقولِ الرسلِ في المرّة الأولى: ﴿إِنَّا ٓ إِلَيْكُم مُّرَسلُونَ ﴾ [يس: ١٤]. ثم لما سمع فرعونُ قولَه: ﴿إِنِّ رَسُولٌ مِّن رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾، أنكره، فزاد موسىٰ عليه السلامُ في المبالغة، بأن قال: ﴿حَقِيقً عَلَىٰ أَن لَا آقُولَ عَلَى ٱللّهِ إِلّا ٱلْحَقّ ﴾ كها قال.

⁽١) وقد مرّ أن في الآية كناية عن نسبة من باب قولهم: «لا أرَيَنَّكَ هـ هنا».

⁽٢) يعني: «قوله: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَا آقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ فيه استعارة مكنية، إذ شبّه «قول الحق» برجُل، وحذف المشبّه به، مع وجود شيء من لوازمه.

⁽٣) أي: في قول موسىٰ عليه السلام: ﴿حَقِيقٌ عَلَى آنَ لَا آقُولَ عَلَى اللّهِ إِلَّا ٱلْحَقّ ﴾ وقد سبق أن هذا هو الوجه الرابع في توجيه القراءة المشهورة، فيكون في الآية إغراق، وهو من فنون البديع، ويكون مممكناً عقلاً لا عادة، إذ إنه في الآية جعل قوله الحق بمنزلة رجُل يجب عليه شيء كها سبق، ثم جعل نفسه، أي: قابليّته لقول الحق وقيامه به، بمنزلة الواجب على قول الحق. انظر: «حاشية الشهاب» _ «عناية القاضى وكفاية الراضى» _ على «تفسير البيضاوي» (٤: ٢٠١).

فإن قلتَ: كيفَ قال له: ﴿فَأْتِ بِهَا ﴾ بعد قولِه: ﴿ قَالَ إِن كُنتَ جِئْتَ بِعَايَةٍ ﴾؟ قلتُ: معناه: إنْ كنتَ جِئْتَ مِن عندِ مَن أرسَلَك بآيةٍ فأْتِني بها وأحضِرْها عندي لِتَصِحَّ دَعُواكَ ويثبُتَ صِدْقُك.

وقد رُوِي أن عدوَّ الله قال: كذَبْتَ. وكان قولُه: «أَنَا حقيق على قول الحق»، جواباً عن إنكارِه، كقولهم في المرةِ الثانية: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يس: ١٦].

فعُلِمَ من هذا البيان أن قوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَاۤ أَقُولَ ﴾ _ على هذا _ يجب أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف ما، بخلافه على الوجوهِ السابقة.

قال أبو البقاء: «﴿ حَقِيقٌ ﴾ هاهُنا على الصحيح: صفة لـ ﴿ رَسُولٌ ﴾، أو خبر ثانٍ، كما تقول: أنا حقيقٌ بكذا، أي: أَحَقُ اللهُ اللهُ اللهُ على الصحيح: صفة لـ ﴿ رَسُولٌ ﴾، أو خبر ثانٍ، كما

وقال صاحب الكواشي: "قرئ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَا ٓ أَقُولَ ﴾، فـ ﴿حَقِيقٌ ﴾ على هذا صفة ﴿رَسُولٌ ﴾، فلا تقفْ على ﴿ الْعَنكِمِينَ ﴾. وإن جعلْتَ ﴿حَقِيقٌ ﴾ خبرَ مبتدأ ـ أي: أنا حقيق ـ وقفْتَ عليه ».

قولُه: (كيفَ قال له: ﴿فَأَتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّلدِقِينَ ﴾): أي: كيف قيّد جزاءَ الشرطِ بالشرط؟ (٢) وما معناه؟

خلاصةُ الجواب: أن الشرطَ الثاني كالتأكيد والـتعليل^(٣). ولهذا قال: «لتصحَّ دعواك، ويَثْبتَ صدْقُك».

وقد مرَّ عن أبي البقاء أن الشرط الثاني جوابُه ما يدل عليه الشرطُ الأول مع جوابه، فالتقدير: إن كنتَ من الصادقين فأتِ بآية إن كنت جئتَ بها^(٤).

⁽۱) «التبيان في إعراب القرآن» (۱: ٥٨٦).

⁽٢) جزاء الشرط هو قوله: ﴿ فَأَتِ بِهَا ﴾. والشرط المقيِّد هو: ﴿ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّدِيقِينَ ﴾.

⁽٣) لأن الشرط الثاني بمثابة التكرير للأول.

⁽٤) من قوله: «وقد مر عن أبي البقاء» إلى هنا سقط من (أ).

﴿ ثُعَبَانٌ مُّينِ ﴾ ظاهرٌ أمرُه لا يُشَكُّ في أنه ثعبان، ورُوِيَ أنه كان ثُعبانًا ذكرًا أشعرَ فاغِرًا فَأهُ، بينَ لَحَيْيُهِ ثمانون ذراعًا، وَضَعَ لَحْيَهُ الأسفلَ في الأرضِ ولحَيْهُ الأعلىٰ على سُورِ القَصْر، ثم تَوجَّه نَحْوَ فِرعَونَ ليأخُذه، فوثَبَ فِرعَونُ من سَريرِه وهرب، وأحدَث ولم يكُنْ أحدَث قبلَ ذلك! وهربَ الناسُ وصاحوا، وحَمَلَ على الناسِ فانهزَموا، فهاتَ منهم خمسةٌ وعشرون ألفًا قتلَ بعضُهم بعضًا، ودخلَ فرعونُ البيتَ وصاح: يا موسى، خذهُ وأنا أومِنُ بكَ وأرسِلُ معك بني إسرائيل، فأخذَه موسىٰ فعاد عصًا.

فإن قُلت: بمَ يتَعَلَّقُ ﴿لِلنَّظِرِينَ ﴾؟ قلت: يَتَعَلَّقُ بـ ﴿بَيْضَآهُ ﴾، والمعنى: فإذا هي بيضاءُ للنظَّارةِ، ولا تكونُ بيضاءَ للنَّظَارةِ إلّا إذا كانَ بياضُها بياضًا عَجيبًا خارجًا عن العادة، يجتمعُ الناسُ للنظرِ إليه كها تجتمعُ النظَّارةُ للعجائب،

ولهذا قال الزجّاج: «قد أَوْجَبَ فرعونُ أنه ليس بإله، كما ادَّعى، لأنه قد أوجب له الصدق إذا أتىٰ بآيةٍ يعجزُ عنها المخْلوقون»(١).

قولُه: (فاغِراً فَاهُ)، الجوهري: «فغَرَ فَاهُ، أي: فتَحَه. وفغر فُوهُ: انفتح. يتعدَّىٰ ولا يتعدَّىٰ». و«أَحْدَثَ» أي: استطْلَق.

قولُه: (ولا تكونُ بيضاءَ للنَّظَارةِ، إلّا إذا كانَ بياضُها بياضاً عَجيباً): يريد: أن قولَه تعالىٰ: ﴿لِلنَّظِرِينَ ﴾ من التتميم (٢)، كقول امرئ القيس:

حَمَلْتُ رُدَيْنِيًا كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَا لَمَّ بِ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ (٣)

فإن النارَ الشاعلة إذا لم يتَّصلْ بها دُخَان، كانت أشدَّ ثُقُوباً. جلبَ في البيت معنى لتربية المعنى، كما أثبتَ في الآيةِ معنى لتربيةِ المعنى.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٠١)، وفيه: «ليس بآية» موضع «ليس بإله». ولعله تحريف.

⁽٢) أي: أن الكلام مُفِيد بقوله: ﴿ بَيْضَاءُ ﴾ ولكنه تمّم المعنى بقوله: ﴿ لِلنَّظِرِينَ ﴾ للمبالغة.

⁽٣) البيت من قصيدة طويلة لامرئ القيس في «ديوانه» ص١٧٧.

وذلك ما يُرْوىٰ: أنه أرىٰ فِرعَونَ يَدَهُ وقال: ما لهذه؟ قال: يدُك، ثم أدخَلَها جَيْبَه وعليه مِدْرَعَةُ صوفٍ ونزعَها، فإذا هي بيضاءُ بَياضًا نورانيًا غلبَ شعاعُها شعاعَ الشمس، وكان موسىٰ عليه السلام آدمَ شَديدَ الأُدْمة.

[﴿ قَالَ ٱلْمَلَا أُمِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَ هَنذَا لَسَنجُرُ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُغْرِجَكُمْ مِّنَ أَرْضِكُمُ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ * يُأْتُوكَ بِكُلِّ سَنجِرٍ عَلِيمٍ ﴾ تَأْمُرُونَ * قَالُوٓا أَرْجِهُ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي ٱلْمَدَآبِنِ حَشِرِينَ * يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَنجِرٍ عَلِيمٍ ﴾ 1 - 1 - 1]

﴿ إِنَ هَنَذَا لَسَاحِرُ عَلِيمٌ ﴾ أي: عالمُ بالسِّحرِ ماهرٌ فيه، قد أخذ عُيونَ الناسِ بخُدْعةِ من خُدَعِه، حتىٰ خَيَّلَ إليهم العصاحيّة، والآدمَ أبيض.

فإن قلتَ: قد عُزِيَ هذا الكلامُ إلى فرعونَ في «سورةِ الشعراء»، وأنه قاله للمَلأ، وعُزيَ هاهنا إليهم؟ قلتُ: قد قالَه هو، وقالوه هم، فحكى قَوْلَه ثَمَّ، وقَوْلَه هاهنا، أو قالَه ابتداءً فتلقَّتُهُ منه الملأ، فقالوه لأعقابِم، أو قالوه عنه للناسِ على طريقِ التبليغ،.....

قولُه: (وكان موسىٰ عليه السلام آدمَ شَديدَ الأُدْمة (١))، روىٰ البخاري عن ابن عمرَ قال: قال النبي ﷺ: «وَأَمَّا مُوسَىٰ فَآدَمُ جَسِيمٌ سَبْطٌ (٢)، كأنه من رِجَال الزُّطّ» (٣).

النهاية: «الزُّطّ: جِنْس من السودان والهنود».

قولُه: (قالَه هو، وقالوه هم) فهو كوقْعِ الحافرِ على الحافر. يدلُّ عليه قوله: «أو قالَه ابتداء، فتلقَّته منه الملاً»: يعني قال فرعون ما في سورة «الشعراء»: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوَّلُهُ إِنَّ هَنَا لَسَحِرُّ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُغْرِجَكُم مِّنَ أَرْضِكُم سِيخْرِهِ فَمَا ذَاتَأْمُرُونَ * قَالُوٓا أَرْجِهُ وَأَخَاهُ ﴾ هَذَا لَسَحِرُهِ فَمَا ذَاتَأْمُرُونَ * قَالُوٓا أَرْجِهُ وَأَخَاهُ ﴾ [الشعراء: ٣٤-٣٦] ابتداءً.

⁽١) والآدم: الأسمر. والأُدمة _ بضم الهمزة، وتسكين الدال بعدها ميم مفتوحة _ السُّمْرة. والكلمة من الأُضداد. انظر: «الصحاح» (٥: ١٨٥٩) مادة (أدم).

 ⁽٢) السبط ـ بتسكين الباء وكسرها بعد سين مفتوحة ـ : صفة للشَّعرِ المسترسل، والجسمِ إذا كان حسن القد والاستواء. انظر: «الصحاح» (٣: ١١٢٩) مادة (سبط).

⁽٣) أخرجه البخاري (٣٤٣٨) ومسلم (١٦٨) وغيرهما.

كَمَا يَفَعَلُ الْمُلُوكُ؛ يَرَىٰ الواحدُ منهم الرأيَ، فَيُكَلِّمُ بِهِ مَنْ يَلِيهِ مِن الخَاصَّة، ثُمُ تُبلِّغُهُ الْحَاصَةُ العامة. والدليلُ عليه أنهم أجابوه في قولهِم: ﴿أَرْجِهُ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلَ فِي ٱلْمَدَآبِينِ خَيْشِرِينَ * يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَنْجِرٍ عَلِيمٍ *، وقُرئ: (سَحَّار)،

وقال الملأ هاهُنا نقلاً لكلامِه ذلك، وهو: ﴿ قَالَ ٱلْمَلاَّ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَ هَنَا لَسَخِرُّ عَلِيمً عَلِيمٌ يُرِيدُ أَن يُعْرِجَكُم مِّنَ ٱرْضِكُم فَمَاذَا تَأْمُرُونَ قَالُوٓا ٱرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾، إما على وجه الإعادةِ لأجل أعْقابهم، أو على وجهِ التبليغ إلى سائر الناس.

قال المصنف: «المناسب أنْ يقال: إنّ الملأ قالوا هذا الكلامَ مع الناس بطريقِ التبليغ، ويكون ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ من تتمّتِه. فلما سمع الناسُ هذا مِن الملأ، أقْبَلوا على فرعون، وقالوا: ﴿أَرْجِهُ وَأَخَاهُ ﴾».

وإليه الإشارةُ بقولِه: «والدليل عليه أنهم أجابوه في قولهم: ﴿أَرْجِهُ وَأَخَاهُ ﴾ يعني: أن الدليلَ على أن الكلام واردٌ على التبليغ أنه لو كان الجوابُ من القوم للملأ لكان المطابق: أَرْجِئُوا وأَرْسِلوا.

ولأن الظاهرَ أن قولهَم: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ كان مؤامرةً مع القِبْط ومشاورة، فلا بد أن يحصلَ منهم أيضاً كلامٌ ومشورة، كما قال: «وكانت مؤامرةً مع القبط» إلى قوله: «فأشار عليك برأي».

لكن ما في «الشعراء» تصريحٌ في أن قولَه تعالىٰ: ﴿أَرْجِهَ وَأَخَاهُ ﴾ من قولِ الملأ لفرعون، لا من القبطِ له، كأنهم لمّا أبلغوا إلى الناس رسالة فرعون، ما أَصْغُوا إلىٰ مشورتِهم، فأشاروا هم إلىٰ فرعون: ﴿أَرْجِهَ وَأَخَاهُ ﴾.

هذا أحسن، ليتجاوبَ الآيتان، ويؤيِّدُه قولُه بعد هذا: «كأنه قيل: قال: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ قَالُوٓاْ أَرْجِهُ وَأَخَاهُ ﴾».

قولُه: (﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَنِحِ عَلِيمٍ ﴾، وقُرئ: «سَحّار»): لفُّ، وقولُه: «مشْلِه في العلْم

أي: يأتوك بكلِّ ساحرٍ مِثْلِهِ في العِلمِ والمهارة، أو بخيرٍ منه، وكانت هذه مؤامرةً مَعَ القِبط.

وقولهم: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ من: أمرْتُه فأمرَني بكذا؛ إذا شاوَرْتَه فأشارَ عليك برأي. وقيل: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾؟ من كلام فرعون، قالَه للمَلَأِ لِمّا قالوا له: ﴿إِنَ هَذَا لَسَاحِرُ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُعْرِجَكُم ﴾، كأنه لمّا قيلَ: فهاذا تأمُرون؟ قالوا: أرْجِئْهُ وأخاه، ومعنىٰ «أرْجِئْه وأخاه»: أخَرْهُما وأصدِرْهُما عنك، حتىٰ ترىٰ رأيك فيهما وتُدَبِّرَ أمْرَهما. وقيل: احبِسْهُما. وقُرِئ: «أرجِئْه» بالهمز، و﴿أَرْجِهُ ﴾، من أرْجاَهُ وأرجاه.

والمَهَارة أو بخير منه» نشر، وذلك أن هذا الجوابَ مقابلٌ لقولِ الملأ: ﴿إِنَّ هَاذَا لَسَايِرُّ عَلِيمٌ ﴾. فمن قرأ: ﴿بِكُلِّ سَاجِرٍ ﴾ يكون مثلَه، ومَن قرأ: «سَحَّارٍ» يكونُ خيراً منه.

قولُه: (والمهارة)، الجوهري: «المهارة: الخِذْق في الشيء. وقد مَهَرْتُ الشيءَ مهارةً».

قولُه: (وقيل: ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ من كلامِ فرعون): نحوه قولُ يوسف^(١): ﴿ ذَاكِ لَيَعْلَمُ أَنِي لَمْ أَخُنَهُ بِالْفَيْبِ ﴾ [يوسف: ٥٦] بعد قولِها: ﴿ أَلْتَنْ حَصَّحَسَ ٱلْحَقُّ أَنَا ْرَوَدَتُهُ مَن نَفْسِهِ - وَإِنَّهُ لَيْنَ الصَّندِقِينَ ﴾ [يوسف: ٥١].

فعلىٰ هذا الظاهر أن قولَ الملاً: ﴿إِنَ هَنَذَا لَسَنِجُرُ عَلِيمٌ يُرِيدُ أَن يُغَرِّجَكُم مِنْ أَرْضِكُم ﴾ ابتداءُ كلام، كها قال المصنِّف: «قد قاله هو، وقالوه هم».

وقولهم: ﴿يُغَرِّجَكُمْ مِّنَ أَرْضِكُمْ ﴾ بناءً على خطاب الملوكِ بلفظِ الجماعة (٢). قولُه: («أَرجِتْه» بالهمز): أبو بكرٍ وأبو عمرٍ و وابنُ عامر. والباقون: بتركها (٣).

⁽١) على أحد القولين في الآية المذكورة، والقول الثاني: أنه من كلام امرأة العزيز.

⁽٢) قوله: «فعلي هذا الظاهر أن قول الملاً» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٠-٤٧١)، و«حجة القراءات» ص٣٨٩. وفي هذا الفعل لغتان، يقال: أرْجَيْتُه وأرجأتُه.

[﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنكَنَا نَعَنُ ٱلْغَلِيِينَ * قَالَ نَعَمَّ وَإِنَّكُمُ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ ١١٣-١١٤]

فإن قلتَ: هلّا قيلَ: وجاءَ السَّحَرةُ فِرعَونَ فقالوا! قلتُ: هو على تقديرِ سائلِ سأل: ما قالوا إذ جاؤه؟ فأجيبَ بقوله: «قالوا أإنّ لنا لأجراً» أي: جُعْلًا على الغَلَبة، وقُرِئَ: ﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ على الإخبارِ وإثباتِ الأجرِ العظيم وإيجابه، كأنهم قالوا: لا بدّ لنا من أجر، والتنكيرُ للتعظيم، كقولِ العرب: إنّ له لإبلًا، وإنّ له لغنهًا، يقصِدونَ الكثرة.

فإن قلت: ﴿وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرِّبِينَ ﴾ ما الذي عُطِفَ عليه؟ قلتُ: هو معطوفٌ على عذوفِ سَدَّ مَسَدَّه حرفُ الإيجاب، كأنه قال _ إيجابًا لقولهم: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجُرًا ﴾؟ _ : ﴿ نَعَمَ ﴾ إنَّ لكم لأجرًا، ﴿وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرِّبِينَ ﴾، أراد: إني لا أقتصِرُ بكم على الثوابِ وحده، وإنَّ لكم مَعَ الثوابِ ما يَقِلُ معه الثواب، وهو التقريبُ والتعظيم، لأنّ المُثابَ إنها يَتَهنّأ بها يَصِلُ إليه ويَغتَبِطُ به إذا نالَ معَه الكرامةَ والرّفعة.

ورُوِي: أنه قالَ لهم: تكونونَ أولَ مَن يَدخُلُ وآخرَ مَن يخرج. ورُوِي: أنه دعا برُؤساءِ السَّحَرةِ ومُعلِّميهم، فقال لهم: ما صَنْعتُم؟ قالوا: قد عَمِلْنا سِحْرًا لا يُطيقُه سَحَرةُ أهل الأرض، إلّا أن يكونَ أمرًا من السهاء فإنَّه لا طاقة لنا به.

ورُوِيَ أنهم كانوا ثمانين ألفًا، وقيل: سبعين ألفًا، وقيل: بضعةً وثلاثين ألفًا. واختلفت الرواياتُ فَمِن مُقِلِّ ومن مُكْثِر!

قوله: (فَمِن مُقِلِّ ومِنْ مُكْثِر) الفاءَ عقيبَ قولِه: «واختلفت الروايات»، مفصّلةٌ له.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾): نافع وابن كثير وحفص(١١).

⁽١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٢)، و «حجة القراءات» ص٢٩٢.

وقيل: كان يُعَلِّمُهم مجوسِيّان من أهلِ نِيْنَوَىٰ. وقيل: قال فرعون: لا نُغالِبُ موسىٰ إلّا بها هو منه، يعني: السحر.

تخييرُهم إياه أدَبُّ حَسَنٌ راعَـوْهُ معه، كما يفعلُ أهلُ الصِّناعاتِ إذا التَـقَوْا، كالمُتناظِرَينِ قبلَ أن يتَخاوَضوا في الجِدال، والمُتصارِعَينِ قبل أن يتآخذوا للصِّراع.

وقولهُم: ﴿وَإِمَّا آَن نَكُونَ نَحَنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾ فيه ما يدلُّ على رَغْبتِهم في أن يُلْقوا قَبْلَه من تأكيدِ ضميرِهم المتَّصلِ بالمُنفَصلِ وتعريفِ الخبر، أو تعريفِ الخبر وإقحام الفَصْل، وقد سَوَّغَ لهم موسى ما تَراغَبوا فيه ازدراءً لشأنهم، وقلّة مُبالاةٍ بهم، وثقِةً بها كان بصَدَدهِ من التأييدِ السهاوي، وأنَّ المُعجِزة لن يَغْلِبَها سِحْرٌ أبدًا.

قُولُه: (نَيْنَوَىٰ): رُوِي عن فخر المشايخ (١): أنها قريةٌ بقُربِ المَوْصِل، بُعِث فيها يونس.

قولُه: (أو تعريفِ الخبرِ وإقحام الفَصْل): فإن قلت: ما الفَرْقُ بين أن يكونَ الضميرُ مؤكِّداً، وبين أن يكون فَصْلاً؟ قلت: التوكيدُ يرفع التجوّزَ عن المسنَدِ إليه، فيلزم التخصيص من تعريف الخبر، أي: نحن نفعلُ الإلقاء البتَّة، لا غيرُنا، والفَصْلُ يخصّصُ الإلقاء بهم، لأنه لتخصيصِ المسند بالمسندِ إليه، فيعْرَىٰ عن التوكيد(٢).

⁽١) يعني: الأديب أبا الحسن الخوارزمي ت ١٥٠هـ سبقت ترجمته.

⁽٢) معنىٰ ذلك أن الضمير المؤكِّد يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند، وضمير الفصل يفيد العكس، أي: تخصيص المسند بالمسند إليه. فالضمير ﴿ نَحْنُ ﴾ إذا كان مؤكِّداً للضمير المستتر في ﴿ تَكُونَ ﴾، كان المعنىٰ أنهم هم لا غيرهم الذين يُلقون، وإذا كان ضمير فصل فالمعنىٰ أن الإلقاء لا غيره خاص بهم. وعلىٰ الأول يكون من أسلوب قصر الموصوف علىٰ الصفة، وعلىٰ الثاني يكون من قصر الصفة علىٰ الموصوف.

﴿سَحَرُواْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ ﴾: أروها بالجِيلِ والشَّعْوَذةِ وخَيَّلوا إليها ما الحقيقةُ بخِلافِه، كقوله تعالى: ﴿يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾ [طه: ٢٦]، رُوِي: أنهم ألقوا جِبالًا غِلاظًا وخُشُبًا طِوالًا، فإذا هي أمثالُ الحيَّات، قد مَلاَّتِ الأرضَ ورَكِبَ بعضُها بعضًا، فِلاظًا وخُشُبًا طِوالًا، فإذا هي أمثالُ الحيَّات، قد مَلاَّتِ الأرضَ ورَكِبَ بعضُها بعضًا، ﴿وَاسْتَرْهَبُوهُمْ ﴾: وأرهبوهم إرهابًا شديدًا، كأنهم استدعوا رهبتهم، ﴿سِيحْرٍ عَظِيمٍ ﴾ في بابِ السَّحْر. رُوِيَ أنهم لوَنوا حبالهم وخُشُبَهم وجعلوا فيها ما يُوهِمُ الحركة، قيل: جعلوا فيها الزِّئبق.

﴿ مَا يَأْفِكُونَ ﴾: ﴿ مَا ﴾ موصولةٌ أو مصدرية، بمعنى: ما يَأْفِكُونَه، أي: يَقلِبُونَه عن الحقّ إلى الباطل ويُزوِّرونَه، أو إفكهم، تسميةً للمأفوكِ بالإفك.

رُوِيَ أَنَّهَا لِمَّا تَلَقَّفَتْ مِلْءَ الوادي من الخُشُبِ والحبالِ ورَفَعَها موسىٰ، فرَجَعَت عصًا كما كانت، وأعدَمَ الله بقدرتِه تلكَ الأجرامَ العظيمة، أو فرَّقها أجزاءً لطيفةً، قالت السحرةُ: لو كانَ هذا سِحرًا لبَقِيَت حِبالُنا وعِصِيُّنا، ﴿ فَوَقَعَ ٱلْحَقُ ﴾ فحصَلَ وثبت،

قولُه: (أو إِفْكهم) هذا على أن تكونَ ﴿مَا﴾ مصدرية، والمصدرُ بمعنىٰ اسم المفعول، والمأفوكُ ما جَعَلوا فيه الزئبق.

قال الزجاج: «معنىٰ قوله: ﴿ يَأْفِكُونَ ﴾ أي: يأتون بالإفْك، وهو الكذب، وذلك أنهم زعموا أن حبالَهم وعِصِيَّهم حيَّات، وكذَبوا في ذلك، وإنما كانوا قد حَشَوْها بالزئبق، وصوَّروها بصُوَر الحيّات» (١).

قال أبو عبيدة: ﴿ تُلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾ أي: تلْقُمُ ما يسْحرون ويكْذِبون (٢).

قولُه: (﴿ فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ ﴾: حصل (٣) وثبت). استُعير للثبوتِ وللحصولِ الوقع، لأنه في

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٠٥) بتصرّف يسير.

⁽٢) «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١: ٢٢٥) وفيه «تلهم ما يسحرون ويكذبون، أي: تلقمه».

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «فحصل» بالفاء.

ومِن بِدَعِ التفاسير: فوقعَ قلوبَهم، أي: فأثَّر فيها؛ من قولهم: فَأُسٌ وَقيعٌ، ﴿وَأَنقَلَبُوا صَنغِرِينَ ﴾: وصاروا أذِلَّاءَ مَبْهوتين.

﴿ وَأُلْقِى ٱلسَّحَرَةُ ﴾: وخَرُّوا سُجَّدًا، كأنها ألقاهُم مُلْقِ لشِدَّةِ خُرورهم، وقيل: لم يتهالكوا ممَّا رأَوْا، فكأنَّهم أُلْقوا، وعن قتادة: كانوا أولَ النهارِ كفارًا سَحَرةً، وفي آخرِه شُهداءَ بَرَرة، وعن الحسنِ: تَراهُ وُلِدَ في الإسلام ونَشَأَ بينَ المسلمينَ يبيعُ دينَه بكذا وكذا، وهؤلاء كُفار نَشَؤوا في الكفر، بَذَلوا أَنفُسَهم لله.

[﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِ عَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُرُّ إِنَّ هَاذَا لَمَكُرٌ مَّكُرْتُمُوهُ فِي ٱلْمَدِينَةِ لِنُخْرِجُواْ مِنْهَا آهْلَهَا ْفَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * لَأُقطِّعَنَّ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خِلَافٍ ثُمَّ لَأُصَلِبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ مِنْهَا آهْلَهَا ْفَسُوْفَ تَعْلَمُونَ * لَأُقطِّعَنَّ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلَكُمُ مِّنْ خِلَافٍ ثُمَّ لَأُصَلِبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾

﴿ اَمَنتُم بِهِ ﴾ على الإخبار، أي: فَعَلتُم هذا الفِعْلَ الشنيع، توبيخًا لهم وتَقْريعًا. وقُرِئَ: (أ آمنتُم) بحرفِ الاستفهام، ومعناه الإنكارُ والاستبعاد،....

مقابل «بَطَل»، فإن الباطل زائل. وفائدتُها شدة الرسوخ والتأثير، لأنّ الوقْعَ يُستعمل في الأجسام. الأساس: «وقع الشيء على الأرض وقوعاً، وأوقعته إيقاعاً».

وهو كقوله تعالى: ﴿ بَلَ نَقَذِفُ بِاللَّيِّ عَلَى ٱلْبَطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ [الأنبياء: ١٨](١)، استُعيرَ القذْفُ لإيراد الحقِّ على الباطل، والدمغُ لإذهاب الباطل، لأن القذْف والدمغ يُستعملان في الأجسام. ولعل من فَسَرَ الوقْعَ بالتأثير نظر إلى هذا المعنى.

قولُه: («أآمتتُم» بحرفِ الاستفهام): الجماعة كلُّهم إلا حفصاً، فإنه قرأها على الإخبار (٢).

⁽١) وفي الآية استعارتان تصريحيتان: الأولى في قوله: ﴿ نَقْذِفُ ﴾ حيث شبّه إيراد الحق على الباطل بالقذف، والثانية في ﴿ فَيَدَّمَعُهُ ، ﴾ حيث شبّه إذهاب الباطل بالدمغ، كما هو الحال في آية سورة الأعراف السابقة.

⁽٢) انظر في توجيه هذه القراءة: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٣)، و«حجة القراءات» ص٢٩٣.

﴿إِنَّ هَذَا لَمَكُرُ مُّكُرُ مُّكُرُ مُكُرُ مُ فِي الْمَدِينَةِ ﴾: إنَّ صُنْعَكم هذا لحَيلةٌ احتَلْتُموها أنتُم وموسى في مصرَ قبلَ أن تخرجوا منها إلى هذه الصحراء، قد تواطأتُم على ذلك لغرَضٍ لكم، وهو أن تُخرِجوا منها القِبْطَ وتُسْكِنوها بني إسرائيل، وكان هذا الكلامُ من فِرعَونَ تَوْمِهًا على الناس، لئلا يَتَبِعوا السَّحَرة في الإيهان. ورُوِيَ أنَّ موسى عليه السلامُ قال للساحرِ الناس، لئلا يَتَبِعوا السَّحَرة في الإيهان. ورُوِيَ أنَّ موسى عليه السلامُ قال للساحرِ الأكبر: أتؤمِنُ بي إن غَلَبْتُك؟ قال: لآتينَّ بسِحرٍ لا يغلبُه سحر، وإن غَلَبْتني لأُومِننَ الأكبر: أقومِنُ يسمَع، فلذلك قال ما قال، ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ وَعيدٌ أَجْلَه، ثم فَصَّله بقولِه: ﴿ لَأَفَطِعَنَ ﴾، وقُرِئ: «لأَقْطَعَنَ » التخفيف، وكذلك ﴿ثُمَّ لَأُصَلِبَنَكُمُ ﴾، ﴿مِن غِلْفٍ ﴾: من كلِّ شِقَّ طَرَفًا، وقيل: إن أَوَّلَ مَنْ قَطَعَ مِنْ خِلافٍ وصَلَبَ لَفِرعَونُ.

[﴿قَالُوٓاْ إِنَّاۤ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ * وَمَا نَنقِمُ مِنَّاۤ إِلَّاۤ أَنْءَامَنَا بِثَايَئتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا رَبَّنَاۤ أَفْرِغُ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴾ ١٢٥-١٢٦]

وفيها (١) أيضاً معنى التوبيخ، كما في الاستفهام. ونحوه قال الحسنُ في قولِه تعالىٰ: ﴿ اَلْفَرَةُ اللهِ يَكُذُّ بِهُم ﴾ [الفرقان: ٥] بكسرِ الهمزة: ﴿ إِنَّهُ قُولَ اللهُ يَكُذُّ بِهُم ﴾ (٢).

وإنها أفاد الخبرُ التوبيخ، لأن الأصلَ في الإخبار الساذَجِ أن يكون المخاطَبُ خاليَ الذهن، وألا يلزمَ تحصيلُ الحاصل، فإذا ألقىٰ إليه الجملة، وهو عالم بفائدتها، تؤكّد بحسَبِ قرائنِ الأحوال ما ناسبَ المقام.

وهاهُنا (٣)، لما خاطبهم بها فعلوا، خُبِراً إياهم في ذلك المقام، أفاد التوبيخ والتقريع. قولُه: (ورُوِيَ أَنَّ موسىٰ عليه السلامُ قال للساحرِ الأكبر): عطف علىٰ قولِه: «وكان

⁽١) أي: في قراءة حفص: ﴿ مَامَنتُم ﴾ على الإخبار، فيكون الخبر متضمّناً معنى التوبيخ والتقريع، كما في قراءة من قرأ: «أَآمنتُم» على الاستفهام.

⁽٢) انظر: «الكشاف» (١١: ١٧٤)، و«مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥١)، و«البحر المحيط» (٦: ٤٨٢).

⁽٣) أي: في قوله: ﴿ مَامَنتُم بِهِ مَبْلَ أَنْ مَاذَنَ لَكُورَ ﴾.

﴿إِنَّاۤ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾ فيه أوجُهُ: أن يُريدوا: إنّا لا نُبالي بالموتِ لانقِلابِنا إلىٰ لِقاءِ ربّنا ورحمتِه، وخَلاصِنا منك ومن لِقائِك، أو نَنقَلِبُ إلىٰ الله يومَ الجزاء، فيُثيبُنا على شدائدِ القطع والصَّلْب، أو إنّا جميعًا له يعنونَ أنفُسَهم وفرعونَ لَنْقلبُ إلىٰ الله فيَحْكُمُ بيننا، أو إنا لا محالةَ ميِّتون مُنقَلبونَ إلىٰ الله، فها تَقدِرُ أن تفعلَ بنا إلّا ما لا بدَّ لنا منه.

﴿ وَمَا نَنِقِمُ مِنَّا إِلَّا آَتْ ءَامَنَا ﴾: وما تَعيبُ منا إلَّا الإيمانَ بآياتِ الله، أرادوا: وما تعيبُ منا إلَّا ما هو أصلُ المناقبِ والمفاخرِ كُلِّها، وهو الإيمان، ومنه قولُه:

ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أنَّ سُيوفَهُم

هذا الكلام من فرعون تمويهاً على الناس». أي: لم يسمع شيئاً من السحرة، وموسى ما شعرَ بهذا المعنى، بل وضعه مِن تلقاء نفسِه تمويهاً على الناس، أو سمع ما يدلُّ عليه، كها جاء في الرواية: «أن موسى قال للساحرِ الأكبر» إلى آخره، ومِن تمويهِ قوله: ﴿قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٢٣] أي: آمرُكم. يعني: أن غلبة موسى لم تكن غلبة في الحقيقة، إذْ لو كانت لآذُنْ تُكُمُ (١) بالإيهان به ﴿إِنَّ هَذَا لَهَكُمُ مُكَرِّتُمُوهُ ﴾.

قولُه: (﴿إِنَّا آلِكَ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ ﴾: فيه أَوْجُهُ): إنها احْتَمل الوجوه، لأن هذه القصة في هذه السورة جاءت مختصرة، وفي «الشعراء» أَوْفَى منها، فتُحْمَل هذه على تلك، والمذكور فيها: ﴿لاَضَيِّرُ لِيَّا اَلْمُوْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٥٠- ﴿لاَضَيِّرُ لِيَّا اَلْمُوْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٥٠- ١٥]، عللوا عدم المبالاة الذي يعطيه معنى ﴿لاَضَيِّرَ ﴾ بالانقلابِ إلى الله، والطمع في الثواب. وفسر الآية هناك بوجوه ثلاثة، وزاد هنا، بناءً على ذلك، وجها واحداً:

الوجه الأول: قولُه: «إنا لا نبالي بالموت، لانقلابنا إلى لقاء ربِّنا ورحمته، وخلاصنا منك»، ومما يقْربُ منه هنالك قوله: «لا ضيرَ علينا في قتْلك، إنك إن قتلْتَنا انقلبنا إلى ربِّنا انقلابَ مَن يطمعُ في مغفرتِه، ويرجو رحمتَه».

⁽١) في (ج): «لآذنكم».

﴿ أَفْرِغُ عَلَيْنَا صَبُرًا ﴾: هَبْ لنا صَبْرًا واسِعًا، وأكثِرْهُ علَينا، حتّىٰ يفيضَ علينا ويَغْمُرَنا، كما يُفْرَغُ المَاءُ إفراغًا، وعن بعضِ السلف: إنَّ أَحَدَكم ليُفْرِغُ علىٰ أخيهِ ذَنـُوبًا، ثم يقول: قد مازَحْتُك، أي: يَغمُرُه بالحياءِ والحَجَل.

والثاني: قولُه: «ننقلب إلى الله يوم الجزاء، فيُشِيبنا على شدائد القطع والصَّلْب»،

ومما يناسبه ثَمَّة قوله: «لا ضررَ علينا في ذلك، بل لنا فيه أعظمُ النفع، لِما يحصلُ لنا في الصبر عليه لوجهِ الله من تكفيرِ الخطايا، والثوابِ العظيم، مع الأعواض»، لأن المشار إليه بقوله: «ذلك»: «القطع والصلب»(١).

والثالث: قولُه: «إنّا جميعاً ـ يعْنون أنفسهم وفرعون ـ ننقلب إلى الله فيحُكم بيننا» لم يذكره هناك. والمعنى: ننقلبُ إلى الله جميعاً، فيحكمُ بيننا، وينتقمُ لنا منك، بها فعلْت بنا، ويثيبُنا على ما قاسيناه من البلاءِ والمِحَن.

والرابع: قولُه: «إنا لا محالة ميّتون منقلبون إلى الله»، ومما يدانيه هناك قولُه: «لا ضَيْرَ علينا فيها تتوعّدنا به من القتل، لأنه لا بدلنا من الانقلاب إلى ربنا، بسبب من أسباب الموت، والقتلُ أهْونُ أسبابه».

وقد ذكرنا هناك وجهَ تخريجٍ كلِّ من الوجوه علىٰ التفصيل.

قولُه: (هَبْ لَنَا صَبْراً واسِعاً، وأَكْثِرْهُ عَلَيْنا)، هذا أصل المعنى، فاستُعيرَ له قوله تعالىٰ: ﴿ أَفْرِغٌ عَلَيْنَا صَبْرًا ﴾.

فالاستعارةُ في ﴿أَفْرِغٌ ﴾، والقرينةُ ﴿صَبْرًا ﴾، لأن الصبر لا يُستعملُ فيه الإفراغ، وهي استعارة تَبَعية (٢).

⁽١) قوله: «ومما يناسبه ثمّة قوله: لا ضرر علينا» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٢) أي: أنه شبه «هبة الصبر» بـ «الإفراغ»، وصرح بالمشبه به، مع وجود قرينة هي ﴿صَبّرًا ﴾ على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

أو صُبَّ علينا ما يُطهِّرُنا من أوضارِ الآثام، وهو الصبرُ على ما تَوعَّدَنا به فِرْعَون، لأنَّهم عَلِموا أنهم إذا استقاموا وصَبَروا كان ذلك مَطْهَرةً لهم، ﴿وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴾: ثابتين على الإسلام.

[﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَا ثُمِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ قَالَ سَنُقَيْلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَتِّي ـ نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَنِهِرُونَ ﴾ ١٢٧]

﴿وَيَذَرَكَ ﴾ عَطفٌ على ﴿ لِيُفْسِدُوا ﴾ ، النه إذا تركهم ولم يَمنَعْهُم،

قولُه: (أو صُبَّ علينا ما يُطهِّرُنا). فعلىٰ هذا الاستعارةُ في «الصبر»، والقرينةُ ﴿أَفَرِغَ ﴾، وهي استعارة مكنيةٌ مستلْزِمة للتخييلية، لأن الإفراغَ يُستعملُ في الماء، و«الصبر» المكنية، ولذلك قال: «أوْ صُبَّ علينا ما يطهّرنا من أوْضار (١) الآثام، وهو الصبر».

قولُه: (لأنه إذا تركهم) تعليلٌ لما يؤدِّي إليه عطفُ «يذَرَكَ» على علّةِ (٢) الفعل المنْكر، وهو: ﴿أَتَذَرُ ﴾، لأن تركَ فرعونَ موسى وقومَه على ما أرادوا يؤدِّي إلى الفساد في الأرض، وإلىٰ تركِ فرْعونَ ألّا يُعَظَّم، وتركِ الآلهة بألَّا تُعْبَد.

فاللام في ﴿لِيُفْسِدُوا ﴾ كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَالْنَقَطَهُۥ ءَالَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨].

ولهذا قال: «فكأنه تركهم لذلك» على التشبيه.

والإضافة في ﴿وَءَالِهَتَكَ ﴾ ليست للتخصيص، لتكون معبودة له، بل لأدنى ملابسة (٣)، لأنه صنعها، ودعا القوم إلى عبادتها. يعضده قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ ٱلْأَعَلَى ﴾ [النازعات: ٢٤].

⁽١) الأوضار: جمع: «وَضَر»، وهو الوسخ من الدَّسَم أو غيره.

⁽٢) يعني قوله: ﴿يُفْسدوا ﴾، إذ إنه علَّة لقولهم ﴿أَتَذَرُ ﴾؟

⁽٣) أي: أن الإضافة هنا غير محضة، فلا تُكْسِب المضاف تخصيصاً أو تعريفاً كما هو الحال في الإضافة المحضة.

وكان ذلك مُؤدّيًا إلى ما دَعَوْهُ فسادًا وإلى تَرْكِه وتَرْكِ آلهته، فكأنه تركَهم لذلك.

أو هو جوابٌ للاستِفهامِ بالواوِ كما يُجابُ بالفاء، نَحْوَ قولِ الحطيئة:

أَلَمُ أَكُ جَارَكُم وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

والنصبُ بإضمارِ «أن»، تقديرُه: أيكونُ منك تَـرْكُ موسى، ويكونُ تَـرْكُه إيّاك وآلهتك.

وقُرئ: «ويَذَرُكَ وآلهتك» بالرفع عطفًا على ﴿أَتَذَرُمُوسَىٰ ﴾ بمعنىٰ: أتذَرُهُ وأيذَرُكَ، أي: أَتُطْلِقُ له ذلك؟ أو يكونُ مُستَأَنفًا أو حالًا علىٰ معنى: أتذَرُه وهو يَذَرُكَ وآلهتك. وقرأ الحسن: «وَيَذَرُكَ» بالجَزْم،

قولُه: (أو هو جوابُ الاستفهام (۱) بالواو): قال الزجّاج: «المعنى: أَيْكُونُ منك أَنْ تذَرَ موسى، وأَنْ يذَرَك؟» (۲) يعني: أتذرُ موسى وقومَه ليغيّروا دينك، ولنَتْرك عبادتَك وعبادة الأصنام التي أمرْتَنا بعبادتها؟

قولُه: (والنصبُ بإضمارِ «أنْ») عطفٌ علىٰ قوله: «هو جواب»، أي: هو جواب للاستفهام، والنصبُ بإضهار «أنْ».

قولُه: (وهو يذَرُكَ وآلهتك) مثالٌ للاستثنافِ والحال، كقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْمِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنتُمَّ ظَلْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ٩٢] (٣).

أما الاستئناف، فعلى أن تكونَ الجملةُ معترضة (٤) مؤكِّدةً لمعنى ما سبق، أي: أتذر

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي النسخ المطبوعة منه: «جوابٌ للاستفهام».

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٠٤).

⁽٣) والشاهد في الآية قوله: ﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ﴾ حيث يصحّ أن يكون جملة مستأنفة، أو جملة حالية.

⁽٤) الاعتراض عند الطيبي لا يُشْتَرط فيه أن يكون أثناء الكلام، وقد يكون في آخره كما هو الحال هنا.

كأنه قيل: يُفْسِدوا، كما قُرِئ: ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠]، كأنه قيل: ﴿أَصَّدَّقُ». وقرأ أنسٌ رضيَ الله عنه: ﴿ونَذَرَكَ» بالنون والنَّصْب، أي: يَصْرِفُنا عن عبادتِك فنذَرَها. وقُرئ: ﴿ويَذَرَكُ وإلاهَتَكَ»، أي: عِبادتَك.

ورُوي أنهم قالوا له ذلك، لأنه وافقَ السَّحَرةَ على الإيمانِ ستُّ مئةِ ألفِ نفس،

موسى وعادتُه ترْكُك وآلهتَك؟ فلا بدَّ من تقدير «هو» ليدلَّ على الدوام.

وأما الحال فكذلك لأن «يذرك» مضارع، لا يجوز مجيءُ الواوِ معه، فتُقدَّرُ الجملة السمية، ليصحَّ دخولهُا عليه. والحال مقدَّرة لجهةِ الإشكال.

قولُه: (كأنه قيل: يُفْسِدوا): يعني: لو لم يكنْ في ﴿لِيُفْسِدُوا﴾ اللام، لكان يجوزُ فيه الجزمُ علىٰ أنه جوابُ الاستفهام، بإضهار «إن» الشرطية، فيُقدَّرُ كأنه ليس فيه اللام، كما في قوله: ﴿وَإَكُن﴾(١).

قال ابنُ جِنِّي: «أما إسْكان «يَذَرْكَ». فهو كقراءةِ أبي عمرو: «إنَّ اللهَ يَأْمُرْكُم» بإسكان الراء، استثقالاً للضمةِ علىٰ توالي الحركات، ولم يسكِّن ﴿يَأْمُرُهُم ﴾ [الأعراف: ١٥٧](٢) لخفاءِ الهاء وخفّتِها، بخلاف الكافِ لثقلها وإظهارِها»(٣).

قولُه: (وإلاهَتكَ): قال ابن جنِّي: «قرأها عليٌّ وابنُ عباسٍ والحسنُ (٤) رضي الله عنهم. أي: عبادتَك. منه سمِّيت الشمس: إلاهة، لأنهم كانوا يعبدونها (٥).

قولُه: (ورُوي أنهم قالوا له ذلك) عطفٌ على قولِه: «إلى ما دَعَوْه فساداً» من حيثُ المعنى،

⁽١) أي: في قوله: ﴿ فَأَصَّدَّقَ كَوْ أَكُن مِّنَ ٱلصَّلِيحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠].

⁽٢) في قوله: ﴿ يَأْمُرُهُم إِللَّمَ عَرُونِ وَيَنْهَا لَهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾.

⁽٣) «المحتسب» (١: ٢٥٧) بتصرّف.

⁽٤) إدراج الحسنِ البصريِّ في هؤلاء القُرّاء لم يذكره ابن جني في «المحتسب».

⁽٥) «المحتسب» (١: ٢٥٦). «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٢٦٢) و «الدر المصون» (١٩٧١).

فأرادوا بالفسادِ في الأرض ذلك، وخافوا أن يُغْلَبوا على المُلْك، وقيل: صنعَ فرعونُ لقومِه أصنامًا وأمرَهُم أن يعبدوها تقرُّبًا إليه، كما يعبدُ عَبَدةُ الأصنامِ الأصنام، ويقولون: ليُقرِّبونا إلى الله زُلْفي، ولذلك قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَى ﴾ [النازعات: ٢٤].

﴿ سَنُقَيِّلُ آَبُنَاءَهُم ﴾ يعني: سنُعيدُ عليهم ما كنا تحَنَّاهُم به من قَتْلِ الأبناء، ليعلموا أَنَّا على ما كُنَّا عليه من الغَلَبةِ والقَهْر، وأنهم مَقهُورونَ تحتَ أيدينا كها كانوا، وأنَّ غَلَبة موسى لا أثر لها في مُلْكنا واستيلائِنا، ولئلا يَتَوهَم العامَّةُ أنه هو المولودُ الذي تَحدَّثَ المُنجِّمونَ والكَهَنَةُ بذهابِ مُلْكِنا على يدِه، فيُثبِّطهُم ذلك عن طاعتِنا، ويَدْعوهُم إلى اتّباعه، وأنه مُنْ تَظرٌ بَعْدُ.

لأنّ المرادَ بالفساد إما ما هو المتعارف، قال تعالىٰ: ﴿لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهَالِكَ ٱلْحَرَّتَ وَٱلنَّسَلَ ﴾ [البقرة: ٢٠٥] أو غير المتعارف، وهو إيهانُ ستِّ مئة ألف نفْس، يدلُّ عليه قوله: «فأرادوا بالفساد في الأرض ذلك».

قولُه: (أن يُغْلَبوا على المملك)، الأساس: «غلبتُه على الشيء: أخذْتُه، وهو مغلوب عليه».

قولُه: (مَحَنَّاهُم) وهي: من الحِنة التي هي واحدة الحِكن، الذي يُمْتَحن به الإنسان من بليّة.

قولُه: (وأنه مُنْتَظَرٌ)، قيل: هو معطوفٌ على قوله: «إنه هو المولود» على أسلوبِ قولِه: على أسلوبِ قولِه: عَلَقُتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَاردا(١)

المعنى: سنقتّل أبناءهم، ليعْلمَ بنو إسرائيلَ أنّا علىٰ ما كنّا عليه، وأن غَلَبة موسىٰ لا أثرَ لها، ولئلا يتوهّمَ العامَّة من القبط أن موسىٰ هو المولودُ الذي تحدَّثَ به المنجِّمون، وليُوقِنوا أن ذلك المولودَ مُنتَظَرٌ بعد، وليس بموسىٰ.

⁽١) لذي الرمّة، وقد سبق تخريجه والتعليق عليه. وتقدير العطف في كلام الزنخشري: «لثلا يتوهّم العامة أنه هو المولود الذي أخبر المنجّمون... بذهاب ملْكنا علىٰ يده.. ويُوقِنوا أنه منتظر بعد» أي: بتقدير «ويوقنوا».

[﴿ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ أَسْتَعِينُواْ بِاللَّهِ وَأَصْبِرُوٓ أَ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآهُ مِنْ عِبَادِوْ قَوْلُوَ وَالْعَنِقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ * قَالُواْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِينَا وَمِنْ بَعْدِ مَا حِثْتَنَأ قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَكَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ ١٢٨-١٢٩]

﴿ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُواْ بِٱللَّهِ ﴾ قال لهم ذلك ـ حين قالَ فرعون: سنُقَتِّلُ أبناءَهم، فجَزِعوا منه وتضجَّروا ـ

يريد: أن قولَه: ﴿ سَنُقَنِلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَتَى نِسَآءَهُمْ ﴾ من الأسلوبِ الحكيم، وإنْ صدر من الأحمق، لأن الجواب المطابق للملأ عن قولهم: ﴿ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ ﴾: إنّا سنقتله وقومه، ونَسْبِي ذراريهم.

ولو أتى بهذا الجوابِ لظهر عجزُه لبني إسرائيل، لأنه إذا ترك قتلَ الأبناء، وشرع في قتلِ الرجال، لتُوهِ هَمَ (١) أن ذلك للخوفِ منهم، وأن موسى عليه السلام هو الموعود، فلما صرح بالعَودِ إلى ما كانوا عليه من القهر: بإبقاء الرجال، وقتلِ الأولاد، واستحياء النساء، دلَّ على ذلّة بني إسرائيل، وأن موسى غيرُ الموعودِ به.

يعني: لا تلتفتوا إليه أيها القِبط، ودوموا على ما كنتم عليه مِن قتلِ الأولاد، واستحْياءِ النساء، ولا تعْتمدوا عليه، يا بني إسرائيل، ولا تعتِضدوا به، فأنتم بعْدُ أذلّاء مقْهُورون.

فعلى هذا قوله: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَنْهِرُونَ ﴾(٢) كالتذييلِ للسابق وكذلك كان قولُ موسىٰ لقومِه: ﴿آسْتَوِينُواْ بِأُللَّهِ ﴾ حين ضَجِر القومُ من قولِ فِرعون، من الأسلوب الحكيم، أي: ليس كما قال فرعون: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَنْهِرُونَ ﴾، فإن القهر والغلَبةَ لمن صَبَر، واستعان

⁽١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «ليوهم»، ولا يستقيم.

⁽٢) والجملة تذييل لتأكيد المعنى في قوله: ﴿ سَنُقَيْلُ أَبُّنَاهُم م وَنَسْتَعَيِّى نِسَآهَ هُم ﴾ قبل ذلك.

يُسَكِّنُهُم ويُسلِّيهم، ويَعِدُهم النُّصْرةَ عليهم، ويَذكُرُ لهم ما وَعَدَ اللهُ بني إسرائيل من إهلاكِ القِبْطِ وتوريثِهم أرضَهم وديارَهم.

فإن قُلتَ: لِمَ أُخلِيَت هذه الجملةُ عن الواو، وأُدخِلَت على التي قَبْلَها؟ قلتُ: هي جُملةٌ مُبتَداَةٌ مُسْتَأَنفة، وأمّا ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلاَ ﴾ [الأعراف: ١٢٧] فمعطوفةٌ على ما سَبقَها من قوله: ﴿ قَالَ ٱلْمَلاَ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ ﴾. وقولُه: ﴿ إِن ٱلأَرْضَ لِلّهِ ﴾ يجوزُ أن تكونَ اللامُ للعهد، ويُرادَ أرْضُ مِصْرَ خاصّةً، كقوله: ﴿ وَأَوْرَثَنَا ٱلأَرْضَ ﴾ [الزمر: ١٧]، وأنْ تكونَ للجنس، فيتناولَ أرضَ مِصْرَ لأنَّها من جِنسِ الأرض، كما قال ضَمْرةُ: ﴿ إِنهَا المرْءُ الْصَغَرَيْهِ ﴾، فأرادَ بالمرءِ الجنس، وغَرضُه أن يَتَناوَله تناوُلًا أوّليًا.

بالله، ولمن وعَدَهُ الله توريثَ الأرض، أنّ ذلك الموعودَ الذي وعدكم الله النُّصرةَ به، وقهْر الأعداء، وتوريثَ أرضِهم. فقوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءَ ﴾ كناية تلويحية (١).

قولُه: (يُسَكِّنُهم) قيل: حالٌ من المستتر في «قال»(٢). فعلى هذا تركُ الواو ظاهر (٣). وفي بعض النسخ (٤) بالواو، إما على تأويلِ الجملة الاسمية، أي: «وهو يسكّنهم»، أو على العطف.

قولُه: (وغَرَضُه) أي: غرضُ ضَمْرَةَ بقوله: «المرْءُ بأصغَريه» نفْسُه، كها سبق في أول السورة أن المنذر كان يسمع بشِقَّة بن ضمرة، ويعجبُه أخباره، فلها رآه استحقره، وقال: «تَسْمَع بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، فأجابه ضمرةُ: «المَرْءُ بِأَصْغَرَيْهِ»(٥). فأتى بالحكم

⁽۱) والمذكور بعض الآية (۱۲۸) من سورة الأعراف، وفيه كناية تلويحية، كها قال، إذ أطلق هذا اللفظ، وأراد لازم معناه، وهو غلبة بني إسرائيل أخيراً بقيادة موسىٰ عليه السلام والكناية هنا عن صفة، وقد قيّدها بكونها تلويحية لوجود بعض الخفاء فيها.

⁽٢) أي: قال لهم ذلك... يسكنهم.

⁽٣) أي: في قوله: «يسكّنهم».

⁽٤) يعني: نسخ «الكشاف».

⁽٥) سبق المثل وقصته وتخريج أعلامه عند تفسير الآية (٤٠) من سورة الأعراف.

﴿ وَٱلْعَنِقِبَةُ لِلْمُتَقِينَ ﴾ بِشارةٌ بأنَّ الخاتمة المحمودة للمتَّقين منهم ومن القِبْط، وأنَّ المشيئة مُتناوِلةٌ لهم. وقرأ: «والعاقبة للمتَّقين» _ بالنَّصْبِ _ أُبيُّ وابنُ مسعود، عَطْفًا علىٰ ﴿ ٱلْأَرْضَ ﴾.

﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِينَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ﴾ يعنون: قَتْلَ أَبنائِهم قبلَ مولدِ موسىٰ عليه السلام إلى أن استُنبِئ، وإعادته عليهم بعدَ ذلك، وما كانوا يُسْتَعْبُدونُ به ويُمثّهنونَ فيه من أنواعِ الخِدَم والمِهن، ويُمشُّونَ به من العذاب، ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِك عَدُوّكُمْ ﴾ تصريحٌ بها رمزَ إليه من البِشارةِ قَبْلُ، وكَشْفٌ عنه، وهو إهلاكُ فرعونَ واستِخلافُهم بعْدَه في أرضِ مصر، ﴿فَيَنظُرَكَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾: فيرىٰ الكائنَ منكم من العَمَلِ حَسَنهُ وقبيحه، وشُكْرَ النَّعمةِ وكُفْرانَها، ليُجازيكم على حسبِ ما يوجَدُ منكم. وعن عَمْرِو بنِ عُبيدٍ رحِهَ الله: أنه دخلَ على المنصورِ قبلَ الخِلافة، وعلى مائدته رغيفٌ أو رغيفان، فطلبَ زيادةً لعمرو فلم تُوجَد، فقرأ عمرٌو هذه الآية، ثم دخلَ عليه بعدما استُخْلِف، فذكر له ذلك، وقال: قد بقي ﴿فَيَنظُرَكَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾.

عامًّا (١)، وإن كان الغرضُ نفسَه، ليدْخُل فيه دخولاً أولياً على سبيلِ الكناية (٢).

قولُه: (﴿عَسَىٰ رَبُّكُمُ أَن يُهَالِكَ عَدُوَّكُمْ ﴾: تصريحٌ بها رمزَ إليه من البِشارةِ قَبْلُ، وكَشْفٌ عنه): أراد به ما قال: ﴿﴿وَٱلْعَنِقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾: بشارةٌ بأن الخاتمةَ المحمودةَ للمتّقين منهم ومن القبط، وأن المشيئةَ متناولة لهم».

وفيه أنه كنايةٌ رمزية (٣)، لأن المسافة من المذكور إلى المقصود قريبة، وفيها نوعُ خفاء. ثم

⁽١) يريد أن التعريف في «المرء» للجنس الذي يفيد العموم.

⁽٢) الكناية في قوله: «المرء بأصغريه» إذ أطلق هذا اللفظ بعمومه، وأراد مدح نفسه وبيان فضله هو، على سبيل الكناية.

⁽٣) أي: في قوله: ﴿وَٱلْعَنِقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾، إذ أطلق هذا اللفظ، وأراد لازم معناه، وهو حصول الغلبة =

في قوله: «إنّ المشيئة متناولِةٌ لهم» إشارة إلى أن قولَه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَهِ يُورِثُهُ مَن يَشَكَآهُ مِنْ عِبَكَادِهِ. ﴾ أيضاً كناية، والثانية كالتذييل للأولى، فحصل في الكلام كنايتان وتصريح:

أما الكنايةُ الأولىٰ فتلويحيةٌ لتوسيط لوازم بين ما عليه التلاوة، وبين ما هو المقصود، وهو توريث أرضِ مصر بني إسرائيل، وإهلاكُ عدوِّهم، وبيانها أن المقامَ مقامُ التسلية، كما قال المصنف: «فجزِعوا منه وتضجَّروا يسكِّنهم ويسلِّيهم ويعِدُهم النصرة عليهم».

ولا ارتيابَ أن المراد بالأرض أرضُ مصر (١)، وكان القبطُ مسلَّطين عليها، مملَّكين فيها، فلمّا قيل: ﴿يُورِثُهُ كَا مَن يَشَاهُ مِنْ عِبَادِهِ عَلِم أَنْ لا بدَّ مِن نزْعِها من أيدي القبط، وإيتائها غيرَهم. ولمّا لم يكن لهم عدق يناوئهم وينازعُهم (٢) سوى موسى، ومن معه من بني إسرائيل، وضَمَّ إليه مقامُ التسلية، تناولهم تناولاً أوّلياً. وهو المرادُ من قوله: «إن المشيئة متناولةٌ لهم» فكأنه قيل: إن الأرضَ لله، يُورِثها إيّاكم يا بني إسرائيل.

وإلى الكناية أشار الواحديُّ بقوله: «أطْمعَهم موسىٰ عليه السلام بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِللهِ السلام بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِيَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاكُهُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ أن يعطيهم الله أرضَ فرعونَ وقومِه بعد إهلاكهم (٣).

وكذا الإمام بقوله: «هذا إطباعٌ من موسىٰ عليه السلام لقومه في أن يُورثَهم الله أرضَ فرعونَ بعد إهلاكهم (٤). وذلك معنىٰ الإرث، وهو: جعْلُ الشيءِ للخلَف بعد السلَف»(٥).

والفوز لموسىٰ عليه السلام ومن يتبعه، وهي كناية عن صفة، وفيها نوع خفاء، ولذلك وصفها بأنها
 كناية رمزية.

⁽١) وعلى ذلك أغلب التفاسير، وإن كان يستفاد من الآية عموم معناها كذلك.

⁽٢) قوله: «غيرهم. ولمّا لم يكن لهم عدوّ يناوئهم وينازعهم» سقط من (ج).

⁽٣) «الوسيط» (٢: ٣٩٧).

⁽٤) في «تفسير الرازي»: «إهلاكه» يعنى فرعون.

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٧٣).

.....

وأما بيان الكناية الثانية فإن قولَه: «إن المشيئة متناولة لهم» عطفٌ على قولِه: «إن الخاتمة المحمودة للمتَّقين». ولن تكونَ بشارة بأن المشيئة متناولةٌ لهم، إذا لم يؤخذُ مفهوم الكلام الأول معه، وأن يكونَ الثاني كالتذييل للأول، كها سبق في قصةِ شِقَّةَ قُبيْل هذا.

فكأنه قيل: إن الخاتمة المحمودة للمتقين من بني إسرائيلَ ومن القبط، وإن مشيئة الله في قوله: ﴿يُورِثُهُ مَن يَشَكَهُ ﴾ متناوِلةٌ لبني إسرائيل، فيلزمُ أن يقال: إن الخاتمة المحمودة (١) لبني إسرائيل، ولا يبْعدُ أن يُعدّ هذا من تخصيصِ العامّ (٢).

وفي كلام القاضي إشعارٌ بهذا التقرير، قال: «﴿وَٱلْعَنِقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ وعُدٌ لهم بالنصرة، وتذكيرٌ لِمَا وعدهم من إهلاك القبط، وتوريثهم ديارَهم، وتحقيق له»(٣).

وقيل: إن الضميرَ في «لهم» للمتّقين، وإن المعنى: الحاتمةُ المحمودةُ لـمَنِ اتّقَىٰ من بني إسرائيلَ ومن القبط، وإن المشيئةَ متناوِلةٌ لهم وللقبط، فيلزم منه أن بعضاً من القبط، ومن بني إسرائيل، حَسُنت خاتمته.

يردُّه (٤) قول المصنّف: «﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ ﴾: تصريح بما رمز إليه من البشارة».

قيل: فكما لا يجوز أن يدخلَ القبطُ في التصريح، فكذا لا يجوز أن يدخلَ فيها هو مكْنِيٌّ عنه (٥).

⁽١) من قوله: «للمتقين من بني إسرائيل ومن القبط» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٢) يريد أن قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَنِقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ تخصيص للمتقين من بني إسرائيل، بعد قوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاكَهُ مِنْ عِبَادِهِ. ﴾ فهو عام.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٠).

⁽٤) أي: يردُّ القول بأن المقصود بالمتقين بعض القبط وبعض بني إسرائيل.

⁽٥) أي: في الخاتمة المحمودة المستفادة من قوله: ﴿ وَٱلْمَنْ عَبَّهُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾.

.....

وإنها قلنا ذلك لأنَّ قولهم: ﴿أُوذِينَا مِن قَبُلِ أَن تَأْتِينَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ﴾ لا يليق إلا ببني إسرائيل. وأيضاً، الواقع أن بني إسرائيل هم الذين وَرِثوا ديار القبط بعدهم. يدل عليه قوله تعالى بعد هذا: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَعَفُونَ مَشَكُوقَ ٱلْأَرْضِ وَمَعَكُوبَهَا أَلِّي بَعرَكُنَا فِيهَا وَتَمَتْ كَلِمَتُ رَبِكَ ٱلْحُسَّىٰ عَلَى بَنِي إِسْرَةِ يلَ بِمَا صَبُوا أَودَمَّ رَنَا مَا وَمَعَكُوبَهُ وَمَا كَانُوا يُعْرِشُونَ ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، وقولُ المصنف: الأرض: أرضُ مصرَ والشام، ملكها بنو إسرائيلَ بعد الفراعنة والعمالقة».

والظاهر أن المرادَ بهذا الصبرِ قولُ موسىٰ عليه السلام: ﴿أَسْتَعِينُواْ بِٱللَّهِ وَأَصْبِرُوٓا ﴾.

وأما التصريح بقوله: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمُ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْمَالِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْمُرْضِ ﴾ ﴿عَسَىٰ ﴾ في هذا المقامِ قطعٌ في إنجازِ الموعود، والفوز بالمطلوب.

فإن قلت: كيف اتّصال التصريح بالكنايتين؟ قلت: إنه عليه السلامُ لما بشّرهم ووعدهم النّصرَ وقهْرَ الأعداء، قالوا: ﴿أُوذِينَا مِن قَبَلِ أَن تَأْتِينَا وَمِنْ بَعَدِ مَا جِئْتَنَا﴾. يعني: بحقِّ لم نَزَلْ مغلوبين مقهورين تحت أيدي القبط، استعْبَدُونا قبلَ إرسالِك وبعده، فمِن أين لنا التسلّطُ عليهم، وتوريثُ ديارهم؟ وكيف نفوزُ بالنصرة؟

فأجاب بقوله: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمُ أَن يُهَلِكَ عَدُوَّكُمْ ﴾. وصرح بأنَّ الله عزَّ وجلَّ هو وحده يقهرُ عدوَّكم ويهلكهم، من غير أن يحاولوا محاربتَهم. وعدل إلى الممُظهَر في قوله: ﴿عَدُوَكُمْ ﴾ ليؤذِنَ أن استحقاقَهم الهلاكَ بسبب كونهم أعداءكم. وفيه إدماج (١) معنىٰ «مَنْ عَادَىٰ وَلِيّاً لله فقد بَارَزَ مَعَ الله».

⁽١) أي: أدمج معنىٰ أنّ مَن عادَىٰ وليّاً لله فقد حارب اللهَ، مع المعنىٰ الظاهر من الآية وهو أن الله سيهلك أعداء بني إسرائيل لا محالة.

وفيه إشارةٌ إلى الحديث الصحيح المشهور: «من عادىٰ لي وليّاً فقد آذَنْتُه بالحرب» أخرجه البخاري (٢٠٠٢) وابن ماجه (٣٩٨٩) وغيرهما من حديثِ معاذ بن جبل، وانظر تمامَ تخريجه في: «صحيح ابن حبّان» (٣٤٧).

[﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَا ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّينِينَ وَنَقْصِ مِّنَ ٱلثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ ﴾ ١٣٠]

﴿ وَالنَّهِ وَالنَّهِ وَالنَّهِ وَالنَّهَ وَ النَّهَ وَ النَّهِ وَالنَّهِ وَالنَّهُ وَلَا تَمْرةً وَلَا تَمْرةً وَلَا اللّهُ وَلَا النَّاسُ فِي حَالِ السَّدّةِ الْفَرْوُ وَلَكُنْ النَّاسُ فِي حَالِ السَّدّةِ أَضْرَعُ خُدُودًا، وألَّينُ أعطافًا، وأرقُ أفتدة.

وقيل: عاشَ فرعونُ أربَعَ مئةِ سنة، ولم يَـرَ مكروهًا في ثلاثِ مئةٍ وعشرين سنة، ولو أصابه في تلك المُدَّةِ وجَعٌ أو جوعٌ أو حُمِّى لمَا ادّعيٰ الربوبية.

قولُه: (وقد اشتقّوا منها فقالوا: أَسْنَتَ القَوْمُ)، الجوهري: «السَّنَة: إذا قلته بالهاء، وجعلْتَ نقصانَه الواو، فهو من هذا الباب، أي: باب «سَنَا»، تقول: أَسْنَى القومُ يُسْنُون إسْناء: إذا لَبِثوا في موضع سنة. وأَسْنَتُوا: إذا أصابتُهم الجُدوبة، تُقلبُ الواو تاءً للفرق بينها. قال المازنيّ: هذا شاذّ، ولا يقاس عليه. وقال الفراء: توهموا أنّ الهاءَ أصلية، إذ وجدوها ثالثة، فقلبوها تاء»(۱).

قولُه: (ولأنَّ الناسَ) معلِّـلُه محذوف، أي: لعلهم يذَّكَّرون، فيتنبَّـهوا، ويتضرَّعوا، لأن الناسَ في حال الشدّة أَضْرَع خُدوداً.

قال القاضي: «﴿لَعَلَهُمْ يَذَكُرُونَ ﴾: لكي يتنبّهوا علىٰ أنّ ذلك بشؤم كفرِهم ومعاصيهم، فيتّعظوا، أو ترقَّ قلوبُهم بالشدائد، فيفْزعوا إلىٰ الله، ويرغَبوا فيها عنده»(٢).

⁽١) «معاني القرآن» للفرّاء (٣: ٣٨).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٥١).

[﴿ فَإِذَا جَآءَتُهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَلِدِيَّ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّنَةٌ يَطَّيَرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ ، أَلَا إِنَّمَا طَلْبِرُهُمْ عِندَاللَّهِ وَلَكِنَ أَحَـٰ ثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ١٣١]

﴿ فَإِذَا جَاءَ تُهُمُ ٱلْحَسَنَةُ ﴾ من الخِصْبِ والرَّخاء، ﴿ قَالُوا لَنَا هَذِهِ عَهُ أَيْ : هذه مُحْتَصَّةٌ بنا ونحنُ مُستَحِقُّوها، ولم نَزَلْ في النِّعمةِ والرَّفاهية، واللامُ مِثْلُها في قولك: الجُلُّ للفَرَس، ﴿ وَإِن تُصِبّهُمْ سَيِّتَ اللَّهُ مِن ضِيقةٍ وجَدْب، ﴿ يَطَلَيْرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَعَهُ * ﴾ : للفَرَس، ﴿ وَإِن تُصِبّهُمْ سَيِّتَ اللَّهُ عَلَيْهُ اللهُ مَا أَصَابَتْنا، كما قالتِ يَتَطيَّرُوا بهم ويتشاءَموا ويقولوا: هذه بشُؤْمِهم، ولولا مكائهم لما أصابَتْنا، كما قالتِ الكفرةُ لرسولِ الله ﷺ : ﴿ هَذِهِ مِنْ عِندِكَ ﴾ [النساء: ٧٨].

فإن قُلتَ: كيفَ قالَ: ﴿فَإِذَا جَآءَتُهُمُ ٱلْحَسَنَةُ ﴾ بـ ﴿إِذَا ﴾ وتعريفِ ﴿ٱلْحَسَنَةُ ﴾، ﴿وَإِن تُصِبَّهُمْ سَيِّتَ لُهُ ﴾ بـ ﴿إِن ﴾ وتنكيرِ «السيئة»؟ قلتُ: لأنَّ جِنْسَ الحسنةِ وقوعُه كالواجبِ لكَثْرِتِه واتِّساعِه،

قوله: (ولولا مكانُّهم لما أصابَتْنا) أي: لولاهم. كقوله: «ونفيت عنه مقام الذئب».

قولُه: (كيف قيل^(۱): ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ ﴾؟): أي: كيف أدخَلَ على الجملة الأولى «إذا»، وهي لا تدخلُ إلا فيها هو متيقَّنُ الوجود؟ وعلى الجملة الثانية «إِنْ» وهي لا تدخلُ إلا فيها هو جائزُ الوجود؟

قولُه: (لأنَّ جِنْسَ الحسنةِ وقوعُه كالواجبِ): أراد بالجنس: العهد الذهني الشائع، كما قال في تفسير ﴿ آلْكَ مُدُولِهِ ﴾ [الفاتحة: ٢]: «التعريف فيه للجنس، وإنَّ المرادَ به الإشارةُ إلى ما يعْرِفه كلُّ أحد أن الحمد ما هو».

فالمراد بالحسنة: الحسنةُ التي تحصل في ضمنِ فرد من الأفراد، ويصْدقُ عليها اسمُ الحسنة، وهي تارةً تكونُ خِصْباً، وأخرى رَفاهية، أو صحّة، أو غير ذلك.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «كيف قال».

وإليه الإشارة بقولِه: «﴿ فَإِذَا جَآءَتُهُمُ ٱلْحَسَنَةُ ﴾: من الخِصب والرخاء»، فإن بعضاً منها واقعٌ دائهاً لا ينقطع، وهو المرادُ بقولِه: «وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه»، وهذا ملائمٌ للمقام، لإمكان حملِه على الفرد الذي هو حاصل، وعلى الذي يُتَوقَّع حصولُه، وعلى الذي النحي انعينه وتخصَّصه، فلا يكونُ مقطوعاً انعدم. ومن ثَمَّ لم يَجزُ حملُ التعريفِ على العهد الخارجي لتعينه وتخصَّصه، فلا يكونُ مقطوعاً حصولُه إذا زال، ولا على الجنس من حيثُ هو هو، فإنّ الحقيقة إذا أريدَ بها شيء بعينِه مجازاً، حُمِل على المبالغة والكمال فيها.

والمقامُ لا يقتضي ذلك، وهو المعنيُّ بقول صاحب «المفتاح»: «لكونِ الحسنةِ المطْلقة مقطوعاً بها كثرةَ وقوعِ واتساعاً. ولذلك عُرّف ذهاباً إلى كونها معهودة، أو تعريف جنس، والأول^(۱) أقضىٰ لحقِّ البلاغة»^(۲)، أي: المعهود الذهنيُّ أدعى لاقتضاء المقامِ من تعريف الحقيقة.

هذا هو التوفيقُ بين كلام الشيخَين (٣)، وإن دلَّ الظاهر على التنافي.

فإن قلت: إذا أريدَ بتعريف الجنس العهدُ الذهنيُّ الشائع، فأيُّ فرقِ بين الحسنة المعرَّفة والسيئةُ المنكَّرة في الآية، لأن مثل هذا التعريفَ لا توقيتَ فيه، وقد فرَّقتَ بينهما؟

قلت: الفرقُ بين تعريف الحقيقةِ وبين مدلولِ الاسم الموضوع لها، أن الاسمَ لها لا لتعينيها، واللام لتعينها، فالتعيين إذاً بحسبِ الذّهن، والذيوعُ بحسب الوجود، فيفيد التعريف الذهنيُ الاعتناءَ بشأن الحقيقة بوجهِ من الوجوه، إما لأنها عظيمةُ الخطر، أو الحاجةُ إليها ماسّة، أو أن أسباباً بشأنها متأخرة، فهو لذلك بمنزلةِ المعهودِ الحاضر، بخلاف النكرة، فإنها غيرُ مُلْتَفَتٍ إليها، ولا يُقْصدُ بها إلّا الابتداء.

⁽١) يعني: المعهود الذهني.

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص١٠٣.

⁽٣) يعني: الزنخشري والسكاكي.

وأمّا السيئةُ فلا تقَعُ إلّا في النَّدْرة، ولا يقعُ إلّا شيءٌ منها، ومنه قولُ بعضِهم: قد عَدَدْتَ أيامَ البلاء، فهل عَدَدْتَ أيامَ الرَّخاء؟ ﴿طَلِّيرُهُمْ عِندَ اللهِ ﴾ أي: سَبَبُ خيرِهم وشَرِّهم عندَ الله، وهو حُكْمُه ومَشيئتُه، واللهُ هو الذي يشاءُ ما يُصيبُهم من الحسنةِ والسَّيئة، وليس شُؤْمُ أحدٍ ولا يُمْنُه بسببِ فيه، كقولِه تعالىٰ: ﴿قُلْكُلُّ مِنْ عِندِاللّهِ ﴾ [النساء: ٧٨].

و يجوزُ أن يكونَ معناه: ألا إنَّما سَبَبُ شُؤمِهم عندَ الله، وهو عَمَلُهم المكتوبُ عندَه الله يَعُونُ عندَه الله في قولِه الله يَعُونُهم ما يَسُوقُهم لأجْلِه، ويُعاقبون له بعدَ موتِهم بها وَعَدَهم الله في قولِه سُبحانه: ﴿ ٱلنَّارُيُعُرَضُونَ عَلَيْهَا ﴾ الآية [غافر: ٤٦]، ولا طائرَ أشأَمُ من هذا.

وقرأ الحسنُ: «إنها طَيْرُكم عند الله»، وهو اسمٌ لجمعِ طائرٍ غيرُ تكسيرٍ، ونظيرُه: التَّجْرُ والرَّكْبُ. وعند أبي الحسن: هو تكسير.

قولُه: (ولا يقعُ إلّا شيءٌ منها) يريدُ بهذه العبارة قلّتها (١)، لتقابلَ قولَه: «لكثرته واتساعِه»، وقولُه: «إلا في الندرة» مقابلُ لقوله: «كالواجب».

قولُه: (بسببِ فيه)، الضمير المجرورُ عائدٌ إلىٰ «ما يُصيبهم».

قولُه: (وهو عَمَلُهم المكتوبُ عندَه الذي يَجْري عليهم ما يَسُوؤُهم لأجْلِه) هذا عينُ مذهبِ أهل السنّة، وإن دلَّ أول كلامِه علىٰ مذهبه.

اعلمْ أن لفظَ «الطائر» قد يطلق على الحظِّ والنصيب، سواء كان خيراً أو شراً. وهو المرادُ بقوله: «أي: سببُ خيرِهم وشرهم عند الله»، وعلى التشاؤم وحده، وهو الوجهُ الثاني.

قال الزجّاج: «إنها قالت العرب: الطِّيرة فيها يكْرهون، لأنهم كانوا يزجرون الطير، فإذا كان على جهةِ ما يكْرهون، جعلوا ذلك أمراً يتشاءمون به. وقال بعضهم: ﴿طَلْيَرُهُمْ ﴾: حظُّهم»(٢).

⁽١) يعني: قلّة السيئة.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٧٠٤) بتصرّف. وما بين الحاصر تين تكملة منه.

[﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْنِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةِ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا خَنْ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْقُمَّلَ وَالْقُمَّلُ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ ءَايَتِ مُفَصَّلَتِ فَأَسْتَكَبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمَا تَجْرِمِينَ ﴾ الطُّوفَانَ وَالْقُمَّلُ وَالْقُمَّلُ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ ءَايَتِ مُفَصَّلَتِ فَأَسْتَكَبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمَا تَجْرِمِينَ ﴾ 174 - 177]

﴿مَهُمَا ﴾ هي «ما» المُضَمَّنةُ معنى الجزاء، ضُمَّتْ إليها «ما» المزيدةُ المُؤكِّدةُ للجزاءِ في قولك: متى ما تخرُجْ أخرُجْ، ﴿ أَيّنَمَاتَكُونُواْ يُدْرِكَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿ فَإِمّا نَذْهَبَنَ لِكَ ﴾ [الزخرف: ٤١]، إلّا أنّ الألف قُلِبَتْ هاءً استثقالًا لتكريرِ المُتجانِسَيْن، وهو المذهبُ السديدُ البَصْريّ، ومن الناسِ مَنْ زعمَ أنّ «مَهْ» هي الصوتُ الذي نُصَوِّتُ به الكافّ، و «مَا» للجزاء، كأنه قيل: كُفّ، ما تأتِنا به من آيةٍ لتَسْحَرنا بها فها نحنُ لك بمؤمنين.

فإن قلت: ما محلُّ ﴿مَهْمَا ﴾؟ قلت: الرفعُ بمعنىٰ: أَيُّما شيءٍ تأتِنا به، أو النصبُ بمعنىٰ: أَيَّما شيءٍ تُحضِرُنا تأتِنا به،

وسيجيء الكلامُ فيه مستوفيٌ في سورة «النمل»(١).

وأما بيانُ النظم فقد قال القاضي: «هذا إغراقٌ في وصفهم بالغباوةِ والقساوة، فإن الشدائدَ ترقِّق القلوب، وتذلِّلُ العرائك^(٢)، سيما بعد مشاهدةِ الآيات، وهم لم تؤثّرُ فيهم، بل زادوا عِناداً والجهاكاً في الغَيّ»^(٣).

قولُه: (هي «ما» المُضَمَّنةُ معنىٰ الجزاء)، أراد به معنىٰ الشرط، ولهذا سمَّىٰ قوله: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٩] في سورة «يوسف» بالجملة الجزائية.

قولُه: (النصبُ بمعنى: أَيَّما شيءٍ تُحْضِرْنا تأتِنا به): يريدُ أنه من بابِ الإضهار (٤) علىٰ شريطةِ التفسير، نحو: زَيْداً مورتُ به.

⁽١) أي: في تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ أَظَيَّرَنَا بِكَ وَبِمَن مَعَكَ قَالَ طَلَّهِ مِكُمَّ عِندَاللَّهِ ﴾ [النمل: ٤٧]. وانظر تفصيل ذلك في «الكشاف» (١١: ٥٤٠).

⁽٢) جمع (عريكة) وهي: الطبيعة.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٢٤) وفيه: «بل زادوا عندها عتوّاً» موضع «بل زادوا عناداً».

⁽٤) يعني إضهار العامل الذي يفسره ما بعده.

و ﴿ مِنْ ءَايَةِ ﴾: تَبْيِنٌ لـ ﴿ مَهْمَا ﴾، والضميران في ﴿ بِهِ ـ ﴾ و ﴿ بِهَا ﴾ راجعانِ إلى ﴿ مَهْمًا ﴾، إلّا أنّ أحدَهما ذُكّرَ على اللفظ، والثاني أُنّتَ على المعنى، لأنه في معنىٰ الآية، ونحوهُ قولُ زهير:

ومَهْمَا يَكُنْ عِندَ امْرِيٍّ مِنْ خَليقةٍ وإنْ خَالَمًا تَخْفَىٰ عَلَىٰ النَّـاسِ تُعْلَـمِ

وهذه الكلمةُ في عِدادِ الكلماتِ التي يُحرِّفُها مَنْ لا يدَ له في علمِ العربية، فيضَعُها غيرَ موضعِها، ويَحسبُ «مَهْما» بمعنى: متى ما، ويقول: مَهْما جِئْتَنِي أعطيتُك، وهذا من وَضْعِه، وليسَ من كلامِ واضعِ العربيةِ في شيء،

قولُه: (أحدَهما ذُكِّر على اللفظ، والثاني أُنَّتَ على المعنىٰ) قالوا: اللطيفةُ فيه: هي أنّ الضميرَ الأول لـمّا عاد إلى ﴿مَهْمَا ﴾ _ ولفظه مذكّر _ ذُكّر، والضميرَ الثاني إنها رجعَ إليه بعدما بُيّن بقوله تعالىٰ: ﴿مِنْ ءَايَةٍ ﴾، فأنّث بهذا الاعتبار.

قولُه: (ومَهما يَكُنْ عِندَ امْرِيءٍ مِنْ خَليقةٍ)(١) البيت، والخُلُق والخليقةُ واحد. والشاعر ذكّر الضميرَ في «يكن» حملاً على لفظ «مهما»، وأنّث في الباقي حملاً على المعنى، لأنه في معنىٰ الخليقة. ومعنىٰ البيت ظاهر.

قولُه: (ويَحسبُ «مَهْما» بمعنى: متىٰ ما، ويقول: مَهْما جِئْتَني أعطيتُك...، وليسَ من وضعِ العربية (٢) في شيء): ألا ترىٰ إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿مَهْمَا تَأْنِنَا بِهِــ ﴾ فإنه ينادي بأن المراد: ما تأْتِنا به، لا: متىٰ تأتِنا، والهاء في ﴿بِهِــ ﴾: مفعولٌ به، لا مفعولٌ فيه، ولو كان مفعولاً فيه لذكَّر

⁽١) هذا صدر بيت من معلّقة زهير المشهورة.

والبيت يعدّ من الحكم. والخُلُق والخليقة: بمعنىٰ الطبع. وخالها: ظنّها. وتُعلم ـ بالبناء للمجهول ــ: تعرف.

والبيت في «ديوان زهير»، ص٨٨.

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وليس من كلام واضع العربية».

ثم يذهَبُ فيُفسِّرُ ﴿مَهْمَا تَأْنِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ بمعنى الوقت، فيُلجِد في آياتِ الله وهو لا يَشْعُر، وهذا وأمثالُه مما يوجبُ الجُثُـوَّ بين يَدَيْ الناظرِ في «كتابِ سيبويه».

فإن قُلتَ: كيفَ سَمَّوْها آيةً، ثم قالوا: ﴿ لِتَسَّحَرَنَا بِهَا ﴾؟ قلتُ: ما سَمَّوْها آيةً لاعتقادِهم أنها آية، وإنَّما سمَّوْها اعتبارًا لتسميةِ موسى، وقَصَدوا بذلك الاستهزاءَ والتَّلهِّي.

﴿الطُّوفَانَ ﴾: ما طاف بهم وغَلبَهُم من مطر أو سَيْل، قيل: طغى الماءُ فوْقَ حُروثِهم، وذلك أنهم مُطِروا ثهانية أيامٍ في ظلمةٍ شديدةٍ لا يرَوْنَ شمسًا ولا قمرًا، ولا يَقدِرُ أحدُهم أن يَخرُجَ من دارِه. وقيل: أرسَلَ الله عليهم السهاءَ حتى كادوا يَهلِكون، وبيوتُ بني إسرائيلَ وبيوتُ القِبْطِ مشتبكةٌ، فامتَلاَتْ بيوتُ القِبْطِ ماءً حتى قاموا في الماء إلى تراقِيهم، فمَنْ جلس غَرِقَ، ولم تَدْخُلُ بيوتَ بني إسرائيلَ قَطْرة، وفاضَ الماءُ على وَجْهِ أرضِهم ورَكَد، فمَنَعُهُم من الحَرْث والبناءِ والتصرُّف، ودامَ عليهم سبعة أيام.

«في» كما يقال: اليومَ خرجْتُ فيه، لأن الهاء في «فيه» عبارةٌ عن اليوم. أما المفعولُ به فضميرُه تارةً يجيء مع الباء، وأخرى بغيرها، نحو: ذهب به وأذهبَه.

و ﴿ مَهْمًا ﴾ لو كان بمنزلة «متى» والضميرُ معبّر عن المفعولِ فيه، وهو «متى»، لقال: تأتِّنا فيه، فعُلِم أنه ليس بمعنى «متى».

ووجُه آخر، وهو أنَّ ﴿مِنْ ءَايَةٍ ﴾ بيانُ ﴿مَهْمَا ﴾، فيكون عبارةً عنها، و«الآية» ليست بزمان.

قال في «الانتصاف»: غرّ هؤلاء من كلام سيبويه قولُه: «وسألت الخليلَ عن «مهما»، فقال: هي «ما» أدْخَلْتَ عليها «ما» لغْواً، بمنزلتها مع «متى» إذا قلت: متى ما تأْتِني آتِك»(١). انتهى

⁽۱) (الکتاب) (۳: ۲۰-۲۰).

وعن أبي قِلابة: الطوفان: الجُدريُّ، وهو أوّلُ عذابِ وقعَ فيهم، فبقيَ في الأرض، وقيل: هو المُوتانُ، وقيل: الطاعون، فقالوا لموسىٰ: ادْعُ لنا ربَّك يكشِفْ عنا ونحنُ نؤمنُ بك، فدعا فَرُفِعَ عنهم، فها آمنوا، فنبَتَ لهم تلك السَّنةَ من الكلَاِ والزَّرْع ما لم يُعْهَدْ بمِثْله، فأقاموا شهرًا، فبعث الله عليهم الجراد، فأكلَتْ عامَّة زُروعِهم وثمارِهم، ثم أكلَتْ كلَّ شيءٍ حتىٰ الأبوابَ وسُقوفَ البيوتِ والثيابَ ولم يَدخُلْ بيوتَ بني إسرائيلَ منها شيء ففَزعوا إلى موسىٰ، ووَعَدوه التوبة، فكُشِفَ عنهم بَعْدَ سبعةِ أيام، وخرجَ موسىٰ عليه السلامُ إلىٰ الفضاء، فأشارَ بعَصاهُ نحو المشرقِ والمغرب، فرجعَ الجرادُ إلىٰ النواحي التي جاءَ منها، فقالوا: ما نحنُ بتاركي دينِنا، فأقاموا شَهْرًا، فسَلَّطَ اللهُ عليهم القُمَّل وهو المحمنانُ في قولِ أبي عُبيدة؛ كبارُ القُرْدان، وقيل: الدَّبَا، وهو أو لادُ الجراد، وقيل: نباتُ المحمنانُ في قولِ أبي عُبيدة؛ كبارُ القُرْدان، وقيل: الدَّبَا، وهو أو لادُ الجراد، وقيل: نباتُ أجنحيَها. وقيل: البراغيث، وعن سعيد بن جُبير: السُّوسُ فأكلَ ما أبقاهُ الجرادُ، ولحسَ الأرضَ، وكان يدخلُ بينَ ثوبِ أحدِهم وبين جِلْدِه فيمُصُّه، وكان يأكلُ أحدُهم طعامًا فيمُثلًا، وكان يدخلُ بينَ ثوبِ أحدِهم عَشَرةَ أجْرِيةٍ إلىٰ الرَّحیٰ، فلا يردُّ منها إلا يَسيرًا.

كلامُ سيبويه. وكأنّ هذا القائلَ اغترّ بتشبيهِ الخليل لها بـ «متى» فظنّها بمعنى «متى». وإنها شبه الخليلُ بها «ما» الثانية من «مهما» في لحوقِها زائدةً مؤكّدة (١١).

قولُه: (وهو الحَمْنَانُ)، النهاية: «الحَمْنَانةُ من القُرادِ دون الحَلَم، أوّله: قُمْقَامة، ثم حُنَانة، ثم قُراد، ثم حَلَمَة، ثم عَلُّ (٢٠). والحَلَمة بالتحريك: القُراد الكبير، والجمع: الـحُلَم.

قولُه: (الدَّبَا). الدَّبا ـ مقصور ـ: الجرادُ قبل أن يطير. وقيل: نوعٌ يشبه الجراد، واحدتُه: دَبَاة. في «النهاية».

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١٠٧) بشيء من التصرف.

⁽٢) والقُمقامة: مفرد قُمقام، وهو صغار القُرْدان. والعَلّ: القُراد المهزول.

وعن سعيدِ بن جُبير: أنه كان إلى جَنْبِهم كثيبٌ أعفَرُ، فضربَه موسىٰ بعَصاهُ، فصار قُمَّلًا، فأخذَتْ في أبشارِهم وأشعارِهم وأشفارِ عُيونهم وحواجِبهم، ولَزِمَ جُلودَهم كأنه الجُدَريُّ، فصاحوا وصَرَخوا وفَزِعوا إلى موسىٰ، فَرُفِعَ عنهم، فقالوا: قد تحقَّقْنا الآن أنكَ ساحر، وعِزَّةِ فرعونَ لا نُصدِّقُك أبدًا! فأرسلَ الله عليهم بعدَ شهرِ الضفادع، فذَخلَتْ بيوتهم وامتكلَّت منها آنيتُهم وأطعمتُهم، فلا يكشِفُ أحدٌ شيئًا من ثوبٍ ولا طعامٍ ولا شرابٍ إلّا وجدَ فيه الضفادع، وكان الرجلُ إذا أرادَ أن يتكلَّم وَثَبَتِ الضَّفْدِعُ إلىٰ فيه، وكانت تقذِفُ بأنفسِها في القُدورِ وهي تَغلي، وفي التنانيرِ وهي تفور.

فشكوًا إلى موسى وقالوا: ارْحَمْنا هذه المرّة، في ابقي إلّا أن نتوب التوبة النّصوح ولا نعود، فأخذ عليهم العهود ودعا، فكشف الله عنهم، ثم نقضوا العَهْد، فأرسل الله عليهم الدَّم، فصارَت مياهُهم دمًا، فشكوًا إلى فرعونَ فقال: إنه سَحَرَكُم، فكان يَجمَعُ بين القِبْطيِّ والإسرائيليِّ على إناء واحد، فيكونُ ما يلي الإسرائيليِّ ماءً، وما يلي القِبْطيَّ بين القِبْطيِّ والإسرائيليِّ على إناء واحد، فيكونُ ما يلي الإسرائيليِّ الماءُ، حتى إنَّ المرأة دمًا، ويَسْتَقيانِ من ماء واحدٍ فيخرجُ للقبطيِّ الدمُ، وللإسرائيليِّ الماءُ، حتى إنَّ المرأة القبطية تقول لجارتها الإسرائيلية: اجعلي الماءَ في فيك، ثم مُجيِّه في فيَّ، فيصيرُ الماءُ في فيها دمًا، وعطِشَ فرعونُ حتى أَشْفىٰ على الهلاك، فكان يَمُصُّ الأشجارَ الرَّطْبة، فإذا مضَغَها صارَ ماؤُها الطيِّبُ مِلْحًا أُجاجًا.

وعن سعيد بن المُسيّب: سالَ عليهم النيلُ دمًا. وقيل: سَلَّطَ اللهُ عليهم الرُّعاف. ورُوِي: أنّ موسىٰ عليه السلامُ مكثَ فيهم بعدَما غَلَبَ السَّحَرةَ عشرين سنةً يُريهم هذه الآيات، ورُوي: أنه لما أراهم اليدَ والعصا ونَقْصَ النفوسِ والثمراتِ قال: يا ربِّ،....

قولُه: (كَثِيبٌ أَعْفَرُ)، الجوهري: «الأعفر: الرملُ الأحر».

إنَّ عَبْدَك هذا قد علا في الأرضِ فخُذْهُ بعقوبةٍ تجعلُها له ولقومِه نِقْمة، ولقومي عِظة، ولمن بعدي آية، فحينئذِ بعثَ اللهُ عليهم الطوفانَ، ثم الجرادَ، ثم ما بعدَه من النَّقَم.

وقرأ الحسنُ: «والقَمْلَ»، بفَتْحِ القافِ وسكونِ الميم، يُريد: القَمْلَ المعروف.

﴿ اَيَنَتِ مُّفَصَّلَنَتِ ﴾ نَصْبُ على الحالِ، ومعنى ﴿ مُّفَصَّلَتِ ﴾: مُبَيَّناتٍ ظاهراتٍ لا يُشكِلُ على عاقلٍ أنَّها من آياتِ الله التي لا يَقدِرُ عليها غيرُه، وأنها عِبْرةٌ لهم ونِقْمةٌ على يُشكِلُ على عاقلٍ أنَّها من آياتِ الله التي لا يَقدِرُ عليها غيرُه، وأنها عِبْرةٌ لهم ونِقْمةٌ على كُفْرِهم. أو فُصِلَ بين بعضِها وبعضٍ بزمانٍ تُمتحنُ فيه أحوالهُم، ويُنظَرُ: أيستقيمونَ على ما وعَدوا من أنفسِهم، أم يَنكُثُون؟ إلزامًا للحُجّةِ عليهم.

[﴿ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِ مُ ٱلرِّجْزُ قَالُواْ يَنْمُوسَى اَدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ لَهِن كَشَفْتَ عَنَا ٱلرِّجْزَ لَنُوْمِنَنَ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَهِ يِلَ * فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ لِنُوْمِنَ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَهِ يِلَ * فَلَمَّا كَشَعْمُ ٱلرِّجْزَ إِنَّا الْمُمْ يَنكُنُونَ * فَاننَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَهُمْ فِٱلْيَمِ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِعَايَلِيْنَا وَكَالُواْ عَنْهَا غَنْهِ إِلَيْهُمْ كَذَّبُوا بِعَايلِيْنَا وَكَالُواْ عَنْهَا غَنْهِ إِلَيْهُمْ كَذَّبُوا بِعَايلِيْنَا وَكَالْمُ الْعَلْمِينَ اللّهُ عَلَيْهِ مَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللللللللللّهُ اللّهُ الللللللّهُ الللللللللللللل

قولُه: (أَسْعِفْنا إلى ما نطلبُ إليك من الدُّعاءِ لنا)، الجوهري: «أَسْعَفْتُ الرجُل بحاجته: إذا قضَيْتَها».

يريد: أن صيغةَ الأمر، وهو ﴿أَدَّعُ ﴾: للاستدعاءِ والتضرّع، لإسعافِ حاجتهم، ولهذا استعطفوه بقوله: ﴿يِمَاعَهِدَعِندَكَ ﴾ أي: بحقّ ما عندك من عهد الله وكرامته بالنبوة.

وفي كلامِـه تضمينان: ضمّن «أَسْعِـفْنا» معنىٰ «أَوْصِلْـنا»، وضمّن «نطلب» معنىٰ « «نتضرع». بِحَقِّ ما عندَك من عَهْدِ الله وكرامتِه بالنبوّة، أو ادعُ الله لنا مُتوسِّلًا إليه بعَهْدِه عندَك. وإمّا أن يكونَ قَسَمًا مُجَابًا بـ ﴿لَنُوْمِنَنَ ﴾، أي: أقسَمْنا بعَهْدِ الله عندَك لئنْ كشَفْتَ عنا الرِّجْزَ لنُؤمِنَنَّ لك.

قولُه: (بحقّ ما عندَك). معناه الاستعطاف: وهو طلبُ العطفِ^(۱) والرحمة، إمّا مِن موسىٰ عليه السلام، أو أن يطلبَ موسىٰ لهم مِن الله متوسّلاً إليه بعهدِه.

ويـجوز أن تكون (٢) قَـسَميةً صورةً ومعنى. وإليه الإشارة بقوله: «وإمّا أن يكون قَسَمـاً».

قال في قولِه: ﴿رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَى ﴾ [القصص: ١٧]: ﴿﴿رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَى ﴾: يجوزُ أَنْ يكون قسَماً، أي: أُقْسِمُ بإنعامِك عليَّ، وأَنْ يكونَ استعطافاً، أي: رَبِّ اعْصِمْنِي بحقّ ما أَنْعَمْتَ عَلَيَّ».

قالت الفقهاء: إذا قال: «عَلَيْكَ بالله لَتَفْعَلَنّ»، أي: عزمْتُ، إن أُرِيدَ بمثْل هذا الكلامِ الشفاعة، لا ينعقدُ يمينُ أحدهما، ولو أُرِيد يمينُ نفْسه انعقد يمينه، ويستحبُّ للمخاطَب إبرارُ^(٣) يمينِه.

قال القاضي: «﴿ بِمَا عَهِدَ ﴾: إما صلةُ ﴿ آدَعُ ﴾ أو حالٌ مِن الضمير فيه. أي: ادْعُ الله متوسّلاً إليه بها عهد عندك، أو متعلّقُ بمحذوف، دلّ عليه التهاسُهم، مثل: أسْعِفْنا إلىٰ ما نطلب منك بحقّ ما عهد عندك (٤).

⁽١) في (أ): «والعفو».

⁽٢) يعني الباء في ﴿ بِمَاعَهِ دَعِندَكَ ﴾. وهذا وجه آخر في معناها، بعد ما ذكر أنها متعلقة بـ ﴿ أَدْعُ لَنَا رَبُّكَ ﴾. (٣) إبرار اليمين: تصديقه والاستجابة له. وانظر: «الهداية شرح بداية المبتدي» للمرغيناني (٢: ٧٣).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٣).

﴿ إِلَىٰ آَجَكِمٍ هُم بَلِغُوهُ ﴾: إلى حدِّ من الزمنِ هم بالغوهُ لا تحالةً، فمُعذَّبون فيه، لا يَنفَعُهُم ما تقدَّم لهم مِن الإمهالِ وكَشْفِ العذابِ إلى حُلولِه، ﴿ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ ﴾ جواب (ليّا الله عنه عنه عنه عنه ما تقوّل النّكثُ وبادروا، لم يُؤخِّروه، ولكنْ كما كُشِف عنهم نكثوا.

﴿ فَأَننَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾: فأردْنا الانتقامَ منهم، ﴿فَأَغْرَقَنَهُمْ ﴾، و «اليمُّ»: البَحْرُ الذي لا يُدْرَكُ قَعْرُه، وقيل: هو لُجَّةُ البحرِ ومُعظَمُ مائه،

قولُه: (إلى حدِّ من الزمان^(۱) هم بالِغُوه لا تحالةً): يعني: ضربْنا لعذابهم مدَّةً معلومةً لا بدّ لهم أن يبلغوه (^{۲)}، وهو وقت الغرقِ والموت، فلما كشفنا عنهم الرجزَ بسبب الدعاءِ ليكونوا آمنين، إلى بلوغِ تلك المدَّةِ المضروبة، فاجَوُوا النكثُ وبادروه، ولم يؤخِّروه.

قولُه: (إلى حُلولِه) متعلق بـ «الإمهال».

قولُه: (فاجَوُوا النَّكْتُ) قال المصنف: قيّد وجودَ هذا بوجودِ ذاك، وكأنهما وجدا في جزءٍ واحد من الزمان، فيكون في الحقيقةِ جوابُ «لمّا» ذلك الفعلَ المقدّر، وهو «فاجَوُوا»، ويكونُ «لـمّا» ظرفَه، و «إذا» مفعولاً به.

قولُه: (فأردْنا الانتقامَ منهم): إنها قدر «أردْنا» لأن «الإغراق» عَيْنُ «الانتقام». ويجوزُ أن يكونَ من بابِ قولِه تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓ إِلَى بَارِيكُمْ فَأَقَنُكُوۤ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤](٣).

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في النسخ المطبوعة منه: «من الزمن»، أما الأصل الخطي من «الكشاف» فقط سقط منه قوله: «إلىٰ حد من الزمن هم بالغوه».

⁽٢) لعل الصواب: «يبلغوها» أي: المدة المعلومة. أمّا «يبلغوه» فيحمل على «حد الزمان».

 ⁽٣) الـمقصود أن الفاء الأولى للتسبيب، والثانية للتعقيب، سواء في هذه الآية، أم في قول الزمخشري:
 «فأردُنا» عقب قوله تعالى: ﴿ فَأَنتَقَمَّنَا ﴾.

واشتِقاقُه من التيمُّم، لأنَّ الـمُستَنفِعينَ به يَقصِدونه، ﴿بِأَنَّهُمْ كَذَّبُواْ بِعَايَنلِنَا ﴾ أي: كان إغراقُهم بسَبَبِ تكذيبِهم بالآيات، وغفلتِهم عنها، وقِلَّةِ فِكْرِهم فيها.

[﴿ وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَعَفُونَ مَشَوْقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا ٱلَّتِي بَدَرُكْنَا فِيهَا ۚ وَتَمَّتُ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَى عَلَى بَنِيَ إِسْرَتِهِ بِلَ بِمَا صَبَرُوا ۗ وَدَمَّرْنَا مَا كَاكَ يَصْنَعُ فِرْعَوْثُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ ﴾ ١٣٧]

﴿ اَلْقَوْمَ النَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضَعَفُونَ ﴾: هم بنو إسرائيل، كان يَستَضعِفُهم فِرعَونُ وقَوْمُه. و «الأرضُ»: أرضُ مِصرَ والشام، ملكها بنو إسرائيلَ بعدَ الفَراعِنةِ والعَمالِقة، وتَصَرَّ فوا كيف شاؤوا في أطرافِها ونواحيها الشرقيةِ والغربية، ﴿ بَدَرُكُنَا فِهَا ﴾ بالخِصْبِ وسَعَةِ الأرزاق، ﴿ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسَنَى ﴾: قولُه: ﴿ وَثُرِيدُ أَن نَمُنَّ عَلَى اللَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ إلى قوله: ﴿ مَا كَانُواْ يَعَذَرُونَ ﴾ [القصص: ٥-٢]،

قولُه: (واشتِقاقُه من التيمُّم، لأنَّ المُستَنفِعينَ به يَقْصِدونه): يعني: مَن يبْتَغي النفعَ التامَّ من البحر، يتجاوز عن الساحلِ إلىٰ اللجّة، لأن الغوَّاصين إنها يغوصون علىٰ الدَّررِ واللآلئ في اللجّة، وما يؤمّ القاصدون لابتغاءِ فضلِ الله إلا فيها، ليحصلوا منها إلىٰ البلادِ الشاسعة.

قولُه: (﴿ كَلِمَتُ رَبِكَ ٱلْحُسَىٰ ﴾: قوله تعالى: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَمُنَ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا﴾ [القصص: ٥])، مبتدأ وخبر. أراد به أن «الكلمة» هاهُنا: العلمُ الأزليّ الثابتُ في أُمّ الكتاب، أي: مضت عليهم واستمرّت ما كان مقدّراً عليهم من إهلاكِ عدوّهم، وتوريثهم مُلْكَهم وديارَهم. وليا كان قصصُ بني إسرائيلَ وفرعونَ لم تكن معلومةً عند رسول الله على قبل الوحي، جيء بقوله: ﴿ فَأَنفَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾، و﴿ أَغَرَقْنَاهُمْ ﴾، و «أورثنا»، و «دمّرنا» على الحكاية. وخَصَّ هذه اللفظة وهي ﴿ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ (١) بالخطاب على الالتفات (٢)، لكونها الحكاية. وخَصَّ هذه اللفظة وهي ﴿ كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ (١)

⁽١) قوله: «وهي «كلمة ربك»» سقط من (أ).

⁽٢) الالتفات هاهُنا حصل من الغيبة إلى الخطاب.

و ﴿ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾: تأنيثُ الأَحْسن، صفةٌ للكلمة، ومعنىٰ «تمَّت علىٰ بني إسرائيل»: مَضَتْ عليمهم واستَمَرَّت؛ من قولِك: تمَّ علىٰ الأمر: إذا مضىٰ عليه.

﴿ بِمَا صَبُرُوا ﴾: بسَبِ صَبْرِهم، وحَسْبُك به حاثًا على الصبر، ودالًا على أنّ مَنْ قابَلُ البلاءَ بالجَزَعِ وكله اللهُ إليه، ومَنْ قابَلُه بالصبر، وانتظارِ النَّصر، ضَمِنَ اللهُ له الفَرَج. وعن الحسن: عَجِبْتُ مَّنْ خَفَّ كيف خفَّ، وقد سمِعَ قولُه، وتلا الآية. ومعنىٰ «خَفَّ»: طاشَ جَزَعًا وقِلَّةً صَبْرٍ، ولم يَرْزُنْ رَزانةً أولي الصبر.

وقرأ عاصمٌ - في رواية - : ﴿ وَتَمَّتَ كَلِمَاتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾، ونظيرُه ﴿ مِنْ ءَايَتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَكَ ﴾ [النجم: ١٨].

﴿ مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْثُ وَقَوْمُهُ ﴿ : مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ وَيُسَوُّونَ مَنَ العِمَارَاتِ وبناءِ القصور، ﴿ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ﴾ من الجنات؛ ﴿ وَهُو ٱلَّذِي آنشَا جَنَّتِ مَّعْهُ وشَتِ ﴾ [الأنعام: ١٤١]، أو: وما كانوا يَرفَعونَ من الأبنيةِ المُشيَّدةِ في السهاء، كصَرْحِ هامانَ وغيرِه، وقُرِئ: ﴿ يَعْرِشُونَ ﴾ بالكسرِ والضم،

معلومةً عنده ﷺ، أي: تَـمَّت ما تعرفه من أجزاء كلِّ شيء، بتقدير ربِّك وقضائه ومشيئته.

قولُه: (مَضَتْ عليهم واستَمَرَّت)، الجوهري: «مرّ عليه وبه، أي: اجتاز^(١). ومـرّ يــمرّ مَرّاً ومرُوراً: ذهب. واستمرّ: مثْله».

قولُه: (وقرأ عاصمٌ في رواية) أي: رواية شاذّة.

قولُه: (ونظيرُه (﴿مِنْ ءَايَنتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰ ﴾): يعني: في الجمعِ وإرادةِ التعدّد في الكلمات والآيات.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿يَمْرِشُوكَ ﴾ بالضمِّ والكسر): بالضمِّ: ابنُ عامرٍ وأبو بكر، والباقون: بالكسر (٢).

⁽١) ليس في «الصحاح» لفظ «أي: اجتاز».

⁽٢) انظر: «حجة القراءات»، ص٢٩٤.

وذكر اليزيديُّ أنَّ الكَسْرَ أفصَح، وبلغَني أنه قرأ بعضُ الناس: «يَغرِسون»؛ من غَرْسِ الأشجار، وما أحسبُه إلّا تصحيفًا منه.

[﴿ وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَ مِيلِ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوَا عَلَى قَوْمٍ يَعَكُفُونَ عَلَى أَصْنَامِ لَهُمْ قَالُواْ يَكُوسَى الْجَعَلِ لَنَا إِلَىهَا كَمَا هُمْ فِيهِ وَبَطِلُ مَّا الْجَعَلِ لَنَا إِلَىهَا كَمَا هُمْ فِيهِ وَبَطِلُ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ * إِنَّ هَنَوُلاَ مِ مُتَابِّمُ مَا هُمْ فِيهِ وَبَطِلُ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ * قَالَ أَغَيْرُ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَيْهَا وَهُو فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴾ كَانُواْ يَعْمَلُونَ * قَالَ أَغَيْرُ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَيْهَا وَهُو فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴾ 17٨ - ١٣٨]

وهذا آخرُ ما اقتَصَّ الله من نَبَأِ فرعونَ والقِبْطِ وتكذيبِهم بآياتِ الله وظُلْمِهم ومعاصيهم، ثم أتبَعَه اقتِصاصَ نبأ بني إسرائيلَ وما أحدَثوه _ بعدَ إنقاذِهم من مَلكةِ فرعونَ واستِعبادِه، ومُعاينتهِم الآياتِ العِظام، ومُجاوزتِهم البَحْرَ _ من عبادةِ البقر، وطلبِ رؤيةِ الله جَهْرة، وغيرِ ذلك من أنواعِ الكفرِ والمعاصي، ليُعْلَمَ حالُ الإنسان، وأنه كما وصَفَه: ظَلُومٌ كفّار جَهُولٌ كنُود، إلّا من عَصَمهُ الله، ﴿وَقِلِيلٌ مِنْ عِبَادِى ٱلشَّكُورُ ﴾ [سبا: ١٣]، وليُسلِّي رسولَ الله ﷺ مما رأى من بني إسرائيلَ بالمدينة.

ورُوي: أنه عَبَرَ بهم موسىٰ يومَ عاشوراءَ بعدَما أهلَكَ اللهُ تعالىٰ فرعونَ وقومَه، فصاموه شكرًا لله تعالىٰ.....

قولُه: (مِن مَلَكةِ (١) فِرعَونَ)، النهاية: «فلان حَسَن الـمَلَكة: إذا كان حسَن الصنيعَ إلى الماليكه. وفي الحديث: «لا يَدخُلُ الـجَنَّةُ سيِّعُ الـمَلَكة» (٢).

قولُه: (من عبادة البقر) متعلَّقٌ بقولِه: «أَحْدَثُوا».

قولُه: (كَنُود): كَـنَدَ كُـنُوداً: كَفَر النعمة، فهو كَنُود.

⁽١) بفتحتين، أو بكسر الميم وسكون اللام، كما في «لسان العرب» مادة (ملك).

⁽٢) أخرجه ابن ماجه (٣٦٩١) والترمذي (١٩٤٦) وأبو يعلى (٩٥) وغيرهم بإسناد ضعيفٍ من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وآفتُه فرقد السَّبْخيُّ ضعيف الحديث. وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٣١).

﴿ فَأَتَوَّا عَلَىٰ قَوْمِ ﴾: فَمَرُّوا عليهم، ﴿ يَعَكُفُونَ عَلَى أَصْنَامِ لَهُمْ ﴾: يُواظبونَ على عِبادتِها ويُلازِمونها. قال ابنُ جُرَيج: كانت تماثيلَ بَقَر، وذلك أوّلُ شأنِ العِجل، وقيل: كانوا قومًا من لَخْم. وقيل: كانوا من الكنعانيين الذين أُمِرَ موسىٰ عليه السلام بقِتالهِم، وقُرِئ: «وجَوَّزْنا» بمعنىٰ: أَجَزْنا. يُقال: أجازَ المكانَ وجَوَّزَهُ وجاوَزَه؛ بمعنىٰ: جازه، كقولك: أعلاهُ وعَلاه وعالاه. وقُرِئ: ﴿ يَعَكُفُونَ ﴾ بضمِّ الكافِ وكَسْرِها.

﴿ أَجْعَلُ لَنَا إِلَهُ ا ﴾ : صَنَا نعكُفُ عليه، ﴿ كَمَا لَهُمْ ءَالِهَ اللهُ عَنْ أَصِنَامٌ يعكفون عليها، «وما» كافّةٌ للكاف، ولذلك وقعت الجملةُ بعدَها. وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنّ يهوديًا قال له: اختلفتُم بعد نبيَّكم قبلَ أن يجفَّ ماؤُه، فقال: قُلْتُم: اجعَلْ لنا إلهًا قبْلَ أن تجفَّ أقدامُكم. ﴿ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجَهَلُونَ ﴾ تَعَجُّبٌ من قولهِم على أثرِ ما رأوا من الآيةِ العظمى والمُعجِزةِ الكُبرى، فوصَفَهم بالجهلِ المُطلقِ وأكَّده، لأنه لا جَهْلَ أعظمُ ممَّا رأى منهم ولا أشنَع.

قولُه: (مِن لَخْم). اللَّخْم: حيُّ من اليمن، ومنهم كانت ملوك العرب في الجاهلية. وقيل: لَخْم: قوم من مُضَر (١).

قولُه: (وقرئ: ﴿يَعَكُفُونَ ﴾^(٢) بضمِّ الكافِ وكَـسْرِها). بالكسر: حمزة والكسائي. والباقون بالضم.

قولُه: (﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجَهَلُونَ ﴾: تَعَجُّبٌ). يعني: في إطلاق الجهل، وإجرائه مجرى اللازم. وتصديرُ الجملة برانَّ»، وتعليبُ الخطابِ على الغيبة في ﴿تَجَهَلُونَ ﴾، وتعقيبُ هذه الجملة لقولِهم: ﴿آجَعَل لَنَا ٓ إِلَهُ مَا كُمَا هُمْ ءَالِهَ أَهُ ﴾ بعد ما رَأُوا من إغراقِ فرعون، وإنجائهم منه،

⁽١) هذا الكلام منقول من الصحاح (٥: ٢٠٢٨) مادة (لخم) دون نص على ذلك. ومضر: قبيلة عربية.

⁽٢) «يعكفون» بكسر الكاف وضمها لغتان فيه، ومعنى الكلمة: يُقِيمُون على الشيء. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٧٥)، و«حجة القراءات» ص٢٩٤.

﴿إِنَّ هَكُولُآءِ ﴾ يعني: عَبَدةَ تلك التماثيل، ﴿مُتَبَرُّمَا هُمْ فِيهِ ﴾: مُدَمَّرٌ مُكَسَّرٌ ما هُم فيه، مِن قولهم: إناءٌ مُتَبَر، إذا كان فضاضًا. ويُقالُ لكُسارِ الذَّهَب: التَّبْر، أي: يُتَبِّرُ الله ويهدمُ دينهم الذي هم عليه على يديّ، ويُحطِّمُ أصنامَهم هذه ويَتركُها رُضاضًا. ﴿وَيَطِلُّ مَاكَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ أي: ما عَمِلوا شيئًا من عبادتها فيها سَلَفَ إلّا وهو باطلٌ مُضْمَحِلُّ لا ينتفعونَ به، وإن كان في زَعْمِهم تقرُّبًا إلى الله، كها قال تعالىٰ: ﴿ وَقَلِمْنَا إِلَىٰ مَاعَمِلُواْ مِن عَمَلِ فَعَمَلُوا مِن عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله عَمْلُواْ مِن عَمَلِ فَجَعَلْنَهُ هَبَاءَ مُنتُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣].

وفي إيقاع ﴿ مَنْ وُلَا مِ ﴾ اسمًا لـ ﴿ إِنَّ ﴾، وتقديم خبرِ المبتدأ من الجملةِ الواقعةِ خَبرًا لها،

ومجاوزتهم البحر: إشعارٌ (١) بالتعجّبِ العظيمِ من جهلِهم. أي: ما أَجْهَلَهم! كأنهم ما شاهدوا تلك الآياتِ تلك الآياتِ العظام، لا يصْدرُ منه مثْل تلك الكلمةِ الحمقاء (٢)، فصدورها منهم موضعُ تعجّب وتعْجِيب.

قولُه: (وفي إيقاع ﴿ مَتَوُلاَء ﴾ اسماً لـ ﴿ إِنَّ ﴾ وتقديم خبرِ المبتدأ) إلى قولِه: (وَسُمٌ)، اعلمُ أنّ في تخصيص اسمِ الإشارة بالذّكر (٣)، الدّالّ على أن أولئك القومَ محْقُوقون بالدمار، لأجلِ اتصافِهم بالعكوف على عبادةِ الأصنام، ثم في توكيد مضمونِ الجملة بـ ﴿ إِنَّ ﴾ مزيد الدلالة على ذلك.

وإليه الإشارة بقولِه: «وسْمٌ لَعَبَدةِ الأصنام بأنَّهم هم المُعرَّضونَ للتَّبار»، وليس «هم» في تركيب المصنّفِ للفصل، إذ لا موجبَ لأن يقال: إنهم مُتَبَرون دون غيرهم، بل هو مبتدأ، فيفيد تقوِّي الحكْم. وفائدةُ تقديم الخبر (٤) الإيذانُ بأنهم لا يتجاوزون عن الدّمارِ إلى ما يضادّه من الفوز والنجاة، على القَصْر القلبي.

⁽١) «إشعار» مبتدأ مؤخر، خبره: «في إطلاق» في مطلع الجملة.

⁽٢) يعنى: طلبهم آلهة غير الله.

⁽٣) أي: في قوله: ﴿ إِنَّ هَٰٓ تُؤُلَّاءٍ ﴾.

⁽٤) يعني في قوله تعالى: ﴿مُتَبَرُّ مَا.. وَيَطِلُّ مَا .. ﴾ فكلاهما خبر تقدّم علىٰ المبتدأ «ما». وقد تقدم الخبر للفائدة التي ذكرها، وملخّصها القصر والتخصيص.

وَسُمٌ لَعَبَدةِ الأصنام بأنَّهم هم المُعرَّضونَ للتَّبار، وأنه لا يَعْدوهُم البِتَّة، وأنه لهم ضَرْبةُ لازِب، ليُحذِّرَهم عاقبةَ ما طَلَبوا، ويُبغِّضَ إليهم ما أحبُّوا.

﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَاهًا ﴾: أغيرَ الْمُسْتَحقِّ للعبادةِ أطلُبُ لكم معبودًا، وهو فَعَلَ بكم ما فَعَلَ دونَ غيرِه، من الاختِصاصِ بالنَّعمةِ التي لم يُعْطِها أحداً غيرَكم، لتَختَصُّوهُ بالعبادةِ ولا تُشرِكوا به غيرَه.

وأمّا قولُه: «وأنه لا يعْدُوهم البتَّة، وأنه لهم ضَرْبةُ لازِب» فمِن الكناية، لأنهم إذا لم يتجاوزوا عن الدمارِ إلىٰ النجاة، فيلزمُهم الدمارُ ضربة لازب.

وموجبُ هذه المبالغاتِ إيقاعُ الجملة^(۱) تعليلاً لإثبات الجهل المؤكَّد للقوم، لاقتراحهم أن يَجْعل لهم إلهَاً. وأَبْلغُ مِن ذلك أن المذكورَ ليس جواباً له، بل مقدمةٌ وتمهيد له. وإنها الجواب قولُه: ﴿أَغَيْرَاللّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَهُ اوَهُو فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَلَمِينَ ﴾ وكَيْتَ وكَيْت، إلىٰ أنْ قال ربُّكم: اذكروا إذْ: ﴿أَنِجَيْنَكُمْ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾.

ومقتضى التقدير وجودُ العاطفِ ولا معطوفَ عليه، فيقدَّرُ ما يمكن تقديرُه، وقد جاء في «البقرة» (٢) معطوفاً على الإنعامات. وإنما أضمرنا «قَالَ رَبُّكُم»، لأن قوله: ﴿ وَإِذَ أَنِحَمُ ﴾ لا يدْخُلُ تحت كلامِه عليه الصلاة والسلام لأنه من كلام الله عزَّ وجلّ.

قولُه: (وَسُمَّ لَعَبَكَةِ الأصنام) أي: علامةٌ شنيعةٌ لاصقة، كالكِّي على الدابّة.

قولُه: (من الاختِصاصِ بالنّعمةِ التي لم يُعْطِها أحداً غيرَكم، لتَختَصُّوهُ بالعبادةِ): فيه نوعان من الاختصاص:

⁽١) يعني الآية: ﴿ إِنَّ هَنَوُلَآءِ مُتَأَرُّمًا هُمْ فِيهِ ﴾.

⁽٢) يعني: ﴿وَإِذْ جَنَّيْنَكُمُ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوَّهَ ٱلْعَلَابِ﴾ [البقرة: ٤٩] معطوف على قوله: ﴿وَيَبَنِيَّ إِسْرَةِ مِلَ اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَّ الَّتِيَّ اَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٧].

ومعنى الهمزة: الإنكارُ والتعجُّبُ من طَلِبَتِهم - مَعَ كونِهم مغمورينَ في نِعمةِ الله - عبادةَ غير الله.

[﴿ وَإِذَ أَنِجَيْنَكُمُ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْتَ يَسُومُونَكُمْ سُوَّهَ ٱلْعَذَابِ يُقَلِّلُونَ أَبْنَآءَكُمُّ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمُّ وَفِي ذَلِكُم بَلَآهٌ مِّن رَّبِكُمْ عَظِيمٌ ﴾ ١٤١]

﴿يَسُومُونَكُمُ سُوَءَ ٱلْعَذَابِ ﴾: يَبْغُونَكُم شِدَّةَ العذاب، من: سامَ السِّلْعة؛ إذا طَلَبَها. فإن قُلْتَ: ما محلُّ ﴿يَسُومُونَكُمُ ﴾؟ قلتُ: هو استِئنافٌ لا محلَّ له، ويجوزُ أن يكونَ حالًا من المُخاطَبينَ أو من آلِ فِرعَون، و ﴿ذَلِكُم ﴾ إشارةٌ إلى الإنجاءِ أو إلى العذاب.

أحدهما: «وهو فَعَل بكم ما فَعَل دُون غيره»، وهو مستفادٌ من تقديم الفاعل المعنويِّ على الفعل، وهو قوله: ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ ﴾(١).

وثانيهما: «لتختصُّوه بالعبادة»، فالاختصاصُ من تقديمِ المفعولِ في ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ البَّغِيكُمْ ﴾ وإنكارُه بالهمزة. وأما العبادةُ فمن مفهومِ قوله: ﴿إِلَهَا ﴾، أي: معبوداً. والجملةُ ﴿وَهُو فَضَّلَكُمْ ﴾ حالٌ مقدّرةٌ لجهة الإشكال(٢).

قولُه: (مِن طَلِبَتِهم) من إضافةِ المصدر إلى الفاعل، والطَّلِبَةُ في الأصل: اسم. الجوهري: «الطَّلِبَة _بكسر اللام_: ما طَلَبْتَه من شيء».

⁽١) أي: أن الاختصاص مأخوذ من قوله: ﴿وَهُو فَضَّلَكُمْ ﴾، أي: من قصر الصفة على الموصوف بتقديم ما حقه التأخير، وهو الفاعل المعنوي، أي الضمير «هو» على فعله «فضّل» لأن فاعله ضمير عائد على هذا الضمير.

⁽٢) والاختصاص الثاني مأخوذ من قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَاللَّهِ أَبَغِيكُمْ إِلَهُا﴾، وهو أيضاً من قصر الصفة على الموصوف، بطريق تقديم ما حقّه التأخير، إذ قدم المفعول به «غَيْر» على الفعل والفاعل «أَبْغِي»، وأدخل عليه همزة الاستفهام التي أفادت الإنكار.

والبلاءُ: النِّعمةُ أو الِحْنة. وقُرِئ: (يَقْتُلُون) بالتخفيف.

[﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةُ وَأَتَمَمْنَكَهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ ۚ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَدُرُونَ ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمى وَأَصْلِحْ وَلَا تَنَّبِعْ سَكِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ ١٤٢]

ورُوي: أنَّ موسىٰ عليه السلامُ وَعَدَ بني إسرائيلَ _ وهو بِمصرَ _ إن أهلكَ اللهُ عدوَّهُم، أتاهُم بكتابٍ من عندِ الله فيه بيانُ ما يأتون وما يَذرون، فلما هَلَكَ فِرعَونُ سألَ موسىٰ ربَّه الكِتاب، فأمرَهُ بصومِ ثلاثينَ يومًا، وهو شهرُ ذي القَعْدة، فلما أتمَّ الثلاثينَ أنكَر خُلُوفَ فيهِ فتسَوَّك، فقالتِ الملائكة: كنا نَشُمُّ من فيكَ رائحةَ المِسكِ فأفسَدْتَه بالسِّواك. وقيل: أوحىٰ اللهُ تعالىٰ إليه: أما عَلِمْتَ أنَّ خُلُوفَ فَمِ الصائمِ أطيَبُ عندي من ريح المِسك؟ فأمرَهُ الله تعالىٰ أن يزيدَ عليها عَشَرةَ أيامٍ من ذي الحِجَّةِ لذلك. وقيل: أمرَهُ اللهُ أن يصومَ ثلاثين يومًا، وأن يعمَلَ فيها بما يُقرِّبُه من الله، ثم أُنزِلَتْ عليه التوراةُ في العَشْرِ وكُلِّمَ فيها. ولقد أجمَلَ ذِكْرَ الأربعينَ في «سورة البقرة»، وفَصَّلَها هاهنا.

قولُه: (البلاءُ: النِّعمةُ أو المِحْنة) التنويعُ على التفسيرين لقوله: ﴿ ذَالِكُم ﴾.

قوله: («يَقْتُلُون» بالتخفيف) نافع.

قولُه: (أَنَّ خُلُوفَ). وفي الحديث: «لَخُلوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطيَبُ مِنَ اللِسْك» الحديث متّفق عليه، أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ عن أبي هريرة (١٠).

النهاية: «الخُلُوف بالضم : تغيُّر ريح الفم. وأصلُها في النبات: أن ينْبتَ الشيء بعد الشيء، لأنها رائحة خُلُفُ خِلْفَةً وخُلوفاً»(٢).

⁽۱) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (۱۸۹٤) ومسلم (۱۱۵۱) وغيـرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٢) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢: ٦٧)، إلّا أن العبارة جاءت في شرح معنى «الخِلْفة» بالكسر، والِخِلْفة والخُلُوف: بمعنّىٰ.

و ﴿ مِيقَنتُ رَبِّهِ عَلَىٰ المَا وَقَتَه له من الوقتِ وضَرَبه له، و ﴿ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ نَصْبُ على الحال، أي: تم بالغًا هذا العدد، و ﴿ هَدُرُونَ ﴾ عطفُ بيانٍ لـ ﴿ أَحِيه ﴾. وقُرِئَ بالضمّ على النداء، ﴿ أَخَلُفُنِي فِي قَرْمى ﴾: كُن خَليفتي فيهم، ﴿ وَأَصْلِحَ ﴾: وكُنْ مُصْلِحًا، أو: وأصلح ما يجبُ أن يُصْلَحَ من أمورِ بني إسرائيل، ومَنْ دعاك منهم إلى الإفساد، فلا تَتَبِعْه ولا تُطِعْه.

[﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَلِنَا وَكَلَمَهُ، رَبُّهُ، قَالَ رَبِّ أَرِفِيٓ أَنْظُرْ إِلَيْكُ قَالَ لَن تَرَمْنِي وَلَكِنِ ٱنْظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ قَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ تَرَمْنِيْ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ، لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ، دَكَّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقَاً فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ شُبْحَنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ 18٣]

﴿لِمِيقَانِنَا﴾: لوقتِنا الذي وَقَتْنا له وحَدَّدْناه، ومعنىٰ اللامِ الاختصاصُ، فكأنه قيل: واختصَّ مجيئه بميقاتِنا، كما تقول: أتيتُه لعَشْرِ خَلَوْنَ من الشهر، ﴿وَكُلَّمَهُ رَبُّهُ وَ مَن عَيرِ واسطةٍ كما يُكلِّمُ المَلكَ، وتكليمُه: أن يَخلُقُ الكلامَ منطوقًا به في بعضِ الأجرام، كما خلقه مخطوطًا في اللوح.

ورُوِي: أنَّ موسىٰ عليه السلامُ كان يَسمَعُ ذلك الكلامَ من كلِّ جهة.

قولُه: (﴿ لِمِيقَانِنَا ﴾: لوقْتِنا). قيل: لا بدَّ هاهُنا من تقديرِ مضاف، أي: لآخرِ ميقاتنا، أو: لانْقضاءِ ميقاتنا.

قولُه: (ورُوِي أنَّ موسىٰ كانَ يَسمَعُ ذلك الكلامَ من كلِّ جهة): قال القاضي: «وفيه تنبيهٌ علىٰ أن سماعَ كلامِه القديم ليس من جنس سماعِ (١) كلام الـمُحْدَثِين (٢).

قال في «الانتصاف»: «صرَّح (٣) بخلْقِ الكلام، ويردُّه اختصاص موسى عليه السلام

⁽١) ليست في تفسير البيضاوي.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٦).

 ⁽٣) يعني الزنخشري بتفسيره: ﴿وَكُلَّمَهُ رَبُّهُۥ﴾ بقوله: «معناه: كلَّمه بغير واسطة».

وعن ابنِ عباس رضيَ الله عنه: كَلَّمَه أربعين يومًا وأربعينَ ليلةً، وكتبَ له الألواح. وقيل: إنها كلَّمه في أوّلِ الأربعين.

﴿ أُرِنِ أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ ثاني مفعولي «أرىٰ» محذوفٌ، أي: أرِني نَفسَك أنظُرُ إليك.

فإن قُلت: الرؤيةُ عينُ النظر، فكيف قيلَ: ﴿أَرِفِ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾؟ قلتُ: معنىٰ ﴿أَرِفِ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾؟ قلتُ: معنىٰ ﴿أَرِفِ نَفسَكَ»: اجعَلْني مُتمكِّنًا من رُؤيتك بأن تَتَجَلَّىٰ لي، فأنظرَ إليك وأراك.

فإن قُلتَ: فكيفَ قال: ﴿لَن تَرَىنِي﴾، ولم يقل: لن تَنظُر إليّ؛ لقوله: ﴿أَنظُر إِلَيّكَ ﴾؟ قلتُ: لـيّا قال: ﴿أَرِفِ ﴾ بمَعنىٰ: اجعَلْني مُتمكِّنًا من الرُّؤيةِ التي هيَ الإدراك، عُلِمَ أن الطَّلِبةَ هي الرؤيةُ لا النَّظُرُ الذي لا إدراكَ معه، فقيل: ﴿لَن تَرَمنِي﴾، ولم يُقْل: لن تَنظُرُ إليّ.

بقوله: ﴿بِرِسَكَنِي وَبِكَلَيى﴾ [الأعراف: ١٤٤]. وكلُّ أحدٍ يساوي موسى عليه السلام فيها ذكره الزنخشريّ. بل كان أصحابُ النبي ﷺ قد سمعوا الكلامَ من أفْضل (١) المخلوقات، فلا بد من اعتقادِ أنه سمع الكلام القديمَ القائم بذاتِ الله تعالىٰ بلا واسطة، كها أَجَزْنا في العقول أن تُرى ذاتُ الله، وإنْ لم يكنْ حرْفاً»(٢).

قولُه: (الرؤيةُ عين النظر): أي: النظر مقدَّمٌ علىٰ الرؤية، فإنه عبارة عن تقليبِ الـحَدَقة نحو المرْئِيِّ التهاساً لرؤيته، وقد يتخلّفُ عنه، فكيف جعلَه مؤخَّراً عنه؟ ويروىٰ (٣): «الرؤيةُ عين النظر».

ويؤيد الأول قولُه في «الشعراء»: «الاستماعُ من السمع بمنزلة النظرِ من الرؤية، لأن الاستماعَ جارٍ مجرى الإصغاء». وتقريرُ هذا السؤال: أن ﴿أَرِنِ ﴾ تكفي في الطلب، لأنه تعالىٰ

⁽١) يعنى: النبي محمداً ﷺ.

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١١١-١١٧) بتصرّف وتلخيص.

⁽٣) أي: في نُسَخ «الكشاف»، وهذه النسخة توافق ما بين أيدينا منه.

إذا أراه نفسه لا بدَّ له أن ينظر إليه، فها فائدة إردافِه؟ وأجاب بأن فائدته التأكيد والكشف التامّ، فإنه لمّا أردفه به أفاد طلب رفع المانع، وكشف الحجاب، والتمكين من الرؤية، بحيثُ لا يتخلّف عنه النظرُ إليه، نحوه قولك: نظرْتُ بعينيّ، وقبضْتُ بيديّ، فالنظرُ حينئذِ مسبّب. فلذلك أدخل المصنّفُ الفاء في قولِه: «فأنظرُ»، ثم سأل: «فكيف قال: ﴿لَن تَرَكِفِ﴾» وأتى بالفاء(١١)، أي: إذا كان النظرُ هو الغرض، وهو الذي طُلِبَ له الإراءة(٢)، كان من الواجبِ أنْ يقال: لن تنظر.

وأجاب: وإن كان الغرضُ النظر، لكن المطلوب، الذي عليه التعويل، طَلَبُ التجلِّي، وكشْفُ الحجاب، إذ به يحصلُ الإدراك التامّ، ولولاه لا يُـجْدِي النظرُ شيئاً. ألا ترىٰ كيف أتبَع «وأراك»: «فأَنظُرَ» في الجواب الأول؟ فكأنه قيل: «اجعَلْني متمكِّناً مِن رؤيتِك، فأنظرُ إليك وأراك».

وقلت: وهامُنا سؤالٌ آخر، وهو أنه كيف قيل: ﴿لَن تَرَكِي ﴾، ولم يقل: لن أُرِيكَ نفسي، لقوله: ﴿أَرِيْ ﴾؟ والجواب: إنها عدل عن «لن أُرِيك»، للتفادي عن الإيْسياس^(٣)، وحسم الطَّمَع. يعني: لن تراني ما دمْتَ علىٰ حالة أنت فيها، فإذا ارتفع المانعُ أريك نفسي لتنظرَ إليه. وهذا معنىٰ قول ابن عباس: «لن تَراني في الدنيا» (٤). والجواب من الأسلوب الحكيم (٥).

⁽١) أي: في قوله: «فكيف».

⁽٢) الإراءة: مصدر أرَىٰ يُري.

 ⁽٣) الإيكاس _ بهمزة وياء ساكنة، ثم ياء مفتوحة بعدها ألف _ : مصدر آيس. أو إياس _ بهمزة، بعدها ياء ساكنة، ثم مد _ : مصدر : أياس وكلاهما من الثلاثي «أيس» بمعنى: يئس.

⁽٤) انظر: «تفسير القرطبي» (٧: ٢٧٨)، و «البحر المحيط» (٤: ٣٨٢).

⁽٥) أي: قوله تعالى: ﴿ لَنَ تَرَنِي ﴾ جواباً عن طلب موسىٰ عليه السلام: ﴿ أَرِفِىٓ أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ هو من الأسلوب الحكيم، إذ كان مقتضىٰ الظاهر أن يكون الجواب: «لن تَنْظُر إلى »، ولكنه قال: ﴿ لَن تَرَنِفِ ﴾ صرُفاً له عن طلب الرؤية إلى ما هو أهم ، وهو الرؤية نفسها، بطريقة الأسلوب الحكيم.

فإن قُلتَ: كيفَ طَلَبَ موسى عليه السلام ذلك، وهو من أعلم الناسِ بالله وصفاته وما يجوزُ عليه وما لا يجوز، وبتعاليه عن الرؤية التي هي إدراكٌ ببعضِ الحواس، وذلك إنها يصحُّ فيها كان في جهة، وما ليس بجسم ولا عَرَضٍ فمُحالٌ أن يكونَ في جهة، وما ليس بجسم العرض فمُحالٌ أن يكونَ في جهة، ومنعُ المُجْبِرَةِ إحالتَه في العقولِ غيرُ لازم، لأنه ليسَ بأوّلِ مُكابَرتهم وارتكابهم، وكيف يكونُ طالبَهُ وقد قال _ حين أخذَتِ الرَّجْفةُ الذين قالوا: أرنا الله جَهْرةً _: ﴿أَتُهِلِكُنَا عِمَا فَعَلَ طَالبَهُ وقد قال _ حين أخذَتِ الرَّجْفةُ الذين قالوا: أرنا الله جَهْرةً _: ﴿أَتُهِلِكُنَا عِمَا فَعَلَ السُّفَهَا وَهُ مِنَا اللهُ وَقد قال _ حين أخذَتِ الرَّجْفةُ الذين قالوا: أرنا الله جَهْرةً _: ﴿الأعراف: ١٥٥] إلى قوله: ﴿تُضِلُ بِهَا مَن تَشَاءُ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، فتبرّأ مِن فعْلِهم ودَعَاهُم سُفهاءَ وضُلّالًا؟

فإذن معنى قولِه: ﴿أَرِفِحَ أَنظُرُ إِلَيْكَ﴾ أن المانعَ من الرؤية كوْني غيرَ متمكّنِ منها، لاحتِجابِكَ عنِّي، فارْفَع الحجابَ بيني وبينك، لأنظرَ إليك وأراك، وذلك حين سمعَ الخطابَ والكلامَ القديمَ بغير واسطة.

ومعنىٰ قوله: ﴿ لَن تَرَسِٰ فَ أَن السَهانِعَ ليس إلا من جانبِك، وأنِّي غيرُ محجوب، بل متحجّب بحجابٍ منْك، وهو كونك فانِياً في فانٍ، وأنا باقٍ، ووصفِي باقٍ، فإذا جاوزْتَ قَنْطَرةَ (١) الفَنَاء، ووصلْت إلىٰ دارِ البقاء، فزْتَ بمطلوبِك.

قولُه: (ومَنْعُ الْمُجبِرَةِ إحالتَه في العقولِ غيرُ لازم، لأنه ليسَ بأوّلِ مُكابَرتِهم وارتكابِهم) جملةٌ معترضةٌ بين المعطوف والمعطوف عليه (٢). وجوابُه قد سبق بندٌ منه في «الأنعام» (٣)، وموضعُ الإطنابِ فيه يُطْلَب في الأصول (٤).

قولُه: (ودَعَاهُم سُفَهاءَ): أي: سرَّاهم سفهاء.

⁽١) القنطرة ـ بفتح القاف، وإسكان النون، وفتح الطاء والراء ـ : الجِسْر.

⁽٢) المعطوف عليه هو قوله: «كيف طلب موسىٰ عليه السلام ذلك...؟».

والمعطوف هو قوله: «وكيف يكون طالبه...؟». وقد اعترضت الجملة التي ساقها بين السؤالين للتوضيح. (٣) أي: عند تفسير قوله تعالى: ﴿ لَا تُدَرِكُ مُأَلَّا بَصَنْرُ وَهُو يُدَرِكُ ٱلْأَبْصَنْرُ وَهُو ٱللَّطِيفُ ٱلْغَبِيرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

⁽٤) يعني: علم أصول الدين.

قولُه: (ما كان طَلَبُ الرؤيةِ إلّا ليُبكِّتَ هؤلاءِ): الرّواياتُ كلُّها مُفْتَرَيات، وليس هذا بأوّل مكابرتِه، لأن القومَ لم يحضروا هذه النّوبة (١)، وإنها طلب موسىٰ عليه السلام الرؤية لنفسه، وفي النوبةِ الثانية كان القومُ معه، وطلبوا الرؤيةَ فأجابهم، كما سنقرّر هذا عند قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وقال صاحب «الفرائد»: «إن قولَه: ﴿أَرِنِ آَنَظُرْ إِلَيْكَ ﴾ كان وقتَ مجيئه للميقات، وتكليمُه لله تعالى مطْلق. وما ذكره من قوله: «ما كان طلبُ الرؤية إلا ليبكِّتَ هؤلاء» مقيَّد، ولا دليلَ في هذه الآية على هذا القيد، فكان هذا حملاً للمطْلقِ على المقيَّد من غير دليل، وهو باطل، لأنه خروجٌ عن الأصل بغير ضرورة.

وأيضاً، لو كان مرادُه من سؤال الرؤية بيانَ الاستحالةِ من الله، ليكونَ نصاً منه لاستحالتها، لوجب (٢) أن يقال: لن أُرَىٰ، أو: لم تَجُزْ رؤيتي، إذ كانت ممتنعة، ليتضح لهم أنه تعالىٰ ليس بجائزِ الرؤية، ويحصل المقصودُ؛ لأن ﴿ لَن تَرَكِيٰ ﴾ ليس إلا تأكيدَ النفي، ولم يلزمْ منه عدمُ الجواز.

⁽١) أي: المَرَّة.

⁽٢) في (ب): «فوجب».

فإن قُلتَ: فهلّا قال: «أرهِمْ يَنْظروا إليك»؟ قلتُ: لأنّ الله سُبحانه إنها كلّمَ موسىٰ عليه السلام وهم يسمعون، فلما سَمِعوا كلامَ ربِّ العِزّةِ أرادوا أن يرىٰ موسىٰ ذاتَه، فيُبْصِروه معَه، كها أسمَعَه كلامَه، فسَمِعوه معَه، إرادةً مَبنيةً علىٰ قياسٍ موسىٰ ذاتَه، فليبُصِروه معَه، كها أسمَعَه كلامَه، فسَمِعوه معَه، إرادةً مَبنيةً علىٰ قياسٍ فاسِد، فلذلك قال موسىٰ: ﴿أَرِفِ أَنظُر إِلَيْكَ ﴾، ولأنه إذا زُجِرَ عمّا طلَب، وأُنكِرَ عليه في نُبوَّته واختِصاصِه وزُلفتِه عندَ الله تعالىٰ، وقيل له: لن يكونَ ذلك، كان غيرُه أولىٰ بالإنكار، ولأنّ الرسولَ إمامُ أمَّتِه، فكانَ ما يُخاطِبُ به أو ما يخاطَبُ راجعًا إليهم.

وأيضاً، قوله: «سمّاهم سفهاءَ وضُلَّالاً» _ يعني به قولَه: ﴿ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَاءَ مِنَا ﴾ _ معنوع، لِمَ لا يجوزُ أن يُرادَ بهم السفهاء الذين عبدوا العجل، لا هؤلاء مع أنّ القرآنَ مساعد لإرادةِ ما أردناه؟». تمّ كلامه.

وقلت: وليس هذا من المطْلق، حتىٰ يحتاجَ إلىٰ دليلِ القيْد، فإن الدليلَ قائم علىٰ انتفاء القيد، لأنّ المقامَ غيرُ واحد.

وأما قولُه: «لوجب أن يقال: لن أُرَى، أو: لم تجُزْ رؤيتي» فللمصنَّفِ أنْ يقول: إنه من بابِ أسلوب الحكيم (١). وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنه إذا زُجِر وأُنْكِر على نبوّتِهِ واختصاصه، كان غير أوْلى».

وقولُه: «لِـمَ لا يجوز أن يراد بهم السفهاء الذين عَبَدوا العجل؟» فهو بناءٌ على حضورِ القومِ في المرة الثانية.

قولُه: (وأَنْكِرَ عليه في نُبوَّته). «في نبوته»: حالٌ من المجرور في: «عليه»، أي: أُنْكِر عليه والحالةُ أنه ثابتُ في نبوّته مستقرٌّ عليها.

⁽١) سبق بيان ذلك حينها قال: ﴿ لَن تَرَيْنِي ﴾ وأنّه من الأسلوب الحكيم.

وقولُه: ﴿أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ وما فيه من معنىٰ المُقابَلةِ التي هي مَحْضُ التشبيهِ والتجسيم: دليلٌ علىٰ أنه ترجمةٌ عن مُقْتَرجِهم وحِكايةٌ لقولهم، وجلَّ صاحِبُ الجُمَلِ أن يجعلَ اللهَ منظورًا إليه، مُقابَلًا بحاسَّةِ النَّظَر، فكيفَ بمَن هو أعرَقُ في معرفةِ الله تعالىٰ؛ مِن واصلِ ابنِ عطاء، وعَمْرِو بنِ عُبَيْد، والنَّظَّام، وأبي الهُذيل والشَّيْخَيْن، وجميعِ المُتكلِّمين؟

قولُه: (وجَلَّ صاحِبُ الجُمَلِ)(١) الجمل _ في الأصل المُمْلىٰ منه _ بضمّ الجيم، لكن الميم مهملة لا ضبطَ عليها. ويمكن أن يوجّه بأنه أراد الحجّ الين والملّاحين، لأن الحُمَل: حبالُ السفن، والواحد منها جُمُلة، لكونها جُمْلةً من الطّاقاتِ والقِوَى. وفيه نظر، لأن الحُمَّلَ بمعنى: الحبل، مشدّد الميم، وليس جمعاً، ولا واحدُهُ جملة، وليس بمستبْعَدِ أن يُزعَمَ أن «جُمَلاً» كتاب صنّفَه بعضٌ من المعتزلة من تلامذةِ هؤلاءِ المعدودين، واشتمل مضمونه على أصولهم. وفيه دلائلُهم على نفي الرؤية. يعني: عَظُم قدْرُ صاحب هذا الكتابِ أن يجعل الله تعالى منظوراً إليه، بنصْب الأدلة، وإقامةِ البراهين، فكيف بمن هو أعْرفُ منه في معرفةِ الله تعالى .

وقد عثرتُ بعد ذلك على نقلٍ من جانب الإمامِ شمس الأئمةِ الكردري(٢) رحمه الله:

⁽۱) يفهم من كلام ابن المنير أن المقصود بـ «صاحب الجمل» هو موسى عليه السلام، انظر: «الانتصاف» (۲: ۱۱۶). أمّا القطب الرازي فيرجح أن يكن المقصود بـ «صاحب الجُمَل»، الإمام عبد القاهر الجرجاني، انظر: «حاشية القطب الرازي على الكشاف» ـ الجزء الثاني ـ دراسة وتحقيق (رسالة دكتوراه)، قسم الدراسة، ص ۱۱-۱۱، لكن سعد الدين التفتازاني نفى ذلك كله، وذهب إلى أن «صاحب الجُمَل» في مقابل «المتكلّم»، أي: أنه من يُكْتَفَى له في معرفة الذات والصفات... بالإجمال من غير اشتغال بتفصيل المسائل والدلائل. انظر: تحقيق الجزء الثاني من «حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني على الكشاف» (رسالة دكتوراه) ـ قسم التحقيق، ص٢٢٤.

⁽٢) العلامة الفقيه الإمام شمس الأثمة محمد بن محمد بن عبد الستار العيادي الكردري الحنفي (٩٩٥- ٢٤٢)، وقيل في اسمه: محمد بن عبد الستار بن محمد. تفقّه على صاحب «الهداية» وغيره، وبرع في معرفة المذهب وأحيا علم الأصول والفقه، وتفقّه عليه خلق كثيرون. انظر ترجمته في: «الجواهر المضية» للقرشي (٣: ٢٢٨)، و «الأعلام» للزركلي (٧: ٢٨).

.....

صاحبُ الجمل: صاحبُ العقل؛ لأن العقل عندهم عبارةٌ عن علوم هي جُمَلٌ ضروريّةٌ، فقيل: هي اثنا عشر، وقيل: هي أربعة، هي: النفيُ والإثباتُ لا يجتمعان ولا يرتفعان، والكلُّ أعظمُ من الجزء، والشيئان المساويان لشيء واحدٍ متساويان، والشيءُ الواحدُ في زمانٍ واحدٍ لا يكون في مكانَيْن (١).

أراد بالشيخين أبا عليِّ الجُبَّائي، وابنه أبا هاشم (٢).

قال في «الانتصاف»: «وقد صحّ أن الرؤية لا تستلزمُ الجسمية، وأما قناعتُه في تفضيله على المذكورين من المبتدعين، فهو غضٌّ عن منصبه العَلِيَّ»(٣).

قال الإمام: «هذا كلَّه باطل، لأن الذين طلبوا الرؤية إما أنْ يكونوا مؤمنين بموسى ونُبوّتِه وصدْقه، وكان يكفيهم قولُ موسى: هذا السؤال غيرُ جائز، وإن لم يكونوا فلن ينتفعوا بهذا الجواب. وأيضاً، لو كان السؤال طلباً للمُحَال لمنعهم عنه، كما منعهم عن سؤالهم: ﴿ اَجْعَل لَنا الله كَالَمُ مَا لَمُ مَا لله عَلَمُ مَا لَمُ مَالله و كان السؤالُ طلباً للمُحَال لمنعهم عنه، كما منعهم عن سؤالهم: ﴿ اَجْعَل لَّنا إلنها كما لَمُمُ مَا الله الله الله الله الله الله عندهم أَصْعَبُ، لأن طلب الرؤية مع استحالتِه جهلٌ في ذات الله، بإثبات صفةٍ تقتضي نقصاً في ذاته، وطلب لأن طلب الرؤية مع استحالتِه جهلٌ في ذات الله، بإثبات صفةٍ تقتضي نقصاً في ذاته، وطلب الخال الخاذ العجل جهل في غير الله، باستحقاقِه العبادة له. وأيضاً، كان يجب عليه إقامةُ الدلائل القاطعةِ على نفْي الرؤية. وكيف يُظنّ أنه تركَ ما كان واجباً عليه، وطلب ما كان محظوراً بعض الجهّالِ وأنّه مِن أُولِي العَزْم» (٤).

⁽١) من قوله: «وقد عثرت بعد ذلك على نقل» إلىٰ هنا أثبته من (ط).

⁽٢) سبقت ترجمتُهما.

⁽٣) «الانتصاف بهامش الكشاف» (٢: ١١٤) وفيه: «نقص» موضع «غض»، ولعله أصحّ، إلّا أن يكون «غضٌّ مِنْ» فيستقيم التركيب.

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٨٧) بتصرّف وتقديم وتأخير.

······

وقلتُ: وفي سؤاله عليه السلام إشعارٌ ببطُلان أن الطلبَ للقوم، وذلك أن قوله: ﴿رَبِّ أَيْظُرٌ إِلَيْكَ ﴾، أي: اجْعَلْني متمكّناً من رؤيتِك، بأن تتجلّىٰ لي، فأنظرَ إليك وأراك، كما فسره، وما فيه من المبالغة، والتأكيد، والدعاء بقوله: «رَبِّ»، ليس من كلام من أُكْرِه علىٰ الشيء، وأُلْزِم به، ومَنْ له طَبْعٌ مستقيم، وذوق سليم، يعْلمُ أن هذا الكلام لا يصدرُ إلا عمّن له قوّة عَزْم، ورسوخُ قدَمٍ في الطلب، ولو كان معْذُوراً لكان في الطلب ما ينبئ عنه.

وغاية ما يلْزَمُنا أنّه عليه السلام توهّم أنه تعالىٰ جائزُ الرؤية في الدنيا. وهذا لا يقدحُ في مرتبَته، ولا يحطّ من منزلتِه، كما قال إبراهيمُ عليه السلام: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُوْمِنٌ قَالَ بَكَى وَلَاكِن لِيَطْمَبِنَ قَلْبِي ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وروينا عن البخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرة: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ، إِذْ قَالَ: ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحِي ٱلْمَوْتَى ﴾. وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ طُولَ مَا لَبِثَ يُوسُفُ، لَأَجَبْتُ اللَّاعِيَ » (١). علىٰ أن المشتاق الذي يتُوقُ إلىٰ محبوبه، المتيقن بحصول مطلوبه، يستعجلُ الوصول، ويتشبّثُ بكلِّ أمَارة، وينتظرُ كل لمحة بارق.

فإنه عليه السلامُ لمّا وُعِد الميقات، وسمعَ الخطاب، لو لم يتحركْ له أَرْيَحِيّة الطلب، ويقْنع بالسؤالِ والجواب، لمّا كان له عليه السلامُ اشتياق.

روىٰ محيي السنّةِ عن الحسن: «هاجَ به الشوق، فسألَ الرؤية، وقال: إلهي، سمعْتُ كلامَك، فاشتقْت إلىٰ النظرِ إليك، ولأنْ أنظرَ إليك، ثم أموت أَحَبُّ إلَيُّ من أن أعيش ولا أراك»(٢).

⁽١) أخرجه البخاري (٣٣٨٧) ومسلم (٢١٦) وغيرهما.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٧٥).

قولُه: (أنّ فِعْلَه يُنافِي حالي) يردُّه قوله: «فإذا أكَّدْتَ نَفْيَها، قلتَ: لن أفعلَ غداً» فإنه إخبار عن عدم مباشرتِه الفعلَ على التأكيد، فهو كقولك: هو لا يفعل، لا تفعل، فكما أن هذا لا يدلُّ على المنافاة، فكذا ذلك، بل يدلُّ على أن حاله مستدعيةٌ له فينفيه على التأكيد، لأن ما يؤكَّد نفْيُه يمكنُ وقوعُه.

ويشهد لذلك ما رواه مسلمٌ عن جابر: أن رجُلاً مِمِّن هاجر إلى رسول الله ﷺ مَرِض، فَجَزِع، فأَخَذَ مَشَاقِصَ^(۱)، فقَطَع بَرَاجِمَه^(۱)، فهات به، فرآه الطُّفَيْل^(۳) بن عَمْرو في منامه، وهَيْئتُه حَسَنةٌ، ورآه مغطِّياً يدَيْه، فقال له: ما صَنعَ رَبُّكَ بِكَ؟ قال: غَفَر لي بِهِجْرَتِي إلى نبيّه، فقال: ما لي أراك مغطِّياً يَدَيْك؟ قال: قِيل لِي: لن نُصْلِحَ منْكَ ما أَفْسَدْتَ، فقصَّها الطفيل علىٰ رسول الله ﷺ فقال ﷺ: «اللهُمَّ وَلِيَدَيْهِ فَاغْفِرْ» (٤٠).

ولو كان إصلاحُ ما أفسد مما هو منافٍ لحالِه، وكان مفهوماً من هذا التركيب، لأَمْسَكَ مَن هو أَفْصَحُ الخلْقِ عن الدعاء.

وأما قولُه: ﴿ لَن يَخْلُقُواْ ذُكِابًا ﴾ [الحج: ٧٧](٥) فالمنافاة تُفْهم من دليلِ خارجي (٦).

⁽١) جمع مِشْقَص: وهو النَّصل أو السهم يكون فيه نصل عريض.

⁽٢) البراجم: مفاصل الأصابع، أو العظام الصغار في اليد والرجُّل.

⁽٣) الطفيل بن عمرو الدُّوسي، صحابي من الأشراف في الجاهلية والإسلام، كان شاعراً، مضيافاً، مُطَاعاً في قومه، استشهد في اليمامة سنة ١١هـ. انظر: «الاستيعاب» (٢: ٧٥٧)، و«أسد الغابة» (٣: ٧٨)، و«الإصابة» (٣: ٧٠).

⁽٤) «صحيح مسلم» (٣٢٦).

⁽٥) وقد استشهد بها الزمخشري لإثبات أن «لن» تفيد توكيد النفي الذي تعطيه «لا».

⁽٦) أي: عجزهم عن الخلْق.

فقولُه: ﴿ لَا تُدرِكُهُ ٱلْأَبْصَدُرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] نَفْيٌ للرؤيةِ فيها يُسْتَقبَل، و ﴿ لَن تَرَسِي ﴾ تأكيدٌ وبَيان؛ لأنَّ المَنفيَّ مُنافٍ لصفاته.

فإن قُلتَ: كيفَ اتَّصَلَ الاستِدراكُ في قولِه: ﴿وَلَكِمِن ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ ﴾ بها قَبْلَه؟ قلتُ: اتَّصَلَ به على معنىٰ أنَّ النظرَ إِلَى مُحالُ، فلا تَطلُبُه، ولكنْ عليك بنظرٍ آخر، وهو أن تنظُرَ إلىٰ الجبلِ الذي يَرجُفُ بكَ وبمَنْ طَلَبْتَ الرؤيةَ لأجلهم، كيفَ أفعلُ به وكيفَ أجعلُه دكًا بسَبَ طَلَبِكِ الرؤية؟

قال الإمام: «﴿ لَن تَرَكِي ﴾: يدلُّ على أنه تعالى جائزُ الرؤية، إذ لو كان مستحيلَ الرؤية، لقال: «لا أُرَى»، ألا ترى أنه لو كان مع إنسانٍ حَجَر، وقال صاحبُه: ناولْني هذا لآكله، فإنه يقول: هذا لا يُؤكل. ولو قال: لن (١) تأكُل، لم يصحّ. ولو كان معه مما يُؤكل، فقال: هذا لا يُؤكل، لم يصح. ولو قال: لن تأكل، عُلِم أنه ممّا يؤكل، ولكنك لا تأكلُه»(٢).

وقال القاضي: «والاستدلالُ بالجواب على استحالتِها أشدُّ خطأً، إذ لا يدل الإخبارُ عن عدم رؤيتِه إياه، على ألا يراه أبداً، وألا يراه غيرُه أصْلاً، فضلاً عن أنْ يدلَّ على استحالتِها. ودعوىٰ الضرورةِ فيه مكابرة»(٣).

قولُه: (وبَيانٌ، لأنّ المَنفيّ مُنافٍ). اللام صلةُ «بيان» لا تعليل (٤).

قولُه: (اتَّصَلَ به على معنىٰ أنَّ النظرَ إلِيَّ مُحالٌ، فلا تَطلُبُه): قال صاحب «الفرائد»: إنّ الاستدراكَ بالمعنىٰ الذي ذكره لا يناسبُ هذا المقام، ولو كان المراد به استحالة الرؤية، وجب أن يذكرَ شيئاً يدلُّ علىٰ الاستحالة. ودَكَّ الجبل كما يصْلحُ لما ذكر يصلحُ لغيره، والمشتركُ لا

⁽١) في تفسير الرازي: «لا تأكل»، وكذا فيها سيأتي في السطر التالي، والمُثْبَتُ أشْبَه بالصّواب.

⁽۲) «مفاتيح الغيب» (۱۸۸: ۱۸۸).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٥٥).

⁽٤) يقصد أن اللام في «لأنَّ» ومجرورها المقدّر تعلّق معناهما بالمصدر «بيان» لا على سبيل التعليل.

لستعظمَ ما أقدَمْتَ عليه بها أُريكَ من عِظم أثرِه، كأنه عزَّ وعلا حَقَّقَ عندَ طَلَبِ الرؤيةِ ما مَثْلَهُ عندَ نسبةِ الوَلَدِ إليه في قوله: ﴿وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا * أَن دَعَوْ الِلرَّمْ يَن وَلَدًا ﴾ [مريم: ٩١].

﴿ وَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ كَمَا كَانَ مُستَقِرًا ثابتًا ذاهبًا في جهاتِه، ﴿ وَسَوْفَ تَرَكِنِي ﴾ تعليقٌ لوجودِ الرؤيةِ بوجودِ ما لا يكونُ من استِقرارِ الجبلِ مكانَه حين يَدُكُّه دكًا ويُسويه بالأرض، وهذا كلامٌ مُـدْمَجٌ بعضُه في بعض، واردٌ على أسلوبٍ عَجيبٍ ونَمَطِ بديع ؛

يكون دليلاً. وهو تبعُ الإمام في قولِه: «إنه تعالىٰ علّق الرؤية علىٰ أمرٍ جائز، والمعلَّقُ علىٰ الجائز جائز، فيلزمُ كونُ الرؤية في نفسِها جائزة»(١).

قلت: وأما قولُه: «كأنه عزَّ وعلا حَقَّقَ عندَ طَلَبِ الرؤيةِ ما مَشَّلَهُ عندَ نسبةِ الوَلَدِ»، فمن الإغراق والمبالغةِ التي تؤدِّي إلى أن طلبَ الرؤية أعظمُ من نسبة الولد إلى الله.

ولعَمْرِي، إنه كيف ذاق مع هذه الآية قوله: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَاوَتُ يَنَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴾ [مريم: ٩٠] من تكرير الأفعال، وإخراج كلِّ على ما يناسبه.

وفي إبهامِ الضمير في ﴿مِنْهُ﴾، وإبدالِه لقوله: ﴿أَن دَعَوُا لِلرَّمْنِن وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١] من الفخامة والهيبةِ ما لا يخفَىٰ على البليغ، بخلافِ هذا التعليق، فإنه كالتمهيد لإثباتِ الرؤية، كما يعطيه الذوق! وعليه كلامُ الأئمة. وأيضاً إن نسبةَ الولد إلىٰ الله تعالىٰ منسوبٌ إلىٰ أجْهل الخلْق وأضلّهم، وطلبُ الرؤية منسوبٌ إلىٰ أفضل الخلْق وأهداهم. فأين هذا من ذاك؟

قولُه: (وهذا كلامٌ مُدْمَجٌ بعضُه في بعض)، الأساس: «دَمَجَ الشيءُ دُموجاً، وانْدمج اندماجاً: إذا اسْتَحْكَم والْتأم. ومن المجاز: أَدْمجَ كلامه: أَتَىٰ به متراصِفَ النَّظْم».

وفي الاصطلاح: هو أن يُضَمَّن كلامٌ سِيقَ لوصْفٍ وصْفاً آخَرَ.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱:۱٤).

ألا ترى كيفَ تَخلَّصَ من النظرِ إلى النظرِ بكلمةِ الاستدراك؟ ثم كيف بنى الوعيدَ بالرَّجْفةِ الكائنةِ بسَبَبِ طَلَبِ النظرِ على الشريطةِ في وجودِ الرؤية؟ أعني قولَه: ﴿فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُ, فَسَوَّفَ تَرَيْنِي ﴾.

قال ابنُ نباتة (١):

فلا بُدَّ لِي مِنْ جَهْلَةٍ في وِصَالِهِ فَمَنْ لِي بِخِلٍّ أُودِعُ الحِلْمَ عِنْدَهُ

فإنه تعالى لم منع المشتاق الهائم عن مطلوبه، أشار إلى ما لا يقطعُ طمعه، ولا يبأسُ من مُتوَخَّاه، بطريق يرمزُ إلى الموعد، يعني: إن الدنيا لا تصلحُ لما تطْلبه، لأنها في شرف الزوالِ والهلاك؛ ألا ترى إلى أعظم الأشياءِ فيها رسوخاً، لم يثبت عند بعضِ النجلِّي، وإن الآخرةَ لهي السحيوان، فالموعدُ هناك.

فعُلِم من هذا التقرير أن الكلامَ إنها يكون مُدْمجاً، إذا أشير فيه إلى إثباتِ الرؤية، لا إلى نفيها، فإنه حينئذِ يكون تذييلاً.

قولُه: (ألا ترى كيفَ تَخلَّصَ من النظرِ إلى النظرِ): التخلّص اصطلاحاً: «هو الخروج في الكلام من معنى إلى معنى لا يناسبُه، برابطة مناسبة لهما» (٢). وهذا المعنى أنسبُ لتأويلِنا من تأويله، فإن الخروجَ من نفي الرؤيةِ إلى إثباتها بواسطةِ الاستدراك، هو المعنيُّ بالتخلّص، لا مِن نفيها إلى نفيها.

قولُه: (ثم كيف بَنَىٰ الوعيدَ بالرَّجْفةِ الكائنةِ؟): يعني: أراد أن يُوعِدَه بالرَّجفةِ التي هي

⁽۱) أبو نصر عبد العزيز بن عمر بن نباتة السعدي، من شعراء سيف الدولة، له ديوان شعر مطبوع. مات ببغداد سنة ٥٠٤هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (١٠: ٤٦٦)، و «يتيمة الدهر» للثعالبي (٢: ٣٧٩).

⁽٢) انظر: «الإيضاح» بشرح الصعيدي (٤: ١٥٣)، و«الطراز» (٣: ١٧٩)، و«شرح الكافية البديعية» ص ١٣٠، وعلى هذا يكون في قوله: ﴿ وَلَنِكِنِ ٱنظُرّ إِلَى ٱلْجَبَلِ ﴾ حُسْنَ تخلص من نفْي الرؤية إلىٰ إِنْباتها، كما قال الطيبي.

﴿ فَلَمَّا تَجَلَّلُ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ ﴾: فلما ظَهَرَ له اقتدارُه وتَصَدَّىٰ له أمرُه وإرادتُه ﴿ جَعَلَهُۥ دَكَّا ﴾ أي: مَدْكُوكًا، مَصدَرٌ بمعنىٰ: مفعول، كضَرْبِ الأمير.

و«الدكُّ» و«الدقُّ» أَخَوان، كالشَّكِّ والشَّقِّ.

مسبَّبةٌ عن طلب الرؤية، ومكافأة عنه، وهي قولُه: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ﴾، بنَىٰ هذا الوعيدَ علىٰ شريطة وجود الرؤية عند استقرار الجبل، حتىٰ حَرَّضه علىٰ النظرِ إلىٰ ما يحصلُ منه وعيده.

تلخيصُه: لن تراني، ولكن انظر إلى ما يحصُل لك فيه مكافأتُك في هذا الطلب. وفي هذا التحريض والتوكيدِ إشعار بأن الطلبَ لم يكن إلا لنفْسه عليه السلام، ثم إنه تكلَّفَ في الجواب عن معنى الاستدراكِ أساليبَ وفنوناً من البديع: الإغراق (١) في الوصف، والإدماج، والتخلّص، وبناء الوعيد على الشريطة! والمعنى، على ما سبق من قولِ ابن عبّاسِ رضي الله عنهما (٢).

قولُه: (فلما ظَهَرَ له اقتدارُه، وتَصَدّىٰ له أمرُه وإرادتُه) أي: مثّلَ لظهورِ اقتدارِه وتعلّق إرادته، بدكً الجبلِ قوله: ﴿ بَحَلَّى رَبُّهُ ﴾ (٣)، لا أنّ ثَمّ ثَجَلّياً، كما قَرْرهُ في قوله: ﴿ أَن يَقُولَ لَهُ وَارادته، بدكً الجبلِ قوله: ﴿ أَن يَقُولَ لَهُ وَاراد كونَه يدْخُلُ تحت الوجود، من غير كُن فَيكُونُ ﴾ [يس: ٨٢] أن المراد: «ما قضاه وأراد كونَه يدْخُلُ تحت الوجود، من غير توقّف ﴾ (٤)، لا أن ثمة قول (٥).

⁽۱) وقد مضى في قوله: «كأنه عزّ وعلاحقّ عند طلب الرؤية ما مثّله عند نسبة الولد إليه». وعلّق الطيبي على ذلك بقوله: «وأمّا قوله _ يعني هذا القول _ فمن الإغراق والمبالغة». كما سبق الحديث عن الإدماج حينها قال: «وهذا الكلام مدمج بعضه في بعض»، وتوقّف الطيبي عند هذا القول، وعرّف الإدماج ثم أتى بمثال له. وتحدّث عن التخلُّص في الآية كذلك، وجعله حجّة على الزمخشري، وكذا بناء الوعيد على الشريطة في وجود الرؤية.

⁽٢) وهو: «أنك لن تراني في الدنيا».

⁽٣) المقصود أن في قوله تعالى: ﴿ يَجُلُقُ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ ﴾ مجازاً لغوياً، حيث شبّه حال ظهور قدرة الله وإرادته بدك الجبل، بحال من يظهر، على سبيل الاستعارة التمثيلية.

⁽٤) «الكشاف» (٣: ٦٣)، لكن هو في تفسير الآية ١١٧ من سورة البقرة.

⁽٥) قوله: «لا أن ثمَّة قول» أثبته من (ط).

وقُرِئ: (دَكَاء)، والدَّكَاءُ: اسمٌ للرابيةِ الناشِزةِ من الأرضِ كالدَّكَة، أو أرضًا دكّاءَ مُستَوية، ومنه قولهُم: ناقةٌ دكّاءُ متواضِعةُ السَّنام، وعن الشَّعْبي: قال لي الربيعُ بنُ خُئَيْم: ابسُطْ يدَك دَكّاء، أي: مُدَّها مُسْتَوية. وقرأ يحيىٰ بن وثّاب: «دُكَّا» أي: قِطَعًا، دُكَّا؛ جَمْعُ دَكّاء، ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ من هَوْلِ ما رأى. وصَعِق: من بابِ: فَعَلْتُه فَفَعِلَ. يُقال: صَعَقْتُه فَصَعِق، وأصلُه من الصاعِقة. ويقال لها: الصاقِعة؛ من صَقَعَه: إذا ضَرَبَه علىٰ رأسِه، ومعناهُ: خرَّ مَعْشِيًّا عليه غِشْيةً كالموت.

قال صاحب «الفرائد»: هذا المعنى (١) غير مفهومٍ من الآية، لأن «تجلَّى» مطاوع «جَلَّيْتُه» أي: أظهرتُه فَظهر، ولا يُقدّر: تجلَّى اقْتداره، لأنه خلافُ الأصل.

قال الإمام: «لا يجوز هذا التقدير، لأن المقصودَ من الكلام أن موسىٰ لن يطيقَ رؤيةَ الله، بدليلِ أن الجبل بعظمته، لمّا رأى الله انْدَكَّ. ويجوز أن يخْلقَ الله تعالىٰ له حياةً وسمْعاً وبصراً، كما جعله محلًا لخطابِه، بقوله: ﴿يَنجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُر ﴾ (٢) [سبأ: ١٠]» (٣)، وكما جعل الشجرة محلًا للكلام (٤). وكلًا هذا لا يُحيله (٥) مَنْ يُؤْمن بأن الله علىٰ كلِّ شيء قدير.

قولُه: (وقُرِئ: «دَكَاءَ»): حمزة والكسائي: بالمدّ والهمز من غير تنوين، والباقون: بالتنوين مِن غيرِ همز^(٦).

⁽١) يعني قول الزمخشري: «ظَهَر له اقتداره» في تفسير: ﴿ تَجَلَّهُ رَبُّهُ لِلْجَكِيلِ ﴾.

⁽٢) ومعنى: ﴿أُوِّكِي مَعَدُ ﴾ أي: سبّحي معه النهار كله إلى الليل ورجِّعي بالتسبيح. انظر: «الغريبين» (١٠٦:١).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٨٩).

⁽٤) لعله يسير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَتَنْهَا نُودِى مِن شَلِطِي ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقَعَةِ ٱلْمُبَرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَنْمُومَى إِنِّ أَنَا اللَّهُ رَبُّ ٱلْمَاكِيدِ ﴾ [القصص: ٣٠].

⁽٥) أي: لا يراه مستحيلاً.

⁽٦) انظر في هذه القراءة: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٧٥).

ورُوي: أنَّ الملائكةَ مَرَّتْ عليه وهو مغشيٌّ عليه، فجَعلوا يَلكُزونَه بأرجُلِهم ويقولون: يا ابنَ النِّساءِ الحُيَّض، أطمِعْتَ في رُؤيةِ ربِّ العِزَّة؟

﴿ فَلَمَّا آَفَاقَ ﴾ من صَعْقَتِه، ﴿ قَالَ شُبْحَنَكَ ﴾: أُنزِّهُكَ مما لا يجوزُ عليكَ من الروية وغيرِها، ﴿ تُبْتُ إِلَيْكَ ﴾ من طَلَبِ الروية ﴿ وَأَنَا أَوَلُ ٱلْمُوْمِنِينَ ﴾ بأنك لسْتَ بمَرْئيٌ ولا مُدْرَكٍ بشيءٍ من الحواس.

فإن قُلتَ: فإنْ كان طَلَبُ الرؤيةِ للغَرَضِ الذي ذَكَرْتَه، فممَّ تاب؟ قلتُ: من إجرائِه تلكَ المقالةَ العظيمةَ _ وإن كان لغَرَضٍ صحيحٍ _ على لِسانِه، من غيرِ إذنِ فيه من الله تعالىٰ.

قولُه: (﴿سُبَحَنَكَ ﴾: أُنزِّهُكَ مما لا يجوزُ عليكَ من الرؤيةِ) إلىٰ قوله: (ولا مُدْرَكِ بشيءٍ من الحواسّ): الزيادات^(١) التي ذكرها: تقييدٌ من غيرِ دليل.

قال الإمام: «الرؤيةُ كانت جائزة، إلا أنّ موسىٰ عليه السلام سألها بغيرِ إذن، وحسناتُ الأبرار سيّئاتُ المقرّبين، فكانت التوبةُ لهذا المعنى»(٢).

قال في «الانتصاف»: «أما تسبيحُ موسىٰ عليه السلام فلمّا تبيَّن له من أن العلْمَ قد سبقَ بعدم وقوع الرؤية في الدنيا، والله تعالىٰ مقدَّسٌ عن وقوع خلاف معلومِه، وأما التوبةُ في حق الأنبياء فلا يلزمُ أن تكون عن ذنْب، لأن منزلتَهم العليّة تُصَانُ عن كل ما يحطُّ عن مرتبة الكمال. وكان عليه أن يتوقّفَ في سؤال الرؤيةِ علىٰ الإذن، فترَك الأوْلى. وقد ورد: حَسناتُ الأبرار سيِّئات المقرّبين.

⁽١) يعني: بخصوص الرؤية.

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (١٤: ١٩٠) بتصرّف. والمقرَّبون أعلىٰ درجة عند الله من الأبرار، ومعنىٰ «حسنات الأبرار سيئات المقرّبين»: أن ما يُعدِّ حسنة من الأبرار، فهو بمثابة السيئة من المقربين.

فانظُرْ إلى إعظامِ الله تعالى أمْرَ الرؤية في لهذه الآية، وكيف أرجَفَ الجبلَ بطالِبها وجعَلَه دكّا، وكيفَ أصْعَقَهُم ولم يُخْلِ كَليمَه من نَفَيانِ ذلك؛ مبالغة في إعظامِ الأمر، وكيفَ سَبَّحَ ربَّه مُلْتجنًا إليه، وتابَ من إجراءِ تلك الكلمةِ على لسانِه، وقال: «أنا أوّلُ المؤمنين»، ثم تَعجَّبْ من المُتَسِمينَ بالإسلامِ المُتسمِّينَ بأهل السُّنة والجهاعة، كيفَ اتخذوا هذه العظيمة مَذْهبًا، ولا يَغُرَّنَك تَسَتُّرُهم بالبَلْكَفة، فإنَّه من منصوباتِ أشياخِهم، والقولُ ما قالَ بعضُ العَدْليّةِ فيهم:

وجَماعَةً مُمُّرٌ لَعَمْرِي مُوكَفَهُ فَسَنعَ الوَرى فتسَتَّرُوا بالبَلْكَفَهُ

لَجَهاعةٌ سَمَّوْا هَـواهُمْ سُنَّةً قد شَبَّهُوهُ بِخَلْقِهِ وَتَخَوَّفُوا

وأما دكُّ الجَبَل فلأنَّ الله أظْهرَ له أثراً من الملكُوت، ولا تستقرُّ الدنيا لإظهارِ شيء من الملكوت. هذا هو المأثورُ عن السلف»(١).

قولُه: (مِنْ نَفَيَانِ ذلك)، الجوهري: «نَفِيُّ الرِّيح: ما تَنْفِي في أصولِ الشجرِ من التراب ونحوه. والنَّفَيَان مثْله. ونَفيّ المطَر: ما ينْفيه ويرشّه، وكذلك ما تطايرَ من الرَّشاءِ على ظهرِ الماتِح».

قولُه: (مِن المُتَّسِمِينَ بالإسلام) بتشديد التاء: من الاتسام، و «المتسمِّين» بتشديد الميم: من التسمِّي، مطاوع التَّسْمية.

قولُه: (بالبَلْكَفَة) نحو: البسملة والحَيْعَلَة، أي: القائلين بأن الرؤيةَ تحصلُ بلاكيف.

وفي بعض الحواشي: البلْكَفَة: قولُ القائل: بَلْ كَفَىٰ في إمكان الرؤيةِ تعليقُها بشرطِ ممكن، وهو استقرارُ الجبل من حيثُ هو هو.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۲: ۱۱٥).

«الموكَفة»: من الإكاف: وهو البَرْذَعة (١١). أجاب بعضُ أهل السنّة:

بالعدْلِ ما فِيهِ مِ لَعَمْرِي معْرِفَهُ عَجَبًا لِقَوْم ظَالِينَ تَلَقَّبُوا قد جاءَهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَدْرُونَـــهُ تعطيلُ ذاتِ الله معْ نَفْي الصِّفهُ (٢)

وقال صاحب «الانتصاف»:

وَجَماع ___ قِ كَفَرُوا برؤْيةِ ربِّ __مْ وتلقَّبِوا عِـدْليَّةً، قُلْنا: أَجَــلْ وتلَقَّب واالنَّاجِين، كلَّا إنَّه مْ

هـذا(٣) و وعْدُ الله ما لينْ يُسخُلفَهُ عدَلُوا بربِّهُم فَحَسْبُهُم سَفَه (٤) إِنْ لَمُ يَكُونُوا فِي لَسَظَى فَعَلَىٰ شَفَهُ (٥)

(١) البَرذعة ـ بفتح الباء، وإسكان الراء، بعدها ذال معجمة مفتوحة، أو دال مهملة _ : كساء غليظ يُلْقَىٰ على ظهر الدابة، لا سيها الحمار.

(٢) هذان البيتان للإمام أحمد بن الحسن الجارْبَرْدِيّ، يعارض فيهما الزمخشري، ويرد عليه مقالته الفاحشة في أهل السنَّة والجماعة، ويبيّن انحراف المعتزلة في بعض معتقداتهم، لا سيها في مسألة عدل الله، وذاته،

انظر: «طبقات الشافعية الكبري» للسبكي (٩: ٨). وقد نسبها شهاب الدين الخفاجي للسبكي نفسه، وهذا خلْط من الخفاجي بين هذين البيتين للجاربردي، وبيتين آخرين غيرهما للسبكي هما:

> للعَدْل أهْلُ، ما لَهُم مِنْ مَعْرفهُ لَجَهَاعِةٌ جَارُوا وقالوا: إنَّهُم ذا أعرَضُوا للجَهْل عن لَـمْح الصِّفَهُ لم يعْرِفُوا الرَّحْنَ بِـل جَهلُوا ومِـنْ انظر: «طبقات السبكي» (٩: ١٢).

- (٣) في «الانتصاف»: (حقاً).
- (٤) العدلية: لقب من ألقاب المعتزلة، نسبة إلى أحد أصولهم في الاعتقاد، وهو «العدل». وعدَلوا بربهم: أى: ساوَوْا معه غيره أو أشركوا، والسَّفَه: الجهل والطيش.
- (٥) الناجين، أي: من النار، ولظَيٰ: من أسياء جهنّم، وهي في اللغة: اللهب الخالص. قال تعالى: ﴿ كُلَّا إِنَّهَا لَظَيٰ ﴾=

وتفسيرٌ آخر: وهو أن يُريدَ بقولِه: ﴿أَرِنِ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾: عَرِّفْني نَفْسَك تعريفًا واضِحًا جَليًّا، كأنها إراءةً في جَلائِها، بآيةٍ مِثلِ آياتِ القيامةِ التي تَضْطَرُّ الحَلْقَ إلىٰ معرفتك، ﴿أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾: أعْرِفْك معرفةَ اضطرار،

تاب الله عليهم(١).

قولُه: (وتفسيرٌ آخر): وقريبٌ من هذا التفسير ما نقله الزجّاج: «أَرِني أَمْراً عظيهاً، لا يُرَىٰ مثْله في الدنيا مما لا يختملُه أحد. قالوا: فأعْلَمَه الله تعالىٰ أنه لن يَرَىٰ ذلك الأمر، وأنّ معنىٰ ﴿تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَكِبِلِ ﴾: تجلَّىٰ أَمْـرُ ربّه»(٢).

ثم قال الزجاج: «هذا خطأً لا يعرفه أهلُ اللغة ولا في الكلامِ دليل على ذلك، ولأنه قد أراه الله تعالى من الآيات ما لا غاية لنا بعده؛ أراه العصا تُعْباناً، ويدَه بيضاء، وغيرَهما ممّا يستغني به عن أن يطلُبَ أمْراً من الله عظيهاً لكن له سمع كلامَ الله، أحبّ أن يراه، فأعْلَم الله تعالى أنه لن يراه»(٣).

واعترض عليه أبو على الفارسيُّ في كتاب «الإصلاح»(٤)، فقال: «أما قولُه: «لا يعرفُه

^{= [}المعارج: ١٥] والشَّفَة: الحافّة أو الطرف، ولعلها من شَفا الشيء: بمعنى طرفِه، وهذا مَثَل في قرب الإنسان من الهلاك.

وانظر الأبيات في: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١١٦).

⁽١) هذه العبارة تنبئ عن عفّة الإمام الطيبي وورعه.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٤). وقد ذكر الزجاج هذا القول بعدما أثبت قول أهل العلم وأهل السنّة في ﴿ أَرِفِيٓ أَنظُر إِلَيْكَ ﴾، وهو: طلب الرؤية الحقيقية.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٣ - ٤١٤). وما بين الحاصر تين تكملة منه. ولفظه: «مِنْ أَمْر الله عظياً».

⁽٤) كذا في الأصول الخطية، والمُراد كتاب «الإغفال» لأبي علي الفارسي، وهو كتاب استدرك فيه أبو علي بعض ما ذكره في «معاني القرآن وإعرابه»، وتسميتُه بالإصلاح إيرادٌ لاسم الكتاب بالمعنى، فقد سُمِّي في بعض أصوله الخطية: «المسائل المُصلَحة من كتاب أبي إسحاق الزجّاج»، وفي بعضها: =

.....

أهل اللغة»، ففاسد. وفُشُوُّ هذا في اللغة، وكثرتُه واشتهاره أظْهرُ وأوضح، وفي التنزيل ما لا يكاد ينحصر. منه قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَا أَن تَأْتِيهُمُ الْمَلَتَهِكَةُ أَوْ يَأْتِي رَبُك ﴾ [الأنعام: ١٥٨] يدل عليه قوله: ﴿ أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَيِك ﴾ [النحل: ٣٣]. وكذا: ﴿ فَأَنَنَهُمُ اللّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَعْتَسِبُوا ﴾ [الخشر: ٢]، ﴿ فَأَتَى اللّهُ بُنْيَنَهُم مِّن الْقَوَاعِدِ ﴾ [النحل: ٢٦] يدل عليه قوله: ﴿ أَنَى آمْرُ اللّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [النحل: ١]. وقوله: ﴿ فَمَن يَنصُرُنِي مِن اللّهِ ﴾ [هود: ٣٦] يدل عليه قوله: ﴿ فَمَن يَنصُرُنِي مِن اللّهِ ﴾ [هود: ٣٦] يدل عليه قوله: ﴿ فَمَن يَنصُرُنِي مِن اللّهِ ﴾ [هافر: ٢٩].

وما أرى هذا الذي قاله إلا تحامُلاً، ودافعُه في اللغة كدافع الضروريات.

وأما دفْعُه أن يسألَ موسىٰ أمراً عظيها، فإن ذلك مما لا يُنْكُرُ منه علىٰ ما آتاه الله من الآيات، لأنهم كانوا يقْترحون عليه الآياتِ مع هذه الآياتِ التي أوتيها ويسألونه إياها. ألا ترى إلىٰ قولهم: ﴿لَن نُوّمِن لَكَ حَقّى نَرَى اللهَ جَهْرَة ﴾ [البقرة: ٥٥] و﴿لَن نَصْبِرَ عَلَى طَعَامِ وَحِدٍ ﴾ [البقرة: ٢٦]. فإذا جاز ذلك فلا وجة لإنكار أنّ موسىٰ عليه السلامُ سأل أمراً عظيهاً، لاقتراح القوم، ويكون سؤالُه جائزاً، ليُؤْتَىٰ ما يجوزُ إيتاؤه، ويعْرِفوا ما لا يجوزُ إيتاؤه، فيعْلَموا امتناعَه»(١).

وقلت_والله أعلم_:

أما الجواب عن الأول^(٢): فإن الزجّاج لا يُنكرُ حذف المضاف، وإنها يُنكرُ أن المضاف هو أمر عظيم لا يُركى مثله في الدنيا مما لا يحتملُه أحد. فالحقّ أن المقام يأباه، وذلك أنه بيّن

 [«]مسائل إصلاح الإغفال»، ويقول أبو على نفسه في مقدمته: «هذه مسائل من كتاب أبي إسحاق...
 ذكرناها لما اقتضت عندنا من الإصلاح منها للإغفال الواقع فيها». انظر مقدمة التحقيق منه (١: ٢٧).

⁽١) كتاب «الإغفال» لأبي علي الفارسي (٢: ٢٧٦-٢٧٧ و ٢٨٠-٢٨١).

⁽٢) يعني: حذف المضاف في مثل قوله تعالى: ﴿ أَرِنِ ٱنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾.

كأني أنظُرُ إليك، كما جاء في الحديث: «سَتَرونَ ربَّكم كما تَرَوْنَ القمرَ ليلة البدر»، بمعنىٰ: ستَعْرِفونَه معرفةً جَلِيَّةً هي في الجلاءِ كإبصارِكم القمرَ إذا امتلأ واستوىٰ.

المقام، وهو أنه: «لـــَّا سَمِع كلامَ الله، أحبَّ أن يراه»(١) كما نقلنا عن الحسنِ ومحيي السنّة، وبيّنا أنّ ذلك هو اقتضاءُ المقام.

ولا شك أن مقامَ الأنبياء، ونزولَ تجلّيات الجهال، يأبَىٰ طلبَ الأمر العظيم الذي لا يحتمله أحد، ويؤدِّي إلىٰ الوعيد العظيمِ والتهديد، لأن الآياتِ الواردَ فيها الأمر من القوارع والزواجر.

وأما الجواب عن الثاني^(٢): فإن كلامَه مبنيٌّ علىٰ أن القومَ كانوا معه في هذه المَّرة، وقد أبطلْناه غيرَ مرِّة.

قولُه: (كما جاء في الحديث): اعلمْ أن المصنف أدمج (٣) تأويلَ الحديث في تأويلِ الآية، لئلا يتمسّكَ به مخالِفوه. والحديثُ من رواية البخاريِّ ومسلم والترمذي، عن أبي هريرة: أن الناس قالوا: هل نرى ربَّنا يومَ القيامة؟ قال: «هل تُمارُونَ في الشَّمْسِ، ليسَ دُونَها سَحَابٌ؟» قالوا: لا. قال: «فإنَّكُمْ تَرُوْنَه كذلك»(٤).

وعن البخاريِّ ومسلم والترمذي وأبي داود، عن جريرِ بن عبدِ الله، قال: كنّا عند رسول الله ﷺ، فنظر إلى القَمَر ليلة البدر، وقال: «سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِياناً، كها تَرَوْنَ هذا القَمَر، لاَ تُضَامُّونَ في رُؤيتِه»(٥).

⁽١) سبق هذا القول للزجاج، ومثله في «معالم التنزيل» للبغوي (بهامش «تفسير الخازن» ٢: ٢٨٢): «قال الحسن: هاج به الشوق فسأل الرؤية». وقد سبقت الإشارة إليه كذلك.

⁽٢) يعني أن طلب موسىٰ عليه السلام النظر إلىٰ ربه كان لأجل قومه واقتراحهم عليه ذلك.

⁽٣) أي: أنه ضمّن معنى الآية معنى هذا الحديث حسب تأويله لها، على سبيل الإدماج.

⁽٤) أخرجه البخاري (٨٠٦) ومسلم (٤٦٩) والترمذي (٢٥٥٤) وغيرهم.

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٥٤) ومسلم (١٤٦٦) وأبو داود (٤٧٣١).

﴿قَالَ لَن تَرَكِنِي ﴾ أي: لن تُطيق مَعرِفتي على هذه الطريقة، ولن تحتمل قُوَّتُك تلك الآية المُضْطَرة، ﴿وَلَكِن انظر إِلَى الْجَبَلِ ﴾ فإني أُورِدُ عليه وأُظهِرُ له آيةً من تلك الآيات، فإن ثبَتَ لتَجلِّيها واستَقَرَّ مكانه ولم يتضَعْضَعْ فسوف تَثبُتُ لها وتُطيقُها، ﴿فَلَمَّا بَحَكَلُ رَبُّهُ وَلِلهَ بَنِ اللهَ مَن آياتِ قُدْرتِه وعَظمتِه، ﴿جَعَلَهُ دَكَّ وَخَرَّ مُوسَىٰ لِلْجَبَلِ ﴾: فلما ظَهَرَتْ له آيةٌ من آياتِ قُدْرتِه وعَظمتِه، ﴿جَعَلَهُ دَكَّ وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ﴾ لعِظم ما رأى، ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَننك بُبْتُ إِلَيْك ﴾ مما اقترَحْتُ وتَجاسَرْت، ﴿وَأَنَا أَوَّلُ اللهُ قِمِ لِبَطْشِكَ وبأسِك.

وعن مسلم والترمذي، عن صهيب، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دخلَ أهلُ الجَنَّةِ الْجَنَّة، يَقُولُ اللهُ تَباركَ وتعالىٰ: «تُرِيدُونَ شَيْئاً أزيدُكُم؟ فيقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنا الْجَنَّة وتُنَجِّنا مِنَ النار؟ قال: فيكشفُ الحِجاب، فها أُعْطُوا شَيْئاً أَحَبَّ إليهم مِنَ النَّظَرِ إلىٰ رَبِّمْ تباركَ وتعالىٰ»(١).

قال صاحب «الجامع»: «إنها الغايةُ القصوىٰ في نعيم الآخرة، بلَّغَنا الله منها ما نرجوه»(٢).

ومَنْ ردَّ هذه الرواياتِ الصريحةَ الصحيحة، أو أوَّلَما بمُدْرِكتِه الركيكة، فقد غطَّى عينَ الشمس بعينِه الضعيفة.

وسمعْتُ بعضَ العارفين قُدِّس سرُّه: «نحن_معاشرَ السنّة_هِمَمُنا مصروفةٌ لنيل هذه البُغْية السنيّة. والمعتزلةُ على العكس، يجتهدون في الدفع، ﴿ قُلْكُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ عَرَبُكُمُّ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَاَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٤]».

قولُه: (المُضْطَرَةَ): هي اسم فاعل، كقولهم: «المُغْتاب فضَّ الله فمَه يأكلُ لحم المغتاب، ويشربُ دمَه»(٣).

⁽١) أخرجه مسلم (١٨١)، والترمذي (٢٥٥٢) و(٣١٠٥)، وابن ماجه (١٨٧).

⁽٢) «جامع الأصول في أحاديث الرسول» (١٠: ٥٥٧).

⁽٣) من قوله: «كقولهم: «المغتاب» إلى هنا سقط من (أ).

[﴿قَالَ يَنْمُوسَىٰۤ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَكَنِي وَبِكَلَامِي فَخُذْ مَاۤ ءَاتَـ يْتُكَ وَكُن مِرَـــ اَلشَّـٰكِرِينَ ﴾ ١٤٤]

﴿إِنِّى آصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾: اختَـرْتُـكَ على أهلِ زمانكِ وآثرتُـكَ عليهم، ﴿رِسَنكَتِى ﴾ وهي أسفارُ التوراة، ﴿وَرِبِكَلْمِي ﴾: وبتكليمي إيّاك، ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَـيْتُكَ ﴾: ما أعطَيْـتُكَ من شَرَفِ النَّبوةِ والحِكمة، ﴿وَكُن مِنَ ٱلشَّنكِرِينَ ﴾ على النَّعمةِ في ذلك فهي من أجلِّ النَّعم. وقيل: خَرَّ موسىٰ صَعِقًا يومَ عَرَفَة، وأُعطيَ التوراة يومَ النَّحْر.

فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿ أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ وكان هارونُ مُصطفًى مِثلَه ونبيًّا؟ قلتُ: أجل، ولكنه كانَ تابعًا له ورِدْءًا ووزيرًا، والكليمُ: هو موسىٰ عليه السلام، والأصيلُ في حَمْلِ الرسالة.

[﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي ٱلْأَلُواحِ مِن كُلِ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِ شَيْءٍ فَخُذُهَا بِقُوّةٍ وَأَمْرَ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُورِيكُو دَارَ ٱلْفَنسِقِينَ * سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَتِي ٱلَّذِينَ يَتَكَبُّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوُا كُلَّ ءَايَةٍ لَا يُوْمِئُوا بِهَا وَإِن يَرَوُا سَبِيلَ الْغَيِي يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَبُوا بَاللَّهُ لِا يَتَخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَبُوا مِنَايَعِنَا وَلِقَكَا وَالْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ كَذَبُوا مِنَايَتِنَا وَلِقَكَآءِ ٱلْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ مَلُونَ عَمَلُونَ ﴾ ١٤٥-١٤٧]

قولُه: (وهي أسفارُ التوراة): أي: مجلّداتها. الأساس: «حَمَلوا أسفارَ التوراة، وله سِفْرٌ من الكتاب، وسَفَر الكتابَ: كَتَبه، والكِرامُ السَّفَرةُ: الكَتَبَة».

قولُه: (فهيَ من أجلِّ النِّعَم): الفاء للتسبب، لأن قولَه تعالىٰ: ﴿وَكُن مِّنَ الشَّكِرِينَ ﴾ من باب المبالغة، أي: كُنْ بليغَ الشكر، أي: معدوداً في عدادِ الشاكرين، بأنْ تكونَ لك مساهمةٌ كاملة فيهم، لأن النعمة، وهي شرفُ النبوّة والحكْمة، من أجلّ النَّعَم.

ذكروا في عَدَدِ الألواح وفي جَوهَرِها وطولها: أنَّها كانت عَشَرَةَ ألواحٍ، وقيل: سبعة، وقيل: لوحَيْن، وأنها كانتْ من زُمُرُّدٍ أخضرَ، جاءَ بها جِبريلُ عليه السلام. وقيل: من زَبَرْ جَدةٍ خضراءَ وياقوتةٍ همراء. وقيل: أمرَ الله موسى بقَطْعِها من صخرةٍ صمّاءَ لَيّنَها له، فقَطَعَها بيدهِ، وسقَّفها بأصابِعه. وعن الحسن: كانت من خشبِ نَزَلَتْ من الساء فيها التوراة، وأنَّ طُولها كان عشرة أذرُع.

قولُه: (زُمُورُد) بضمّتين، والراءُ مضمومةٌ مشدّدة، والدالُ معجمة: معرَّب، عن الجوهري (١٠).

قولُه: (زَبَرْ جَلَةٍ خَضراء، وياقوتةٍ حمراء): الواو ليس للجمع، بل بمعنى «أوْ»(٢)، لِما رَوَىٰ محيي السنّة: «قال الكلْبيّ: كانت الألواحُ من زَبَرْ جدةٍ خضراء، وقال سعيدُ بن جبير: كانت من ياقوت أحمر»(٣).

قولُه: (وسقّفها بأصابِعه) أي: جعلها سقائف. الجوهري: «السقائف: ألواحُ السفينة، كل لوح منها سقيفة».

وفي بعض النسخ: «شقّفها» بالشين المعجمة (٤).

قولُه: (عشرةَ أَذْرُع) الذراع يُذكر ويؤنّث.

⁽١) هذا القول غير وارد في «الصحاح» للجوهري.

⁽٢) المقصود أن الواو في قوله: (وياقوتة) تفيد التسوية.

⁽٣) «معالم التنزيل» (٢: ٢٨٧).

⁽٤) ظاهر كلام الطيبي أن هذه النسخة بالشين والفاء، وهو ما ورد في بعض النسخ المطبوعة من «الكشاف»، وفي الأصل الخطي منه: «وشقَّقها» بقافين، فإن صح كان نسخة ثالثة، وفي بعض النسخ المطبوعة: «وشقَّها» بقاف واحدة.

وقوله: ﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ في محلِّ النصْبِ مفعولُ «كَتَبْنا»، و﴿مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا ﴾ بَدَلٌ منه. والمعنىٰ: كَتَبْنا له كلَّ شيءٍ كان بنو إسرائيلَ مُحتاجينَ إليه في دينِهم من المواعظِ وتفصيل الأحكام.

وقيل: أُنزِلَتِ التوراةُ وهي سَبْعونَ وِقْرَ بَعيرٍ، يُقرأُ الجُزْءُ منه في سنة، لم يَقرَأُها إلّا أربعةُ نَفَر: موسىٰ، ويُوشَعُ، وعُزَيْرٌ، وعيسىٰ، عليهم السلام.

قولُه: (﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ في محلِّ النصْبِ مفعولُ ﴿كَتَبْنا﴾، و﴿مَوْعِظَةُ وَتَفْصِيلاً ﴾ بدلٌ منه): قال الإمام: ﴿لا شبهةَ في أنّ قولَه: ﴿مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ليس على العموم، لأن المراد: كلُّ شيء كانوا محتاجين إليه: من الحلالِ والحرامِ والمحاسنِ والقبائح، وهو على ضربين: أحدهما: ما يوجب الرغبة في الطاعة والنفرة عن المعصية، من الوعدِ والوعيد، وهو الضرب الثاني. ولمّا قرر ذلك، أتبعه شرحَ أقسامِ الأحكام، وتفصيلَ الحلال والحرام»(١).

قلت: و ﴿ مِن ﴾ على هذا: ابتدائية، أو زائدة، ويمكنُ أن تُحْمَلَ على التبعيض وتكون ﴿ مَوْعِظَةً ﴾ وحدها بدلاً منه، و «تفصيلاً» عطفاً على محلّ الجار والمجرور (٢٠). فيختلفُ جهتا كلّ من قولِه: ﴿ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ و «تفصيلاً »، ويأخذُ كلّ من ﴿ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً ﴾ حقّه، ولا تضيعُ فائدةُ اتّصال لـ ﴿ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ الثاني بـ «تفْصِيلاً».

والمعنى: كتبْنا بعضَ كلّ شيء في التوراة: من نحو السُّوَرِ والآياتِ وغيرهما ﴿مَوْعِظَةٌ ﴾، وكتبْنا فيها تفصيلَ كلِّ شيء يحتاجون إليه من الحلالِ والحرام، ونحوه.

وفيه وجوهٌ من الفوائد، منها: اختصاصُ الإجمال والتفصيلِ بالموعظة، للإيذان بأن الاهتهامَ بها أشدٌ، والعنايةَ بها أتمّ، ولعَمْرِي هو كذلك، ومِن ثَمَّ أكثرُ مدْحِ النبي ﷺ بالبشير النذير.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱۶: ۱۹۳).

 ⁽٢) يعني: ﴿ مِن كُلِّ ﴾، ومحلَّهما النصب على المفعولية لـ (كَتَبَ)، كما سبق.

وعن مُقاتِل: كُتِبَ في الألواح: إنّي أنا اللهُ الرحمٰنُ الرحيم، لا تُشرِكوا بي شيئًا، ولا تقطعوا السَّبيل، ولا تَحَلِفوا باسمي كاذبين؛ فإنَّ من حَلَفَ باسمي كاذبًا فلا أُزكِّيه، ولا تَقْتلوا، ولا تَوْنوا، ولا تَعُقُّوا الوالدَيْن.

﴿ فَخُذَهَا ﴾ فقُلنا له: «خُذْها»، عَطْفًا علىٰ «كتَبْنا»،

ومنها: أن في جَعْلِ ﴿مِن ﴾ تبعيضاً إشعاراً بأن الموعظة مما يجبُ أن يُرْجعَ إليه في كل أمر، ويُكرَّ به في كلّ سورة، بل في كل آية؛ ألا ترى أن أكثر الفواصل التنزيلية واردٌ على هذا النمط، نحو: ﴿أَفَلَا نَغَقُونَ ﴾، ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾، ﴿أَفَلَا نَعْقِلُونَ ﴾ ونحوها. وإلى سورة «الرحمن» كيف أُعيدَ فيها ذكر ﴿فَيَأَيَءَ الآءِ رَتِكُما تُكذِّبانِ ﴾، بعد كلّ إشارة، وذلك ليستأنف السامعُ به ادّكاراً واتّعاظاً، ويجدّدُ به تنبيها واستيقاظاً، وأنْ تُقْرَعَ لهم العَصَا مرَّات، وتُقَعْقَعَ لهم الشّنانُ تارات (۱).

ولما اشتمل الكلامُ على هذه المطالبِ عقّبها بقولِه: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَةٍ ﴾، أي: بصدْقِ نيّة، وعزيمةٍ ماضية.

قولُه: (فلا أزكّيه) أي: فأنا لا أزكّيه. كقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يُؤْمِنُ بِرَبِهِ ـ فَلَا يَخَافُ بَخْسَا﴾ [الجن: ١٣] (٢)، أي: فهو لا يخافُ بخساً.

قولُه: (فقُلنا له: خُذْها) يعني: «فَخُذْها»، على إضهار القول، فيكون عطْفاً على «كَتَبْنَا».

⁽١) الشنان: جمع شَنّ، وهو القِرْبة الـخَلَق اليابسة، وقرعُ العصا، وقعقعة الشنان: مثلان في التنبيه. انظر: «لسان العرب» مادتي (قرع) و(قعقع).

ولتهام الفائدة انظر: «العقد الفريد» (٢: ٢٠) حيث ذكر خطبة الحجاج بن يوسف في تقريع أهلِ العراقِ واستطالته عليهم بالبيان، فكان مما قال في تلك الخطبة الباذخة: «إني والله يا أهل العراق، ومعدِنَ الشقاق والنفاق، لا يُغْمَزُ جانبي كتغهازِ التين، ولا يُقَعْقَعُ لي بالشّنان». انتهى.

⁽٢) البخس: الظلم.

ويجوزُ أن يكونَ بَدَلًا من قوله: ﴿فَخُذْ مَا ءَاتَيْتُكَ ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، والضميرُ في ﴿خُذْهَا ﴾ للألواحِ أو لـ ﴿كُلِّ شَيْءٍ ﴾، لأنه في معنى الأشياء، أو الرسالاتِ، أو للتوراة. ومعنى ﴿بِقُوَّةٍ ﴾: بجدِّ وعَزيمةٍ فِعْلَ أُولِي العَزْمِ من الرُّسل، ﴿يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا ﴾ أي: فيها ما هو حَسَنٌ وأحْسَن،

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ بَدَلاً من قوله: ﴿فَخُذُ مَا ٓءَاتَـيْتُكَ ﴾). والعطفُ على «كَتَبْنَا» أَجْرَىٰ على سنَن البلاغة، لما يلزم في البدلِ من التعاظل والتراكبِ وفكّ النظم (١١)، لأن قولَه تعالىٰ: ﴿ وَكَتَبْنَالُهُ فِي ٱلْأَلْوَاحِ ﴾ مع ما عُقِّب به من قولِه: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّ وَ ﴾ معطوف على قولِه: ﴿فَخُذْهَا بِقُونَ وَ ﴾ معطوف على قولِه: ﴿وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ عَلَى سبيل المبيان والتفصيل، فلو جُعل بدلاً، لدخل بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه أجنبيّ.

والذي يدل على التفصيل بسْطُ ما أجل. قال أوَّلاً: ﴿إِنِّ آصْطَ فَيْتُكَ ﴾ ففصَّله بقولِه: ﴿ وَكَتَبْنَالَهُ ﴾ ففصَّله بقولِه: ﴿ وَكَتَبْنَالَهُ ﴾ ففصَّله بقولِه: ﴿ وَكَ لَ شَيْء مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْء ﴾ وقال: ﴿ فَخُذْ مَا ٓءَاتَيْتُكَ ﴾ ففصَّله بقوله: ﴿ فَخُذْ هَا بِقُوّ وَأَمُر قَوْمَكَ ﴾ وقال: ﴿ وَكُن مِن الشَّن كِرِينَ ﴾ ففصَّله بقوله: ﴿ سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَنسِقِينَ ﴾ .

ويؤيده قول الزجّاج: «قال الله تعالىٰ^(٢): فَخُذْ مَا أعطيتُك. ثم أعلَمَ أنه أعطاه من كلِّ شيء يحتاجُ إلىٰ أمر الدِّين، فقال: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي ٱلْأَلْوَاحِ ﴾^(٣).

قولُه: (فِعْلَ أُولِي العَزْمِ): نصب مفعول مطلق، أي: خذْها أَخْذاً مثْلَ أخذِ أُولِي العزم من الرسل، مجدِّين صابرين ثابتين، لأنه إذا أخذها بضعْف، أدّاه ذلك إلى الفتور.

قولُه: (أيْ: فيها ما هو حَسَنٌ وأَحْسَن): اعلمْ أن كلامَ الله المجيد، بحسب كونِه كلامَه، كلُّه حَسَن.

⁽١) وذلك لوجود فاصل طويل بين البدل والمبدل منه في هذه الحالة، كما سيأتي.

⁽٢) أورد معنى الآية لا لفظها.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٤٤) بتصرّف، وفيه: «مِن أمر الدين» موضع «إلى أمر الدين».

كالاقتصاص والعفو والانتصار والصبر. فمُرْهُم أن يَحمِلوا على أنفُسِهم في الأُخْذِ بها هو أَدْخَلُ في الحُسْنِ وأكثرُ للثواب، كقوله تعالى: ﴿ وَاتَّمِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِن مَو أَدْخَلُ في الحُسْنِ وأكثرُ للثواب، كقوله تعالى: ﴿ وَاتَّمِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِن رَبِّكُم مِن اللّهاح. ويجوزُ أن يُراد: يأخذوا بها أُمِروا به، دون ما نُهوا عنه، على قولك: الصيفُ أحرُّ من السّتاء.

روىٰ محيي السنة عن قُطْرُب (١): ﴿ ﴿ وِإَحْسَنِهَا ﴾ أي: بحَسَنها، وكلُّها حَسَن ﴾ (٢).

وقلت: لكن بحسَبِ أحوالِ المكلَّف، تتفاوت إلىٰ الحسَنِ والأَحْسن، والوجوه مَبْنِيَة علىٰ هذا.

قولُه: (كالاقتصاصِ والعفوِ): هذا يقوِّي ما أوردْناه على كلامِه في «البقرة»، عند قوله: ﴿فَمَنْ عُفِي لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيَّ ﴾ [البقرة: ١٧٨]: «أن أهلَ التوراةِ كُتِب عليهم القِصاص، وحُرِّم العفو». ويخالف قولَه بعدها في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَالُ ٱلَّتِي العفو». ويخالف قولَه بعدها في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَالُ ٱلَّتِي كَانَتُ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]: «نحو بَتِّ القضاء بالقِصاص، عمْداً كان أو خطأ».

قولُه: (أن يُراد: أن يَأْخذوا بها أُمِروا به، دون ما نُهوا عنه): يعني: أنّ التوراةَ مشتملةٌ على الأمر والنهي، وعلى ما يجبُ فعله، وعلى ما ينبغي تركُه. فقال: ﴿إِلْحَسَنِهَا﴾، أي: بأحسنِ ما فيها من الأمْرين: من الفعل والترك، والمتروكُ لا يكون حسَناً، وإنها هو على بابِ قولك: «الصيْفُ أَحَرُّ مِن الشّتاء»، أي: الصيف أبلغُ في بابه من الحرارةِ من الشّتاء في بابِه من البرودة. والمعنى: ما أُمروا به أبلغُ في بابه من الحُسْنِ مما نُهوا عنه في بابه من القُبح.

⁽۱) هو: أبو علي، محمد بن المستنير، الشهير بقطرب، من أهل البصرة، نحوي، عالم بالأدب واللغة، مات سنة ٢٠٦هـ. انظر: «تاريخ بغداد» (٣: ٢٩٨)، و«إنباه الرواة» (٣: ٢١٩)، و«شذرات الذهب» (٢: ١٥).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨١).

﴿ سَأُوْرِيكُو دَارَ ٱلْفَاسِقِينَ ﴾ يُريدُ دارَ فِرعَونَ وقومِه وهي مِصر، كيفَ أقفَرَتْ مِنهم ودُمِّروا لفِسْقِهم، لتَعْتَبِروا، فلا تَفسُقوا مِثْلَ فِسْقِهم، فيُنكَّلَ بكم مِثْلَ نكالهم. وقيلَ: منازلَ عادٍ وثمودَ والقرونِ الذين أهلكَهُم الله لفِسْقِهم في محرِّكم عليها في أسفارِكم. وقيل: دارُ الفاسقين: نارُ جهنَّم. وقرأ الحسن: «سأُوْرِيكم»، وهي لغةٌ فاشيةٌ بالحجاز. يُقالُ: أَوْرِنِي كَذَا، وأَوْرَيْتُه. ووَجْهُه أَنْ تكونَ مِن: أورَيْتُ الزَّنْدَ، كأنَّ المعنىٰ بَيّنه لي وأنِرهُ لأستَبينَه، وقُورِئ: «سأُورِثُكم»، وهي قراءةٌ حَسَنةٌ يُصَحِّحُها قولُه: ﴿وَأَوْرَثَنَا الْعَرْنَ كَانُوا يُسْتَضَعَفُونَ ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

قال الزجّاج: (إنهم أُمِروا بالخير، ونُهوا عن الشر، وعُرِّفوا ما لهم وما عليهم، فقيل: ﴿وَأَمُرَ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾»(١).

قولُه: (لتَعْتَبِروا فلا تَفسُقوا مِثْلَ فِسْقِهم): إشارة إلىٰ أن قوله: ﴿سَأُوٰدِيكُو دَارَ ٱلْفَسِقِينَ ﴾ توكيدٌ لأمر القومِ بالأخذ بأحسنِ ما في التوراة، وبعْثٌ عليه.

وفي وضع الإراءةِ موضعَ الاعتبار إقامة للسبب مقام المسبّب^(٢) أيضاً مبالغة، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَأَنظُرُوا كَيْفَكَانَ عَنقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [النمل: ٦٩].

⁽١) وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠٤) بتصرّف، حيث اقتصر الطيبي على إيراد وجه واحد في هذه الآية، بينها أورد الزجاج وجهين، فقال: «وقوله: ﴿ وَأَمُرّ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا ﴾: في هذا وجهان... أحدهما: أنهم أمروا بالخير، ونُهوا عن الشر، وعُرِّفوا ما لهم في ذلك، فقيل: ﴿ وَأَمُرّ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا ﴾.

ويجوز أن يكون: نحو ما أُمِرْنا به من الانتصار بعد الظلم، ونحو القصاص في الجروح، إذ قال: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَالِكَ لَمِنَ عَزْمِ اللَّمُورِ ﴾ [الشورى: ٤٦] ﴿ وَلَمَنِ النَّصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَتِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَيِيلٍ ﴾ [الشورى: ٤١]. فهذا كله حسن، والعفو أحسن من القصاص، والصبر أحسن من الانتصار». «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٤-٤١).

⁽٢) أي: أن في قوله تعالى: ﴿ سَأُورِيكُم ﴾ مجازاً مرسلاً علاقته السببية، إذ ذكر الإراءة، وأراد الاعتبار والاتّعاظ، والإراءة سبب في الاعتبار، وذلك مبالغة للتأثير في القوم.

﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَنِيَ ﴾ بالطبع على قلوبِ المُتكبِّرين وخِذْلانِهم، فلا يُفَكِّرونَ فيها ولا يَعتبِرون بها، غَفْلةً وانهاكًا فيها يَشغَلُهم عنها من شهواتِهم.

وعن الفُضَيلِ بنِ عِياضٍ: ذُكِرَ لنا عن رسولِ الله ﷺ: "إذا عَظَّمَتْ أُمِّتي الدُّنيا نُزِعَ عنها هَيْبةُ الإسلام، وإذا تَركوا الأمرَ بالمعروفِ والنَّهْيَ عن المُنكَرِ حُرِمَتْ بَركةَ الوَحْي».

وقيل: سأَصْرِفُهم عن إبطالها وإن اجتهدوا كها اجتهد فِرعَونُ أن يُبطِلُ آيةَ موسى، بأن جَمَعَ لها السَّحَرة، فأبى اللهُ إلّا عُلُوَّ الحقِّ وانتكاسَ الباطل. ويجوزُ: سأصرِفُهم عنها وعن الطعنِ فيها والاستهانةِ بها وتَسْمِيَتِها سِحْرًا بإهلاكِهم.

وفي وضع ﴿ دَارَ ٱلْفَسِقِينَ ﴾ موضع ﴿ أرض مصر ﴾ الإشعار بالعلّية ، والتنبيهُ على أن تُخترزوا ، ولا تستنبُّوا بسنتِهم من الفسق ، وإليه الإشارة بقوله: ﴿ فلا تَفْسُقُوا مثل فسقهم » . وفيه التفات أيضاً ، لأن أصلَ الكلام: ﴿ وَأَمُر قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا ﴾ (١) ، سأريهم دارَ الفاسقين ، ليَجِدُّوا ، ولا يتهاونُوا في امتئالِ الأمر .

وعلىٰ قراءة (٢): «سأُورِثُكم» بالثاء المثلثة، يكون تغليباً (٣)، لأن المعنى: سأورِثُك وقومَك أرض مصر، فالجملةُ استئنافية، علىٰ سبيلِ التعليلِ للأمر، وعلىٰ المشهورة (٤): الخطابُ مخصوصٌ بالقوم، لأن المعنى: ليعْتَبروا ولا يفْسُقوا.

قولُه: (سأَصْرِفُهم عن إبطالها وإن اجتَهَدوا): فعلى هذا: الكلامُ مع قومِ رسولِ الله ﷺ

⁽١) والمقصود أن في قوله تعالى: ﴿سَأُوْرِيكُو ﴾ التفاتاً من الغيبة إلىٰ الخطاب، حيث كان الحديث بالغيبة ﴿يَأْخُذُوا ﴾، ثم انتقل إلىٰ الخطاب ﴿سَأُوْرِيكُو ﴾ للتنبيه.

⁽٢) وقرأ بها ابن عباس وقسامة بن زهير. انظر: «البحر المحيط» (٤: ٣٩٨).

⁽٣) أي: أن الخطاب لموسى وقومه على سبيل التغليب، فتكون الجملة استئنافية لتعليل قوله: ﴿وَأَمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾.

⁽٤) أي: علىٰ القراءة المشهورة، وهي: ﴿سَأُورِيكُونِ﴾ بالياء المثناة التحتانية.

وفيه إِنذارٌ للمُخاطَبينَ من عاقبةِ الذين يُصْرَفونَ عن الآياتِ لتكبُّرِهم وكُفْرِهم بها، لئلّا يكونوا مِثْلَهم، فيُسلَكَ بهم سَبيلُهم.

فيكون متصلاً بها سبق من قصّتهم، وهي: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَ آ أَن لَّوْنَشَآءُ أَصَبْنَهُم بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، فيكونُ إيرادُ قصةِ موسىٰ وفرعونَ للاعتبار كها قال: «وإن اجتهدوا كها اجتهدَ فرعون»، فقولُه: ﴿ وَإِن يَسَرُوا كُلَّ ءَايَةٍ لَا يُؤْمِنُوا ﴾ الآية عطفٌ على قوله: ﴿ يَسَكَبَرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾.

وعلىٰ الأول^(۱) الآيةُ عامّة، وعطف ﴿وَإِن يَكَرُوا ﴾ علىٰ ﴿ سَأَصْرِفُ ﴾ للتعليل^(۲)، علىٰ مِنوالِ قولِه: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا دَاوُد وَسُلَيْمَنَ عِلْمَا وَقَالا ٱلْحَمْدُ بِلّهِ ﴾ [النمل: ١٥] (٣) علىٰ رأي صاحبِ «المفتاح» (٤)، ولذلك جاء بالفاء في «فلا يفكّرون فيها»، أي: سأصرفُ عن آياتي الغافلين المشتغلين بالدنيا، فلذلك لا يتفكّرون في الآيات، ولا يعتبرون بها، ويجوزُ علىٰ هذا، أن يكونَ متصلاً بقوله: ﴿وَأَمْرَ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا ﴾، أي: الأمرُ كذلك، وأما الإرادةُ فإني سأصرفُ عن الأخذِ بآياتي أهلَ الطبع والشقاوة.

قال الإمام: «واحتج أصْحابُنا بهذه الآية على أن الله قد يمنعُ عن الإيمان، ويصدّ عنه»(٥). وفي «الوسيط»: «سأصْرِفهم عن قَبول آياتي، والتصديق بها، لعنادهِم الحقّ»(٦).

⁽١) يعني: علىٰ المعنىٰ الأول الذي فسر به الزمخشري ﴿ سَأَصِّرِفُ عَنْ َّالِكِقَ ...﴾.

⁽٢) أي: أن العطف للتعليل، لأن إعراضهم عن الإيهان وسبيل الرشاد سبب لصرفهم عن آيات الله.

⁽٣) والشاهد في الآية عطف قوله: ﴿ وَقَالَا ٱلْهَمَدُيلَةِ ﴾ على قوله: ﴿ وَلَقَدْ مَانَيْنَا ... ﴾ للتعليل، إذ إن إتيانهما العلم سبب في الحمد.

⁽٤) انظر: «مفتاح العلوم»، ص١٢٥.

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٣).

⁽٦) «الوسيط» للواحدي (٢: ١٠٤).

﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ فيه وَجْهان: أن يكونَ حالًا، بمعنىٰ: يتكبَّرون غيرَ مُحِقِّين، لأنَّ التكبُّر بالحقِّ لله وَحْدَه، وأن يكونَ صلةً لفِعْلِ التكبُّر، أي: يتكبَّرونَ بها ليسَ بحقَّ وما هم عليه من دينِهم، ﴿وَإِن يَرَوُا كُلَّءَايَةٍ ﴾ من الآياتِ المُنزَّلةِ عليهِم ﴿لَا يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾، وقرأ مالكُ بنُ دينار: ﴿وإِن يُرَوُا بضَمِّ الياء. وقُرِئ: ﴿سَبِيلَ ٱلرُّشَدِ ﴾ و «الرَّشَدِ» و «الرَّشاد»، كقولِهم: السُّقْمِ والسَّقام. وما أَسْفَهَ مَنْ رَكِبَ المَفازة، فإنْ رأى طريقًا مستقيبًا أَعْرَضَ عنه وتركه، وإن رأى مُعْتَسَفًا مُرْدِيًا أَخذَ فيه وسَلَكَه، ففاعِلُ نَحْوِ ذلك في دينِه أَسْفَهُ.

وقولُه: (لأنَّ التكبُّرَ بالحقِّ لله تعالىٰ): المعنىٰ مقتبسٌ من قولِه صلواتُ الله عليه: «قَالَ اللهُ تعالىٰ: الكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، والعَظَمَةُ إِزَارِي. فَمَنْ نَازَعني فِي واحدٍ مِنْهُمَا قَذَفْتُهُ فِي النَّارِ». أخرجه أبو داودَ عن أبي هريرة، وقريب منه أخرجه مسلمٌ عن أبي سعيد (١١).

قال الزجّاج: «معنىٰ ﴿يَتَكَبَّرُونَ ﴾: يرَوْن أنهم أفضل الخلْق، وأن لهم من الحق ما ليس لغيرِهم، وهذه الصفةُ لا تكون إلا لله تعالىٰ خاصّة، لأن الله له القدْرةُ والفضلُ علىٰ الكمال، وليس لأحدٍ أن يتكبر، لأن الناسَ في الحقوق سواء»(٢).

قولُه: (وما هم عليه من دينهم) عطفٌ تفسيريّ على قولِه: «ما ليس بحقّ»، فعلى هذا: ﴿يَتَكَبَّرُونَ ﴾ بمعنى: يتعزّزون (٣)، أي: يتعزّزون بالباطل، وبها يؤدّيهم إلى الذل والهوان، ولا يرفعون للحقّ رأساً. فقوله: ﴿وَإِن يَرَوا كُلّ ءَايَةٍ لّا يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾ مع ما عطف عليه مناسبٌ بهذا الوجه.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿سَبِيلَ ٱلرُّشَدِ ﴾ و«الرَّشَد»): حمزة والكسائي: بفتحتين، والباقون: بضَمِّ الراء وإسكان الشين^(٤)، و«الرشاد»: شاذّ.

⁽١) سبق تخريجُه.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٥) بتصرّف يسير.

⁽٣) في (أ): «يتعزّرون»، وهي ساقطة من (ج).

⁽٤) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٧٦-٤٧٧)، و «حجة القراءات» ص ٢٩٥، وفيه أن ﴿الرُّشَدِ ﴾ بضم الراء وتسكين الشين و «الرَّشَد» بفتحهما: لغتان في الصلاح والدين.

﴿ذَٰلِكَ ﴾ في محلِّ الرفعِ أو النصب؛ على معنى: ذلك الصَّرْفُ بسببِ تكذيبِهم، أو صَرَفَهُم اللهُ ذلك الصَّرْفُ بسببِ، ﴿وَلِقَكَآءِ ٱلْآخِرَةِ ﴾ يجوزُ أن يكونَ من إضافةِ المصدرِ إلى المفعولِ به، أي: ولقائِهم الآخرةَ ومشاهدتِهم أحوالهَا، ومن إضافةِ المصدرِ إلى الظرف؛ بمعنى: ولقاءِ ما وَعَدَ اللهُ في الآخرة.

﴿مِنْ بَعْدِهِ ﴾: مِن بعدِ فراقِه إيّاهم إلى الطُّور.

قولُه (﴿مِنْ بَعْدِهِهِ﴾: مِن بعدِ فراقِه إِيّاهم إلى الطُّور)، فيكون: ﴿ وَأَتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ ﴾ عطفاً علىٰ قوله: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٤٢] عَطْفَ قصّةٍ علىٰ قصة. وذلك أنه تعالىٰ لما أخبر أن بني إسرائيل لما جاوزوا البحر، بعد إغراقِ فرعون، ورَأُوا قوماً يعْكُفون علىٰ أصنامٍ لهم، فطلبوا من موسىٰ عليه السلامُ أن يجعلَ لهم إلها، أي: يتخذ لهم أصناماً مثلَ تلك الأصنام، ليعكفوا علىٰ عبادتِها، كما كانوا عاكفين، وأجابهم نبيُّ الله ذلك الجواب العنيف، أخبر (١) بعد ذلك عن حاله عليه السلام مع ربِّه عزّ وجلّ وفراقِه إياهم إلىٰ الطّور (٢)، وعن حال قومِه بعده، وانتهازهم تلك الفرصة، لتحقيقِ متمناهم.

ويؤيّد هذا التأويلَ ما رواه المصنّفُ عن ابن جريجٍ في وصف تلك الأصنام: «كانت تماثيل بقر»، وذلك أولُ شأنِ العجل، فعلىٰ هذا الوجه يكون ﴿ وَٱتَّخَذَ ﴾ مما يتعدّىٰ إلىٰ مفعولين، وأنَّ المعنى: «وَاتَّخَذُوا»، أي: العجل الموصوف إلهاً، كها تمنّوا.

⁽١) جواب الشرط «لمّا» في «لمّا أخبر أن بني إسرائيل...».

⁽٢) الطُّور: «جبل بالقرب من مصر، عند موضع يسمَّىٰ مدين... عليه كان الخطاب الثاني لموسىٰ عليه السلام، عند خروجه من مصر ببني إسرائيل». «معجم البلدان» (٦: ٦٧).

فإن قُلتَ: لِمَ قيلَ: واتخَّذَ قومُ موسى عِجْلًا، والـمُتَّخِذُ هو السامريُّ؟ قلتُ: فيه وَجْهان: أحدُهما: أن يُنسَبَ الفِعلُ إليهم، لأنَّ رجُلًا منهم باشَرُه ووُجِدَ فيها بينَ ظَهْرانَيْهِم، كما يُقال: بَنو تميم قالوا كذا وفَعَلوا كذا، والقائلُ والفاعلُ واحد، ولأنَّهم كانوا مُريدينَ لاتخاذِه راضينَ به، فكأنَّهم اجتَمَعُوا عليه.

والثاني: أَنْ يُرادَ: واتَّخذوه إلها وعَبدوه. وقُرِئ: ﴿مِنْ حُلِيّهِم ﴾ بضمِّ الحاءِ والتشديد، جَمْعُ حَلْي، كثَدْي وثُدِيّ، و «من حِليِّهم» بالكَسْرِ للإتباعِ كلِيلٍّ، و «مِنْ حَلْيهم» علىٰ التوحيد. والحَلْيُ: اسمُ لِما يُتحَسَّنُ به من الذهبِ والفضة.

فإن قُلت: لِمَ قالَ: ﴿مِنْ حُلِيِّهِ مَ ﴾، ولم يكُن الحُلِيُّ لهم، إنها كانَتْ عواريَّ في أيديهم؟ قلتُ: الإضافةُ تكونُ بأدنىٰ مُلابسة،

وفي إفراد الضمير في ﴿ بَعْدِهِ ٤﴾ الدلالةُ علىٰ أن موسىٰ عليه السلام فارقَ القومَ إلىٰ الطُّور وحده، ولم يصحبُ معه أولئك السبعين، الذين طلبوا الرؤيةَ كها زعم.

قولُه: (فيها بينَ ظَهْرانَيْهِم)، الجوهري: «يقال: هو نازلٌ بين ظَهْرَيْهم وظَهْرَانَيْهم، بفتح النون».

النهاية: «وفي الحديث: «فأقَامُوا بينَ ظَهْرَانَيْهِم وبَيْنَ أَظْهُرِهم»، أي: أنهم أقاموا بينهم، على سبيلِ الاستظهارِ والاستنادِ إليهم.

وزيدت فيه ألفٌ ونون مفتوحة، تأكيداً، وقد مرّ في «البقرة» أبسط منه.

قولُه: (وقرئ: ﴿مِنْ حُلِيِّهِ مَ ﴾ بالضمّ والكسر(١)): حمزةُ والكسائيّ: بالكسر، والباقون: بالضم(٢).

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفيه اختلاف عما في «الكشاف».

⁽٢) انظر: «حجة القراءات»، ص٢٩٦، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٧).

وكَوْنُهَا عواريَّ في أيديهِم كفى به مُلابسةً على أنَّهم قد مَلكوها بعد المُهْلكين، كها ملكوا غيرَها من أملاكِهم؛ ألا ترى إلى قولِه عزّ وعلا: ﴿ فَأَخْرَجْنَهُم مِّن جَنَّتِ وَعُيُونِ * وَكُنُونِ مِ وَكُنُونِ * وَكُونُ * وَكُنُونِ * وَكُونُ * وَكُونُ * وَكُنُونِ * وَلَهُ وَلَوْلِهُ وَلَوْلِهُ وَلَوْلِهُ وَلَيْنُونِ * وَكُنُونِ * وَكُنُونُ فَوْلِهُ وَلَوْلِهُ وَلَوْلِهُ وَلَوْلِهُ وَلَوْلِهُ وَلَوْلِهُ وَلِلْهُ وَلِيهُ وَلَوْلِهُ وَلَوْلِهُ وَلِيهُ وَلِيهُ وَلِيهُ وَلَوْلِهُ وَلِلْهُ وَلِلْهُ وَلِيهُ وَلِلْهُ وَلِيهُ وَلِيهُ وَلِلْهُ وَلِلْهُ وَلِيهُ وَلِلْهُ وَلِلْهُ وَلِلْ

﴿ جَسَدًا ﴾: بَدَنًا ذا لحم ودم كسائرِ الأجساد. والحُوارُ: صَوْتُ البقر، قال الحسن: إنَّ السامِريَّ قَبضَ قَبْضةً من تُرابِ من أثرِ فَرسِ جبريلَ عليه السلام يومَ قَطَعَ البَحْر، فقَذَفه في في العِجل، فكان عِجْلًا له خُوار. وقرأ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: «جُؤار» بالجيمِ والهمزة، مِنْ جَأَر: إذا صاح، وانتصابُ ﴿ جَسَدًا ﴾ على البَدَلِ من ﴿عِجْلًا ﴾.

﴿أَلَمْ يَرَوَّا ﴾ حين اتَّخذوه إلهًا أنه لا يَقدِرُ على كلام ولا على هِدايةِ سَبيل، حتّىٰ لا يختاروه علىٰ مَنْ لو كانَ البحرُ مِدادًا لكلماتِه لنفِدَ البحرُ قَبْلَ أن تَنفَدَ كلماتُه،

قولُه: (علىٰ أنَّهم قد مَلكوها): إعراضٌ عن الجواب، وردّ للسؤال، وأن الحُرِليّ كانت عَوارِيّ في أيديهم، بل كانت مُلْكاً لهم، مَلكوها كسائرِ ما ملكوا من فرعونَ وقومه.

قوله (١): (﴿ جَسَدًا ﴾: بدناً ذالحم ودم)، الراغب: «الجسدُ كالجسم، لكنّه أخصّ، قال الخليل: لا يُقال: الجسدُ، لغير الإنسانِ من خلقِ الأرض ونحوه، وأيضاً فإنّ الجسدَ يقال لِيا لَهُ لَوْنٌ، والجسم يُقالُ لِيا لا يَبينُ له لونٌ، كالماءِ والهواء، وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَا جَعَلْنَهُمْ جَسَدُالّا لَهُ نُوارُ ﴾ يَأْكُلُونَ الطّعامَ ﴾ [الأنبياء: ٨] يشهدُ لِيا قال الخليلُ. وقال: ﴿ عِجْلاً جَسَدًا لَهُ خُوارُ ﴾ وقال: ﴿ وَالْقَيْنَا عَلَى كُرُسِيِّهِ عِ جَسَدًا ﴾ [ص: ٣٤]، وباعتبار اللون قبل للزعفران: جِسَادٌ، وثوبٌ عِسَدٌ: مصبوغٌ بالجِسَاد، والمِجسَد: النَّوبُ الذي يلي الجسَدَ» (٢).

قولُه: (حتىٰ لا يختاروه على مَنْ لو كانَ البحرُ مِداداً لكلماتِه): يريد: أنّ قولَه: ﴿لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهُمُ مُولَا يَهُمُ مُولَا يَهُمُ مُولَا يَهُمُ مُولَا يَهُمُ مُولَا يَهُمُ الرَّاصُحة، ولو

⁽١) هذه الفقرة إلى آخرها أثبتُّها من (ط).

⁽٢) «مفردات القرآن» للراغب ص١٩٦.

وهو الذي هدى الخَلْقَ إلىٰ سُبُلِ الحقِّ ومناهجِه بها رَكَزَ في العقولِ من الأدِلَّة، وبها أنزلَ في كُتبه.

ثم ابتدأ فقال: ﴿ أَتَّنَكُوهُ ﴾ أي: أَقدَموا على ما أقدَموا عليه من الأمرِ الـمُنكَر، ﴿ وَكَانُوا ظَلِمِينَ ﴾: واضِعينَ كلَّ شيءٍ في غيرِ مَوضِعِه، فلم يكُنِ اتّخاذُ العِجْلِ بِدْعًا منهم، ولا أوَّلَ مَناكيرِهم.

جعله تعريضاً بالله تعالىٰ وبكلامِه مع موسىٰ عليه السلام وبهدايتِه لقومه، لأن المقامَ يقتضيه، كان أحسن^(۱).

قولُه: (ثم ابتدأ فقال: ﴿اَتَّخَادُوهُ ﴾): عطْفٌ على مقدّر، يعني: ذكرَ الله تعالى ظُلْمَ القوم، وإيثارَهم ما لا يكلمُهم ولا يهديهم، على من لو كان البحرُ مداداً لكلماته لنفِدَ البحر قبل أن تنفَد كلماته (٢)، ومَن هَدَىٰ الخلْقَ إلىٰ سبيل الحق، ثم أراد أن يوصل به قوله: ﴿وَكَانُواْ ظَلِمِينَ ﴾ تذبيلاً وتوكيداً لوضع الشيءِ في غير موضعِه ابتداء، فقال: ﴿اَتَّخَادُوهُ ﴾، وعلّق به التذبيل مزيداً للتبجيل (٣). فقوله تعالى: ﴿اَتَّخَادُوهُ ﴾ كنايةً عن المذكورِ السابق (٤)، ولهذا قال: ﴿أَقْدَمُوا على ما أقدموا عليه».

وقولُه: (فلم يكُنِ اتَّخاذُ العِجْلِ بِدْعًا منهم، ولا أوَّلَ مَناكيرِهم) تقدير لمعنىٰ التذييل.

 ⁽١) غاية الطيبي أن يقول: إن قوله تعالى: ﴿ لَا يُكْلِلْمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَكِيبِلّا ﴾ تعريضٌ بالله تعالى، وبتكليمِهِ
نبيَّه، وهدايتِـهِ قومَه، بدلالة قرينة الحال، لا بدلالة اللفظ.

⁽٢) ينظُّرُ إِلَىٰ قوله تعالى: ﴿ قُل لَوْكَانَ ٱلْبَحْرُمِدَادًا لِكَلِمَنْتِ رَقِي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قِبْلَ أَن نَنفَدَ كُلِمَنْتُ رَقِي وَلَوْجِنْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ [الكهف: ١٠٩].

⁽٣) يريد أن قوله تعالى: ﴿ وَكَانُواْ ظَلِمِينَ ﴾ تذييل لتوكيد ﴿ ٱتَّخَكُوهُ ﴾، وهو من التذييل غير الجاري مجرىٰ المثل.

⁽٤) أي: ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعَدِهِ مِنْ جَلِيِّهِ مَ عِجْلًا جَسَدُا لَّهُ خُوَارٌ ﴾. ولا يريد بالكناية هنا معناها الاصطلاحي.

﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِ آيَدِيهِمْ ﴾: ولما اشتدَّ نَدَمُهم وحَسْرتُهم على عبادةِ العجل، لأنَّ مِنْ شأنِ مَنِ اشتَدَّ نَدَمُه وحَسْرتُه أن يعَضَّ يَدَهُ غَيًّا، فتصيرَ يَدُه مَسْقوطًا فيها، لأنَّ فأه قد وقع فيها. و ﴿ سُقِط ﴾ مُسْنَدٌ إلى ﴿ فِ آيَدِيهِمْ ﴾ وهو من بابِ الكِناية.

وقرأ أبو السَّمَيْفَع: «سَقَطَ في أيديمِم»، على تسميةِ الفاعل، أي: وقَعَ العضُّ فيها.

قولُه: ﴿ وَلَكَاسُقِطَ فِ آيدِيهِمْ ﴾: ولما اشتدَّ نَدَمُهم): إنها قال: «اشتدّ» لأنه كنايةٌ عن «نَدِموا» (١)، والكنايةُ أبلغ. والأصل: سقَط فُوهٌ في يده، لأن النادمَ يعَضّ أنامله، ويقْرع أسنانَه عليها، ثم بُنِي للمفعول، نحو مُرَّ بِزيدٍ، وسِير بعمرو.

وأما قراءة ابن السَّمَيفَع (٢): ﴿ سَقَطَ فِ آيَدِيهِمْ ﴾ على إضهار الفاعل، فوجهها أن يكونَ الفاعلُ أيضاً الفم، والذي شجّعه على إضهاره استمرارُ الاستعمال فيها لم يُسَمَّ فاعلُه، واشتهاره في معنى الندم، وصيرورتُه مثلاً فيه. ومن ثَمَّ جسّر الزجّاج، حتى قال: «سَقَطَ الندمُ في أيديهم» (٣).

فإن قلت: قوله: «تشبيها لِم يحصلُ في القلْب وفي النفس بها يحصلُ في اليد ويُرى بالعين» يؤذِن بأنه من الاستعارة التمثيلية، فهل ينافي قوله: «وهو من بابِ الكناية»؟ قلتُ: لا، لأن الكناية الإيهائية عبارة عن أخذ الزبدة من مجموع الأشياء المتوهمة، فهي مسبوقة بالاستعارة التمثيلية، لأن الوجة في التمثيلية منتزعٌ من عدّة أمور متوهمة، فإذا تُظِر إلى مفردات التركيب، قيل: استعارة، وهي مسبوقةٌ بالاستعارة. كنايةٌ إيهائية، وهي مسبوقةٌ بالاستعارة.

⁽١) والمقصود أن قوله تعالى: ﴿ سُقِطَ فِتَ أَيْدِيهِمْ ﴾ كناية عن الندم، وهي كناية عن صفة، إذ أطلق لفظ ﴿ سُقِطَ فِتَ آيْدِيهِمْ ﴾ وأراد لازم معناه، وهو الندم.

⁽٢) هو عبد الرحن بن وعلة السبئي المصري، ويقال له: ابن أسميفع، روى عن ابن عباس وابن عمر، قال فيه ابن معين والنسائي: إنه ثقة. «تهذيب التهذيب» (٦: ٢٩٣)

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٧ ٤).

وقال الزَّجَاج: معناهُ: سقطَ الندمُ في أيديهم، أي: في قلوبهم وأنفُسِهم، كما يُقال: حَصَلَ في يدهِ مكروه، وإن كان مُحالًا أن يكونَ في اليد، تشبيهًا لِما يحصُلُ في القلبِ وفي النَّفْس، بما يحصُلُ في اليدِ ويُرى بالعين، ﴿وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْضَلُوا ﴾: وتبيَّنوا ضلالهَم تبيُّنًا كأنهم أبصروه بعيُونهم. وقُرِئ: «لَئِنْ لم تَرْحَمْنا ربَّنا وتَغفِرْ لنا» بالتاء، و «رَبَّنا» بالنَّصبِ على النداء، وهذا كلامُ التائبين، كما قال آدمُ وحوّاءُ عليهما السلام: ﴿وَإِن لَرَ تَغْفِرُ لَنَا وَتَحْمَنا ﴾ [الأعراف: ٢٣].

[﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَى قَوْمِهِ عَضْبَنَ أَسِفًا قَالَ بِنْسَمَا خَلَفْتُهُونِ مِنْ بَعَدِى ۖ أَعَجِلْتُمْ أَمَى رَبِّكُمْ ۗ وَلَفَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهُ قَالَ ابْنَ أَمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اَسْتَضْعَفُونِ وَكَادُوا يَعْمُلُونَ فِي الْأَلُونَ فِي الْأَلْوَلَ فَي الْأَلْوَلِينَ * قَالَ رَبِّ اَغْفِرْ لِي يَقْنُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتَ فِي الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّلِمِينَ * قَالَ رَبِّ اَغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِ رَحْمَتِكُ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّحِينِ ﴾ ١٥٠-١٥١]

قولُه: (وقرئ: «لَئِنْ لَـمْ تَرْحَـمْنا ربَّنا»)(١): حمزةُ والكسائيّ: بالتاء على الخطاب، ونصْب الباء، والباقون: بالياء على الغيبة، ورفع الباء.

قولُه: (وهذا كلامُ التائبين) لأنّ في ذكرِ الرَّبّ وتخصيصِ الرحمة والغفرانِ الاستعطاف، وفي ذكرِ الخسرانِ الهضَم، ونحوه قول القائل:

إلَهِي، عَبْدُكَ العاصي أتاكا مُقرّاً باللُّنُوبِ وقَدْ دَعاكا (٢)

⁽١) وفي قراءة حمزة والكسائي معنى الاستغاثة والتضرّع والابتهال. أمّا قراءة الباقين ففيها معنى الإقرار بالعبودية، انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٧)، و «حجة القراءات» ص٢٩٦.

⁽٢) البيت لإبراهيم بن أدهم. وقد أورده العباسيّ في «معاهد التنصيص» (١: ١٧٠) شاهداً على وضع المظهر موضع المضمر في قوله: «عَبْدُك» بدل «أنا» للخضوع والتضرع، وذكر أنه لا يُعْرف قائله. وانظر: «بغية الإيضاح» (١: ١٥٠).

والطيبي يستشهد به هنا لقربه من قراءة حمزة والكسائي السابقة في إفادة معنىٰ الاستعطاف.

الأَسِف: الشديدُ الغَضَب؛ ﴿ فَلَمَّا ءَاسَفُونَا أَننَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ [الزخرف: ٥٥]، وقيل: هو الحزين، ﴿ خَلَفْتُهُونِي ﴾: قُمْتُم مَقامي وكُنتم خُلفائي مِنْ بعدي.

وهذا الخِطابُ إمّا أن يكونَ لعَبَدةِ العِجْلِ من السامريِّ وأشياعِه، أو لوجوهِ بني إسرائيل، وهم هارونُ عليه السلام والمؤمنونَ معه، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿ أَخَلُفُنِي فِي قَوْمِى ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، والمعنى: بئس ما خَلَفْتُموني حيثُ عَبَدْتُم العِجْلَ مكانَ عبادةِ الله، أو حيثُ لم تكفّوا مَنْ عَبَدَ غيرَ الله.

فإن قُلت: أينَ ما تَقتَضيه «بئْسَ» من الفاعلِ والمخصوصِ بالذَّمَّ؟ قلتُ: الفاعلُ مُضمَّرُ يُفسِّرُه «ما خَلَفْتُموني»، والمخصوصُ بالذَّمِّ محذوف، تقديرُه: بِئسَ خِلافةٌ خَلَفْتُمونيها من بعدِ خِلافتِكم.

قولُه: (الأسف: الشديدُ الغَضَب) إلى قولِه: (هو الحزين)، الراغب: «الأَسف: الحزْن والغضبُ معاً، وقد يقال لكلِّ منهما على الانفراد، وحقيقتُه ثَـوَران دم القلب شهوة الانتقام، فمتى كان على مَنْ دُونه، انتشر، فصار غضباً، ومتى كان على مَن فَـوْقه، انقبض، فصار حزْناً، ولذلك لما سئل ابنُ عبّاسٍ عن الحزْن والغضب، فقال: مخرجُهما واحد، واللفظُ مختلِف»(۱).

قولُه: (الفاعلُ مُضمَرٌ يُفسِّرُه «ما خَلَفْتُموني»)، قيل: إنها خُصّ بالمُضْمر، لأنّ «مَا خَلَفْتُموني» إما أنْ يكونَ فاعلَ «بئس» أو المخصوص بالذم، أو المفسِّرَ للفاعل المستكنّ في «بئس»، لا يجوز أن يكون فاعل «بئس»، لأن «ما خَلَفْتُموني» مفصّل، وفاعل «بئس» يجب أن يكونَ مبْهها، ولا يجوز أن يكونَ المخصوص بالذم، لأنه يُبقِي «بئس» بلا فاعل، لأنه إنها يُضمر فاعل «بئس» بشرطِ أنْ يعقبَه المفسر، فبقِي أن يكون مفسِّراً لفاعل «بئس» المضمر.

⁽١) «مفردات القرآن» ص٧٠.

فإن قُلت: أيُّ معنى لقوله: ﴿مِنْ بَعْدِى ﴾ بعد قوله: ﴿خَلَفْتُبُونِ ﴾ ؟ قلتُ: معناه: مِنْ بعدِ ما رأيتُم مني ؛ من توحيدِ الله، ونَفْيِ الشركاءِ عنه، وإخلاصِ العبادةِ له. أو: مِنْ بَعْدِ ما كُنْتُ أَحِلُ بني إسرائيلَ على التوحيد، وأكفُّهُم عمّا طَمَحَتْ نَحْوَه أبصارُهم من عبادةِ البقر، حين قالوا: ﴿آجْعَل لَنَا إِلَهُا كُما لَمُمْ ءَالِهَةٌ ﴾ [الأعراف: ١٢٨]. ومن حَقِّ من عبادةِ البقر، حين قالوا: ﴿آجْعَل لَنَا إِلَهُا كُما لَمُمْ ءَالِهَةٌ ﴾ [الأعراف: ١٢٨]. ومن حَقِّ الخُلفاءِ أن يَسيروا بسيرة المُسْتَخلِفِ مِنْ بَعْدِه ولا يُخالِفوه، ونحوه: ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلْمُ مَا الصَّفاتِ الحميدة.

قولُه: (أيُّ معنَّى لقوله: ﴿مِنْ بَعْدِى ﴾، بعد قوله: ﴿خَلَفْتُهُونِى ﴾)، يريدُ أن الخليفةَ هو الذي يخْلفُ المنوبَ فيها كان قائمًا فيه بعد تخلّفِه، فلفظ ﴿بَعْدِى ﴾ كالتكرير.

وخلاصةُ الجواب أنه من بابِ قولهِ تعالىٰ: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٢٦] (١)، ومعلومٌ أن السقف لا يكون إلا مِن فوق، وفائدة ذكرِه تصويرُ حالة الحرور في الذهن وما يتصلُ منه إلى المخرورِ عليه، تهويلاً وتخويفاً، وكذلك قال: ﴿مِنْ بَعَدِى ﴾ تصويراً لمعنىٰ نيابةِ المستخلِف، ومزاولة سيرته، وسلوك هذيه. ولذلك قال: «ومن حقّ الخلفاءِ أنْ يسيروا بسيرةِ المستخلِفِ من بعده».

ولما كان جُلّ هدي الأنبياء وسمتهم، الدعوةُ إلى التوحيد، والأمرُ بالعبادة بالإخلاص، والنهيُ عن الشرك والرذائل، قال مرة: «ما رأيتم مِنّي من توحيدِ الله وإخلاصِ العبادة له»، وأخرى: «مِنْ بعد ما كنتُ أَحْل بني إسرائيلَ على التوحيد، والنهي عن عبادة البقر».

ولما كان دَيْدَنُ أصحاب الأنبياء محافظة الصلوات، والاعتزالَ عن ملاذِّ الدنيا وشهواتِها، استشهد بقوله: ﴿ فَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفُ أَضَاعُوا الصَّلَوْةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ ﴾ [مريم: ٥٩]. فقولُه:

⁽١) والآية شاهد على ﴿مِن فَرَقِهِم ﴾ تُضفي على المعنىٰ صورة لا تحصل بدون هذا اللفظ، كما أن قوله: ﴿مِنْ بَعَدِيّ ﴾ تصوير لمعنىٰ النيابة وما تتضمّنه كها قال، وعليه فليس ثمة تكرير في الآيتين.

يُقال: عَجِلَ عن الأمرِ: إذا تركه غيرَ تامّ، ونقيضُه: تَمَّ عليه، وأَعْجَلَهُ عنه غيرُه، ويُضَمَّنُ معنىٰ «سبق» فيَتعدَّىٰ تَعْدِيتَه، فيُقال: عَجِلْتُ الأمْرَ، والمعنىٰ: أعجِلْتُم عن أمرِ ربِّكم، وهو انتظارُ موسىٰ حافظينَ لعَهْدِه وما وصَّاكم به، فبَنيْتُم الأمرَ على أنَّ الميعادَ قد بلغَ آخِرَه، ولم أرْجِعْ إليكم، فحَدَّثْتُم أنفُسكم بمَوْتي، فغيَّرْتُم كما غيَّرتِ الأُمْمُ بعدَ أنبيائِهم.

«من بعد ما رأيتم منّي» بناءً على أن الخطابَ مع عبَدةِ العجل، وقوله: «ومن بعد ما كنت أحمل» بناءً على أن الخطابَ مع وجوهِ بني إسرائيل (١).

قولُه: (تَمَّ عليه)، الأساس: «تَمَّ علىٰ أمر: مضىٰ عليه».

ونحوه: عَجِل عنه، في معنى: شرَع فيه، ولم يَتمّ.

«وأعْجَلْته عن استلالِ سيفِه: كلَّفتُه أن يعجّله».

قولُه: (وأعْجَلَه عنه غيرُه): عطف على قوله: «عَجِلَ عن الأمر: إذا تركه غيرَ تامّ».

قولُه: (وما وصّاكم به) عطفٌ علىٰ سبيل البيانِ علىٰ قوله: «عَهدِه». ويؤيدُه روايةُ: «ما وصّيتم به».

وقولُه: «وهو انتظارُ موسىٰ حافظينَ لعَهْدِه» من كلام المصنّف؛ تفسيرٌ للأمر، اعتراضٌ بين «أعَجِلتُم» ومتعلِّقِه، وهو: «فبنَيْتُم». ويجوزُ أن يكونَ «وما وصّاكم به» عطفاً على «أمرِ ربكم» على أن يكون من كلام موسى عليه السلام، وقوله: «وهو انتظار موسى حافظين لعهده» من كلام المصنف؛ معترض بين المعطوف والمعطوف عليه، فـ «الأمر» في ﴿أَعَجِلتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾: واحد الأمور والشؤون.

⁽١) يعني بالخطاب قوله: ﴿ خَلَفْتُهُونِي ﴾.

ورُوي: أنَّ السامِريَّ قالَ لهم _ حين أخرَجَ لهم العِجْلَ وقال: ﴿ هَٰذَاۤ إِلَّهُ كُمْ وَالَهُ عُمُّمُ وَاللهُ مُوسَىٰ ﴾ [طه: ٨٨] ـ: إنَّ موسىٰ لن يرجع، وإنه قد ماتَ.

ورُوِي: أنهم عدُّوا عشرينَ يومًا بلياليها فجعَلوها أربعين، ثم أَحْدَثوا ما أحدثوا.

﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلُواحَ ﴾: وطرحَها لِمَا لِحِقَه من فَرْطِ الدَّهَشِ وشدَّةِ الضَّجَرِ عند استهاعِه حديثَ العِجل، غَضَبًا لله وحَمِيَّةً لدينِه، وكان في نَفْسِه حَديدًا شديدَ العضب، وكان هارونُ ألينَ منه جانبًا، ولذلك كان أحبَّ إلىٰ بني إسرائيلَ مِن موسى.

قال الإمام: ﴿أَعَجِلْتُم أَمْرَ رَبِّكُم ﴾ أي: ميعادَ ربِّكم، فلم تصبروا له. وعن الحسن: وعْدَ ربِّكم الذي وَعَده من الأربعين. وقال عطاء: أعجلْتم سخَطَ ربِّكم؟(١).

وهو المرادُ من قوله: «وهو انتظار موسى حافظين لعهده».

ويجوزُ أن يرادَبه: واحدُ الأوامر، أي: سبقتُم ما أمَرَ الله تعالى من انتظاري المدةَ المضروبة، يعني قولَ الله تعالى: انتظروا موسى أربعين يوماً حافظين لما وصّاكم به، فقوله: «حافظين»، حالٌ من فاعل ﴿أَعَجِلْتُمْ ﴾، وليس بشيء.

قولُه: (ورُوِي أنهم عدُّوا عشرينَ يوماً): روىٰ الإمامُ عن الحسن: «وَعْدَ ربَّكم الذي وعَدَكم من الأربعين»(٢).

وقلت: هذا الميعادُ غير ميعادِ الله تعالىٰ لموسىٰ عليه السلام في قولِه تعالىٰ: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيَّلَةٌ وَأَتَمَمْنَهَا بِعَشْرِ ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، لقربِ ميعادِ موسىٰ قبلَ مضيّه إلىٰ الطور، لقولِه تعالىٰ: ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ آرَبَعِينَ لَيَّلَةً وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ ٱخْلُفْنِي فِي الطور، لقولِه تعالىٰ: ﴿فِنَتُمُ مِيقَاتُ رَبِّهِ القوم عند مضيّه لقوله تعالىٰ: ﴿فِنْسَمَا خَلَفْتُهُونِي مِنْ بَعَدِينَ أَعَجِلْتُمْ أَمْ رَبِّكُمْ ﴾.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱۰: ۱۰–۱۱).

⁽٢) المصدر السابق (١٥: ١٠).

ورُوي: أنَّ التوراةَ كانت سَبْعةَ أسباع، فلمّا ألقىٰ الألواحَ تكسَّرت، فِرُفِعَ منها سِتَّةُ أسباعِها، وبقيَ منها سُبُعٌ واحد، وكان فيها رُفِعَ تفصيلُ كلِّ شيء، وفيها بقيَ الهُدىٰ والرحمة.

﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ ﴾ أي: بشَعرِ رأسِه، ﴿يَجُرُّهُۥ إِلَيْهِ ﴾ بذُؤابتِه، وذلك لشِدَّةِ ما وردَ عليه من الأمرِ الذي استفَزَّه وذهبَ بفِطنتِه، وظنَّا بأخيهِ أنه فَرَّطَ في الكفّ.

﴿ إِنَّنَ أُمَّ ﴾ قُرِئَ بالفتح تَشْبيهًا بـ ﴿ خُسةَ عَشَرَ »، وبالكَسْرِ على طَرْحِ ياءِ الإضافة، وابنَ أُميً » بالياء، «وابنَ إمِّ » بكَسْرِ الهمزةِ والميم. وقيل: كانَ أخاه لأبيه وأمّه، فإن صَحَّ فإنَّ أَضافه إلى الأُم، إشارةً إلى أنها مِن بطنٍ واحد، وذلك أدعى إلى العطفِ والرِّقة، وأعظمُ للحقِّ الواجب، ولأنها كانت مُؤمنةً فاعتدَّ بنسبِها، ولأنها هي التي قاسَتْ فيه المَخاوف والشدائد، فذكَّرهُ بحَقِّها.

قولُه: (وروي أنَّ التوراة كانت سَبْعة أسباع، فلمّ ألقىٰ الألواحَ تكسَّرت، فرُفِعَ منها سِتَّةُ أسباعِها، وبقيَ منها بقيَ الهُدىٰ والرحمة)، أسباعِها، وبقيَ منها شبُعٌ واحد، وكان فيها رُفِعَ تفصيلُ كلِّ شيء، وفيها بقيَ الهُدىٰ والرحمة)، وروَىٰ محيي السنّة: «فرُفِعَ ما كان فيه من أخبارِ الغيب، وبقي ما فيه من المواعظِ والأحكام»(١).

هذه الرواية منافيةٌ لما رواه قبل هذا: «أُنَّزِلت التوراةُ وهي سبعون وِقْرَ بعير، يُقْرأُ الجزءُ منه في سنَة، لم يقرأها إلا أربعةُ نفر: موسى، ويُوشَع، وعُزَير، وعيسىٰ».

ورواه محيي السنّة ^(٢) عن الربيع بن أنس. وما ذلك إلا من قِلّة ضَبْطِ الرواة، وعدمِ إتقانِ الناقلين، جزىٰ الله المحدِّثين خيراً.

قولُه: (﴿ أَبِّنَ أُمَّ ﴾ قُرِئَ بالفتح)، ابنُ عامر وأبو بكرٍ والكسائي: بكسر الميم، والباقون: بفتحها (٣).

⁽١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٤).

⁽٢) المصدر السابق (٣: ٢٨١).

⁽٣) انظر: «حُجّة القراءات» ص٢٩٧، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٨).

﴿إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضَعَفُونِ ﴾ يعني: أنه لم يَأْلُ جَهْدًا في كفِّهم بالوعظِ والإنذار، وبها بلغَنهُ طاقتُه من بَذْلِ القُوَّةِ في مُضادَّتِهم حتى قَهَروهُ واستَضْعفوه، ولم يَبْقَ إلّا أن يَقتُلوه، ﴿ فَلا تَشْعِتْ فِي الْأَعْدَاءَ ﴾: فلا تَفعَلُ بي ما هو أمنيتُهم من الاستهانة بي والإساءة إليّ، وقُرِئ: «فلا تَسْمَتْ بي الأعداء»، على نَهْي الأعداء عن الشهاتة، والمرادُ أن لا يُحِلَّ به ما يَشْمَتونَ به لأجله، ﴿ وَلا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّلْلِمِينَ ﴾: ولا تَجَعَلْني في مَوْجِدَتِك به ما يَشْمَتونَ به لأجله، ﴿ وَلا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّلْلِمِينَ ﴾: ولا تَجَعَلْني في مَوْجِدَتِك عليّ وعقوبتِك لي قرينًا لهم وصاحبًا. أو: ولا تَعتقِدُ أني واحدٌ من الظالمينَ مع براءَي منهم ومن ظُلْمِهم.

قال الزجّاج: «مَن قرأ بالفتح، فلأنَ كثرةَ الاستعمال دعا إلى الخفّة، وأن النداءَ مظنّة الحذف، فجعلوا «ابْنَ أُمَّ» شيئاً واحداً. ومن العرب من يقول: يا ابن أمِّي، بإثبات الياء»(١).

قولُه: (فلا تَفعَلْ بي ما هو أمنيتُهم من الاستهانة)، الراغب: «الشهاتة: الفرحُ ببليّة مَنْ تُعادِيه ويُعادِيك، يقال: شَمِت به، فهو شامت، والتشميت: الدعاءُ للعاطِس، كأنه إزالة المرض» (٢).

قولُه: (في مَوْجِدَتِك)، الأساس: «وَجِدَ عليه مَوْجِدَة: غضِب عليه».

قولُه: (أو: ولا تَعتَقِدْ أني واحدٌ من الظالمينَ) من بابِ الكناية، والفرقُ بين الوجهينِ هو أنّ في الوجهِ الأوّلِ قيَّدَ مطْلَقَ قولِه: ﴿ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّلِلِمِينَ ﴾ بحالةِ الغضب، وإرادةِ الانتقام.

وفي الوجهِ الثاني أبقاه على إطْلاقه، ولكن جعل «الجعْل» بمعنى الاعتقادِ من باب قولِه تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلُوا ٱلْمَلَتَيِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَندُ ٱلرَّحْمَنِ إِنَكَا ﴾ [الزخرف: ١٩](٣).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤١٨) بتصرّف يسير.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٤٦٣.

⁽٣) والآية شاهد علىٰ أن «جعَلوا» بمعنى: اعتقدوا، وهو المعنىٰ الذي يفهم من قول الراغب: «الحكُم بالشيء علىٰ الشيء حقاً كان أو باطلاً». «المفردات» ص٩٤.

لمّا اعتذرَ إليه أخوهُ وذكرَ له شهاتةَ الأعداء ﴿ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِأَخِى ﴾؛ ليُرْضِيَ أخاه، ويُظهِرَ لأهلِ الشهاتة رِضاهُ عنه، فلا تَتِمَّ لهم شهاتتُهم، واستَغفَرَ لنَفسِه مما فَرَطَ منه إلىٰ أخيه، ولأخيهِ إنْ عسىٰ فَرَّطَ في حُسْنِ الخِلافة،

قولُه: (واستَغفَرَ لنَفسِه... ولأخيهِ إنْ عسىٰ فَرَّطَ في حُسْنِ الخِلافة)، في التركيب إشكال، وهو أنّ «عَسَى» تقتضي أن يؤتَىٰ لها إما باسم وخبر، وشرطُ الخبر أن يكونَ «أنْ» مع الفعل المضارع. وربما يُستعمَلُ بغير «أن» تشبيهاً لها بـ«كاد»، نحو قوله:

عَسَىٰ الكَرْبُ الذي أمسَيْتُ فيهِ يَكُونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ (١)

وقد يجيء خبرُها اسماً منصوباً، للرجوع إلى أصلِه المتروك، نحو قولها: "عَسَىٰ الغُوَيْرُ أَبُوُساً" (٢). وإما بـ (إنْ والفعلِ خاصة، فيُستغْنَىٰ بذلك عن اسمٍ قبلها، نحو: "عسىٰ أنْ يخرج زيد"، وهي في هذا التركيبِ غيرُ واقعة علىٰ إحدى هذه الصور. فما وجهه ؟ فيقال: لا شك أن أفعال المقاربة (٣)، وأفعال القلوب (٤)، والأفعال الناقصة (٥)، تشترك في معنى كونها مِن دواخلِ المبتدأ والخبر.

⁽١) هذا البيت من قصيدة لهدبة بن خشرم، قالها في الحبس.

^{...} والشاهد فيه مجيء خبر «عسَى» فعلاً مضارعاً مجرداً من «أنْ» تشبيها لها بـ «كاد» وذلك قليل. انظر: «خزانة الأدب» (٤: ٨١)، و «الكتاب» (٣: ١٥٩).

⁽٢) وهذا القول مَثَلٌ من قول الزبّاء حين قالت لقومها عند رجوع قَصِير من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه. ومعنىٰ المثل: لعل الشريأتيكم من قبل الغار. والغُوير: تصغير غار. والأبؤس: جمع بأس، وهو الشدّة. والمثل يضرب للرجُل يقال له: لعلّ الشرجاء من قِبَلك.

والشاهد فيه نصب «أَبْؤُساً» على معنى: عسَىٰ الغوير يصير أبؤساً. ويجوز أن يقدّر: عسىٰ الغوير أن يكون أبؤساً. وقال أبو عليّ: جعل «عسىٰ» بمعنىٰ «كان» ونزله منزلته. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٣٤١)، و «الكتاب» لسيبويه (٣: ١٥٩).

⁽٣) هي: «كاد» وأخواتها.

⁽٤) هي: «ظنّ» وأخواتها.

⁽٥) هي: «كان» وأخواتها.

وطلبَ أن لا يَتَفرَّقا عن رحمتِه، ولا تزالَ مُنتَظِمةً لهما في الدنيا والآخرة.

قال صاحب «اللُّباب»: «ويتصلُ بهذه الأفعالِ «كان» وأخواتها، لأنها لا تتمُّ بالمرفوع كلاماً». تمّ كلامه.

وكما جاز مجيءُ «كان» و «ظننت» زائدتَين، في نحو قولِ الشاعر:

وَجِيرانٍ لَنَا كَانُوا كِرامِ (١)

وقولُهُم: زيْدٌ ظنِّي مُقِيم، كذا هذا (٢)، علىٰ أنّ الأخفشَ أجاز زيادَة «كاد» مستدلًّا بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلسَّكَاعَةَ ءَانِيـَةً أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [طه: ١٥] (٣).

فعلى هذا لا يبعدُ أن تكونَ «عَسَى» في تركيب «الكشاف» زائدة.

المعنى: واستغفر موسى لأخيه أنْ فرّط في حسْنِ الخلافة، ثم أقحم «عسى» لإعطاءِ تأكيدِ معنىٰ «إن» الشرطية، وهو الخلوّ عن الجزم بوقوع الشرط.

قيل: فيه ضميرٌ عائد إلى التفريط، وخبرُه محذوف، أي: عسى التفريط أن يكونَ حاصلاً. قال ابنُ الحاجب في «شرح المفصّل» في «التنازع»: «إنّ خبرَ «عسى» قد يحذف»(٤).

قولُه: (ولا تزال _ أي: الرحمة _ مُنتَظِمةً لهما في الدنيا والآخرة): هذا الدَّوامُ إنها يعطيه جعْلُ الرحمة كالدار التي يدخلُها أهلها وساكنوها، وتقييدُه بالجملةِ الاسمية، وهو قوله:

فكيف إذا رأيتُ ديار قومِي.

ويروىٰ خلاف ذلك.

انظر: «ديوان الفرزدق» (٢: ٢٩٠)، و «خزانة الأدب» (٤: ٣٧).

⁽١) هذا عجز بيت من قصيدة طويلة للفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك، وصدره:

⁽Y) أي: أن «عسىٰ» في قول الزمخشري «إنْ عَسَىٰ فَرَط...» زائدة.

⁽٣) انظر: «همع الهوامع» (٢: ١٣٧)، والآية شاهد على مجيء «كاد» زائدة.

⁽٤) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (١: ١٧٢)، والكلام بمعناه.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا ٱلْعِجْلَ سَيَنَا لَمُمْ غَضَبُ مِن رَّبِهِمْ وَذِلَّةٌ فِ ٱلْحَيَوَةِ ٱلدُّنَيْأُ وَكَذَالِكَ بَخْرى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴾ ١٥٢]

﴿غَضَبُ مِن رَبِهِمْ وَذِلَةٌ ﴾ الغَضَب: ما أُمِروا به من قَـتْلِ أَنفُسِهم، والذَّلَـة: خروجُهم من ديارِهم، لأنَّ ذُلَّ الغُربةِ مَثَلٌ مَضرُوب. وقيل: هو ما نالَ أبناءَهم - وهم بنو قُرَيْظَة والنَّضير - من غضبِ الله تعالى بالقتلِ والجلاء، ومن الذِّلَّةِ بضَرْبِ الجِزْية.

﴿ ٱلْمُفْتَرِينَ ﴾: الـمُتكَذَّبين علىٰ الله، ولا فِرْيةَ أعظَمُ من قولِ السامِريِّ: ﴿ هَذَا إِلَهُكُمُ وَإِلَهُ مُوسَىٰ ﴾ [طه: ٨٨].

﴿وَأَنتَ أَرْحَكُمُ ٱلرَّحِمِينَ ﴾، وهذا من أسلوبِ قولِه: ﴿وَأَصَّلِحَ لِي فِي ذُرِيَّقِ ﴾ [الأحقاف: ١٥].

قولُه: (الغَضَب: ما أُمِروا به مِن قَتْلِ أَنفُسِهم): قال محيي السنة: «هو قول أبي العالية»(١).

وقلت: وهو مأخوذٌ من قولهِ تعالىٰ: ﴿فَتُوبُواْ إِلَىٰ بَارِبِكُمْ فَاقْنُلُواْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٥] وذلك أنه تعالىٰ لما بين أنّ القومَ ندِموا على عبادةِ العجل بقوله: ﴿ وَلِمَّا سُقِطَ فِت أَيْدِهِمْ وَرَاقًا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُوا ﴾، والندمُ توبة، ولذلك عقبوه بقوله: ﴿لَإِن لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِر لِي وَرَاقًا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُوا ﴾، والندمُ توبة، ولذلك عقبوه بقوله: ﴿ لَإِن اللهِ يَعْفِر لِي اللهُ وَدَكرَ غضبَ موسىٰ علىٰ أخيه عليهما السلامُ ثم استغفاره بقوله: ﴿ وَتِ اعْفِر لِي وَلِالْخِي ﴾ _ اتّجه (٢) لسائلٍ أن يقول: يا ربِّ إلىٰ ماذا مصيرُ ندمِ القوم وتوبتهم واستغفار نبي الله؟ وهل قَبِلَ الله توبتهم؟ فأجاب: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّغَذُواْ ٱلْمِجْلُ سَيَنَا أَهُمْ غَضَبُ مِن رَبِهِمْ ﴾، أين الله؟ وهل قَبِلَ الله توبتهم؟ فأجاب: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّغَذُواْ ٱلْمِجْلُ سَيَنَا أَهُمْ عَضَبُ مِن رَبِهِمْ ﴾، أين نعَم، قبِل توبة موسىٰ وأخيه، وغَفَر له ولأخيه خاصة، وكان من تهام توبة القوم أن أمَرَهم الله تعالىٰ بقتْلِ أنفسِهم، فوضع ﴿ اللّذِينَ ٱتَّعَذُواْ ٱلْمِجْلَ ﴾ موضع ﴿ القوم الله تعالىٰ بقتْلِ أنفسِهم، فوضع ﴿ اللّذِينَ ٱتَّعَذُواْ ٱلْمِجْلَ ﴾ موضع ﴿ القوم الله بالعلية (٣)، والله أعلم.

⁽١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٥).

⁽٢) جواب «ليّا» في قوله: «ليّا بيّن أن القوم...».

⁽٣) أي: أن غضب الله سينالهم بسبب اتخاذهم العجل.

ويجوزُ أَن يَتَعلَّقَ ﴿ فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ بـ «الذِّلَة» وَحْدَها، ويُراد: سينالهُم غَضَبٌ في الآخرة، وذِلَّةٌ في الحياةِ الدُّنيا، ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِ مُ ٱلذِّلَةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِنَ ٱللّهِ ﴾ [البقرة: ٦١].

[﴿ وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا ٱلسَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَعَفُورٌ رَّحِيـــُهُ ﴾ ١٥٣]

﴿ وَٱلَّذِينَ عَمِلُوا ٱلسَّيِّعَاتِ ﴾ من الكُفرِ والمعاصي كلِّها، ﴿ ثُعَ تَابُوا ﴾: ثم رَجعوا، ﴿ مِنْ بَعْدِهَا ﴾ إلى الله واعتذروا إليه ﴿ وَءَامَنُوا ﴾ وأخلَصوا الإيمان، ﴿ إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا ﴾ : من بعدِ تلك العظائم، ﴿ لَغَفُورٌ ﴾ : لَستورٌ عليهم مَحَّاءٌ لِها كانَ منهم، ﴿ رَجِيعُ ﴾ : مُنعِمٌ عليهم بالجنة، وهذا حُكُمٌ عامٌ يدخلُ تحته مُتَّخِذو العِجلِ ومَنْ عَداهم.

عَظَّمَ جِنايتَهُم أَوَّلًا، ثم أَرْدَفها تعظيمَ رحمتِه،

قولُه: (ويجوزُ أن يَتَعلَّقَ ﴿ فِي ٱلْحَيَوَةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ بـ «الذِّلَة» وَحْدَها): عطف من حيثُ المعنىٰ على قوله: «الغضب: ما أُمِروا به مِنْ قَتْلِ أَنفسِهم»، لأنه _ على الأول _ متعلَّقُ بالغضب والذلّةِ معاً (١).

قولُه: (عَظَّمَ جِنايتَهُم أُوَّلًا): يعني جمع ﴿السَّيِّنَاتِ ﴾ وعرّفها باللام الاستغراقيّ، ثم أعادها بعد ذكرِ التوبة في قولِه: ﴿مِنْ بَعْدِهَا ﴾، وعطف «آمَنوا» علىٰ ﴿تَابُوا ﴾، تعظيماً للذنب، وعقّب ذلك بوصفِ الربوبية، ثم أعاد لفظَ ﴿بَعْدِهَا ﴾ لشدّة العناية، وأرْدفَها بقوله: ﴿لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ليفيدَ تلك الفائدة التي ذكرها.

ومثْلُه في المعنى، وتكريرِ «بعْد» للطول، قولُه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوَءَ بِجَهَىٰلَةِثُمَّ تَـابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصَّلَحُواْ إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النحل: ١١٩].

⁽١) يعني: الجار والمجرور "فِي الدنيا" ـ علىٰ المعنىٰ الأول ـ تعلَّقا بالغضب والذلَّة.

ليُعْلَمَ أَنَّ الذُّنوبَ وإنْ جَلَّتْ وعَظُمَتْ فإنَّ عَفْوَهُ وكَرَمَهُ أعظَمُ وأجلُّ، ولكن لا بُدَّ مِنْ حِفظِ الشريطة، وهي وجوبُ التوبة والإنابةِ، وما وَراءَهُ طَمَعٌ فارغٌ وأشْعَبيَّةٌ باردة، لا يَلتفتُ إليها حازِم.

[﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحُ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدُى وَرَحْمَةُ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ ١٥٤]

﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾ هذا مَثَل، كأنَّ الغَضَبَ كان يُغرِيهِ على ما فَعَلَ ويقولُ له: قُلْ لقومِك كذا، وألْقِ الألواح، وجُرَّ برأسِ أخيكَ إليك، فتركَ النُّطقَ بذلك، وقَطَعَ الإغراء. ولم يَستَحْسِنْ هذه الكلمة، ولم يَستَفصِحْها

قولُه: (ليُعْلَمَ أَنَّ النُّنوبَ وإنْ جَلَّتْ وعَظُمَتْ فإنَّ عَفْوَهُ وكرَمَهُ أعظَمُ وأجلُّ)، أخذ هذا المعنى من أبي نُوَاس:

يا رَبِّ، إِنْ عَظُمَتْ ذُنوبِي كَثْرةً فَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ عَفْوَكَ أَعظَمُ إِنْ كَانَ لا يَرْجُوكَ إِلا مُحْسِنٌ فِيمَن يَلُوذُ ويَسْتَجِيرُ المُجْرِمُ! (١)

قولُه: (وما وَراءَهُ طَمَعٌ فارغٌ) تعريضٌ بأهْلِ السنّة، وهم لا يمتنعون في هذه الآيةِ من حفظ تلك الشَّريطة، لأن التوبة فيها مقترنةٌ بالإيهان، مصحوبةٌ به، والآية (٢) بجملتها تذييلٌ لحديثِ عَبَدة العجل، وإنها الكلامُ في توبةِ المؤمن الموحّد المرتكبِ للمعاصي.

قولُه: (هذا مَثَل) أي: ليس بحقيقة، وهو استعارةٌ مكنيةٌ مقارنة بالتخييلية.

شبه الغضبَ بإنسانٍ يُغرِي موسىٰ عليه السلام ويقول له: افعل كذا وكذا، ثم يتركُ كلامَه، ويترك الإغراء.

⁽١) البيتان من مقطوعة لأبي نواس قالها في الزهد. انظر: «ديوان أبي نواس» ص٦١٨.

⁽٢) يعني الآية ١٥٣ من سورة الأعراف تذييل لما قبلها من الآيات (١٤٨ - ١٥٢) من السورة.

كُلُّ ذي طَبْعِ سَليم وذَوقِ صحيح إلّا لذلك، ولأنه مِن قبيل شُعَبِ البلاغة، وإلّا فها لقراءة مُعاويةً بنِ قُرَّة: «وليّا سَكَنَ عن موسى الغَضَبُ»، لا تَجِدُ النَّفْسُ عندَها شيئًا من تلك الرّوعة؟! وقُرئ: «وليا سُكِّت» و«أُسْكِت»، أي: أسْكَته الله، أو أخوه باعتذاره إليه وتنصُّلِه، والمعنىٰ: وليّا طُفِئ غَضَبُه. ﴿أَخَذَ ٱلْأَلُواحَ ﴾ التي ألقاها، ﴿وَفِي نُسْخَتِهَا ﴾: وفيما نُسِخَ منها، أي: كُتِب، والنَّسْخة: فُعْلةً بمعنىٰ: مفعول، كالخُطْبة، ﴿لرَبِّهِم يَرْهَبُونَ ﴾ دخلَت اللامُ لتقدُّم المفعول، لأنَّ تأخُّر الفِعْلِ عن مفعوله، كُسِبُه ضَعْفًا، ونَحْوه: ﴿للرُّهُ يَاتَعَبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣] وتقولُ: لك ضَرَبْت. مفعولِه يُكْسِبُه ضَعْفًا، ونَحْوُه: ﴿للرُّهُ يَاتَعَبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣] وتقولُ: لك ضَرَبْت.

وجعلها صاحب «المفتاح» استعارةً تَبَعية، لأنه استعار لتفاوتِ الغضب عن اشتداده إلىٰ السكون، إمساكَ اللسانِ عن الكلام(١).

والظاهرُ الأول(٢).

قولُه: (لا تَحِدُ النَّفْسُ): حال من المجرور في «فها لقراءة معاوية»، كقولك: ما لك لا تضرب؟!

قولُه: (الروعة)، الأساس: «رَعْتُه، ورَوَّعْتُه، وارْتَعْتُ منه، وأصابتْه روعةُ الفِراق. ومن المجاز: فَرَس رائع: يروع الرائِيَ بجهاله. وكلام رائع: رائق».

قولُه: (وتنصُّلِه) وهو مِن: تنصَّل فلان مِن ذَنْبِه: تَبَرَّأ.

قولُه: (والنُّسْخة: فُعْلةٌ)، نَوَّنَ «فُعْلَة» لأنه تابع لموزونها.

⁽١) انظر: «مفتاح العلوم» ص١٨٤. وقد عدّها السكاكي من نوع استعارة المعقول لمعقول.

⁽٢) ليس المقصود أن الطيبي يرفض رأي السكاكي مطلقاً، وإنّها هو يرجّح القول بالاستعارة المكنيّة في الآية بالنظر إلى بيان الزمخشري السابق لمعنى الآية. ولا يخفى على الطيبي ولا على غيره أنه يجوز أن تكون الاستعارة تبعية إذا أجريت في الاسم ﴿الْفَضَبُ ﴾، الاستعارة تبعية إذا أجريت في الاسم ﴿الْفَضَبُ ﴾، وأن تكون مكنيّة إذا أجريت في الاسم ﴿الْفَضَبُ ﴾، وبالتالي لا خلاف بين الطيبي والسكاكي في ذلك، ولا ترجيح لرأي على رأي، علماً بأن السكاكي أورد الآية مثالاً لاستعارة معقول لمعقول في معرض الحديث عن أنواع الاستعارة، لا في معرض شرح كلام الزمخشري.

[﴿ وَاخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَائِنَا فَلَمَّا أَخَذَتُهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِ لَوْشِئْتَ الْمَلَكُنَهُم مِن قَبْلُ وَإِيْنَ أَتُهُلِكُنَا عِا فَعَلَ ٱلسُّفَهَا وَمِنَّا أَنْ هِى إِلَّا فِنْنَكُ تُضِلُ بِهَا مَن تَشَاءُ وَبَهْدِى مَن تَشَاهُ أَنتَ وَلِيُّنَا فَأَغْفِر لَنَا وَارْحَمَنا وَأَنتَ خَيْرُ الْغَنفِينَ * وَاَحْتُبُ لَنَا فِي هَنذِهِ الدُّنْيَا وَبَهْدِهِ لَنَا وَالْمَعْنَا وَأَنْ مَنَا وَالْمَعْنَا وَأَنْ مَنَا أَلْ اللهُ عَلَيْ اللهُ وَلَا عَنْ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا عَذَا إِنَّا هُمُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَلَيْنَا يُوْمِنُونَ * اللّهَ مَنْ أَسَانًا وَوَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَا عَذَا إِلَيْ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ مَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَيْكُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلَهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا اللّهُ وَلِهُ اللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ اللّهُ اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللل

﴿ وَٱخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾ أي: مِن قومه، فحذف الجارَّ وأوْصَلَ الفعل، كقوله: ومِنَّا الذي اختِيرَ الرِّجالَ سَماحةً

قال ابن الحاجب: «هذه الأمثلة وُضِعتْ لموزونِها أعلاماً، على الإيجاز، نحو: أسامة، على البن الحاجب: «هذه الأمثلة وُضِعتْ لموزونِها أعلاماً، على قوله: «وإن كان موزونُها مذكوراً معها، كقولك: وَزْنُ قائمة: فاعِلَة، منهم من يجعلُ له حكم الموزونِ فيصْرفه» (١). كذا في هذا المقام، لأن «النَّسْخة» مصروفة.

قولُه: (مِنَّا(٢) الذي اختِيرَ الرِّجالَ سَماحةً): وأنشد الزجاج تمامه:

وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ^(٣)

⁽١) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ١٢٧).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية دون واو، وفي «الكشاف»: «ومنا» بواو، وسيتكلم الطيبي في ذلك.

⁽٣) قوله: «الزَّعازع» سقط من (أ). والبيت مطلع قصيدة طويلة قالها الفرزدق يفخر بقومه، ويهجو جريراً وقومه.

قيل: اختارَ مِن اثنَي عَشَرَ سِبْطًا، من كلِّ سِبْطٍ ستّةً، حتَّىٰ تَتَاهُوا اثنين وسبعين، فقال: ليَتَخلَّفْ مِنكم مِثْلَ أَجْرِ مَنْ خَرَج، فقال: إنَّ لِـمَنْ قَعَدَ مَنِكم مِثْلَ أَجْرِ مَنْ خَرَج، فقعدَ كالب ويُوشَع.

والبيت للفرزدق.

والزعازع: الرياحُ الشديدة، والأصل: اخْتِيرَ من الرجال، يصف قومَه بالساحة والجود، في فصلِ الشتاء، الذي فيه تنقطع المِيرةُ (١) عن أهل البوادي، وتَعِزُّ الأقوات، ويُعْدمُ المُرْعَى، فمن كان يجودُ في ذلك الوقت، ففي غيرهِ من الأوقاتِ أَجْوَد.

وهو من أبيات «الكتاب»(٢).

وقيل: هذا البيتُ إذا رُوي: «وَمِنّا» بالواو، يكون ظاهرَ التقطيع، وإنْ رُوِي بغيرها يكونُ أخرِم^(٣). فنقول: وَمِنْ نَلْ / فَعُولُنْ، لَذِي اخْتِيرَرْ / مَفَاعيلن. وكذا نقول: مِنْ نَلْ / فَعُلُن، لَذِي اخْتِيرَرْ / مَفَاعيلن. وكذا نقول: مِنْ نَلْ / فَعُلُن، لَذِي اخْتِيرَرْ / مفاعيلُن. والباقي ظاهر.

قولُه: (حتى تَتَامُّوا)، النهاية: «وفي الحديث: «تَتَامَّتْ إِلَيْهِ قُرَيشٌ»، أي: جاءته متوافرة متتابعة». الأساس: «اجتمعوا، فتَتَامُّوا عشَرة».

⁼ وقوله: «سهاحة» يعني: جوداً وكرماً.

انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٢: ٤٢٠)، و«ديوان الفرزدق» ص٤١٨، وفيه: «وخَيْراً» موضع: «وجُوداً».

وانظر كذلك: «الدرر اللوامع» (١: ١٤٣)، و «شرح ابن يعيش» (٥: ١٢٣).

والشاهد في البيت نصب «الرجال» بنزع الخافض، كما نصب لفظ «قوم» في ﴿ وَأَخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَكُ ﴾ في الآية.

⁽١) الميرة-بكسر الميم-: الطعام.

⁽٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٩).

⁽٣) الأخرم من الشعر: ما كان في صدره وَتَدُّ مجموعُ الحركتين فخُرِم أحدهما وطُرح. والمخَرْم: من عِلَل الطويل، وهو حذف فاء «فعولن»، ويسمَّىٰ «الثَّلْم». انظر: «لسان العرب» (٢: ١٤٥) مادة (خرم).

ورُوِي: أنه لم يُصِبْ إلّا سِتِّينَ شيخًا، فأوحى الله تعالى إليه أن تختارَ من الشَّبّانِ عَشَرة، فاختارَهُم فأصبحوا شُيوخًا. وقيل: كانوا أبناءَ ما عدا العِشرين، ولم يَتَجاوزوا الأربعين، قد ذهبَ عنهم الجَهْلُ والصِّبا، فأمرَهُم موسى أن يصوموا ويتَطهَّروا ويُطهِّروا ثيابَهم، ثم خرجَ بهم إلى طُورِ سَيْنا، لميقاتِ ربِّه، وكانَ أمرَهُ ربُّه أن يأتيه في سبعينَ من بني إسرائيل، فلما دنا موسى من الجبلِ وقع عليه عَمودُ الغَمامِ حتى تَغَشَّى الجبل كلَّه، ودنا موسى ودخل فيه، وقال للقوم: ادنُوا، فدَنَوْا، حتى إذا دَخلوا في الغَمامِ وقعوا شُجَّدًا، فسَمِعوه وهو يُكلِّمُ موسى عليه السلام يأمرُهُ ويَنْهاه: افعَلْ ولا تَفعَل.

ثم انكشفَ الغَمامُ فأقبلوا إليه، فطلبوا الرؤية، فوعَظَهُم وزَجَرَهُم وأنكرَ عليهم، فقالوا: ﴿ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُر إِلَيْكَ ﴾، ﴿ يَكُمُوسَىٰ لَن نُؤْمِنَ لَكَ حَتَىٰ زَى اللهَ جَهْرَةُ ﴾ [البقرة: ٥٥]، فقال: ﴿ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُر إِلَيْكَ ﴾،

قولُه: (ثم انكشفَ الغَمامُ، فأَقْبلوا إليه، فطَلبوا الرؤية) إلى قوله: (فقال: ﴿رَبِّ أَرِنِيَ أَنِظَرَ إِلَيْكَ ﴾)، هذا التأويلُ مبنيّ علىٰ أن هذه القصة هي القصة الأولى، وهي علىٰ خلافِ نظْم الآيات، وأقوال المفسّرين.

أما نظم الآياتِ فظاهر. قال الإمام: «إنه تعالى ذكر قصةَ ميقاتِ الكلام، وطلب الرؤية، ثم أتبعها بذكر قصةِ العجْل وما يتصلُ بها. وظاهر الحال أن تكون هذه القصةُ مغايرةً للمتقدِّمة. ولا يليقُ بالفصاحة أن يذْكر بعضَ القصة، ثم ينتقل إلى أخرى، ثم يرجعَ إلى القصةِ الأولى، فإنه يوجبُ نوعاً من الاضطراب. والأولى صونُ كلام الله المجيدِ عنه.

وأيضاً، إنه تعالىٰ ذكر في القصةِ الأولىٰ أنه خرَّ موسىٰ صعِقاً، وجعل الجبل دَكَّا. وذكر في الثانيةِ أن القومَ أخذتُهم الرَّجفةُ دُون موسى. وكيف يقال: إنه أخذتُه الرجفة، وهو الذي قال: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهۡلَكُنّهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّنَى﴾.

وأيضاً، لو كانت الرجفةُ إنها حصلت بسبب طلبِ رؤيتِهم، لقال: أَتُهْلكنا بها يقوله السفهاء؟ ولم يقل: «بها فَعَلَ»، والفعل هو عبادة العجل»(١).

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱۵: ۱۹).

يُريدُ: أَن يَسمَعُوا الرَّدَّ والإنكارَ من جِهتِه، فأُجيبَ ﴿ لَن تَرَىنِي ﴾، ورَجَفَ بهم الجبلُ فصَعِقُوا، ولما كانتِ الرَّجْفةُ ﴿قَالَ ﴾ موسىٰ: ﴿ رَبِّ لَوْ شِثْتَ أَهْلَكُنْهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّنَى ﴾، وهذا تَـمَنِّ منه للإهلاكِ قبلَ أن يرىٰ ما رأىٰ من تَبِعةِ طَلَبِ الرؤية،

وقلت: وقال في «البقرة»: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَنْمُوسَىٰ لَن نُؤْمِنَ لَكَ حَتَىٰ نَرَى اللّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَ تَكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ نَنظُمُونَ * ثُمَّ بَعَثْنَكُم مِّنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٥-٥٦](١)، ولم يذكر فيه صعْقة موسىٰ عليه السلام ولا طلبَ الرؤية منه.

وأما أقوال المفسرين، فقد روى محيي السنّة عن السُّدِي أنه قال: «أمر الله تعالى موسى عليه السلامُ أن يأتيه في ناس من بني إسرائيل، يعتذرون إليه من عبادةِ العجل، فاختار موسى من قومِه سبعين رجُلاً، فلما أتوا ذلك المكان قالوا: ﴿ لَن نُوْمِنَ لَكَ حَقَّى نَرَى اللّهَ جَهْرَةً ﴾ [البقرة: ٥٥]، فأخذَتُهم الصاعقة» (٢).

وذكر في القصةِ الأولى: «أن الله تعالىٰ أنزل ظُلْمةً في سبعةِ فراسخ: فطَرد عنه الشيطان، وهوامَّ^(٣) الأرض، وكُشِطتْ له السهاء، فرأىٰ الملائكةَ قياماً في الهواء، ورأىٰ العرشَ بارزاً، وكلّمه الله، وناجاه، فاستحلىٰ كلامَ الله، واشتاق إلىٰ رؤيتِه، فقال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾»(٤).

وكذا ذكر الواحدي (٥)، وابنُ الأثير في «التاريخ الكامل» (٦). ونعوذُ بالله من إبطالِ الحق، وكيدِ الشيطان، وندعوه تعالىٰ أن يتجاوزَ عن المصنَّفِ بالغفران.

قولُه: (﴿ لَوْ شِثْتَ أَهْلَكُنَّهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّنَى ﴾، وهذا تَـمَنُّ منه للإهلاكِ)، وطريقةُ إفادتِه

⁽١) والآيتان شاهدتان على أن موسى عليه السلام لم يُصْعَق هذه المرة، ولم يطلب الرؤية في هذا الموضع.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٦).

⁽٣) هوامّ: جمع هامة، وهي: اسم لكل مَحوفٍ من الأحناش. «الصحاح» (٥: ٢٠٦٢) مادة (همم).

⁽٤) «معالم التنزيل» (٣: ٢٧٥).

⁽٥) قال: «والمعنى: أني قد سمعت كلامك، فأنا أحبِّ أن أراك». «الوجيز في التفسير» (١: ٢٩٨).

⁽٦) انظر القصة مفصلة في: «الكامل في التاريخ» (١:٨٠١-١١٨).

كما يقولُ النادمُ على الأمرِ إذا رأى سوءَ المغَبَّة: لو شاءَ الله لأهلكني قبلَ هذا.

﴿ أَتُهْلِكُنَا مِا فَعَلَ ٱلسَّفَهَا مُ مِنَّا ﴾ يعني: أَتُهْلِكُنا جميعًا؟ يعني: نَفسَه وإيّاهم، لأنه إنها طلبَ الرؤيةَ زَجْرًا للسفهاء، وهم طَلَبوها سَفَهًا وجَهْلًا.

التمنّي أن «لو» لامتناع الشيء لامتناع غيره، فناسبت معنىٰ التمني، لأنها لطلبِ غير الواقع واقعاً، وضمّ معها حصولَ ما يوجبُ الندم من تَبِعة طلبِ الرؤية، كما قال، فالمعنى: ليت مشيئتك تعلّقت بإهلاكِنا قَبْلُ.

وقلت: إنها ذهب إلى هذا المعنى ليوافق ما أسس عليه مذهبه، وهو خلافُ الظاهر، لأن «لو» للامتناع، وإنها يتولَّدُ معنى التمني إذا اقتضاه المقام، وهاهُنا المقامُ يقتضي ألا يهْلكَهم حينئذ، لقوله: ﴿أَتُهْلِكُنَا عِمَافَعَلَ ٱلسُّفَهَاءُ ﴾؟

قال محيي السنة: «لَـــّمَا رأوا الــهيبة، أخذتْهم الرّعدة، فرَحِهم موسى، وخاف عليهم الموت، واشتدّ عليه فقدُهم، وكانوا له وزراء مطيعين، وذلك قوله: ﴿رَبِّ لَوَ شِئْتَ أَهْلَكُنَّهُم مِنْ فَبَلُ ﴾ (١).

وقال القاضي: «عَنَىٰ بقولِه: ﴿لَوْ شِتْتَ آهَلَكُنَهُم ﴾: أنك قدِرْت على إهلاكِهم قبل ذلك، بحملِ فرعونَ عليهم، أو إغراقِهم في البحر، فترحَّمْتَ عليهم بالإنقاذ منها، فإن ترحَّمْتَ عليهم مرة أخرى، لم يبْعدْ من عميمِ إحسانِك (٢).

قولُه: (سوء المغبَّة)، الجوهري: «غِبُّ كلِّ شيء: عاقبتُه. وقد غبَّت الأمورُ، أي: صارت إلىٰ أواخرها».

قولُه: (يعني: أَتُمْلِكُنا جميعاً؟ يعني: نَفْسَه وإيّاهم): يريد أنه استبعدَ هَلاكَ نفسه لإهلاك القوم، يدلُّ عليه قوله: «لأنه إنها طلبَ الرؤيةَ زَجْراً للسفهاء، وهم طلبوها سفَهاً».

⁽١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٦).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٣). وقد ذكر هذا المعنى مع معنّى آخر قبله كالذي ذكره الزمخشري.

﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِنْنَكَ ﴾ أي: مِحْتَكُ وابتِلاؤُكَ حِينَ كلَّمْتَني وسَمِعوا كلامَك، فاستَدَلُّوا بالكلام على الرؤية استدلالًا فاسِدًا، حتى افتُتِنوا وضَلُّوا، ﴿تُضِلُ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِي مَن قَشَآءُ ﴾: تُضِلُّ بالمحدة الجاهلين غيرَ الثابتينَ في معرفتِك، وتَهْدي العالِمينَ بك الثابتينَ بالقولِ الثابت. وجعلَ ذلك إضلالًا من الله وهُدًى منه، لأنَّ مِحْنَته لما كانت سَببًا لأنْ ضَلُّوا واهتَدَوْا، فكأنه أضلَّهم بها وهَداهُم؛ على الاتساعِ في الكلام، ﴿أَنتَ وَلِيُّنَا ﴾: مولانا القائمُ بأمورِنا.

قال محيي السنة: ﴿﴿أَتُهْلِكُنَا مِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ يعني: عبَدةَ العجْل، ظنَّ موسىٰ أنهم عُوقِبوا باتخاذ بني إسرائيلَ العجل﴾(١).

والظاهر أن الفاء في قوله: ﴿فَلَمَّا آَخَذَتُهُمُ ٱلرَّجْفَةُ ﴾ فصيحة (٢)، إذ التقدير: واختار موسىٰ قومَه سبعين رجُلاً لميقاتنا، فحَضروا الميقات، وقالوا: أرنا الله جهرة، فأخذتهمُ الرّجفة، فلها أخذتهم الرَّجْفةُ قال: «ربِّ…».

يدلُّ عليه ما في «البقرة»: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَكُوسَىٰ لَن نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْ رَةَ فَأَخَذَ تُكُمُ الصَّنِعِقَةُ ﴾ [البقرة: ٥٥].

قولُه: (﴿إِنَّ هِىَ إِلَّا فِنْنَنُكَ ﴾ أي: مِحْنتُك [وابتِلاؤُك] حينَ كلَّمْتني وسَمِعوا كلامَك، فاستَدَلُّوا بالكلام علىٰ الرؤيةِ): قال محيي السنّة: ﴿﴿إِنَّ هِىَ إِلَّا فِنْنَنْكَ ﴾، أي: التي وقع فيها السفهاء﴾(٣).

وقال القاضي: "أَوْجَدْتَ فِي العجْل خُواراً، فزاغوا به"(٤).

⁽١) (معالم التنزيل) (٣: ٢٨٧).

⁽٢) أي: جزائية، يترتّب ما بعدها على ما قبلها، ويكون ما قبلها سبباً في حصول ما بعدها.

⁽٣) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٧).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٣).

﴿وَاَكْتُبُ لَنَا﴾: وأثبِتْ لنا واقسِمْ ﴿فِي هَنذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾: عافيةً وحياةً طيّبةً وتوفيقًا في الطاعة، ﴿وَفِي ٱلْآخِرَةِ ﴾ الجنّة، ﴿هُدُنَا إِلَيْكَ ﴾: تُبْنا إليك. وهادَ إليه يهودُ: إذا رَجَعَ وتاب، والهودُ: جمعُ هائد، وهو التائب، ولبعضِهم:

يا راكِبَ الذُّنْبِ هُدْ هُدْ واسجُدْ كأنَّكَ هُدْهُــدْ

وقرأ أبو وَجْزةَ السَّعْدي: «هِدْنا إليك» بكَسْرِ الهاء، مِن: هادَه يَهيدُه: إذا حرَّكه وأمالَه. ويَحتَملُ أمرين: أنْ يكونَ مبنيًا للفاعلِ والمفعول، بمعنىٰ: حرَّكْنا إليكَ أنفسَنا وأمَلْناها، أو حُرِّكنا إليك وأُمِلْنا؛ على تقدير: فُعِلْنا، كقولك: عِدْتَ يا مريض، بكسرِ العين، فُعِلْت؛ من العِيادة. ويجوز: «عِدتَ» بالإشهام، و«عُدْتَ» بإخلاصِ الضمَّةِ فيمن قال: عُودَ المريض، وقُولَ القولُ. ويجوزُ علىٰ هذه اللغةِ أن يكونَ ﴿هُدُنآ ﴾ بالضمِّ: فُعِلْنا؛ من: هادَه يَهيدُه.

﴿عَذَابِى ﴾ مِن حالِه وصِفَتِه أنِّي ﴿أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ ﴾ أي: مَن وَجَبَ عليَّ في الحِكمةِ تعذيبُه، ولم يكُنْ في العفوِ عنهُ مَساغٌ لِكونِه مَفسَدةً.

وقلت: ثم قولُه: ﴿أَنْتَوَلِيُّنَا فَأَغَفِرُ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ ٱلْعَنْفِرِينَ ﴾ شروعٌ فيها جاء به وقومُه من الاعتذار، على ما سبق قولُه عن السُّدِّي، ﴿إنه أمر الله تعالىٰ موسىٰ عليه السلام أن يأتيه في ناسٍ من بني إسرائيل، يعتذرون إليه من عبادةِ العجل»(١).

قولُه: (ويَحتَملُ أَمْرين)، أي: القراءةُ بكَسْرِ الهاء (٢).

قولُه: (﴿عَذَابِى ﴾ مِنْ حالِه وصِفَتِه أنّي ﴿أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ ﴾) إلى آخره، يشيرُ إلى أن هذا الجوابَ وارد على الأسلوبِ الحكيم، وهذا _ أعني قوله: ﴿عَذَابِي أَصِيبُ بِهِ ـ مَنْ أَشَامً ۗ

⁽١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٦).

⁽٢) انظر في هذه القراءة: «المحتسب» (١: ٢٦٠).

وأمّا «رَحْمَتِي» فمِن حالهِا وصِفَتِها أنَّها واسعةٌ تبلغُ كلَّ شيء، ما مِن مُسلمٍ ولا كافرٍ ولا مُطيع ولا عاصِ إلّا وهو مُتقلِّبٌ في نِعمتي.

وقرأ الحسنُ: «مَن أساء» مِن الإساءة، فسأكتبُ هذه الرحمةَ كِتْبةً خاصّةً منكم ـ يا بني إسرائيل ـ للذينَ يكونون في آخرِ الزَّمان مِن أُمَّةِ مُحُمَّدٍ ﷺ،

وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ - كالتمهيد للجواب، والجواب: ﴿فَسَأَكَتُهُمَا ﴾.

طلب موسى عليه السلام الغفران والرحمة والحسنة في الدارين، لنفسه ولأمّتِه خاصة، بقولِه: ﴿وَاَكْتُتُ لَنَا﴾، وتعليله بقولِه: ﴿إِنّاهُدُنَاۤ إِلَيْكَ ﴾. وأجابه تعالى: بأن تقْيِيدَك المطْلقَ ليس من الحكْمة، فإنّ عذابي من شأنه أنه تابعٌ لمشيئتي، فإن أمّتك، لو تعرضوا لما اقتضى الحكمة تعذيبَ مَن باشره، لا ينفعُهم دعاؤك لهم، وإنّ رحمتي مِن شأنها أن تعمّ الخلْق: صالحَهم وطالحهم، مؤمنَهم وكافرهم، فتخصيصُك لأمّتك بقوله: ﴿وَاَكْتُبُ لَنَا فِي هَذِهِ صَالَتُهُ وَالْعراف: ١٥٦] تحجُّرُ (١) للواسع.

قولُه: (فسأكتبُ هذه الرحمةَ كِتْبةً خاصة منكم يا بني إسرائيل)، «مِنْ» في «مِنْكُم»: للذين يكونون(٢).

وشاهدُ الاختصاصِ ترتُّب ﴿فَسَأَحَتُهُمَا ﴾ على الأوصافِ المتواليات، ومنها قوله: ﴿اَلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْنُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَكِةِ وَالْإِنجِيلِ ﴾ الآية. ولا شكَّ أن الموصوف بها لم يوجدْ إلا في زمن نبيّ الرحمةِ صلوات الله عليه ممن آمن منهم.

وأما تطبيقُ هذا الكلامِ على دعاء موسى عليه السلام فإن قولَه: ﴿فَسَأَحَتُبُهَا ﴾ كالقول بالموجب، لأنه عليه السلامُ جعل العلةَ الوصف بكونهم تائبين راجعين من الذنوب إليه، بقوله: ﴿إِنَّا هُدْنَاۤ إِلَيْكَ ﴾. ولما لم يكن الوصفُ كافياً قرَّره وضمّ معه الوصفَ بالتقْوَى،

⁽١) بمعنىٰ تقييد وتضييق.

⁽٢) أي: في قول الزمخشري بعد ذلك: «للذين يكونون في آخر الزمان من أمّة محمد ﷺ».

......

وبأداء الزكاة، والإيهانِ بجميع الكتبِ المنزّلة، وسائرِ الآيات، ومتابعة النبي الأمّي، حبيبه صلوات الله عليه.

يعني: الذي يوجب اختصاصَ الحسَنَتَيْن (١) معاً هذه الصفاتُ المتعدّدة، لا التوبةُ المجرَّدة، وجعل قولَه: ﴿عَذَابِيَ أُصِيبُ بِهِ، مَنْ أَشَاءٌ وَرَحْمَتِي وَسِعَتُكُلُّ شَيْءٍ ﴾ تمهيداً وتوطئة للجواب.

يعني: أن الحسنة الدنيوية عامة، فلا تخْتصُّ بأمّتِك، فإن المؤمنَ والكافر، والبَرِّ والفاجر، يعيشون برحمته، وأما الحسنةُ الأخرويةُ فمختصّة بالمتّقين، كما أن عذابي مُصيب (٢) لمن لم يكن متَّقِياً. ثم رتّب علىٰ هذا التقريرِ بالفاء قوله: ﴿فَسَأَكَتُبُهَا لِلَذِينَ يَنَّقُونَ ﴾ إلىٰ آخره.

وهو على مِنوالِ قولِه تعالى جواباً عن قَولِ إبراهيمَ عليه السلام: ﴿وَمِن ذُرِيَّتِي ﴾، أي: اجعلْ مِن ذريتي للناسِ إماماً ﴿قَالَ لَايَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّلِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٤](٣).

ويؤيد هذا التقريرَ ما روَىٰ محيي السنّة عن الحسن وقتادة: «وَسِعت رحمتُه في الدنيا البَرَّ والفاجر، وهي يومُ القيامةِ للمتَّقِين خاصّة^(٤).

وأما قضيةُ النظم فهو أنه تعالىٰ لما أورد في هذه السورةِ قصصَ الأنبياء، وأحوالَ القرون الماضية، ومِن جملتها قصّةُ موسىٰ عليه السلام، وأراد أن يتخلصَ منها إلىٰ مدحِ سيد المرسلين، وقائدِ الغرّ السمحجّلين، حكىٰ من موسىٰ هذا الدعاء، ليوردَ عليه الجوابَ علىٰ

⁽١) يعني: الحسنة الدنيوية والحسنة الأخروية في قوله: ﴿وَاَكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَة ﴾.

⁽٢) في (أ): «يصيب»، وفي (ج): «نصيب».

⁽٣) في الآية أسلوب القول بالموجب أو الأسلوب الحكيم.

⁽٤) «معالم التنزيل» (٣: ٢٨٧).

الذينَ هم بجميع آياتِنا وكتُبِنا يُؤمنونَ، لا يكفرونَ بشيءٍ منها.

الأسلوبِ الحكيم (١)، ويجعلَه تخلُّصاً إلى ذكر أمَّته ﷺ ثم يتخلصُ من ذكرهم إلى مدحِه صلوات الله عليه.

ولهذا قال صاحب «المثل السائر»: «هذا من التخلّصاتِ الفائقة التي تشكرُ العقول، وتحيّرُ الأوهام»(٢).

وقلت: ما أحسَنَ تعقيبَه بقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ يَهَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾!

يعني: اسمعوا، أيها اليهودُ خاصة، هذا الدعاءَ والإجابة، واعْلموا أن نبيَّكم وكتابكم شاهدان بأن اختصاصَ الحسَنتَيْن إنها يكون بالتَّقْوَى، وبمتابعة النبيِّ الأمي المكتوبِ اسمُه في التوراة والإنجيل، وهو تبكيتٌ لليهود، وتنبيه لسائرِ الناس على افتراء اليهود أنه مبعوثٌ إلى التورب خاصة. وذلك أن بعض اليهودِ كانوا يقولون: إنه مبعوثٌ إلى العربِ خاصة (٣).

قال الزجّاج: «هذا أبلغُ الاحتجاج عليهم، لأنه إخبارٌ بها في كتبهم. فَمَن لم يكتب، ولم يقرأ، ولم يسمع، فإيتاؤه بها في كتبهم من آياته العظام»(٤).

قولُه: (هم بجميع آياتِنا وكتُبِنا يُؤمنونَ، لا يكفرونَ بشيءٍ منها) دلّ على الاختصاص (٥٠):

⁽١) أي: بقوله: ﴿ فَسَأَكَتُهُمُ اللَّذِينَ يَنَّقُونَ ﴾ وقد سبق بيانه.

⁽٢) «المثل السائر» (٢: ٣٥٣)، وفيه: «ويسحر الألباب» موضع «وتحيّر الأوهام».

⁽٣) قوله: «وذلك أن بعض اليهود كانوا يقولون: إنه مبعوث إلى العرب خاصة» سقط من (ط).

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٠٩) بتصرّف يسير. وقوله: «مِن آياته» خبر «إيتاؤه».

⁽٥) يعني في قوله تعالى: ﴿ يَتَايَنِننَا يُؤْمِنُونَ ﴾ قصر أو اختصاص طريقُهُ تقديم ما حقه التأخير وهو ﴿ يَتَايَنِننَا ﴾ ، إذ قدّم، وحقه أن يتأخر عن الفعل والفاعل ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ ، وهو من باب قصر الصفة علىٰ الموصوف، وفي الكلام كذلك استغراق كها وضح بعد ذلك.

﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ﴾ الذي نُوحي إليه كتابًا مُحْتَصَّا به، وهو القرآن، ﴿ ٱلنَّبِيّ ﴾: صاحبَ المُعجزات، ﴿ ٱلَّذِى يَجِدُونَ لَهُ ، ﴾: يجدُ نَعْتَه أولئك الذينَ يتَّبعونَه مِن بني إسرائيل، ﴿ مَكُنُوبًا عِندَ هُمْ فِي ٱلتَّوْرَكِةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾، ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَتِ ﴾: ما حُرِّمَ عليهم مِن الأشياءِ الطيِّبة، كالشُّحومِ وغيرِها، أو ما طابَ في الشَّريعةِ والحُكم،

التقديمُ، وعلىٰ الاستغراق: جمعُ الآيات، وإضافتُها إلىٰ الله، وكونُ الكلام تعريضاً ببعض أمّة موسى، وهم الذين أَوْمَىٰ إليهم بقولِه: ﴿عَذَائِيٓ أُصِيبُ بِدِ مَنْ أَشَاءُ ﴾ واللهُ أعلم.

قولُه: (﴿ النَّبِيّ ﴾: صاحبَ المُعجزات)، إشارة إلى أنه تعالى جمعَ بين ذكْرِ الرسول والنبيّ في الوصف، ولا بدّ من المخالفة بين مفهومَيها، وذكرَ في سورة «مريم» أن «الرسولَ: هو الذي معه كتاب من الأنبياء، والنبيّ: الذي يُنْبِئ عن الله، وإن لم يكنْ معه كتاب»، وإلى الأولِ الإشارة بقوله: «الذي نُوحِي إليه كتاباً مُخْتصاً به» (١)، وإلى الثاني بقوله: «(النَّبِيّ) »: صاحب المعجزات»، لأنه لا بدّ لكل من ادَّعَىٰ النبوّة من معجزة، ليثبِتَ دعواه بها.

قال الزجّاج في قصةِ «شعيب»: «وقد أخطأ القائلُ بقوله: لم يكن لشعيبٍ آية. ولو ادّعىٰ مُدَّع النبوة بغير آية، لم يُقْبل منه»(٢).

قال القاضي: «إنَّما سمَّاه رسولاً بالإضافة إلى الله، ونبيًّا بالإضافة إلى العباد»(٣).

قولُه: (أو ما طابَ في الشَّريعةِ والحُكْم) عطف على قولِه: «ما حُرِّم عليهم من الأشياء»، والطَّ يَبات: إما بحسَبِ ملاءمة الطبعِ من الأشياء المستلذَّة. وهي ما حرَّمَ الله عليهم، من

⁽١) يعني بذلك «الرسول»، والفرق بينه وبين النبي: «أن الرسول: إنسان بعثه الله إلى الخلق لتبليغ الأحكام. والنبي: من أُوحِي إليه بملك، أو أُلْهِم في قلبه، أو نُبَّه بالرؤيا الصالحة. فكل رسول نبي من غير عكس». انظر: «كتاب التعريفات» ص ٢٣٩،١١٠.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩١).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٤).

مَا ذُكِرَ اسمُ الله عليه مِن الذبائِح، وما خَلا كَسْبُه من السُّحْت، ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ اللهِ بَه، أو ما أَلْخَبَيْنَ ﴾: ما يُسْتَخبَثُ مِن نَحْوِ الدَّمِ والمَيْتةِ ولحمِ الخِنزير، وما أُهِلَّ لغيرِ الله به، أو ما خَبُثَ في الحُكْم، كالرِّبا والرِّشْوةِ وغيرِهما من المكاسبِ الخبيثة.

الإِصْرُ: الثَّقْلُ الذي يَأْصِرُ صاحبَه، أي: يَحِبِسُه مِن الحَراكِ لِثِقَلِه، وهو مَثَلٌ لِثِقَلِ تَكليفِهم وصُعوبتِه، نحو: اشتراطِ قَتْلِ الأنفُسِ في صِحَّةِ توبتِهم، وكذلك الأَغْلال، مَثَلٌ لِما كَانَ في شَراثِعهم من الأشياءِ الشاقَّة، نحو: بَتِّ القضاءِ بالقِصاصِ عَمْدًا كان أو خَطاً مِن غيرِ شَرْعِ الدّية، وقَطْعِ الأعضاءِ الخاطئة، وقَرْضِ موضعِ النجاسةِ من الجِلْدِ والثّوب، وإحراقِ الغنائِم، وتحريمِ العروقِ في اللَّحم، وتحريمِ السَّبْت.

لحومِ الإبل، والشحوم، وغيرها. وإما بحسَبِ الشرعِ والحكْم، وهو إمّا في المأكولِ أو في غيره.

وإلىٰ الأوَّل أشار بقولِه: «مِمَّا ذُكِر اسم الله عليه من الذبائح»، وإلىٰ الثاني بقوله: «وما خلا كَسْبه من السُّحْت».

وأما «الخبائث» فهو: إما بحسَبِ استخباثِ العقل، كالدَّمِ والميتة، وإما بحسب الحكْم، كالربا والرِّشوة.

والطّيبات _ على التفسير الثاني _ هو أَحْرَى، لاقتضاءِ المقام، لأن قولَه: ﴿وَيُحِلُ لَهُمُ الطّيبَكَتِ ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿وَيُحِلُ لَهُمُ مِاللَّهِ مَانَ مَوْفِ وَيَنْهَمْهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾. والجملةُ بيانٌ لكونِه صلواتُ الله عليه نبيّاً مكتوباً في التوراةِ والإنجيل، لأنَّ النبي هو الواضعُ للحكم والشريعة.

قولُه: (مِنَ الحَرَاك)، الجوهري: «ما بِه حَرَاكٌ، أي: حركة».

قولُه: (الأغلال: مَشَلٌ لِمَا كانَ في شَرائِعهم من الأشياءِ الشاقَة): قال الزجّاج: «الأغلال: تـمثيل. ألا ترى أنك تقول: «قد جعلْتُ هذا طَوْقاً في عنقِكَ، وليس هناك طوق،

وعن عطاء: كانت بنو إسرائيل إذا قامت تُصلِّي لَبِسوا الْمُسُوحَ وغَلُّوا أَيديَهُم إلىٰ أَعناقِهِم، وربَّها ثَقَبَ الرجلُ تَرْقُوتَه، وجَعَلَ فيها طَرَفَ السَّلسلةِ وأُوثقَها إلى السَّاريةِ يَجِبِسُ نفسَه علىٰ العبادة. وقُرِئَ: (آصارَهم) علىٰ الجمْع.

﴿وَعَـزَّرُوهُ ﴾: ومَنَعوه حتىٰ لا يقوىٰ عليه عَدُق، وقُرِئَ بالتخفيفِ، وأصْلُ العَزْر: المنع، ومنه: «التعزيرُ»: الضَّرْبُ دونَ الحدّ، لأنه منعٌ عن مُعاودةِ القبيح، ألا ترى إلىٰ تسميتِه الحدّ، والحدُّ هو المنْع. و﴿النُّورَ ﴾: القُرآن.

فإنْ قلت: ما معنىٰ قولِه: ﴿أُنزِلَ مَعَهُو﴾، وإنَّمَا أُنزِل معَ جبريل؟ قلتُ: معناه أُنزِل مَعَ بُوتِه، لأنَّ استِنباءَه كان مَصْحوبًا بالقرآنِ مشفوعًا به. ويجوز أنْ يعلَّق بـ ﴿ ٱتَّبِعُوا ﴾.

وإنها تأويلُه: إنّي قد ولَّيْتُك هذا، وألْزمتُك القيامَ به، فجعلْت لزومَه لك كالطُّوْق في عنقِك» (١٠).

قولُه: («آصارَهم» على الجمع) هذه قراءة ابن عامر (٢).

قولُه: (الضَّرْبُ دونَ الحدِّ)، أي: الضربُ الذي هو دون الحدِّ^(٣)، وسُمِّي تعزيراً لكونه مانعاً من المعاودة، كما سُمِّيت العقوبةُ المُعِينة على ارتكابِ المَناهِي الشرعيةِ «حدَّاً»، لكونه مانعاً أيضاً.

قولُه: (معناه: أُنزِل مع نُبوِّيه). علّق ﴿مَعَهُۥ تارةً بـ﴿أُنزِلَ ﴾، وأخرى بـ﴿ اَتَّبِعُواْ ﴾، فعلىٰ الأول هو حالٌ من الضمير في ﴿أُنزِلَ ﴾، والمضافُ مقدّر. المعنى: اتّبعوا النور الذي أُنزِلَ

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢١).

ونقْلُ الطبيبي كلامَ الزجاج هذا يدل على موافقته إياه على أن قوله تعالى: ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمُ إِصْرَهُمْ وَنَقْلُ الطبيبي كلامَ الزجاج هذا يدل على موافقته إياه على أن قوله تعالى: ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمُ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالُ ﴾ من باب التمثيل كما وضح.

⁽٢) انظر في توجيه هذه القراءة: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٧٩)، و«حجّة القراءات» ص ٢٩٨.

⁽٣) قوله: «أي الضرب الذي دون الحدِّ» أثبته من (ط).

أي: واتَّبَعوا القرآنَ المُنزلَ مع اتّباعِ النبيِّ والعَمَلِ بسُنَّهِ وبها أَمَرَ به ونَهَىٰ عنه، أو: واتَّبَعوا القرآنَ كما اتَّبعه، مُصاحِبينَ له في اتّباعِه.

فإن قلت: كيف انطبق هذا الجواب على قولِ موسى عليه السّلامُ ودُعائِه؟ قلت: لمّا دَعَا لنفسِه ولبني إسرائيل، أُجيب بها هو مُنْطَوِ على توبيخ بني إسرائيل على استجازتهم الرؤية على الله تعالى وعلى كُفْرهِم بآياتِ الله العِظام التي أَجْراها على يَدِ موسى، وعُرِّضَ بذلك في قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِتَايَئِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾، وأُريدَ أَنْ يكونَ استماعُ أوصافِ وعُرِّضَ بذلك في قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِتَايَئِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾، وأُريدَ أَنْ يكونَ استماعُ أوصافِ أعقابِهم الذين آمنوا برسولِ الله ﷺ وما جاء به، كعبدِ الله بنِ سَلامٍ وغيرِه مِن أهلِ الكتابينِ لُطفًا لهم وترغيبًا في إخلاصِ الإيمانِ والعملِ الصالح، وفي أَنْ يُحشروا معهم، ولا يُفرَّقَ بينهم وبين أعقابِهم عن رحمةِ الله التي وَسِعَت كلَّ شيء.

مصحوباً معه نبوّته. يعني: أن حكْمَ ثبوت نبوّتهِ نزل من السهاء، وهو مشفوعٌ بهذا النُّور، وإنها سُمِّي القرآنُ نوراً لأنه بإعجازه ظاهرٌ في نفسه، مُظْهِر لغيره، كاشفٌ للحقائق، مُجَلِّ لظلهات الباطل.

وعلىٰ الثاني يكون ظرفاً لـ ﴿ ٱتَّبِعُوا ﴾، فيكون كلُّ واحد من النورِ والنبيِّ مستقِلاً بالاتّباع. وقد أشير به إلىٰ متابعةِ الكتاب والسنّة. ومن ثَمَّ قال: «مع اتّباع النبي، والعملِ بسنّته».

ويجوز أن يكونَ ﴿مَعَكُمُ حالاً من فاعل: ﴿ ٱتَّبِعُوا ﴾، أي: اتَّبعوا القرآنَ مصاحبين للرسولِ ﷺ في متابعتِه.

قولُه: (كيف انطبقَ هذا الجوابُ - يعني: ﴿عَذَابِىۤ أُصِيبُ بِدِ مَنْ أَشَكَاءُ ﴾ إلىٰ آخره - على قول موسى؟)، يريد: ﴿وَٱكْتَبُ لَنَا فِي هَاذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي ٱلْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ ﴾. بدليلِ قولِه في الجواب: «لمّا دعا لنفسِه ولبني إسرائيل»، يعني: كيف دعا نبيُّ الله لنفسِه ولبني إسرائيل عني: كيف دعا نبيُّ الله لنفسِه ولبني إسرائيل بالخير، وأجيبَ بها فيه التهديد والتوبيخ؟ فها وجْه المطابقة؟.

[﴿ قُلْ يَدَأَيْهَا ٱلنَّاسُ إِنِي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُ، مُلَكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَيُحِي وَيُمِيتُ فَعَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِ ٱلْأَمِيّ ٱلَّذِي يُؤْمِثُ بِاللَّهِ وَكَلِمَنَةِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَكُمْ تَهَ تَدُونَ ﴾ ١٥٨]

﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ قيل: بُعِثَ كلُّ رسولٍ إلى قومِه خاصّة، وبُعِثَ عُمَّدٌ عَلَيْهِ إلى كافّةِ الإنسِ وكافةِ الجنّ، و ﴿جَمِيعًا ﴾ نَصْبٌ على الحالِ من ﴿إِلَيْكُمْ ﴾.

فإن قُلت: ﴿ الَّذِي لَهُ مُلْكُ ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ما محلُّه؟ قلتُ: الأحسَنُ أن يكونَ مُنتَصِبًا بإضهارِ «أعني»، وهو الذي يُسمَّىٰ النَّصْبَ علىٰ المَدْح،

وخلاصةُ الجواب: أنه من الأسلوبِ الحكيم، وأن التهديدَ والتوبيخ توطئةٌ للجواب. والجواب قوله: ﴿فَسَأَحَتُهُمَا ﴾، وهو كالقول بالموجب، كما سبق.

وفائدةُ الجواب بعد التوبيخ إرادةُ اللطف في حقّهم، والانزجارُ عن ارتكاب المعاصي، والترغيبُ في إخلاصِ الإيمان، والعمل الصالح، كأعقابِهم الذين اتَّبعوا النبيَّ الأمّي، لينْدرجوا في زمرتِهم، حتىٰ لا يفرَّقَ بينهم وبينهم عن رحمة الله.

فالجوابُ منْطوٍ على الترهيبِ والترغيب، والتخْليةِ بعد التحلية.

فقولُه: «وأُرِيدَ أن يكون» عطفٌ على قولِه: «أُجِيب»، وكلاهما جواب «لما».

وقولُه: (وعَرِّضَ) متعلّق بـ (مُنْطَوِ علىٰ توبيخ بني إسرائيلَ) يعني: قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِعَايَئِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ قرينةٌ لإرادةِ التوبيخ، بقوله: ﴿عَذَافِي ٱصِيبُ بِهِـ مَنْ أَشَكَاهُ ﴾ للذين كفروا بآياتِ الله، واستجازوا الرؤية، علىٰ سبيلِ التعريض (١).

قولُه: (الأحسَنُ أن يكونَ مُنتَصِباً بإضهارِ «أعني»): فإن قلتَ: القولُ إنها كان أحسن، لأنه لم يلزمْ منه الفصلُ بين الصفةِ والموصوف، كها قيل. قلتُ: لا أُبَالِي به، إذا ساعدت عليه

⁽١) سبق ذكر التعريض في هذه الآية.

ويجوز أن يكونَ جَرَّا على الوصْف، وإنْ حِيلَ بينَ الصَّفةِ والموصوفِ بقوله: ﴿إِلَيْكُمُ مُلِكُ ٱلسَّمَنُوَتِ جَيِيعًا ﴾، وقولُه: ﴿لَا إِلَهُ إِلَا هُو ﴾ بَدَلٌ من الصَّلةِ التي هي ﴿لَهُ مُلَكُ ٱلسَّمَنُوَتِ وَالْأَرْضِ ﴾، وكذلك ﴿يُحِيءوَيُمِيتُ ﴾، وفي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُو ﴾ بيانٌ للجملةِ قَبْلها، لأنّ مَن مَلكَ العالمَ كان هو الإله على الحقيقة، وفي ﴿يُحْي، وَيُمِيتُ ﴾ بيانٌ لاختِصاصِه بالإلهية،

الفخامة، وإنها الفخامةُ مع الأول^(١)، لاستقلالهِ جملةً مؤذنة بأن المذكور علَم فيه، أي: اذْكُر من لا يَخْفَىٰ شأنُه عند الـمُوافِق والمخالف، بخلاف الوصف، وإن كانت أوصافُ الله جاريةً علىٰ المدح.

قولُه: (﴿ لَآ إِللهَ إِلَّا هُو﴾: بَدُلٌ مِن الصَّلةِ): اعلم أن في قوله: ﴿ لَآ إِللهَ إِلَّا هُو﴾ بيانٌ للجملةِ قبلها»، بعد قوله: ﴿ لَآ إِللهَ إِلَّا هُو﴾ بَدلٌ مِن الصلة»، وكذا قوله: ﴿ وَيُحِي وَيُمِيتُ ﴾ بيانٌ لاختصاصه» بعد قوله: ﴿ وكذلك: ﴿ يُحْي وَيُمِيتُ ﴾ أي: بدل، إيذانا (٢) بأنَّ البدلَ بيان، وأن قوله: ﴿ لَهُ مُلكُ السَمَوَتِ وَٱلأَرْضِ ﴾ مشتملٌ على معنيها إجالاً. وذلك أن مالكَ السمواتِ والأرضِ هو الإله على الحقيقة، ﴿ وَلَيْنِ سَأَلْتَهُم مَّنَ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَ السَمواتِ والأرضِ هو الإله على الحقيقة، ﴿ وَلَيْنِ سَأَلْتَهُم مَّنَ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَ السَّمَانِ وَالْمَانِ وَلَا اللّهُ عَلَى السَمُواتِ وَالْمَانِ وَالْمَانِ وَالْمَانِ وَالْمَانِ وَالْمَانِ وَالْمَانِ وَلَيْ وَالْمَانِ وَلَهُ وَلَيْنِ اللّهُ وَلَيْنِ مَا لَكُ وَلَيْنِ اللّهُ وَلَيْنَ فَاللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلَا لَهُ وَلَيْنَ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَيْنَ اللّهُ وَلَيْنِ اللّهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَيْنَ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَانِ وَلَا لَهُ وَلَكُ وَلَيْنِ وَلَهُ وَلَيْنِ اللهُ وَلَانَ وَلَانَ الللّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَيْنِ مَا لَمُ عَلَى السَالِقُولُ وَلَانَ وَلَا السَمُواتِ وَالْمُولِ وَلَيْنَ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا قُولُهُ وَلَيْنَ وَلَا السَّمَانِ وَلَا وَلَانَ وَلَانَ وَلَا وَلَا لَا اللّهُ وَلَا لَهُ وَلَيْنَانِ وَلَا لَا الْمُعْمَالِهُ وَلَيْنَ وَلَا وَلَا لَا الْمُؤْمِنِ وَلَا لَهُ وَلَالِهُ وَلِهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ فَاللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَا مِلْكَ الللّهُ وَلَا لَا فَاللّهُ وَلَا لَهُ وَلِهُ وَلَا لَا لَهُ وَلَا لَا فَلْمُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا لَهُ وَلَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَا مُعْلَى الْمُولِقُونِ وَلَا لَهُ وَلَا لَا فَاللّهُ وَلَا لَا مُعَلِّي السَالِقُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ وَا لِلْمُولِ وَلَا فَلَا فَالْمُولِ وَلَا لَالْمُولُولُولُولُهُ وَلَا وَلَا لَا

ومَن كان إلهاً على الحقيقة، كان مُحْيياً ومميتاً، لأن غيرَ الإله الحقيقيِّ لا يقْدرُ عليهما، ﴿قَالَ إِبْرَهِ عُمُ رَبِي ٱلَّذِي يُعْيِ وَيُمِيتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

فالوجهُ أن يقال: إن مالكَ السموات والأرض، فيه دلالةٌ علىٰ أنه ينبغي أن يكونَ [متصرّفاً فيهم] تصرُّفاً تامَّا، وألا يكونَ متصرّفاً فيهما غيرُه، لقوله تعالىٰ: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَا ءَالِهُـ ۗ إِلَّا اللّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وإلىٰ الأول الإشارةُ بقولِه: ﴿ يُعْمِيءُ وَيُمِيتُ ﴾. وإلىٰ الثاني (٣) بقولِه: ﴿ لَاۤ إِلَهُ إِلَّا هُوَ ﴾.

⁽١) يعني إعراب «الذي» منتصباً على المدح.

⁽٢) قولُه: «إيذانًا» اسم «إن» في قوله: «اعلم أنّ في قولِه».

⁽٣) يعني بالأول: تصرُّفَ الله التامَّ في السهاوات والأرض، وبالثاني: عدم تصرُّفِ غيرهِ فيهها.

لأنه لا يَقدِرُ على الإحياءِ والإماتةِ غيرُه، ﴿وَكَلِمَتهِ عَلَى الإفراد، وهي القُرآن - ، أو تَقَدّمَه من الرُّسُلِ مِن كُتُبِه ووَحْيه - وقُرِئ: «وكَلِمتَه» على الإفراد، وهي القُرآن - ، أو أرادَ جنسَ ما كلّمَ به. وعن مُجاهد: أراد عيسىٰ ابنَ مريم. وقيل: هي الكلمةُ التي تكوَّنَ عنها عيسىٰ وجميعُ خَلْقِه، وهي قولُه: «كُنْ»، وإنّما قيل: إنَّ عيسىٰ كلمةُ الله، فخُصَّ بهذا الاسم، لأنه لم يكنْ لكونِه سَبَبٌ غيرُ الكِلمة، ولم يكنْ مِن نُطفةٍ تُمنىٰ، ﴿لَعَلَكُمُ مَن اللهُ عَمَدُ اللهُ عَمَدُ الكِلمة ولم يكنْ مِن نُطفةٍ تُمنىٰ، ﴿لَعَلَكُمُ مَن اللهُ اللهُ عَمَدُ اللهُ الل

قولُه: (وعن مُجاهد: أراد عيسىٰ ابنَ مريم): روينا عن البخاريِّ عن عُبادة (١) عن النبيِّ عَلَيْهِ قال: «مَن شَهِد أَن لا إِلَهَ إِلا الله، وَحدَه لا شَرِيكَ لَه، وأَنَّ محَمَّداً عَبدُه ورَسولُه، وأَنَّ عيسىٰ عَبد الله ورسولُه، وكلمَتُه ألقاهَا إلىٰ مريمَ، ورُوحٌ مِنه، والحَنَّة حَقُّ، والنَّارَ حَقُّ، أدخَلَه الله الحَبَّة، عَلىٰ ما كانَ مِن العَمَل» (٢).

وقلت: إن القولَ بأن عيسي كلمةُ الله على ما هو عليه، مختصٌّ بالمسلم لا غير.

قال القاضي: «أُرِيدُ بالكلمةِ عيسىٰ تعريضاً باليهود، وتنبيها علىٰ أنّ من لم يؤمنْ به لم يُعْتَبَر إيهانه (٣).

قولُه: (إرادة أن تهتدوا): قال القاضي: «جعل رجاءَ الاهتداء أثرَ^(٤) الأمْرين، تنبيهاً علىٰ أن مَن صدّقه، ولم يتابعُه بالتزام شرعِه، فهو يعدُّ في خططِ الضلالة»(٥).

⁽١) يعني: ابن الصامت.

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٤٣٥) ومسلم (١٤٩).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٥).

⁽٤) أثر، أي: بعد. ويقصد بالأمرين قوله: ﴿فَكَامِنُواْ ... وَأَتَّبِعُوهُ ﴾.

⁽٥) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٥).

فإنْ قُلتَ: هَلّا قيل: «فآمِنوا بالله وبي»، بعدَ قولِه: ﴿إِنِّى رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ ﴾؟ قلتُ: عَدَلَ مِن الْمُضْمَرِ إلى الاسمِ الظاهرِ لتَجْرِيَ عليه الصِّفاتُ التي أُجْرِيَت عليه، ولِمَا في طريقةِ الالتفاتِ من مَزِيّةِ البلاغة، وليُعْلَمَ أنّ الذي وَجَبَ الإيمانُ به واتّباعُه هو هذا الشخصُ المُستَقِلُ بأنه النبيُّ الأميُّ الذي يُؤمِنُ بالله وكلماتِه، كائنًا مَن كان، أنا أو غيري، إظهارًا للنَّصَفة وتفاديًا من العَصَبيّةِ لنفسه.

[﴿ وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةً يَهَدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِ - يَعْدِلُونَ ﴾ ١٥٩]

قولُه: (وليُعْلَمَ أنّ الذي وَجَبَ الإِيهانُ به واتباعُه هو هذا الشخصُ اللّستَقِلُّ): هذا يجوز أن يكونَ فائدة ثالثة مستقلّة للعدول، فيكونُ من بابِ التجريد (١)، يعني أنه ﷺ خاطبَهم بقوله: ﴿إِنِّ رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمُ جَمِيعًا ﴾، فلما أراد أن يدعوَهم إلى متابعته، جرّدَ عن نفسِه الزكية ﴿ ٱلنَّيِيِّ ٱلْأُمِيِّ ﴾، الموصوف بما يجبُ على كلّ أحدٍ متابعته، كأنه قال: لا أدَّعِي أني ذلك الموصوف (١)، فانظروا مَنْ هو، فاتَبِعوه كائناً مَن كان، أنا أو غيري.

والخطاب على سبيل الاستدراج (٣).

ومعنىٰ الاستقلالِ يفيده التجريد، كقولِهم: «مررْتُ بالرجُل الكريم، والنَّسْمةِ المباركة».

قولُه: (كائناً من كان): حالٌ من المشار إليه، وهو «الشخصُ المستقل»، والعاملُ معنىٰ السم الإشارة، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ في «المستقل».

قال الخطيبُ بن زكريا: الحالُ قد يكون فيها معنىٰ الشَّرطِ، كما أنَّ الشَّرطَ فيه معنىٰ

⁽١) أي: جرد من نفسه شخصاً آخر بقوله: ﴿وَرَسُولِهِ ٱلنَّهِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ...﴾ كما سيوضح.

⁽٢) من قوله: «بها يجب على كل أحد» إلى هنا سقط من (أ).

⁽٣) الاستدراج هو في قوله: ﴿ فَعَامِنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ...﴾، حيث تلطَّف النبي ﷺ بقومه، بهذه العبارة الرقيقة، ليُذْعِنوا له، ويسرعوا إلىٰ قَبول دعوته.

.....

الحال، فالأوِّلُ: لأفعلَنَّه كائناً من كان، أي: إن كان هذا وإن كان هذا، والثاني: كقول عمرو ابن معدي كرب:

السيسَ الجسمالُ بمِنْ زَرِ فاعلَمْ وإن رُدِّيتَ بُودَا (١)

أي: ليس جمالُك بمنزرٍ مُرَدّى معه بُرداً.

قال بعض الأدباء: كيف يكونُ ذو الحال مشخّصاً محدَّداً والحالُ غير محدّد؟ قلتُ: ليس ذو الحال بمحدّد، إذ المرادُ بقوله: «هذا الشخص المستقل» هذا هو الموصوفُ الذي مُيِّزَ بتلك الصفاتِ التي أُجريت عليه، وجعلَتْهُ كالمشخَّصِ المعَيَّن، ونظيرهُ قول الحامد: ﴿إِيَّكَ نَبْتُهُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيثُ ﴾، فإنه بعد إجراء تلك الصفات على اسمِ الذّاتِ كأنّه اعتمَدَ أنه عزّ وجلّ كالمشاهدِ الحاضِرِ يخاطبه بقوله: ﴿إِيَّكَ ﴾، على أنه من الجائزِ أنْ يقال: اضربْ زيداً كائناً من كان، قلنا: ليس ذو الحال بمحدّدٍ، مع أنّ المراد به رسولُ الله ﷺ ليستقيم الذهاب إلى التجريد. وأنشدَ أبو على:

أفاءت بنو مروانَ ظُلمًا دِماءَنا وفي الله إن لم يعدلوا حَكَمٌّ عَدْلُ

قال ابن جنّي: «وهو تعالى أعرفُ المعارف، وقد سمّاه الشاعر: حَكَماً عَدْلاً، فأخرجَ اللَّفظَ مخرجَ التَّنكيرِ، فقد ترى كيف آلَ الكلامُ من لفظِ التنكير إلى معنى التّعريفِ»(٢).

وأنشد المصنَّفُ _ مستشهداً لقراءة من قرأ: «فكانت وردةٌ كالدِّهان» [الرحمن: ٣٧] بالرفع _ قولَ القائل:

فلئن بقيتُ لأرحَلَنَّ بغَزُوةٍ تحوي الغنائِمَ أو يموتَ كريمُ (٣)

⁽١) من أبيات الحماسة. انظر «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (١: ٥٠).

⁽٢) «المحتسب» لابن جني (١: ٤٢).

⁽٣) من قوله: «قال الخطيب بن زكريا» إلى هنا أثبته من (ط)، ولم يرد في سائر الأصول.

وَرَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةً ﴾: هُم المؤمنون التائبون من بني إسرائيل، لمّا ذكر الذين تَرَلزَلوا منهم في الدِّينِ وارتابوا حتى أقدَموا على العظيمتين: عبادة العِجْلِ واستِجازة رؤية الله تعالى، ذكر أن منهم أمة مُوقنين ثابتين يَهدُونُ الناسَ بكلمة الحق، ويَدُلّونهم على الاستقامة ويُرشِدونهم، وبالحقِّ يَعدِلونَ بينهم في الحكم لا يَجورون، أو أرادَ الذين وَصَفَهم مَّن أدرَكَ النبيَّ عَشَرَ سِبْطًا تبرَّأ سِبْطٌ منهم مما صَنعوا واعتذروا، وسَألوا اللهَ أنْ وكَفَروا وكانوا اثني عَشَرَ سِبْطًا تبرَّأ سِبْطٌ منهم مما صَنعوا واعتذروا، وسَألوا اللهَ أنْ يُفرِق بينهم وبين إخوانهم، ففتحَ الله هم نَفقًا في الأرض، فساروا فيه سنةً ونِصْفًا حتى خَرَجوا من وراءِ الصِّين، وهُم هنالكَ حُنفاءُ مُسلِمونَ يَستَقبلونَ قِبْلَتَنا.

وذُكِر عن النبي ﷺ: أنَّ جِبريلَ ذَهَبَ به ليلةَ الإسراءِ نَحْوَهم، فكَلَّمَهم، فقال لهم جبريل: هل تَعرفونَ مَن تُكلِّمون؟ قالوا: لا. قال: هذا مُحَمَّدٌ النبيُّ الأُميِّ، فآمَنوا به، وقالوا: يا رسولَ الله، إنَّ موسىٰ أوصانا: مَن أدركَ منكم أحمَدَ، فليَقرَأ عليه منِّي السَّلامَ،

قولُه: (لمّم ذَكرَ الذين تَزَلْزَلوا منهم في الدِّينِ) إلىٰ آخره: يريد أن قولَه: ﴿وَقَطَّعْنَهُمُ ٱثَنَتَىٰ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾(١) معطوفٌ علىٰ ما سبق من قصصِ بني إسرائيلَ عطفَ نوع قصةٍ علىٰ مثلِه.

وقولُه تعالىٰ: ﴿ وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةُ يَهُدُونَ بِالْمَقِ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ﴾ مستطردٌ (٢) لبيانِ أن بعضهم ثبتوا علىٰ الحق، كما سبق في «آل عمران»، في قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ مَامَكَ أَهَلُ ٱلْكِتَبِ لِكَانَ خَيْرًا لَهُمَ مَّ مِنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُوكَ وَأَكُنَ مُمُّمُ ٱلْفَلْسِقُونَ ﴾ [آل عمران: ١١٠] (٣).

⁽١) الأسباط من بني إسرائيل: كالقبائل من العرب. «الصحاح» (٣: ١١٢٩) مادة (سبط).

 ⁽٢) الاستطراد في الآية المذكورة يأتي لبيان ثبات بعض بني إسرائيل على الحق، بعد ذكر ما كان منهم مع موسى عليه السلام، وما أقدموا عليه من عبادة العجل.

⁽٣) والشاهد في الآية الاستطراد في قوله: ﴿ مِّنَّهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ... ﴾ بعد قوله: ﴿ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَنِ ... ﴾.

فردَّ مُحَمَّدٌ علىٰ موسىٰ ـ عليهما السَّلامُ ـ السَّلامَ، ثم أقرأهم عَشْرَ سُورٍ من القُرآنِ نَزَلت بمكة، ولم تكنْ نَزَلَتْ فريضةٌ غيرُ الصَّلاةِ والزكاة، وأمَرَهم أنْ يُقيموا مكانهم، وكانوا يَسْبتون، فأمَرَهم أنْ يُجَمِّعوا ويَتركوا السَّبْتَ.

وعن مسروق: قُرِئ بين يَدَيْ عبدِ الله، فقالَ رجُل: إنّي منْهم، فقال عبدُ الله ـ يعني: لمن كانَ في مجَلِسِه مِن المؤمنينَ ـ وهل يَزيدُ صُلَحاؤُكم عليهم شيئًا؟ مَن يَهدي بالحقّ وبه يَعْدِل؟

وقيلَ: لو كانوا في طَرَفٍ من الدنيا مُتمسِّكينَ بشريعةٍ ولم يَبْلُغْهم نَسْخُها كانوا مَعذورين. وهذا مِن بابِ الفَرْضِ والتقدير،

قولُه: (فقال رجُل: إنّي منْهم) أي: ممّن عملَ عملَهم، لا: أنا مِن نَسْلِهم.

قولُه: (مَن يَهْدِي بِالحق، وبه يعْدِل؟)، الجملة استفهامية. قال أولاً: «هل يقْدرُ صلحاؤكم أن يزيدوا على عملِهم شيئاً؟»، ثم استأنف على الإنكار، قائلاً: مَن الذي على صفتِهم منكم؟ من يهْدِي بالحقِّ كما هَدَوْا؟ ومَن يعْدِلُ كما عدلوا(١)؟

قولُه: (وقيلَ: لو كانوا في طَرَفٍ من الدنيا): يعني: يمكن أن تُحملَ الآيةُ على أنه لو قُدِّرَ وفُرضَ أن يكونَ من قوم موسى أمَّةٌ هذه صفتُهم، لجاز، وكانوا على الحق، لأنهم معذورون. فقوله: «وقيل: لو كانوا» عطف على قوله: «وقيل: إنّ بني إسرائيلَ لــــا قتلوا أنبياءهم».

والحاصل أنه حمَلَ قولَه: ﴿ وَمِن قَوْمِر مُوسَىٰ ﴾ أنه على وجوه:

أحدها: أنهم وُجِدوا في زمنِ موسىٰ عليه السلام.

وثانيها: أنهم حَدَثوا في عهدِ رسول الله ﷺ.

⁽١) عد الطيبي ذلك من الاستفهام الإنكاري، ولعله من باب الاستفهام الذي يفيد النفي، أي: لا أحد منكم على صِفَتهم.

.....

وثالثها: حصلوا في زمنٍ من الأزمنة.

ورابعها: ما وُجِدوا، ولكن فَرض لو كانوا في طرف من الدنيا، إلىٰ آخره.

وأقربُ الوجوه - والعلم عند الله - الثاني (١)، وذلك أنه تعالى لمّا أجابَ عن دعاءِ موسى عليه السلامُ بقوله: ﴿ فَسَأَحَتُ بُهَالِلَّذِينَ يَنَقُونَ ﴾ إلى قولِه: ﴿ يَتَبِعُونَ الرّسُولَ النّبِي الأُرْحَى ﴾ [الأعراف: ١٥٦ - ١٥٦]، وقد سبق أنّ قولَه: ﴿ قُلْ يَتَأَيّنُهَا النّاسُ إِنّى رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمُ مَعِيثٌ إِلَى العربِ خاصة، جَمِيعًا ﴾ تبكيتٌ لليهود، وتنبيهُ لسائر الناس على افتراءِ اليهود بأنه مبعوثٌ إلى العربِ خاصة، وقولُه: ﴿ فَكَامِنُوا عِلْلَهِ وَرَسُولِهِ النّبِي ٱلأَمِّي ﴾ [الأعراف: ١٥٨] إظهارٌ للنّصَفَة (٢)، عقبه (٣) بقوله: ﴿ وَمِن قَوْمِ مُوسَى أُمّةُ ﴾: يعني أنّ بعض هؤلاء الذين حكينا منهم ما حكينا آمنوا، وأنصَفوا من أنفسِهم، ويهدون الناسَ بكلمةِ الحق، من أنه الرسولُ الموعود، النبي الأمّي، الذي نجدُه في التوراة. ويعدُلون في الحكم، ولا يجورون، ولكن أكثرهم ما أنصفوا، ولَبَسوا الحقيّ بالباطل، وكتموه، وجاروا في الأحكام، فيكونُ ذكرُ هذه الفرقةِ تعظيماً بالأكثر.

وهاهُنا تمّ الكلامُ في جواب موسى عليه السلامُ عن دعائه وما يتصلُ به، ثم عاد إلى قصةِ القوم، فيكون قوله: ﴿وَقَطَّعْنَهُمُ ٱثَنَى عَشَرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [الأعراف: ١٦٠] عطفاً على قولِه: ﴿وَجَنُوزُنَا بِبَنِي ٓ إِسْرَ عِيلَ ٱلْبَحْرَ ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وقولِه: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وقولِه: ﴿ وَاتَّخَذَنَا مُوسَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

⁽١) وهو حدوث أمّة من قوم موسى يَهْدون بالحق في زمن الرسول ﷺ.

⁽٢) النصفة _ بفتح النون والصاد والفاء جميعاً _: الاسم من الإنصاف.

⁽٣) جواب «ليّا» في قوله: «لما أجاب عن دعاء موسى...».

⁽٤) وقد سبق أن أشار أن قوله: ﴿وَقَطَّعْنَهُمُ ﴾ عطف على قصص بني إسرائيل، وهي التي يشير إليها بهذه الآيات.

وإلّا فقد طارَ الخبرُ بشريعةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إلى كلِّ أُفْق، وتَغَلْغَلَ في كلِّ نَفَق، ولم يُبْقِ اللهُ أهلَ مَدر ولا وَبَر، ولا سَهْلِ ولا جَبَل، ولا بَرِّ ولا بَحْر، في مشارقِ الأرضِ ومغاربِها، إلّا وقد أَلقاه إليهِم، ومَلاً به مَسامِعَهم، وألزَمَهم به الحجة، وهو سائِلُهم عنه يومَ القيامة.

ويعضدُه ما ورد في «البقرة» من قولِه: ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾ [البقرة: ٥٠]، ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾ [البقرة: ٥٠]، ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ - [ينقَوْمِ] إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم الْبَيْعَ وَلَه ؛ ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ - [ينقَوْمِ] إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم الْبَيْعَ وَلَه ؛ ﴿ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ - فَقُلْنَا ٱضْرِب يِعَمَاكَ ٱلْحَجَرُ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ ٱلْفَرَتِ مِنْهُ آثَنَتا عَشْرَةَ عَيْمَا لَهُ عَلِمَ كُلُّ أُناسٍ مَشْرَبَهُمْ ﴿ [البقرة: ٢٠] إجمالُ لقوله: ﴿ وَقَطَعْنَهُمُ ٱثْفَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

وأنت إذا أمعنْتَ النظر، وجدت ما في هذه السورةِ كالتفصيل لما هنالك^(١)، وعثرْتَ أيضاً على أن مقامَ ﴿لَن تَرَكنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]غيرُ مقام: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [النساء: ١٥٣]^(٢).

وقد ذكرنا في سورة «هود» قانوناً لوجهِ الموازنة بين القصص المذكورة في التنزيل، فليُنْظَرْ هناك، والله أعلم.

قولُه: (تَغَلْغَلَ)، الجوهري: «تغَلْغَل الماءُ في الشجر: إذا تخلَّلَها».

قولُه: (ولا بَرِّ ولا بَحْر): البَرِّ: البوادي، والبحر: القُرَىٰ والمدن.

النهاية: «العرب تسمِّي المدن والقرى: البحار».

⁽١) يعني ما جاء في سورة الأعراف من قصص بني إسرائيل كالتفصيل لما جاء منها في البقرة.

⁽٢) ولعله يريد قوله تعالى: ﴿ لَنَ نُوْمِنَ لَكَ حَقَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهَـرَةً ﴾ [البقرة: ٥٥]، لأن المقام مقام موازنة بين ما ورد من قصص بني إسرائيل في سورتي البقرة والأعراف، وعلى أي حال فالمقصود أن يؤكّد الطيبي _ كها ذكر ذلك مراراً _ أن حادثة طلب موسى عليه السلام من ربه رؤيتَهُ والنظرَ إليه، وما تبع ذلك، غير الحادثة التي طلب فيها قومه رؤيةَ الله جهرةً.

[﴿ وَقَطَّعْنَهُمُ اثْنَتَى عَشَرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اَسْتَسْقَنَهُ قَوْمُهُ،
أَنِ اَضْرِب بِعَصَاكَ الْحَبَرُ فَأَنْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنَا قَدْعَلِمَ كُلُّ أُنَاسِ
مَشْرَبَهُمْ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْعَمَمَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَ وَالسَّلُويُ صَّلُوا مِن طَيِّبَنتِ مَا
رَذَقْنَاكُمْ وَكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ ١٦٠]

﴿وَقَطَعْنَهُمُ ﴾: وصَيَّرناهم قِطَعًا، أي: فِرَقًا، ومَيَّزْنا بعضَهم من بعضٍ لقلَّةِ الأَلفةِ بينهم. وقُرِئ: «وقَطَعْناهم» بالتخفيف، ﴿أَثْنَتَى عَشْرَةَ أَسَبَاطًا ﴾ كقولك: اثنتَيْ عَشْرةَ قبيلةً من اثنَي عَشَرَ وَلَدًا قبيلةً. والأسباط: أولادُ الوَلَد، جَمْعُ سِبْط، وكانوا اثنتَيْ عَشْرةَ قبيلةً من اثنَي عَشَرَ وَلَدًا مِن وَلَدِ يعقوبَ عليه السَّلام.

فإنْ قلتَ: مُمِيِّزُ ما عدا العَشَرةِ مُفرَد، فما وَجْهُ تَجيئِه مجموعًا؟ وهَلَّا قيل: اثني عَشَرَ سِبطًا؟ قلتُ: لو قيلَ ذلك لم يكنْ تحقيقًا، لأنّ المُراد: وقَطَّعْناهم اثنتَي عَشْرةَ قَبيلةً، وكلُّ قَبيلةٍ أسباطٌ لا سِبْط، فوضَعَ ﴿أَسَبَاطًا ﴾ مَوضِعَ «قبيلةٍ أسباطٌ لا سِبْط، فوضَعَ ﴿أَسَبَاطًا ﴾ مَوضِعَ «قبيلة»، ونظيرُه:

قولُه: (لم يكنْ تحقيقاً، لأنّ المُراد)، اللام في قوله: «لأن المراد» يجوزُ أن يكونَ صلةَ «تحقيقاً»، وأنْ يكونَ تعليلاً لقوله: «ولو قيل ذلك لم يكنْ تحقيقاً».

قولُه: (وكلُّ قبيلةِ أسباطٌ لا سِبْط): توضيحُ ذلك ما ذكره في «الحجرات»: «القبيلةُ تَجْمَع العمائر، والعمائرُ تَجْمع البطون، والبطنُ تَجْمع الأفخاذ، والفَخِذ تجمعُ الفصائل، كِنانة: قبيلة، قريش: عِمارة، وقُصَيّ: بطن، وهاشم: فخذ، والعباس: فصيلة».

فلو قيل: اثنا عشر سِبْطاً، لأَوْهَم أن المجموعةَ قبيلة واحدة، والمرادُ اثنتا عشرةَ قبيلة، فوضع «أسباطاً» موضعَ قبيلة.

ذهب الجوهري والزجّاج وأبو البقاء إلى أن ﴿أَسْبَاطًا ﴾: بدلٌ من ﴿أَثَنَيَّ عَشَرَهُ ﴾، وليس

تفسيراً لها، لأن التفسيرَ لا يكون إلا واحداً منْكوراً، كقولِك: اثني عشر درْهماً، ولا يجوز: دراهم (١).

وقلتُ: نصَّ المصنَّفُ في قوله تعالى: ﴿ثَلَثَ مِأْنَةِ سِنِينَ ﴾ [الكهف: ٢٥] في قراءة حمزة والكسائيِّ على الإضافة (٢)، أنه ﴿وُضِع الجمعُ موضع الواحد في التمييز، كقوله تعالى: ﴿إِلْلَخْسَرِينَأَغْنَلًا ﴾ [الكهف: ١٠٣]».

وقال ابن الحاجب في «شرح المفصل»: «ذهب الزجّاج إلى أن ﴿سِنِينِ ﴾ في هذه القراءة: بدلٌ لا تمييز، لما يلزم على التمييز أن يكونوا قد لبثوا تسع مئة سنة، قال: «ووجْههُ أنه فَهِم من لغة العرب أن مميَّز المئة واحد من مئة، فإذا قلت: مئة رجُل، فمميَّزها رجُل، وهو واحدٌ من المئة. وإذا قلت: مئة سنين، فيكون «سنين» (٣) واحداً من المئة، وهي ثلاثُ مئة، وأقلُّ السنين ثلاثة، فيجب أن يكونَ لبُثُهم تِسْعَ مئة سنة. وهذا يطرِّدُ في ﴿أَثَنَى عَشَرَةَ وَسَلَالًا ﴾ فيلزم على التمييز أن يكونوا ستة وثلاثين سبطاً».

ثم قال ابن الحاجب: «ما ذكره الزجاج غيرُ لازم، لأن ذلك إنّما يلزمُ إذا كان المميّزُ مُفرداً، وأمّا إذا كان جمعاً، في كون القصدُ فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعاً، في نحو: ثلاثة أثواب، على أنه قد تقرّر أن الأصلَ في جميع المُميّزات الجمع، وإنّما عُدِلَ إلى المفرد لغرض، فإذاً استُعْمل على الأصل في جميع المميزات، لا على الوجه الذي ألزمه الزجّاج»(٤).

⁽١) انظر: «الصحاح» (٣: ١١٢٩) مادة (سبط)، و «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٩٩٥)، و «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢٣).

⁽٢) لتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ٥٨) و «حجّة القراءات»، ص١٤٠.

⁽٣) في «شرح المفصل»: (السنين واحدة).

⁽٤) «الإيضاح في شرح المفصل» (١: ٦١٢-٦١٣).

بَيْنَ رِماحَيْ مَالِكٍ ونَهْشَلِ

و ﴿ أُمَمًا ﴾ بَدَلُ من ﴿ أَثَنَى عَشْرَةَ ﴾ بمعنى: وقطَّعْناهم أُممًا، لأنَّ كلَّ أسباطٍ كانت أُمَّةً عظيمةً وجماعةً كثيفة العَدَد، وكلَّ واحدةٍ كانت تَؤُمُّ خِلافَ ما تَؤُمُّه الأُخرى، لا تكادُ تأتلِف. وقُرِئ: «اثنَتَي عَشِرةَ» بكسرِ الشين.

قُولُه: (بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ ونَهْشَلِ): أوَّله:

تَبَقَّلَتْ فِي أُوَّلِ التَّبَقُّلِ(١)

تبقّلت الماشية: إذا رَعَت النباتَ أولَ ما نَبت. ومالك: هو ابنُ ضُبَيْعة. ونَهشَل: هو ابنُ دارم، من أمراءِ العرب.

يصفُ رُمكةً (٢) مُرْتاضة، اعتادت ممارسةَ الحرب.

إنَّما ثنَّى الرماح، وهي جمْع، لأن كلَّ فرد من هذه التثنية يُرادُ به جماعةٌ من الرماح، كما يُرادُ بكل فردٍ من أفراد هذا الجمع ـ وهو ﴿أَسْبَاطًا ﴾ ـ قبيلة.

ويروى: «من أوّل» موضع «في أوّل». و«مالك ونهشل» في البيت: اسها قبيلتين، وقوله: «بين رماحي مالك ونهشل» يريد به: بين بلاد بكر وبلاد تميم، وكان بين القبيلتين دم وحروب، فتجافى جميعهم الرعي فيها بينها حتى عفا الكلأ، ففخَر أبو النجم بأن قبيلته جاءت لعزّها إلى ذلك الموضع، ورعته، دون أن تخاف رماح القبيلتين.

والشاهد في البيت تثنية «رماح»، فوضع الجمع موضع الجماعتين من الرماح، كما هو الشأن في قوله تعالى: ﴿أَسَبَاطًا ﴾ حيث وضع ﴿أَسَبَاطًا ﴾ موضع القبيلة.

انظر: «خزانة الأدب» (١: ١٠١ -٤٠٣) و «شرح ابن يعيش» (٤: ١٥٣).

(٢) الرمكة _ بضمّ الراء وتسكين الميم وفتح الكاف _ : حمرة يخالطها سواد في لون الناقة، والمقصود: الناقة. والمرتاضة: المتمرّسة.

⁽١) البيت من أرجوزة أبي النجم العجْلي المشهورة، والتي تعرف بـ «أمّ الرجز».

﴿ وَٱلْبَكِسَتُ ﴾: فانفجَرَت، والمعنى واحدٌ، وهو الانفِتاحُ بسعَةٍ وكثرة، قال العَجّاج:

وَكِيفَ غَرْبَي دَالِجِ تَبَجَّسَا

فإنْ قلتَ: فهلّا قيل: فضَرَبَ فانبَجَسَت؟ قلتُ: لعَدَمِ الإلباس، وليَجْعَلَ الانبجاسَ مُسبَّبًا عن الإيجاء بضَرْبِ الحجر، للدلالةِ على أنَّ المُوحى إليه لم يَتَوقَّفْ عن اتّباعِ الأمْر، وأنه مِن انتِفاءِ الشكِّ عنه بحيثُ لا حاجةَ إلى الإفصاحِ به.

قولُه: (وَكِيفَ غَرْبَيْ دَالِجِ تَبَجَّسَا)(١) أَوّله:

وانحَلَبَتْ عَيْناهُ مِنْ فَرْطِ الأَسَىٰ

الوَكِيف: القَطْر. يقال: وَكَفَ البيتُ وَكُفاً ووَكِيفاً، أي: قطَر، وهو صفةُ مصدرٍ محذوف، أي: انْحَلَبت انجِلاباً مثلَ انْحلابِ وَكيفٍ.

الدالج: الذي يحملُ الراوية. وقيل: الذي يأخذُ الدَّلو ويمْضِي بها من رأس البئر إلى الحوض، حتى يُفرِغَها فيه.

شبّه عينَيه بدَلْوِ هذه صفتُه، من شدّةِ البكاء والحُزْن.

قولُه: (وليَجْعَلَ الانبجاسَ مُسبَّبًا عن الإيجاءِ بضَرْبِ الحجر): والحاصل أن الفاء في ﴿فَأَنْبَجَسَتُ ﴾ فصيحة (٢). مضى الكلام فيه في «البقرة» (٣).

⁽١) البيت للعجاج، وقد سبق إيراده وتخريجه عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمِ كَفِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٩٣]. وغَـرْبَيْ: تـثنية غرب: وهو الدلو العظيمة. وانحلبت عيناه: سالتا بالدمع. وفرُط الأسَىٰ: شدّة الحزن. انظر: «شرح شواهد الكشاف» (الملحق بالكشاف) (٤: ٢٩٤).

⁽٢) أي: سببية.

⁽٣) أي: في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَنْمُوسَىٰ لَن نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى ٱللّهَ جَهْ مَرَةً فَأَخَذَ تَكُمُ ٱلصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ نَنظُرُونَ ﴾ [البقرة: ٥٥].

وقولُه: ﴿ كُلُّ أَنَاسِ ﴾: نظيرُ قولِه: ﴿ آثَنَتَى عَشْرَةَ آسَبَاطًا ﴾، يُريدُ كلَّ أُمَةٍ مِن تلكَ الأُممِ الثَّنتَيْ عشرة. و «الأُنَاس»: اسمُ جَمع غيرِ تكسير، نحو: رُخَالٍ، وثُناءٍ، وتُؤامٍ، وأَخواتٍ لها. ويجوزُ أنْ يُقال: إنَّ الأصلَ الكسرُ والتكسير، والضَّمَّةُ بَدَلٌ مِن الكسرة،

يريد أن الانبجاسَ في الحقيقةِ مُسبَّب عن «فضَرب» الذي هو امتثالُ الأمر، فجُعلَ مُسبباً عن قوله: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب﴾ الذي هو الإيحاءُ بضرب الحَجَر، ليدلَّ على سرعةِ امتثال المأمور، وأنَّ اتّباعَه الأمرَ بحيثُ لا حاجة أن يقال: «فضَرَب».

فالضميرُ في «أنه من انتفاء الشكّ» للضرب، أي: الضربُ استقرَّ وثبتَ من جهة انتفاء الشكّ، بحيثُ لا حاجةَ إلى ذكره.

قولُه: (﴿ كُلُّ أُنَاسٍ ﴾ نظير قولِه: ﴿ ٱثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾): يعني: جَمَع ليُبيّنَ أن المرادَ كلّ فرقةٍ وجماعة، كما جمع «أسباطاً»، إذ لو قيل: كُلِّ أناس، لم يكن تحقيقاً للمُراد.

قولُه: (والأُناس: اسمُ جَمعٍ): يعني: ليس «أناس» جمعَ «إنس» على التكسير، بل اسمَ جمع، كالقوم.

قولُه: (نحو: رُخَالٍ، وثُنَاءٍ، وتُؤَامٍ، وأَخَواتٍ لها): وهي: رُذَال، ونُذَال، وبُسَاط، وظُهار، وبُرَاء، ورُبَاب، وظُؤَار، وعُرَاق، وقُرَار، وعُرَام.

وقد نظمها المُصنِّف، فقال(١):

هِيَ جُعٌ، وَهْيَ فِي الوزنِ فُعَالُ وعُسرَامٌ وعُسرَامٌ وعُسرَاقٌ ورُخَسالُ جمعُ بسط، هَكذا فيها يُقالُ (٢)

ما سَمِعْنا كَلِماً عَدِيْرَ ثَمَانٍ فَرَرُبَابٌ وفُرَرَارٌ وتُرَوَّرُ وَتُرَارٌ وتُرَارٌ وتُرَارٌ وتُرَارٌ وتُرَارُ وتُرَارٌ وتُسَاطٌ

⁽١) يعني الزنخشري. وما ورد في هذا النظم لم يتعدّ ثهاني كلمات من عشر كلمات كما ذكرها أولاً. (٢) هذه الأبيات (من الرَّمَل) للزنخشري كما نسبها الطبيي، ولم ترد في «ديوان الزنخشري»، وقد أنشدها

⁽٢) هذه الأبيات (من الرَّمَل) للزمخشري كما نسبها الطيبي، ولم ترد في «ديوان الزمخشري»، وقد أنشدها الطيبي استشهاداً على الجموع التي على وزن «فُعَال»، بينما نسبها عمر بن عبد الرحمن الفارسي =

الرِّخْل: الأنثى من ولد الضأن، والجمع: رِخال، بكسر الراء وضمِّها. وثُناء: جمع ثِنْي (١). وتُوَام: جمع تَوْأَم، على فَوْعل. ورُذَالُ كلِّ شيء: رَدِيتُه، واحدُه: رَذْل. ونُذال: جمع نَنْل، وهو الخسيس. وبُسَاط: جمع بِسط بكسر الباء وهي: الناقة تُخلَّ مع ولدها لا يُمْنَع منها. والظُّهار، بالضم: ما جُعل من عَسِيب (٢) السِّهام. والبُراء: جَمْعُ البُرْأَة، بالضم، وهي: قُتْرةُ الصائد (٣). والرُّباب: جمع رُبَّى، على فُعْلى، بالضم: وهي الشاةُ التي وَضَعَتْ حديثاً، وفي «الصِّحاح»: «رُبَّى» مقصورٌ مُشدِّد مضمومُ الراء. وظُوَّار: جمع ظِئر (٤). والعُرَاق: جمع عَرْق، بفتح العين: العظمُ الذي أُخِذَ عنه اللحم. والعُرام: بمعناه. وفُرار: جمع فَرِير: وَلَد البَقر الوحشية. وقيل: واحد (٥)، مثل: طويل وطُوال.

قولُه: (غُيارَى)، الجوهري: «جْع غَيْران. يقال: غَيْران، وغَيُور».

⁼ لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي. انظر: تحقيق الجزء الأول من «كشف الكشاف» _ قسم التحقيق، ص٩٨ – ٩٩.

⁽١) الثُّنِّي من النوق: التي وضعت بطنين.

⁽٢) العسيب: جريد النخل.

⁽٣) قترة الصائد: البئرُ يحتفرها الصائدُ يَكْمُنُ فيها.

⁽٤) الظئر: المرضع.

⁽٥) يعني: فَرير، وفُرَار: بمعنى واحد.

﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ﴾: واذكُرْ إِذْ قيلَ لهم، والقرية: بيتُ المَقدِس.

فإنْ قلتَ: كيف اختَلَفَتِ العبارةُ هاهنا وفي سورةِ البقرة؟ قلتُ: لا بأسَ باختلافِ العبارتَينِ إذا لم يكنْ هناك تَناقُض. ولا تناقُض بين قولِه: ﴿ السَّكُنُواْ هَلَاهِ الْقَرْيَكَةَ وَكُواْ مِنْهَا ﴾ وبين قولِه: ﴿ فَكُلُواْ ﴾ [البقرة: ٥٨] لأنهم إذا سَكنوا القريةَ فتَسَبّبت سُكْناهم للأكلِ منها، فقد جَمَعوا في الوجودِ بين سُكْناها والأكلِ منها، وسواءٌ قدَّموا «الحِطَّة» على دُخولِ البابِ أو أخَرُوها، فهم جامِعونَ في الإيجادِ بينهما، وتَرْكُ ذِكرِ «الرَّغَدِ» لا يُناقضُ إثباتَه، وقولُه: ﴿ نَعْفِرُ لَكُمْ خَطِيتَ عَلَى الله الله المتئنافُ مُرتَّبُ على مَوْعِدٌ بشَيئين: بالغُفرانِ وبالزيادة، وطَرْحُ الواوِ لا يُحِلِّ بذلك، لأنه استئنافٌ مُرتَّبُ على تقديرِ قولِ القائل: وماذا بعدَ الغُفران؟ فقيل له: ﴿ سَنَزِيدُ ٱلمُحْسِنِينِ ﴾ و وَيَظْلِمُونَ ﴾ و فيقسُقُونَ ﴾ من وادٍ واحدٍ.

وقُرِئ: «يَغْفِرْ لَكُم خَطِيئاتِكُم»، «وتُغْفَرْ لَكُم خَطَاياكُم»، و«خَطِيئاتُكُم»، و«خَطِيئاتُكُم»، و«خطيئتُكُم»، على البناءِ للمفعول.

قولُه: (فقد جَمَعوا في الوجودِ بين سُكْناها والأكلِ)، يعني: إذا تفرَّعَ المسبَّبُ على السبب، فقد اجتمعا في الوجود، فيصحُّ الإخبارُ بالفاء تارة، وبالواو أخرى، لكنّ الواو دلَّ على جودة ذهن السامع، وأنه ممن يَستغني في استفادة الترتُّب بمُجرَّدِ الإشارة، أو تكون تلك الآية كالتقييدِ لهذه (١)، لأن الاجتماعَ أعمُّ من السببيةِ والمُسبَّية.

⁽١) يشير بـ «تلك» إلى آية البقرة، وبـ «هذه» إلى آية الأعراف.

[﴿ وَسْتَلَهُمْ عَنِ ٱلْقَرْكِةِ ٱلَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِ ٱلسَّبْتِ إِذْ تَتَأْتِيهِمْ حَيْتَانُهُمْ يَوْمَ سَبُتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَانُالِكَ بَنُكُوهُم بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ * وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِيكُو وَلَعَلَهُمْ يَنَقُونَ * فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِرُوا بِدِ آنِيكُمْ وَلَعَلَهُمْ يَنَقُونَ * فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِرُواْ بِدِ آنِيكُمْ وَلَعَلَهُمْ يَنْقُونَ * فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِرُواْ بِدِ آنِيكُمْ وَلَعَلَهُمْ يَنْقُونَ * فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِرُواْ بِدِ آنِيكُمْ وَلَعَلَهُمْ يَنْقُونَ * فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِرُواْ بِدِ آنِيكُمْ وَلَعَلَهُمْ يَنْقُونَ * فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِرُواْ بِدِ آنِيكُمْ وَلَعْلَمُ مَا يَعْسُونَ * فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكُولُواْ فِرَدَةً فَلَنَا لَكُمْ يَعْفُونَ * فَلَمَّا مَنُواْ يَقْسُقُونَ * فَلَمَا عَتَوْاْعَنَ مَا مُؤَا يَقُمُ فَلَا اللَّهُ مُ وَالْمَا فَرَدُواْ قِرَدَةً خَسِينِينَ * ١٦٣٠ - ١٦٦]

﴿وسَلْهُمْ ﴾: وسَلِ اليَهود، وقُرِئ: ﴿ وَسَّئَلَهُمْ ﴾، وهذا السُّؤالُ مَعناه التقريرُ والتقريعُ بقديم كُفْرِهم وتَجاوزِهم لحدودِ الله، والإعلامُ بأنّ هذا مِن علومِهم التي لا تُعْلَمُ إلّا بكتابٍ أو وَحْي، فإذا أعلَمَهم به مَن لم يَقرَأ كتابَهم، عُلِمَ أنه مِن جهةِ الوَحْي. ونظيرُه همزةُ الاستفهام التي يُرادُ بها التقريرُ في قولِك: «أَعَدَوْتُم في السَّبتِ؟».

والقريةُ: أَيْلة. وقيل: مَدْين. وقيل: طَبَريّة. والعَرَبُ تُسمّي المدينةَ قَرْية.

وعن أبي عمرو بنِ العلاء: ما رأيتُ قَرَويَّ بنِ أفصَحَ من الحسَنِ والحجَّاج،

قوله: (وسَلْهُم)، ابنُ كثير والكسائي(١).

قولُه: (ونظيرُه همزةُ الاستفهام التي يُرادُ بها التقريرُ): أي: ونظيرُ السؤال في قوله: ﴿ وَسَعَلْهُمْ ﴾ للتقرير والتقريع، قولُك ابتداءً: «أَعَدَوْتُم في السبت؟ » كما أن معنى الهمزة هاهُنا للتقرير والتقريع، كذلك السؤال.

قال الزجّاج: «السؤالُ على ضَربين: أن تسألَ عها لا تَعْلم لتعْلم، وأن تسألَ على وجهِ التقرير، فتقول: أنت فَعلْتَ كذا؟ لَمَا فعله، وهو يَعلمُ أنك تَعلمُه، وإنّها تسأله لتقرِّرَه وتوبِّخَه، أَمَرَ الله تعالى نبيَّه أن يسأل أهل الكتاب عن أهل هذه القرية، وقد أخبرَه الله تعالى بقصّتِها، ليُقرِّرَهم بقديم كُفرهم، وأن يُعْلمَهم بها لا يُعلَم إلا بكتابٍ أو وَحْي»(٢).

⁽١) لتهام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٨٠) و «حجة القراءات»، ص٢٩٩.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢٤) بتصرّف.

يعني: رَجُلَينِ من أهلِ المُدن، ﴿ كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ ﴾: قريبةً منه راكبةً لشاطِئه، ﴿ إِذْ يَعَدُونَ فِ ٱلسَّبْتِ ﴾: إذْ يَتَجاوَزونَ حَدَّ الله فيه، وهو اصطيادُهم في يومِ السَّبْت، وقد نُهوا عنه. وقُورئ: «يَعَدُّون» بمعنىٰ: يَعْتدون، أُدْغِمَتِ التاءُ في الدال، ونُقِلَت حركتُها إلى العين، و «يُعِدُّون» من الإعداد، وكانوا يُعِدُّون آلاتِ الصَّيدِ يومَ السَّبت، وهُمْ مأمورونَ بأنْ لا يَشتَغلوا فيه بغيرِ العِبادة، و «السَّبْت»: مَصدَرُ سَبَتَتِ اليهود: إذا عظمَت سَبْتَها بتَرْكِ الصَّيدِ والاشتغالِ بالعبادة؛ فمعناه: يَعْدُون في تعظيمِ هذا اليوم، كذلك قولُه: ﴿ يَوْمَ سَبَتِهِم ﴾ مَعناه: يومَ تَعْظيمِهم أَمْرَ السَّبت، ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ وَقُراءَةُ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيز: «يومَ إسباتِهم». وقُرئ: «لا وَيُوبَعَ لَا يَسْبَون» بضمِّ الباء. وقَرَأُ عليّ: «لا يُسْبِتون» بضمِّ الباء. وقرَأُ عليّ: «لا يُسْبِتون» بضمِّ الباء ولا يُؤْمَرون بأَنْ يَسْبِتوا.

وقلت: وعلى هذا قوله: ﴿ وَسُنَلَهُمْ ﴾ عطفٌ على ﴿ وَأَذْكُر ﴾ المقدّرِ عندَ قوله: ﴿ وَإِذَّ قِيلَ ﴾ [الأعراف: ١٦١]، وإنّما عُدِلَ إلى السؤال لأنه أبلغُ في التحدّي والتوبيخ، كما قال.

قولُه: (وَيُدلُّ عليه قولُه: ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ ﴾) [أي: ﴿لَا يَسْبِتُونَ ﴾] مُشْعرٌ بأن قوله: ﴿فِي ٱلسَّبَّتِ ﴾ مُشْعرٌ بأن قوله: ﴿فِي ٱلسَّبَّتِ ﴾ محمولٌ على مصدر سبَّتَ اليهود، لا على الاسم (١١)، لأنه نَفْيٌ لما أثبتَ أولاً (٢٠). وهذا مشتقٌ من المصدر، فيجب أن يُحْمَل ما يقابلُه عليه، ليتطابقا.

قولُه: (ولا يُؤْمَرون بأن يَسْبِتوا) عطفٌ على سبيل البيان، على قولِه: «لا يُدارُ عليهم السبت»، وذلك بأن يكون يوماً آخرَ من أيام الأسبوع. وهو من باب قوله:

على لاحِبٍ لا يُهتدى بمنارِهِ (٣)

⁽١) أي: اسم أحد أيام الأسبوع، وهو السبت.

⁽٢) يعني: قوله: ﴿لا يُسْبِتُونَ ﴾ نفْي لقوله: ﴿يَوْمَ سَكْبِتِهِمْ ﴾.

⁽٣) سبق الاستشهاد به عند تفسير الآية (٣٣) من سورة الأعراف، وهو لامرئ القيس. والشاهد فيه قوله: «لا يهتدى بمناره»، إذ يريد نفّى المشار والاهتداء.

فإنْ قلتَ: ﴿إِذْ يَعَدُونَ ﴾، و﴿إِذْ تَـأْتِيهِمْ ﴾، ما محلُّها من الإعراب؟ قلتُ: أمّا الأوّلُ: فمجرور؛ بدلٌ من ﴿ٱلْقَرْبِيةِ ﴾، والمُرادُ بالقريةِ أهلُها، كأنه قيل: واسْأَلهم عن أهل القريةِ وقتَ عُدوانِهم في السَّبْت، وهُو مِن بَدَلِ الاشتمال.

ويجوزُ أنْ يكونَ منصوبًا بـ﴿كَانَتُ﴾ أو بـ﴿حَاضِرَةَ ﴾.

وأمَّا الثاني: فمنصوبٌ بـ ﴿يَعَدُونَ ﴾، ويجوزُ أَنْ يكونَ بَدَلًا بعدَ بَدَل.

والحيتانُ: السَّمَك، وأكثرُ ما تَسْتَعمِلُ العربُ الحوتَ في معنى السَّمَكة. ﴿ شُرَعً ﴾: ظاهرةً على وجهِ الماء، وعن الحسن: تَشرَعُ على أبوابِهم كأنّها الكِباشُ البيض، يُقال: شَرَعَ علينا فُلانٍ في بيتِه فرأيتُه يَفعلُ كذا، شَرَعَ علينا فُلانٍ في بيتِه فرأيتُه يَفعلُ كذا، ﴿ كَذَا مِنَا وَأَشرِفَ علينا، وشَرَعْتُ على فُلانٍ في بيتِه فرأيتُه يَفعلُ كذا، ﴿ كَذَا مِنَا وَأَشرِفَ علينا البلاءِ الشديدِ نَبْلوهُم بسَبَبِ فِسْقِهم.

الراغب: «أصل السبت: قطعُ العمل. ومنه: سَبَتَ السَّيْرَ، أي: قطَّعه، وسبَتَ شعرَه: قطَّعه. وسبَتَ شعرَه: قطَعه. وسُمِّي يوم السبت لأن الله تعالى ابتدأ بخَلْق السموات والأرض يومَ الأحد، فخلَقها في ستة أيام، فقطعَ عملَه يوم السبت. وسَبَت فلان: صارَ في السبت (١).

قوله: (معطوفٌ على ﴿إِذْ يَعَدُونَ ﴾) لا يجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على ﴿إِذْ تَعَأْتِيهِمْ ﴾؛ لأنه إمّا بدلٌ أو ظرفٌ، فيلزم أن يدخُلَ هؤلاءِ في حُكْمِ أهلِ العدوانِ، وليس كذلك (٢).

⁽۱) «مفردات القرآن»، ص۳۹۲.

⁽٢) هذه الفقرة أثبتُها من (ط).

﴿قَالُواْ مَعْذِرةً إِلَىٰ رَبِيكُو ﴾ أي: مَوعِظتُنا إبلاءُ عُذرٍ إلى الله، ولئلّا نُنْسَبَ في النهي عن المُنكرِ إلى بعضِ التَّفريط، ﴿وَلَعَلَهُمْ يَنَّقُونَ ﴾: ولِطَمَعِنا في أنْ يتقوا بعضَ الاتِّقاء. وقُرِئ: ﴿مَعْذِرةً ﴾ بالنَّصْب، أي: وَعَظناهم مَعذِرةً إلى ربِّكم، أو: اعتَذَرْنا معذرةً.

﴿ فَلَمَّا نَسُواْ ﴾ يعني: أهلَ القَرْية، فلمّا تَركوا ما ذَكَّرَهم به الصالحونَ تَرْكَ الناسي لِـمَا يَنْساه، ﴿ أَنْجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوَءِ وَأَخَذْنَا ﴾ الظالمينَ الراكبينَ للمُنكر.

فإنْ قلت: الأُمَّةُ الذين قالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ ﴾ مِن أيّ الفَريقَينِ هُم؟ أمِنْ فريقِ الناجينَ أم من المُعذَّبين؟ قلتُ: من فريقِ الناجين، لأنهم من فريق الناهين، وما قالوا ما قالوا إلّا سائلينَ عن عِلّةِ الوَعْظِ والغَرَضِ فيه، حيثُ لم يَروْا فيه غَرَضًا صحيحًا لِعلمِهم بحالِ القوم، وإذا عَلِم الناهي حالَ المَنْهيِّ، وأن النهي لا يُؤثِّرُ فيه، سَقَطَ عنه النهي، ورُبها وَجَبَ الترْكُ لدخولِه في بابِ العَبَث، ألا ترى أنَّك لو ذَهَبْتَ إلى المُحّاسينَ القاعِدينَ على المَآصِرِ أو الجلّدينَ المُرتَّبينَ للتعذيب؛ لتَعِظَهم وتكفَّهم عمَّا هم فيه،

قولُه: (إبلاءُ عُدْرٍ): أي: إظهارُه. الأساس: «يقال: أَبْلَيْتُه عُذْراً: إذا بيَّنتَه له بياناً لا لَومَ عليك بعدَه. وحقيقته: جعلْتُه بَالِياً لعُذر، أي: خابراً له، عالماً بكُنْهه. ومنه: أَبلىٰ في الحرب بلاءً حسناً: إذا أظهرَ بأسَه، حتَّىٰ بلاه الناسُ وخبرَوه».

قولُه: (وقرئ: ﴿مَعْذِرَةً ﴾ بالنَّصْبِ): حفص، والباقون: بالرفع(١١).

قولُه: (على المآصر)، الجوهري: «أَصَرَه يأْصِرُه أَصْراً: حبَسه. والموضع: مَأْصِر ومَأْصَر، والجمع: مآصِر».

الأساس: «هو مَفْعِل من الأصْر، أو فاعل من المِصْر: بمعنى الحَاجِز. ولعنَ الله المَآصرَ والسَمَواصِر ». والمكَّاسون: الذين يحفظونَ الطرق.

⁽۱) انظر: «حجّة القراءات»، ص٠٠٠.

كان ذلك عَبَنًا منك، ولم يكن إلّا سببًا للتلهّي بك! وأما الآخرون فإنّها لم يُعْرِضوا عنهم إمّا لأنَ يأسَهم لم يَسْتَحكِمْ كها استَحكَمَ يأسُ الأولين، ولم يَخبُروهم كها خَبروهم، أو لفَرْطِ حِرْصِهم وجِدِّهم في أمرِهم، كها وَصَفَ اللهُ تعالىٰ رسولَه عليه الصلاةُ والسلامُ في قوله: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَنْ خِعٌ نَقْسَكَ ﴾ [الكهف: ٦]، وقيل: الأمةُ: هُمُ الموعوظون، لهّا وُعِظوا قالوا لِلواعظين: لِمَ تَعظونَ منّا قومًا تزعُمونَ أنّ الله مُهلِكُهم أو مُعذِّبُهم؟ وعن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنها أنه قال: يا لَيْتَ شِعْرِي ما فُعِلَ بهؤلاءِ الذين قالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ مَنّا قَلُهُ مُهلِكُهم أو الذين قالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ مَقَالَ : جَعَلَني اللهُ فِداك، ألا ترى أنّهم كرِهوا ما هُم عليه وخالفوهُم وقالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ فَوَمًا اللهُ مُهْلِكُهُمْ ﴾؟ فلم أزَلْ به حتى عَرَّفْتُه أنّهم قد وخالفوهُم وقالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ وَمَا اللهُ مُهْلِكُهُمْ ﴾؟ فلم أزَلْ به حتى عَرَّفْتُه أنّهم قد نَجُوا. وعن الحسن: نَجَتْ فِرقتانِ وهَلَكَتْ فِرقة، وهُمُ الذين أخذوا الحيتان.

قولُه: (وقيل: الأُمّةُ: هُمُ الموعوظون) قيل: هو معطوف على قولِه: «مِن فريقِ الناجين»، والظاهر: أنه عطف على قولِه: «جماعة من أهل القرية، من صُلحائهم».

والسؤال والجواب^(۱) مُستدرَك؛ لِمَا عُلِمَ من تقريره السابق أن القومَ افترقوا فِرَقاً: فرقةً وَعَظُوا، والثانيةَ القائلة: ﴿لِمَ تَعِظُونَ ﴾ هم الصُّلحاءُ منهم. وكان حقه أن يقول: الفرقةُ التي قالت: ﴿لِمَ تَعِظُونَ ﴾ هل نَجَتْ أم لا(٢)؟ كما الْتبَس على ابن عبّاس.

ولعلُّ التكريرَ في السؤال والجواب لتعليق الزياداتِ عليه.

قوله: (لِمَ تَعِظُونَ مِنّا قوماً؟): «مِن»: تَجريدية، مثل: رأيتُ منْك أسداً.

قولُه: (مَا فُعِل بِهؤلاءِ الذين قالوا): روى مُحيي السنَّة: أنَّ ابن عباس قال: نسمعُ الله يقول: ﴿أَنْجَيَّنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْكَ عَنِ ٱلسُّوَءِ وَأَخَذَنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾، فلا أدري ما فعلَت الفِرقةُ

⁽١) يعنى بالسؤال: «الأمّة... من أيّ الفريقين هم؟» وبالجواب: ما سبق ذكره.

⁽٢) «أم» تستعمل مع الاستفهام بالهمزة، أمّا مع «هل» فقليل.

ورُوي: أنّ اليهود أُمِروا باليومِ الذي أُمِرْنا به وهو يومُ الجمعة، فتركوه واختاروا السّبْت، فابتُلوا به وحُرِّمَ عليهم فيه الصّيْد، وأُمِروا بتعظيمِه، فكانت الحيتانُ تأتيهم يومَ السّبْتِ شُرَّعًا بِيضًا سِمانًا كأنّها الممخاض، لا يُرىٰ الماءُ من كَثْرتها، ويومَ لا يَسْبِتونَ لا السّبْتِ شُرَّعًا بِيضًا سِمانًا كأنّها الممخاض، لا يُرىٰ الماءُ من كثْرتها، ويومَ لا يَسْبِتونَ لا تأتيهِم، فكانوا كذلك بُرْهة من الدَّهْر، ثم جاءَهم إبليسُ فقالَ لهم: إنها نُهيتُم عن أُخْذِها يومَ السّبت، فلا تقدِرُ على الخروجِ يومَ السّبت، فلا تقدِرُ على الخروجِ منها، وتأخذوا حِياضًا تسوقونَ الحيتانَ إليها يومَ السّبت، فلا تقدِرُ على الخروجِ منها، وتأخذوبَها يومَ الأحَد، وأخذَ رجلُ منهم حُوتًا، ورَبَطَ في ذَنبِه خَيْطًا إلى خَشَبةٍ في السّاحِل، ثُم شَواهُ يومَ الأحَد، فوجَدَ جارُه رِيحَ السَّمكِ، فتَطلَّع في تَنُّورِه، فقال له: إني السّاحِل، ثُم شَواهُ يومَ الأحَد، فوجَدَ جارُه رِيحَ السَّمكِ، فتَطلَّع في تَنُّورِه، فقال له: إني أرى الله سَيْعذَ بُكُ، فلمّا لم يَرَه عُذّبَ أَخذَ في السَّبْتِ القابلِ حُوتَين، فلما رَأُوا أنّ العذابَ أرى الله سَيْعِنَ ألفًا، فصار أهلُ لا يُعاجِلُهم، صادوا وأكلوا ومَلَّحوا وباعوا، وكانوا نَحْوًا من سبعينَ ألفًا، فصار أهلُ القريةِ أثلاثًا: ثُلُثٌ نَهُوْا وكانوا نَحْوًا من اثني عَشَر ألفًا، وثلثٌ قالوا: لِمَ تعظون قومًا؟ وثلُثٌ هم أصحابُ الخطيئة.

الساكتة؟ قال عِكرمة: «جعلني الله فِداك، ألا تراهم كيف أنكروا، وكرِهوا ما هم عليه، وقالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوَمًّا اللهُ مُهْلِكُهُمْ ﴾، وإن لم يقل الله: أنجَيْتُهم، لم يقل: أهلكْتُهم. فأعجبَه قولي، وأمَر لي ببُرْدَيْن، وقال: نَجَتِ الساكتةُ»(١).

قولُه: (المَخاض)، الجَوهري: «هي بفتح الميم: النُّوقُ الحوامل، ولا واحدَ لها من لفظِها».

قولُه: (فلّها لم يَرَه حُذّبَ)، أي: لم يَرَ نفْسه يعذّبُه الله، الرؤية بمعنى العلم، نحو قوله تعالى: ﴿أَن رَّاهُ ٱسْتَغْنَى ﴾ [العلق: ٧].

⁽١) «معالم التنزيل» (٣: ٢٩٤) دون قوله: «وقال نجت الساكتة».

فلما لم يَتْتَهوا قالَ المُسلمون: إنا لا نُساكِنُكم، فقسَموا القَرية بجدار: للمُسلِمينَ باب، وللمُعتَدينَ باب، ولَعَنهُم داودُ عليه السَّلام، فأصبحَ الناهونَ ذاتَ يومٍ في عَالسِهم، ولم يَحُرُجُ من المُعتَدين أحد، فقالوا: إنَّ للناس شأنًا، فَعَلَوُا الجدارَ فنظروا، فإذا هُم قِرَدة، ففتحوا البابَ ودخلوا عليهم، فعَرَفَتِ القرودُ أنسِباءَها من الإنس، والإنسُ لا يَعرِفونَ أنسِباءَهم من القُرود، فجَعَلَ القِردُ يأتي نَسيبَه، فيشَمُّ ثيابَه ويبكي، فيقول: ألم نَنْهَك؟ فيقولُ برأسِه: بلي، وقيل: صارَ الشبابُ قِردة، والشيوخُ خَنازير.

وعن الحسن: أكلوا _ والله _ أوخَمَ أَكُلةٍ أَكَلَها أَهلُها، أَثقلها خِزيًا في الدنيا، وأطولها عذابًا في الآخرة، هَاهُ! وايْمُ الله ما حوتٌ أَخَذَه قومٌ فأكلوه أعظمَ عندَ الله من قَتْل رجلٍ مُسلِم، ولكنَّ اللهَ جعلَ مَوْعِدًا، ﴿وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُ ﴾ [القمر: ٤٦].

قولُه: (أوخَمَ أَكْلةٍ)، الأساس: «أَوْخَمَه الطعامُ، فوخِم، واتَّخَم، وأصابته التُّخَمَة».

الرواية: «أَكْلة»، بفتح الهمزة، ويجوز ضمّها. فالفتح: المصدر، والضم: الاسم. والضمير في «أكلَها» يجوز أن يكون مفعولاً به، وأن يكون مفعولاً مطلقاً للتأكيد.

قولُه: (أَكَلَها أَهلُها): صفة «أَكْلَة». وفي الكلام معنى التعجُّب، أي: أكلوا ـ والله ـ أَكْلةً ما أو خَها من جهة الأكل! وما أثقلَها من جهةِ الخِزْي! وما أطولها من جهةِ العذاب!

قولُه: (ولكنَّ الله جعلَ مَوْعِداً)، أي: إن لم يُعَذَّب قاتِلُ النفس في الدنيا، على أنَّ قتْلَ النفس أعظمُ من تلك الأكْلة، لكن الله يُعذّبه في الآخرة ﴿وَالسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُ ﴾ (١)، هذه في الدنيا، وأمّا في الآخرة فالأمرُ أشدُّ وأفظَع (٢). والداهية: الأمرُ المنكر، الذي لا يُهتدىٰ لدوائه.

⁽١) اقتباس من سورة القمر، الآية ٤٦.

⁽٢) زاد في (أ) قوله: «هذه في الدنيا، وأما في الآخرة فالأمر أشدُّ وأفظع».

﴿ بَعِيسٍ ﴾: شديد، يُقال: بَوُسَ يَبُوُسُ بأسًا: إذا اشتدّ، فهو بَئيس. وقُرِئ: «بَئِسٍ»، بوزن: حَذِر، و(بِئْسٍ) على تخفيفِ العينِ ونَقْلِ حركتِها إلى الفاء، كها يُقال: كِبْدٌ في: كَبِدٍ، و(بيسٍ) على قلبِ الهمزةِ ياءً، كَذيبٍ في ذِئْب، و «بَيْسُسٍ» على: فَيْعِل، بكسر الهمزةِ وفتحِها، و «بَيْسٍ» بوزن: رَيِّس، على قلبِ همزةِ «بَيْسِس» ياءً، وإدغامِ الياء فيها، و «بَيْسٍ» على تخفيفِ «بَيِّسٍ»، كهَيْنٍ في: هَيِّنٍ، و «بائس» على فاعل.

﴿ فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَا نُهُوا عَنْهُ ﴾: فلما تكبّروا عن تَرْكِ ما نُهوا عنه، كقوله: ﴿وَعَكَوْا عَنْ الْمُم أَمْرِ رَبِّهِمْ ﴾ [الأعراف: ٧٧]، ﴿ قُلْنَا لَمُمْ كُونُواْ قِرَدَةً ﴾ عبارةً عن مَسْخِهم قِردة، كقولِه: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُۥ إِذَا أَزَادَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَهُۥكُن فَيكُونُ ﴾ [يس: ٨٦]،

قولُه: (و ﴿بِشْسٍ ، على تخفيفِ العينِ): ابن عامر، وعلى قَلب الهمزة ياء: نافع، وعلى «فَعِيل»: أبو بكر.

قولُه: (كقوله: ﴿وَعَـنَوْاْعَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ ﴾) يعني: لم يَنْتهوا عما نُهُوا عنه، وذلك بأن أَتُوا بالفعل المنهيِّ عنه تكبُّراً وعدمَ مُبالاة به، كما أُمِروا بالإتيان بالفعل المأمور به، فتكبّروا عنه، وتركوه. وفيه أن النهيَ عن الشيء أمرٌ بضِدِّه.

قولُه: (﴿ كُونُوا قِرَدَةً ﴾: عبارةً عن مَسْخِهم) أي: لم يكن ثَمَّة قول.

قال الزجاج: «جائز أن يكون ثَمَّةَ قولٌ مسموع، وأن يكون مثْل قوله تعالى: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ (١)، والأول أبْلغ في النازلة بهم» (٢).

⁽١) المقصود قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا آمَرُهُۥ إِذَا آرَادَ شَيّعًا أَن يَقُولَ لَهُۥكُن فَيكُونُ ﴾ [يس: ٨٦]، بدليل ورودها هكذا عند الزجاج، كما سيأتي في الحاشية التالية. والشاهد في الآية أن فيها مجازاً لغوياً، وانظر ما قاله الزخشري في تفسيرها.

وعلى هذا يكون في قوله تعالى: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً ﴾ مجاز لغوي كذلك، من قبيل الاستعارة التمثيلية.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٤٢٧) بتصرّف، وقد ذكر الآية (٨٢) من سورة يس بتهامها وهي المقصودة هنا.

والمعنى: أنَّ الله تعالى عَذَّبَهم أوّلًا بعذابٍ شديد، فعَتَوا بعدَ ذلك، فمَسَخَهم. وقيل: ﴿ فَلَمَّا عَتَوْا ﴾، تكريرٌ لقولِه: ﴿ فَلَمَّا نَسُوا ﴾، والعذابُ البئيس: هو المَسْخ.

[﴿ وَإِذْ تَأَذَّكَ رَبُّكَ لِيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِيكَمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابُ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيثٌ ﴾ ١٦٧]

قولُه: (والمعنى: أنّ الله تعالى عَذَّبَهم أوّلًا بعذابٍ شديد، فعَتَوا بعدَ ذلك): يريد أن الفاء في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَا عَتَوَا ﴾ فصيحة، أي: فلمّا نسوا عمّا ذُكّروا به عذَّبْناهم، ليَتَنبَهوا (١) ويتَّعِظوا، فها نَجَع فيهم الوعظ، فعتَوْا بعد ذلك، فمسخْناهم. فإذا العذاب غير المشخ، والنسيان غير العتو (٢). نحوه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَبِي إِلَّا أَخَذْنَا آهَلَهَا فِالْبَاسَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُم يَضَرَّعُونَ * ثُمَّ بَدَّلْنا مَكَانَ السَّيِنَةِ الْحَسَنَةَ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَأَخَذُنَهُم بِثَنَةً وَهُم لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٤-٩٥] (٣).

أو هي تكرير (٤)، فيراد بقولِه تعالى: ﴿عَتَوْاعَن مَا نَهُوا﴾ قولُه: ﴿نَسُواْ مَا ذُكِرُواْ بِهِ ﴾، ومعناه: فلمّا تركوا ما ذكّرهم به الصالحون من أمر ربّهم، مَسخْناهم، لأنهم كانوا مأمورين بألّا يشتغلوا فيه بغير العبادة، فلمّا اشتغلوا بالصّيد عَتَوا عن أَمْر ربهم. ويرادُ بقوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةٌ خَلِيئِينَ ﴾ قوله: ﴿وَالْخَذْنَا ٱلّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابِم بَعِيسٍ ﴾ وهو المَسْخ، كما سبق.

قال القاضي: «يجوز أن تكون الآيةُ الثانية تقريراً وتفصيلاً للأولى» (٥).

⁽١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «لينتهوا».

⁽٢) هذا ردٌّ لِما قيل من أن قوله: ﴿ فَلَمَّا عَتَوْا ﴾ تكرير لقوله: ﴿ فَلَمَّا نَسُوا ﴾، والعذاب البئيس: هو المسخ.

⁽٣) والشاهد أن الفاء في «فأخذناهم» فصيحة، لأن ما بعدها مترتب على ما قبلها.

⁽٤) أي: لقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِ ٤٠٠

⁽٥) «أنوار التنزيل» (٣: ٦٩).

﴿ تَأَذَّ كَ رَبُّكَ ﴾ : عَزَمَ ربُّك، وهو تَفَعّل ؛ مِن الإيذان، وهو الإعلام؛ لأنّ العازِمَ على الأمرِ يُحدّثُ نفسه به ويُوْذِنُها بفِعْلِه، وأُجرِي مُجْرى فِعْلِ القَسَم، كعَلِمَ الله، وشَهِدَ الله. ولذلك أُجيبَ بها يُجابُ به القَسَم، وهو قولُه: ﴿ لَيَبَعَثَنَ ﴾ ، والمعنى : وإذْ حَتَّمَ ربُّك وكَتَبَ على نفسِه ليَبعَثَنَ على اليهودِ ﴿ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِيدَ مَوْتَ مَن يَسُومُهُمْ سُوّءَ ٱلْعَذَابِ ﴾ ، فكانوا يُؤذُونَ الجِزْية إلى المجوس، إلى أنْ بَعَثَ الله مُحمَّدًا عَلَيْهِم أَن فَضَرَبَها عليهم، فلا تزالُ مضروبة عليهم إلى آخرِ الدَّهْر. ومعنى ﴿ لَيَبَعَثَنَ عَلَيْهِم ﴾ : لَيُسَلِّطنَ عليهم، كقوله: ﴿ إِنَا مَن الله عَلَيْهِم ﴾ : لَيُسَلِّطنَ عليهم، كقوله: ﴿ إِنَا مَن الله عَلَيْهِم ﴾ : السَّلَطنَ عليهم، كقوله: ﴿ إِنَا مَن الله عَنْ عَلَيْهِم ﴾ : النَّسَلِّطنَ عليهم، كقوله:

[﴿ وَقَطَّعْنَاهُمْ فِ ٱلْأَرْضِ أَمَمَا مِّنَهُمُ ٱلصَّلِيحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكُ وَبَكُونَهُم الصَّلِيحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكُ وَبَكُونَهُم الْخُسَنَاتِ وَٱلسَّيِّعَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ * فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلَفُ وَرِثُوا ٱلْكِئنَبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا ٱلْأَذَنَى وَيَقُولُونَ سَيُغَفُرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّنْكُدُ، يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذَ عَلَيْهِم مِيثَقُ ٱلْكِتَابِ أَن لَا يَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيةٍ وَالدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَنَّقُونَ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾ أَن لَا يَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيةٍ وَالدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَنْقُونَ أَفَلا تَعْقِلُونَ ﴾ [174 - 174]

قولُه: (لأنّ العازِمَ على الأمرِ يُحدِّثُ نفسَه): تعليلٌ لقولِه: ﴿ تَأَذَّكَ رَبُكَ ﴾: عَزَم ربك ». يعني: إنّما عبر عن العزم بالإذن، لأن العازم على الأمر يُشاورُ نفْسه في الفعل والتَّرْك، ثم يجزمُ على الفعل، ويطلبُ من النفس الإذنَ بالفعل. فكنَّى (١) عن العزم بالإذن، ليُعْلَم أنّ العزمَ لم يكن إلّا بعدَ إتقان ومَشورة. ولمّا كان العازمُ جازماً على الشيء قاطعاً، كان معنى «عَزَم»: جزَم وقضى، فصار كفعل القسَم في التأكيد، فأُجيب (٢) بما يجابُ به القسَم.

قال الزجّاج: «قِيل: ﴿تَأَذَّكَ ﴾: تألَّى. وقيل: ﴿تَأَذَّكَ ﴾: أعلَم. والعربُ تقول: تعلَّمْ أنه كذا وكذا، في معنى: أعلمُ (٣).

⁽١) أي: في قوله: ﴿ تَأَذَّكَ رَبُّكَ ﴾ كناية عن صفة، فقد ذكر التأذَّن، وأراد لازم معناه، وهو العزم والقضاء في الأمر.

⁽٢) أي: بقوله: ﴿ لِبَبِّعَنَّنَّ ﴾، حيث أوقع اللام في جوابه، كما في جواب القسم.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٤).

﴿ وَقَطَّعْنَدُهُمْ فِ ٱلْأَرْضِ أَمَمًا ﴾: وفَرَقْناهم فيها، فلا يكادُ يخلو بَلَدٌ من فِرقةٍ منهم، ﴿ مِنْهُ مُ ٱلصَّلِحُونَ ﴾: الذين آمَنوا منهم بالمدينة، أو الذينَ وراءَ الصِّين، ﴿ وَمِنْهُمُ دُونَ ذَالِكَ ﴾: ومنهم ناسٌ دونَ ذلك الوَصْفِ مُنْحَطِّونَ عنه، وهم الكَفَرةُ والفَسَقة.

فإنْ قلتَ: ما مَحَلُّ ﴿ دُونَ ذَلِكَ ﴾ ؟ قلتُ: الرَّفع، وهو صِفةٌ لموصوفِ مَحذوف، معناه: ومنهم ناسٌ مُنْحَطُّونَ عن الصَّلاح، ونَحوُه: ﴿ وَمَامِنَاۤ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ [الصافات: 178]، بمعنى: وما منّا أحدٌ إلّا له مقام، ﴿ وَبَلَوْنَكُم بِالْخَسَنَتِ وَالسَّيِّعَاتِ ﴾: بالنّعم والنّقَم، ﴿ لَعَلَهُمْ يَلِحُلُهُمْ يَلِحُلُهُمْ يَلِحُلُهُمْ مَرْجِعُونَ ﴾: فينيبون.

﴿ فَخَلَفَ ﴾ مِن بعدِ المذكورينَ ﴿ خَلْفُ ﴾ وهمُ الذينَ كانوا في زَمَنِ رسولِ الله ﷺ وَوَرَتُوا الْكِئْبَ ﴾: التوراة، بَقِيَتْ في أيديهِم بعدَ سَلَفِهم يَقْرؤونها، ويَقِفُونَ على ما فيها مِن الأوامرِ والنَّواهي والتحليلِ والتَّحْريم، ولا يَعْملُونَ بها، ﴿ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا اللَّهِ عَلَا اللهِ عَلَا اللهِ عَلَا اللهِ عَلَا اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ بها أَخَذُنا، والمَّا عَلَى العامّة، ﴿ وَيَقُولُونَ سَيُغَفَّرُ لَنَا ﴾: لا يُؤاخِذُنا اللهُ بها أَخَذُنا، وفاعلُ ﴿ سَيُغَفَرُ ﴾ الجارُ والمجرور، وهو ﴿ لَنَا ﴾ ،

قولُه: (﴿ مِنْهُمُ ٱلصَّلِحُونَ ﴾: الذين آمنوا منهم بالمدينة): والظاهرُ خلافُه، لِمَا يقتضيه النظم، لقوله: ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفُ ﴾ كما سيجيء بيانُه.

قولُه: (﴿ خَلْفُ ﴾)، النهاية: «الخَلَفُ _ بالتحريك والسكون _ : من يجيءُ بعدَ من مَضَىٰ، إلّا أنه بالتحريكِ في الخير، وبالتسكين في الشرّ، يقال: خَلَفُ صِدْق، وخَلْفُ سُوء، ومعناهما جميعاً: القَرْن من الناس».

ويجوزُ أَنْ يكونَ «الأخذَ» الذي هو مَصدَرُ ﴿ يَأْخُذُونَ ﴾ ، ﴿ وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِتْلُهُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ مِثْلُ وَعُلِهِم غيرُ تائبينَ. الواوُ للحال، أي: يَرْجونَ المغفرة وهم مُصِرُّونَ عائدونَ إلى مِثلِ فِعْلِهم غيرُ تائبينَ. وغُفرانُ الذنوبِ لا يَصِحُ إلّا بالتوبة، والمُصِرُّ لا غُفرانَ له، ﴿ أَلَوْ يُؤَخَذَ عَلَيْهِم مِيثَقُ اللهُ وَغُفرانُ الذنوبِ لا يَعفرُ له إلّا بالتوبة، المُجتزبَ فَنِا عظيمًا فإنه لا يُغفرُ له إلّا بالتوبة، ووَدَرَسُوا مَافِيهِ ﴾ يَعْني قولَه في التَّوراة: مَنِ ارتكبَ ذنبًا عظيمًا فإنه لا يُغفرُ له إلّا بالتوبة، ﴿ وَدَرَسُوا مَافِيهِ ﴾ : في الكتابِ من اشتِراطِ التوبةِ في غُفرانِ الذُّنوب، والذي عليه المُجْبِرَةُ هو مذهبُ اليهودِ بعَيْنه كما تَرىٰ.

قولُه: (﴿ وَإِن يَأْتِهِمْ... ﴾: الواوُ للحال) أي: من الضمير في «يَقُولُونَ»، والقول: بمعنى الاعتقاد والظنّ. ولذلك قال: «يَرْجُون المغفرةَ وهم مُصِرُّون».

النهاية: «لَــمَّا رأى رسولُ الله ﷺ الأَخْبِيةَ في المسجد قال: «البِرَّ تَقُولُونَ بِهِنَّ»(١)؟ أي: أتظنّون وترَوْن أنّهن أردْنَ البِرّ؟».

قال الزجّاج: «إنهم كانوا يُذنبونَ بأخذ الرُّشا، ويقولون: سيُغْفَر لنا، من غير أن يتوبوا، لأن قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّتُلُهُ مِأْلُهُ مَا لللهِ على إصرارِهم على الذَّنب»(٢).

قولُه: (والذي عليه الـمُجِرِةُ هو مذْهبُ اليهودِ بعَيْنه) سقطةٌ منه، لأنّ أهلَ السنّة لا يَتَمنّون المغفرةَ مع الإصرار، وهم أحزَمُ من ذلك؛ ألا ترى إلى ما رواه الترمذي عن شدّاد (٣)، عن رسول الله ﷺ: «الكيّسُ مَن دَانَ نَفْسَهُ وعَمِلَ لِما بَعْدَ الـمَوْت، والعَاجِزُ مَنْ أَتبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا، وَتَـمنّىٰ عَلَىٰ الله ﷺ؛

⁽١) أخرجه البخاري (٦٩٠)، من حديثِ عائشةَ رضي الله عنها.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢٩).

⁽٣) شداد بن أوس الأنصاري، يكنى أبا يعلىٰ. مات بفلسطين سنة ٥٨هـ. انظر: «الاستيعاب» (٢: ٦٩٤)، و «أسد الغابة» (٢: ٧٠٥)، و «الإصابة» (٣: ٣١٩).

⁽٤) أخرجه الترمذي (٢٤٥٩) وابن ماجه (٢٢٦٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٣٦٩) والحاكم=

«دانَ نفْسه»: حاسبَها في الدنيا قبل أن تُحاسَبَ يومَ القيامة.

فكيف والسينُ في ﴿سَيُغَفَرُ ﴾ تدلُّ على القطع في وقوع الخبر عن المستقبل؟ وأهل السنة لا يَقْطعون في شيء من أمورِهم، لا في الغُفران إن تابوا، ولا في الثَّواب إن عملوا، وأنتم توجِبون على الله الغفران إذا حصلت التوبة، وتقطعون بحصولِ الثواب على العمل؟ فمذهبكم في هذه الصورة مِثْلُ مذهبِهم.

وأيضاً، قولُه: «معنى أخْدِ الميثاق: هو أنّ في التوراة: مَن ارتكب ذنْباً عظياً، فإنه لا يُغْفَر إلا بالتوبة». وقولُه: «وفيه أنّ إثباتَ المغفرةِ بغيرِ توبةٍ خروجٌ عن ميثاقِ الكتاب»، وما أدري: أهوَ منقولٌ من نصِّ التوراة، أو مُستَنبَطٌ من معنى الآية؟ أما الآية فدالّة على التوبيخ على أخذ الرِّشا، وتغيير أوضاع الشريعة، ونسبةِ خلافها إلى الله تعالى، كما فعلوا بصفةِ النبيِّ صلوات الله عليه، وبآية الرَّجْم، وتسويفِ النفس بالأباطيل و«يا ليت» على المغفرة مع عدم التوبة.

ثم إن هذا النقل، إن لم يصح، فهو تقوُّلُ على الله تعالى بها ليس بحق، وهو عينُ فعل اليهود، وإن صحّ، فَلِمَ لا يجوز أن يُرادَ به الشرْك، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمُ عَظِيمٌ ﴾ [لقهان: ١٣]، وقوله: ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِدِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآهُ ﴾ النساء: ٤٨] أو يكون منسوخاً بالنصوص القاطعةِ من الآياتِ والسنّة بالنسبة إلينا، وثانياً بالنسبة إليكم، فيكون مذهبُكم عينَ مذهبِهم؟ عفا الله عنه.

وأمّا قضية النظم: فهي أنه تعالى لما حكى عن بني إسرائيل أنهم كانوا قبل مَبعَثِ النبي ﷺ أُمّاً: منهم الصّالحون، ومنهم الكفَرة والفَسَقة، ذكر أنهم، بعدَ مبعثِه صلواتُ الله عليه أيضاً، داموا على ما كانوا: فرقةٌ منهم ما تمسّكوا بمقتضى التوراة، مع أنهم كانوا يقرؤونها، ويدرسون

في «المستدرك» (١: ١٢٥) بإسناد ضعيف لضعف أبي بكر بن أبي مريم. وانظر تمام تخريجه في «مسند
 الإمام أحمد» (١٧١٢٣).

.....

ما فيها، ويَقِفُون على ما أمرَ الله، وما نهاه، من الحلال والحرام، ولا يعملون بها، وكانوا فيأخُذُونَ عَرَضَ هَنذَا ٱلْأَدْنَى ﴾، ويُحرّفون الكِلَم عن مواضعِه (١)، ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللّهِ ﴾ [آل عمران: ٧٨]، ويَتمنَّون بالأباطيل، وإليه الإشارة بقوله: ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلَفُ وَرِثُوا ٱلْكِننَبَ ﴾.

وطائفةٌ أخرى منهم تمسّكوا بها، وعملوا بمُقتضاها، وآمنوا بنبيِّ الرحمة، وأقاموا الصلاة، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِنَابِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوْةَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

وينصره ما نقله محيي السنّة عن مجاهد: «هم المؤمنون من أهل الكتاب، مثل: عبد الله بن سلام وأصحابه، تمسّكوا بالكتاب الذي جاء به موسى، فلم يحرّفوه ولم يكتموه، ولم يتّخذوه مأكَلة»(٢).

فظهر من هذا أن تخصيص قوله: ﴿ أَن لَا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ بها قاله المصنف تحكُّم.

فعلى هذا الواجبُ أن يكون قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ ﴾ الآية جملة مبتدأة، معطوفة على قوله: ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفُ ﴾ من حيث المعنى، والجملة من المعطوف والمعطوف عليه مستطرد لذكر قوله: ﴿ وَقَطَّمْنَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَمَمًا مِنْهُمُ ٱلصَّلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِك ﴾، لأن قوله تعالى: ﴿ وَلَذْ نَنَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ, ظُلَّةٌ ﴾ عطف على قوله: ﴿ وَإِذْ تَنَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ, ظُلَّةٌ ﴾ و﴿ وَإِذْ تَالَتُ أُمَّةً ﴾، ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ﴾، و﴿ إِذِ ٱسْتَسْقَنَهُ ﴾.

فانظر إلى هذا النظم السريّ (٣)، وتعجّب عّن يريد تفكيكه!

⁽١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ۚ ﴾ [النساء: ٤٦]، وإلى قوله: ﴿ يُمَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾ [المائدة: ١٣].

⁽٢) (معالم التنزيل) (٣: ٢٩٧).

⁽٣) السري: الشريف.

وعن مالكِ بن دينار رحمه الله: يأتي على الناس زمانٌ إنْ قَصَّروا عما أُمِروا به، قالوا: سيُغفَرُ لنا، لأنا لم نُشرِك بالله شيئًا، كلُّ أمرِهم إلى الطَّمَع، خِيارُهم فيهم المُداهَنة، فهؤلاء مِن هذه الأُمَّةِ أشباهُ الذينَ ذَكَرَهمُ الله، وتكل الآية.

﴿ وَالدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ ﴾ مِن ذلك العَرضِ الخسيس، ﴿ لِلَّذِينَ يَنَّقُونَ ﴾ الرُّشا ومحارمَ الله.

وقُرِئ: «وُرِّثُوا الكتابَ»، و «ألّا تقولوا»، بالتاء، و «ادّارَسوا» بمعنى: تَدارَسوا. و ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾، بالياء والتاء.

وأمّا إذا كان^(۱) عطفاً على قوله: ﴿لِلَّذِينَ ﴾ كما هو عليه الوجه الثاني، يكون المراد: منهم الذين آمنوا مطلقاً، على ما روىٰ محيي السنّة عن عطاء: «هم أمة محمد صلوات الله عليه»^(۲).

والأول^(٣) هو القول.

قولُه: (﴿ أَفَلَا تَعَقِلُونَ ﴾ بالياء والتاء): بالياء التحتانية: نافعٌ وابنُ عامر وحفص. وبالتاء الفَوقانية: الباقون (٤).

⁽١) يعنى قوله: ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

⁽٢) انظر: «معالم التنزيل» (٣: ٢٩٧).

⁽٣) أي: الرفع على الابتداء في ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ ﴾، ويكون المقصود بهم المؤمنين من أهل الكتاب كعبد الله بن سلام.

⁽٤) والصحيح أن قراءة ابن عامر وحفص بالتاء على الخطاب، وقراءة الباقين بالياء على الغيبة، أي: عكس ما ذكر الطيبي. انظر: «إتحاف فضلاء البشر» ص٢٣٢، و«البحر المحيط» (٤: ١٧٤). ولتهام الفائدة انظر: «حجة القراءات»، ص٢٠١٠.

فإنْ قلتَ: ما موقعُ قولِه: ﴿أَن لَا يَقُولُواْ عَلَى اللّهِ إِلَّا ٱلْحَقّ ﴾؟ قلتُ: هو عَطفُ بيانِ لَـ ﴿ مِينَتُ ٱلْكِتَابِ ﴾: الميثاقُ المذكورُ في الكتاب، وفيه أنَّ إثباتَ المغفرةِ بغيرِ توبةٍ خروجٌ عن ميثاقِ الكتاب، وافتراءٌ على الله، وتَقَوُّلُ عليه ما ليس بحقّ. وإنْ فُسِّر ﴿ مِيثَقُ ٱلْكِتَابِ ﴾ بها تَقَدَّم ذِكرُه كان ﴿أَن لَا يَقُولُواْ ﴾ مفعولًا له، ومعناه: لِئلًا يقولوا، ويجوزُ أَنْ تكونَ ﴿أَن ﴾ مُفسِّرة، و﴿ لَا يَقُولُواْ ﴾ نَهْيًا، كأنه قيل: ألم يُقلُ لهم: لا تقولوا على الله إلّا الحقّ ؟

قولُه: (هو عطفُ بيانٍ لـ ﴿ مِيثَنَّ ٱلْكِتَابِ ﴾: أجابَ عن السؤال بوجهَين:

أحدهما: أنّ ﴿ أَن ﴾ في ﴿ أَن لَا يَقُولُوا ﴾ ناصبةٌ للفعل، وهو إما تفسير ﴿ مِّيثَنَّ ٱلْكِتَنبِ ﴾ والإضافة، بمعنى: في أيّ الميثاق المذكور في الكتاب، وهو ﴿ أَن لَا يَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾. وفي جملةِ ذلك ألّا يقولوا: إنّ الله يَغفرُ الذنوبَ العِظامَ بغيرِ توبة.

وإمّا مفعولٌ به، و ﴿مَيثَنَى ٱلْكِتَابِ ﴾ مُبْهَمٌ لا يُعْلَم ما هو. فاخترعَ أن بيانَه وتفسيره: مَن ارتكبَ ذنباً عظيهً، فإنه لا يُغْفر إلّا بالتوبة. أي: أَمَا تقرّر وأُخِذ ميثاقكم أنَّ من ارتكبَ ذنباً عظيهاً لا يُغفَرُ له إلّا بالتوبة، لئلا يقولوا على الله إلّا الحق؟

وثانيهما: أن ﴿أَن ﴾ مُفسِّرة، لأن في قوله تعالى: ﴿أَلَوَ يُؤْخَذُ عَلَيْهِم مِّيثَقُ ٱلْكِتَابِ ﴾ معنى القول، أي: ألم يُقَل لكم: لا تقولوا على الله إلا الحق؟ وهو ذلك القولُ بزعمِه واختراعه.

وقلت: الحقُّ أنَّ الإنكار والتوبيخ واردان (١) على ترْكِ استحفاظهم كلامَ الله، والتهادي في التحريف والتغيير، وعليه أخذ الله ميثاقهم كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا ٱلتَّوْرَيَّةَ فِيهَا هُدَى وَنُورُّ يَعَكُمُ بِهَا ٱلنَّيِيتُونَ ٱلنَّذِينَ أَسَلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّنِينُونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا وَنُورُ يَعَكُمُ بِهَا ٱلنَّيْبِيُونَ ٱلنَّيْبِيُونَ وَاللَّمَا أَسْتُحْفِظُوا وَلَا لَمَا اللَّهِ ﴾ [المائدة: ٤٤]، قال المُصنِّف: «بها سألهم أنبياؤهم حِفْظَه من التغيير والتبديل»،

⁽١) في (ج): «وارد».

فإنْ قلتَ: علامَ عطَفَ قولَه: ﴿وَدَرَسُوا مَا فِيهِ ﴾؟ قلتُ: على ﴿أَلَوْ يُؤْخَذُ عَلَيْهِم ﴾، الأنه تقرير، فكأنه قيل: أُخِذَ عليهم ميثاقُ الكتابِ ودَرسوا ما فيه.

[﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِنْبِ وَأَقَامُواْ الصَّلَوٰةَ إِنَّا لَانْضِيعُ أَجَرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ ١٧٠] ﴿ وَالَّذِينَ يُمسِكُونَ بِالْكِنْبِ ﴾ فيه وجهان: أحدُهما: أنْ يكونَ مرفوعًا بالابتداء، وخَبَرُه: ﴿إِنَّا لَانْضِيعُ أَجَرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾،

يعني: ألم يؤخَذ عليهم الميثاق، باستحفاظِ كتاب الله من التغيير والتبديل؟ فكيف غيّروا وبدّلوا وأخذوا عليه الرِّشا، فكفروا ونقَضوا ميثاقَ الله، ثم قالوا: استغْفِر لنا؟

فإن قلت: فعلى هذا: المُنكرُ هو التغييرُ والتبديل، والمُنكر هو القول، لِمَا مَرّ أن قوله: «﴿ أَن لَا يَقُولُواْ عَلَى اللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقّ ﴾ عطفُ بيان لـ ﴿ مِيثَنَقُ ٱلْكِتَابِ ﴾ ».

قلت: إنهم إذا غيروا وبدّلوا(١)، لا بدَّ أن يقولوا: هو من عند الله، ليأخذوا عليه الرِّشا.

قال المصنفُ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُونَ ٱلْسِنَتَهُم بِٱلْكِنَبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الشَي وَمَا هُوَمِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَمِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: الشيخ ومَا هُوَمِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: الله على تعب بن الأشرَف، غيروا التوراة، وكتبوا كتاباً بدّلوا فيه صفة رسول الله ﷺ، ثم أخذَت قُريظة ما كتبوه، فخلطوه بالكتاب الذي عندَهم». والله أعلم.

قولُه: (لأنه تقرير) أي: يجب أن يكون ﴿وَدَرَسُوا ﴾ عطفاً على ﴿أَلَة يُؤَخَذَ ﴾، وإن اختلفا خَبَراً وطلباً، لأن الاستفهام (٢) واردٌ على التقرير، فهو بمنزلة الإخبار عن الثابت، فيصحّ العطفُ لعدم المُنافاة. ولهذا قال: «أُخِذَ عليهم الميثاق، ودرسوا».

⁽١) من قوله: «وأخذوا عليه الرِّشا فكفروا ونقضوا ميثاق الله» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٢) يعنى في قوله: ﴿ أَلَوْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم ﴾؟ وهو استفهام تقريري.

والمعنى: إنَّا لا نُضيعُ أَجرَهم؛ لأنّ ﴿ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ في معنى «الذين يُمسِكونَ بالكتاب»، كقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ كقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ اللَّهِفَ: ٣٠]. والثاني: أنْ يكونَ مجرورًا عطفًا على «الذينَ يَتّقون»، ويكونَ قولُه: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ ﴾ اعتراضًا.

وقُرِئَ: ﴿ يُمَسِّكُونَ ﴾ بالتشديد. وتَنْصرُه قِراءةُ أُبيِّ: «والذين مَسَّكوا بالكتاب».

فإنْ قلتَ: التمسُّكُ بالكتابِ يَشتَمِلُ على كلِّ عبادة، ومنها إقامةُ الصَّلاة، فكيف أُفرِدَت؟ قلتُ: إظهارًا لمزيَّةِ الصلاةِ لكوخِ عِها دَالدِّين، وفارِقةً بين الكفرِ والإيهان.

وقرأ ابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: «والذينَ استَمْسَكوا بالكتاب».

[﴿ وَإِذْ نَنَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَهُ وَظُلَّةٌ ۗ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا ٓ ءَاتَيْنَكُمْ بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ نَنَقُونَ ﴾ ١٧١]

﴿وَإِذْ نَنَقُنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ ﴾: قَلَعْناه ورَفَعْناه، كقوله:

قولُه: (والمعنى: إنَّا لا نُضيعُ أجرَهم): يعني: لا بدَّ في الخبر إذا كان جملةً من عائد إلى المبتدأ، فقو من المبتدأ، فقو من المبتدأ، فقو من إقامة الـمُظَهرِ موضعَ الـمُضّمَر، للعِلّية (١).

قولُه: (وقرئ: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ بالتشديد): الجماعةُ إلَّا أبا بكر^(٢).

⁽١) يعني: كان مقتضى الظاهر أن يقال: إنا لا نضيع أجرهم، لكنه قال: ﴿ أَجَرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ وضعاً للمظهر موضع المضمر للتعليل.

⁽٢) وقراءة التشديد من التمسّك، وهي تُفيد معنى التأكيد والتكرير. أمّا قراءة التخفيف فمِن «أمْسَك»، ولا تدلّ على ما تدلّ عليه قراءة التشديد. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٨٢)، ولاحجة القراءات»، ص ٢٠١.

﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ ﴾ [النساء: ١٥٤]، ومنه: نَتَقَ السِّقاء؛ إذا نَفَضَه ليَقتَلِعَ الزُّبدة منه. و «الظُّلَة»: كلُّ ما أظلَّك مِن سَقيفة أو سحاب. وقُرِئ بالطاء، مِن: أطلَّ عليه؛ إذا أشرف، ﴿ وَظَنُّوا أَنَهُ وَاقِعٌ عِهِمٌ ﴾: وعَلِموا أنه ساقطٌ عليهم، وذلك أنَّهم أبوا أنْ يَقْبَلوا أحكام التوراة لغِلَظِها وثِقَلِها، فرفع اللهُ الطورَ على رؤوسِهم مقدارَ عَسْكرِهم، وكان فرُسخًا في فرُسخ، وقيل لهم: إنْ قَبِلتُموها بها فيها وإلّا ليقعنَّ عليكم، فلما نظروا إلى الجبلِ خَرَّ كلُّ رجلٍ منهم ساجدًا على حاجبِه الأيسر، وهو ينظرُ بعينِه اليُمنى إلى الجبلِ فرقًا مِن سُقوطِه، فلذلك لا تَرى يهوديًا يَسجُدُ إلّا على حاجبِه الأيسر، ويقولون: هي السَّجْدةُ التي رُفِعت عنا بها العُقوبة، ولما نشر موسى الألواح وفيها كتابُ الله، لم يَنْقَ جبلُ ولا شجرٌ ولا حجرٌ إلّا اهْتَزّ، فلذلك لا تَرىٰ يهوديًا تُقرأُ عليه التوراة إلّا اهتزّ وأنغضَ لها رأسَه، ﴿ خُذُوا مَا آتيناكم من الكتاب، ﴿ بِقُوّةٍ ﴾ وعَزْمٍ على احتمالِ مَشاقّه وتكاليفِه، أو قائلينَ: خُذوا ما آتيناكم من الكتاب، ﴿ بِقُوّةٍ ﴾ وعَزْمٍ على احتمالِ مَشاقّه وتكاليفِه، أو قائلينَ: خُذوا ما آتيناكم من الكتاب، ﴿ فِقُوّةٍ ﴾ وعَزْمٍ على احتمالِ مَشاقّه وتكاليفِه،

قولُه: (ومنه: نَعَقَ السِّقاء): ابن السكِّيت: «السِّقاء: يكون للَّبَن والماء، والوَطْب: للَّبَن خاصّة، والنِّحْيُ: للسَّمْن، والقِرْبة: للهاء»(١).

قولُه: (ولمّ نَشَر موسى عليه السلام الألواح) إلى آخر القصّة، مُستطرَدُ (٢) لذكر نَـثَق الجبل، وسجودِ القوم على حاجبهم، كما كان قوله: ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعَدِهِمْ خَلْفُ ﴾ الآيتين، مُستطرَداً من المعطوف والمعطوف عليه، على ما سبق.

⁽١) "إصلاح المنطق" ص٣٧٥، وليس فيه: "والقربة للماء"، والوَطْب ـ بفتح الواو، وإسكان الطاء ـ: جِلد الجَذَع فها فوقه. والنِّحْي ـ بكسر النون وإسكان الحاء ـ: زقّ السمن.

⁽٢) المقصود أن قوله تعالى: ﴿خُدُواْ مَآ ءَاتَيْنَكُمْ بِقُوَّةٍ...﴾ هو المستطرد لذكرِ نَـثْقِ الجبل. يعني: قَـلْعَه ورفعه.

﴿وَاَذَكُرُواْ مَافِيهِ ﴾ من الأوامرِ والنّواهي ولا تَسْبَوه، أو: اذْكُروا ما فيه من التعريضِ للثوابِ العظيمِ فارْغَبوا فيه. ويجوزُ أَنْ يُرادَ: خُذُوا ما آتيناكُم من الآية العظيمةِ بقوّةٍ إنْ كنتُم تُطيقونَه، كقولِه: ﴿إِنِ اَسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنَ أَقَطَارِ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُواْ ﴾ كنتُم تُطيقونَه، كقولِه: ﴿إِنِ اَسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنْ القَّدرةِ الباهرةِ والإنذار، ﴿لَعَلَكُمْ الرّحن: ٣٣]. ﴿وَاذْكُرُواْ مَا فِيهِ ﴾ من الدَّلالةِ على القُدرةِ الباهرةِ والإنذار، ﴿لَعَلَكُمْ لَنتُم عليه. وقرأ ابن مسعود: ﴿وتَذْكُرُوا ﴾ وقُرِئَ: ﴿واذَّكُروا ﴾، بمعنى: وتذكّروا.

[﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُكَ مِنْ بَنِي ٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٓ أَنفُسِمِمْ أَلَسْتُ بِرَيِّكُمْ قَالُواْ بَنَىٰ شَهِدَنَا آن نَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ إِنَّا كُنَا عَنْ هَلَذَا غَلِيلِنَ * أَوْ نَقُولُواْ إِنَّمَ ٱلْقَرْكُ قَالُواْ بَنَىٰ شَهِدَنَا أَن تَقُولُواْ إِنَّمَ ٱلْقِيكَمَةِ إِنَّا كُنَا عَنْ هَلَذَا غَلِيلِنَ * أَوْ نَقُولُواْ إِنَّمَا أَشْرَكُ ءَابَا وَمَا اللّهُ مِلْكُونَ * وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ ءَابَا وَلَا اللّهُ مِلْكُونَ * وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْأَيْنَ وَلَعَلَهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ١٧٢ – ١٧٤]

﴿ مِن ظُهُورِهِم ﴾ بَدَلٌ من ﴿ بَنِيَ ءَادَمَ ﴾ بَدَلَ البعضِ مِن الكُلّ ، ومعنى «أَخْدِد ذُرّياتِهم من ظهورِهم »: إخراجُهم من أصلابِهم نَسْلًا وإشهادُهم على أنفسِهم.

قولُه: (أو: اذْكُروا ما فيه من التعريضِ)، الجوهري: «عَرَّضْتُ فُلاناً لكذا فتعرَّض هو له».

قولُه: (ويجوزُ أَنْ يُرادَ: خُذُوا ما آتيناكُم من الآيةِ)، فَعَلىٰ هذا، المراد من نَتْقِ الجبل: إظهارُ العجز لا غير، كما في الآية (١) المستشهَد بها، كما تقول لمن يدّعي الصَّرْعة (٢) والقوّة بعدما غلبتَه: خُذه منّي، يعني: إن كنتم تطلبون آية قاهرة، وتَقترِحُونها، خذوا ما آتيناكم إن كنتم تُطيقون.

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُواْ ﴾ [الرحمن: ٣٣]. وقد استشهد بها الزمخشري على المعنى المذكور لقوله: ﴿خُذُواْ مَاۤ ءَاتَيْنَكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾.

⁽٢) أي: الشدة والغلبة.

قولُه: ﴿ السَّتُ بِرَتِكُمُ قَالُواْ بَكَنَ شَهِدَنَا ﴾ مِن بابِ التمثيل والتخييل، ومعنى ذلك أنه نَصَبَ لهم الأدلة على رُبوبيّتِه ووَحْدانيتِه، وشَهِدَتْ بها عقولُهم وبصائرُهُم التي رَكَّبها فيهم، وجَعَلَها مُميِّزة بينَ الضَّلالةِ والهدى، فكأنه أشهدَهم على أنفسِهم وقرَّرَهم وقالَ لهم: ألستُ بربكم؟ وكأنهم قالوا: بلى أنتَ ربُّنا، شَهِدْنا على أنفسِنا وأقرَرْنا بوَحْدانيتِك.

وبابُ التمثيلِ واسعٌ في كلامِ الله تعالى ورسولِه عليه الصلاة والسلام، وفي كلامِ العرب. ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا ٓ أَرَدْنَكُ أَنْ نَقُولَ لَهُرَكُن فَيَكُونُ ﴾ [النحل: ٤١]، ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ انْتِيَا طَوَعًا أَوْكَرْهَا قَالَتَاۤ أَنْيَنَا طَآبِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١] وقوله:

إذْ قالَتِ الأنساعُ للبَطْنِ: الْسحَقِ قالَتُ لَسهُ رِيحُ الصَّبَا: قَرْقَادِ

قولُه: (وشَهِدَتْ بها عقولُهُم) عطفٌ على قولِه: «نَصَب لهم الأدلّة»، وكذا «جعَلَها ميزة»، أي: جمع بين نصْب الأدلّة وبينَ جعْلِ القوةِ مميّزة، وبين شهادتها، لتكون الاستعارة تمثيليةً مركّبة من عدةِ أمور متوهَّمة.

هذا هو المراد من قوله: «من باب التمثيل والتخييل»، لا ما ظُنّ أنها من الاستعارة التخييلية، لأن المشبَّه به في التخييلية أمرٌ واحد مُحقَّق يُطلقُ على المخترَع المتوهَّم، كالأنياب في قولك: أنيابُ الـمَنِيَّة نشَبَتْ بُفلان.

قولُه: (إذْ قَالَتِ الأَنساعُ)(١) مضى شرحُه في «البقرة».

قولُه: (قَالَتْ لهُ رِيحُ الصَّبَا: قَرْقَارِ)، بعده:

واخْتَلَطَ المعروفُ بالإنكارِ (٢)

⁽١) سبق تخريجُه.

⁽٢) البيت من الرجز لأبي النجم العجليّ. والقرقرة: الهدير.

ومعلومٌ أنه لا قولَ ثَمَّ، وإنَّما هو تمثيلٌ وتصويرٌ للمعنىٰ.

﴿ أَوْ نَقُولُوٓا ﴾ مفعولٌ له، أي: فَعَلْنا ذلك مِن نَصْبِ الأدلةِ الشاهدةِ على صحّتِها العقولُ كَراهةَ ﴿ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِينَمَةِ إِنّا كُنّا عَنْ هَذَا غَنِفِلِينَ ﴾ لم نُنبَّهُ عليه، ﴿ أَوَ ﴾ كراهة أنْ ﴿ نَقُولُوٓا إِنّهَا آشَرُكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنّا ذُرِّيّةً مِّنْ بَعْدِهِمٌ ﴾ فاقتدَيْنا بهم، لأنَّ كراهة أنْ ﴿ نَقُولُوٓا إِنّهَا آشَرِكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنّا ذُرِّيّةً مِنْ بَعْدِهِمٌ ﴾ فاقتدَيْنا بهم، لأنَّ نصب الأدلة على التوحيدِ وما نُبّهوا عليه قائمٌ معهم، فلا عُذْرَ لهم في الإعراضِ عنه والإقبالِ على التقليدِ والاقتداءِ بالآباء، كما لا عُذرَ لآبائِهم في الشّرك، وأدلةُ التوحيدِ منصوبةٌ لهم.

الضمير المجرور في «له» للسحاب، أي: قالت للسحاب الريحُ: قَرْقِرْ بالرعد. فهو أمرٌ من القَرْقَرة، وهو (١) في الرباعي كـ «نَزَالِ» في الثلاثي.

«واختلط المعروف»، يعني: المطر بلغ كلَّ مكان مما يُعرَف ويُنكَر، أي: عمَّ الأراضي كلَّها.

شبّه الريحَ بالآمر، والسحابَ بالمأمور، والقرقارَ بالمأمور به، وتخيّلَ الحالاتِ على سبيل التمثيل (٢).

في «الانتصاف»: «إطلاقُ لفظ «التخييل» على كلام الله مردود» (٣).

وقلت: إذا كان القرآن وارداً على أساليب كلام العرب وافتنانهم، فلا بُعدَ في الذهاب إليه.

قولُه: (لأنّ نصب الأدلة على التوحيد) علّة لِما فُهِم من المُعلّل مع علّيتِه، أي: فعلْنا ذلك كراهة أن تَعْتذروا بالغفلة والتقليد، «لأن نَصْبَ الأدلّة..» إلى آخره.

⁽١) يعني: قرقار: اسمُ فعلِ أمرِ من الرباعي «قَرْقَر».

⁽٢) يعنى: الاستعارة التمثيلية.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١٢٩).

فإنْ قلت: بنو آدمَ وذُرِّياتُهم مَنْ هُم؟ قلتُ: عَنى بـ «بني آدم»: أسلاف اليهودِ الذينَ أشركوا بالله، حيثُ قالوا: عُزيرٌ ابنُ الله. وبـ «ذريّاتِهم»: الذين كانوا في عهدِ رسولِ الله عَلَيْ من أخلافِهم المُقتَدينَ بآبائِهم، والدليلُ على أنها في المُشركينَ وأولادِهم: قولُه: ﴿إِنَّمَا أَشْرَكُ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ ﴾، والدليلُ على أنها في اليهود: الآياتُ التي عُطِفَت عليها هِي، والتي عُطِفَت عليها وهي على نَمَطِها وأسلوبها، وذلك قولُه: ﴿ وَسَئَلَهُمْ عَنِ ٱلْقَرَيكِ ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، ﴿ وَإِذْ قَالَتَ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، ﴿ وَإِذْ قَالَتَ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، ﴿ وَإِذْ قَالَتَ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، ﴿ وَأَتّلُ عَلَيْهِمْ مَنْهُمْ أَلَمُ مَا أَلَيْقَ مَا اللهُ عَلَيْهَا أَلَيْكَ مَا تَيْنَكُهُ وَالنَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُمْ أَلَمُ اللهُ عَلَيْهُمْ أَلَا اللهُ عَلَيْهُمْ أَلَا اللهُ عَلَيْهَا أَلَيْكَ وَالْعَراف: ١٧٤]. ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ مَنْهُمْ أَلَا اللهُ عَلَيْهُمْ أَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُمْ أَلَا اللهُ عَلَيْهُمْ أَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُمْ أَلَا اللهُ عَلَيْهُمْ أَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِمْ اللهُ عَلَيْهُمْ أَلَا اللهُ عَلَيْهَا أَلَانِينَ اللهُ اللهُ عَلَيْهُمْ أَلَانِينَا وَ الأَعْرَافَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُمْ أَلَاللّهُ عَلَيْنَا اللهُ المُ اللهُ الل

ويجوز أن يكون تعليلاً للثاني، كأنه قيل: فعلْنا نصبَ الأدلة كراهة أن تقولوا: ﴿إِنَّمْ الشَّرِكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ ﴾، لأنه «قائم معهم» لا يُفارقُهم (١)، «فلا عُذرَ لهم في الإعراض عنه، والإقبال على التقليد». فلمّ كان هذا التنبية لا يُفارِقُ أحداً من المكلَّفين، قال: «لا عُذرَ لآبائهم في الشرك».

قولُه: (الآياتُ التي عُطِفَت عليها هي) أي: عطفت: ﴿وَإِذْ نَنَقُنَا ٱلْجَبَلَ ﴾، ﴿ وَإِذْ تَأَذَّ كَ ﴾ [الأعراف: ١٦١].

قولُه: (والتي عُطِفَت عليها) أي: على قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ﴾، وهي قوله: ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِيّ ءَاتَيْنَكُهُ ءَايَنِنَا ﴾ [الأعراف: ١٧٥] وسائر الآيات التي تتَعلَّقُ بــ«بَلْعَم» (٢).

قولُه: (وهي على نَمَطِها وأسلوبِها): أي: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ ﴾: على نمط الآيات المُتقدِّمةِ والمتأخرة.

⁽١) «لا يفارقهم» جملة تفسيرية من الطيبي.

⁽٢) بَلْعَم أو بَلْعام بن باعوراء، عالم من علماء بني إسرائيل، أو من الكنعانيين، وستأتي قصتُه عند الآية المذكورة.

﴿ أَفَنُهۡ لِكُنَا مِمَا فَعَلَ ٱلْمُبۡطِلُونَ ﴾ أي: كانوا السَّبَبَ في شِرْكنا؛ لتأسيسِهم الشِّرك، وتقدُّمِهم فيه، وتَرْكِه سُنّةً لنا.

﴿ وَكَذَلِكَ ﴾: ومِشلَ ذلك التفصيلِ البليغ، ﴿نَفَصِّلُ ٱلْآينَتِ ﴾ لهم، ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾: وإرادة أنْ يَرجِعوا عن شِرْكهم نُفصِّلُها.

وقُرِئ: «ذُرِّيَّتَهم» علىٰ التوحيد، و«أنْ يقولوا» بالياء.

ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون عامّاً كالتذييل للميثاق الخاص، فيدخل فيه اليهود دخولاً أوَّلِياً، فلا تكون الواو عاطفة؟ ولأن ألفاظها لا تقبل التخصيص إلا بالتعسف، كما أوّل الشرك.

وبيان التذييل أن قوله: ﴿وَإِذْ نَنَقَنَا ٱلْجَبَلَ ﴾ [الأعراف: ١٧١] في معنى: أخذ الميثاق، بدليل قوله تعالى في «البقرة»: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَنَقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ ﴾ [البقرة: ٣٣، ٣٣]، وقول المصنف: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَنَقَكُمْ ﴾: بالعمل بها في التوْراة ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ ﴾ حتى المصنف: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَنَقَكُمُ أَن بالعمل بها في التوْراة ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ ﴾ حتى قبلتم، وأعطيتم الميثاق». أتى بالميثاق الخاص، من حيث الصورة، ثم عقبه بالعام من حيث المعنى، دلالة على شدة شكيمتهم، وفرط عتوِّهم في أن الإلزام السمعيّ والعقليّ ـ على رأيه ـ لا يُحدِي فيهم.

قال القاضي: «المقصودُ من إيراد هذا الكلام إلزامُ اليهود بمقتضى الميثاق العام، بعد ما ألزمهم بالميثاق المخصوص بهم، والاحتجاج عليهم بالحُجَج السمعية والعقلية، ومنعهم عن التقليد، وحملهم على النظر والاستدلال، كما قال: ﴿ وَكَذَلِكَ نَفَصِلُ ٱلْآيَاتِ وَلَعَلَهُمْ وَلَعَلَهُمْ رَجِعُونَ ﴾، أي: عن التقليد، واتباع الباطل»(١).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٧٢).

·····

وقلتُ: ويؤيده ما روينا عن مالك، وأحمد بن حنبل، والترمذي، وأبي داود، و"شرح السنة"، عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن هذه الآية، قال: سُئِل عنها رسول الله على فقال: "إنَّ الله خَلَق آدَم، ثُمَّ مَسَح ظَهرَه بيَمينِه، فاستَخرَج مِنه ذُرِّيَّة، فقال: خَلَقت هَوُّلاء للجَنَّة، وبعَمَل أهل الجَنَّة يَعمَلُون، ثُمَّ مَسَح ظَهرَه، فاستَخرَج مِنه ذُرِّيَّة، فقال: خَلَقت هَوُّلاء للنَّار، وبعَمَل أهل النَّار يَعمَلُون». فقال رجُل: يَا رَسُول الله، فَفِيم العَمَل؟ فقال رسول الله عَلَى «إنَّ الله تَعالىٰ إذا خَلَق العَبد للجَنَّة، استَعمَلَه بَعمَل أهل الجَنَّة، حَتَّىٰ يَمُوت علىٰ عَمَل مِن أعال أهل النَّار، استَعمَلَه بعَمَل أهل النَّار، حتَّىٰ يَمُوت علىٰ عَمَل أَمْ يَمُوت علىٰ عَمَل مِن يَمُوت علىٰ عَمَل أَمْ النَّار، استَعمَلَه بعَمَل أهل النَّار، حتَّىٰ يَمُوت علىٰ عَمَل أَمْ النَّار، حتَّىٰ يَمُوت علىٰ عَمَل أهل النَّار، عَلَىٰ عَمَل مِن أعمَال أهل النَّار» (١٠).

قال الإمام: «أطبقَت المعتزلةُ على أنه لا يجوز تفسيرُ الآية بالحديث، لأن قوله: ﴿مِن ظَهُورِهِم ﴾ بدلٌ من قوله: ﴿ بَنِيَ ءَادَمَ ﴾ ، فالمعنى: وإذ أخذَ ربُّك من ظهور بني آدم، فلم يذكر أنه أخذ من ظهر آدم (٢) شيئاً، ولأنه لو كان المرادُ أنه أخرجَ من ظهر آدم شيئاً، لما قال: ﴿ مِن ظُهُورِهِم ﴾ بل يجبُ أن يقول: من ظهره، وذريّته ».

وأجاب الإمام: «أن ظاهر الآية يدلُّ على أنه تعالى أخرجَ الذرِّيةَ من ظهور بني آدم. وأمّا أنه أخرجَ كلَّ تلك الذرِّيةِ من صُلب آدم، فليس في لفظ الآية ما يدلُّ على ثبوتِه، ولا على نفيِه، إلّا أن الخبر قد دلّ، فثبتَ إخراجُ الذرِّيةِ من ظهور بني آدم بالقرآن، وإخراج الذرّيةِ من ظهر آدم بالخبر، ولا مُنافاة بينها، فوجبَ المصيرُ إليها معاً، صَوْناً للآيةِ والخبرِ عن الاختلاف»(٣).

⁽۱) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (۲: ۸۹۸) والترمذي (۳۰۷۵) وأبو داود (٤٧٠٣) والنسائي في «السنن الكبرى» (۱۱۹۰) وابن حبان (٦١٦٦) وهو حديث صحيح لغيره، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٣١١).

⁽٢) في (ج): «على بني آدم».

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٤٣).

وقال الشيخ شهابُ الدين التوربشتي: وقد ذهبَ كثيرٌ من أهل العلم إلى أن المرادَ من الآية توليدُ بعضهم من بعض، على مرِّ الزمان، ولو أُريدَ استخراجُ الذرِّيةِ من صُلبِ آدم دُفعةً واحدة، لكان من حقِّ القول أن يقول: وإذْ أخذ ربُّك من ظهرِ آدم ذرِّيتَه.

فإن قيل: بيانُ الآية في الحديث خلافُ ما ذهبوا إليه، فلهُم أن يقولوا: إنّها تركوا ظاهرَ الآية بالحديث، سيّما في مثل هذه القضية التي هي إخبارٌ عن الغيب، إذا كان الحديث المبيّنُ للآية حديثاً صحيحاً، يجبُ به العلم. وهذا الحديث، وإن كان حديثاً حسناً، فإنه من جملة الآحاد، فلا يُترَكُ ظاهر الكتاب بمثل هذا الحديث.

مما يُمكِّننا من التوفيق بين الآية والحديث هو أن نقول: إنّما اقتصر في الحديث على ذِكر آدم، دونَ الذرّيّة، لأنه هو الأصل، فاكتفى بذكر الأصل عن الفرع.

فإن قيل: فقد روى أبو هريرةَ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهرِهِ كُلُّ نَسَمَة هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»(١) إلى تمام الحديث وهو حديث صحيح، فلِمَ ذهبتم في حديث عمر رضي الله عنه إلى التأويل الذي ذكرتموه؟

فالجواب: أن حديثَ أبي هريرةَ رضي الله عنه لا تعلُّقَ له بالآية، ولم يُذْكَر فيه حديثُ الميثاق والإشهاد، وإنّما ذُكِرَ فيه أنّ الله تعالى مثّلَ لآدم ذرّيّته، وعرَضَهم عليه (٢). وهذا غيرُ ذلك.

⁽١) هذا جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه الترمذي (٣٠٧٦) والبزّار في «المسند» (٨٨٩٢) وأبو يعلى (٦٣٧٧) وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسن صحيح.

⁽٢) يشير إلى قوله ﷺ في الحديث المشار إليه: «وَجَعَل بَين عَينَي كُلّ إِنسَان مِنهُم وَبِيصاً ـ يَعني: بَرِيقاً ـ مِن نُور، ثُمَّ عَرَضَهُم عَلىٰ آدَم. فقال: أي رَبّ، مَن هَؤلاء؟ قال: هَؤلاء ذُرِّيَّتُك».

أمّا «الميثاق والإشهاد» فيشير بهما إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِم ذُرِّيَّكُهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىَ أَنْشِيهِمْ أَلَسَتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

.....

وقد ذهبَ أهلُ التأويل إلى أن المرادَ بالإشهاد ما ركّبه اللهُ فِيهم من العقول، وآتاهم من البصائر، فكأنه أشهدَهم على أنفسِهم وقرَّرهم، وقال لهم: ﴿ أَلَسَتُ بِرَيِّكُمْ ﴾ فكأنهم قالوا: ﴿ إِلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا عَلَى اللهُ ع

وهذا الذي ذهبوا إليه في تأويل حديث عمر رضي الله عنه تأويلٌ حسنٌ مستقيم، لولا مخالفتُه حديثَ ابن عباس، وهو ما رواه عن النبي على أنه قال: «أخذَ اللهُ الميثاقَ مِنْ ظَهر آدَمَ بِنَعَهانَ _ يعني: عَرَفة _ فأخرَجَ مِنْ صُلْبِه كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَراها، فَنثرَهُم بَينَ يَدَيه كالذَّر، ثُمَّ كَلَّمَهُم قِبَلاً قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَيْ شَهِدَنَا آنَ تَقُولُوا يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا عَنْ هَذَا عَنْ هَذَا

وهذا الحديث مُحَرَّجٌ في كتاب أبي عبد الرحمن النَّسائي^(١). فهذا الحديثُ لا يحتملُ من التأويل ما يحتملُه حديثُ عمرَ رضي الله عنه، لظهور المرادِ منه.

ولا أراهم يُقابلون هذه الحجّة إلا بقولهم: إنّ حديث ابن عباسٍ من جُملةِ الآحاد فلا يَلْزمُنا إن تركْنا أن نَترُكَ به ظاهرَ الكتاب!

وقال: إنَّما جَدّوا في الهربِ عن القول في معنى الآية بها يقتضيه ظاهرُ هذا الحديث لمكان قوله سبحانه: ﴿أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَكَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَلَا الْحَيْلِينَ ﴾. فقالوا: إنْ كان هذا الإقرارُ عن اضطرار، حيث كُوشِفُوا بحقيقة الأمر، وشاهدوه عينَ اليقين، فلهم يوم القيامة أن يقولوا: شهدنا يومئذ، فلمّّا زال عنا عِلْمُ الضرورة، ووُكِّلنا إلى آرائنا، كان منّا من أصاب، ومنّا من أخطأ. وإن كان عن استدلال، ولكنهم عُصِموا عنده من الخطأ، فلهم أيضاً أن يقولوا:

⁽۱) يعني «السنن الكبرى» (۱۱۹۹)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (۱۷٤٥٥) والحاكم في «المستدرك» (۲: ٤٤٥) والبيهقي في «الأسماء والصفات»، ص٣٦٦ ورجال إسناده ثقات، ورجّح الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٣: ٥٠١) كونّه موقوفاً على ابن عباس.

.....

أَيُّدُنا يوم الإقرار بتوفيق وعِصمة، وحُرِمناهُما من بَعْد، ولو أُمْدِدْنا بهما أبداً، لكانت شهادتُنا في كلِّ حين كشهادتنا في اليوم الأول.

فقد تَبيَّنَ أنّ الميثاق: ما ركَّبَ اللهُ فيهم من العقول، وآتاهم من البصائر، لأنها هي الحجّةُ الباقية، المانعة لهم عن قولهم: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَنِفِلِينَ ﴾؛ لأن اللهَ تعالى جعل هذا الإقرارَ حجة عليهم في الإيمان، بما أُخبِروا عنه من الغُيوب.

ولهم في ذلك كلامٌ كثير اكتفَينا عنه بهذا المقدار، والغرض منه توقيفُ الطالبين على مواضع الإشكال.

والتوفيقُ بين الآية وحديثِ عمرَ رضي الله عنه على ما ذكرناه مُتيسِّر، والتوفيق بينهما وبينَ حديث ابن عباس على الوجه الذي لا تُعارضُه حجّةٌ أخرى من الكتاب مُشْكِلٌ جداً، إلا أن يُعلَّل الحديثُ بها علّلوه» (١٠). انتهى كلامه.

وقال القاضي في «شرح المصابيح» (٢): «والتوفيقُ بينَ الآية والحديث أن يُقال: إن المراد من ﴿بَنِي َ اَدَمُ في الآية: آدمُ وأولاده، فكأنه صار اسماً للنوع، كالإنسان والبشر، والمراد من الإخراج: توليدُ بعضِهم من بعض، على مرِّ الزمان، واقتُصِرَ في الحديث على ذِكر آدمَ اكتفاءً بذكر الأصل عن ذكر الفرع (٣).

⁽١) الظاهر من السياق أن كلام التوربشتي ينتهي هنا، وقد ورد بعض هذا الكلام في «حاشية الكازروني على البيضاوي» (٣: ٣٤) بقوله: «أورده بعضهم»، ولم يذكر من هو.

⁽٢) «المصابيح» كتاب في الحديث للبغوي، وقد شرحه القاضي البيضاوي في كتاب سمّاه: «تحفة الأبرار».

⁽٣) انظر: «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (٤: ٢٣٦). وقد نقل النص من «شرح المصابيح» للبيضاوي، كما ذكر، وانظر كذلك: «حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي» (بهامش «تفسير البيضاوي» ٣: ٣٣).

•••••

وقلتُ، وما توفيقي إلّا بالله: نُبيِّنُ أولاً أن الأحاديثَ الثلاثةَ كلُّها مُعتمَدةٌ مُتوافِقةٌ مُتعاضِدة، ثم نَشرَءُ في المقصود:

أمّا الحديث الأول: فقد سبقَ أنه اتفقَ على روايتِه الإمامان: مالك، وأحمد، والشيخان: أبو داود، والترمذي، ورواه مُحيي السنّة في «شرح السنّة» و «المصابيح» (١)، وفيه: «فاستَخرَجَ مِنهُ ذُرِّيَّة فقالَ: خَلَقْتُ هؤلاءِ للجنّة، وبعملِ أهلِ الجنّةِ يَعمَلون. ثُم مَسَحَ ظَهرَه، فاستَخرجَ منهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤلاءِ للنَّار، وبعَمَل أهل النَّار يَعمَلُون» إلى آخِر الحديث.

هذا السياق لا يَدعُ لذي لُبِّ ريباً في أن المرادَ بالاستخراج: استخراجُ الذَّراري كلِّها إلى انقراض العالم، وإلّا فأيُّ معنَّى لقوله: ففِيمَ العَمَل؟، وقولِه صلوات الله عليه: «إنَّ اللهَ تعالىٰ خَلَقَ العَبدَ للجَنَّة»، وقوله: «خَلَقَ العَبدَ للنَّار»؟

وروى مُحيي السنّة في «معالم التنزيل»، عن مُقاتل وغيره: وفي آخره: «ثُمَّ أعادَهُم جَميعاً في صُلْبِه، فأهلُ القُبُورِ تحَبُوسُون، حَتَّىٰ يَخرُجَ أهلُ المِيثاقِ كُلُّهُم مِنْ أصلابِ الرِّجَالِ، وَأَرحَام النِّسَاءِ»(٢).

فإذن لا معنى لقولهم: اقتصر في الحديث على ذكر آدمَ دونَ الذرّيّة، لأنه هو الأصل، فاكتفى بذكر الأصل عن الفرع.

وأمّا الحديثُ الثاني: فتهامُه على ما أوردَه صاحبُ «جامع الأصول» عن الترمذي، عن أي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَــَّا خَلــقَ الله آدَم، مَسَحَ ظَهرَه، فَسَــقَط مِن ظَهره كُـلُّ نَسَمَةٍ هُو خالِقُها مِن ذُرِّيَّـتِه إلىٰ يَوم القِيامَة، وجَعَل بَينَ عَينَي كُــلِّ إِنسان مِنهُم وبِيصاً

⁽١) «مصابيح السنّة» للبغوي (١: ٩)، أمّا المصادر المذكورة فقد سبق تخريج الحديث منها.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٣: ٢٩٨).

.....

مِن نُور، ثُمَّ عَرَضَهُم عَلَىٰ آدَم، فقال: أي رَبِّ، مَن هؤلاء؟ فقال: هؤلاء ذُرِّيَّتُكَ »(١) إلى آخر الحديث.

وأما الحديثُ الثالث: فقد أخرجَه الإمام أحمدُ بنُ حنبل في «مسندِه» عن ابن عباس أيضاً، كما ذكر من غير زيادة ولا نقصان.

فإذا تقرّرَ هذا فالواجبُ على المُفسِّر المُحقِّق ألّا يُفسَّر كلامَ الله المَجيدَ برأيه (٢)، إذا وجد من جانب السلفِ الصالح نقلاً مُعتَمَداً، فكيف بالنصّ القاطع من جَناب حضرةِ الرسالة صلواتُ الله على صاحبها؟ فإنّ الصحابيَّ رضي الله عنه إنّها سأله ﷺ عما أشكل عليه من معنى الآية: أنّ الإشهادَ هل هو حقيقةٌ أم لا؟ والإخراجَ والمقاولةَ بقوله: ﴿ أَلَسَتُ بِرَبِّكُمُ قَالُوا لَهُ على المُتعارَف أم على الاستعارة؟ فلمّا أجابَه صلواتُ الله عليه بما عَرف منه ما أراده، سكت، لأنه كان بليغاً، ولو أشكل عليه من جهة أخرى لكان الواجبُ بيانَ تلك الجهة.

وكذا فهم الفاروقُ رضوانُ الله عليه.

وأمّا قولهم (٣): لو كان المرادُ أنه أخرجَ من ظهر آدم، لمَا قال: ﴿مِن ظُهُورِهِم ﴾، بل يجب أن يقول: من ظهرِه وذرّيّته، فجوابه: أنّ المرادَ آدمُ وذرّيّته، لكن غلّبَ إخراجَ الذراري من أصلاب أولاده نَـسْلاً بعدَ نسل حينئذٍ على ذراري نفسه، لأنّ الكلامَ في الاحتجاج على

⁽۱) «جامع الأصول» (۲: ۱٤۱)، وقد فسر النَّسَمة بالنفس، وكل دابّة فيها روح فهي نسمة، ولكن لا يخفى أن المقصود هنا هو الإنسان لا غير. وقد سبق تخريج الحديث من مصادره، وحكم الترمذي عليه بأنه حسن صحيح.

⁽٢) هذا تعريض بالزمخشري لتفسيره الآية ﴿وَإِذَّ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ ... ﴾ برأيه.

⁽٣) يعني المعتزلة، وقد سبق إيراد ذلك ضمن نص منقول من «التفسير الكبير» للرازي (١٥: ٧٧).

الأولاد بشهادة قوله: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَتِكُمْ ۚ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾، ونحوه، لكن في إرادة الامتنان، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقَنَكُمْ مُمْ صَوَّرْنَكُمْ ﴾ [الأعراف: ١١] والمراد آدم، بقرينة قوله: ﴿أَسَجُدُواْ لِآدَمَ ﴾ [الأعراف: ١١].

ويَعضُدُه ما رواه الواحدي عن الكِسائيّ أنه قال: «لم يذكر ظهرَ آدم، وإنّما أُخرِجوا جميعاً من ظهرِه، لأن الله تعالى أخرجَ ذرّيةَ آدمَ بعضَهم من ظهور بعض، على نحو ما يتوالدُ الأبناءُ من الآباء، واستغنىٰ عن ذِكرِ ظهر آدم، لما عُلِمَ أنهم كلّهم بَنُوه، وأُخرِجوا من ظهرِه»(١).

وقال الإمام المحقِّقُ قُطبُ الدين الشيرازيِّ رحمه الله (٢): «ظواهرُ ألفاظ الآية، من قوله: ﴿ مِنْ اللهِ عَلَى اللهِ عنه، لكن لمّا كان وَمِنْ اللهُ عَلَى اللهُ عنه، لكن لمّا كان المعلومُ اللُقرّرُ في بداية العقول أنّ بني آدمَ من ظهر آدم، فيكون كلُّ ما أُخرج من ظهور بني آدم في «لا يزال» إلى يوم القيامة هم الذّر» قد أخرجَهم الله تعالى في الأزل عن صُلبِ آدم، وأخذ منه الميثاق الأول (٣)، ليعرف منه أن هذا النسلَ الذي يخرجُ في «لا يزال» من أصلاب بني آدم هو الذرُّ الذي أخرج في الأزل من صُلبِ آدم، وأُخِذَ منه الميثاق الأول، وهو المقاليُّ الأزلى، كما أُخِذَ منهم في «لا يزال» بالتدريج، حين أخرجوا الميثاق الثاني، وهو الحاليّ «اللا يزالي».

⁽١) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤٢٥)، وهو في «معالم التنزيل» (٣: ٢٩٩).

⁽۲) محمود بن مسعود الفارسي، قطب الدين الشيرازي، قاض، عالم بالعقليات، مفسّر. من كتبه: "فتح المنان في تفسير القرآن". مات سنة ۷۱۰هـ. انظر: "الدرر الكامنة" (٥: ١٠٨)، و "بغية الوعاة" (٢: ٢٨٢) و «مفتاح السعادة» (١: ٢٠٤).

⁽٣) سيأتي بيانه وبيان الميثاق الثاني فيها يلحق من الكلام، فالأول هو الأزّليّ الذي لا يهتدي إليه العقل، ولا بد فيه من التوقف، والثاني هو ما يهتدي إليه العقل.

والحاصل: أنّ الله تعالى لمّا كان له ميثاقان مع بني آدم؛ أحدُهما: يهتدي إليه العقل مِن نصبِ الأدلة الباعثة على الاعتراف الحالي، وثانيهما: المقاليُّ الذي لا يهتدي إليه العقل، بل يتوقّفُ على توقيف واقف على أحوال العباد من الأزل إلى الأبد، كالأنبياء عليهم السلام، أراد النبي عَلَيْ أن يُعْلِمَ الأُمّةَ ويُخبرَهم أنّ مِن وراء الميثاق الذي تهتدون إليه بعقولِكم ميثاقاً آخَرَ أزليّا، فقال ما قال مِن مسْح ظهرِ آدمَ في الأزل، وإخراج الذرّية والميثاق الآخر».

وقلت: هذا كلام عالى الدرجة لا مزيدَ عليه، وهو قريبٌ من الأسلوب الحكيم، على منوال قوله تعالى: ﴿ يَسْتَكُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلُ مَا أَنفَقَتُم مِن خَيْرٍ فَلِلُولِدَيْنِ ﴾ [البقرة: منوال قوله تعالى: ﴿ يَسْتَكُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلُ مَا أَنفقَتُم مِن خَيْرٍ فَلِلُولِدَيْنِ ﴾ [البقرة: ٢١٥](١)، سألوا عن بيان ما يُنفقون، وأجيبوا ببيانِ المصرف، وضُمِّنَ بيانَ ما يُنفقون. كذا هاهُنا: سألَ الصحابيُّ عن بيانِ الميثاقِ الحالي، فأجيبَ عن المقالي، وضُمِّنَ فيه الحاليُّ على ألطفِ وجه. والله أعلم.

قلت: مَنْ أبى هذا التقرير قَـرُب أن يَعْدِل إلى مذهب أهل العَدْل، وأمّا الترديد الذي نقله الشيخُ التوربشتي رحمه الله وهو أن «قالوا: إن كان هذا الإقرارُ عن اضطرار» إلى قوله: «وإن كان عن استدلال»(٢) إلى آخِره، فخلاصته أنه يلزمُ ألا يكونوا محجوجين يومَ القيامة. فجوابه: أنهم إذا قالوا: شَهِدْنا يومئذ، فلمّا زال علم الضرورة، ووُكِلْنا إلى آرائنا، كان كذا، كذبوا؛ فإنّكم ما وكلتم إلى آرائكم، بل أرسَلْنا رسلنا تَتْرَىٰ لتُوقِظَكم عن سِنةِ الغفلة.

⁽١) والشاهد فيها قوله: ﴿ قُلْ مَا آَنَفَقْتُم مِّنَ خَيْرٍ فَلِلْوَلِكَيْنِ ﴾ إذ كان المتوقع أن يكون الجواب بيان الإنفاق تبعاً للسؤال، لكنه جاء لبيان المصرف، على الأسلوب الحكيم. وقريب من هذا، حديث الرسول ﷺ الذي رواه عمر، إذ كان المتوقع الإجابة عن سؤال الصحابي مباشرة، لكنه أجيب بغير ذلك على طريقة الأسلوب الحكيم.

⁽٢) سبق عند الطيبي نقلُ كلام التوربشتي، وانظر: «حاشية الكازروني» (٣: ٣٤).

قال المصنفُ في قوله تعالى: ﴿لِثَلَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥]: «الرسلُ مُنبِّهون عن الغفلة، وباعثونَ على النظر».

وقال مُحيي السنة: «فإن قيل: كيف تَلزَمُ الحجّةُ واحداً لا يذكرُ ذلك الميثاق؟ قيل: قد أوضحَ اللهُ الدلائل على وَحدانيته، وصِدْق رسلِه فيها أخبَروا، فمن أنكرَه كان مُعانِداً ناقضاً للعهد، ولزمَته الحجّة، وبنسيانهم، وعدم حِفظِهم لا يَسقُطُ الاحتجاجُ بعدَ إخبار المُخبِر الصادق»(١).

وأمّا الجواب عن قولهم: «فلهم أن يقولوا: أيّدُنا يومَ الإقرار بتوفيق وعصمة، وحُرِمْناهما من بعد»، فهو أن يقال: إن هذا مُشترَكُ الإلزام، لأنه إذا قيل لهم: ألم نَمنَحْكم العقولَ والبصائر؟ فلهم أن يقولوا: فإذا حُرِمْنا اللَّطفَ والتوفيق، فأيّ منفعةٍ لنا في العقل والبصيرة؟ ولنختم الكلامَ بها ورد عن أرباب الكشف، وأصحاب العِرفان.

روى الشيخ العارفُ أبو عبد الرحمن السُّلَميُّ في «الحقائق» عن بُنَانَ (٢) أنه قال: «انتَخَبهم للولاية، واستخلصَهم للكرامة، وجعل لهم فتوحاً في غَوامض غُيوب المَلكُوت، أوجدهم لديه في كون الأزل، ثم دعاهم فأجابوا سِراعاً، وعرَّفَهم نفسه حين لم يكونوا في صورة الإنسية، ثم أخرجَهم بمشيئتِه خلقاً، وأودعَهم في صُلبِ آدم، فقال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن ظَهُورِهِم ذُرِّيّنَهُم ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فأخبر أنه خاطبَهم وهم غير موجودين إلا بوجودِه لهم، إذ كانوا واجدين للحقِّ في غير وجودِهم لأنفسهم، وكان الحقُّ بالحقِّ في غير وجودِهم لأنفسهم، وكان الحقُّ بالحقِّ في ذلك موجوداً» (٣).

⁽۱) «معالم التنزيل» (۳: ۳۰۰).

⁽٢) أبو الحسن بُنان بن محمد الحيّال، من المتصوفة. مات بمصر سنة ١٦٣هـ.

انظر: «طبقات الصوفية» (٢٩١)، و «تاريخ بغداد» (٧: ١٠٠)، و «المنتظم» (٦: ٢١٧).

⁽٣) «حقائق التفسير» للسلميّ (١: ٢٥٠).

.....

وأنشد السُّلَميُّ لبعضِهم:

لو يَسْمعون كما سمعْتُ كلامَها خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وسُبُودا(١)

وقال شيخُنا شيخ الإسلام أبو حفص السُّهْرَوَرْدِي (٢)، قُدِّس سرُّه:

"ورد في الحديث أنّ الله مَسَحَ ظَهْرَ آدَمَ، وأَخْرَجَ ذرّيّته منه، كهيئة الذَّرّ، استخْرج الذرَّ من مَسامٍّ شعر آدم، فخرج الذرُّ كخُروج العَرَق، وكان ذلك ببَطْن النَّعْمان: وادٍ بجنْب عَرَفة، بين مكّة والطائف»(٣).

وقلت: والغرضُ من هذا الإطناب الإرشادُ إلى التفادي عن القول في الأحاديث الصادرة عن منبع الرسالة عن الثقات، بأنها متروكة العمل، لعِلّةِ كونها من الآحاد، لأن ذلك يؤدّي إلى سَدِّ بابِ كثيرٍ من الفتوحات الغَيبية، ويحَرِم قائلَه من عظيم مِنَح الإلهية.

روى الإمام أبو بكر البيهقيُّ رحمهُ اللهُ في «المَدخَل» (٤) عن الشافعيّ رضي الله عنه: الذين لقيناهم كلُّهم يُشِتون خبرَ واحدٍ عن واحدٍ عن النبي ﷺ، ويجعلونَه سُنةً، حُمِدَ من تَبِعَها، وعِيبَ مَن خالَفها. وقال الشافعي: مَن فارق هذا المذهبَ كان عندنا مُفارقاً لسبيلِ أصحابِ رسول الله ﷺ وأهل العِلم بعدَهم، وكان من أهل الجَهالةِ. وقال الشافعي: فمها قلتُ من قولٍ أو أصَّلتُ من أصلٍ فيه عن رسول الله ﷺ خلافُ ما قلتُ، فالقولُ ما قال رسول الله ﷺ.

⁽١) البيت لكثير عزّة في «ديوانه»، ص٤٤٢.

⁽٢) صاحب «عوارف المعارف» سبقت ترجمتُه.

⁽٣) قاله في «عوارف المعارف» (١: ١١). ولتمام الفائدة انظر: «لطائف الإشارات» للقشيري (١: ٥٨٤).

⁽٤) يعني: «المدخل إلى السنن الكبرى»، ولم أقف عليه فيه.

······

وهو قولي. قال: وجعل يُردِّدُه. وروى الدارميِّ (١) عن الشَّعبيِّ قالَ: ما حدَّثَك هؤلاء عن النبي ﷺ فخُذْ به، وما قالَهُ برأيهِ فألْقِهِ في الحُشِّ (٢).

رُوِّينا عن أبي داود، والترمذي، وابن ماجه، والدارِميّ، عن المِقْدام (٣)، قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا إنِّي أُوتِيتُ الكِتابَ ومِثلَه معهُ، ألا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبعانُ على أريكَتِه يقول: عَليكُم بهذا القُرآن، فها وجَدتُم فيه من حَلالٍ فأجلُّوهُ، وما وجدتُم فيه مِن حَرامٍ فَحَرِّمُوه» (٤). وفي رواية: «وإنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ الله ﷺ كَمَا حَرَّمَ اللهُ الحديث.

وفي «جامع الأصول» عن رَزينِ العَبْدَرِيّ، عن أبي رافع (٥)، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا أعرِفَنَّ الرجُلَ منكُم يَأتيه الأمر مِن أمري أنا أمَرتُه، أو نَهَيتُ عنه، وهو مُتَّكئٌ على أريكتِه، فيقُولُ: ما نَدري ما هذا؟ عندنا كتابُ الله، وليسَ هذا فيه»(٦) الحديثَ.

وقد روى الترمذي وأبو داود وابن ماجه عنه نحوه، وروايتهم أقصر (٧).

⁽١) في «سننه» (٢٠٦).

⁽٢) من قوله: «روى الإمام أبو بكر البيهقي» إلى هنا، أثبته من (ط).

⁽٣) هو: المقدام بن معد يكرب، يكني أبا كريمة، من صحابة النبي رقي مات سنة ٨٨هـ. انظر: «الإصابة» (٥: ٢٠٤)، و «الاستيعاب» (٤: ١٤٨٢).

⁽٤) أخرجه أبو داود (٢٠٦) والترمذي (٢٦٦٤) وابن ماجه (١٢) والدارمي (٢٠٦) وغيرهم، وصحّحه ابن حبّان (١٢) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٥) هو أبو رافع مولى رسول الله على واسمه مختلف فيه، إلّا أن المشهور أن اسمه «أسلم». مات بالمدينة في خلافة عثمان رضى الله عنه، وفي ذلك خلاف أيضاً. انظر: «أسد الغابة» (١:١٠١).

⁽٦) «جامع الأصول في أحاديث الرسول» (١: ٢٨٣).

⁽٧) أخرجه الترمذي (٢٦٦٣) وأبو داود (٤٦٠٧) وابن ماجه (١٣) وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٢٣٩١٢).

[﴿ وَأَتَّلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِى ءَاتَيْنَهُ ءَاينِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْفَاوِينَ * وَلَوْ شِثْنَا لَرَفَعْنَهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ وَأَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَبَعَ هَوَنَهُ فَشَلُهُ وَكَمَثَلِ ٱلْفَاوِينَ * وَلَوْ شِثْنَا لَرَفَعْنَهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ وَأَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَبَعَ هَوَنَهُ فَشَلُهُ وَكَمَثَلِ الْفَاوِينَ * وَلَوْ شِئْنَا لَوْفَعِ اللَّذِينَ كَذَبُوا الْفَصَى الْفَيْفِ اللَّذِينَ كَذَبُوا بِنَايَئِنَا فَا قَصْصِ ٱلْفَصَصَ لَعَلَهُمْ يَتَفَكَّرُونَ * ١٧٥ - ١٧٦]

﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِم ﴾: على اليهودِ ﴿ نَبَأَ الَّذِي ٓ ءَاتَيْنَهُ ءَايَئِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا ﴾: هو عالِمٌ من عُلماءِ بني إسرائيل، وقيل: مِن الكنعانيين، اسمُه بَلعَمُ بنُ باعوراء؛ أُوتيَ عِلمَ بعضِ كُتُبِ الله، ﴿ فَأَنسَلَخَ مِنْهَا ﴾: مِن الآياتِ، بأنْ كَفَرَ بها ونَبَذَها وراءَ ظهرِه، ﴿ فَأَتَّبَعَهُ لَتُسَلِّخَ مِنْهَا ﴾: مِن الآياتِ، بأنْ كَفَرَ بها ونَبَذَها وراءَ ظهرِه، ﴿ فَأَتَّبَعَهُ الشَّيْطُنُ ﴾: فلَحِقَه الشيطانُ وأدركه وصارَ قرينًا له،

وقلت: والذي أقضي منه العَجَب أنّ الشيخَ شهابَ الدين التوربشتي كيفَ نقلَ كلامهم هذا، وقرَّره، ولم يردَّ عليه، مع رسوخ علمِه، وعلوِّ مرتَبتِه! والله أعلم.

قولُه: (هو عالِمٌ من عُلماءِ بني إسرائيل): روى محيي السنّة عن مجاهد: هو بَلْعامُ بنُ باعِر. وعن ابن عباس: هو بَلْعامُ بنُ باعوراء، كان من بني إسرائيل. ورُوِي عن ابن طلحة (١) رضى الله عنه أنه كان من الكنعانيين (٢).

قولُه: (﴿ فَٱنْسَلَخَ مِنْهَا ﴾ ... بأنْ كَفَرَ بها، وَنَبَذَها وراءَ ظهرِه): هذه مُبالَغة، لأن السلخَ حقيقةً: كشْطُ الجلد عن المسلوخ، وإزالتُه عنه بالكلّية.

قال الإمام: «انسلخ، أي: خرج. يُقالُ لكلِّ من فارقَ الشيء بالكلّية: انسلخَ منه»(٣).

قولُه: (﴿ فَأَتَبْعَهُ ٱلشَّيْطِكُ ﴾: فلَحِقَه)، الجوهري: «أَتبَعت القوم _ عَلى «أَفعَلْت» _: إذا كانوا قد سبقوك، فلحقتَهم. وأتبَعْتُ أيضاً غيري. يقال: أتبَعْتُه الشيءَ فتَبِعه».

⁽١) في «المعالم»: «عليّ بن أبي طلحة» وهو الصحيح، تابعيّ، يكنّىٰ أبا الحسن. له رواية في الحديث. مات سنة ١٤٣هـ. انظر: «ميزان الاعتدال» (٣: ١٣٤)، و «تهذيب التهذيب» (٧: ٣٣٩).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٣: ٣٠١).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٤٥).

أو: فأَتْبَعَه خُطواتِه. وقُرِئ: «فاتَبَعه»؛ بمعنىٰ: فتَبِعَه، ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْعَاوِينَ ﴾: فصارَ من الضالِّينَ الكافرين. رُوي: أنّ قومَه طَلَبوا إليه أنْ يَدعُو على موسىٰ ومَن معَه، فأبىٰ وقال: كيفَ أَدْعو علىٰ مَنْ معه الملائكة، فألحّوا عليه ولم يَزالوا به حتىٰ فَعَل، ﴿ وَلَوَ شِئْنَا لَرَفَعْنَهُ بِهَا ﴾: لَعَظَّمْناه ورَفَعْناه إلى مَنازلِ الأبرارِ من العلماءِ بتلكَ الآيات، ﴿ وَلَكِنَهُ مَا لَا لَهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ الللللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ ال

قولُه: (رُوي: أنّ قومَه طَلَبوا إليه أنْ يَدعُو على موسى): عن محيي السنة، عن ابن عباس، والسُّدّي، وغيرهما، «أن موسى، لمّا قصدَ حرب الجبّارين، ونزل أرضَ بني كَنعانَ من (۱) أرض الشام، أتى قومُ بَلْعَام [إلى بَلْعم](۲)، وكان عندَه اسمُ الله الأعظم، فقالوا: إنّ موسى رجُل حديد، ومعه جنودٌ كثيرة (۳)، وإنه قد جاء ليُخْرجنا مِن ديارنا، ويقتلنا، وأنت رجُل مُجابُ الدعوة، فاخرُج وادعُ الله أن يردهم عنا. فقال: وَيلَكُم، نبيُّ الله، ومعه الملائكةُ والمؤمنون، كيف أدعو عليهم وأنا أعلمُ من الله ما أعلمَ، وإنّي إن فعلتُ هذا ذهبَت دُنياي وآخرتي؟! فراجَعوه، وألحُوا عليه، فلم يزالوا يتضرّعون إليه، حتى فتنوه (١٤).

قولُه: (﴿ وَلَكِنَنَهُ وَ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ ﴾: مال إلى الدنيا، ورَغِبَ فيها)، النهاية: «أخلَد اليها، أي: ركَن إليها، ولَزِمَها». وقال الزجّاج: «يقال: أخلدَ فلانٌ إلى كذا وكذا، وخَلَد والأوّل أكثر _أي: سَكَن إلى لذّاتِ الأرض » (٥).

قولُه: (وقيل: مالَ إلى السَّفالة) الرواية بفتح السين.

⁽١) قوله: «بني كنعان من» سقط من (ج).

⁽٢) تكملة من «معالم التنزيل».

⁽٣) في (أ) وفي «المعالم»: «كثير»، وكلاهما جائز.

⁽٤) «معالم التنزيل» (٣: ٢٠١).

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١٦).

فإنْ قلتَ: كيف عَلَقَ رَفْعَه بمشيئةِ الله تعالىٰ ولم يُعَلَقُ بفعلِه الذي يَسْتَحِقُ به الرفع؟ قلتُ: المعنى: ولو لَزِمَ العَمَلَ بالآياتِ ولم يَنسلخْ منها لَرَفَعْناه بها؛ وذلك أنَّ مشيئةَ الله تعالىٰ رَفْعَه تابعةٌ للزُومِه الآيات، فلدُكِرَت المشيئة. والمُرادُ: ما هي تابعةٌ له ومُسبَّةٌ عنه، كأنه قيل: ولو لَزِمَها لرَفَعْناه بها. ألا تَرى إلىٰ قولِه: ﴿وَلَكِنَهُۥ اَخْلَدَ إِلَى وَهُ مِسَبَّةٌ عنه، كأنه قيل: ولو لَزِمَها لرَفَعْناه بها. ألا تَرى إلىٰ قولِه: ﴿وَلَكِنَهُۥ اَخْلَدَ إِلَى اللهُ وَلِهُ مُ وَلَوْ شِئْنَا﴾ في الأَرْضِ ﴾، فاستكركَ المشيئة بإخلادِه الذي هو فِعْلُه، فوجَبَ أنْ يكونَ ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْناه ولكنّا معنىٰ ما هُو فِعْلُه، ولو كانَ الكلامُ علىٰ ظاهرِه لَوَجبَ أنْ يُقال: ولو شِئنا لَرَفَعْناه ولكنّا لم نَشَأ.

الجوهري: «السُّفالة، بضم السين: نقيضُ العُلوّ، وبالفتح: النذالة».

الأساس: «ومن المجاز: سَفِلَت مَنْزلتُه عند الأمير. وقد سَفُل في النسب والعِلْم».

قولُه: (مالَ إلى الدنيا ورَغِبَ فيها) مُقابِلُ لقولِه: «رفعْناه إلىٰ منازل الأبرار»، لأنّ الدنيا ليست بمنازلهم، لقوله: «فاعبُروها، ولا تَعمُروها» (١).

وأمّا قوله: (مال إلى السَّفالة) فبالنظر إلى لفظ «رفعْنا».

قولُه: (ألا ترى إلى قولِه تعالى: ﴿وَلَكِنَهُ وَأَخَلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾، فاستكركَ المشيئة بإخلادِه الذي هو فِعْلُه، فوَجَبَ أَنْ يكونَ ﴿ وَلَوْ شِئْنَا ﴾ في معنىٰ ما هُو فِعْلُه)، قال القاضي: «إنّما علّق رفعَه بمشيئة الله، ثم استدركَ عنه بفعل العبد، تنبيها علىٰ أن المشيئة سبب لفعلِه الموجِبِ لرفعِه، وأنّ عدمَه دليلُ عدمِها دلالة انتفاءِ المُسبَّبِ على انتفاءِ سببه، وأنّ السببَ الحقيقيَّ هو المشيئة، وأنّ ما نُشاهِدُه من الأسبابِ وسائطُ مُعتَبرةٌ في حصول السبب، من حيث إنّ المشيئة تعلَقت به.

⁽١) هذا من قولِ المسيح عليه السلام، ذكره الإمام الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٤: ٣٢٣).

وكان من حقّه أن يقول: ولكنه أعرض عنها، فأوقع موقعِه ﴿أَخَلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَنُهُ ﴾، مبالغة وتنبيها علىٰ أنّ ما حملَه عليه هو هواه، وأن حُبّ الدنيا رأسُ كل خطيئة»(١).

هذا تمام كلام القاضي. وتلخيصُه: أنّ قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَهُ بِهَا ﴾ مُجرًى علىٰ ظاهره، وقوله: ﴿ وَلَكِنَّهُۥ أَخْلَدَ إِلَى ٱلأَرْضِ ﴾ محمولٌ علىٰ التأويل، علىٰ عكس ما فعلَه المصنف.

ثم الواجبُ علينا أن نُبَيِّن وجْهَ الرُّجحانِ من غير التعصُّب، فنقول، والله أعلم بمُرادِه من كلامه: إنه تعالى ليّا قال: ﴿ الَّذِي عَاتَيْنَهُ عَايَئِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا ﴾ بمعنى: نحن فعلنا إيتاء الآيات، فعقبها هو (٢) بفعل الانسلاخ، تَوهُّماً منه أنه مستقلٌ في إيجاد الفعل، فقيل دفعاً لذلك التوهُّم: لو شئنا أن نَرفعَه بالآياتِ إلى المراتبِ العليّةِ لفعلنا، فلا يحصلُ منه الانسلاخُ إذاً، لكن تَعلَّقت مشيئتنا بانحطاطِه إلى الأرض، فحصلَ منه الانسلاخ، فوضع موضعه ﴿ أَخَلَدَ لكن تَعلَّقت مشيئتنا بانحطاطِه إلى الأرض، فحصلَ منه الانسلاخ، فوضع موضعه ﴿ أَخَلَدَ إلى الأرض، فحططناه »، على عكس هذا التقدير: لأنه جعلَ مشيئةَ الله تابعةً لفعل العبد، فعَدِمَ التوفيق، فأخطأ في التلفيق.

وأمّا قولُه: «ولو كانَ الكلامُ على ظاهرِه، لَوَجبَ أَنْ يُقال: ولو شِئنا لَرَفَعْناه بها(٣)، ولكنّا لم نَشَأً»، فجوابه: أنك لمّا جعلَت المشيئة ابتداءً تابعة للزوم هذا الإنسان الآيات، لزمَك هذا، فاجعل لزومَه الآياتِ تابعاً للمشيئة، كما فعلْنا، لتنظر كيفَ يجيء الكلامُ على سَنَنه!

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٧٣).

⁽٢) يعنى «بلعام».

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، وليس في «الكشاف»: «بها».

﴿ فَمَنَا لَهُ أَدُ كُمْثَلِ ٱلْكَلِ ﴾: فِصفَتُه التي هي مَثُلُ في الجِسَّةِ والضَّعَةِ كَصِفةِ الكلبِ في أَخَسَ أَحُوالِهِ وأَذَهِ أَا وهي حالُ دوامِ اللَّهْثِ به واتصالِه، سواءٌ مُحِلَ عليه - أي: شُدَّ عليه وهُيِّجَ فطُرِدَ - أو تُركَ غيرَ مُتعرَّضٍ له بالحَمْل عليه. وذلك أنّ سائرَ الحيوانِ لا يكونُ منه اللَّهَثُ إلّا إذا هُيِّجَ منه وحُرِّك، وإلّا لم يَلْهَث، والكلبُ يَتَّصِلُ لَهْتُه في الحالتين يكونُ منه اللَّهَثُ إلّا إذا هُيِّجَ منه وحُرِّك، وإلّا لم يَلْهَث، والكلبُ يَتَّصِلُ لَهْتُه في الحالتين جميعًا، وكانَ حَقُّ الكلام أنْ يقال: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعَنَاهُ بِهَا وَلَكِنَنَهُ وَأَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ﴾، فحططناه ووَضَعْنا منزلته، فوضِع قولُه: ﴿ فَشَلُهُ وَ كَمْثَلِ ٱلْكَلِي هُ مَوْضِعَ «فَحَطَطناه أَلْكَ حَطً اللهُ عَطَلُ اللهُ عَطَلُ اللهُ عَطً اللهُ بالكلبِ في أخسً أحوالِه وأذهًا في معنى ذلك.

قولُه: (وكانَ حَقُّ الكلام) إلى قولِه: (فحططناه أبلغَ حَطِّ): اعلَمْ أن التشبيهَ عُدولٌ عن أصل المعنى، ورَوْمٌ للمُبالغة، فإنك إذا أردتَ المبالغة في قولك: «زيد شجاع»، قلت: «زيد كالأسد»؛ لأنك في التشبيه تَقصِدُ محاولة إبراز المُشبَّه في صورةِ المُشبَّهِ به، ليثبتَ في النفس خيالُه، فيكونَ أدخَل في الرَّوعة وآكَدَ في الدلالةِ من أصل المعنىٰ (١).

وهاهُنا الأصل _ كما قال _ «حططْناه أبلغ حطّ»، فوضع التمثيل^(٢) مقامَه، ليُخيِّلَ إلى السامع خَيالاً في غايةِ الضَّعةِ والخِسّة. واللهث: إدلاعُ اللسان من التنقُسِ الشديد.

فإن قلت: نسبةُ التمثيل إلى أصل المعنى من أي قبيل هو؟ قلتُ: من قبيل الكناية (٣)، وأخذِ الزُّبدةِ والخلاصة من المجموع من غير اعتبار مُفرداتِه، كما سيجيء في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ، يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ وَٱلسَّمَوَاتُ مَطْوِيَكَتُ بِيَمِيكِهِ ﴾ [الزمر: ٢٧](٤).

⁽١) ما ذكره الطيبي ليس تعريفاً للتشبيه، وإنَّها هو بيان لبعض أغراضه.

⁽٢) يعني قوله تعالىٰ: ﴿فَشَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ...﴾.

⁽٣) يريد أن التمثيل في الآية يعطي معنى الكناية عن خسة المستكبر على مشيئة الله، وذلَّه وهوانه.

⁽٤) والآية شاهد على أن التخييل فيها كناية عن تصوير عظمة الله، والتوقيف على كنه جلاله وقدْره. انظر تفصيل ذلك في: «الكشاف» (١٣: ٤٣١).

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: الكلبُ مُنقَطِعُ الفُؤاد، يَلْهَثُ إِنْ مُمِلَ عليه أو لم يُحمَل عليه. وقيل: معناهُ: إِنْ وَعَظْتَه فهو ضال، وإِنْ لم تَعِظْه فهو ضال، كالكلبِ إِنْ طردتَه فسَعىٰ لَمَث، وإِنْ تركتَه علىٰ حالِه لَمَث.

قولُه: (وقيل: معناهُ: إِنْ وَعَظْتَه فهو ضالً) عطفٌ على قوله: «فصفته التي هي مثَل في الحسّة». والتمثيل الأول: مُركَّبٌ عقلي، لأنه اعتُبرَ من المجموع الضَّعةِ والحِسَّة: شَبَّه بِلْعامَ من حيثُ إنه مالَ من المرتبةِ العالية، ومنازلِ الأبرار من العلماء، إلى أسفل السافلين، والميل إلى الدنيا وحُطامِها، بالكلْب في الحالتين معاً. والوجه: هو الزبدةُ والخلاصةُ مِن الضعة والحِسَّة. وإليه أشار بقوله: «لأن تمثيله بالكلب في أخس أحواله وأذهّا في معنىٰ ذلك» أي: حططناه أبلغ حطّ.

وعلىٰ الثاني: مركّب وَهُميّ، لأنه توهّمَ في الوجه متعدّداً(١)، وهو عدم تغيير حال الضعة في حالتي الإغراء والترك. وهو المراد من قوله: «إنْ وعظْتَه فهو ضال، وإن لم تعِظْه فهو ضال».

وعلىٰ الثالث _ وهو قوله: «وقيل: لما دعا بلعم علىٰ موسىٰ» إلىٰ آخره _: التشبيهُ مُفردٌ حسّي. وقوله: ﴿إِن تَحْمِلُ عَلَيْهِ يَلَّهَتْ أَوْ تَتْرُكُ مُ يَلَّهَتْ ﴾ جملة استئنافية مبيِّنةٌ لحال تشبيه بُلعامَ بالكلب. ولهذا قال: «وجعل يَلهَثُ كها يَلهَثُ الكلب».

والدليل علىٰ أنّ هذا التشبيه مُفرَد، والأول والثاني مُركّبان: سؤالُه بقولِه: «ما محلّ الجملة الشرطية؟» بعدَ تمام التشبيهين. وجوابه: «النصب على الحال»، ليدخلَ حينتلِ في حيّز التشبيهين، لإرادةِ التركيبِ فيهما.

⁽١) من قوله: «والخلاصة من الضعة والخسة» إلى هنا سقط من (ط).

فإنْ قلتَ: ما محلُّ الجملةِ الشرطية؟ قلتُ: النصبُ على الحال، كأنه قيل: كمَثَلِ الكلبِ ذليلًا دائمَ الذِّلَةِ لاهِتًا في الحالتَين.

قولُه: (النصبُ على الحال، كأنه قيل: كَمثَلِ الكلبِ ذَلِيلاً دائمَ الذَّلةِ): قال صاحب «الضوء»: «الشرطيةُ لا تكادُ تقعُ بتهامِها موقعَ الحال، ولو أُريدَ ذلك لجُعِلتَ خبراً عن ضمير ما أُريدَ الحال عنه، نحو: «جاءني زيدٌ وهو إن يُسألْ يُعْطِ». فالحال إذن جملةٌ اسمية، والسَّرُ فيه أنّ الشرطية، لتَصدُّرِها بها يقتضي الصَّدْرية، لا تكادُ ترتبطُ بها قبلَها، إلا أن يكون هناك فَضْلُ قوّة. نَعَمْ، إنّها يجوزُ إذا أُخرِجَت عن حقيقة الشرط، ثم هي لم تَخلُ مِن إنْ عُطِفَ عليها ما يُناقِضُها أو لم يُعطف. والأول: حذفُ الواو فيه مُستَمِر»، نحو: آتيكَ إن تأتِني أو لم تأتني؛ لأن النقيضين في مثل هذا الموضع لا يَبقيان على معنى الشرط، بل يتحوَّلان إلى معنى التسوية، كالاستفهامين المُتناقِضَين في قولِه تعالى: ﴿سَوَآءُ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمُ أَمْ لَمْ أَنذِرْهُمْ اللهِ اللهِ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهِ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَل

قلت: وإنّما تركَ الواوَ في التنزيل (٢)، لأنه من باب: آتيك إن تأتِني أو لم تأتني، لأنّ المراد: إنْ حُمِل عليه أو لم يُحمَل عليه.

وأمّا قولُه قبل هذا: «سواء مُحِل عليه ـ أي: شُدَّ عليه وهُيِّج فطُرِد ـ أو تُرِك غير متعرَّض له» فهو كما قاله صاحب «الضوء»: «إن النقيضَين في هذا المقام لا يبقَيان على معنى الشرط، بل يتَحوَّلان إلى معنى التسوية»(٣).

⁽۱) «الضوء على المصباح» للإسفراييني (مخطوط بمكتبة الأزهر، رقم خصوصي (۲۲۸)، وعمومي (۲۷۸)، الورقة ۲۸).

⁽٢) يريد في قوله تعالى: ﴿إِن تَحْمِلُ عَلَيْهِ يَلْهَتْ ﴾.

⁽٣) «ضوء المصباح» (مخطوط)، ورقة ٢٨.

وقيل: لمّا دَعا بَلْعَمُ على موسىٰ عليه السلامُ خرجَ لِسانُه فوقعَ علىٰ صَدرِه، وجعَلَ يَلهَثُ كما يَلهَثُ الكلب.

﴿ ذَالِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِعَايَئِنَا ﴾ مِن اليهودِ بعدما قَرؤوا نَعْتَ رسولِ الله ﷺ في التوراة، وذِكْرَ القرآنِ المُعْجِزِ وما فيه، وبَشَّروا الناسَ باقترابِ مَبعثِه، وكانوا يَسْتَفتِحونَ به، «فاقْصُصْ» قَصَصَ بَلْعَمَ الذي هو نَحوُ قَصَصِهم، ﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ فيَحْذَرونَ مِثلَ عاقبِيه، إذا ساروا نَحْوَ سيرته، وزَاغوا شِبْه زَيْعه، ويَعْلَمونَ أنكَ عَلِمْتَه من جِهةِ الوحي، فيزدادوا إيقانًا بك، وتزدادَ الحجَّةُ لُزومًا لهم.

قولُه: (﴿ ذَالِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُواْ بِعَايَلِنَا ﴾) يعني: إنّما أتى بقوله: ﴿ ذَالِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ عَقيبَ تمثيل بَلْعامَ ليُنبِّه اليهود الذين كذّبوا رسولَ الله ﷺ بعد ما أوتوا من الآيات، وهو التوراة، وفيها نَعْتُ الرسول ﷺ وذِكْر القرآن، وبشَّروا الناسَ بمَبعثِه، واستفتحوا بنصرتِه، ثم انسلخوا منها، ومالوا إلى الدنيا، واشتَروا بآيات الله ثمناً قليلاً، وحرَّفوا اسمَه، وكفَروا به، على أنّ حالهَم مِثْلَ حال بَلْعام، حَذْوَ القُلَّة بالقُذَّة.

وإليه الإشارة بقولِه: «فاقْصُصْ قَصص بَلْعَمَ الذي هو نَحوُ قَصَصِهم ﴿ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾»، قلت: مَن تفكَّر في هذا المَثل، وسائرِ الأمثالِ المضروبة في التنزيل، في حقِّ المشركين والأصنام؛ من بيت العنكبوت(١)، والذباب(٢)، تَحَقَّقَ له أنّ حالَ علماء السوء أسوأً وأقبحُ من ذلك، فها أنعاه مِنْ مثَلِ عليهم، وما هم فيه من التهالُك في الدنيا؛ مالِها

⁽١) يشير إلى قوله تعالىٰ: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِيكَ ٱتَّخَذُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيكَآءَ كَمَشَلِ ٱلْعَنصَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتَا ۚ وَإِنَّ ٱوَّهَٰ ٱلْبُهُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنصَبُوتِ لَوَّكَالُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤١].

رَكَ يَشْيَرُ إِلَى قُولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ يَكَأَيُّهُمَا اَلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلُّ فَأَسْتَبِعُواْ لَهُ ۚ إِنَّ ٱلْذَيِنَ تَنْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ لَنَ يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ وَإِن يَسْلُتُهُمُ ٱلذَّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْفِذُوهُ مِنْهُ مَهُمُ الطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴾ [الحج: ٧٣].

.....

وجاهِها، والرُّكونِ إلى لذَّاتها وشهواتها، ومن متابعةِ النفس الأمّارة وإرخاءِ زِمامها في مَرامها!

وكتبَ شيخُنا شيخ الإسلام شهاب الدين أبو حفص السُّهْرَوَرْدِيُّ، إلى الإمام العلامة فخر الدين الرازي تغمَّدُهما الله برضوانه: «مَنْ تعيَّن في الزمان لنَشْر العلم، عظُمت نعمةُ الله لديه، ينبغي للمُتيقِّظين (١) الحُنَّاق من أرباب الديانات، أن يُمدّوه بالدعاء الصالح، ليُصَفِّيَ الله تعالى مَورِدَ علْمِه بحقائق التقوى، ومصدرَه من شوائب الهوى، إذ قَطْرةٌ من الهوى تُكدِّرُ بحراً من العلم، ونوازعُ الهوى المركون في النفوس المستصحبة إياه، من عَتْدِها، من العالم الشفلي، إذا شابت العِلْمَ حطّته من أَوْجِه. وإذا صفَت مصادر العلم ومواردُه من الهوى، أمدَّتُه كلماتُ الله التي يَنفَدُ البحر دون نَفادها، ويبقى العِلْمُ على كمال قوّتِه، وهذه رُتبةُ الراسخين في العلم، لا المُترسِّمين به، وهم وُرّاثُ الأنبياء: كرَّ عملُهم على علمِهم، وكرَّ علمُهم على عملِهم، وتناوَبَ العلمُ والعملُ فيهم، حتى صفَت أعالهم ولطفت، فصارت علمُهم على عملِهم، وتناوَبَ العلمُ والعملُ فيهم، حتى صفَت أعالهم ولطفت، فصارت مُسامَراتٍ سريّة، ومُحاوراتٍ رُوحية، وتشكّلت الأعمالُ بالعلوم، لكان لطافتِها، وتشكّلت العلوم بالأعمال، لقوّة فعلِها، وسراتها إلى الاستعدادات.

وفي اتباع الهوى إخلادٌ إلى الأرض، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ شِنْنَا لَرَفَعَنَهُ بِهَا وَلَكِنَهُ وَ أَخْلَدَ إِلَى اللهِ هومات، وإلارتهانِ بالموهومات، التخيُّلات، والارتهانِ بالموهومات، التي اشتركت العقول الصِّغارُ المُداهِنةُ للنفوس القاصرة، وهو من شأن البالغين من الرجال، فتصحب نفوسهم الطاهرةُ الملاَّ الأعلىٰ، فتسرَحُ في مَيادين القُدُس، والنزاهة؛ النزاهةِ من محبّةِ حُطام الدنيا، والفِرار؛ الفرارِ من استحلاء نظر الخَلْق وعقائدِهم، فتلك مَصارعُ الأدوان. فطالِبُ الرفيق الأعلىٰ مُكلَّمٌ محدَّث، والتعريفاتُ الإلهية واردةٌ عليه، لمكان علْمِه بصورةِ فطالِبُ الرفيق الأعلىٰ مُكلَّمٌ محدَّث، والتعريفاتُ الإلهية واردةٌ عليه، لمكان علْمِه بصورةِ

⁽١) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «للمتعظين».

[﴿ سَأَةَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِعَايَنِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾ ١٧٧]

﴿ سَآةً مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾ أي: مَثَلُ القَوْم، أو ساءَ أصحابُ مثَلِ القوم. وقَرَأ الجَحْدَريُّ: «ساءَ مثَلُ القوم». ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ إمّا أنْ يكونَ معطوفًا على ﴿ كَذَبُوا ﴾ فيدخل في حَيِّز الصِّلة، بمعنى: الذين جَمعوا بينَ التكذيب بآياتِ الله وظُلْمِ أنفسِهم، ويما أنْ يكونَ كلامًا مُنقَطِعًا عن الصِّلة، بمعنى: وما ظلَموا إلَّا أنفسَهم بالتكذيب، وتقديمُ المفعولِ به للاختِصاص، كأنه قيل: وخَصُّوا أنفسَهم بالظُّلْمِ لم يَتعدها إلى غيرها.

[﴿ مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْ تَدِى وَمَن يُضَلِلْ فَأُولَتِكَ هُمُ الْخَسِرُونَ ﴾ ١٧٨] ﴿ فَهُو اللَّهُ مَا المَهْ عَلَى اللَّفظ، و ﴿ فَأُولَتِكَ هُمُ الْخَسِرُونَ ﴾ مَمْلٌ على المعنى.

الابتلاء، واستئصال شأفةِ الابتلاء بصدق الالتجاء، وكثرةِ وُلُوجِه في حَريم القُربِ الإِلهَي، وانغماسِه مع الأنفاس في بحار عَينِ اليقين، وغسْلِه كشْفَ دلائل البرهان بنورِ العِيان، والبرهان للأفكار، والعِيان للأبرار» إلى آخره، والله أعلم.

قولُه: (أي: مَثَلُ القَوْم، أو ساءَ أصحابُ مثَلِ القوم) يريد: أنه لا بدَّ أن يكون المخصوص بالذمّ (١) مطابقاً للفاعل، والفاعل هاهُنا مُضمَر مميِّزٌ بـ ﴿مَثَلًا ﴾، و ﴿ٱلْقَوْمُ ﴾ لا يطابقه، فيقدّر المضافُ إما قبلَ ﴿اَلْقَوْمُ ﴾ وإما قبلَ ﴿مَثَلًا ﴾ ليطابقه.

قولُه: (وإما أنْ يكونَ كلامًا مُنقَطِعًا عن الصِّلةِ) وعلى هذا الكلام^(٢) تذييلٌ وتأكيد لمضمون الجملة.

قولُه: (﴿ فَهُو اللَّهُ مَّدِّي ﴾ مَثلٌ على اللفظ، و﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ ٱلْخَسِرُونَ ﴾ مَثلٌ على المعنى):

⁽١) قوله: «بالذم» زيادة من (أ).

ر (٢) يعني قوله: ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾ _ على المعنى الثاني _ تذييل غير جارٍ مجرى المثل، لتأكيد معنىٰ الجملة قبله.

.....

قال القاضي: «في هذا^(۱) تنبيه على أن المُهتدين كواحد، لاتّحادِ طريقِهم، بخلاف الضالّين. والاقتصارُ في الإخبار عمّن هداه الله بـ ﴿ٱلْمُهتَدِى ﴾ تعظيمٌ لشأن الاهتداء، وتنبيهٌ على أنه في نفسه كمالٌ جَسيم، ونفعٌ عظيم، لو لم يحصلُ له غيرهُ لكفاه، وأنه المستلزِم للفوز بالنّعم الأجلة»(٢).

وقال: «الآية تصريحٌ بأن الهدى والضلالة من الله، وأنّ هِدايةَ الله تختصُّ ببعضٍ دونَ بعض، وأنها مُستلزمةٌ للاهتداء»(٣).

وقلت: الآيةُ تذييلٌ للتمثيلَين وتأكيد، لأنّ المشيئةَ هي السببُ في فعل العبدِ مِن الاهتداء والضلال، وأنّ لزوم «بلْعام» الآياتِ تابعٌ لمشيئة الله، وأنّ الكلامَ فيه مُـجْرىً على ظاهره.

والآيةُ التالية المُصدَّرة بالقسمية تذييلٌ لقصة الفِرقة الضالّة بعدَ عدِّ قبائحهم، وتسجيلٌ بأنهم لا يؤمنون، تسليةً لرسول الله على ليُعْرِض عنهم، ويُقْبِلَ إلى من يُجِدِي به الإنذار ويَنْجعُ فيه الوعظ. يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آسَمَنَهِهِ ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فيه الوعظ. يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آسَمَنَهِ وَ الله وَلا الذين يُحرّفونَ كلام الله، ولا وقوله: ﴿ وَمِعَنْ خَلَقْنَا آمَنَةُ ﴾ [الأعراف: ١٨١]، أي: دع هؤلاء الذين يُحرّفونَ كلام الله، ولا ويميلون بأسمائه الحسنى إلى التأويل الزائغ، واشتغل بأمّتك الذين يَتمسّكون بكتاب الله، ولا يُلجدون في أسمائه الحسنى، ولا يتبعون ما تشابه منها. يدلُّ عليه ما رواه المصنف: «هذه لكُم، وقد أُعْطيَ القَومُ بينَ أيديكُم مِثلَها».

ويدلُّ علىٰ أنَّ هذا الكلامَ تذييلٌ لقصةِ اليهود: قولُه: "والمراد: وصفُ حال اليهود في عِظَم ما أقدَموا عليه، وأنهم من جملة الكثيرين الذين لا يكادُ الإيمان يتأتَّى منهم».

⁽١) يعني في إفراد ﴿ ٱلْمُهْتَدِي ﴾ وجمع ﴿ ٱلْخَسِرُونَ ﴾.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٧٦).

⁽٣) المصدر السابق (٣: ٧٦).

[﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ ٱلْجِينَ وَٱلْإِنسِ أَهُمُ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَمُمَ أَعَيْنُ لَا يَبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعَيْنُ لَا يَبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَنْفَالُونَ ﴾ 1٧٩]

وَحَعَلَهُم فِي أَنَّهُم لا يُلْقُونَ أَذَهَانَهُم إلى معرفة الحقّ، ولا يَنْظُرُونَ بعيونِهم إلى ما خَلَقَ اللهُ نظرَ اعتبار، ولا يَسْمَعُونَ ما يُتلى عليهم من آياتِ الله سماع تدبُّر، كأنهم عُدِمُوا خَلَقَ اللهُ نظرَ اعتبار، ولا يَسْمَعُونَ ما يُتلى عليهم من آياتِ الله سماع تدبُّر، كأنهم عُدِمُوا فَهُمَ القلوب، وإبصارَ العُيونِ، واستماعَ الآذان، وجَعَلَهم - لإغْراقِهم في الكفر، وشدّةِ شكائِمِهم فيه، وأنه لا يأتي منهم إلّا أفعالُ أهلِ النّارِ - مخلوقينَ للنار، دلالةً على توغُلِهم في المُوجِبات، وتَمَكُّنِهم فيما يُؤهِّلُهم لدخولِ النار. ومنه كتابُ عمرَ رضيَ اللهُ عنه إلى خالدِ أبنِ الوليد: «بلغني أنَّ أهلَ الشام اتَّخذوا لك دَلُوكًا عُجِنَ بخَمْر، وإنِّي لأظنُّكم آلَ المُغيرةِ ذَوَ النار». ويُقالُ لمن كانَ عَريقًا في بعضِ الأمور: ما خُلِقَ فُلانٌ إلّا لكذا. والمُرادُ وَصْفُ حالِ اليهودِ في عِظَمِ ما أقدموا عليه مِن تكذيبِ رسولِ الله ﷺ، معَ عِلمِهم أنه النبيُّ حالِ اليهودِ في عِظَمِ ما أقدموا عليه مِن تكذيبِ رسولِ الله ﷺ، معَ عِلمِهم أنه النبيُّ الموعود، وأنهم مِن جُملةِ الكثيرِ الذينَ لا يكادُ الإيمانُ يتأتي منهم، كأنهم خُلِقوا للنار.

قولُه: (كتابُ عمرَ رضيَ الله عنه)، النهاية: «الدَّلوك، بالفتح: اسمٌ لِما يُتَدلَّك به من الغُسولات، كالعَدس والأُشنان (١) والأشياء المُطيَّبة».

قولُه: (عريقاً في بعض الأمور)، الأساس: «فلان مُعرِقٌ في الكرمِ أو اللؤم، وهو عريقٌ فه».

قولُه: (وأنَّهُم مِن جُملةِ [الكثيرِ] الذينَ) عطفٌ على قوله: «وصْف» أو «عِظَم ما أقْدموا»، ومحلُّ قوله: «كأنهم خُلِقوا للنار»: إما نصبُ حال من الضمير في خبر «أنّ» بمعنىٰ: مُشبَّهين. وإما رفْعُ خبرٍ بعدَ خبر، وفي كلامه أنهم ما خُلقوا للنار حقيقة، وأنّ المرادَ من قوله تعالىٰ:

⁽١) والأشنان _ بضمّ الهمزة ويكسرها _ : حِمْضٌ له رائحة طيبة تغسل به الأيدي. انظر : «لسان العرب» (١: ٨٦) مادة (أشن).

﴿ وَلَقَدُ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ ﴾ الإغراقُ في وصفهم به. وهو مخالفٌ للظاهرِ والأحاديث الواردة في الباب؛ منها ما رواه الإمامُ أحمد بن حنبلَ في «مسنده»، عن عبد الرحمن بن قتادة (١)، قال: سمعتُ رسول الله عَلَيْ يقول: «إنَّ الله خَلَقَ آدَم، ثُمَّ أخذَ الخَلقَ مِن ظَهره، فقال: هؤلاء في الجنَّةِ ولا أُبالي، وهؤلاءِ في النَّارِ ولا أُبالي». قال قائل: فعلى ماذا نعمل؟ قال: «على موافقةِ القدرِ»(٢).

ومنها ما رُوِّينا عن مالك وأحمدَ والترمذيِّ وأبي داود، عن عمر رضي الله عنه: الحديث السابق، عند قوله تعالى: ﴿ أَلَسَتُ بِرَيِّكُمُ قَالُواْ بِلَى ﴾ (٣) [الأعراف: ١٧٧].

وغيرُ مُوافقِ للنصِّ القاطع، والنظم الفائق، فإنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدَّ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ ﴾ كالتفريع علىٰ تذييل قصة الفِرقة الضالّة، المُشبَّهةِ بـ «بلعام».

وموقعُ قوله تعالىٰ: ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ مع ما قبله: موقعُ قوله تعالىٰ: ﴿ خَتَمَ ٱللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى آبَصَرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧] (٤) مع ما قبله، وفصَّل ما نحنُ بصدَدِه عليه أنه مصدِّرٌ بالجملة القسَمية، أنّ المنكورات هاهُنا مُستقلّةٌ في كونها جُملاً صِراحاً، واسميّةٌ مكرّرةُ الجار والمجرور، والاستئنافُ المذكورات هاهُنا مُستقلّةٌ في كونها جُملاً صِراحاً، واسميّةٌ مكرّرةُ الجار والمجرور، والاستئنافُ

⁽١) صحابي روايته قليلة، وهو شامي، انظر: الاستيعاب (٢: ١٥٨)، و «أسد الغابة» (٣: ٤٨٩)، و «الإصابة» (٤: ٣٥٣).

⁽٢) «مسند الإمام أحمد» (١٧٦٦) وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٠٤٥) والحاكم في «المستدرك» (١: ٣١) وصحّحه ابن حبان (٣٣٨) وهو حديثٌ صحيحٌ لغيره، وانظر تمام تخريجه في «مسند أحمد».

⁽٣) سبق تخريجه.

⁽٤) وما قبله هو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِيرَ كَفَرُوا ...﴾ [البقرة: ٦]، والشاهد في الآية السابقة أنها تذييل للتي قبلها، كما في الآية (١٧٩) من سورة الأعراف.

﴿ أُولَكِ كَالْأَنْعَامِ ﴾ في عَدَمِ الفقهِ والنظرِ للاعتبارِ والاستماعِ للتدبّر، ﴿ أُولَكِ كُمُ الْغَفِلُونَ ﴾: الكاملونَ في أَضَلُ ﴾ مِن الأنعامِ عن الفقهِ والاعتبارِ والتدبّر، ﴿ أُولَكِ كَهُمُ ٱلْغَفِلُونَ ﴾: الكاملونَ في الغَفلة، وقيل: الأنعامُ تُبصِرُ منافعَها ومَضارَّها، فتلزمُ بعض ما تُبصِرُه، وهؤلاءِ أكثرُهم يَعْلَمُ أنه مُعانِدٌ فيُ قَدِمُ على النار.

[﴿ وَبِلَهِ ٱلْأَسْمَاآمُ ٱلْحُسَنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۚ وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِى ٱلسَّمَنَهِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ١٨٠]

﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَالَهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ التي هي أحسنُ الأسهاء؛ لأنّها تدلُّ على مَعانٍ حَسَنةٍ من تحمجيدٍ وتقديسٍ وغيرِ ذلك، ﴿ فَأَدْعُوهُ بِهَا ﴾: فسَمُّوهُ بتلك الأسماء، ﴿ وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَنَ إِمِ ﴾ . في أَسْمَنَ إِمِ اللهِ عَلَى مَعانٍ حَسَنةٍ من يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَنَ إِمِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُولِ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَ

هاهُنا بإعادة اسم مَن استؤنفَ عنه الحديث، كأنه تعالى لمّ أقسمَ بقوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ هَاهُنا بإعادة اسم مَن استؤنفَ عنه الحديث، كأنه تعالى لمّ أقسمَ بقوله: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ صَيْنَا لَهُ مَا يَكُونُ لَمْ مَينَا لَذَ؟ فقيل: ﴿ فَمُمْ قُلُوبُ لَا يَفْقَهُونَ مِهَا ﴾، وكيت وكيت.

وأمّا فائدة القسمية: فللتنبيه على قَلْع شُبْهة مَن عَسى أن يتصدّى لتأويل الآية، ويُحرّفُ النصَّ القاطع، ويقول: «ومعنى ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ ﴾: وجَعَلَهم لإغراقِهم في الكفر، وشدّة شكائمِهم، وأنه لا يتأتّى منهم إلّا أفعالُ أهل النار، مخلوقين للنّار».

ومما يؤاخيه ما رَوَىٰ المصنّف: «أنّ أعرابياً، لمّا سمع قولَه تعالىٰ: ﴿ وَفِي ٱلتَّمَلَةِ رِزْفَكُمُ وَمَا تُوعَدُونَ * فَوَرَبِّ ٱلسَّمَاةِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ ﴾ [الذاريات: ٢٢-٢٣]، قال: مَنِ الذي أغْضَب الجليل، حتى حلَف؟ كأنّهم لم يصدّقوه بقولِه حتى ألجؤوه إلى اليمين».

قال الإمام: «هذه الآيةُ حُجّةٌ لصحة مذهبنا في مسألة خلْقِ الأعمال(١)، وإرادة

⁽١) في «مفاتيح الغيب»: الأفعال.

واتركوا تَسْمية الذين يَميلونَ عن الحقّ والصوابِ فيها فيُسمُّونَه بغيرِ الأسهاءِ الحُسنى، وذلك أنْ يُسمُّوهُ بها لا يجوزُ عليه، كها سَمِعْنا البَدْوَ يقولون بجَهلِهم: يا أبا المكارِم، يا أبيضَ الوَجْه، يا نَخِيُّ! أو أنْ يأبوْا تسميته ببعضِ أسهائِه الحسنى، نَحْوَ أنْ يقولوا: يا الله، ولا يقولوا: يا رحمن، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللّه الْوصافُ الحُسنى، وهي الوَصْفُ الْالسَمَاءُ الْحَسنى، وهي الوَصْفُ الْاَسَمَاءُ الْحَسنى، وهي الوَصْفُ الله بالعَدْلِ والخيرِ والإحسانِ وانتِفاءِ شَبهِ الخَلْق، فصِفُوهُ بها، وذَروا الذين يُلْحِدونَ في العَدْلِ والخيرِ والإحسانِ وانتِفاءِ شَبهِ الخَلْق، فصِفُوهُ بها، وذَروا الذين يُلْحِدونَ في العَدْلِ والخيرِ والإحسانِ وانتِفاءِ شَبهِ الخَلْق، فصِفُوهُ بها، وذَروا الذين يُلْحِدونَ في العَدْلِ والخيرِ والإحسانِ وانتِفاءِ شَبهِ الخَلْق، فصِفُوهُ بها، وذَروا الذين يُلْحِدونَ في اللهَدُلِ والخيرِ والإحسانِ وانتِفاءِ شَبهِ الخَلْق، فصِفُوهُ بها، وذَروا الذين يُلْحِدونَ في التشبيه، وصافِه، فيصفونَه بمشيئةِ القبائحِ وخَلْقِ الفَحْشاءِ والمُنكر، وبها يَدْخُلُ في التشبيه، كالرؤية ونَحْوِها، وقيل: إلحادُهم في أسمائِه: تسميتُهم الأصنامَ آلهَة، واشتِقاقُهم «اللات»، و«اللهُوزيل»، و«اللهُوزيل».

[﴿ وَمِمَّنَّ خَلَقْنَا أَمُّنُّ يَهَّدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِ-يَعْدِلُونَ ﴾ ١٨١]

الكائنات، لأنه تعالىٰ صرّح بأنه خلَقَ كثيراً من الجِنّ والإنسِ لجهنم، ولا مزيدَ علىٰ بيان الله عزّ وجلّ»(١).

قولُه: (يا نَخِيُّ!) بالنون والخاء المعجمة، أي: يا متكبّر. الأساس: «وقد يُنْخَىٰ فُلان، وهو مَنْخُوَّ مَزْهُوّ. وانْتَخَىٰ مِن كذا: استنكف منه، والعرب تنتخِي من الدنايا، ورجُل ذو نَخْوة».

قولُه: (ويجوزُ أَنْ يُراد: ولله الأوصافُ الحُسنىٰ)، معطوف على قولِه: «التي هي أحسن الأسماء» لأنها تدل على معانٍ حسنة. ويتغيرُ بحسب التفسيرَين معنىٰ قولُه تعالىٰ: ﴿يُلْجِدُونَ فِنَ أَسْمَنَهُ وَ فَ فَعلىٰ الأول: الإلحاد في التسمية أن يقال: أبو المكارم ونحوه، أو أن يُحَصّ بالله دون الرحمن. وعلىٰ الثاني: الإلحاد في الوصف، وهو ما ذكره من المعاني التي دلّت علىٰ مذهبِه تحكّاً.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۱۰: ۲۵).

وهو أيضاً مَيْل^(۱)، لأن المرادَ بأسهائه الحسنى ما ورد عن الشارع، وأُذِن فيه في الكتابِ والسنّة.

أمّا الكتاب فإنّ التعريف في «الأسماء»(٢) للعهد، ولا بد من المعهود، ولأنه أمر بالدعاء بها بقوله تعالى: ﴿فَأَدَعُوهُ بِهَا ﴾ فلا بدّ من وجود المأمور به، ونهَىٰ عن الدعاء بغيرها في قولِه: ﴿وَذَرُوا اللَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَنَهِهِ ﴾، وأوْعَدَ على الإلحادِ فيها بقولِه: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾، وأكّده بالسين.

وأمّا الحديث في رويناه عن البخاري، ومسلم، والترمذي، عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: "إنَّ لله تسعَةً وتسعينَ اسماً، مَن حَفِظَها دَخَلَ الْجَنَّةَ»(٣)، وفي رواية: «أَخْصَاهَا»، وفي أخرى: "إنَّ لله تسعَةً وتسعينَ اسهًا، مئةً إلّا واحداً».

قولُه: «مِئةً إلّا وَاحِداً» تأكيدٌ وفذْلَكة، لئلا يُزادَ علىٰ ما ورد، كقوله تعالىٰ: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة ١٩٦]^(٤).

قال محيي السنّة: «الإلحاد في أسمائه: تسميتُه بها لم ينطقْ به كتابٌ ولا سنّة. وجملته أن أسهاءَ الله على التوقيف»(٥).

⁽١) لعلّه يريد أن الإلحاد _ بالإضافة إلى ما مضى من تفسير _ ميل، أي: أنه ميل عن الصواب. والمقصود أن الزمخشري بتفسيره هذه الآية يميل عن الصواب.

⁽٢) أي: في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسَّمَآ مُ ٱلْحُسَّنَىٰ ﴾.

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٧٣٦) ومسلم (٢٦٧٧) والترمذي (٣٠٠٦).

⁽٤) الـمذكور تأكيد وفذلكة لقوله تعالى قبل ذلك: ﴿فَنَ لَمْ يَجِدْ فَصِيّامُ ثَلَثَةِ أَيَّامٍ فِي لَفْجَ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٦].

⁽٥) «معالم التنزيل» (٣: ٣٠٧) بتصرُّفِ يَسير.

وقال الشيخ أبو القاسمِ القُشَيْرِيّ^(۱) في كتاب «مفاتيح الحجج ومصابيح النهج»: «أسماءُ الله تعالىٰ تُؤخَذ توقيفاً، ويراعىٰ فيه الكتابُ والسنّة والإجماع. فكلّ اسمِ ورد به في هذه الأصول وجب إطلاقه في وصفِه تعالىٰ، وما لم يَرِد فيها لا يجوزُ إطلاقه في وصفِه تعالىٰ وإنْ صحّ معناه».

وقال الزجّاج: «لا ينبغي لأحدٍ أن يدعوَه بها لم يصف به نفْسَه، فيقول: يا الله، يا رحمَنْ، يا جواد، ولا يقول: يا سخِيّ^(۲)، لأنه لم يصفْ به نفْسَه، ويقول: يا رحيم، لا: يا رفيق، ويقول: يا قوي، لا: يا جَلْد»^(۳).

وقال الإمام: «قال أصحابُنا: ليس كلُّ ما صحّ معناه جاز إطلاقُه عليه سبحانه وتعالىٰ، فإنه الخالقُ للأشياء كلِّها، ولا يجوز أن يقال: يا خالقَ الذئب والقِرَدة. وورد: ﴿ وَعَلَمَ ءَادَمَ الْأَسَمَآءَ كُلُّهَا ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿ وَعَلَمَ اللَّمَ تَكُن تَعَلَمُ ﴾ [النساء: ١١٣]، ﴿ وَعَلَمَننَهُ مِن لَّدُنّا فَي اللَّهُ عَلَمُ ﴾ [النساء: ١١٣]، ﴿ وَعَلَمَننَهُ مِن لَدُنّا عِلْمًا ﴾ [الكهف: ٢٥]، ولا يجوز: يا معلم، ولا يجوز عندي: يا مُحِبّ، وقد ورد: ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ وَ اللئدة: ٤٥]». تم كلامه (٤).

وأمّا الصفاتُ فكذلك، فكلُّ ما ثبت بالكتاب والسنّة من الصفاتِ والأفعال، كجواز الرؤية، وخلْقِ أفعال العباد (٥)، دون ما تشتهيه النفس، ويميلُ إليه الوهم، هو الذي يجبُ أن يُتَبع.

⁽١) سبقت ترجمته.

هذا، ولم أقف على كتابه المذكور «مفاتيح الحجج» لا مخطوطاً ولا مطبوعاً مع بحثي عنه.

⁽٢) في «معاني القرآن» للزجاج: «ولا ينبغي أن يقول: «يا سبحان»؛ لأنه لم يصف نفسه بهذه العبارة».

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٣) بتصرّف يسير.

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٥٩).

⁽٥) قوله: «كجواز الرؤية، وخلق أفعال العباد» سقط من (أ).

······

قال الإمام: «ومن الإلحادِ قولُ المعتزلة: لو فَعل كذا لكان سفيهاً، مستحقّاً للذمّ»(١).

والمقامُ لا يقتضي إلا ذلك، لِما تقرّر أن الآية تذييل لقصةِ اليهود، وأنهم كانوا يغيّرون أوضاع التوراة، ويحرّفون الكلِم عن مواضعِه، يعني: تمسَّكْ بها جاءك، في أسهاءِ الله وصفاته وأفعالِه، من الله، وذَرِ الذين يغيّرون ما جاءهم من الله تعالىٰ. فإذاً لا مدخلَ للقياس والوهمِ فيه.

تنبيه: ذكر الفاضل برهانُ الدين النسفيُّ (٢) في «شرح أسهاء الله الحسنى»: «أن مذهبَ الأَشْعَرِيِّ (٣) ومَنْ تابعه: أنّ أسهاءَ الله تعالى توقيفية. والمعتزلةُ والكرَّامِيَّةُ (٤): أنها قياسية، لأنه إذا تقرّر في العقلِ أن معنى اللفظِ ثابت في حقه تعالى فقد صحّ الإطلاق. واختيارُ الغزّاليِّ وبعضِ الأصحاب: أن الأسهاءَ موقوفةٌ على الإجازة، وأمّا الصفات فلا.

واعلم أنَّ الألفاظَ الدالَّة على الصفاتِ ثلاثة أقسام:

الأول: ما يدلُّ على صفات واجبة، منها ما يصحّ إطلاقُه مفرداً لا مضافاً، نحو: الموجود، والأزليّ، والقديم، ونحوها. ومنها ما يصحُّ إطلاقُه مفرداً ومضافاً، نحو: الملك، والمولىٰ، والرَّبِّ، والحالق، يجوز: يا خالق السموات. دون: يا خالق القِرَدة والحَنازير. ومنها ما يصحُّ مضافاً غير مفرد، نحو: يا منشئ الرُّفات، ويا مُقيلَ العثرات.

⁽١) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٥٩).

⁽٢) هو: أبو الفضل محمد بن محمد، برهان الدين النسفي، عالم بالتفسير والأصول والكلام، مات ببغداد سنة ٦٨٧ هـ. انظر: «مرآة الجنان» (٤: ٢٠٠)، و «الفوائد البهية» (١٩٤)، و «الأعلام» (٧: ٣١).

⁽٣) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، وإليه تُنسب الأشعرية. من كتبه: «مقالات الإسلاميين». مات سنة ٣٢٤هـ. انظر: «الملل والنِّحل» (١: ٩٤)، و«البداية والنهاية» (١١: ١٨٧)، و«دائرة المعارف الإسلامية» (٣: ٤٣١).

⁽٤) الكرّامية _ بتشديد الراء: هم أصحاب محمد بن كرّام، وهم طوائف، يثبتون الصفات لله إلا أنهم يقولون بالتجسيم والتشبيه. انظر: «الملل والنحل» (١٠٨١).

والثاني: ما يدلّ على صفاتٍ ممتنعة، نحو: الوجه، واليد، والنزول، والمجيء، ولا يصحُّ إطلاقُه البتّة، وإن ورد به السَّمعُ كان التأويلُ من اللوازم.

والثالث: ما لا يدلّ على صفاتٍ واجبةٍ ولا ممتنعة، بل يدلّ على معانٍ ثابتة، نحو: المُحْرِ والحنداعِ وأمثالهما. فلا يصحّ إطلاقُه، إلّا إذا ورد التوقيف. ولا يقال: يا مكّار، يا خدّاع، البتّة، وإن كان مذكوراً، كقوله: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَاللّهُ ﴾ [آل عمران: ٥٤](١).

فإن قلت: أليس أن العجمَ يسمّون الله باسم غيرِ وارد، والأمّة قد اتّفقوا على صحّته؟

فنقول: الأصلُ فيه ألا يصحّ، وأمّا اتّفاقُهم على الصحّة، فإنه يدلّ على كونِه وارداً، وأمّا الوصفُ فإنه لا يتوقّف على التوقيف، فإنّ مدلولَ اللفظ لـمّا كان ثابتاً في حقّ الله تعالى كان وصفُه به حقّاً، فوجب أن يصحّ، غير أنه إذا كان موهِماً لما لا يليقُ بحضرتِه، فاللازم هو الاحترازُ عنه».

وقال أيضاً: «المتكلمون قالوا: اللفظُ إما أن يدلّ على نفسِ الحقيقة من حيثُ هي هي، كالأرض، والسماء، والحجَر، والمدر (٢)، فهو الاسم، أو يدلّ على أنها موصوفةٌ بصفةٍ معينة، نحو: العالم والقادِر والخالِق والرازِق، وهو الصفة».

وقلت: هذه القسمةُ التي ذكرها، والفرْقُ الذي نقله، كله على خلافِ رأي الأصحاب(٣).

والحق أن الاعتمادَ في كل ذلك على التوقيف، فكلُّ ما أَذِن به الشارعُ أن يُدْعَىٰ به الله عزّ اسمه _ سواءٌ كان مشتقاً أو غيرَ مشتق _ فهو اسم، وكل ما نُسِب إليه تعالىٰ من غيرِ ذلك الوجه _ سواء كان مُــؤَوَّلاً أو غير مـؤوَّل _ فهو وصْف، كقوله تعالى: ﴿وَيِللَّهِ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْمُسْتَىٰ

⁽١) وانظر هذه الأقسام ملخصة في: «مفاتيح الغيب» للرازي (١٥: ٦٧).

⁽٢) المدر _ بفتح الميم والدال _ الطين.

⁽٣) هذا ردّ من الطيبي على النسفي.

لمّا قال: ﴿ وَلَقَدَّ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، فأخبرَ أنَّ كثيرًا من الثَّقَلَيْنِ عامِلونَ بأعمالِ أهلِ النار، أتبعَه قولَه: ﴿ وَمِمَّنَ خَلَقْنَا ٓ أُمَّةُ يَهُدُونَ بِٱلْحَقِّ ﴾.

فَادَعُوهُ بِهَا وَذَرُوا اللَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسَمَنَهِدِ ﴾. وقوله ﷺ: "إنَّ لله تسعَةً وتسعينَ اسهًا، مئةً إلّا وَاحِداً». وقول الأئمة: يقال: يا رحيم، لا: يا رفيق، ويقال: يا قويّ، لا: يا جليد. ولا يقال: يا معلّم، يا محب.

مثالُه حديثُ سلمان رضي الله عنه، عن رسولِ الله ﷺ: «اللهُ حَبِيٌّ كَرِيمٌ، يستَحيي إذا رَفَعَ إليه العبدُ يدَهُ أَنْ يَرُدَّهُ صِفراً، حتَّىٰ يَضَعَ فيهما خَيراً» (١)، أخرجه أبو داود والترمذي.

فالاسمُ كريم، والوصف حَيِيّ، فيقال: يا كريم، لا: يا حَيِيّ.

وقوله: «يردّه» و «يضع» مما نُسبَ إليه، فيجوز اعتبارُ لفظِهما فحسب، فلا يقال: يا رادّ، يا واضع (٢)، فقِسْ علىٰ ذلك، لا علىٰ العقل. وقل: «لا أُحصِي ثَنَاءً عليك، أنت كما أثنيتَ علىٰ نَفسِك»(٣).

قولُه: (لمَمَّا قال: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأَنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا ﴾... أَتَبَعَه قولَه: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أَمَّةُ مَ مَنْ الله تعالى ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أَمَّةً ﴾): ولخص القاضي هاهُنا كلامَ الإمام، حيثُ قال: «ذكرَ الله تعالى ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أَمَّةً ﴾، بعد ما بين أنه خلق للنارِ طائفة ضالين ملحدين عن الحق، للدلالةِ على أنه خلق أيضاً للجنّة هادِين بالحق، عادلين في الأمر. واستدلّ به على صحّةِ الإجماع، لأن المرادَ منه أن

⁽۱) أخرجه أبو داود (۱٤۹۰) والترمذي (۳۵۵٦) وابن ماجه (۳۸٦٥) وغيرهم، وصحّحه ابن حبّان (۸۷٦) وفيه تمامُ تخريجه.

والحديث أورده الطيبي للتطبيق على ما يصحّ تسمية الله به أو وصفه.

⁽٢) قوله: «فلا يقال: يا راد، يا واضع» أثبته من (ط).

⁽٣) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب الصلاة حديث رقم (٢٢٢).

.....

في كل قرنٍ طائفةً بهذه الصفة، إذ لو اختصّ بعهدِ الرسول ﷺ أو غيره، لم يكن لذِكره فائدة. فإنه معلوم»(١).

وقلت: قد ظهر من كلام المصنّف والإمامَيْن (٢)، أن قولَه تعالىٰ: ﴿ وَمِمَّن خَلَقْنَا ﴾ عطفٌ على جملة قولِهِ: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا ﴾ [الأعراف: ١٧٩]. وقولهُ: ﴿ يَهْدُونَ بِاللَّحِقِّ وَبِهِ. يَعَدِلُونَ ﴾، إذا أُخذَ بجملته وزبدتِه، كان كالمقابلِ لقولِه: ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ يَهَا ﴾ إلى قولِه: ﴿ هُمُ الْفَنْفِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٩] (٣)، وكلتا (٤) الآيتَين كالنشرِ لقوله: ﴿ مَن يَهْدِ اللّهُ فَهُو المُهْ تَدِيّ اللهُ وَمَن يُصْلِلُ فَأُولَيْكَ هُمُ الْمُؤسِرُونَ ﴾ وهو (٥) كالتذييلِ لحديث بلعام، الذي أوتِي آياتِ الله، والأسهاء العِظام، فانسلخ منها، ومال إلى الأرض.

ولمّا كانت الآياتُ تابعةً لتلك المعاني صحّ أنْ يكون: ﴿وَيِلَهِ ٱلْأَسَّمَآ الْمُسْنَىٰ ﴾ [الأعراف: ١٨٠] اعتراضاً. وأمّا تعلّقُه بقوله: ﴿ أَوُلَكَتِكَ هُمُ ٱلْغَنفِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٩] فإنه كالتنبيهِ على أن الموجِبَ لدخولِ جهنمَ هو الغفلة عن ذكر الله، وعن أسمائِه الحسنىٰ.

وأربابُ الذوق والمشاهدةِ يجِدون ذلك من أرواحهم، لأن القلب، إذا غفلَ عن ذكْر الله، وأقبل على الدنيا وشهواتِها، وقع في نارِ الحرص، ولا يزال يترقَّىٰ من ظلمةٍ إلى ظلمة، حتىٰ ينتهيَ إلى درَكات الحرْمان. وبخلافِه إذا انفتح على القلب بابُ ذكرِ الله تعالىٰ.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٣: ٧٨) والنص تلخيص لما جاء في تفسير الرازي. انظر: «مفاتيح الغيب» (١٥: ٧٧-٧٣).

⁽۲) يعني الرازي والبيضاوي.

 ⁽٣) وإنّما جعل الطيبي ما بين الآيتين كالتقابل لا مقابلة كاملة لعدم توافر عناصر المقابلة بالكامل بين الآيتين،
 وإنّما هو تقابل بالنظر إلى زبدة الكلام وخلاصته كها قال.

⁽٤) والمقصود الآيتان (١٧٩– ١٨٠) وهما كالنشر للآية (١٧٨).

⁽٥) لعلّ المقصود بقوله: «وهو»: الآية (١٧٨) من سورة الأعراف، حيث سبق بيان التذييل فيها لما قبلها.

وعن النبيِّ عَلَيْهِ: أنه كانَ يقولُ إذا قَرأَها: «هذِهِ لَكُم، وقد أُعطِيَ القومُ بين أيديكم مثلَها: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةُ يَهُدُونَ بِأَلْحَقِ ﴾ [الأعراف: ١٥٩]»، وعنه عَلَيْهُ: "إنّ مِن أمّتي قومًا على الحقِّ حتى ينزلَ عيسىٰ عليه السّلام»، وعن الكَلْبي: هُم الذينَ آمنَوا من أهلِ الكتاب. وقيل: هُم العُلهاءُ والدُّعاةُ إلى الدِّين.

[﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِعَايَنِنَا سَنَسْتَدَرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ * وَأُمْلِي لَهُمُّ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ * أُولَمْ يَنَفَكُرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن حِنَّةً إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مَّبِينٌ * أُولَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ مَتِينٌ * أُولَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَتِ وَٱلْآرَضِ وَمَا خَلَقَ اللّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ آن يَكُونَ قَدِ اَقْنَرَبَ أَجَلُهُمُ فَإِلَى حَدِيثٍ بَعْدَهُ، يُؤْمِنُونَ ﴾ ١٨٧ - ١٨٥]

الاستِدراج: استِفعالٌ من الدَّرَجة؛ بمعنىٰ: الاستصعاد أو الاستنزالِ درجةً بعدَ دَرَجة. قال الأعشىٰ:

قولُه: (هذِهِ لَكُم، وقد أُعطِيَ القومُ بين أيديكم مثلَها) يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةُ يَهْدُونَ بِاللَّحِقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ﴾ حاصلٌ لكم، ونازلٌ في شأنِكم، فهي مختصّةٌ بكم، وقد أُعْطِي القومُ الذين سبقكم، يعني: بني إسرائيل، مثلَ هذه الآية، وهي قوله تعالىٰ: ﴿ وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْمَقِيّ ﴾ الآية [الأعراف: ١٥٩]، يريد: لا تحْمِلوا هذه الآية علىٰ بني إسرائيل، فإنّ لهم آيةً أخرى، واردةً في شأنهم.

قولُه: (إنّ مِن أمّتي قومًا على الحقّ) الحديثُ من رواية البخاريِّ ومسلم، عن معاويةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يَزالُ مِن أُمَّتي أُمَّةٌ قائِمَةٌ بأمرِ الله، لا يَضُرُّهُم مَن خَذَلَهُم، حَتَّىٰ يَأْتِي أُمرُ الله وهم علىٰ ذَلِك »(١).

⁽١) أخرجه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧).

فَلُوْ كُنْتَ فِي جُبِّ ثَمَانِينَ قَامةً وَرُقِّيتَ أسبابَ السَّماءِ بسُلَّمِ لَيَسْتَدرِ جَنْكَ القَوْلُ حَتَّى تَهُرَّهُ وتَعْلَمَ أَنِي عَنْكُمُ غَيْرُ مُفْحَم

ومنه: دَرَجَ الصبيُّ: إذا قاربَ بينَ خُطاه، وأَدْرَجَ الكتابَ: طواهُ شيئًا بعدَ شيء، ودَرَجَ القومُ: إذا ماتَ بعضُهم في أثرِ بَعْض.

ومعنى ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُم ﴾: سنَسْتَدنيهم قليلًا قليلًا إلى ما يُمْلِكُهم ويُضاعِفُ عقابَهم، ﴿ وَنَ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ما يُرادُ بهم، وذلك أن يُواتِر اللهُ نِعَمَه عليهم مَعَ النهاكِهم في الغَيّ،

قولُه: (فَلَوْ كُنْتَ فِي جُبِّ) البيتين^(١)، الجُبِّ: البئر. وأسباب السهاء: أبوابها. تَــهُرُّه: تَكْرهه. أَفْحَمْتَ فلاناً: إذا لم يُطِق جوابك.

يقول: لو كنْتَ مثلاً تحت الأرض، أو صَعِدت في السهاء، ما تخلّصْت منّي، ومن هجائي إيّاك، فإنّي أستصْعِدُك من تحت الأرض، وأستنْزِلك من السهاء، بقولٍ تكرهه، لتعْلَم أنّي غير مُفْحَم من جوابك.

والواو في: «ورُقِّيت» بمعنى «أو»؛ لأنه على وزان قوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْنَغِيَ نَفَقَا فِي ٱلأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الأنعام: ٣٥].

قولُه: (أَنْ يُوَاتِرَ الله نِعَمَه) أي: يتابع، من الوتيرة، وهي: الطريقة.

⁽١) البيتان من قصيدة طويلة قالها الأعشىٰ الكبير يهجو عمير بن عبدالله.

والقامة: مقدار طول الرجُل. رُقِّيت: أُصْعِـدْت. واستدرجه: خدعه وأدناه. ومُـلْجَم: عاجز عن الكلام.

انظر: «ديوان الأعشى الكبير» ص١٥٩، و «كتاب سيبويه» (٢: ٢٨). و «شرح شواهد الكشاف» (ملحق بالكشاف ٤: ٧٤). والشاهد قوله: «ليستدرجنْك» بمعنى: ليستنزلنك درجة بعد درجة.

فَكَلَّمَا جَدَّدَ عليهم نِعْمةً ازدادوا بَطَرًا وجَدَّدوا معصية، فيَتَدرَّجونَ في المعاصي بسَبِ تَرادُفِ النِّعَم، ظائِينَ أنَّ مُواتَرةَ النِّعَم أَثَرَةٌ منَ الله وتَقْريب، وإنَّما هي خِذْلانٌ منه وتَبْعيد، فهو استِدراجُ الله تعالىٰ، نعوذُ بالله منه.

﴿ وَأُمْلِى لَهُمْ ﴾ عَطْفٌ على ﴿ سَنَسَتَدْرِجُهُم ﴾، وهو داخلٌ في حُكْمِ السِّين، ﴿ وَأُمْلِى لَهُمْ ﴾ سيّاهُ «كَيْدًا» لأنه شَبيهٌ بالكيد، من حيثُ إنَّه في الظاهرِ إحسان، وفي الحقيقةِ خِذْلان.

الجوهري: «المواترة: المتابعة (١)، ولا تكونُ المواترةُ بين الأشياءِ إلا إذا وقعت بينها فترة، وإلا فهي مداركة».

قولُه: (فيتَدرَّجونَ في المعاصي بسَبَ ترادُفِ النِّعم)، يمكن أن يُحْمَلَ على الاستصعاد، باعتبار نظرِهم وزعْمهم أن مواترةَ النِّعم أَثَرَةٌ من الله، وهو الظاهر، وأن يُحْملَ على الاستنزال، باعتبار الحقيقة؛ فإنّ الجِبلّة (٢) الإنسانية في أصل الفطرةِ سليمة، متهيّئةٌ لقبول الحقّ، لقضية «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلى الْفِطرةِ» (٣)، فهو في يفاع التمكن على الهدَى والدِّين، فإذا أحلد إلى الأرض، واتبع الشهوات، ارتكب المعاصي، فنزل درجة درجة، إلى أن يصيرَ إلى أسفلَ السافلين، ومنزلُ أولئك ﴿كَالْأَنْمَ مُ أَضَلُ سَكِيلًا ﴾ [الفرقان: ٤٤].

وإليه يلمحُ قولُه تعالى: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ فِي آخْسَنِ تَقْوِيمِ * ثُمَّ رَدَّنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴾ [التن: ٤، ٥].

قولُه: (أَثَــرَةٌ مِنَ الله) من قولهم: استأثر فلان بالشيء: اخْتصّ به. والاسم: الأَثــرَة، بالتحريك.

⁽١) في (ج): «المتواترة والمتتابعة».

⁽٢) الجبلَّة ـ بكسر الجيم والباء، وفتح اللام مخفَّفة ومشدَّدة ـ : الخِلْقة.

⁽٣) أخرجه البخاري (١٣٨٥) ومسلم (٢٦٥٨) وغيرهما.

﴿ مَا بِصَاحِبِم ﴾: بمُحمَّدٍ ﷺ، ﴿ مِن جِنَّةٍ ﴾: من جُنون، وكانوا يقولونَ: شاعرٌ مِنون. وعن قَتادة: أنّ النبيَّ ﷺ علا الصَّفا، فدَعاهُم فَخِذًا فَخِذًا، يُحِذِّرُهم بأسَ الله، فقال قائلُهم: إنَّ صاحبَكم هذا لمجنون، باتَ يُهوِّتُ إلىٰ الصِّباح.

﴿ أُولَمْ يَنظُرُوا ﴾ نَظَرَ استدلال، ﴿ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ فيها تَدُلّانِ عليه من عِظَمِ اللَّلُك؟ والمَلَكوت: المُلْكُ العظيم، ﴿ وَمَا خَلَقَ ٱللهُ مِمَا يَظُمُ عليه السُمُ الشيء ومن أجناسٍ لا يَحصُرُها العَدَدُ ولا يُحيطُ بها الوَصْف؟

قولُه: (أن النبيَّ عَلَيْ الصَّفا) الحديثُ من رواية البخاريّ، ومسلم، وأحمدَ بن حنبل، والترمذيّ، عن ابنِ عباس: «لهّا نَزَلَت: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، صَعِد النبي عَلَيْ علىٰ الصَّفا، فجعل ينادِي: «يا بَني فِهر، يا بَني عَدي»، لبطون قريش، حتى البتمعوا، فجاء أبو لهب وقريش. فقال: «أرَأيتُكُم لو أخبَرتُكم أنَّ خيلاً بالوادي، تُريدُ أن تُعيرَ عَلَيكُم، أَكُنتُم مُصَدِّقيَّ؟» قالوا: نعَم، ما جَرَّبنا عليك إلّا صِدقاً. قال: «فإنِّي نَذيرٌ لَكُم بَين يَدي عَذَاب شَدِيد»، فقال أبو لهب: تبًا لَك، ألهذا جَمَعتَنا؟ فنزلت: ﴿تَبَتَ يَدَآ أَبِي لَهَبِ وَتَبَ ﴾ [المد: ١]»(١).

قولُه: (مُهَوِّتُ)، النهاية: «مُهَوِّت، أي: ينادِي عشيرته، يقال: هوَّتَ بِهم وهيَّت: إذا ناداهم، والأصلُ فيه حكايةُ الصوت. وقيل: هو أن يقول: ياه ياه. وهو نداء الراعي لصاحبِه مِن بُعْد».

قولُه: (مما يقع عليه اسم الشيء) يعني: قولُه تعالىٰ: ﴿مِن شَيْءٍ ﴾ بيان «ما» في «ما خَلَقَ الله»، يعني: إنّ فيها خلق الله تعالىٰ أشياءَ ما علّق عليها أسهاءً ويقع عليها اسمُ الشيء.

⁽۱) أخرجه البخاري (۷۷۷۰) ومسلم (۲۰۹) والترمذي (۳۳۶۳) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحد» (۲۰٤٤).

﴿وَأَنْ عَسَىٰ ﴾ «أَن » مُحَقَّفةٌ من الثقيلة، والأصل: أنه عسىٰ، على أنّ الضمير ضميرُ الشأن، والمعنىٰ: أو لم ينظروا في أنّ الشأن والحديث: عسىٰ ﴿أَن يَكُونَ قَدِ أَقَرْبَ أَجَلُهُمْ ﴾ ولعلّهم يموتونَ عمّا قريب، فيسارِعوا إلىٰ النَّظَرِ وطلَبِ الحقِّ وما يُنجِّيهم، قبلَ مُعافَصةِ الأجلِ وحلولِ العقاب. ويجوزُ أن يُرادَ باقترابِ الأجل: اقترابُ الساعة، ويكونَ مِن «كان» التي فيها ضمير الشأن.

فإن قُلت: بمَ يَتَعلَّقُ قولُه: ﴿ فَيِأَيّ حَدِيثٍ بَعَدَهُ، يُؤَمِنُونَ ﴾؟ قلتُ: بقوله: ﴿ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقَّرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾، كأنه قيل: لعلَّ أجلَهم قد اقترَب، فها لهم لا يُبادِرونَ إلى الإيهانِ بالقرآنِ قبلَ الفَوْتِ،

قولُه: (﴿ وَأَنَّ عَسَىٰ ﴾: «أَنْ » مُحُفَّ فَةٌ من الثقيلة): قال أبو البقاء: «ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدرية. وعلى الوجهَين (١) هو عطفٌ على ﴿ مَلَكُوتِ ﴾، و﴿ أَن يَكُونَ ﴾: فاعل ﴿ عَسَىٰ ﴾، واسم ﴿ يَكُونَ ﴾ فضمرٌ فيها، وهو ضميرُ الشأن، و ﴿ قَلِهِ أَقَارَبَ ﴾ خبر «كان»، والهاء في ﴿ بَعَدَهُ ، ﴾ ضميرُ القرآن (٢).

وقولُه: «ويكونَ مِن «كان» التي فيها ضمير الشأن»: ابتـداءُ كلامٍ لا يختصُّ بقوله: «ويجوز أن يراد».

قولُه: (مُغافَصةِ الأجلِ)، الأساس: «غافَصَه الأمرُ: فاجأه على غِرَّةٍ منه. ووقاك الله غوافص الدهر، أي: حوادثه».

قولُه: (كأنه قيل: لعلَّ أجلَهم قد اقتَرَب، فها لهم لا يُبادِرونَ إلى الإيهانِ بالقرآن)، يدلَّ على أن قولَه تعالى: ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقَنْرَبَ أَجَلُهُم ﴾ متّصلٌ بقولِه: ﴿مَا يِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةً إِنَّ

⁽١) أي: سواء كانت مخففة من الثقيلة أم كانت مصدرية.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٥٠٥).

هُوَ إِلَّا نَذِيُّرُ ﴾، وأنّ اتصال: ﴿فَإِلَيْ حَدِيثٍ ﴾ بقولِه: ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونَ ﴾ اتّصالُ المسبّب بالسبب^(۱)، لكن على تقديرِ معطوفات، فإنه قدّر للفاءِ مدخولاً آخر، وعطف ﴿ فَإِلَيْ حَدِيثٍ ﴾ بالواو عليه.

المعنىٰ: أَوَلَمْ يَتفكّروا أن الشأنَ والحديثَ أن يكون قد اقترب أجلُهم، فيسارعوا إلى التفكّرِ في القرآن، والإيمان به. وماذا ينتظرون بعد وضوحِ الحقّ؟ وبأيّ حديثٍ أحقَّ منه يريدون أن يؤمنوا.

والذي يدلّ علىٰ أن الكلامَ في القرآن، وأنه متعلّقُ بالأول، الضميرُ في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ أُصل الكلامِ في الرسول ﷺ ونفْي الجنونِ عنه، بها يوردُه من الوحْي، لأن وِزانَ الآية وزانُ قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونِ ﴾، إلىٰ قولِه: ﴿ إِنْ هُوَ إِلّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ وزانَ الآية وزانُ قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونِ ﴾، إلىٰ قولِه: ﴿ إِنْ هُوَ إِلّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [التكوير: ٢٧-٢٧]، والآيات المشابهة لها.

وإنّما خلط المصنفُ الكلامَ بعضَه مع بعض، لأن قولَه تعالىٰ: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللّهُ مِن شَيْءٍ ﴾ جاء مقرِّراً لقوله: ﴿ أَوَلَمْ يَنَفَكُرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِن حِنّةً إِنْ هُوَ إِلّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾.

المعنى: أو لم يتجرّدوا للتفكّرِ في ملكوتِ السموات والأرض، وما خلق اللهُ من شيء، ليعلموا أنّ الله عزّ وجلّ لم يخلقهم سُدى، وإنّما خلقهم ليعبدوه، ولا يشركوا به شيئاً، وليحصّلوا ما به ينالون الزُّلْفَىٰ عند الله، ويتخلّصوا من عقابِ السَّرْمد. ولا يستتبُّ ذلك إلا بإنزالِ كتاب، وإرسالِ رسول. فها هو قد أُنْزِل إليكم هذا الكلامُ المجيد، وأُرْسِل هذا الرسولُ الكريم، فليتفكّروا في أحوالِ أنْ فسِهم، الكريم، فليتفكّروا في أحوالِ أنْ فسِهم،

⁽١) أي: أن اقتراب الأجل يجب أن يكون سبباً في إيهانهم.

وماذا يَنتَظِرون بعدَ وضوحِ الحقّ ؟ وبأيِّ حديثٍ أحقَّ منه يُريدونَ أن يُؤمنوا ؟ [﴿ مَن يُضَلِلِ ٱللّهُ فَكَلا هَادِي لَهُ أُويَذَرُهُمْ فِي طُغْيَنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ ١٨٦]

ليتحقّق الأمر. فما هذا التَّواني والانتظار؟ فانتظروا الفرصة، إذ ليس بعد ذلك حديثٌ مثله، فآمِنوا به قبل مغافصة الأجل، وحلولِ العقاب.

فلمّا كان قولُه تعالىٰ: ﴿ أُولَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ تقريراً لقولِه: ﴿ أُولَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُونِ السَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ تقريراً لقولِه: ﴿ أُولَمْ يَنفَكُرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ متّصلاً به، وكان حديثاً في شأن التنزيلِ والرسول، عطف قولَه: ﴿ وَأَنْ عَسَىٰ آَن يَكُونَ قَدِ ٱقْلَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ عليه (١).

روى محيي السنة عن قتادة: أن النبي على الصّفا ليُلاً، فجعل يدعو قريشاً فَخِذاً فَخِذاً: "يا بني فلان، يا بني فلان"، يحذّرُهم بأسَ الله ووقائعه. فقال قائلهم: إن صاحبكم هذا لمجنون. فأنزل الله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنفَكُرُواْ مَا بِصَاحِبِهم مِن حِنّةٍ إِنْ هُو إِلّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾، ثم حنهم على النظرِ المؤدي إلى العلم، فقال: ﴿ أَولَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلكُوتِ السّمنونِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللّهُ مِن شَيْءٍ ﴾ ليستدلوا به (٢) على وحدانيتِه، ﴿ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اَقْتُرَب أَجَلُهُمْ ﴾ فيؤمنوا قبل أنْ يمُوتوا، ويصِيروا إلى العذاب، ﴿ فَإِلَي حَدِيثٍ بَعْدَهُ، يُوَّمِنُونَ ﴾ أي: بعد القرآن. أي كتابٍ غير ما جاء به محمدٌ يُصدقون، وليس بعده نبيٌّ ولا كتاب؟! ثم ذكر علّة أي: بأيِّ كتابٍ فقال تعالى: ﴿ مَن يُضَلِلِ اللّهُ فَكَلَا هَادِي لَدُي لَدُهُ الأعراف: ١٨٦]» (٣).

قولُه: (وبأَيِّ حديثٍ أحقَّ منه)، أحقّ منه: تأويل ﴿بَعْدَهُۥ ﴾. المغرب: «قولُه: وإنْ كان

⁽١) أي: على قوله تعالىٰ: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ ﴾، وهو بالتالي معطوف على قوله سبحانه: ﴿ مَا يِصَاحِبِهِم مِن جِنَّةٍ ﴾ كما سبق تقريره.

⁽٢) في «معالم التنزيل»: ﴿جها»: أي: بالآية. و «به» أي: بقوله.

⁽٣) المصدر السابق (٣: ٣٠٩).

قُرِئ: ﴿وَيَذَرُهُمُ ﴾ بالياءِ والنون، والرفعُ على الاستئناف، و «يَذَرْهُم» بالياءِ والجزم؛ عَطْفًا على محلِّ ﴿فَكَلَاهَادِيَلَهُ ﴾، كأنه قيل: مَن يُضْلِلِ اللهُ لا يَهْدِه أحدٌ ويَذَرْهُم.

[﴿ يَسْتُلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرَّسَهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْهَاۤ إِلَّا هُوَّ تَقُلَتْ فِي السَّمَنُوَتِ وَٱلْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْنَةً يَسْتَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَكِكنَّ السَّمَنُوَتِ وَٱلْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ اللَّهِ عَلَيْكُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَكِكنَّ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ١٨٧]

﴿ يَسْتَلُونَكَ ﴾ قيل: إن قومًا من اليهودِ قالوا: يا مُحَمَّدُ، أخبِرْنا متىٰ الساعةُ إن كُنتَ نيًا، فإنا نَعلَمُ متىٰ هي! وكان ذلك امتحانًا منهم، مَعَ عِلمِهم أنَّ اللهَ تعالىٰ قد استأثرَ بعِلمِها. وقيل: السائلونَ قُريش. و﴿ السَّاعَةِ ﴾ من الأسماءِ الغالبة، كالنَّجْمِ للشُّريا، وسُمِّيَتِ القيامةُ بالساعة، لوقوعِها بَغْتةً أو لسُرْعةِ حِسابِها، أو علىٰ العكسِ لِطولِها،.....

ليس بالذي «لا بُعْدَ لَه»، يعني: ليس بنهاية في الجودة والرداءة، فكأن محمداً _ رحمة الله عليه _ أخذ من قولهِم: هذا مما ليس بعده غايةٌ في الجودة والرداءة»(١١).

قولُه: (وقرئ: ﴿وَيَذَرُهُمُ بِالبَاءِ والنون): بالياء: أبو عمرٍ و وعاصم. وبالنون: نافعٌ وابنُ كثير وابنُ عامر، وحمزة والكسائي: بالياء وجزم الراء (٢).

قولُه: (أو على العكس): أي: سُمِّيت القيامةُ بالساعة، بناءً على عكْسِ ما هي عليه من الطول، تمليحاً، كما سمِّيت المَهْمَهُ^(٣) مفازةً، والأسْوَدُ كافُوراً.

⁽١) كتاب «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (١: ٨٠)، وفي عبارته غموض، إلا أن المقصود بيان معنىٰ ﴿بَعَدَهُۥ﴾.

⁽٢) قوله: «وحمزة والكسائي بالياء، وجَزْم الراء» أثبته من (ط).

والقراءة بالياء محمولة على لفظ الغيبة في ﴿ مَن يُصَلِلِ ﴾، وبالنون على الإخبار من الله عزّ وجلّ عن ذكر نفسه. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٥٨٥)، و «حجة القراءات» ص٣٠٣.

⁽٣) المهمه: الصحراء البعيدة الأطراف. والكافور: نوع من الطِّيب.

أو لأنَّها عندَ الله على طولها كساعةٍ من الساعاتِ عند الخلق.

﴿ أَيَّانَ ﴾ بمعنى: متى. وقيل: اشتقاقهُ منْ «أَيِّ»؛ فَعْلانُ منه، لأنَّ معناهُ: أيُّ وَقْتٍ وأيُّ فِعْل، من: أَوْيْتُ إليه، لأنّ البعض آوِ إلى الكلِّ مُتسانِدٌ إليه، قاله ابنُ جِنِّي، وأبىٰ أن يكونَ من «أيان»؛ لأنهُ زمان، «وأينَ» مكان. وقرأ السُّلَميُّ: "إيّانَ» بكَسْرِ الهمزة،

قولُه: (أَوْ لأَنَّهَا عندَ الله) عطفٌ على قولِه: «لوقوعِها بَغْتة»، يعني: سُمِّيت القيامةُ عُرْفاً بكذا، وعند الله بكذا.

والساعة عُرْفاً: عبارةٌ عن أَدْنَىٰ الزمان. قال في قولِه تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [الروم: ٥٥]: «الساعة: القيامة، سمّيت بذلك لأنها تقعُ بغْتة، كما تقول: «في ساعة»، لمن تستعْجِلُه، وجرَت علَماً لها، كالنجم للثريّا».

قولُه: (قاله ابنُ جِنِّي): ذكر ابنُ جِنِّي في «المحتسب»: «أمّا «أيّان» بفتحِ الهمزة: فَفَعْلان، وبكسرِها: فِعلان، والنون فيها زائدة، حملاً على الأكثر في زيادةِ النون، في نحو ذلك. ولم تُجْعَل «فِعَالاً» من لفظ «أيْنَ»، لما يمنعُ منه كونِ «أيّانَ»: ظرف زمان، و «أيْنَ»: ظرف مكان. و «أيّي» هذه من لفظ «أويْتُ» ومعناه: أمّا اللفظُ فإن بابَ «طَوَيْتُ» و «شَوَيْتُ» أضعاف باب «حَيِيتُ» و «عَيِيتُ»، وأمّا المعنى فإن البعض آوِ إلى الكل، ومتساندٌ إليه، فأصلها على هذا: «أَوْيُّ»، ثم قُلِبت الواوياء، وأُدْغِمت في الياء، فصارت «أيّ»، كقولك: طَوَيْتُ الكتاب طَيّا، وشَوَيْتُ اللحم شَيّاً» (١٠).

قال أبو البقاء: «﴿ أَيَّانَ ﴾: اسمٌ مبنيّ، لتضمّنه معنى حرفِ الاستفهام، بمعنى «متى »، وهو خبرٌ لـ ﴿ مُرَّسَنهَا ﴾، والجملة في موضع جرِّ بدلاً من الساعة، أي: يسألونك عن زمانِ حلولِ الساعة » (٢).

⁽١) «المحتسب» لابن جني (١: ٢٦٨).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٠٦).

﴿ مُرَّسَهَا ﴾: إرساؤُها، أو وَقْتُ إرسائِها؛ أي: إثباتِها وإقرارِها، وكلَّ شيءِ ثقيلِ رُسُوهُ ثباتُه واستِقرارُه. ومنه: رَسا الجبلُ وأرسىٰ السفينة. والمرسىٰ: الأَنْجَرُ الذي تُرْسىٰ به، ولا أَثْقَلَ من الساعة، بدليلِ قولِه: ﴿ تَقُلَتُ فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾، والمعنىٰ: مَتىٰ يُرْسِيها الله، ﴿ إِنَّمَا عِلْمُهَا ﴾ أي: عِلْمُ وقتِ إرسائِها عنده قد استأثر به، ولم يُخبِرْ به أحدًا من مَلكِ مُقرَّبٍ ولا نبيٍّ مُرْسَل، يكادُ يُخفيها من نفسِه، ليكونَ ذلك أدعىٰ إلى الطاعة، وأزجَر عن المعصية، كما أخفىٰ الأجل الخاص، وهو وقتُ الموت، لذلك ﴿ لاَ يُجَلِّها لِوَقِها إلا هو وَحْدَه إذا جاء هُو ﴾ أي: لا تزالُ خَفِيَّة، لا يُظهِرُ أمرَها ولا يَكشِفُ خَفاءَ عِلمِها إلّا هو وَحْدَه إذا جاء بها في وقتها بَعْتة، لا يُجلِّها بالخبرِ عنها قبلَ مجيئها أحدٌ من خلقه،

قولُه: (ولا أَثْقَلَ من الساعة): يعني: إنّما استعير ﴿مُرْسَنها﴾ لإثبات ﴿السّاعَةِ ﴾ وإقرارِها(١)، والرُّسُوُ إنّما يستعملُ في الأجسام الثقيلة: كالجبل، وأنْجَر (٢) السفينة، لأنّ «الساعة» أيضاً ثقيلة في المعنى، ولا أثقل منها. قال الله تعالى: ﴿وَيَذَرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٧]. ولهذا قال بعدها: ﴿ تُقُلَتُ فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ فجعل السمواتِ والأرضَ ظرْفاً لها، تشبيهاً للمعاني بالأجسام. ووجهُ التشبيه: أن كلَّ شيءٍ لا يطاق ولا يقام له فهو ثقيل، كما صرح به.

قولُه: (﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقِيْهَآ إِلَّا هُوَ﴾)، «اعلَمْ أن قولَه: ﴿لِوَقْنِهَآ ﴾ حالٌ من فاعل ﴿ يُجَلِّيهَا ﴾ (٣)، واللامُ فيه _ أي: في ﴿لُوقَنِهَآ ﴾ _ مثلها في قولِه تعالىٰ: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّمَلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ وهي للتأقيت. قاله القاضي (٤).

⁽١) أي في كلمة ﴿مُرَّسَنِهَا﴾ في الآية استعارة تصريحية، حيث شبّه ثبات الساعة وإقرارها بالإرساء الذي يكون للأجسام الثقيلة.

⁽٢) الأنْجَر: مرساة السفينة لسان العرب «نَجَر».

⁽٣) قوله: «علم أن قوله: ﴿لُوقَٰؤُمُا ﴾: حال من فاعل ﴿يُجَلِّمَا ﴾» سقط من (ط).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٣: ٨٠).

لاستمرارِ الخفاء بها على غيرِه إلى وقتِ وقوعِها، ﴿ثَقَلَتُ فِى ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ أي: كلَّ مِن أهلِها من الملائكةِ والثَّقَلَيْن أهمَّه شأنُ الساعة، وبوُدِّهِ أن يَتَجلَّى له عِلمُها، وشَقَّ عليه خَفاؤُها، وثَقُلَ عليه، أو ثَقُلَتْ فيها لأنَّ أهلَها يَتَوقَّعونها ويخافونَ شدائدَها وأهوالها، أو لأنَّ كَلُ شيء لا يُطيقُها ولا يقومُ لها فهي ثقيلةٌ فيها، ﴿إِلّا بَغْنَةُ ﴾: إلّا فَجْأةً على غَفْلةٍ منكم.

وعن النبي ﷺ: «إنَّ السَّاعَةَ تَهيجُ بالنَّاس، والرجلُ يُصْلحُ حَوْضَه، والرجلُ يَسْقي ماشيتَه، والرجلُ يُقوِّمُ سِلعَتَه في سُوقه، والرجلُ يَخفِضُ ميزانَه ويَرفَعُه».

قولُه: (﴿ ثَقُلَتَ فِي ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ أي: كلُّ مِن أهلِها): اعلمْ أن نسبةَ الثقلِ إلى السهاواتِ والأرض (١) _ كها سبق _ معنويّ، فإمّا أن يقدّرَ الأهل أوْ لا، والأول: الثقل: إما بحسَبِ الاهتهام بشأن معرفتها، وأنها خفيّةٌ لا تُعْلَم، فيشقُّ عليهم، أو بحسَبِ الحوفِ من شدائدِها، والتقدير: ثَـقُل هَمُّ معْرفتها، أو خوف إرسائها على أهل السهاوات والأرض. و ﴿ فِي ﴾ هاهُنا (٢) كها هي في قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِبَنَكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١]، ولذلك قال: «شَقَّ عليه».

والثاني: معنىٰ الثقل: هو أن نفسَ السهاوات والأرض لا تطيقُها، فإن السهاواتِ تُنشقّ عند نزولهِا، والأرضَ ترْجف، والجبالَ تنْهدّ.

قولُه: (وبوُدِّهِ أَن يَتَجلّىٰ له): يقال: بِوُدِّي أَن أَفعل كذا، أي: أَتمَنَّىٰ، والباء زائدة، مثْلها في: «بحَسْبِك أَن تَفعل كذا»، وهو مبتدأ وخبر. والجملةُ معطوفةُ علىٰ خبر «كلّ» وهو «أهمّه».

قولُه: (إنَّ السَّاعَةَ تَهيجُ بِالنَّاسِ): رويـنا عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَـتَقومَنَّ السَّاعَـةُ وقَد نَشَـرَ الرَّجُلانِ ثَوبَهُما، فلا يتَبايَعانِه ولا يَطويانِه، ولتَقومَنَّ السَّاعَةُ وقَد

⁽١) قوله: «اعلم أن نسبة الثقل إلى السهاوات والأرض» سقط من (أ).

⁽٢) يعني في قوله: ﴿ فِي ٱلسَّمَوَتِ ﴾.

﴿ كَأَنَّكَ حَفِيُّ عَنَّهَا ﴾ : كأنك عالم بها، وحقيقتُه : كأنك بليغٌ في السُّوالِ عنها، لأنَّ مَنْ بالغَ في المسألةِ عن الشيء والتنقيرِ عنه، استحكم عِلمُه فيه ورَصُنَ، وهذا التركيبُ معناه المُبالغة، ومنه إحفاءُ الشارب، واحتفاءُ البَقْل: استئصالُه، وأحفىٰ في المسألة: إذا أَلَّفَ المُبالغة، ومنه إحفاءُ الشارب، واحتفاءُ البَقْل: استئصالُه، وأحفىٰ في المسألة: إذا أَلَّف مَعْفَىٰ به: بالغَ في البِرِّ به. وعن مُجاهد: استَحفَيْتَ عنها السُّوالَ حتىٰ وَحَفِي بفُلانٍ وتحفّىٰ به: بالغَ في البِرِّ به. وعن مُجاهد: عالم بها بليغٌ في العِلمِ بها. وقيل: عَلِمْت. وقرأ ابنُ مسعودٍ: «كأنك حَفِيٌّ بها»، أي: عالم بها بَليغٌ في العِلمِ بها. وقيل: ﴿ عَنْهَا كَأَنْكَ حَفِيٌّ - أي: عالم - بها.

انصَرَفَ الرَّجُلُ بلَبَن لَقحَتِه فلا يَطعَمُه، ولَتَقومَنَّ السَّاعَةُ وهو يَليطُ حَوضَهُ فلا يَسقي منه، ولَتقومَنَّ السَّاعَةُ وقد رَفَع أُكلَته إلى فيه، فَلا يَطعَمُها» (١) أخرجه البخاري ومسلم.

قولُه: (﴿ كَأَنَكَ حَفِيْ عَنَهَا ﴾: كأنك عالم بها): اعلم أن ﴿ عَنْهَا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ كَافَكَ حَفِيُ عَنْهَا ﴾ إما أن يتعلَّقَ بقوله: ﴿ حَفِيْ ﴾ أو ﴿ يَسْعَلُونَكَ ﴾. فإذا عُلَقَ بـ ﴿ حَفِيْ ﴾ يكون كنايةً عن علم رصين، لأن معنى ﴿ حَفِيْ عَنْهَا ﴾: بليغٌ في السؤال عن الساعة. وفيه تضمينُ معنىٰ السؤال، ودلّت المبالغةُ في المسألة عن الشيء علىٰ حصولِ ذلك الشيء علىٰ سبيلِ الاستحكام (٢).

قال الزجّاج: «كأنّك أكْثُرْتَ المسألة عنها»(٣).

المعنى: يظنّ اليهودُ أنك مبالغٌ في السؤال عن الساعة، حتى منحك الله علْمَها، فيسألون: أيّان ذلك؟

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٠٦) ومسلم (١٥٧).

قوله: «يليط» يعني يُصْلِحُ. والأَكْلَةُ بضم الهمزة: لُقمةُ الطعام.

⁽٢) خلاصة الكلام أن في قوله: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنَّهَا ﴾ كناية، إذ أطلق هذا اللفظ وأراد لازم معناه، وهو التمكّن في العلْم، والكناية عن صفة.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٥).

وقيل: إنَّ قريشًا قالوا له: إن بينَنا وبينكَ قرابة، فقُلْ لنا متى الساعة؟ فقيل: يسألونك عنها كأنك حَفِيٌّ تَتَحفَّىٰ بهم، فتَخْتَصُّهم بتعليم وَقْتِها لأجلِ القرابة، وتَزْوي عِلمَها عن غيرِهم، ولو أُخبِرْتَ بوَقْتِها لمصلحةٍ عَرَفَها اللهُ في إخبارِك به، لكنتَ مُبلِّغَه القريبَ والبعيدَ من غيرِ تخصيص، كسائرِ ما أُوحي إليك.

وقيل: كأنك حَفِيٌّ بالسُّؤالِ عنها تُحبُّه وتُؤثِرُه، بمعنىٰ أنَّك تكرَهُ السُّؤالَ عنها، لأنّها مِن عِلمِ الغيبِ الذي استأثرَ اللهُ به، ولم يُؤتهِ أحدًا من خَلقِه.

هذا معنىٰ قول مجاهد: «استحْفَيْتَ عنها السؤال، حتى علِمْت»، لأن «حتَّىٰ» للتدرج. وقراءةُ ابن مسعود (١): «كأَنَّكَ حَفِيٌّ بها» لأنه ضمّنه معنىٰ العلْمِ الذي هو بمعنىٰ الإحاطة، كقولِه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدَّ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق: ١٢]، وعدّاه بالباء.

وأمَّا إذا عُلَّقَ ﴿عَنْهَا ﴾ بـ ﴿ يَسْتَلُونَكَ ﴾، فمتعلَّتُ ﴿ حَفِيٌّ ﴾ إذا الله المقدّرة.

ثم لا تخلو ﴿حَفِيُ ﴾ إما أن تُضمَّن معنى العلْمِ مع الباء المقدّرة، كقراءة ابن مسعود، وهو المرادُ بقوله: ﴿ وَمَا أَن تُجعلَ من قولهِم: حَفِيَ عَنْهَا ﴾: أي عالم بها »، وإما أن تُجعلَ من قولهم: حَفِي بفلان، وتحفّى به: بالغ في البرّ به، ثم مدخول الباء إما ضميرُ السائل فهو المرادُ من قوله: ﴿ كَأَنَّكَ حَفِي عَنْهَا ﴾: تَتَحَفَّى بهم، فتختصهم بتعليم وقتها »، أو ضميرُ السؤال، وهو المرادُ من قوله: «كَأَنَّك حَفِي بالسؤال عنها تحبُّه وتختاره ».

قال الزجّاج: «كأنك فَرِحٌ بسؤالهم، يقال: تحفّيثُ بفلان في المسألة: إذا سألتَ سؤالاً أَظْهرتَ فيه المحبّةَ والبرّ به»(٢).

قال أبو البقاء: ﴿ حَفِيٌّ عَنَّهَا ﴾ فيه وجهان: أحدُهما تقديرُه: ﴿ يَسْتَكُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾،

⁽١) انظر: «البحر المحيط» (٥: ٢٣٩). وذكر في «المحتسب» (١: ٢٦٩) أنها قراءة ابن عباس.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥٥).

فإن قلت: لـمَ كَرَّرَ ﴿ يَسْتُلُونَكَ ﴾ و ﴿ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللّهِ ﴾ ؟ قلتُ: للتأكيد، ولِما جاءَ به من زيادةِ قوله: ﴿ كَأَنَّكَ حَفِيُ عَنْهَا ﴾ ، وعلىٰ هذا تكريرُ العلماءِ الحذَّاقِ في كُتُبِهم، لا يُخلُونَ المُكَرَّرَ من فائدةٍ زائدة ، منهم محمدُ بنُ الحسنِ صاحبُ أبي حنيفةَ رحمَهما الله ، ﴿ وَلَكِنَ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أنه العالم بها، وأنه المختصُّ بالعِلْم بها.

[﴿ قُل لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ اللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَاسْتَكَ ثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَنِى ٱلسُّوَةُ ۚ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمِ يُؤْمِنُونَ ﴾ ١٨٨]

﴿ قُلُ لَا آَمْلِكُ لِنَفْسِى ﴾ هو إظهارٌ للعُبودية، والانتفاءِ عما يختصُّ بالرُّبوبيةِ من عِلمِ الغيب، أي: أنا عَبْدٌ ضعيفٌ لا أملِكَ لنَفْسيَ اجتِلابَ نَفْعِ ولا دَفْعَ ضَررِ كما الماليكُ والعَبيد، ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ ربِّ ومالِكي من النفع لي والدَّفْعِ عني، ﴿ وَلَوْ كُنتُ الْمَالِيكُ والعَبيد، ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ ربِّ ومالِكي من النفع لي والدَّفْعِ عني، ﴿ وَلَوْ كُنتُ اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَالسِّعْزارِ المنافع، على على على خلافِ ما هي عليه، من استكثارِ الخير، واستِغزارِ المنافع،

أي: مَعْنِيٌّ بطلَبها، فقدَّمَ وأخر. والثاني: أن «عن» بمعنى الباء، أي: حفيٌّ بها، و﴿كَأَنَّكَ﴾ حالٌ من المفعول. ﴿حَفِيُ ﴾ بمعنى «مَحْفُوُّ»، و«فعيل» بمعنى: فاعل»(١).

قولُه: (لا يُخْلُونَ المُكَرَّرَ من فائدةٍ): قال في «الانتصاف»: «وفي التكريرِ نكتةٌ لا توجدُ إلا في القرآن، فإنه إذا بُني الكلامُ على مقْصِد، واعترضَ في أثنائه عارض، وأريد الرجوعُ لتتمّةِ المقْصد الأوّل، وقد بَعُد، طُرِّي (٢) لتتصل النهايةُ بالبداية، فإنه تعالى ابتدأ بقولِه: ﴿ يَشْعُلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ﴾، وطال الكلام، إلى قوله: ﴿ بَغْنَةً ﴾، وأراد إنكارَ سؤالِهم بوجهِ آخر، هو قولُه: ﴿ كَأَنَكَ حَفِيُ ﴾ وتعلُّقه قويٌّ بالسؤال، فطُرِّي، وغالب التطريةِ بإجمال، ولهذا ولذا ﴿ يَشَعُلُونَكَ ﴾ ولم يذكر «الساعة»، اكتفاءً بها تقدَّم، وأعاد: ﴿ إِنَّمَاعِلْمُهَاعِندَ ٱللّهِ ﴾ مجملاً» (٣).

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٦٠٦).

⁽٢) أي: ذكر.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٢: ١٨٤).

واجتنابِ السُّوءِ والمَضارّ، حتىٰ لا يَمَسَّني شيءٌ منها، ولم أكُنْ غالبًا مرّةً ومَغلوبًا أُخرىٰ في الحروب، ورابحًا وخاسِرًا في التجارات، ومُصيبًا ومخطئًا في التدابير، ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا عَبْدٌ أُرسِلتُ نذيرًا وبشيرًا، وما مِن شأني أنِّي أعلمُ الغَيْب، ﴿لِقَوْمِ يُوْمِنُونَ ﴾ يجوزُ أن يَتَعلَّق بـ «النذيرِ» و «البشيرِ» جميعًا، لأن النَّذارة والبِشارة إنها تَنْفعان فيهم، أو يَتَعلَّق بـ «التبشيرِ» وحدَه، ويكونَ المُتعلِّق بـ «النذيرِ» محذوفًا، أي: إلّا نذيرٌ للكافرينَ وبَشيرٌ لقوم يُؤمنون.

[﴿هُوَ الَّذِى خَلَقَكُم مِن نَفْسِ وَحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّلُهَا حَمَلَتَ حَمَّلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِيَّةٍ فَلَمَّآ ٱلْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَهِنْ ءَاتَيْتَنَا صَالِحًا لَمُنْ شَرَكَاءَ فِيمَآ ءَاتَنَهُمَا فَتَعَلَى ٱللَّهُ عَمَّا لَمُنْ مُنَ ٱلشَّكُونَ ﴾ 1٨٩ - ١٩٩]

يُشْرِكُونَ ﴾ 1٨٩ - ١٨٩]

﴿ مِّن نَّفْسِ وَحِدَةِ ﴾ وهي نَفسُ آدمَ عليه السلام، ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ وهي حَوَّاءُ، خَلَقَها من جَسَدِ آدمَ من ضِلَع من أضلاعِه، أو من جِنسها، كقوله: ﴿ جَعَلَ لَكُمُ مِنْ أَنفُسِكُمُ أَزْوَاجًا ﴾ [النحل: ٧٧]، ﴿ لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾: ليطمئنَّ إليها ويميلَ ولا يَنفِر؛ لأنَّ الجنسَ إلى الجنسِ أَميلُ وبه آنسُ، وإذا كانت بعضًا منه كان السكونُ والمَحَبَّةُ أبلغ،

قولُه: (ولم أكُنْ غالبًا مرّةً، ومَغلوبًا أُخرى في الحروب): قلت: ومِنْ ثَمّ سأل هرقلُ أبا سفيان، على ما روينا عن البخاريِّ ومسلم: هل قاتَلْتُمُوه؟ قال: قلت: نَعَم. قال: فكيف كان قتالُكم إيّاه؟ قال: قلْت: تكون الحرْب بيننا وبينه سِجالاً: يُصِيب منّا، ونُصِيب منه. قال: كذلك الرُّسُل، تُبْتَلىٰ، ثُمَّ تكونُ لها العاقبَةُ (۱).

⁽١) هذا جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاري (٢٩٤١) ومسلم (١٧٧٣) من حديثِ ابن عباسٍ رضي الله عنها.

كما يَسكُنُ الإنسانُ إلى وَلَدِه ويُحبُّه محبَّةَ نفسِه لكَوْنِه بَضْعةً منه، وقال: ﴿لِيَسَكُنَ ﴾ فذكَّرَ بعدما أنَّثَ في قوله: ﴿وَحِدَةٍ ﴾، ﴿مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾، ذهابًا إلى معنى «النفس» ليُبيِّنَ أنَّ المُرادَ بها آدم، ولأنَّ الذَّكرَ هو الذي يسكُنُ إلى الأُنثىٰ ويَتَغَشَّاها، فكان التذكيرُ أحسَنَ طِباقًا للمعنىٰ.

والتغشّي: كنايةٌ عن الجِهاع، وكذلك الغِشْيانُ والإتيان، ﴿حَمَلَتَ حَمَّلًا خَفِيفًا ﴾ خَفَّ عليها، ولم تَلْقَ منه ما يلقى بعضُ الحَبالىٰ مِن حَمْلِهنَّ من الكَرْبِ والأذى، ولم تَستَثقِلْهُ كها يَسْتَثقِلْنَه، وقد تَسمَعُ بَعضَهُنَّ تقولُ في وَلَدِها: ما كان أخفَّه علىٰ كَبِدي حينَ حَمَلتُه!

قولُه: (بَضْعَةٌ مِنه)، الجوهري: «البَضْعة: القطعةُ من اللحْم، هذه بالفتح، وأخواتها بالكسر، مثل: القِطْعة والفِلْذة».

قولُه: (فكان التذكيرُ أحسَنَ طِباقاً): قيل: لو أنَّثَ الضميرَ في ﴿لِيَسْكُنَ ﴾ لتُـوُهِّمَ أن فاعلَه ضميرُ الزوج، والضميرُ المجرور للنفس، وأدى إلى أن الأنثىٰ هي التي تسْكنُ إلى الذكر، والشأنُ خلافُه، وقلت: وفيه نظر.

وإنّما عطف المصنف «ويَتَغَشَّاها» على «ويسكن» ليؤذِنَ بالبيانِ والتفسيرِ. والسكون على هذا الوجهِ غير السكون على الأول، لأنه كالمقدمةِ للجماع، وما به يتوصلُ الرجُل إلى ما يريدُه من المرأة.

فالفاء في ﴿فَلَمَّا تَغَشَّلْهَا ﴾ للتعقيب، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوٓا إِلَىٰ بَارِبِكُمْ فَأَفَّنُلُوٓا أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤](١)، فذكّر الضمير (٢) مراعاةً للفظِ والمعنىٰ.

⁽١) والشاهد قوله: ﴿ فَأَقَنُّلُوا ﴾، إذ الفاء فيه للتعقيب.

⁽٢) أي: في قوله تعالىٰ: ﴿ لِيَسَّكُنَّ ﴾.

﴿ فَمَرَّتُ بِهِ ـ ﴾ فمَضَتْ به إلى وقتِ ميلادِه من غير إخداجٍ ولا إزلاق.

وقيل: ﴿حَمَلَتَ حَمَّلًا خَفِيفًا ﴾ يعني: النُّطفة، ﴿فَمَرَّتْ بِهِـ»: فقامَت به وقَعَـدَت. وقرأ ابنُ عباسِ رضيَ الله عنه: «فاستَمَرَّتْ به»،......

وفائدةُ هذا الوجه: بيانُ المقصود الأول من الازدواج للتوالدِ والتناسل، حيثُ أوقع الغِشيان ومقدّمته، أي: السكون، علّة للجعْل.

ومَنْ عنده أَدْنَىٰ مُسْكَةٍ يعْلَم أَن الجماعَ غير مطلوب بالذّات، وإنّما هو ذريعةٌ إلى تكثير نوع الإنسان، فظهر من هذا أن عطف ﴿ فَلَمَّا تَغَشَّلُهَا ﴾ على ﴿ لِيَسَّكُنَ ﴾ مانعٌ عن أَن يُحْمَلَ «السكون» على الأنثىٰ.

قولُه: (إلى وقتِ ميلادِه)، وهو من إضافةِ العامِّ إلى الخاص، نحو: كُلِّ الدراهم، لأنَّ الميلادَ هو «اسم الوقت الذي وُلِد فيه، والمولد: الموضع الذي ولدَ فيه». قالَه الجوهري.

وأمّا في «الأساس» فهم سِيّان، قال: «مولدُه وميلادُه: وقْتُ كذا».

قولُه: (مِن غير إخداج)، الأساس: «ناقة خادِج: ألقت ولَدَها قبل الوقت، وإن تَمَّ خَلْقُه. ومُخْدِج: جاءت به ناقصَ الخلْق، وإنْ كان لوقْتِه».

قولُه: (ولا إزلاق)، الأساس: «ومن المجاز: أَزْلَقَت الرُّمْكَةُ: أَسْقَطَتْ، وهي مِزْلاق، وولدها زَلِيق».

قولُه: (﴿فَمَرَّتَ بِهِ ﴾: فقامت به وقَعَدَت): قال الزجاج: ﴿فَمَرَّتَ بِهِ ﴾، معناه: استمرّت به، قعدت وقامت، فلم يُثْقِلُها ﴾(١).

ومن ثُمَّ عَقَّبه المُصنِّفُ بقراءةِ ابن عباس: «واسْتَمَرَّت به» (٢).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٦).

⁽٢) انظر: «البحر المحيط» (٥: ٢٤٦)، و «الجامع لأحكام القرآن» (٣٣٨٧).

وقرأ يحيى بنُ يَعْمَر: «فمَرَتْ به» بالتخفيف، وقرأ غيرُه، «فَهَارَت به»؛ من المِرْية، كقوله: ﴿ أَفَتُمْرُونَهُ ﴾ [النجم: ١٢]، و «أفتُمْرونَه» ومعناه: فوقع في نفسِها ظنَّ الحَمْل، وارتابَتْ به. ﴿ فَلَمَّا آثَقَلَت ﴾: حانَ وقتُ ثِقَلِ حَمْلِها، كقولك: أقربَت. وقُرِئ: «أُثقِلَت»، على البناءِ للمفعول، أي: أثقلَها الحمْل، ﴿ دَعَوَا اللّهَ رَبَّهُمَا ﴾: دعا آدمُ وحَوّاءُ رَبَّهما ومالِكَ أمرِهما الذي هو الحقيقُ بأن يُدْعى ويُلْتَجَا إليه، فقالا: ﴿ لَبِنْ ءَاتَيْتَنَا ﴾: لئنْ وَهَبْتَ لنا،

قال ابنُ جنّي: «معنى «استمرّت به»: مرّت مكلّفةً نفْسَها ذلك، لأن «استفعل» إنّما يأتي في أكثرِ الأمرِ للطلب»(١).

قولُه: (وقرأ غيرُه: «فَهَارَتْ به»): قال ابنُ جني: «وهي قراءة عبدِ الله بن عمرو. وهو من: مارَ يَمُورُ: إذا ذهب وجاء. والمعنى واحد. ومنه سُمِّي الطريقُ مَوْراً، للذهابِ والمجيءِ عليه».

وقال: «أصلُ قراءةِ يحيىٰ بن يَعْمَر (٢): ﴿ فَمَرَّتُ بِهِ هِ مَثَقَّلًا، كقراءة الجماعة، فحذف تخفيفاً لثقلِ التضعيف، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَ ﴾ [الأحزاب: ٣٣] إذا أُخِذ من القَرار. ومنه: «ظَلْتَ»، و «مَسْتُ»، في: ظَلِلْتَ، وَمَسِسْتُ» (٣).

وهذا الذي ذكره ابن بني أوفق للمشهورة (٤) مما ذكره المصنف.

قولُه: (رَجَّهما ومالِكَ أمرِهما الذي هو الحقيقُ بأن يُدْعَىٰ ويُلْتَجَأَ إليه): يريد أنهم إذا حَزَجهم أمرٌ خطير دَعَوُا الله. وأمّا تخصيصُ الربّ بالدّعاءِ فللاستعطاف، ولهذا قال: «ومالكَ أمرهما».

⁽١) (المحتسب) (١: ٢٧٠).

⁽٢) أبو سليمان يحيى بن يعمر العدواني، تابعي جليل. وهو أول من نقّط المصاحف. مات قبل سنة ٩٠هـ. انظر: «غاية النهاية» (٢: ٣٨١)، و «مرآة الجنان» (١: ٢٧١)، وفيه أنه توفي سنة ١٢٨هـ، و «النجوم الزاهرة» (١: ٢١٧).

⁽٣) «المحتسب» (١: ٢٦٩)، وانظر: «البحر المحيط» (٥: ٢٤٦).

⁽٤) أي: القراءة المشهورة أو قراءة الجماعة، وهي: ﴿ فَمَرَّتْ بِهِـ ﴾ بالتشديد.

﴿ صَالِحًا ﴾: وَلَدًا سَوِيًّا قد صَلَحَ بَدنُه وبَرِئ. وقيل: وَلَـدًا ذَكَرًا، لأنَّ الذُّكورةَ مِن الصلاحِ والجَوْدَة. والضميرُ في ﴿ ءَاتَيْتَنَا ﴾ و﴿ لَنَكُونَنَ ﴾ لهما ولكلِّ مَنْ يَتَناسَلُ مِن ذُرِّيَّتِهِما.

﴿ فَلَمَّا ءَاتَنَهُمَا ﴾ ما طَلَباهُ من الوَلَدِ الصالحِ السَّوِيِّ، ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ﴾ أي: جَعَلَ أولادُهما له شركاء، على حذفِ الـمُضافِ وإقامةِ المُضافِ إليه مقامه، وكذلك ﴿ فِيمَا ءَاتَنَهُمَا ﴾ أي: آتى أولادَهما، وقد دلَّ على ذلك بقوله: ﴿ فَتَعَلَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ حيثُ جمعَ الضمير، وآدمُ وحَوّاءُ بريثانِ من الشِّرك، ومعنى «إشراكِهم فيا آتاهُم الله»: تَسْمِيتُهم أولادَهم بعَبْدِ العزّى، وعَبدِ مناة، وعبدِ شَمْس، وما أشبَة ذلك، مكان: عبدِ الله، وعبدِ الرَّحْن، وعبدِ الرَّحيم.

قال المصنفُ في قولِه تعالىٰ: ﴿ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ * مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الناس: ١، ٢]: «كما يستغيثُ بعضُ الموالي إذا اعتراهم خطْبٌ بسيِّدِهم ووالي أمرهم».

قولُه: (﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَآ ﴾ أي: جَعَلَ أولادُهما له شركاء، على حذفِ المُضافِ): روى عبي السنّةِ هذا القولَ عن الحسن وعكرمة، وقال: «فحذف الأولاد، وأقامهما مُقامَهم، كما أضاف فِعلَ الآباءِ إلى الأبناء، فقال: ﴿ ثُمَّ التَّغَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ [البقرة: ٥١، ٩٦] ﴿ وَإِذْ قَنلَتُمْ نَفْسًا ﴾ [البقرة: ٧٧] ﴿ وَإِذْ قَنلَتُمْ نَفْسًا ﴾ [البقرة: ٧٧] ﴿ (١).

وقال الزجّاج: «والذي عليه التفسيرُ أنّ إبليسَ جاء إلى حواء، فقال: أتَدْرِين ما في بطْنك؟ فقالت: لا أدرِي! قال: فلعلّه بهيمة! ثم قال: إنْ دعوْتُ الله أن يجعلَه إنساناً، أتسمّينه باسمِي؟ فسمَّتْه عبدَ الحارث، وهو الحارث» (٢).

⁽١) «معالم التنزيل» (٣: ٣١٤).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٧).

.....

وروىٰ نحوه محيي السنّة عن ابنِ زيد^(۱)، وروىٰ أيضاً عن عكرمةَ أنه قال: «خاطب كلَّ واحدٍ من الخلق بقوله: ﴿خَلَقَكُم ﴾، أي: خلَق كلَّ واحدٍ من أبيه، وجعل من جنسِه زوجَه»^(۲).

قال محيي السنة: «وهذا قولٌ حسن، لولا قول السلف، مثل عبدِ الله بن عباس، ومجاهد، وسعيدِ بن المسيب، وجماعةِ من المفسرين: إنه في آدم وحواء»(٣).

وقلت: ما أقول: إن قولَ السلف أحسنُ الأقوال، لأنه لا قولَ غيره، ولا معوَّلَ إلا عليه على ما عليه على ما مقتبسٌ من مشكاة النبوة، وحضرة الرسالة صلواتُ الله وسلامه عليه على ما روينا عن الإمام أحمد بن حنبل والترمذي، عن سَمُرةَ بن جُندب، قال: قال رسول الله عليه الله عليه حَلَّات حَوَّاء، طاف بها إبليسُ، وكانَ لا يَعيش لهَا وَلَد، فَقالَ: سَمّيه عَبد الحارث، فَسَمّتهُ، فَعاش، وكانَ ذَلكَ مِن وَحي الشّيطان وَأمره» (٥).

قال محيى السنّة: «لم يكن هذا إشراكاً في العبادة، ولا أنّ الحارثَ ربَّهما، فإن آدم عليه السلام كان نبيّاً معصوماً من الشرْك، ولكن قصدَ إلىٰ أن الحارثَ كان سببَ نجاة الولد، وسلامةِ أمّه، وقد يُطْلق اسم العبدِ علىٰ من لا يُراد به أنه مملوك، كما أن اسمَ الرَّبّ يُطْلق علىٰ

⁽١) هو عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم العدوي المدني ت١٨٢هـ صاحب «التفسير»، و «الناسخ والمنسوخ»، له ترجمة في «طبقات المفسرين» (٢: ٢٧١).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٣: ٣١٤).

⁽٣) المصدر السابق (٣: ٣١٤).

⁽٤) في (أ): «ولا يتعود إلا مهمة».

⁽٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠١١٧) والترمذي (٣٠٧٧) والبزار (٤٥٨٠) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٨٩٥) بإسناد ضعيف، وانظر تمامَ تنقيده في التعليق على «مسند أحمد».

من لا يرادُ أنه معبود. فعلى هذا قوله تعالى: ﴿فَتَعَكَى ٱللّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ابتداء كلام، وأراد به إشراك أهْلِ مكّة، ولئن أراد به ما سبق، فمستقيمٌ من حيثُ كان الأَوْلىٰ بهما ألا يفعلا ما أتيا به من الإشراكِ في الاسم (١٠).

وأمّا الهربُ من إثبات ذلك الشركِ لآدم وحوّاءَ فبعيد من البليغ الـمحيطِ بأساليب البلاغة؛ فإن باب التشديدِ والتغليظ غيرُ مسدود، وإنّما لزم الفساد أنْ لو حُمِل على الشركِ الحقيقيّ.

وأمّا جمعُ الضمير في ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ فإن الفاء السببية التي تستحقُّ أن تسمى بالفاء الفصيحةِ في قوله تعالى: ﴿فَتَعَلَى اللّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ تقتضي أن يجْري الكلامُ على مشركي مكّة، لأنها مع متعلّقِها المحذوف(٣) كالتخلّصِ من قصة آدمَ وحواء، إلى توبيخ المشركين،

⁽١) «معالم التنزيل» (٣: ٣١٣).

⁽٢) وفي الآية إيجاز بالحذف.

⁽٣) أي: التقدير: «عما يشركون بالله»، والكلام من باب التخلص _كما قال _ من موضوع إلى آخر.

.....

علىٰ ما أشار إليه محيي السنّةِ بقوله: «ابتداءُ كلام، وأراد به إشراكَ أهلِ مكة» (١). يعني إذا كان الأمر علىٰ ما ذكر، وهو مثلُ هذه التسميةِ التي لها محاملُ كثيرة في التبرِّي عن الشرك، مأخوذاً علىٰ أبي البشر، ومُسمَّى بالشرك، فها بالُ فعلِ هؤلاء المشركين، من تسميةِ الحجَرِ والخشب بالآلهة، والعكوفِ علىٰ عبادتها، وتصريحِ اسم الشركاء عليها؟ ﴿فَتَعَلَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾.

ثم ابتُدِئ مبيّناً موبِّخاً: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْعًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ إلىٰ آخرِ الآياتِ الواردةِ في الأصنام^(٢).

هذا، وإن هذه السورة الكريمة: من مُفتَتَجِها إلى مختمها، مفرغةٌ في قالبٍ واحد، على نمطٍ عجيب، وأسلوبٍ غريب، لأنه تعالى افتتحها بقولِه: ﴿ الْمَصَ * كِنَبُ أُنِلَ إِلَيْكَ فَلا يَكُن نمطٍ عجيب، وأسلوبٍ غريب، لأنه تعالى افتتحها بقولِه: ﴿ الْمَصَ * كِنَبُ أُنِلَ إِلَيْكَ فَلا يَكُن فِي صَدِّدِكَ حَرَجٌ مِنْهُ ﴾ [الأعراف: ١-٢] نهاه صلواتُ الله وسلامهُ عليه عن ضيق الصدر، والتحرّجِ عما كان يلقى من المشركين من أنواع الأذى، لئلا يتوانى في التبليغ والإنذار، ثم قصّ عليه قصصَ الأنبياء الماضية، والقرونِ السالفة، وما كان مغبّةُ (٣) تكذيبهم، وعاقبة صبر الأنبياء، تشجيعاً له، وتثبيتاً لقلبِه: ﴿ وَكُلّا نَقُصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءَ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَيِّتُ بِهِ عَوْرَادَكَ ﴾ (٤).

ثم ختم قصصَ الأنبياء بذكر موسى عليه السلام وأطنبَ في أحوالِ أمّته، إلى أن انتهت إلى قصة بلعام وأحواله، وكانت قصتُه شبيهة بقصة اليهودِ الذين أدركوا زمن الرسول عليه وآذوه، وأورد قوله: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّ بُواْبِعَا يَنْفِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف: الاعراف: على ما سبق. فكرّ راجعاً إلى ما بُدئتْ به السورة، من: تكذيبِ القوم، وإعراضِهم

⁽١) «معالم التنزيل» (٣: ٣١٤) وقال البغوي: «وفي الآية قولٌ آخَرُ، وهو أنّه راجعٌ إلى جميع المشركين من ذريّةِ آدم».

⁽٢) يعني الآيات (١٩١-١٩٨) من سورة الأعراف.

⁽٣) المغبّة: العاقبة.

⁽٤) اقتباس من سورة هود، الآية ١٢٠.

......

عن آيات الله، وما كان يتحرَّجُ منه صدرُه صلوات الله عليه من قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ مِنَا الله عليه من قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ مِعَايَنِنَا سَنَسْتَدَرِجُهُم مِنَّ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾، وقوله: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ﴾ أي: يسألونك أيانَ مُرْساها؟ مقترحين، فلا تُبَالِ بهم، وأجب عن سؤالهِم وأنت منشرحُ الصدر: ﴿ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَرَيِّ ﴾ إلىٰ آخر نيّفٍ وعشر آيات (١)، علىٰ طريقةِ الأسلوبِ الحكيم.

وتحريرُه: أني ما بُعثْت لأن أكشف لكم عن أيّانَ الساعة، لأنه من الأمورِ الإلهية، لا اطّلاعَ لي عليه، ﴿لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقِبُهَا إِلَّا هُوَ ﴾، ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴾، وإنّها بُعِثْت لأكشف لكم عن الاستعدادِ لها، والعمل بها ينفعُكم، ومما هو أهمّ الأشياء، وأدْعَى إليه أنْ أكشف لكم عن قبحٍ ما أنتم فيه من الشركِ بالله، وأوقِفكم ﴿إِنَ ٱلثِيرِّكُ لَظُلُمُ عَظِيمٌ ﴾ [لقهان: ١٣]. ألا ترونَ إلى أبيكم حين سمّى بعض بنيه بها يُتَوهَمُ منه أنه أدنى الشرك، كيف نعَى عليه، وسجّل بقبحِه؟ فكيف بها تفعلون أنتم؟ وهلم جراً (٢) إلى آخر الآيات.

ومن هذا الأسلوبِ ما رويناه عن البخاريِّ ومسلم عن أنس: أن رجلاً سأل النبيَّ ﷺ فقال: يا رسولَ الله، متى السَّاعةُ؟، قال رسول الله ﷺ: «ما أعدَدتَ لهَا؟» فكأنَّ الرَّجُل استكانَ، ثُمَّ قال: ما أعدَدتُ لها كثير صِيامٍ ولا صدَقة، ولكنِّي أحِبُّ الله ورسولَه. قال: «أنتَ مَعَ مَن أحبَبت» (٣)، وفي رواية: قال أنس: «ما فَرحنَا بشَيء فَرَحنا بقول النبيّ عليه الصلاة والسلام: «أنتَ مَع مَن أحبَبت». قال أنس: فأنا أحِبُّ النبيَّ ﷺ وأبا بَكر وعُمَر، وأرجو أن أكونَ معهم بحُبِّي إيَّاهم، وإنْ لم أعمل أعمالَم (٤).

⁽١) ويقصد بها الآيات (١٨٧-٢٠٠) من سورة الأعراف، والله أعلم. وهي واردة على الأسلوب الحكيم، حيث سأل المشركون عن وقت الساعة، فصرفهم الله إلى ما هو أهم من ذلك، وهو الاستعداد للساعة...».

⁽٢) تعبر يقال لاستدامة الأمر واتصاله.

⁽٣) أخرجه البخاري (٧١٥٣) ومسلم (٢٦٣٩).

⁽٤) وهي مذكورةٌ في «صحيح البخاري» (٣٦٨٨) و«صحيح مسلم» (٢٦٣٩).

ووَجْهُ آخَر، وهو أن يكونَ الخطابُ لقُريشِ الذين كانوا في عَهْدِ رسولِ الله ﷺ، ..

الاستكانة: الذل والخضوع.

وقلت ـ والعلم عند الله ـ : انظرُ إلى هذا العلاجِ الصائب لمرضى القلوب، فإن الطبيبَ الحاذق قد يحتاج في علاجِه إلىٰ تدبير دفع الأخلاطِ الرديئة، لإزالة المرض، وقد يحتاجُ إلىٰ تدبير حفظِ الصحّةِ فقط.

والمشركون لمّا سألوا عن وقتِ الساعة، ولم يكنْ أهمَّ شيءٍ إلا قلْع الشرك، فقيل: ﴿هُوَ اللَّهِ عَلَمَ كُمُ ﴾ إلى آخر الآيات، أُدْرِجَ في الجواب الحكيمِ معرفةُ المسؤول عنه، وأنها ممّا استأثر الله تعالى بها. ولم يُحْتَجُ في جوابِ الصحابيِّ إلى هذا القدْر، فلم يُذْكر. يعني: أنك بصدد أنْ يجبَ عليك ألّا يخْطرَ ببالك هذا، لأنك من يؤمن أن علم ذلك مختصٌ بالله تعالى. وأمّا إزالةُ الشرك عليك ألّا يخْطرَ ببالك هذا، لأنك ممن يؤمن أن علم ذلك محتصٌ بالله تعالى. وأمّا إزالةُ الشرك فإنك قد فرغْت منها، بقي عليك ما يخلصُك من أهوالِ يوم القيامة من العمل، «فَمَا أعْدَدْتَ لَهَا؟» فأجاب هو أيضاً بالكلمة الحكيمة الجامعة: للكِنِّي أحِبُّ الله ورسولَه.

فانظر إلىٰ هذه الرموزِ التي تحيّرُ العقول!

قوله: (ووَجُهُ آخَر، وهو أن يكونَ الخطابُ لقُريشٍ): روى محيي السنّة عن ابن كَيْسان (١٠): «هم الكفّار، سَمَّوْا أولادهم: عبد العُزَّىٰ، وعبد اللّات، وعبد مَناة» (٢٠).

وقال صاحب «الانتصاف»: «وأقربُ من هذين التفسيرَين أنْ يرادَ جِنْسَا الذَّكِرِ والأنثىٰ، من غير قصدِ إلى معينٍ معلوم. أي: خلَقَكم جنْساً، وجعل أزواجَكم منكم، لتسكنوا إليهن. فلمَّا تغشَّىٰ الجنْسُ جنسَه الآخر، جرىٰ من هذين الجنسَين كذا وكذا.

⁽۱) لعله: صالح بن كيسان المدني، من فقهاء المدينة، ومن رواة الحديث الثقات. مات سنة ١٤٠هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤: ٣٩٩)، و«الأعلام» (٣: ١٩٥).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٣: ٣١٤).

وهم آل قُصَيِّ،......

ويجوز إضافةُ الكلام إلى الجنس، تقول: «قَـتَل بنو تميم فُلاناً»، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَانُ أَوِذَا مَا مِتُ ﴾ [مريم: ٦٦] (١)، ﴿ قُلِلَ ٱلْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ [عبس: ١٧]، ﴿ إِنَّ الْإِنسَانَ لَغِي خُسْرٍ ﴾ [العصر: ٢] (١).

وعلى التفسير الأول أضاف الشركَ إلى أولاد آدمَ وحواء، وهو واقع من بعضهم، وعلى الثاني أضافه إلى قُصَيّ وعَقِبِه (٣)، وأراد بعضَهم، ويسْلمُ بهذا مِن حذْف المضافِ اللازمِ للأول، ومن استبعادِ إرادةِ قُصَيّ بهذا. والظاهرُ من قوله: ﴿لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾ أن المراد الجنس (٤). تمّ كلامه.

قلت: إنْ لزمَ من التفسيرَين ما ذكرَ من المحذوف، لزم من تفسيره أيضاً إجراءُ جميع ألفاظ الآية على الأوجهِ البعيدة. والتأويلُ ما نصّ عليه من أُوحي إليه التنزيل، كما سبق بيانه. والله أعلم.

قوله (٥): (وهم آل قُصَيّ) أي: الذين كانوا في عهدِ رسولِ الله ﷺ آل قُصَيّ، أي: أولادُهُ، يدلُّ عليه قوله: «ويراد هو الذي خَلَقكُم من نفسِ قُصَيّ»، والأقربُ ما ذكرَهُ في الأنعام: «قال أبو جهلٍ: إذا ذهَبَ بنو قُصَيِّ باللَّواءِ والسِّقايَةِ والحِجابةِ والنَّبَوَّةِ، فهاذا يكون لسائِر قريش؟» لأنه دلَّ على أنّ قُصيًا من قريش.

قال محمد بن هشام صاحب «السِّيَر»: النّضر بن كنانة قريش، فمن كان من وللهِ فهو

⁽١) وتمام الآية ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾.

⁽٢) والشاهد في الآيات إضافة الفعل إلى «الإنسان» والمراد الجنس.

⁽٣) أي: أولاده.

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف»: (٢: ١٨٦).

⁽٥) هذه الفقرة إلى آخرها (إلى قوله: «شرف مكة كله») أثبتُها من (ط).

ألا ترى إلى قولِه في قِصَّةِ أُمِّ مَعْبَد:

بهِ مِن فَخارِ لا يُباري وسُؤدُدِ

فيا لَقُصَـيِّ ما زَوَىٰ اللَّـهُ عنكُمُ

قرشيٌّ، وإلّا فلا، وقيل: مَن كان مِن وَلَدِ فهر بن مالِك بن النّضِرِ فهو قرشيّ، وسُمّي قريش لتجمُّعِها من تفرُّقِها، كذا في «جامع الأصول»(١). وفي «الجامع» أيضاً: قيل: أولُ من سُمّي قريشاً قُصَيّ، وفيه بُعد، والأكثر الأوّل(٢)، وقال محمد بن هشام: كان قُصَيّ أوّل من بني كعب ابن لؤيّ أصاب مُلكاً أطاع به قومه، وكانت إليه الحجابة والسقاية والرِّفادة واللِّواء، فحاز شَرَفَ مكة كُلَّه.

قولُه: (في قِصَّةِ أُمِّ مَعْبَد) (٣): هذه القصةُ مذكورةٌ في «شرح السنّة»، و «الاستيعاب» لابن عبدِ البرّ، وكتاب «الوفا» لابن الجوْزِي. ونحن نوردُ روايةَ «شرح السنّة»:

قال: إنّ رسولَ الله ﷺ حين أُخْرِج من مكة، خرج مهاجراً إلى المدينةِ هو وأبو بكر رضي الله عنه وعامرُ (٤) وعبدُ الله بنُ أُرَيْقِط (٥)، فنزلوا خيمةَ أمّ مَعْبَد، فرأى رسول الله ﷺ شاةً خلَّفَها الحَهُهُدُ (٢) عن الغنم، فدعا بها رسول الله ﷺ فمَسَح بيده ضَرْعَها، وسمَّىٰ الله،

⁽١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٨٠٥).

⁽٢) المصدر السابق (١٢: ٨٧).

 ⁽٣) أم معبد هي: عاتكة بنت خالد الخزاعية، وهي التي نـزل عليها الرسول على في هجرته إلى المدينة.
 انظر: «الاستيعاب» (٤: ١٨٧٦)، و«أسد الغابة» (٧: ٣٩٦)، و«الإصابة» (٨: ٣٠٥).

⁽٤) هو: عامر بن فهيرة، مولى أبي بكر الصديق، يكنى أبا عمرو، وهو من السابقين إلى الإسلام، مات سنة ٤هـ. انظر: «الاستيعاب» (٢: ٧٩٦)، و«أسد الغابة» (٣: ١٣٦)، و«الإصابة» (٣: ٥٩٤).

⁽٥) هو دليل النبي ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه في هجرتهما إلى المدينة. وفي إسلامه خلاف. انظر: «تجريد أسماء الصحابة» (١: ٢٩٦)، و«الإصابة» (٤: ٥).

⁽٦) الجَهْد_بفتح الجيم وإسكان الهاء_: الهُرَال.

.....

ودَعا لها، فتَ فَاجَّتْ عليه (۱)، ودرَّت (۲)، فدعا بإناء، فحلَبَ فيه ثَجَّا (۳)، ثم سقاها حتى رَوِيت، وسَقَى أصحابَه حتَّى رَوُوا، ثم شربَ آخِرَهم، ثُم حَلَبَ فيها ثانياً، ثم غادره عندها وارتحلوا. فجاء زوجُها، فذكرت القصة.

قال أبو مَعبَد: هو، والله، صاحبُ قريشِ الذي ذُكِر لنا من أمره ما ذُكر!

فأصبح صوتٌ بمكَّة عالياً، يسمعون الصوت، ولا يدرون مَنْ صاحبُه، وهو يقول(٤):

رَفِيقَ يْن قَالا خَيمَتَ يْ أُمِّ مَعْبَدِ (٥) فقد فَازَ مَنْ أَمسَىٰ رفيتَ محمَّدِ به مِنْ فَعَالٍ لا يُجَازَىٰ وسُؤدَدِ (٢) ومَقْع لَه اللمؤمنينَ بمَرْصَدِ فإنَّ كُمُ إِنْ تَسألوا الشاة تشهدِ عليه صَرِيحاً ضَرَّةُ الشَّاةِ مُزْبِدِ (٧) يُردِّدُها في مَصدَرِ ثُمَّ مَوْدِدِ (٨)

جـزَى اللهُ رَبَّ الناسِ خـيرَ جَزائهِ هُمَا نَزَلاها بالهُدَىٰ واهتَدَتْ بِهِ هُمَا نَزَلاها بالهُدَىٰ واهتَدَتْ بِهِ فَيَا لَقُصَيِّ ما زَوَىٰ اللهُ عـنكُمُ لِيهِنِ بَنِي كَعْبٍ مَقَامُ فَتَاتِهمْ لِيهِنِ بَنِي كَعْبٍ مَقَامُ فَتَاتِهمْ سَلُوا أُختَكُم عـنْ شاتِها وإنائها دَعَاها بشاةٍ حائل فتَحلَّبَتْ فعادَرَها رَهْنا لَها لَحالِبِ فعادَرَها رَهْنا لَها لَها لَحالِبِ

⁽١) أي: فتحت ما بين رجْليها للحلْب.

⁽٢) يعني: كثر لبنها.

⁽٣) الثجّ: السَّيلان.

⁽٤) هذه الأبيات منسوبة لبعض مسلمي الجن كما سيأتي.

⁽٥) قالا: من القيلولة.

⁽٦) فيا لَقصي _ بفتح اللام _ : للتعجّب، أو نداء، والتقدير : يا آل قصي. وقوله: «زَوَىٰ» أي: باعَدَ عنكم الخير والفضل. وفعال _ بفتح الفاء _ : الفعل الحسن. والسؤدد: السيادة.

ويُلاحظ أن رواية الزمخشري في «الكشاف»: «مِنْ فَخَار لا يبارَىٰ» موضع: «من فعال لا يجازىٰ».

⁽٧) شاة حائل، أي: لا تحمل. تحلّبت عليه صريحاً، أي: درّت باللبن الخالص. والضرة: لحم الضّرع-والمزبد: الذي يقْذف بالزَّبَد.

⁽٨) معنى البيت: أنه ترك الشاة عندها مرتهنة بأنها تدرّ.

قال: والصوتُ صوتُ مسلم الجنّ، أقبلَ من أسفل مكة، حتى خرجَ بأعلاها»(١). وزاد ابنُ عبد البرّ: «فلمّا سمع ذلك حسانُ بن ثابت، أجاب:

لقد حاب قومٌ خابَ عنهُم نبيهُمْ مُ مَرَّ لَ عن قومٌ فَضَلَّتْ عقولُمْ مَ مَدَاهُمْ به بَعْدَ الضَّلالةِ ربُّهُمْ وهل يَستَوِي ضُلَّالُ قومٍ تَسَفّهوا لقد نَزَلَت منهُ على أهل يَشْرِبِ لقد نَزَلَت منهُ على أهل يَشْرِبِ نَبِيٌّ يَرَىٰ ما لا يَرىٰ الناسُ حولَهُ وإنْ قَالَ في يومٍ مَقالَة غائبِ وإنْ قَالَ في يومٍ مَقالَة غائبِ لِيسيَّهُنِ أبا بحُر سَعادة حُددُهِ لِسَعْد أَبِهُنْ بَنِي كَعْب مُقامُ فَتَاتِهمْ لِسَعادة مُحَددًهِ

وقُدِّسَ مَنْ يَسْوِي إليهم ويَغْتَدِي (٢) وحَلَّ على قوم بنور مُبِجَدَّدِ وأَرشَدَهُمْ، مَن يَتبَعِ الحَقَّ يَرْشُدِ عَليه مَن يَتبَعِ الحَقَّ يَرْشُدِ عَليه مَا يَبَعُ الحَقَّ يَرْشُدِ عَليه مَا هُدَّ عَليهم بأسعُدِ رَكَابُ هُدى حلَّتْ عليهم بأسعُد ويتلُو كتابَ الله في كلّ مَشْهَدِ ويتلُو كتابَ الله في كلّ مَشْهَدِ فتصديقُها في اليوم أو في ضُحى الغيد بصحبيّدِه، مَن يُسْعِدِ اللهُ يَسْعَدِ اللهُ يَسْعَدِ اللهُ يَسْعَدِ اللهُ يَسْعَدِ اللهُ يَسْعَدِ اللهُ وَمَن مَمْ صَدى (٤) ومسعدُها للمؤمن مَن مَم صَدى (٥)

⁽۱) «شرح السنّة» للبغوي (۱۳: ۲۶۱-۲۶۹). وانظر القصة والأبيات في: «الاستيعاب» (٤: ١٩٥٨-١٩٦٢)، و«الوفا» لابن الجوزي (١: ٢٤٢-٢٤٢).

⁽٢) السُّرىٰ: السير ليلاً. والاغتداء: السير في الصباح الباكر.

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا ورد في «الاستيعاب» (٤: ١٩٦١)، و«تاريخ دمشق» (٣: ٣٣٠ و٣٣٣)، و «سير أعلام النبلاء» (٢: ٣٧٥ قسم السيرة)، و «تهذيب الكيال» (١: ٣٢٣)، وغيرها. وورد في «ديوان حسان» ص٣٧٦، و «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١: ٣٣٢)، و «المستدرك» للحاكم (١: ٣٢٣) بلفظ: «عمّىٰ وهداةٌ يهتدون بمُهتد».

⁽٤) الجكد بفتح الجيم . : الحظ.

⁽٥) «الاستيعاب» (٤: ١٩٦١).

ويُرادُ: هو الذي خلقكم من نفس قُصَيّ، وجعلَ من جِنسِها زوجَها عربيةً قُرَشيّةً ليَسكُنَ إليها، فلما آتاهما ما طلبا من الولد الصالح السَّوِيِّ جَعَلا له شُركاءَ فيما آتاهما، حيثُ سَمَّيا أولادَهما الأربعة بعَبْدِ مناف، وعبدِ العُزّىٰ، وعَبْدِ قُصيٍّ، وعبدِ الدّار، وجعلَ الضميرَ في ﴿ يُتُمْرِكُونَ ﴾ لهما ولأعقابِهما الذين اقتدَوْا بهما في الشَّرْك، وهذا تفسيرٌ حَسَنٌ لا إشكال فيه.

وقُرِئ: (شِرْكًا)، أي: ذوي شِرْك، وهم الشركاء، أو أحدَثا لله إشراكًا في الوَلَد.

قال المصنف في «الفائق»: «معنى البيت: تعالوا يا قُصَيّ، لنتعجَّب منكم فيها أغفَلْتموه من حظّكم، وأضعْتموه من عِزِّكم، بعِصْيانكم رسولَ الله ﷺ، وإلجائكم إياه إلى الخروج من بين أظهُرِكم»(١).

«ما»: مبتدأً بمعنىٰ الذي، والخبر: «من فَخَار»، و«لا يُجازَىٰ»: صفتُه، ويروىٰ: «لا يُبَارَىٰ»، زَوَىٰ فلانٌ المالَ عن وارثه. والضمير في «به» لرسول الله ﷺ، والباءُ للسببية. «لا يُبارىٰ»، مِن: بارَيْتُ الرجُل: إذا فَعلْتَ مثْلَ فِعلِه.

المعنىٰ: تعالَوا، يا لقُصَيِّ (٢)، لنتعجَّب منكم مِن فَوْت أمرٍ عظيم، وفَخَارٍ لا يُدْرَك، بسببِ رحلة الرسول ﷺ من عندِكم.

قولُه: (عَبْدِ قُصَيِّ، وعبدِ الدَّارِ) أضافَ قُصَيُّ ولَدَيْه إلىٰ صَنَمَيْه: مَناف والعُزَّىٰ، وواحداً إلىٰ نفسه، وآخرَ إلىٰ دارِه، وهي دارُ النَّدوة.

قولُه: (وقرئ: «شِرْكاً») بكسرِ الشين وسكونِ الراء: نافع وأبو بكر (٣).

⁽١) انظر: «الفائق في غريب الحديث» (١: ٩٩).

⁽٢) أي: يا آل قصيّ.

⁽٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٨٥). و «حجة القراءات» ص ٢٠٤.

[﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْعًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَمُمْ نَصْرًا وَلَا أَنفُسَهُمْ يَضُرُونَ ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَمُمُ نَصْرًا وَلَا أَنفُسَهُمْ يَضُرُونَ ﴾ وَلَا يَشْرُونَ ﴿ وَلِا يَسْتَطِيعُونَ لَمُمُ أَمْ أَنتُمْ صَاهِمُ وَلَا أَنفُسَهُمْ يَصُرُونَ ﴾ يَضُرُونَ ﴿ وَلِا يَسْتَطِيعُونَ لَمُ اللَّهُ مَا مَا اللَّهُ مَا مَا أَنتُمْ صَاهِمُ وَلَا أَنفُسَهُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ مَا لَا يَعْلَمُ وَلَا اللَّهُ مِنْ مَا لَا يَعْلَمُ وَلَا اللَّهُ مِنْ مَا لَا يَعْلَمُ وَلَا اللَّهُ مِنْ مُولَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ مِنْ مَا لَا يَعْلَمُ وَلَا اللَّهُمُ مَا اللَّهُ مَا لَا يَعْلَمُ وَلَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَيْكُونَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَيْكُونَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَيْكُونَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُولَالًا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُونَا أَمْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُن اللَّهُ اللَّهُ مُن اللَّهُ اللَّهُ مُن اللَّهُ وَلَهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُن اللَّهُ اللَّهُ مُن اللَّهُ اللَّهُ مُن اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُن اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُن اللَّهُ اللّهُ اللّه

أُجْرِيَت الأصنامُ مُجْرَىٰ أُولِي العِلمِ فِي قوله: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾، بناءً على اعتِقادِهم فيها وتسميتهم إيّاها آلهة. والمعنىٰ: أَيْشُرِكُونَ ما لا يَقدِرُ علىٰ خلقِ شيءٍ كما يخلقُ الله، وهم يُخلقون؟ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ خالقُهم، أو: لا يَقدِرُ علىٰ اختِلاقِ شيء، لأنه جَماد، وهم يُخلقون؛ لأنَّ عَبَدَتَهُم يَختَلِقونَهم، فهم أعجَزُ مِن عَبَدَتِهم، ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَمُمْ ﴾: يُخلقون؛ لأنَّ عَبَدَتَهُم يَختَلِقونَهم، فهم أعجَزُ مِن عَبَدَتِهم، ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَمُمْ ﴾: لِعَبَدَتِهم، ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَمُمْ ﴾: لِعَبَدَتِهم، ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَمُمْ ﴾: لِعَبَدَتِهم، ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَمُمْ ﴾: عَبَدَتِهم، ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَمُمْ ﴾: عَبَدَتِهم، ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَمُمْ ﴾: عَبَدَتِهم، هَمَ الذين يَدفَعُونَ عنهم ويُحَامُونَ عليهم.

قال الزجاج: «(شركاً) مصدر: شَرَكْت الرجُلَ أشرُكه شِرْكاً، أي: جَعَلا له ذا شِرْك»(١).

قولُه: (أَوْ لا يَقْدِرُ على اختِلاقِ شيء)، الجوهري: «خَلَق الإِفْكَ، واخْتَلَقَه، وتَخَلَقه: إذا افتراه، يقال: هذه قصيدةٌ خَلوقة، أي: مَنحولةٌ إلى غير قائلها».

وإنَّما قدَّر: «لا يَقْدرُ على خَلْق شيء» لتُطابِق قرينتِها: ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَمُمْ نَصْرًا ﴾، وهذا أبلغُ مما لو قيل: ما لا يَـخْلُقُ شيئاً ولا يَنصُرُهم.

قولُه: (ويُحَامُونَ عليهم)، الجوهري: «حَامَيْتُ علىٰ ضَيفي: إذا احتَفَلْتُ (٢) لَه». قال الشاعر:

حَامَوا عَلَىٰ أَضِيَافِهِمْ فَشُوَوا لَـهُمْ (٣)

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٧–٤٣٨) بتصرف يسير.

⁽٢) في (أ) و (ج): «اختاقت».

⁽٣) تمامُه: «مِن لحم مُنْقِيَةٍ ومِنْ أكبادِ»، وقائلُه مجهول.

انظر: «ديوان الأدب» للفارابي (٤: ١٢١)، و «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٥: ٢٥٥).

﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ ﴾: وإن تَدعُوا هذه الأصنامَ ﴿ إِلَى اَلْمُدَىٰ ﴾ أي: إلى ما هو هُدى ورشاد، وإلى أن يَهْدُوكُم. والمعنىٰ: وإنْ تَطلُبوا منهم كها تَطلُبونَ من الله الخيرَ والهدىٰ، ﴿ لَا يَتَبِعُوكُمْ ﴾ إلى مُرادِكم وطَلِبَتِكم، ولا يُجيبوكم كها يجيبُكم الله، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنتُهُ صَدِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

﴿ سَوَاء عَلَيْكُم أَدَعَوْتُمُوهُم ﴾ أم صَمَتُّم عن دُعائهم، في أنه لا فلاحَ معهم.

قولُه: (وإلى أَنْ يَهِدُوكُم) عطفٌ تفسيريٌّ على قوله: «إلى ما هو هُديّ».

وفي رواية: «أَوْ إِلَىٰ أَنْ يَهْدُوكُم» يعني: يجوزُ أَن يُحْمَل الـهُدَىٰ على الرشاد، وهو الدلالة الموصلة إلى البُغْية، وأن يُحمَل على مجرّد الدلالة. والظاهر الأول، يدلُّ عليه قولُه: «وإنْ تطلبوا منهم الـهُدَىٰ كما تَطْلبون من الله الخيرَ والهدى، ﴿لَا يَتَبِعُوكُمْ ﴾ إلىٰ مُرادِكم».

قولُه: (يدلُّ عليه قوله: ﴿فَأَدَّعُوهُمْ ﴾) أي: على أن معنى ﴿لَا يَسَّعُوكُمْ ﴾: لا يُجيبوكم كما يجيبكم الله، ويمكن أن يراد: والدَّليل على أن الضمير في ﴿وَإِن تَدَّعُوهُمْ إِلَى اَلْهُدَىٰ ﴾ للأصنام، والخطاب للمشركين، وأن المعنىٰ: لا يُجيبوكم كما يُجيبُكم الله (١)، وفيه إشارةٌ إلىٰ ترجيح هذا القولِ علىٰ قولِ مَن قال: إنّ الضميرَ للمشركين، والخطابَ مع المسلمين.

ذكر الواحِديُّ ومحيي السنّةِ ما ينبئ عن هذا (٢). وتقرير الاستدلال أنّ قوله: ﴿ إِنَّ اللّهِ عِبَادُ أَمْثَالُكُمْ ﴾، المرادُ منهم: الأصنام، بالاتّفاق، وهو واردٌ على التعليل السابق، بدليل كلمة ﴿ إِنَّ ﴾، وقوله: ﴿ فَأَدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ مرتب على التعليل السابق، بدليل كلمة ﴿ إِنَّ ﴾، وقوله: ﴿ فَأَدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ مرتب عليه ترتُّبِ الحُكْم على الوصْفِ المناسب، وفيه معنى الدعاء والاستجابة، ولو أريد به غير ما فسر لاختلَّ النظم.

⁽١) من قوله: «ويمكن أن يراد» إلى هنا أثبته من (ط).

⁽٢) انظر: «معالم التنزيل» (٣: ٣١٥). وقال الواحدي في «الوجيز» (١: ٣١١): ثم خاطب المؤمنين فقال: ﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْمُدَىٰ ﴾ يعني المشركين. انتهى.

فإن قُلتَ: هلّا قيل: أم صَمَتُم؟ ولِم وُضِعَتِ الجملةُ الاسميةُ موضعَ الفِعْلية؟ قلتُ: لأنّهم كانوا إذا حَزَبَهم أمرٌ دَعُوا اللهَ دونَ أصنامِهم، كقولِه: ﴿وَإِذَا مَسَ ٱلنَّاسَ ضُرُّ ﴾ [الروم: ٣٣]، فكانت حالهُم المُستَمِرَّةُ أن يكونوا صامِتينَ عن دَعْوتِهم، فقيل: إنْ دَعَوتُهم لم تَفْتَرِق الحالُ بينَ إحداثِكم دُعاءَهم، وبينَ ما أنتُم عليه من عادةِ صَمْتِكم عن دُعائِهم.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادُ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ اللَّهِ إِنَّ ٱلَّذِي تَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ السَّعُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ الْيَدِ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ لَكُمْ أَيْدِ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْدُنُ يَبَا أَمْ لَهُمْ اللَّهُ فَا أَمْ لَهُمْ اللَّهُ عَاذَاكُ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ٱدْعُواْ شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلا نُنظِرُونِ ﴾ أَعُلُنَ يُبْعِرُونَ بِهَا أَمُل اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللْمُعُلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدَّعُونَ مِن دُونِ ٱللهِ ﴾ أي: تَعْبُدُونهم وتُسَمُّونهم آلهةً من دونِ الله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللهِ ﴿ أَمْثَالُكُمُ ﴾ استهزاءٌ بهم، أي: قُصارى أمرِهم أن يكونوا أحياءً عُقلاءَ، فإن ثبتَ ذلك فهم عِبادٌ أمثالُكم لا تفاضُلَ بينكم، ثم أبطلَ أن يكونوا عبادًا أمثالهم فقال: ﴿ ٱلهُمُ ٱرَجُلُ يَمْشُونَ بِهَآ ﴾

وقوله: (لأنهم كانوا إذا حَزَبَهم أمرٌ): تلخيصُه: أن قوله: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ ﴾: جملةٌ فعلية تدلُّ على الثبوتِ والاستمرار، فعُطفت تدلُّ على الثبوتِ والاستمرار، فعُطفت لإرادةِ التجدُّد في الأولى، والثباتِ في الثانية؛ لأنّ كوئهم صامتين عن دعوة الأصنام، إذا نابَهم بلاءٌ أو مِحْنة، ثابتٌ مستمرٌّ، ما شُهِدَ منهم قطُّ أنهم: إذا ألَمَّ بهم نازلةٌ دَعَوُا الأصنام، بل ﴿ دَعَوُا اللّهِ مِنَا لَهُ الدِّينَ ﴾.

 وقيل: ﴿عِبَادُ أَمْثَالُكُمْ ﴾: مملوكون أمثالُكم. وقرأ سعيدُ بن جُبير: ﴿إِنِ الذينَ تَدْعُونَ من دون الله عبادًا أمثالُكم » بتخفيف ﴿إن »، ونَصْبِ ﴿عبادًا أمثالَكُم »، والمعنى: ما الذين تَدْعُونَ من دونِ الله عبادًا أمثالَكم ، على إعمالِ ﴿إن » النافيةِ عملَ ﴿ما » الحِجازية ، ﴿قُلِ ادْعُوا شُرَكَا ءَكُم ﴾ واستعينوا بهم في عداوتي ، ﴿ثُمَّ كِيدُونِ ﴾ جميعًا أنتم وشركاؤكم ، ﴿فَلَا نُنظِرُونِ ﴾ فإني لا أبالي بكم ، ولا يقولُ هذا إلا واثقُ بعضمةِ الله ، وكانوا قد خَوَّفُوه آلهتهم فأمِر أن يخاطبهم بذلك ، كما قال قومُ هُودٍ له: ﴿إِن نَقُولُ إِلّا وَاثْمَ بَنِ مِن دُونِهِ ﴾ آعْتَرَىن كَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوّهِ ﴾ [هود: ٤٥] فقال لهم: ﴿أَنِي بَرِيٓ يُ مِن اللهُ عَن دُونِهِ ﴾ وهود: ٥٠].

قولُه: (وقرأ سعيدُ بن جُبَيْر: «إنِ الذينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ الله عباداً أمثالَكم»)(١). قال أبو البقاء: «(إنْ) النافية لا تعمل عند سيبويه، وخالفه المبرّد»(٢).

قال ابنُ جِنّي: «(إنْ) هذه بمنزلة «ما»، أي: ما الذين تَدْعون من دون الله عباداً أمثالكم، فأعْمَلَ «إنْ» إعمالَ «ما» الحجازية (٣)، وفيه ضَعْف، لأن «إن» هذه لم تختصّ بنفي الحاضر اختصاصَ «ما» به، فتجري مجرى «ليس» في العمل، المعنى: إنّ هؤلاء الذين تدْعون من دون الله إنّا هي حجارة، فهم أقلُ منكم، لأنكم عُقلاء، وهي جَماد (٤)، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟

فَإِن قلت: كيف تصنعُ بقراءة الجماعة: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادُ أَمْثَالُكُمْ ﴾، إذ التقدير: أنهم مخلوقون كها أنتم أيها العُبّاد مخلوقون؟ فكيف أثبتَ في هذه ما نفاه في تلك؟»(٥).

⁽١) لتمامِ الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٧: ٣٤٢)، و «البحر المحيط» (٥: ٢٥٠).

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٨).

⁽٣) ليس في «المحتسب»: (الحجازية)، وهي التي تعمل عمل (ليس).

⁽٤) ليس في «المحتسب» قوله: (وهي جماد) بل فيه بدل ذلك: (ومخاطبون).

⁽٥) «المحتسب» (١: ٧٧٠). وقوله: «التقدير: أنهم مخلوقون...» هو الجواب عنده، وليس تتمة السؤال.

[﴿إِنَّ وَلِتِي اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِئْبُ وَهُو يَتُولَى الصَّلِحِينَ ﴿ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ فَاللَّهُمْ يَنْصُرُونَ ﴾ ١٩٦ – ١٩٧]

﴿إِنَّ وَلِئِّى اللهُ ﴾ أي: ناصِري عليكُم الله، ﴿الَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِنْبَ ﴾: الذي أوحىٰ إليَّ كِتَابَه، وأعزَّني برِسالتِه، ﴿وَهُوَيْتَوَلَّى ٱلصَّلِحِينَ ﴾: ومن عادِته أن يَنصُرَ الصالحينَ من عبادِه وأنبيائِه ولا يَخذُ لَهُم.

قلت: يجوزُ أن يكون الإخبارُ في قراءة الجماعة بمعنى الإنكار، كما سبق في قوله تعالى حكايةً عن فرعون: ﴿ الإخبارُ في قراءة الجماعة بمعنى الإنكار، كما سبق في قوله تحليةً عن فرعون: ﴿ المَعْمَ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ مَا أَنَ مَاذَنَ لَكُو ﴾ أي: ليسوا أمثالكم، فجرِّبوهم بالدعاء ليستجيبوا لكم إن كانوا أمثالكم. ويكون الاستفهام في قوله تعالى: ﴿ أَلَهُمْ أَرَجُلُ يَمْشُونَ بِهَا ﴾ للإنكار وتقرير عدم المساواة.

قولُه: (وأعزَّني برسالتِه) هو عَطْفٌ تفسيريٌّ علىٰ قوله: «أوحىٰ إليَّ كِتابَه»، يعني قوله تعالىٰ: ﴿نَـزَّلَ ٱلْكِئْبَ﴾ وُضع مَوضِعَ: أرسَلَني رَسُولاً، لأنّ النبيّ: صاحبُ المعجزة، والرسول: الذي جمعَ بين المعجزة والكتاب.

وقلت: يمكن أن يُكْشَف عنه بأبسط من هذا، وأن يقال: إنّها خُصّ وصفُ اسم الذات في هذا المقام بإنزال الكتاب، وجُعِلَت الآيةُ تعليلاً لقوله تعالى: ﴿ قُلِ اَدْعُوا شُرَكاآ عَكُمُ الذات في هذا المقام بإنزال الكتاب، وجُعِلَت الآيةُ تعليلاً لقوله تعالى: ﴿ قُلِ اَدْعُوا شُرَكاآ عَكُمُ اللّه وَأَنه الفارقُ بين الحقِّ والباطل، وأنه القارقُ بين الحقِّ والباطل، وأنه القامعُ لضلالات الكفر، والمُجلِّ لظلهاتِ الشرك، والمُفحِمُ لألسُن أرباب البيان، المُعْجِزُ الباقي في كلِّ أوان، وهو النور المُبين، والحبلُ المتين (١)، وبه أصلحَ الله شؤونَ رسولِه، الباقي في كلِّ أوان، وهو النور المُبين، والحبلُ المتين (١)، وبه أصلحَ الله شؤونَ رسولِه،

⁽١) من قول النبي ﷺ في فضل القرآن: «وَهُوَ حَبْلُ الله الـمَتِينُ، وهو الذِّكْرُ الـحَكيم، وهو الصراطُ المستقيمُ، هو الذِي لا تَزِيغُ به الأهواءُ، ولا تَلْتَبِسُ بِه الأَلْسِنَةُ، ولا يشْبَعُ منْه العلماءُ، ولا يَـخْلَقُ علىٰ كثرةِ الردِّ، ولا=

[﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْمُدَىٰ لَا يَسْمَعُواْ وَتَرَدَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ ١٩٨]

﴿يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ ﴾: يُشبِهونَ الناظرينَ إليك، لأنهم صَوَّروا أصنامَهم بصورةِ مَنْ قَلَبَ حَدَقَته إلىٰ الشيءِ يَنظُرُ إليه، ﴿وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾: وهم لا يُدرِكونَ المرئيّ.

صلواتُ الله عليه، حيث كمَّل به خُلقَه، وأقامَ به أُودَه، وأفسدَ به أباطيلَ المُعطِّلة، وأفحَمَ مُلفَّقات المُعارِضة.

ومن ثَم جيءَ بقولِه تعالى: ﴿وَهُو يَتُوَلَّى ٱلصَّلِحِينَ ﴾(١) كالتذييل والتقرير لِما سبق، والتعريض بمَن فقد الصلاحَ بالخِذلانِ والمَحْق.

المعنى: إنّ وليّيَ الله الذي نزّل الكتابَ المشهور، الذي تَعْرفون حقيقتَه، ومثلُ ذلك يتولّى الصالحين، ويَخْذُل الظالمين.

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ ﴾ الآيتين كالمقابل لها.

وإلى التذييل أشارَ المصنف بقولِه: «ومِن عادته أن يَنصُرَ الصالحين».

قولُه: (﴿ يَنَظُرُونَ إِلَيْكَ ﴾: يُشْبِهونَ الناظرينَ): قال الإمام: ﴿ إِن حَمْلنا هذه الصفات على الأصنام، قلنا: المرادُ من كونها ناظراً: كونها مُقابِلةً بوجوهِها وجوهَ القوم، وإن حمْناها على المشركين، فالمعنى: أنهم وإنْ كانوا يَنْظرون، إلا أنهم لشدّةِ إعراضهم عن الحقّ، لم ينتفعوا بذلك النظر والرؤية، فصاروا كأنهم عُمْي ﴾ (٢).

⁼ تَنَقَضِي عجائبُه، ...» رواه الترمذي، (٢٩٠٦) وقال: هذا حديث لا نعرفه إلّا من هذا الوجه، وإسناده مجهول»، وأخرجه البزار (٨٣٦) والدارمي (٣٣٣١) والبيهقي في «شعب الإيهان» (٣: ٣٣٥) عن على بن أبي طالب.

⁽١) والشاهد في الآية أنها تذييل وتقرير لتوكيد الآيات قبلها، وهي في الوقت نفسه تعريض بغير الصالحين.

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (١٥: ٧٧).

[﴿خُذِٱلْعَفُّو وَأَمْرً بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَيْهِلِينَ ﴾ 199]

﴿ٱلْعَفْوَ﴾: ضِدُّ الجَهْد، أي: خُذْ ما عفا لك من أفعالِ الناسِ وأخلاقِهم، وما أتىٰ منهم وتَسهَّل، مِن غيرِ كُلْفة، ولا تُداقَّهُم، ولا تَطلُبْ منهم الجَهْدَ وما يشقُّ عليهم، حتَّىٰ لا يَنفِروا، كقوله ﷺ: «يَسِّروا ولا تُعَسِّروا»، قال:

خُذِي العَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمي مَوَدَّتِي ولا تَنطِقي في سَوْرَتي حِينَ أغضَبُ

وقيل: خُذِ الفَصْلَ وما تَسهَّلَ من صدقاتِهم، وذلك قبل نزولِ آيةِ الزكاة، فلما نزلَت أُمِرَ أن يأخذَهم بها طَوْعًا أو كَرْهًا.

و «العُرْفُ»: المعروفُ والجميلُ من الأفعال، ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَنِهِلِينَ ﴾: ولا تكافئِ السُّفهاءَ بمِثلِ سَفَهِهم، ولا تُمَارِهم، واحلُمْ عنهم، وأَغْضِ على ما يَسوؤُكَ منهم.

وقيل: لما نزلَت الآيةُ «سألَ جبريلَ: ما هذا؟ فقال: لا أدري حتى أسألَ، ثم رجعَ فقال: يا مُحَمَّدُ، إنَّ ربَّكَ أَمَرك أن تَصِلَ مَنْ قَطَعَك،

قوله: (ولا تُداقَّهُم)، أي: لا تُناقِشهم. الأساس: «دَاقَّنِي في الحساب، مُدَاقَّة».

قولُه: (أَن تَصِلَ مَنْ قَطَعَك). الحديث رواه أحمد بن حنبل في «مسنده»(١)، عن عُقبةً بن عامر.

واعلَم أنّ التوفيق بينَ الآية والحديث إنّما يستتِبّ إذا أُخِذ الزبدة والخلاصة من المجموع. والزبدة في الآية: تَحرِّي حُسْن المعاشرة مع الناس، وتَوخِّي بذل المجهود في الإحسان إليهم، والمُداراةُ معهم، والإغضاءُ عن مساوئهم، وعلى هذا معنىٰ الحديث، ولكنه

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٦١٨) والحاكم في «المستدرك» (٤: ١٧٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ١٣ ق ٤١٤) بإسناد ضعيف.

وتُعطيَ مَنْ حَرَمَك، وتَعْفُو عمَّن ظَلَمَك». وعن جعفر الصادقِ: أَمَرَ الله نَبيَّةُ عليه الصلاةُ والسلام بمكارِم الأخلاقِ، وليس في القرآنِ آيةٌ أجمَّعُ لمكارمِ الأخلاق منها.

[﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ نَزْغُ فَأَسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُ السَّمِيعُ عَلِيمٌ ﴾ ٢٠٠]

أَغْرَبُ منه، وأصعبُ مُتناوَلاً، وكذلك ينبغي أن يكون، لأنّ القرآن مادّتهُ عامّة، والحديث القُدسيُّ مادّتهُ خاصّة، ﴿قَدْ عَـلِمَ كُلُّ أُنَاسِ مَشْرَبَهُمْ ﴾ [البقرة: ٦٠].

قولُه: (أَمَرَ اللهُ نَبِيَّه بِمَكَارِمِ الأَخْلَاقِ): هو من حديثِ مالك، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «بُعِثْتُ لأُتُمِّمَ مَكَارِمَ الأَخلاق»(١). أخرجَه الإمامُ مالك في «الموطّأ».

أمّا بيان أن هذه الآية جامعة لمكارم الأخلاق، فلأن الحُلقَ بضم اللام وسكونها -: الطبع والسجية. وحقيقته: أن الإنسان له صورة باطنة، وهي نفسه، ولها صفات حسنة، وصفات قبيحة، وعليها يترتب الثواب والعقاب في الآخرة. والأنبياء بُعِثوا لتغيير الصفات القبيحة إلى الحسنة، ليتخلّص الناس من العقاب، ويخلُصوا إلى الثواب. ولا شكّ أن نبيّنا صلوات الله عليه خاتمهم، بُعِث لإتمام ما دَعَوُا الناس إليه، و «كانَ خُلُقهُ القُرْآن» (٢)، كما رُوي عن عائشة رضي الله عنها، فدعا الناس بخلُقه إلى صراط مستقيم. فالمدْعوّ إما: مؤمن موافق، أو مخالِف؛ فالمخالف إما معانِد أو غير معاند، وطريق الدّعوة مع الفِرقة الأولى بأداء العبادات، وتزكية النفس من الرذائل، وتحليتها بالفضائل، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَأَمُنَ إِلَعُمْفِ﴾ والأعراف: ١٩٩]. ومع الثانية بالمداراة والمساهلة وإرخاء العنان، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿خُذِ

وقال تعالى: ﴿ يَتَأَهْلَ ٱلْكِنْبِ تَعَالُوٓا إِلَىٰ كَلِمَةِ سَوَلَمْ بَيْنَـٰنَا وَبَيْنَكُمُ أَلَّا نَصْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ الآية [آل عمران: ٦٤].

⁽۱) أخرجه الإمام مالك بلاغاً في «الموطأ» (۲: ۹۰۶) ووصله البزار في «المسند» (۸۹٤۹) والبيهقي في «السنن الكبرى» (۱۰: ۱۹۱)، وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (۸۹۳۹).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٦٠١) وفيه تمامُ تخريجه.

﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ نَـزْغٌ ﴾: وإما يَنخَسَنَّكَ مِنه نَخْس، بأن يحمِلَك بوَسُوستِه على خِلافِ ما أُمِرْتَ به، ﴿فَأَسْـتَعِدْ بِٱللَّهِ ﴾ ولا تُطِعْه.

النَّزْغُ والنَّسْغ: الغَرْزُ والنَّحْس، كأنه يَنخَسُ الناسَ حين يُغْرِيهم على المعاصي، وجعلَ النَّزْغَ نازِغًا، كما قيل: جِدَّ جَدُّه.

وروينا عن مسلم عن أبي موسى، قال: كان النبي ﷺ إذا بَعَثَ أَحَداً مِن أَصْحَابِهِ في بعض الأمور قال: «بَشِّروا وَلا تُنفَّرُوا، ويَسِّرُوا وَلا تُعَسِّرُوا»(١).

ومع الثالثة بالمتاركة والإعراض. وإليه أوماً بقوله تعالى: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَيْهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩]. وقال تعالىٰ: ﴿ وَقِيلِهِ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَنُمُّ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَنُمُّ فَسُوْنَ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٨-٨٩].

وعلى هذا القسم ينطبق الكلام مع السابق، لأنه كلام في المعاندين من المشركين، فوضع موضع ضميرهم ﴿ اَلْحَنِهِلِينَ ﴾ تسجيلاً عليهم بعدم الارعواء، وإقناطاً كليّاً منهم، لأن جهلهم جهْل مُركَّب، ألا ترى كيف أعاد الضمير في قوله: ﴿ وَإِخْوَنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الّغنِي جَهلهم جَهْل مُركَّب، ألا ترى كيف أعاد الضمير في قوله: ﴿ وَإِخْوَنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الّغنِي مَدُّدُ لَا يُقْصِرُونَ * وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِنَايَةٍ قَالُوا لَوْلا الْجَتَبَيْتَهَا ﴾ [الأعراف: ٢٠٢-٢٠٣]. كل ذلك بيان للعناد والتمرّد.

قولُه: (كأنه ينْخس الناس حين يُغْرِيهم). قال القاضي: «شبّه وسوسته للناس، إغراءً لهم علىٰ المعاصي، وإزعاجاً، بِغَرز السائق ما يسوقه»(٢).

قال الزجاج: «النزْغ: أَدْنَىٰ حركة من الآدميّ، وأَدْنَىٰ وسُوسة من الشيطان»(٣).

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۷۳۲) وأبو داود (٤٨٣٥) وغيرهما، وانظر تسهامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٩٥٧٢).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٨٥)..

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣٨) بتصرّف، ولفظه: «﴿ وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ نَـنْزَغُ ﴾ لأدنى حركة تكون. تقول: قد نَزَغْته: إذا حركته. فالمعنى: إن نالك من الشيطان أدنى نزغ، أي: وسوسة».

ورُوِي: أنها لمّا نزَلَت قال رسولُ الله ﷺ: «كيفَ _ يا رَبُّ _ والغضبُ؟» فنزل: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَ الشيطانِ: اعتراءُ الغَضَب، كَوْوِلُ أَن يُراد بنَزْغِ الشيطانِ: اعتراءُ الغَضَب، كقولِ أبي بكر رضيَ الله عنه: «إنّ لي شيطانًا يَعْتَريني».

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوَّا إِذَا مَسَّهُمْ طَلَيْقٌ مِنَ ٱلشَّيَطَانِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ * وَإِنْ اللَّامِةُ مَنْ اللَّهِ مَنْ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ مَنْ الللَّهُ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَا مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَا مِنْ اللَّهُ مَا مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مَا مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ الللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ الللْمُعُمُ مُنْ اللَّ

قولُه: (لمَمَّا نزلت)، أي: قوله تعالىٰ: ﴿ خُذِ ٱلْعَقَوْ وَأَمْرُ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضَ عَنِ ٱلْجَنِهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، قال رسول الله ﷺ: «كَيْف، يَا رَبُّ، وَالْغَضَبُ؟!»، أي: كيف أصنع مع الظالم، والغضبُ حامِلٌ علىٰ الانتقام؟ فقيل: إنّ الغضب مِن نزْغ الشيطان ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَرْغُ فَاسَتَعِذْ ﴾ (١).

روينا عن أبي داود، عن عطيّة (٢)، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الْغَضَبَ مِنَ الشَّيْطَانِ» (٣) الحديث.

قولُه: (ويجوزُ أن يُراد بنَـزْغ الشيطانِ: اعتراءُ الغَضَب)، فالتـقدير: ﴿ خُذِ ٱلْعَنُو وَأَمُّ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَهِلِينَ ﴾، وإن اعتـراكَ غضبٌ منه (٤) فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم.

رُوِّينا عن البخاريِّ ومسلم وأبي داود، عن سليمان بن صُرَد(٥)، قال: استَبَّ رجُلان

⁽١) الحديث رواه الطبري من طريق ابن وهب _ تفسير الطبري (١٣: ٣٣٣).

⁽٢) هو الصحابي عطية بن عروة السعديّ، من سعد بن بكر. لا تُعرف سنة وفاته. انظر: «أسد الغابة» (٤: ٤٤)، و«الإصابة» (٤: ١١١٥)، و«الاستيعاب» (٣: ١٠٧٠).

⁽٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه أبو داود (٤٧٨٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٨٨١) وغيرهما، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٧٩٨٥).

⁽٤) سقط من (ج) قوله: «منه».

⁽٥) صحابي خيِّر فاضل، سكن الكوفة. مات سنة ٦٥هـ. انظر: «أسد الغابة» (٢ ٤٤٩)، و «الرياض المستطابة» (١٠٦)، و «تجريد أسهاء الصحابة» (١: ٢٣٧).

﴿ طَيْفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطُنِ ﴾: لَـمَّةُ منه، مَصدَرٌ من قولهم: طافَ به الخيالُ يَطِيفُ طَيْفًا، قال:

أَنَّىٰ أَلَمَّ بِكَ الْخِيالُ يَطِيفُ

أو هو تخفيفُ «طَيِّف» فَيْعِل، مِن: طافَ يَطِيف، كلَيْنٍ، أو مِن: طافَ يَطوف، كَهَيْن. وقُرِئ: ﴿طَنَيْفُ ﴾، وهو يحتملُ الأمرَيْن أيضًا. وهذا تأكيدٌ وتقريرٌ لِما تقدَّمَ من وجوبِ الاستعاذةِ باللهِ عند نَزْغِ الشيطان، وأنَّ المتَّقين هذه عادتُهم:

عندَ رسول الله ﷺ، فبينَما أحدُهما يسبُّ صاحبَه مُغضَباً، قد احمَّرَ وَجهُه، قال رسول الله ﷺ: (إني لأعلَم كَلِمَة، لَو قالها، لَذَهَبَ عنه الذي يَجِد، لو قالَ: أَعُوذُ بالله مِن الشَّيطان الرَّجيم، لذَهبَ عَنه (١) الحديثَ.

قولُه: (أنَّىٰ ألَّمَّ بكَ الْخيالُ يَطِيفُ): تمامه:

وَمَطَافُهُ لِكَ ذِكرَةٌ وَشُغُوفُ

البيت لكعبِ بن زُهَير (٢).

أَلَمَّ: نَزَل، والإلمام: الزيارة. والذِّكرة: ضدُّ النسيان. والشُّغوف: امتلاءُ القلبِ من الحبّ. قولُه: (وقُرِئ: ﴿ طَنَهَ فِي ﴾ (٣)، نافعٌ وابنُ عامر وعاصم وحمزة، وهو أيضاً يحتملُ أن يكون واويّاً ويائيّاً.

قولُه: (وأنَّ المتَّقين هذه عادتُهم) عطفٌ تفسيري على قوله: «تأكيد»، أي: قولُه تعالىٰ:

⁽۱) أخرجه البخاري (۲۰٤۸) ومســلم (۲۲۱۰) وأبو داود (۲۷۸۳) والنســائي في «السنن الكبرى» (۱۰۱۵۳).

⁽۲) «ديوان كعب بن زهير»، ص١١٣.

⁽٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٤٨٦-٤٨٧). و«حجة القراءات» ص٥٠٥.

إذا أصابَهم أدنى نَزْع من الشيطانِ وإلمام بوَسُوستِه، ﴿تَذَكَّرُوا ﴾ ما أمرَ الله به ونهى عنه، فأبصَروا السَّداد ودفعوا ما وَسُوسَ به إليهم، ولم يُتْبِعوه أنفُسهم. وأما «إخوانُ الشياطين» الذين ليسوا بمُتَّقين، فإنَّ الشياطين ﴿يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيِّ ﴾، أي: يكونون مدَدًا لهم فيه ويَعْضُدونَهم. وقُرِئ: (يُمِدُّونَهم) من الإمداد، و «يُهادُّونهم»، بمعنى: يُعاوِنونهم، ﴿ثُمُ مَلَى يُصِرُونَ ﴾: ثم لا يُمْسِكونَ عن إغوائهم حتى يُصِرٌ وا ولا يَرْجِعوا.

﴿ إِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَلْمَافِ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا ﴾ (١) تذييلٌ للكلام السابق، وتوكيدٌ لمعناه، ومن ثم صرَّح بذكر العادة.

ثم الخطابُ في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ ﴾ إما أَنْ يكون مُحتصاً برسول الله ﷺ وهو الظاهر، إذ التقدير: ﴿ خُذِ ٱلْمَعْوَ وَأَمْرُ بِٱلْمُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَهِلِينَ ﴾، وإن اعتراكَ غضبٌ فاستعذ بالله. فالمناسبُ أَن يُرادَ بـ «المتّقين» المرسلُون من أُولِي العزْم، كما قال تعالىٰ: ﴿ فَآصَيرَ كَمَا صَبَرَ أُولُوا ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، أو يكون (٢) عامّاً على طريقة: «بَشّر المَشّائين إلى المساجدِ بالنُّور التَّامّ» (٣)، أو خاصّاً يُرادُ به العامّ، كنحو: ﴿ يَكَايُهُا ٱلنِّي الْ إِذَا طَلَقَتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [الطلاق: ١] (٤)، فالمتقون حينئذ: الصالحونَ من عباد الله.

قولُه: (إذا أصابَهم أدنى نَزْعٍ): الجملة من الشرطِ والجزاء بيانٌ للجملةِ قبلَها، وهي: «أنَّ المتقين هذه عادتُهم».

قولُه: (وقُرِئ «يُمِدُّونَهُم» من الإمداد) نافع (٥)، يقال: مَـدَّ الدَّواةَ وأمدَّها: زادها ما يُصلِحُها. ومدّه الشيطانُ في الغيّ، وأمدّه: إذا أوْصلَه بالوَساوس حتى يتلاحقَ غيُّه.

⁽١) والشاهد فيها أنها تذييل لما قبلها، وتوكيد له.

⁽٢) معطوف على «يكون» السابق، والمقصود قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ ﴾.

⁽٣) سبقَ تخريجُه.

⁽٤) والشاهد في الآية أن الخطاب وإن يكن خاصاً للرسول ﷺ في طلاق نسائه، إلا أنه عام للمسلمين، فهو خاص يراد به العامّ.

⁽٥) انظر: «حجة القراءات»، ص٣٠٦ و «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٨٧).

قوله: ﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ ﴾ كقوله:

قَوْمٌ إذا الحَيْلُ حَالُوا فِي كُواثِبهِا في أنّ الخبرَ جارِ علىٰ غير ما هو له.

قوله: (قَوْمٌ إذا الحَيْلُ حالُوا(١) في كَواثِبِها): تمامُه:

فَوَارِسُ الخَيْلِ لا مِيلٌ وَلا قَزَمُ

الخيل: الفُرْسان. حَالُوا ـ بالحاء المهملة ـ : وَثَبوا. يقال: حَالَ في ظهْر الفَرَس: وَثَب عليه وركب، والكاثبةُ من الفرس: ما تَقدَّم من قَرَبُوس (٢) السَّرج. والجيلُ: جمع أميل، وهو: الذي لا يَثْبتُ على ظهر الدابّة. والقَزَم (٣): اللتام.

يقول: هُم فوارسُ الخيل، لا مائلون عن وجوه الأعداء، ولا لئامٌ ضِعافٌ صِغار، أو لا بخلاء، ليجمع لهم صفة الشجاعة والسَّخاوة.

قالوا: إنّ الاحتجاجَ بهذا البيت لا يصحّ، لأنّ «الخيل» ليس بمبتدأ، لأن «إذا» لا تدخلُ على المبتدأ المُتضمِّنِ معنى الشرط.

وتقديرُه: إذا حالَ الخيلُ حَالوا في كواثِبها، فكان ارتفاعُ «الخيل» بالفاعلية.

وقوله: «حَالُوا في كواثبها» مُفسِّرٌ للقول السابق، والتفسيرُ في حُكْم الساقط، وإنّما نظيرُ الآية: هندٌ زَيدٌ تَضرِبُه.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وسيضبطه الطيبي بالحاء المهملة، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي منه وفي النسخ المطبوعة: «جالوا» بالجيم، وكذا هو في «الصحاح» و«لسان العرب» مادة (قزم)، و«شرح شواهد الكشاف» (٤: ٥٢٥)، والبيت لزياد بن منقذ.

 ⁽٢) بفتح القاف والرّاء وضمّ الباء، وهو: حِنْو السّرج، أي: القسم المرتفع من قدام المقعد ومن مؤخّره.
 وهما قَرَبوسان. «المعجم الوسيط».

⁽٣) يستوي فيه المفرد والجمع، والمؤنث والمذكر. «الصحاح» مادة (قزم).

ويجوزُ أن يُرادَ بـ «الإخوانِ»: الشياطين، ويرجعَ الضميرُ المُتعلِّقُ به إلى الجاهلين، فيكونُ الخبرُ جاريًا على ما هو له. والأوّل أوْجَه، لأنّ «إخواتَهم» في مقابلةِ ﴿الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾.

فإن قلتَ: لَم جُمِعَ الضميرُ في «إخوانِهم». والشيطانُ مُفرَدٌ؟ قلتُ: المرادُ به الجنس، كقوله: ﴿أَوْلِيكَ أَوْهُمُ الطَّلْغُوتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

وأُجيب: لِـمَ لا يجوزُ أنّ «إذا» قد انسلخَ عنه معنىٰ الاستقبال، وصار للوقتِ المُجرّد، علىٰ نحو: إذا يقومُ زيدٌ إذا يقومُ عمرو. بل المعنىٰ عليه؟

قولُه: (فيكونُ الخبرُ جارياً على ما هو له): فعلى الأول التقدير: وإخوانُ الشياطين الذين ليسوا بمُتقين، الشياطينُ يَمدُّونَهم. الضميرُ المسندُ إليه الفعل ليس للمبتدأ، بل لمُتعلَّقِه. كما أنّ الضمير في «حَالُوا» لصاحب الخيل.

وعلىٰ الثاني التقدير: وإخوانُ الجاهلين الذين هم الشياطين، يَمُدُّون الجاهلين.

قولُه: (والأوَّل أَوْجَه، لأنَّ "إخوانهم" في مقابلةِ ﴿ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾): يعني: في الكلام مُقابَلة ﴿ وَلِمَّا يَنزَغَنَكَ مِنَ الشَّيَطَانِ نَزْغُ ﴾ أمرٌ مُقابَلة (١)، فيجبُ مُراعاتُها. فإنّ قوله تعالى: ﴿ وَلِمَّا يَنزَغَنَكَ مِنَ الشَّيطانِ نَزْغُ ﴾ أمرٌ للنبي ﷺ بالاستعادة من نَزْغِ الشيطان. وقوله: ﴿ إِنَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ إلىٰ آخر الآيتين، كالتعليل للأمر بالاستعادة، يعني: دأبُ مَن هو على صفتِك من التقوى الاستعادة عند نزغ الشيطان، ودأبُ من يُخالِفُك بخلافِه.

روىٰ الواحِديُّ عن الضحّاك: «المشركون لا يُقصِرون عن الضلالة، ولا يُبصرونَها، بخلاف ما قال في المؤمنين: ﴿نَذَكَرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴾»(٢).

⁽١) يعني المقابلة في المعنى بين الآية: ﴿ إِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوّا إِذَا مَسَّهُمْ طَلَّمِينٌ مِنَ ٱلشَّيَطَانِ تَذَكُّرُوا فَإِذَا هُم مُبْصِرُونَ ﴾، والآية: ﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيِّ ثُكَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾.

⁽٢) «الوسيط» للواحدي (٢: ٤٣٩)، وانظر: «معالم التنزيل» (٣: ٣١٨).

[﴿ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِتَايَةِ قَالُواْ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَاۤ أَتَبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَىٰٓ مِن رَبِّي ۚ هَـٰذَا بَصَـآبِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمُةٌ لِقَوْمِ يُؤْمِنُونَ ﴾ ٢٠٣]

اجتبىٰ الشيء، بمعنىٰ: جباهُ لنفسِه، أي: جَمعَه، كقولك: اجتَمَعَه، أو جُبِيَ إليه فلجتَباه، أي: أخذَه، كقولك: جُلِيَتْ إليه العَروسُ فاجتَلاها، ومعنى ﴿لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا ﴾:

وأيضاً، الكلامُ في الأصل جارِ على المشركين المُعاندين، كما سبق، وأنَّ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهِينَ اتَّقَوَا ﴾ وقوله: ﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ ﴾ بعدَ ذِكر العفو، والأمر بالعُرْف، والإعراض، ونزْغ الشيطان، والاستعاذة، كالتخلُّص منه إلىٰ ذكْر ما ابتُدِئ له الحديث.

وفيه: أنه يجبُ عليك، أيها الدَّاعي البشيرُ النذير، إذا لَـجِقَك منهم أذًى أن تعفوَ عنهم، وإن اعتراكَ غضبٌ يَحمِلُك على الانتقام فذاك نَـزْغةٌ من الشيطان ونَخْسة، فإنّ الشيطان ليس له عليك سُلطان، سوى هذه النَّخسةِ التي إذا استَعذْت بالله بطلَت، لأنك من المُخْلَصين من عبادِه، لكنّ هؤلاء المشركين هم الذين اتّبعوا الشياطين، فلا يُفارِقونهم، كالأخ لشقيقِه. والشياطينُ أيضاً لا يُقْصِرون في غيِّهم، يَمُدُّونهم غيًا بعدَ غيّ.

ومن ذلك أنك إذا أعرضَت عنهم، وتركتَهم، ولم تأتِهم بآية، قالوا لك: ﴿لَوْلَا اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّالَّا اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّاللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّا

وفيه تعريضٌ بهاؤلاء الكفرة أنْ لا بصائرَ لهم ولا هِدايةَ، وأُنّهم من أهل غضبِ الله والآيسين من رحمتِه، حيثُ لم يَرْفعوا به رأساً، كقوله تعالىٰ: ﴿ يُضِيلُ بِهِم صَيْدًا وَيَهْدِى بِهِ مَكْثِيرًا وَيَهْدِى بِهِ مَكْثِيرًا وَمَا يُضِلُ بِهِ عَلَيْ لِهِ إِلّا ٱلْفَنْسِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٦].

قولُه: (أَوْ جُبِي إليه فاجتَباه)، الراغب: «جَبَيْتُ الماءَ في الحوض: جَمعْتُه. والحوض

هلا اجتمَعْتَها افتِعالاً من عندِ نَفْسِك؛ لأنهم كانوا يقولون: ﴿إِنْ هَلْنَا إِلَّا إِفْكُمُّفْتَرَى ﴾ [سأ: ٤٣]، أو: هلا أخَذْتَها مُنزَّلةً عليك مُقتَرحة؟ ﴿قُلْ إِنَّمَاۤ أَتَيْعُ مَا يُوحَى إِلَى مِن رَبِّي ﴾ ولستُ بمُفتَعِل للآيات، أو لستُ بمُقتَرح لها. ﴿هَلْدَابَصَآبِرُ ﴾: هذا القرآنُ بصائرُ ﴿مِن رَبِّكُمُ ﴾ أي: حُجَجٌ بَيِّنةٌ يعودُ المؤمنون بها بُصَراءَ بعد العَمى، أو هو بمنزلة بصائرِ القلوب.

الجامع له: جابِية، وجمعها: جَوَابٍ. ومنه: جَبَيتُ الحَراج، ومنه قوله تعالى: ﴿ يُجْبَى إِلَيْهِ ثُمَرَتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [القصص: ٥٧]. والاجتباء: الجمعُ على سبيل (١) الاصطفاء. واجتباءُ الله العبد: تخصيصُه إياه بفَيْضٍ إلهي، يُتحصَّلُ منه أنواعٌ من النَّعم، بلا سَعْي من العَبْد، وذلك للأنبياء وبعضِ مَن يُقارِبُهم مِن الصديقينَ والشهداء» (٢).

قولُه: (اجتَمَعْتَهَا افْتِعَالاً من عندِ نَفْسِك): «افتعالاً»: حالٌ من الفاعل في «اجتَمَعتها»، وهذا مبنيٌّ على قوله: «اجتَبى الشيء، بمعنى: جباه لنفسِه»، وقوله: «هلَّا أَخَذْتَها مُنزَّلة» مبنيٌّ على قوله: «أو جُبِيَ إليه فاجتباه». و«مُنزَّلة»: حالٌ من المفعول. ومعنى قوله: «هلَّا أَخَذتَها مُنزّلة عليك مُقْترَحة»: هلا طلبْتَ مِن الله وأنت مُقترَح، ليكون اقْتراحُك سبباً لأنْ يأخذُها وهي مُقترَحة؟

فعلىٰ هذا هو تَهكُّمٌ من الكفَّار، كقوله تعالىٰ حكايةً عنهم: ﴿ يَثَأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْـهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الحجر: ٦].

قولُه: (أو هو بمنزلةِ بصائرِ القلوب): يريد: أنّ «البصائر» هاهُنا إمّا من إطلاق المُسبَّبِ على السبب؛ فإنّ المراد: هذا حُجَجٌ وبُرهَان مِن ربّكم، تُفتَحُ بها أعيُنٌ عُمْي، وقلوبٌ صِفْرٌ عن البصيرة. ولمّا كانت الحُجَجُ سبباً لإدراك القلب، قيل: ﴿هَنذَا بَصَآبِرُ﴾، أو أنها استعارة، استُعيرَ لإرشادِ القرآن الخلق إلى دَرْك الحقائقِ البصائرُ.

⁽١) في «مفردات القرآن»: «طريق».

⁽٢) المصدر السابق ص١٨٦.

[﴿ وَإِذَا قُرِعَ ٱلْقُرْمَانُ فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ، وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ قُرْحَمُونَ ﴾ ٢٠٤]

﴿ وَإِذَا قُرِكَ ٱلْقُرِّمَ اللهُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُوا ﴾ ظاهرُه وجوبُ الاستماعِ والإنصاتِ وَقْتَ قراءةِ القُرآنِ في صلاةٍ وغير صلاة. وقيل: كانوا يتكلَّمونَ في الصَّلاةِ فنزَلَت، ثم صارَ سُنةً في غيرِ الصلاةِ أن يُنصِتَ القومُ إذا كانوا في مجلسٍ يُقرأُ فيه القُرآن.

وقيل: معناه: وإذا تلا عليكم الرسولُ القُرآنَ عندَ نُزولِه فاستَمِعوا له.

وقيل: معنى ﴿ فَأَسْتَمِعُوا لَهُ ، ﴾: فاعمَلوا بها فيه ولا تُجاوِزُوه.

قولُه: (وقيل: معنىٰ ﴿ فَٱسۡـتَمِعُواْ لَهُۥ ﴾: فاعمَلوا بها فيه، ولا تجاوِزُوه): قال الزّجاج: «لأنّ معنىٰ قول القائل: سَمِعَ اللهُ دعاءَك: أجابُ اللهُ دعاءَك»(١).

الأساس: «ومِن المجاز: «سَمِعَ اللهُ لَمِنْ حَمِدَه»: أجابَ وقَبِل، والأميرُ سَمِعَ كلامَ فُلان».

وقلت: هذا أوفَقُ لتأليف النظم سابقاً ولاحقاً، وأجمعُ للمعاني والأقوال. فإنه تعالىٰ لمّا ذَكَر تعريضاً بأنّ المشركين إنّها استهزؤوا بالقرآن، ونبذوه وراءَهم ظِهْرِيّاً، لأنهم فقدوا البصائر، وعَدِموا الهداية والرحمة، وأنّ حالهم على خلافِ المؤمنين، أمرَ المؤمنين بمَزيدِ ما كانوا عليه من مجرَّدِ الاستهاع، وهو العملُ بها فيه، والتمَسُّكُ به، وألا يُجاوِزُوه، تُرتُّباً للحُكْم علىٰ تلك الأوصاف.

ولذلك قيل: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ ﴾: وَضْعٌ للمُظهَر مَوضِعَ المُضمر، لمزيدِ الدلالة على العِليّة. يعني: إذا ظهَر، أيُّها المؤمنون، أنكم لستم مِثْلَ هؤلاء المُعاندين، فعليكم بهذا الكتاب الجامع لصفاتِ الكهال، الهادي إلى الطريق المستقيم، المُوصِلِ إلى مَقام الرحمةِ والزُّلفی، ﴿ فَأَسْتَمِعُوا لَهُ أَنَهُ ، وبالِغوا في الأُخذِ منه، والعمل بها فيه، ليحصلَ المطلوب، و ﴿ لَعَلَكُمْ تُرْجَمُونَ ﴾.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٤٠)، وتسمام عبارته التي بها يظهر أخذ الزمخشري منها، قوله: «ويجوز أن يكون ﴿فَأَسْـتَمِعُواْ لَهُۥوَأَنصِتُوا ﴾: اعْملوا بها فيه، ولا تَجَاوَزوا».

[﴿ وَٱذْكُر زَّيَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَيْفِلِينَ ﴾ ٢٠٥]

﴿ وَٱذْكُر رَّبَكَ فِي نَفْسِكَ ﴾ هو عامٌ في الأذكارِ من قراءةِ القرآنِ والدُّعاءِ والتسبيحِ والتهليلِ وغيرِ ذلك، ﴿ نَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾: مُتَضرِّعًا وخائِفًا، ﴿ وَدُونَ ٱلْجَهْرِ ﴾: ومُتكلِّمًا كلامًا دونَ الجهْر، لأنَّ الإخفاءَ أدخَلُ في الإخلاصِ وأقرَبُ إلى حُسْنِ التفكُّر، ﴿ بِاللَّهُدُوِّ كَلَمَا دُونَ الجَهْر، لأنَّ الإخفاءَ أدخَلُ في الإخلاصِ وأقرَبُ إلى حُسْنِ التفكُّر، ﴿ بِاللَّهُدُوِّ فَي الْأَصَالِ ﴾ لفَضْلِ هذَيْن الوقتين، أو أرادَ الدوام. ومعنى ﴿ بِاللَّهُدُوِّ ﴾: بأوقاتِ الغُدُوِّ، وهي الغَدُواتُ. وقُرِئ: ﴿ والإيصال ﴾، من: آصَلَ: إذا دخلَ في الأصيل، كأقصَرَ وأعتَمَ،

فيدخلُ فيه وجوبُ الإنصاتِ في الصلاة، بالطريق الأولى، لأنها مقامُ المناجاة، والاستماع مِن المُتكلِّم. وعلى هذا الإنصات عند تلاوةِ الرسول ﷺ، وفيه أنَّ رَفْعَ الحُناحِ^(۱) في غير الصلاةِ من باب السهولة وضعفِ القوّة.

قولُه: (وقرئ: «والإيصال»): قال ابنُ جِنّي: «قرأها أبو مِـجْلَز، وهو مصْدر: آصَلْنا، فنحن مُؤصِلُون، أي: دَخلْنا في وقتِ الأصيل^{»(٢)}.

قولُه: (كأقصَرَ)، الجوهري: «أقصَرنا، أي: دخَلنا في قَصْر العَشِيِّ. كما تقول: أمسَيْنا، مِن المساء. وقَصْرُ الظلام: اختلاطُه. ويقال: أتيتُه قَصْراً، أي: عشيّاً».

قولُه: (وأعتَمَ): قال الخليل: «العَتَم (٣) من الليل: بعدَ غَيبوبةِ الشفق»(٤).

⁽١) أي: الإثم.

⁽٢) «المحتسب» (١: ٢٧١). وانظر: «البحر المحيط» (٥: ٢٦٣)، و«الجامع لأحكام القرآن» (٥: ٥٠).

⁽٣) نصّ الخليل هو: «والعَتَمَة: الثُّلث الأوّل مِن اللّيل بعد غيبوبة الشفَق» وهو الصحيح.

⁽٤) كتاب «العين» للخليل (٢: ٨٢) مادة (عتَم).

وهو مطابِقٌ للغُدُوِّ ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَلِمِينَ ﴾ من الذين يَعْفُلُونَ عن ذِكرِ الله ويَلهَوْنَ عنه.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَرَ بَلِكَ لَا يَسْتَكُمِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ، وَيُسَيِّحُونَهُ ، وَلَهُ ، يَسْجُدُونَ ﴾ ٢٠٦]

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكِ ﴾ هم الملائكةُ صلواتُ الله عليهم، ومعنى ﴿عِندَ ﴾: دُنُوُ اللهُ عليهم، ومعنى ﴿عِندَ ﴾: دُنُوُ اللهُ وَالقُرْبِ مِن رَحمةِ الله تعالى وفَضْله، لتوفُرهم على طاعتِه وابتغاءِ مرضاتِه، ﴿وَلَهُ,
يَسُجُدُونَ ﴾: ويختصُّونَه بالعبادةِ لا يُشرِكونَ به غيرَه، وهو تعريفٌ بمَنْ سِواهُم من المُكلَّفين.

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورةَ الأعرافِ جَعَلَ اللهُ يومَ القيامة بينَه وبينَ إبليسَ سِترًا، وكان آدمُ شفيعًا له يومَ القيامة».

قولُه: (مُطابِقٌ للغُدُوِّ) لأنَّ الأصلَ أن يُقال: بالغَدَوَات، جمع «غَدُوة»، ليُطابق «الآصال» في الجمع. وأمّا على هذه القراءة (١) فهما مُفردان.

قولُه: (وهو تَعْريضٌ بِمَنْ سِواهُم من المكلَّفين): يعني: دلَّ تقديمُ مُتعلَّق ﴿يَسَجُدُونَ ﴾ عليه، على أنّ غيرَهم لا يختصّونه بالسجود، بل يُشركون معه غيرَه (٢).

⁽١) يعنى قراءة «الإيصال» بالياء، وقد سبقت الإشارة إليها.

⁽٢) وهذا هو معنىٰ التعريض في الآية.

⁽٣) يعني بالفواصل: ما يقابل من القرآن السجع في كلام الناس.

•-----

المعنى: ايتُوا بالعبادةِ على سبيل التضرُّع والاستكانة، واستشعار الحَوف سرّاً، والخفض من الصوتِ جَهْراً، لأنّ المطلوبَ المواطأةُ بينَ السرِّ والعلانية، في التواضع والمُداومة، فإن لم تأتوا بالعبادة على هذا الوجه، فاعلموا أنّا مُغنَونَ عنكم، لأنّ لنا عباداً مُكرمين مُقرِّبين، دَأْبُهم وعادَتهم التواضع وعدمُ الاستكبارِ في جميع أحوالهِم.

وبهذا ظهرَ أنَّ القول بالمداومة في الغدوّ والآصال هو الوجه. ويدلَّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَفِلِينَ ﴾ ، والتعريضُ بالأفعال المُضارِعة ، أي: ﴿ يَسْتَكُمْرُونَ ﴾ ، ﴿ وَيُسَيِّحُونَهُ ، ﴾ ، ﴿ وَلَهُ يَسْجُدُونَ ﴾ لأنها تدلُّ علىٰ أنّ عدمَ الاستكبار، والتسبيح، والسجدة ، دأبُهم وعادتُهم ، كقوله تعالىٰ: ﴿ يُسَيِّحُونَ لَهُ بِاليَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْتَمُونَ ﴾ [فصلت: ٣٨].

وفي الآية الدلالة علىٰ أنّ الأصلَ في الذكر اللساني مراعاةُ سُلوكِ القَصْدِ والاعتدال، ونظيرُه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجُهُرُ بِصَلَانِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَخِ بَيْنَ ذَالِكَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وأمّا قولُه تعالىٰ: ﴿ أَدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعُا وَخُفْيَةً ﴾ [الأعراف: ٥٥] فمُخْتَصُّ بالدعاء، واستنزالِ الإجابة، هذا إذا جُعِلَ الخطاب في قوله: ﴿ وَأَذْكُر رَبّك ﴾ عامّاً، نحو قولِه صلوات الله عليه: ﴿ بَشِّرِ الـمَشَّائِينَ إلىٰ المسَاجِدِ بالنُّورِ التامِّ يومَ القيامَة ﴾ (١). وأمّا إذا جُعلَ مُختصًا برسول الله ﷺ ، تأديباً له، وتأسّياً لأمّته، وإظهاراً لبيان مَكانتِه ومنزلتِه، فيكون في الآيات إشعارٌ بمَراتب الذِّكر، وبيانُ درجاتِ الذاكرين، بحسب تَفاوُتِ منازلِهِم ومقاماتِم، فقولُه تعالىٰ: ﴿ وَأَذْكُر رَبّك فِي نَفْسِك تَضَرُّعا ﴾ إشارةٌ إلىٰ أعلى الـمراتب، وهو حِصّةُ الواصلين المُشاهِدين، وقوله: ﴿ وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ هي المرتبةُ الوسطىٰ، وهي نصيبُ السائرين إلىٰ مقام المشاهدة، وقوله: ﴿ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَيْفِلِينَ ﴾ إيهاءٌ إلىٰ مرتبة النازلين من السائرين إلىٰ مقام المشاهدة، وقوله: ﴿ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَيْفِلِينَ ﴾ إيهاءٌ إلىٰ مرتبة النازلين من السائكين.

⁽١) من قوله: «عامًا، نحو قوله» إلى هنا سقط من (ج). والحديث سبق تخريجه.

فالأمر في قوله تعالى: ﴿ وَالْذَكُر رَبِّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِفَةً ﴾ للوجوب، وفي ﴿ وَدُونَ ٱلْجَهَّرِ مِنَ ٱلْغَفِلِينَ ﴾ للترخع ﴿ وَدُونَ ٱلْجَهَّرِ مِنَ ٱلْغَفِلِينَ ﴾ للترخع عن هذا المقام، على سبيل التهييج والإلهاب(١). يعني: ولا تكن من الجاهرين بالصوت، لأن منزلتك فوق هذا المقام، لأنك من الواصلين إلى عين الحقيقة، الماثلين في مقام الشهود، المنخرطين في زمرة المقرَّبين الذين جاهَدوا في قمْع خواطر النفْس، وإمَاطة لَوث الهَوَى .

وفي ذكر الخوف الإشعار باستشعار هيبة الجلال، قال:

أَشْتَاقُهُ فَإِذَا بَدَا أَطْرَقْتُ مِنْ إجلالِهِ لاخِيفَةً بِل هَيْبةً وصِيانةً لِجَالِهِ(٢)

فعلىٰ هذا: حالُ المبتدئ والسالك منوطةٌ برأي الشيخ الـمُرْشد، فإنه قد يأمره برفْع الصوت في الذكر، لقلْع الخواطر، وحديث النفس، لرسوخها فيه في بدء الأمر.

⁽١) إنَّما قال: «على سبيل التهييج والإلهاب» لأن الغفلة لا تتصور من فعل الرسول ﷺ.

⁽٢) سبق تخريجها من «عوارف المعارف» للسهروردي ص٥٦٥.

⁽٣) اربَعُوا - بهمزة وصل وراء ساكنة وباء مفتوحة بعدها عين مضمومة ـ أي: انتظروا وأَرْفِقوا، أو اخْفضوا أصواتكم.

⁽٤) سبق تخريجُه.

⁽٥) ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾.

⁽٦) ﴿ وَغَنْ أَقْرُبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦]، ﴿ وَنَعْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِكن لَّا نُبْعِيرُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٥].

فقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَفِلِينَ ﴾ إشارة إلىٰ هذا المقام.

وَوَجِدْتُ فِي بعض كلمات شيخِنا شيخ الإسلام أبي حفْص السَّهرَوَرْدِي، قُدِّس سِرَّه بلا شك (١) أنه قال: «بِنْيةُ العبدِ ووجودُه يحكِي مدينةً جامعة، وأعضاؤه وجوارحُه بمثابة سُكّانِ المدينة وقُطّان البلد. والعبد، في وقت إقبالِه على الذّكر، كمُؤذِّن صَعِدَ منارةً على باب المدينة، ويَقصِدُ إساعَ أهل المدينة بالأذان، فهكذا الذاكر المُحقِّق، يَقْصِدُ إيقاظَ قلبِه، وإنباهَ أجزائه وأبعاضِه، يَذْكرُ بلسانِه، ويَعِي الذكر بقلبِهِ ومُتفرِّقاتِ جوارحِه، فتكون مُناداةُ الذّكر باللسان، وصَداه في قُبّةِ القالَب، يَستحْضِرُ بالذكر سكّانَ مدينة النَّفْس، ويَستجْمعُ شواردَ عَساكِرِ الفهم والحِس، يقولُ ببعضِه، ويستمعُ بكلّه، إلى أن تنتقلَ الكلمةُ من اللسان إلى القلب، فيَتنوَّرُ بها، ويَظفَرُ بجَدوى الأحوال، ثم ينعكسُ نور القلبِ على القالب، فيَتزيَّنُ بمَحاسنِ الأعمال».

وقال أيضاً في «العَوارف»: «لا يزال العبدُ يُردِّدُ هذه الكلمة على لسانِه، مع مواطأة القلب، حتى تصيرَ الكلمةُ متأصّلةً في القلب، مُزيلةً لحديثِ النفس، ينوبُ معناها في القلب عن كلِّ حديث النفس. فإذا استولَت الكلمة، وسَهلَت على اللسان، يَتشرَّبُها القلب، ويصيرُ الذِّكْر حينئذِ ذِكْر الذات، وهذا الذكرُ هو المُشاهدةُ والمكاشفةُ والمُعاينة. وهذا هو المقصِدُ الأقصىٰ من الحَلُوة. وقد يحصلُ هذا لا بذكْرِ الكلمة بل بتلاوةِ القرآن، إذا أُكثِرَ من التلاوة، واجتُهِدَ في مواطأة القلبِ مع اللسان، حتى تَجرِيَ التلاوةُ على اللسان، وتقومَ مقامَ حديثِ النفس، فيدخلَ على العبد سهولةٌ في التلاوة والصلاة» (٢). والله أعلم.

تـمَّت السورة.

⁽١) كذا في الأصول الخطية!

⁽٢) «عوارف المعارف» للسهروردي، ص١٩٨-١٩٩، بتصرّف يسير.

فهرس زُمَر الآياتِ المفسّرة

الصفحة	الآيات	4
FIRM	سورة الأتعام	
18-0	= [1]	
14-10	[٢]	16
77-19	[٣]	
74-44	[0-1]	
Y0-YT	[7]	
79-77	[4-V]	
W44	[1.]	
1- •	[11]	
40-41	[11]	
٣٦	[14]	
VY-Y3	[31-71]	
24-54	[17]	
27	[14]	
43-53	[14]	
۵٠-٤٦	[۲۱-۲۰]	

فهرس زُمر الأياتِ المعشرة

أصفحة	
97-9·	[TE-TT]
101	[*7-48]
74-7.	[YA-YY]
78-74	[44]
7V-71	[41-4.]
1A	
VY-7 4	[**]
٧٣	[*4]
V1-Vr	[47-40]
VV-V3	[77]
V¶-VV	[TA]
Α•	[79]
At-A1	[11-1-1
A4-AL	[10-17]
949	[11]
11	[t \]
17-11	[1A]
49	[14]
1V-1P	[0.]
1 A- 1 V	[all
1.5-4	[04]
1.6-1.1	(0 T)

الصفحة	الآبات
1.4-1.7	[01]
1 • A – 1 • V	[00]
118-1.4	[
117-118	[04]
114-114	[1.]
144-14.	[17-71]
144-144	[78-37]
177-174	[07-77]
171-171	[47-77]
141-341	[٧٠]
144-148	[٧١]
15147	[٧٧-٧٧]
150-15.	[٧٩-٧٤]
107-180	[44.]
701-771	[41]
178-177	[47]
174-178	[44]
174-177	[44]
141-144	[40]
140-141	[44]
147-140	[47]
7 / / / / / / / / / /	[4A]
1V1-179 1V0-1V1 1V7-1V0	[90] [97] [9V]

فهرس زُمَر الآياتِ المفسَّرة _______

المفحة	أُ الأبات
PV1-FA1	[44]
198-1AV	[1••]
190-194	[1+1]
19V-199	[1.1]
1.1-14V	[1.4]
***-**	[٩٠٤]
7.0-7.7	(• • • • • • • • • • • • • • • • • • •
7.7	(1.4-1.1)
7.4-7.4	[١٠٨]
777-7.9	[1+4]
718-717	[11.]
*17-*18	[111]
*1V-*13	[11]
TIA-TIV	[117]
TT1-T1A	[111]
777-777	[110]
474	[113]
777-779	[114-117]
TTV	[14.]
TPT-TTA	
77V-7F7	[177-177]
tra-trv	[171]

gratus 1 gratus gr. gr.	الصفحة	الآيات
	AYY-33Y	[174-140]
	714-711	[۸۲٨]
	Y 2 V	[144]
	789-78V	[١٣٠]
	701-719	[144-141]
	107-701	[178-177]
-11	700-707	[140]
	404-400	[١٣٦]
	774-707	[147]
	478	[144]
	077-777	[144]
	777	[11:]
	VF7-+VY	[111]
	YV1-YV+	[186-184]
	377-477	[180]
	777-777	[154-157]
	***	[184-184]
	VAY-PAY	[10+]
	PAY-7PY	[101]
	444	[107]
	790-797	[104]
	797-197	[30/]

فهرس زُمَر الآياتِ المفسَّرة

الصفحة	الأبات
4144	[104-100]
• A-• 1	[10]
W.4-W.V	[109]
٣٠٩	[17.]
414.4	[171]
۳1۰	[177-171]
711	[171]
417-411	[071]
عراف	سورة الأ
411-414	[Y-1]
W14-W1V	[#]

**************************************	[1]
	[•]
444-444	[v-٦]
444-444	[4-A]
የ የየ-የየየ	[1.]
344-044	[11]
mm-mmd	[14]
*** - ** *	[14]
779	[10-18]
*87-48.	[14-17]
78V-787	[1A]

ñ	الصفحة	الآبات
f .	700-TEV	[11-17]
	707	[17]
	40V-401	[*0-*\$]
	77FOV	[٢٦]
	418-41	[44]
	470-478	[44]
	17-1	[PY]
	·-	[٣٠]
	***-**1	[٣١]
	****	[٣٢]
	**********	[44]
	****	[78]
	۳۷۸	[47-40]
	444	[44]
	4 71-474	[44-44]
	****	[£ \ - £ +]
	۳۸۷	[£Y]
	4	[17]
	444-441	[to-tt]
	797-797	[#1]
	*41-44	[£4-£V]
	£++-٣٩٨	[01-0.]

الملحا	الآبات
t.V-t.	[97-97]
t+V-t+T	[04]
£13-£•A	[0/-00]
£14-£17	[04]
£77-£14	[37-7+]
ETY	tarl
err .	[38]
ETA-ETT	[74-70]
££r-£r4	[٧٢-٧٠]
totit	[Yt-yr]
ton-10.	[v4-və]
177-10V	[41-4-]
EVY-ETY	[٨٧-٨٥]
£Y7-£Y7	[A1-AA]
174-177	[17-1-]
£AT-1A•	[NT]
ENE-ENY	[10-11]
£47-£4£	(85)
£A9-£A7	[%-%)
£41-5A4	(33)
£47-£4+	r.,J
tav-tav	[1×1]

العقيقة	الآيات
£9A-£9Y	[1-1]
o · ٤- ٤٩٨	[1.0-1.4]
٥٠٧-٥٠٤	[1•٨-1•٦]
0.4-0.4	[117-1-9]
011-01:	[118-114]
014-011	[/۲۲-1/0]
018-014	[\Y\-\Y\]
01V-01E	[\Y\-\Y\]
0Y+-01V	[177]
017-011	[\Y\-\Y\]
۵YV	[171]
۵۳۰-۵۲۸	[hri]
041-041	[/٣٢-/٣٢]
۵44-۵41	[]*1- *{]
081-049	[\rv]
080-081	[14-14]
087-080	[181]
0 6 V-0 6 7	[\٤Y]
07A-0EY	[184]
٥٦٩	[188]
079-019	[\{\\-\\\\-\\\\
0A8-0Y9	[184-188]

المنحنا	الأبات
JAG-YPO	[101-10.]
011-017	[101]
090-091	[\er]
097-090	[\et]
71047	[104-100]
715-711	[//•/]
114-118	[101]
770-771	[11.]
777-170	[171-171]
740-117	[111-117]
777-770	[177]
דיר-זיני	[114-114]
786-78F	[•••1]
117-111	[171]
771-757	[174-177]
7V+-77Y	[141-140]
77)	[144]
177-171	[AVA]
179-17Y	[AVI]
747-776	()A-)
TVT-YAZ	[IAI]
784-785	[1/4-1/4]

المفخة	الأبات الأبات
19149	[١٨١]
191-11.	[\AY]
197-197	[1/4/]
V11-71V	[141/4]
V18-V1Y	[147-141]
V10-V18	[110-111]
V17	[197-197]
Y1Y	[14/]
V19-Y1A	[1943]
VY1-Y14	N••1
. / ۲٥- / ۲١	[7+1-1+1]
VYV-YY1	[Y*Y]
VYA	[7.6]
VT•-VY3	[1.0]
VTT-VT+	[7.4]

* * *